

ابن سينا

النشيطاء المنطقية

مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي

قم المقدسة - إيران ١٤٠٥ هـ

لابن سينا

الشفاء

للمنطق

هـ - البرهان

تصدير ومراجعة الدكتور إبراهيم مدكور

تحقيق الدكتور أبو العلا عفيفي

شبكة كتب الشيعة

نشر وزارة التربية والتعليم

الإدارة العامة للثقافة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

المطبعة الأميرية بالقاهرة

١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م

shiabooks.net

رابط بديل < mktba.net

مَنْشُورَات مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى الْمَرْعَشِيِّ النَجَافِيِّ
قَمِ الْمَقْدِسَةِ - اِيران ١٤٠٤ ق

الفهرس

صفحة	
٤٧ — ١	مقدمة الناشر
٣ — ٢	أهمية كتاب البرهان ومنزله من كتب منطق الشفاء
١٠ — ٣	مادة الكتاب والصلة بينه وبين منطق أرسطو
١٢ — ١٠	منهج الكتاب
١٣ — ١٢	أسلوبه
١٥ — ١٤	نظامه وأجزائه
١٦ — ١٥	المخطوطات واختيار النص
٤٧ — ١٦	تحليل مادة الكتاب وبيان أصولها من كتاب أرسطو ١
٢٦ — ١٧	المقالة الأولى
٣٣ — ٢٦	المقالة الثانية
٤٠ — ٣٣	المقالة الثالثة
٤٧ — ٤١	المقالة الرابعة

كتاب البرهان

المقالة الأولى

٥٣ — ٥١	الفصل الأول : في الدلالة على الغرض في هذا الفن
٥٦ — ٥٤	» الثاني : في مرتبة كتاب البرهان
٦٢ — ٥٧	» الثالث : في أن كل تعليم وتعلم ذهني فعمل قد سبق
٦٧ — ٦٣	» الرابع : في تعديد مبادئ القياسات بقول عام
٧١ — ٦٨	» الخامس : في المطالب وما يتصل بها : وفي ذلك بيان أصناف مبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى
٧٧ — ٧٢	» السادس : في كيفية إصابة المجهولات من المعلومات

- الفصل السابع : في البرهان المطلق وفي قسميه اللذين أحدهما برهان "لم"، والآخر برهان "إن"، ويسمى دليلاً... ٧٨ — ٨٤
- » الثامن : في أن العلم اليقيني بكل ماله سبب من جهة سببه ، ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك ... ٨٥ — ٩٢
- » التاسع : في كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب في موضوعه ، وفي الاستقراء. وموجبه ، والتجربة وموجبها ... ٩٣ — ٩٨
- » العاشر : في بيان كيفية كون الأخص علة لإنتاج الأعم على مادون الأخص ، وإثبات الفرق بين الأجناس والمواد وبين الصور والفصول ... ٩٩ — ١٠٥
- » الحادى عشر : في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها ... ١٠٦ — ١٠٩
- » الثانى عشر : في مبدأ البرهان ... ١١٠ — ١١٦

المقالة الثانية

- الصل الأول : في معرفة مبادئ البرهان وكنيتها وضرورتها ... ١١٧ — ١٢٤
- » الثانى : في المحمولات الذاتية التى تشترط في البرهان... ١٢٥ — ١٣٤
- » الثالث : في كون المقدمات البرهانية كلية ، وفي معنى « الأولى » ... ١٣٥ — ١٤٣
- » الرابع : في أنا كيف نعطى الكلى والأولى وظن أنا لم نعطه... ١٤٤ — ١٤٩
- » الخامس : في تحقيق ضرورة مقدمات البراهين ومناسبتها ... ١٥٠ — ١٥٤
- » السادس : في موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها ، واقتراح مبادئها ومسائلها في حدودها المحمولة ... ٢٥٥ — ١٦١
- » السابع : في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل ... ١٦٢ — ١٦٨
- » الثامن : في نقل البرهان من علم إلى علم وتناوله للجزئيات تحت الكليات ، وكذلك تناوله للحد ... ١٦٩ — ١٧٣
- » التاسع : في تحقيق مياسة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبيها ، وكيف يكون اختلاف العلمين في إعطاء « اللم » و « الإن » ... ١٧٤ — ١٨٣
- » العاشر : ... ١٨٤ — ١٨٩

المقالة الثالثة

صفحة

- الفصل الأول : في المبادئ والمسائل المناسبة وذير المناسبة وكيف تقع العلوم ... ١٩٥ — ١٩٠
- » الثاني : في اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية مع الجدل ، وفي أن الرياضة بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه ، وبيان ما ذكر في التحليل والتركيب ٢٠١ — ١٩٦
- » الثالث : في استئناف القول على برهان « لم » و « إن » ومشاركتها ومبايئتهما في الحدود ، واختلافهما في علم وفي علمين ... ٢٠٩ — ٢٠٢
- » الرابع : في فضيلة بعض الأشكال على بعض ، وفي أن قياس الغلط كيف يقع في الأشكال ... ٢١٩ — ٢١٠
- » الخامس : في ذكر كيفية انتفاع النفس بالחס في المعقولات ، وذكر المفردات من المعاني وكيف تكتسب . وفي التركيب الأول منها وكيف ينتهي إليه تحليل القياسات ... ٢٢٧ — ٢٢٠
- » السادس : في حكاية ما قيل في التعليم الأول من تناهي أجزاء القياسات وأوساط الموجب والسالب ... ٢٣٧ — ٢٢٨
- » السابع : في أن البرهان الكلي والموجب والمستقيم كل أفضل من مقابله ... ٢٤٦ — ٢٣٨
- » الثامن : في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادئ والموضوعات ... ٢٥٥ — ٢٤٧
- » التاسع : في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما ، وفي تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء والصناعة والحكمة ... ٢٦٠ — ٢٥٦

المقالة الرابعة

- الفصل الأول : [المطالب والمعلومات بالطلب] ... ٢٦٩ — ٢٦١
- » الثاني : في أن الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة ... ٢٧٨ — ٢٧٠
- » الثالث : في أن الحد لا يقتصر أيضا بالقسمة والاستقراء ، وتأكيده القول في هذه الأبواب ، وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبه بعض البراهين على الحدود ... ٢٨٧ — ٢٧٩
- الفصل الرابع : في مشاركة أجزاء الحد وأجزاء بعض البراهين ، وكيفية الحال في توسط الحدود وتوسط أصناف العال ... ٢٩٥ — ٢٨٨

- الفصل الخامس : في تفصيل دخول أصناف الطل في الحدود والبراهين ليتم الوقوف به على مشاركة ما بين الحد والبرهان ... ٢٩٦ — ٣٠٥
- » السادس : في الإشارة إلى أن اكتساب الحد هو بطريق التركيب ... ٣٠٦ — ٣١١
- » السابع : في أن طريقة القسمة نافعة أيضا في التحديد . وكيفية ذلك ، وتفصيل طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع في تضليل الاسم المشترك ... ٣١٢ — ٣١٧
- » الثامن : في الانتفاع بقسمة الكل إلى الأجزاء ، وتمام الكلام في توسيط الطل المنعكسة وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه ... ٣١٨ — ٣٢٤
- » التاسع : في تحقيق ما أورده المعلم الأول في معنى توسيط الطل ومحاذاة مذهب كلامه فيه مع الإيضاح ... ٣٢٥ — ٣٢٩
- » العاشر : في خاتمة الكلام في البرهان ... ٣٣٠ — ٣٣٣

تصدير

للدكتور ابراهيم مذكور

البرهان

باب هام من أبواب المنطق القديم ، وقل أن نجد له ذكرا في الكتب المنطقية المعاصرة ، وما ذاك إلا لأن نظرية الاستدلال القياسي حلت محله وطفئت عليه . وقد عني به ابن سينا عناية كبرى ، فعرض له في مختلف مؤلفاته المنطقية ، ووقف عليه القسم الخاص من منطق الشفاء . ولا نزاع في أن هذا القسم أوسع مصدر عربي كتب في البرهان ، وقد أخذ عنه منطقة العرب اللاحقون دون استثناء ، وهناك ما يؤيد أنه امتد شيء من أثره إلى العالم اللاتيني .

ولكي يدرس ابن سينا البرهان كان لا بد له أن يوضح حقيقة ، ويشرح مبادئه ، ويحاول تطبيقه على العلوم المختلفة ، وحول هذه النقط الثلاث تدور دراسته ، ويكاد يتلخص ”كتاب البرهان“ الذي نصدر له .

والبرهان عنده قياس يقيني مؤلف من يقينيات لإنتاج يقيني^(١) فهو قياس ذو مقدمات خاصة يوصل إلى العلوم اليقينية^(٢) . والأقيسة في الواقع مراتب ، فمنها ما يوقع اليقين وهو البرهاني ، أو ما يوقع شبه اليقين وهو الجدلي أو المغالطي ، أو ما يوقع ظنا غالبا وهو الخطابي ، أو ما يوقع تخيلا تنبسط له النفس أو تنقبض وهو الشعري^(٣) . وكل تلك أقيسة تختلف في المادة وإن اتفقت في الصورة ، وتفاوتت في المبادئ التي تقوم عليها .

وهذه القسمة الخماسية التي تخطط المنطق بالأدب تصعد إلى أصل أرسطى ، ذلك لأن المعلم الأول سبق إلى قسمة القضايا إلى يقينه ومتملة ، وحاول تطبيق قياسه على الخطابة والشعر كما

• (١) ابن سينا ، البرهان ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ٧٨ — ٧٩ .

• (٢) المصدر نفسه .

• (٣) المصدر نفسه ، ص ٥١ — ٥٢ .

طبقه على البرهان والجدل^(١). وقد اعتد بها فلاسفة الإسلام اعتدادا كبيرا، وعوّلوا عليها في الحوار والمناقشة. وشاءوا أن يخاطب كل فريق بنوع الاستدلال الذي يلائمه، فإذا كان الفلاسفة يستمسون بالأقيسة البرهانية، فإن السياسيين ينبغي أن يقنعوا في مخاطبة الجماهير بالأدلة الخطابية^(٢).

والبرهان ضربان: برهان لم وهو ما كان الحد الأوسط فيه علة منطقية وطبيعية للنتيجة، منطقية لأنه يستلزمها، وطبيعية لأنه علة وجودها، مثال ذلك: هذه الخشبة باشرتها النار، وكل خشبة باشرتها النار عترقة، إذن هذه الخشبة عترقة^(٣). وبرهان إن وهو ما ربط الطرفين أحدهما بالآخر، وكان منهما بمثابة العلة المنطقية فقط، مثل: سقراط إنسان، وكل إنسان ناطق، إذن سقراط ناطق^(٤). وواضح أن هذه التفرقة بين برهان اللّم، وبرهان الإن إنما ترجع أيضا إلى مادة القياس لا إلى صورته، وهي بدورها تفرقة أرسطية.

*
* *

ومبادئ القياس كثيرة، يصعد بها ابن سينا إلى أربعة عشر صنفا، أخصها المخيّلات، والمحسوسات، والمجربّات، والمتراترات، والأوليّات، والوهميات، والمشهورات، والمسلمات والمقبولات والمشبّهات والمظنونات^(٥)، ويحلّها مبدأ مبدأ، مينا خصائص كل واحد منها وأنسب موضع لاستعماله^(٦).

وتمتاز مبادئ البرهان بأنها يقينية، أو بعبارة أخرى كلية وضرورية، فهي صادقة صدقا شاملا في كل زمان ومكان^(٧). ولا تتوفر هذه الشروط فيما ذكرنا من مبادئ القياس إلا في الأوليات والمحسوسات والمجربّات والمتواترات^(٨).

*
* *

(١) Modkour. l'Organon d'Arisrtote dans le monde arabe, Paris. 1934.p. 13,193.

(٢) Ibid. p.232—232.

(٣) ابن سينا، البرهان، ص ١٨٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٦) » » ، ص ٦٣—٦٧، ٦٨—٧١.

(٧) » » ، ص ١١٧.

(٨) » » ، ص ١٣٥.

والبرهان هو السبيل القويم للاستدلال العلمى ، فبه نَحْص قضايا العلم ، ويبيّن صوابها وخطئها . فلا تسمو التجربة إلى منزلته ، لأنها انما تنصب على بعض الجزئيات وكثيرا ماتخطىء (١) . ولا يصل الاستقراء إلى مستواه ، لأنه شبيه بالتجربة ، وكل ما يؤدى إليه انما هو ظن غالب (٢) اللهم إلا إن كان استقراء كاملا ، وحين ذاك يكون بالقياس أشبه ، وهذه لغة لا تختلف عما قال به أرسطو .

على أن هذا رأى ابن سينا هنا ، أما فى الطبيعة والطب فيقف منهما موقفا آخر . ويدعو إلى الملاحظة الصادقة والتجربة المنظمة ، وكثيرا ما يستشهد على الرأى الذى يرتئيه بتجاربه الخاصة وملاحظاته الشخصية ، وفى اختياره للأدوية وتشخيصه للأدواء يضع طائفة من القواعد التى لا بد أن يكون قد أفاد منها المنهج التجريى الحديث (٣) . ولعل فى هذا ما يفسر لنا الخلاف القائم حول الحديد فى منطق ، فهناك من يرى أنه ذهب فى سن متأخرة إلى منطق جديد أهم ميزاته لإحلال الحس المستمد من البحث العلمى والتجربة محل القياس النظرى (٤) ، ومن يرى أن ليس فى الأمر جدّة وأن الشيخ الرئيس إنما حاذى منطق أرسطو فى ترتيب أكل وعرض أوضح (٥) .

ولاشك فى أن ابن سينا الفيلسوف والميتافيزيق لا يكاد يسلم إلا بالبرهان والاستدلال القياسى ، أما ابن سينا العالم والطبيب فذو نزعة تجريبية واضحة مهتدّ لروجر بيكون ومن جاء بعده من أنصار المنهج التجريى فى التاريخ الحديث ؛ إلا أن هذا — فيما نعتقد — لا يدعو إلى القول بأنه انتهى إلى منطق جديد ، بجانب منطق القديم .

ولكل علم موضوعه الخاص به ، ومن هنا تنوّعت العلوم وتعددت . بيد أن من بينها ما تباين موضوعه كالطبيعيات والرياضيات ، وما تقارب وتشابه كالحساب ، والهندسة (٦) ، ولكل علم

(١) المصدر نفسه ، ص ٩٦ .

(٢) » » ، ص ٩٨ .

(٣) ابن سينا ، المدخل ، القاهرة ١٩٥٢ ، مقدمة ، ص (٣٣) .

(٤) الآسة جواشون الكتاب الذهبى للهرجان الألفى لذكرى ابن سينا القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٢٤٦ ، ٥٨-٤١ .

(٥) عبد الرحمن بدوى ، البرهان من كتاب الشفاء ، القاهرة ١٩٥٤ ص ٤١ — ٤٤ .

(٦) ابن سينا ، البرهان ، ص ١٥٧ .

مسائله (θεσεις) التى يدور حولها البحث ، ويقوم عليها الاستدلال ^(١) . إلا أنه ليس فى الامكان أن نبرهن على كل شىء ، وإلا أنكرنا العلم ، ووقعنا فى دور وتسلسل لا يخرج منهما ، فهناك « اللامبرهن » كما أن هناك « اللامعرف » ، لاسيما وليست كل معرفة سبيلها البرهان ، بل بعض ما يعلم إنما يعلم مباشرة وبطريق الحدس دون واسطة ^(٢) .

لذا احتاجت البرهنة العلمية الى مبادئ (ἀξιωματα) أوضح وأعرف مما يبرهن عليه ^(٣) وهذه المبادئ إما عامة تصدق على كل برهان كبداً عدم المتناقض ، أو خاصة تصدق على علم أو طائفة من العلوم كقولنا : « الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية » ، فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم الموسيقى ^(٤) .

ومن أخص مبادئ العلم الحدود والتعريفات ، فهى فضلاً عن أنها توضح الحقائق العلمية تمد الباحث بمصادر (ἀιτημα) أو فروض (ὑποθεσις) يعول عليها فى البرهنة والاستدلال ^(٥) . ولهذا ربط ابن سينا نظرية الحد بنظرية البرهان ، واعتبر الجزء الخامس من منطق الشفاء كتاب البرهان والحد معا ^(٦) . وفى هذا الجزء يعرض للحد فى غير ما موضع ، ويكاد يقف عليه المقالة الرابعة والأخيرة منه ^(٧) . فيوازن بينه وبين البرهان ^(٨) ، ويبين وسائل الكشف عنه ^(٩) ، ومدى استخدام العلل فى تكوينه ^(١٠) .

*
* *

(١) المصدر نفسه ، ص ١٥٥ .

(٢) » » ص ١١٧ — ١١٨ .

(٣) » » .

(٤) » » .

(٥) » » ، ص ١٥٥ .

(٦) المصدر نفسه ص ١١٢ .

(٧) » » ص ٢٦١ — ٣٢٩ .

(٨) » » ص ٢٨٨ — ٢٩٥ .

(٩) » » ص ٣٠٦ — ٣١١ ؛ ٣١٩ — ٣١٧ .

(١٠) » » ص ٣٩٦ — ٣٠٥ .

ففى ”كتاب البرهان“ دراسات منطقية وأنتولوجية، وإبستمولوجية مستفيضة ، لم نحاول أكثر من أن نشير إلى عناوينها ، وتحت كل عنوان تفاصيل شتى ممتعة أحيانا ، ومضنية أحيانا أخرى ، وهى على كل حال جديرة بالبحث والدرس . وفى درسها ما يعين على فهمها على وجهها ، وما يسمح بربطها بتطور علم المنطق عامة ، فيستبين ما كان لأرسطو وشراحه فيها من أثر ، وما أضافه ابن سينا إلى ذلك من مجهود شخصى ، ويمكن أيضا أن نتبع أثرها فى المدارس اللاحقة عربية كانت أو لاتينية ، شرقية كانت أو غربية ، ولا سبيل إلى هذا كله إلا بتحقيق ”كتاب البرهان“ أولا ، ونشره نشرًا علميًا صحيحًا .



ويوم أن فكرت لجنة نشر ”كتاب الشفاء“ فى ذلك ، لم تجد أحدا أولى به من الدكتور أبو العلا عفيفى ، فله فى مضمار النشر والتحقيق خبرة قديمة ممتازة ، وفى علم المنطق بحث وتأليف (١) . وقد قبل مشكورًا ما وكل إليه ، وبذل فيه جهدًا صادقًا ، وشغل به سنين عدة ، ولئن كان قد قنع بثلاث مخطوطات فقط اعتمد عليها فى إعداد النص المنشور ، فانه أحسن اختيارًا ، بغاءت من خير ما وصلنا حتى الآن من مخطوطات ”كتاب الشفاء“ عامة ، و”كتاب البرهان“ بوجه خاص . واستخلص منها نصًا مختارًا أثبت فيه مارجحه ، وأشار فى الهامش إلى ما يقابله من قراءات استضعفها ، على نحو ما أخذ به فى الأجزاء التى نشرت من ”كتاب الشفاء“ من قبل .

ويظهر أنه كشف فى مخطوط المتحف البريطانى مزايا لم تعرف من قبل (٢) ، وعده فى مرتبة تلى مرتبة مخطوط ”بنيت“ مباشرة (٣) . وفى هذا ما يؤيد ما ذهبنا إليه سابقًا من أنه لم يحن الوقت بعد للبت فى موضوع الصلة بين مخطوطات ”الشفاء“ المختلفة وعقد نسب بينها ، ولا يزال الأمر يتطلب مقارنات أخرى (٤) .

(١) فى الوقت الذى كنا ننظر فيه هذا التحقيق أخرج الدكتور عبد الرحمن بدوى تحقيقًا آخر (البرهان من كتاب الشفاء ، القاهرة ١٩٥٤) على نحو وبوسائل تختلف عن تحقيقنا هذا ، وفى هذا ما يسبح بالموازنة بين التمرات التى أخذ بها كل من التحقيقين .

(٢) ابن سينا ، المدخل ؛ مقدمة ؛ ص ٧٦ .

(٣) » » البرهان ، مقدمة ص ١٦ .

(٤) » » المدخل ، مقدمة ، ص ٧٥ .

و يبدو بوضوح أن المحقق وضع نصب عينيه دائماً ” كتاب البرهان “ لأرسطو ، وحاول أن يردّ إليه نص الكتاب الذى اضطلع بتحقيقه ، وكشف عما بين الكلايين من اتفاق أو تباين ، ولاحظ بحق ، أن أخذ ابن سينا عن أرسطو يختلف درجة ونوعاً ، فهو أقوى في المقاتلين الثالثة والرابعة ، وأضعف في المقاتلين الأولى والثانية (١) .

ولم ينع بالذم والتحقيق ، بل أضاف إليه مقدمة كبيرة عالج فيها منزلة ” كتاب البرهان “ ، وصلته ببرهان أرسطو ، ومنهجه ، وأسلوبه ، وعنى خاصة بتحليل مادته ، وبيان أصولها لدى أرسطو ، وفي هذه المقدمة الطويلة تحقيقات نافعة ، وملاحظات قيمة ، وإثارة لمشاكل هامة ، وحرص أيضاً على أن يختم الكتاب بدليل وفهرس للأعلام ، فيسر النفع به وسهل على القراء متابعتة .

وإذا كان نشر المخطوطات عملاً مضيئاً حقاً ، فإنه إحياء لتراث - ، وإخراج من عالم الظلمة إلى عالم النور ، وشرط أساسى لاستكمال الدرس والبحث ، وهو لهذا كله جدير بما يبذل فيه من عناء وجهد .

إبراهيم مذكور

مقدمة الناشر

(١)

ترددت كثيرا فيما ينبغي أن أكتب وما ينبغي أن أترك الكتابة فيه — في هذه المقدمة ؛ من المسائل العديدة المتنوعة المتصلة بكتاب البرهان من منطق ابن سينا ؛ لأئن بعض هذه المسائل — مع أهميتها وجدارة البحث فيها — تتطلب دراسات طويلة عميقة وواسعة قد تخرج بي عن الغرض الذي تونى من مجرد نشر الكتاب نشرأ علميا محققا . ولذلك كان لا بد لي من التزام طريق وسط بين الإفراط والتفريط . بين أن أحاول معالجة كل شيء يتصل بالكتاب ؛ وبين أن أقف منه موقف الناشر للنص المحقق له وحسب . فاخترت من جملة المسائل الكثيرة التي فكرت فيها ما هو بنص الكتاب ألصق ؛ وبحقيق الغرض المنشود من نشره أوفى . وكانت أولى المسائل التي برزت أهميتها في نظري بعد أن أعددت النص وحققته ، وشعرت أن من واجبي أن أعالجها في شيء من التفصيل ؛ هي تحليل مادة الكتاب برمته ، وعقد مقارنة بينه وبين كتاب البرهان لأرسطو^(١) لمعرفة مدى ما أخذه ابن سينا من المعلم الأول ؛ ومدى ما استقل به عنه . وقت بذلك فيما يراه القارئ في النصف الثاني من هذه المقدمة .

ولما اطلعت على المقدمة القيمة التي صدر بها الدكتور ابراهيم مذكور القسم الأول من منطق ابن سينا — المدخل — وتحدث فيها عن كتاب الشفاء في جملته ؛ من حيث موضوعه وقيمته العلمية ومبطلته من بين مؤلفات الشيخ الرئيس ؛ وصلته بمؤلفات أرسطو وأثره في العالم الإسلامي ، والعالم المسيحي في القرون الوسطى ، وأسلوب الكتاب ومنهجه إلى غير ذلك ، أيقنت أنه بذلك كفاي مؤونة الخوض في بعض النواحي التي كنت أعترم الخوض فيها : على الأقل النواحي العامة التي تصدق على كتاب الشفاء برمته ، كما تصدق على كل جزء من أجزائه . ولكن لما كان لكل قسم من أقسام هذه الموسوعة العلمية الضخمة المعروفة بالشفاء طابعه الخاص وظروفه المعينة ، ووحدته الموضوعية ، بل والمنهجية مما يتحتم معه التنبيه إلى الخصائص الذاتية المميزة لكل فن من فنون الكتاب ،

(١) وهو المعروف بأبود يقطيقا (أي البرهان) أو أنا لوطيقا الثانية ، ويسمى أحيانا أنا لوطيقا الأواخر والتحليلات الثانية

حاولت بدورى أن أبرز خصائص كتاب البرهان التى ينفرد بها ، والتى قد يشاركه فيها بعض أجزاء منطق الشفاء الأخرى التى لا يزال يشتغل الزملاء بإعدادها للنشر. وقد قصرت القول فى هذه المقدمة على الموضوعات الآتية :

- (١) أهمية الكتاب ومنزله من كتب ابن سينا الأخرى .
- (٢) مادته وصلته ببرهان أرسطو .
- (٣) منهجه فى التأليف وقيمه .
- (٤) أسلوبه .
- (٥) نظامه .
- (٦) مخطوطاته واختيار النص المنشور .
- (٧) تحليل مادة الكتاب ، وبيان الصلة بينها وبين كتاب أرسطو . وهو موضوع البحث فى النصف الثانى من هذه المقدمة .

١ — أهمية كتاب البرهان ومنزله من كتب منطق الشفاء :

ليس من شك فى أن كتاب البرهان — وهو الجزء الخامس من منطق ابن سينا ، والرابع من منطق أرسطو — هو أهم جزء من أجزاء المنطق على الإطلاق ، بل هو منها بمنزلة القمة من هرم المنطق الضخم المعقد البناء ، أو بمنزلة الثمرة من الشجرة المتشعبة الفروع المتشابكة الأغصان ، لأنه يعالج المنهج الذى يسترشد به العقل الإنسانى فى محاولة الوصول إلى أرقى درجة من درجات المعرفة الإنسانية ، بل أرقى نوع من أنواعها — أعنى العلم اليقينى الدائم فيما يزعم الفلاسفة . فلا غرابة أن يصله ابن سينا كما وصله أرسطو من قبل بكثير من أمهات مباحث الفلسفة الأنطولوجية والأبستمولوجية من جهة ، وبكثير من مباحث الألفاظ والقضايا والقياس التى عرض لها ابن سينا فى الكتب الأربعة السابقة على البرهان من جهة أخرى .

وليس من شك أيضا فى أن كتاب البرهان أعقد كتب المنطق وأصعبها فهما على الإطلاق ، وهى صعوبة نلمسها فى كتاب ابن سينا كما نلمسها فى كتاب أرسطو ، على الرغم من المجهود المضنى الذى بذله الأول فى إيضاح وتبسيط ما استغلق من معانى الثانى .

وقد أدرك ابن سينا الصلة الوثيقة بين البرهان والحد (التعريف) ، فلم يعتبر كتاب البرهان قاصرا على البرهان ، بل اعتبره كتاب البرهان والحد معا^(١) . وذلك لأنه جعل الغاية من الكتاب إفادة الطرق الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي : والموقع للتصديق اليقيني هو البرهان ، والموقع للتصور الحقيقي — الذى هو إدراك ماهية الشيء — هو الحد . وهذه الصلة ظاهرة فى الفصول وأجزاء الفصول التى يقرن فيها ابن سينا — متبعا فى ذلك أرسطو — البرهان بالحد ، ويبين أهمية الحدود فى الأقيسة البرهانية .

وقد كان الأولى — إذا روعى شرف الموضوع — أن يقدم كتاب البرهان على غيره من كتب المنطق الأخرى ، إذ أن موضوعه أشرف الموضوعات — وهو الحق واليقين — ولكنه وضع الخامس فى الترتيب لاعتبارات تعليمية ، وللتدرج بالناشئ فى سلم المنطق من البسائط إلى المركبات : من التصورات إلى التصديقات ، ومن القضايا إلى الأقيسة إطلاقا ، ومن الأقيسة إطلاقا إلى الأقيسة الخاصة التى منها البرهان . لذا تأخر كتاب البرهان فى الترتيب عن كتب المدخل والمقولات والعبارة والتحليلات الأولى ، وكان تأخره أمرا طبيعيا لاعتبار التدرج التعليمى الآنف الذكر . أما تقدمه على كتاب الجدل ، فمسألة لا يرى ابن سينا فيها وجها قويا يدافع عنه ، بل على العكس يرى أن تأخر البرهان عن الجدل قد يكون أفضل من بعض الوجوه : إذ النظر فى الجدل توطئة نافعة للنظر فى البرهان ، وإذ المادة الجدلية أعم من المادة البرهانية .

٢ — مادة الكتاب والصلة بينه وبين برهان أرسطو :

لهذه المسألة شقان يجب النظر فى كل منهما على حدة ، لكن تتضح أمامنا الصلة بين كتاب البرهان الذى وضعه ابن سينا ونظيره الأرسطى : الشق الأول هو مدى ما أفاده ابن سينا من المعلم الأول وإلى أى حد تابعه ، وأوحاذه على حد قوله — واستمد مادته منه ، والثانى عن الطرق التى بها وصلته هذه المادة الأرسطية ، فإنه مما لا شك فيه أنه لم يكن يعرف اللغة اليونانية ، ولم ينقل عن المعلم الأول نقلا مباشرا ، بل كان ذلك عن طريق ترجمة عربية ما لنص البرهان الأرسطى ، والشروح اليونانية التى وضعها الإسكندر الأفروديسى ويحيى النحوى . وكذلك عن شروح وتعليقات عربية كلك التى وضعها الفارابى .

(١) راجع الفصل الأول من المقالة الأولى : آخر الفصل .

أما الشق الأول فقد عالجته فيما قمت به من مقارنة بين نص ابن سينا ونص أرسطو ، حيث وضع وضوحا تاما أن مادة البرهان السينوى مستمدة في جملتها من كتاب البرهان الأرسطى وشروحه ، وإلى حد ما من كتب أرسطو المنطقية الأخرى وكتبه غير المنطقية . غير أن أخذ ابن سينا عن أرسطو يختلف درجة ونوعا ؛ فهو أقوى في المقالتين الثالثة والرابعة حيث يلخص في الأولى فصول المقالة الأولى الأرسطية ، ويلخص في الأخرى فصول المقالة الثانية ؛ ويحاذى المعلم الأول خطوة خطوة ، ويقتبس منه اقتباسا مباشرا أحيانا . ولكن هذا الأخذ أضعف في المقالتين الأولى والثانية حيث نهج في تأليف فصولهما نهجا آخر .

ولما كان برهان ابن سينا — من ناحية مادته على الأقل — صورة عربية من صور برهان أرسطو ، ونقلت هذه الصورة عن الأصل الأرسطى نقلا غير مباشر كما قلنا ، لزم النظر في الشق الثانى من مسألتنا ، ووجب البحث في المراحل التى مر بها البرهان الأرسطى فى طريق وصوله إلى الشيخ الرئيس ؛ فإن الصلة التى تربط ابن سينا بمترجم أرسطو لا تقل فى نظرنا أهمية عن تلك التى تربطه بأرسطو نفسه : إذ عليه عول ، وعنه أخذ أخذًا مباشرًا . بل ربما كان لترجمته أثر غير قليل فى فهم ابن سينا لمادة البرهان ، ودقته أو عدم دقته فى فهمها وصياغتها .

والذى نعرفه من المراجع التى بين أيدينا أن كتاب البرهان لأرسطو قد نقل إلى اللغة العربية على مرحلتين : نقله إلى السريانية إسحق بن حنين — وكان أبوه قد سبقه إلى نقل الكتاب ولم يتمه — ثم نقل أبو بشر متى بن يونس المترجم النسطورى ، ترجمة إسحق إلى العربية على حد قول ابن النديم ^(١) وهذه هى الترجمة التى نشرها سنة ١٩٤٩ الدكتور عبد الرحمن بدوى فى المجلد الثانى من منطق أرسطو . ولكن البحث العلمى الحديث قد كشف عن ترجمة عربية أخرى لبرهان أرسطو لم يشر إليها صاحب الفهرست ، وأشار إلى أجزاء باقية منها الدكتور مينو بالويلو Mino Paluello على ما ذكره الدكتور ريتشارد فالترس R. Walzer فى مقال له عن الترجمات العربية لأرسطو ^(٢) وقال إن ابن رشد ومعاصرا لاتينيا له هو جرارد الكريمنى Gerard of Cremona (المتوفى سنة ١١٨٧) قد أشارا إلى هذه الترجمة الأخرى المجهولة المؤلف ^(٣) وانتفعا بها .

(١) راجع الفهرست ص ٣٤٨ (٢) راجع مجلة Oriens المجلد السادس سنة ١٩٥٣ ص ٩١ — ١٤٢

(٣) يرجح الدكتور فالترس أن مترجما شخص اسمه مرايا Maraya اعتمادا على إشارة إليه وردت فى أحد التعليقات على ترجمة أبى بشر (أنظر نشرة الدكتور بدوى ص ٣٧٩) . ولكنه ترجيح بدون مرجح ظاهر حتى الآن ، ولا يمدو أن يكون مجرد حدس وتخمين

أما عن شروح برهان أرسطو ، فيقول ابن النديم : ”شرح ثامسطيوس هذا الكتاب شرحا تاما ، وشرحه الإسكندر ولم يوجد ، وشرحه يحيى النحوى . ولأبى يحيى المروزى الذى قرأ عليه متى (بن يونس) كلام فيه . وشرحه أبو بشر متى والفارابى والكندى“ . ومعنى هذا أن أبى يحيى المروزى أستاذ أبى بشر كان أول شارح لكتاب البرهان الأرسطى فى العالم الإسلامى ، وأغلب الظن أنه كتب شرحه بالسريانية لأنها كانت اللغة التى ألف بها ^(١) وأما أول شارح باللغة العربية لهذا النص فأبو بشر متى بن يونس الذى فسر — على حد قول القفطى ”الكتب الأربعة فى المنطق بأسرها ، وعاميا يعول الناس فى القراءة“ . ثم تلاه الفارابى فكتب تعليقات على البرهان لم تتح لى فرصة الاطلاع عليها بعد ^(٢) . أما شرح الكندى الذى يشير اليه ابن النديم فلا نعلم عنه شيئا ، بل على العكس نعلم أن الكندى لا يذكر كتاب البرهان لأرسطو إلا قليلا ، فى حين أنه يفصل القول فى المقولات والعبارة والتحليلات الأولى .

وأما الشروح اليونانية على برهان أرسطو لثامسطيوس والأسكندر ويحيى النحوى فقد كان معروفا عند العرب منها على الأقل الاثنان الأخيران ، والأرجح أنهما نقلتا إلى اللغة العربية .

هكذا كان الحال فى شأن برهان أرسطو وشروحه فى العالم العربى إلى عهد ابن سينا ، فمن أى مصدر من هذه المصادر استمد مادته فى برهانه ؟ لقد اطلع من غير شك على ترجمة عربية ، لأنه يشير صراحة إلى مترجم ما من غير أن يذكر اسمه حيث يقول :

”ثم إن المترجم يقول إن معنى أنك تقول فى لغة العرب“ ^(٣) فهل كانت هذه الترجمة ترجمة أبى بشر متى بن يونس أم ترجمة أخرى ؟ ولمن كانت ؟ كان المترجم الذى يشير إليه ابن سينا على المسام باللغة اليونانية ، لأنه — فى الموضع الذى اقتبس منه — يناقش مسألة لغوية يونانية ، فمن ياترى كان ذلك المترجم الذى ترجم برهان أرسطو إلى اللغة العربية ، وكان يعرف اللغة اليونانية ؟

ولقد اطلع ابن سينا من غير شك أيضا على شروح للبرهان الأرسطى كما يدل عليه قوله :

”وقد أوردوا فى الشروح“ ، وقوله ”فهذه الأقوال مما قيلت فى التعليم الأول وفى الشروح“ ^(٤)

(١) قال القفطى (ص ٣٦) ”ولأبى يحيى المروزى الذى قرأ عليه متى كلام فيه ، والظاهر أنه سريانى“ .

(٢) وهى موجودة فى مجموعة قفا سيره على منطق أرسطو وتعالىق ابن بجه عليها فى نسخة خطية بالأسكوريال رقم ٦١٢ . راجع ما يتصل بتعليقات الفارابى ، الفهرست ص ٢٦٣ ، والقفطى ٢٧٩ — ٢٨٠ وابن أبى أصيبعة ص ٢٨٨

(٣) انظر ١١٨ ، ولم أجد كلام هذا المترجم فى ترجمة أبى بشر لكتاب البرهان ولهذا دلالة .

(٤) انظر ١٠٧

وقوله " من الناس من رأى أن الأصبوب هو " (١) ، وقوله " فأما بعض المفسرين فيقول " (٢) ، وغير ذلك من العبارات الكثيرة التي تدل على أنه لم يستفد في كتابه بترجمة عربية لبرهان أرسطو وحسب ، بل وبراء الشراح والمفسرين أيضا :

بل لا يخامرني شك في أنه عرف شرح الإسكندر الأفروديسي ويحيي النحوى على برهان أرسطو في صورة ما : إن لم يكن في نصوص عربية كاملة لهذين الشرحين ، فعلى الأقل في بعض أجزائها التي تسربت إلى بيئات المشتغلين بالمنطق الأرسطى من السريان الذين كان لهم علم باللغة العربية مثل متى بن يونس ، أو المناطقة المسلمين مثل الفارابى . وأغلب الظن أنه اطلع على تعليقات الفارابى على " أنا لو طيقا الثانية " وانتفع بها إلى حد كبير كما انتفع بهذا الفيلسوف في كل فن من فنون الفلسفة ألّف فيه . أما معرفته بشرح الإسكندر الأفروديسي ويحيي النحوى فدليلي عليه المثال الآتى :

في الفصل الثالث من المقالة الثالثة يقتبس ابن سينا من التعليم الأول — الذى هو منطق أرسطو — فيقول : " فقد قيل في (التعليم الأول) ما هذا لفظه : " وأيضا في الأشياء التي يوضع الأوسط فيها خارجا إنما يكون البرهان على (لم هو) إذا كان أخبر بالعلة نفسها ، فإن لم يخبر بها نفسها ، لم يكن برهاناً على (لم) بل على (إن) . وفي تعليقه على هذه الفقرة الأرسطية يورد خلافا في رأى بين الإسكندر ويحيي النحوى في تفسير كلمة (خارجا) من غير أن يذكر اسميهما فيقول :

" لكن قوله (أى أرسطو) " الأشياء التي يوضع فيها الأوسط خارجا " يحتمل وجهين : أحدهما ألا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الأول ، بل على ترتيب (الشكل) الثانى ، فيكون الحد الأوسط (خارجا) ولا يكون أعطى العلة القريبة . . . وهذا التأويل أظهر ؛ ويكون إنما نسب إلى الشكل الثانى لأنه كما علمت أولى بالسلب ، وهذا يقع في البراهين السالبة أكثر ، وإن كان قد يقع في المرجبة . فأما التفسير الثانى ، وهو الأصبوب وإن لم يكن الأظهر ، فهو يعنى بالأوسط الأوسط في القياس والوجود جميعا — وهو العلة القريبة على أنها منعكسة : ويكون معنى وضعه خارجا ألا يكون قد رتب في أجزاء القياس ، بل ترك من خارج " (٣)

ومن الواضح أن الوجه الأول يعبر عن رأى الإسكندر ، والثانى عن رأى يحيى النحوى كما يدل عليه ما ورد فى هامش ترجمة متى بن يونس ، تعليقا على الفقرة الأرسطية نفسها ، وهو :

”أبو يحيى (المروزى) عن الإسكندر قال : يريد (أى بقوله خارجا) نظام الشكل الثانى . ويحيى النحوى يقول : ليس الأمر كذلك ، بل إنما يريد به العلة البعيدة . وأبو بشر يظهر من قوله أنه يذهب إلى الأمرين جميعا . وأظن أن ما قاله يحيى النحوى أصح الأقاويل ، ويشهد بذلك قول الفيلسوف إذ يقول : إن كان لا يخبر بالعلة نفسها . قال لى الشيخ الفاضل يحيى ابن عدى : الحق ما قاله يحيى النحوى فى ذلك“^(١) . ولا يكاد يخرج التعليق الطويل الذى دلى به ابن سينا على الفقرة الأرسطية عن هذا .

نعم ليس من اليسير ، إن لم يكن مستحيلا ، أن نستقصى كل ما أخذه ابن سينا عن شراح أرسطو ، ولا أن نرد ذلك الذى أخذه إلى مصادره من كلامهم ، مع اعترافنا بقيمة مثل هذا البحث لو أمكن الاضطلاع به ، لأننا لم ندرس تعليقات الفارابى على ”أناطوطيكا الثانية“ بعد ولا شرح متى بن يونس الذى قال فيه القفطى إنه كان عماد قراء المنطق ، ولا نعلم على وجه التحديد ما وصل إلى العالم العربى من شرح الإسكندر ويحيى النحوى ، أو شرح غيرهما . فانقف فى هذه المسألة عند هذا الحد إلى أن ينكشف لنا وجه جديد من وجوهها .

وإذا كان ابن سينا قد استمد بعض مادة كتابه فى البرهان من شراح أرسطو ، فقد استمد الجزء الأكبر والأهم منه من النص الأرسطى نفسه : ذلك النص الذى حاذاه — على حد قوله — وأخذ مسأله بترتيبها واصطلاحاتها وأمثلتها على النحو الذى وضعه أرسطو كما تشهد بذلك مقارنتنا بين النصين .

والآن نتساءل : أى نص عربى لبرهان أرسطو كان ذلك الذى عرفه ابن سينا وأخذ عنه ؟ لو لم نعلم أن ترجمة عربية أخرى غير ترجمة أبى بشر متى بن يونس قد وجدت ، لجزمنا بأن ترجمة أبى بشر كانت مصدره ، ولكننا نعلم الآن أن ترجمة أخرى وجدت واستعملها ابن رشد وغيره ، فهل كانت تلك الترجمة التى نجهلها ونجهل اسم واضعها حتى اليوم هى التى استعملها ابن سينا أيضا ؟ أم أنه استعمل ترجمة متى مع الشرح الذى وضعه ؟ . أما أنه اعتمد على ترجمة

متى وحدها ، فأمر لا أكاد أصدقه أو أتصوره ، لأنها ترجمة حرفية مستغلفة المعنى ، مستحيلة :
الفهم ، مجافية للذوق العربي ، خارجة على أبسط قواعد اللغة .

وقد عرف القدماء لهذا المترجم — مع علو كعبه في المنطق — هذه العجمة وهذه الركاقة
في التعبير ، فوصفوه بما يستحق أن يوصف به . يقول فيه ابن النديم : ” وكتبه مطرحة مجفوة
لأن عباراته كانت عطفية غلقة ”^(١) . وفي اعتقادي أنه أسوأ مترجمي ” الأرجانون ” على الإطلاق
إذا قورن بإسحق بن حنين الذي نقل ” المقولات ” و ” العبارة ” أو بأبي عثمان الدمشقي الذي نقل ” الجدل ”
أو غيرهما . لهذا أعتقد أنه من المستحيل أن تلك الترجمة الغلقة التي نعرفها له كانت وحدها
مصدر كتاب البرهان الذي عرض ابن سينا مادته عرضا واضحا مفهوما ، اللهم إلا إذا استعان على
فهمها بشرح أبي بشر نفسه أو شرح آخرين . غير أن هذه دعوى يعوزها التدعيم من جانب آخر ،
ولذا أخذت أقارن بين النصوص الأرسطية التي اقتبسها ابن سينا في كتابه اقتباسا مباشرا ونص
على أنها من أقوال المعلم الأول بلفظها ، وبين نظائرها في ترجمة أبي بشر ، على أجد مطابقة بينها فلم
أجد هذه المطابقة تامة إلا في حالة واحدة هي الآتية :

يقول ابن سينا . واعلم أنه لما سُمِعَ ما قيل في التعليم الأول حيث قيل ما قيل . ” بجمع التي
يأخذها وهي مقبولة من حيث لم يتبينها ، إن كان أخذه لما هو مظنون عند المتعلم فإنما يضعها
وضعا ، وهي أصل موضوع : أعنى الوضع لا على الإطلاق ، لكنها عند ذلك فقط . فأما إن هو
أخذه من حيث ليس فيه بعينه ولا ظن واحد ، أو من حيث ظنه على ضد ، فإنما يصادر
عليه مصادرة ”^(٢) .

وهذه الفقرة واردة بجذافيرها وبنصها في الترجمة العربية لأبي بشر^(٣) وليس بين النصين من
فرق سوى أن قوله ” إن كان أخذه لما هو مظنون عند المتعلم ” يقابله في نص أبي بشر ” إن كان
أخذه لما هو مظنوننا عند المتعلم ” . ومراده بقوله ” لها ” الأقوال الموضوعة .

(١) الفهرست ط مصر ص ٣٦٧ : والعطفى بالكسر الألكن .

(٢) انظر و ٩٦ ب من برهان ابن سينا

(٣) منطق أرسطو ح ٢ ص ٣٤٠ وهذه الفقرة ترجمة للنص الأرسطي الوارد في ٧٦ ب ٢٥ — .

أما الاقتباسات الأخرى فلا مطابقة بينها وبين نظائرها في ترجمة أبي بشر ، بل هي تقاربها في المعنى وتختلف عنها في اللفظ ولنوضح هذا النوع بالمثال الآتي :

يقول ابن سينا : . فقد قيل في التعليم الأول ما لفظه : ”وأيضاً في الأشياء التي يوضع الأوسط فيها خارجاً وإنما يكون البرهان على (لم هو) إذا أخبر بالعلة نفسها ، فإن لم يخبرها نفسها لم يكن برهان على (لم) بل على (إن)“^(١) ويقول أبو بشر في ترجمة الفقرة ذاتها : وأيضاً في الأشياء التي توضع الأوساط فيها خارجاً فإن في هذه أيضاً إنما يكون البرهان على إن الشيء لا على لم هو ، إذ كان لا يخبر بالعلة نفسها“^(٢) .

وبالمقارنة بين النصين ، وبينهما وبين النص الأرسطي الأصلي نلاحظ ما يأتي :

أولاً — أن قول ابن سينا . إنما يكون البرهان على ”لم هو“ إذا كان أخبر بالعلة نفسها ، ليس وارداً على هذا النحو في ترجمة أبي بشر .

ثانياً — أن ترتيب الجمل في النصين مختلف .

ثالثاً — أن ابن سينا استعمل كلمة ”الأوسط“ و ”إذا“ و ”إن“ في حين استعمل أبو بشر ”الأوسط“ . ”وإن الشيء“ و ”وإذا“ .

رابعاً — أن نص أبي بشر أقرب إلى النص الأرسطي الأصلي من نص ابن سينا .

أما جميع ما يذكره ابن سينا مما يشعر أنه اقتباس من أرسطو ، وذلك في الحالات التي يقول فيها ”وقيل في التعليم الأول كيت وكيت — وهو في الحقيقة لا يقتبس معنى أرسطيا ، وإنما يلخص ويشرح فكرة أرسطية — فلا مطابقة بينه وبين ترجمة أبي بشر على الإطلاق . نذكر من هذا النوع المثال الآتي :

يقول ابن سينا :

”وقد قيل في التعليم الأول : إنما يمكن أن يكون في الأكثر في علمين إذا كان أحدهما تحت الآخر بمنزلة علم المناظر عند علم الهندسة ، وعلم الحيل عند علم المحسبات ، وعلم تأليف

(١) أظن ١٠٦ ب من برهان ابن سينا

(٢) منطق أرسطو ٢ ص ٣٥١ : ٧٩ ب ١٣ — ١٥

للحون عند علم العدد ، وعلم ظاهرات الفلك تحت علم أحكام النجوم — أى أحكام علم الهيئة فإن هذه العلوم تكاد أن يكون الأعلى والأسفل منهما متواطئ الاسم ” (١)

ويقول أبو بشر :

فأما في علمين مختلفين فيكون على نحو آخر : وهذا أن يكون أحد العلمين ينظر في أحدهما (أى برهان إن وبرهان لم) والعلم الآخر في الآخر منهما . وأمثال هذه العلوم هى جميع العلوم التى حال أحدهما (أحدها ؟) عند الآخر هى هذه الحال التى أنا واصفها : وهى أن يكون أحد العلمين تحت الآخر بمنزلة علوم (علم ؟) المناظر عند الهندسة ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف اللحن عند علم العدد ، والظاهرات عند علم النجوم . وذلك أنه كاد أن تكون هذه العلوم متواطئة أسماؤها ” (٢)

فهنا يبدو الفرق واضحاً بين النصين : بين الترجمة الحرفية لنص أرسطو لأبى بشر، والتلخيص الحر لمعانى هذا النص ، لابن سينا .

يظهر من كل ما تقدم إذن ، أن دعوانا بأن ابن سينا لم يعتمد على ترجمة أبى بشر وحدها ، لاتزال قائمة ، وأن المقارنة بين ما اقتبسه ابن سينا من أقوال أرسطو بلفظه ، وبين نظير ذلك فى ترجمة أبى بشر ، قد أتت معززة لهذه الدعوى . أما اتفاقهما فى الحالة الواحدة التى ذكرتها ، فقد يكون محض اتفاق بين مترجمين ترجما نصا واحدا .

بقى إذن احتمالان اثنان لاثالث لهما : الأول ، أن ابن سينا إن كان انتفع بترجمة أبى بشر ، فقد انتفع بها مع شرح أبى بشر عليها — لا عليها وحدها . الثانى ، أنه استعمل الترجمة الأخرى التى عرفها ابن رشد من بعده ، واستفاد من الشروح المختلفة التى وضعت على كتاب البرهان الأرسطى ، فيما أورده من تعليقات وشروح على النصوص الأرسطية . وإنى إلى هذا الاحتمال أميل .

٣ — منهج الكتاب :

لم يلتمز ابن سينا طريقة واحدة فى معالجته لموضوعات كتاب البرهان كلها ، ولذا اختلفت فصول كتابه اختلافاً بينا فى المنهج وطريقة العرض . فبعض الفصول لا تعدو أن تكون تلخيصاً للأفكار

الأرسطية ، سار فيها على نفس النمط الذى سار عليه أرسطو فى كتابه ، وعرضها فقرة فقرة ، شارحا لها تارة ، ومعلقا عليها تارة أخرى ، وهى الفصول التى صرح أنه حاذى فيها المعلم الأول : وهذه المحاذاة واضحة كل الوضوح فى جميع فصول المقالتين الثالثة والرابعة اللتين نلخص فيهما أهم ما أورده أرسطو فى الفصول ١٣ - ٣٤ من مقالاته الأولى ، وجميع فصول المقالة الثانية . وكثيرا ما يتخلل شرحه وتعليقه اعتراضات يثيرها فى صورة " فإن قيل كذا وكذا " ويجب عنها إجابة متصممة لتعاليم أرسطو غير خارج على أقواله .

وفى الكتاب عدد غير قليل من الفصول التى جمع ابن سينا مادتها من أجزاء مختلفة من كتاب البرهان الأرسطى ولم يلتزم فيها ترتيبه ؛ أو جمعها منه ومن غيره من كتب أرسطو المنطقية الأخرى ، ثم شرحها وفصل القول فيها ، وهذا النوع غالب فى فصول المقالة الثانية . والنوع الثالث من الفصول ، تلك التى استقل فيها عن أرسطو بعض الشيء فوضعها وضعا واستوحى فيها أقوال الشراح . وينطبق هذا الوصف على الفصول الأولى من المقالة الأولى من الكتاب .

وقد يتبادر إلى الذهن أن ابن سينا لا يصح أن يوصف بأنه " مؤلف " لكتاب البرهان ، لأنه لم يضع كتابا جديدا ولم يتكرر نظريات منطقية لم يسبق إليها ، ولم يتجه بنظرية البرهان الأرسطية وجهة جديدة أو ينقدها ؛ وأن الأجدر أن يوصف بأنه جامع لمسائل البرهان الأرسطى ، عارض وشارح ومبسط لها .

ولكن هذا حكم فيه الكثير من القسوة والمخافة للعدل والإنصاف . فإننا لا نستطيع أن نصف ابن سينا بأنه شارح لكتاب البرهان الأرسطى على نحو ما نصف ابن رشد أو أى شارح أرسطى آخر ، لأنه لم يعن بتفسير النص الأرسطى بقدر ما عنى بتوضيح القواعد الأرسطية ، كما أنه لم يكن جماعا لمادة أرسطو فى البرهان على نحو ما وضعت المجاميع والمختصات للكتب الأرسطية . بل هو جامع يختار ما يرتضيه من الآراء ويترك ما لا يرتضيه ، ويوائم بين ما يختاره فى نسق منتظم متماسك ، ويناقش كل هذا ويعالجه ويفسره . على أن ابن سينا لم يلتزم فى كتابه حدود كتاب البرهان الأرسطى بل تجاوزها فى استطراداته إلى ميادين أخرى من ميادين المنطق ، بل إلى ميادين علم النفس والطبيعة وما بعد الطبيعة مما قد نجده فى كتب أرسطو الأخرى غير البرهان . ومن أمثلة ذلك أنه بعد أن شرح القاعدة الأرسطية القائلة : إنك إذا فقدت حاسة فقدت علما ما ، يستطرد فيذكر مسائل هى فى صميم علم النفس ونظرية المعرفة ، ويتكلم عن العلم

المكتسب بالحواس ، والعلم المكتسب بغيرها ، ويدل على إمكان الوصول إلى المعاني العقلية المجردة ، وغير ذلك مما بسطه فيما بعد في كتاب الإشارات^(١) .

وإذا لم يكن لابن سينا فضل تأليف كتاب جديد في البرهان ، بل كان مجهوده فيه مجهود جامع ملخص عارض ، شارح معقب معلق على برهان أرسطو ، فأين فضله إذن ، وما هي قيمة كتابه ؟ الحق أن فضله إنما هو في هذه كلها مجتمعة . وليس بقادح في قيمة كتابه أن مادته في جوهرها هي مادة البرهان الأرسطي .

لم تكن المهمة التي اضطلع بها ابن سينا مهمة سهلة أو هينة ؛ فقد كان عليه أن يعرض — لأول مرة في تاريخ المنطق في العالم الإسلامي — صورة من صور البرهان الأرسطي في لغة ، إن لم تكن واضحة الوضوح كله ، فهي على الأقل مفهومة خالية من الركاكة والاستغلاق اللذين نجدهما في ترجمة أبي بشر متى بن يونس ، وليست موضوعات البرهان الأرسطي من الموضوعات التي يسهل فهمها واستيعاب معانيها ومراميتها حتى على المتمرسين بصناعة المنطق والفلسفة ، بل تحتاج إلى تأمل عميق وفهم دقيق وإحاطة شاملة بالتراث الأرسطي المنطقي والفلسفي . كما أن لغة أرسطو في البرهان ليست باللغة المستقيمة الواضحة ، بل هو أعقد وأعوص كتبه المنطقية وأكثرها تركيزا على الإطلاق .

إذا استطاع ابن سينا أن يخرج للعالم العربي ، في مثل هذه الظروف المظلمة ، ومن غير استعانة بأستاذ ما ، كتابا في نظرية البرهان يمكن فهمه واستساغته : كتابا كان معتمد كل باحث عربي في العالم الإسلامي من بعده ، كان ذلك فضلا عظيما له ولكتابته ، ونصرا مبينا لعبقريته .

٤ — أسلوبه :

إننا لانتطلب عادة ممن يكتبون في مادة كمادة المنطق ، بحالا في الأسلوب ، أوروعة وأناقة في التعبير ، فإن طبيعة العلم نفسه تأبى ذلك عليهم . وإنما ألزم مانلزمهم به الدقة في التعبير والتحليل والقصد في الألفاظ ، والبساطة في اللغة ، والوضوح في الفكرة ، والترتيب المنطقي المتسلسل المترابط . ولابن سينا في كتاب البرهان حظ غير قليل من هذه الصفات جميعها : فقد غنى ماوسعه الجهد بإيضاح الأفكار المنطقية ، وقصد إلى أقصر الطرق في التعبير عنها ، متحاشيا لغو القول

(١) راجع الإشارات في النقط الرابع في الوجود وعلاه .

والتكرار فيه ، وجانب المباحكات اللفظية جملة . ومع كل هذا لم يخل أسلوبه من شيء من الصحمة أحيانا ونبو عن الذوق العربي السليم ، كما لم يخل من إبهام وغموض . وليس هذا قاصرا على أسلوبه في هذا الكتاب ، بل هو الغالب عليه في جميع مؤلفاته عدا كتاب الإشارات والتنبيهات ، بل عدا الأنماط الأربعة الأخيرة من هذا الكتاب ، حيث يرتفع أسلوب ابن سينا إلى مرتبة من البيان لاعهد لنا بها في كتبه الأخرى .

كما أننا يجب ألا ننسى أن ابن سينا كان غريبا على اللغة العربية ، وأنه ككل غريب على لغة إن ملك زمامها لم يملك ذوقها ؛ كما أننا يجب ألا ننسى أنه يمثل في تاريخ نقل التراث اليوناني إلى العالم الإسلامي ، المرحلة الوسطى بين مرحلتين : أولاهما مرحلة الترجمة حيث كانت لغة الفلسفة لاتزال بجة قلقة ، والأسلوب الفلسفي معقدا غامضا ، روعى فيه أمانة النقل من الأصول المترجمة أكثر مما روعى فيه الصقل والبساطة والوضوح . والمرحلة الأخرى مرحلة التحرر التام من قيود الترجمة ومقتضياتها ، وهي مرحلة التأليف الحر التي أعقبت عصر ابن سينا كما نراها واضحة في تأليف الغزالي مثلا . أما ابن سينا فيقف وسطا بين هذين الطرفين : فهو متحرر نوعا ما من التحرر ، ولكنه مقيد أيضا نوعا ما ، لشدة حرصه على متابعة الأصول اليونانية التي يستمد منها مادته . وهذه ظاهرة نلمسها في كتاب البرهان بوجه خاص .

وفي أسلوب البرهان صفات أخرى من أجلها يستعصى فهمه على القارئ أحيانا : من أبرزها طول الفقرات وتداخل أجزائها وكثرة الجمل المعترضة فيها . ومنها استعمال الفاءات بغير حساب . وكمن مرة وقفت طويلا عند كلمة تسبقها "فاء" فلم أتبين في وضوح أنها ابتداء جملة جديدة أو تمة لجملة سابقة ، أو استئناف لقول أو عطف أو تفسير ! ولذا كان وضع نقط الوقف والفواصل بين الجمل من أصعب الأمور التي واجهتها في إعداد النص ، مع أن على هذه النقط والفواصل يتوقف فهم الكتاب فهما صحيحا .

وعلى الرغم من كل هذا فأسلوب ابن سينا في البرهان أسلوب علمي دقيق ، وإلى حد كبير جلي واضح . وقد كان من غير شك أسلوبا موفيا بغرض المؤلف وأغراض العصر الذي عاش فيه ، وإن لم يعد اليوم موفيا بأغراضنا بعد أن فرقت القرون العشرة الماضية بيننا وبينه ، وباعدت بين أسلوبنا وأسلوبه . ولن نستطيع أن نرجع بعجلة الزمان هذه القرون العشرة فنجعل من كل دارس للنطق الأرسطي تلميذا كابن سينا أو أبي بشر متى بن يونس .

ه — نظامه وأجزائه :

يتألف كتاب البرهان لابن سينا من أربع مقالات متقاربة في أحجامها ، بينما يتألف برهان أرسطو من مقالتين تقرب أولاهما من ضعف الثانية . وقد جرى ابن سينا في برهانه ، بل وفي جميع كتبه المنطقية في الشفاء على سنة أرسطو ، فقسم الكتاب إلى مقالات ، والمقالات إلى فصول ، والفصول إلى فقرات ، ولكنه في البرهان لم يلتزم نهج أرسطو في عدد الفصول ولا عناوينها ، كما لم يلتزمه في عدد مقالات الكتاب . ولذا نجد تداخلا كبيرا بين فصول الكتابين وبين موضوعاتهما . وبينما يفرد أرسطو لموضوع واحد فصلا برمته ، يعرض ابن سينا لموضوع هذا الفصل تحت عنوان مخالف لعنوان أرسطو ، وقد يعرض له في ثنايا كلامه عن موضوع آخر لم يفرد له أرسطو فصلا خاصا . ذلك لأن ابن سينا اختار لفصوله من مسائل البرهان الأرسطى ما شاء أن يختار ، وجمع كل طائفة متلائمة من هذه المسائل في فصل من الفصول ، وإن كان أحيانا يعرض المسألة الواحدة في أكثر من فصل واحد ، فيشيرها في موضع ثم يستأنف القول فيها في موضع آخر .

والظاهر أنه اختار عناوين فصوله — على افتراض أنه هو الواضع لهذه العناوين — وهذا ما أشك فيه — على غير قاعدة ثابتة . فبعض العناوين قصير منصب على موضوع بعينه ، مع أن الفصل المعنون به يحتوى هذا الموضوع وغيره ؛ وبعضها طويل يفصل الموضوعات المختلفة التي تعالج تحتها . ولا يكاد يتفق واحد منها مع واحد من فصول برهان أرسطو ، مما كان له أثره في الصعوبات التي عانيتها عند ما حاولت مقارنة النصين .

ولا يختلف الكتابان في عدد المقالات والفصول وعناوين الفصول فحسب ، بل يختلفان اختلافا بينا في الحجم . فبرهان ابن سينا أكبر من ضعف برهان أرسطو بفضل ما أضافه إلى المادة الأصلية من شروح وتعليقات واسطرادات .

ويحتوى الكتاب على واحد وأربعين فصلا : اثنا عشر منها في المقالة الأولى ، وعشرة في الثانية ، وتسعة في الثالثة ، وعشرة في الرابعة ، في حين يحتوى كتاب أرسطو على ثلاثة وخمسين فصلا : أربعة وثلاثون منها في المقالة الأولى وتسعة عشر في الثانية . ويرجع السبب في هذا الفرق في عدد الفصول إلى أن أرسطو فصل مادة كتابه تفصيلا لم يلتزمه ابن سينا .

وتقسيم ابن سينا لمقالات كتابه على غير أساس واضح ، وإن كنا نستطيع أن نقول بوجه عام إنه قصد أن تكون المقالتان الأولى والثانية في المسائل العامة المتصلة بالبرهان من غير مراعاة لمحاذاة أرسطو أو تتبع لخطواته وترتيبه ، وأن تكون المقالتان الثالثة والرابعة تلخيصا لأهم ما أورده أرسطو في كتابه مع مراعاة هذه المحاذاة ، ولكن هذا لم يمنعه من معالجة بعض مسائل البرهان الخاصة في المقالتين الأوليين . ولذا إذا تكلمنا عن الوحدة الموضوعية في المقالات ، وجدناها أظهر في المقالتين الثالثة والرابعة ، منها في الأولى والثانية .

٦ — المخطوطات واختيار النص :

اعتمدت في إعداد هذا النص المنشور على ثلاث مخطوطات هي :

(١) مخطوطة مكتبة الأزهر رقم ٣٣١ خصوصية ، ٢٤١٥ بحيث ؛ وهي التي رمزت لها بحرف ب ، وإلى هامشها بحرف نج . وهي بمثابة نسختين .

(ب) مخطوطة المتحف البريطاني رقم ٧٥٠٠ . وهي التي رمزت لها بحرف م .

(ج) مخطوطة داماد (سليمانية) رقم ٨٢٤ ، وهي التي رمزت لها بحرف س .

وقد كانت هذه المخطوطات الثلاث من جملة المخطوطات التي اعتمد عليها حضرات الزملاء الأفاضل الذين نشروا المجلد الأول من منطق الثفاء (المدخل) ؛ وقد وصفوها بالتفصيل من حيث مسطرتها وعدد أوراقها وأسطرها وكذا أنواع خطها وتاريخ نسخها الخ : فلا داعي لتكرار القول في هذا مرة أخرى . ولذا سأقتصر كلامي هنا على ملاحظاتي عن هذه المخطوطات في الأجزاء التي وقع فيها كتاب البرهان لابن سينا ، مبينا مميزات كل مخطوطة وعيوبها وصلاحية كل واحدة منها بالأحرى ، وذاكرا حكمي في النهاية على قيمتها .

يقع كتاب البرهان من مخطوطة الأزهر في ٣١ ورقة وجزء من ورقة : أى من ٨٧ ب إلى

١١٨ ب وجزء من ١١٨ ب .

ويقع من مخطوطة المتحف البريطاني في ٣١ ورقة وجزء من ورقة أيضا : أى من ٩٠ ب

إلى ١٢٠ ب وجزء من ١٢١ ب .

ويقع من مخطوطة داماد في ٧٣ ورقة : أى من ٢١١ ب إلى ٢٨٤ ب .

ومن الغريب أن تتفق المخطوطتان م ، ب في عدد الأوراق ، ولكنهما تتفقان أيضا فيما هو أكثر من ذلك خطرا : أعني قراءات النص ذاته ، وفي أغلب المواضع ، في الأخطاء اللغوية والإملائية ، وفيما يتكرر من كلمات مفردة أو جمل ، مما يحتمل عن الظن بأن المخطوطتين فرعان لأصل واحد . أما س فمخطوطة مستقلة عن كل من م ، ب : لها قراءاتها الخاصة بها وأخطاؤها ، ولهذا وقعت الاختلافات الحقيقية في النص بينها وبين المخطوطتين الآخرين .

وأفضل المخطوطات الثلاث على الإطلاق ب ، ويليهام ثم س . ولكنني مع هذا لم أتردد في الأخذ بقراءة س في كل موضع ظهر فيه أنها أقرب إلى المعقول وإلى ما يقتضيه سياق الكلام .

وقد لاحظت أن عددا غير قليل من مواضع الاختلاف في س مرده إلى محاولة الناسخ تقويم لغة النص ، فقد كان — في هذه المواضع — أقرب إلى الذوق العربي من صاحبي ب ، م .

ولم اختر واحدة بعينها من المخطوطات الثلاث وأثبت نصها في صاب الكتاب وأسجل في الهوامش القراءات الأخرى المغايرة كما يفعل بعض الناشرين ، بل اخترت النص الأفضل في كل حالة وأثبتته في الصواب ووضعت في الهوامش ما يخالفه . أعني بذلك أن النص الذي أنشره هنا نص منتخب من المخطوطات الثلاث وليس نص مخطوطة واحدة . أما الترقيم الذي يرى في المتن بين الحاصرتين المعقوفتين [] فهو ترقيم المخطوطة م ، وليس له من الدلالة أكثر من أنه مفتاح استعنت به على مراجعة النص أو أى جزء فيه كلما دعت الضرورة إلى ذلك .

(ب)

تحليل مادة الكتاب وبيان أصولها من كتاب أرسطو

ذكرت فيما مضى صلة كتاب البرهان لابن سينا بكتاب التحليلات الثانية لأرسطو في صورة إجمالية عامة ، وقررت أن الكتاب في جملته — مادته ومسائله — بمثابة ملخص مختار لكتاب المعلم الأول ، وضع عليه ابن سينا ما رآه من الشروح والتعليقات . أما هنا فقد حاولت أمرين : أولها تحليل مادة الكتاب كما عرضها المؤلف في فصوله ، وعلى النسق الذي عرضها به ، وثانيهما الإشارة إلى المواضع الهامة من كتاب أرسطو في الحالات التي تبين لي أنها المصدر الذي أخذ عنه .

ولا أدعى أن في محاولتي هذه استقصاء أو استيعاباً بل الاستقصاء والاستيعاب مستحيلان تقريباً في تتبع أصول نص كنص ابن سينا تداخلت أجزاءه مع أجزاء النص الأرسطي تداخلاً يكاد يكون تاماً ، وتخلل هذه الأجزاء شروح هي مزيج من كلام الشراح الأرسطاطالين وكلام أرسطو في غير كتاب البرهان . على أنى لم أغفل الإشارة جملة إلى كتب المنطق الأرسطي الأخرى غير البرهان بل ذكرتها في الحالات التي كانت صلتها ببعض أجزاء برهان ابن سينا قوية واضحة ، ولكن الذي قصدت إليه بالذات هنا هو المقارنة بين نصي كتابي البرهان : السينوى والأرسطى .

المقالة الأولى

١ — الفصل الأول — في الغرض من كتاب البرهان :

ليس لهذا الفصل ولا للفصل الذى يليه نظير في برهان أرسطو ، وإن كان جزء كبير من مادتهما أرسطياً . ويبحث هذا الفصل في الموضوعات الآتية :

(١) انقسام العلم إلى التصور والتصديق ، وطريق كسب كل منهما . اليقيني من التصديق وغير اليقيني . أنواع الأقيسة . قارن كتاب الجدل لأرسطو م ١ ف ١

(٢) أنواع التصور : التصور بالمعاني الذاتية ، وبالمعاني العرضية . الحد والرسم . قارن إيساغوجى — المدخل — لابن سينا ف ٧

(٣) يفيد كتاب البرهان (١) مواد القياس الموقع لليقين — البرهان — ومواد التعريف الموقع للتصور التام — الحد . والحق أنه كتاب البرهان والحد معا .

(٤) التصور مبدأ للتصديق ، والتصديق كالتام للتصور .

٢ — الفصل الثانى — مرآته :

يبحث ابن سينا فيه الموضوعات الآتية :

(١) الغرض الأول من المنطق هو التوصيل إلى كسب الحق واليقين ، فبحسب شرف المثلة كان يجب أن يوضع كتاب البرهان أولاً .

(٢) رأى من يرى وضع كتاب الجدل قبل كتاب البرهان ورأى ابن سينا فى ذلك .

(٣) نسبة القياس المطلق إلى البرهان .

(٤) الجدل والمغالطة والخطابة متقدمة على البرهان في الزمان .

٣ — الفصل الثالث — في أن كل تعليم وكل تعلم ذهني فبعلم قد سَبَقَ :

يكاد يكون كل ما أورده ابن سينا في هذا الفصل دائرا حول الجملة الأولى الواردة في م ١ ف ١ من برهان أرسطو . أما ما بقى من الفصل الأرسطي — وهو كيفية إصابة المحمول من المعلوم — فقد عالجها ابن سينا في م ١ ف ٦ كما سنرى .

وإلى جانب الفكرة الرئيسية في هذا الفصل ، عرض ابن سينا للمسائل الآتية التي جمعها من أنحاء شتى من كتاب البرهان وغيره ، وهي :

- (١) أنواع التعليم والتعلم . التعلم الصناعي والتلقيني والتأديبي والتقليدي والتنبيهى ، وتحديد معنى التعليم والتعلم الذهنيين والفكرين والفرق بينهما . رأى من يخرج الحسى من الفكرى .
- (٢) وقوع ما يتعلمه الإنسان ذهنيا في التصور والتصديق ، وبيان تحصيل كل منهما .
- (٣) رأى من يفرق بين الذهني والحسى والرد عليه .
- (٤) معنى العلم السابق ، وأنه ليس كُلُّ سبق اتفق .
- (٥) معنى التعلم الحدسى والفهمى والذاتى — أى الذى من ذات المتعلم لا بواسطة المعلم .
- (٦) أنواع القياس الخلى والاستثنائى : المنفصل والمتصل ، والاستقراء والتثليل .
- (٧) معنى العلم بالقوة والعلم بالفعل واختلاف درجات القوة قربا وبعدا .

٤ — الفصل الرابع — مبادئ القياسات بوجه عام :

يعتمد هذا الفصل في جملته على م ١ ف ٦ من برهان أرسطو ، وكذلك على م ١ ف ١ من كتاب الجدل وكتاب الخطابة ويبحث في الموضوعات الآتية :

- (١) مبادئ القياس على نوعين (١) مبادئ مصدق بها ، (ب) مبادئ غير مصدق بها . وينقسم المصدق به إلى (١) ما يكون التصديق به على وجه الضرورة ، (ب) ما يكون على وجه الظن (ج) ما يكون بالتسليم .

(٢) تنقسم المبادئ المصدق بها على وجه الضرورة إلى (١) ما كانت الضرورة فيه ظاهرة،
(ب) ما كانت الضرورة فيه باطنة. وتنقسم هذه الأخيرة إلى (١) ما كانت الضرورة فيه عقلية ،
(ب) ما كانت الضرورة فيه خارجة عن العقل — وهى الأحكام الوهمية .

أما ما كانت الضرورة فيه عقلية فيتنقسم إلى (١) ما كانت الضرورة فيه مجرد العقل ، وهو
الأوليات ، (ب) ما كانت الضرورة فيه هى العقل مستعينا بشئ آخر . وتنقسم هذه الأخيرة
إلى (١) ما كان المعين فيه شيئاً غير غريزى ، (ب) ما كان المعين فيه غريزياً .

(٣) تنقسم القضايا إلى :

الأوليات والضروريات والمحسرات والمجربات والمظنونات والمتوترات والوهميات
والمشهورات والمسلمات والمقبولات الخ .

٥ — الفصل الخامس — فى المطالب ومبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى :

أكثر هذا الفصل متصل بما ورد فى م ٢ ف ١ ، م ١ ف ١٣ من برهان أرسطو .

وهو يبحث فى الموضوعات الآتية :

(١) تنقسم المطالب قسمة أولى إلى ثلاثة :

مطلب ”ما“ ومطلب ”هل“ ومطلب ”لم“ . فإذا قسمنا كلا من هذه إلى قسمين كانت
المطالب ستة^(١) . أما مطلب الأئى والكيف والكم والأئين والمتى وغيرها فراجعة إلى مطلب الهل
المركب .

(٢) الحد بحسب الاسم ، والحد بحسب الذات . وضع الحدود فى العلوم التعليمية
(الرياضة) .

(٣) الأمور التى تذكر فى المبادئ منها معان مركبة ومنها معان مفردة . القضايا المتعارفة
والأصول الموضوعية مركبة . المعانى المفردة إما أعراض موضوع الصناعة ، وإما داخلية
فى جملة موضوع الصناعة .

(١) حصر أرسطو المطالب فى أربعة : (١) هل يوجد لئىء مفعلة كذا؟ (ب) لماذا توجد له؟ (ج) هل لئىء موجود؟

(د) ماهو لئىء؟ أى أنه حصرها فى مطلب ”هل“ البسيط والمركب ومطلبي ”لم“ ، ”ما“ . راجع م ٢ ف ١ من برهانه .

(٤) مطلب "لم" متأخر عن مطلب "ما" وينقسم مطلب "لم" إلى قسمين : (١) مطلب "لم" بحسب القول ، (ب) مطلب "لم" بحسب الأمر في نفسه .

(٥) الحد الأوسط علة القياس ، وقد يتفق أن يكون علة للأمر في نفسه — أى علة وجود المحمول للموضوع .

قارن أرسطو م ١ ف ١٣ ، م ٢ ف ٨ : ١٩٣ وما بعدها .

ويلاحظ أن ابن سينا قد وفى القول في مبادئ البرهان بعد ذلك في م ١ ف ١٢ ، م ٢ ف ١ ، الخ .

كما أنه ذكر برهان "لَمْ" بالتفصيل في م ١ ف ٧ ، م ٣ ف ٣ ، وستأتى مقارنة كل ذلك بأرسطو .

٦ — الفصل السادس — في كيفية إصابة المجهول من المعلومات :

يبحث هذا الفصل في كيفية اقتناص المجهول عن طريق المعلوم . وهذا بعينه موضوع م ١ ف ١ من كتاب أرسطو .

وقد أثار ابن سينا هنا الإشكال الذى أثاره أفلاطون في محاوره مينون^(١) : وهو إما أن الإنسان لا يتعلم شيئا وإما أنه يتعلم الأشياء التى يعلمها . وهذا وارد أيضا في أرسطو م ١ ف ١ أما الكلام في أول الفصل عن العلم بالأمر العدمية المستحيلة الوجود : المفردة منها والمركبة : فلا نظيره في الفصل الأرسطى المشار إليه .

٧ — الفصل السابع — في البرهان اللئى والإنى :

يحتوى هذا الفصل على المسألة الرئيسية التى أوردها أرسطو في م ١ ف ١٣ وهى العلم بأن الشيء موجود ، والعلم بعلة وجوده . ولكن ابن سينا قد تجاوز هذه المسألة إلى مسائل أخرى كثيرة ليست موجودة في الفصل الأرسطى المذكور فقد عرض للموضوعات الآتية :

(١) العلم المكتسب يقال على :

(١) التصور الواقع بالحد أو الموضوع في العلوم وضعا .

(ب) على التصديق الواقع من قياس منتج أن كذا هو كذا .

(ج) على التصديق الواقع من قياس منتج أن كذا هو كذا مع الاعتقاد بأنه لا يمكن ألا يكون كذا

قارن (ج) بما ورد في أرسطو م ١ ف ٢ : ٧١ ب ١٠

(٢) مناقشة القول بأن البرهان قياس مؤلف يقيني بمعنى أنه مؤلف من يقينيات لا بمعنى أنه يقيني النتيجة .

(٣) الاستقراء التام يقيني أيضا ، والناقص ليس يقينيا . الاستقراء التام في الحقيقة قياس مقسم وهو من جملة الاقترانيات . قارن أنا لو طبقا الأولى م ٢ ف ٢٣

(٤) برهان إن يعطى علة التصديق ، وبرهان لم يعطى علة التصديق وعلة الوجود ، ومناقشة برهان إن المطلق وبرهان إن المسمى بالدليل . وهذا في جملة تلخيص لما ورد في أرسطو م ١ ف ١٣

(٥) السبب في وجود المطلوب إما أن يكون سببا لنفس الحد الأكبر مع كونه سببا لوجود الأكبر للأصغر ، أولا يكون سببا لوجود الأكبر في نفسه مع كونه سببا لوجوده في الأصغر .

(٦) كل شيء يكون علة للحد الأكبر ، يكون صالحا لأن يكون حدا أوسط له . وإلى أن يتبين أنه علة له ، لا يكون القياس المؤلف برهان لم .

(٧) ربما يكون الأوسط في الوجود معلول الأكبر في الحقيقة ، لكنه ليس معلول وجود الأكبر في الأصغر .

(٨) الفصل : وهل هو أولا للجنس أم للنوع .

٨ - الفصل الثامن - في أن العلم اليقيني بكل ماله سبب (إنما هو) من جهة سببه :

عالج أرسطو الفكرة الرئيسية التي يحتويها عنوان هذا الفصل في مواضع مختلفة من كتابه : مثال ذلك ٧١ ب : ٩-١٢ ، ٧٤ ب : ٢٦-٣٦ م ١٧٦ : ٤-٦ انخ . ولكن ابن سينا ذكر في الفصل مسائل أخرى كثيرة متصلة به وغير متصلة ، وهي في جملة أسئلة يثيرها ثم يجيب عنها . وهاهي أهم عناصر الفصل :

(١) إذا كان الحمل ضروريا — دائما أو بعض الوقت — كانت هذه الضرورة لعلّة، وكانت النسبة بين الموضوع والمحمول راجعة إلى تلك العلة ، لا إلى ذات الموضوع والمحمول .

قارن ما ورد في أرسطو في م ١ ف ٦ : ١٠١٧٥

(٢) إذا كان الأكبر للأصغر لا بسبب بل لذاته ، ولكنه ليس بين الوجود له ، والأوسط كذلك للأصغر إلا أنه بين الوجود للأصغر ، والأكبر بين الوجود للأوسط ، فيعقد برهان يقيني هو برهان إن .

قارن أرسطو م ١ ف ١٣

(٣) برهان إن قد يعطى اليقين الدائم وذلك فيما لا سبب له (أى فيما هو لذاته) . فاما فيما له سبب فلا يعطى اليقين الدائم .

(٤) إذا كان الأوسط صفة ذاتية للأصغر ، فلا يجوز أن يكون معلولا للأكبر ، لأنه قد يكون معلولا لعلّة داخلية تحت الأكبر . فكون الجسم مؤلفا من ”هيولى وصورة“ ليس معلولا لكونه ”له مؤلف“ بل معلول لكونه ”مؤلفا“ . و”مؤلف“ داخلية تحت معنى أعم هو ”ذه المؤلف“ — أى الذى له مؤلف يؤلفه .

(٥) توسط المضاف فى القياس .

(٦) القياس الاستثنائى ليس فيه علة .

(٧) قياس الخلف يفيد برهان الإن .

(٨) لا يكفى فى اليقين التام الدائم أن يكون الأوسط علة لوجود الأكبر فى الأصغر فقط .

(٩) حال الأصغر من الأوسط فى البراهين :

(أ) يجوز أن يكون الأصغر علة للأوسط مقتضية لذاته اقتضاء النوع لخواصه .

(ب) يجوز أن يكون الأصغر من خواص الأوسط .

(١٠) ليس برهان ”لم“ هو الذى يعطى العلة القرينة بالفعل ، بل هو برهان ”لم“ وان

لم يفعل ذلك .

٩ — الفصل التاسع — في كيفية ما ليس محموله سبب في موضوعه :

يتصل هذا الفصل بمسائل كثيرة أثارها أرسطو في أجزاء مختلفة من أنا لوطيقا الثانية وغيرها . فهو يتصل بنسبة المحمول إلى الموضوع من جهة أنها شيء يطلب البرهنة عليه . راجع أرسطو ١٢١٨٨ ، وبلاستقراء الناقص من حيث هو طريق الوصول إلى حكم كلي عن طريق فحص الجزئيات وأنه لذلك لا يعطى نتائج يقينية . راجع أنا لوطيقا الأولى لأرسطو م٢٣ف٢٣ وأنا لوطيقا الثانية ٩١ ب ٣٥

وأهم المسائل التي عرض لها ابن سينا في الفصل هي :

- (١) إذا كانت نسبة المحمول إلى الموضوع لا لسبب في نفس الوجود ، فإما أن تكون بيئة بنفسها فتكون يقينية ولا تحتاج إلى برهان ، وإما أن تكون غير بيئة بنفسها ، فلا يمكن أن يقع بها يقين دائم . وهذه يقع بيانها بالاستقراء لا بالقياس ، ويكون بيانها يقينيا .
- (٢) التجربة غير الاستقراء ، ويكون الحكم المستند إليها فيما لا يعرف سببه ، ومع ذلك يقع بها اليقين . وهي لا تفيد العلم لكثرة ما يشاهد في التجربة ، بل لاقتران قياس به .
- (٣) التجربة لا تفيد علما كليا قياسيا مطلقا ، بل كليا بشرط ، وهو أن المتكرر في الحس له طبع يلزم أمرا دائما . وقد توقع ظنا لا يقينا إذا أخذ فيها ما بالعرض مكان ما بالذات .

١٠ — الفصل العاشر — في كون الأخص علة لإنتاج الأعم :

هذا الفصل أدخل في باب الكليات الخمس منه في باب البرهان ، ولذا كان وثيق الصلة بما ذكره ابن سينا في كتاب ” المدخل ” في الفصل التاسع في الجنس . ص ٤٧ وما بعدها ، ٩٧

ولكنه يناقش هنا الجنس والفصل والنوع وجنس الجنس وفصل النوع وفصل الجنس من حيث وقوعها حدودا في مقدمات البراهين . وأهم عناصر الفصل هي الآتية :

- (١) أى معنى أخذته فوجدته قد يجوز انضمام الفصول إليه أيا كانت ، على أنها فيه ومنه ، كان ذلك جنسا . وإن أخذته من جهة بعض الفصول واعتبرت أنه تم بها ، وأن كل شيء آخر يضاف إليه يكون خارجا ، لم يكن ذلك جنسا ، بل بمثابة المادة للجنس .
- وإن أخذته بشرط زيادة توجب تمام المعنى له كان نوعا .

(٢) لا تجد الجنس الأعلى يوجد أولا للنوع ثم يتلوه الجنس الذى دونه ويُحمل بعده ، بل تجد كل ما هو أعلى تابعا فى الحمل للأسفل .

(٣) الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذى يليه إلى ذلك النوع بالفعل ، أو نسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل ، لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس .

(٤) الجال كذلك فيما تحت النوع مع النوع .

قارن الصلة بين الجنس والنوع فى أرسطو ٩٦ ب ٢١-٢٥

١١ — الفصل الحادى العاشر — فى اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شروطها :

يعتمد هذا الفصل على ما أورده أرسطو فى م ١٠٢ : ٧١ ب : ٢٥-٣٠ ، ١٧٢ ٥ وما بعدها فيما يتصل بشروط مقدمات البرهان من أنها يجب أن تكون صادقة ، أقدم من النتيجة وأعرَف منها .

غير أن ابن سينا فصل كثيرا فى كلامه عن معنى الأقدم والأعرَف بالنسبة لنا للطبيعة ، وأضاف كلاما عن الطبيعة الكلية المسككة لنظام العالم ، وعن مقاصدها وغاياتها ؛ وكذلك تكلم عن البسائط والمركبات أيها أقدم وأعرَف عندنا وعند الطبيعة . وهذه التفاصيل لا وجود لها فى الفصل الأرسطى المشار إليه ، ولكن لها أصلا فيما ذكره أرسطو فى مطلع كتابه فى الطبيعة (قارن الطبيعة م ١ : ١١٨٤ : ١٥) حيث يقول :

” إن الطريقة الطبيعية لدراسة العلم الطبيعى هى أن نبدأ بالأشياء التى هى أعرَف وأوضح بالنسبة إلينا ، وبوساطتها ننتقل إلى الأشياء التى هى أوضح وأعرَف بالطبيعة “ .

والظاهر أن المقصود من قوله ” أعرَف بالطبيعة “ ” أعرَف فى ترتيب تفسير الأشياء “ ، لأن أرسطو نفسه يستعمل هذا التعبير الثانى مرادفا للأول فى كتاب الطبيعة نفسه فى ١٨٩ ٤ . أما قول ابن سينا ” أعرَف عند الطبيعة “ فالمراد به ما تقصد الطبيعة إلى وجوده كطبائع الأنواع .

وأهم عناصر الفصل هي الآتية :

(١) مقدمات البرهان أقدم بالذات وبالزمان وفي المعرفة من النتيجة . ويجب أن تكون صادقة ، أولية ، مناسبة للنتيجة ؛ ومع ذلك فقد تؤخذ مقدمات صادقة غير مناسبة وينتج عنها نتائج صادقة .

(٢) الأقدم عندنا هي الأشياء التي نصيها أولا ؛ وعند الطبيعة هي الأشياء التي إذا رفعت رفع ما يدخل تحتها . والأعرف عندنا هو الأقدم عندنا . وعند الطبيعة هو الشيء الذي تقصد الطبيعة إلى وجوده . فالجزئيات المحسوسة أقدم عندنا وأعرف من الكليلة . والكلليات الجنسية أقدم بالطبع ، وليست أعرف عند الطبيعة . وهي من جهة معقوليتها أقدم عندنا وأعرف . وطبائع الأنواع أعرف من طبائع الأجناس عند الطبيعة .

(٣) إذا أردنا أن نتحقق الكلليات ابتدأنا بما هو أقدم عند الطبيعة وأعرف عندنا — وهو الجنس — واتهينا إلى ما هو أعرف عند الطبيعة ولكنه ليس أقدم عندها — وهو النوع .

(٤) وإذا ابتدأنا بالبسائط وصرنا على طريق التركيب ، فقد ابتدأنا أيضا بما هو أقدم عند الطبيعة ولكنه قد يكون أعرف عندنا وقد لا يكون .

(٥) البسائط التي هي علل كالفواعل والغايات أقدم وأعرف عند الطبيعة من معلولاتها ؛ والبيان منها برهاني .

١٢ — الفصل الثاني عشر — مبدأ البرهان :

عاجل ابن سينا في هذا الفصل طبيعة البرهان بوجه عام والأقوال التي تتألف منها مقدماته ، ولكنه تجاوز ذلك إلى ذكر مسائل أخرى متصلة بهذا الموضوع استمد ما دتها من الفصول ٢ و ٦ و ٩ و ١٠ و ١١ من المقالة الثانية من كتاب أرسطو . وأهم هذه المسائل هي :

(١) مبدأ البرهان على وجهين : مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ، وبحسب علم خاص . معنى القضية التي هي مبدأ برهان والفرق بينها وبين غيرها . قارن م ١ ف ٢ : ١٧٢ و ١٠ وهي مسألة كرر أرسطو القول فيها في أكثر فصول المقالة الأولى .

(٢) الحد (التعريف) يخالف المقدمة المسلم بها ، بل يخالف كل مقدمة . قارن م ١

ف ١١ : ٧٦ ب : ٣٥ - ٤٠

(٣) الأصل الموضوع والأسماء المختلفة التي وضعت له .

(٤) اختلاف العلوم في استعمال أنواع المبادئ .

(٥) يجب أن يكون تصديقنا بالمقدمات متقدما على تصديقنا بالنتيجة . قارن م ٢ ف :

١٧٢ : ٢٥ - ٣٠

(٦) الفرق بين الأصل الموضوع والمصادرة . وهنا يقتبس ابن سينا اقتباسا مباشرا ويناقش

هذا النص مناقشة طويلة من قوله ”واعلم أنه لما سمع ما قيل في التعليم الأول“ إلى قوله ”أولم يكن ولا في شيء من العلوم وسط“ . قارن م ١ ف ١٠^(١) .

(٧) المقدمات البرهانية على المطالب الضرورية ، والمغالطات البرهانية ، والمقدمات

المغالطية الجدلية . وقد ورد بعض هذا في م ١ ف ٦ من أرسطو .

المقالة الثانية

١٣ — الفصل الأول — في معروفة مبادئ البرهان وكليتها وضرورتها :

هذا الفصل استمرار للفصل الأخير من المقالة الأولى ، وقد عاجل أرسطو موضوعه في الفصل

الثالث من المقالة الأولى من تجابه . أما عناصره فهي :

(١) الرأي المبطل للبرهان ، والرأي القائل إن مبادئ البرهان تبين دورا ، باطلان . قارن

أرسطو م ١ ف ٣ و ٧٢ ب : ٥ - ٢٠ ، كل ما أضافه ابن سينا هنا تفصيل في استحالة أن توجد أوساط في القياس إلى غير نهاية .

(١) ورد اقتباس ابن سينا بنصه في ترجمة أبي بشر متى بن يونس لبرهان أرسطو . انظر منطق أرسطو ج ٢ ص ٣٤٠

ص ٣ من أسفل وما بعدها .

(٢) الحجج على بطلان البرهان بالدور وهى واردة كلها فى أرسطو . نفس المرجع ٧٢ ب :

٢٥ — ٣٥ و ١٧٣ •

(٣) مقدمات البرهان غير ممكنة التغير ، وهذا أحد المعانى التى تسمى ضرورية . مناقشة مطولة لمعنى ” الضرورى ” وهو أدخل فى موضوع ” الموجّهات ” كما هو وارد فى كتاب العبارة وكتاب أنا لو طيقا الأولى لأرسطو .

(٤) المقدمة ” كل ج ب بالضرورة ” لها معنى فى كتاب القياس غيره فى كتاب البرهان فمعناها فى الأول أن كل ما يوصف بأنه ج ، دائما أو بالضرورة ، أو وصف به وقتا ما ، أو بالوجود الغير الضرورى ، فهو موصوف كل وقت ودائما بأنه ب . ومعناها فى الثانى أن كل ما يوصف بأنه ج بالضرورة ، فإنه ما دام موصوفا بأنه ج فإنه موصوف بأنه ب . أى أن الضرورة ها هنا راجعة إلى ثبوت المحمول لكل فرد من أفراد الموضوع وفى جميع الأوقات . قارن م ١ ف ٣ : ١٧٣ : ٢٥ — ٤٠ من أرسطو .

١٤ — الفصل الثانى — فى المحمولات الذاتية فى البرهان :

يستند معظم هذا الفصل إلى م ١ ف ٤ و ١٠ من أرسطو . وأهم موضوعاته ما يأتى :

(١) يقال ” الذاتى ” على وجوه :

(١) يقال ذاتى لكل شئ مقول على آخر من طريق ماهو . وفرق بين المقول فى جواب ماهو والمقول من طريق ماهو .

(ب) ويقال ذاتى للمحمول إذا أخذ فى حده الموضوع أو جنسه .

أى أن كل محمول برهائى إما مأخوذ فى حد الموضوع أو الموضوع وما يقوم مأخوذ فى حده .

قارن م ١ ف ٤ ، ١٧٣ : ٣٥ ، ٧٣ ب : ٥ — ١٥

(٢) رأى من ظن أن المحمولات فى البراهين لا تكون إلا من الصفات المقومة للنوع ،

وما ترتب على هذه الدعوى من أوهام . رد ابن سينا على ذلك .

(٣) سميت الأعراض الذاتية كذلك لأنها خاصة بذات الشئ أو جنس ذاته . قارن

م ١ ف ٤ : ٧٣ ب ١٥ — ٢٥

(٤) تنقسم العلوم إلى كلية وجزئية . والجزئى هو الذى يبحث فيما يعرض لموضوعه من حيث هو كذلك .

ولهذا الموضوع مصادر كثيرة من فصول البرهان الأرسطى . قارن مثلاً م ١ ف ١٠ : ٧٦ ب : ١ - ٥ ، ف ١٢ : ١٧٧ ب ٣٥ - ٤٠ ، ٧٧ ب : ٥ - ١٥ ، ف ٢٨ الخ

١٥ - الفصل الثالث - مقدمات البرهان كلية . معنى الذاتى والأولى :

وهذا الفصل أيضا استمرار للفصل السابق . وأهم عناصره ما يأتى :

(١) الكلى فى كتاب البرهان هو المقول على كل واحد ، وفى كل زمان ، وأولا .

(٢) كل واحد من نوعى الذاتى اللذين شرحناهما فى الفصل السابق قد يقال أولا وقد يقال غير أول .

وهذا شرح وتفصيل لما ورد فى أرسطو فى م ١ ف ٤ من ١٧٣ ب ٢٥ إلى ٧٣ ب ٣٥

(٣) فرق بين المقدمة الأولية - وهى التى ليس بين محمولها وموضوعها واسطة فى التصديق - وبين المقدمة التى محمولها أولى .

(٤) تنقسم الأشياء بالعوارض الذاتية قسمة أولية إذا كانت القسمة لها أولا ، ولغيرها - إن وجد - ثانيا . وتكون القسمة بهذا المعنى مستوفاة . يشرح ابن سينا هنا بالتفصيل القسمة المستوفاة وغير المستوفاة والقسمة بالفصول وبعوارض أولية للجنس وبعوارض غير أولية له الخ الخ .

١٦ - الفصل الرابع - فى الأغلاط فى كلية النتائج البرهانية :

حاذى ابن سينا فى هذا الفصل ما أورده أرسطو فى م ١ ف ٥ من أناوطيقا الثانية خطوة خطوة مع الشرح والتبثيل . أما المسائل التى عالجها فيه فهى :

(١) قد نعطى حكما كليا أوليا ويظن أننا لم نعطه . وقد لانعطيه ويظن أننا أعطيناه وذلك لأسباب ثلاثة :

الأول - فى الحالات التى يكون الحكم فيها واقعا على طبيعة كلية ونظن أنه واقع على شىء جزئى .

الثانى — فى الحالات التى لا يوضع فيها المقول على الكلى ونظن أنه وضع .

الثالث — فى الحالات التى لا يكون فيها المبرهن عليه أوليا لشيء ونظن أنه أولى له .

١٧ — الفصل الخامس — ضرورة مقدمات البراهين ومناسبتها :

حاذى فيه ابن سينا م ١ ف ٦ من كتاب أرسطو واستمد منه مادته بترتيبها ، ولكنه شرحها وفصل القول فيها وقد عرض فى ذلك للمسائل الآتية :

(١) يجب أن تكون مقدمات البرهان ضرورية . وللضرورة وجهان سبق ذكرهما (راجع م ٢ ف ١ لابن سينا) .

(٢) المقدمات الصادقة فى نفسها أو المقبولة من غير أن تكون أولية الصدق لاتنتج اليقينية الضرورى . والمقدمات الصادقة غير المناسبة (أى للجنس) يقع بها برهان إن لا برهان لم .

(٣) ليس كل ماهو حق فهو مناسب ، لاسيما إذا لم يكن ضروريا .

(٤) كما أنه يمكن أن تنتج نتائج صادقة من مقدمات كاذبة ، كذلك يمكن أن تنتج نتائج ضرورية من مقدمات غير ضرورية : ولكن العكس غير صحيح .

(٥) المقدمات العرضية لاتنتج شيئا ضروريا ، ولكنها تنتج بالضرورة ، فإن كل قياس ينتج بالضرورة .

١٨ — الفصل السادس — موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها :

معظم هذا الفصل مأخوذ من م ١ ف ١٠ من أرسطو . وقد فصل فيه ابن سينا ما أوحزه أرسطو أو ما أشار إليه إشارة عابرة ، كما أضاف مسائل لم يتعرض لها أرسطو فى البرهان . وأهم ما عولج فيه الموضوعات الآتية :

(١) المبادئ هى المقدمات التى تبرهن العلم ولا تبرهن فيه . والموضوعات هى الأشياء التى يبحث العلم عن الأحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها . والمسائل هى القضايا التى محمولاتها عوارض ذاتية للموضوعات أو لأنواعها أو عوارضها . قارن ٧٦ ب : ١٠ — ٢٠

(٢) المبادئ منها ماهو خاص بعلم علم ، ومنها ماهو عام : إما على الإطلاق ، أو لجملة علوم .
قارن أرسطو ١٧٦ : ٣٧ - ٤٠ . وهنا يفصل ابن سينا القول في المبادئ العامة التي هي بالقوة
والتي هي بالفعل ، والمبادئ الخاصة بعلم من العلوم مأخوذة في جملته ، والخاصة بمسألة أو مسائل
من علم .

(٣) لكل علم موضوع خاص به . قان ٦٧ ب : ١ - ٥ . يفصل ابن سينا القول في وجود
صناعات مختلفة لعلم واحد ولكنها مشتركة أو متحدة .

(٤) المسائل منها البسيط ومنها المركب : ومنها ما يطلب الإثبات ومنها ما يطلب الإثبات . تفصيل
القول فيما يصلح أن يكون محمولا في المسائل البرهانية وما لا يصلح .

١٩ - الفصل السابع - اختلاف العلوم واشتراكها :

وهذا الفصل تمة للفصل السابق وتفصيل لجزء خاص فيه - وهو مسألة اختلاف العلوم
من حيث موضوعاتها ومبادئها ، كما أنه وثيق الصلة بالفصل الذي يليه .

والفصل في جملته غريب عن فصول كتاب البرهان الأرسطي ، وأن كنا لانعدم أن نعثر على
إشارات قصيرة لبعض مسائله في المنطق الأرسطي . وهما خلاصة ما قرره ابن سينا فيه :

(١) تختلف العلوم إما بسبب اختلاف موضوعاتها وإما بسبب اختلاف موضوعها . وينقسم
النوع الأول إلى قسمين : (١) ما كان الاختلاف فيه في الموضوعات على الإطلاق من غير تدخل
بينها . (ب) ما كان الاختلاف فيه مع مداخلة . وينقسم هذا الأخير إلى : (١) ما كان فيه أحد
الموضوعين أعم من الآخر ، (ب) ما كان فيه اشتراك من ناحية ومغايرة من ناحية بين الموضوعين .
وما كان فيه عموم وخصوص بين موضوعين ينقسم إلى : (١) ما كان فيه العموم عموم جنس ،
(ب) ما كان فيه العموم عموم اللوازم .

(٢) تنقسم العلوم التي بين موضوعاتها عموم وخصوص إلى أربعة أقسام : ثلاثة منها
شترك في أن موضوع العلم الأخص من جملة طبيعة العلم الأعم ، فيحمل موضوع العلم الأعم عليه ،
أما الرابع فهو العلم الذي لا يحمل فيه الموضوع الأعم على الأخص .

(٣) مبادئ العلوم تبرهن في العلم الأعلى أو العلم الكلي .

(٤) الفلسفة الأولى تختلف عن الجدل والسوفسطائية في موضوعها ومبادئها وغايتها .

(٥) العلوم المتفقة في موضوع واحد قد تختلف على وجهين :

(١) عندما ينظر أحدهما في الموضوع على الإطلاق وينظر فيه الآخر من جهة خاصة .

(ب) عندما ينظر كل منهما في الموضوع من جهة غير الجهة التي ينظر منها الآخر .

(٦) تقع الشراكة في العلوم في المبادئ ، أو في الموضوعات ، أو في المسائل .

٢٠ — الفصل الثامن :

العنوان الكامل لهذا الفصل هو ” في نقل البرهان من علم إلى علم ، وتناوله للجزئيات تحت الكليات ، وكذلك تناوله للحد ” . ولكن مسألة نقل البرهان الواردة في أول الفصل ، ومسألة كلية مقدمات البرهان الواردة في آخره ، ليستا إلا جزءا صغيرا منه ، أما الجزء الأكبر فيبحث في نتائج البرهان وأنها كلية وثابتة أبدا . وفي هذا الجزء يحاذي ابن سينا أرسطو فيما أورده في م ١ ف ٨ من أنا لوطيقا الثانية .

وهاك أهم موضوعات الفصل :

(١) نقل البرهان على وجهين :

(١) أن تؤخذ مقدمة بالتسليم في علم وينقل برهانها إلى علم آخر .

(ب) أن تؤخذ قضية على أنها ” مطلوب ” في علم ، ثم يبرهن عليها ببرهان حدّه الأوسط

من علم آخر ، وهو المقصود هنا . - قارن م ١ ف ٧ : ٧٥ ب : ١٤ - ١٧

(٢) نتائج البرهان يجب أن تكون كلية ودائمة . قارن أرسطو ٧٥ ب : ٢٠ - ٣٠

(٣) إذا فرض على الفاسد برهان ، كانت إحدى المقدمتين غير كلية وفاسدة . قارن أرسطو

في الموضع السابق .

(٤) الحد لا يجوز أن يكون للشخص (أى الجزئى) الفاسد . قارن أرسطو ٧٥ ب : ٣٠ - ٣٥

(٥) القول بـ أن مقدمات البرهان يجب أن تكون كلية يدخل فيه المقدمة الجزئية — لا الشخصية — لأن موضوعها كلى .

(٦) الأشياء الواجبة الوقوع ، المتكررة بالعدد يبرهن عليها ونُحَدِّد . قارن أرسطو ٩ ب : ٣٠ — ٣٥

(٧) الرد على من يقول إن كون مقدمات البرهان يجب أن تكون كلية لا يظهر إلا ببيان أن الفاسد لا يقين به ، فكيف يثبت القوم أن الفاسد لا برهان عليه لأن مقدمات البرهان كلية ؟

٢١ — الفصل التاسع :

بحث هذا الفصل في مناسبة المقدمات البرهانية للطالب ، وفي اختلاف العلوم في إعطاء البرهان اللى والأنى . وقد استمد ابن سينا مادته من مواضع متعددة من فصول البرهان الأرسطى على النحو الآتى :

(١) يجب أن تكون مقدمات البرهان أولية غير ذات وسط ، وأن تكون مناسبة للنتيجة إلى جانب كونها صادقة مقولة على الكل . قارن م ١ ف ٢ : ٧١ ب : ٢٥ — ٣٠

(٢) برهان برايسون Bryson على تربيع الدائرة . قارن م ١ ف ٩ : ٧٥ ب : ٣٧ — ٤٠ ،

١٧٦ : ١ — ٤

(٣) يجب أن يكون الحد الأوسط من العوارض والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسباً ويكون على الشيء من جهة ما هو هو . تعليق ابن سينا على هذه العبارة الأرسطية . راجع م ١ ف ٦ : ١٧٥ : ٢ — ١٥ ، ف ٧ : ٧٥ ب : ١٠ — ١٥ من أرسطو .

(٤) يختلف برهان إنَّ وبرهان لم في العلم الواحد وفي العلوم المختلفة . أصل ذلك ما ورد

في م ١ ف ١٣ : ٧٨ ب : ٣٢ — ٤٠ ، ١٧٩ : ١ — ١٥

(٥) اشرح للعلل الأربع وما يعطى منها حدوداً وسطى في البرهان ، واختلاف العلوم باختلاف ما تأخذ في براهينها من العلل . وهذا مستمد من مواضع كثيرة من برهان أرسطو منها م ١ ف ١٣ :

١٧٩ : ٦ — ١٠ ، م ٢ ف ١١ : ١٩٤ : ٢٠ — ٣٥

٢٢ — الفصل العاشر :

ليس لهذا الفصل عنوان فى أى واحد من المخطوطات الثلاثة، وأفضل عنوان له هو "المبادئ وأنواعها" وهو بعينه عنوان ف ١٠ م ١ من برهان أرسطو الذى استمد منه ابن سينا معظم مادته . أما موضوعات الفصل فهى :

(١) مبادئ أى علم لا تبرهن فى ذلك العلم ، فإذا كانت بينة بنفسها فلا تبرهن إطلاقا ، وإذا كانت غير بينة فتبرهن فى علم آخر . قارن أرسطو ١٧٦ : ٣٠ — ٣٥

(٢) موضوع أى علم يجب أن يصدق به وأن يتصور معا : أى يجب أن يفرض موجودا وأن يفهم : أما عوارضه الذاتية فيبرهن عليها . قارن أرسطو ٧٦ ب ١ — ١٠

(٣) الحد ليس " أصلا موضوعا " ولا " مصادرة " : قارن أرسطو ٧٦ ب : ٣٥

(٤) الرد على من طعن فى الأصول الموضوعية فى الهندسة : قارن أرسطو ٧٦ ب ٤٠

(٥) كل أصل موضوع فهو كلى أو جزئى : قارن أرسطو ١٧٧ : ١ — ٥

(٦) حسب قوم أن موضوعات العلوم صور مفارقة ، لكل نوع منها " مثال " : قارن أرسطو مطلع م ١ ف ١١ — ولكن ابن سينا يفصل القول فى ذلك ويناقش نظرية المثل الأفلاطونية ويرد عليها بما لا وجود له فى برهان أرسطو .

المقالة الثالثة

٢٣ — الفصل الأول — فى المبادئ أو المسائل المناسبة وغير المناسبة :

عرض ابن سينا فى هذا الفصل لأهم المسائل التى أثارها أرسطو فى م ١ ف ١١ والجزء الأكبر من ف ١٢ وحادى فى ذلك المعلم الأول وفصل ما أجمله كعادته . أما هذه المسائل فهى :

(١) المبادئ الواجب قبولها ، ولا سيما مبدأ " الثالث المرفوع " ، لا توضع وضعا فى العلوم بالفعل . قارن أرسطو ١٧٧ : ١٠ — ٢٢ ، والوجه الذى يصح أن يوضع فيها هذا المبدأ : قارن

(٢) تشترك العلوم كلها في المبادئ العامة ويستعملها الجدل أيضا : قارن أرسطو ١٧٧

٣٠ — ٢٥

(٣) الجدل لا يقتصر على موضوعات معينة ، ولا على مسائل معينة ، ولا على النظر

في مبادئ معينة . قارن أرسطو ١٧٧ : ٣٢ — ٣٥ : وكذلك أناطوطيقا الأولى م ١ ف ١

(٤) المسألة العلمية قضية تحتوى أحد طرفي النقيض المعلوم أنه الحق وأنه لا تعداه المخاطب

أو المحيىب . قارن أرسطو ١٧٧ : ٣٦ — ٤٠ ، ٧٧ ب : ١ — ١٥

(٥) إذا قلنا بوجود مسائل هندسية ، فهل يلزم وجود مسائل غير هندسية ؟ قارن أرسطو

٧٧ ب ٢٣

٢٤ — الفصل الثانى — فى اختلاف العلوم الرياضية عن الجدل :

هذا الفصل متمم للفصل السابق : لأن ابن سينا أثار هنالك الفرق بين الجدل والبرهان

فى الموضوعات والمسائل والمبادئ، وهو هنا يقارن بين الجدل والعلوم التعليمية (أى علوم الرياضة)

التي هى أدق العلوم البرهانية . وقد استمد مادته من فصول مختلفة من برهان أرسطو مثل : م ١ ف ١٢

و ١٣ و ٢٢ . وأهم موضوعات الفصل هى :

(١) الجهل المضاد للعلم قلما يقع فى العلوم التعليمية ؛ لأن الحدود الوسطى فى براهينها لا يقع

التباس فى مفهومها ، وليس الحال كذلك فى الجدل . قارن مايقوله أرسطو فى ٧٧ ب :

٢٧ — ٣٣ فيما يسميه formal fallacy وأنها قلما تقع فى البرهان . وفى هذا الموضع من الفصل

يشرح ابن سينا أن القضيتين اللتين تستعملان حدا وسطا مقولا بالاشتراك اللفظى لا بالتواطؤ ،

غير متناقضتين .

(٢) أن العلوم الرياضية تستعمل فى أكثر الأمر الضرب الأول من الشكل الأول ، وربما

استعملت الشكل الثانى ، بخلاف الجدل الذى يستعمل جميع الأشكال والضروب ، الحقيقى منها

والمظنون .

(٣) التعاليم تؤخذ محمولات مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود ؛ ولذلك

كانت النتائج منعكسة على النتيجة ، وهذا أيضا فرق بينها وبين الجدل . قارن أرسطو ٧٨ ١ ١٢

(٤) يختلف الجدل عن البرهان أيضا في تحليل مقدمات القياس وتركيبها : أما في التحليل فلأن الأوساط تكون أمورا كثيرة متشوشة ، وقد تذهب في التحليل إلى غير نهاية . وأما في التركيب فلأنه لا يكون فيه على تأليف مستقيم يتبدى من غير ذوات الأوساط ثم يستمر على نطاق ، بل يكون كيف اتفق . أما العلوم البرهانية فلا يذهب التحليل ولا التركيب فيها إلى غير نهاية . قارن أرسطو ٧١٨٤ ، ب ٢

٢٥ — الفصل الثالث — فيما يشترك فيه برهان الإن وبرهان اللم وما يختلفان فيه في علم وفي علمين :

هذا الفصل متم للفصل التاسع من المقالة الثانية ، وهو معتمد على الفصل ١٣ من المقالة الأولى لأرسطو : فقد حاذاه ابن سينا خطوة خطوة ، مع شرح وتفصيل لما أوجزه . وفي هذا الفصل نموذج طيب لاتتفاع ابن سينا بأقوال الشراح ومناقشة بعض آرائهم . وهاك أهم مسأله :

(١) يختلف برهان إن وبرهان لم في حالتين :

(١) حيث لا تكون المقدمات غير ذات وسط .

(ب) حيث تكون غير ذات وسط ولكن لاتوضع علة الشيء حدا أوسط في القياس ، بل يوضع حد آخر ينعكس مع العلة ويكون أعرف منها ، أو حيث تكون العلة والمعلول غير متعاكسين ولكن المعلول أعرف من العلة ، أو حيث يوضع الحد الأوسط خارجا عن الأكبر والأصغر — وهنا لاتوضع العلة إطلاقا . قارن أرسطو : م ١ ف ١٣ :

١٧٨ : ٢٢ — ٤٠ ، ٧٨ ب : ١ — ٣٠

(٢) يكون برهانا الإن واللم في علمين على ثلاثة أنحاء :

(١) في علمين أحدهما أعم من الآخر .

(ب) في جزء من علم داخل تحت علم آخر : مثل نظرية ” قوس قزح “ فإنها من العلم الطبيعي ولكن يمكن أن يبرهن عليها في علم المناظر ثم في الهندسة .

(ج) في مسألة بعينها من علم تكون داخلة تحت علم آخر . مثل عسر اندمال الجرح المستدير فإنها مسألة في الطب ولكن يمكن تعليلها في الهندسة .

قارن أرسطو في م ١ ف ١٣ ، ٧٨ ب : ٣٥ — ٤٠ ، ١٨٩ : ١ — ١٥

٢٦ - الفصل الرابع - في فضيلة بعض الأشكال على بعض :

استمد ابن سينا مادة هذا الفصل من الفصول ١٤، ١٥، ١٦، ١٧ من المقالة الأولى لأرسطو وهامى أهم المسائل التي عالجها :

(١) الشكل الأول أصح الأشكال وأكثرها إفادة لليقين من وجوه ثلاثة :

(١) أنه يعطى برهان لم بالفعل ، وغيره يعطى هذه الية بالقوة .

(ب) أن الحد إن أمكن أن ينال بقياس فإنما ينال بالشكل الأول .

(ج) أن الشكل الأول قياس كامل بين القياسية بنفسه . قارن أرسطوم ١ ف ١٤ : ١٧٩

١٧ - ٢٥

(٢) استشكل على أرسطو في قوله إن الشكليين الثانى والثالث يمكن تحليل قياساتها إلى مقدمات غير ذات وسط في الشكل الأول ، بأن السالبة لا يمكن تحليلها إلى مقدمات غير ذات وسط . قارن ١٧٩ : ٣٠ - ٤٠

(٣) الجهل منه ما هو بسيط - وهو عدم العلم - وهذا لا يكتسب بقياس ، ومنه ما هو مركب، وهذا فيه مع عدم العلم وجود رأى مضاف . وهذا قد يقع باكتساب قياسى . تفصيل ذلك في الأقيسة . راجع أرسطوم ١ ف ١٦

(٤) قد يكون القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط . قارن هذا بأرسطوم ١ ف ١٧

٢٧ - الفصل الخامس - الانتفاع بالحس في المعقولات . كيف تكتسب مفردات

المعاني :

يدور الجزء الأول من هذا الفصل حول الفكرة الأرسطية القائلة إن بعض الجهل مرده إلى فقدان حاسة ، وهو موضوع الفصل الثامن عشر من المقالة الأولى في التحليلات الثانية . ولكن ابن سينا لم يقف طويلا عند هذه النقطة بل تعداها إلى مسائل هى أدخل في علم النفس منها في المنطق . فقد شرح معنى المعقولات والمحسوسات وبين الفرق بينهما على الرغم من أن الحس مبدأ لحصول كثير من المعقولات ، وأن المحسوس متشخص بوضع وأين وكيف ، ولذلك لا تقع فيه الشركة ، وتقع الشركة في المعقول . وقسم الموجودات إلى قسمين : معقولة الذوات في الوجود ومحسوسة الذوات

في الوجود ، وهذه الأخيرة يجعلها العقل معقولة . وأخيرا يذكر أن التصديق بالمعقولات يكتسب بالحس على أربعة وجوه :

(١) حيث يكون الحس مبدأ للمعقول بالعرض لا بالذات .

(٢) بالقياس الجزئي .

(٣) بالاستقراء .

(٤) بالتجربة .

ويدور القسم الثاني من الفصل حول المسائل الآتية :

(١) كل قياس مؤلف من حدود ثلاثة : وينتهي تحليل الأقيسة البرهانية إلى برهانيات ، والأقيسة الجدلية إلى المشهورات . قارن أرسطوم ١ ف ١٩ : ٨١ ب ١٠ وما بعدها .

(٢) يقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان الوصف للشيء بنفسه لا بغيره .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات إذا كان محمولا على ما يحمل عليه حملا أوليا .

ويقال إنه محمول ذاتي إذا كان ليس واردا على الشيء من خارج : أي يكون مما يقتضيه

طبع الشيء .

ويقال إنه محمول ذاتي إذا كان أمرا ليس من شأنه أن يفارق الشيء .

ويقال محمول ذاتي لكل ما من شأنه أن يؤخذ في حد الشيء أو يؤخذ الشيء في حده .

ويقابل الذاتي في كل حالة من هذه الحالات العرضي . قارن أرسطوم ١ ف ٤ : ١٧٣

٣٣ - ٤٠ ، ٧٣ ب : ١ - ١٥ ، م ١ ف ١٨ ، ٨١ ب : ٢٤ - ٢٩

٢٨ - الفصل السادس - في تنهى أجزاء القياسات وأوساط الموجب والسالب :

يكاد يكون هذا الفصل ترجمة حرفية لما أورده أرسطو في م ١ ف ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣

وهاك أهم المسائل التي عرض لها .

(١) هل يمكن أن تتسلسل المحمولات على الموضوع الأول المحدود، وأن تتسلسل الموضوعات

لمحمول محدود إلى غير نهاية ؟ وهذا هو موضوع م ١ ف ١٩ من أرسطو : راجع ٨١ ب : ٣٠ -

(٢) إن الوسائط بين حذى الإيجاب متناهية . قارن أرسطو م ١ ف ٢٠ : وكذلك الأمر في السلب . قارن أرسطو م ١ ف ٢١ .

(٣) إن المحمولات الداخلة في ماهية الشيء متناهية . قارن أرسطو م ١ ف ٢٢ .

(٤) من قوله ” فقد بآن إذن أنه لا الموضوعات ” إلى آخر الفصل ، لوازم لما تقدم ، وهي بعينها ما أورده أرسطو في م ١ ف ٢٣ ولا داعى لتفصيلها .

٢٩ — الفصل السابع — البرهان الكلى والموجب والمستقيم كل أفضل من مقابله :

هذا الفصل تلخيص ، وفي بعض المواضع يكاد يكون ترجمة حرفية لما أورده أرسطو في م ١ ف ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ وها هي أهم مسأله :

(١) يبحث الجزء الأول منه في أفضلية البرهان الكلى على الجزئى ، وهنا نقل ابن سينا م ١ ف ٢٤ لأرسطو نقلا يكاد يكون حرفيا ، ومن غير تصرف في الألفاظ أو الأمثلة ، وأورد الحجج الثمانى التى ذكرها المعلم الأول في تفضيل البرهان الكلى . وذلك من أول الفصل إلى قوله ” والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا برهان عليه ” .

(٢) ويبحث الجزء التالى في فضل القياس الموجب على السالب ، وقد أخذ ابن سينا مادته من م ١ ف ٢٥ ، إلا أنه كان أقل التزاما لحرفية النص الأرسطى : وذلك من قوله ” ثم قيل إن البراهين المأخوذة من أصول ومبادئ ومصادرات موجبة ” إلى قوله ” والمنتج له أفضل وأشرف ” .

(٣) ويبحث الجزء الثالث من الفصل في فضل القياس المستقيم على قياس الخلف ، وهذا مأخوذ من م ١ ف ٢٦ .

(٤) ويبحث الجزء الأخير في صفات العلم الذى هو أشد استقصاء من علم غيره : وهي أن يكون :

(١) جمع مع الإن الم

(ب) أن يكون أكثر تجريدا .

(ج) أن يكون موضوعه أكثر بساطة . وهذا مصدره م ١ ف ٢٧ .

ويختتم ابن سينا هذا الفصل بعبارة غامضة تشعر أنه بالرغم من محاذاته أقوال أرسطو وحكايته لآرائه لا يوافقة في هذه الآراء كل الموافقة لو حاول تدقيق النظر فيها . يقول :

” فقد قربنا في هذه الأشياء من محاذاة التعليم الأول (كتاب المنطق لأرسطو) ومحاكاته ، وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء فيها : فكان هذا النمط من النظر غير مناسب لتصورنا ولا عالق بأفهامنا ولا حسن الانقياد لنا إذا أردنا إتقانه “ .

٣ . — الفصل الثامن — في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادئ والموضوعات :

يعتمد هذا الفصل على عدة فصول من برهان أرسطو وهي م ١ ف ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ والموضوعات التي عرض لها هي ما يأتي :

(١) تكون المباحث من علم واحد إذا اشتركت في الموضوع وفي المبادئ ؛ والمراد بالمبادئ لا المقدمات فقط ، بل المقدمات والحدود . راجع أرسطو م ١ ف ٢٨

(٢) لا يوجب اختلاف البراهين اختلافا في العلوم ، فقد يكون على شيء واحد برهانان مختلفان . قارن أرسطو م ١ ف ٢٩

() البرهان في الأصل على الضروري ؛ وقد يكون على الأكثرى — والقضية الأكثرية هي القضية التي الحكم فيها صادق في أكثر الأمر — أما الاتفاق فلا برهان عليه . قارن أرسطو م ١ ف ٣٠

(٤) لا يقوم برهان بطريق الحس . قارن أرسطو م ١ ف ٣١

وقف ابن سينا في هذا الجزء من الفصل موقف الشارح من جهة والمخلص من جهة أخرى ؛ وأغفل بعض ما ذكره أرسطو من مثل فضل العلم الكلي على الإدراك الحسي والتصور العقلي .

والظاهر أن ابن سينا أخطأ فهم النص الأرسطي الآتي : وهو ” ومع ذلك فقد توجد أشياء يرجع السبب في النظر فيها إلى فقد الحس . وذلك أن بعض الأشياء لو كنا نعاينها بالحس لما كنا

نبحث : لا بمعنى أننا نعلمها من قبل أننا نراها ؛ بل بمعنى أننا نحصل المعنى الكلى (بالعقل)
عندما نراها . (أرسطو ١٨٨ : ١٠ - ١٥) .

ومعنى هذا أن النظر في تفسير بعض الأشياء قد يثيره عدم إحساسنا بها ؛ فإذا حصل الحس
وضع حدا للبحث : لا بمعنى أننا عندما نحس نعلم علما كليا أو نعلم العلة ؛ بل بمعنى أننا عن
طريق الحس نصطاد الكلى .

يفسر ابن سينا هذا النص الأرسطى ذلك التفسير الخاطئ عندما يقول :

”ولما كان الحس قاصرا في كثير منها (من الأحيان) عن الإدراك المستقصى ؛ صار يوقعنا
ذلك في عناء وبحث عن حال ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهى العقل بالفعل “ . وليس
هذا مراد أرسطو فى شيء ، فإن المسألة ليست قصورا فى الحس ؛ بل عدم الحس إطلاقا ؛ ومن
ناحية أخرى ليس البحث عن ”حال ذلك المحسوس“ بل البحث عن ”الشيء غير المحسوس“ .

والظاهر أيضا أن عدم فهم ابن سينا لغرض أرسطو من هذه الفقرة لازمه فى تفسير المثال
الذى ضربه أرسطو ليوضح به كلامه وهو مثال النور والزجاج .

(٥) يجب أن تكون للعلوم المختلفة مبادئ مختلفة : تلخيص جيد لما ورد فى أرسطو

م ١ ف ٣٢

٣١ - الفصل التاسع - فى العلم والظن وتشاركهما وتباينهما :

يبحث الجزء الأول من هذا الفصل فى الموضوع الوارد فى عنوانه ، وهو العلم والظن
وما يشتركان وما يختلفان فيه ، وهذا معتمد على م ١ ف ٣٣ فى أرسطو ، إلا أن ابن سينا أفاض فى شرح
أنواع الاعتقادات التى تدخل تحت العلم ، والأخرى التى تدخل تحت الظن ، وما ينطوى من
الاعتقادات على جهل بسيط ، وما ينطوى على جهل مضاد ، والظن الصادق والظن الكاذب الخ .

أما الجزء الثانى من الفصل فلا صلة له بعنوانه ، وهو بحث فى معانى ”الذهن“ و”الصناعة“
و”الفهم“ و”الحكمة“ و”الذكاء“ و”الحدس“ . وهى بعينها موضوعات م ١ ف ٣٤
فى برهان أرسطو . ولم يتجاوز ابن سينا إعطاء تعريفات لهذه الألفاظ قائلا إن علوما أخرى
كالطبيعات والحلقيات أولى بها .

المقالة الرابعة

٣٢ — الفصل الأول — في المطالب :

ليس لهذا الفصل عنوان في المخطوطات : وهو يبحث في مسائل متعددة وردت في م ٢ ف ١ ، ٢ ، ٣ من برهان أرسطو . ويلاحظ أنه يتبدئ حيث يتبدئ الفصل الأول من المقالة الثانية من كتاب أرسطو . أما مسأله فهي :

(١) المطالب بعدد أنواع الطاب ، ويمكن تكثيرها ، ولكنها بحسب المقصود هنا أربعة : اثنان منها هَلْ ، وواحد بَلَمْ ، وواحد بما . ويتبع مطاب ما مطاب هل البسيط (الذى يسأل به عن وجود الشيء إطلاقاً) فإذا عرف هل الشيء موجود ، سئل ما هو ؟ قارن م ٢ ف ١ .

(٢) الحد الأوسط هو العلة ، ويقع في مطاب ما ، بعد مطاب هل . والمراد ”بما“ هنا ”ما“ التي يسأل بها عن علة القياس وعلة الأمر في نفسه : أى ما الأوسط ؟ وهذا بعينه مطلب ”لم“ . ولكن الأمر لا ينعكس : فليس كل بحث عن ”ما هو“ بحثاً عن العلة . وهذا كله في أرسطو م ٢ ف ٢ .

وقد أطال ابن سينا بعد ذلك في شرح قول بعضهم إن الأوسط في البراهين هو الحدود ، وردّ على هذا الرأي ، ثم عاد إلى محاذاة المعلم الأول في النقطة التالية وهي :

(٣) العلة الذاتية لماهية داخلية في البرهان لأنها داخلية في الحد (التعريف) ، والبحث عن لم الشيء هو بحث ما بوجه ما عن ما هو الشيء . قارن أرسطو ١٩٠ : ١٣ — ٢٤ .

(٤) يختلف الحد عن البرهان : وليس إعطاء الحد معناه إعطاء البرهان . قارن أرسطو م ٢ ف ٣ .

٣٣ — الفصل الثاني — الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة :

يعالج ابن سينا في هذا الفصل المسألتين الرئيسيتين اللتين عالجهما أرسطو في الفصلين ٤ ، ٥ من المقالة الثانية من برهانه ، وعرض ابن سينا للمسألتين دقيق وواضح ومفصل ، والظاهر أنه استعان فيه بكلام الشراح .

المسألة الأولى — إن الحد لا يكتسب بالبرهان : لأن البرهان يتطلب وسطا ويستحيل أن يكون الوسط حدا أو رسما أو فصلا أو خاصة . قارن أرسطو م ٢ ف ٤ ، ٥ : ١٢١٩١ ، ٩٢ ب ٤ — ٣٨ .

المسألة الثانية — أن الحد لا يكتسب بطريق القسمة المنطقية لأنه يترتب على ذلك إخلال بإنتاج الحد من وجوه كثيرة . قارن م ٢ ف ٥ من أرسطو ٩١ ب ١٢ — ١٩٢

ولكن ابن سينا إذ يشرح الفكرة الأرسطية الرئيسية يعرض أيضا الموضوعين الآتين :

(١) أن المسألة في القسمة مسألة جمع فقط لصفات الشيء المحدود وليست حدا له .

(ب) أن الحال ليست أفضل إذا جمعنا بين القسمة والقياس للوصول إلى الحد .

٣٤ — الفصل الثالث :

يبحث هذا الفصل في أن الحد لا يُقْتَنَص بالقسمة والاستقراء ، وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتبنيه بعض البراهين على الحدود، وهو معتمد على بعض فقرات وردت في م ٢ ف ٦ ، ٩٨ ، ٩٧ من كتاب أرسطو لأنه لم يستقص جميع المسائل التي عرض لها أرسطو في تلك الفصول . وهاهي النقاط التي عرض لها :

(١) أن الحد لا يكتسب بقياس شرطى يوضع فيه حد أحد الضدين ، فيستنتج حد الضد الآخر ، لأن في هذا مصادرة على المطلوب . قارن أرسطو ١٩٢ ٢٠ وما بعدها .

(٢) أن الحد لا يقتنص بالاستقراء : قارن أرسطو ١٩٢ : ٣٧ — ٩٢ ب ٤ .

(٣) الحد لا يبين بقياس ، لأن الذى يعلم الحد يعلم وجود الشيء المحدود ، فإذا فرضنا أن الحد يبين بالبرهان ، هل يبرهن وجود الشيء في الوقت نفسه ، ونحن نعلم أن وجود الشيء ليس جزءا من ماهيته . قارن أرسطو ٩٢ ب : ٥ — ٣٥ .

(٤) قد يتفق أن يكون لبعض البراهين منفعة في حدس بعض الحدود وبالعكس ، وأن البرهان قد يكشف طبيعة الشيء الذى له علل غير ذاته . قارن م ٢ ف ٨ .

ويلاحظ أن ابن سينا في هذه المسألة أوضح في شرحه وعرضه بكثير من الأصل الذى أخذ عنه ، وإن كان استعماله لكلمة ” حد “ قد يحدث شيئا من الاضطراب في فهم بعض أغراضه :

فهو يستعمل "الحد" بمعنى التعريف اللفظي — أى تعريف الاسم — وبمعنى تعريف الماهية .
وبمعنى الحد فى القياس (الحد الأوسط أو الأكبر أو الأصغر) ، ويتكلم فى نهاية الفصل عن
الحد التام والحد الناقص ، وهو موضوع سيعرض له بالتفصيل فى الجزء الأول من الفصل الرابع
من هذه المقالة .

(٥) البراهين ذوات العلل تعطى تنبيها ما على الحدود ، وأما ما لاعلة له مطلقا مثل مبادئ
العلوم ، فإنه يصدق به من غير قياس على وجوده أو ماهيته (حده) . قارن أرسطو م ٢ ف ٩
(٦) ليس كل حد يُتَوَقَّع أن يُصَارَ إليه من البرهان . قارن م ٢ ف ١٠ : ٩٣ ب
٣٨ ، ١٩٤ ، ١٠ .

٣٥ — الفصل الرابع :

يبحث هذا الفصل فى المسألتين الرئيسيتين اللتين عرض لهما أرسطو فى م ٢ ف ١٠ ، ١١ ومسائل
أخرى متصلة بهما أو متفرعة عنهما . وهالك أهم محتوياته :

(١) الحدود (التعريفات) أربعة أنواع :

(أ) قول يشرح الاسم ويُفهِم المعنى المقصود بالذات فى ذلك الاسم لا بالعرض ، ولا يدل
على وجود أو سبب وجود . قارن أرسطو فى ٩٣ ب ٣٠ وما بعدها .

(ب) ويقال الحد لما يعطى علة وجود معنى المحدود ، ويُؤخذ فى البرهان حداً أوسط فيكون
مبدأ برهان . قارن أرسطو : نفس المرجع ٣٧ وما بعدها .

(ج) حد هو نتيجة برهان — وهو المعلول .

(د) حد هو مجموع الاثنين العلة والمعلول ويسمى الحد التام : قارن أرسطو ١٩٤ ، ١٠ وما بعدها .

ويشير ابن سينا إلى أن أرسطو لم يذكر الحد الذى هو مبدأ برهان اكتفاء بالحد
التام الذى هو مبدأ البرهان ونتيجته ، وهذا صحيح .

(٢) يرى بعضهم أن الحد الذى هو نتيجة برهان علة مادية ، والذى هو مبدأ برهان علة
صورية دائماً ، وليس الأمر كذلك .

(٣) ليس كل مبدأ برهان يؤدي إلى حد هو نتيجة برهان ، فقد يجوز أن يكون مبدأ البرهان لأمر عارضة خارجة عن الحد .

بعد ذلك يشرح ابن سينا الحدود الثلاثة في القياس : الأكبر والأوسط والأصغر، وحدود هذه الحدود، واستخدام كل ذلك في الشكلين الأول والثاني مما هو أدخل في أنالوطيقا الأولى (القياس) (٤) إن من يبرهن على أن كذا موجود لشيء بعد أن عرف أنه موجود لحد الشيء فإنما يصادر على المطلوب .

(٥) العلل أربع ، كلها تصلح أن توضع حدودا وسطى . ويكاد أن يكون ما يذكره ابن سينا في هذا الموضوع ترجمة حرفية لما يذكره أرسطو في الجزء الأول من ف ١١ م ٢ مع عدم التعرض لشرح الأمثلة بالرموز .

٣٦ — الفصل الخامس — في تفصيل دخول أصناف العال في الحدود والبراهين :

يعتمد هذا الفصل على أجزاء من م ٢ ف ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، جمعها ابن سينا جمعا وشرحها وعلق عليها ، وها هي أهم المسائل التي عرض لها :

(١) قد تكون العلة قريبة وقد تكون بعيدة ، وقد تكون بالذات وقد تكون بالعرض ، وهي في هذه الحالات الأربع إما دالة غائية ، أو صورية أو فاعلة أو مادية . قارن أرسطو م ٢ ف ١١

(٢) يلزم وجود المعلول عن وجود العلة الغائية ووجود العلة الصورية . أما المادة فلزوم الصورة لها يلزم عنها المعلول والغاية . ولا يلزم من وجود العلة المادية وحدها وجود الصورة إلا إذا وجدت العلة الفاعلة . أما وضع العلة الفاعلة مع وضع القابل فقد يجب معه وضع المعلول كما هو الحال في الأمور الطبيعية، وقد لا يجب كما هو الحال في الأمور الصناعية .

(٣) لا تنافي بين أن يوجد الشيء لغاية وأن يكون ضروريا . قارن أرسطو ٤ ب ٢٧ — ٣٠ ،

١١٩٥ — ١٠

(٤) لا يكون الحد التام إلا باجتماع جميع المعاني الذاتية للحدود ، لا بمجرد إيراد ما هو مميز ذاتي له ، فإذا كان في الحدود ما نسبته إلى جميع العلل ذاتية ، وجب أن توجد كلها في حده .

(٥) حد الشيء من جهة ماهيته يتم بجزء قوامه . ومن جهة إنتيته يتم بسائر العلل .

(٦) قولنا إن القُوى تُحدُّ بأفعالها يمكن أن يفسر بأن معناه أن القوى تحد، أو بأنها تُرسم .

(٧) ينبغي أن يتجنب من الأسباب ما كان بالعرض، ومن الغايات ما كان بالاتفاق، فلا يؤخذ في حد أو رسم أو برهان .

(٨) في الأشياء التي تكون عللا بالفعل (لا بالقوة) يجب أن يؤخذ في البرهنة على أن كذا قد وُجد فيما مضى، ما كان من العلل قد وجدت فيما مضى، وعلى ما هو في الحال كذا، ما كان من العلل في الحال، وعلى ما سيكون كذا، من العلل ما سيكون . قارن أرسطو م ٢ ف ١٢ . ١٠١٩٥ وما بعدها .

(٩) كثير من الأمور الطبيعية ليس ترتيب ع"ها ومعلولاتها على الاستقامة بل على الدور قارن أرسطو ٩٥ ب ٣٧ وما بعدها . ويلاحظ أن ابن سينا ترك كثيرا من التفاصيل التي أوردها أرسطو في الفصل الثاني عشر الذي أشرنا إليه .

٣٧ — الفصل السادس — في أن اكتساب الحد يكون بطريق التركيب :

مادة هذا الفصل برمته مأخوذة من الجزء الأول من م ٢ ف ١٣ أى من ٢٠١٩٦ — ٢٥ غير أن ابن سينا أطال في شرح مسألة حد الجنس وفيما أورده من كلام بعض المفسرين في استعمال ألفاظ المقولات في الحدود . والنقطة الرئيسية في الفضل هي أن الحد لا يكتسب بالبرهان ولا بالقسمة ، بقى أن يكتسب بالتركيب : وذلك بأن نعلم إلى الذوات الداخلة في المحدود فنأخذ الأمور الذاتية المحمولة عليها التي هي أعم منها ولا تخرج عن جنسها الأول أو جنسها الأقرب ، ونترع من جميع ذلك ما هو داخل في ماهيتها ، بحيث تكون هذه العناصر مساوية للحدود في جملتها ، ويكون كل منها على حدة أعم من المحمول .

٣٨ — الفصل السابع — في فائدة القسمة في الحد :

يعتمد هذا الفصل على م ٢ ف ١٣ من كتاب أرسطو ويلخص المسألتين اللتين أثارهما المعلم الأول فيه وهما :

(١) أن القسمة تفيد في الحد من وجوه ثلاثة :

(٢) أنها تضع الأعم والأخص من الصفات فيؤخذ هذا في ترتيب الحدود : الأعم أولا والأخص ثانيا .

(ب) أن القسمة تدل على اقتران كل فصل مع جنس فوقه فتجعله جنسا لما تحته .

(ج) أنها إذا كانت مستوفاة ذكرت فصول المحدود كلها .

قارن أرسطو م ٢ ف ١٣ . ٩٦ ب ٢٥ — ٣٠ ، ١١٩٧ — ٥

(٢) أن المقسم ليس مضطرا في تقسيمه ، ولا الحاد في تحديده إلى أن يعلم كل شيء كما ظن بعضهم .

قارن أرسطو : نفس الفصل ١٩٧ — ٣٥ ، ٩٧ ب ١ — ٥

٣٩ — الفصل الثامن — في الانتفاع بقسمة الكل إلى أجزاء وتوسيط العلل المنعكسة وغير المنعكسة .

يستمد ابن سينا مادة هذا الفصل من م ٢ ف ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ويعرض فيه المسائل الآتية :

(١) يجب ألا يقتصر في الحدود والأقيسة على الانتفاع بالقسمة التي للكل إلى جزئياته ، بل يجب أن يعتمد أيضا على تقسيم (تشریح) الكل إلى أجزائه . قارن أرسطو م ٢ ف ١٤ : الجزء الأول من الفصل .

(٢) قد تتحد مسائل كثيرة في مسألة واحدة لكون الحد الأوسط واحدا بالنوع ، وقد تختلف مسائل مشتركة في سبب واحد فلا تكون في الحقيقة مسألة واحدة لأن نسبتها إلى الأوسط ليست واحدة .

وهذا مأخوذ أخذا حرفيا من أرسطو م ٢ ف ١٥

(٣) ليس في القياس دور إذا استعمل فيه حد أوسط مساو للحد الأكبر في انعكاسه عليه .

(٤) إننا قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسائط من أسباب مختلفة : الفاعل أو الصورة أو الغاية أو المادة .

قارن أرسطو م ٢ ف ١٦ .

وليس في الفصل الأرسطي كل التفصيلات التي ذكرها ابن سينا عن الأنواع المتوسطة ، وأن كل نوع متوسط سبب لوجود جنسه في النوع الذي دونه والأشخاص التي تحته .

٤ . — الفصل التاسع — معنى توسيط العلل :

الجزء الأول من هذا الفصل تمة للوضوع الذى أثاره ابن سينا فى الفصل السابق : وهو إمكان تساوى أو عدم تساوى الحدين الأوسط والأكبر وانعكاس أحدهما على الآخر . وهذا مقتبس بعضه من م ٢ ف ١٦ : ٩٨ ب ٣٥ وما بعدها ، م ٢ ف ١٧ : ٢٥١ ٩٩ وما بعدها . والجزء الثانى من الفصل تلخيص لمادة الفصل ١٧ م ٢ : وهو هل يمكن ألا يكون لشيء واحد بعينه علة واحدة فى جميع أفرادها ، بل علل مختلفة ؟

والجزء الأخير خلاصة للفصل ١٨ م ٢ : وهو أن العلة الحقيقية هى العلة القريبة .

٤ ١ — الفصل العاشر — فى خاتمة الكلام فى البرهان :

وهو يقابل الفصل الأخير من كتاب أرسطو ويتفق معه فى موضوعه : وهو إدراك مبادئ البرهان . وقد ضمن ابن سينا فصله كل ما أورده أرسطو وزاد عليه زيادات معظمها مأخوذ من علم النفس الأرسطى : وذلك فى كلامه عن القوى العقلية ووظائفها وقوى الإنسان والحيوان الخ .

والنقطة الرئيسية فى الفصل هى أن العلم بمبادئ البرهان يجب أن يكون أعرف وأكد من العلم بنتيجته ، فهل هما علمان أم علم واحد ، وهل يرجعان إلى قوة واحدة فينا ، وهل نعلم هذا العلم بالفطرة ، وإذا كان بالفطرة فهل نسيناه ثم تذكرناه ؟ كل هذه شكوك تثار حول الموضوع .

والحق أنه ليس علما فطريا ، وإنما هو علم مكتسب بواسطة قوة فينا من شأنها أن تعلم الأسباب بدون تعلم ، ويعاونها فى ذلك قوى أخرى هى قوى الحس الظاهر والحس الباطن .

الاسكندرية ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٢

٢ مارس سنة ١٩٥٤

أبو العلا عفيفي

البرهان
من كتاب الشفاء

البرهان

من كتاب الشفاء

الفن الخامس من المنطق في البرهان ، وهو أربع مقالات : المقالة الأولى اثنا عشر فصلا

الفصل الأول

في الدلالة على الغرض في هذا الفن ^(١)

لما كان العلم المكتسب بالفكرة ؛ والحاصل بغير اكتساب فكري — قسمين : أحدهما التصديق والآخر التصور ؛ وكان المكتسب بالفكرة من التصديق حاصلًا لنا بقياس ما ؛ والمكتسب بالفكرة من التصور حاصلًا لنا بحدٍّ ما ؛ وكان كما أن التصديق على مراتب ؛ فنه يقيني ^(٢) . يعتقد معه اعتقاد ثان — إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل — أن المصدق به لا يمكن ألا يكون على ما هو عليه إذا كان لا يمكن زوال هذا الاعتقاد فيه ؛ ومنه شبهه [١٩٠] باليقين : وهو إما الذي ^(٣) . يعتقد فيه اعتقاد واحد ، والاعتقاد الثاني الذي ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل ^(٤) : بل هو بحيث لو عسى إن نُبه عليه بطل استحكام التصديق الأول ، أو إن كان معتقداً كان جائز الزوال ؛ إلا أن الاعتقاد الأول متقرر لا يعتقد معه بالفعل لنقيضه إمكان ؛ ومنه إقناعي ظني دون ذلك : وهو أن يعتقد الاعتقاد الأول ويكون معه اعتقاد ثان — إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل — أن لنقيضه إمكاناً ، وإن لم ^(٥) . يُعتقد هذا فلا نال ذهن لا يتعرض له وهو بالحقيقة مظنون — كانت القياسات ^(٦) أيضاً على مراتب . فنه ما يُوقع اليقين وهو البرهاني . ومنها ما يوقع شبه اليقين وهو إما القياس الجدلي وإما القياس السوفسطيقي

(١) هكذا في س . وفي ب وم بسم الله الرحمن الرحيم . المقالة الأولى من الفن الخامس من الجملة الأولى وهي في المنطق . فصل في الدلالة على الغرض في هذا الفن . وهو اثنا عشر فصلا .

(٢) س : يقين . (٣) س : الذي إنما يعتقد .

(٤) من الفعل ساقطة من س . (٥) س : فإن .

(٦) قوله كانت القياسات الخ جواب لما في قوله لما كان العلم الخ .

المغالطى ^(١) . ومنها ما يُقنع فيوقع ^(٢) ظنا غالبا ^(٣) وهو القياس الخطابي . وأما الشرى فلا يوقع تصديقا ؛ ولكن يوقع تخيلا محركا للنفس إلى انقباض وانبساط بالمحاكاة لأمر جميلة أو قبيحة .

وأبضا كما أن التصور المكتسب على مراتب : فنه تصور للشيء بالمعاني العرضية التي يخصه مجموعها ؛ أو ^(٤) على وجه يعمه وغيره . ومنه تصور للشيء بالمعاني الذاتية ^(٥) على وجه يخصه وحده ، أو على وجه يعمه وغيره . والتصور الذى يخصه من الذاتيات وحده إما أن يشتمل على كمال حقيقة وجوده حتى يكون صورة معقولة موازية لصورته الموجودة إذا لم يشذ منها شئ من معانيه الذاتية . وإما أن يتناول شطرا من حقيقته دون كمالها . كذلك القول المفصل المستعمل في تمييز الشئ وتعريفه ؛ ربما كان تمييزه للعرف ^(٦) تمييزا عن بعض دون بعض : فإن كان بالعرضيات فهو رسم ناقص ، وإن كان بالذاتيات فهو حد ناقص . وربما كان إنما تمييزه ^(٧) عن الكل ؛ فإن كان بالعرضيات فهو رسم تام ؛ وخصوصا إن كان الجنس قريبا فيه . وإن كان بالذاتيات فهو عند الظاهريين ^(٨) من المنطقيين حد تام ، وعند المحصلين : إن كان اشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ ^(٩) منها شئ فهو حد تام ؛ وإن كان يشذ منها شئ فليس حدا تاما . وليس الغرض في التحديد أن يحصل تمييز بالذاتيات ^(١٠) فقط . ألا ترى إلى قولك ” إن الإنسان جسم ناطق مائت “ ؛ فليس هذا ^(١١) وإن ميز بالذاتيات ، بحد تام ، لأنه أدخل بفصول أجناس متوسطة . وكذلك إن اشتمل على فصول الأجناس المتوسطة وكان للشئ وحده بغير شركة غيره فصول كثيرة ؛ وكان بواحد منها كفاية في التمييز ؛ ولم يكن به ^(١٢) وحده كفاية في تمام الحد ؛ بل يُحتاج أن تُذكر حملتها حتى يكون الحد الحقيقي .

فهذا ليس رسم الحد ما قيل من أنه ” قول وجيز مميز للطلوب بالذات “ ، بل ما قاله المعلم الأول في ” كتاب الجدل “ : ” إن الحد قول ^(١٣) دال على الماهية ^(١٤) . ” . يعنى بالماهية كمال حقيقة الشئ التي بها هو ما هو ؛ وبها يتم حصول ذاته .

(١) س : ” فنها ما يوقع اليقين شبه اليقين وهو إما القياس الجدلى وإما القياس السورسطانى في المغالطى “

(٤) س : و .

(٣) م : عاليا .

(٢) س : ويوقع .

(٦) : أى الشئ المعروف .

(٥) س : الذاتى .

(٨) ب ٦ س : الظاهريين .

(٧) م : كان يميزه .

(١٠) ب : في الذاتيات .

(٩) س : لا يشذ به منها .

(١٢) س : بها .

(١١) س : هو .

(١٤) راجع طويقا (الجدل) ك ١ ف ه .

(١٣) م : قول ذلك .

فهذا الكتاب ^(١) هو الذى يفيدنا المواد التى إن جُعِلَتْ حدودَ قياس كان القياس موقعا لليقين — وهو القياس البرهانى — ويفيدنا المواد التى إذا جُعِلَتْ أجزاء حد ؛ كان الحد موقعا للتصور التام .

ويصلح أن يُجعل التصور بنوع ما مبدءاً للتصديق ، لأن كل مصدق به متصور ؛ وليس كل متصور مصدقاً ^(٢) به : فإن معانى الألفاظ المفردة والألفاظ المركبة التى ليس تركيبها تركيب قول جازم كلها متصورة ^(٣) وليست بمصدقة . بل الأقوال الجازمة قد تتصور ويصدق بها ؛ ولكن ^(٤) يكون ذلك ^(٥) من وجهين . أما التصور فمن جهة أن معناها قائم في النفس كقولك الإنسان حيوان ، وأما التصديق فلأن معناها مضاف إلى حال الشيء في نفسه بأنه كما تصور : أى أنه ^(٦) كما حصلت منه صورة معقولة من نسبة أوقعت بين حديثها . كذلك ^(٧) الحال لحديثها في الوجود في نفس الأمر .

فإذا كان هذا ^(٨) هكذا ، فيشبه أن يكون التصديق بوجه ما كالتمام للتصور ؛ وتكون سائر أصناف التصورات التى لا تنفع في التصديق مطرحة في العلوم . وإنما يُطلب منها في العلوم ما يعين في التصديق . فإذا كان هذا هكذا ؛ فيجوز أن يكون إنما نسب هذا الكتاب إلى القياس دون الحد بأن سُمي "كتاب البرهان" لهذا المعنى . وأما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا .

وإذا ذكرنا غرض الكتاب وهو ^(٩) إفادة الطرق ^(١٠) الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي ، فنفعه الكتاب ظاهرة ؛ وهو التوصل إلى العلوم اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا ؛ بل الضرورية لنا إذا شرعنا في استعمال هذه الآلة التى هى المنطق ؛ وأخذنا نزن بميزانها العلوم النظرية والعملية معا .

(٢) : س بمصدق .

(١) : أى كتاب البرهان .

(٥) س : ساقطة .

(٤) س : لكن .

(٣) س : متصور .

(٨) س : ساقطة .

(٧) س : وكذلك .

(٦) س : بأنه .

(١٠) س : الطرق اليقينية والتصورات الحقيقية النافعة لنا الخ .

(٩) س : هو .

الفصل الثاني^(١)

في مرتبة كتاب البرهان

إن الفنون التي سلفت ، ساف أكثرها على نهج طبيعي من الترتيب ؛ فكان من حق الفن الذي^(٢) في البسائط أن يقدم على المركبات ؛ ومن حق الفن الذي في التركيب الأول الجازم^(٣) أن يقدم على الذي في القياس ؛ وكان من حق الفن الذي في القياس المطلق أن يقدم على القياسات الخاصة . وأما هذه الفنون التي انتقلنا إليها فمن الجائز أن يقدم بعضها على بعض ؛ وليس إلى شيء من الترتيب والأوضاع حاجة ضرورية . لكن الأشبه أن يكون^(٤) المعلم الأول رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل سائر الفنون : لأن الغرض الأفضل في جميع ما ساف ، وفي القياس نفسه ، هو التوصل إلى كسب الحق واليقين . وهذا الغرض يفيد هذا الفن دون سائر الفنون . والأولى في كل شيء أن يقدم الأهم^(٥) وأن يصرف الشغل إلى الغرض قبل النقل . فأما^(٦) ما يفيد سائر الفنون فكأنه من الأمور التي ينتفع ببعضها في الأمور^(٧) المدنية المشتركة دون استفادة الكمالات الخاصة إلا ما يتعلم منه على سبيل ما يتعلم الشر ليحذر . والكمال الخاص قبل الكمال المشترك . وذلك لأن بعضها يتعلم ليتحرز منه^(٨) ؛ وبعضها ليرتاض به أو ليكبح به معاند الحق . وبعضها يُقدَّر^(٩) به على مخاطبة الجمهور في حملهم على المصالح بما^(١٠) يظنون منه ظنا أو يتخيلون تخيلا . وجميع ذلك مما لا غنية عن تلخيصه لتكملة الأقسام .

لكن من الناس من رأى أن الأصوب هو أن يتقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن ، فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار ورد عليه كل الرد ، وليس يستحق الرجل كل ذلك النكير وكل ذلك الرد ؛ فإن من وسع وقته للتأخر^(١١) وأمل له في الأجل فسلك ذلك السبيل ، كان ذلك أحسن من وجه ،

(١) م ٦ ب : ساقطة

(٢) س : الذي يستعمل ؛ ومن قوله الذي في البسائط إلى قوله المركبات ساقط في م .

(٣) س : ساقطة .

(٤) بعض القضايا الحلية .

(٥) س : الأحوال .

(٦) س : وأما .

(٧) س ما هو أشد اهتماما فيه .

(٨) س : كما .

(٩) ب : يقتدر .

(١٠) س عنه .

(١١) س : للتأخير .

وإن كان الأول أحسن من وجهه . فإن الأول أحسن من جهة ^(١) حسن الاختيار والشفقة على الروزكار ^(٢) . والثاني أحسن من جهة ^(٣) اختيار حسن التدريج : وذلك لأن مدار الجدل إنما هو على القياس والاستقراء ، ومن كل واحد منهما : برهاني وغير برهاني . والقياسات البرهانية الأولى هي المؤلفات من مقدمات محسوسة ومجربة وأولية ، أو أولية القياس كما ستقف عليه . والاستقراءات البرهانية هي المستوفية المذكورة ^(٤) . فأما القياس الجدلي فهو ^(٥) من المقدمات المشهورة ، واستقراؤه من المستوفية بحسب الظاهر أو ^(٦) بحسب الدعوى . وكل مقدمة محسوسة أو مجربة أو أولية فإنها مشهورة وفي حكمها . ولا ينعكس ^(٧) . وكل استقراء حقيقى فهو أيضا استقراء بحسب الظاهر ، ولا ينعكس . وليس كل ما أُورد في الجدل فهو شيء بعيد عن البرهان ، بل كثير من المواد البرهانية مذكورة في الجدل ، لكنها لم تؤخذ من حيث هي صادقة بوسط ^(٨) أو بلا وسط ، بل من حيث هي مشهورة . ولو أخذت من حيث هي صادقة لم ^(٩) يُرضَ بمشهورات غير صادقة . فالمادة الجدلية الأولى أعم من المادة البرهانية الأولى . نعم سيتشعب البرهان إلى مواد لا تكون مشهورة ، ولكن ليست تلك المواد بالمواد الأولى للبرهان . ومع ذلك فإن النسبة التي تكون بين تلك المواد البرهانية لا يدفع ^(١٠) الجدل استعمالها ، بل إنما لا يستعملها لأنه ليس له إلى معرفتها سبيل . وأما النسبة التي بين تلك الحدود فتستعمل في الجدل ، لكن الحدود أنفسها ربما دقت عن الجدل . وفي المنطق ^(١١) لا يعطى الحدود إنما ^(١٢) يعطى النسب التي بين الحدود . فإذا نُسب المواد الثواني مما يُعطى أيضا في تعليم صناعة الجدل بحسب المنطق .

وإذا كان كذلك فنسبة مادة الجدل ونسبة النسب التي تعطى في تعليم قانون الجدل — وهما شيان مختلفان — إلى المواد الأولى للبرهان وإلى النسب التي تعطى لحدود المواد في تعليم قانون البرهان — وهما شيان مختلفان — نسبة صورة القياس ^(١٣) المطلق إلى القياس البرهاني .

(٢) س الروزجار .

(١) ب وجه .

(٤) س فهي مستوفية المذكورة .

(٣) ب وجه .

(٥) س فأما في القياس الجدلي فهي الخ . (٦) ب ، م و .

(٧) أى لا يقال كل مقدمة مشهورة هي محسوسة أو مجربة أو أولية .

(٨) مراده بالوسط هنا الحد الأوسط في القياس وهو علة الحكم .

(٩) س ولم . (١٠) م يتدفع . (١١) س المنطق .

(١٣) س قياس .

١٢) س بل .

وإذا كانت هذه النسبة إحدى الدواعى إلى تقديم القياس ^(١) ، فكذلك تلك هى إحدى الدواعى إلى تقديم كتاب الجدل . لكن بينهما بعد ذلك فرق . وذلك لأن العام قد يكون [٩٠ ب] مقوِّماً للشيء . وقد يكون عارضا . ونسبة القياس المطلق إلى القياس البرهانى هى نسبة أمر مقوم . ونسبة المشهور إلى الصادق بلا وسط ليس ^(٢) نسبة أمر مقوم . ولذلك إذا التفت الإنسان إلى الصادق بلا وسط — من حيث هو صادق بلا وسط — ولم يلتفت إلى شهرته ، بل فرض مثلا أنه غير مشهور ، بل شنيع ، لما ^(٣) أوقع ذلك خلافاً في التصديق به كما لو ساء القياس البرهانى حد ^(٤) القياس المطلق لاختل ، بل لامتنع . لكنه وإن كان كذلك فإن الابتداء بالأعم ثم التدرج إلى الأخص متعرِّفاً ^(٥) فيه الفصل بينه وبين ما يشاركه في ذلك الأعم ، أمر نافع ، وإن كان الأعم ليس مقوِّماً .

وعلى هذه الصورة حصلت ملكة البرهان : فإنه إنما فطن أولاً للجدل ثم انتقل إلى البرهان . وأيضاً فإن الأمور المجهولة إذا طُلبت فإنما يتوصل إليها في أكثر الأمر بأن توردها ^(٦) أولاً قياسات جدلية على سبيل الارتياض ، ثم يتخلص منها إلى القياس البرهانى . وهذا شئ ستعلمه في صناعة الجدل . فأما صناعة الخطابة والشعر فبعيدان عن النفع في الأمور الكلية النظرية : وذلك لأن موضوعهما الأمور الجزئية . وإن نقلت إلى الأمور الكلية ظلمت هى الأمور الكلية ^(٧) .

وأما ^(٨) المغالطة فإنها وإن شاركت الجدل في أنها كانت أولاً قبل البرهان في الزمان ، فإنها إنما كانت تتقدم تقدم الضار لا النافع . وتقدم الجدل تقدم النافع . والمغالطة ليست مما ^(٩) ينفع بوجه ، ولا مادتها بمشاركة لمادة البرهان بوجه . بل لا المادة المغالطية تُفحل على مادة البرهان ولا صورتها على صورته ^(١٠) ، ولا بالعكس .

والخطابة فقد تقدمت أيضاً على البرهان في الزمان ^(١١) فكانت إما مشبهة بالجدل ومن حكم الجدل ، أو كانت على حكم المغالطة . وليس التقدم في الزمان هو المقصود ، بل التقدم النافع الذى مع مشاركة ما .

(١) من وإذا كانت إلى القياس ساقط في م .

(٤) س في حد .

(٣) س ما .

(٢) س لكن .

(٧) ظلمت... الكلية ساقطة في س .

(٦) س تعدد .

(٥) س معرفاً .

(١٠) س ولا صورتها على صورتها .

(٩) س ما .

(٨) س فأما .

(١١) س والمغالطة (هكذا !) قد تقدمت البرهان أيضاً في الزمان .

الفصل الثالث^(١)

في أن كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق

لتعليم والتعلم منه صناعي مثل تعلم التجارة والصباغة ، وإنما يحصل بالمواظبة على استعمال أفعال تلك الصناعة . ومنه تلقيني مثل تلقين شعر ما أو لغة ما^(٢) ، وإنما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الأصوات والألفاظ ليحصل ملكة . ومنه تأديي ، وإنما يحصل بالمشورة على متعلمه . ومنه تقليدي ، وهو أن يألف الإنسان اعتقاد رأى ما ، وإنما يحصل له من جهة الثقة بالمعلم . ومنه تنبيهي كحال من يعلم أن المغناطيس^(٣) يجذب الحديد ، لكنه غافل عنه في وقته ولا يفتن له عند إحساسه جاذبا للحديد، فيعجب منه، فيقال له : هذا هو المغناطيس الذي عرفت حاله . حينئذ يتنبه ويزول عنه التعجب . أو كمن يخاطب بالأوائل^(٤) فلا يفتن لها لنقص في العبارة أو في ذهنه فيُحتال في تفريرها له . ومنه أصناف أخر، وليس شئ منها بذهني أو فكري .. والذهني والفكري هو الذي يُكتسب بقول مسموع أو معقول من شأنه أن يوقع اعتقاداً أو رأياً لم يكن، أو يوقع تصوراً ما لم يكن^(٥) . وهذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون بين إنسانين وقد يكون بين إنسان واحد مع نفسه من جهتين . فيكون من جهة ما يتحدس الحد^(٦) الأوسط في القياس مثلاً — معلماً ، ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس — متعلماً . والتعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان . فإن شيئاً واحداً — وهو انسياق ما إلى اكتساب مجهول بعلوم — يسمى بالقياس إلى الذي يحصل فيه — معلماً ، وبالقياس إلى الذي^(٧) يحصل منه ، وهو العلة الفاعلة — تعليماً . مثل التحريك والتحرك .

وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري وإنما يحصل بعلم قد سبق . وذلك لأن التصديق والتصوير الكائنين بهما إنما يكونان بعد قول قد تقدم مسموع أو معقول . ويجب أن يكون ذلك القول معلوماً أولاً ، ويجب أن يكون معلوماً لا كيف اتفق ، بل من جهة ما شأنه أن يكون علماً ما بالمطلوب : إن لم يكن بالفعل قبل القوة .

(٢) س ساقطة .

(٤) أى القضايا الأولية البينة بذاتها .

(٧) من قوله فيه إلى قوله الذى ساقط في م .

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٣) م ٦ ب مغناطيس .

(٥) م "أو رأياً لم يوقع تصوراً ما لم يكن" .

(٦) س بالحد .

أما التصديق فيتقدمه معلومات ثلاثة : أحدها تصور المطلوب وإن لم يُصدق به بعد . والثاني تصور القول الذي يتقدم عليه في المرتبة . والثالث تصديق القول الذي يتقدم عليه في المرتبة . فيتبع هذه الثلاثة المعلومات تصديق بالمطلوب . وسواء جعلت القول الذي يتقدم عليه بالمرتبة قياسا أو استقراء أو تمثيلا أو ضميرا^(١) أو غير ذلك ، فلا بد من مقدمة أو مقدمات يحصل العلم بها من وجهين : من جهة التصور أولاً ، والتصديق ثانياً ، حتى يكتسب بها تصديق لم يكن .

وأما التصور فيجب أن يتقدمه تصور أجزاء الحد أو الرسم لا غير^(٢) . وفي الصناعات العملية أيضا إنما يُتوصَّل إلى التعليم والتعلم من علم متقدم^(٣) : كما أن متعلم النجارة يجب أن يعلم أولاً ما الخشب وما القدوم ؛ وأن الخشب من شأنه أن ينحط بالقدوم وينشر بالمنشار ويثقب بالمتقب وما أشبه هذا^(٤) .

واعلم^(٥) أنه لما قيل : كل تعليم وتعلم ذهني ، حسبوا أن الغرض في قوله ”ذهني“ هو أن يفرق عن الحسي . قالوا فإنه قد يتعلم أيضا حسي عن علم قد سبق : كمن أدرك شيئا بالحس ثم نسيه فهو يتطلبه ويتعرفه ، فيكون هذا التطلب الثاني بعد علم سبق . وهذا مما ليس يعجبني : فإنه يشبه أن يكون التعلم والتعليم لا يقالان على ما يستفاد بالحس . ولو أن إنسانا أرى إنسانا غيره شيئا ما عرضه على حسه فأفاده إدراكا محسوس لم تكن عنده معرفته ، فإنه لا يقال لنفس ما فعل به الآخر إنه علمه شيئا ، ولا يقال للفعول به ذلك إنه تعلم شيئا ، اللهم إلا أن يكون إنما أراه ما أراه ليُحَدِّث له به ملكة ما صناعية . وذلك إذا كان^(٦) ما يريه هو هيئة عمل . وذلك اعتبار غير اعتبار كونه مدركا لذلك من حيث هو محسوس . والأشبه أن يكون هذا أيضا ليس تعلما وتعلما ، بل تعريفا وتعرفا ، وألا يكون إدراك الجزئيات علما بل معرفة .

وبعد ذلك فإن قولهم : إن كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق ، ليس الغرض به أي سبق اتفاق ، بل أن يكون سبقا نافعا في التعليم والتعلم ، وحاصل الوجود في هذا التعلم حصول العلة مع المعلول . وأما الأحساس الأول فليس شيئا موصلا إلى الأحساس الثاني ولا جزءا من السبب الموصل إلى الأحساس الثاني نافعا فيه ، موجودا معه . فإن أريد أن يكون هذا الكلام على هذا

(١) الضمير هو قياس طويت مقدمته الكبرى إما لظهورها أو لإخفاء كذبتها .

(٢) س ذلك

(٣) م مقدم .

(٤) س وغير ذلك .

(٥) إذا كان ساقطة من س .

(٦) س هذا واعلم .

التأويل كالصحيح ، فيجب أن يجعل بدل التعلم والتعلم التعريف والتعرف ، أو يفهم من التعليم والتعلم ما لم يتواطأ عليه في هذه^(١) الكتب ، بل ما يفهم من التعريف والتعرف ، ولا مناقشة في ذلك .

وقد^(٢) قالوا إن قول القائل ” كل تعليم وتعلم ذهني ” ليس في صحة قول القائل ” كل تعليم وتعلم فكري ” : فإن هذا القائل يكون قد أخرج بقوله ” الفكري ” الحسي . فهؤلاء يعرض لهم ما عرض لأولئك . وشئ آخر : وهو أن الذهني هو الذي يكتسب بالذهن ، والذهن غير^(٣) الحس : فأى حاجة إلى ما يفصله عن الذي بالحس ؟ والذي عندي هو أن الذهني أصلح من الفكري ؛ فإن الذهني أعم من الفكري والحدسي والفهمي : فإن الفكري هو الذي يكون بنوع من الطلب ؛ فيكون هناك مطلوب ثم تتحرك النفس إلى طلب الأوسط على الجهة المذكورة في اكتساب القياس . فلا تزال تستعرض الأمور المناسبة إلى أن تجد حداً أوسطاً^(٤) . وأما الحدسي^(٥) فهو أن يكون المطلوب إذا سنع للذهن تمثل الحد الأوسط عن^(٦) غير طلب . وهذا كثيراً ما يكون . أو تكون إحدى المقدمتين سانحة للذهن فيضاف^(٧) إليها دفعةً حد إما أصغر وإما أكبر ، فتخلق نتيجة من غير فكر ولا طلب .

وأما الفهمي فهو ألا يكون الحد الأوسط حصل بطلب ولا بسنوح ، بل بسمع^(٨) من معلم من خارج ، والذهن هو الذي يتلقى جميع هذا . فإن قال قائل إن الفهمي هو فكري^(٩) أيضاً : لأن النفس عندما تسمع تفكر ، فيقال له إن المعلم كلما أورد حداً للقياس فعلمه المتعلم من جهة التصور كان ذلك دفعة . ثم إذا انضاف إليه حد آخر فصلت مقدمة ، فإن شك فيها لم ينتفع بما قال المعلم ، إلا أن يفكر في نفسه فيعلم ، فيكون هذا تعليماً مركباً من فهمي ومن فكري : إذ هو قياس مركب ، وكل قياس من جملة فهو تعليم مفرد ، وكلامنا في المفرد . وإما أن يرجع إلى المعلم فيفيده المعلم العلم بالقياس ، فيكون العلم إنما جاء مع القياس : وكلامنا في ذلك القياس كهذا الكلام^(١٠) . فإما إن لم يشك المتعلم ، فظاهر أن الصديق يتبع التصور دفعة بلا فكرة .

(١) س من

(٢) س وقوم .

(٣) س عن

(٤) م ك ب أوسطا .

(٥) وأما الحدسي ساقطة في س .

(٦) م من

(٧) س فيضاف .

(٨) س بل بأن يسمع من معلم . م يسمع عن . (٩) س الفكري .

(١٠) م فيكون كهذا الكلام .

وبالجملة يجب أن يفرد التعليم الذى نحن فى اعتباره تعليما واحدا وقياسا^(١) واحدا، ولا يؤخذ خلطا : فإن الخلط قد يجوز أن يتركب من أصناف شتى، فيجد فيها ما يكون فهما دفعة، وما هو غير فهم دفعة ، وهناك لا يكون انتفاع .

فإن عاد وفكر فى نفسه فذلك تعلم من نفسه . أو عاد فاستفهم المعلم مرة أخرى ففهم^(٢) ، فالتعلم هو الذى فى هذه الكرة .

ثم قد علم أن الفكرة أمر كالحركة للنفس يُنْتَقَلُ بها من شئ إلى شئ ، ويتردد طالبه لا واجده^(٣) . فإذا لم يحصل فى التعليم والتعلم [١٩١] هذه الحركة على وجهها لم تكن هناك فكرة .

وإذا كان كل تعليم وتعلم للأمر العقلية ، فهو إما على سبيل الفكر أو الحدس أو الفهم ، وليس ذلك فى التصديق فقط ، بل وفى التصور . وكل ذلك ذهن . فقولهم ” تعليم وتعلم ذهنى “أصوب .

والشئ الذى^(٤) إذا وقع التصديق به كان تصديقا بالقوة بشئ آخر ، فهو إما ملزومه^(٥) وإما معانده، أو كلى فوقه، أو جزئى تحته، أو جزئى معه . والملزوم إذا عُلِمَ بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بلازمه، وذلك بالقياس الاستثنائى من شرطيات متصلة. والمعاندا إذا علم بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة بمعانده : إما برفعه عند وضع ذلك ، أو وضعه عند رفع ذلك . وذلك بالقياس الاستثنائى من شرطيات منفصلة . والكلى إذا علم وجود حكم عليه من إيجاب أو سلب بالفعل^(٦)، كان ذلك علما بالقوة بالجزئى الذى تحته بطريق القياس . والجزئى إذا عُلِمَ وجود حكم عليه بالإيجاب أو السلب ، كان ذلك ظنا بالقوة بالكلى الذى فوقه إن كان المعلوم حكما فى بعض الجزئيات ، وذلك بالاستقراء الناقص . أو كان علما بالقوة بالكلى الذى فوقه إن كان المعلوم حكما يعم كل جزئى ، وذلك بالاستقراء التام . والجزئى إذا عُلِمَ وجود حكم عليه ، كان ذلك ظنا بالقوة فى جزئى آخر أنه كذلك — إذا كان يشاركه فى معنى — وذلك بالتمثيل .

(١) م ٦ ب وقياسا وقياسا .

(٢) م حتى فهم .

(٣) م طالبا لا واحدا م واحدة

(٤) م ”الذهنى“ وهو خطأ .

(٥) م ملزومة وإما معاندة .

(٦) أى إذا علم ذلك بالفعل .

فإذن كل صنف من الظن والعلم المكتسب^(١) إذا كان اكتسابه ذهنيا فهو يعلم أو ظن سابق : سواء كان يعلم من الغير أو باستنباط من النفس . وليست هذه كلها سواء في كونها علما بالقوة ، بل قوة بعضها أقرب ، وقوة بعضها أبعد . فإن اللازم ليس متضمنا في الملزوم إذا لم يكن لزومه على سبيل وضع وحمل . فإنا إذا قلنا كل ب أ فغنى هذا القول : كل واحد مما تحت ب ومما يوصف بب ويوضع لب فهو أ . فقد ضُمَّتْ موضوعات ب في هذا الحكم . فهذه المعرفة بالقوة التي كانت فعل . والعلم بأن الأوسط موجود للأصغر ليس علما بالقوة بأن الأكبر موجود له إذا كان الأكبر مجهولا^(٢) : فإن كون الأكبر للأصغر ليس مُدرجا في كون الأصغر للأوسط كأنه محصور تحته ، بل الأمر بالعكس . فإنك إذا علمت^(٣) أن كل ب أ فقد علمت أن كل موصوف بب هو أ ، فدخلت فيه الموصوفات بب^(٤) . وأما إذا علمت أن كل ج ب فلم يدخل أ^(٥) الذي هو محمول على ب في هذا ، لا بفعل ولا قوة : لأن قولنا كل ب أ معناه كل موصوف بب وداخل تحت ب فهو أ . وليس قولك كل ج ب معناه كل ج^(٦) هو كل محمول ب : إذ الكلية في جنب الموضوع . فإن قال قائل إنه إذا كان كل ج ب كان ج موصوفا بكل محمول لب ، فذلك وإن كان حقا ، فليس مفهوم نفس اللفظ ، بل هو لازم عنه . إذا^(٧) قلت كل ب ففهمه كل موضوع تحت ب . وليس يجب أن يظن أن معنى قول أرسطو^(٨) ” فبعلم^(٩) سابق ” أن هذا السبق هو في الزمان ، بل بالذات . فن الأشياء ما نعرفها الآن بالفعل إذا كانت معنا^(١٠) معرفة قديمة بالقوة التي كانت فعل ، وتكون تلك المعرفة قد سبقت بالزمان . وبعضها إنما نعرفها مع العلم المحتاج إليه في أن نعلمه^(١١) ، الذي لو سبق في الزمان لكان علما بالقوة القريبة جدا . ومثال ذلك أنك إذا فرضت حداً أكبر وأوسط وأصغر ، وكان الأوسط حاصل الوجود للأصغر ، وأنت تنظر هل الأكبر للأوسط

(١) من العلم والظن المكتسب . (٢) س : محمولا . (٣) س فإذا علمت .

(٤) م ” فإنك إذا علمت أن كل موصوف بب هو أ فدخلت فيه الموصوفات ” .

(٥) أ ساقطة من س .

(٦) ج ساقطة من م . (٧) س وإذا . (٨) س المعلم بدل أرسطو .

(٩) س يعلم . (١٠) س معنى . (١١) س يعلم .

لينتج منه الأكبر للأصغر . فإذا^(١) بَانَ لك أنه للأوسط ، بَانَ لك في الحال أنه للأصغر ، ولم تحتج أن تنتظر شيئاً وأن^(٢) تنتظر في تأليف الأصغر مع الأوسط ؛ بل يتبين لك الأمران معا في الزمان ، ولم تحتج أن تطلب بعد وجودك الأكبر للأوسط أنه موجود للأصغر ولا في أقصر جزء من الزمان لو كان ، لكن هذا العلم السابق إنما هو سابق بالذات ، وإليه توجه أول الطلب بالذات . فهكذا ينبغي أن يفهم هذا الموضع .

(٢) من وإن لم .

(١) من وإذا .

الفصل الرابع^(١)

في تعديد مبادئ القياسات بقول عام

ثم إن مبادئ القياسات كلها إما أن تكون أمورا مصدقا بها بوجه أو غير مصدق بها .
والتي لا يصدق بها إن لم تجر مجرى المصدق بها^(٢) بسبب تأثير يكون منها في النفس ، يقوم ذلك التأثير
من جهة ما مقام ما يقع به التصديق^(٣) ، لم يُنتفع بها في القياسات أصلا . والذي يفعل هذا الفعل
هي الخيالات ، فإنها تقبض النفس عن أمور وتبسطها نحو أمور ، مثل ما يفعله الشيء المصدق به ،
فتقوم مع التأكيد بها مقام ما يصدق به^(٤) : كمن يقول^(٥) للعسل إنه مرة مقيئة^(٦) فتتقزز عنه
النفس مع التأكيد بما^(٧) قيل ، كما^(٨) تتقزز عنه مع التصديق به^(٩) أو قريبا منه . وكما يقال
إن هذا المطبوخ المسهل هو في حكم الشراب ، ويجب أن تتخيله شرابا حتى يسهل عليك شربه ،
فيتخيل ذلك فيسهل عليه ، وذلك مع التأكيد به . فهذا الواحد هو مبدأ القياسات^(١٠) الشعرية .
ومنافع القياسات الشعرية عند الجمهور في الأمور الجزئية قريبة من منافع القياسات المعقودة^(١١)
من المصدقات التي تؤلف منها قياسات في الأمور الجزئية : إذ كان الغرض في إيقاع التصديق فيها
هو^(١٢) تقزز النفس على انقباض وانبساط ، أو سكون^(١٣) عنهما .

وإذا كان التخيل من شأنه أن يفعل ذلك ، قام مقامه . على أن أكثر عوام الناس^(١٤) أطوع
للتخيل منهم للتصديق . فهذا قسم . وأما القسم الذي فيه التصديق فلما أن يكون التصديق^(١٥) به
على وجه ضرورة أو على وجه تسليم لا يختلج في النفس معانده ، أو على وجه ظن غالب . والذي
على وجه ضرورة ، فلما أن تكون ضرورته ظاهرة^(١٦) - وذلك بالحس أو بالتجربة أو بالتواتر -

- | | | |
|--|----------------------------|------------------|
| (١) م ك ب ساقطة . | (٢) س ساقطة . | (٣) س بالتصديق . |
| (٤) س صدق | (٥) س كما قد يقول القائل . | |
| (٦) م ساقطة | (٧) س بها . | (٨) م ساقطة . |
| (٩) س ساقطة . | (١٠) س للقياسات . | |
| (١١) من قوله الشعرية إلى قوله المعقودة ساقط في م . | | |
| (١٢) س ساقطة . | (١٣) س العوام . | |
| (١٤) س ساقطة . | (١٥) س ظاهرة . | |

أو تكون ضرورته باطنية . والضرورة الباطنية إما أن تكون عن العقل ، وإما أن تكون خارجة عن العقل ولقوة أخرى غير العقل . فأما^(١) الذى عن العقل فإما أن يكون عن مجرد العقل ، أو عن العقل مستعينا فيه بشئ . والذى عن مجرد العقل فهو الأولي الواجب قبوله : كقولنا الكل أعظم من الجزء . وأما الذى عن العقل مع الاستعانة بشئ : فإما أن يكون المعين غير غريزى فى العقل فيكون هذا التصديق واقعا بكسب فيكون بعد المبادئ ، وكلامنا فى المبادئ . وإما أن يكون المعين غريزيا فى العقل أى حاضرا — وهو الذى يكون معلوما بقياس حده الأوسط موجود بالفطرة وحاضر^(٢) للذهن . فكلما أخضر المطلوب مؤلفا من حدين أكبر وأصغر تمثل هذا الوسط بينهما للعقل من غير حاجة إلى كسبه . وهذا مثل قولنا : إن كل أربعة زوج : فإن من فهم الأربعة وفهم الزوج تمثل له أن الأربعة زوج ، فإنه فى الحال يمثل أنه منقسم بتساويين . وكذلك كلما تمثل للذهن أربعة ، وتمثل الاثنان ، تمثل^(٣) فى الحال أنها ضعفه لتمثل الحد الأوسط . وأما إذا كان بدل ذلك ستة وثلاثون^(٤) أو عدد آخر ، افتقر الذهن إلى طاب الأوسط . فهذا القسم الأولي به أن يسمى مقدمة فطرية القياس .

وأما الذى هو خارج عن العقل فهو أحكام القوة الوهمية التى يحكم بها جزما وبالضرورة الوهمية إذا كانت تلك الأحكام^(٥) فى أمور ليس فيها للعقل حكم أولي . وتلك الأمور مع ذلك خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهم النفس إلى حكم ضرورى فيها كاذب ، إذ يجعلها فى أحكام ما يحس ، مثل حكم النفس فى أول ما يوجد مميزة^(٦) ، وقبل أن تتقف بالآراء والنظر ، أن كل موجود فهو فى مكان أو فى حيز مشار إليه ؛ وأن الشئ الذى ليس فى داخل العالم ولا فى خارجه فليس بموجود . فإن النفس تحكم بهذا بالضرورة ، ولا يكون العقل هو الموجب لهذا ، ولكن يكون سائكا^(٧) عن هذا . ثم إذا نظر العقل النظر الذى يخصه ، وألف قياسات من مقدمات مشتركة القبول بين العقل وبين قوى أخرى — إن كان لها حكم فى القبول والتسليم — أنتاج أن للمحسوسات^(٨) مبادئ مخالفة للمحسوسات . فإذا انتهى النظر إلى النتيجة مانعت القوة التى تحكم

(١) م ب وأما . (٢) م ب موجودا وحاضرا .

(٣) م ساقطة . (٤) فى المخطوطات الثلاثة ستة وثلاثين أري عددًا آخر .

(٥) م الأحوال .

(٦) هكذا فى المخطوطات . ولعلها توجد مميزة ، أى توجد النفس مميزة بمعنى يحصل لها التمييز وإدراك الأشياء فى مرحلة

الطفولة . (٧) م ساكتا . (٨) م المحسوسات .

الحكم المذكور^(١) ، فُيَعْلَمُ أنها كاذبة ضرورة ، وأن فطرتها وضرورتها غير الضرورة العقلية ، وإن كانت ضرورة قوية في أول الأمر . وأول ما يكذبها أنها نفسها لا تدخل في الزم . ومع ذلك فإنه قد يصعب علينا التمييز بين الضرورتين ، إلا أن ننظر^(٢) في موضوع المطلوب ومحوله . فإن كان شيئا أعم من المحسوس أو خارجا عنه ، وكانت الضرورة تدعو إلى جعله على صورة محسوسة ، لم نلتفت إليها بل نفرغ إلى المجرة . والموجود والشيء والعلة والمبدأ والكلى والجزئى والنهاية وما أشبه ذلك كلها خارجة عن الأمور المحسوسة . بل حقائق النوعيات أيضا مثل حقيقة الإنسان فإنها مما لا يتخيل ألبتة ولا تتمثل في أوهامنا . بل إنما ينالها عقلنا . وكذلك كل حقيقة كلية^(٣) من حقائق نوعيات الأمور الحسية فضلا عن العقلية كما سنبين ذلك في موضعه .

فبادئ البراهين التي من جنس المدركات [٩١ ب] بالضرورة من هذه^(٤) التي تدرك ويصدق بها بالضرورة الحقيقية دون تلك الوهمية . وأما ما يكون على سبيل التسليم فلما أن يكون على سبيل تسليم صواب ، وإما على سبيل تسليم غلط . أما^(٥) الذي على سبيل تسليم صواب فهو إما على سبيل تسليم مشترك فيه ، وإما على سبيل تسليم من واحد خاص ، يكون ذلك نافعا في القياس الذي يخاطب به ذلك الواحد الخاص ، ولا يكون التصديق به مما يتجه نحو المخاطب والقياس بل نحو المخاطب . فلا ينتفع به المخاطب والقياس فيما بينه وبين نفسه ألبتة انتفاعا حقيقيا أو مجردا .

والذي على سبيل تسليم مشترك فيه : إما أن يكون رأيا يستند إلى طائفة ، أو يكون رأيا لا يستند إلى طائفة ، بل يكون متعارفا في الناس كلهم قبوله ، وقد مررنا عليه ، فهم لا يحلونه محل الشك : وإن كان منه ما إذا اعتبره المميز^(٦) ، وجعل نفسه كأنه حصل في العالم دفعة وهو مميز ، ولم يعود شيئا ولم يؤدب ولم يلتفت إلى حاكم غير العقل ، ولم^(٧) يتفعل عن الحياء والمنجل ، فيكون حكمه خلقيا لا عقليا ، ولم ينظر إلى موجب مصلحة فيكون بوسط لا بضرورة ، وأعرض عن الاستقراء أيضا فيكون بوسط ، ولم يلتفت إلى أنه هل يُنْتَقَضُ عليه شيء . فإذا^(٨) فعل

(١) هذه الجملة مضطربة ناقصة في م وكدة الحكم الواردة فيها مفعول لقوله ما نت لا لقوله تحم .

(٢) س ينظر . (٣) س ساقطة .

(٤) س هي من . (٥) س وأما .

(٦) أي ما إذا نظرية المميز أي العاقل الذي يستطيع التمييز بين الأشياء .

(٧) م أولم . (٨) م وإذا .

هذا كله ورام أن يشكك فيه نفسه أمكنه الشك : كقولهم إن العدل جميل ، وإن الظلم قبيح ، وإن شكر المنعم واجب . فإن هذه مشهورات مقبولة ؛ وإن كانت صادقة فصدقها ليس مما يتبين بفطرة العقل المتأمل^(١) ، المتزلة المذكورة ؛ بل المشهورات هذه وأمثالها منها ما هو صادق ولكن يحتاج في أن يصير يقينا إلى حجة^(٢) ، ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفطن له الجمهور .

ولا يبعد أن يكون في المشهورات كاذب . والسبب في اعتقاد المشهورات أخذ ما تقدمنا بالاحتراز عنه عند تمثيلها في الذهن للامتحان . وهذه هي المشهورات المطلقة .

وأما التي^(٣) تستند إلى طائفة فمثل ما يستند إلى أمة وإلى أرباب صناعة وتسمى مشهورات محدودة ، ومثل ما يستند إلى واحد أو اثنين أو عدد محصور يوثق به ويُخصّص باسم المقبولات .

واعلم أن جميع الأوليات أيضا مشهورة ولا ينعكس ، كما أن جميع المصدق بها متخيّل وعمرّك للخيال ولا ينعكس . وأما المصدق بها على سبيل تسليم غلط فهو أن يسلم المسلم شيئا على أنه أمر آخر لمشابهته إياه ومشاركته في لفظ أو معنى على ما سنبين في موضعه ، وهي المقدمات المشبهة ، كمن يقول ” كل عين باصرة ” ويكون ذلك مسلما له من حيث يفهم منه أحد معاني الاسم المشترك ، ويأخذ بدله آخر فيحسبه أنه المسلم ، أو يقصد به مغالطة حتى يقع في أن يظن بنفسه أو يظن غيره أن الدينار يبصر^(٤) . وكذلك من يسلم أن كل مسكر حمر وأخذ بدله ما يسكر بالقوة . وهذه هي المقدمات المشبهة .

فأما المظنونات فهي التي تُظنُّ ظنا من غير وقوع اعتقاد جزم : وذلك^(٥) إما لمشابهتها للأمر المشهورة فتكون مشهورة في بادئ الرأي الغير المتعقب^(٦) ؛ فإذا تعقبت علم أنها غير مشهورة مثل قولهم ” أنصر أخاك ظالما أو مظلوما ” فإن هذا يظن كما يقرع السمع ظنا ويمال إليه ميلا : ثم إذا تعقب كان المشهور أنه لا يجوز أن يُنصر الظالم أخا كان أو ولدا ، لكنه في الحال يفعل فعله إلى أن يتعقب . وإما أن يقع بها الظن على سبيل القبول من ثقة : وإما أن يقع

(١) م والمزّل .

(٢) من ” صادق ” إلى حجة ساقط في م . (٣) من الذي يستند .

(٤) وذلك لأن الدينار من ذهب وهم يطلقون عليه اسم ” العين ” من قبيل الاشتراك اللفظي .

(٥) م ذلك . (٦) أى الناظر في العواقب أو المفكر إطلاقا .

الظن بها من جهات أخرى ليس لأخذها^(١) على أنها مشهورات ، كمن يرى عبوساً يأتيه فيظنه باطشاً به . وهذه المظنونات إنما تنفع في المقاييس من حيث^(٢) إن بها اعتقاداً لا من حيث إن مقابلها يختلج في الضمير .

فإذن^(٣) جميع المشهورات وما سلف ذكره أيضاً معها نافع^(٤) حيث تنفع هي لأنها معتقدة . فأى صناعة جاز فيها استعمال المظنونات ، جاز استعمال المذكورات قبلها كلها . وكذلك المشهورات إنما ينتفع بها — لا من حيث إنها قد يجوز أن يتشكك فيها — بل من حيث هي معتقدة اعتقاداً لا يختلج مُقَابِلُهُ^(٥) ؛ فيكون ما قبلها من الأمور الضرورية إذا اعتقدت وسُئِلَتْ نافعاً نفعها ، فيصلح استعماله^(٦) حيث يصلح استعمال تلك .

وأما الضروريات الوهمية فلأنها بالحرى أن تكون أقوى من المشهورات — لا في النفع — بل في شدة إذعان النفس الغير المقومة لها . فربما بقيت مشهورة وربما صارت شِئَةً ، فتكون كاذبة وشئعة معا . وتكون صيرورتها شئعة ليست بسبب أمر يدعو إليه^(٧) من الفرائز والأخلاق والمصالح ، بل لما يدعو إليه العقل .

فإذن مبادئ القياسات تخيلات ، ومحسوسات ، ومجربات ، ومتواترات ، وأوليات ، ومقدمات فطرية القياسات ، ووهميات^(٨) ومشهورات مطلقة ، ومشهورات محدودة ، ومسلمات ، ومقبولات ، ومشبهات ، ومشهورات في بادئ الرأي الغير المتعقب ، ومظنونات ظناً . فهي أربعة عشر صنفاً .

وها هنا قسم^(٩) من مبادئ المقاييس وهي التي ليست مبادئ من جهة القائس نفسه ، فإن أقسام الذي يكون من جهة القائس^(١٠) هو ما قلناه ، ولكن هي مبادئ^(١١) من جهة المعلم ، وهي أن يكلف المعلم المتعلم تسليم شئ ووضعه^(١٢) ليبني عليه بيان شئ آخر فيسلمه ويضعه . وهذه هي الأمور التي تسمى أصولاً موضوعة ومضادات .

(١) م ٦ ب لأحدها . (٢) س إنها .

(٣) م إذن ، س فإن . (٤) س نافع أيضاً معها .

(٥) أى لا يختلج بالبال مقابله : أى ضده أو قضيضه . (٦) م ٦ ب استعمالها .

(٧) ب أمر إليه يدعو . (٨) س وهميات بدون الوار .

(٩) م ساقطة . (١٠) م ٦ ب القياس . (١١) م ٦ ب مباد .

(١٢) س أو وضعه .

الفصل الخامس^(١)

في المطالب وما يتصل بها

وفي ذلك بيان أصناف مبادئ العلوم وأصناف الحدود الوسطى

أما المطالب بحسب ما يحتاج إليه ها هنا فإنها بالقسمة الأولى ثلاثة أقسام ، وبالقسمة الثانية ستة . أما بالقسمة الأولى فمطلب ”ما“ ومطلب ”هل“ ومطلب ”لم“^(٢) . ومطلب ”ما“ على قسمين : أحدهما الذي يُطَلَّب به معنى الاسم كقولنا ما الخلاء وما العتقاء ؟ والثاني الذي تطلب به حقيقة الذات كقولنا ما الحركة وما المكان ؟ ومطلب ”هل“ على قسمين : أحدهما بسيط وهو مطلب هل الشيء موجود على الإطلاق ، والآخر مركب وهو مطلب هل الشيء موجود كذا أو ليس موجودا كذا ، فيكون ”الموجود“ رابطة لا محمولا ، مثل قولك هل الإنسان موجود حيوانا أو ليس موجودا حيوانا^(٣) . ومطلب ”لم“ على قسمين : فإنه إما بحسب القول وهو الذي يُطَلَّب الحد الأوسط ، وهو علة لاعتقاد القول والتصديق به في قياس ينتج مطلوبا ما ، وإما بحسب الأمر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه من وجوده مطلقا أو وجوده بحال . وأما مطلب ”أى“^(٤) والكيف والكم والأين والمتى^(٥) وغير ذلك ، فهي راجعة بوجه ما إلى ”الهل“ المركب . فإن أراد أحد أن يكثر المطالب بتعديده هذه فيفعل ، إلا أن المطالب العلمية الذاتية هي تلك . ومع ذلك فإن مطلب ”أى“ أبسط هذه البواقي وأشد دلالة على المطلوب به ، فإنه يُطَلَّب به تمييز الشيء بما يخصه^(٦) ، وتلك^(٧) أوسع مذهبا وأعرض مجالا . وإن أحب أحد أن يجعل مطلب ”أى“ ماثملا بوجه على مطالب كيف وكم وأين^(٨) وغير ذلك فليفعل . فحينئذ يكون مطلبا ”هل“ و”لم“ يطلبان التصديق ، ومطلبا ”ما“ و”أى“ يطلبان

(١) م ٦ ب ساقط .

(٢) ومطلب لم ساقطة في م .

(٣) ليس للرابطة وجود في اللغة العربية عادة فإننا نقول هل الإنسان حيوان أو هل ليس الإنسان حيوانا ؟ وما ذكره ابن سينا أكثر انطباقا على بعض اللغات الأجنبية .

(٤) م س ساقطة .

(٥) م ٦ ب متى .

(٦) م ٦ ب وإنما يطلب تمييز الشيء بما يخصه .

(٨) م س ساقطة .

(٧) يشير إلى مطالب الكيف والكم والأين والمتى .

التصور . فمطلب "ما" الذى بحسب الاسم^(١) متقدم على كل مطاب ؛ وأما مطلب "ما" الذى بحسب تحقق الأمر فى نفسه فتأخر عن مطلب "هل" البسيط . فإن الذى يطلب ما ذات الحركة وما الزمان^(٢) فإنما يطلب مائة أمر موجود عنده . وأما إن طلب أحد هل حركة أو هل زمان أو هل خلاء أو هل إله موجود ، فيجب أن يكون فهم أولاً ما تدل عليه هذه الأسماء : فإنه يمكن أن يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم هل ذلك المدلول عليه موجود أو غير موجود . وإن كان الحد إنما هو بالحقيقة للموجود ، ولكن لا يوقف فى أول الأمر أن هذا القول حد بحسب الاسم أو بحسب الذات إلا بعد أن يعرف أن الذات موجودة . ولذلك يوضع فى التعاليم^(٣) حدود أشياء يبرهن على وجودها من بعد كالمثلث والمربع وأشكال أخرى حدثت فى أول كتاب "أسطقسات الهندسة" . فكان حدًا بحسب شرح الاسم ، ثم أثبت وجودها من بعد ، فصار الحد ليس بحسب الاسم فقط بل بحسب الذات : بل صار حدًا بالحقيقة . ويجب أن يعلم أن الفرق بين الذى يفهم من الاسم بالجملة والذى يفهم من الحد بالتفصيل غير قليل . فكل إنسان إذا خوطب^(٤) باسم فهم فهمًا ما ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم إذا كان عالمًا باللغة . وأما الحد فلا يقف عايه إلا^(٥) المرتاض بصناعة المنطق . فيكون أحد الأمرين معرفة ، والثانى علماً ، كما أن الحس معرفة والعقل^(٦) علم .

ومبادئ العلوم مختلف فى تقديمها على العلوم وتصدير التعاليم بها . ففى بعضها إنما يوضع أن الأمر موجود أو غير موجود فقط ، لأن الضرورة (١٩٢) تدعو فيها إلى هذا المقدار كقولنا "إن الأمر لا يخرج عن طرفى النقيض" ، أو^(٧) مثل وضعهم "أن الأشياء المساوية لشئ واحد متساوية" . وفى بعضها إنما يوضع أولاً ما ذا يدل عليه الاسم كما ذكرناه من حال المثلث والمربع المذكورين فى فاتحة كتاب الاسطقسات ، ثم من بعد ذلك يبين وجوده . وفى بعضها يحتاج أن يوضع الأمران جميعاً : مثل الوحدة فى فاتحة علم العدد . ونحن مستقصون لهذا^(٨) فنقول :

إن الأمور التى تذكر فى المبادئ منها معان مركبة ومنها معان مفردة . والمعانى المركبة إنما يليق بها أن يستدعى فيها التصديق^(٩) لا لأن تعطى لها^(١٠) الحدود ، فإن التركيب الخبرى للتصديق .

(١) أى الذى يطلب فيه معنى اسم كقولنا ما المقصود ؟ .

(٢) من وما ذات الزمان . (٣) التعاليم علم الرياضه . (٤) م خطب .

(٥) م ساقطة . (٦) المراد بالحس والعقل هنا الإحساس والتعقل .

(٧) م و . (٨) من ونحن نزيد هذا استقصاء .

٩ من إلى التصديق . (١٠) من بها .

وأما الحدود فلمعاني المفردة وما في حكم المفردة. والقضايا المتعارفة والأصول الموضوعية مركبة ،
فإذن لا يتحقق فيها معنى إعطاء الحد والمهية ، ولا بد من أن تقبل بالهلية ليتبين بها غيرها .
فقد حصل من هذا أن هذا القسم من المبادئ يوضع بالهلية .

وأما المعاني المفردة فمنها^(١) ما هي أعراض موضوع الصناعة ، ومنها ما هي داخلية في جملة
موضوع الصناعة^(٢) . فما كان منها من أعراض موضوع الصناعة وآثاره ، فهي التي تطلب
في الصناعة ليصحح فيها وجودها^(٣) . وليس وجودها إلا للموضوع . فيكون النظر في أنها موجودة
ع الصناعة لتلك الصناعة^(٤) . وذلك هو النظر في أنها موجودة . فإذا ثبت وجوده
إلى تلك الصناعة . فهذه لا يجوز أن تكون بينة الوجود^(٥) ومجهولة^(٦) لموضوع الصناعة ، إذ
موضوع الصناعة كما يتبين^(٧) لك من بعد هو مأخوذ في حدها^(٨) ووجودها أن يكون له . وإذا
هذه في الصناعة المستعملة لموضوعها غير بينة الوجود ، وإنما يطلب وجودها لموضوع الصناعة ،
بل وجودها مطلقا في تلك الصناعة ، فيستحيل^(٩) أن يفرض وجودها مطلقا ، فستحيل^(١٠)
أن يفرض وجودها في المبادئ . وإذا لا بد من أن تفهم حدودها فيجب أن توضع حدودها
في المبادئ . فهذا القسم حدودها في المبادئ دون وجودها .

وأما ما كان من المفردات داخلا في جملة الموضوع فلا بد من أن يفهم ، ولا بد أيضا
من أن يعترف^(١١) بوجودها وأنها حقّةٌ معا . فإنها إن لم تفهم ماهيتها لم يمكن أن يعرف^(١٢) شيء
من أمرها . وإن لم يوضع وجودها فكيف يطلب وجود شيء لها ؟

وإذا لا مفرد في العلوم البرهانية إلا شيء داخل في الصناعة : والداخل في الصناعة إما
الموضوع الذي للصناعة وما هو منه ، وإما أحكام الموضوع . فإذا بعض المفردات توضع
حدودها في المبادئ دون وجودها : وبعضها توضع حدودها ووجودها .

وإذا ما خلا المفرد المركب^(١٣) ، والمركب النافع في العلوم قضية ، والقضية إنما يوضع
وجودها لا محالة دون حدها . وعلى ما قلنا فتبين من جميع ذلك أن من الأمور المصدرة في الصناعة

(١) من منها . (٢) س + وآثاره ولواحقه ولوازمه .

(٣) س ليصح في تلك الصناعة وجودها . (٤) س موجودة لموضوع تلك الصناعة .

(٥) م الوجود . (٦) س الواو ساقطة . (٧) م تبين .

(٨) س حدودها . (٩) س فستحيل . (١٠) س ومستحيل .

(١١) س يعرف . (١٢) س يتعرف .

(١٣) س مفرد المركب . والمعنى وحيث إن المركب هو ما عدا المفرد .

ما يوضع بهليته فقط ، ومنه ما يوضع بماهيته . ومنه ما يوضع بهليته وماهيته . وأما مطلب
 "اللّم" فإنه على كل حال متأخر عن المطلبين معا؛ فإن ما لم يُتَصَوَّر معناه فإن طلب اللّم فيه محال .
 وما تصور أيضا معناه وأنه ما هو أو ما معنى الاسم الدال عليه ، ولم يعط^(١) أنه موجود أو غير
 موجود بحال أو على الإطلاق ، فإن طلب اللّم فيه أيضا محال . ولكن^(٢) طلب اللّم الذي بحسب
 القول^(٣) ربما كان متقدما على طلب اللّم الذي بحسب الأمر في نفسه . فربما صح عندنا بقياس
 أن ج ب ولا ندرى العلة في نفس الوجود لكون ج ب . فنكون قد علمنا أنا إذن^(٤) لم نعتقد أن
 ج ب ولم نعلم أنه لم كان ج ب في نفس الأمر . وربما كان مطلب "لم" الذي بحسب الأمر
 في نفسه^(٥) غير مفتقر إلى مطلب "اللّم" الذي بحسب القول ، وذلك إذا كان الشيء^(٦) يبتأ بنفسه بالحس .
 وأما علته نخفية مثل جذب المغناطيس الحديد ، فإن ذلك ليس يمكن أن يثبت بقياس أو بطلب
 بلم حتى يعطى^(٧) الحد الأوسط فيه . ولكن إذا أصيب بالحس خطر بالبال طلب اللّم فيطلب
 لم صار مغناطيس يجذب الحديد ، فيطلب علة^(٨) الأمر في نفسه لا علة التصديق به .
 وكثيرا ما^(٩) يتفق أن يكون الحد الأوسط في القياس — وهو^(١٠) علة القياس — علة أيضا للأمر
 في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا في بيان واحد .

-
- | | | |
|-------------------|--------------------------|--------------------------|
| (١) من أنه . | (٢) م ك ب وليكن . | (٣) أى طلب العلة بقياس . |
| (٤) من ساقطة . | (٥) في نفسه ساقطة في س . | (٦) س كالشيء . |
| (٧) م يعطى . | (٨) م علية . | (٩) س ما ساقطة . |
| (١٠) من هو بدون . | | |

الفصل السادس^(١)

في كيفية إصابة المجهولات من المعلومات

كل مطلب من هذه فإنما يتوصل إلى نيته بأمر موجودة حاصلة . لكن^(٢) ها هنا موضع شك في أن المعدوم الذات المحال الوجود كيف يتصور إذا سئل عنه "ما هو" حتى يطلب بعد ذلك "هل هو"^(٣) . فإنه إن لم يحصل له في النفس معنى ، كيف يحكم عليه بأنه حاصل أو غير حاصل ؟ والمحال لا صورة له في الوجود ، فكيف يؤخذ عنه صورة في الذهن يكون ذلك المتصور^(٤) معناه ؟ فنقول إن هذا المحال إما أن يكون منمردا لا تركيب فيه ولا تفصيل ، فلا يمكن أن يتصور ألبتة إلا بنوع من المقايسة بالموجود وبالنسبة إليه^(٥) كقولنا الخلاء ، وضد الله : فإن الخلاء يتصور بأنه^(٦) للأجسام كالتقابل ، وضد الله يتصور^(٧) بأنه لله كما للحر البارد ، فيكون المحال يتصور^(٨) بصورة أمر ممكن ينسب إليه المحال ، ويتصور نسبة إليه وتشبها به . وأما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا ولا ذات له .

وأما الذي فيه تركيب ما وتفصيل مثل عزائيل أو عتقاء وإنسان يطير فإنما يتصور أولا تفاصيله التي هي غير محالة ، ثم يتصور لتلك التفاصيل اقتران ما على قياس الاقتران الموجود في تفاعيل الأشياء الموجودة المركبة الذوات . فيكون هناك أشياء ثلاثة اثنان منها جزءان كل بانفراده موجود ، والثالث تأليف بينهما ، هو من جهة ما هو تأليف متصور ، بسبب أن التأليف من جهة ما هو تأليف من جملة ما يوجد . فعلى هذا النحو يعطى معنى دلالة اسم المعدوم . فيكون المعدوم إنما تصور لتصور متقدم للوجودات .

ونقول^(٩) الآن إنه إذا كان حصل عندنا حكم على كلى أول حصوله : إما بيننا بنفسه مثل إن كل إنسان حيوان ، والكل أعظم من الجزء ، أو بيننا باستقراء أو تجربة على الوجوه التي

(١) م ك ب ساقطة . (٢) م يكن .

(٣) أى إذا سئل عن ماهيته حتى يطلب بعد ذلك السؤال عن وجوده . س هل هو هو .

(٤) م التصور . (٥) م ساقطة . (٦) م أنه .

(٧) س يفهم . (٨) م ك ب يتصوره .

(٩) س فنقول .

يُصَدِّقُ بِهَا بالأشياء من غير استعانة بقياس ، فقد علمنا بالقوة الحكم على كل جزئى تحته ، ولكن جهلناه بالفعل . فلا نعرف مثلا أن زيدا الذى بالهند حيوان : لأننا إنما عرفناه ^(١) بعد بالقوة إذ عرفنا أن كل إنسان حيوان ، وإنما جهلناه بالفعل لأنه يحتاج أن يجتمع لنا إلى هذا العلم علم آخر أو علمان آخران حتى يخرج الذى بالقوة إلى الفعل . وذلك بأنه يجب أن نعلم أن زيدا موجود ، وأن نعلم أنه موجود إنسانا . فإذا حصل لنا بالحس معرفة أنه موجود وأنه إنسان من غير أن يكون مطلوباً ^(٢) أو متعلماً ، واقترن بذلك علم ، كان عندنا حاصلًا أيضًا بغير قياس . اقترانا على التأليف الذى من شأنه أن يُحَدِّث بالذات علما ثالثا ، علمنا أن زيدا حيوان . فيكون عن معرفة وعن علم اجتماعا حدث لنا علم . أما المعرفة منهما فهو ما كان من الحس ، وأما العلم فما كان من العقل . والمعرفة حدثت ^(٣) فى الحال ، وأما العلم فقد كان قبلها . والذى يحصل منهما فقد يجوز أن يكون قد كان لنا مطلوبا وطابنا مبادئته الموصلة إليه ، ويجوز أن يكون شيئا قد انسقنا إليه انسياقا لموافاة أسبابه عن غير طلب . ومع ذلك فيجب أن يتقدم تصور المطلوب ومبادئه على كل حال .

وقد يتفق ألا يكون هكذا : بل يكون الحكم على الكلى حاصلًا عندنا بقياس ، والحكم على الجزئى حاصلًا بقياس آخر . فإذا اجتماعا حصل العلم الثالث . ولكن وإن كان كذلك فإن ^(٤) القياسات الأولى تكون من مقدمات يَبْنَى بنفسها أو مكتسبة بالاستقراء والتجربة ^(٥) والحس من غير قياس على ما نوضح ^(٦) بعد .

ثم إن لسائل أن يسأل أحدا فيقول : هل تعلم أن كل اثنين زوج ؟ ومعلوم أن جوابه إنى أعلم ذلك . فيعود ويقول : هل الذى فى يدى هو زوج أو فرد ؟ وعدد الناس الذى بمدينة كذا زوج أو فرد ؟ فإن أجيب بآنا لا نعلم ذلك ، عاد فقال : فاستم تعرفون أن كل اثنين عدد زوج ، فإن هذا الذى فى يدى اثنان ولم تعرفوا أنه زوج . وقد قيل فى التعاليم ^(٧) إن قوما أجابوا عن هذا بجواب غير مستقيم فقالوا : نحن إنما نعرف أن كل اثنين عرفناه فهو زوج . وهذا الجواب فاسد :

(١) من عرفنا .

(٤) من فإن .

(٣) م ك ب حديث

(٢) أى من غير دليل عقلى .

(٧) من العلم الأول .

(٦) من وضع

(٥) من أو التجربة .

فإننا نعرف أن كل اثنين^(١) موجود عرف أو لم يعرف ، فهو زوج . بل الجواب عن هذا : أنا لم نقل
إننا نعرف كل اثنين زوج ، فإذا لم نعرف اثنين^(٢) زوجا ستقتض قولنا . وأيضا لم نقل إننا نعرف
من كل شيء هو اثنان أنه اثنان فنعرف أنه زوج^(٣) ؛ بل قلنا أحد قولين : إما [٩٢ ب] أن كل
اثنين عرفناه فإننا نعرف^(٤) أنه زوج ، أو كل اثنين في نفسه — عرفناه أو لم نعرفه — فهو في نفسه
زوج . أما القسم الأول فلا ينتقض بالشبهة^(٥) التي أوردت . وأما الوجه الثاني فهو معرفة
عامة^(٦) لا يناقضه الجهل الخاصي : لأننا وإن لم نعلم أن الذي في يد^(٧) فلان زوج أو ليس
بزوج فعلمنا أن كل اثنين فهو في نفسه زوج ، ثابت معناه^(٨) غير باطل . وأما ما جهلناه فإنه داخل
في علمنا بالقوة لا بالفعل . فالجهل به لا يكون جهلا بالفعل بما عندنا . وإذا حصل عندنا أن
الذي في يده اثنان ، وتذكرنا^(٩) المعلوم الذي كان عندنا ، عرفنا في الحال أن الذي في يده زوج .
فإذن مجهولنا غير معلومنا . وليس إذا لم نعرف أن شيئا ما هو زوج أم لا — لأننا لا نعرف أنه
اثنان أم لا — يبطل ذلك أن نعلم^(١٠) أن كل ما هو اثنان فهو زوج ، فنكون قد علمنا أيضا
أن ذلك زوج من وجه ، فبهذا يزول ذلك الشك .

وقد ذكر أن مانن^(١١) الذي خاطب سقراط في إبطال التعليم والتعلم قال له : إن الطالب علما ما
إما أن يكون طالبا لما يعلمه فيكون طلبه باطلا ، وإما أن يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه
إذا أصابه ؟ كمن يطلب عبدا أبقا لا يعرفه ، فإذا وجده لم يعرفه . فتكلف^(١٢) سقراط في مناقضته

(٢) س اثنتا .

(١) م ساقطة .

(٣) م ” وأيضا لم نقل إننا نعرف كل اثنين زوج فإذا لم نعرف من كل شيء هو اثنان فنعرف أنه زوج “

وفي هذا خطأ .

(٦) يريد عامة .

(٥) م فلا يتقضى الشبهة .

(٤) س فإنه يرب .

(٩) ويذكرنا .

(٨) م ب معنا .

(٧) س يدي

(١٠) م يبطل .

(١١) هذه هي قراءة ب أما م فذكرت مانن بدوت همزة وس مانن والمراد مينون Menon في المحاورة
الأفلاطونية المعروفة بهذا الاسم . وقد أشار ابن سينا إلى تشكك مانن هذا في الفصل التاسع عشر من المقالة التاسعة
من الفن الرابع وهي في صور القياس . قال ” فقد زال تشكك رجل يقال له مانن على فيلسوف يقال له سقراط إذ قال له :
هل المطلوب عندك بالقياس معلوم أم مجهول ، فإن كان معلوما فالطلب محال ، وإن كان مجهولا فكيف تعرفه إذا
وجدته ؟ وهل يمكن أن يظفر بالآتي من لم يعلم عينه ؟ الخ .

(١٢) م فكلف .

أن^(١) عرض عليه مأخذ^(٢) بيان شكل هندسى، فقرر^(٣) عنده أن المجهول كيف يصاد^(٤) بالمعلوم بعد أن كان مجهولا . وليس ذلك بكلام منطقي، لأنه بين أن ذلك ممكن فأتى بقياس أنتج إمكان ما كان أتى به ”ما نن“ بقياس أنتج غير إمكانه ولم يحل الشبهة . وأما أفلاطون^(٥) فإنه تكلف حل الشبهة وقال إن التعلم تذكر : يحاول بذلك أن يصير المطلوب قد كان معلوما قبل الطلب وقبل الإصابة، ولكن إنما كان يُطلب إذ كان قد نُسى . فلم تأدى^(٦) إليه البحث تذكر وتعلم : فيكون إنما علم الطالب^(٧) أمرا كان علمه . فكان أفلاطون قد أذعن للشبهة وطلب الخلاص منها فوقع في محال . وهذا شيء كما قد استقصينا كشفه في تلخيصنا للكتاب الذى فى ”القياس“ . لكننا نحن مع ذلك نقول :

إن المطلوب لو كان معلوما لنا من كل جهة ما كنا نطلبه ، ولو كان مجهولا لنا من كل جهة ما كنا نطلبه . فهو معلوم لنا من وجهين مجهول من وجه ، فهو معلوم لنا بالتصور بالفعل، ومعلوم لنا بالتصديق بالقوة . وإنما هو^(٨) مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل ، وإن كان معلوما من حيث لا يخص أيضا بالفعل . فإذا سبق منا العلم بأن كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب ، بل بفطرة عقل أو حس أو غير ذلك من الوجوه ، فقد أحطنا بالقوة علما بأشياء كثيرة . فإذا شاهدنا بالحس بعض تلك الجزئيات من غير طلب، فإنها فى الحال تدخل بالفعل تحت العلم الأول . وهذا يحاذى من وجه ما أورد مانن^(٩) من مثال الآبق حذوا بحذو . فإننا نعلم المطلوب بالتصور أولا كما نعلم الآبق بالتصور أولا ، ونعلم^(١٠) ما قبله مما يوصل إلى معرفته بالتصديق ، كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان العبد الآبق . فإذا سلكنا السبيل إلى المطلوب وكان عندنا منه تصور لذاته سابق ، وطريق موصل إليه ، فإذا اتهمنا إليه حينئذ نكون^(١١) أدركنا المطلوب ، كما إذا سلكنا السبيل إلى الآبق وكان^(١٢) عندنا منه تصور سابق لذاته وطريق موصل إليه ،

(١) س لذ . (٢) مأخذ فى المخطوطات الثلاثة والمراد أخذ .

(٣) م قرره .

(٤) م يضاد . ومعنى الجملة أن سقراط وضع لينون بواسطة شكل هندسى كيف يمكن الوصول إلى المجهول عن طريق المعلوم .

(٥) ب فلاطن ج س أفلاطن . (٦) م ج ب فكا يتأدى . (٧) م ج ب الطالب .

(٨) س ساقطة . (٩) س مانن . (١٠) س ولم نعلم وهو خطأ .

(١١) س + قد . (١٢) م فكان .

فإذا اتهمنا إليه عرفناه ولو أننا لم نشاهد الآبق ألبتة ، ولكن تصورنا له علامة : كل من يكون على تلك العلامة فهو آبقنا^(١) . ثم إذا انضم إلى ذلك علم واقع لا يكسب بل اتفاقاً بالمشاهدة ، أو واقع بكسب وطاب وامتحان وتعريف ، فوجدنا تلك العلامة على عبد ، علمنا أنه آبقنا . فتكون العلامة كالحلد الأوسط^(٢) في القياس . واقتناصنا لتلك العلامة في عبد كحصول الصغرى ، وعلمنا بأن كل من به تلك العلامة فهو آبقنا ، كحصول الكبرى قديماً^(٣) عندنا ، ووجدان الآبق كالنتيجة . وهذا الآبق أيضاً لم يكن معلوماً لنا من كل وجه ، وإلا ما كنا نطلبه ؛ بل كان معلوماً لنا من جهة التصور ، مجهولاً من جهة المكان . فتحن نطلبه من جهة ما هو مجهول^(٤) ، لا من جهة ما هو^(٥) معلوم . فإذا علمناه^(٥) وظفرنا به حدث لنا بالطلب علم به لم يكن . وإنما حدث باجتماع سببين للعلم : أحدهما السبيل وسلوكها إليه ، والثاني وقوع الحس عليه .

كذلك المطلوبات المجهولة تعرف^(٦) باجتماع شيئين : أحدهما شيء متقدم عندنا وهو أن كل ب أ وهو نظير السبب الأول في مثال الآبق . والثاني أمر واقع في الحال : وهو معرفتنا أن ح ب بالحس ، وهو نظير السبب الثاني في مثال الآبق . وكما أن السببين هناك موجبان لإدراك الآبق ، فكذلك السببان هاهنا موجبان لإدراك المطلوب . وليس ما صادر^(٧) عليه : ” أن كل ما لم يعلم من كل وجه فلا يعلم إذا أصيب ” بمسئماً ، بل كل ما جهل من كل وجه فهو الذى لا يعلم إذا أصيب . وأما إذا كان قد علم أمر مضى العلم به فذلك علم بالجزء المطلوب بالقوة^(٨) وهو^(٩) كالعلامة له . وإنما يحتاج إلى افتراض شيء به ينخرجه إلى الفعل . فكما^(١٠) يقتزن به ذلك المخرج إلى الفعل يحصل المطلوب .

(١) أى علامة أن كل من يكون الخ .

(٢) س كالأوسط (٣) أى سابقا .

(٤-٥) ساقط في م . (٥) س علمنا

(٦) س كذلك المطلوب المجهول يعرف . (٧) أى مبنون في المثال المتقدم . س صودر عليه .

(٨) أى علم به بالقوة . م ” علم بالمطلوب بالقوة ” . س ” وأما إذا كان قد علم أمر ، العلم بذلك الأمر علم بالمطلوب بالقوة ” .

(٩) هو يشير إلى العلم الماضى وهو علم كل كذا أشار إليه بقوله كل ب أ .

(١٠) س فيكون كما .

فإذ قد تقرر أنه كيف يكون التعليم والتعلم الذهني، وأن ذلك إنما يحصل بعلم سابق؛ فيجب أن تكون عندنا مبادئ^(١) أولى للتصور، ومبادئ^(١) أولى للتصديق. ولو أنه كان كل تعليم وتعلم بعلم سابق؛ ثم كان كل علم بتعليم وتعلم؛ لذهب الأمر إلى غير النهاية؛ فلم يكن تعليم وتعلم. بل لا محالة أن يكون عندنا أمور مصدق بها بلا واسطة؛ وأمور متصورة بلا واسطة؛ وأن تكون هي المبادئ الأولى للتصديق والتصور.

ولنبداً بمبادئ التصديق؛ ولنشتغل أولاً بمبادئ التصديق اليقيني.

(١) م ٦ ب مباد .

الفصل السابع^(١)

في البرهان المطلق وفي قسميه اللذين أحدهما برهان "لِمَ"
والآخر برهان "إِنَّ" ويسمى دليلا

ونفصل^(٢) أولا وجوه العلم المكتسب : فقد يقال علم مكتسب للتصور الواقع بالحدود والمصادرات والأوضاع التي تفتح بها العلوم^(٣) ؛ ويقال لكل تصديق حق وقع من قياس منتج^(٤) أن كل كذا كذا أو ليس كذا ؛ ويقال لما كان أخص من هذا : وهو كل تصديق حق وقع من قياس^(٥) يوقع التصديق بأن كذا كذا ؛ ويوقع أيضا تصديقا بأنه لا يمكن أن لا يكون كذا . ومعلوم أن بين التصديقين فرقانا : لأن النتائج المطلقة يعلم أنها كذا ولا يكون معها التصديق بأنها لا يمكن ألا تكون كذا إلا إذا أخذ المطلق عاما للضرورة مادام الذات موجودة^(٥) ؛ وللضرورة ما دام الموضوع موجودا على ما وضع به ؛ وللوجود غير الضروري بأحد الوجهين ، ثم علم وجه الضرورة بعد علم وجه الإطلاق ، وذلك نظر ثان . فالعلم الذي هو بالحقيقة يقين هو الذي يعتقد فيه أن كذا كذا ؛ ويعتقد أنه لا يمكن ألا يكون كذا اعتقادا لا يمكن أن يزول . فإن قيل للتصديق الواقع إن كذا كذا — من غير أن يقترب به التصديق الثاني أنه يقين^(٦) فهو يقين غير دائم ؛ بل يقين وقتا ما .

فالبرهان^(٧) قياس مؤلف يقيني . وقد قيل في تفسير هذا أقوال . ويشبه ألا يكون المراد باليقيني أنه يقيني النتيجة ؛ فإنه إذا كان يقيني النتيجة فليس هو نفسه يقينيا ؛ وإن أمكن أن يجعل لهذا وجه متكلف لو^(٨) تكلف جعل إدخال المؤلف^(٩) فيه حشوا من القول . بل يكفي أن يقال قياس يقيني النتيجة .

(١) م ج ب ساقطة . (٢) س الوار ساقطة .

(٣) أى فقد يقال للتصور الواقع بالحدود الخ . علم مكتسب .

(٤-٤) ساقط من س . وقوله منتج أن كل كذا كذا أو ليس كذا أى منتج قضية كلية موجبة أو سالبة .

(٥) س موجودا (٦) أى إن قيل لهذا النوع من التصديق إنه يقين .

(٧) أى القياس بالبرهان . (٨) س أو .

(٩) أى كلمة مؤلف الواردة في تعريف البرهان .

ويغلب على ظني أن المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات وأن في اللفظ أدنى تحريف .
فاليقينية إذا كانت في المقدمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه . وإذا كانت في النتيجة
كان ذلك حاله بالقياس إلى غيره . وكونه ^(١) يقيني المقدمات أمر له في ذاته ، فهو ^(٢) أولى
أن يكون مأخوذاً في حده ومعرفاً لطبيعته .

والاستقراء الذي تستوفي فيه الجزئيات كلها فإنه بهذا اليقين أيضاً إن كانت القضايا الجزئية
يقينية ، وهي التي تصير في القول كبريات وإن كان - قها أن تكون صغريات . وهي في جملة
البرهان المفيد للإن ^(٣) . وذلك لأن ذلك الاستقراء هو بالحقيقة قياس ، وهو القياس الشرطي الذي
اسمه المقسم . فهو داخل في هذا الحكم . إنما الاستقراء الآخر هو الذي لا يدخل في هذا الحد .
وقد علمت أن القياس المقسم كيف هو قياس حقيقي اقتراني ، إذ قد علمت أنه ليس كل قياس
اقترائي إنما هو من جملتين . فيجب ألا يروج عليك أن شيئاً يفيد اليقين في الإن وليس ببرهان .
ولا يلتفت إلى ما يقوله من لا يعرف من أصناف القياسات الاقترانية إلا العملية ^(٤) فقط .
بل ذلك الاستقراء قياس ما .

وإذا كان القياس يعطى التصديق بأن كذا كذا ولا يعطى العلة في وجود كذا كذا ^(٥)
كما أعطى العلة في التصديق فهو ^(٦) برهان [١٩٣] إن . وإذا كان يعطى العلة في الأمرين جميعاً
حتى يكون الحد الأوسط فيه كما هو علة للتصديق بوجود الأكبر للأصغر أو سلبه عنه في البيان ،
كذلك هو علة لوجود الأكبر للأصغر . أو سلبه في نفس الوجود . فهذا البرهان يسمى برهان لم .

وبرهان ^(٧) الإن فقد يتفق فيه أن يكون الحد الأوسط في الوجود لا علة لوجود الأكبر
في الأصغر ولا معلولاً له ، بل أمراً مضافاً ^(٨) له أو مساوياً له في النسبة إلى علته ، عارضاً معه
أو غير ذلك مما هو معه في الطبع معاً . وقد يتفق أن يكون في الوجود معلولاً لوجود الأكبر
في الأصغر . فالأول يسمى برهان الإن على الإطلاق ، والثاني يسمى دليلاً . مثال برهان الإن

(١) م فكونه . (٢) أي كونه مؤلفاً من مقدمات يقينية أولى بأن يؤخذ في تعريفه .

(٣) س الآن . م لأن . (٤) م بالحلية .

(٥) كذا الثانية ساقطة في س . (٦) م ك ب . وهو

(٧) س الواو ساقطة . (٨) س مطابقاً .

المطلق أن هذا المحموم قد عرض له بول أبيض خاثر^(١) في عاتيه الحادة ، وكل من يعرض له ذلك خيف عليه السَّرَسَام^(٢) ثم ينتج أن هذا المحموم يخاف عليه السَّرَسَام . وأنت تعلم أن البول الأبيض والسَّرَسَام معاً معلولان لعلّة واحدة وهي حركة الأخلاط الحادة إلى ناحية الرأس واندفاعها نحوه . وليس ولا واحد منها^(٣) بعلّة ولا معلول للآخر . ومثال الدليل : هذا المحموم تنوب حُمَاهُ غِبا^(٤) ، وكل من ناب حماه غبا لحماه من عفونة الصفراء . أو نقول^(٥) إن القمر يتشكل بشكل كذا وكذا عند الاستنارة : أى يكون^(٦) أولاً هلالاً^(٧) ثم نصف قرص ثم بدراً ، ثم يتراجع على تلك النسبة . وما قبل الضوء هكذا فهو كرى^(٨) ، فالقمر كرى . أو نقول إن القمر يتكسف انكسافه ، وإذا انكسف القمر انكسافه فقد حالت الأرض بينه وبين الشمس . أو نقول : هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسسته النار . فجميع هذا يُبين العلة من المعلول ويسمى دليلاً ، وهذا ظاهر لا يطول بيانه^(٩) .

وأما البرهان المطلق — أعنى برهان لم — فنل أن نقول : إن هذا الإنسان عفنت^(١٠) فيه الصفراء لا يتقناها وانسداد المسام ، وكل من عرض له هذا فهو يحم غبا ، نائبة^(١١) أو لازمة تشتد في الثالث . أو نقول : القمر كرى^(١٢) ، وكل كرى^(١٣) فإن استفادته النور من المقابل يكون على شكل كذا وكذا . أو نقول إن القمر وقع في مقابلة الشمس والأرض متوسطة تستر ضوءها عنه ، وكل ما كان كذلك انكسف^(١٤) . أو^(١٥) نقول : إن هذه الخشبة باسرتها^(١٦) النار ، وكل خشبة باسرتها النار تحترق^(١٧) . فإن هذا كله مما يعطى التصديق بالمطلوب ويعطى علة وجود المطلوب^(١٨) في نفسه معاً . وأما أصناف الأسباب وكيف يمكن أن تؤخذ حدوداً وسطى فستفصلها التفصيل المستقصى بعد^(١٩) . وأما الآن فنقول :

إن جميع ما هو سبب لوجود المطلوب إما أن يكون سبباً لنفس الحد الأكبر مع كونه سبباً لوجوده للأصغر ، أولاً يكون سبباً لوجود الحد الأكبر في نفسه ، ولكن لوجوده للأصغر فقط . مثال

(١) أى تخين . وقوله في عله أى في مرضه . (٢) حمى في المخ .

(٣) هكذا والأفضل منهما . (٤) الغب أن يأتى الشيء يوماً بعد يوم ومنه حمى الغب .

(٥-٥) م ساقطة . (٦) م ب هلالاً . (٧) م كذى

(٨) م لا يجب أن يطول القول في بيانه . (٩) م ب عفنت . (١٠) أى على نوبات .

(١١) م كذا . (١٢) م انكسف . (١٣) م ر .

(١٤) م باسرتها . (١٥) م تحرق . (١٦) م ساقطة .

(١٧) م من بعد .

الأول أن حمى الغب معلولة لعفونة الصفراء على الإطلاق، ومعلولة^(١) لها أيضا في وجودها لزيد . ومثال الثاني أن الحيوان محمول على زيد بتوسط حملة على الإنسان . فالإنسان علة لوجود زيد حيوانا — لأن الحيوان محمول أولا على الإنسان . والإنسان محمول على زيد . فالحيوان محمول كذلك على زيد^(٢) . وكذلك الجسم محمول أولا على الحيوان ثم على الإنسان . فالحيوان وجوده للإنسان^(٣) علة في وجود الإنسان جسما . فأما على الإطلاق فليس الإنسان وحده علة لوجود الحيوان على الإطلاق ، ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الإطلاق . فإن سنح لقائل أن يقول : بل الحيوانية علة لوجود الإنسانية لزيد ، فإنه ما لم يصير حيوانا لم يصير إنسانا : وكذلك حل الشك في أن فصل الجنس هو أولا للنوع أو للجنس^(٤) ؟ فليكن الجواب عن ذلك فرضاله علينا وديننا نقضيه ؛ والآن فنقول :

إن الجنس علة للنوع في حمل فصل الجنس عليه، كما هو علة له في حمل جنس الجنس عليه . ونبين تحقيق^(٥) ذلك من حل^(٦) الشك المذكور بعد ، ونقول :

إن كل شيء يكون علة للحد الأكبر فإنه يكون صالحا لأن يكون حدا أوسط له، وإن لم يكن بينا أنه علة له . ولكن لا يكون القياس المؤلف ”برهان لم“ بعد^(٧) . فإلى أن يبين ذلك فلا يكتسب به اليقين التام . وإذا تبين بحجة^(٨) ، بأن باعتبار أو حجة ، فيكون اليقين إنما يتم لا بذلك الحد الأوسط وحده ، بل بالحد الأوسط الآخر — وهو الذي يبين أن السبب سبب بالفعل . فكثيرا ما يكون السبب المعطى أولا ليس سببا قريبا ، أو ليس سببا وحده بالذات ، بل هو بالحقيقة جزء سبب . وهذا مثل الحساس : فإنه علة بوجه ما للحيوان . فإذا^(٩) قلنا : كل حساس حيوان : لم يخل ذلك من أحد وجهين : إما أن يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس حتى لا يكون الحيوان إلا نفس الشيء ذى الحس، فيكون حينئذ الأوسط والأكبر اسمين مترادفين،

(١) س له .

(٢) س فوجود الحيوان للإنسان .

(٣) على زيد ساقطة في س .

(٤) س وكذلك إذا تشكك متشكك فيقال في حال فصل الجنس فنقول هل فصل الجنس هو أولا للنوع أو للجنس .

والمراد بالفصل هنا الصفة الذاتية المميزة للنوع عن بقية أفراد الجنس .

(٥) م تحقق .

(٦) س حل .

(٧) أى لا يكون برهاناً لـ م . م برهان لم بعد .

(٨) م ٦ ب وإذا .

(٩) تبين بحجة ساقطة في س .

ولا يكون أحدهما أولى بأن يكون علة للآخر، وإما أن يكون معنى الحساس يدل على شئ، ومعنى الحيوان على شئ أكل معنى منه على ما هو الحق وعلى ما علمت، حتى يكون الحيوان ليس شيئاً ذا حس فقط، بل جسماً ذا^(١) نفس غاذية نامية مولدة^(٢) حساسة متحركة. وأنت تعلم أن نفس كونه ذا حس ليس نفس كونه جسماً ذا نفس غاذية نامية مولدة^(٢) حساسة، وإن كان هذا لا يخلو عنه. وقد علمت الفرق بين المعنيين؛ ومع ذلك فليس أيضاً يلزم من وضعك شيئاً ذا حس من غير وسط ولا حجة أن تعلم أنه يجب أن يكون جسماً ذا نفس متغذية نامية مولدة وغير ذلك. فإنك لو فرضت أن هاهنا جسماً له - حس ولا شئ من ذلك^(٣)، لم يمتنع عليك تصوره بالبدئية. نعم. قد تستنكره وتجحد الوجود بخالفه، وليس اليقين يصير يقيناً بمطابقة الوجود له وبالاستقراء كما قد علمت. لا، بل كل^(٤) ما لا تنكر البدئية وجوده فإنك تجوز وجوده. وكل^(٥) ما جوزت وجوده فليس مقابله يقيناً^(٦) لك.

وإذا كان كذلك فليس قولك كل حساس حيوان — ولا تعنى بالحيوان الحساس^(٧) نفسه حتى يكون اسماً مرادفاً له، بل تجعله أمراً له خصوصية مفهوم - حقنائه — أمراً^(٨) متيقناً به، مع أن الحساس علة، إلا أنه علة^(٩) ليس وحده علة، بل هو إحدى العلل: أى جزء العلة. فيجب أن يعتقد هذا ولا يلتفت إلى ما يقال. فأما إذا^(١٠) أخذت "الحساس" مرادفاً للحيوان فقد جعلت الحد الأوسط اسماً مرادفاً لاسم الأكبر، فما فعلت شيئاً.

فإذن علة الكبرى التى^(١١) نحن في ذكرها يجب أن تكون علة كاملة وعلة واضحة، ثم تعتبر الاعتبارات التى أعطيناها. ونعود فنقول:

وربما كان الأوسط في الوجود معلول الأكبر بالحقيقة، لكنه ليس معلول وجود الأكبر في الأصغر. بل إنه وإن كان بالحقيقة معلولاً للأكبر فإنه يكون علة لوجود العلة في المعلول.

(١) س ولا — م وإذا .

(٢) غير واضحة في ب و س ولعلها مولدة كما وردت فيما بعد . ومن قوله مرتبة إلى قوله نامية ساقط في م .

(٣) أى من الصفات الأخرى التى ذكرها .

(٤) م ساقطة . (٥) كلا في المخطوطات الثلاثة . (٦) س يقيناً .

(٧) س ولا تعنى بالحساس إحيوان الحساس .

(٨) أمراً خبر ليس وما بين الفاصلتين جملة معترضة . وخصوصية المفهوم هنا مجموعة الصفات التى يتصف بها

الكائن الحساس .

(٩) س ساقطة . (١٠) م إن . (١١) س ساقطة .

فإنه لا يمتنع أن تكون العلة أولاً موجودة لشيء فيكون ذلك الشيء معلولاً لها ، ثم تكون العلة بتوسط ذلك المعلوم لمعلوم آخر^(١) ، فتكون هذه الواسطة معلولة^(٢) في الوجود للأكبر ، لكنها^(٣) علة لوجود علة في معلول آخر. وليس سواء أن نقول ”وجود الشيء“ ، وأن نقول ”وجود الشيء في الشيء“^(٤). ولا يتناقض أن نقول هذا معلول الشيء ، ثم نقول لكنه علة لوجود هذا الشيء في معلول آخر : فإن حركة النار مثلاً معلولة لطبيعتها ، ثم قد تصير علة لحصول طبيعتها عند الشيء الذي حصلت عنده ففعلت فيه . ولذلك هي التي تجعل حداً أوسط دون نفس طبيعة النار ، فإن نفس طبيعة النار لا تكون علة الإحراق^(٥) بذاتها إلا بتوسط معلول هو مماسها للتحرق أو حركتها إليه مثلاً .

فالشيء الذي هو علة لوجود الأكبر مطلقاً ، فهو علة له في كل موضوع ، ولوجوده في كل أصغر . وإلا فهو علة لا لوجوده مطلقاً ، ولكن لوجوده في موضوع ما . فأما العلة لوجود الأكبر في الأصغر فليس يجب أن تكون لا محالة علة للأكبر ، بل ربما كان معلولاً له على الوجه الذي قلنا .

وليس لقائل أن يقول : يجب من قولكم أن يكون ما هو علة لوجود الشيء فهو علة في وجوده لما وجد له ، وإذا كان كذلك ، فتي كان الأكبر علة لوجود الأوسط ، كان علة له حيث كان ، فكان علة له في وجوده للأصغر : فلم يكن هو علة لوجود^(٦) الأكبر في الأصغر ، بل معلولاً له . ومحال أن يكون المعلوم علة علته^(٧) . فإن الجواب عن ذلك أنه يجوز أن يكون الأوسط والأكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحدة من الذاتين كون في شيء ؛ فيكون الأكبر من حيث هو ذاته علة للأوسط من حيث هو ذاته ، ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه في شيء هو^(٨) غير اعتبار ذاته . فإن كان ذات الأوسط لا تتحقق موجودة إلا أن تكون في ذلك الأصغر^(٩) ، فلا شك في أن الأكبر علة لوجوده في الأصغر . وأما إن كان ذلك أمراً لا يلزمه ، فيجوز أن يكون شيء آخر علة لذلك . ويجوز أن يكون الأكبر علة لذلك . وكيف كان ، فإن ذات^(١٠)

(١) أي تكون العلة لمعلوم آخر بتوسط ذلك المعلوم .

(٢) س معلولاً . (٣) س لكنه . (٤) س في ذي .

(٥) س الإحراق .

(٦) م في وجود . (٧) س ساقطة . (٨) س وهو .

(٩) س لا تتحقق موجوداً إلا أن تكون موجوداً في ذلك الأصغر . (١٠) س ساقطة .

الأكبر شيء، ووجوده للأصغر شيء. فيجوز ألا يكون وجود الأكبر للأصغر من الأمور اللازمة للأكبر؛ فيكون الأكبر^(١) هو علة للأوسط من حيث ذات الأوسط؛ أو علة له من حيث وجوده للأصغر؛ ويكون ذلك من الأكبر من حيث ذاته ليس من حيث [٩٣ ب] هو موجود للأصغر؛ ويكون المعلول كونه للأصغر؛ فلا تنقلب العلة معلولا. وتأمل هذا المعنى في مثل المثال الذي أوردناه.

هذا؛ ونقول^(٢): فإذا كان الحد الأوسط علة لوجود الأكبر في الأصغر فهذا برهان "لم" بعد أن علمت أن كون الأوسط علة بوجه ما^(٣) للأكبر ليس كافيا في أن يصلح رضعه حداً أوسط ما لم يستكمل شرائط عليته. وأما إذا كان الحد الأوسط معلولا للأكبر في وجوده للأصغر حتى يكون ذلك علته فيه^(٤): فهو الذي يكون البرهان من مثله برهان "إن". فيجب أن تعرف هذا الفصل على هذه الصورة فنتخلص^(٥) من كثير من الشبهات^(٦).

(١) فيكون الأكبر ساقطة في م ومكتوبة في الهامش في نج .

(٢) م فنقول . (٣) م توجه . م بوجه ما (٥) م ساقطة .

(٤) م عن . (٦) م كبير الشبهات .

الفصل الثامن^(١)

في أن العلم اليقيني بكل ما له سبب من جهة سببه^(٢)
ومراعاة نسب حدود البرهان من ذلك

ثم نقول: إذا كان الحمل^(٣) محمول على موضوع دائماً، أو سلبه عنه دائماً^(٤)، أو لحمله أو سلبه في وقت معين يكونان فيه بالضرورة علة^(٥) لتلك العلة، صارت النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة^(٦). وذات المحمول والموضوع ليس لهما — لولا^(٧) تلك العلة — تلك النسبة بالوجوب بل بالإمكان. وإذا علمنا من غير الوجه الذي به صار حكم^(٨) ما بينهما ضرورياً على تلك النسبة، فقد علمنا من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن ألا^(٩) يكونا بتلك الحال: وذلك هو أن يعلم الحكم بوجه غير وجه السبب الذي يوجبه: لأن كل نسبة للموضوع إلى المحمول المذكورين؛ وللحمول إلى الموضوع المذكورين تُفرض واقعة لا من الجهة التي توجبها العلة، فهي^(١٠) واقعة من جهة إمكان لا وجوب. فيكون قد علم أن كذا كذا، ولم يعلم أنه لا يمكن ألا يكون كذا؛ إذ لا يعلم ما به^(١١) لا يمكن ألا يكون كذا. فإن قاس إنسان فقال: إن فلانا به بياض البول في حمى حادة، وكل من به بياض بول في حمى حادة فهو يعرض له سرسام، وأنتج، لم يكن له بما أنتج علم يقيني أو يعلم^(١٢). وكذلك لو قال قائل: إن كل^(١٣) إنسان ضحك، وكل ضحك ناطق، فلا يجب من هذا أن يتيقن أن كل إنسان ناطق، بحيث لا يجوز أن يصدق بإمكان نقيض هذا: وذلك لأن الضحك — أى قوة الضحكية — لما كانت معلولة لقوة النطق، فما لم يعلم وجوب قوة المنطق أولاً للناس، ووجوب إتباع قوة الضحك لقوة النطق، لم يجب أن يتيقن أنه

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) أى أنه يقيني من جهة سببه . (٣) م يحمل .

(٤) أو سلبه عنه دائماً ساقط في م . (٥) كان هنا تامة وعلة فاعل أى إذا وجدت علة .

(٦) أى تلك النسبة الضرورية . ومعنى هذه الجملة المعقدة إذا وجدت علة في حمل محمول على موضوع كانت النسبة بينهما نسبة ضرورية سواء أكان الحمل بالإيجاب أو بالسلب، دائماً أو في وقت معين .

(٧) م س أولاً . (٨) م ٦ ب الحكم .

(٩) م ٦ ب أن يكونا، ولكن سياق الفصل يؤيد قراءة ألا، لأن الوجه الذي يتحدث عنه هو وجه الوجوب، وهو أن يعلم الشيء بوجه أنه لا يمكن ألا يكون على ما هو عليه .

(١٠) الجملة خبر لأن . (١١) م بأنه .

(١٢) أى إلى أن يعلم العلة في ذلك . (١٣) م كان .

لا يمكن أن يوجد إنسان ليست له قوة الضحك إلا أن يوجد ذلك في الحس^(١) ؛ والحس^(٢) لا يمنع الخلاف فيما لم يحس أو يوجد^(٣) بالتجربة . وأما العقل فيمكن إذا ترك العادة أن يشك في هذا فيتوهم أنه ليس للإنسان قوة ضحك دائماً وللجميع ، أو يتوهم زائلاً ، إذ ليس بمقوم لماهية الإنسان أو بين الوجود له ؛ إلا أن يكون يقينه بوجود كون الإنسان ناطقاً يوجب كونه ضاحكاً — إن أوجب ولم يحتج إلى زيادة . وحينئذ يكون قد عرف وجوبه بعلمته فاستحال أن يعود وتبين به العلة . فإن فرضنا أنه ليس يعرف أن الإنسان ناطق ؛ فحينئذ لا يتبين له أن الإنسان ضحك باليقين ومن طريق الناطق . وإن كان بيننا مثلاً^(٤) أن كل ضحك ناطق فكيف^(٥) يصير من ذلك بيننا أن الإنسان ناطق ؟ وبالجملة إذا كان معلوماً أن الإنسان ناطق^(٥) لم يكن^(٦) لطلبه والقياس عليه وجه . وإن كان مما يطلب ويجهل ، فالصغرى في هذا القياس مجهولة يجب أن تطلب . فإذا من الجائز حينئذ أن يتوهم أنه ليس كل إنسان ضاحك . فيكون العلم المكتسب منه^(٧) جائز الزوال ؛ إذ^(٨) كان إنما اكتسب من جهة اعتبار^(٩) أن كل إنسان ضاحك . فإن علم من الوجه الذي صار الضحك واجباً ؛ وهو أن أعطيت العلة الموجبة في نفس الأمر للضحك ، فيجب ضرورة أن يكون ذلك قوة النطق . فيكون عرف أولاً أن كل إنسان ناطق . فافتناصه ذلك بتوسط الضحك فضل . وكذلك حال السواد للغراب . فإنما إنما نقول كل غراب أسود بوجه من الاستقراء والتجربة ؛ وإنما يمكننا أن نتيقن بذلك إذا عرفنا أن للغراب مزاجاً ذاتياً من شأنه أن يسود دائماً ما يظهر عليه من الريش .

فبين أن الشيء أو الحال إذا كان له سبب لم يتيقن إلا من سببه . فإن كان الأكبر للأصغر لا بسبب بل لذاته لكنه ليس بين الوجود له^(١٠) ؛ والأوسط كذلك للأصغر إلا أنه بين الوجود للأصغر ؛ ثم الأكبر^(١١) بين الوجود للأوسط ؛ فينقصد برهان يقيني ؛ ويكون برهان إن ليس برهان لم . وإنما كان يقينا لأن المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك ؛ والشك الذي كان في القياس الذي

(١) م ك ب إلا أن يوجد في ذلك بالحس .

(٢) م ساقطة . (٣) م يؤخذ . (٤) م هل .

(٥-٥) ساقط في س . (٦) م يمكن . (٧) م .

(٨) م إذا . (٩) م بوضع بدلاً من من جهة اعتبار .

(١٠) الوار ساقطة في م . (١١) م والأكبر .

لأكبره سبب يصله بأصغره ، كان حين لم يعلم من السبب الذى به يجب ، بل أخذ من جهة^(١) هو بها لا يجب بل يمكن . فإن كل فنى سبب فإنما يجب بسببه . وأما ها هنا فكان بدل السبب الذات ، وكان الأكبر للأصغر لذاته ولكن كان خفياً ، وكان الأوسط أيضاً له لذاته لا بسبب^(٢) ، حتى إن جهل جهل . ولكنه لم يكن خفياً . فقد علمت المقدمة الصغرى بوجوبها ، والكبرى أيضاً كذلك : إذ لم يكن الأكبر للموصوفات بالأوسط إلا لذاتها ، لا لسبب يجهل حكمه لجهله^(٣) : والذى يبقى هاهنا شيء واحد : وهو أن لقائل أن يقول كيف تكون الذات الواحدة تقتضى لذاتها^(٤) شيئين : مثلاًج الأصغر كيف يقتضى ب الأوسط ، ١ الأكبر^(٥) اللهم إلا أن يقتضى أحدهما لذاته أولاً^(٦) ، ويقتضى الثانى لا لذاته بل بتوسط ذلك الأول بينهما . حينئذ يكون ب ١ — لا بحسب البيان فقط ، بل وبحسب الوجود . فالجواب أن الملتقى من حيث هو منطوق يجب أن يأخذ أن هذا يمكن فى مواد هذه صفتها ، ولا يمكن فى مواد مخالقة لها . وأما هل لهذه المواد إمكان أم لا^(٧) ، وهل هذا الشك صحيح فيها أم لا^(٨) ، فليس هو بعلم منطوق ، بل البحث عن أمثال هذه للفلسفة^(٩) الأولى ، فإنه متعلق بالبحث عن أحوال الموجودات . وهناك^(١٠) يتبين أنه يجوز أن يكون للذات الواحدة من الذوات التى ليست بغاية البساطة لواحق كثيرة تلحق معا ليس بعضها قبل بعض ، وأن فى بعض الذوات البسيطة أحوالاً تشبه هنا من جهة تركيب معنى فيها ، إذ لا تكون بساطتها ببساطة مطلقة . وأكثر الموجودات هذه صورتها .

فقد نحصل من هذا أن برهان الإن قد يعطى فى مواضع يقينا دائماً ، وأما فيما له سبب فلا يعطى اليقين الدائم ، بل فيما لا سبب له . ومن دذه الجهة نقول إن الرياضى لا يقين له فى كثير من الأمور المنسوبة إلى الهيئة^(١١) لأنه يأخذها من جهة ما وجدت بالرصد . كذلك صنيعه حين يستخرج مثلاً أوج الشمس من جهة أن حركة الشمس غير مستوية فى أجزاء إفاك البروج سرعة وبطءا . فبطؤها للأوج وسرعتها للخصيض ، ولا يعطى العلة فى شيء من هذا وإنما يعطيها الطبيعى .

فإن قال قائل إنا إذا رأينا صنعة علمنا ضرورة أن لها صانعا ، ولم يمكن أن يزول عنها هذا التصديق — وهو استدلال من العلول على العلة ، فالجواب أن هذا على وجهين : إما جزئى^(١٢)

- | | | |
|--------------------------------|-----------------------------------|------------------|
| (١) من جهة ما . | (٢) من سبب . | (٣) من يجهله . |
| (٤) من لذاته . | (٥) من كيف ب الأوسط والأكبر . | |
| (٦) من ب وأولا . | (٧) من أو . | (٨) فى الفلسفة . |
| (٩) من وها هنا . | (١٠) هيئة الأفلاك أو علم الهيئة . | |
| (١١) من أحدهما أن يكون جزئية . | | |

كقولك هذا البيت مصور وكل مصور فله مصوّر . وإما كلى^(١) كقولك كل جسم مؤلف من هيولى وصورة؛ وكل مؤلف فله مؤلف . فأما القياس الأول : وهو أن هذا البيت له^(٢) مصوّر، فليس مما يقع به اليقين الدائم لأن هذا البيت مما يفسد فيزول الاعتقاد الذى كان إنما يصح مع وجوده . واليقين الدائم لا يزول . وكلامنا فى اليقين الدائم الكلى . وأما المثال الآخر : وهو أن كل جسم مؤلف^(٣) من هيولى وصورة، وكل مؤلف فله مؤلف؛ فإن كون الجسم مؤلفاً من هيولى وصورة إما أمر ذاتى للجسم به يتقوم؛ وإما عرض لازم . فإن^(٤) كان عرضاً لازماً يلزمه لذاته^(٥) ولا سبب له فى ذلك ، فيجوز أن يكون من قبيل^(٦) ما يقوم عليه برهان الإن باليقين . فنترك ذلك إلى أن تستبرأ^(٧) حاله . وإن كان عرضاً لازماً ليس يلزمه لذاته بل بواسطة^(٨) ، فالكلام فيه كالكلام فى المطلوب به^(٩)؛ فلا يكون ما ينتج عنه يقيناً بسببه . وإن كان ذاتياً أو كان من الوازم التى تلزم لا بسبب؛ فالمحمول عليه «أن له مؤلفاً» لا «المؤلف» . فليس المحمول العلة ، لأن العلة^(١٠) هى «المؤلف» لا «أن له مؤلفاً»^(١١) . وليس «المؤلف» هو الحد الأكبر بل «إن له مؤلفاً» . فهذا هو محمول على الأوسط الذى هو «المؤلف» فإنك تقول إن المؤلف يوصف بأن له مؤلفاً كما يقال للإنسان إنه - يوا . - ولا تقول إن المؤلف مؤلف . ثم ذى المؤلف هو أولاً للمؤلف، ثم للمؤلف من هيولى وصورة، سواء كان مقوماً^(١٢) للمؤلف فى [٩٤] نفس الوجود^(١٣) أو تابعا لازماً . وإذا كان ذى المؤلف فى نفس الوجود هو أولاً للمؤلف ، فهو^(١٤) لما تحت المؤلف بسبب المؤلف على ما عرفت فيما سلف . فيكون اليقين حاصلًا بعلة^(١٥) ويكون المؤلف علة لوجود ذى المؤلف للجسم ، وإن كان جزء من ذى المؤلف — وهو المؤلف — علة للمؤلف^(١٦) . فقد^(١٧) بأن أن الحد الأكبر فى الشيء المتيقن اليقين الحقيقى لا يجوز أن يكون علة للأوسط؛ عسى أن يكون فيه جزء هو علة

(١) س. وأما الثانى أن يكون كابة .

(٢) س. ساقطة . (٣) س. ساقطة .

(٤) س. وإن . (٥) س. فإن كان يلزمه لذاته . (٦) س. شأن .

(٧) س. تستر . (٨) س. بالواسطة . (٩) ب. ساقطة .

(١٠) س. هى . (١١) س. مؤلف . (١٢) م. مؤلفا .

(١٣) س. «فى نفس الوجود» ساقط . (١٤) أى فهو أيضاً ثابت لما تحت المؤلف .

(١٥) س. لعل . (١٦) م. «وهو المؤلف علة للمؤلف» ساقط .

(١٧) س. وقد .

لحد الأوسط^(١) . واعتبار الجزء غير اعتبار الكل : فإن المؤلف شيء وذو المؤلف شيء آخر : فإن ذا المؤلف^(٢) هو بعينه محمول على المؤلف ؛ وأما المؤلف فمحال أن يكون محمولا على المؤلف . لكن لقائل أن يقول إنه يجوز أن يكون الحد الأكبر غير مقول للأوسط ؛ بل هو أمر لازم له ومع ذلك ليس بمعلول له ، بل هو أمر مقارن له ، وكلاهما معا في الوجود ، ولكليهما علة في الوجود واحدة يشتركان فيها مثل الحال بين الأخ والأخ . وكيف يمكننا أن نقول إن لزوم وجود الأخ عن الأخ — إذا جعلناه حداً أوسط — لزوم عن علة ؟ ومع ذلك فإنه يقيني لا شك فيه . وكذلك إذا علمنا أن هذا العدد ليس بزواج علمنا بتوسطه أنه فرد علمنا باليقين لا يزول ألبته . وليس ذلك عن علة : فإنه ليس أنه ليس بزواج علة كونه^(٣) فردا ؛ بل الأولى أن يكون كونه فردا هو أمر في نفسه علة لكونه ليس بزواج ، وهو أمر خارج عن ذاته ، إذ هو باعتبار غيره . فيجب أن ننظر في هذه ونحلها فنقول :

أما إذا كان هاهنا أمران ليس أحدهما متعلقا بطبيعة الآخر ، بل تعلق أحدهما أو كلاهما بشيء آخر^(٤) ، فإنه ليس أحدهما يجب بالآخر ، بل مع الآخر . وإذا كان كذلك فليس أحدهما يتيقن بالآخر . وأما إذا كان أحدهما علم من جهة العلة ؛ فإن كان الآخر علم أيضا من جهة العلة فتوسط الأمر الآخر لا يفيد يقينا بذاته ؛ إذ قد حصل ذلك من جهة العلة . وأما إن^(٥) كان أحدهما يعلم من جهة العلة والآخر مجهول^(٦) لم يعلم بعلمه ، ثم من شأنه أن يعلم به الآخر ، فليس بينهما حال الإضافة ؛ فإن المضافين يحضران الذهن معا . وإذا لم يكن كذلك لم يكن هذا جارا^(٧) مجرى الأخ والأخ إذ كان أحدهما أعرف للأصغر^(٨) من الآخر ؛ لكن الآخر الذي هو الأكبر معروف للأوسط . فلو كانت العلة الموجبة للأوسط توجب ذلك أيضا للأصغر ، لم يقتصر إلى الأوسط . فإنه إن كان في ذاته بحيث يجب للأصغر بالأوسط — وليس هو باعتباره بالأوسط وحده في حد الإمكان له — فلا وسط مدخل في عليته ، وفرض لا كذلك . وإن كان اعتباره بالأوسط

(١) يعني أن الحد الأكبر وهو "له مؤلف" لا يجوز أن يكون علة للأوسط الذي هو "مؤلف من هوى وصورة" ، بل العلة في الأوسط هو مؤلف الداخلة تحت "ذو المؤلف" . والمراد بذو المؤلف كل شيء له مؤلف يؤلفه ، وهذا يدخل تحته "المؤلف" ثم يدخل تحت المؤلف "المؤلف من هوى وصورة" .

(٢) م ٦ ب "المؤلف" بدلا من "ذا المؤلف" .

(٣) م ل كته . (٤) م س واحد .

(٥) م إذا . (٦) م محمول . (٧) ثم يمكن هذا ساقط في س .

(٨) أى نسبته إلى الأصغر معروفة بصورة أقوى ، وكذلك قوله معروف للأوسط معناه معروف نسبته للأوسط .

اعتبار شيء له إمكان بعد في الأصغر — ليس بوجوب — فلا يجب من جهة الأوسط أن يقع يقين .

واعلم أن توسط المضاف أمر قليل الجدوى في العلوم . وذلك لأن نفس علمك أن زيدا أخ هو علمك بأن له أخا ؛ أو يستعمل إلى علمك بذلك . فلا تكون النتيجة فيه شيئا أعرف من المقدمة الصغرى . فإن لم يكن كذلك ، بل بحيث يجهل إلى أن يتبين أن له أخا ؛ فما تصورت نفس قولك زيد^(١) أخ . وأمثال هذه الأشياء الأولى ألا تسمى قياسات فضلا عن أن تكون براهين .

أما الاستثناء^(٢) المذكور فلا يخلو : إذا استثنى فقال : لكنه ليس بزواج — أى ليس له حد الزوجية — إما أن يقول ذلك لمقدمة^(٣) غير موجبة لذاتها أن يكون^(٤) ليس بزواج ، فيكون العلم بهذه المقدمة غير يقينى ؛ فلا تكون النتيجة بأنه فرد من جهة هذا البيان يقينية . وإما أن يكون علم بذلك للعللة الموجبة لأنه ليس بزواج — ولا علة لذلك إلا فقدان حد الزوج ؛ وليس يمكن أن يفقد حد الزوج إلا بأن يوجد أولا حد الفرد — فيكون هذا القياس مما لا فائدة فيه : لأنه^(٥) ينتج ما قد علم قبل الاستثناء . وإنما يفيد من القياس الاستثنائى ما ينتج ما يعلم بعد الاستثناء .

وأما قياس الخلف وإنما يفيد برهان الإن لأنه يبين صدق شيء بكذب نقيضه لأيجابه المحال . وهذه كلها بأمر خارجة . لكنه في قوته أن يعود إلى المستقيم فيكون منه ما في قوته أن يكون برهانا .

وبعد هذا كله فيجب أن يعلم أنه لا يكفى في اليقين التام الدائم أن يكون الأوسط علة^(٦) لوجود الأكبر في الأصغر فقط ؛ وأن يعلم أن أكثر الأمثلة الموردة في التعليم الأول المقتصرمة على هذا القدر إنما أوردت على سبيل المسامحة ؛ مثل حال الشجر^(٧) ؛ وعرض ورقة^(٨) ؛

(١) م ب زيدا . (٢) يشير إلى القياس الاستثنائى في مثل هذا العدد إما زوج وإما فرد :

(٣) من علامة . (٤) مصدر مفعول لموجبة .

(٦) من أن قول إن الأوسط علة الخ .

(٨) من ورقها .

(١) م ب زيدا .

لكنه ليس بزواج . هوفرد .

(٥) فيه لأنه ساقط في .

(٧) من الشيء .

وجفاف الرطوبة ؛ والانتشار ؛ وحال القمر وستر الأرض والكسوف . وذلك لأنه إذا كان الأوسط ليس دائماً الوجود للأصغر ، فإنه لا يجب أن يدوم ما يوجبه وما هو علة له . فإن كان علة فيكون ما يفيدته عن اليقين إنما يفيدته وقتاً ما .

ولقائل أن يقول : فكيف يكون حال الأصغر من الأوسط في البراهين ؟ فنقول : يجوز أن يكون الأصغر علة للأوسط تقتضيه لذاتها بلا توسط علة اقتضاء النوع لخواصه المنبئة عنه انبعثاً أولياً . لكن الأوسط علة للأصغر في ذاته ، بل في بعض أحكامه وخواصه التي هي تابعة للأوسط ، مثل « كون زوايا المثلث مساوية لقائمتين » ، إذا جعلناه الأوسط وفرضنا أنه كذلك بالقياس إلى الأصغر — وليكن المثلث ^(١) ، وليكن الأكبر « كون زوايا المثلث نصف زوايا المربع » .

ويجوز أن يكون الأصغر من خواص الأوسط التي يقتضيهما الأوسط ؛ ثم الأوسط علة لحكم يقارن الأصغر . وأما كيف يكون الأكبر والأصغر معاً لازمين لشيء وليس أحدهما علة تقتضي الآخر ، فقد علمت ^(٢) الوجه فيه . وأما قياس الأكبر من الأوسط فما علمت .

ولكن لقائل أن يقول إنه إذا ثبت حكم على الأصغر فصحت النتيجة فأردنا أن نجعلها كبرى قياس ما ، فكيف يكون ذلك القياس في إفادة اليقين ؟ فنقول إن الأصغر إذا صار أوسط . قد صار الأكبر بينا له بعلة ؛ فقد صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف بالأصغر ؛ فقد صارت علة أيضاً للأصغر الثاني ؛ إلا أنها علة للأصغر الثاني بواسطة ؛ ولأول بغير واسطة .

وليس برهان اللم هو الذي يعطى العلة القريبة بالفعل فقط ؛ بل هو برهان لم وإن لم يفعل ذلك ^(٣) بعد أن يكون إنما يبين ما يبين بالعلة واليقين ، وكان يخل البيان فيه إلى العلل . والذي سنقوله من أن البرهان إذا أعطى العلة البعيدة من الحد الأكبر لم يكن برهان لم ^(٤) ، فهو أن يكون مثلا الحد الأصغر والحد الأوسط والحد الأكبر ؛ لكن ليس علة قريبة لكون

(١) وليكن المثلث صافط من س . - (٢) س عرفت .

(٣) س وإن لم يكن يفعل كذلك . ومعنى هذه العبارة المعقدة أن برهان لم ليس قاصراً على البرهان الذي يعطى العلة القريبة بالفعل ، بل قد يكون البرهان برهان لم وإن لم يفعل ذلك الخ .

(٤) ب إن .

ج ١ ؛ إنما هو علة لذلك لأجل أنه د . وإذا^(١) أعطينا أن ب ١ لم يخل إما^(٢) أن يكون يقينا لنا أن ب ١ ومقبولا عندنا ، أو لا يكون . فإن لم يكن مقبولا لم يكن هذا القياس برهانا ، فضلا عن أن يكون برهان إن . وإن كان مقبولا لا من جهة د لم يكن يقينا بأن كل ب ١ يقينا تاما ، وكان^(٣) إنتاجنا أن كل ج ١ لأنه ب غير متيقن يقينا دائما تاما . فأما إذا كان قد تقدم العلم بأن كل ب^(٤) ١ لأجل أن د ١ ، أو تأخر فعلم ذلك ، فإن البرهان حينئذ لا يكون برهان إن مجردا .

(١) س فإذا .

(٢) م ساقطة ، وهي في الهامش في نج . (٣) وما كان وهو خطأ .

(٤) س ج ١ وهو خطأ لأن ج ١ هي النتيجة وليست الكبرى في القياس الذي يناقشه .

الفصل التاسع^(١)

في كيفية تعرف ما ليس لمحموله سبب في موضوعه ، وفي الاستقراء
وموجبه ، والتجربة^(٢) وموجبها

ثم لسائل أن يسأل فيقول إنه إذا لم يكن بين المحمول والموضوع سبب في نفس الوجود، فكيف تبين النسبة بينهما ببيان ؟ فنقول : إذا كان ذلك بينا بنفسه^(٣) لا يحتاج إلى بيان ، ويثبت فيه اليقين من جهة أن نسبة المحمول إلى الموضوع لذات الموضوع ، فذات الموضوع يجب مواصلتها للمحمول . وقد علمت المواصلة^(٤) وجوبها من حيث وجبت ، فالعلم الحاصل يقيني . وإن لم يكن بينا بنفسه ، فلا يمكن ألبته أن يقع به علم يقيني غير زائل : لأننا إذا جعلنا المتوسط ما ليس بسبب ، لم يمكن أن يطلب به هذا العلم اليقيني . وإن جعلناه ماهو سبب فقد وسطنا سببا ، وهذا محال إذا فرضنا أنه لا سبب . فيشبه أن تكون أمثال هذه بينة بنفسها كلها ، أو يكون بيانها بالاستقراء . إلا أنه لا يخلو ، إذا بين بالاستقراء ، من أحد أمرين : وذلك لأنه إما أن يكون وجود نسبة المحمول إلى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب ، إذ إنما يتبين الاستقراء بهذا النوع ، وإما أن يكون وجود نسبة المحمول إلى جزئيات الموضوع في نفسه بسبب . فإن كان بينا بنفسه في كل واحد منها، فإما أن يكون البيان^(٥) بالحس فقط ، وذلك لا يوجب الدوام ولا رفع أمر جائز الزوال^(٦) ، فلا يكون من تلك المقدمات يقين . وإما أن يكون بالعقل وهذا القسم غير جائز ، لأن هذا المحمول لا يجوز أن يكون ذاتيا بمعنى المقوم : فإنا سنبين بعد أن الذاتى بمعنى المقوم غير مطلوب^(٧) في الحقيقة ، بل وجوده لما هو ذاتى له بين . وإما أن يكون^(٨) عرضيا - ولا شك أنه يكون من الأعراض اللازمة لكلى يقال على الجزئيات إذا صح حملها على الكل - فيكون هذا العرض لازما لشيء من المعانى الذاتية للجزئيات ، فإن العرض الذى هذه صفته ، هذا شأنه . وإذا

(١) م ك ب ساقطة . (٢) م وفي التجربة .

(٣) م فلا . (٤) م أن المواصلة .

(٥) م البياض وهو خطأ . (٦) م ولا رفع إمكان الزوال .

(٧) لى لا يبرهن عليه . (٨) م وأما إن كان .

كان كذلك كان حمله [٩٤ب] على كل جزئى لأجل معنى موجود له ولغيره من الذاتيات ^(١) ، فيكون ذلك — اى الذاتى — سبباً عاماً لوجود هذا العرض فى الجزئيات ، وفرضناه ^(٢) بلا سبب . وإذا علم من جهة ذلك السبب ، لم يكن ذلك بعلم ضرورى ولا يقين ، فضلاً عن بين بنفسه . ويستحيل أن يكون عرضاً للمعنى ^(٣) العام حتى يصح أن يكون مطلوباً ، لكنه ذاتى لكل واحد من الجزئيات إلى آخرها ^(٤) : فإن الذاتى لجميع الجزئيات لا يصح أن يكون عرضياً للمعنى الكلى المساوى لها ، لأنه ليس ثمة شئ ^(٥) من موضوعات ذلك الكلى يعرض له ذلك الحمل بسلبه أو إيجابه . فإذا ^(٦) لم يكن عارضاً لشيء منها ، فكيف يكون عارضاً لكلها ؟ وعارض طبيعة الكلى عارض لكل : فإن الحركة بالإزادة لما كانت عرضاً لازماً لجنس الإنسان كانت عرضاً للإنسان ولكل نوع مع الإنسان . فقد بان أن نسبة المحمول فى مثل ما كلامنا فيه تكون عرضية عامة ، وتحتاج أن تبين فى كل واحد من الجزئيات بسببه . فقد بطل إذن أن يكون استقراء جزئيات سبباً فى تصديقنا بما لا واسطة له تصديقاً يقينياً ، وأن يكون ذلك بيناً فى الجزئيات بنفسه .

وأما إن كان حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين بنفسه ، بل يمكن أن يبين ببيان ، فذلك البيان إما أن يكون بياناً لا يوجب فى كل واحد منها اليقين الحقيقى الذى تقصده ، فكيف يوقع ما ليس يقيناً اليقين الحقيقى الكلى ^(٧) الذى بعده ؟ وإما أن يكون بياناً بالسبب ليوجب ^(٨) اليقين الحقيقى فى كل واحد منها ، فيجب أن تتفق فى السبب كما قلنا ، فيكون وجود السبب للمعنى الكلى أولاً . وإذا كان السبب لا ينفع فى المعنى الكلى فليس أيضاً بنافع فى الجزئى . وإذا نفع فى الكلى فيكون النافع هو القياس عند ذلك لا الاستقراء . وإما ألا يكون سبب هناك ألبتة ، فيكون إما بيناً بنفسه ، وذلك مما قد أبطل ، وإما استقراء آخر ، وهذا مما ^(٩) يذهب بلا وقوف .

فقد بان أن ما لا سبب لنسبة محموله إلى موضوعه ، فلما بين ^(١٠) بینه وإما لا يبين ألبتة بياناً يقينياً بوجه قياسى .

(١) الأولى أن يقال لأجل معنى من الذاتيات موجود له ولغيره .

(٢) م وفرضنا . (٣) م لمعنى .

(٤) م عن أحدهما ب عن أخذه . (٥) م لأن كل شئ . (٦) وإذا .

(٧) م الكلى . (٨) م فوجب .

(٩) م ما . وقوله وهذا مما يذهب بلا وقوف معناه أنه يتسلسل ، يذهب إلى غير نهاية .

(١٠) م ب بينا .

وأما التجربة فإنها غير الاستقراء، وسندين ذلك بعد . والتجربة مثل حكمتنا أن السقمونيا مسهل للصفراء ، فإنه لما تكرر هذا ^(١) مرارا كثيرة ، زال عن أن يكون مما يقع بالاتفاق . فحكم الذهن أن من شأن السقمونيا إسهال الصفراء وأدع عن له . وإسهال الصفراء عرض لازم للسقمونيا .

ولسائل أن يسأل فيقول ^(٢) : هذا مما لم يعرف سببه ، فكيف يقع هذا اليقين الذي عندنا من أن السقمونيا لا يمكن أن يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا للصفراء ؟ أقول إنه لما تحقق أن السقمونيا يعرض له إسهال الصفراء وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير ، علم ^(٣) أن ليس ذلك اتفاقا ، فإن الاتفاق ^(٤) لا يكون دائما أو أكثر يا . فعمل أن ذلك شيء يوجهه السقمونيا طبعا ، إذ لا يصح أن يكون عنه اختيارا ^(٥) . إذ علم أن الجسم بما هو جسم لا يوجب هذا المعنى ، فيوجه بقوة قريبة فيه ، أو خاصة له ، أو نسبة مقرونة به . فصح بهذا النوع من البيان أن في السقمونيا بالطبع ، أو معه ، علة مسهلة للصفراء . والقوة المسهلة للصفراء إذا كانت صحيحة ، وكان المتفعل مستعدا ، حصل الفعل والانفعال . فصح أن السقمونيا في ^(٦) بلادنا تسهل دائما الصفراء إذا كانت صحيحة . فإذن عرفنا الأعظم ^(٧) للأصغر بواسطة الأوسط — الذي هو القوة المسهلة وهو السبب . وإذا حللت باقي القياس وجدت كل بيان إنما هو بيان بواسطة هي علة لوجود الأكبر في الأوسط ، وإن لم يكن علة للأعلم بالأكبر ^(٨) . فإذن بالسبب حصل لنا هذا النوع من اليقين أيضا .

والقائل أن يقول : ما بال التجربة تفيد الإلتصاق علما بأن السقمونيا تسهل الصفراء على وجه يخالف في إفادته إقادة الاستقراء ؟ فإن الاستقراء إما أن يكون مستوفيا للأقسام ^(٩) ، وإما أن لا يوقع غير الظن الأغلب . والتجربة ليست كذلك . ثم يعود يتشكك فيقول : ما بال التجربة توقع في أشياء حكما يقينيا ثم لو توهمنا أن الناس إلا في بلاد السودان ، ولا ^(١٠) يتكرر على الحس إنسان إلا أسود ، فهل يوجب ذلك أن يقع اعتقاد بأن كل إنسان أسود ؟ فإن لم يوقع ، فلم صار تكرر يوقع وتكرر

(١) من إسهاله للصفراء بدلا من " هذا " .

(٢) من لسائل أن يشك ويقول . (٣) من علم ويعرف . (٤) من الاتفاق .

(٥) المراد أن هذه انطوائية من طبع السقمونيا وليست خلا اختياريا .

(٦) من الناحية في . (٧) يريد الأكبر — أي الحد الأكبر .

(٨) من لطيفة الأكبر . (٩) من مستوى الأقسام . ومعنى استيفائه للأقسام أنه استقراء تام .

(١٠) من فلا .

لا يوقع ؟ وإن أوقعت ^(١) فقد أوقعت ^(١) خطأ وكذبا ^(٢) . وإذا ^(٣) أوقعت خطأ وكذبا ^(٣) فقد صارت التجربة غير موثوق بها ولا صالحة أن تكتسب منها مبادئ البراهين : فنقول في جواب ذلك :

إن التجربة ليست تفيد العلم لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط ^(٤) ، بل لاقتراح قياس به قد ذكرناه . ومع ذلك فليس تفيد علما كلياً قياسياً ^(٥) مطلقاً ، بل كلياً بشرط ، وهو أن هذا الشيء الذى تكرر ^(٦) على الحس تلزم طباعه فى الناحية التى تركز الحس بها ^(٧) أمراً دائماً ، إلا أن يكون مانع فيكون كلياً بهذا الشرط لا كلياً مطلقاً . فإنه إذا حصل أمر يحتاج لا محالة إلى سبب ، ثم تكرر مع حدوث أمر ^(٨) ، عُلِمَ أن سببا قد تكرر . فلا يخلو إما أن يكون ذلك الأمر ^(٩) هو السبب أو ^(١٠) المقترب بالسبب ، أو لا يكون سبب . فإن لم يكن هو السبب ^(١٠) أو المقترب بالطبع بالسبب لم يكن حدوث الأمر مع حصوله فى الأكثر ^(١١) بل لا محالة يجب أن يعلم أنه السبب ^(١٢) أو المقارن بالطبع للسبب .

واعلم ^(١٣) أن التجربة ليست تفيد إلا فى الحوادث التى ^(١٤) على هذا السبيل وإلى هذا الحد . وإذا اعتبرت هذا القانون الذى أعطيناه ، سهل لك الجواب عن التشكك المورد لحال الناس السود فى بلاد السودان وولادتهم السود . وبالجملّة فإن الولادة إذا أخذت من حيث ولادة عن ناس سود ، أو عن ناس فى بلاد كذا ، صحت منه التجربة . وأما إن أخذت من حيث هى ولادة عن ناس فقط ، فليست التجربة متأتية باعتبار الجزئيات المذكورة ، إذ التجربة ^(١٥) كانت فى ناس سود ، والناس المطلقون غير الناس السود . ولهذا فإن التجربة كثيراً ما تغلط أيضاً إذا أخذ ما ^(١٦) بالعرض مكان ما بالذات ^(١٧) فتوقع ظناً ليس يقيناً . وإنما يوقع اليقين منها ما اتفق أن كان تجربة وأخذ فيها ^(١٨) الشيء المحزّب عليه بذاته . فأما إذا أخذ غيره مما هو أعم منه أو أخص ، فإن التجربة لا تفيد اليقين .

- | | |
|----------------------------|---|
| (١) من أوقع . | (٢) من أو كذبا . |
| (٣-٣) ساقط فى س . | (٤) أى ليست المشاهدة المتكررة فقط هى التى تفيد العلم فى التجربة . |
| (٥) م قياساً . | (٦) من ساقطة . |
| (٨) من + آخر . | (٧) من فيها . |
| (٩) ذلك الأمر ساقطه فى م . | (١٠-١٠) م ساقط . |
| (١١) من الأكبر . | (١٢) من سبب . |
| (١٤) من التى تدل . | (١٣) ثم يجب أن يعلم . |
| (١٧) من + فيها . | (١٥) من فإن تلك التجربة . |
| | (١٦) من أخذنا . |
| | (١٨) من فيه . |

ولسنا نقول إن التجربة أمان عن الغلط وإنما موقعة لليقين دائما . وكيف والقياس أيضا ليس كذلك ! بل نقول إن كثيرا ما يعرض لنا اليقين عن التجربة فيطلب وجه إيقاع ما يقع منها اليقين . وهذا يكون إذا أمتنا أن يكون هناك أخذ شيء بالعرض ، وذلك أن تكون أوصاف الشيء معلومة لنا ، ثم كان يوجد ^(١) دائما أو في الأكثر بوجوده أمر ، فإذا ^(٢) لم يوجد هو لم يوجد ^(٣) ذلك الأمر . فإن كان ذلك عن وصف عام فالشيء بوصفه العام مقارن الخاص . فالوصف الخاص أيضا مقارن للحكم . وإن كان ذلك الوصف مساويا للشيء أيضا ، فوصفه الخاص المساوي مقارن للحكم . وإن كان لوصف خاص بل أخص من الطبيعة التي "شيء" ، فذلك الوصف الخاص عسى أن يكون هو الذي تكرر علينا فيما امتحنا وفي أكثر الموجود من الشيء عندنا ، فيكون ذلك مما يهدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية ما أخص من كلية الشيء المطلقة ، ويكون الغفول عن ذلك مغلطا لنا في التجربة من جهة حكمتنا الكلية ^(٤) : فإن في مثل ذلك ، وإن كان لنا يقين بأن شيئا هو كذا يفعل أمرا هو كذا ، فلا يكون لنا يقين بأن كل ما يوصف بذلك الشيء يفعل ذلك الأمر : ^(٥) فلنا أيضا لا نمنع أن سقمونيا في بعض البلاد يقارنه مزاج وخاصة ^(٦) أو يعدم فيه مزاج وخاصة ^(٦) لا يسهل ^(٧) . بل يجب أن يكون الحكم التجريبي عندنا هو أن السقمونيا المتعارف عندنا ، المحسوس ، هو لذاته أو طبع فيه يسهل الصفراء إلا أن يقاوم بمائع . وكذلك حال الزمرد في إعماؤه الحية .

ولو كانت التجربة مع القياس الذي يصحبها تمنع أن يكون الموجود بالنظر التجريبي عن معنى أخص ، لكانت التجربة وحدها توقع اليقين بالكلية المطلقة لا بالكلية المقيدة فقط . وإذا ^(٨) ذلك وحده لا يوجب ذلك إلا أن يقترب به نظر وقياس غير القياس الذي هو جزء من التجربة ، فبالحرى أن التجربة بما هي تجربة لا تفيد ذلك . فهذا هو الحق ، ومن قال غير هذا فلم ينصف أو هو ضعيف التمييز لا يفرق بين ما يعسر الشك فيه لكثرة دلائله وجزئياته ، وبين اليقين . فإن ها هنا عقائد تشبه اليقين وليست باليقين . وبالجملة فإن التجربة معتبرة في الأمور التي تحدث ^(٩) على الشرط الذي شرطناه ، وفي اعتبارها فقط . فإن كان ضرب من التجربة يتبعه يقين كلي حتم على غير ^(٩) الشرط الذي شرطناه لاشك فيه ، فيشبه أن يكون وقوع ذلك اليقين ليس عن التجربة

- | | | |
|-------------------|---------------|-----------------|
| (١) م يؤخذ . | (٢) س إذا . | (٣) س وب يكن . |
| (٤) س للكلية . | (٥) ب ساقطه . | (٦) ب خاصة . |
| (٧) س + الصفراء . | (٨) س فإذا . | (٩-٩) س ساقطه . |

بما هي تجربة على أنه أمر يلزم عنها ، بل عن السبب المبين الذي يفيد أوائل اليقين ، وخبره (١٩٥) في علوم غير المنطق . ويشبه حينئذ أن تكون التجربة كاللعد ، وليس بذلك المعد الملزم الذي هو القياس ، بل معد فقط .

فالفرق بين المحسوس والمستقرى والمجرب أن المحسوس لا يفيد رأيا كلياً أليته ، وهذان قد يفيدان . والفرق بين المستقرى والمجرب أن المستقرى لا يوجب كلية بشرط أو غير شرط بل يوقع ظناً غالباً — اللهم إلا أن يؤول إلى تجربة . والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور .

الفصل العاشر^(١)

في بيان كيفية كون الأخص علة لإنتاج الأعم على^(٢) ما دون الأخص
وإبانة الفرق بين الأجناس والمواد وبين الصور والفصول

فأقول :

إنه^(٣) مما يشكل إشكالا عظيما أن الحيوان كيف يكون سببا لكون الإنسان جسما على ما ادعينا من ذلك : فإنه ما لم يكن الإنسان جسما لم يكن حيوانا. وكيف يكون سببا لكون الإنسان حساسا ، وما لم يكن الإنسان حساسا لم يكن حيوانا : لأن الجسمية والحس سببان لوجود الحيوان . فما لم^(٤) يوجد الشيء لم يوجد ما يتعلق وجوده به . وأيضا^(٥) إذا كان معنى الجسم ينضم إلى معنى النفس فيكون مجموعهما — لا واحد منهما — حيوانا ، فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين ؟ وكذلك كيف تحمل النفس على الحيوان فيكون كما يحمل الواحد على الاثنين ؟ فنقول :

إن هذا كله يحل إذا عرفنا الجسم الذي هو مادة والجسم الذي هو جنس ؛ والحساس والناطق الذي هو صورة أو جزء ، والذي^(٦) هو فصل ، وبأن لنا من ذلك أن^(٧) ما كان منه بمعنى المادة أو الصورة فلا يحمل ألبته ، ولا يؤخذ حدودا وسطى بذاتها وحدها ، بل كما تؤخذ العلل حدودا ، وسطى وعلى النحو الذي نبينه بعد فنقول :

إنا إذا أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق من جهة ما له هذا بشرط أنه ليس داخلا فيه معنى هو غير هذا — وبحيث لو انضم إليه معنى غير هذا مثل حس أو تغذ^(٨) أو غير ذلك كان خارجا عن الجسمية محمولا في الجسمية مضافا إليها — كان المأخوذ هو الجسم الذي هو المادة .

(١) م كآب ساقطه . (٢) س ساقطه . ومعنى العنوان "في بيان كيفية كون الأخص علة لثبوت

الأعم لما دون الأخص" كالحَيوان الذي هو أخص من الجسم فإنه علة لثبوت الجسم للإنسان .

(٥) س ساقطه .

(٤) س لا .

(٣) س إنما .

(٨) م كآب اعتداء . ولعلها اغتداء .

(٧) س ساقطه .

(٦) س أو برؤه الله .

وإن^(١) أخذنا الجسم جوهرًا ذا طول وعرض وعمق بشرط ألا نتعرض لشيء آخر ألبته ولا نوجب أن تكون جسمية لجوهرية مصورة بهذه الأقطار فقط ، بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية تلك الجوهرية ، وصورة وكان معها وفيها الأقطار ولكن للجملة^(٢) أقطار ثلاثة على ما هي للجسم وبالجملة ؛ أى مجتمعات تكون بعد أن تكون جملتها جوهرًا ذا أقطار ثلاثة ، وتكون تلك المجتمعات — إن كانت هناك مجتمعات — داخلة في هوية ذلك الجوهر ، لا أن تكون تلك الجوهرية تمت بالأقطار ثم ألحقت^(٣) بها تلك المعاني خارجة عن الشيء الذى قد تم ، كان هذا المأخوذ هو الجسم الذى هو الجنس^(٤) . فالجسم بالمعنى الأول — إذ هو جزء من الجوهر المركب من الجسم والصور التى بعد الجسمية التى^(٥) بمعنى المادة — فليس بمحمول : لأن تلك الجملة ليست بمجرد جوهر ذى طول وعرض وعمق فقط . وأما هذا الثانى فإنه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة ، واحدة كانت أو ألفا ، وفيها الأقطار الثلاثة . فهو إذن محمول على المجتمع من الجسمية التى هى كالمادة ، ومن النفس ، لأن جملة ذلك جوهر . فإن^(٦) اجتمع من معان كثيرة فإن تلك الجملة موجودة لا فى موضوع . وتلك الجملة جسم لأنها جوهر له طول وعرض وعمق .

وكذلك فإن الحيوان إذا أخذ حيوانًا بشرط ألا يكون فى حيوانيته إلا جسمية واغتذاء وحس ، كان^(٧) لا يبعد أن يكون مادة ، وأن يكون ما بعد ذلك خارجا عنه ؛ فربما كان مادة للإنسان وموضوعا وصورته النفس الناطقة . وإن أخذ بشرط أن يكون جسما بالمعنى الذى به يكون الجسم جنسا وفى معانى ذلك الحيوان^(٨) على سبيل التجويز للحس^(٩) وغير ذلك من الصور . ولو كان النطق ، أو فصل يقابل النطق — غير متعرض لرفع^(١٠) شيء منها أو وضعه بل مجوزا^(١١) له وجود أى ذلك كان فى هويته ، ولكن هناك معها بالضرورة قوة تغذية وحس وحركة ضرورة ، ولا ضرورة فى ألا يكون غيرها أو يكون ، كان حيوانا بمعنى الجنس .

(١) س فإن . (٢) م ك ب بالجملة . (٣) س لحقت .

(٤) م ك ب ساقطه . والفرق بين المعنيين أن الجسم بالمعنى الأول مأخوذ من حيث هو مادة ذات أبعاد ثلاثة ، وأنه مخالف للصورة ، وبالمعنى الثانى مأخوذ فى جلته — أيا كانت هذه الجملة من غير نظر إلى تفرقة بين مادته وصورته .

(٥) ب الذى . (٦) س وإن . (٧) س وكان .

(٨) هكذا فى م ك ب ولكن س قرأ "الجسم" وربما كان ذلك أدق . (٩) س الحس .

(١٠) م ك ب لدفع بالدال . (١١) ب ، م مجوز .

وكذلك فافهم الحال في الحساس والناطق. فإن أخذ الحساس جسماً أو شيئاً^(١) له حس بنمط ألا تكون^(٢) زيادة أخرى ، لم يكن فصلاً بل كان جزءاً من الإنسان . وكذلك كان الحيوان غير محمول عليه . وإن أخذ جسماً أو شيئاً مجوزاً له وفيه ومعه أى الصور والشرائط كانت ، بعد أن يكون فيها حس ، كان فصلاً وكان الحيوان محمولا عليه .

فإذن أى معنى أخذته مما يشكل^(٣) الحال في جنسيته أو ماديته^(٤) فوجدته قد يجوز انضمام الفصول إليه — أيها^(٥) كان — على أنها فيه ومنه ، كان جنساً. وإن أخذته^(٦) من جهة بعض الفصول وتمت به المعنى وختمته^(٧) حتى لو أدخل شئ آخر لم يكن من تلك الجملة وكان خارجاً ، لم يكن جنساً بل مادة. وإن أوجبت له^(٨) تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل ، صار نوعاً. وإن كنت في الإشارة إلى ذلك المعنى لا تتعرض لذلك ، كان جنساً. فإذن باشتراط ألا تكون^(٩) زيادة يكون مادة ، وباشتراط أن تكون زيادة نوعاً^(١٠) ، وبألا يتعرض لذلك بل يجوز أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخلية في جملة معناه ، يكون جنساً. وهذا إنما يشكل فيما ذاته مركب ، وأما فيما ذاته بسيط فعسى أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات — على النحو الذى ذكرنا قبل هذا الفصل — فى نفسه . وأما فى الوجود فلا يكون منه شئ متميز هو جنس ، وشئ هو مادة .

وإذا قررنا هذا فلنقصد^(١١) المقصود الأول ونقول^(١٢) : إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل الحيوانية فى بعض وجوه التقدم إذا أخذت الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس^(١٣). وكذلك إنما يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه ، لا بمعنى يحمل عليه . وأما الجسمية التى يجوز أن توضع^(١٤) متضمنة لكل معنى مقرون به مع وجوب^(١٥) أن تتضمن الأقطار الثلاثة ، فإنها^(١٦) لا توجد للشئ الذى هو نوع من الحيوان إلا وقد تضمن الحيوانية بالفعل بعد أن كان

(١) م ك ب شئ .

(٢) س + من حيث هو حساس . (٣) م يشكك . (٤) م ك ب ومادته .

(٥) م : أنها فيه ومنه ألح . (٦) س أخذتها . (٧) م وحثته .

(٨) س لها . (٩) س تكون له . (١٠) م "وباشتراط أن يكون

نوعاً" : اسقط "تكون زيادة" .

(١١) س إلى المقصود . (١٢) س فنقول . (١٣) س "الجسم" وهو خطأ .

(١٤) س التى تفرض مع جواز أن توضع الخ . (١٥) س وجود . (١٦) س فإنه .

مجوزا في نفسه^(١) تضمنته إياها^(٢) . فيكون معنى الحيوانية جزءا ما من وجود ذلك الجسم إذ^(٣) حصل حال الجسم ، بعكس حال الجسم الذي بمعنى المادة فإنه جزء من وجود الحيوان ، ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة : فإنما وجوده واجتماعه من وجود أنواعه . وما يوضع تحته فهي أسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها . ولو كان للجسمية التي بمعنى الجنس وجود محصل قبل وجود النوعية ، لكان سبب وجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة — وإن كانت قبلية لا بالزمان — ولكان إذ يوجد ذلك ، يوجد شيئا ليس هو النوع ، بل علة للنوع يوجد بوجوده النوع ، فلا يكون النوع هو هو ، وهذا محال . بل وجود تلك الجسمية في النوع هو وجود النوع لا غير ، بل هو في الوجود هو نوعه .

فلنرتب الآن نوعا ولنحمل عليه جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه فنقول :

إننا إذا اعتبرنا هذه الأمور من جهة ما لها نسبة بالفعل إلى موضوعاتها — ليس من جهة اعتبار طبائعها فقط — لم نجد الجنس الأعلى يوجد أولا مستقرا بنفسه للنوع ، ثم يتلوه الجنس الذي دونه ويحمل بعده ؛ بل نجد كل ما هو أعلى تابعا في الحمل للأسفل . فإنك تعلم أنه لا يحمل جسم على الإنسان إلا الجسم الذي هو الحيوان ، فإنه ليس يحمل عليه جسم غير الحيوان^(٤) ، بل يسلب عنه جسم ليس بحيوان . فشرط الجسم الذي يحمل عليه أن يكون حيوانا . ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه : إذ الجسم الذي ليس بحيوان لا يحمل عليه . وليس الجسم^(٥) إلا حيوانا أو هو نفس الحيوان . والجسم الذي يحمل عليه هو الذي إذا اعتبر بذاته كان جوهرها كيف كان ، ولو كان مركبا من ألف معنى ، وذلك^(٦) الجوهر طويل عريض عميق . وهو إذا حمل عليه بالفعل قد^(٧) صار المجوز فيه من التركيب محصلا في الوجوب^(٨) : فإن كل مجوز كما علمته وتعلمه فقد يعرض له سبب به يجب ، وهو السبب المعين . فكذلك هذا المجوز الذي نحن في حديثه ليس مما يبقى مجوزا لا يجب ألبته ، بل قد يجب فيكون الجسم قد^(٩) وجب فيه التركيب الجاعل إياه حيوانا ، فيكون ذلك الجسم^(٩) حينئذ حيوانا ، وذلك الحيوان إنسانا . فيكون الإنسان لا يحمل عليه جسم إلا الجسم الذي هو حيوان لا شيء آخر . فالحيوان هو أولا جسم ، ثم الإنسان .

(١) س قسما .

(٢) س تضمنها إياه .

(٣) س إذا .

(٤) س حيوان .

(٥) أي الجسم الذي يجوز حمله على الإنسان .

(٦) س وب ذلك بدون الوار .

(٧) س قد .

(٨) أي ما كان جائزا وجوده وقد وجد بالفعل عند وجوب وجوده . (٩-٩) م ساقط .

وبعد هذا كله ، فليكن الجسم المحول على الإنسان علة لوجود الحيوان ، وليس ^(١) ذلك مانعا — على ما علمت — أن يكون الحيوان ^(٢) علة لوجود الجسم للإنسان ، فربما وصل المعلول إلى الشيء قبل علة بالذات فكان سببا لعلة عنده ^(٣) إذا لم يكن وجود العلة في نفسها، ووجودها ^(٤) لذلك الشيء واحدا : مثل وجود العرض في نفسه ووجوده في موضوعه ^(٥) فإن العلة فيهما واحد . وليس كذلك حال الجسم والإنسان : فإنه ليس وجود الجسم هو وجوده للإنسان . وبالجملـة لو شئنا أن نوصل الجسم إلى الإنسان قبل الحيوان لم [٩٥ ب] يمكن ، وذلك لأن الموصول إليه حينئذ لا يكون إنسانا ، لأن ما لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا .

فمحال أن نوصل الجسم إلى حد أصغر يكون ذلك الحد الأصغر إنسانا ولم يصل إليه الحيوان . والحيوان إذا وصل إلى شيء تضمن ذلك الوصول وصول مافوق الحيوان . ويكون وصول الحيوان إليه غير ممكن أيضا بلا واسطة يكون وصولها نفس حصول الإنسان ^(٦) . وافهم من الوصول الجمل على مفروض . .

وهذه فصول نافعة في العلوم دقيقة ^(٧) في أنفسها لا يجب ^(٨) أن يستهان بها .

وقس على هذا حال الفصل الذي هو الجنس الإنسان في وجوده للإنسان فإنه بجنس الحيوان أيضا في أنه جزء من الحيوان يوجد أولا للحيوان ، وبالحيوان للإنسان . واعرف هذا بالبيانات التي قدمت ، فإنك إن حاولت عرفانه من البيان الأخير تخيل عندك أن ذلك مختص بالجنس ولا يقال ^(٩) للفصل ، وليس كذلك . ولكن في تفهم ^(١٠) كيفية الحال فيه صعوبة ربما سهلت عليك إن تأنيت للاعتبار ، وربما عسرت . وطبيعتها غير مطردة . فإذا أردت أن تعتبر ذلك فتذكر حال الفرق بين الفصل والنوع ، وتذكر ما بيناه من أن طبيعة كل فصل ، وإن كانت في الوجود

(١) من فليس .

(٢) من ساقطه .

(٣) كالحيوان المعلول للجسم ، فإن وجوده للإنسان قبل وجود الجسم له ، وهو سبب لوجود علة (وهي الجسم) في الإنسان .

(٤) من وجوده .

(٥) م موضعه

(٦) يشير إلى الصفات الأخرى التي تحقق معنى الإنسان وتجعله إنسانا .

(٧) من ساقطه .

(٨) م يمكن .

(٩) من ينال .

(١٠) من تفهم .

مساوية لنوع واحد ، فهي صالحة لأن تقال على أنواع كثيرة . فإذا تذكرت هذا وأحسنْتَ الاعتبار ، وجدت طبيعة فصل الجنس يستحيل حملها على الإنسان ولم يحمل عليه الحيوان حالما لم يحمل عليه الحيوان . فقد بانَ لنا أن الجنس الأقرب إذا نسب إلى النوع بالفعل ونسب الجنس الذي يليه إلى ذلك النوع بالفعل ، أو نسب فصله إلى ذلك النوع بالفعل ، لم تكن نسبة جنس الجنس وفصل الجنس قبل نسبة الجنس ، وأن ذلك ليس كما يأخذ الآخذ طبيعة الجنس والفصل بذاتهما غير منسوبة إلى شيء بعينه حتى يكون ما هو أعم مما يجوز ^(١) أن يوجد وإن لم يوجد ما هو أخص . وفرق بين أن يكون قبل في الوجود مطلقا ، وأن يكون قبل في الوجود لشيء .

فقد اتضح من ذلك أن الشبهة منحلّة . وهذا يتبين ^(٢) بيانا أوضح إذا نحن تأملنا الأمور البسيطة . فإنه لا يجوز أن يوجد معنى اللون لشيء ثم توجد له البياض ، بل الموجود الأول له هو البياض . وإذا وجد الشيء بياضا أو سوادا تبعه ^(٣) وجود أن للشيء لونا ، وإن كان اللون أعم من البياض وقد يوجد حيث لا يوجد البياض . لكنه لا يوجد لحزئيات البياض إلا لأنه موجود للبياض ، إذ كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجدان ^(٤) للجنس وإن لم يوجد لنوعه المعين . ولا يوجدان للنوع إلا وقد وجد للجنس . فهما إذن لمعنى الجنس قبلهما لمعنى النوع . ^(٥) فظاهر بين أن وجودهما للجنس بذاته ، ووجودهما للنوع بالجنس . فإذا ن الجنس سبب في وجودهما للنوع : لأن كل ما هو بذاته فهو سبب لما ليس بذاته .

وكذلك حال ماتحت النوع مع النوع : فإن قال قائل : إنا إذا قلنا إن كل ج حساس ، وكل حساس حيوان ، فأتجنبنا أن كل ج حيوان ، لم يمكن أن يزول هذا العلم ألبتة ، ولم يمكن ألا نصديق بأنه لا يمكن ألا يكون كل ج حيوانا : فالجواب أن الأمر ليس هكذا ، بل الحيوان ، وإن لزم وجود الحساس ، فليس بيننا أن كل حساس حيوان بيانا يقينيا ، بل بيانا وجوديا ، أو هو بيان ما بينان برهاني ^(٦) . وذلك لأن معنى قولك حساس هو أنه شيء ذو حس من غير زيادة شرط ، فليس يلزم ^(٧) ضرورة أن يكون ذلك الشيء من جهة أنه ذو حس هو ذو اغتذاء ونمو وحركة مكانية ،

(٢) م بين .

(١) م هـ ب ما يجوز .

(٤) م يوجد .

(٣) م هـ ب تبعه .

(٥) أى قبلهما على الجنس مقدم في الرتبة والذهن على حملهما على النوع . (٦) م أو هو أمر ما بينان برهاني .

(٧) م + ذلك .

لابأن تكون هذه المعانى مضمنة فى الحساس تضمينا بالفعل، ولا بأن يكون العقل يوجب فى أول الأمر أن يكون كل -حساس يلزمه هذه المعانى كلها بذاتها - وجملة هذه المعانى معنى الحيوان.

فإذن كون الحساس حيوانا بلا بيان آخر أمر ليس يتعين بالوجوب إلا بوسط ، بل هو أمر لا يمنع العقل فى أول وهلة أن يكون شجرا أو يكون جسما له -حس وليس له سائر المعانى التى بها تكون الحياة . فإذن توسط الحساس وحده لا يوجب اليقين المدعى ، إلا أن يؤخذ الحساس من جهة يكون^(١) علة للحيوان لا فصلا . ثم يتم سائر^(٢) المعانى التى يصير بها علة موجبة للحياة على^(٣) ما نوضح فى باب العلل من كيفية أخذ العلل حدودا وسطى . فحينئذ لا يكون الحساس^(٤) الفصل حدا أوسط ، ولا أيضا الحساس وحده . وأما إذا كان الحيوان هو الحد الأوسط والحساس مضمن فيه ، ليس لازما خارجا عنه ، وجب اليقين بالحساس لا محالة ولم يمكن أن يتغير . وأنت تردد تحقيقا لهذا مما سلف .

(١) س ساقطة .

(٢) س سار

(٣) س بل ما هو خطأ .

(٤) س والفصل .

الفصل الحادى عشر^(١)

فى اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شرائطها

ولما كانت مقدمات البرهان عللا للنتيجة، والعلل أقدم بالذات ، فمقدمات البرهان أقدم^(٢) بالذات . وكذلك هى أقدم من النتيجة عندنا فى الزمان وأقدم عندنا فى المعرفة من جهة أن النتيجة لاتعرف إلا بها . ويجب أن تكون صادقة حتى ينتج الصدق .

وإذا كانت هذه المقدمات عللا ، فيجب أن تكون مناسبة للنتيجة داخلة فى جملة العلم^(٣) الذى فيه النتيجة أو علم يشاركه على نحو ما نبين بعد، وأن تكون أوائل براهينها من مقدمات أول بيئة بنفسها هى أعرف وأقدم من كل مقدمة بعدها. وإن لم تكن بهذا، الشرائط لم تكن المقدمات برهانية .

وكثيرا^(٤) ما يؤخذ فى الإقناع الجدلى كواذب مشهورة ينتج بها صادق^(٥) . وكثيرا ما تؤخذ صوادر غير مناسبة فى قياسات ينتج بها صوادر : مثل احتجاج الطبيب أن الجراحات المستديرة أسربرا من قبل أن المستدير أكثر إحاطة^(٦) . فتكون أمثال هذه دلائل لا براهين حقيقية لأنها غير مناسبة : فإنه^(٧) استعمل مقدمة كبرى هندسية تؤتى بها إبانة مطلوب طبيعى ولم يوضح علة مناسبة .

والأقدم عندنا هى الأشياء التى نصيبها أولا . والأقدم عند الطبع هى الأشياء التى إذا رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس . والأعرف عندنا هى أيضا الأقدم عندنا . والأعرف عند الطبيعة هى الأشياء التى تقصد الطبيعة قصدها فى الوجود . فإذا رتبنا الكليات بأزاء^(٨) الجزئيات المحسوسة ، كانت المحسوسات الجزئية أقدم عندنا وأعرف^(٩) عندنا معا ، وذلك لأن أول شئ نصيبه نحن ونعرفه هو المحسوسات وخيالات مأخوذة منها ، ثم منها نصير إلى اقتناص الكليات

(١) م ٦ ب الحادى عشر ساقطة . (٢) م + من النتيجة . (٣) م العام .

(٤) م فكثيرا . (٥) م صوادر . (٦) م إحاطة به .

(٧) م فإن . (٨) م بأن . (٩) م بد والأعرف .

العقلية . وأما إذا رتبت الكليات النوعية بأزاء الكليات الجنسية ، كانت الكليات الجنسية أقدم بالطبع وليست أعرف عند الطبيعة ، وكانت الكليات الجنسية أيضا أقدم وأعرف عند عقولنا . والكليات النوعية أشد تأخرا^(١) وأقل معرفة بالقياس إلينا : وذلك لأن طبيعة الجنس إذا رفعت ارتفعت^(٢) طبائع الأنواع ، وإن كانت طبيعة الجنس من جهة ما هي كلية — لا من جهة ما هي طبيعة فقط — قائمة بالأنواع . فطبائع الأجناس أقدم بهذا الوجه من طبائع الأنواع . لكن الأعرف عند الطبيعة هي طبائع الأنواع : لأن الطبيعة إنما تقصد لا طبيعة الجنس في أن يوجد ، بل طبيعة النوع . فيلزمها^(٣) طبيعة الجنس على سبيل المقصود بالضرورة أو بالعرض : وذلك لأن النوع هو المعنى الكامل المحصل . وأما^(٤) طبيعة الجنس وحدها ، فلا يمكن أن يوضع لها^(٥) في الوجود تحصيل . والطبيعة تقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية . وأيضا لو كان المقصود طبيعة الجنس بذاتها لما تكثرت^(٦) أنواع الجنس في الطبيعة ، ووقع الاختصار على نوع واحد .

وبعيد أن يظن ظان أن^(٧) طبيعة اللون هي أعرف عند الطبيعة من البياض والسواد وغيرها^(٨) ، بل الطبيعة^(٩) الكلية المسكة لنظام العالم تقصد الطبائع النوعية . والطبائع الجزئية التي ليست ذاتية لنظام العالم تقصد الطبائع الشخصية ، والجنس داخل في القصد بالضرورة أو بالعرض .

فقد بان أن طبائع الأنواع أعرف من طبائع الأجناس في الطبيعة ، وإن كان الجنس أقدم بالطبع من النوع . لكن طبائع الأجناس أقدم عندنا من طبائع الأنواع — أعنى بالقياس إلى عقولنا وإدراك عقولنا الإدراك المحقق لها : فإن العقل أول شيء إنما يدرك المعنى العام الكلى ، وثانبا يتوصل إلى ما هو مفصل . فلهذا ما^(١٠) نجد^(١١) الناس كلهم مشتركين في^(١٢) معرفة الأشياء بنوع أعم . وأما نوعيات الأشياء فإنما يعرفها أكثر من بحثها أكثر . ونحن في مبدأ استفادتنا للدركات يلوح لنا ما هو أقدم عندنا على الإطلاق وأشد تأخرا في الطبيعة على الإطلاق — وهي الجزئيات المحسوسات — فقطتص منها الكليات . وبعد ذلك إذا أردنا أن نتحقق الكليات تحققا كليا ، ليس شيئا^(١٣) منتشرا خياليا ، يكون ما نبتدئ منه هو من جانب الأعرف عندنا ، والأقدم

(٣) أى يلزم طبيعة النوع .

(٦) من تكون .

(٩) من الطبائع .

(١٢) من .

(٢) من ارتفع .

(٥) من له .

(٨) من غيرها .

(١١) من يجد .

(١) من تأخيرا .

(٤) من فاما .

(٧) من ساقطة .

(١٠) من إما .

(١٣) من ساقطة .

عند الطبيعة^(١) [١٩٦] معا ، ونسلك منه منحطا على التدرج إلى الخواص والجزئيات ، أى النوعيات ، فنبحث أول شيء أعم بحث^(٢) ، ثم نفصل وننزل بالتدرج . فإذا كنا نتعرف أول شيء طبائع الكليات الجنسية ثم النوعية ، فإننا نكون قد ابتدأنا مما هو أقدم بالطبع^(٣) وأعرف عندنا وليس أعرف عند الطبيعة ، واتبينا إلى ما ليس أقدم بالطبع من الجهة التى حددنا بها الأقدم بالطبع ، لكنه أعرف عند الطبيعة . فإذا اتبينا إلى الأنواع الأخيرة ختمنا التعليم ، فإننا لا ننزل إلى الأشخاص ، وإنما نختم التعليم عند الأشياء التى هى أعرف عند الطبيعة .

فأما^(٤) إذا ابتدأنا أولا وأخذنا من البسائط رصنا على طريق التركيب إلى المركبات ، فنكون قد ابتدأنا مما هو أقدم فى الطبع^(٥) . لكن وإن كان ذلك مما خصصناه نظرتنا أعرف عندنا ، فليس هو دائما أعرف عندنا ، فإنه ليس كل بسيط أعرف عندنا من المركب ، وإن^(٦) كان هذا البسيط النافع لنا^(٧) فى معرفة هذا المركب المخصوص أعرف عندنا ، ونكون قد سلكنا سبيلا برهانيا لا محالة ، لأن البسائط أسباب . فانبحث هل البسائط أعرف عند الطبيعة أو المركبات . فأما البسائط التى هى أجزاء من المركبات فيشبه أن تكون هى لأجل المركبات^(٨) ، فإن المادة لأجل الصورة والجزء لأجل الكل^(٨) . فيجب أن تكون المركبات أعرف عند الطبيعة لأنها هى الغاية لتلك البسائط ، وهذا هو الأصح . ولا يجب أن تكون الأجزاء واحد^(٩) منها أعرف من الآخر من حيث إنها أجزاء . بل هى سواء فى المعرفة عند الطبيعة ، إلا أن تعتبر لبعضها خصوصية زائدة على أنه جزء .

وأما البسائط التى هى علل كالفواعل والغايات فليست^(١٠) بأجزاء المعلولات . فيشبه أن تكون هى أعرف وأقدم معا عند الطبيعة من المعلولات التى لها بالذات^(١١) ، فيكون البيان منها برهانيا^(١٢) : لكن عما هو أقدم عند الطبع وأعرف عند الطبع^(١٣) معا لما هو أشد تأخرا .

(١) م الطبع .

(٢) م بحثا .

(٣) م فى الطبع .

(٥) م بالطبع .

(٤) م فإننا .

(٦) م فإن .

(٧) م ساقطة

(٨-٨) ساقط فى م .

(٩) م ٦ ب واحدا .

(١٠) م وليست .

(١١) التى لها بالذات ساقط فى م .

(١٢) م برهانا .

(١٣) وأعرف عند الطبع ساقط فى م .

فإن ابتدأنا عن^(١) المركبات وسلكنا إلى البسائط ، أو ابتدأنا من^(٢) الجزئيات وسلكنا إلى الكليات بالاستقراء ، فإننا نكون مستدلين غير مبرهنيين ، ويكون قد اتفق أن كان الأعرف عندنا هو الأعرف عند الطبيعة . فيجب أن تتحقق هذه الأصول على هذا المأخذ .

فإن قال قائل ما قد قاله بعضهم : إن المعنى الجنسي أعرف عند الطبيعة لأنه وإن لم يعرف بحسب شيء فهو في نفسه وبقياس الحق أعرف . فيقال له : لا معنى لقولك إنه ب قياس الحق أعرف ، لأن الشيء إنما يصير معروفا بعارفه ، وعارفه إما نحن بالعقل^(٣) أو كل ما هو ذو عقل . وأما الطبيعة في قصدها لنظام الكل على سبيل الاستعارة فيكون الأعرف عندها ما تقصده لنظام الكل . فإن اعتبرنا بالمعرفة الحقيقية ، فالطبيعة الجنسية لا تكون معروفة بذاتها إلا بالقوة : وأما بالفعل فإنما تعرف إذا عرفت بالعقول . وإنما تكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي يزيد^(٤) أن تصير^(٥) معروفة بالفعل . ولا ينكر^(٦) أحد أن الطبيعة الجنسية أعرف عند العقول ، فإن^(٧) الطريقة البرهانية تأخذ مما هو أعرف عند العقول^(٧) إلى ما هو أعرف عند الطبيعة كما يصرح به المعلم الأول في ابتداء تعليمه للطبيعيات . ونحن نتقبل^(٨) به هناك ونشرح الأمر فيه .

(١) من وإن ابتدأنا من . (٢) من إلى . (٣) من بالفعل .

(٤) غير مقطوعة في م ٦ من . أمام فقرأ يزيد . والظاهر أنها تزيد بالنون .

(٥) أي الطبيعة الجنسية . (٦) من ستكون (هكذا) . (٧-٧) من .

(٨) من نتقبل .

الفصل الثانى عشر

فى مبدأ البرهان

ومبدأ^(٢) البرهان يقال على وجهين . فيقال مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ، ويقال مبدأ البرهان بحسب علم ما . ومبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الإطلاق ، أى ليس من شأنها أن يتعلق بيان نسبة محمولها إلى موضوعها — كانت إيجابا أو سلبا — بمحدأوسط فتكون مقدمة أخرى أقدم منها وقبلها .

ومبدأ البرهان بحسب علم ما يجوز أن يكون ذا وسط فى نفسه ، لكنه يوضع فى ذلك العلم وضعا ولا يكون له فى مرتبته فى ذلك العلم وسط^(٣) ، بل إما أن يكون وسطه فى علم قبله أو معه ، أو يكون وسطه فى ذلك^(٣) العلم بعد تلك المرتبة كما ستعرف الحال فيه .

وكلا القسمين من مبدأ البرهان . و^(٤) يتفقان فى أن كل واحد منهما أحد طرفى النقيض بعينه و^(٥) لا يمكن أن يكون الآخر برهانيا . ويخالفان المقدمة الجدلالية بأن الجدلية وإن كانت أحد طرفى النقيض فليس بعينه على ما علمت .

والمقدمة التى هى مبدأ برهان ولا وسط لها ألبتة ولا تكتسب من جهة غير العقل ، فإنها تسمى العلم المتعارف والمقدمة الواجب قبولها . وأما كل شئ بعدها مما يلحق فى افتتاحات العلوم تلقينا — سواء كان حدا أو مقدمة — ففى الظاهر أنهم يسمونها وضعا .

والحد^(٦) يخالف المقدمة التى يكلف المتعلم^(٧) تسليمها وليست بيئة بنفسها ، بل يخالف كل مقدمة . وإن كان الحد قد يقال على هيئة مقدمة : مثلا كما لقائل أن يقول إن الوحدة هى مالا ينقسم بالكم^(٨) . ووجه المخالفة أن الغرض ليس أن يصدق على الوحدة محمول ما ، بل أن يتصور

(١) م ٦ ب الثانى عشر ساقطة . (٢) م ١٠ اوار ساقطة .

(٣-٣) م ١١ ساقطة . (٤) اوار ساقطة فى م ٦ ب .

(٥) لا بدون الواو فى م ٦ ب . (٦) أى التعريف . (٧) م المعلم .

(٨) فهذا القول يفيد التصور لا التصديق على الرغم من أنه على هيئة قضية أو مقدمة كما يقول

معنى اسم الوحدة أو معنى ذات الوحدة ، لا أنها هل هي كذا أو ليست كذا . ثم لا سبيل إلى تلقين ذلك إلا بقول يقال على هيئة المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة ألبتة : لأن لكل جد أنت يوضع له كل اسم^(١) . إنما^(٢) تقع المنازعة في الحدود — إن وقعت — لافى معنى التصديق بل في خطأ إن وقع في التصور . وأما المقدمة^(٣) فإنما^(٤) توجد ليقرر بها التصديق لا التصور .

ثم إن المقدمة الوضعية تختص دون الحد باسم آخر ، وهو الأصل الموضوع . والحد وضع وليس أصلا موضوعا ، لأنه لا إيجاب فيه و^(٥) لا سلب .

وقوم يسمون الأصل الموضوع بالمصادرة^(٦) . وقوم يقسمون الأصل الموضوع إلى مقبول ، بالمساهلة ، وليس في نفس المتعلم رأى يخالفه ، ويخصونه مرة أخرى باسم ”الأصل الموضوع“ وإلى متوقف فيه بحسب ضمان المعلم^(٧) بيانه في وقته وفي نفس المتعلم رأى يخالفه . وربما قالوا ”وضع“ لكل أصل موضوع فيه تصديق ما — كان أوليا أو غير أولى — كان في نفس المتعلم ما يخالفه أو لم يكن .

وربما سمي في التعليم الأول باسم الوضع كل رأى^(٨) يخالف ظاهر الحق يقال باللسان دون العقل : مثل قول من قال إن الكل واحد وإنه لا حركة .

وربما قصر المتعلم عن تصور الأوليات في العقل^(٩) أولية ، فتصير الأوليات بالقياس إليه أوضاعا ، وذلك إما لنقص في فطرته أصلى أو حادث ، مَرَضِيٍّ أَوْ سِنِيٍّ ؛ أو لتشوش من فطرته بآراء مقبولة أو مشهورة يلزم بهارد الأولى لئلا ينتج نقيضا . وربما كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج أن يبدل ، أو يكون المعنى غامضا لا يفهم ، فإذا فهم أذعن له . وغموضه قد يكون كثيرا لكليته وتجريده وبعده عن الخيال^(١٠) . وفي مثل هذا قد يستقرى المخاطب^(١١) الجزئيات فينتفع^(١٢) كثيرا لأن الاستقراء وإن كان^(١٣) لا يثبت ، فقد يذكر .

(١) م ”لأن لكل حد أن يوضع له لكل اسم“ . س ”لأن لكل أحد أن يوضع له لكل اسم“ .

(٢) م لأنها . (٣) س المقدمة .

(٤) م أو . والمراد أن الحد لا يقال فيه صدق أو كذب . (٥) م ٦ ب المصادرة .

(٦) س من المعلم . (٧) س ساقطة . (٨) في العقل ساقطة من س .

(٩) م الحال . (١٠) م ٦ ب للعاطب . (١١) م ٦ ب وينفع .

(١٢) س ساقطة .

وعلى الأ-وال كلها فيجب أن نضع أن مبادئ العلوم حدود ومقدمات واجب قبولها في أول العقل^(١) ، أو بالحس والتجربة ، أو بقياس^(٢) بديهى في العقل . وبعد هذا^(٣) أصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالفها رأى المتعلم ، ومصادرات . وليسب الأصول الموضوعة تستعمل في كل علم ، بل من العلوم ما يستعمل فيها الحدود والأوليات^(٤) فقط كالحساب . وأما الهندسة فيستعمل فيها جميع ذلك . والعلم الطبيعي أيضا قد يستعمل فيه جميع ذلك ، ولكن مخلوطا غير مميز^(٥) .

ولما كان البرهان يوقع لنا تصديقا يقينا بمجهول ، وإنما يوقعه البرهان بسبب مبادئ البرهان، فيجب أن يكون^(٦) تصديقنا بها مقدما . وليس يكفيننا أن^(٦) نكون مصدقين بمبادئ البرهان كلها أو بعضها، أى الذى ليس بمصادرة فقط، بل أن يكون تصديقنا بها أكد وأولى من تصديقنا بالنتيجة^(٧) ، وتكذيبنا^(٨) بمقابلاتها أشد من تكذيبنا^(٨) بمقابل النتيجة . وليس المقابل بالنقيض فقط ، بل وبالضد^(٩) . وإنما وجب ذلك لأنه إذا كان شىء علة لشىء فى معنى يشتركان فيه، فيجب أن يكون ذلك المعنى فى العلة أكد وأكثر إذا كان من أجله يحصل فى الآخر . فلما إذا كنا نحب شيئين لكن حب أحدهما سبب لأن نحب الآخر، فالسبب أولى بأن يحب أكثر كالولد والمعلم للولد . وليس يجب أن يظن أن كل شيئين يقال إن أحدهما أولى بأمر من الآخر فهو لنقص فى الآخر أو^(١٠) المخالطة من الضد للآخر، كما يظن من أن الأولى بالسوادية مشترك فى نفس السواد وكان أزيد سوادية فيكون الآخر أزيد بياضية، حتى يكون الشىء إنما يكون أولى بالصدق إذا كان الآخر أولى بالصدق فيخالطه شىء^(١١) من الكذب . بل قد يقال إن كذا أولى بكذا من كذا إذا كانا فى طبيعة سواء لكن أحدهما له الأمر فى نفسه أولا وللآخر بعد .

(١) من العقول .

(٢) من القياس .

(٣) من ذلك .

(٤) م ٦ ب الأوليات بدون الوار .

(٥) س . بعد قوله " جميع ذلك " تعريف " ولكن أكثر ما جرت العادة به فيها أن يستعمل مخلوطا " الخ .

(٦-٧) م ساقطة .

(٧) من بالتجربة .

(٨) م ساقطة .

(٩) بل الضد .

(١٠) م و .

(١١) م ساقطة ٦ ب من شىء .

وإذا صدقت النفس بأمرين كليهما، لكن^(١) صدقت بأحد^(٢) الأمرين قبل وبالأخر بعد، كانت النفس تصدق [٩٦ب] بأحدهما ملتفتة إليه ونفسه، وبالأخر ليس^(٣) ملتفتة إليه نفسه بل ملتفتة إلى الأول، فكان^(٤) التصديق بالأول أشد لهذا المعنى.

فإن شوشك هذا الفصل فدعه فلا كبير جدوى فيه. واعلم أنه لما سمع ما قيل في التعليم الأول حيث قيل ما قيل : ^(٥) ”بجميع التي يأخذها“^(٦) وهي مقبولة من حيث لم يبينها، إن كان أخذه^(٧) لما هو مظنون عند المتعلم فإنما يضعها وضعاً، وهي أصل موضوع: أعني الوضع^(٨) لا على الإطلاق لكنها عند ذلك فقط. فاما إن هو^(٩) أخذه من حيث ليس له فيه بعينه ولا ظن واحد^(١٠)، أو من حيث ظنه^(١١) على ضد، فإنما يصادر عليه مصادرة“، وهذا هو الفرق^(١٢) المذكور في التعليم الأول^(١٣) بين المصادرة وبين الأصل الموضوع، وذلك أن المصادرة هو ما كان مقابلاً لظن المتعلم، وهو هذا الذي يأخذه الإنسان وهو متبرهن ويستعمله من حيث لم يبينه^(١٤)، ظنوا أن الأصل الموضوع هو^(١٥) الذي يتبين بأدنى تأمل، وأن المصادرة مالا يتبين بأدنى تأمل؛ بل^(١٦) كان الأصل الموضوع هو الذي يحضر^(١٧) المتعلم حقيقته إذا فكر أدنى فكر، وأن المصادرة هو ما لا سبيل له إلى ذلك: وليس الأمر كذلك. فإن الذي يتبين بأدنى تأمل إما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لمفهوم اللفظ على سبيل التنبيه: وهو أن يكون الشيء حقه أن يعلم ثم يذهب عنه^(١٨) المتعلم ولا يتبينه لنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ. وإما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لحال القول في صدقه لا في فهمه. فاما الاستكشاف للتصور فليس إنما يعرض في القسم الذي هو الأصل الموضوع، بل قد يقع أيضاً في الأوائل الحقيقية؛ فإنها ربما ذهب عنها وأغفلت حتى أنكرت فيحتاج أن يبينه المتعلم. فاما التأمل للتصديق فالتصديق بالمجهول لا يتضح إلا بالوسط،

(٣) س غير .

(٢) س بإحدى .

(١) س لكنها .

(٦) س يأخذ .

(٥) ما قيل ساقطة من س

(٤) س كان .

(٩) س ساقطة .

(٨) س الموضوع .

(٧) س أخذها .

(١٢) س فكان هذا الفرق .

(١١) س هو ظنه .

(١٠) م ٦ ب ساقطة .

(١٣) المذكور في التعليم الأول ساقطة في ب ونذ كورة في نج ٦ س .

(١٤) من قوله بجميع إلى قوله يبينه موضوع بين حاصرتين في ب وقد ذكر في نج ما يأتي ”ما بين العلامتين معلم

(١٥) م : وهو .

في النسخة المكتوبة عنها هذه النسخة .

(١٧) ب يحصر بالصاد، س يخص .

(١٦) س ساقطة .

(١٨) س عند . وربما كانت كلمة ”يذهب“ تحريفاً من النساخ لكلمة ”يذهل“ .

فيكون هذا الاستكشاف هو ابتغاء الحد الأوسط في موضع بنوع^(١) يسهل على المتعلم إدراكه . فيذهب أن تكون المطالب والمسائل القليلة الأوساط أصولا موضوعة . فإن كان كذلك صار كثير من المسائل السهلة التي في الهندسة التي يظن لها المتعلم بأدنى تأمل ، من جملة^(٢) الأصول الموضوعة : وهذا محال . بل الأصول الموضوعة هي المقدمات المجهولة في أنفسها التي من حقها أن تبين في صناعة أخرى إذ كان المتعلم قد قبلها وظنها بحسن ظنه بالمعلم وثقته بأن ما يراه من ذلك صدق .

والمصادرة ما كان كذلك ، لكن المتعلم لا^(٣) يظن ما يراه المعلم ظن مقابلة ، أو لم يظن شيئا . والمؤكد بالجملة فيه أن يكون عند المتعلم ظن يقابله . بل الأشبه^(٤) أن تكون المصادرة هي ما تكلف المتعلم^(٥) تسليمه وإن لم يظنه ، كان^(٦) من المبادئ أو كان^(٧) من المسائل في ذلك العلم بعينه : لمسائل التي تبين بعد فيستسمح بتسليمها في درجة متقدمة . فيكون المبدأ الواحد الذي ليس أبينا بنفسه أصلا موضوعا باعتبار ، ومصادرة باعتبار .

وقد يكون مثل ذلك الاعتبار في غير المبدأ للصناعة ، بل في مبدأ لبعض^(٨) مسائل الصناء إذا كان يتبين في الصناعة . فيقال لذلك المبدأ ”مصادرة“ .

وبالحرى أن يكون ما وضع في كتاب أو قليدس^(٩) وهو التقاء خطين في جهة الناقص عن قائمتين ”مصادرة“ إذ كان للأوسط لا يكون هناك إلا من صناعة الهندسة .

والعجب ممن ظن أن الأصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة ”إن الخطوط الخارجة من المركز إلى المحيط متساوية“ : فإن هذا قد يشكل قليلا ، ولا يشكل أن المساوية لواحد متساوية . ثم يكون هذا الإشكال مما يقع بيانه بأدنى تأمل : قال وذلك بفركار^(١٠) يعرف به المتعلم ذلك فيقبله . ولعمري^(١١) إن هذا الغافل^(١٢) لو قال إن تفهّم هذه القضية على سبيل التصور قد ينتفع فيه^(١٣) بالفركار^(١٤) ، لكان له معنى . وأما على سبيل التصديق فكيف يمكن

-
- | | | |
|-------------------|------------------------------|-----------------------|
| (١) س ساقطة . | (٢) الجار والمحرور خبر صار . | (٣) س ليس . |
| (٤) س + بالجملة . | (٥) م المعلم . | (٦) أى سواء كان الخ . |
| (٧) س ساقطة . | (٨) م البعض . | (٩) س أقليدس . |
| (١٠) س بفرجار . | (١١) س لعمري . | (١٢) س العاقل . |
| (١٣) س ساقطة . | (١٤) س الفرجار . | |

ذلك ؟ فإنه إذا سمع المتعلم أن الدائرة يعنى بها شكلٌ خطوطٌ مركزه كذا وسلمه وحده ، لم يمكنه أن يضع دائرة وخطوط مركزها لا كذا : فيكون وضع دائرة ليست دائرة . وهذا ^(١) لا يمكنه أن يشك فيه بعد فرض وضع دائرة ^(٢) ؛ ويكون هذا بين اللزوم من ^(٣) فرض الدائرة . بل الذى يجب أن يشك عليه هو أنه ^(٤) هل هذا المسمى دائرة له وجود أم ليس له وجود ؟ فإن بلغ إلى أن أشكل عليه حال هذه الخطوط بعد أن سمع حد الدائرة وفرض أن لها وجودا ^(٥) فالفركار كيف يصحح الأمر العقلى فى الهندسة ؟ ولو كان فركار عقلى لعز ذلك فيه فضلا عن الحسى ^(٦) ! فكيف يمكن أن يدل بفركار ^(٧) جزئى عقلى أو حسى إلا أن خطوطا ^(٨) محدوده هى متساوية ؟ وكيف يلزم من ذلك أن كل خط مما لا نهاية له فى القوة كذلك ^(٩) لزونا ضروريا ؟ فإن شك المتعلم فى وجود الدائرة شك فى ذلك مع كل فركار يفرضه . وأن سلم وجود الدائرة لم يمكنه — وقد حدها — أن يشك فى ذلك .

ثم إن كان متعلم أبه شك فى ذلك بعد أن فهم ما الدائرة ، وانتفع بالفركار على سبيل التنبيه عن الغفلة ، فستجد معلمين بلهاء أكثر من ذلك سيففلون عن تفهم أن المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية ، حتى يؤخذ لهم مسطرة وخطوط فيبين لهم ذلك على سبيل التنبيه .

وبالجملة فإن سبيل التنبيه لا يتميز به العلم المتعارف من غير المتعارف ، بل الحق هو أنه إنما صارت هذه المقدمة أصلا موضوعا لأن وجود الدائرة غير بين بنفسه فيحتاج إلى بيان فوق البيان الواقع بالفركار . فإن سأل المتعلم صار أصلا موضوعا . بل يجب أن يفهم ما سمع من المعلم الأول على ما أعبر عنه . فكل ^(١٠) ما يؤخذ ويكلف قبوله ^(١١) من غير بيان — وهو محتاج إلى ^(١٢) بيان ، ويقع للتعلم ظن بتصديقه — فهو أصل موضوع بالقياس إلى ذلك المتعلم الذى ظن ؛ لا بالقياس إلى غيره . فأما إن أخذه وهو لا يظن ما يظنه المعلم ؛ أو يظن خلاف ذلك ، فهو مصادرة ، والمصادرة هو ما يقابل ظن المتعلم : إما بالسلب بأن ^(١٣) لا يظن أو بالتضاد بأن يظن غيره وذلك حين يأخذ هذا الذى يحتاج إلى بيان أخذا من غير بيان .

- | | | |
|-------------------------------------|-------------------|------------------|
| (١) من هذا . | (٢) من الدائرة . | (٣) م ومن . |
| (٤) من ساقطة . | (٥) م ٦ ب وجود . | (٦) م الجسمى . |
| (٧) من فرجار بالجيم وبإسقاط الباء . | (٨) من خطوطا ما . | (٩) أى هو كذلك . |
| (١٠) من وكل . | (١١) من فتواه . | (١٢) من للمه . |
| (١٣) من فإن . | | |

ومما غلطهم في أمر الأصل الموضوع ما سمع أنه جعله أحد قسمي ما لا وسط له ؛ وحسبوا أن معناه لا وسط له في نفسه ؛ وليس كذلك . بل معناه ما لا وسط له في ذلك العلم سواء كان له وسط في علم آخر أو لم يكن ولا في شيء من العلوم وسط ^(١) .

واعلم أن المقدمات البرهانية التي على مطالب ضرورية ^(٢) إنما هي في مواد واجبة ضرورية ، والمغالطات البرهانية في أمثالها هي في ^(٣) مواد ممتنعة ضرورية . وأعني بالمغالطات البرهانية ما يشبه البرهان ^(٤) ، وليس برهاناً . فإن من المغالطات مغالطات جدلية غير برهانية . والفرق بينهما أن مقدمة المغالطة البرهانية تشبه بالأولية وتكون من أمور ضرورية ؛ إلا أن يكون المطلوب أمراً ممكناً فيكون القياس عليه من المحكمات . وأما القياس على ما ليس منها فإنما يكون من ضروريات ومقابلاتها مقابلات الضرورية . فإذ ذلك توجد كلية كاذبة في الكل ، كبرى وصغرى ، وينتج منها نتائج كاذبة في الكل إذا أخذت كبرى ؛ وتكون المقدمة منها مضادة للمقدمة البرهانية ، والنتيجة منها مضادة للنتيجة البرهانية ، إذا أخذت على هذه الصورة .

وأما المقدمة المغالطية الجدلية فإنها ^(٥) تشبه بالمشهورة ولا تكون مشهورة عند التعقب ؛ ولا يجب في الأكثر أن تكون ضرورية . وربما كانت شنة ؛ وربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن استعمالها في الجدل يكون مغالطة لأنها وإن كانت صادقة فهي خلاف المشهورة ^(٦) . فإن كثيراً من المشهورات كاذب ؛ وكثيراً ^(٧) من الشنع حق . ونسبة المشهور والشنع إلى القياسات الجدلية نسبة الحق والباطل إلى القياسات البرهانية ، فالغلط في البرهان هو بما ليس بحق ؛ وفي الجدل بما ليس بمشهور ؛ والمغالطة البرهانية تقع لسهو من القياس ، وقد تقع لقصد الامتحان ، وقد تقع شراً ورداءة نفس .

(١) س ولا شيء من العلوم قط . (٢) س كلية .

(٣) ب ساقطة . (٤) س بالبرهان

(٥) س + مقدمة . (٦) ب المشهور (٧) س ونثير .

المقالة الثانية^(١)

من الفن الخامس

الفصل الأول

في معرفة^(٢) مبادئ البرهان وظيفتها وضرورتها

إنه لما علم أن مبدأ البرهان يجب أن يكون أوضح وأعرف^(٣) من البرهان وهو الحق ؛ واقترن به ظن أن كل شيء يتبين بالبرهان وهو باطل ، اجتمع منهما^(٤) رأيان أحدهما رأى مَبْطُل البرهان ، والثاني رأى من يرى أن مبادئ البرهان تبين دورا .

فأما الرأى الأول فقد احتج أصحابه بأن قالوا : لما كان المطلوب بالبرهان يتبين بمقدمات تحتاج أن تكون أوضح منه فيجب أن يكون [١٩٧] بيانها قبل المطلوب بالبرهان إنما يقع بمقدمات تحتاج أن تكون أوضح منها ، فيجب أن يكون بيانها متعلقا بإقامة البرهان عليها ؛ فتحتاج أن يتقدمها أيضا مقدمات^(٥) أوضح منها وقد بانت قبل بيانها . وكذلك هلم جرا . وذلك يؤدي إلى أن يكون الشيء الواحد متوقفا في إقامة البرهان عليه على أن يتقدمه إقامة براهين بلا نهاية وهذا محال . أو يكون الشيء يتسلم من غير بيان ، وما يُسنى على غير البين فهو غير بين . فكذلك^(٦) ما ليس بينين فلا يكون مبدأ للبيان . فإذن لا سبيل إلى إقامة برهان على شيء .

وأما الرأى الثانى فإن أصحابه لما لزمهم هذا المأخذ من الاحتجاج اضطروا إلى أن يقولوا إن للبراهين مبادئ أول . وكانوا وضعوا أن كل شيء يتبين ببرهان ، فوقعوا في أن قالوا إن هذه المبادئ يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض ؛ فيبرهن هذا المبدأ بذلك المبدأ، وذلك

(١) من المقالة الثانية : عشرة فصول : الفصل الأول في معرفة الخ . مج ١٠ وهى عشرة فصول .

(٢) معروفة في المخطوطات كلها .

(٣) من أحرف بدون الواو . (٤) من أحدها . (٥) من مقامات .

(٦) م لذلك .

بهذا على سبيل الدور . فحسبوا أنهم حفظوا وضعهم أن البرهان موجود ، ووضعهم أن على كل شيء برهانا معا ، وتخلصوا عن ذهاب المبادئ والمقدمات إلى غير النهاية .

وكلا الرأيين باطل . والمقدمة المؤدية إلى الرأيين — وهى أن كل علم إنما يقع بالبرهان ، وأنه إما ألا يكون علمٌ أو يكون ببرهان — باطلة . بل الحق أن يقال . إما أن يكون كل شيء مجهولا ، أو يكون شيء معلوما . والمعلوم إما معلوم بذاته أو معلوم ببرهان . وليس كل شيء مجهولا : فإنه لو كان كل شيء مجهولا لم^(١) يكن قولنا "كل شيء مجهول" بمعلوم ، ولا كل شيء معلوم ببرهان^(٢) : فإنه لو كان كل شيء يعلم ببرهان ، لكان كل برهان يعلم ببرهان ، وهذا محال ، فمن الأشياء ما يعلم بذاته . ولو تمموا القياس على هذا النسق لم يلزمهم ما يلزمهم . وكيف يكون على كل شيء برهان وقد علمت أن البراهين تكون بمتوسطات بين حدين^(٣) ، ولا يمكن أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين الأولين أيضا : لأنه لا بد في كل ترتيب عددي ، كان متناهيا أو غير متناه ، من تلو واحد لآخر . فإذا كان مثلا بين ج ، ب متوسطات بلا نهاية لزم^(٤) محالان : أحدهما أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد ما بين الطرفين في أنه لا نهاية له ، فيكون بعض محصور الجانبيين مرتباً مثل الكل الحاصر — وهذا خلف^(٥) . والثاني أن هذه المتوسطات وإن كانت تذهب إلى غير النهاية ، فلكل واحد مما لا نهاية له من جانبيه جاران . ومعلوم أنه ليس بينه وبين جاره واسطة : فتكون إذن بعض المقدمات التي في الوسط لا وسط له ، وهو من مبادئ البرهان لا محالة . ووضع^(٦) أن كل علم بوسط : فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم : هذا خلف .

فبين إذن^(٧) أنه ليس كل علم ببرهان . وأن بعض ما يعلم يُعلم بذاته بلا وسط ، فيكون عند النهاية في التحليل ، ويكون هو وما يجرى مجراه المبدأ الذي تنتهى إليه مقدمات البراهين . فلا يكون أيضا ما ظن من أن مقدمات البراهين إما أن تكون بلا نهاية ، أو توقف في كل برهان عند أصل موضوع بلا بيان حقا^(٨) . بل الحق أن ذلك ينتهى إلى بين بنفسه بلا واسطة .

(٢) ساقطة .

(١-١) ساقط في م .

(٣) + ولا يمكن أن يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بين حدين .

(٥) وهذا خلف ساقطة من س .

(٤) س يلزم .

(٨) حقا خبر يكون .

(٧) س ساقطة .

(٦) س وضع .

وأما الذين ظنوا أنهم يتخلصون^(١) من الشبهة بأن يجعلوا البراهين منتبهة^(٢) إلى أوائل بين بعضها ببعض^(٣) ، فقد فسخ طريقهم في التعليم الأول ، ف قيل إن البيان بالدور ليس ببيان ألبته ، وبين ذلك بحجج ثلاث :

إحداها أن يان الدور يوجب^(٤) أن يكون شيان كل واحد منهما أكثر تقدما وأعرف من الآخر ، وكل واحد منهما أشد تأخرا وأخفى من الآخر ، لا من وجهين^(٥) مثل أن يكون أحدهما بالقياس إلينا والآخر بالقياس إلى الطبيعة ، حتى يكون ما هو أعرف فهو أعرف عندنا وأخفى عند الطبيعة ، وأن^(٦) يكون ما هو أشد تأخرا هو أشد تأخرا عندنا وأعرف عند الطبيعة ، فإن هذا يمكن^(٧) . ولكن الأعرف فيما يتعلق بالبيان الدورى في الشئين^(٨) جميعا من جهة واحدة ، وبالقياس^(٩) إلينا وحده ، أو بالقياس إلينا وإلى الطبيعة معا : لأنه لا بد من أن يكون ما يؤخذ مقدمة في قياس ما أعرف عندنا من النتيجة . ثم قد يكون مع أنه أعرف أقدم بالطبع . وقد لا يكون كذلك ، بل يكون ما هو أعرف عندنا متأخرا عند الطبيعة بكزئيات الاستقراء الشخصية . وإذا كان كذلك حصل الشئ الواحد بعينه أعرف عندنا من شئ ، وأقل معرفة منه بعينه ، وهذا مستحيل جدا .

والحجة الثانية — أن المبرهن بالدور يكون في الحقيقة مصادرا على المطلوب الأول . وذلك لأنه إذا كان بين مقدمة بمقدمة ، ثم كانت تلك المقدمة تبين نفسها بالمقدمة الأولى ، أو تبين بمقدمة أو مقدمات تبين بالمقدمة الأولى : سواء كانت تلك المقدمات وتلك الأوساط^(١٠) واحدة أو كثيرة ، أى كثرة كانت ، فإنه إنما تبين الشئ بما يتوقف بيانه على بيان الشئ ، فيكون إنما تبين الشئ ببيان الشئ نفسه ، وهذا محال : لأن القول بأن الشئ موجود^(١١) لا يفترق فيه الحال بين أن يوضع وضعا بلا بيان ليته ، وبين أن يقال إن الشئ موجود لأن^(١١) الشئ موجود فقط ولا يزداد . فإن كان لا يقبل أن الشئ موجود ، فلا يقبل أيضا أن الشئ موجود لأن الشئ موجود . وإن كان لا يقبل أن الشئ موجود لأن الشئ موجود ، فلا يقبل البيان بالدور .

-
- | | | |
|---------------------|-------------------|----------------------------------|
| (١) م ، ب يتخلصوا . | (٢) ب متناهية . | (٣) س أوائل بينة تبين بعضها ببعض |
| (٤) م يجب . | (٥) س جهين . | (٦) س أن بدون الواو ، م أو . |
| (٧) س يمكن . | (٨) م الشئ . | (٩) س الواو صاقطة . |
| (١٠) س الواسط . | (١١-١١) س صاقطة . | |

والحجة الثالثة — أنه قد تبين في أنولوجيا الأولى* أن البيان بالدور كيف يكون وفي أى شيء يكون ؛ فإنه لا بد من أن يقع^(١) في حدود أقلها ثلاثة ، وأن يكون بعضها منعكسا على بعض مساويا له . واتفاق مثل هذه في البراهين قليل . وكيف يمكن أن يتفق أن تكون المبادئ الأولى للبراهين كلها على هذه الشريطة حتى يتبين بعضها ببعض بالدور ؟ وهذه — أعني مبادئ البراهين^(٢) — كثيرة جدا لا يتفق في جميعها أن تكون حدودها متعاكسة . فإن لم يتفق هذا في بعضها لا يتبين بالدور . ونعم ما قيل : إن هؤلاء يعالجون الداء بأدوى^(٣) منه . فإنهم لما أرادوا أن يتخلصوا من لزوم أن لا برهان ، أو لا بد من ذهاب مبادئ البرهان إلى غير النهاية^(٤) ، فجعلوا مبادئ البرهان محتاجة في أن تعلم إلى ما لا يعلم إلا بها ، قال أمرهم إلى أن جعلوا مبادئ البرهان لا تعلم ألبتة ولا يعلم بها شيء .

على أن بيان الدور لا يخلص من الذهاب إلى غير نهاية ، فإن الدور نفسه ذهاب إلى غير النهاية^(٥) ، ولكن في موضوعات متناهية العدد . فلا هم يتخلصوا من الشناعة^(٥) المبجلة للعلم ، ولا يتخلصوا من الذهاب إلى غير النهاية .

ولما كانت مقدمات البرهان تفيد العلم الذى لا يتغير ولا يمكن أن يكون معلوم ذلك العلم بحال أخرى غير ما علم به ، فيجب أن تكون مقدمات البرهان أيضا غير ممكنة التغير عما هي عليه . وهذا المعنى أحد المعاني التي تسمى ضرورية^(٦) . فلنعدَّ الوجوه التي يقال عليها ”الضرورية“ . وكنا أرمأنا إلى ذلك في بعض ما سلف فنقول :

إن ”الضرورية“ إما أن يقال بحسب الوجود المطلق بلا شرط : وهذا الذى لا يمكن ألبتة أن يفرض معدوما في وقت من الأوقات . وإما أن يقال بحسب العدم المطلق ، وهو الشيء الذى لا يمكن ألبتة أن يفرض موجودا في وقت من الأوقات ، وإما أن يقال بحسب وجود حمل ما أو عدم حمل ما وهو سلبه . وهذا على أنحاء خمسة : فيقال إما أن يكون^(٧) السلب والإيجاب دائما لم يزل ولا

(*) الإشارة إلى أنولوجيا الأولى ٢م ف ٥ عند أرسطو .

(١) من يتفق . (٢) من البرهان .

(٣) من بأدوا . (٤) من نهاية .

(٥) من شناعة . (٦) من ضروريا .

(٧) هذا في س ، يج وفي ب ، م لما كان من السلب الخ .

يزال : كقولنا البارى واحد، والبارى ليس بجسم . أو يكون السلب والإيجاب ليس دائماً على الإطلاق، بل دائماً ما دام ذات الموضوع موجودا ذاتا كقولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة ، أى ما دام كل إنسان وكل موصوف بأنه إنسان - وهو الموضوع - موجود الذات : فإنه يوصف بأنه حيوان لا دائماً^(١) : فإن كل إنسان يفسد فلا يبقى اتصافه بأنه حيوان دائماً ، أو يكون لا ما دام ذات الموضوع موجودا ، بل ما دام ذاته موصوفا بالمعنى الذى جعل موضوعا معه . مثاله : كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لا دائماً لم يزل ولا يزال ، ولا ما دام ذات الموصوف بأنه أبيض موجودا - فإن بعض الذات الموصوفة بأنها أبيض قد تزول هذه الصفة عنها مع وجودها ويزول أيضا ما يلزم هذه الصفة وهو ذو لون مفرق للبصر - بل ما دامت الذات موصوفة بأنها أبيض فإنها تكون لا محالة موصوفة بأنها ذات لون مفرق للبصر . أو تكون الضرورة فيه بشرط ما دام المحمول موجودا . وهذا يصح في كل وجود^(٢) وفي كل نحو من الضرورة مما سبق ذكره وما ييجىء بعد : فإن كل موجود ضرورى الوجود أو غير ضرورى الوجود فإنه ما دام موجودا فلا يمكن ألا يكون موجودا بشرط ما دام موجودا . ولكن إنما يفرد هذا القسم فيما لا يكون محموله ضرورة إذا رفع^(٣) [٩٧ ب] هذا الشرط ألبتة . كقولنا كل إنسان فإنه قاعد بالضرورة مادام قاعدا ، ولا نقول قاعد بالضرورة ونسكت . فمادة هذه الجهة من الضروريات ممكنة للكل من الموضوع وفي كل وقت . وبهذا تفارق الأقسام الأخرى . أو تكون الضرورة متعلقة بشرط وقت كائن لا محالة - لا بشرط وضع أو حمل - مثل قولنا إن القمر ينكسف بالضرورة - أى وقت ما ، وبعض الشجر ينتثر ورقه بالضرورة ويورق في الربيع بالضرورة . وقوم حسبوا أن هذا القسم هو الذى قبله : لأن القمر ينكسف^(٤) بالضرورة ما دام منكسفا^(٥) ، وليس كذلك : بل هذا قسم على حدة وإن كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح في سائر الأقسام السالفة ، وذلك لأن هذا القسم له وقت ضرورى لا يمكن ألا يكون فيه . والقسم الذى قبله ليس له وقت ضرورى ؛ بل ضرورته اشتراط وجود نفسه ، واشتراط وجود نفسه صالح في كل وقت . وهذا القسم في وقته ضرورى الوجود - لا لأنه موجود وبشرط وجوده فقط ، بل على الإطلاق . وهو في ذلك الوقت لا يمكن ألا يكون .

(١) لا ساقطة في س والمعنى لا تستقيم بدونها .

(٢) م موجود .

(٣) م وقع .

(٤) م كاسف .

(٥) م كاسفا .

وليس انكشاف^(١) القمر وقت انكشافه^(١) كقعود زيد وقت قعوده . ولا نحتاج الى أن نطول الكلام في هذا فإن المقدار الذي قلناه واضح .

والقسم^(٢) الرابع لا يدخل في إنتاج النتائج البرهانية الضرورية بذاتها^(٣) : بل إن كانت من مواد ممكنة أكثرية صلحت أن تنتج نتائج إمكانية أكثرية . وأما سائر الأنحاء فتستعمل في البرهان إن كانت محمولاتها ذاتية . وسنفصل الذاتي^(٤) بعد . ولكن كل نحو يفيد نتيجة مثل نفسه . وإنما صلحت أن تدخل في البرهان لأنها تصلح أن تفيد اليقين . وإنما صلحت لأن تفيد اليقين لأن كل واحدة^(٥) منها فهي من الجهة التي صار بها ضروريا ممتنع التغير ، فما يلزمه من النتيجة ممتنع التغير

وكا^(٦) إذا قلنا في ”كتاب القياس“ إن كل ج ب بالضرورة، عَنِينَا أن كل ما يوصف بأنه ج — كيف وُصِفَ يج — دائماً أو^(٧) بالضرورة ، أو وصف به وقتاً ما، أو^(٧) بالوجود الغير الضروري، فهو موصوف كل وقت ودائماً بأنه ب ، وإن لم يوصف بأنه ج . وأما في هذا الكتاب فإننا^(٨) إذا قلنا كل ج ب بالضرورة، عَنِينَا أن كل ما يوصف بأنه ج بالضرورة فإنه موصوف بأنه ب . لا — بل معنى أعم من هذا وهو أن كل ما يوصف بأنه ج فإنه ما دام موصوفاً بأنه ج فإنه موصوف بأنه ب، وإن لم يكن مادام موجود الذات، لأن المحمولات الضروريات ها هنا أجناس وفصول وعوارض ذاتية لازمة . ولزوم هذه بالضرورة على هذه الجهة . فإنه ليس إذا وصف شيء بنوع ما يجب أن يوصف بجنسه أو فصله أو حده أو لازم له دائماً . بل ما دام موصوفاً بذلك النوع ؛ فإذا زال فإن حده يزول لا محالة . وكثير^(٩) من فصوله يزول لا محالة^(٩) . وأما الجنس فربما زال . مثلاً إذا استحال الأبيض فصار مُشَفَّاً؛ أو الحلوفصار تَفْهاً لا طعم له ؛ فزال حينئذ النوع وجنسه ، وهو الأبيض واللون ؛ وزال الحلو والطعم معا . وربما لم يزل كما إذا استحال الأسود فصار أبيض ، بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس .

(٣) من بذاته

(٢) من قالقسم .

(١-١) من كسوف .

(٦) م وكا .

(٥) من واحد .

(٤) من الذاتية .

(٩-٩) ساقط من س .

(٨) من ساقطة .

(٧-٧) من ر .

ولأن المقدمات البرهانية قبل فيها إنما يجب أن تكون كلية ؛ فلنبين كيف يكون المقول على الكل في المقدمات البرهانية فنقول :

أما في ”كتاب القياس“ فإنما كان المقول على الكل بمعنى أنه ليس شيء من الأشياء الموصوفة بالموضوع كج مثلا إلا والمحمول كب مثلا موجود لها إن كان القول الكلي موجبا ، ومسلوب عنها إن كان القول الكلي سالبا . ولم يكن هناك شرط ثان : وهو أن الوجود والسلب يكون في كل زمان ، بل في المطلقات — لقد كان يجوز أن يكون المحمول موجودا في كل واحد من الموصوفات بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا^(١) .

وأما هاهنا فإن المقول على الكل معناه أن كل واحد مما يوصف بالموضوع ، وفي كل زمان يوصف به — لافي كل زمان مطلقا — فإنه موصوف بالمحمول أو مسلوب عنه المحمول . وذلك لأن هذه المقدمات كليات^(٢) ضرورية . والضروري تبطل كليته بشيئين : إما أن يقال إن من الموضوع واحدا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا : كالكتابة للإنسان : لأنه ليس كل إنسان كاتباً . أو يقال إن من^(٣) الموصوف بالموضوع ما هو في زمان ما ليس يوصف بالمحمول ، كالصبي لأنه لا يوصف بعالم . فهذان يبطلان كون المقول على الكل^(٤) ضروريا .

وإن قال قائل : إنكم أخذتم الضروريات التي بمعنى ”مادام الموضوع موصوفا“ من جملة المطلقات في كتاب القياس ، فكانت هناك كليات مطلقة ، وكانت كليتها لا تبطل بالخلل الواقع من جهة الزمان ، فالجواب : أنا كما نأخذها مطلقاً بأن نرفع عنها جهة الضرورة ، وهاهنا أثبتنا لها جهة الضرورة في المحمول . وحيث كنا نجعلها مطلقة^(٥) فما كنا نقول إن الضروري — مادام الموضوع موصوفا بما وصف به — مطلق من جهة اشتراط هذه الضرورة بالفعل ، بل مطلق من جهة إمكان اشتراط هذه الضرورة^(٦) فيه ، لإمكان الضرورة^(٦) الحقيقية ، حتى إن المقدمة التي إذا اشترط فيها الضرورة لم يمكن أن تشترط إلا من هذه الجهة ، فهي مطلقة إذا خلت من هذه الشرائط والجهات . وفرق بعيد بين إمكان اشتراط شيء وبين اشتراطه بالفعل . فهاهنا إذا اشترطت الضرورة انتقضت بالخلو عن الحكم أي زمان كان ، وهناك إذا لم تشترط الضرورة ، بل كانت القضية مطلقة

(١) من وقتا ما .

(٢) من كلية .

(٣) م ساقطة .

(٤) من الكلي به .

(٥) من مقدمة .

(٦-٦) ساقط في س .

بلا شرط بالفعل ، فلم تنتقض بالخلو عن الحكم زمانا إذ وجد زمانا ^(١) وكان لم يشترط دوام الحمل للوضع . ولو اشترط هناك شرط الضرورة فكان ^(٢) بالضرورة ما دام موصوفا بالموضوع ، فلم يوجد في بعض زمان اتصافه به ، لكان القول منتقضا .

ولنعبر عن هذا من جهة أخرى فنقول : إن الذي يعتبر فيه الخلو زمانا والدوام زمانا هاهنا هو غير الذي كان يعتبر فيه الأمران هناك . فهناك إنما كان يعتبر ذلك ما بين حدى المطلوب على الإطلاق : وهما ذات الشيء الأبيض وذات اللون المفرق للبصر ، فيعتبر حال المحمول عندذات الموضوع من حيث ذاته . وهاهنا يعتبر ذلك في شرط للوضع وهو — ما دام ذات الموضوع موصوفا بصفة أنه أبيض . وهناك لم يكن بشرط هذا ^(٣) بل كان إنما يكون مطلقا لأنه ليس يعرض لذات الموضوع دائما ، بل في وقت اتصافه بأنه كذا . فكان ليس كل موصوف بأنه أبيض فهو ذولون مفرق للبصر مادام موجود الذات ، بل مادام موصوفا بأنه أبيض . فكان ” ذولون مفرق للبصر ” لا يحمل في كل وقت على ذات الموصوف بأنه أبيض ، بل وقتا ما . وهاهنا كذلك أيضا . ولكن إنما يُمنعُ هاهنا أن يخلو شيء من الموضوع عن المحمول زمانا إذا أخذنا الموضوع بالشرط الذي تصدق معه الضرورة وكان هناك كذلك أيضا . وهذه المقدمة ^(٤) تستعمل في البرهان مع حذف جهة الضرورة ولكن تُنَوَّى . وإنما تكون مطلقة بالحقيقة إذا حذفت ولم تُنَوَّى ، بل ^(٥) نظر إلى الوجود فقط .

فقد انحلت هذه الشبهة العويصة .

(١) أى إذا وجد الحكم زمانا . (٢) س وكان .

(٣) س تقرأ بعد هذا ” وكان إذا جعل مطلقا وإنما يكون مطلقا الخ . (٤) س المقدمات .

(٥) س ثم .

الفصل الثانى^(١)

فى المحمولات الذاتية التى تشترط فى البرهان

وإذا^(٢) كانت المقدمات البرهانية يجب أن تكون ذاتية المحمولات للوضوعات الذاتية التى تشترط فى البرهان غير غريبته ، فإن الغريبة لا تكون عللا . ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز أن تكون غريبة ، لم تكن مبادئ البرهان عللا ، فلا^(٣) تكون مبادئ البرهان عللا^(٤) . للنتيجة . فلتبين^(٥) ما الذى هو بذاته فنقول :

إن الذى هو بذاته يقال على وجوه : منها وجهان خاصان بالمثل والوضع ، وهما المعتقد بهما^(٦) فى ” ذاب^(٧) البرهان “ :

فيقال ” ذاتى “ من جهة لكل شئ مقول على الشئ من طريق ماهو ، وهو^(٨) داخل فى حده ، حتى يكون سواء قلت ” ذاتى “ أو قلت ” مقول من طريق ماهو “ . وهذا هو جنس الشئ وجنس جنسه وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم لذات^(٩) الشئ مثل الخط للثلث ، والنقطة للخط المتناهى من حيث هو خط متناه ، وهكذا^(١٠) قيل أيضا فى التعليم الأول . فأقول قبل أن نرجع^(١١) إلى الغرض يجب أن نستيقن من هذا أن الفصول^(١٢) صالحة فى أن تكون داخلية فى جواب ماهو صلوح الجنس . وفى^(١٣) التعليم الأول وضع^(١٤) الفصل والجنس كل واحد منهما للنوع كالأخر فى كونه داخلا فى ماهيته ، ومقولا فى طريق ماهو . ثم^(١٥) قد جعل الفصل^(١٦) الأخير المورد فى حد الجنس بأنه مقول فى جواب ماهو : وفرق به^(١٧) بين الجنس والفصل وغير الفصل .

- | | |
|---|--------------------------|
| (١) م ٦ ساقطة . | (٢) ب فإذا . |
| (٣-٣) م ساقطة . | (٤) م معنى . |
| (٦) م ساقطة . | (٧) م ساقطة . |
| (٩) م فهكذا . | (١٠) م أرجع . |
| (١١) بعض الفصول المنطقية : وهى الصفات المميزة للأنواع | |
| (١٣) م قد جعل . | (١٤) م + لأنه . |
| (١٦) م وبه فرق . | |
| | (٥) م وهو المعتقد بهما . |
| | (٨) م اوجود . |
| | (١٢) م قد فى . |
| | (١٥) م ساقطة . |

فيجب من ذلك^(١) أن يكون المقول في جواب ماهو غير المقول في طريق ماهو، وأن يكون بينهما فرقان^(٢) على مارأيناه وأوضحناه في موضعه .

[١٩٨] هذا^(٣) ولنعد إلى موضعنا الذي فارقناه ونقول :

ويقال الذي بذاته من جهة أخرى : فإنه إذا كان شئ عارضا لشئ وكان يؤخذ في حد العارض إما المعروض له كالأنف في حد الفطوسة ، والعدد في حد الزوج ، والخط في حد الاستقامة والانحناء ؛ أو موضوع المعروض له كالتخرج من المتوازيين لمساو زواياه من جهة لقائمتين ؛ أو جنس الموضوع المعروض له بالشرط الذي يذكر ، فإن جميع ذلك يقال له إنه عارض ذاتي وعارض^(٤) للشئ من طريق ماهو هو . وهذان^(٥) هما اللذان يدخلان من المحمولات في البراهين، واللواتي يؤخذ في حدها جنس موضوع المسألة : إن كان ذلك الجنس أعم من موضوع الصناعة لم يستعمل في الصناعة على الوجه العام ، بل خُصص بموضوع الصناعة . فيكون الضد المستعمل في الإبيعيات مخصصا من جهة النظر فيه بما فيه^(٦) بما يكون طبيعيا . والمناسبة في المقادير مناسبة مقدارية ؛ وفي العدد مناسبة عديدة تجعل بحيث يدخل في حدها موضوع الصناعة . وأما ماخرج من موضوع الصناعة فلا يعتد به ولا يلتفت إليه ولا ينتفع به من حيث هو خارج . نعم إن كان خارجا من موضوع المسألة وليس خارجا من موضوع الصناعة ، فلا^(٧) يؤخذ في حده موضوع المسألة ، بل جنسه وموضوعه وأمرٌ أعم منه . ولكن لابد من^(٨) أن يؤخذ موضوع الصناعة في حده آخر الأمر ، فهو مما يدخل في البرهان . فإن المحمول في قولك ” هذا الخط مساو لهذا الخط ” و ” هذا المضروب في نفسه زوج ” محموله أعم من الموضوع ؛ فكيف يؤخذ في حده الموضوع ؟ فليس كل محمول في المقدمات البرهانية يكون إما نفس الموضوع مأخوذا في حده ، وإما ماهو مأخوذ في حد الموضوع ، اللهم إلا أن يقال إن محمولات المقدمات إما أن تؤخذ في حدود الموضوعات لها ، أو يؤخذ في حدودها موضوع الصناعة ؛ أو يقال إن محمولات المقدمات إما أن تؤخذ في حدود الموضوعات لها ، أو تكون الموضوعات أو مايقومها مما هو من^(٩) تلك الصناعة يؤخذ في حدودها . وإلى هذا ذهب المعلم الأول وإن لم يفصح به . فكل^(١٠) محمول برهاني إما مأخوذ

(١) س حيث .

(٢) س + لا محالة .

(٣) س هذا .

(٤) س ساقطة .

(٥) س هذان .

(٦) بما فيه ساقطة من س .

(٧) س فلا .

(٨) س ساقطة .

(٩) س وكل .

(١٠) س في

في حد الموضوع ، أو الموضوع وما يقومه مأخوذ في حده : إما مطلقا كالسطح للثلاث ، وإما لتخصيص يلحق به ضرورة ، كما أن الخط إذا حُمِلَ عليه ”المساوى“ فإنما يُحْمَلُ عليه ”المساوى لخط ما“ وهو مخصص . والعالم إذا حُمِلَ عليه أنه واحد حُمِلَ عليه الواحد في العالمية لا الواحد مطلقا . وهذا أيضا تخصيص له بقول أو فعل .

وأما كيفية أخذ ما يقوم الموضوع في حد العارض فذلك أن يؤخذ موضوع المعروض له أو جنس المعروض له أو موضوع جنسه . الأول كما يؤخذ العدد في حد مضروب عدد زوج في عدد فرد ؛ والمثلث في حد مساواة مضروب ضلعه في نفسه لمضروب الآخرين كل في نفسه : فإن موضوع هذا العارض هو المثلث القائم الزاوية . ولكن يؤخذ في حده المثلث^(١) . والثاني كما يؤخذ السطح في حد المثلث القائم الزاوية ، فإنه موضوع جنسه . والثالث كما يؤخذ العدد في حد زوج الزوج . فجميع هذه يقال لها أعراض ذاتية .

فما كان من المحمولات لا مأخوذا في حد الموضوع ، ولا الموضوع أو ما يقومه مأخوذا في حده ، فليس بذاتي ، بل هو عرض مطلق غير داخل في صناعة البرهان مثل البياض للفقنس وإن كان لازما على ما سنوضح . وما بعدهذا فيقال بذاته لا على جهة تعليق بالحمل والوضع ولا لاثقا^(٢) بالبرهان : فيقال لما معناه غير مقول على موضوع أو في موضوع وهو^(٣) قائم بذاته . وأما الماشي والمحمولات كلها فكل واحد منها يقتضى معنى ذاته مثل معنى الماشي ؛ ويقتضى شيئا آخر هو الموضوع له . فليس ولا واحد^(٤) منها مقتصر^(٥) الوجود والدلالة في المعنى على ذاتها . فنواتها ليست هي هي بنواتها .

ويقال أيضا ”بذاته“ للشيء الذي هو سبب للشيء موجب له : مثل إن الذبح إذا سببه الموت لم^(٦) يُقَلَّ إنه قد عرض ذلك اتفاقا : بل الذبح يتبعه الموت بذاته ، لا مثل أن يعرض برق إثر مشي ماش ، أو يمشي إنسان فيعثر على كنز ، وسائر كل ما كان اتفاقا .

ويقال أيضا ”بذاته“ لما كان من الأعراض في الشيء أوليا . أعني بقولي أوليا أنه لم يعرض لشيء آخر ثم عرض له ، بل ما كان لا واسطة فيه بين العارض والمعرض له^(٧) ، وكان المعرض

(١) م ولكن يوجد حده في المثلث . (٢) س يقال . (٣) س فهو .

(٤) م كـ ب واحدا . (٥) س مقتضى . (٦) س ما .

(٧) س ماقط .

له سببا لأن يقال إنه عرض في شيء آخر : كما نقول بجسم أبيض وسطح أبيض . فالسطح أبيض بذاته ، والجسم أبيض لأن السطح أبيض .

فهذه ^(١) هي الوجوه الخارجة عن غرضنا هاهنا . بل الداخل في غرضنا هو المذكوران الأولان : فإنه قد يطلق لفظة ^(٢) ” ما بذاته “ مرادفة لما هو مقول من جهة ” ماهو “ على المعنى المذكور في هذا الفن : فيقال للمقوم ذاتي لما يقومه وبذاته له . وقد يطلق لفظة بذاته والذاتي ويعنى به العارض المأخوذ في حده الموضوع أو ما يقومه على ما قيل — وربما قيل على معنى أخصر وأشد تحقيقا — ويعنى ^(٣) به ما يعرض للشيء ^(٤) أو ^(٥) يقال عليه لذاته ولما هو هو ، لا لأجل أمر أعم منه ، ولا لأجل أمر أخص منه . وحين استعمل على هذا المعنى في التعليم الأول فقد يتضمن ^(٦) شرط الأولية . فلذلك ^(٧) من غير استثناء وشرط أنتج منه أنه يجب أن يكون أوليا . وإذا لم يفهم ذلك شوش ونوقض وقيل ^(٨) : ما كان يجب أن يقال إن لذاته هو الذي لما هو هو . والسبب فيه أنه لم يفهم هذا الاشتراك الأول . ولذلك قيل : لا الموسيقى ولا البياض بذاته للحيوان : لأن الموسيقى من خواص الإنسان فتكون للحيوان بسبب أنه إنسان . وأما البياض فهو له لأنه جسم مركب . ومن هذه الأعراض الذاتية ما هو ضروري مثل قوة ^(٩) الضحك للإنسان ، ومنه ما هو غير ضروري ^(٩) مثل الضحك بالفعل للإنسان .

وقد بلغ من عدول بعض الناس عن المحجة في هذا الباب لسوء فهمه أن ظن أن المحمولات في البراهين لا تكون ألينة إلا من المقومات ، لأنه لما جرت العادة عليه في تأمله لكتاب ” إيساغوجي “ بأن يسموا المقوم ذاتيا ، ولا يفهم هناك من الذاتي إلا المقوم ، ظن أن الذاتي في ” كتاب البرهان “ ذلك بعينه وهو العلة . قال : وليس كل علة ، فإن ^(١٠) الفاعل والغاية لا يصلح أن يجعل أحدهما وسط برهان ، بل المادة أو ما يجري مجراها وهو الجنس ، أو الصورة أو ما يجري مجراها وهو الفصل ، وإن محمولات المطالب أيضا هي هذه بأعيانها ، وإنما تكون المقدمة الكبرى ذاتية إذا كان محمولها ذاتيا بمعنى المقوم للوضوع ^(١١) . وقال إن الحد الأوسط يكون ذاتيا لِكلا

(١) ب وهذه . (٢) س ساقطة .

(٣) س فيعنى . (٤) س لشي . (٥) س و .

(٦) س يضمن . (٧) ب فكذلك . (٨) س وإذا لم يفهم ذلك قوم

شوشوا وتناقضوا وقالوا الخ . و ” ما “ في قوله ما كان يجب نافية وقوله إن لذاته يعنى إن الذي لذاته .

(٩-٩) م ساقط . (١٠) م قال . (١١) س ذاتيا للوضوع بمعنى المقوم .

الطرفين يعنى المقوم^(١) . وحين سمع قسمة الذاتى لم يعلم أن الذاتى فى كلا القسمين المستعملين هو المحمول ، بل حسب أنه المأخوذ فى الحد فظن أن القسمة هكذا : أن من الذاتيات ما هو محمول مأخوذ فى حد موضوعه ؛ ومنه ما هو موضوع مأخوذ فى حد المحمول ، ليس أن ذلك المحمول يكون ذاتيا للوضوع ، بل الموضوع .

وقد رأيت بعض المتنبئين إلى المعرفة ممن كانت^(٢) عبارة هذا الإنسان أقرب إلى طبعه فعول عليه فى المنطق ، فاعتقد جميع هذا فالزمه لزوم هذا المنهج أن قال : كل محمول ضرورى غير مفارق فهو مقوم^(٣) ؛ وألا معنى للخاصة التى تعم النوع كله فى كل وقت ؛ وأن الخاصة مما لا يمتنع مفارقه ؛ وأن كون المثلث المتساوى الساقين ذا زاويتين متساويتين عند القاعدة فصل^(٤) لا خاصة ؛ وأن كون كل مثلث ذا زوايا مساوية^(٥) لقائمتين فصل لا خاصة ؛ وأن هذه مقومات لموضوعها . ومع ذلك فيجعل الحد الأوسط علة موجبة للأكبر حتى يكون البرهان برهانا . ويعترف أن ذلك كثيرا ما يكون مساويا ، ويعترف أن كل مقوم علة ، وأن المعلول^(٦) ليس بمقوم ، فيكون الأكبر المعلول ليس مقوما بل لازما ، وقد فرضه^(٧) محمولا ذاتيا بمعنى المقوم . ومنع أن يكون لازما غير مقوم — ومع ذلك فلأن المقدمة تكون ذاتية ومحمولها ليس بذاتى بمعنى المقوم . ويعترف أن المعلول ربما كان لازما عن العلة دائما لا يفارقه . وأيضا فإنه مع قوله ذلك يعترف أن مثل المساوى زواياه لقائمتين إن كان مقوما لمثل المثلث فلا يكون المثلث مقوما له : لأن المقوم علة ، والشئ لا يكون للشئ^(٨) الواحد علة ومعلولا إلا بسبيل العرض : لأن كل مقوم متقدم ؛ والمتقدم لا يكون متأخرا عن^(٩) نفس ما هو عنه متقدم . ويعترف أنه ليس كل ما هو مع شئ دائما فهو علة ، بل يحتاج أن يكون مع المعية مقوما ، والآخر مع المعية غير مقوم . فيكون المحمول فى الأكثر — لأنه ذاتى — مقوما^(١٠) للأوسط . ولأن الأوسط فى البرهان علة للأكبر عنده مطلقا ، فهو متقوم^(١١) بالأوسط . وأيهما كان غير مقوم فهو لازم لزوما [٥٩٨] كلي . وما هو لازم لزوما [٥٩٨] كلي فهو ذاتى : فهو مرة أخرى مقوم^(١٢) .

- | | | |
|------------------------|-----------------|------------------------|
| (١) من المقدم . | (٢) من كان . | (٣) من مقيم . |
| (٤) من فصل له . | (٥) م متساوية . | |
| (٦) من المعلوم . | (٧) من فرض . | (٨) م الشئ بذون الملام |
| (٩) م ب من . | (١٠) من مقوم . | (١١) من مقوم . |
| (١٢) م مفهوم وهو خطأ . | | |

فما أخلق بالعاقل أن يتعجب من^(١) عقول هؤلاء ! وأنت تعلم أن جميع المطالب في علم الهندسة والعدد تطلب عن أمور لازمة غير^(٢) مقومة بوجه ، فإنك لا تجد فيها قياسا يطلب عن محمول جنسى أو فصلى . والعجب من ذلك الأول^(٣) المتشبه به إذ^(٤) أنكر أن تكون العلة الفاعلة وسطا ، ثم إنه في الحال ضرب المثل بتوسط قيام الأرض في الوسط في إثبات الكسوف : وذلك في الحقيقة علة فاعلية للكسوف^(٥) وتؤخذ في حد الكسوف . والعقوبة تؤخذ في حد صنف من الحيات . وكثير من الأسباب^(٦) الفاعلية والغائية تؤخذ في الحدود والبراهين كما يأتيك بيانه من بعد .

والعجب الآخر أن المثال الذى أورده هو قيام الأرض في الوسط : وذلك علة لانحماق الضوء مقومة له ، لا متقومة به ، وعارض خاصى للقمر الذى هو الحد الأصغر ، لا مقوم له . ومما يغرم ما يقال من أمر الحد وأنه مناسب للبرهان ، فيحسبون أن كل برهان ينحل إلى الحد ، وإذا أنحل إلى الحد كان المطلوب هو الحد الأوسط أو^(٧) الأصغر وليس كذلك . إن كان فإنما يكون ذلك بين الأوسط والأكبر . وأن القائس القائل إن القمر تقوم الأرض بينه وبين الشمس : وما قامت الأرض بينه وبين الشمس أورثته ظلمة بالستر ، لم يكن الوسط فيه حدا للقمر ولا جزء حد ، ولا الأكبر^(٨) حدا للأوسط^(٩) بمعنى المقوم ، ولا جزء حد له ، لكنه معلول له . بل الأوسط^(٩) والأكبر كل واحد منهما أو مجموعهما — كما ستعلم — حد للمطلوب الذى هو الكسوف ، وهو عرض ذاتى من الأعراض التى للقمر ، وليس شيئا مقوماله حتى يكون ذاتيا بالمعنى الذى عندهم .

وهذا الطغيان إنما يعرض لهم من سببين : أحدهما بسبب^(١٠) ما جرت به العادة من استعمال لفظة الذاتى فى ”كتاب إيساغوجى“ . ولم يعلموا أنه لا الذاتى ولا الضرورى ولا الكلى فى هذا الكتاب هو ما قيل فى كتاب قبله . والثانى تفخيم أمر البرهان إذ^(١١) جعلوه من الذاتيات المقومة ، إذ كان الذاتى المقوم يتخيل^(١٢) عندهم أنه أشرف ؛ والبرهان أيضا بالحقيقة هو أشرف . فيتوهمون أنه

(١) س ساقطة . (٢) س ليست .

(٣) الظاهر أن الأول صفة للعجب بدليل قوله بعد ذلك والعجب الآخر . (٤) س إذا

(٥) س الكسوف . (٦) س الأفعال . (٧) أو ساقطة فى س .

(٨) س ولا كان الأكبر . (٩-٩) م ساقط .

(١٠) س لسبب . (١١) م كتاب إذا . (١٢) س يتخيل .

يجب أن تكون مقدمات البرهان من الأشرف لا غير ، كما لو قال قائل^(١) إنه لا يجب أيضا أن يكون برهان على^(٢) سالب لأنه خسيس ، أولا يجب أن يكون برهان على الأمور^(٣) الطبيعية أو التعاليمية ، بل إنما يناسب البرهان الأشرف من الأمور وهو^(٤) الأمر الألهي : فإنه إن كان للأشرف في هذا الكتاب مدخل ، وكان المدخل ليس على سبيل شرف المناسبة والصدق ، بل الشرف الآخر ، وكان يجب أن يعتبر هذا في المبادئ ، فيجب أن يعتبر أيضا في المسائل : فيكون إنما يجب في المقدمات أن تكون ذاتية المحمولات بمعنى المقوم الفاعل بالشرف إذا كانت مختصة بالعلم الألهي لشرفه .

لكن ليس هذا وأمثاله بشيء . ولا يجب أن يصنعى الرجل العلمى إلى ما يفرع إليه القاصرون من أن ذا شريف وذا خسيس ، بل إلى الموجود في نفس الأمور . فلنعرض عن أمثال هؤلاء الخارجين ، ولنصر إلى غرضنا في تحقيق الأعراض الذاتية فنقول :

إنما سميت هذه أعراضا ذاتية لأنها خاصة بذات الشيء أو جنس^(٥) ذات الشيء : فلا يخلو عنها ذات الشيء أو جنس ذاته — إما على الإطلاق مثل ما للمثلث من كون الزوايا الثلاث مساوية لقائمتين ، وإما بحسب المقابلة إذا كان^(٦) الموضوع لا يخلو عنه أو عن مقابله بحسب المضادة أو بحسب العدم الذى يقابله خصوصا : مثل الخط فإنه لا يخلو عن استقامة أو انحناء ، والعدد عن زوجية أو فردية ، والشيء عن موجبة أو سالبة .

فإذا اجتمع في هذه العوارض أن كان الموضوع لا يخلو عنها بأحد الوجهين المذكورين ، وكانت ليست لغير الموضوع أو جنسه^(٧) ، كانت مناسبة لذاته . فلو كان الموضوع لا يخلو عنها ، ولكن توجد لغيره من أشياء غريبة من ذاته أو جنسه — مثل السواد للغراب — لما كانت ذاتية له بوجه : إذ^(٨) كانت لا تتعلق بذاته^(٩) ولا بذات ما يقومه ولا ذات الشيء تقوم بها . ولو كان الموضوع يخلو عنها لا إلى مقابل مثلها ، بل إلى سلب فقط ، لكان ذات الموضوع لا يقتضيها في المقارنة ولا في التقوم بها . فاما إذا كانت من الأمور اللاحقة للموضوع ، التى

(١) س + أيضا .

(٢) س ساقطه .

(٣) م ساقط .

(٤) س وهى .

(٥) س بجنس .

(٦) س إذا .

(٧) م بجنسية .

(٨) س إذا .

(٩) س + ولا بذات ما .

تقتضيها ذاته ، واختصت بجنسه ولزمته مطلقا ، أو على التقابل ، صارت تستحق أن تسمى أعراضا ذاتية .

ونقول : إن الأشياء الموجودة في موضوع موضوع^(١) للصناعات — لست أعني في موضوع موضوع للسائل ، أعني^(٢) التي وجودها أن تكون فيه — هي^(٣) التي تعرض لذلك الموضوع لذاته ولأنه ما هو هو . وأما اللوازم العرضية التي ليست بهذه الصفة فإنها وإن كانت لازمة فهي خارجة عن أن تفيد الموضوع أثرا من الآثار المطلوبة له . وكيف وهي أعم من تلك الآثار : إذ تلك الآثار إنما توجد في الموضوع، وهي^(٤) توجد خارجة عنه . فإن أخذت من حيث هي مخصصة بالموضوع صارت ذاتية مأخوذا في حدها الموضوع .

واعلم أن الأعراض الغريبة لا تُجْعَل مطلوبات في مسائل الصنائع البرهانية : وذلك لأنها إن أخذت من حيث تتخصص بموضوع الصناعة زال بذلك غرابتها . وإنما يمكن أن تخصص إذا كانت مناسبة للموضوع أو لجنسه أو لما هو كالجنس فيكون العام للعام والمخصص للمخصص . وما لم يكن كذلك لم يكن مستعملا في البرهان . وإن أخذت مطلقة فليس وجودها لموضوع الصناعة — من حيث هو موضوع الصناعة — إذ قد توجد في غيره فلا يكون النظر فيها من جنس النظر المخصوص بالصناعة .

ثم العلوم إما جزئية وإما كلية . والعلم الجزئي إنما هو جزئي لأنه يفرض موضوعا من الموضوعات ويبحث عما يعرض^(٥) له من جهة ما هو هو ذلك الموضوع . فإن لم يفعل كذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا ، بل دخل كل علم في كل علم ، وصار النظر ليس في موضوع مخصص ، بل في الوجود المطلق ، فكان^(٦) العلم الجزئي علما كليا ولم تكن العلوم متباينة . مثال هذا أن علم الحساب جعل علما على حدة لأنه جعل له موضوع على حدة وهو العدد . فينظر صاحبه فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد . فلو كان الحاسب ينظر في العدد أيضا من جهة ما هو كم : أو كان الناظر في الهندسة ينظر في المقدار من جهة ما هو كم ، لكان الموضوع لهما «الكم» لا العدد والمقدار . وإن كان ينظر في العدد من جهة ما هو في مقدار ما ، أو ذو مقدار ، فيكون نظره في عارض للمقدار من حيث هو مقدار . وإذا كان له أيضا حين ينظر في المقدار من جهة ما هو عدد أن ينظر فيما يعرض للعدد من حيث هو عدد ، كان العلمان قد صارا علما واحدا . وكذلك إن كان

(٣) الجملة خبر إن .

(١) أي موضوع هو موضوع للصناعات . (٢) من ساقطة .

(٦) من كان بدون التمام .

(٥) من يبحث .

(٤) مذهب وهذه هي .

هذا ينظر في المقدار من جهة ما يقارن مبدأ حركة ، فيكون له أن ينظر في الشيء من جهة له مبدأ حركة ، فلم يتميز علم من علم . أو كان صاحب العدد ينظر في العدد من جهة ما هو موجود ، كان له أن ينظر فيما يعرض للوجود من حيث هو موجود ، فكان^(١) الحساب لا يفارق الفلاسفة الأولى .

فكذلك^(٢) إذا كان موضوع صناعة ماجرئية — ولتكن الطب — أمرا — وليكن بدن الإنسان — وطلب عارض غريب ليس للإنسان من جهة ما هو إنسان — مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة — فإن السواد للإنسان من جهة ما هو جسم مركب تركيبا ما، والحركة له من جهة ما هو جسم طبيعي ، وكان له أن ينظر فيما يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب ، أو من حيث هو جسم — لكان الطب هو عين^(٣) العلم الطبيعي الكلى ، ولم يكن علما جزئيا ، فكان يكون أيضا بيطرة وفلاحة ، إذ كان يكون كل واحد منهما العلم الطبيعي ويختبر فيه الفهم ، إلا أن يجعل السواد سوادا مخصصا بالإنسان ، ليس أن يجعله سوادا لإنسان بل سوادا^(٤) هو بحال مع تلك الحال يكون للإنسان ، حتى لا يكون تخصيص^(٥) نسبة فقط ، بل تخصيص^(٥) لأمر خاص ، لذلك الخاص تخصصت النسبة . فبين أن الأعراض الغريبة لا ينظر فيها في علم من البرهانيات . وإذا اتفق أن أنتج شيء من هذا في علم ما^(٦) — وإن كان من مقدمات صادقة — فإنما يكون بيانا على سبيل العرض : لأن في مثل هذا القياس إما أن يكون الأوسط غريبا أو الأكبر . فإن كان^(٧) الأوسط أمرا غريبا من هذا الموضوع ، فيكون مناسبا لموضوع آخر وللعلم الكلى ، فيكون البرهان بالذات من صناعة أخرى ، ويكون من هذه الصناعة بطريق العرض . فإن كان الأوسط مناسبا ، لكن حمل الأكبر عليه لا يكون لأنه هو ، بل الأكبر المحمول غريب منه ومن جنسه — وإلا لكان الأكبر (١٩٩) مناسبا ، ولا يكون أيضا لأجل شيء داخل معه ، فيكون من حق الأوسط أن يكون بينه وبين الأكبر أوسط آخر قد ترك ، وأخذت النتيجة لا عن وجهها الذي تبين به حين لم يؤخذ في بيانها مقدمة بينة بنفسها ، ولا مقدمة يجرى أمرها على أنها مبدأ للعلم وأصل موضوع ، فلا يحصل من ذلك يقين مطلق ولا يقين لازم عن أصل موضوع . فلا يكون البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض .

(١) م كان .

(٢) م فذلك .

(٥-٥) م ساقط .

(٣) م كـ ب غير .

(٦) م ساقطة .

(٤) م سواد .

(٧) م ساقطة .

وقد ظن بعضهم أن السبب في ألا يستعمل في البراهين وسنط من عرض غريب — وإن كان لازما — أنه لا يكون علة^(١) ذاتية للطرف الأكبر ، فلا يكون البرهان ”برهان لم“ ؛ وليس الأمر على ذلك : فإن هذا النظر الذي نحن فيه ليس كله في ”برهان لم“ حتى إذا لم يكن للشيء^(٢) ”برهان لم“ لم ينظر فيه في هذا الكتاب ، وصار حينئذ قياسا خارجا عن القياسات التي في هذا الكتاب ، فصار ذلك جدليا أو مغالطيا أو غير ذلك . فإنه ليس يصير القياس بأن ينتج^(٣) شيئا صدقا من مقدمات صادقة مأخوذة من حيث هي صادقة ، جدليا^(٤) ولا مغالطيا ولا شيئا حقه أن يبان في فن آخر من الفنون الخارجة عن البرهان . ولا أقسام الصنائع القياسية أكثر من هذه الخمسة . بل هذا الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطى اليقين بالإلزام فقط ، وعلى ما يعطيه مع الإلزام . فيكون العارض^(٥) الغريب الذي ليس بعلة لا يجعل القياس خارجا عن البحث الذي في كتاب البرهان ؛ ولا يوجب ألا يكون يقين . وكفى سقوطا بقول من يقول إن ما لا يعرف له علة لا يكون به يقين ، أنه^(٦) يوجب^(٧) ألا يكون له يقين بالبرهان . بل ذكره^(٨) إذ لا سبب لوجوده ، فيعترف^(٩) بأنه ضائع السعي في طلب العلم ، إذ هو فاقد للشيء^(١٠) الذي يطلب له العلم ، وهو اليقين بالبرهان تعالى جده . بل يجب أن يعلم أن العلة في تزييف هذا العارض ماهو مفهوم كلام المعلم الأول لمن فهمه : وهو أن هذا العارض إذا جعل وسطا كان الأكبر إما مساويا له وإما أعم منه : وكيف كان الأكبر ، كان أمرا غريبا عن موضوع^(١١) الصناعة خارجا عن موضوع الصناعة . وذلك أن مساوى شيئا يقع خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارجا ، فضلا عما هو أعم منه . فإذا كان كذلك لم يكن الأكبر من الأعراض الذاتية بوجه من الوجوه . فإن كان الأكبر عرضا ذاتيا^(١٢) وكان الأوسط عرضا غريبا أعم منه ، دل كما تدل العلامات التي هي أعم وجودا ، وعلى ما قيل في الفن المتقدم . ويكون مثل هذا البيان بيانا إن وقع حقا فلانما يقع حقا على سبيل العرض .

(٣) أى بنتاجه .
(٨) جل ذكره ساقطة من س
(١١) م موضع .

(٢) م الشيء .
(٥) م العارضى .
(٧) م يجب .
(١٠) م الشيء .

(١) م عليه .
(٤) خبر ليس .
(٦) م فإنه .
(٩) م فيعترف .
(١٢) م لا ذاتيا .

الفصل الثالث^(١)

في كون المقدمات البرهانية كلية وفي معنى "الأولى" وتتميم القول في "الذاتى"

وقد كان المقول على الكل في "كتاب القياس" مقولا على كل واحد وإن لم يكن في كل زمان . وكان المقول على الكل في "كتاب البرهان" مقولا على كل واحد وفي كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور . ثم قد يختلف في "كتاب البرهان" المفهوم من « المقول على الكل » ، ومن "الكلى" ، فإن "الكلى" في "كتاب البرهان" هو المقول على كل واحد في كل^(٣) زمان وأولا . فيكون كليا باجتماع شرائط ثلاثة^(٤) . وكل واحد من نوعى الذاتى^(٥) قد^(٦) يقال أولا ، وقد يقال غير أول . فإذا كان الشيء محولا على كلية الموضوع مثل الجنس والفصل والعرض اللازم^(٧) فإنما يكون^(٨) أوليا له إذا كان لا يُحْمَلُ أولا على شيء أعم منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشيء عاياه . فإنما^(٩) إذا قلنا "كل إنسان جسم" فإن الجسم ليس^(١٠) أوليا للإنسان : لأن الجسم يُحْمَلُ على الحيوان فيكون حملة على الحيوان قبل حملة على الإنسان . فلا يتوقف حملة على الحيوان أن يكون محولا على الإنسان . ولا يحمل على الإنسان إلا وقد حُمِلَ على الحيوان . والشيء الذى يكون لشيء ولم يكن لآخر^(١١) ، لا يكون للآخر إلا وقد كان له ، فهو للشيء أولا وقبل كونه للآخر .

وإذا تعقبت أصناف ما يقال أولا وقبل ، وجدتها^(١٢) تدخل في هذه الخاصية — كان بالطبع أو بالعلية أو بالمكان أو بالزمان أو بالشرف أو غير ذلك .

فتبين أن كل محمول على أعم من الموضوع فهو محمول على الأعم أولا ، وعلى الموضوع ثانيا . وعلى هذا القياس إذا قلنا "كل متساوى الساقين فزواياه الثلاث مساوية لقاآمتين" فإن^(١٣) ذلك مما^(١٤) يوجد لغير متساوى الساقين من المثلثات . فهو إذن لثلاث أولا ، ولمتساوى الساقين

- | | |
|----------------|------------------|
| (١) م ساقطة . | (٢) م الذاتية . |
| (٣) م ساقطة . | (٤) م ثلاث . |
| (٦) م ساقطة . | (٧) م العام . |
| (٩) م فأما . | (١٠) م لا يكون . |
| (١٢) م وجدته . | (١٣) م كان . |
| | (٥) م الذات . |
| | (٨) م يمكن . |
| | (١١) م الآخر . |
| | (١٤) م ما قد . |

ثانياً. وهذا الصنف^(١) الأول ربما كان المحمول أولاً فيه^(٢) أعم من الموضوع ، كالجسم للحيوان في المثال الأول ، والحيوان للإنسان . وربما كان مساوياً مثل مساواة الزوايا لقائمتين — للثالث . وهذا ربما كان داخلاً في الماهية كما في المثال الأول ، وربما كان عرضاً ذاتياً كما في المثال الثاني .

ويموز أن يكون الموضوع الذى يعرض له العارض أولاً مقوِّماً^(٣) لماهية الموضوع الذى يعرض له ذلك ثانياً : مثل الثالث : فإن كون الزوايا هكذا يعرض له أولاً . وأما متساوى^(٤) الساقين فإنما يعرض له ذلك ثانياً ، فيكون عارضاً أولاً لجنسه ، وعارضاً ثانياً له . وجنسه يقوِّمه .

ويمكن أن يكون عارضاً أولاً لعارض للموضوع^(٥) : مثل الزمان فإنه أولاً للحركة ثم للجسم ، والحركة عارضة للجسم . وعسى ألا تكون^(٦) هذه الأولوية معتبرة في هذا الموضع ، بل تكون الأولوية في هذا الموضع هي ألا يكون الشئ محمولاً على أعم من الذى قيل إنه له أولاً وإن كان محمولاً عليه بتوسط مساوٍ^(٧) . فكل برهان يقوم على حمل شئ على شئ غير أول^(٨) ، فلا يكون البرهان قام عليه بالحقيقة ، بل في الحقيقة إنما قام على ماهو له أول . فإن من بين أن كل مثلث متساوى الساقين فإن زواياه مساوية لقائمتين ، فلم يبين ذلك بالحقيقة من جهة ماهو متساوى الساقين ، بل من جهة ماهو مثلث .

وليس من شرط الأول ألا يكون بينه وبين الموضوع واسطة : فإن بين هذا^(٩) العارض للثالث وبين الثالث وسائط وحدوداً مشتركة كلها عوارض أقرب منه . بل الشرط ماقد بيناه^(١٠) أولاً .

وأما ما كان^(١١) ليس محمولاً على كلية الموضوع ، فلا يمكن أن يكون هذا من جملة الذاتيات الداخلة في ماهية الشئ ، بل من جملة الذاتيات الداخلة في ماهيات أنواع الشئ ، أو من

(١) من ساقطة .

(٢) من المتساوى .

(٣) خبر يكون .

(٤) من فيه أولاً .

(٥) من ساقطة .

(٦) من ساقطة .

(٧) أى إذا كان محمولاً بتوسط مساوٍ للموضوع المحمول عليه ، فهو أيضاً محمول حملاً أولاً بالنسبة لهذا الموضوع .

(٨) "غير أول" صفة لكلمة "حمل" . لالكلمة شئ : أى حمل غير أول .

(٩) من ساقطة .

(١٠) من قدمناه .

(١١) من ساقطة .

جملۃ الأعراض الخاصية الذاتية للشيء . لكن إنما يحمل على كلية الموضوع ^(١) بسبيل ^(٢) التقابل على ما قلنا .

فأما القسم الأول فهو مثل الفصول المقسمة للجنس التي لا تقسم نوعا تحتها ألبتة : فتكون فصولا أولية للأنواع من جهة أنها تقومها ولا تقوم أجناسها ، وتكون فصولا أولية للأجناس من جهة أنها ^(٣) تقسمها ولا تقسم أنواعها .

وإذا قسم الثاني فهي العوارض الخاصية ^(٤) للجنس ما التي لاتعمه ، ولا يحتاج أن يصير الجنس نوعا ما ^(٥) معينا فتيها حينئذ لقبول مثل ذلك العارض ، مثل أن الجسم لا يحتاج في أن يكون متحركا وساكننا إلى أن يصير حيوانا أو إنسانا ، ويحتاج في أن يكون صخاكا إلى أن يصير أولا حيوانا بل إنسانا .

فقد قانا في كيفية أولية كل صنف من الذاتيات .

واعلم أنه فرق بين أن يقال "مقدمة أولية" وبين أن يقال "مقدمة مجملها" ^(٦) أولى : لأن المقدمة الأولية هي التي لا يحتاج أن يكون بين موضوعها ومجملها واسطة في التصديق وأما الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج إلى وسائط . فالمحمول إنما يكون كليا في "كتاب البرهان" إذا كان مع كونه مقولا على الكل في كل ^(٧) زمان ، أوليا ^(٨) . وما كان من الأعراض الذاتية ليس يختص ^(٩) بالنوع الذي وجد له ، فهو ذاتي للنوع بأن جنسه يؤخذ في حده ^(١٠) ذلك العارض ؛ وذاتي للجنس بأن نفسه يؤخذ في حده . وقد تكون أجناس الأعراض الذاتية ذاتية للموضوع : مثل زوج ^(١١) الزوج كما أنه عرض ذاتي وأولى للعدد ، كذلك جنسه وهو الزوج . وقد يكون ذاتيا لا ^(١٢) للموضوع ولكن لجنسه ، مثل أن جنس الزوج — وهو المنقسم — ليس عرضا ذاتيا للعدد لأنه يوجد في المقادير ؛ ولكنه ذاتي للجنس العدد وهو الكم .

-
- | | | |
|--------------------------------|----------------------|-----------------|
| (١) من الشيء الموضوع . | (٢) من بسبب . | (٣) من ما . |
| (٤) من فهي من العوارض الخاصة . | (٥) من ساقطة . | (٦) من مجملها . |
| (٧) م ساقطة . | (٨) خير كان . | (٩) من بخاص . |
| (١٠) من حد بدون الها . | (١١) م ٦ من إن زوج . | (١٢) م ساقطة . |

وكل ما كان عرضاً ذاتياً لموضوع من الجواهر ولم^(١) يكن جنسه ذاتياً لذلك الموضوع فيجب أن يكون لامخالة ذاتياً لجنس الموضوع أو ما يقوم مقامه . وأما في غير الجواهر فقد لا يكون ذاتياً لجنس الموضوع مثل أن التنافر والاتفاق أعراض ذاتية للنغم ، وأجناسها ليست أعراضاً ذاتية لأجناس النغم ، بل ربما وقعت في الكم .

فقد عرفت الكلى الأولى الخاص مما أشرنا لك إليه إشارةً ما ، وسهل لك^(٢) من ذلك أن تعلم أن من المحمولات الأولية المقومة لماهية الشيء ماهي^(٣) خاصة كالحدود وبعض الفصول [٩٩ ب] كالحساس للحيوان ، ومنها ماهي^(٣) غير خاصة ، وإن كانت أولية^(٤) ، كالجنس وبعض الفصول مثل المنقسم بمتساويين للزوج ، والناطق للإنسان عند من يرى الناطق مشتركاً للإنسان والمملوك .

والجنس أولى غير خاص ، والحد أولى خاص . وأما المحمولات التي هي أعراض ذاتية فمنها أولية خاصة^(٥) كحال زوايا المثلث للمثلث ، ومنها أولية غير خاصة^(٥) مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة متساويتين^(٦) لقائمتين : فإنه أولى لظن الواقع على خطين المصير زاويتيها^(٧) المتبادلتين متساويتين ، ولظن^(٨) الواقع على خطين المصير الزاوية الخارجة كالداخلة المقابلة^(٩) ؛ ولكن ليس بخاص لأحدهما . وهذا الخط وإن كان واحداً بالذات فهو اثنان بالمعنى والاعتبار . فإن صعب عليك تصور هذه الاثنينية فنحذبه لها^(١٠) الخط الواقع على خطين ، الجاعل زاويتي جهة واحدة متساويتين^(١١) ، والآخر الجاعل إياهما مختلفتين ، لكن المتبادلتين متساويتان .

ولا يقبل قول من يظن أن جنس الفصل ، إذا^(١٢) لم يكن جنساً ، وفصله ، أوليان^(١٣) للنوع . وعسى أنهم إنما قالوا هذا في الفصول المساوية .

(٣) س هو .

(٢) س ساقطة .

(١) س ثم لم .

(٥) س خاصة .

(٤) س كان أولياً .

(٦) في المخطوطات الثلاث مساوية . (٧) س زاويتها .

(٨) معناها : وهي أولية أيضاً للخط الواقع الخ .

(٩) س المصير الزاوية كالخارجة والداخلة والمقابلة وهو خط .

(١٢) س إد .

(١١) س متساوية .

(١٠) س بدلها .

(١٣) أوليان خبر أن .

واعلم أنه قد يكون البرهان أولا على ما ليس بجمل أولى : فإن الأوسط إذا كان أعم من الأصغر في القياس الكلى^(١) وحمل عليه الأكبر، فإن الأكبر لا يكون حمله على الأصغر أولا، بل يكون البرهان عليه أول برهان^(٢)، لكنه على جزئيات الأصغر برهان ثان . وقد يجتمع الأمران جميعا ، كالبرهان على المثلث المثبت كون زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . وهذا حيث يكون الأوسط مساويا للأصغر سواء كان الأكبر مساويا للأوسط كما في هذا المثال ، أو أعم منه . لكنه ليس يقال على ما هو أعم منه كما قد علمت .

والأعراض الذاتية قد تكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه ذاتي للثلاث ومساو له ؛ وقد يكون غير خاص وذاتيا ، وذلك مثل الزوج فإنه عرض ذاتي لمضروب الفرد في الزوج ، ولكن غير خاص^(٣) . أما أنه غير خاص فهو ظاهر . وأما أنه ذاتي فلا لأن العدد — وهو جنس — موضوعه يؤخذ في حده . والعرض الذاتي الخاص قد يكون مساويا ، وقد يكون أنقص من الشيء على الإطلاق . وأما المساوى فمثل مساواة الثلاث لقائمتين فإنه مساو للثلاث . وأما الأنقص فمثل الزوج للعدد .

وأما^(٤) العرض الخاص فيكون^(٥) : إما اتخاص على الإطلاق مثل ما مثلنا به قبل ، وإما أخص من وجه وأعم من وجه مثل المساواة : فإنه من الأعراض الذاتية للعدد لأن جنس العدد يؤخذ في حده وهو الكم . ولكنه أخص من العدد من وجه ، لأنه يوجد في بعض العدد ، وأعم منه من وجه لأنه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير . وما كان من الأعراض الذاتية على هذه الجهة وكان متقابلا^(٦) فإنه يقسم موضوعه كالعدد ها هنا ، وأنواع^(٧) أخر كالخط والعظم والزمان وما أشبه ذلك .

ومن موضوعات الأعراض الذاتية ما هي^(٨) بالحقيقة أنواع أو أجناس متوسطة^(٩) أو عالية مثل الإنسان لأعراضه الذاتية ، ومثل الحيوان والجسم والكم : فإن لكل واحد منها أعراضا ذاتية على ما قلنا . ومنها ما يشبه أجناسا^(١٠) وأنواعا وليست ، وهي المعاني التي تقال على كثير

(١) من ساقطة .

(٢) م ٦ ب برهان أول .

(٣) من ساقطة .

(٤) من ساقطة .

(٥) من قد يكون .

(٦) من مقابلا .

(٧) ب ٦ م أنواعا .

(٨) من هو .

(٩) من أجناس أو أنواع متوسطة .

(١٠) من ساقطة .

ولكن لا بالسوية ، وهى لوازم غير داخلة فى ماهية الأشياء الداخلة فى المقولات مثل^(١) الوجود والوحدة ، وهما شبيهان^(٢) من جهة للأجناس^(٣) العالية . ويعرض لها عوارض ذاتية يبحث عنها فى ما بعد الطبيعة مثل القوة والفعل ، والعلة والمعلول ، والواجب والممكن . وقد تكون أيضا لأمر أخص من الواحد والموجود وكالأنواع^(٤) لها .

هذا : ونعود فنقول : قد كنا^(٥) بينا أن المساواة واللامساواة عرضان ذاتيان للعدد ، وكما بينا أنهما غير خاصيتين بالعدد . ثم كل عدد إما^(٦) أن يكون مساويا أو غير مساو : فينقسم^(٧) العدد إليهما قسمة مستوفاة . وأيضاً فإن العدد ينقسم إلى الزوج والفرد^(٨) قسمة مستوفاة . ولكن قسمة العدد إلى المساوى وغير المساوى ليست قسمة أولية : لأن ما ليس بعدد ولا تحت العدد ينقسم كذلك : مثل الخط والسطح والجسم والزمان . وأيضاً جنس العدد ينقسم كذلك : فإن كل كم إما مساو وإما غير مساو . فإذا القسمة الأولية بهما للجنس^(٩) العدد . وأما القسمة إلى^(١٠) الزوج والفرد فهى للعدد قسمة^(١١) أولية بالقياس إلى ما ليس بعدد . ولذلك فإن جنس العدد لا ينقسم بهما^(١٢) قسمة مستوفاة . فلا نقول^(١٣) كل كم إما زوج وإما فرد^(١٤) .

ونقول إن القسمة الأولية بالأعراض الذاتية قد^(١٥) تكون بتقابل كقولنا : كل خط إما مستقيم وإما منحنٍ ، وكل عدد إما زوج وإما فرد . وقد تكون بغير تقابل كقولنا : إن من الحيوان ما هو ساج ومنه ماش^(١٦) ، ومنه زاحف ومنه طائر .

ونقول إن القسمة المستوفاة الأولية إما أن تكون بفصول ولا تكون نسبتها إلى الجنس ونسبتها إلى النوع مختلفة^(١٧) فى الأولية على ما بينا ، وإن كان نسبة الأولية فى كل آخر^(١٨) ؛ وإما أن تكون بعوارض هى للجنس أيضا أولية مثل قولنا كل كم إما مساو وإما غير مساو ، وقولنا كل جسم إما متحرك وإما ساكن ، وإما بعوارض لا تكون للجنس أولية وإن كانت القسمة بها

-
- | | | |
|---|-------------------------|-----------------|
| (١) س وهو مثل . | (٢) س شيهان . | (٣) م الأجناس . |
| (٤) م الوار ساقطة . | (٥) س ساقطة . | (٦) س إما . |
| (٧) م ٦ ب فيقسم . | (٨) س وإلى الفرد . | (٩) م الجنس . |
| (١٠) م ساقطة . | (١١) م ٦ ب وقسمة . | (١٢) س بها . |
| (١٣) س يكون . | (١٤) س فزوج وإما فردا . | (١٥) م وقد . |
| (١٦) س ما هو ماش وكذا فى الباقي . | (١٧) س مخططة . | |
| (١٨) لعله يقصد فى كل حالة مخططة على حدة . | | |

أولية — وذلك إذا كانت العوارض إنما تعرض للجنس إذا صلو نوعا بعينه : مثل قولنا كل عدد إما زوج وإما فرد، فالزوج والفرد ليس يعرض للعدد أولا، بل ما لم يصر العدد نوعا ^(١) معلوما لم يكن زوجا ولا فردا : لأن الزوج والفرد عوارض لازمة لأنواعه . وكذلك قسمة الحيوان إلى الضحاك وغير الضحاك وغير ذلك : لأن هذه عوارض تعرض لأنواع بعد أن قامت طبائعها النوعية . ولا تكفى طبيعة الجنس في أن يعرض شيء من هذه العوارض . فهي من جهة القسمة أولية للجنس ؛ وأما بذاتها فليست أولية له .

والقانون في تمييز الأمرين أن نمتحن ونأخذ طبيعة الجنس مخصوصة : مثل قولك عدد ما أوجسم ^(٢) ما . فإن أمكن أن يكون ذلك صالحا لأن يعرض له الأمران في حالين، فمروضهما أولي . وعند ^(٣) هذا الامتحان يكون جسما ما يصلح لأن يتحرك وأن يسكن . ولا تجد عددا ما يصلح لأن يكون زوجا وأن يكون فردا . فإن طبيعة الجسمانية كافية لأن نتصورها وقد عرض لها الأمران قبل أن نلتفت إلى حقوق فصل بها . وليس طبيعة العدد كافية في أن نتصورها قد عرض لها ^(٤) واحد من الأمرين ما لم ينضم إليها في الذهن فصل إذا ألحقته بها تبين ^(٥) لك حينئذ أن يلحقها ذلك العارض .

وقد يكون من إنحاء القسمة للجنس ما ليس بمستوفاة ولا أول ^(٦) له ، بل هو أول ^(٧) لما فوقه ، كقولك كل عدد إما زائد وإما ناقص وإما مساو ، أو لما تحته كقولك كل كم إما زوج وإما فرد .

ونقول أيضا إن القسمة التي تكون أولية للجنس من حيث القسمة ، وتكون الأعراض التي انقسم إليها ليست أولية للجنس بل للنوع ^(٨) ، على أقسام ثلاثة : إما ^(٩) أن تكون تلك الأعراض كل واحد منها أوليا وخاصة بنوعه كقولنا كل مثلث إما أن تكون زاوية منه مساوية للباقيتين أو زاوية ^(١٠) منه أعظم من الباقيتين مجموعتين ، وإما أن تكون كل زاويتين منه مجموعتين

(١) من ساقطة . (٢) من عدد ما أوجسما ما .

(٣) من عند بدون الواو . (٤) من له . (٥) من تيسر .

(٦) م غير واضحة . (٧) من أولى . (٨) من بالنوع .

(٩) من وإما . (١٠) من وإما أن تكون زاوية منه .

أعظم^(١) من الثالثة . فالأول عارض خاص بالملثالث القائم الزاوية ، والثاني عارض خاص بمنفرد الزاوية ، والثالث عارض خاص بمحد الزاوية . وإما أن يكون كل واحد منها أوليا وغير خاص مثل قولنا : كل عدد إما زوج وإما فرد ، وكل حيوان إما مثنى وإما سابح وإما طائر وإما زاحف . فإن كل واحد منها وإن كان أوليا لنوع ما فلا يكون خاصا به ، وإما^(٢) أن يكون بعضها أوليا خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا : كل حيوان إما ضاحك وإما غير ضاحك : فالضاحك أولى خاص ، وغير الضاحك أولى غير خاص .

ونقول إن السبب في أنه لم قيل إن^(٣) الزوج والفرد عارضان للعدد وليس بنوعين أو فصلين مقسمين ، ظاهر^(٤) : وهو أن النوع من العدد يعرف مبالغه وهو كمال حقيقته وماهيته ، ويعرف ما معنى الزوج والفرد ، ولا يعرف له الزوج والفرد إلا بنظر أنه هل ينقسم بمتساويين أو^(٥) ليس ينقسم . وتكون نوعيته ، وهي مبالغه ، لا تقتضي أن يكون بديلاً له إلا انقسام بمتساويين ومقابلة .

والزوج والفرد لا يخلو إما أن يكون كل واحد منهما جنسا لذلك النوع من العدد أو فصل جنس أو فصلا خاصا . أو يكون نفس النوع ، وقد علم نفس ذلك النوع ، فكيف^(٦) يمكن أن يكون عارضا لازما له^(٦) ، وكيف يمكن أن يكون فصلا خاصا له ؟ وقد توجد الزوجية لنوع آخر وكذلك الفردية^(٧) .

وكيف يكون جنسا أو فصل جنس أو شيئا من الذاتيات على الإطلاق (١٠٠) ؟ وقد يجوز أن يفهم معناه ومعنى ذلك العدد ولا يفهم ذلك له^(٨) ، وكانت^(٩) الذاتيات ليست المحمولات التي تلزم في كل وقت ، بل التي^(١٠) لا يمكن أن يرفع معناها عما هو ذاتي له مثل معنى العدد : فإنه لا يمكن أن يعقل ما العدد ويجهل أن الأربعة عدد حتى يتأمل ويستبان ، اللهم إلا أن لا يكون معنى العدد مفهوما ولا^(١١) يكون أحضر في الذهن مع معنى الأربعة . ونحن قد علمنا ما معنى

(٣) من فياقيل من .

(٢) م ساقطة .

(١) م أهم .

(٥) م و .

(٤) خير إن .

(٧) م وكذلك ساقطة .

(٦-٦) م ساقطة .

(٩) م وذلك .

(٨) م ولا يفهم هوله .

(١١) م أو .

(١٠) م الذي .

الزوج والفرد . فإذا أحضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل ألف وحمسمائة ، أمكن أن نشك فلا ندرى في أول وهلة أنه زوج أو فرد حتى نستبين ونتأمل حال الانقسام بنصفين أو مقابله بنوع فكر ونظر . فإن كان عدد ما يُعرف ذلك فيه بسرعة أو كأنه في أول وهلة مثل الأربعة والثمانية ، فإننا إنما نحكم بسرعة أنه زوج^(١) لا لأجل أنه ذاتي للأربعة والثمانية — ولكن لأنه قليل ، فيلوح لنا أنه منتصف عن قريب . ولو كان لا يلوح ذلك لكان يتوقف إلى أن يستثبت . فإذا لم يكن بيان^(٢) كون الأربعة زوجا لذاته ، بل لظهور عارض آخر عرفناه له وهو التناصف .

وها هنا وجوه آخر يعرف بها أن الزوج عارض لا ذاتي لأصناف العدد لا يحتاج إلى التطويل بها . فإذا^(٣) كان الزوج والفرد عارضين لأصناف العدد وليسا بفصول ذاتية ولا أجناس ، ولا يمكن أن يكونا نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين — لأن الفصل المقسم للجنس هو بعينه الفصل المقوم للنوع — فبقى أن يكون كل واحد^(٤) منهما عرضا عاما بالقياس إلى نوع نوع من العدد وغيره ، وعرضا^(٥) خاصا بالقياس إلى العدد .

(١) من فإننا نعرف ذلك في أول وهلة ونحكم به بسرعة : فنقول لمثل الأربعة إنه زوج الخ .

(٢) أى ظهور ووضوح . (٣) من فإذا .

(٤) من ساقطة . (٥) من غيره .

الفصل الرابع^(١)

قيل في التعليم الأول إننا ربما أعطينا الكلى الأولى^(٢) ويطن بنا أنا لم نعطه ، وكثيرا ما لم نعطه فيظن بنا أنا أعطيناه . والأسباب في ذلك ثلاثة أمور ، واحد منها هو سبب لما يكون قد أعطينا ويطن أنا لم نعط ، مثل قولنا إن الشمس تتحرك في فلك خارج المركز حركة كذا ، وإن القمر يتحرك في فلك تدويره إلى المغرب حركة كذا ، وإن الأوض في وسط الكل . فإن هذه المواضع تكون مقولة على الكل أولية ويطن أنها ليست كلية بشرط هذا الكتاب^(٣) .

والسبب في ذلك أن هذه الأشياء في الوجود مفردة وطبائعها غير مشترك فيها ولا مقولة على كثير في الوجود ، فيظن أن محولاتها وإن كانت مثلا أولية فليست بكلية ، وليس الأمر كذلك . فإن قولنا "شمس" وقولنا "هذه الشمس" مختلفان . وذلك لأن قولنا "الشمس" يدل على طبيعة ما^(٤) وجوهر ما . وقولنا "هذه الشمس" فإنما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة بواحد بعينه . ثم كل برهان نبرهن به على الشمس فلسنا نبرهن عليها من جهة ما هي هذه الشمس ؛ حتى لو كانت طبيعة الشمس مقولة على غير هذه الشمس ، كان البرهان مما^(٥) لم يقم عليه ، بل مجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص ولا عموم . فنبرهن عليها بشيء أو نحكم عليها بشيء لو^(٦) كانت تلك الطبيعة مقولة على ألف شخص شمسي لكان الحكم والبرهان متناولا للجميع .

والطبيعة الكلية يقال لها كلية بوجوه ثلاثة . فيقال "كلية" من جهة ما هي في الوجود مقولة بالفعل على كثيرين ، وليست الأحكام العقلية تقال عن الكليات من جهة ما هي كلية بهذا الشرط . ويقال "كلية" من جهة ما هي محتملة لأن تقال في الوجود على كثيرين ، وإن اتفق أن قيلت^(٧) في الحال على واحد مثل بيت مسيع ، وكما يحكى من أمر طائر يقال له^(٨) ققنس^(٩) حتى يقال إنه

(١) من الفصل الرابع في أنا كيف نعطي الكلى والأولى وطقن أنا لم نعطه .

(٢) أي أعطينا الحكم الكلى الأولى مقدمة في برهان أو نتيجة له .

(٣) أي التعليم الأول . (٤) من ساقطة .

(٥) ب ما . (٦) من حتى لو هو أوضح . (٧) في المخطوطات الثلاثة قيل .

(٨) لعله تحريف لكلمة فوقس لإسم الطائر الخرافي . (٩) من لها .

يكون في العالم واحد^(١) فإذا بطل حدث من جيفته أو^(٢) رماد جيفته مثله^(٣) آخر . ويقال "كلية" لما ليس له في الوجود بالفعل عموم ولا أيضا له في الوجود إمكان عموم ، ولكن لأن مجرد تصور العقل له لا يمنع أن يكون فيه شركة ، وإن منع وجود الشركة فيه أمر ومعنى آخر ينضم إليه ~~و~~ على أنه لا يوجد إلا واحدا أبدا . وأما نفس الطبيعة فلا يكون تصورهما وتصور أنها واحدة بالعدد شيئا واحداً ، بل تصورهما شيء غير مانع وحده عن^(٤) أن يقال في العقل على كثيرين . ولكن معنى آخر وراء تصورهما هو الذي يمنع العقل عن تجويز ذلك .

والجزئى المقابل له فهو الذى نفس معناه وتصوره تصور فرد من العدد كتوهمنا ذات زيد بما هو زيد . ولا يمكن أن تكون هوية زيد ، بما هو زيد ، لا في الوجود ولا في التوهم — فضلا عن العقل — أمرا مشتركا فيه .

فالطبائع الكلية تقال على هذه الوجوه الثلاثة . وكان الأخير منها يعم الأولين . وهو أن العقل لا يمنع أن يكون المتصور منها مشتركا أو ينضم إلى تصورهما معنى آخر . وليس هذا نفس الطبيعة كالحيوانية ، بل الطبيعة مقرونا بها هذا الاعتبار ، وهو أزيد من الطبيعة وحدها بلا اعتبار زيادة . وإما يشترط هذا وينبه عليه حتى لا يظن أن هذا الاعتبار ليس اعتبار الكلية الذى^(٥) هو اعتبار غير اعتبار الطبيعة ، بل هو اعتبار طبيعة الشيء فقط .

فهذا هو الذى ينبغي أن نجعله^(٥) الكلى المعترف فى العلوم وفى موضوعات المقدمات . ويجب أن نتذكر ما سمعته من هذا المعنى فى مواضع أخرى . ولا يجب أن تكون أمثال هذه القضايا عندك شخصية ، بل يجب أن تعتقد أن المقدمة الشخصية هى ما يكون موضوعها شخصا مثل زيد وكل ما نفس تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه . وأما ما كان مثل الشمس فالموضوع فيه كلى ومقدمته كلية .

(١) م واحدا .

(٢-٣) ساقطة فى م .

(٤) س ساقطة .

(٥) م يجعل

(٤) م بالذى .

ولا تسئل (١) كيف كان كليته من الوجوه الثلاثة بعد أن يصح الواحد الآخر (٢) كذلك (٣). فإذا قلت إن الشمس كذا وحكمت على الشمس من جهة ما هي شمس ، فقد حكمت على كل شمس لو كانت (٤) ، إلا أن مانعا يمنع أن تكون شمس كثيرة فيمنع أن يشترك في حكم الكلى كثيرون ، وأنت جعلته كليا . فالحكم على الشمس بالإطلاق ذاتي أولى (٥) ؛ وعلى هذه الشمس غير أولى . فهذا سبب هذه الشبهة الواحدة

وأما الثاني من الأسباب الثلاثة فهو سبب الشبهة الثانية ؛ وهي (٦) كأنها عكس هذه الأولى في الوجهين جميعا . أحدهما في أنه لم يضع المقول على الكل فظن (٧) أنه وضع . وكان هناك وضع فظن أنه لم يضع . والثاني أن السبب فيه أنه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما (٨) حسب أنه كلى ولم يكن في الحقيقة كليا إذ كان قد فاتته أنه أولى ؛ وكان هناك (٩) حكم على واحد فظن أنه لم يحكم كليا . وهذا (١٠) كما يقول القائل (١١) إن التوازي أولى للخطين يقع عليهما خط فيعجل كل زاوية داخلية من جهة واحدة قائمة . وذلك لأنه لا يخلو شيء من خطين بهذه الصفة إلا وهما متوازيان . فظن المقول على الكل كليا وليس كذلك : لأن شرط الأولية فائت ، لأن الزاويتين اللتين من جهة واحدة — وإن لم تكن كل واحدة قائمة بل كانتا مختلفتين لكن مجموعهما مثل قائمتين — فإن التوازي يكون محمولا على الخطين . وهذا (١٢) الخططان وذاتك الخططان يعمهما شيء التوازي موجود له أولا . وذلك الشيء هو خططان وقع عليهما خط فصير الداخلتين من جهة واحدة معادلتين (١٣) لقائمتين ، سواء كانتا متساويتين وقائمتين أو مختلفتين .

وأما السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة . وهي شبهة توقع فيها الضرورة أو الخطأ . أما الضرورة فإذا كان الشيء الكلى العام لأنواع مختلفة لا اسم له . فيبين الحكم في كل واحد من أنواعه التي لها (١٤) أسماء بيانات خاصة . فإذا لم يوجد الحكم لشيء أعم منه لفقدان الاسم العام ظن أنه

(١) س ولا تبال . ب تبلى . (٢) ب الأخير . (٣) س لذلك .

(٤) أى كل شمس اقترض وجودها . (٥) س + بل كلى . (٦) س ساقطة .

(٧) س وظن . (٨) س وكان الحكم على ما .

(٩) أى في الحالة الأولى ؟

(١٠) يقصد بها الحالة الجديدة وهي الحالة التي فيها وضع للقول على الكل وظن أنه لم يوضع .

(١١) س قائل . (١٢) س فهذان . (١٣) س معادلتين معا

(١٤) م ك ب التي هي .

أولى لكل واحد منها ، وأن الحكم منا عليه كلى . مثاله أن يبرهن في المقادير أن المقادير المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة ؛ ويبرهن أيضا في الأعداد أن الأعداد المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة ^(١) وقد يبرهن في كل واحد منها ^(٢) يبرهان آخر . ولكن المبرهن عليه ليس أوليا لواحد منها . بل هو أولى لكل كم ^(٣) إلا أن اسم الكم لا يوضع في ^(٤) صناعة الحساب ولا في صناعة الهندسة لأن صناعة الحساب يوضع العدد فيها على أنه ^(٥) أعم جنس ولا يتجاوز . وصناعه الهندسة يوضع فيها المقدار ^(٦) على أنه أعم جنس ولا يتجاوز . فكأن اسم الكم معدوم ^(٧) بحسب الصناعتين ، وكأنه ليس في إحدى ^(٨) الصناعتين للغنى العام اسم . فيظن ^(٩) في كل صناعة أن هذا العارض أولى لموضوع صناعته ^(١٠) وهو في الحقيقة ^(١١) أولى لجنس موضوعي الصناعتين . وكذلك هذا [١٠٠ ب] التبدل ^(١٢) متقرر في الأزمان وفي النغم وفي الأقوال وفي غير ذلك مما هو كم بالذات أو ذو كم .

والسبب الذي يقع لأجله أن يبرهن لا على العام الذي الحكم عليه أولى ، بل على أنواعه ، إما فقدان الاسم على ما قلنا ، وإما لأن العام الأول خارج عن أعم موضوع لتلك الصناعة البرهانية ، وإما لأن البرهان على العام صعب جدا ، ولكنه على نوع نوع من أحوال تخص ذلك النوع سهل ؛ وإما لأن العام لا ينتصب بمجاء ^(١٣) الخيال لأنه جنسى ^(١٤) ، والتوقعيات التي تحته تكون أقرب إلى الخيال فتنتصب بمجاءه ؛ ويكون شأن ذلك العام أن يبرهن عليه بتخييل ^(١٥) ما كالتشكيلات ^(١٦) الهندسية .

وهذه المعاني كلها مجتمعة في مسألة التبدل : فإن اسم الكم غير جائز في الصناعتين . وأيضا الكم ليس من موضوعات إحدى ^(١٧) الصناعتين . وأيضا فإن البرهان إنما تسهل إقامته على المقادير

(١) وذلك مثل قولنا إذا كانت ٢ إلى ٤ = ٦ إلى ١٢ ، كانت ٢ إلى ٦ = ٤ إلى ١٢ .

(٢) من برهن على كل واحد منها . (٣) من ما . (٤) من إلا في ؛ وهو خطأ .

(٥) من أنها

(٦) المراد بالمقدار هنا الكم المتصل كالسطح والخط والجسم في مقابل الكم المنفصل وهو العدد .

(٧) من فكان اسم الكم معدوما . (٨) من أحد .

(٩) م ويظن . (١٠) من صناعة . (١١) من بالحقيقة .

(١٢) من باب التبدل . (١٣) م بمجد . (١٤) من جنس .

(١٥) م بتخييل . (١٦) من كالأشكال . (١٧) من أحد .

من جهة حال الأضعاف، ويقوم على العدم من جهة حال الأجزاء. فيكون قد قام على كل واحد ^(١) من جهة تخصه، وصعب إقامته بنحو يعمهما ^(٢) جميعا . وأيضا لأن تخيل العدد والمقدار بالتشكيل والتقريب من الوهم أسهل من تخيل ^(٣) الكم . ولهذا السبب يوضع للكم بحث ^(٤) يخصه كما وضع لأنواعه ، بل لم ينسب إلى المقدار — من جهة ما هو مقدار — مباحث كثيرة ، بل خُصَّ أكثرها بالخط والسطح والجسم كل على حدة ، إذ كانت نسبة الأحكام إلى ^(٥) النوعيات من الخط والسطح والجسم أسهل من نسبتها إلى المقدار المطلق بحكم القياس إلى التخييل .

فهذا وجه وقوع سبب هذا الخلط ^(٦) من قبل الضرورة ، وأما كيفية وقوعه من جهة الغلط : وذلك أن ينظر الإنسان أول نظرة في آحاد معنى عام كثلث مثلث من أنواع المثلث العام من غير أن يحس كيفية الوجه في استيفائها كلها ، فإن ^(٧) كان استوفائها كلها لم يحس باستيفائها كلها ، فيبين في كل واحد ^(٨) منها أمرا يبرهان عام أو برهان ^(٩) خاص لكل واحد . وله أن يتبدى فيبين ذلك في المثلث المطلق لأنه ^(١٠) له أولا ، إلا أن الغلط زاغ به عنه وخص ابتداء نظره بالجزئيات . فينشد كيف يمكنه أن ينتقل إلى المثلث المطلق إلا أن يعمل على الاستقراء المغالطى ، وهو أن ينقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة — أو غير متحقق استيفاؤها — إلى الكلى . فإن هذا ليس مغالطة في الجدل ، وهو مغالطة في البرهان : لأنه لا يلزم من وجود أى حكم كان في جزئيات شئ لم يشعر باستيفائها يقينا أن نحكم بالحكم اليقين ^(١١) على الكل . وأما الحكم الإقناعى الشبيه باليقين ، فقد يجوز أن يحكم به . ولذلك ^(١٢) ليس هذا مغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان : لأن هذا الناظر في الجزئيات من المثلثات كيف يتنبه ^(١٣) للشيء الذى هو المثلث المطلق ما لم يكن يتيقن استيفاء ^(١٤) الأقسام التيقن الذى لو كان حصل له كان له بعد أن ينقل الحكم إلى المثلث المطلق الذى الحكم له أولى وعليه كلى ؟ وإذا لم يتبينه لذلك ، حسب أن الحكم أولى لتلك الجزئيات ، وظن الحكم على كل صنف منها كليا بطريق هذا الكتاب . ومن أراد ألا يضل في معرفة أن الحكم أولى ، فيجب إذا كان الحكم مقارنا لمعان مختلفة أن يمتحن أولية الحكم بأن يرفع

(٣) م ٦ م تخيل .

(٦) م ٦ م الغلط .

(٩) م يبرهان .

(١٢) م وكذلك

(٢) م يعمها .

(٥) م فى .

(٨) م أحد .

(١١) م اليقنى .

(١٤) م باستيفاء .

(١) م ساقطة .

(٤) م ساقطة .

(٧) م أو إن .

(١٠) ب لأن له .

(١٣) م يبينه .

جملة المعاني إلا واحدا منها ؛ ويبدل ذلك الواحد دائما : فما إذا أثبت وبطلت البواقي ؛ ثبت الحكم ، وإذا ^(١) ارتفع وإن بقيت البواقي — لو أمكن ذلك — ارتفع الحكم . فالحكم له أولا . مثال هذا : مثلث متساوي الساقين من نحاس ؛ وهو أيضا شكل . فإذا رفعت تساوي الساقين وكونه من نحاس ؛ وأثبت المثلث ؛ وجدت كون ثلاث زوايا منه كقائمتين ^(٢) ثابتا . ولو أمكن أن يرفع معنى الشكل ويبقى المثلث ، كان الحكم ثابتا . ولكن إنما لا يبقى لأن المثلث لا يبقى . ثم إذا رفعت المثلث وبقي الشكل ، لم يبق هذا الحكم . فمن جانب ^(٣) تساوي الساقين وكونه من نحاس ، تجد الحكم ثابتا مع رفع الأمرين وإثبات المثلث . ومن جانب الشكل ؛ تجد الحكم مرتفعاً مع وضع الأمرين ورفع المثلث . فيجتمع من الامتحنين أن الحكم كلي للمثلث لاغير .

(١) من وإن .

(٢) من مساوية لقائمتين .

(٣) من جهة .

الفصل الخامس^(١)

في تحقيق ضرورة مقدمات البراهين ومناسبتها^(٢)

ثم إن مقدمات البرهان يجب أن تكون ضرورية ، وذلك إذا كانت على^(٣) مطلوبات ضرورية . قيل : لأن ما يكتسب بوسيط ما يجوز أن يتغير لا يكون ثابتا لا يتغير . بل النتيجة الضرورية تلزم من مقدمات ضرورية لا يقع فيها إمكان تغير .

والأمور الضرورية^(٤) على وجهين : أمور ضرورية^(٥) في اللزوم من غير أن يكون بعضها لبعض ضروريا في الجوهر والطبيعة ، وهذه لوازم خارجة . وقد أوضحنا قبل أنها^(٥) لا تنفع في كسب العلم اليقيني ، وضرورية^(٦) في الجوهر والطبيعة ، وهي الأمور الموجودة بذاتها .

أما الداخلة في حد الموضوع فهي ضرورية للموضوع في جوهره . وأما^(٧) التي الموضوع داخل في حدها ، فالموضوع لها ضروري في الجوهر ، وهي ضرورية للموضوع في اللزوم أيضا : إما على الإطلاق وإما على المقابلة . والتي على المقابلة ، فالماخوذ منها في البرهان ما كان ضروريا للزوم للنوع الواحد . فإن كان مما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع ، فليس داخلا في البرهان على الأمر الضروري من حيث ما هو ضروري .

وأما كيف ترتب هذه ليكون منها العلم اليقيني فنقول به .

قالوا : وكل قول ينتج به أمر ضروري وليس ضروريا^(٨) فإن للمعاند أن يقول إن الملزوم الذي وضعته ليس دائما الوجود ، فما يلزمه ليس بدائم الوجود ، إذ لا يجب أن يكون دائم الوجود . فإن كان إبطال النتيجة المدعاة أنها ضرورية يكون بهذه السبيل ، فإن^(٩) استحكام قوة اليقين والضرورة فيها هو بالأمر لا يكون فيها هذا المطعن .

(٣) س ساقطة .

(٢) س ومناسبتها .

(١) م ك ب ساقطة .

(٦) أي وأمر ضرورية .

(٥) س أنه .

(٤-٤) ساقط في م .

(٩) م ك ب إذ أن .

(٨) أي وليس ذلك القول ضروريا .

(٧) س ساقطة .

فتبين من هذا أن الذين يقتصرون في أخذ المبادئ على أن تكون صادقة في نفسها، أو مقبولة: أى معترفاً^(١) بها عند قوم أو إمام، أو مشهورة: أى يعترف بها كافة الناس وتراها، من غير أن تكون أولية الصدق — وربما كانت غير صادقة كما نعرفه في "كتاب^(٢) الجدل"، فقد يضلون السبيل: فإن استعمل المقبولات والمشهورات وأمثالها في طلب اليقين مغالطة أو غلط وبلاهة: إذ يمكن أن تكون كاذبة. وأما الصادقات فإذا لم تكن مناسبة للجنس الذى فيه النظر، وكانت خارجية غريبة، لاتبين شيئاً من الجهة التى يمثلها يقع اليقين العلمى^(٣)، وإن كان يقع بها يقيناً ما لأنها لاتدل على العلل: إذ العلل مناسبة للشيء. وإنما تعطى صدق النتيجة فقط^(٤)، لضرورة صدقها أو^(٥) لئمة صدقها.

وليس كل حق مناسباً^(٦) وخصوصاً إذا لم يكن ضرورياً: فإنه إذا كان الأوسط غير ذاتى وغير ضرورى للأصغر، فلا يجوز إما أن يكون الأكبر ضرورياً أو^(٧) غير ضرورى. فإن لم يكن ضرورياً^(٨) كان اليقين بنسبته إلى الأصغر غير ثابت؛ فلم يكن يقيناً محضاً، إلا أن يكون البرهان عليه من جهة ما هو ممكن، لا من جهة ما هو موجود بالضرورة. وإن كان ضرورياً فإنما هو ضرورى في نفسه ليس ضرورياً عند القياس عليه، لأنه يمكن أن يزول الحد الأوسط عن الأصغر لأنه غير ضرورى له. فحينئذ لا يبقى الشيء الذى كان عُلِمَ بتوسطه فيزول حينئذ الظن والشيء موجود في نفسه. فإننا^(٩) إذا علمنا أن هذا الإنسان حيوان لأنه يمشى وكل ماش حيوان، فإذا لم يمش بطل عنا العلم الذى اكتسب بتوسط المشى، فلم ندر حينئذ أنه حيوان أو ليس بحيوان. والأمر في نفسه باق.

فإن قال قائل^(١٠) إن هذا اليقين لا يزول وإن زال الحد الأوسط: لأن قولنا كل ماش حيوان معناه كل شيء موصوف بأنه ماش وقتاً ما فهو حيوان^(١١) دائماً — مادام ذاته الموضوع للشيء موجودة — فإن كل شيء موصوف بأنه ماش فهو حيوان^(١٢) يقيناً وإن لم يمش — على ما علم في "كتاب

(١) م ٦ ب ٦ س معترف . (٢) س باب . (٣) ب العلى .

(٤) س فقد . (٥) س ولا . (٦) أى مناسبة للنتيجة المطلوبة: ومعنى

مناسب للنتيجة أن يكون المحمول مادافاً على جنس بعينه . قارن ٢٣ ب ٧١ ٢٤ ب ٧٤ ٢٥ ب ٧٥ ٢٦ ب ٧٥ من أرسطو .

(٧-٧) م ساقط . (٨) م فأما .

(٩) ب ساقطه . (١٠-١٠) م ساقط .

القياس “، فتكون الصغرى وجودية والكبرى ضرورية : لأن حمل الحيوان على كل موصوف بأنه يمشى — ولو مشى وقتاً ما — ضرورى ، والنتيجة عن هذين ضرورية كما علم .

فالجواب عن هذا إنما يفيد اليقين لرجوعه بالقوة إلى قياس برهانى، لولا ذلك لم يفد اليقين . وذلك لأن الكبرى الضرورية المأخوذ ضرورتها على نحو ضرورة “كتاب القياس“، لاعلى نحو ضرورة “كتاب البرهان“ — وهى ^(١) قولنا كل ماش بالضرورة حيوان ^(٢) — حقيقة أن كل شئ من شأنه أن يمشى فهو حيوان بالضرورة . فلا يخلو إما أن يكون عُرِف بالعلة أن كل ما من شأنه أن يمشى فهو حيوان، أو لم يكن عُرِف بالعلة . فإن ^(٣) كان لم يعرف ^(٣) بالعلة واللية لم يكن اليقين ثابتاً حقيقياً كلياً على ما أوضحناه قبل . وإن كان عُرِف، فإنما اكتسب اليقين بقياس العلة . وهذا المشى يكاد أن يكون من الأعراض الذاتية للإنسان من وجه، وبالحيوان من وجه آخر على ما قيل فى الأبواب المتقدمة . فيكون إنما (١١٠١) صار هذا القول برهانياً لأن الأوسط فيه عرض ذاتى — وهو المشى .

ثم إن تحقيق حال المقدمتين إذا عُرِفنا باليقين يرجع بالمقدمتين فى القوة إلى مقدمتين كبراهما ضرورية : وذلك لأن قولنا “كل واحد مما يمشى وقتاً ما فهو حيوان بالضرورة“ قوته قوة قولنا “كل ما من شأنه أن يمشى ويمكن أن يمشى ويصح أن يمشى فإنه حيوان بالضرورة“ . وقولنا “كل إنسان يمشى“ فإنه فى قوة قولنا “كل إنسان يصح أن يمشى“ ومتى صدق صدق هذا معه .

وإذا ^(٤) كان كذلك وكانت الكبرى عرفت بالعلة حتى صح اليقين بها ، وكان ^(٥) قولنا “كل ما شأنه أن يمشى فهو حيوان“ قولاً يقيناً معلوماً بعلمته ، وكان الأوسط عارضاً ذاتياً للمعدين باعتبارين، كان القياس برهانياً، وكان كأنك تقول : كل إنسان يمكن أن يمشى ويصح أن يمشى، وكل ما أمكن أن يمشى وصح أن يمشى فهو حيوان . فلما كان القياس المذكور فى قوة هذا القياس ، أنتج يقيناً وليس يضر فى ذلك ألا يكون ^(٦) هو هذا القياس بعينه بالفعل ، فإنه ليس اليقين . إنما جاء من كونه بالفعل هكذا . بل لو لم يكن إلا كونه بالفعل هكذا لم يقع يقين، بل وقع اليقين بسبب كونه بالقوة هكذا ، ولو لم يكن فى قوته ^(٧) ذلك استحالة وقوع اليقين به ^(٨) .

(٣-٣) ساقط فى س .

(٢) س + بهذا اليقين .

(١) س وهو .

(٥) س فكان .

(٤) س فإذا .

(٨) س ساقطة

(٦) س وليس يضر ذلك فى ألا يكون الخ . (٧) س قوة .

وكما أنه قد كان يمكن أن تنتج نتائج صادقة عن مقدمات كاذبة ، فكذلك قد يمكن أن تنتج نتيجة ضرورية عن مقدمات غير ضرورية . وكما أن النتيجة الصادقة لم يكن صدقها هناك من جهة عين^(١) القياس بل من جهة^(١) أنها كانت بذاتها صادقة ، وأن من نفس تلك الحدود يوجد صدق نتيجتها ولو بالعرض ، كذلك النتيجة الضرورية هاهنا لا تكون ضرورية من جهة اللزوم عن القياس ، بل من جهة أنها بذاتها ضرورية ، وفي قوة الحدود أن تغلب على نحو نتيجتها ضرورية^(٢) .

وكما أن هناك قد يُشكَّ متى أحسَّ بكذب المقدمات ، فلا ندرى أن النتيجة^(٣) صادقة أو كاذبة — وإن كانت صادقة في نفسها — ما لم يُعلم صدقها في نفسها بوجه آخر ، كذلك هاهنا نشك فلا ندرى هل النتيجة ضرورية^(٤) أو غير ضرورية^(٤) ما لم نعلم ضرورتها من وجه آخر يلوح مع تلك المقدمات وفي قوتها ، أو لا يلوح عنها بل عن مقدمات أخرى .

وكما أن هناك لم يكن يمكن أن تنتج كاذبة عن صواب ، كذلك هاهنا لا يمكن إنتاج غير ضرورية ونسبتها^(٥) الحد الأوسط ضروريان .

والمقدمات العرضية وإن كانت لا تنتج شيئا ضروريا فقد تنتج بالضرورة . وفرق بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة^(٦) : فإن كل قياس ينتج بالضرورة ، وليس كل قياس ينتج ضروريا . وإذا كان القول^(٧) منتجا بالضرورة ، فإن^(٨) لم ينتج ضروريا فإنه لا يعرى عن فائدة ، بل لا بد من أن يتبعه فائدتان : إحداهما العلم بوجود شيء وإلا لم يكن يقينا فإننا^(٩) نجعل سببه . ففرق بين العلم المطلق وبين العلم اليقيني ، كما أنه فرق بين أن يعرف أن كذا كذا وأن يعرف لم كذا كذا . وهذا وإن لم يكن نظرا برهانيا مطلقا فهو نافع من جهة ما في البرهان : لأن الشيء إذا ثبت دخوله في الوجود لم يقصر البرهان عنه أو^(١٠) يكشف من كنهه لميته . والثاني إلزام الخصم والمخاطب عندما سمح بتسليم المقدمة . وهذا بعيد عن مأخذ البرهان ، لأن البرهان

(١-١) س ساقط . (٢) ب ب س ضرورية . والظاهر أنها ضرورية أي ضرورة اللزوم .

(٣) س + فيها . (٤-٤) ساقط في س .

(٥) أي لا يمكن لإنتاج غير ضرورية عن نسب ضرورية . (٦) ما ينتج بالضرورة أي ما تلزم

نتيجته عن مقدماته لزوما منطقيا ضروريا ، وما ينتج ضروريا أن ينتج نتيجة ضرورية .

(٧) يريد بالقول هنا مقدمات مؤلفة على نحو خاص كالقياس مثلا . (٨) س وإن .

(٩) س فإنها . (١٠) معناها إلى أن .

لا يتوقف على تسليم الخصم للمقدمة ، بل على تسليم الحق إياها وأن تكون ضرورية . ولا تكون
ضرورية على النحو المذكور في البرهان إلا أن تكون مجولاتها ، مع ضرورتها ، ذاتية على أحد وجهي
الذاتي : فإن الضروريات الخاصة بكل جنس هي إما أجناسها وفصولها ، وإما عوارضها الذاتية .
وما سوى ذلك فهي إما ضروريات غريبة ، وإما غير ضروريات بل أعراض مطلقة ، ولا يعلم
منها ^(١) لمية شيء* ألبتة . فإذا ^(٢) كان الأوسط للأصغر ذاتيا ، والأكبر للأوسط ذاتيا ، لم يمكن أن
ينتقل من علم إلى علم آخر . بل يبين كل علم بمقدمات خاصة مثل الهندسيات يبراهين خاصة
بالهندسة ، والعدييات بالعدد . ولم يدخل في ^(٣) شيء من العلوم بيان منقول ^(٤) أو بيان غريب
إلا فيما يشتركان فيه — وسنوضح هذا بعد — فتكون المقدمات مناسبة للنتيجة .

(١) من ساقطة .

(٢) من وإذا .

(٣) من ساقطة .

(٤) ب منقول .

الفصل السادس^(١)

في موضوعات العلوم ومبادئها ومسائلها واقتران^(٢) مبادئها ومسائلها
في حدودها المحمّولة

نقول^(٣) إن لكل واحد من الصناعات — وخصوصاً النظرية — مبادئ وموضوعات
ومسائل . والمبادئ هي المقدمات التي منها تُبرهن تلك الصناعة ولا تُبرهن هي في تلك الصناعة :
إما لوضوحها ، وإما لجلالة شأنها عن أن تبرهن^(٤) فيها^(٥) وإنما تبرهن في علم فوقها ، وإما
لدنو شأنها^(٦) عن أن تبرهن في ذلك العلم ، بل في علم دونه ، وهذا قليل .

والموضوعات هي الأشياء التي إنما تبحث الصناعة عن الأحوال المنسوبة إليها ، والعوارض
الذاتية لها . والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع أو لأنواعه أو
عوارضه ، وهي مشكوك فيها فيستبرأ^(٧) حالها في ذلك العلم .

فالمبادئ منها البرهان، والمسائل لها البرهان، والموضوعات عليها البرهان . وكأن الغرض فيما عليه
البرهان الأعراض الذاتية ، والذي لأجله ذلك^(٨) هو الموضوع ، والذي منه (هو) المبادئ .

ونقول : إن المبادئ على وجهين : إما مباد خاصة بعلم مثل اعتقاد وجود الحركة للعلم
الطبيعي ، واعتقاد إمكان انقسام كل مقدار إلى غير النهاية للعلم الرياضي . وإما مباد عامة وهي
على قسمين : إما عامة على الإطلاق لكل علم كقولنا " كل شيء " إما أن يصدق عليه الإيجاب أو
السلب " ، وإما عامة لعدة علوم مثل قولنا " الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية " : فهذا مبدأ
يشارك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة^(٩) وعلم اللغون وغير ذلك ، ثم لا يتعدى ماله

(١) م ب ساقطة . (٢) ب و م واقتراق . (٣) س وقول .

(٤) م تبرهن . (٥) س فيه . (٦) س منزلتها .

(٧) س فيستبرأ . (٨) س ساقطة .

(٩) م الهندسة وهو خطأ لأنها ذكرت قبل .

تقديرًا^(١) : فإن هذه الأشياء هي المساويات^(٢) في الكيات وذواتها^(٣) لا غير : فإن المساواة لا تنقل لغير ما هو كم أو ذوكم إلا باشتراك^(٤) .

والمبادئ الخاصة التي موضوعاتها موضوع الصناعة أو أنواع موضوعاتها أو أجزاء موضوعاتها أو عوارضها الخاصة^(٥) فهي المبادئ الخاصة بالصناعة — كانت محمولاتها خاصة بالموضوع أو غير خاصة به^(٦) بل بجنسه ، مثل المساواة في مقدمات من الهندسة والعدد ، وإن كان استعمالها في الصناعة ينحصر بها : لأن المساوى في الهندسة مساوى^(٧) مقدار ، وفي العدد مساوى عدد ، وكلاهما خاص بالصناعة . والمضادة في مقدمات من العلم الطبيعي والخالق على ذلك الوجه بعينه : فإن المساواة ليست خاصة بموضوع الهندسة ولا موضوع الحساب ، ولا المضادة أيضا خاصة بموضوع العلم الطبيعي من جهة ما هو موضوع العلم الطبيعي والاعتبار على الظاهر . ولكن إن كان شئ مما هو من الأعراض الذاتية محمولاً على موضوع العلم أو نوع موضوعه أو جزء موضوعه في المبادئ ، كانت المبادئ خاصة كقولنا ” كل عدد زوج منقسمٌ بمتساوين “ ، فالمنقسم بمتساوين خاص بجنس موضوع الزوج . وإن قلنا ” كل عدد ينقسم بمتساوين فهو زوج “ ، كان^(٨) المحمول خاصاً بنفس الموضوع . وأما^(٩) إذا كان الموضوع في المبدأ خارجاً عن موضوع الصناعة أو أعم منه ؛ فهو مبدأ غير خاص .

والمبادئ العامة تستعمل في العلوم على وجهين : إما بالقوة وإما بالفعل . وإذا^(١٠) استعملت بالقوة لم تستعمل^(١١) على أنها مقدمة وجزء قياس ؛ بل استعملت^(١٢) قوتها فقط قليل^(١٣) إن لم يكن كذا - مقابله - وهو كذا - حق ؛ ولا يقال لأن كل شئ إما أن يصدق عليه السلب أو الإيجاب : لأن هذا مشهور مستغنى عنه إلا عند تبكيك المغالطين والمناكرين . وإذا استعملت بالفعل خصصت^(١٤) إما في جزءها معاً كقولنا في تخصيص هذا المبدأ المذكور في العلم الهندسى ” كل مقدار إما مشارك وإما مباين “ . فقد خصصنا الشئ بالمقدار ، وخصصنا الإيجاب والسلب بالمشارك والمباين . وأما في الموضوع فكنتلنا المقدمة العامة : وهي كقولنا^(١٥) ” كل الأشياء

(١) أى ماله مقدار أو كم .

(٢) س هي المساواة . (٣) م وذورها . (٤) م بالاشتراك .

(٥) م كآب الخاصة . (٦) س ساقطة . (٧) س مساو .

(٨) س وكان . (٩) س فأما .

(١٠) س فإذا استعملناها . (١١) س فهي لا تستعمل . (١٢) س بل إنما تستعمل .

(١٣) س حتى يقال . (١٤) س واستعملها بالفعل هو أن تخصص . (١٥) س قولنا .

المساوية لشيء واحد متساوية“ إلى أن ”كل المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية“ .
فخصصنا الشيء بالمقدار وتركنا المحمول بحاله . وهذا على الاعتبار^(١) الذى مضى لنا أيضا .

ونقول أيضا إن المبادئ الخاصة بمسائل علم ما على قسمين : إما أن تكون خاصة بحسب ذلك العلم كله ، أو بحسب مسألة أو مسائل .

ونقول إنه قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب . وقد [١.١ب] يكون غير مفرد ؛ بل تكون فى الحقيقة موضوعات كثيرة تشترك فى شيء تتأحد به ، وذلك على وجوه :
فإنها إما أن تشترك فى جنس هو الشيء المتحد به ، اشتراك الخط والسطح والجسم فى جنس تتحد به وهو المقدار . أو تشترك فى مناسبة متصلة بينها^(٢) اشتراك النقطة والخط والسطح والجسم ؛ فإن نسبة الأول منها إلى الثانى كنسبه الثانى^(٣) إلى الثالث والثالث إلى الرابع . وإما أن تشترك فى غاية واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب — أعنى الأركان والمزاجات والأخلاط والأعضاء والقوى والأفعال — إن أخذت هذه موضوعات الطب لا أجزاء موضوع واحد ، فإنها تشترك فى نسبتها إلى الصحة ؛ وموضوعات العلم الخلقى فى نسبتها إلى العادة^(٤) . وإما أن تشترك فى مبدأ واحد مثل اشتراك موضوعات علم الكلام ، فإنها تشترك فى نسبتها إلى مبدأ واحد إما طاعة الشريعة أو كونها إلهية .

وأیضا فإن موضوع العلم إما أن يكون قد أخذ على الإطلاق من جهة هويته وطبيعته غير مشطّر فيها زيادة معنى ، ثم طلبت عوارضها الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب . وإما أن يكون قد أخذ لا على الإطلاق ، ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير أن يكون فصلا ينوّعه ، ثم طلبت عوارضه الذاتية التى تلحقه من تلك الجهة مثل النظر فى عوارض الأكر المتحركة .

و”المسألة“ إما بسيطة محلية ؛ وإما مركبة شرطية . والمركب يتبع البسيط فيما نوره فقول :
كل مسألة بسيطة فهى منقسمة إلى محمول وموضوع . فلتأمل أولا جهة الموضوع فنقول : إن الموضوع^(٥) فى المسألة انحصاره بعلم ما إما أن يكون داخلا فى جملة موضوعه^(٦) أو كائنا من جملة الأعراض الذاتية له . والداخل فى جملة موضوعه إما نفس موضوعه سواء كان واحد الموضوع

(٣) س كالثانى .

(٢) م ٦ب بينها .

(١) س اعتبار .

(٥) فنقول إن الموضوع ساقط فى م .

(٤) س الخلق والعادة .

(٦) أى موضوع ذلك العلم الخاص .

أو كثير الموضوع مثل قولنا: هل الجسم ينقسم إلى ما لا نهاية له؟ وذلك في مسائل العلم الطبيعي؛ وإما نوع له كقولنا: هل الهواء المحبوس في الماء يندفع إلى فوق بالطبع أو للانضغاط^(١) القاسر؛ وهل الغضب مبدؤه الدماغ أو القلب؟ والكائنة من أعراضه: فإما عرض ذاتي لموضوعه كقولنا: هل حركة كذا مضادة لحركة كذا؟ أو عرض ذاتي لأنواع موضوعه كقولنا: هل الإضاءة الشمسية مسخنة، أو عرض ذاتي لعرض ذاتي له كقولنا: هل الزمان بعد السكون؟ فإن الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم، أو عرض ذاتي لنوع عرض له كقولنا: هل إبطاء الحركة هو لتخلل سكون؟ فإن الإبطاء من عوارض بعض الحركات دون بعض: فإن بعض الحركات مستوية السرعة لا تبطئ ألبتة.

ولنقصد الآن ناحية المحمول فنقول: إن المحمول في المسألة على أنها مجهولة الإنية وتطلب فيها الإنية، لا التي هي مجهولة الملية^(٢) وتطلب فيها الملية دون الإنية، لا يجوز أن يكون طبيعة جنس أو فصل، أو شيئاً مجتمعاً منهما إذا كانت طبيعة الموضوع محصلة. فإن المحمولات الذاتية التي تؤخذ في حد الشيء يجب أن تكون بينة الوجود للشيء إذا تحقق^(٣) الشيء كما قد علمت؛ وإن كان يمكن في بعضها أن تبين بمحد أوسط: لكن ليس كل بيان بمحد أوسط فهو قياس؛ فإن الأوليات قد يمكن أن تبين بوجه ما بمحد أوسط، مثل^(٤) أن يجعل الحد الأوسط حد المحمول أو رسمه^(٥)، أو يجعل الأوسط كذلك للأصغر، فيوسط بين الموضوع وبين المحمول. وليس مثل ذلك قياساً عند التحقيق: فإن القياس إنما يكون قياساً على الإثبات والإبانة إذا كان على خفي الثبات؛ ويكون قياساً على اللم إذا كان على خفي^(٦) اللم. وقد يجتمعان وقد يفترقان. وأما طلب أن هذا المحمول هل هو حد أو جنس أو فصل، فهو مما يجوز أن يكون مطلوباً: لأن كون الشيء طبيعة ما وكونه جنساً ما أو فصلاً لشيء أمران مختلفان. فإن الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما؛ ومن جهة أخرى، وبالقياس إلى الإنسان، هو فصل جنس. فيشبه أن يكون إنما يُشكل في مثل هذا أنه هل هو جنس للإنسان أو ليس بجنس، أو هل هو فصل له أو لجنسه أو ليس. ولا يشكل أنه هل هو للإنسان موجود من جهة ما هو معنى ما من شأنه أن يكون جنساً أو فصل جنس إذا اعتبر له اعتبار العموم.

(١) س أو الانضغاط . (٢) هذه قراءة س أمام باب فقرآن الإنية . (٣) س حقي .

(٤) م أو مثال . (٥) أي تعريف المحمول بالحد أو الرسم .

وقد ينبه أيضا على وجود أمثال هذه المحولات المقومة الذاتيات ببيان ما ، من ليس سليم الفطرة كما ينبه على المبادئ الأولية . وأيضا قد يبرهن على وجودها لشيء ما إذا كان عُرِفَ بعوارضه ولم يكن تحقق جوهره : فعرف مثلا من جهة ما هو منسوب إلى شيء ، أوله فِعل أو انفعال ولم يكن عُرِفَ ذاته : مثل أنا نطالب هل النفس جوهر أو ليس بجوهر ؛ والجوهر جنس النفس . ولكن إنما نطلب هذا إذا لم نكن بعد عرفنا النفس بذاتها ، ولكن عرفناها من جهة ما هي مضانة إلى البدن وكال ما له ، وتصدر عنها الأفعال الحيوانية . وبالجمل إذا عرفناها من جهة أنها شيء هو كمال كذا ومبدأ لكذا فقط ؛ فنكون بعد ما عرفنا^(١) ذاتها ، فلا نكون عرفنا ذاتها ووضعناها^(٢) ثم طلبنا حمل جنسها عليها . فإذا لم نكن وضعنا حقيقة ذاتها ثم نطلب حمل أمر آخر عليها — ذلك الأمر جنس لذاتها — لم يكن المحمول في طابنا بالحقيقة جنسا للموضوع في القضية ؛ بل كان جنسا لشيء آخر مجهول يعرض له هذا الذي يطلب المحمول له . وكثيرا ما يتفق هذا الطلب حيث لا نكون قد حصلنا معنى الموضوع والمطلوب ، بل عندنا منهما اسم فقط : كما نطلب هل الصورة جوهر أم لا : فإننا إذا كنا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر ، وعرفنا^(٣) أنه الموجود لا في موضوع ، وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع ، وعرفنا ما الصورة — فكانت الصورة كل هيئة لمادة لا تقوم دونها تلك المادة^(٤) ، بل تتقوم بها ، وكان الموضوع كل مادة متقومة الذات ؛ أو قابل^(٥) متقوم دون الهيئة التي فيهما^(٦) وإن لم تكن الهيئة ولا شيء يخلف^(٧) بدلا ؛ أو كانت الهيئة لازمة لحقت بعد تقوم ذلك الأمر الذي هو مادة أو قابل — عرفنا أن الصورة جوهر ولم نحتاج إلى وسط . ولكن إذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر خيال ، أخذنا نحتاج ونقيس من غير حاجة إلى القياس .

بل المطلوبات والمسائل إذا كانت موضوعاتها من الموضوع للصناعة ، كانت محمولاتها من أعراضها الذاتية ، وأجناس أعراضها وفصول أعراضها وأعراض أعراضها . فإن كانت موضوعاتها من أعراضها الذاتية ، جاز أن تكون محمولاتها من جنس الموضوع ومن^(٨) أنواعه وفصوله وأعراضه وأعراض أعراضه وأجناس أعراض أخرى وفصولها وما يجري مجراها . وقد تكون محمولات الصنفين من الموضوعات

(١) أى لم نعرف . (٢) من فرضناها . (٣) م الواو ساقطة .
(٤) لا تقوم دونها تلك المادة أى لا تتقوم بدونها . (٥) أى كل قابل .
(٦) في المخطوطات فيها . (٧) م يختلف . (٨) م ساقطة .

عوارض ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهندسة والعدد ، وعوارض ذاتية لما هو شبيه جنس كالقوة والفعل في العلم الطبيعي : فإن القوة والفعل من العوارض الخاصة^(١) بالموجود^(٢) . والمضادة أيضا إذا استعملت في العلم الطبيعي كانت من العوارض الخاصة بجنسه^(٣) . وإنما^(٤) لا تكون محمولة في مسائل العلم الرياضى لأن موضوعات العلم الرياضى إما غير متحركة وإما متشابهة الحركة لا مضادة فيها ، وإن لم تتفق حركاتها من كل جهة . وأما موضوعات العلم الطبيعي فهيأة للتغير^(٥) بين الأضداد .

فأما إذا كان المطلوب هو^(٦) الية دون الإنية فيصلح أن يجعل مقوم ما حدا أوسط يبين به مقوم آخر إذا كان الأوسط علة لوجود الأكبر له : إذ يكون الأكبر أولا للأوسط ، ونسبته^(٧) تكون للأصغر : كالمدرِك فإنه أولا للناطق والحاس ثم للإنسان .

وأقول إن كل ما لم يصلح^(٨) أن يكون محمولا في المسائل البرهانية فلا يصلح أن يكون محمولا في المقدمات البرهانية ألبتة سواء كانت مبادئ خاصة أو مبادئ عامة ، إلا الأجناس والفصول وما يشبهها فإنها^(٩) يجوز أن تكون محمولة على أنواعها في المقدمات . فإنه يجوز أن يكون الأكبر جنسا للأوسط أو فصلا ، والأوسط عرضا ذاتيا للأصغر . ويكون^(١٠) كما أن العرض يجوز أن يتبدأ فيطلب ، فكذلك يجوز أن يتبدأ فيطلب جنسه أو فصله . وأيضا يجوز أن يكون الأوسط جنسا للأصغر أو فصلا ، والأكبر عرضا ذاتيا للأوسط . فن هذه الجهة تدخل الأجناس والفصول في جملة المحمولات .

وإذا كان يمكن أن يكون وجود العرض الذاتى لفصل الشيء أو لجنسه أوضح منه للشيء ، جاز أن^(١١) يوسط الفصل أو الجنس . وكذلك لما كان يمكن أن يكون نوع العرض أعرف للشيء ، أو المفصول بالعرض أعرف للشيء ، جاز أن يوسط هذا الأعرف . وأما أن يكون الأكبر مقوما

-
- | | | |
|---------------------|-----------------------------|----------------|
| (١) م ك ب الخاصة . | (٢) م الموجود . | (٣) س لجنسه . |
| (٤) س إنما . | (٥) س للتغير . | |
| (٦) س هي . | (٧) س وبسببه يكون وهو أدق . | |
| (٨) لم ساقطه في م . | (٩) س ك ب فإنه . | (١٠) س فيكون . |
| (١١) م جاز في . | | |

للأصغر فليس يقع إلا [١٠٢] على الوجه المحدود . فإن طلب مطالب^(١) وقال : لما كان من حق الجنس ألا يحمل على النوع فكيف يعرف وجود النوع في الأصغر ولا يعرف وجود جنسه ؟ فالجواب عن ذلك أن الجنس — كما علمت — ليس مما لا يحمل جملة على النوع وجها من وجوه الحمل ألبتة ، بل ما لم يخطر معناه بالبال ، ومعنى النوع بالبال ، ولم^(٢) يراع ألبتة النسبة بينهما في هذه الحال ، أمكن أن يغيب عن الذهن . فيجوز أن يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن إلى الجنس . ويجوز^(٣) أن يخطر النوع بالبال محمولا على شيء ولا يخطر حينئذ الجنس ولا عمله بالفعل بالبال فلا يحمل ؛ لكنه إذا أخطر مع النوع بالبال حمل بالفعل على ما يحمل عليه النوع . فإن فوض ذلك الموضوع وحده ولم يلتفت إلى حمل النوع عليه ، لم يخطر الجنس بالبال ألبتة^(٤) . وذلك أولى : فإن المخطر إياه بالبال كان يخطر ولا يخطر الجنس بالبال^(٤) . فكيف إذا لم يخطر ألبتة ؟

(١) ب ٦٨ طالب .

(٢) من ساقطه .

(٣) من فيجوز .

(٤-٤) ساقط من .

الفصل السابع^(١)

في اختلاف العلوم واشتراكها بقول مفصل

نقول إن اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها . وذلك السبب إما اختلاف الموضوعات وإما اختلاف موضوع^(٢) . ولنفصل أقسام الوجه الأول ونقول :

إن اختلاف موضوعات العلوم إما على الإطلاق من غير مداخلة — مثل اختلاف موضوعي الحساب والهندسة، فليس شيء من موضوع هذا في موضوع ذلك — وإما مع مداخلة مثل أن يكون أحدهما يشارك الآخر في شيء . وهذا على وجهين : إما أن يكون أحد الموضوعين أعم كالجنس، والآخر أخص كالنوع أو الأعراض الخادة بالنوع . وإما أن يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين مثل علم الطب وعلم الأخلاق : فإنهما يشتركان في قوى نفس الإنسان من جهة ما الإنسان حيوان ، ثم يختص الطب بالنظر في جسد الإنسان وأعضائه ، ويختص علم الأخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية .

وأما القسم الأول من هذين القسمين فإما أن يكون العام فيه عموم^(٣) للخاص عموم الجنس أو عموم اللوازم مثل عموم الواحد والموجود^(٤) . ولتؤخر الآن هذا القسم . وأما الذي عموم^(٥) فيه عموم الجنس للنوع فهو كالنظر في المخروطات إلى أنها من المجسمات ، والمجسمات على أنها من المقادير . وأما الذي عموم^(٥) فيه كالجنس لعارض النوع فمثل موضوع الطبيعى وموضوع الموسيقى : فإن موضوع الموسيقى عارض نوع من موضوع العلم الطبيعى^(٥) .

وهذا القسم نقسمه على قسمين : قسم يجعل الأخص من جملة الأعم وفي علمه حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الأعم . وقسم يفرد الأخص من الأعم ولا يجعل النظر فيه جزءا من النظر في الأعم . ولكن يجعله علما تحته .

(١) م ك ب ساقطة .

(٢) س + واحد .

(٣) س ساقطة .

(٤) باعتبار أنهما من موضوعات الفلسفة الأولى أو ما بعد الطبيعة كما سيأتي بيانه .

(٥) موضوع العلم الطبيعى الجسم من حيث وقوعه في الحركة والسكون وموضوع الموسيقى النغم . والنغم عرض من أعراض نوع من أنواع الجسم وهو الأوتار وأعضاء الصوت .

والسبب في هذا الانقسام هو أن الأخص إما أن يكون إنما صار أخص بسبب فصول ذاتية ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما صار نوعا ، فلا يختص النظر بشيء منه دون شيء وحال دون حال ، بل يتناول جميعه مطلقا : وذلك مثل المخروطات للهندسة . فيكون العلم بالموضوع الأخص جزءا من العلم الذى ينظر في الموضوع الأعم . وإما أن يكون نظره في الأخص ، وإن كان قد صار أخص بفصل مقوم ، فليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقا ، بل من جهة بعض عوارض تتبع ذلك الفصل ولواحقه ، مثل نظر الطبيب في بدن الإنسان : فإن ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط . وهذا يفرد العلم بالأخص عن العلم بالأعم ويجعله علما تحته . كما أن الطب ليس جزءا من العلم الطبيعى . بل علم موضوع تحته (١) .

وإما أن يكون الشيء الذى صار به أخص ليس يجعله نوعا بل يفرد صفقا ، ويعارض فينظر فيه من جهة ما صار به أخص و صفقا ، لبحث أى عوارض ذاتية تلزمه . وهذا أيضا يفرد العلم بالأخص عن العلم بالأعم ويجعله علما تحته (٢) .

وبالجملة فإن أقسام الموضوعات المخصصة التي العلم بها ليس جزءا من العلم بالموضوع الأعم ، بل هو علم تحت ذلك العلم - أربعة :

أحدها أن يكون الشيء الذى صار به أخص عرضا من الأعراض الذاتية معينا ، فينظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصص من جهة ما اقترن به ذلك العارض فقط . كالطب الذى هو تحت العلم الطبيعى : فإن الطب ينظر في بدن الإنسان و جزء من العلم الطبيعى ينظر أيضا في بدن الإنسان . نكن (٣) الجزء من العلم الطبيعى الذى ينظر في بدن الإنسان (٣) ينظر فيه على الإطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية على الإطلاق ، التي تعرض له من حيث هو إنسان ، لا من حيث شرط يقرن به . وأما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط . ويبحث عن عوارضه التي له من هذه الجهة .

والقسم الثانى أن يكون الشيء الذى صار به أخص من الأعم عارضا غريبا ليس ذاتيا ، ولكنه مع هيئته في ذات الموضوع ، لانسبة مجردة . وقد أخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب شيئا

(١) يريد بهذا العلم الأخص الذى ليس نوعا للعلم الأعم بالرغم من أنه صار أخص بفصل مقوم .

(٢) مثل النظر في الكرات المتحركة فهو تحت النظر في الكرات إطلاقا ، والشيء الذى صار به الشيء أخص في هذا

المثال هو الحركة .

(٣-٣) ساقط في م .

واحدا ، ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك الغريب به ، مثل النظر في الأكر المتحركة تحت^(١) النظر في المجسمات أو الهندسة .

والقسم الثالث أن يكون الشيء الذي به صار أخص من الأعم عارضا غريبا وليس هيئة في^(٢) ذاته ولكن نسبة مجردة ، وقد أخذ مع تلك النسبة شيئا واحدا ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر في المناظر فإنه يأخذ الخطوط^(٣) مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعا وينظر في لواحقها الذاتية . وهي لذلك ليست من الهندسة ، بل تحت الهندسة .

وهذه الأقسام الثلاثة تشترك في أن الشيء المقرون به العارض الموصوف هو من جملة طبيعة الموضوع للعلم الأعلى من العالمين فيحمل موضوع الأعلى عليه .

والقسم الرابع ألا يكون الأخص يحمل عليه الأعم ، بل هو عارض لشيء من أنواعه كالنعم إذا قيس إلى موضوع العلم الطبيعي : فإنها من جملة عوارض تعرض لبعض أنواع موضوع العلم الطبيعي . ومع ذلك فقد أخذت النعم في علم الموسيقى من حيث قد اقترن بها أمر غريب منها ومن جنسها — وهو العدد — فتطلب لواحقها من جهة ما اقترن ذلك الغريب بها ، لا من جهة ذاتها . وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوب في النعم . فحينئذ يجب أن يوضع لا تحت العلم الذي في جملة موضوعه^(٤) بل تحت العلم الذي منه ما اقترن به . وذلك مثل وضعنا الموسيقى تحت علم الحساب . وإنما قلنا "لا من جهة ذاتها" لأن النظر في النعمة من جهة ذاتها نظر في عوارض موضوع العلم الأعم أو عوارض عوارض أنواعه . وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علم تحتته .

والفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله — أعني القسم الذي جعلنا مثاله^(٥) الأكر المتحركة أن ذلك العلم ليس موضوعا تحت العلم الناظر في العارض المقرون به ، بل تحت العلم الذي ينظر في العام لموضوعه : إذ علم الأكر المتحركة ليس تحت الطبيعيات ، بل تحت الهندسة . وأما هذا

(١) س فإنه تحت . (٢) م هي .

(٣) يشير إلى الخطوط المفروضة في سطح مخروط النور المتصل بالبصر ، والخطوط في مخروط ما نوع من أنواع المقادير التي يبحث عنها علم الهندسة .

(٤) س موضوعه في جملة . (٥) م نه .

فهو موضوع تحت العلم الناظر في العارض المقرون به : لأن الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب^(١)

وأما الذى عمومه عموم الموجود والواحد^(٢) فلا يجوز أن يكون العلم بالأشياء التى تحته^(٣) جزءا من علمه : لأنها ليست ذاتية له على أحد وجهى الذاتى . فلا العام يؤخذ حدا لخاص ولا بالعكس^(٤) ؛ بل يجب أن تكون العلوم الجزئية ليست أجزاء منه . ولأن الموجود الواحد عام لجميع الموضوعات ، فيجب أن تكون سائر العلوم تحت العلم الناظر فيهما . ولأنه لا موضوع أعم منهما فلا يجوز أن يكون العلم الناظر فيهما تحت علم آخر . ولأن ما ليس مبدأ لوجود بعض الموجودات دون بعض ، بل هو مبدأ لجميع الموجودات^(٥) [ب ١٠٢] ، فلا يجوز أن يكون النظر فيه فى علم من العلوم الجزئية ، ولا يجوز أن يكون بنفسه موضوعا لعلم جزئى ، لأنه يقتضى نسبة إلى كل موجود . ولا هو موضوع العلم الكلى العام ، لأنه ليس أمرا كليا عاما . فيجب أن يكون العلم به جزءا من هذا العلم .

ولأننا قد وضعنا أن من مبادئ العلوم ما ليس بيننا بنفسه ، فيجب أن يبين فى علم آخر إما جزئى مثله أو أعم منه فنتهى لا محالة إلى أعم العلوم . فيجب أن تكون مبادئ سائر العلوم تصح فى هذا العلم . فذلك يكون كأن جميع العلوم تبرهن على قضايا شرطية متصلة : مثلا إنه^(٦) إن كانت الدائرة موجودة فالمثلث الفلانى كذا ، أو المثلث الفلانى موجود . فإذا صير إلى الفلسفة الأولى يبين وجود المقدم فيبرهن أن المبدأ كالدائرة مثلا موجود . فحينئذ يتم برهان أن ما يتلوه موجود^(٧) . فكان ليس علم من الجزئية لم يبرهن على غير شرطى^(٨) .

والصناعات المشتركة فى موضوع هذا العلم ثلاثة : الفلسفة الأولى والجدل والسوفسطائية . والفلسفة الأولى تفارق الجدل والسوفسطائية فى الموضوع وفى مبدأ النظر ، وفى غاية النظر :

(١) من قوله وأما هذا إلى قوله الحساب مضطرب فى م ظاهر فيه خلط النسخ بين أسطر المختلط .

(٢) وهو الذى قال فيه إن عمومه عموم اللوازم ويقصد به العلم الأعلى .

(٣) وهى الموجودات الخاصة التى هى موضوعات العلوم الجزئية .

(٤) المقصود بالعام هنا "الموجود" أو "الواحد" اللذان هما فى موضوعات العلم الأعلى ، وبإختصاص "المقدار"

مثلا ، فلا "الموجود" يؤخذ فى حد المقدار ولا المقدار يؤخذ فى حد الموجود .

(٥) م ٦ ب أنه مثلا . (٦) أى فتم البرهان على وجود التالى .

(٧) س فكان علما من الجزئية لم يبرهن على غير شرطى .

أما في الموضوع فلا ن الفلسفة الأولى إنما تنظر في العوارض الذاتية^(١) للموجود والواحد ومبادئهما^(٢) ولا تنظر في العوارض الذاتية لموضوعات علم علم من العلوم الجزئية . والجدل والسوفسطائية ينظران في عوارض كل موضوع — كان ذاتيا أو غير ذاتي — ولا^(٣) يقتصر ولا واحد منهما على عوارض الواحد والموجود .

فالفلسفة الأولى أعم من العلوم الجزئية لعموم موضوعها . وهما^(٤) أعم نظرا من العلوم^(٥) الجزئية لأنهما يتكلمان على كل موضوع كلاما مستقيما كان^(٦) أو معوجا ، لكل بحسب صناعته .

وقد تفارقهما من جهة المبدأ : لأن الفلسفة الأولى إنما تأخذ مبادئها من المقدمات البرهانية اليقينية . وأما الجدل فبدؤه من المقدمات الذائعة المشهورة في الحقيقة . وأما السوفسطائية فبدؤه من المقدمات المشبهة بالذائعة أو اليقينية من غير أن تكون كذلك في الحقيقة .

وقد تفارقهما من جهة : لأن الغاية في الفلسفة الأولى إصابة الحق اليقين بحسب مقدور الإنسان . وغاية الجدل الارتياض في الإثبات والنفي المشهور تدرجا إلى البرهان ونفعا للدين^(٧) . وربما كانت غايتها الغلبة بالعدل . وذلك العدل ربما كان بحسب المعاملة وربما كان بحسب النفع ، والذي بحسب المعاملة فأن يكون الإلزام واجبا مما يتسلم ، وإن لم يكن اللازم حقا ولا صوابا . وأما الذي بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان بالصواب المحمود .

وغاية السوفسطائية الترائى بالحكمة والقهر بالباطل .

واعلم أن اختلاف العلوم المتفقه في موضوع واحد يكون على وجهين : فإنه إما أن يكون أحد العالمين ينظر في الموضوع على الإطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل ما^(٨) أن "الإنسان" قد ينظر فيه جزء من العلم الطبيعي على الإطلاق وقد ينظر فيه الطب — وهو علم تحت العلم الطبيعي ولكن لا على الإطلاق ، بل إنما ينظر فيه من جهة أنه يصح ويمرض . وإما أن يكون كل واحد من العالمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الآخر فيها ، مثل أن جسم العالم أو جرم الفلك

(١) س ساقطة .

(٤) أي الجدل والسوفسطائية .

(٣) س فلا .

(٢) س ومبادئها .

(٧) س إلى المدينة .

(٦) س كان مستقيما .

(٥) س المعلوم وهو خطأ .

(٨) س ساقطة .

ينظر فيه المنجم والطبيعى جميعا . ولكن جسم الكل هو موضوع للعلم ^(١) الطبيعى بشرط : وذلك الشرط هو أن له مبدأ حركة وسكون بالذات . وينظر فيه المنجم بشرط : وذلك الشرط أن له كما ^(٢) . وإنيهما ^(٣) . وإن اشتركا فى البحث عن كرية ^(٤) فلك الجسم . فهذا يجعل نظره من جهة ماهو كم وله أحوال تلحق الكم . وذلك يجعل نظره من جهة ماهو ذو طبيعة بسيطة هى مبدأ حركته وسكونه على هيئة . ولا يجوز أن تكون هيئته التى يسكن عليها السكون المقابل للفساد والاستحالة هيئة مختلفة فى أجزائه ، فتكون فى بعضه زاوية ولا تكون فى بعضه زاوية : لأن القوة الواحدة فى مادة واحدة تفعل صورة متشابهة ^(٥) . وأما المهندس فيقول إن الفلك كرى لأن مناظره كذا والخطوط الخارجة إليه توجب كذا . فيكون الطبيعى ^(٦) إنما ينظر من جهة القوى التى فيه . والمهندس من جهة الكم الذى له . فيتفق ^(٧) فى بعض المسائل أن يتفقا به لأن الموضوع واحد . وفى الأكثر يختلفان .

ونقول من رأس إن العلوم المشتركة إما أن تشترك فى المبادئ وإما أن تشترك فى الموضوعات وإما فى المسائل . ^(٨) والمشاركة فى المبادئ فلسنا نغنى بها المشاركة فى المبادئ العامة لكل ^(٩) علم ، بل المشاركة فى المبادئ التى تعم علوما ما مثل العلوم الرياضية المشتركة فى أن الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية .

وتلك الشركة إما أن تكون على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد فى المبدأ الذى ذكرناه . وإما أن يكون المبدأ للواحد منهما ^(١٠) أولا وللثانى بعده ، مثل أن الهندسة وعلم المناظر ، بل الحساب وعلم الموسيقى ، يشتركان فى هذا المبدأ . لكن الهندسة أعم موضوعا من علم المناظر . فلذلك ^(١١) يكون لها ^(١٢) هذا المبدأ أولا . وبعدها ^(١٣) للمناظر . وكذلك حال الحساب من الموسيقى .

(١) م العلم . (٢) س كم .

(٣) س فإنيهما . (٤) س كونه .

(٥) س لأن القوة الواحدة إنما تفعل فى مادة واحدة فعلا هيئة متشابهة .

(٦) أى العالم الطبيعى . (٧) أى فيحدث . (٨) س وأما .

(٩) س ساقطة . (١٠) س منها . (١١) س ولذلك .

(١٢) س له . (١٣) س وبعده .

وإما أن يكون ماهو مبدأ في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجهين : إما أن يكون العلمان مختلفي الموضوعين بالعموم والخصوص فيبين شيء في علم أعلى ويؤخذ مبدأ في علم أسفل ، وهذا يكون مبدأ حقيقيا . أو يبين شيء في علم أسفل ويؤخذ^(١) مبدأ للعلم^(٢) الأعلى ، وهذا يكون مبدأ بالقياس إلينا^(٣) . وإما أن يكون العلمان غير مختلفين في العموم والخصوص ، بل هما مثل الحساب والهندسة ، فتجعل مسائل أحدهما مبادئ لمسائل الآخر: فإن كثيرا من مبادئ المقالة العاشرة من ”كتاب الاسطقسات“ عديدة قد تبرهن عليها قبل في المقالات العددية . وهذا لا يمكن إذا لم يكن بين العلمين شركة في موضوع أو في جنس موضوع .

وأما الشركة في المسائل فهي أن يكون المطلوب فيهما جميعا محمولا^(٤) لموضوع واحد ، وإلا فلا شركة . وهذا أيضا لا يمكن أن يكون إلا مع اشتراك العلمين في الموضوع .

فإن الشركة الأولية الأصلية التي للعلوم هي على موجب القسم الثالث ، وهو الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة . وهي ثلاثة :

إما أن يكون أحد الموضوعين أعم والآخر أخص كالطب والعلم الطبيعي ، والهندسة والمخروطات ، وسائر ما أشبه ذلك . وإما أن يكون لكل واحد من موضوعي علمين شيء خاص وشيء يشارك فيه الآخر كالطب والأخلاق . وإما أن يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ، ولكن أخذ باعتبارين مختلفين فصار باعتبار موضوعا لهذا وباعتبار موضوعا^(٥) لذلك . كما أن جسم السماء والعالم موضوع لعلم الهيئة وللعلم الطبيعي .

وإذا تكلمنا في مشاركة العلوم في الموضوعات والمبادئ والمسائل ، فيجب أن نتكلم في نقل البرهان .

(١) س ٦ م يوجد كـ ب غير منقوطة . (٢) س العلم .

(٣) أى بالقياس إلى من يستعين به في مسائل العلم الأعلى .

(٤) س محمولة . والمراد أن يكون الشيء المراد لإثباته هو بعينه في المسألة المشتركة بين العلمين : وذلك مثل كرية الفلك المشتركة بين العلم الطبيعي وعلم الفلك : والمسألة التي هي محل الاشتراك هي ”الفلك كروي“ . فكري — وهي المطلوب محمول على موضوع واحد في العلمين — وهو الفلك .

(٥) س ساقطة .

الفصل الثامن^(١)

في نقل البرهان من علم إلى علم وتناوله للجزئيات تحت الكليات
وكذلك تناول الحد

نقل^(٢) البرهان يقال على وجهين : فيقال أحدهما على أن يكون شيء^(٣) مأخوذاً مقدمة في علم ويكون برهانه في علم آخر، فيتسلم في هذا العلم وينقل برهانه إلى ذلك العلم، أى يحال به على العلم . ويقال على وجه آخر وهو أى يكون^(٤) شيء مأخوذاً في علم على أنه مطلوب ثم يبرهن عليه ببرهان حده الأوسط من علم آخر. فتكون أجزاء القياس - وهى الحدود - صالحة للوقوع^(٥) في العلمين، كما يبرهن على زوايا مغروط البصر في علم المناظر بتقديرات هندسية على جهة لو جعلت معها تلك الزاوية هندسية محضة لكان البرهان عليها ذلك . وكذلك البراهين التى تقوم على الأعداد التى في علم التأليف^(٦) وإن كان الداعى إلى هذا لاشيء من^(٧) نفس الأمور ، بل ضرورة ما على ماسنبيهه بعد .

ونحن نعى هاهنا بنقل البرهان ما كان على سبيل القسم الثانى : وذلك لا يمكن إلا أن يكون أحد العلمين تحت الآخر . وبالجملة يجب^(٨) أن يشتركا في الموضوع حتى يشتركا في آثاره ، إما على الإطلاق ، وإما بوجه ما ؛ وهذا الوجه هو أن أحدهما تحت الآخر . فحينئذ يجوز أن ينقل البرهان من العام إلى الخاص ؛ فيكون العام يعطى العلة للخاص على ماسنصفحه بعد .

وأما إذا اشتركا في الموضوع على الوجوه الأخرى فيمكن أن يتفقا في القياس : فإنه إذا كان الحد الأوسط جنساً للأصغر أو فصلاً مقوماً^(٩) أو شيئاً من هذه المقومات، والأكبر^(١٠) عارضاً^(١١)

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) م قول إن قل الخ .

(٣) م أحدهما مثل أن يكون شيء ، وفيقال ساقطة .

(٤) م تقرأ " والثاني مثل أن يكون " الخ . (٥) م الوقوع .

(٦) أى التأليف الموسيقى . (٧) م فى .

(٨) م ساقطة . (٩) م ساقطة . (١٠) م الأكثر .

(١١) المراد بالعارض هنا المعنى الذى يرد على الشيء فينخصص به نوعاً أو صفياً كما يقال الإنسان عارض للحيوان .

لذلك الجنس أو ذلك المقوم — [١١٠٣] وهو المأخذ الأول من مأخذ البرهانيات — أو كان [١١٠٣] الأوسط عارضا ذاتيا للأصغر ؛ والأكبر عارضا ذاتيا لآخر أو جنس عارض أو فصله أو شيئا مقوماله — وهو المأخذ الثاني من البرهانيات — ليس غيرهما على ما أوضحنا — كان نحو النظر في العلمين واحدا . وإن لم يكن هكذا لم يكن القياس برهانيا في كليهما جميعا : بل عساه أن يكون برهانيا في أحدهما غير برهاني في الآخر ^(١) ؛ أو يكون في كليهما غير برهاني : إذ بينا أن البرهان لا يخلو عن أحد هذين المأخذين ، وأشبعنا القول فيه .

ثم من المحال أن يتفق في أحد المأخذين علمان متباينا الموضوع أو متباينا نحو ^(٢) النظر في الموضوع . ولهذا السبب ليس للمهندس أن يبين هل الأضداد بها علم واحد أولا : فإن الأضداد ليست من جملة موضوعات علمه ولا من العوارض الذاتية له أو لجنسه .

وإذا كان الأمر على ما حققناه فيجب أن نعلم ^(٣) أنه إنما ينقل ^(٤) البرهان من علم أعلى إلى علم تحته ^(٥) كالبراهين الهندسية تستعمل في المناظر ، والعديدية تستعمل في التأليف .

ويجب ألا يتفق بحثا علمين متباينين في الموضوعات والأعراض ؛ وألا يكون شيء من العلوم ينظر في الأعراض الغريبة ولا في الأعراض التي تعرض للشيء لا بما هو هو مثل الحسن والقيبح إذا استعملنا في ^(٦) الشكل والخط ؛ والمقابلة إذا روعيت بين المستدير والمستقيم : فإن أمثال هذه وإن كانت تؤخذ بوجه ما في موضوعات الهندسة ، فليست تعرض لها بما هي هي ، بل هي عوارض خارجية ^(٧) قد تعرض لأشياء غير الجنس الذي يختص بموضوعات الهندسة .

هذا : وقد قيل في التعليم الأول ^(٨) : لما كان يجب أن تكون مقدمات البرهان كلية حتى تكون يقينية لا تتغير تغير الأمور الشخصية ، ووجب أن تكون نتائجها كذلك ^(٩) كلية ودائمة ، وجب ألا يكون برهان على الأشياء الجزئية الفاسدة ؛ بل على أحوالها قياس ما يدل على أن الأمر هكذا فقط : فإنه لا يمكن أن يدل على أنه يجب ألا يتغير . ولا أيضا بها علم إلا العلم الذي

-
- (١) م الأجزاء وهو الخ . (٢) نحو أى جهة . (٣) م يعلم .
 (٤) م ينقل . (٥) م ساقطة . (٦) في ساقط في م .
 (٧) م " فليست تعرض لها بما هي ، بل في عوارض غريبة خارجية الخ .
 (٨) م ساقطة . (٩) م ساقطة .

بطريق العرض. وأما اليقين فإنما يكون بالحكم الكلى الذى يعم الشخص وغيره ، ثم عرضاً يتفق أن دخل هذا الشخص تحت ذلك الحكم دخولاً لا تقتضيه نفس ذلك الحكم ، ولا الشخص يقتضى دوامه تحته . فليس أحدهما يقتضى دوام النسبة مع الآخر . فإذا النسبة بينهما عارضة وقتاً ما . والعلم إذن بالجزئى — أعنى الشخص — علم بالعرض . ولذلك إذا زال عن الحس وقع فيه شك ولو فى الذاتيات : مثل أنه هل زيد حيوان ؟ فإنه إن مات أو فسد لم يكن حيواناً .

وقيل ^(١) فى التعليم الأول أيضاً إنه إذا فرض ^(٢) على الفاسد برهان كانت إحدى المقدمتين غير كلية — وهى للصغرى — وفاسدة . أما فاسدة فلأن المقدمات لو كانت دائمة لكنت النتيجة دائمة ، فكان دائماً يوصف الشخص الفاسد بالأكبر ولو بعد فساد . وهذا محال . وأما غير كلية فإن الكلية تنقضى وهذا ^(٣) الشخص قد فسد ، فكيف يمكن أن يحكم عليه بالكلية ؟ وإنما يبقى الكلى محمولاً أياً ما ووقتاً ما ^(٤) . ومحال أن يكون برهاناً وليست المقدمتان كليتين ودائميتين . فإذا لا برهان على الفاسد . ولا قياس أيضاً كلياً ، بل قياسات فى وقت . وسنين بعد أن كل حد فإما أن يكون مبدأ برهان أو تمام برهان أو نتيجة ^(٥) — أو يكون برهاناً متغيراً متقبلاً ، وتكون الأجزاء التى للحد مشتركة بين البرهان والحد . وإذا لا برهان عليها فلا حد لها . ثم الفاسدات إنما يفارق كل واحد منها إما شيئاً خارجاً عن نوعه ، أو شيئاً فى نوعه . فأما مفارقتها ^(٦) (لـ) هو خارج عن نوعه فيجوز أن يكون بالمحمولات الذاتية . ولكن لا يكون ذلك بما هو هذا الشخص ، بل بما له طبيعة النوع . وأما الأشياء التى فى نوعه فإنما يفارقها بأمور غير ذاتية ، بل بخواص له عرضية . ويمكن أن تكون مشاركاته فى نوعه بالقوة بلانهاية ، وله مع كل واحد منها فصل آخر عرضى لآذاتى ، فإن الأشياء التى تحت النوع الواحد متفق كلها فى الذاتيات .

فإن لا يجوز أن يحد الشخص الفاسد والشخص المشارك فى نوعه الأقرب حداً يكون له بما هو شخص أصلاً ، لأنه إن ميز بقول ^(٧) كان ذلك القول من عرضيات لا من ذاتيات ، ومن عرضيات غير محدودة . وأما القول الذى من الذاتيات الذى يفرقه ^(٨) لا من أشخاص نوعه ، بل من سائر الأنواع ، فليس له لأنه هذا الشخص ، بل لأن له طبيعة النوع . فالحد للشخص الفاسد أيضاً بالعرض مثل البرهان .

(٣) من ويكون هذا .

(٢) من عرض .

(١) من قيل .

(٦) م مفارقة .

(٥) م ك ب نتيجة .

(٤) من ساقطة .

(٨) من التى تفرقه .

(٧) م قول .

ولقائل أن يقول : إنكم قد أشرتكم في مقدمات البراهين أن تكون كلية لاحالة ؛ ونحن قد علمنا أن من مقدمات ^(١) البراهين ماهى جزئية — وذلك إذا كانت المطالب جزئية . والبرهان الجزئى وإن لم يكن فى شرف البرهان الكلى فإنه برهان يعطى اليقين والعلّة ، كما أن البرهان السالب وإن لم يكن فى شرف البرهان الموجب ، فإنه برهان يعطى اليقين والعلّة فى كثير من الأوقات . فيكون الجواب .

إن "الكلى" يقال على وجهين : فيقال كلى لقياس الشخص المخصوص ؛ ويراد به أن الحكم فيه على كلى ، سواء كان على كله أو بعضه أو مهملا بعد أن يكون الموضوع كليا . ويقال كلى لقياس الجزئى والمهمّل ، ويراد به أن الحكم على موضوع كلى وعلى كله .

والمقدمة الجزئية غير الشخصية : فإن موضوعها كلى . والبعض أيضا الذى يختص بالحكم منها وإن لم يكن معينا فإنه فى الأكثر ^(٢) طبيعة كلية : كقولنا بعض الحيوان ناطق .

فإذن الوجه الذى اشتراطناه فى هذا الموضع تدخل فيه المقدمة الجزئية ولا تدخل الشخصية .

وقيل فى التعليم الأول : ولأن ^(٣) الأشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد قد يبرهن عليها وتحد ^(٤) مثل كسوف القمر ، فخرى ^(٥) أن يشك شك أنه كيف وقع لها مع فسادها برهان واحد .

والجواب : أن كسوف القمر على ^(٥) الإطلاق نوع ما بذاته مقول على كسوفات قمرية جزئية فاسدة ، وذلك النوع طبيعة معقولة كلية . فالبرهان والحد لتلك الطبيعة النوعية ذاتية ودائمة يقينية ^(٦) وكذلك الكسوف فى وقت ما : فإنه وإن اتفق ألا يكون إلا واحدا ، فليس نفس تصويره كسوبا قمريا فى وقت حاله وصفته كذا يمنع ^(٧) عن أن يقال على كثيرين حتى يكون فى وقت ما بتلك الصفة كسوفات كذلك شمسية أو قمرية ؛ كما ليس تصور معنى الشمس والقمر يمنع أن يقال على كثيرين ^(٨) .

(١) س المقدمات .

(٢) ب الأكبر .

(٥-٥) ساقط فى س .

(٧) جملة يمنع خبر ليس .

(٨) يريد كما أن تصور معنى الشمس والقمر لا يمنع أن يقال على كثيرين وإن كان فى الواقع (فى ظنهم) لا يقال

إلا على شمس واحدة وقمر واحد .

(٤) س تحل .

(٣) س فلان .

(٦) هكذا !

وعلى ما سلف لك ^(١) منا شرحه ، فإذن إنما صار الكسوف الواقع في وقت كذا غير كثير ، لأن معناه إذا تصور منع أن تقع فيه شركة ، بل اتفق لفقدان أمور أخرى ^(٢) من خارج ولاستحالتها : إذ ليست الشمس إلا واحدة ، والقمر إلا واحداً ، والعالم إلا واحداً ، وعرض للكسوف ماعرض للقمر نفسه على ما سلف منا الكلام فيه . وأما كسوف ما معين مشار إليه في وقت ما معين ، فإنما يتناوله البرهان بالعرض كما يتناول سائر الفاسدات . وليس يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف ما ، بل من جهة ما هو كسوف على الإطلاق يشاركه فيه كل كسوف عددي كان وتكرر ، أو جوز الوهم وجوده معه ^(٣)

ولقائل أن يقول إن الحاجة إلى كون مقدمات ^(٤) البرهان كلية لاتبين إلا ببيان أن الفاسد لا يبق به يقين ، فكيف صار القوم يثبتون ^(٥) أن الفاسد لا يبرهان عليه ^(٦) لأن مقدمات البرهان كلية ؟

فالجواب أن الغرض ^(٧) ليس ذلك ، ولكن معنى القول هو أنه لما كان الحكم إذا أخذ مقولاً على الموضوع وليس دائماً في كل واحد منه ، حتى لم يكن كلياً بحسب الكلي في البرهان ، أعرض الحكم للشك والانتقاض ^(٨) إذ كان ^(٩) يتغير في البعض من الأعداد ^(١٠) ، والمتغير لا يقين به إذا أخذ مطلقاً . كذلك حال الجزئي المتغير إذا كان الحكم مقولاً على الموضوع وليس دائماً في كل وقت له ، فيعرض للشك والانتقاض إذ كان يتغير في البعض من الأزمنة ، والمتغير لا يقين به : فكأنه يقول : السبب الذي أوقع في الأمور العامة حاجة إلى أن تكون مقدمات البراهين عليها كلية ، وإلا منع اليقين ، موجود بعينه في الحكم على الشخصيات ، وذلك هو التغير وعدم الدوام ، فيكون الكلي مورداً للبيئة ^(١١) على العلة ، لا لأن يكون نفس مقدمة بيان .

(٢) أي لعدم توافر أسباب أخرى .

(١) من ممالك .

(٣) خلاصة كلامه أن البرهان لا يقع إلا على الطبيعة الكلية ، والحد لا يكون إلا للطبيعة الكلية لا للأمر الجزئية

المشخصة . وفي المثال الذي ذكره لا يبرهن على كسوف الشمس أو للقمر بعينه ، بل على الكسوف على الإطلاق ، وهو زوال النور لتوسط حائل : وهذا معنى كلى لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه على كثيرين ، وإن كان في الواقع لا يقع إلا في حالة الشمس أو القمر .

(٦) س ٦م + ولا يثبتونه .

(٥) م ينسيون .

(٤) م المقدمات .

(٩) س إذا كان .

(٨) س والانتقاض .

(٧) م : العرض .

(١١) يمكن أن تقرأ أيضاً التنيه .

(١٠) أي البعض من حالات وجوده .

الفصل التاسع^(١)

في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والجدلية لمطالبها ، وكيف يكون
اختلاف العلين في إعطاء اللم والآن

قيل في التعليم^(٢) الأول إنه يجب ألا يقتصر^(٣) في إقامة [٢٠٣ ب] البرهان على أن تكون
المقدمات صادقة^(٤) ، بل يجب أن تكون مع ذلك أولية غير ذات أوساط ؛ ولا على أن تكون
مع ذلك مقولة على الكل فقط ، لكن يجب مع ذلك كله أن تكون مناسبة على ما أشرنا إليه
مرارا كثيرة .

فيكاد أن يكون القياس الذي أورده بروسن^(٥) على تربع الدائرة مأخوذا من مقدمات^(٦)
صادقة بينة بنفسها ، مقولة على الكل ، إلا أن كلامه ليس ببرهان هندسى : لأن مقدماته غير
مناسبة . فبيانها كما علمت بالعرض ؛ والعرض في هذا التربع أن يبين أن دائرة مساوية لشكل^(٧)
مستقيم الخطوط كيف كان عدد أضلاعه ، فإنه يمكن أن يحل إلى مثلثات مثلا ، ثم يمكن أن
يوجد لكل مثلثة مربع مساو لها ، ولجملتها أيضا مربع واحد مساو ، فيكون ذلك المربع مساويا
للدائرة ، فيكون ضلع ذلك المربع جذر^(٨) الدائرة . فبين بروسن غرضه^(٩) ذلك بأن قال :
إن الدائرة أكبر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو فيها ، وأصغر من كل شكل
مستقيم الخطوط كثير الزوايا هي فيه ؛ فتكون مساوية لكل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا
هو أكبر من كل مستقيم خطوط^(١٠) يقع فيها^(١١) ، وأصغر من كل مستقيم خطوط يقع
خارجا عنها . فقد وجد أيضا^(١٢) شكل مستقيم الخطوط مساو للدائرة .

(١) م ٦ ب : ساقطة .

(٢) م : تعليم . (٣) س : أن يقتصر . (٤) س : + فقط .

(٥) Bryson : س : بروشن . م يضبطها بروسن . راجع ما أورده برايسون في تربع الدائرة في أنا لوطيقا

الثانية ٧٥ ب ٤٠ وسوفسطيقا ١٧١ ب ١٦ ، ١٧٢ ٤

(٦) س : مقدمة . (٧) س : للشكل .

(٨) ب : بالحاء المهمله والذال المعجمة . م : بدون قط . (٩) س : ساقطه .

(١٠) م : الخطوط . (١١) س : يقع فيه . (١٢) س : ساقطه .

وقيل في التعليم الأول ^(١) قول مجمل : وهو أن هذا الكلام يبان غير خاص بطريقة ^(٢) الهندسة ، بل هو عام مشترك فيه ويوجد لأشياء أخرى ويطابقها ، وليست تلك الأشياء متناسبة الجنس — أى مشتركة في الموضوع أو جنس الموضوع .

وقال بعضهم في بيان كون هذا القياس ^(٣) لأعلى الشروط البرهانية ، إن السبب فيه أنه أخذ مقدمة غير خاصة بالمقادير ، لأنه وضع في قوة كلامه « أن الأشكال التي هي أعظم من أشياء واحدة بعينها كالأشكال التي في الدائرة ، وأصغر من أشياء واحدة بعينها كالأشياء المحيطة ، هي أشياء متساوية » — أى ^(٤) كالدائرة — وذلك هو الشكل المستقيم الخطوط المذكور ^(٥) . قال : وهذه المقدمة غير خاصة بالأشكال ، بل بالأعداد والأزمنة وغير ذلك . فذلك صار البرهان غير مناسب .

وأظن أن هذه المقدمة المستعملة في هذا القياس ، وإن كانت غير خاصة بالمقادير ، فهي خاصة بجنس المقادير — أعني الكم . والمقدمات التي من هذا الجنس مستعملة في العلوم : مثل أن الكل أزيد من الجزء ، وأن كل كم إما مساوٍ وإما أزيد وإما أنقص . فإن هذين أولاً للكم ثم للمقادير والعدد . وإذا أريد أن يجعل خاصين بأحد الموضوعين قيل في المقادير إن الكل أعظم من الجزء ، وقيل في الأعداد إن الكل أكبر ^(٦) من الجزء . وأيضاً قيل في المقادير إن كل مقدار إما مساوٍ لمقدار آخر أو أزيد أو أنقص ؛ وفي الأعداد كل عدد إما مساوٍ لعدد آخر وإما أزيد وإما أنقص . ومن هذا الجنس ما يقال تارة : إن المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية ؛ وتارة الأعداد المساوية لعدد ^(٧) واحد متساوية ؛ وما أشبه ذلك . وجميع هذه على نحو ما أنكره هذا المتأول . وبالجمل فليس إنما يستعمل في العلوم الجزئية من المبادئ مبادئ خاصة بالمحمولات بموضوعاتها ^(٨) ، بل والخواص بأجناسها أيضاً التي ^(٩) تشترك فيها . ولكن ينقل من العموم إلى الخصوص بما قد أشير إليه . وهذا يمكن أن يعمل ^(١٠) بهذه المقدمة فيقال :

-
- (١) س : ساقطه . (٢) س : بطريق .
 (٣) يشير إلى القياس الذي وضعه برايسون على تربع الدائرة . (٤) س : ساقطة .
 (٥) م : المذكورة . (٦) س : أكثر .
 (٧) س : لمقدار ، ومن قوله لمقدار إلى قوله لعدد ساقط في م . (٨) س : لموضوعاتها .
 (٩) س : الذي . (١٠) ب : أن أيضاً يعمل .

إن الأشكال أو المقادير ذوات الأشكال التي هي أصغر من أشكال بأعيانها وأكبر^(١) من أشكال بأعيانها فهي متساوية ، فيصير حينئذ مبدأ ملائما . فإن لم يَصِرْ هذا مبدأ فلا واحد من تلك المبادئ الأخر .

ولكن الوجه الذي عندي^(٢) في هذا أن هذه المقدمة إنما تنفع إذا أخذت هكذا^(٣) :
إن الدائرة واسطة بين أشكال بلا نهاية في القوة داخلية فيها ، وأشكال بلا نهاية^(٤) في القوة محيطية بها . أعني بالواسطة ماهو أكبر من كل^(٥) هذه وأصغر من كل تلك بأعيانها . وهاتنا شكل مستقيم الخطوط لا محالة هو أكبر^(٥) من جميع الداخلة وأصغر من جميع الخارجة . فالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط^(٦) متساويان . فإن فرضت الأشكال أشكالا بأعيانها ولم تفرض غير متناهية ، لم يجب أن يكون المتوسطان بينهما متساويين ، إلا أن توضع تلك الأشكال على ترتيب متصل ، وهذا لا يمكن في الأشكال ، لأن كل شكل يفرضه أصغر من الدائرة فهناك شكل آخر أيضا أكبر منه وأصغر من الدائرة . بل يحتاج أن تقع هذه الداخلة والخارجة أشكالا بالقوة بغير نهاية ، فيكون حينئذ قد أخل من وجهين : أحدهما في البرهان والآخر في المطلوب . أما في البرهان فلا أنه تكلم على أمور بالقوة وجعل منها المقدمات : وليس ما بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير والأشكال ، ولان العوارض الذاتية بجنس الكم ، بل أعم من جميع ذلك لأنه من العوارض الذاتية بالموجود . وإنما ينقل^(٧) من العلم الأعلى الناظر في الموجود المطلق بما هو موجود ، وما يعرض له بذاته من جهة ماهو موجود ، إلى العلوم الناظرة في أشياء^(٨) تحت الموجود ، إذا كانت تلك^(٨) الأشياء من شأنها أن تكون بالقوة بالفعل كالأمر القابلة للتغير والحركة . وأما الصورة الهندسية فإنما تؤخذ مجردة عن المواد ، ومشارا^(٩) إليها في الوهم والعقل بالفعل^(١٠) على أنها أمور موجودة .

وأما الخلل في المطلوب فهو شبيه هذا بعينه : لأن ذلك المضلع المتوسط ليس مشارا إليه بالفعل . إنما نشير إليه^(١١) على أنه موجود بالقوة بين أمور ما بالقوة مجهولة . والبيان الذي يبين

(١) م : غير واضحة

(٢) م : عنده .

(٥-٥) ساقط في م

(٧) م : يفتل .

(١٠) م ساقطة .

(٣) م : هذا .

(٦) م : ساقطة .

(٨-٨) م : ساقط .

(١١) م بل إنما يشار إليه .

(٤) م : لانهاية لها .

(٩) م : يشار .

أن مضلعا مثل^(١) هذا ليس يكون أيضا هندسيا : بل إما جدليا وإما منطقيا — أى من العوارض الغريبة. وأنا أظن أنه بهذا السبب صار هذا القياس ليس برهانيا ولا ذاتيا للهندسة بل خارجيا .

وقيل فى التعليم الأول يجب أن يكون الحد الأوسط من العوارض الذاتية والمحمولات الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا^(٢) ويكون إنما قام البرهان على الشيء^(٣) من جهة ما هو . مثلا لو أردنا أن نبين أن ثلاث زوايا المثلث مساوية لثلاثين ، فيجب أن نأخذ الحد الأوسط من الأمور الذاتية للمثلث أو لجنس المثلث : وبالجمله للوضوع الذى المثلث من عوارضه الذاتية . فإن جاء حد^(٤) أوسط من جنس آخر ، فيجب أن يكون من جنس أعلى وينقل^(٥) عنه إلى ماتحته كما بينا من حال الهندسة والمناظر ، والحساب والموسيقى . ويكون السبب فى ذلك هو المشاركة فى الموضوع بوجه ما على ما قيل من قبل . فيكون حينئذ العلم الأسفل يعطى برهان إن ، والعلم الأعلى يعطى برهان لم . وذلك لأن المقدمات تكون فى العلم الأسفل مأخوذة مسلمة على سبيل موضوعات أو مصادرات غير معلومة العلل ، ومعلوم أن نتائجها لا تكون على الحقيقة يقينية مالم يحصل اليقين بمقدماتها . وإنما يحصل اليقين بمقدماتها فى العلم الأعلى ، إذ كان الأوسط إنما هو بالذات فى العلم الأعلى . فهناك نظفر بالعلل والأسباب الذاتية . فإن نقل أحد ذلك البرهان من العلم الأعلى إلى الأسفل ، فقد أدخل فى العلم الأسفل ما ليس منه .

وقد ظن قوم أن المراد فى ذلك أن^(٦) العلم الأعلى يعطى اللم فى المسألة بعينها التى يعطى العلم الأسفل فيها الإثبات ، وهذا غير سديد : لأنه على هذا التأويل يجب أن تجعل المسألة فيهما واحدة بعينها ، فيكون العلم الأسفل مشاركا للعلم الأعلى فى المسائل ، ويكون لاحالة مشاركا فى الأمور الذاتية للوضوع فى المسألة^(٧) ، فيكون مشاركا فى الأوسط ، فيكون صالحا لأن يبرهن فى كل واحد منهما بما يبرهن به فى الآخر ، ولا يفترقان بأن هذا يعطى الإثبات وذلك يعطى اللم بل يجب أن يعلم أن الأعلى إنما يعطى اللم على الوجه الذى قلناه ، أو على وجه بيناه حيث تكلمنا فى حال الموسيقى والمناظر ، لا على الوجه الذى قيل . وبالحقيقة^(٨) فإن الوجه الذى قيل^(٩) فى الموسيقى والمناظر فهو رخصة تدعو إليه الضرورة وقصور الإنسان عن^(٩) إعداد ما يحتاج إليه قبل وقته لنفسه فضلا عن غيره ممن ينظر نظرا فى أمر يحتاج إلى عدة .

(٢) س : متاسبا .

(٥) س : وينقل .

(١) أى يبرهن على وجود مضلع مثل هذا .

(٤) س : حدا .

(٣) م : شئ .

(٧) أى موضوع المسألة .

(٦) م : ساقطه .

(٩) س : على .

(٨-٨) ساقط فى م .

ولولا ذلك لكان بالحري أن يبرهن على أحوال الخطوط التي تؤخذ ^(١) في المناظر ، وأحوال الأعداد التي تؤخذ ^(١) في الموسيقى ، لا في علمي المناظر والموسيقى ، بل في علمي الهندسة والحساب [١٠٤ — ١] ، وتعد نتائجها لأصحاب المناظر والموسيقى . ولكن لما كانت المنة ^(٢) الإنسانية قاصرة عن ^(٣) معرفة جميع المقدمات التي تتفق إليها ^(٤) في المناظر والموسيقى حاجة ما — إذ كان ذلك كثيرا جدا — لم يمكن إعدادها لإعدادا مستوفي ، بل أعد من ذلك ما تفتقر إليه الأصول دون الفروع ، أو تفتقر إليه الأصول المشعور بها دون أصول يشعر بها بعد .

فلما أوقع الإمعان في الاستنباط حاجة إلى مقدمات أخرى كسل عن أن تفرد عن العلمين ^(٥) وتلحق بالعلم الذي هو منه . ولنرجع إلى ذكر اختلاف معونة العلمين على ^(٦) اللم والإن فنقول ^(٦) :

أما العلمان المختلفان في العلو والدنوفى الأكثر إنما يتم البرهان المعطى للعلم الأعلى للأسفل بأن يعطى الأعلى للأسفل ^(٧) مقدمات تؤخذ مبادئ البرهان . ومن هذا القبيل أيضا أن يكون في أحدهما برهان حده الأوسط علة ما ، وفي الثاني برهان آخر حده الأوسط علة ما أخرى قبل تلك العلة — وهو علة العلة . فيكون الأسفل لم يعط العلة بالتمام .

وكثيرا ما تكون أمثال هذه المسائل مرادة في العلمين . والسبب في ترديدها قصور من الناس عن المبالغة في التمييز . مثاله أن العلم الطبيعي والفلسفة الأولى يشتركان في النظر في تشابه الحركة الأولى وثباتها ^(٨) . لكن العلم الطبيعي يعطى العلة التي هي الطبيعة التي لا ضد لها ، والمادة البسيطة التي لا اختلاف فيها ، فيمنع أن يعرض فساد أو تغير . والفلسفة الأولى تعطى العلة الفاعلة المفارقة التي هي الخير المحض والعقل المحض ، والعلة الغائية الأولى التي هي الوجود ^(٩) المحض . والبرهان في العلمين مختلفان ^(١٠) ، لكن العلم الطبيعي مع أنه أعطى برهانا ما فإنه لم يعط

(١) م : توجد ، والمراد تؤخذ أى تدرس وتعالج والضمير عائد على أحوال الخطوط لا على الخطوط وأحوال الأعداد

لا على الأعداد .

(٢) المنة بضم الميم : القوة . (٣) م : على : وهو خطأ .

(٤) تتفق إليها حاجة أى تصادف حاجة إليها .

(٥) م : كسل عن أن يفرد عن العالمين ؛ م : كسل أن يفرد من العلمين . (٦-٦) ساقط في م .

(٧) م : للأسفل . (٨) ب ٦ م : وبيانها . (٩) س : الجواد .

(١٠) هكذا في المخطوطات الثلاثة والأصح مختلف .

البرهان الى مطلقا ، بل أعطى أن ذلك متشابه ما دامت المادة موجودة وتلك الطبيعة موجودة .
والعلم الأعلى أعطى البرهان الى الدائم مطلقا ، وأعطى علة دوام المادة والطبيعة التي لا ضد
لها فيدوم مقتضاها .

وكذلك العلم الطبيعي يعطى العلة في كون الأرض ^(١) غير كرية بالتحقيق ، ووقوع الماء
في قعور منها حتى ينكشف أديمها في بعض النواحي . فيكون سبب ذلك في العلم الطبيعي أن الماء
بالطبع سيال إلى القعور والأرض يابسة لا تتشكل بذاتها ، بل تحفظ الأشكال الاتفاقية . فإذا ^(٢)
اتفق لأجزائها كونٌ وفسادٌ بقي مكان الفاسد قعرا ووهدة ، ولم يجتمع لأجله الباقي على الشكل
الكروي ، وبقي مكان الكائن ربوة . وكذلك الحال عند اتفاق سائر الأسباب التي توجب نقل
جزء منها عن موضعه . وأما الماء والهواء وغير ذلك فكلٌ يجتمع على شكله إذا زيد عليه أو نقص
منه . وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكروي الذي لا يجوز غيره أن يكون مقتضى طبيعة
البسيط .

وأما في الفلسفة الأولى فتكون العلة لهذا مثلا من جهة الغاية : وهو أن تستقر الكائنات
على مواضعها الطبيعية . والحال في البرهانين ما قلناه .

فهذا ما هو على الأكثر من حال معونة الأعلى في العلم ^(٣) . وأما في الأقل فربما أخذ العلم
الأعلى مبادئ اللّ من العلم الأسفل بعد ألا تكون تلك المبادئ متوقفة في الصحة على صحة مبادئ
إنما تبين في العلم الأعلى ، أو تكون تبين بمبادئ من العلم الأعلى ، لكن إنما تبين بها ثانيا من العلم
الأعلى مسائل ليست مبادئ لها وللجزء الذي فيه من هذا العلم الأسفل . بل كما أن بعض مسائل
علم واحد تكون مبادئ بالقياس إلى بعض مسائل منه بواسطة مسائل منه هي أقرب إلى المبادئ
منها ؛ فلا ^(٤) يبعد أن تكون مسائل علم ما تبين بمبادئ من علم آخر ، ثم تصير تلك المسائل مبادئ
لمسائل أخرى من ذلك العلم الآخر بلا دور . فيكون هذا حال مسائل تبين في علم أسفل بمبادئ
من علم أعلى ؛ ثم تبين ^(٥) بها مسائل ما من علم أعلى . وإما أن تكون هذه المبادئ المأخوذة

(١) أظن أنه يقصد اليابس لا الكرة الأرضية .

(٢) س ٦ ب : وإذا . (٣) س : الكم وهو خطأ . (٤) س : ولا .

(٥) س يتبين .

من العلم الأسفل لا تبيين بمبادئ^(١) من العلم الأعلى بوجه ، وذلك مثل أن تبيين بالمبادئ البينة بأنفسها أو بالحس أو بالتجربة .

وإذا كانت هذه مبادئ مسائل من العلم الجزئى هى مبادئ لمسائل^(٢) من العلم الأعلى ، صارت بواسطة^(٣) العلم الجزئى مبدأ ما لمسائل من العلم الأعلى . لكن المبنى على الحس والتجربة لا يعطى اللم فى علم أسفل ولا علم فوق ، بل إنما يمكن أن يعطى^(٤) اللم من هذه فى العلم الأعلى ما كان مبنيا على المبادئ البينة بنفسها .

واعلم أن الأمور الجزئية الحسية والتجريبية هى أقرب إلى العلوم الجزئية منها إلى العلوم الكلية ، كما أن الأمور العامة العقلية أولى بأن تكون المبادئ المقتضية منها مبادئ العلوم الكلية ؛ فإن ما كان أشد عموما فهو أولى بأن يكون مبدأ للعلم الذى هو أشد عموما .

وأما العلوم التى ليس^(٥) بعضها تحت بعض ولا تحت جزء بعض ، فكثيرا ما يكون أحد العلمين معطيا فى مسألة واحدة بعينها برهان الإن ؛ والآخر معطيا فيه^(٦) برهان اللم . مثل أن العلم الرياضى يعطى فى كرية الماء برهان إن بالدليل ؛ والعلم الطبيعى يعطى برهان اللم . وأيضا كذلك القول فى كرية الأرض ووقوعها فى الوسط ؛ وكرية الأجسام السماوية ؛ فإن الرياضى يعطى برهان الإن والطبيعى يعطى برهان اللم فى جميع ذلك .

وكثيرا ما يتفق أن يكون أحد هذين العلمين من هذه العلوم التى ليس بعضها تحت بعض يعطى الآخر مبدأ لم^(٧) مثل العدد والهندسة^(٨) فى مسائل المقالة العاشرة .

ولا يتفق فى العلوم الجزئية أن يعطى علمان معا برهان اللم لمسألة واحدة . ونحن نخبر من بعد عن العلة فى ذلك . فلما سنوضح بعد أن العلل كم^(٩) هى ، وأنها كيف تكون حدودا وسطى . وإذا كانت حدودا وسطى كيف^(١٠) تكون حتى تكون معطية البرهان^(١١) التام .

(١) م كاب من : مبادئ . (٢) م المسائل .

(٣) س : بواسطة . (٤) س : يكون يعطى . (٥) س : ليست .

(٦) هكذا فى جميع المخطوطات ، والأولى أن تكون فيها .

(٧) س : اللم . (٨) س : للهندسة . (٩) س : كما .

(١٠) س : فكيف . (١١) س : للبرهان .

وأما ما هنا فنقول على الجملة إن الأسباب^(١) أربعة: مبدأ حركة — أى الفاعل وما فى جملة —
والموضوع^(٢) وما فى جملة ، والصورة وما يجرى مجراها ، والغاية وهى التمام الذى لأجله يكون
ما يكون ، وإليه نسوق مبدأ الحركة وما يجرى مجراه .

وقد يتفق أن تجتمع هذه الأسباب كلها لشيء واحد بالذات . وربما كان الشيء ليس له
من الأسباب إلا الفاعل والغاية فقط كالمقول المفارقة . وربما كان للشيء جميع هذه الأسباب .
وإذا لم يكن للشيء مادة وحركة فإن الفاعل الذى يقال له إنه فاعل ، فبنحو آخر يقال : وتكون
نسبته إليه نسبة داخلية فى صورته . وكذلك غايته .

فكل ما هو مجرد عن المادة فإنما يمكن أن يعطى من الأسباب ما هو صورته فقط . وتسمى
العلوم المختصة بمثله علوماً انتزاعية . فمن العلوم الانتزاعية ما انتزاعته بالذات كالعلوم الناطرة
فى الموجودات التى صورها مفارقة للوادر على الإطلاق . ومنها ما هى انتزاعية بالحد كالعلوم
الرياضية . فإن موضوعاتها أمور غير مفارقة الذات للموضوعات ؛ ولكن مفارقة الحدود لها ؛
وذلك لأن موضوعاتها أمور غير معينة بالنوع : فإن المثلث كما يكون فى^(٣) خشبة كذلك يكون
فى^(٤) ذهب . فليس تقتضى طباعها موضوعاً معيناً ، بل كيف اتفق . فليس شيئاً من الموضوعات
التي توجد^(٥) فيه داخلية فى حدودها لهذا السبب .

وأما الصور الطبيعية فإن لكل واحدة^(٦) منها مادة ملائمة لها بالنوع لا يمكن أن توجد تلك
الصورة منها مفارقة لها ، ولا فى مادة أخرى^(٧) . فطبائع تلك الصورة منتزعة بتلك
المادة . فذلك تدخل المواد فى حدودها . والأمور الطبيعية هى التى تجتمع فيها بالذات هذه
العلل كلها .

ثم من المعلوم^(٨) أن ما كانت الحدود الوسطى فى برهانه مأخوذة من علل صورية فقط ،
فلا يجوز أن يشترك فى البرهان عليه علمان — إذا أريد بالبرهان برهان الهم . وأما إذا كانت له

(١) أى اطلل .

(٢) يريد به المادة .

(٣) من : واحد .

(٤) أى ولا يمكن أن توجد فى مادة أخرى .

(٥) م ٦ س : العلوم .

(٦) س : يؤخذ ولعلها تؤخذ .

علل مختلفة ، فلا يخلو إما أن يكون بعض الأسباب^(١) خارجة عن موضوع الصناعة مثل السبب الأول الفاعل للأمر الطبيعية على الإطلاق ، والغاية^(٢) القصوى ، فإنها مفارقة للوجودات الطبيعية . أما السبب الفاعل بالذات ، وأما الغاية القصوى لها فمن وجه بالحد ومن وجه^(٣) بالذات . وإما أن تكون كل تلك داخلة في موضوع الصناعة : أى إما كائنة أنواعا لها [١٠٤ - ب] أو كائنة من^(٤) عوارض الذاتية مثل السبب الفاعل والتامى والمادى والصورى لموجودات ما طبيعية ، ودون العامة للكل مثل أسباب الإنسان أو أسباب نوع أو جنس آخر من الكائنات الطبيعية أو الطبيعيات التى ليست بكائنة ، فإن أسبابها الظاهرة كلها طبيعية .

ونشرح هذا فيما هو أظهر كالإنسان ، فإن سببه الفاعل الظاهر إما إنسان أو نطفة أو قوة في نطفة وصورة فيها . وهذه الثلاثة إما نوع موضوع الصناعة وإما صورة وإما عرض ذاتى داخل^(٥) في موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن . وسببه المادى إما الأركان أو الأخلاط أو الأعضاء ، وهو من أنواع الجسم الطبيعى . وسببه الصورى النفس ، وهو ، من حيث هو ، صورة^(٦) ما للجسم الطبيعى وكال ما له . وسببه الغائى الكمال الذى يخصه ، وجود^(٧) أكمل جوهر يمكن حصوله^(٨) من مبادئ كائنة فاسدة حصولا متحدا من نفس وبدن ، حتى يكون من شأنه أن تبقى نفسه للسعادة . وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعى التى لا يمكن أن توجد في غيره .

ويشبه أن يكون الفاعل والصورة والغاية في الأمور الطبيعية واحدا بالنوع ، وأن تكون الغاية التى هي غير الصورة في الطبيعيات خارجة عن فعل الطبيعة ، ومن عند مبدأ أعلى من الطبيعة وغاية له ، مثل أن فاعل الإنسان إنسانية ما ، وصورته إنسانيته ، وهى غاية الفاعل^(٩) الطبيعى . وأما الكمال الآخر كالطحن الذى هو الغاية المقصودة في تعريض الأضراس للطحن ، فهى مقصودة عند مبدأ أعلى من الطبيعة . وأما نفس التعريض فإنه غاية للفاعل الطبيعى ومقصوده . فكان الغاية في الطبيعيات غايتان : غاية هى صورة — وهى نهاية حركة وتام محرك طبيعى — مثل التعريض — وغاية بعد الصورة ليست الصورة المقصودة قصداً أوليا في حركة التكوين ، وهى مثل الطحن . وهى غاية لفاعل أعلى من الطبيعة .

(١) أى العلل المشار إليها . (٢) أى مثل الغاية . (٣) س : جهة .
(٤) س : هن . (٥) س : ساقطة . (٦) صورة خبر هو الأولى .
(٧) خبر سببه . (٨) حصوله له . (٩) س : الفعل .

ونقول بقول مطلق إن المادة والصورة لا يجوز أن يكونا غريبيين^(١) من جنس الصناعة؛
والفاعل والغاية ربما كان غريبيين . فإذا^(٢) مهدنا هذه الأصول فنقول :

إذا أمكن أن تكون بعض أسباب الشيء خارجا^(٣) عن موضوع صناعته وواقعا في صناعة
أخرى ، أمكن أن يكون على المسألة برهانان من علمين . وأما إذا كانت الأسباب متعلقة
بالموضوع غير غريبة منه ، لم يمكن^(٤) في غير ذلك العلم إعطاء برهان للم .

فقد اجتمع من جميع ما قلناه أنه لا سبل إلى إقامة البراهين إلا من مبادئ خاصة . وبهذا^(٥)
السبب نغلط فنظن في كثير من الأشياء أننا علمناه بالحقيقة إذا كانت المقدمات المأخوذة
في قياساتها صادقة ولا نكون علمناه العلم^(٦) الحقيقي إذا^(٧) لم تكن مناسبة .

(١) م : غريبيين .

(٢) م : فإذا .

(٣) م : خارجة .

(٤) م : لا .

(٥) م : سافله .

(٦) م : غريبيين .

(٧) م : خارجة .

(٨) م : فإذا .

الفصل العاشر^(١)

من البين أنه لا سبيل إلى إقامة البراهين في العلوم على مبادئها، وإلا فما يبين به المبدأ هو المبدأ، والعلم به أحق من العلم بما قيل إنه مبدأ له . فبعض مبادئ العلوم بيّنة بأنفسها ، وبعضها محتاجة إلى بيان . وكلاهما من المستحيل أن يبيّنا في العلوم التي هي لها مبادئ أول .

أما البيّنات بأنفسها، فلا يمكن بيانها في ذلك العلم ولا في علم آخر . وأما ما ليس بيّنا بنفسه فإنما يمكن بيّانه في علم آخر، وخصوصا في علم أعلى . ومبادئ^(٢) العلم الأعم الذي سائر العلوم تحته جلها^(٣) بيّنة بنفسها ، وبعضها مأخوذة من علوم جزئية تحتها على ما قلنا^(٤) ، وذلك قليل .

وأما^(٥) موضوع الصناعة فقد يجب أن يصدق^(٦) به وأن يتصور جميعا ؛ فما كان منه ظاهر الوجود - ففى الحد مثل الجسم الطبيعي لم يوضع وجوده في العلم ، بل اشتغل^(٧) بأن يوضع حده فقط . وما كان خفى الوجود والحد معا مثل العدد والواحد والنقطة ، فإنهم يضعون وجوده أيضا . ووضع وجوده هو من جملة مبادئ الصناعة التي تسمى أصولا موضوعا، لأنه مقدمة^(٨) مشكوك فيها ، مبني عليها الصناعة . وإن كانت^(٩) ظاهرة الأمرين جميعا كان تكلف^(١٠) وضع الأمرين فضلا .

وربما وضعوا الحدود فقط في الشيء الذي هو خفى الوجود والحد جميعا ، إذ قد يفهم من ذلك أن الشيء موجود وأن الحد ليس بحسب الاسم^(١١) بل بحسب الذات : كقولهم في فاتحة علوم الهندسة إن النقطة شيء لا جزء له .

(١) ليس لهذا الفصل عنوان مكتوب ويمكن أن يوضع له العنوان الآتي "لا سبيل إلى إقامة البراهين في العلوم على مبادئها" .

(٢-٣) س : وجل مبادئ العلم الأعم الذي سائر العلوم مرتبة تحته . (٣) س ذكرناه .

(٤) أما ساقطة من ب ٦ م . (٥) س يتصدق .

(٦) س أن . (٧) س ساقطة .

(٨) يريد موضوعات الصناعات ، وكان الأولى أن يقول كان ، طردا للباب على وتيرة واحدة .

(٩) يريد أن الحد (التعريف) ليس حدا لفظيا فقط . (١٠) م ساقطة .

وأما المحمولات الذاتية من العوارض في هذه الموضوعات فإنها هي المطلوبة كما^(١) قلنا مرارا ، فلا يمكن أن يوضع وجودها على سبيل أصل موضوع أو مصادرة ، ولا^(٢) على سبيل البيان قبل البرهان عليها . إنما يوضع في فاتحة الصناعة^(٣) حدودها إن كانت خفية الحدود . وأما إن كانت ظاهرة الماهية مثل المساواة والزائد والناقص وما أشبه ذلك في علم الهندسة ، فربما لم يُتَكَفَّ وضع ذلك . بل إنما يوضع حد مثل الوحدة والمستقيم والمثلث والأصم والمنطق^(٤) في الهندسة ، والزوج والفرد والمربع والمستدير^(٥) في الحساب . فهذا القسم إنما يوضع فيه الحدود فقط .

وأما المبادئ ، فيجب أن تكون قد علمت من طريق الهلية وهو التصديق ، حتى يمكن أن يعلم بها هلية شيء آخر ، إما تصديقا - حقيقيا ، أو تصديقا وضعيا . ولا بد من تصورهما وإلا لم يمكن التصديق بها ؛ فيجب أن تكون موضوعة الإنية في نفسها ، وموضوعة ماهية الأجزاء في فاتحة الصناعة ، إلا أن يستغنى لفرط الشهرة والوضوح^(٦) عن ذلك . وإن كانت أعم من الصناعة خصصت بالصناعة على نحو ما قيل .

فإذن الموضوعات إن احتيج^(٧) إلى التنبيه على وجودها وضعت موضعا ولا برهان عليها في الصناعة ، بل على^(٨) عوارضها الذاتية . وأما العوارض الذاتية فتحد حدا فقط إن احتيج إليه ، ولا يوضع موجودة إلا عند الفراغ عن إقامة البرهان في مسألة مسألة ليستين منه أنها موجودة لموضوع أو مسلوقة عن موضوع .

والمبادئ التي ليست أصولا موضوعة وليست مصادرات فإن وضعها من التكلف ، مثل أن النقيضين^(٩) لا يجتمعان وما أشبه ذلك . وإن نازع فيها منازع فلا تنقلب بذلك أصلا موضوعا أو مصادرة ، لأن تلك المنازعة باللسان دون العقل ، وبالقول الخارج دون القول الداخل^(١٠) .

(١) ب ك م كما . (٢) م لا بدون الوار .

(٣) أي الصناعة أي كانت : م فاتحة الكتاب الصناعة .

(٤) الأصم irrational والمنطق rational .

(٥) م المكعب والمسدس بدلا من المستدير .

(٦) م أو الوضوح ، وقوله عن ذلك متعلق بقوله يستغنى .

(٧) م فوضوعات العلوم إذا احتيج . (٨) أي بل البرهان على الخ . (٩) م ك ب القبيض .

(١٠) م الخلاج .

وإنما القياس الذى يتكلف أحيانا فى تصحيح شئ من ذلك أوتبكيك مخالف فيه من السوفسطائية^(١)، فإن ذلك كله نحو القول الداخلى لا^(٢) الخارج ، وعلى ما عرف فيما سلف ويعرف فيما يستأنف .

وأما المبادئ التى قد يشك فيها ، فلا بد من أن يوضع وجودها وتفهم ماهية أجزائها إن لم تكن^(٣) بيئة تصور الأجزاء .

والحد فليس أصلا موضوعا ولا مصادرة لأنه ليس فيه حكم ، بل إنما يوضع لتفهم اسم فقط ، اللهم إلا أن يُسمى إنسان^(٤) كل مسموع فى فواتح الصناعات أصلا موضوعا . بل إنما الأصول الموضوعية أشياء مصدق بها وهى فى أنفسها صادقة تجتمع من التصديق بها — ولو بالوضع مع مقدمات أخرى — نتيجة . والحدود ليست كذلك . ولما قيل فى التعليم الأول هذا فُطن^(٥) لظن لعله يسبق إلى بعض السامعين : أنه ربما كان من المقدمات المستعملة مبدأ ما لعلم كله ، أو لمسألة منه ما هو كاذب ثم يطلب منها نتيجة . فكأن سائلا سأل وقال : قد نرى فى العلوم أصولا موضوعة ومقدمات كاذبة يتدرج^(٦) منها إلى المسائل مثل أن المهندس يقول خط^(٧) اب لا عرض له ، وهو مستقيم ، ولا يكون كذلك . ومثل اب ج مستقيم الخطوط ، متساوى الأضلاع ، ولا يكون فى الحقيقة كذلك ، بل يكون كاذبا فيما يقول ويروم مع ذلك إنتاج^(٨) نتيجة صادقة . وإنما يكون كاذبا لأن ذلك^(٨) الخط لا يكون عديم العرض ولا مستقيما فى الحقيقة ، ولا ذلك المثلث يكون متساوى الأضلاع فى الحقيقة . فأجيب وقيل إن هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل ليس مخطوطا لافتقار البرهان إلى مثله ، والبرهان هو على خط بالحقيقة مستقيم وعديم العرض ؛ وكذلك على مثلث بالحقيقة متساوى الأضلاع المستقيمة ، بل إنما خط ذلك وشكل هذا إعانة للذهن بسبب التخيل . والبرهان هو على المعقول دون المحسوس والتخيل . ولو لم يصعب تصور البرهان المجرد عن التخيل لما احتيج إلى تشكيل^(٩) ألينة .

(١) س السوفسطائيين . (٢) س دون .

(٣) م يمكن . (٤) س إنسانا .

(٥) س فُطن وكلمة لظن ساقطة . (٦) م بتدرج .

(٧) س مثل ما يقوله المهندس من أن خط الخ . ب مثل ما أن المهندس يقول .

(٨) س ساقطة ؛ (٨ — ٨) ساقطة من م .

(٩) س تشكيلك وهو خطأ .

فقد بان أن الأصول الموضوعية مصدق بها ، وعلى (١) للتصديق بالنتيجة والمطلوب ، ولا كذلك الحد .

وأيضاً (٢) فإن كل أصل موضوع فهو محصور : كل أو جزئى . وليس شئ من الحدود بمحصور (٣) كل ولا جزئى . فليس شئ من الأصول الموضوعية بمحدود . على أنه لا حاجة إلى هذا البيان بعد ما قيل .

ولأن قوماً حسبوا أن موضوعات العلوم هي صور مفارقة ، لكل نوع منها مثال يشبه قائم (٤) بذاته عقلى موجود لا في مادة ، فبالحرى أن يقع الشك وحله في جملة ما يتعلق بالبرهان . ويجب أن نذكر أولاً السبب [١٠٥] الذى حمل أولئك على هذا الظن فنقول :

إنما وقع أولئك القوم في هذا الظن من جهة قياس قاسوه فقالوا إن هذه العلوم كلها إنما تنظر في موجودات (٥) ما ، فالمعدومات (٥) لا فائدة في النظر فيها . ثم الموجودات إما واقعة تحت الفساد والتغير ، وإما دائمة الوجود غير متغيرة . وأيضاً إما محسوسة ، وإما معقولة . والفسادات لا برهان عليها ولا حد لها . والمحسوسات ليست أيضاً (٦) مبرهنة عليها ولا محدودة من جهة ما هي محسوسة وشخصية ، بل من جهة طبيعية عقلية أخرى . فالبرهان (٧) ليس يقوم على الشمس من جهة ما هي هذه الشمس ، بل من جهة ما أنها شمس مجردة من سائر العوارض اللاحقة لها (٨) والشخصية (٩) العارضة لها . وكذلك الحد ليس لها من جهة ما هي هذه الشمس .

فإذا كان كذلك ، كان البرهان على صور معقولة مجردة عن المادة ، لئلا تكون محسوسة ولا قابلة للفساد .

وكذلك الحد . فبعضهم وضع ذلك للعديديات فقط ، وبعضهم للعديديات والصور الهندسية ، (١٠) وبالجملية للصور التعاليمية (١١) دون الطبيعية ورقى إليها (١٢) الطبيعية .

-
- | | |
|--|---|
| (١) أى وبأن أنها علل . | (٢) س وقيل أيضاً . |
| (٣) س بمحصورة . | (٤) س وذلك المثال قائم . |
| (٥-٥) م موجودات فأما المعدومات . س لأن المعدومات . | |
| (٦) س والمحسوسات أيضاً ليست . | (٧) س فإن البرهان . |
| (٨) م ساقطة . | |
| (٩) س من الشخصية . | (١٠) س وبعضهم وضع ذلك للعديديات والصور الهندسية . |
| (١١) س التعليمية . | (١٢) س أليها . |

وكان مأخذ هؤلاء في الاحتجاج شيئا آخر : وهو أن هذه ^(١) مستغنية عن المادة في الحد ، وكذلك في الوجود . قالوا : وأما ما يضعه الرياضى من خط وشكل محسوس فهو كاذب فيه . والخط والشكل الحقيقي عقلى وعليه البرهان .

وقوم ألفوا الهندسيات من العدديات ، وجعلوا العدديات مبدأ الهندسيات . وأما أفلاطن فجعل الصور ^(٢) المعقولة المفارقة موجودة لكل معقول حتى للطبيعيات فسمها إذا كانت مجردة مُثَلًّا ، وإذا اقترنت بالمادة صورا طبيعية . وجميع هذا باطل ، فإن الصور الطبيعية لا تكون هى إذا جردت عن المادة ، والصور التعليمية لا تقوم ^(٣) بلا مادة وإن كانت تحد لا بالمادة ، والكلام فى إبطال هذه الآراء والقياسات الداعية إليها إنما هو فى صناعة الفلسفة الأولى دون المنطق وعلوم أخرى ، بل يحسن فى المنطق بوجه من الوجوه أن يبين أن هذه وإن فرضت موجودة فلا مدخل لها فى علم البرهان ولا هى موضوعة لهذه البراهين التى نحن فى تعليمها : لأن هذه البراهين وإن كانت بالذات وأولا لأمو عناية كلية ، فإنها ثانيا وبالعرض للحسوسات والفسادات . فإن كل حكم يصح على الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس ، وكل حكم يصح على الغيب ^(٤) على الإطلاق فيصح على هذا الغيب . وإذا صح أن كل إنسان حيوان ، صح على إنسان ما أنه حيوان .

والبرهان إنما لا بد من أن يكون فيه ^(٥) قول ^(٦) كلى ليكون شاملا للكثرة بأن يعطى اسمه وحده للكثرة الجزئية . ويمكن أن يجعل الكلى فيه المحكوم عليه بالحكم الكلى حدا أوسط موجبا على الكثرة بالاسم والحد . فما حكم عليه حكم على الكثرة . وأما الصور فإنها إن كانت موجودة فلا يجب أن يكون الحكم عليها حكما على الكثرة من الجزئيات الشخصية ^(٧) ، ولا يمكن أن تكون حدودا وسطى فى إثبات شيء ^(٨) على الكثرة من الجزئيات الشخصية ، وذلك لأن المثل وإن أزلنا أنها تعطى الكثرة أسماءها ^(٩) ، فلا يمكننا أن نقول إنها تعطى حدودها : لأنه ليس

(١) المراد بهذه الصور التعليمية .

(٢) من الصورة . (٣) أى لا تقوم فى الوجود الخارجى .

(٤) س فى الغيب . والغيب معان كثيرة ولعله يشير هنا إلى حى الغيب وهى حى تأخذ يوما وتدع يوما .

(٥) س ساقطة . (٦) أى اسم كلى . (٧) س من الشخصيات ألبنة .

(٨) س لإثباتها شيئا . (٩) ب ٦ م أسماءها .

شيء من الجزئيات صورة^(١) عقلية مفارقة أبدية — وهذا هو الحد الجامع للصور المفارقة . وكيف^(٢) يمكن أن تكون طبيعة الإنسان المحسوس تحمل عليها طبيعة الإنسان المثالي ، وهذا الإنسان حيوان ناطق مائت ، وذلك لا حيوان ولا ناطق إلا باشتراك الاسم ، ولا مائت . وكيف يقال لشيء^(٣) من هذه إنها تلك كما يقال إنها حيوان ؟

فلإذن الصور المثلثية لا تُعْطَى أسماؤها وحدودها معا للكثرة والجزئيات^(٤) ، فلا تصلح أن تتخذ حدودا وسطى في برهان على الجزئيات ، وإن كان ذلك البرهان برهانا بالعرض . وكذلك لا يجوز أن تكون حدودا كبرى . وأما أنها ليست حدودا صغرى فلائن الحدود الصغرى إما أن تكون أعيان الموجودات المبحوث عن أحوالها ، وإما أمورا الحكم عليها حكم بوجه ما على أعيان الموجودات . وليست أعيان الموجودات الطبيعية ولا الرياضية ، ولا هي أيضا أمورا الحكم عليها حكم بوجه ما على أعيان تلك الموجودات لأنها حينئذ تكون حدودا وسطى ، وقد بينا أنها لا تكون حدودا وسطى . ولا هي أيضا الموضوعات الأولية لهذه العلوم حتى تكون إنما تطلب أعراضها الذاتية . وذلك لأننا أيضا إنما نطلب أعراضا ذاتية لأشياء هي إما أعيان ، وإما الحكم عليها كالحكم على الأعيان . وليست^(٥) المثل على أحد الحكمين . فليس الصور والمثل المفارقة إذن داخلية في موضوعات^(٦) البراهين ولا في مبادئها بوجه^(٧) .

(١) من بصورة .

(٢) م كيف بدون الوار .

(٣) من ساقطة .

(٤) والجزئيات .

(٥) من فليس .

(٦) من موضوع .

(٧) من + واقعة تعال أعلم .

المقالة الثالثة

من الفن الخامس^(١)

الفصل الاول

في المبادئ والمسائل المناسبة وغير المناسبة^(٢) وكيف تقع في العلوم

المبادئ الواجب قبولها وخصوصا المبدأ الأول الذى منه تتشعب كلها :

أعنى قولنا ” إن كل شئ إما أن تصدق عليه الموجبة وإما أن تصدق عليه السالبة “ ليس بوضع^(٣) في العلوم وضعا بالفعل إلا عند مخاطبة المغالطين والمناكدين ، بل إنما يوضع فيها على ما قيل في التعليم الأول على وجوه ثلاثة . وجه^(٤) يجب أن يعتبر في تكيل التصديق بالمقدمة الكبرى ليعتبر مثله في النتيجة ، وذلك بأن يعتقد أن الكبرى إن^(٥) كانت موجبة فلا يجوز أن تصدق سالبة ؛ أو كانت سالبة فلا يجوز أن تكون موجبة ، لتكون^(٦) النتيجة بهذه الحال . فهذا الاعتقاد يعتقد دائماً وإن لم يلفظ به بالفعل : لأنه يعلم أنه إذا هو موجب فليس بسالب^(٧) وإذا هو سالب فليس بموجب ألبتة ، وأن السلب والإيجاب لا يجتمعان ، أو أن كل شئ يصدق فيه أحدهما فلا يحتاج إلى التصريح به . وإنما تكون هذه القوة في نسبة الأوسط إلى الأكبر في الكبرى ، أو الأصغر إلى الأكبر في النتيجة من غير عكس . فلذلك إذا كنت قلت في الأكبر مثلاً ” فكل إنسان حيوان “ أضمرت ” وليس ليس بحيوان “ وأنتجت^(٨) أن ” الكاتب حيوان “ وأضمرت وليس ليس بحيوان .

وبالجملة ما جعل موضوعاً لحكم محمول فليس موضوعاً لمقابله^(٩) .

(١) من + من الجملة الأولى من المنطق في البرهان وهي تسعة فصول . الفصل الأول .

(٢) غير المناسبة ساقطة في م . (٣) أى هذا المبدأ الذى هو مبدأ الثالث المرفوع .

(٤) م ساقطة . (٥) من إذا . (٦) من فتكون .

(٧) من + ألبتة . (٨) من أنتجت بدون الواو .

(٩) المراد بالمقابل هنا التقيض ، ومعنى العبارة ما جعل موضوعاً لحكم موجب لا يكون موضوعاً لحكم سالب .

وأما من جهة المحمول فليس يستمر هذا حتى يكون الحيوان في القياس^(١) محمولا على الإنسان وليس محمولا على ما ليس بإنسان ، أو يكون الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا على ما ليس بكاتب ، فإن هذا لا يستقيم ، لأن المحمول يجوز أن يحمل على موضوعات يسلب بعضها عن بعض . ولا يجوز أن يوضع الموضوع لمحمولات يسلب بعضها عن بعض . فهذا وجه واحد .

والوجه الثاني كما يقال في الخلف إنه إن كان قولنا "إن ١ ب" ليس صادقا ، فقولنا "ليس ١ ب" صادق ، فيكون هذا المبدأ الذي نحن في ذكره مضمرا ، وقوته قوة الكبرى ، كأنه يقول بعد قوله ذلك "لأن كل شيء إما أن يصدق عليه الموجب أو السالب .

والوجه الثالث يخالف الوجهين جميعا ، فإنه ليس يدخل بالقوة فيه هذا المبدأ على أنه نافع في تكييل مقدمة كما في الأول ، ولا في تكييل قياس كما في الثاني ، بل بأن يخصص إما موضوعه وإما موضوعه ومحموله معا : كقولنا كل مقدار إما مباين وإما مشارك ، فنأخذ فيه بدل الشيء شيئا ما خاصا بالصناعة — وهو المقدار — وبديل الموجب موجبا^(٢) خاصا بالصناعة وهو المشارك ، وبديل السالب سالبا^(٣) ما خاصا بالصناعة وهو المباين : لأنك لا تحتاج أن تأخذ هذا المبدأ بحيث ينفع نفعا مشتركا في كل علم ، بل بحيث^(٤) ينفع في ذلك العلم^(٥) خاصة فإن ذلك يكفيك .

وهذه العلوم العامة الواجب قبولها تشترك العلوم فيها ، لا على أنها ما فيه البيان — أى الموضوعات — أوله البيان وإياه نيين — وهى المسائل — بل على أنها من الذى منه البيان . ولا بدل يستعملها من جهة^(٦) أن كل أولى مشهور أيضا . والجلد أيضا يشارك كل علم في المسائل كما يشارك في المبادئ الواجب قبولها ، وكما يشارك في الموضوعات ، فإنه لا يختص بموضوع . لأن الجلد^(٧) ليس بمحدود النظر في شيء من الوجوه . وكل علم فإنه محدود النظر في الوجوه الثلاثة من الموضوعات والمبادئ والمسائل .

(١) في المقدمة الكبرى من القياس .

(٢) م موجب .

(٣) م ساقطة .

(٤) م حيث .

(٥) م العلوم .

(٦) م كل جهة .

(٧) م ولكن الجلد .

وأما [١٠٥ ب] أن الجدل ليس محدود النظر في الموضوعات^(١) فإنه لا يقتصر على موضوع واحد يبحث عن أحواله ، بل الجميع عنده سواء . والبرهان يقتصر عليه . وأما بيان أنه ليس بمحدود النظر في المسائل ، فذلك من وجهين : أحدهما أنه لا يقتصر على المسائل الذاتية بالموضوع الذى يبحث عن أحواله فى الوقت ، بل فى الغريبة^(٢) أيضاً : مثل أنه ليس ينظر هل الخط المستقيم إذا قام عليه خط كان كذا وكذا ، بل هل هو أحسن من المستدير أو ليس ، وهل علمه مضاد للمستدير أو ليس^(٣) . والثانى لأنه قد يتفق أن ننصر^(٤) الضدين والتقيضين معا بقياسين فى وقتين كل واحد منهما جدلى على ما ستعرفه حيث نتكلم فى الجدل : فتارة نقيس من المشهورات أن النفس لا تموت ، وتارة نقيس منها أن النفس تموت . وأما بيان أنه ليس أيضاً محدود النظر فى المبادئ فذلك من وجهين : أحدهما أنه لا يأتى بالمبادئ الذاتية بالشئ ، بل كيف اتفق . والثانى أنه يأخذ بالمبادئ الأولية والصادقة والمشهورة التى ليست بصادقة معا ، وما يتسلمه من المخاطب . وقد يجعل كل واحد من المتقابلين مبدأ لقياسه^(٥) — ذلك فى وقت ، وهذا فى وقت على ما علمت . وأما البرهان فإنه محدود الموضوع ، محدود المسألة التى يبينها وينصرها^(٦) محدود المبادئ التى منها تبين . ويكاد أن يكون الحق هو أنه ليس فى العلوم مسألة عن طرفى التقيض ، وذلك أن السؤال النافع عنهما بالحقيقة هو أن يتكافأ تسليم^(٧) الطرفين معا عند السائل ، فأيهما كان ، جاز ، واستمر فى عقد قياسه . والقاس المبرهن إذا سلم له الواحد^(٨) المعين ، النافع له فى عقد قياسه ، انتفع به . وإن سلم مقابله ، سكت ولم يمكنه الاستمرار ، فلا يكون لسؤاله حينئذ فائدة ، إذ كان إنما ينتفع بالواحد فيجب أن يأخذه أخذاً من غير مسألة .

ولكن قد يقال ”مسألة علمية“ على وجهين : أحدهما يقع فى التعليم والتعلم — وهو أحد طرفى التقيض المعلوم أنه هو الحق ، وأنه لا يتعداه المحيب أو المخاطب ، وإنما يسأل للتقرير والتعديد

(١) أى قاصراً نظره على بعض الموضوعات دون البعض الآخر . (٢) أى فى الأحوال الغريبة .

(٣) يشير صدر العبارة إلى أن مسائل الجدل تشمل الأعراض الذاتية للوضوع المبحث فيه والأعراض الغريبة على حد سواء ، ولكن المؤلف عند ما مثل لما يقول رفض اشتغال الجدل بالأعراض الذاتية وقصره على النظر فى الأعراض الغريبة .

(٤) غير منقوطة فى م وب ومنقوطة فى م يبصر ، وقد رجحت قراءتها تنصر من النصر أى تنصر للرأىين المتعارضين .

(٥) قياسه . (٦) م بينته وينصره . (٧) م تسلم .

(٨) أى القول الواحد الذى هو أحد المتقابلين .

لا على سبيل مسائل الجدلية . والثاني في المحادثات الامتحانية التي تكون في العلوم ولا يبالي فيها بتسليم أى طرفي النقيض كان على ما ستعلمه .

والمسألة الامتحانية فإنها من وجه علمية ومن وجه ليست ^(١) علمية : فإنها علمية من جهة أن مبادئها مناسبة . وليست علمية من جهة أن الغرض فيها ليس إثبات علم . فذلك ^(٢) إذا حققت لم تكن مسألة علمية برهانية مطلقة ، بل المسائل العلمية المطلقة محدودة . وليس كل سؤال هندسيا ولا طبيا ولا حساسيا ولا من علم من العلوم الأخر ، بل المسألة الهندسية مثلا ^(٣) إنما هي إما عن مقدمة صحيحة وبانت بالطرق الهندسية ^(٤) ، ويراد أن يبان بها غيرها فتكون عن ^(٥) مبدأ خاص بالمطلوب ، وإما عن مبدأ عام للمسائل الهندسية خاص بالهندسة يتبين به ^(٥) المطالب الهندسية ولا يبين هو في الهندسة . وكذلك الحال في المسألة النظرية : إما أن تكون نظرية خاصة تبين فيها ، وإما أن تكون هندسية ، وهي مبدأ لعلم ^(٦) المناظر فإن مبادئه من الهندسة ، فتكون مسائل هندسية هي ^(٧) مبادئ مناظرية ، ومن وجه مسائل هندسية . وأما أنه كيف يكون ذلك حتى تكون مطالب هندسية هي أيضا مسائل هندسية ، فذلك بوجهين مختلفين ^(٨) . أما المبادئ فإنها مسائل هندسية لأنها في نفسها مسائل ، وهي هندسية لأنها نافعة في الهندسة ، فتكون المسائل النافعة في الهندسة مسائل هندسية . وأما المطالب فهي مسائل هندسية بمعنى أنها مسائل هي من الهندسة .

وقد فهم هذا الموضع من التعليم الأول على وجه آخر ، وهو أن تكون المسألة من وجه هندسية على أنها مبدأ مثلا للنظر . فهي من المناظر وليست مناظرية بل هندسية . وتكون المسألة من وجه آخر هندسية إذا كانت هندسية صرفة غير مضافة إلى علم آخر .

وهذا التأويل ليس بجيد ولا بين الأمرين تبين يفرقان به . بل إنما يعنى بالمسألة ها هنا لا المطلوب ، بل المسألة التي تؤخذ ^(٩) مقدمة . فمن ذلك مبدأ ديم يانه في ذلك العلم ، ومن ذلك ما من شأنه أن يبين في ذلك العلم ويبين به غيره أيضا .

(٣-٢) م ساقط .

(٢) م ولذلك .

(١) م ليس .

(٦) م ب العلم .

(٥) ب م بها .

(٤) م غير وهو خطأ .

(٩) م توجد .

(٨) م ساقطة .

(٧) م هي بدون الوار .

فالمبادئ مسائل هندسية ، أى مسائل نافعة فى الهندسة . والمطالب مسائل هندسية ، أى مسائل من الهندسة . وليس كونهما مسائل هندسية بنوع واحد ، وإن كانا من حيث هما نافعا فى مطالب أخرى من الهندسة لا يختلفان . وإذا حققت اعتبار معنى المسألة ، فلا يجوز أن يكون المبدأ مسألة من ^(١) العلم الذى هو مبدأ فيه ، لأن المسألة فى علم ما جزء من ذلك العلم تكتسب بمبادئه .

والمسائل متميزة عن المبادئ . وليس أحد من أصحاب العلوم يمكنه أن يبين مبادئه من جهة ما هو صاحب علمه . فالمهندس من جهة ما هو مهندس لا يمكنه إثبات مبادئه . والمناظرى من جهة ما هو مناظرى كذلك . فإن تكلف المناظرى ذلك فى مبادئه فقد صار هندسيا . ومن جهة الهندسة ما يبين مبادئه . وإن تكلف المهندس ذلك فى مبادئه ، فقد صار فيلسوفا . ومن جهة ما هو فيلسوف ما يبين مبادئه .

ومبادئ جميع العلوم تُبين فى علم ما بعد الطبيعة . وكما ^(٢) أنه ليس لأحد من أصحاب العلوم أن يبين مبادئه ، فكذلك لا كلام له مع من يناقض مبادئه ، ولا كلام له مع من لا يبنى ^(٣) على مبادئه . ولا أيضا يلزمه أن يجب عن كل مسألة ، بل إنما يلزمه إن كان مهندسا أن يجب عن المسألة الهندسية .

وعلى ^(٤) صاحب علم ما أن يعرف عماذا يجب ، وعلى السائل أن يعرف عماذا يسأل . فإذا كان السائل إنما يخاطب المهندس فى أمور هندسية مبنية على مبادئ الهندسة فهو مصيب ، وإلا فليس بمصيب . ولا أيضا مطلوبه ينكشف فى الهندسة بالذات ، بل عسى بالعرض ، وكذلك المحيىب المهندس . فلا ^(٥) كلام له مع من ليس بمهندس فإن كلامهما فضل ^(٦) ويمجرى مجرى ردى المأخذ .

ثم إن المسألة التى ليست علمية — أى ليست مثلا هندسية — على وجهين : أحدهما أن تكون بالجملة خارجة عن ذلك العلم ، والآخر أن تكون بوجه داخلية فيه . مثلا لو أن إنسانا سأل فى الهندسة عن الأضداد هل علمها واحد ، فقد سأل مسألة من حق الفلسفة الأولى . أو عن

(١) س ساقطة .

(٢) س كما بدون الوار .

(٣) غير منقوطة فى ب ومنقوطة يبنى فى م .

(٤) س لا .

(٥) س ولا على .

(٦) أى من فضول القول .

عديدين مكعبين هل يجتمع منهما مكعب كما يجتمع من عديدين مربعين مربع، فقد سأل مسألة حسائية .
أو قال مثلا هل طرفا الذى بالكل والأربعة متفقان؟ فقد سأل مسألة تأليفية . فأى هؤلاء سأل
فى الهندسة كانت مسألته غير هندسية على الإطلاق . وكذلك إن جهل هذا ، كان جهله غير
هندسى على الإطلاق . وفرق بين الخطأ والجهل المطلق على ما نوضح بعد فى موضعه . فكل خطأ
جهل ، وليس كل جهل خطأ .

ولو أن إنسانا سأل على سبيل التقرير هل خطان وقع عليهما خط فصير الزاويتين اللتين
تبادلان متساويين — يلتقيان^(١) ، أو ظن فى نفسه أنهما يلتقيان ، لم تكن هذه المسألة تقريرا
هندسيا ، ولا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة ، وكأنا هندسيين من جهة . ذلك لأن غير الهندسى
يقال على وجهين : أحدهما بمعنى السلب العام^(٢) المقارن لعدم القوة فى الشيء، كقولنا إن النقطة
لا وزن لها ولا نهاية لها ، وإن اللون غير مسموع . والثانى بمعنى السلب المقارن للقوة ، كقولنا
للساكن الذى من شأنه أن يتحرك إنه ليس يتحرك^(٣) . فالمسألة الغير الهندسية ، والظن الغير
الهندسى على الوجه الأول هو الذى لا يكون فى قوة حدوده أن تكون هندسية أو تصير بعمل ما
هندسية ، مثل قولنا إن طرفى الذى بالكل والأربعة متفقان أو غير متفقين أيهما كان خطأ :
فإن هذه الحدود لا يمكن أن ترد إلى مسألة هندسية أو ظن هندسى^(٤) . وإن أزيل حالها الذى
هو الإيجاب إلى السلب ، فليس فى قوة حدود هذه المقدمة أن تصير هندسية . وأما على الوجه الثانى
فهى أن لا تكون هندسية بسبب أن نسبتها إلى الهندسة نسبة رديئة ، وإن كانت هندسية من
وجه لكون حدودها بالقوة هندسية ، وإن كانت ليست بالفعل . ألا ترى أن تلك الحدود إذا
حفظت وأزيل ما عرض لها من النسبة الإيجابية بينها إلى نسبة سلبية ، فقبل مثلا إن الخططين
الواقع عليهما خط كذا وكذا لا يلتقيان ، صارت المسألة حينئذ هندسية . فهذه المسألة بالقوة
هندسية^(٥) ، وبالفعل مضادة للهندسة . ولما كانت الأضداد إنما تنسب إلى موضوع واحد
وجنس واحد ، فلا بأس أن يقال من هذه^(٦) الجهة لكليهما مسألة هندسية أو ظن هندسى .

(١) يلتقيان بالقاف والياء . ب . س غير منقوطة : يلتقيان فى م والمراد بالخططين اللذين لا يلتقيان الخطان المتوازيان .

(٢) المراد بالسلب العام هنا أن السؤال ليس هندسيا على الإطلاق .

(٣) هذا مثال للشيء الذى ليس بكذا ولكن فى قوته أن يكون كذا ، لا للسألة التى ليست هندسية ولكن فى قوتها أن

تكون هندسية وهى موضوع الكلام .

(٦) م ساقطه .

(٥) م الهندسية .

(٤) أى رأى هندسى .

الفصل الثانى^(١)

[١١٠٦]

فى اختلاف العلوم الرياضىة وغير الرياضىة مع الجدل ، وفى أن الرياضىة بعيدة عن الغلط وغيرها غير بعيدة منه ، وبيان ما ذكر فى التحليل والتركيب

إن الجهل المضاد للعلم — وهو الذى ليس إنما يعدم معه العلم فقط ، بل أن يعتقد^(٢) ويرى صورة مضادة لصورة العلم ، كما يقع فى الوجه الثانى من وجهى اللاهندسى واللاهندسى — قلما يقع فى التعاليم . وذلك لأن هذا الجهل إنما يقع لأسباب ، وأظهرها أمران : أحدهما التباس مفهوم حدود القياس لاشتراك الاسم وخصوصا الأوسط ، فإن أكثر انخداع يقع بسببه إذا كان اللفظ واحدا فى المقدمتين والمعنى مختلفا . والثانى حال التأليف وشكل القول إذا لم يكن منتجاً وأشبه المنتج مثل الموجبتين فى الشكل الثانى وما أشبه ذلك .

وأما القسم الأول فإنه مما لا يقع فى التعليميات لأن ألفاظ معانى الهندسيات معلومة المعانى بالتحصيل فلا توهم غير المعنى المقصود به^(٣) . بل لكل لفظ منها معنى مفهوم بحسب الغرض^(٤) أو بحسب ما سبق من^(٥) التحديد . ثم معانى تلك الألفاظ قريبة من الخيال ، فكما يفهم فى العقل للفظ منها معنى ، كذلك يقوم له فى الوهم خيال ، فيثبت خياله^(٦) حقيقة ذلك المعنى ويحفظه ولا يدع الذهن يزيع عنه . فحينئذ يكون الحد الأوسط مضاعفاً أى واحدا بعينه يؤخذ مرتين لشيئين معلومين فينتج ضرورة . وأما فى العلوم الأخرى — وفى الجدل خصوصا — فلا تكون هذه المعاوان ، بل تكون ألفاظها فى أكثر الأمور مشتركة ، والمعنى العقلى باطن غائرى النفس غير مُعان بخيال ملائم لذلك المعنى يثبتته ويحفظه فى الذهن . بل ربما كان الخيال اللائح منه فى الذهن مناسباً لمعنى والغرض معنى آخر ، وزيع^(٧) الذهن^(٨) عن الغرض إلى الخيال .

(١) م ك ب ساقطة .

(٢) م يعتقد .

(٣) هكذا فى المخطوطات الثلاثة والأفضل ” بها “

(٤) م الغرض .

(٥) م به . (٦) أى ما يتخيل منه .

(٧) م فيزيغ .

(٨) م الذى وهو تحريف .

والخيال فيما سوى التعليميات في أكثر الأمر مضل ، وفي التعليميات هاد مرشد . ولذلك ما صارت^(١) المسائل الرياضية يصعب تعليمها إلا بأن تشكل أشكالا محسوسة معاملة بحروف ، ليكون ذلك معونة للخيال وتقوية ، إذ كان^(٢) لا يخاف من ذلك فيها ما يخاف في العلوم الأخرى .

وأما العلوم الأخرى فإذا لم يكن فيها معونة^(٣) من قبل الخيال وكان اللفظ مشتركا وفي تفصيل معانيه صعوبة ، زاغ الذهن . ويخص الجدل أن وحدانية معنى اللفظ المستعمل فيه قد تكون بحسب الشهرة لا بحسب الحقيقة . فربما كان بحسب الحقيقة مشتركا فيه^(٤) فيكون هذا الالتباس اللفظي في الجدل أكثر — مثل استعمال لفظة الدور^(٥) في الجدل ، ولفظة الدائرة : فإن لفظة الدائرة عند المهندس محدودة المعنى وعند الجدلي ملتبسة ما لم ترسم^(٦) . فيكاد يقع عنده أن الدائرة المشكلة والشعر الدائر الأجزاء بعضه على بعض ، والبيان الدوري ، مفهوم لفظة الدائرة في جميعها قريب^(٧) من مفهوم اللفظ من المتواطىء ، فيشكل صدق قول القائل كل دائرة شكل . وربما ظن أنه ليس كل دائرة بشكل ، فيكون مثل هذا سببا للغلط عظيما إلا أن يرسم ويميز ذلك .

ولما كان وقوع اسم الدائرة أو ما أشبه الدائرة على أمثال هذه المعاني ليس واحدا في الحد ، وجب أن يكون قولنا ” كل دائرة كذا “ مقتصرًا في الدلالة على بعض هذه المعاني دون البعض إن أريد أن تكون مقدمة واحدة . ووجب ألا يناقض قول القائل ، جدليا كان يستقرى أو غير جدلي ، ” إن كان دائرة شكل “ كأنه يتخيل الدائرة بحسب المشهور معنى واحدا . فلا تكون عنده بحسب المشهور لفظا مشتركا يناقضه^(٨) بأن يقال له إن الدائرة الشعرية ليست بشكل : لأن المناقضة^(٨) مقدمة بنفسها ، ومناقضة بالقياس إلى غيرها . وما لم تصر أولا مقدمة في نفسها لم تصلح أن تصير مناقضة لغيرها .

ولا تكون الكلمة مقدمة وليس معنى الدائرة فيها بحصل . فإذا حصل معناها وحصل معنى قول القائل ” كل دائرة شكل “ لم تكن هذه مناقضة لها . بل إنما يظن أنها مناقضة على أحد

(١) ما هنا مصدرية وغير نافية : ومعنى العبارة : لهذا السبب صارت مسائل الرياضة صعبة التعلم إلا بأن تشكل

الأشكال المحسوسة .

(٢) س إذا كان . (٣) م ك ب معونة فيها .

(٤) أى مقولا بالاشتراك اللفظي على أكثر من معنى . (٥) م ك ب النور .

(٦) أى تحد بالتعريف بالرسم . (٧) ب ك م قريبا . (٨) س مناقضه (٨ — ٨) ساقط في م .

الوجهين اللذين بهما لا تكون في الحقيقة مقدمة : إذ كان إما أن تصير هذه المقدمة غير مقدمة للجهل الكائن بمعنى موضوعها الذي هو الدائرة ، بل لا يفهم لموضوعها معنى : وإما أن تصير غير مقدمة بأن تكون قد أخذ موضوعها — وهو الدائرة — في قولهم ”كل دائرة شكل“ على معنى ”كل ما يسمى دائرة“ لا على معنى ”كل ماله معنى الدائرة“. وكلا الأمرين يمنعان أن تكون هناك مناقضة : فإن المناقضة مقدمة صحيحة في أنها مقدمة ، مقابلة لمقدمة صحيحة في أنها مقدمة . ف^(١) لم تقرر المقدمة مقدمة لم تقرر مناقضة^(٢) .

ولنرجع إلى بيان حكم القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع في العلوم دون التعليميات فنقول :

إن العلوم الرياضية إنما يستعمل فيها في أكثر الأمر الشكل الأول ، ومن ضروبه ، الضرب الأول . وربما استعمل الضرب الثاني فلا تقع^(٣) فيه مغالطة بتأليف القياس إلا في الندرة النادرة جدا . وأما الجدل فكثيرا ما تستعمل فيه قياسات غير منتجة سهوا وانخداعا لأنه متصرف^(٤) في الأشكال وفي الضروب ، ويستعمل^(٥) الحقيق والمظنون ، وخصوصا التأليف^(٦) الكائن من الموجبتين في الشكل الثاني ، فإنه كثيرا ما يستعمل في الجدل ، كمن^(٧) يريد منهم مثلا أن يبين أن النار كثيرة الأضعاف في النسبة^(٨) بأن يقول : ”النار سريعة التولد والتزيد“ و ”كثير الأضعاف في النسبة سريع التولد والتزيد“ فينتج ”أن النار كثيرة الأضعاف في النسبة“. فإن هذه الصورة غير منتجة في الحقيقة وإن كانت قد تعد منتجة في الظاهر . وإنما يمكن أن تصح لها نتيجة في بعض المواضع بسبب المادة إذا كانت المقدمة متساوية الموضوع والمحمول ، فيمكن أن تعكس كبرها كلية فترجع إلى الشكل الأول .

والجدل والتعاليم يتخالفان غاية التخالف في التحليل بالعكس . وذلك لأن التعاليم تؤخذ مجملات مسائلها من الحدود وما يلزم من العوارض بسبب الحدود — وهي العوارض التي تعرض للأشياء

(١) س فكا . (٢) س + ولا مناقضة .

(٣) ب م فلا تقع . (٤) س متصور . (٥) س ومستعمل .

(٦) س من التأليف . (٧) س كما يستعمله من يريد .

(٨) أى أنها تتوزع على نسبة هندسية كما يدعى قانس Caenus : وقد ذكر أرسطو هذا المثال : راجع أنالوطيقا الثانية ٧٧ ب ٤٠ — ٤٢ وما بعدها .

بذاتها ؛ وهى من جهة ما هى ، هى من حيث لها حدودها . وكلها محدود محصور ومعلوم . وأكثرها منعكس^(١) .

فإذا كان مطلوب وأريد أن يطلب له قياس من جهة التحليل بالعكس ، طلب من لواحق الطرفين ما هو على الشريطة المذكورة ، وهى لواحق مدودة معلومة فتصاب عن كتب فيكون سبيل التحليل فيها سهلا .

وكذلك سبيل التركيب الذى هو عكس التحليل فيكون التركيب فيها أيضا سهلا : لأن ما هو عكس السهل سهل^(٢) . وبطريق التركيب يتدرجون من مسألة إلى مسألة من غير أن يُخلوا بمقدمات^(٣) ذات وسط ويتجاوزوا عنها إلا بعد إيضاحها بالقياسات القريبة منها ، ويكون التزيد فيها تزيدا محدودا^(٤) والطريق منهوجا .

والجدل مخالف فى جميع هذا^(٥) . أما أولا ففى التحليل بالعكس : وذلك لأن الأوساط تكون أمورا كثيرة متشوشة ، فلها تكون أمورا عرضية وذاتية ، وتكون من العرضيات صادقة وكاذبة بعد أن تكون مشهورة ، فتتضاعف مطالب الأوساط فيصعب تحايلها . وليس إنما يصعب التحليل فى المسائل الجدلية على الإطلاق ، بل وفى الصادقة منها ، لأنها قد تدج من كواذب^(٦) إذا كانت مشهورة أو مسلمة أو منتجة منها . ولولا ذلك لما كانت سهلة من وجه واحد : وهو أنها كانت تكون مقتصرة على الصادقات . وأما ثانيا ففى التركيب : لأن التحليل لما صعب صعب عكسه وهو التركيب ، لأن التركيب فيه ليس يكون على تأليف مستقيم يتدئ عن غير ذوات^(٧) أوساط ثم يستمر على نظام ، بل يكون كيف اتفق وبأى أوساط اتفقت ، وربما عكس التركيب فى الجدل بفعل ما بيّنه الجدل بمقدمة نتيجة لتلك المقدمة يبان^(٨) بها بعينها^(٩) فى مجادلة أخرى ، فيتضاعف التركيب .

(١) ولذلك لا تتعدد المحمولات ولا تتزايد البراهين التعليمية (الرياضية) إلى غير نهاية ، ولكن هذا يمكن فى البراهين الجدلية .

(٢) م ك ب لأن ما هو عكس سهل سهل . (٣) م مقدمة .

(٤) م حدودا وهو خطأ . (٥) م ذات .

(٦) م من كواذب مشهورة أو مسلمة . (٧) م ذات .

(٨) م ك ب غير منقوطة ؛ م يبان . (٩) م غير منقوطة ، ب و بعينها .

وربما وقع ذلك في بعض مقدمات الجدلى^(١) التي إن سلمت نفذ فيها وعقد القياس ؛ وإن لم تسلم^(٢) رجع من التركيب إلى التحليل ، فيتخلل التركيب مواضع التحليل — وهى مواضع المباحثة^(٣) عما لا يسلم ويطلب له حد أوسط مرة أخرى ، وهذا هو التحليل . فيختلط تركيبه بالتحليل .

وأما ثالثا ففى التزيد . وهذا الموضع يمكن أن يفهم على أنه يعنى به^(٤) التزيد البرهانى التعامى من جهة أنه يتزيد لا بالتوسيط على ما بينا ، بل بإضافة حد من خارج — إما إلى غير النهاية أو نقف فنبتدى برهانا على شىء منقطع عن الأول كما فعل فى أو قايديس حين اشتغل بزوايا^(٥) حول خط قائم على خط . ومثل أن يكون تبين^(٦) أولا أن العدد الفرد عدد ذوكم^(٧) محدود بتوسط أنه عدد ذوكم ، ثم يُبين أيضا للزوج كذلك . فلا يكون قد استمر بل عدل .

ومن أحب أن يفهم [١٠٦ ب]^(٨) الخلاف فى الحدين الأوسطين ، كر الفرد فى أوسط أحدهما والزوج فى الآخر . ويمكن أن يفهم^(٩) أنه يعنى به التزيد الجدلى فيكون كأنه يقول إن^(٩) التزيد فى نتائج الطريقة الجدلية ليس يكون على الاستقامة فقط ، بل تارة يتزيد على الاستقامة ، وتارة يعدل إلى جانب فيداخل فى أوساط المقدمات نتائج أخرى ، أنواعا كثيرة من المداخله ، مثل أنه يجعل^(١٠) الحد الأكبر شيئا واحدا مثلا ، والحدين الآخرين مختلفين فيقول : إن كل عدد فرد — وهو الأصغر — فهو عدد فرد ذوكم — وهو الأوسط^(١١) ؛ وكل عدد ذى كم^(١٢) فهو عدد ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه . فينتج أن العدد الفرد هو^(١٣) ذو كم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه . ويقول أيضا : العدد الزوج — وهو الأصغر — عدد زوج ذوكم ؛ وكل عدد ذى^(١٤) كم فهو عدد ذوكم محدود متناه أو غير محدود ولا متناه . فيكون هذا قياسا^(١٥) آخر يشارك القياس الأول لا فى النتيجة ولكن فى الحد الأكبر .

(١) س الجدلى . (٢) م تسلم . (٣) م : المباحث .

(٤) س ساقطه . (٥) س برهانا . (٦) س غير منقوطة ؛ م يتبين .

(٧) س وكم . (٨-٨) ساقط من س .

(٩) ب لأن . (١٠) ب كما أنه جعل .

(١١) المقدمة التى يتحدث عنها "كل عدد فرد فهو عدد فرد ذوكم" . فوضوعها هو الحد الأصغر ومحولها الحد الأوسط .

(١٢) ب كما ذوكم . (١٣) م وهو . (١٤) س ذو .

(١٥) ب كما قياس .

وقد يحول هاهنا إلى جانب آخر في تكثير القياس والنتيجة .

وإنما جوزنا أن يفهم هذا^(١) أنه يزيد به جانب الجدل ليتبين أن أكثر قياساته^(٢) على هذه السبيل . ويقل في البراهين هذا وفي التعليقات لأنها منعكسة الحدود ولأن^(٣) هذا المثال يابق بالجدلين من حيث المقدمات ومن حيث إنه على مطلوبين متقابلين .

وقد يمكن أن يفهم هذا الموضع من التعليم الأول على غير هذا الوجه ، بل على عكسه : وذلك لأن الجدل وإن كان أكثر تصرفاً وأكثر شعب تصرف ، فإنه أقل نتائج . فإن الجدل^(٤) لا يتغلغل إلى الكلام في جميع المسائل ، فإنه لا تنفي بذلك مشهوراته وما يبنى عليها . وذلك لأنه يحتاج في كل مسألة إلى قياس حاضر . فما كان يتبين مثلاً بألف وسط لا يمكنه أن يحضره . ولا أيضاً ينتفع في جدله ببيان شيء يحتاج إلى أوساط كثيرة جداً لا يفي المخاطب بإيرادها كلها وقت المجادلة . والقياس^(٥) البرهاني فلا يرى^(٦) بأساً في أن يكون مطلوبه إنما يتوصل إليه بألف وسط وفي مدة طويلة . فهو يعمد في التركيب على الاستقامة ؛ ولا يرى بأساً في العدول^(٧) أيضاً عن أوساط وحدود صغرى إلى غيرها لأن له مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب .

(١) من على بدلا من هذا . (٢) من مناسباته .

(٣) م لأن . (٤) لا ساقطه في من . (٥) من وأما .

(٦) من ساقطه . (٧) من بالعدول .

الفصل الثالث^(١)

في استئناف القول على برهان لم وإن ومشاركتها ومباينتهما في الحدود
واختلافهما في علم وفي علمين

قد تقدم منا القول في إبانة الفرق بين برهان إن وبرهان لم ؛ وكيف يكون على شيء واحد
برهان إن وبرهان لم . وبقي أن نحاذي بكلامنا ما قيل في التعليم الأول فنقول :

إن الحدود قد يقع فيها برهان إن وبرهان لم على وجهين : أحدهما أن يكون المطلوب واحدا
بعينه فيكون عليه قياسان : أحدهما لا يكون قد وفيت فيه العلة الأولى — أى القريبة للامر ،
الموجبة له لذاته ، وتكون هذه العلة^(٢) قد وفيت في الآخر ، فيشترك القياسان في أن كل واحد
منهما أعطى العلة للامر . ويفترقان في شيئين : أحدهما أن أحد القياسين أعطى العلة البعيدة
والثاني أعطى العلة القريبة . والثاني منهما أن أحد القياسين فيه مقدمة تحتاج إلى متوسط وهو
العلة القريبة ، والمعلول قريب ؛ ولأنك لم يعط فيها^(٣) اللم المحقق ، والآخر ليس فيه مقدمة
محتاجة إلى ذلك . فهذا أحد الوجهين الممكنين وسيرد تفصيله بعد . وأما الوجه الثاني فإن لا يكون
قد أعطى في كل قياس منهما^(٤) علة لا قريبة ولا بعيدة ، ولكن أعطى في أحدهما ما ليس بعلة^(٥)
أصلا : فإنه قد يمكن أن يكون ما ليس بعلة منعكسا على الحد الآخر من المقدمة ، سواء كان
ما ليس بعلة معلولا للآخر كتمع الكوكب^(٦) الذي هو معلول لبعده^(٧) ، وهو مما ينعكس على العلة
وهى بعده ، ومثل هيئة تزيد ضوء القمر الذي هو معلول^(٧) كريتته ، وهو مما ينعكس على العلة
وهى كريتته ، أو كان ما ليس بعلة ليس أيضا بمعلول^(٨) للآخر ولا علة ، مثل دلالة ثبات الحالة

(١) م ق ب ساقطه .

(٢) س + فيه . (٣) س ساقطة . (٤) منها في المخطوطات الثلاثة .

(٥) أى ما ليس بعلة للشيء . وإن كان علة في إنتاج القياس : وذلك كأن نضع "غير الاعم" حداً أوسط في إنتاج
أن الكواكب المتحركة قريبة . و "غير الاعم" و "القريب" حدان متعاكسان بمعنى أنه يمكن أن يؤخذ أحدهما بدل
الآخر حداً أوسط في القياس .

(٦) ب ق م الكواكب . (٧-٧) ساقط في س . (٨) س معلول .

على سُجُوم المطر عن السحاب الذى فيه الهالة . فإنه إذا كان يمكن أن يكون معلول منعكس أو علامة منعكسة — وإن لم يجب ذلك فربما لم يكن المعلول منعكسا ، بل كان أعم مثل إضاءة البيت بسبب الاصطباح ، أو كان أخص مثل التدخين^(١) عن النار ، وكذلك العلامة على ما علمت — فتبين أنه يمكن أن يبين بالمعلول العلة ، وبالعلامة ذو العلامة ، ويمكن أن يبين بالعكس . وإنما يتوقف الأمر على الأعراف . فإن كان الأعراف نسبة المعلول أو العلامة إلى الحد الأصغر ، كان هو الأولى أن يجعل حداً أوسط والعلة حداً أكبر ، فكان ذلك وجهها من وجهى هذا البرهان ، مثل قولك : إن^(٢) الكواكب المتحيرة مضبوطة غير لامعة ، وكل مضى غير لامع فهو قريب ، فالكواكب المتحيرة قريبة . وأيضاً : الكواكب الثابتة مضبوطة لامعة ، وكل مضى لامع فهو بعيد ، فالكواكب الثابتة بعيدة . ثم كل واحد^(٣) من اللع وسابه مسبب^(٤) ومعلول : ذلك للبعد ، وهذا للقرب . وكذلك قولك : القمر يتزايد ضوءه كذا وكذا ، وكل ما يتزايد^(٥) ضوءه كذا وكذا فهو كرى ، فالقمر كرى . فهذا أيضاً الحد الأوسط فيه معلول الأكبر .

فهذه أمثلة الضرب الثانى من برهان إن . ولو أن هذه الحدود الكبرى كانت أعرف من هذه الحدود الوسطى ، وكان القرب والبعد للمتحيرة^(٦) والثابتة أعرف من اللع واللامع ، والكرية أعرف للقمر من هيئة قبول الضوء ، لكان يمكن أن تجعل هذه العلل حدوداً وسطى ؛ فيقال إن الكواكب المتحيرة قريبة الضوء ، وكل قريب الضوء فإنه لا يلمع ؛ أو يقال إن القمر كرى ، وكل كرى فإنه يقبل الضوء هكذا ، فكان هذا برهان لم . على أنه يجوز أن يعلم أولاً الإن بالمعلول ثم يقلب فيعلم اللم بالعلة فلا يكون دوراً : لأن البيان الأول لم يطلب فيه لم^(٧) ألبته ؛ وأما البيان الثانى فلم يطلب فيه إن ألبته . فيكون هذا قريباً من المصادرة على المطلوب وليس مصادرة على المطلوب .

فقى أمثال هذه المواد المنعكسة يمكن فى علم واحد أن يعلم إن صرف أولاً ثم يعلم لم صرف ثانياً من مواد بأعيانها مع ما فيها من تقديم وتأخير وزيادة ونقصان . مثاله أن يعلم بالعلم الرصدى أن القمر كرى الشكل لأنه يستضى كذا وكذا ، فيكون هذا محفوظاً . ثم يتعرف من العلم^(٨) الطبيعى أن الأجرام السماوية يجب أن تختص بالأشكال الكرية من جهة برهان طبيعى يعطى اللم والإن

(١) ت التدخين .

(٢) ب ساقطة .

(٣) ب واحدة .

(٤) س ساقطة .

(٥) س يزيد .

(٦) ب كأم المتحيرة .

(٧) س ساقطة

(٨) س علم .

جميعا ، ثم يقال : فلذلك ما صار يتشكل على هذا الشكل الذى أنت غير شاك به فى إنينته وإئتمـا
تجهل لمبته .

وقد يمكن مثل ذلك من وجه آخر . وذلك لأنه قد يمكن أن يكون لشيء واحد معلولات
ولوازم^(١) مقارنة ، لا هى علل ولا معلولات ، مثل أن تكون معلولات لشيء^(٢) واحد وتكون
منعكسة عليه ويكون له أيضا علل ذاتية منعكسة عليه ، ويكون وجود تلك المعلولات واللوازم
لموضوع ما أعرف من وجود الشيء له ، ووجود تلك العلة أيضا لذلك الموضوع أعرف من وجود
الشيء له . فإن جعل الحد الأوسط من العلل ، كان برهان لم وإن معا ؛ وإن جعل من اللوازم
والمعلولات كان برهان إن فقط .

* فإذاً هذا الوجه الواحد من وجهى ما نحن فيه قديما قد انشعب إلى وجهين : أحدهما الوجه
الذى تكون مواده مشتركا فيها للأمرين ولكن يجرى الأمر فى الأمرين على العكس . والثانى الوجه
الذى تكون مواده مختلفا فيها وأخذ أحد^(٣) المختلفين ، الذى ليس^(٣) هو العلة ، وسطا تارة فأعطى^(٤)
برهان إن ، وأخذ ثانيهما الذى هو^(٥) العلة وسطا تارة فأعطى برهان إن ولم معا . فعلى هذا الوجه
يجب أن يفسر هذا الموضع حتى يكون الإن واللم^(٦) لشيء واحد . والذى يفسره قوم آخرون
يكون فيه الإن لشيء واللم لشيء آخر .

ولنرجع إلى تفصيل القسم الذى لا يكون فى^(٧) أحد قياسيه علة قريبة ويكون فى الثانى علة
قريبة . أما الذى لا يكون فيه علة قريبة فقد قيل فى التعليم الأول ما هذا لفظه : ” وأيضاً
فى الأشياء التى يوضع الأوسط فيها خارجا : إنما يكون البرهان على لم هو^(٨) إذا كان أخبر بالعلة
نفسها ، فإن لم يخبر بها نفسها لم يكن برهان على لم بل على إن “ . وإنما يعنى بالعلة العلة القريبة .

لكن قوله ” الأشياء التى يوضع فيها الأوسط خارجا “ يحتمل معنيين : أحدهما ألا يكون ترتيب
الحدود على ترتيب الشكل الأول بل على ترتيب الثانى مثلاً ، فيكون الحد الأوسط خارجا ولا يكون

(١) من باب أولوازم .

(٤) من وأعطى .

(٣) من هو ليس .

(٢) من معلول شيء .

(٧) م ساقطة .

(٦) من اللم والإن .

(٥) م ليس هو .

(٨) م ساقطة .

أعطى العلة القريبة فيه — كما تقول في الشكل الثاني إن الجدار لا يتنفس لأنه ليس بحيوان ، وكل متنفس حيوان . وهذا التأويل أظهر . ويكون إنما نسب إلى الشكل الثاني^(١) لأنه كما علمت أولى بالسلب . وهذا يقع في البراهين السالبة أكثر وإن كان قد يقع في الموجبة .

فأما^(٢) التفسير الثاني — وهو الأصوب وإن لم يكن الأظهر^(٣) — فهو أنه^(٤) يعني بالأوسط الأوسط في القياس والوجود جميعا ، وهو العلة القريبة ، على أنها منعكسة ؛ ويكون معنى وضعه خارجا ألا يكون قدرتب في أجزاء القياس بل ترك من خارج . فإن الجدار في مثالنا المذكور ليس علة كونه غير [١١٠٧] متنفس ما^(٥) وُضِعَ وهو : كونه ليس بحيوان ، بل ما ترك خارجا وهو : كونه غير ذي رئة . فإنه إذا كان للإيجاب مطلقا علة منعكسة ، فرفع تلك العلة علة السلب ، وكان السلب مطلقا إذا كان له علة منعكسة ، فمقابل تلك العلة علة الإيجاب . ولو كان علة أنه لا يتنفس كونه ليس بحيوان ، كان علة أنه يتنفس ، كونه حيوانا : وليس كذلك ، فإن من الحيوان ما لا يتنفس . وكذلك^(٦) ليس علة أنه لا يتنفس أنه^(٧) ليس بحيوان ، بل الحيوان أعم مما لا يتنفس و " ليس بحيوان " أخص مما " لا يتنفس " : فإن من غير المتنفسات ما هو حيوان . بل علة التنفس^(٨) أخص من الحيوانية وهو وجود^(٩) الرئة^(١٠) . وعلة عدم التنفس أعم من عدم الحياة وهو عدم الرئة^(١١) .

ولكن قوما لشدة تكلفهم دقة الكلام والتقدير فيه ، يتباعدون عن العلل القريبة إلى البعيدة ، كما قيل إن بلاد الصقالبة ليس فيها زُمار إذ ليس فيها كروم . ولو قيل^(١٢) إنه ليس فيها خمر لكان عسى قد أدت العلة القريبة في الإغناء عن المطربين . ولكن أعطى علة العلة فلم يوضح المقصود ولم يبرهن .

وقد قيل في التعليم الأول : إنما يمكن أن يكون هذا في الأكثر في علمين إذا كان أحدهما تحت الآخر بمنزلة علم المناظر عند علم الهندسة^(١٢) ، وعلم الحيل عند علم المجسمات ، وعلم تأليف اللحن

(١) من قوله إن الجدار لا يتنفس إلى قوله الشكل الثاني ساقط في س . (٢) س وأما .

(٣) س أظهر . (٤) م له وهو خطأ . (٥) م بما . وما خبر ليس .

(٦) س فكذلك . (٧) س هو أنه . (٨) م النفس .

(٩) م موجود . (١٠-١١) موجود في . بخ لا في ب . (١١) س + بدل ذلك

(١٢) م كآب الهيئة . ولكن الأقرب أن يدخل علم المناظر تحت علم الهندسة لا علم الهيئة .

عند علم العدد ؛ وعلم ظاهرات الفلك تحت أحكام النجوم — أى أحكام علم الهيئة : فإن هذه العلوم يكاد أن يكون الأعلى والأسفل منهما ^(١) متواطئ الاسم . وإنما قيل ” يكاد ” ولم يُقل بالحقيقة ؛ وذلك لأن العلمين من هذين ينسبان إلى شيء واحد من وجه : فإن الظاهرات وعلم الهيئة كلاهما ينظر في حال الأجرام والأبعاد . وكذلك النجوم التعليمي ونجوم أصحاب الملاحظة ، فإن كليهما ينظر ^(٢) في مواضع النجوم . وتأليف اللحن التعليمي وتأليف اللحن السماعي كلاهما ينظر ^(٣) في حال النغم . وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة ينظران في أشكال وخطوط ومقادير . وكذلك علم الحيل وعلم المجسمات ينظران في مقادير ذوات عمق .

فهذا الاشتراك الذي ^(٤) لها تشبه ^(٥) المتواطئة ولكن ليست بالحقيقة متواطئة لسببين : أحدهما أن العلمين في بعض الأصناف المذكورة لا يشتركان في النسبة اشتراكاً تاماً : فإن علم الموسيقى ينظر في عدد ما بحال ؛ وهو عدد وقع في نغم . وعلم المناظر ينظر في مقادير ما بحال وهي مقادير ما للبصر إليها نسبة . وعلم ^(٦) الحساب ينظر في العدد على الإطلاق ، وعلم الهندسة ينظر في المقادير على الإطلاق .

والوجه الثاني أنهما ولو اشتركا في المنظور فيه واستقرت نسبتها إليه من جهة كمية المنسوب إليه وكيفيته ، فليست النسبة معاً ؛ بل لبعضها أولاً وللبعضها آخر ^(٧) — وهذا يمنع التواطؤ الصرف — وإن اشتركت أشياء في المعنى إذا لم تتساو فيه ، بل اختلفت بالتقديم ^(٨) والتأخير والاستحقاق أو النقصان والزيادة كما تبين لك من قبل . ولما كادت تكون هذه من المتواطئة أسماؤها شابهت بوجه ما العلم الواحد فشاركت بوجه ما في المسائل لكن اختلفت ؛ فإن العلم الأعلى يعطى اللم والعلم الأسفل يعطى الإن على نحو ما كنا نحن أنفسنا أوضحناه في موضعه .

ثم قيل : وذلك لأن العلم بأن هو لمن يُحس بالأمر ؛ فأما العلم بلم فهو لأصحاب التعاليم . معناه أن العلم ” بأن هو ” للملاح ^(٩) والعلم ” بلم هو ” للنجم . والعلم ” بأن هو ” للتدرب في صناعة الموسيقى

(١) هكذا في المخطوطات والأفضل منها .

(٢) ب ٦ م ينظران ، والأصح الأفراد : قال تعالى كلنا الجنتين آتت أكلها ولم يقل آتنا .

(٣) ينظر في المخطوطات الثلاثة . (٤) م ساقطه .

(٥) م نسبة وس غير منقوطة . (٦) م علم بدون الواو

(٧) م ٦ ب أخيراً . (٨) م بالتقدم والتأخر . (٩) م ساقطه .

العملية^(١) والعلم "بلم هو"^(٢) لصاحب علم التأليف التعليمي^(٣) . وهذا هو ظاهر الكلام الذى قيل فى التعليم الأول . وقيل إن أصحاب العلوم العالية عندهم السبب وكثيرا لا يحسون بالجزئيات ولا يشعرون بها على ما هى عليها ، وكثيرا ما يسمع التعليم العالم بالموسيقى^(٤) بُعد الذى بالأربعة^(٥) أو الطينى أو غير ذلك من الأبعاد المتفقة ، فلا يحس ولا يعلم أنها متفقة مع أنه يعلم السبب فى اتفاقها ؛ لأن عنايته بالأمر الكلى لا الأمر الجزئى ، وعنايته بالصورة مجردة عن المادة فى الوهم لا محصلة فى المادة بالطبع أو الصناعة : فإن المقادير أو المسوحات وإن كانت لا تكون إلا فى المادة ، فإن المهندس ينزعها عنها وينظر فيها لذاتها لا لما يعرض لها من وجود فى مادة على ما أوضحناه من قبل .

فهذا القسم هو الأكثر . وقد يكون على وجه ثان . وهو أن يكون جزء من علم ما تحت علم آخر لا كله ، مثل أن النظر فى الحالة والقوس^(٦) وما أشبه ذلك من الخيالات الكائنة من انعكاس البصر إلى نير أو ملون غير أملس صقيل ، جزء من العلم الطبيعى وموضوع تحت علم المناظر ثم تحت الهندسة ، والعلم كله ليس كذلك . وأيضا فإن النظر فى الزوايا الواقعة عند البصر بين الوسط والمقوم^(٧) من مكان الكواكب ، وبين ما يرى عليه الكوكب أو يرى عليه اكر التدوير فى أبعادها البعيدة والقريبة ، وزوايا انحرافات^(٨) المنظر ، جزء من علم المجسطى وواقع^(٩) تحت علم المناظر . والعلم كله ليس واقعا تحته . فها هنا أيضا يعرض مثل ما يعرض هناك فيكون عند الطبيعى "أن القوس هى هكذا أو هكذا بسبب كذا" سببا غير محصل ولا مقرب . وعند المناظرى أنه^(١٠) لم هو بالسبب المحصل المقرب .

(٢) من ساقطة .

(١) م العلمية .

(٣) يقصد بالتأليف التعليمى علم الموسيقى النظرى ، كما قصد من قبل بعلم التنجيم التعليمى عن التنجيم النظرى ، وذلك فى مقابلة علم إيقاع الموسيقى وعلم أحكام الذجوم على التوالى . وكذلك يقصد بالعلم الأعلى فى هذا المقام العلم النظرى الذى هو الأصل ، وبالعلم الأسفل العلم العملى .

(٥) أى النغمة المنقسمة أربعة أقسام .

(٤) م الموسيقى بدون الباء .

(٨) من انحراف .

(٧) من أو المقوم .

(٦) أى قوس قزح .

(٩) من واقع بدون الواو .

(١٠) من أن ذلك . ومعنى العبارة يكون عند الطبيعى علم بيان الظاهرة التى هى القوس ، وعند المناظرى علم بلم الظاهر .

وقد يكون على وجه ثالث : وهو أنه قد يتفق ألا يكون العلم كله ولا جزء ما معين منه تحت علم آخر، بل مسألة ما بعينها : إذ يتفق أن يقع عارض غريب لموضوع الصناعة مثل استدارة الجرح، فإن هذا العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو سمر الاندمال ، فيكون الموضوع قد صار باقتران عارض غريب مخصصا مهيا للترام عارض ذاتي . ولولم يُجعل مخصصا ما لترام عارضا ذاتيا على ما أوضحنا . فيكون برهانه المعطى للم لا من ذلك العلم ، بل من العلم الذي منه العارض الغريب . فالطبيب^(١) يحكم أن الجراحات المستديرة بطيئة الاندمال، والمهندس يعطى العلة في ذلك حين^(٢) يقول لأن الدائرة أوسع الأشكال إحاطة .

وقد يمكن أن يعطى سبب مركب من العلم الطبيعي والمهندسي^(٣) فيقال : لأن الاندمال تحركه^(٤) إلى الوسط : فإذا كانت زاوية تعينت جهة الحركة فيسهل الالتقاء ، وإذا لم تكن زاوية كانت الحركة^(٥) في جميع المحيط معا وتقاومت الأجزاء وأبطأ الاندمال .

وقد أوردوا في^(٦) الشروح مثالا لما يكون برهانه في العلم الأسفل من جهة الإن . وفي العلم الأعلى من جهة اللم : أن صاحب المناظر يحكم بأن المخروط البصرى إذا بعد قتي : وعلة ذلك يعرفه المهندس من قبل معرفته بأن الخططين اللذين يخرجان عن غير قائمتين يلتقيان . وهذا المثال غير جيد^(٧) : وذلك لأنه يجب أن يكون المثال مشتملا على شيء يبرهن عليه في العلمين ببرهانين مختلفين . وأما^(٨) الذي أوردته — إن صح — فيكون مما يوضع^(٩) في المناظر وضعا لا مما يبرهن عليه فيه .

نعم لو عَنَوْا أن أمراً ما إذا كان مما يبرهن^(١٠) بهذه المقدمة في العلم المناظري ، وهي غير معطاة العلة ، فلانما يبين بما لم يتحقق بعد ، فلا يكون بيانه ببرهان^(١١) لم ، وإذا وقع إلى المهندس صار ذلك برهان لم — كان له وجه . على أن هذا المثال رديء جدا وبالعكس من الواجب^(١٢) : لأن الصنوبرة زاويتها عند الحدة وقاعدتها عند المبصر ، وذلك^(١٣) لا التقاء البتة . بل كلما أمعن كان التباين أكثر .

-
- | | | |
|-------------------------|-----------------|--------------------|
| (١) س والطب . | (٢) س حتى . | (٣) س والمهندسي . |
| (٤) م يحركه . | (٥) س الزاوية . | (٦) س بعض الشروح . |
| (٧) م حينئذ وهو تحريف . | (٨) م فأ . | (٩) م يوضع . |
| (١٠) س يبرهن . | (١١) ب م برهان | (١٢) م + وبالعكس . |
| (١٣) س وهناك . | | |

فهذه الأشياء مما قبلت في التعليم الأول وفي الشروح ^(١) . وقد كان وعد التعليم الأول أن
يرينا قياسين على إنَّ ولم في علمين مختلفين ، وهذه الأمثلة التي أُورِدَتْ في إنجاز ذلك الوعد ^(٢) .
وماخذ ^(٣) التفاسير لها إنما ترينا أمرين : أحدهما أن يكون اللم معلوما بقياس ، والإن موجودا
بالחס . والثاني أن يقع الإن في غير ما وقع فيه اللم . فإذاً هذه الأمثلة إما أن ترينا قياسين على
مختلفين ، وإما أن ترينا أمرين أحدهما قياس والآخر غير قياس . والذي أظنه حلا ^(٤) لهذه
الشبهة هو أن المعلم الأول لم يَعْ بِقوله ”يحس بالأمر“ ^(٥) أن يكون حاساً بالنتيجة والمطلوب ،
بل تكون عنده مقدمات مأخوذة من الحس تنتج المدلول ”إنه“ ”دون“ ”لم هو“ : فإن أصحاب العمل
لم يقاييس عن مقدمات تجريبية وامتحانية ، وبينهم محاورة في إثبات وتبكيك مبنية على ذلك :
مثلا كما يقول صاحب التأليف السماعي ^(٦) إن هذه النعمة ليست موافقة ^(٧) لهذه النعمة من أجل
أن ^(٨) الوتر الفلاني كذا ، ومن أجل أن النعمة الفلانية كذا . فتكون مقدمات حسية ينتج منها
نتيجة حسية يتبين بها أن شيئا كذا أو ليس كذا ^(٩) . وكذلك يقول صاحب صناعة الملاحظة
”ليس هذا وقت أن يكون كوكب كذا في ذلك الموضع لأن كوكب كذا بعد لم يُشرق“ . ويقول
صاحب العلم الطبيعي ”إن هذه القوس ليست نصف دائرة لأن الشمس [١٠٧ ب] ليست
على الأفق“ — فيكون أما أولئك فقد أخذوا مقدمات امتحانية ، وأما هذا فقد أخذ مقدمة
مسماة عن علة بعيدة غير بيّنة له بالعلة القريبة : فإن كون الشمس على الأفق ليست علة قريبة ،
إنما ^(١٠) العلة القريبة ^(١٠) لذلك وقوع قطب القوس على الأفق . بل إنما بيان مقدمته بالعلة
القريبة في علم المناظر ، فيكون معنى أمثلة المعلم الأول على هذا الوجه ^(١١) .

(١) من الشرح . (٢) م ك ب الموعده س + كلها .

(٣) س وما حد بدون قط ولعلها مأخذ . م وما أخذ . ب وما أخذ . (٤) س في حل .

(٥) في قوله ”وذلك أن العلم بأن الشيء في هذه هو لمن يحس بالأمر“ راجع أرسطو : أنا لوطيقا الثانية ٢١٧٩ .

(٦) صاحب التأليف السماعي هو رجل الموسيقى العملي لا النظري . (٧) س متوافقة .

(٨) س ساقطة . (٩) س ليس كذا وكذا . (١٠-١١) س ساقطة .

(١١) س + والله أعلم .

الفصل الرابع^(١)

في فضيلة بعض الأشكال على بعض^١

وفي أن قياس الغلط كيف يقع في الأشكال

قد بين المعلم الأول أن الشكل الأول أصح الأشكال وأكثرها إفادة لليقين لوجوه^(٣) ثلاثة :
أولها أن العلوم التعاليمية إنما تستعمل هذا الشكل في تأليفات براهينها ، ويكاد كل علم يعطى
في مسألة برهان لم فإنما يستعمل هذا الشكل في الأكثر : وذلك لأن حقيقة هذا الشكل أن تكون
العلة موجودة للحد الأصغر فيوجد له المعلول ، فإن هذا هو تأليف الشكل الأول : إذ يكون
قد أوجدت العلة للأصغر وتبع^(٤) فيه المعلول العلة . فإن^(٥) كان البيان^(٦) البرهاني لايجاب
الكلى ، فلا يكون^(٦) إلا بالشكل الأول ؛ وإن كان بالسلب فقد يمكن في الشكل الثاني ،
ولكن يكون قد غير هذا النظام لأن الحد الأصغر يكون أعطى العلة وحملت عليه العلة ثم لم يجعل
المعلول تابعا للعلة في الوجود له^(٧) ، بل حرف فجعل المعلول متبوعا والعلة تابعة له . فلا تكون
العلة قد جرت معلولها بالقصد الأول ، وفي الشكل الأول تكون قد فعلت ذلك بالقصد الأول .
وأما الشكل الثالث فلا تكون أيضا العلة^(٨) قد أوجدت فيه للحد الأصغر ، بل يكون الحد
الأصغر أوجد العلة التي يتبعها معلول ، فتكون العلة لم تجز المعلول بالقصد الأول .

إنما الشكل الأول هو الذي يعطى الشيء فيه علة ما ثم يتبع المعلول علته . فهذا بالحقيقة
هو الذي بالفعل برهان لم . وسائر ذلك بالقوة برهان لم .

والوجه الثاني أن العلم بما هو — وهو الحد — إن أمكن أن ينال بقياس فإنما يمكن
بهذا الشكل .

(٢) من بعض الأشكال .

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٥) من وإن .

(٤) من وأتبع .

(٣) من بوجه .

(٨) من العلة فيه .

(٧) من ساقطة .

(٦-٦) م ساقط

وسنوضح بعد^(١) أنه كيف يمكن ذلك بقياس وكيف لا يمكن . أما أنه لم هو بهذا الشكل فلا ن الحد موجب كل ، والشكل الثانى لا ينتج موجبا ، والشكل الثالث لا ينتج كليا .

والوجه الثالث فهو^(٢) أن الشكل الأول قياس كامل بين القياسية بنفسه . والشكلان الآخران إنما يبين أنهما قياسان بالرد إليه — إما بعكس وإما باقتراض . والخلف أيضا فإنه يرد إليه بوجه^(٣) . فإذا رُدَّ إليه صار إلى المقدمات الأولى التى لا وسط لها وإلى الترتب الأول القياسى الذى لا وسط له : فاجتمع عدم الوسط فى الوجهين جميعا .

وها هنا وجوه من الفضيلة للشكل الأول : من ذلك أن تحليل القياسات إلى المقدمات الأولية لا يمكن بغيره : لأنه لا بد فى كل قياس من موجبة وكلية ، والموجبة لا تحل^(٤) إلى مقدماتها^(٥) التى أنتجتها بالشكل الثانى^(٦) . والكلية لا تحل إليها بالشكل الثالث .

ووجه آخر أن المطالب البرهانية يراد فيها تقصى العلم ومعرفة ما للشيء بالذات^(٧) وذلك بالكلى الموجب . فأما الجزئى فليس به علم مستقصى : لأن قولك بعض ج ب مجهول أنه أى بعض هو . فإذا عيَّنته وعرفته وكان مثلا "البعض الذى هو د" عاد إلى الكلية فصار كل د ب . أما السالب فإنه يعرف من الشيء ما ليس له ، وهذا أمر غير ذاتى وبغير نهاية ، إلا أن يؤمَّا فى ضمن السلب إلى معنى ليس ساذج السلب^(٨) فتكون قوته قوة الموجبة المعدولية^(٩) . ويكاد يكون أكثر السوالب البرهانية على هذه الصفة كبرهان المعلم الأول على أن الفلك لا ضده .

فإذن النظر المستقصى الذاتى^(١٠) هو الموجب الكلى ، وهو مما لا ينال إلا بالشكل الأول.

(١) س ونحن سنوضح من بعد . (٢) س هو . (٣) س بوجه ما .

(٤) س تحل . (٥) س مقدماته .

(٦) قوله بالشكل الثانى متعلق بقوله تحل لا بقوله أنتجتها .

(٧) المراد بتقصى العلم المعرفة الكاملة ، وما للشيء بالذات ماهية الشيء . أو حقيقته .

(٨) أى ليس السلب البسيط . (٩) أى معدولة المحمول كقولنا كل ا هى لا — ب .

(١٠) م ب الذاتى المستقصى . وقوله النظر المستقصى الذاتى هو الخ فيه تجوز فى التعبير والمراد النظر هو فى المستقصى

وقد يكفى^(١) الشكل الأول من الفضائل أن هيئته هيئة قياس بالفعل ؛ وهيئة غيره هيئة قياس بالقوة ، فقد أوضحنا أن ذلك كيف يكون .

وكان فائلا تشكك على المعلم الأول في هذا الموضوع إذ ذكر أن تحليل القياسات من الشككين الآخرين إلى مقدمات غير ذات وسط في الشكل الأول أن السالبة كيف يكون لها تحليل إلى مقدمات غير ذات وسط ، فإن المقدمات التي تحل إليها السالبة^(٢) فلا بد فيها من سالبة ، فكيف تنتهى إلى سالبة غير ذات وسط ، وكيف تكون سالبة غير ذات وسط ؟ أما الموجبة التي لا وسط لها فهي التي لا يمكن أن يكون المحمول^(٣) فيها أولا^(٤) لشيء هو علة لوجوده للموضوع . والسالب كيف يكون فقدانه للوسط ، ليت شعري ! فقال إنه كما أن الموجبة قد تكون بغير وسط^(٥) — أى بحيث لا يقتضى حمل محموله على موضوعه شيئا متوسطا يقطع مجاورتهما ، فيكون هو أولا للموضوع ، والمحمول له أولا ثم للموضوع ؛ فكذلك السالبة قد تكون بغير انقطاع ، أى بحيث لا يكون الحكم بسلب محمولها عن موضوعها مقتضيا شيئا آخر عنه يسلب محموله أولا وهو موجود للموضوع ؛ ولأن السلب الكلى منعكس ، وخصوصا في الضرويات لذاتيات : فتنى وجد لأحد الحدين شيء محمول عليه ليس على الآخر ، وإن لم يكن أو لم يسبق أولا إلى الذهن وجود شيء للآخر محمول عليه ليس للأول ، أو كان يوجد لكل واحد منهما شيء يخصه أو أشياء فيكون في كل رتبة شيء أو أشياء خاصة تساوى ذلك الحد ، كانت الرتبتان متنافيتين ليس في إحدهما^(٦) شيء يداخل في جملة الأخرى ، فإن المحمول على أحدهما يمكن أن يجعل حدا أوسط ، فيكون سلبهما أيهما شئت عن الآخر بقياس .

فإن كان المحمول الموجب إنما هو في جانب أحد الحدين فقط ، كان ذلك بقياس واحد لا غير ، مثل إن كان كل ج ولا شيء من ب ج : أو كان كل ب ج ولا شيء من ج .

وإن كان المحمول الموجب قد وجد في جانب كل واحد من الحدين ، كان بقياسين . مثلا إن كان ما ج طبقة متساوية ، وط تحمل عليها وتساويها ؛ وب ما ه ما ز

(٣) م مجهول .

(٢) س السالب .

(١) س كفى .

(٥) س انقطاع .

(٤) أى بغير وسط .

(٧) س ا ج ح د .

(٦) س ليس إحدهما . م ليس أحدهما .

وجود الوسط للأصغر، وسلب الأكبر عن الأوسط، أعرف من سلب الأكبر عن الأصغر . حينئذ يكون وسط وقياس .

فيشبه أن يكون المعلم الأول عني محمولا نسبته إلى ١ وإلى ب أعرف من نسبة ما بينهما .

هذا وقد علمت أن الجهل ليس صنفا واحدا : بل من الجهل ما هو بسيط — وهو عدم العلم في النفس فقط : وهو ألا يكون للنفس رأى في الأمر — حق ولا صواب — وهذا لا يكتسب بقياس ، فإنه سلب العلم فقط وخلو النفس عنه ، وإن كان قد يظن أن ذلك مكتسب بقياس على أحد وجهين : إما على ما ظنه بعضهم [١١٠٨] أن تكافؤ الحجج يوجب هذا الجهل ، وهذا خطأ . بل تكافؤ الحجج يثبت هذا الجهل الموجود ويحفظه ^(١) ، وأما أنه يحدثه فليس . وإما على ما ظنه بعضهم أن الرأى الباطل ^(٢) إذا أفسد بحجج ^(٣) ولم يتضح بفساده ^(٤) الرأى الحق ، أوجب ذلك حينئذ الجهل البسيط الذى على وجه السلب فقط ، وكان بقياس . وهذا أيضا ليس بالحقيقة حادثا عن القياس ، بل بالعرض : لأن ذلك القياس إنما أوجب بالذات بطلان الرأى الفاسد . فلما بطل ولم يكن هناك رأى آخر ، عرض أن بقيت النفس عادمة للرأى ^(٥) أصلا كما كانت . بل القول الصواب أن هذا الجهل لا يكتسب .

ومن الجهل ما هو مركب — وليس هو عدما فقط ، بل فيه مع عدم العلم وجود رأى مضاد له ، وهو جهل على سبيل القنينة والملكة ، وهو مرض نفسانى . وذلك لأن صحة كل شيء إما أن تكون موجودة ^(٦) على مزاجه الذاتى وفطرته الأصلية فقط ، أو يكون قد اكتسب ^(٧) مع ذلك كمالا ثانيا ، كمن يكون مع وجوده على مزاجه الصحى جميلا أو قويا ^(٨) . وليس هو فى المزاج من البدن ، بل وفى التركيب أيضا ، فإن صحة البدن هى فى اعتدال المزاج واستواء التركيب . وكال الصحة أن تقترب بهذين الأمرين ^(٩) البدنيين الأمور التى يستعد البدن بهذين لها ^(١٠) من الجمال والجزالة والقوة .

-
- | | | |
|--------------------------|-----------------------|----------------|
| (١) س يحفظه بدون الوار . | (٢) س باطل . | (٣) س ساقطة . |
| (٤) س بفساد . | (٥) س الرأى . | (٦) س بوجوده . |
| (٧) س + إليها . | (٨) س قويا أو جميلا . | (٩) م الأمر . |
| (١٠) س لها . | | |

كذلك صحة النفس على وجهين : صحة أولى — وهى أن تكون على فطرتها الأولى ومزاجها مثلا الأصلى ، وليس فيها معنى خارج عن الملاءمة . وصحة ثانية — وهى أن تحصل لها الزوائد البكالية التى تستمد لها بتلك الصحة ، وهى العلوم الحقيقية . وكما أن البدن إذا حدث فيه أمر غريب لا تقتضيه فطرته ، فمنع مقتضى فطرته والأفعال التى له بذاته ، كان^(١) البدن مريضا ، كذلك النفس إذا اعتقدت الآراء الباطلة المخالفة لما يجب أن يكون مبنيا على فطرتها الأصلية ، كانت مريضة .

وإنما سمى هذا الجهل مرئجا لأن فيه خلاف العلم ومقابلته من وجهين : أحدهما أن النفس خالية عن العلم ، والثانى أن مع خلوها عن العلم قد حدث فيها ضد العلم^(٢) . وهذا النوع من الجهل قد يقع ابتداء وإذعانا للنفس له من غير حد أوسط ، وقد يقع باكتساب قياسى^(٣) . والكائن باكتساب قياسى^(٣) إما أن يكون فيما لا وسط له ، أو فيما له وسط . والكائن فيما له وسط إما أن يكون الحد الأوسط فيه من الأشياء المناسبة أو من الأشياء الغريبة . وجميع ذلك إما أن يكون الوسط^(٤) فيه هو بعينه أوسط القياس الصادق بعينه ، أو ليس هو بعينه . ولا يخلو إما أن يكون يقابله حق سالب فيكون هو موجبا ، ويقع فى الشكل الأول فقط إن كان كليا ، أو^(٥) يكون يقابله حق موجب فيكون هو سالبا ، ويقع فى الشكل الأول والثانى معا إن كان كليا^(٥)

ولنبدا بالانخداع الواجب فنقول^(٦) : إذا كان الحق هو أنه لاشئ من ب ١ وكان بغيرا نقطاع واختدع فظن أن كل ب ١ حتى يكون فى غاية المضادة للحق ، وكان^(٧) ذلك بقياس حده الأوسط ج ، فقد يمكن أن تكون الصغرى والكبرى كاذبة ، وقديممكن أن تكون إحداهما فقط كاذبة^(٨) . أما القسم الأول فإذا كان ج شيئا لا يحل^(٩) على ب ولا يحل عليه ١ ، وأخذ أن كل ب ج ما كل ج ١ ، أنتج الباطل* . وهذا ممكن : فإنه لا بد أن لب ما ل ١ ما لا يحلان عليه . ويجوز أن يتفقا فى واحد من ذلك وإلا وجب أن يختص بعض ذلك بإيجاب طرف بخاء وسط . وكذلك إن

(١) ب وكان .

(٢) س للعلم .

(٥-٥) ساقط فى س .

(٨) س كاذبة فقط .

(٩) س لا يحل عليه ب .

(٣-٣) ساقط فى س .

(٦) س فيكون .

(٧) م مكان .

(٤) س وسط .

(*) المثال الذى يذكره لذلك هو كل كم جوهر ٦ كل كيف كم . كل كيف جوهر . أنظر التحليلات الثانية

كان ج إنما يحمل على بعض ما^(١) من ب لعل كنه ما ب غير ممكن أن يكون في كل شيء ألبته؛ أو أن يكون في كل شيء ألبته — أي مما يبين ب ، لأن ب ا مقدمة بلا وسط في كلها ، فيكون قولنا كل ب ج كاذبة بالجزء ؛ وكل ج ا كاذبة إما بالكل والجزء معا ، أو بالجزء وحده . وأما إن كانت إحداهما فقط صادقة ، فلا يمكن إلا أن تكون الكبرى . ومثال هذا أن نفرض ا محمولة ولها موضوعان ج ما ب ، لكنها تكون موجبة على ج ومسلوقة عن ب بلا انقطاع ؛ ما ب ما ج لا يحمل أحدهما على الآخر . فإن قيل كل ب ج وهو الباطل ، وكل ج ا وهو الحق ، أنتج باطلا وهو أن كل ب ا .

وسواء كان هذا السلب والإيجاب بانقطاع أو بغير انقطاع ، فإن هذه المادة لا تنتج إلا باطلا . فهذا هو^(٢) وجه إعطاء القياس الذي يوقع^(٣) خدعة في اعتقاد الكلّي الموجب ، ولا يكون إلا في الشكل الأول . وأما القياس الموقع للجهل المركب بكلّي سالب غير ذي وسط ، فيكون^(٤) في الشكل الأول عن مقدمتين كاذبتين : فإنه إذا كان كل ج وكل ب ا بلا واسطة وكان لا شيء من ب ج ، ففيل كل ب ج ، ولا شيء من ج ا ، أنتج لا شيء من ب ا . ويمكن أن تكون إحداهما^(٥) صادقة أيتها كانت . فلنضع^(٦) أولا الكبرى صادقة . ولتكن ا حينئذ من المسلوبات عن ج والموجبات لب ، وهما كما قلنا . وهذا ممكن . فيجب أن يكون قولنا كل ب ج كاذبا — وهي الصغرى — . فإن قيل كل ب ج ، وهو كذب ، ولا شيء من ج ا وهو صدق ، أنتج الكذب . ولنضع الصغرى صادقة : فإنه إذا كان الحق أن^(٧) كل ب ج وكل ج ا^(٨) ففيل كل ب ج ولا شيء من ج ا أنتج لا محالة سالبا مضادا للحق . وهذه المادة هي أن تكون ا موجبا لب وج معا ما ب تحت^(٩) ج أو مساو لج . لكن الجهل المركب لا يكون بمقدمة غير ذات وسط .

وأما في الشكل الثاني والمقدمتان كاذبتان بالكل ، فلا يمكن ذلك لأنهما إذا رُدا^(١٠) إلى الصدق فأوجبت السالبة وسُيِّت الموجبة أنتجا ذلك بعينه : فإنه إذا قيل أولا إن كل ب ج ولا شيء

-
- | | | |
|---------------------------------|-----------------------|----------------|
| (١) من بعض ما هو ب . | (٢) من ساقطة . | (٣) من يقع . |
| (٤) من فقد يكون . | (٥) ب م يكون أحدهما . | (٦) من ساقطة . |
| (٧) من ساقطة . | (٨) من وكل ب ا . | |
| (٩) م تحب ، من م ب غير منقوطة . | (١٠) م رددا . | |

من ا ج وكانت^(١) كاذبتين بالكلية وأنتجتا لاشئ من ب ا ، فإن^(٢) رداً إلى الصدق فقليل لاشئ من ب ج ما كل ا ج أنتجتا ذلك بعينه — وهو أنه لاشئ من ب ا .

وكذلك إن كان القياس الكاذب هو أنه لاشئ من ب ج ما كل ا ج وكانتا كاذبتين بالكلية وأنتجتا لاشئ من ب ا . فإن رداً إلى الصدق فقليل : كل ب ج ولا شئ من ا ج^(٣) أنتجتا ذلك بعينه . فإذا نتيجه هذا القسم صادقة دائماً .

وأما إن كان الكذب بالجزء فممكن أن يقع منه قياس الخدعة على موجبة غير منقطعة . فإنه إذا كان بعض ب ج ما بعض ا ج ؛ وكان كل ب ا فقليل لاشئ من ب ج ما كل ا ج : أو قيل كل ب ج ولا شئ من ا ج ، كانت المقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة كاذبة لا محالة .

وقد يجوز أن يكون الكذب في إحدهما^(٤) فقط : فإنه إذا كان في مثالنا كل ا ج فبين أن كل ب يكون ج لأن كل ا ب ما كل ا ج . فإن كذب في هذه فقليل كل ا ج ولا شئ من ب ج ، أنتج الكذب . وأيضاً إن كان ج ليس محمولا على شئ من ا فكان لاشئ من ا ج فيكون لا محالة لاشئ من ب ج . فإن قيل لاشئ من ا ج ما كل ب ج أنتج الكذب .

وأيضاً إن كان كل ب ج كذب^(٥) حينئذ أنه لاشئ من ا ج لأن ب ا^(٦) ، ج . فإن قيل كل ب ج ، ولا شئ من ا ج — وهو كذب — أنتج الكذب .

فلنتكلم الآن في القياس الموقع للجهل المركب بقضية ذات وسط . ولنبدأ بما يوقعه في موجب كلي^(٧) ذي وسط في الشكل فنقول :

أما إذا كان الأوسط مناسباً ، كان قياس الحق لا محالة من كليتين موجبتين ، فكان^(٨) مثلاً كل ب ج ما كل ج ا حتى أنتج الحق وهو كل ب ا . ولما غلط فيه حتى أنتج المضاد للحق فلا يمكن أن يكذب في المقدمتين جميعاً ، وإلا صارتا سالبتين فلم ينتج التأليف .

(١) ب ا م وكانت . (٢) س فإذا .

(٣) ب ا م "قليل كل ب ا ولا شئ من ب ج وهذا خطأ لأن لاشئ من ب ج الكاذبة ترد صادقة إلى كل ب ج ا كل ا ج الكاذبة ترد صادقة إلى لاشئ من ا ج .

(٤) م أحدهما . (٥) س كان . (٦) س لأن ب ج .

(٧) س كل . (٨) س وكان .

ولا أيضا يمكن أن يكذب في الصغرى فتصير سالبة فلا ينتج ، بل إنما يمكن أن يرد إلى الكذب ما يجوز أن يكون سالبا في الشكل وهو الكبرى لا محالة ، إذ الشكل هو الشكل الأول . فالكذب السالب إنما يمكن أن يكون في الكبرى فقط ^(١) . وأما إذا كان الأوسط ليس مناسباً فيمكن أن تكون a محمولة على كل b ما ج موضوع ل a مثل b إلا أنه مباين لب مثل الإنسان والفرس تحت الحيوان . فإن قيل كل b ج — وهو كذب — ولا شيء من ج a — وهو كذب — أنتج الكذب . والحق لا شيء من b ج وكل ج a ، وهذا لا ينتج ألبتة ، فليس الأوسط مناسباً .

ويمكن أن تكون إحداها صادقة والأخرى كاذبة : فإنه إذا لم تكن ج تحت a وكانت ب تحت a وموضوعه لها ، وكان ج ماب $[١٠٨ ب]$ متباينتين ، فإذا قيل كل b ج كان كاذبا ؛ ثم قيل ولا شيء من ج a وكان ^(٢) صادقا ، أنتج منهما كاذب ، وهو أنه لا شيء من b a .

أما مثل ذلك في الشكل الثاني في الأوسط ^(٣) — سواء كان مناسباً أو غير مناسب — فإن الكاذبتين في الكل قد بان من أمرهما أن ^(٤) نتيجتهما صادقة لا محالة .

وأما إذا ^(٥) كانت إحداها كاذبة في الكل أيتها كانت ، أمكن أن يقع منه قياس الخدعة مثل أن يكون كل b ج ماب كل a ج ماب كل b ^(٦) a . فإن أُقرَّت ^(٧) إحدى المقدمتين على الصدق وسلبت الأخرى أيتها كانت ، أنتج لا شيء من b a وهو كذب ، وإحدى المقدمتين صادقة .

وأما الكاذبتان في الجزء مثل أن يكون ج في بعض a وفي بعض b وكل b a ، فأخذ أيهما كان موجبا كلياً والثاني سالبا كلياً ، أنتج الكذب ، مثل أن يقال كل a ج ولا شيء من b ج أو : لا شيء من a ج وكل b ج . وأما قياس الخدعة والحق سالب والظن موجب والمتوسط مناسب ، فقد بان أن هذا لا يكون إلا في الشكل الأول . وبين بما قلناه ^(٨) في ضد هذا أن الصغرى يجب أن تُقرَّ

(١) لأن شرط الشكل الأول إيجاب الصغرى . أما الكبرى فقد تكون موجبة وقد تكون سالبة .

(٢) م كان .

(٣) س والأوسط ، وهذا أدق لأنهم كثيراً ما يسمون الشكل الثاني الشكل الأوسط .

(٤) س أنهما . (٥) س إن . (٦) هذه هي نتيجة القياس .

(٧) ب اقترنت . نج أقرت . م أقرب . (٨) س قلنا .

على إيجابها الذي كان في القياس الصادق فيبقى صادقا، وإنما يمكن قلب الكبرى ورجعها إلى الموجب — فلا يمكن إذن إلا من صادقة صغرى وكاذبة كبرى . فإن كان الحد الأوسط غير مناسب و بحيث لا ينعقد من نسبته^(١) الصادقة إلى الطرفين قياس ينتج الحق ، فيمكن أن يكذبا في قياس الخدعة معا ، ويمكن أن تكذب الصغرى وحدها ، ولا يمكن أن تكذب الكبرى وحدها . فإنه إن كان كل ج ١ وكان لاشيء من ب ج ، كان ولا شيء من ب ١ . فإن قيل كل ب ج وإن^(٢) كان كاذبا ، وكل ج ١ وكان صادقا ، أنتج كاذبا وهو أن كل ب ١ . وإن كن لاشيء من ج ١ هو الحق ، فيمكن أن يكون كل ب ج إذا كان لاشيء من ب ١ ج [هو] ١ ، ويمكن ألا يكون شيء من ب ج . فإن كان كل ب ج حقا وقيل^(٣) كل ج ١ وكان باطلا — وكان كليا في بطلانه — كان أنتج باطلا من مناسب . وأما إن كان جزئيا في كذبه ، فإنه^(٤) يمكن أن ينتج من الأوسط غير مناسب . وأما إن لم يكن شيء من ب ج فنقات المقدمتان إلى الإيجاب الكلى ، أنتج كذبا لا عن مناسب : فإنه حيث تكون الصغرى سالبة لا يكون الأوسط مناسباً مع ذلك . مثال الأول الحيوان بدل ب والعلم بدل ج والموسيقى بدل ١^(٥) . والمثال الثانى الموسيقى بدل ب والعلم بدل ج والمناظر بدل ١ . والثالث الموسيقى بدل ب والمناظر بدل ج والحيوان بدل ١ . ففي القسم الأول لا بد من أن تكون الصغرى كاذبة . وفي القسم الثانى الكبرى كاذبة في الجزء ؛ وفي الثالث تكون المقدمتان جميعا كاذبتين حتى ينتج الكذب ، فيكون كل موسيقى فهو علم المناظر ، وكل علم المناظر فهو حيوان ، فكل موسيقى فهو حيوان .

(٣) س وكان قيل

(٢) إن ساقطه من س .

(١) م ٦ س نسبة .

(٥) س والموسيقى بدل ج والعلم بدل ١ .

(٤) م ساقطه .

الفصل الخامس^(١)

في ذكر كيفية انتفاع النفس بالحس في المعقولات
وذكر المفردات من المعاني وكيف تكتسب . وفي التركيب الأول منها
وكيف ينتهى إليه تحليل القياسات

قيل إن مَنْ فقد حسا ما فقد يجب أن يفقد علما ما — أى العلم الذى يحرك النفس إليه
ذلك الحس فلا يمكنه أن يصل إليه . وذلك أن المبادئ التى منها يتوصل إلى العلم اليقيني برهان^(٢)
واستقراء : أى الاستقراء الذاتى . ولا بد من استناد الاستقراء إلى الحس .

ومقدمات البرهان كلية ، ومبادئها إنما تحصل بالحس ، وبأن تكتسب بتوسطه خيالات
المفردات لتتصرف فيها القوة العقلية تصرفا تكتسب به الأمور الكلية مفردة ؛ وتركبها على هيئة
القول^(٣) . وإن رام أحدا أن يوضحها لمن يذهل عنها ولا يحسن التنبه لها ، لم يمكن إلا باستقراء يستند^(٤)
إلى الحس لأنها أوائل ، ولا برهان عليها ، مثل المقدمات الرياضية المأخوذة في بيان أن الأرض
في الوسط ؛ والمقدمات الطبيعية في أن الأرض ثقيلة والنار خفيفة .

ولذلك فإن أوائل العوارض الذاتية لكل واحد من الموضوعات فإنما تعرف بالحس أولا
ثم يكتسب من المحسوس معقول آخر : مثل المثلث والسطح وغير ذلك في علم الهندسة ، سواء
كانت مفارقة أو غير مفارقة ، فإن وجوه الوصول إليها أولا بالحس . فهذا قول مجمل قيل في التعليم
الأول .. ونحن فقد حاذينا بكلامنا ذلك ، على أنا نزيدك تفصيلا فنقول :

يجب أن تعلم أنه ليس شئ من المعقولات^(٥) بمحسوس ؛ ولا شئ من المحسوس ، من جهة
ما هو معرض للحس ، بمعقول ، أى معرض لإدراك العقل له ، وإن كان الحس مبدأ ما للحصول
كثير من المعقولات . ولنمثل لهذا^(٦) من الإنسان المحسوس والمعقول أولا فنقول^(٧) . إن كل

(١) م ٦ ب ساقطة .

(٢) خبر أن . (٣) أى يتوقف تركيبها على الهيئات الخاصة بالأقيسة .

(٤) م : يستند . س : مستند . (٥) س : المعقول .

(٦) س : هذا . (٧) س : قول .

واحد من الناس المحسوسين فإن الحس يناله أيضا بقدر ما من العظم ، وهيئة ما من الكيفية ، ووضع ما معين في أجزاء أعضائه ، ووضع له في مكانه . وكذلك ^(١) تنال هذه الأحوال في عضو عضو منه . فلا يخلو إما أن يكون هذا الذى أدركه الحس هو الإنسان المعقول ، أو ^(٢) يكون المعقول شيئا غير هذا المحسوس — وإن كان يلزمه . ثم من البين أن الإنسان المعقول مشترك فيه على السواء . فزيد عند العقل إنسان كما وعمرو إنسان ، وذلك بالتواطؤ المطلق . وهذا المحسوس ليس بمشترك فيه : إذ ليس مقداره وكيفيته ^(٣) ووضعه مشتركا فيها . وهو غير محسوس هذا المحسوس إلا كذلك ^(٤) .

فإذن ليس الإنسان المعقول هو المتصور في الخيال من الإنسان المحسوس . وبالجمل إن الشيء الذى يصادفه الحس ليس هو حقيقة الإنسان المشترك فيها ، وليس هو الذى يصادفه العقل منها إلا بالعرض . فلننظر كيف يجب أن يكون الإنسان المعقول فنقول :

يجب أن يكون مجردا عن شريطة تلحقه من خارج مثل تقدير بعظم ما معين ، وتكييف ^(٥) بكيفية ما معينة ، وتحديد بوضع ما معين ، وأين ما معين . بل يكون طبيعة معقولة مهيأة لأن تعرض لها كل المقادير والكيفيات والأوضاع والأيون التى من شأنها أن تعرض للإنسان فى الوجود . ولو أن الإنسان كان ^(٦) تصوره فى العقل بحده مقترنا بتقدير ما أو وضع ما وغير ذلك ، لكان يجب أن يشترك فيه ^(٧) كل إنسان . وهذا العظم المشار إليه ، والوضع والأين وغير ذلك إنما يلحق الإنسان من جهة مادته التى تختص به .

فبتن أن الإنسان من حيث يتصور فى العقل بحده ، مجرد بتجريد العقل عن المادة ولواحقها ، وهو بما هو كذلك غير متطرق إليه بالحس . بل الإنسان إذا تناوله الحس تناول مغمورا بلواحق غريبة . ثم نقول :

إن الموجودات قسمان ^(٨) : معقولة الذوات فى الوجود ، ومحسوسة الذوات فى الوجود . فأما معقولة الذوات فى الوجود فهى التى لا مادة لها ولا لواحق مادة ، وإنما هى معقولة بذاتها لأنها

(١) م ك ب : ولذلك . (٢) س : و . (٣) س : وكيفه .

(٤) هكذا ! وهو أسلوب فى غاية السقم . ومراده وهذا المحسوس لا يكون محسوسا إلا على هذا النحو .

(٥) م ك س : ويكتنف . (٦) م : ساقطة .

(٧) أى فى ذلك القدر أو الوضع . (٨) س : قسمت بقسمين اثنين .

لا تحتاج إلى عمل يعمل بها حتى تصير معقولة، ولا يمكن أن تكون محسوسة ألبتة. وأما محسوسات الذوات في الوجود فإن ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة، لكن العقل يجعلها بحيث تصير معقولة لأنه^(١) يجرد حقيقتها عن لواحق المادة.

ونقول إنه إنما يكتسب تصور المعقولات بتوسط الحس على وجه واحد، وهو أن الحس يأخذ صور المحسوسات ويسلمها إلى القوة الخيالية فتصير تلك الصور موضوعات لفعل العقل النظري^(٢) الذي لنا، فتكون هناك صور كثيرة مأخوذة من الناس المحسوسين، فيجدها العقل متخالفة^(٣) بعوارض مثل ما تجد زيدا مختصا بلون وسحنة وهيئة أعضاء، وتجد عمرا مختصا بأخرى غير تلك. فيقبل على هذه العوارض فيتزعمها فيكون كأنه يقشر هذه العوارض منها^(٤) ويطرحها من جانب^(٥) حتى يتوصل إلى المعنى^(٦) الذي يشترك فيه^(٧) ولا يختلف به^(٨)، فيحصلها ويتصورها. وأول ما يفتش عن الخلط الذي في الخيال فإنه يجد عوارض وذاتيات؛ ومن العوارض لازمة وغير لازمة، فيفرد معنى معنى من الكثرة المجتمعة في الخيال يأخذها إلى ذاته.

وأما كيفية هذا الصنيع ومائية القوة الفاعلة لذلك، والقوة المعينة للفاعلة، فليس هذا الموضع موضع العلم به، بل هو من حق علم النفس. لكن الذي نقوله ها هنا فهو :

أن الحس يؤدي إلى النفس أمورا مختلطة غير معقولة، والعقل يجعلها معقولة. فإذا أفردها العقل معقولة كان له أن يركبها أنحاء من التركيب، بعضها على التركيب الخاص بالقول المفهوم لمعنى^(٩) الشيء كالحد والرسم، وبعضها بالتركيب الجازم.

بل نقول إن تصديق المعقولات يكتسب بالحس على وجوه أربعة^(١٠) : أحدها بالعرض والثاني بالقياس الجزئي والثالث بالاستقراء [١٠٩] والرابع بالتجربة. أما الكائن بالعرض فهو أن يكتسب من الحس، بالوجه الذي قلنا، المعاني المفردة المعقولة مجردة عن الاختلاط^(١١) الحسي

(١) م : لأن العقل .

(٢) م : الناظرى .

(٣) في المخطوطات الثلاثة متخالفة بالخاء .

(٤) ب ٦ م : عنه .

(٥) أى ويطرحها جانبا .

(٦) م : المعانى .

(٧) م : فيها .

(٨) م : ساقطه .

(٩) م : الأغلط .

(١٠) م : أربعة وجوه .

(١١) م : لعين .

والخيلالى ، ثم يقبل العقل على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعضها مع بعض . ويتبع ذلك أحكام العقل بالفطرة فى بعضها ويتوقف فى بعضها إلى البرهان . أما ^(١) القسم الأول من هذين فيكون باتصال من ^(٢) العقل بنور من الصانع مفاض على الأنفس والطبيعة يسمى العقل الفعال ، وهو المخرج للعقل بالقوة إلى الفعل ^(٣) ولكنه وإن كان كذلك ، فإن الحس مبدأ ماله بالعرض لا بالذات .

وأما القسم الثانى منهما فيفرع فيه إلى الحد الأوسط ، فإذا حصل الحد الأوسط اكتسب المعقول المصدق به اكتساب الأوليات بعينها وبقوة ذلك المبدأ . فهذا وجه من الأربعة .

وأما الكائن بالقياس الجزئى فإن يكون عند العقل حكم ما كلى على الجنس فيحس أشخاص نوع لذلك الجنس ، فيتصور عنه ^(٤) الصورة النوعية ، ويحمل ذلك الحكم على النوع فيكتسب معقولا لم يكن .

وأما الكائن بالاستقراء فإن كثيرا من الأوليات لا تكون قد تبينت ^(٥) للعقل بالطريق المذكور أولا . فإذا استقرأ جزئياته تنبه العقل على ^(٦) اعتقاد الكلى من غير أن يكون الاستقراء الحسى الجزئى موجبا لاعتقاد كلى ألبتة ، بل منها عليه . مثل أن المماسين لشيء واحد وهما غير متماسين يوجبان قسمة لذلك الشيء . فهذا ربما لا يكون ثابتا مذكورا ^(٧) فى النفس . فكما يحس بجزئياته يتنبه ^(٨) له العقل ويعتقده .

وأما الكائن بالتجربة فكأنه مخلوط من قياس واستقراء ، وهو أكد من الاستقراء . وليس إفادته فى الأوليات ^(٩) الصرفة بل ^(١٠) ككتسابات الحس . وليس كالاستقراء ، فإن الاستقراء لا يوقع من جهة التقاط الجزئيات علما كليا يقينيا وإن كان قد يكون منها . وأما التجربة فتوقع ، بل التجربة مثل أن يرى الرأى ويحس الحاس أشياء من نوع واحد يتبعها حدوث فعل أو ^(١٠) انفعال .

(١) م : وأما . (٢) م : ساقطة .

(٣) م : وهو المخرج للفعل ما بالقوة إلى الفعل . (٤) م : عنده .

(٥) م : لاحظ واستنبات . (٦) هكذا والأفضل إلى . (٧) لعلها مركزا .

(٨) م : ينبه . (٩) م : بالأوليات . (١٠) م : و .

فإذا تكرر ذلك كثيرا ^(١) جدا حكم العقل أن هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا عنه ، فإن الاتفاق لا يدوم . وهذا مثل حكمنا أن حجر المغناطيس يجذب الحديد وأن السموم تسهل الصفراء . ومن هذا الباب أن يكون شيء يتغير من حاله الذي بالطبع ^(٢) لاقتران شيء آخر معه ووصوله ^(٣) إليه ولا يمكن عند العقل ^(٤) أن يكون تغيره بذاته ، فيحكم أن السبب هو الواصل إليه ، وخصوصا إذا تكرر .

فهذه الأنواع تفيدنا بالحس علوما كثيرة ^(٥) . ومبادئ العلوم كثيرة ، والتجربة منها ، فإن فيها اختلاط استقراء حسي بقياس عقلي ^(٦) مبني على اختلاف ما بالذات وما بالعرض ، وإن ^(٧) الذي بالعرض لا يدوم . وقد أشرنا إلى بيان هذا فيما ساف .

فهذه هي الأنحاء التي لاستفادة العقل علما تصديقا بسبب من الحس بحسب ما حضرنا الآن . وقد ذكرنا نوعا من استفادة العلم التصوري بسببه .

فإذن كل فاقده حس ما فإنه فاقده لعلم ما وإن لم يكن الحس دلهما .

ولما كان كل قياس مؤلفا من حدود ثلاثة : أما الموجب منه فإنما يبين أن شيئا ما موجود لثان لأنه موجود لثالث موجود للثاني . وأما السالب ^(٨) فيبين أن شيئا غير موجود لثان لأنه غير موجود ^(٩) لثالث موجود للثاني .

وكذلك القياس على كل واحد من نسبة ما بين حدين حدين . إن كانت محتاجة إلى وسط ومشكلة غريبة ، فلا بد من أن تنتهي إلى مبادئ وأصول موضوعة موجبة أو سالبة لا محالة لا وسط لها على الإطلاق ، أو في ذلك العلم ^(١٠) . والمبرهن يأخذ المقدمات الأولى على أنها لا وسط لها ، على ^(١١) أحد الوجهين المذكورين ، وينحل آخره إلى ما لا وسط له مطلقا وإن لم يكن في ذلك العلم .

(١) س ساقطة . (٢) أي الذي له بطبعه . (٣) س : وهو له ، وهذا تحريف .

(٤) ويكون العقل غير مجوز الخ . (٥) س : فهذه الوجوه نستفيد بها من الحس علوما كثيرة .

(٦) س فإن التجربة كأنها خلط من استقراء حسي بقياس عقلي . (٧) س : وأما

(٨) س : الثالث وهو خطأ . (٩) س : مطلوب .

(١٠) أي لا وسط لها في ذلك العلم الذي تعمل فيه البرهنة . (١١) أي يكون على أحد الوجهين .

والذين يقيسون: إما على الظن — وهم الخطابيون — أو على الرأي المشهور — وهم الجدليون —
فليس يجب أن ينتهى تحليل قياسهم إلى مقدمات غير ذرات^(١) وسط في الحقيقة . بل إذا انتهت
إلى المشهورات التى يراها الجمهور ، أو المقبولات التى يراها فريق ، كان القياس قياسا فى بابه ،
وإن كانت المقدمات الأولى ليست ذرات وسط ، بل لها وسط ما^(٢) مثل أن العدل جميل
والظلم قبيح ، فإنه مأخوذ فى الجدل على أنه لا وسط له . وفى العلوم يطلب لذلك وسط . وربما
طلب أيضا فى الجدل على نحو ما يخاطب به سقراط تراسوما خوس .

وربما كان المشهور^(٣) لا وسط له — لا لأنه يَنّ بنفسه وفى^(٤) حقيقته — بل لأنه
كاذب مثل أن اللذة خير وسعادة .

فتحليل القياسات الجدلية يجب أن يكرن إلى المشهورات ؛ وتحليل البرهانية يجب أن يكون
إلى البرهانيات .

ويجب أن نبتدئ الآن فنيين^(٥) أن هذه الأوساط^(٦) متناهية بعد أن نعاود مرة أخرى حال
ما بالذات وما بالعرض من المحمولات . فنقول :

يقال من وجه للمحمول إنه محمول بالحقيقة لا بالعرض إذا كان الموضوع مستحقا لأن يوضع
بذاته محصل الذات ليحمل عليه ما يحمل ، فوضع وحمل عليه محمول ما أى حمل كان ، مثل قولنا
الإنسان أبيض : فإن الإنسان جوهر قائم بذاته غير محتاج إلى حامل يحمله . ثم البياض قائم فيه
ومحتاج إلى حامل له مثله . فإذا جعل الإنسان موضوعا والأبيض محمولا فقد حُمِلَ حَمَلٌ^(٧) مستقيم
فهو حمل حقيقى لا بالعرض . وبإزاء هذا القسم حمل ما بالعرض ، وهذا إما أن^(٨) يقلب ما من شأنه
أن يكون محمولا فى طباعه فيوضع لما من شأنه أن يكون موضوعا فى طباعه . فيقال أبيض ما
إنسان ، فيكون بالحقيقة قد أخذ الموضوع مرتين بالقوة . وذلك لأن الأبيض من جهة ما هو

(١) س : ذات .

(٢) س : وإن كانت المقدمات الأولى فيها ليست غير ذات وسط فى أنفسها ، بل لها وسط فى اعتبار التحقيق مثل الخ .

(٣) أى القضايا المشهورة . (٤) س فى بدون الواو .

(٥) س : ونين . (٦) س : وما هى لها أوساط . (٧) س : عليه .

(٨) م : إنما .

أبيض فقط لا يمكن أن يكون موضوعا ، ولكن الموضوع هو الذى عرض له أن كان أبيض — وهذا هو الإنسان الذى عرض له البياض، فهو أبيض . وإما أن يكون عرضان في واحد فيحمل أحدهما على الآخر، فيقال إن الأبيض متحرك: أى الشيء الذى عرض له البياض فقد عرض له الحركة ، لا أن الأبيض نفسه من حيث هو أبيض موضوع للتحرك .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان الوصف له بنفسه ، كان^(١) عن طبعه أو بقاسر^(٢) أوجده فيه، ولكنه ليس لشيء غيره من أجله يقال له . وإذا تحققت^(٣) لم تجد^(٤) الصفة في نفسه ، مثل ما يقال إن الحجر متحرك^(٥) وإن كان لا بالذات يتحرك ولكن بالقسر^(٥) .

وبإزاء هذا محمول بالعرض ، وذلك إذا كان الشيء يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل ما يقال للساكن في السفينة إنه متحرك وإنه يسير^(٦) إلى موضع كذا ، وإذا حققته وجدته ساكنا . فربما كان الموصوف به بالحقيقة منفصلا عنه كالسفينه في هذا المثال^(٧) . وربما كان متصلا كما يقال كرم أبيض أى^(٨) عناقيده بيض^(٨) . ويقال محمول بالذات لمثل حمل الأعم على الأخص كالحيوان على الإنسان . ويقابله المحمول بالعرض وهو أن يحمل^(٩) الأخص على الأعم ، فيقال حيوان ما إنسان .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات إذا كان محمولا على ما يحمل عليه^(١٠) أولا، مثل السطح إذا قيل له أبيض . وبإزاء هذا : محمول بالعرض كما يقال جسم أبيض — أى سطحه أبيض .

ويقال للشيء إنه محمول بالذات والحقيقة إذا كان ليس واردا على الشيء من خارج، غريبا^(١١)، بل هو شيء يقتضيه طبعه ويكون من طبعه مثل ما نقول إن الحجر يتحرك إلى أسفل بالذات . وبإزاء هذا المحمول بالعرض كالحجر يتحرك إلى فوق بالقسر .

-
- | | |
|--|-------------------------------------|
| (١) أى سواء كان . | (٢) س : بقياس وهو خطأ . |
| (٣) س : حققت . | (٤) س لم تجد ذلك المحمول أو الصفة . |
| (٥-٥) تردى س : نجح كما يأتى : "سواء كانت حركته بالطبع وبالذات أو كانت لا بالطبع والذات (س : وبالذات) ولكن بالقسر . | |
| (٦) س : يقصد . | (٧) م ك ب + : فيها . |
| (٩) س : يحمل . | (٨-٨) ساقط في س . |
| (١١) صفة لوارد | (١٠) س + : يؤخذ الشيء في حده . |

ويقال محمول بالذات لما لم يكن من شأنه أن يفارق الشيء في حال . وبإزائه ^(١) المحمول بالعرض . فيشبه أن يكون انحدار ^(٢) الحجر إذا حمل عليه الحجر من المحمولات بالعرض من هذه الجهة لأنه ليس ملازما .

ويقال محمول بالذات لما كان ليس من شأنه أن يفارق الشيء وكان مع ذلك مقومالمساهيته لاواردا غريبا . وبإزائه المحمول بالعرض معروف . فيكون إذن كون السطح أبيض محمولا بالعرض .

ويقال محمول بالذات لكل ما من شأنه أن يؤخذ ^(٣) في حد الشيء أو يؤخذ ^(٤) الشيء في حده . وبالجملية ما يكون مناسبا ^(٥) لذلك الشيء بالحد الذي لأحدهما ^(٥) . فما خرج من هذين يكون محمولا بالعرض .

ونريد أن نبين أن المحمولات الذاتية على ما بينا من الذاتى متناهية ^(٦) ، ولا يلتفت إلى ما بالعرض في هذا الموضوع .

(١) من بإزا .

(٢) من الجدار .

(٣) من يوجد .

(٤) من : مناسبه .

(٥) م ٦ ب + : أن يؤخذ الشيء في حده .

(٦) من : أجزاء متناهية

الفصل السادس^(١)

في حكاية^(٢) ما قيل في التعليم الأول من [١٠٩ ب] تنهى أجزاء
القياسات وأوساط الموجب والسالب

فنقول محاكين للتعليم الأول :

قيل قد علم أن المحمولات بذاتها موجودة ، والموضوعات بذاتها موجودة . فليكن موضوع
بذاته مثل ج وإيس من شأنه أن يصير محمولا إلا بالعرض . وليكن حمل ه على ج أولا بلا متوسط
وكذلك ز ل ه ، ب ل ز . أفترى أن هذه المحمولات تتأدى^(٣) بلا نهاية من موضوع أول
محدود فيؤخذ دائما على كل محمول محمول بلا واسطة ولا يقف ، أو يقف ؟

ثم ليكن ب شيئا ليس من شأنه أن يحمل عليه شيء آخر بالذات ، لكنه محمول على ط
بلا وسط ؛ ط على ج كذلك ك ج على ب كذلك . أفترى أن هذا النزول في الموضوعات من
محمول أول محدود ، يتأدى بلا نهاية ويؤخذ دائما موضوع لموضوع بلا واسطة ولا يقف ،
أو يقف ؟

والفرق بين الباحثين أنا ابتدأنا في الأول منهما من الموضوع المحدود وأخذنا نصعد في
المحمولات . وابتدأنا في الثاني منهما من المحمول المحدود وأخذنا ننزل في الموضوعات .

ولكن^(٤) ١ محمولة على ج بوسط ب — سواء كان ١ لا محمول عليه أو عليه محمول ؛ و ج
لا موضوع له أوله موضوع . فهل يمكن أن يكون بين ١ وبين ب أوساط موضوعات ل ١
ومحمولات على ب بلا نهاية ، وبين ج ك ب كذلك ؟ وهذا البحث يفارق الأولين بأن المحدود^(٥)
كان في ذينك طرفا^(٦) واحداً ، والمحدود هاهنا طرفان^(٧) . وإنما يطلب : هل الوسائط بينهما
بغير نهاية ، فيكون هذا البرهان متوقف الصحة على براهين بلانهاية ؟

(١) م ك ب ساقطه . (٢) س : كفاية . (٣) س : تتأدى .

(٤) هنا حالة ثالثة وهي هل توجد أوساط بين طرفين محدودين إلى غير نهاية ؟

(٥) س : في المحدود — وهو خطأ . (٦) في المخطوطات الثلاثة طرف واحد .

(٧) المحدود في الحالة الأولى كان الموضوع وحده ، وفي الثانية المحمول وحده ، وفي الثالثة الموضوع والمحمول معا .

وليس هذا وج موجب لها ١ فقط ، بل وإن كانت مقدمة ١ ج^(١) سالبة والمتوسط ب فصارت ب ج موجبة ما ١ ج سالبة . فهل دائما بين ١ ج واسطة ؟

وكذلك هل بين كل كبرى سالبة تحدث^(٢) واسطة ، أو تقف قبل ؟

وهذا الطلب لا يكون في الأشياء التي تستحق أن ينعكس بعضها على بعض ، إن كانت أشياء تستحق أن ينعكس بعضها على بعض في الحمل بالحقيقة وليس فيها موضوع أول ومحمول ثان ، بل كل واحد منها يصلح أن يكون محمولا وموضوعا ، أو واسطة بين محمول وموضوع . بل الشك يكون منّا في الحالتين^(٣) . جميعا أنه هل يوجد لما وضع^(٤) محمولا شيء آخر ينعكس عليه وعلى صاحبه بحيث يذهب ذلك إلى غير النهاية ، أو هي محدودة^(٥) ؟ وإذا استبان تنهى الوضع فيها من جهة ، كان ذلك استبانة تنهى الحمل في تلك الجهة . وبالعكس ، إذ الوضع هناك حمل والحمل وضع ، اللهم إلا ألا يكون حكم كل واحد منهما في العكس مثل حكم صاحبه . بل يكون أحدهما حمل^(٦) حملا حقيقيا والآخر حمل حملا عرضيا .

أقول : إن لهذين تأويلين : أحدهما أن يكون الحمل الحقيقي مثل حمل الضحك على الإنسان ، والعرضي كحمل الإنسان على الضحك . فإن ذهب هذا المذهب فمعناه أن هذه^(٧) المتعاكسات تكون في الطبع أحدهما موضوعا والآخر محمولا متعينا ، ولا يكون حكمهما على ما قلنا من أنه ليس أحدهما أولى من الآخر بذلك . والتأويل الثاني أن يكون الحمل العرضي كحمل الإنسان على الحيوان ، والحمل الذاتي الحقيقي كحمل الحيوان على الإنسان : فإنه وأن حمل حيوان على إنسان وإنسان على حيوان فالموضوع والمحمول بالذات معين . وإذا قد تقرر هذا فنقول :

إن الوسائط بين حدى الإيجاب متناهية . فليكن كل ب ١ : فنقول إن الوسائط بينهما متناهية وهي الأشياء التي تحمل على كل واحد منها ، أو يحمل واحد منها على ب وبعضها على بعض في الولاء . وذلك أنها إن كانت بغير نهاية لكان إذا أخذنا من جهة ب ، صاعدين على الولاء ، أو من جهة ١ نازلين على الولاء ، لم نبلغ ألبتة الطرف الثاني . وسواء أخذنا بعضها على

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) م : تجذب . ب غير منقطعة . (٣) نجح الناجيتين . (٤) م : بوضع .

(٥) قارن التحليلات الثانية الكتاب الأول : الفصل ١٩ الفقرة ١٠٨٢ س ١٥ وما بعده . الحدود التي ينعكس

بعضها على بعض مترجمة هناك بالكتابة الإنجليزية Reciprocating terms ، وكلمة موضوع أول مترجمة Primary subject .

(٦) م : حمله . (٧) م : هذا .

الولاء بلا واسطة بينها ، أو أخذنا^(١) بعضها^(٢) وقد تركنا الوسائط فيما بينها ، أو أخذنا^(٣) الكل متتالية^(٤) ولا واسطة بينها وكانت لا تنهى ، أو أخذنا الكل على طفرات يتضاعف لها مالا نهاية له ، فإن الكلام في ذلك واحد . فإذا كنا كلما ابتدأنا من حد لم ننته إلى حد أخير^(٥) ، فليس هناك حد أخير^(٦) : فإنه لا فرق بين قولك هذا سبيل لا يتناهى عند السلوك ، وقولك لا حد له . وكذلك قولك له حد ، وقولك يتناهى إليه عند السلوك واحد . ثم من المحال أن يكون حد محدود ولا يبلغ إليه^(٧) ، ونهاية لا^(٨) يتناهى إليها . ويكون ذلك كقول من يقول أنت إذا أخذت تتصاعد من الواحد لم تبلغ ألبنة الألف الذى هو حد محدود لأن بينهما درجات للعدد^(٩) بلا نهاية . ولا ينتقض هذا بالمقادير ويقول القائل : إن بين طرفي كل^(١٠) مقدار حدودا بالقوة بلا نهاية ، وذلك لأن المقادير المتصلة لا قسم لها ما لم يقسم^(١١) ألبنة : وكل قسم يفرض^(١٢) فيها يكون محدود العدد، وأن اللانهاية التى تتوهم بين حدين منها هو أمر بالقوة ، أى تلك الحدود التى فيها هى فى القوة ، ووجودها فى القوة ، ولا توجد ألبنة موجودة بالفعل ، بل واحد منها بعد واحد .

والذى نحن فى البحث فيه فإن فيه حدين وطرفين . وإذا كان بينهما وسائط ، تكون معانى تستحق ترتيبا فى أنفسها ، كانت^(١٣) حاصلة لا متوقفة على قسمة^(١٤) قاسم . فبين إذن أنه لا يمكن أن يكون بين مثل هذين الطرفين وسائط بلا نهاية .

وكذلك الأمر فى السلب إذا قلنا : لاشيء من ج ١ وكان بينهما واسطة : أعنى شيئا^(١٥) مثل^(١٦) ب يوجد ل ج ولا يوجد له ١ ، فليس يمكن أن تكون دائما بواسطة بعد واسطة فى المقدمتين جميعا : الكبرى السالبة والصغرى الموجبة . أما الموجبة^(١٧) فقد فرغنا عنه . وأما السالبة فلا نبيان^(١٨) ذلك يكون من أحد الأشكال الثلاثة ، أما^(١٩) على سبيل الشكل الأول كما مثلنا له فيجب على كل حال إن كانت الوسائط التى للكبريات السالبة تذهب إلى غير النهاية — أن تحصل موجبات

- | | | |
|---------------------------------|------------------------|---------------------------------------|
| (١) م وأخذنا . | (٢-٣) م ساقطة . | (٣) م : مساله . |
| (٤) س : آخر . | (٥) س : ألبنة . | (٦) س : ولا . |
| (٧) س : العدد . | (٨) س : كل طرفي . | (٩) أى لا قسم لها إلا ويقبل التقسيم . |
| (١٠) س : يفترض . | (١١) جواب الشرط لإذا . | (١٢) س : قسم . |
| (١٣) شيء فى المخطوطات الثلاثة . | (١٤) س : من . | (١٥) أما الموجبة ساقطة فى م . |
| (١٦) م : فلا بيان . | (١٧) س : كما . | |

بغير نهاية ، لكل سالبة موجبة وسالبة ينتجانها معا ، ثم للموجبة موجبات . وقد بان في الموجبات أنها متناهية .

فإذا كانت الحدود الموجبة للصغرى السافلة لا يمكن أن تذهب إلى غير نهاية بين حدين ، فبين أن الذى لا يزيد عليها فى العدد من حدود الكبريات العالية السالبة — متناهية^(١)

وكذلك هذا إذا كان الشكل شكلا ثانيا : وذلك لأن الموجبة وإن لم يجب فيه أن تكون الصغرى^(٢) بعينها ، فلا^(٣) بد من أن يكون فى كل قياس مقدمة موجبة .

وأما الشكل الثالث منها ، فإن الموجب فيها متعين على كل حال .

وقيل أيضا إن المحمولات الداخلة فى ماهية الشيء متناهية ، لأن هذه داخلة فى تحديد الأشياء .

والحدود إنما تتم بها . فلو كانت الحدود متوقفة إلى أن توجد^(٤) فيها بغير نهاية ، لما كان يمكننا أن نحد شيئا . لكن الحدود موجودة ، إذ الأمور متصورة ، فبإدائها متناهية .

ثم قيل بعد هذا فى التعليم الأول^(٥)

إنا إذا قلنا^(٦) إن الأبيض يمشى ، وهذا الكبير هو خشبة ، فقد عكس الحمل والوضع عن وجه استحقاقه^(٧) وأما إذا قيل الخشبة هى كبيرة ، أو قيل هذا الإنسان يمشى ، فإنه قد أجرى الحمل والوضع على وجه استحقاقه . وذلك أن قولنا الأول — وهو أن الكبير خشبة^(٨) أو الماشى إنسان — ليس معناه أن^(٩) نفس الماشى من جهة ماهو ماش ، أو الكبير من جهة ماهو كبير موضوع للخشبة أو الإنسان ، ولا معناه أن الماشى بنفسه شئ قائم غير مقتضى ولا متضمن شيئا آخر هو موضوع له ، فإن ذلك لا يصبح . بل معنى قولنا « الماشى إنسان » أن الشيء الذى عرض له المشى وعرض له أن كان ماشيا ، ذلك الشيء^(١٠) هو إنسان . وكذلك الشيء الذى عرض له

(١) س : فبين أيضا أن الذى لا يزيد عليه فى العدد الكبريات العالية للسالبة متناهية .

(٢) يريد لأن الموجبة وإن لم يلزم أن تكون المقدمة الصغرى فى الشكل الثانى ، لأنها قد تكون الكبرى .

(٣) س : ولا . (٤) أى المحمولات .

(٥) راجع التحليلات الثانية الكتاب الأول الفصل ٢٢ : قرة ١٨٣ .

(٦) س : إنه إذا قيل . (٧) م : الاستحقاق .

(٨) م ٦ب : ساقطة . (٩) س : ساقطة . (١٠) س : ساقطة .

أن كان بمقدار ^(١) كذا وعرض له أن كان كبيرا ، ذلك الشيء هو خشبة . وأما معنى قولنا "إن الإنسان ماش" معناه أن الإنسان نفسه — لاشيئا يعرض له أن يكون إنسانا — هو نفسه ماش . وكذلك قولنا "الخشبة كبيرة" معناه أن نفس الخشبة — لاشيئا آخر يعرض له أن يكون خشبة — هي كبيرة . وأنت تعلم أن بين قولك "الشيء الذى هو ماش وله عرض المشى" ، وبين قولك "الشيء الذى هو إنسان أو خشبة أو جوهر أو ذات" ، فرقا ^(٢) . وذلك لأن الشيء فى الأول عين من الأعيان هو فى ^(٣) نفسه نوع من الأنواع ، وحقيقة من الحقائق . والماشى ، من حيث هو مجرد شيء ذى مشى ، شيء آخر ليس هو .

وأما فى المثال الآخر ، فإن الشيء الذى هو جوهر ليس غير ذات الجوهر ، وليس شيئا عرض له جوهرية فيكون فى نفسه أمرا محصلا النوعية والحقيقة : وقد أضيف إليه معنى آخر خارج عن ذاته يسمى لأجله جوهر الكماسمى هناك [١١٠] لأجله ماشيا .

فالإنسان والخشبة بالحقيقة موضوعان ولا يقتضيان نسبة إلى موضوع وإلى شيء غير جوهرهما . فاما الماشى والكبير فكل واحد منهما يدل على معنى الماشى والكبير ^(٤) ، ويدل على موضوع .

فلنضع للأمرين اسمين يفتقران به ^(٥) ، فنجعل حمل الماشى على الإنسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة ، وأما حمل الإنسان على الماشى فلنخصه باسم الحمل بالعرض .

وكل حمل فلما أن يكون من طريق ما هو الشيء ، وإما أن يكون على سبيل كيف هو أو كم هو ، أو مضاف هو ، أو أين هو ، أو متى هو ، أو يفعل أو ينفع ، وكذلك سائر المقولات . وبعض ذلك داخل فى الجوهر ، وبعضه عارض : كالإنسان يحمل عليه الأبيض . وليس فى المحمولات شيء خارج عن هذين ^(٦) ألبة .

(١) س : لمقدار . (٢) اسم أن فى قوله أن بين قولك الخ .

(٣) م : فى ساقطة .

(٤) فى هذه العبارة كثير من التساهل فى التعبير ، وغرضه أن الماشى يدل على معنى الماشى ، والكبير على معنى الكبير .

(٥) هكذا فى جميع المخطوطات والصحيح بهما . (٦) أى الجوهر والأعراض .

أما الصور الأفلاطونية فعليها السلام ^(١) ، فإنها أصوات وأسماء باطلة لا معنى لها . ولو كانت موجودة لم يكن لها مدخل في علم البرهان ، إذ البرهان بهذه المحمولات المذكورة .

وهذه ^(٢) المرضيات توجد في الجواهر في الحقيقة ، وإن كان يمكن في القول أن يجعل كمّ ما وحده موضوعا لكمّ ، وكيف ما وحده وكيف ^(٣) . وأما في الوجود فلا يمكن ذلك ، بل كلها يكون موزعها الأول الجوهر . مثال ذلك أن السطح موضوع للشكل ^(٤) في التحديد والقول ، وأما في الوجود فلا يمكن أثبتة أن يكون السطح وما يعرض له إلا قائمين في الجوهر وهو الموضوع بالحقيقة للجميع .

وإذا كان كذلك فإن الطرف الذي هو الموضوع الحقيقي حد ^(٥) ونهاية . والمحمولات الداخلة فيما هو الشيء ^(٦) ، محدودة متناهية من الأجناس والفصول ^(٧) : إذ بينا أن الذهن لا يمكن أن يقطع أمورا بلا نهاية لتحديد ^(٨) شيء واحد . والتحديد موجود . والمحمولات العارضة ، لها طرف من جهة الموضوع — وهو الجوهر — وطرف من جهة المحمولات — وهو المقولات العشر : لأن كل واحد منها إما كيف وإما كم وإما مضاف وإما غير ذلك . فما بين الطرفين محدود على ما أوضحنا قبل .

وأیضا فإن المحمولات من جملتها ^(٩) داخلة في حدودها — أعني حدود المحدودات الجزئية منها ، الموجودة في الموضوع ، وإن لم تكن داخلة في حدود موضوعاتها من الجواهر والداخلات في حدود الشيء متناهية . فإذاً جميع المحمولات متناهية ، سواء كانت داخلة في حدود الجواهر ، أو كانت أعراضا ذاتية ، أو أعراضا غريبة .

(١) في جميع المخطوطات السلم . والفقرة موجودة بنصها في التحليلات الثانية : الموضع السابق ، ولكن بدون ذكر لأفلاطون .

(٢) س : وهي .

(٣) يعني أنه يمكن أن يوصف عرض بعرض مثل كم بكم وكيف وكيف ، ولكنه لا يحمل عليه حملا حقيقيا لأن الحمل الحقيقي على الجوهر .

(٤) م : للشكل . (٥) س : حد ما . (٦) أي الداخلة في ماهية الشيء .

(٧) س : فيما هو الشيء ، من الأجناس والفصول محدودة متناهية . (٨) م : بتحديد .

(٩) يظهر أنه يقصد في جملتها .

فقد استبان من هذه الجهة^(١) أيضا تناهى الأرساط . وهذه^(٢) الجهة هي جهة^(٣) اعتبار التصور والحد . فقد بان واتضح أن هاهنا مقدمات أولى ، وأن محولات وموضوعات بلا واسطة ، وأنها جارية على الولاء . والأشياء التي تعلم بالبرهان لا يمكن أن تعلم بوجه آخر أشرف منه . وكل علم برهاني وإنما يكون بعلم أقدم منه . فإن ذهب ذلك إلى غير النهاية ارتفع العلم البرهاني أصلا . وأما إن وقف عند مقدمات لا أوساط لها ، فأحسن ما تأول عليه ذلك أن يكون الوقوف عند أصول موضوعة . والوقوف^(٤) عند أصول موضوعة^(٥) — إن كانت تلك الأصول لا تتبرهن في علم آخر — وقوف^(٦) غير برهاني .

فيجب إذن إن كان^(٧) وقوف على أصول موضوعة أن يكون لها وقتا ما بيان برهاني . وفي آخر الأمر يجب أن ينتهي البحث إلى مقدمات لا أوساط لها ، وإلا لم يمكن برهان ولا علم برهاني .

فلم يكن احتجاج الخصوم في إمكان وجود أوساط لا نهاية لها برهانيا يلتفت إليه .

ولما كان البرهان إنما يؤخذ من جهة الأشياء الموجودة للموضوع بذاتها — إما داخلية في حد الموضوع أو الموضوع داخل في حدها : مثال الأول الكم والكثرة للعدد — وقد بان أن هذا القسم متناه — ومثال الثاني الفرد للعدد — وهذا أيضا لا يجوز أن يذهب إلى غير النهاية حتى يكون للفرد شيء مثل ما للعدد ، ولذلك الشيء شيء آخر : وذلك لأن قوام جميع ذلك مع الفرد يكون في العدد ، ويكون العدد مع الفرد مأخوذا في حدودها . فإن ذهبت تلك إلى غير النهاية ذهب أيضا معها^(٨) ما يؤخذ في حدودها إلى غير النهاية ، لأن لكل محمول منها موضوعا من هذه التي تؤخذ في حدودها ؛ وكل سابق داخل مع المسبوق في حد المحمول . فتكون إذن موضوعات بغير نهاية متتالية كلها تؤخذ في الحدود . وقد بان استحالة هذا^(٩) . فإنه لما كانت الموضوعات المأخوذة في حدود محمولاتها لا تذهب إلى غير نهاية ، فكذلك المحولات التي تساويها في العدد . على أن لقائل أن يقول . إنما بان استحالة ذلك في أشياء غير متناهية تؤخذ في حد شيء واحد ، وهاهنا لا يكون المأخوذ في حد شيء واحد منها إلا لجملة متناهية من تلك الغير المتناهية ، هي ما بين الطرفين ، وذلك الواحد وما بين الطرفين وبين كل واحد — متناه .

(١) من الجهة .

(٢-٢) من هذه الجهة وهي جهة .

(٣-٣) ساقط في ب ٦ م .

(٥) س كانت .

(٤) س وموقوف وهو خطأ .

(٦) من ذهب معها أيضا .

(٧) من ذلك .

فيقال له . قد جُعِلَ ها هنا لغير المتناهي من الموضوعات حصول ^(١) بالفعل ، والفعل
يشتمل على الجميع من غير أن يبقى شيء خارجا منه هو ^(٢) بعدُ بالقوة . وكل واحد والكل
والجميع موجود في حد واحد . لأن كل سابق مأخوذ في حد ما يؤخذ فيه المسبوق . أعني
بالسابق القريب من الطرف ، ويكون شيء خارج عنه هو ^(٣) مأخوذ في حده . فيجب أن يكون
لما حصل في الوجود من الموضوعات محمول خارج عنها ، لكن ليس شيء خارج عنها ^(٤) ، بل كل
محمول يوجد فيؤخذ على أنه ^(٥) واحد من جملتها ^(٦) . هذا محال .

ثم كيف يمكن أن تكون أمور بلا نهاية هي معا في جنس واحد ، بل في شيء واحد بالعدد
لها ترتيب ؟ فإن الفرد وما يتبعه من الواحق الغير المتناهية إنما توجد كلها لا محالة في شيء ^(٧) من
أنواع العدد . وكلما صعد في المحمولات انتقص عددها . والعدد ^(٨) المتضمن للترتيب فإنه
في النقصان متناه ^(٨) إلى الوحدة .

فقد بان إذن أنه لا الموضوعات المأخوذة في حدود المحمولات ، ولا المحمولات المأخوذة
في حدود الموضوعات ، ذاهبة إلى غير النهاية . فقد بان من جميع هذا أن للبراهين ^(٩) مبادئ
غير ذوات أوساط ، وبأن أنها لا برهان عليها ، وأنها مقدمات غير متقسمة ، وحين بان أن
الحمل من فوق ومن أسفل واقف ، وأن هناك ^(١٠) حملا أولا ^(١١) على الشيء .

وإنه وإن كان كثير من الحمل على الموضوع يكون لسبب ^(١٢) عام مثل أن حمل مساواة
ثلاث زوايا المثلث لقائمتين على متساوي الساقين وعلى مختلف الأضلاع ليس ولا على ^(١٣) واحد
منهما أولا من جهة ما هو هو ، بل من جهة ما هو مثلث — والمثلث عام لهما — فليس يجب أن
يكون دائما كل حمل لكل شيء إنما هو أولا لشيء عام ، حتى يكون للمثلث شيء آخر عام ، وكذلك
لذلك الشيء شيء آخر عام . بل يكون آخر الأمر لشيء بذاته وأولا ، ويكون له بلا واسطة

-
- | | | |
|--|------------------|------------------|
| (١) س حصل . | (٢) س فهو . | (٣) أى السابق . |
| (٤) يريد لا يوجد على الحقيقة شيء خارج عنها . | | (٥) م ٦ ب أنها . |
| (٦) هذا محال ساقطة في م . | (٧) س شيء ما . | |
| (٨-٨) س والعدد في النقصان المتضمن للترتيب فإنه متناه الخ . | (٩) س البراهين . | |
| (١٠) س ها هنا . | (١١) م : أول . | |
| (١٢) س بسبب . | (١٣) س ساقطة . | |

والمقدمة الواحدة والبسيطة والاسطقسية هي في هذه التي لا واسطة لها ، ولا تنقسم بالقوة إلى مقدمتين بدخول حد ؛ وليس عليها برهان : فإن ما ليس ينقطع بحد أوسط فليس عليه برهان

وهذه المبادئ بعضها مبادئ البراهين المنتجة للموجبات ، وبعضها مبادئ البراهين المنتجة للسالبات . فإنه كما أنه قد تكون مقدمة غير ذات وسط موجبة — وهي مبدأ للبرهان^(١) الموجب ، كذلك تكون مقدمة غير ذات وسط سالبة ، وهي مبدأ للبرهان السالب .

وهذه بسائط المقدمات وأوائلها ، كما أن أول^(٢) الثقل منأ ، وأول الأبعاد الخفية هو ربع الطينيني الذي نسبة إحدى نعمتيه إلى الأخرى نسبة ست وثلاثين إلى خمس وثلاثين . وذلك لأن هذه لا تنقسم إلى أبعاد أخرى ، وينقسم إليها بوجه ما سائر الأبعاد التي لها الأسماء ، مثل الذي بالكل والذي بالخمس والذي بالأربعة والطينيني^(٣) . وإذا انقسمت المقدمة بالحد الأوسط وكانت موجبة كلية فلا يمكن أن يقع الحد الأوسط خارجا عن الطرفين ، بل يكون متوسطا بينهما لا محالة .

وأما في السالب^(٤) فقد يقع خارجا وقد يقع غير خارج ، فإن كان مغزاك في قياسك أن تسلب عن الموجود للأصغر ، فلا يمكن أن يقع خارجا ، ولو أمعنت في التحليل ، فلم^(٥) تزل توسط بين كل حدى سلب هذا النوع من التوسيط^(٦) .

وأما^(٧) البيان بالشكل الثالث فلا إثبات الجزئي فقط ، وهو أيضا بيان لا بالفعل بل بالقوة . وكل حد يقع في الشكل الأول فإنه يقع بين بين ، أى بين الحدين . لكنه يخرج في الشكل الثاني — لا من جانب^(٨) الأصغر ، لكن من جانب الأكبر ؛ وبالجمل من جانب الكلى .

(١) م البرهان .

(٢) س أوائل . والمنا باللاتينية mina وباليونانية mna وزن مائة دراهمه من فضة والعريسة ما يكال به السمن . وقيل ما يوزن به رطلان . والمقصود المعنى الأول اليوناني واللاتيني .

(٣) الذي بالكل هو الذي يسمى octave والذي بالخمس dominant والذي بالأربعة Sub-dominant والطينيني tonic . وربع الطينيني quarter tone .

(٤) س السلب . (٥) س لم . (٦) م التوسط .

(٧) س فأما . (٨) س الجانب .

وينخرج في الشكل الثالث، لا من جانب الأكبر الذي (١٠ب) يمكن أن يكون سالبا، بل^(١) من جانب الأصغر. وكذلك^(٢) إذا أردت في التحليل أن تصحح السالبة من قياس مقدمة من^(٣) الشكل الأول، فَلَكَ أن تستمر في التحليل وتدخل الوسط بين بين. وأما إن احتجت^(٤) إلى مثل ذلك من قرائن في الشكل الثاني، وأردت أن تركب قياسا لانتاج السالبة، لم يخرج من جانب الأصغر. وفي الثالث لم يخرج من جانب السالب.

فقد حاذينا ما قيل في التعليم. وجميع ما أوردنا من هذا توخينا فيه إيراد ما قيل في المشهور. ويجب أن تعلم أن جملته تنحصر في أنه إذا^(٥) كان حدان امتنع السلوك من أحدهما إلى الآخر إن كانت وسائط بلا نهاية. وإن كانت محمولات بالحقيقة غير متناهية، لم يكن حد ولا برهان. فلا يلزم شيء^(٦) من هذا من ينكر البرهان والحد، إلا أن يبين عليه من وجه آخر أن هاهنا حدا وبرهانا. وليس ذلك على المنطقي، بل هو موضوع له. وأن المعتمد ما ذكر^(٧) من أمر التحليل لأن التحليل يوجب ألا تكون المحمولات في الشيء متناهية. ومن جميع هذا لا تبين أن التزايد في البراهين لا يذهب إلى غير النهاية، بل التحليل فقط. وأما أن التزايد كيف يذهب^(٨) إلى غير النهاية فسنوضحه بعد.

(١) من ساقطه .

(٢) من ولذلك .

(٣) من في .

(٤) م وما احتجت .

(٥) ب إن .

(٦) من ساقطه .

(٧) من ما مذكروا .

(٨) من يكون .

الفصل السابع^(١)

في أن البرهان الكلى والموجب والمستقيم كُلُّ أفضل من مقابله

قيل في التعاليم الأول^(٢) إنه لما كانت البراهين منها كلية ومنها جزئية ، ومنها موجبة ومنها سالبة ، ومنها مستقيمة ومنها بالخلف ، فيجب أن يبحث هل البرهان الكلى أفضل أم الجزئى ، وهل الموجب أفضل أم السالب ، وهل المستقيم أفضل أم الخلف ؟

ثم قيل^(٣) إن لظان أن يظن أن البرهان الجزئى أفضل من الكلى بأن يقول: إذا بينا أن زيدا موسيقار أو ناطق من نفس زيد ، فهو أفضل من أن يبين أن كل إنسان كذلك ، لأن هذا بيان للشيء^(٤) من ذاته ، وذلك بيان له — لا من ذاته ؛ بل من بيان أمر فى غيره . وليس أن يعرف^(٥) أن متساوى الساقين زواياه مساوية لقائمتين من نفسه ، كما يعلم ذلك لامن نفسه، بل من شيء آخر هو المثلث. ولما كان البيان من^(٦) الجزئى بذاته ومن نفسه، والبيان من الكلى ليس من ذات الشيء ومن نفسه ، والذي بذاته أفضل ، فالجزئى أفضل .

وأيضاً لظان أن يظن أن الجزئى أفضل من جهة أخرى ، لأن الموجودات هى هذه الجزئيات ، والكلى إما أمر غير موجود ، بل موهوم فقط ، وإما أمر موجود فيها ، قائم بها . فإن^(٧) كان غير موجود فما برهن^(٨) به عليه إنما برهن^(٨) على غير موجود فيها . والبرهان على الموجود أفضل منه على غير الموجود . وإن كان موجودا لكنه قائم فيها غير خارج عنها .

ثم البرهان على الكلى يجعله كأنه شيء مفارق بالذات للجزئيات وخارج عنها ، فيجعل المثلث شيئاً غير هذا المثلث وذلك المثلث ، والعدد شيئاً غير هذا العدد وذلك العدد . وما أوجب تحريف الحق فهو محرف عن الحق . فإذا البرهان على الكلى إما أن يقع على معدوم ، وإما على محرف الوجود عن حقيقته ، فالبرهان على الجزئى إذن أفضل .

(١) م ك ب ساقطة . (٢) قارن التحليلات للثانية : الكتاب الأول الفصل ٢٤

(٣) م + فى التعليم الأول . (٤) س لشيء . (٥) س يعلم .

(٦) س للجزئى . (٧) س وإن . (٨) س يبرهن .

وأيضاً^(١) فإن البيان الكلى شديد التعرض للغلط بسبب أن مستعمليه يكونون كالمبرهنيين على غير المطلوبات . مثلاً إذا برهن مبرهن على أن الكميات المتناسبة إذا بدلت تكون متناسبة ، فلا يكون قد برهن بالذات على خط أو سطح ، بل على ما ليس شيئاً منها . وإن كان البرهان الكلى من وجه ما^(٢) على ما هو أكثر ، فإنه من وجه آخر على ما هو أقل في الوجود ، لأن الذى هو في الوجود هو خط أو سطح أو زمان . على أنه كثيراً ما^(٣) يتفق أن يقع بالجزئى ظن يخالف الحق الكلى — على ما قيل في ”أنولوجيا“ . ولو كان البرهان يقصد به أن يكون على الجزئى وعلى الموجود الحاصل ، لاستحال وقوع علم وظن معا . فإذا البرهان على الكلى^(٤) أحسن وأوضح^(٥)

ثم قيل في التعاليم الأولى : ليس العلم بالجزئى أكثر من العلم بالكلى ، بل أقل : فإنه إذا كان المثلث المتساوى^(٦) الساقين زواياه كذا وكذا ليس لأنه متساوى الساقين ، بل لأنه مثلث ، فالذى يعلم ذلك في متساوى الساقين لا من جهة ما هو متساوى الساقين ، بل من جهة ما هو مثلث ، فعلمه أكثر ، إذ يعلم ذلك بالقوة القريبة من الفعل في غير متساوى الساقين من المثلثات ، كما يعلمه في متساوى الساقين . وإذا علمه للمثلث فقد علمه لما هو له بالذات ، وإذا علمه لمتساوى الساقين فقد علمه لما هو له^(٧) بالذات . فالكلى^(٨) إذن أفضل

وأيضاً فإن اللفظ الدال على طبيعة الكلى ليس اسماً مشتركاً بل اسماً متواطئاً . وليست طبيعته في الجزئيات كطبيعة الأعراض ، بل طبيعة ملائمة للجوهر داخلة في الحد وليس وجوده أقل من وجود الآحاد الجزئية ، وإن كان هو واحداً لتشابهه ، وتلك لانهاية^(٩) لها . وذلك لأن وجود الثابت^(١٠) الباقي أكثر وأكد من وجود الفاسد . والبرهان على الجزئى الفاسد^(١١) من جهة ما هو

(١) س أيضاً .

(٢) س ما ساقطة . (٣) س ساقطة . (٤) م ٦ ب الكل .

(٥) في هذه الجملة شيء من الاضطراب والخلط بين فضائل البرهان الكلى واعتراض من يفضل الجزئى عليه . وهو واردة في أرسطو (التحليلات الثانية ٨ ب ١٠ — ٥) هكذا ”وحيث إن هذا برهان كلى ، وهو أقل اتصالاً بالواقع من الجزئى وربما أوفقنا في ظن كاذب ، فإنه يلزم أن البرهان الكلى أحسن من البرهان الجزئى .

(٦) م المساوى .

(٧) س ساقطة . والمراد أن الذى يعلم صفة من صفات المثلث يعلمها باعتبارها شيئاً ذاتياً له ، ويعلمها لئى مثلث خاص كمتساوى الساقين لا باعتبارها صفة ذاتية .

(٨) في الأصل الكل . (٩) س بلا نهاية . (١٠) س ساقطة .

(١١) س ساقطة .

جزى يكاد لا يُغني ولا يتناهى إذا لم يُجمع في كل تشترك^(١) فيه أمور بلا نهاية وتتحد به فيكفيها كلها برهان واحد . ولولا ذلك لا حُتيج^(٢) إلى براهين بغير نهاية . وأيضا فإنه ليس يجب على المبرهن من جهة برهانه على الكلى أنه إن لم يجعل الكلى معدوما^(٣) يلزمه أن يجعله شيئا مابينا للجزئيات . فليست الجواهر الكلية في ذلك بمبينة الحال للأعراض الكلية مثل الكيفية والكمية . فترى هل يجب لكون هذه الأعراض كلية أن تكون أمورا خارجة عن الجزئيات ، قائمة بذاتها ، موجودة لا في موضوع ؟ وهل جزئياتها إذا انفردت بحد تنفرد^(٤) بالقوام . وإذا غلط غلط فظن أن الكلى شيء خارج عن الجزئيات بسبب إفراد البرهان عليه ، فالوهم ياحقه في إصغائه للباطل وتوهمه المحال^(٥) دون الذى يستعمل البرهان الكلى على واجبه^(٦)

وقد علمت أنت في مواضع أخرى الفرق بين الذى ينظر إليه دون اعتبار غيره ، وبين الذى ينظر إليه وهو مجرد مابين^٤ لغيره .

وأیضا فإننا قد أشبعنا القول في أن البرهان هو قياس من العلة واللية ، والكلى أولى بأن يعطى العلة : وذلك لأن المعنى يوجد للكلى بذاته وأولا ، فإن كل شيء له أمر بذاته لا يحتاج أن يكون لشيء آخر يفرض غيره حتى يكون له ، بل إن لم يكن للغير المفروض كان له ، ولا يكون لذلك الغير إلا ويكون له ، فهو للغير بسببه . وهو العلة الغريبة^(٧)

فالكلى^(٨) هو الذى يعطى الجزئى ماله^(٩) بذاته . والكلى هو الذى عنده نهاية البحث عن لم . وعند تنهى البحث ما يظن أنا علمنا الشيء ، كما لو سأل سائل : لم جاء فلان ؟ فقليل ليأخذ مالا ما ، فيقال : لم يأخذ ؟ قيل ليقضى دين غريمه ، قيل ولم يقضى ؟ قيل لكى لا يكون ظالما . فإذا وقف البحث عن اللم عند هذا وأمثاله ، فقد سكنت النفس إلى معلومها .

(١) س ك ب مشترك . (٢) س لا حجاج . (٣) أى لم يفترضه معدوما .

(٤) معناه : هل إذا انفردت الجزئيات بإمكان وضع حدود لها ، تنفرد بقيامها بذاتها ؟

(٥) س للعال .

(٦) هم واحد واحد . وفي هذا كله إنكار لنظرية المثل الأفلاطونية .

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة . س + فيه .

(٨) م ساقطة . (٩) أى الكلى يعطى الجزئى الصفات التى للكلى لذاته .

ولا محالة أن بحث اللم في أمثال هذا ينتهى إلى أمر لا يتجاوز عنه ، يكون هذا الأمر الأعم والأعلى الذى يلزمه الحكم لنفسه ولغيره بسببه ، وهو العلة المطلوبة .

وكذلك إذا سئلنا عن الجزئيات : أن هذا ^(١) المثلث لم زواياه الخارجة مساوية لأربع قوائم ، وأجبنا بشئ جزئى فقلنا لأنه من ذهب ، أولأنه مخطوط في ثوب ، أولأنه هذا المثلث ، لم يكن شئ من هذا جوابا عن العلة الذاتية التى تطلب ^(٢) ، إلا أن نقول لأنه شكل يحيط به ثلاثة ^(٣) خطوط مستقيمة كل واحد منها إذا خرج ارتسم حوله مساويتان لقائمتين فيكون جميعها ^(٤) ست زوايا ^(٥) قوائم : اثنتان منها داخلتان ، فيبقى الخارج ^(٦) أربعة . فنحن إذن في إعطاء العلة نضطر إلى البرهان على الكلى . وكذلك ^(٧) ليس يمكننا أن نبرهن على هذا الحكم فى المتساوى الساقين برهانا كليا إلا أن نقول إنه مثلث حال أضلاعه أن تخرج كذا وكذا .

وأیضا فإن الجزئيات غير متناهية ولا محدودة ، والكلى بسيط محدود . والغير المتناهية من جهة ما هو غير متناه ، غير معلوم . وإنما يعلم المتناهى المحدود . فإذن العلم الذاتى إنما هو للكلى ، وهو أكبر ^(٨) فى معنى المعلوماتية ؛ فأولى بأن يكون المقصود بالبرهان . وإذا كان هو ^(٩) وألى بالبراهين ، فالبراهين ^(١٠) أيضا أولى به ، لأن الأولى من باب المضاف . وإذا كان هذا أولى به منه بغيره ، فذلك أيضا أولى من ذلك الغير به منه ^(١١)

وأیضا فإن الشئ الذى إذا علم هو علم غيره من غير انعكاس ، فهو أولى بأن [١١١] بفيد العلم من ذلك الغير . والكلى إذا برهن عليه وعلم ، كان ذلك علما به وبالجزئى أيضا تحته ^(١٢) بالقوة القريبة من الفعل . وإذا علم الجزئى فليس يجب أن يكون ذلك علما بالكلى — لا بالفعل ولا بالقوة القريبة من الفعل . فالعلم بالكلى إذن أثر .

وأیضا فإن البرهان الكلى . يكون الحد الأوسط فيه أقرب إلى المبدأ ، فهو أشد استقصاء فى كل شئ وأكبر فى المعنى الذى له المبدأ مما هو أبعد منه من المبدأ . فالبرهان الكلى أشد استقصاء من الجزئى .

-
- | | | |
|------------------------------------|----------------|--------------------|
| (١) يقصد مثلثا معينا . | (٢) م بطلت . | (٣) م ٦ ب ثلاث . |
| (٤) م جميعه . | (٥) م ساقطة . | (٦) م س الخارجة . |
| (٧) م ٦ ب ولذلك . | (٨) م س أكثر . | |
| (٩) م هذا : والمراد به هنا الكلى . | | |
| (١٠) م ساقطة . | (١١) م ساقطة . | (١٢) م تحته أيضا . |

وأمثال هذه الأقاويل هي التي قيات في التعليم الأول ، ولكن يشبه أن يكون الأمر — على ما قال المعلم الأول بنفسه — من أن بعض هذه الحجج منطقية جدلية ؛ وإن كان بعضهم يفهم منه أنه يقول إن بعض هذه الحجج لا تختص بالبرهان .

والذي يجب أن يصغى إليه من جملة هذه الحجج هو أن العلم بالكلى علم بالقوة بالجزئى ، ومبدأ للبرهان على الجزئى . وأما العلم بالجزئى فليس فيه ألبتة علم بالكلى . فإن من علم أن كل مثلث فزواياه كذا ، فما أسهل أن يعرف أن متساوى الساقين كذلك . ومن ^(١) علم أن متساوى الساقين كذلك فلا يعلم من ذلك وحده ألبتة ^(٢) أن كل مثلث كذلك . ومثل هذا ما قيل إن البحث بالعلم يُحَوِّج إلى العلم الكلى ^(٣) . وأيضاً فإن الكلى معقول ، والعلم الحقيقي للعقل . وأما الجزئى فمحسوس والمحسوس من جهة ماهو محسوس لاعلم به ^(٤) ولا برهان عليه .

ثم قيل إن البراهين المأخوذة من أصول ومبادئ ومصادرات موجبة فقط ، وهي التي تين الموجب ، أفضل من الكائنة عن سواب . واحتج في ذلك ^(٥) بحجج :

من ذلك أن تلك ^(٦) لا تحوج إلى استعمال الأشياء مفننة مختلفة كثيرة الأصناف ، والبرهان على السلب يحوج إلى ذلك : إذ ^(٧) لم تكن السواب الصرفة تنتج إنتاج الموجبات الصرفة ، بل تنتج إذا خلطت بالموجبات . وإذا أعطينا عللاً متوالية في الشيء فإنما نعطي المية الحقيقية الواحد منها الأخير ^(٨) الذى هو أقرب من المعلول . وليس في تكثير الأوساط فائدة . بل الفائدة في تقليلها والاختصار منها على القريب الملصق بالجملة . فإن العلم الكائن مما هو أقل ، أفضل من العلم الواقع باجتماع أمور كثيرة . فإن الغلط في القليل أقل ، وفي الكثير أكثر . وانحصار المعنى في القليل أكثر ، وفي الكثير أقل . فإذا كان كذلك فالبرهان الذى يجرى على سنة واحدة غير مختلفة أفضل من البرهان المتكثر الأجزاء المختلفة .

والبرهان الموجب هو من موجبات فقط . والبرهان السالب هو من موجب وسالب ^(٩) . فبادئ الموجب أقل في النوع ^(١٠) ومبادئ السالب أكثر في النوع وأشد اختلافًا . فالموجب أفضل .

(١) س فإن . (٢) س ساقطة . (٣) الأفضل العلم بالكلى .
 (٤) س ساقطة . (٥) س من . (٦) أى البراهين الموجبة .
 (٧) س إذا . (٨) الواحد مفعول ثانٍ لنعطي . (٩) س موجبة وسالبة .
 (١٠) لأنها من نوع واحد وهو الموجب . أما القياس السالب فقد ماته من نوعين ، سالة وموجبة .

وأيضاً فإن الذى لا حاجة له فى أن يعرف وأن يوجد معا إلى شىء ثان^(١) — والثانى منهما إليه^(٢) حاجة — فهو أقدم وأعرف معا من الثانى . والبرهان السالب لا يتم ألبة إلا بمقدمة موجبة إنما^(٣) يكون عليها^(٤) برهان موجب إن كان ، ولا يعرف إلا بها . والبرهان الموجب يتم ويعرف بلا سالبة . فإذا البرهان الموجب أقدم من السالب وأعرف .

وأيضاً فإن البراهين الموجبة تجد^(٥) المتوسط فى حدودها إنما نسبته إلى الطرفين نسبة إلى يجب فقط . وكذلك التزايد فيها — وهو أخذ حد^(٦) خارج عن الحدود الثلاثة لتركيب البراهين الموجبة — موجب أيضاً ، ويستمر كذلك لو كان يجوز أن يكون ذلك بغير نهاية ولا مدخل للسلب فيها . وأما البرهان السالب فالغالب فيه فى التوسيط والتزيد معا^(٧) هو الموجب . فإنك إذا كنت^(٨) قلت كل ج ب ، ولا شىء من ب أ : فإن أردت أن توسط بين ج ب حدا فلا شك أنك توسط بإيجابين^(٩) . وإن أردت أن توسط بين ب أ حدا ، لم يكن بد من موجبة وسالبة . فتصير جملة القياس — كيف وسط — مؤلفة^(١٠) من موجبتين وسالبة واحدة : كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شىء من د أ . أو كل^(١١) ج د وكل د ب ولا شىء من ب أ .

وكذلك لو ذهبت فى التوسيط إلى المقدمات الأولى ، كانت الموجبات تزيد والسالبة تكون واحدة . فإن لم تكن تمة القياس بالتوسيط بل بالتزيد^(١٢) من خارج ، فضممت إلى قولك ولا شىء من ب أ قولاً سالباً آخر ، لم يمكنك أن تأتى بقياس مركب . ولكن تحتاج إلى أن تزيد لا محالة موجبة فتقول وكل د أ حتى ينتج بقياس مركب أن لا شىء من ج د .

فبين إذن أن الموجبات غالبية^(١٣) فى البراهين السالبة وأكثر عدداً فى القوة من السالبة .

(١) أى لا حاجة له إلى شىء ثان لى يعرف .

(٢) الأفضل له حاجة .

(٣) لا داعى لها . والجملة وصف ثان لكلمة مقدمة .

(٤) س ساقطة . (٥) غير منقوطة فى م ، ب . (٦) س ساقطة .

(٧) س ما . (٨) س ساقطة ومكتوبة فى الهامش .

(٩) مرسومة بهذه الصورة فى م والنقط كله خطأ والمراد التوسط بمقدمتين موجبتين تتجانج ب .

(١٠) ب ، م مؤلف . (١١) م وكل . (١٢) س بالتزيد .

(١٣) س عالية .

فالموجبات إذن^(١) أوجب إحضارا في الذهن من السوالب في كل قياس ، وهى في أنفسها أفضل . فالمركب^(٢) منها والمؤدى إليها أفضل^(٣)

وأیضا فإنه وإن كانت المقدمات الكبرى غير ذوات^(٣) أوساط وكانت موجبة في البراهين الموجبة وسالبة في البراهين السالبة ، فإن الموجبة أقدم وأعرف .

أما أنها أقدم ، فلا أنها أبسط ، لأنها تتم بحدین ورابطة . والسالبة تحتاج إلى حدین ورابطة وحرف سلب كما علمت في الفن الثالث . والذي يتم وجوده بأشياء^(٤) أقل وأبسط ، أقدم من الذى يتم وجوده^(٤) بتلك الأشياء وزيادة .

وأما أنها أعرف ، فلا أن الإيجاب وكل معنى وجودى فهو معروف بذاته ، متصور بنفسه ، لا يحتاج في تفهمه^(٥) إلى قياسه إلى السلب كالوجود والمملكات^(٦) . وأما السلب وكل معنى عدمى فإنه إنما يعرف بالوجودى . فما لم يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود ، وما لم يعرف الملكة لم يعرف العدم كما^(٧) قد اتضح لك فيما سلف . فالسلب إنما يعرف إذا عرف الإيجاب ، فإنه إذا لم يعرف ما هو لم يعرف ما ليس هو . فإذا البرهان المستعمل للبدأ الموجب والمنتج له أفضل وأشرف .

والبرهان المستقيم أفضل من الخلف .

وليكن المستقيم هكذا : كل ج ب ، ولا شئ من ب أ ، ينتج أنه لا شئ من ج أ . وليكن الخلف هكذا : إن كان قولنا لا شئ من ج أ باطلا ، فليكن بعض ج أ ، وكان لا شئ^(٨) من ب أ — وهو مسلم — ينتج أنه ليس كل ج ب . هذا خلف إذا كان كل ج ب . ثم إنما أوجب هذا الخلف ^{وخصمنا} بعض ج أ . فهو محال : فنقيضه — وهو قولنا لا شئ من ج أ هو حق . ففي المستقيم إنما أوجب المطلوب صدق قولنا كل ج ب الموضوع بجنب^(٩) قولنا لا شئ من ب أ إيجابا بذاته . وفي الخلف إنما أوجب النتيجة كذب قولنا بعض ج أ مع صدق قول آخر

(٢-٢) ساقطة في م .

(١) س أيضا .

(٥) م تفهيمه .

(٤-٤) ساقطة في م .

(٣) س ذات .

(٦) من قياس كذا إلى كذا أى مضاهاته به . والمقصود قياس الصفات الوجودية . والمملكات جمع ملكة وهى ضد العدم .

(٩) م تحت .

(٨) س ولا شئ .

(٧) س كما أنه قد .

شرطى انتقل به من كذب النتيجة إلى صدق ضدها^(١) كما بان لك في الفن الذى قبل هذا . والذى يوجب بصدقه وحده وبذاته صدق النتيجة بلا قياس آخر ، أفضل من الذى يوجب بكذبه صدق النتيجة لا بذاته ولا وحده ، بل بقياس آخر ينضم إليه .

وأنت تعلم أن القياس بالذات — على ما أوضحناه^(٢) لك في الفن الذى قبل هذا — هو^(٣) ما تكون إحدى المقدمتين فيه كالجزء تحت الكل ، وهى^(٤) الصغرى . والأخرى كالكل فوق الجزء وهى الكبرى ، وتكون النتيجة أيضا تحت الكبرى كالجزء تحت الكل ، حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة . وكذلك^(٥) تكون الكبرى عند النتيجة كالكل عند الجزء ، وتكون مقدمة كل ج ب تحت مقدمة لا شيء من ب أ ، ونتيجة لا شيء من ج أ تحت^(٦) مقدمة لا شيء من ب أ كالجزء تحت الكل . أما كون الصغرى تحت الكبرى وإن كانت تخالف الكبرى فى الكيفية ، فلا أن ج تحت ب ؛ والحكم على ب كالحكم على ج . وأما فى النتيجة فهذا الوجه وبالتفاق فى الكيفية معا ، وهذا لا يوجد لصغرى قياس الخلف مع النتيجة . فإن قولنا بعض ج أ ليس داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب أ . ولا أيضا النتيجة — وهو قولنا ليس بعض ج ب — داخلا تحت قولنا ولا شيء من ب أ . فإذن صورة القياس بالذات — التى شرطها هذا الشرط — هى للمستقيم لا للخلف .

وأيا فمقدمات المستقيم أعرف لأنها معروضة بذاتها مسلمة . ومقدمات^(٧) الخلف مشكوك فيها ؛ وليست أعرف من النتيجة . بل أحدهما^(٨) نقيض النتيجة . والقياس الكائن من مقدمات أعرف أفضل على كل حال .

ونقول^(٩) انه قد يكون علم^(١٠) أشد استقصاء من علم من وجوه ثلاثة : أحدها أن يكون^(١١) أحد العلمين قد جمع مع الإن اللم^(١١) ووقف على السبب القريب الذاتى ، والثانى اقتصر على الإن

(١) الأولى أن يقول قبيضا . (٢) س أوضحنا . (٣) س وهو .

(٤) س وهو . (٥) س ولذلك . (٦) س أيضا تحت .

(٧) م مقدمة . (٨) هكذا فى المخطوطات الثلاثة والأولى إحداها .

(٩) قارن هذا الجزء بما ورد فى التحليلات الثانية ك ٢ ف ٢٧

(١٠-١١) ساقط فى م .

(١١) أى برهن على وجود الشيء بما هو عليه وهو على علة كونه كذلك .

فقط . والثاني أن يكون أحد ^(١) العلمين أخذ الشيء المنظور فيه مجردا بصورته عن المادة، والثاني لم يفعل ذلك ، فيكون المجرد أشد استقصاء من العلم الذي يأخذ ذلك الشيء مقتزنا ^(٢) بمادة . ولذلك [١١١ ب] فإن علم العدد أشد استقصاء من علم الموسيقى . وكذلك حال علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة .

والثالث أن ^(٣) العلم الذي موضوعه الأول معنى بسيط — بشرط أنه مسلوب عنه سائر الزوائد — أشد استقصاء من العلم الذي موضوعه الأول ذلك المعنى وموجب له زيادة . مثاله أن الوحدة والنقطة يوضعان لعلميهما ^(٤) بمعنى بسيط ، وهو أن ذات كل واحد ^(٥) منهما غير منقسم ، ثم يقترن بذلك في الوحدة ألا يكون لها وضع ، وبالنقطة أن يكون لها وضع ، فتكون الوحدة أبسط ذاتا من النقطة لأنها ليس لها ، مع ذلك المعنى البسيط، زيادة وضع ، وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع ^(٦) . ثم الوحدة موضوعة أولى للعدد ، والنقطة موضوعة أولى للهندسة . فالحساب أشد استقصاء لذلك من الهندسة .

فقد قُربنا في هذه الأشياء من محاذاة التعليم الأول ومحاكاته فيها ، وكان ذلك غرضنا دون الاستقصاء ، فكان هذا النمط ^(٧) من النظر غير مناسب لتصورنا ولا عالق بأفهامنا ولا حسن الانقياد لنا إذا أردنا إتقانه .

(١) س ساقطة .

(٢) س مقرونا .

(٣) س ساقطة .

(٤) ب بعليهما . م تعليلها .

(٥) قوله “ذات كل واحد” معناه الذات (الجوهر) الذي يبحث فيه كل واحد من العلمين .

(٦) م موضع — وقوله “وللنقطة ذلك المعنى وزيادة وضع” ساقط في س . والمراد بالوحدة الوحدة العددية ، وبالنقطة النقطة الهندسية ، وكل منهما موضوع أول بسيط لعله ، إلا أن النقطة تمتاز عن الوحدة بأنها مع بساطتها لها وضع في المكان .

(٧) ساقطة .

الفصل الثامن^(١)

في معاودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها^(٢) في المبادئ والموضوعات

المباحث إنما تكون من علم واحد إذا اشتركت في الموضوع الأول وكان البحث فيها إنما هو عن العوارض الذاتية التي تعرض له أو لأجزائه أو لأنواعه ، واشتركت في المبادئ الأولى التي منها يتبرهن أن تلك العوارض الذاتية موجودة للموضوع الأول أو لأجزائه أو لأنواعه . فإذا اختلفت في الموضوع الأول وفي^(٣) المبادئ الأولى^(٤) للبراهين اختلافا ما نشير إليه — ونعني بالمبادئ الأولى لا المقدمات فقط ، بل الحدود وغير ذلك — فليست من علم واحد . فإذا أردت الامتحان^(٥) فارفع كل شيء إلى مبادئه الأولى وجنسه الأول — أى موضوعه — فتجد الاختلافات من العلوم مختلفة فيهما مثل مسائل المناظر ومسائل الهندسة . أما في الجنس — أى الموضوع — فتجدهما مختلفين فيه لا محالة . وأما في المبادئ فتجدهما وإن اشتركا فيها بوجه ما ، فإنهما يختلفان^(٦) من وجه آخر . فإنك تجد المبادئ ، وهى للهندسة أولا وللمناظر ثانيا . وهذا أمر قد فرغنا منه^(٧) .

وليس اختلاف البراهين يوجب^(٨) اختلافا في هذا الباب ، فقد يكون على شيء واحد برهانان مختلفان^(٩) لا من حدين أوسطين يحمل أحدهما على الآخر فقط ، مثل قولنا كل إنسان حيوان ، وكل حيوان معتد ، وقولنا كل إنسان نام ، وكل نام معتد ، بل ومن حدين أوسطين لا يحمل أحدهما على الآخر مثل قولنا كل قابل للذة متحرك ، وكل متحرك متغير ، مع قولنا كل قابل للذة ساكن وكل ساكن متغير . فالأول أحد حديه الأوسطين تحت الآخر : فإن الحيوان تحت النامى . وأما الثانى فهما مختلفان ليس أحدهما تحت الآخر . وكذلك قولنا كل إنسان ضاحك ، وكل ضاحك متعجب . وأيضا كل إنسان مستحى ، وكل مستحى متعجب : فإن هذين وإن كانا من جملة

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) س اتفاق العلوم واختلافها .

(٣) س واختلفت في . (٤) س الأول .

(٥) أى التحقق مما قال . (٦) س + فيها .

(٧) س من صحتها . (٨) م يوجد .

(٩) أو براهين كثيرة كما هو وارد في الفصل ٢٩ من التحليلات الثانية الكتاب الأول .

ما ينعكس أحدهما^(١) على الآخر لأجل موضوعهما، فهما ليسا مما يكون أحدهما^(١) تحت الآخر. فقد بان أن اختلاف الحدود الوسطى لا يوجد اختلافا في المباحث من جهة اختلاف علومها . وقد يمكن أن يطلب فيوجد نظير هذا في الشككين الآخرين : فتوجد الحدود الوسطى المختلفة بالوجهين جميعا تنتج نتيجة واحدة . ولقرب مأخذ ذلك البيان لا نطول الكلام بتفصيله .

وأما أن جل البرهان إنما هو على الضروري^(٢) فأمر قد فرغنا منه . وأما أنه قد يكون على الأكثرى^(٣) فبعض المفسرين يأبى أن يكون على الأكثرى برهان . بل إنما تسمح نفسه بأن يكون عايبا قياس، ويقول لأنها لا تتبعها يقين إذ ليس بها أنفسها يقين . والحق ورأى المعلم الأول يوجب أنه قد يكون على الأكثرى برهان مصنوع من مقدمات أكثرية يعطى سببا من أسباب أكثرية ، ويكون به يقين غير زائل من جهة ما هو أكثرى ، وإن كان ظنا من جهة ما هو موجود^(٤) على ما علمت في مواضع أخرى .

فإن أريد بالبرهان كل قياس يكون على الشيء من جهة العلة وعلى نحو وجوده^(٥) ، فيكون على الأكثرى برهان . وأما إن أراد أحد^(٦) أن يخص باسم البرهان ما كان بالقياسات المعطية للامة على شرط أن يعطى وجودا غير متغير وغير مختلف وبالفعل الصرف وليس فيه إمكان ، فليس على الأكثرى برهان، بل قياس ما آخر يصنع من^(٧) البرهاني والجدلى والخطابى والمغالطى والشعرى ، ويكون قد تكلف في هذا الاشتراط مالا حاجة إليه . بل الأولى أن يقول إنه لما كان كل بيان إنما يكون لوجود ممتز عن لا وجود: وهذا على وجهين : إما أن يكون الاستحقاق دائما فيكون ضروريا، أو غالبا غير دائم — وهو الأكثرى . فإذن لا بيان في أمر متميز الوجود إلا لهذين .

ولا برهان على شيء كونه ووجوده اتفاق لا يتميز بالاستحقاق عن لا كونه .

(١-١) م ساقط .

(٢) أى ما كانت الصلة فيه بين الموضوع والمحمول صلة ضرورية وهذا لا يكون إلا عن مقدمات ضرورية .

(٣) يقصد ما كان الحل فيه على الأكثر الغالب كقولنا المصريون زراع .

(٤) أى وجوده إطلاقا . (٥) أى وجود الشيء على ما هو عليه .

(٦) م ساقطة .

(٧) م ، ب بين . ويلاحظ أن البرهان الأكثرى الذى تكون مقدماته برهانية يعطى نتيجة أكثرية

لا ضرورية مطلقة .

لكن أزيد هذا الكلام تحصيلا وأقول :

إن الأمور الممكنة يعتبر حال وجودها ويعتبر حال إمكانها . فأما اعتبار حال الوجود في الممات على سبيل التوقع فلا طاب فيه إلا عن الأكثريات ، ولا قياس إلا عليها ، فإن لوجودها فضيلة على لا وجودها في الطبع والإرادة ، وإلى الجهة التي أوضحتها في فن سلف . وأما المتكافئ في الوجود واللا وجود فليس يقوم برهان أو دليل على أحد طرفيه إلا قيام مرجح لذلك الطرف مخرج^(١) إياه عن المكافأة . فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود . وأما من جهة اعتبار نفس الإمكان فعلى جميع أصنافه برهان على الممكن الأكثرى وعلى المساوى وعلى الأقلى — أعنى البرهان الذى يبين أنه ممكن لا ضرورى الوجود ولا ضرورى العدم — لا البرهان الذى ينذر بوجوده أو لا وجوده ، إلا أن يكون شئ منهما أكثرى . وكل ما قلناه^(٢) في الأكثرى الوجود فانقله إلى الأكثرى اللا وجود وأنزل أنا عتينا بالوجود الحكم أى حكم كان إيجابا أو سلبا^(٣) .

ثم قيل في التعليم الأول^(٤) إنه ليس الحس برهانا ولا مبدأ للبرهان بما هو حس : لأن البراهين ومبادئها كليات لا تختص بوقت وشخص وأين . والحس يحيد حكما في جزئى في آن بعينه وأين بعينه . فإذا الحس لا ينال مبادئ البرهان ولا البراهين ، ولا شئ منه هو علم بكل . ولو كان^(٥) نحس أن زوايا المثلث المحسوس مساوية لقاآمتين ، لما كان ينعقد لنا^(٦) من إحساس ذلك رأى كلى ” أن كل مثلث كذلك “ . ولا علم بالعلة^(٧) . ولو كانا نحس أيضا أن القمر لما حصل في المخروط الظلى انكسف ، لم يملكنا — من جهة الحس — أن نحكم بالكلى : وهو « أن كل كسوف قمرى فمن كذا وكذا »^(٨) ، لأننا لا يمكننا أن نحس بكل كسوف ولا بالكسوف الكلى . أما كل كسوف فلا أن ذلك مما لا نهاية له في القوة . وأما الكسوف الكلى فلا أنه للدقل^(٩) فقط ،

(١) من فيخرج . (٢) من قلنا .

(٣) تجدد خلاصة ما ذكره ابن سينا من قوله ” وأما أن جل البرهان إنما هو على الضرورى “ في التحليلات الثانية . المرجع المذكور ف ٣٠ ، ومعظم ما ذكره إنما هو شرح للفكرة الأرسطية الرئيسية .

(٤) انظر التحليلات الثانية — المرجع المذكور ف ٣١ (٥) س ، ولو أنا كذا .

(٦) من ساقطة . وهذا رأى يخالف رأى بروتاغوراس .

(٧) أى ولا ينعقد لنا عن طريق الإحساس علم بالعلة .

(٨) يريد أننا لا يمكننا أن ندرك العلة في الكسوف على الرغم من أننا ندرك بالحس الكسوف الحاصل بالفعل .

(٩) أى للدقل لإدراكه .

وإن كما قد نستقرئ من تكرار المحسوسات الجزئيات^(١) أمورا كلية — لا لأن الحس أدركها ونالها — ولكن لأن العقل من شأنه أن يقتنص من الجزئيات المتكررة^(٢) كليا مجردا معقولا لم يكن الحس أدركه ، ولكن أدرك جزئياته فاختلق العقل من الجزئيات معنى معقولا لا سبيل إليه للحس ، بل يناله بإشراق فيض إلهي عليه^(٣) .

وأیضا فإننا^(٤) كثيرا ما نتوصل بالحس إلى مقدمات كلية — لا لأن الحس يدركها — بل لأن العقل يصطادها على سبيل التجربة ، وعلى ما أوضحناه نحن من قبل حيث^(٥) بينا ما للتجربة .

ولما كان الحس قاصرا في كثير منها عن الإدراك المستقصى ، صار يوقعنا ذلك في عناء وبحث عن حال ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهي العقل بالفعل^(٦) مثل حال الزجاجة والجسم الملون الذي وراءها ، فإن الجسم الملون الذي وراءها يرى من غير أن تحجب القارورة دون ذلك حجب كثيرة من الأجسام الأخرى . فقوم يقولون إن السبب في شف الزجاجة أن كل مالالون له فهو شاف^(٧) مؤد للون الذي وراءه . وقوم يرون أن سبب ذلك استقامة المسام والثقب التي في الزجاجة فينفذ فيها الشعاع الخارج من البصر ويجوزها إلى أن يلاقى المبصر . قيل في التعليم الأول : فلو كان الحس مما يمكنه بنفسه إدراك الثقب لكان العقل سيجد سبيلا إلى أن يحكم بأن السبب فيه الثقب ، وأن الإبصار كائن بنفوذ البصر في تلك الثقب ، ولكن يميل إلى المذهب المائل إليه ، وإن كان بعده البحث باقيا أنه : هل فيها هواء أو خلاء^(٨) ، وإن كان فيها هواء فهل الهواء في تلك الثقب يؤدي اللون ، أو الشعاع ينفذ إليه فيه ؟ . وبالجملة لو كان الأبصار بنفوذ [١١٢] شيء في الثقب ، وكان الحس مع ذلك يميز ذلك ويدركه ، لكان العقل يجد سبيلا إلى أن يحكم في الأبصار بأن السبب فيه اتصال بين البصر والمبصر بواسطة شعاعية ، لأنفس شفيف الزجاجة من حيث لا لون لها ، وكان حينئذ يكون ذلك العلم حاصلًا بالحس ، لا أن^(٩) الحس حصلة ، لكن لأن العقل اتخذ الحس مبدءا للتجربة .

(١) س ساقطة . (٢) ش المتكررة والمتكررة أصوب .

(٣) هذا الفيض الإلهي الإشرافي لا وجود له في أرسطو ؛ وهو أدنى إلى نظرية أفلاطون في المثل .

(٤) س فإن . (٥) س وحيث .

(٦) م ، ب بالعقل . (٧) شفاف .

(٨) س خلاء أو هواء . ب هواء وخلاء .

(٩) م لأن — وهذا عكس المطلوب .

ثم قيل إنه لا يصح أن يظن أن مبادئ المقاييس^(١) كلها متفقة : أما أولا فإن المقاييس منها منتجة للكاذبة ، ويجب أن تكون مقدماتها كاذبة ؛ ومنها منتجة للصادقة — وهى وإن كانت قد يجوز أن تكون مقدماتها كاذبة فذلك إنتاج يقع منها لا بالذات بل بالعرض . ويشبه ألا تكون هى من جهة إنتاجها للصادق عن الكاذبة قياسات ، لأن القياس إنما هو قياس من جهة ما ينتج بالذات ، لا من جهة ما ينتج بالعرض . وإذا كان كذلك فيجب أن تكون القياسات المنتجة للصادقات من مقدمات صادقة ، وللكاذبات من كاذبة . وإذا كانت كذلك كانت مبادئ القياسات الصادقة غير مبادئ القياسات الكاذبة .

وأىضا فإن القياسات الكاذبة ليست متفقة فى النتائج ، فإن الأضداد قد^(٢) تكذب معا : مثل قولنا إن المساوى هو أكبر ، والمساوى^(٣) هو أصغر .

وأىضا فإن أشياء غير متضادة تكذب معا ولا تصدق معا : مثل قول القائل إن العدل تهوّر ، وقوله إن العدل شجاعة . وكذلك قوله الإنسان فرس وقوله الإنسان ثور ، فإن هذه فى قوة المتقابلة^(٤) وإن لم تكن متضادة أو متقابلة بالفعل .

فبين أن مبادئ النتائج الكاذبة هى مختلفة مثل هذه .

وأىضا فإن المقاييس الصادقة يجب أن تكون^(٥) واحدة بأعيانها : وذلك أن المبادئ إما خاصة بالأجناس الموضوعية لكل علم ، فتكون من موضوعاتها ومن عوارضها الذاتية : مثل قولنا فى الهندسة إن كل مقدار إما منطوق^(٦) وإما أصم ، وقولنا فى العدد : كل عدد إما أول وإما مركب . وبين أن هذه مختلفة لا مطابقة فيها ، لأن الهندسة كلها بعد النقطة ، والعددية

(١) يقصد بالمقاييس الأقيسة ، وهذه أول مرة يستعمل فيها هذه الكلمة .

(٢) من ساقطة . (٣) س أو المساوى .

(٤) م المقابلة والمقصود المقابلة بالتضاد .

(٥) هكذا فى جميع المخطوطات ولكن الأصح أن لا تكون كما يدل عليه سياق العبارات التالية .

(٦) م ، ب منطوق به . والمنطوق هو الكم المعقول commensurable ، والأصم هو الكم غير المعقول

• incommensurable

كلها بعد الوحدة ، ولا يمكن بينهما مطابقة ألبته^(١) . ولو كانت مطابقة غير صرفة لكانت على أحد وجوه :

إما أن يكون أحد المبدأين أعم من الآخر كقولنا كل ج ا وكل ب ا على أن ج تحت ب . فإذا كان^(٢) كذلك كان أحد المبدأين تحت الآخر أو فوقه^(٣) ، فكان حينئذ أحد الجنسيتين تحت الآخر أو فوقه^(٣) . ومثل هذه الشركة قد تقع في المبادئ . وهناك قد^(٤) يكون الأمر على ما أوضحناه^(٥) قبل ، وذلك إذا كانت أجناس العلوم المتشاركة واقعا بعضها تحت بعض . وأما^(٦) الأجناس التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ذلك فيها ، وأعني بالأجناس الموضوعات^(٦) .

وإما أن يكون مبدأ داخلا في الوسط للآخر مثل الخطوط المتوازية التي بين المتوازيين : فيكونان حينئذ إما متشاركتين في الجنس ، فيكون أحدهما مبدأ والآخر نتيجة لا مبدأ ، أو غير متشاركتين في الجنس — أعني الموضوع — بل في جنسه ، فيكون أيضا أحد العلمين تحت الآخر ، فتكون الشركة في المبدأ على نحو ما حددناه^(٧) قبل .

وأما العلوم المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن أن تشترك في المبدأ الخاص ألبته ، لا على أن يدخل حد منها في الوسط^(٨) ولا فوق منها^(٩) ولا تحت منها ولا خارجا موضوعا أو محمولا مختلفا في ذلك في علمين .

وأما المبادئ العامة مثل قولنا إن كل شيء إما أن يصدق عليه موجبة وإما أن يصدق عليه سالبة ، فقد يشترك فيها ، لأن هذه المبادئ صالحة في بيان أحوال جميع الموجودات المختلفة التي بعضها كم وبعضها كيف^(١٠) وبعضها شيء آخر ، لأنها من جملة ما هو مبدأ ما في العلم الناظر في الوجود من جهة ما هو موجود^(١١) ، ولكنها توجد في العلوم بالقوة ، ولا تؤخذ ألبته

(١) س ألبته صرفة . (٢) س وإذا كان . (٣) م وقوفه — وهو خطأ .

(٤) س ساقطة . (٥) س أوضحنا . (٦-٦) س ساقط .

(٧) س حددنا . م حدود . (٨) م الوسيط . (٩) س ساقطة .

(١٠) وبعضها كيف ساقطة من س .

(١١) وهو علم ما بعد الطبيعة .

بالفعل مقدمات كبرى ولا صغرى إلا وقد أخذت مخصصة لموضوع ^(١) ذلك العلم ولعوارضه ^(٢) الذاتية على ما بينا جميع ذلك فيما سلف . فإذن لا يكون في العلوم المختلفة اشتراك بالفعل بل بالقوة .

والنتائج المطلوبة في العلوم وإن كانت تزيد على ^(٣) المقدمات على النحو المعلوم في تركيب القياس ، فإست زيادة مفرطة خارجة عن نسب محفوظة . وليس عن تلك المقدمات إلا تلك النتائج بأعيانها .

ولست تصلح لغير ذلك القدر من الكثرة . وإذا أدخل ^(٤) حد من جانب أو في الوسط لم يزد أي نتيجة اتفقت ، بل ما يناسب ذلك . فإذا كانت نسبة المقدمات مع النتائج هذه النسبة ، فكيف تكون اللواتي هي المبادئ منها صالحة لأن ينتج منها لا هذه ، بل نتائج خارجة من هذه ؟ ^(٥) فإن جميع المقدمات التي في علم ما لا ينتج منها إلا المناسبة لتلك المقدمات . فبعضها التي هي المبادئ أبعد من أن ينتج منها مسائل علوم أخرى غير مناسبة لذلك العلم . وكيف والنتائج المطلوبة في العلوم غير متناهية بالقوة ، والحدود التي للمبادئ متناهية : فإن المبادئ والأدول الموضوعات لكل صناعة متناهية . وأما النسب الممكن اعتبارها بينها وبين عوارضها ، وإن كنت في ذواتها محصورة ، فقد لا تنهاى بالقوة من جهة أن بعض المحمولات تكون ضرورية متقررة في الشيء دائماً ، وبعضها ممكنة تحصل باعتبارات بينها . مثال ذلك أن المئات المتساوي الساقين من حاله أن زاويتي متساويتان — أمر موجود ^(٦) في نفسه بالضرورة . وأما أنه أمر نسبه إلى مثلث أحرق في مثلاً في دائرة كذا ، وفي خمس كذا نسبة ^(٧) كذا ، وما يجري مجراه ، فأمر ليست محصلة الوجود فيه ، وإلا لكانت ^(٨) فيه أمور غير متناهية بالفعل . بل هي أمور تحدث له من جهة مناسبات ممكنة يفرضها العقل فيها .

(١) م ، ب بموضوع ، ولكن المقصود لموضوع ذلك العلم — والمراد بالعلم ما بعد الطبيعة ، وبموضوعه الوجود المطلق فإن العلوم الأخرى يبحث كل منها في الوجود من حيثية خاصة وهذا هو التخصيص المشار إليه .

(٢) م ، ب وبوارضه . ولكن المراد ولعوارضه — أي المخصصة لعوارضه .

(٣) س في .

(٤) س دخل . والمراد بقوله أدخل حد من جانب أو في الوسط : أدخل طرف جديد (موضوع أو محمول) في القضية ، أو أدخل حد أوسط .

(٥) أي فكيف تكون المبادئ صالحة لأن ينتج منها نتائجها ونتائج أخرى خارجة عنها .

(٦) س أمراً موجوداً . (٧) خبر نسبه السابقة في الجملة . (٨) س كانت م .

فأمثال المبادئ الخاصة — مثلاً الخاصة بعلم الهندسة — يعظم فيها أن تكون وافية بمسائل الهندسة ، فضلاً عن مسائل خارجة لاتتعلق بها .

وكيف يقال إن مبادئ العلوم المختلفة متفقة ؟ أم^(١) جهة أن العلوم المختلفة متفقة وهذا ظاهر البطلان ؟ . أو من جهة أن كل واحد منها يصلح أن ينتج منها في كل علم ، حتى يكون مبدأ أى علم اتفق صالحاً لأى علم اتفق ؟ وهذا معلوم الاستحالة . فإن مبادئ العلوم التعاليمية — وهى محدودة^(٢) فى المصادر مميزة بالفعل — ، ظاهر من أمرها أنها لا يصلح بعضها لبعض ، فكيف تصلح لكل علم ؟ بل ولا مبدأ علم^(٣) واحد يصلح لجميع مسائل ذلك العلم ، فكيف لمسائل علوم أخرى ؟ .

ولا أيضاً إذا استعملنا طريق التحليل بالعكس فصرنا إلى المقدمات التى لا أوساط لها فى علم ما وميزانها إن لم تكن مميزة^(٤) تميزها فى الرياضيات ، وجدناها مشتركة لجميع النتائج ، بل كان كل^(٥) خاصة لنتيجة أو نتائج بأعيانها .

ومع هذا كله فليس يمكننا أن نقول : إن مبادئ العلوم مختلفة اختلافاً لا اشتراك فيها ألبتة ولا فى شىء منها . فقد بان فيما سلف أن بعض العلوم يشترك^(٦) فى المبادئ ، وأن من المبادئ خاصة ومنها عامة . فعسى الحق هو أن المبادئ متناسبة فى الجنس ، أى فى الموضوع . ولكن هذا لا يمكن ، فإن العلوم التى لا تتناسب فى الموضوع ، فإن مبادئها الخاصة بأجناسها لا تتناسب أيضاً فى الموضوع .

والذى يجب أيضاً أن يعتقد فيه أنه الحق والقضاء الفصل هو أن المبادئ تقال على نوعين : إما مبادئ منها البرهان — أى المقدمات الأولى^(٧) فى العلوم ، وإما مبادئ فيها البرهان وهى

(١) م ، ب من . (٢) س معلومة . (٣) بل ولا مبدأ علم ساقطة من م .

(٤) س متميزة . ومعنى الجملة ولا يمكن التسليم أيضاً بأننا إذا استعملنا طريقة التحليل بالعكس الخ وجدنا المقدمات مشتركة فى إنتاجها جميع النتائج . بل الواقع أن كلا منها خاص بنتيجة أو نتائج معينة .

(٥) ب كل إلا خاصة . (٦) س مشترك .

(٧) س الأول وهى المقدمات التى لا وسط لها : أى التى لا تبرهن بغيرها .

أجناس العلوم — أى موضوعاتها وما يتعلق بها — مـ مـ يوضع معها أو يساويها كالأوحد بوجه ما للوجود . فالقسم الأول يجوز أن يكون فيها مبادئ عامة مثل قولنا : كل شئ إما يصدق عليه الإيجاب أو السلب ؛ وقولنا : الأشياء المساوية لشيء واحد متساوية . وأما القسم الثانى فلا يجوز إلا أن تكون خاصة، أو يتناسب علمان فى الجنس . وما كان من المبادئ - التى بمعنى المقدمات — مما هو خاص أو مخصص كما علم ، فلا يشترك فيها فى جل الأمر إلا علمان أحدهما فوق الآخر ، ويكون لأحدهما أولا وللثانى ثانيا .

ولما كانت الموضوعات فى المسائل العلمية إما جنس الموضوع^(١) للصناعة ؛ أو نوع منه وعرض ذاتى فيه^(٢) ، فلا يجوز أن تكون الصغريات من المبادئ المشتركة بوجه من الوجود . أبل إن كان ولا بد فالكبريات^(٣) ، على النحو الذى تجوز به الشركة .

(١) من موضوع .

(٢) م منه .

(٣) من للكبريات

الفصل التاسع^(١)

في حال العلم والظن وتشاركهما وتباينهما

وفي تفهيم الذهن والفهم [١١٢ ب] والحدس والذكاء والصناعة والحكمة

من المعلوم أن هاهنا علما بشئ^{*} ، وهاهنا ظنا به ؛ وأن الاختلاف فيهما من جهة^(٢) الوثاقة والقلق ، وأنهما^(٣) داخلان تحت الرأي ، وأن بينهما موضع مقايسة ومناسبة .

وليس كل علم يحسن أن يقايس^(٤) بالظن ؛ بل العلم التصديقي^(٥) . ولا كل علم مع كل ظن ، بل مع ظن يوافقه في جنس الرأي . وأن ماسواه من الظن فيجب أن يقايس بالجهل .

والعلم التصديقي هو أن يعتقد في الشئ أنه كذا . واليقين^(٦) منه هو أن يعتقد في الشئ أنه كذا، ويعتقد أنه لا يمكن ألا يكون كذا اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن زواله . فإنه إن كان بينا بنفسه لم يمكن زواله . وإن لم يكن بينا بنفسه ، فلا يصير غير ممكن الزوال ؛ أو يكون الحد الأوسط الأعلى^(٧) أوقعه^(٨) .

على أنا نغني بالعلم هاهنا المكتسب . والذي يخالفه أصناف من الاعتقاد : اعتقاد^(٩) في الشئ^(١٠) الذي هو كذا ضرورة أنه كذا^(١١) ، مع اعتقاد أنه لا يمكن ألا يكون كذا ، لكن يكون هذا الاعتقاد في نفسه ممكن الزوال ، لأنه لم يقع من حيث لا يمكن معه الزوال . واعتقاد في الشئ^{*} انه كذا مع عدم اعتقاد آخر بالفعل بل بالقوة — إذا أُخِطِرَ بالبال اعتقد وهو أنه يمكن ألا يكون كذا . واعتقاد في ذلك الشئ^{*} أنه ليس كذا — وهذا جهل مضاد للعلم لا يشاركه . لكن

(١) م ، ب ساقطة . (٢) الجار والمجرور خبر أن . (٣) أي ومن جهة أنهما .

(٤) س ويقايس . (٥) أي بل العلم التصديقي هو الذي يقاس بالظن .

(٦) س واليقيني . (٧) س الأصلي .

(٨) أي بحيث يتوصل إلى مقدمة غير ذات وسط أي مقدمة لا يبرهن عليها .

(٩) هذا أول أنواع الاعتقاد التي تخالف الاعتقاد الذي هو العلم .

(١٠) س للشئ .

(١١) أي في الواقع لأن العقل يدرك علاقة عليّة من أجلها يجب أن يكون ضروريا .

اعتقاد أنه يمكن ألا يكون كذا إما أن يعتقد في الموجود كذا الذي ليس ^(١) من شأنه ألا يكون إلا كذا ، أو في الموجود كذا ومن شأنه ألا يكون كذا . و كل واحد من هذين بالحري أن يسمى ظنا . والأول منهما فإنه ظن صادق مركب بجهل مضاد . وأما الموجود كذا ومن شأنه ألا يكون كذا ، والاعتقاد فيه أنه كذا مع الاعتقاد أن من شأنه ألا يكون ، إن كان لا كونه على أنه جائز في نفسه — لكن الوجود قد غلب — أو جائز في وقت آخر ، فهذا نوع من العلم ليس ظنا . ولكنه إن وقع بما يوجب كنهنا ما بالشئ على ما هو به . وإن كان على أنه يرى ويحكم أنه موجود ، ويخطر بالبال عسى ألا يكون موجودا عندما يفرضه موجودا ، حتى يجوز أن يكون اعتقاد وجوده حين يضعه موجودا كاذبا ^(٢) — فهو الظن الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب بجهل مضاد ، بل بجهل بسيط : إذ لابد في كل ظن من جهل .

والعلم موضوعه هو الضروري ، إما على الدوام ^(٣) فيكون العلم ^(٤) على الدوام ، أو الضروري ^(٥) بالشرط فيكون العلم أيضا بالشرط . والظن موضوعه الحقيقى الأمور الممكنة المتغيرة التي لا تنضب : فيكون حال الأمر بحسب القياس إلى الوجود حال الرأى فيه بحسب القياس إلى الصحة . وقد يكون الظن المركب بالجهل المركب واقعا أيضا في الأمور الضرورية . والاعتقاد المؤكد ^(٦) ليس يجب — من حيث هو مؤكد — ألا يعد في الظن .

فتكون ثلاثة أشياء من جملة ما عدناه داخله في اعتبار الظن : أحدها ، الاعتقاد بالشئ الموجود مثلا أنه موجود ، والاعتقاد معه أنه لا يمكن ألا يكون موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد . فإن هذا بالحقيقة ليس علما ، بل ظنا . والثانى الذى سميناه الظن الصادق المركب بالجهل المركب . والثالث الذى سميناه الظن ^(٧) الصادق المركب بالجهل البسيط . وتشارك هذه كلها في شئ واحد وهو أنه عقد ^(٨) فى الشئ أنه كذا ، ممكن أن يلحقه العقد أنه لا يكون ^(٩) كذا . وذلك لأن الأول منهما إذا كان جائزا للاستحالة ، فليس ممتنعا فى طباعه أن يقرن ^(١٠) به عقد إمكان ألا يكون الشئ — إما ابتداء وغير طارىء على العقد ^(١١) الآخر الذى معه — وإما فاسخا للعقد الآخر الذى معه وهو الحق .

(٣) س إما الضرورى على الدوام .

(٢) خبر يكون .

(١) س ساقطة

(٦) س المؤكدة .

(٥) م والضرورى .

(٤) س العلم به .

(٧) س ساقطة .

(١٠) س يقرن .

(٩) س لا يمكن .

(٨) عقد أى اعتقاد .

(١١) حل العقد ساقطة فى س .

وكذلك حال العقد الثانى المركب بالعقد الباطل ، و يقابل عقد صاحب العقد الأول ، لأن ذلك كان يعتقد أنه لا يمكن ألا يكون ما اعتقد كونه ؛ وهذا يعتقد أنه يمكن ألا يكون ما اعتقد كونه . وأما العقد الثالث فإن الاعتقاد المذكور مقارن معه بقوة أو بفعل .

وكل واحد من أقسام الظن قد يكتسب بواسطة توقع الظن ، كما أن العلم يكتسب بواسطة توقع العلم ، فإنه ليس كل واسطة غير ضرورية إلزام^(١) الأكثر، تدعو^(٢) إلى ممتنع ، بل قد تدعو^(٣) إلى أمر واجب .

والعلم بالجملة مخالف للظن في هيئة العقد^(٣) وفي الأمور التي العلم أولى بها . وكما أنه قد يقع لإنسان^(٤) في هذا الشيء علم ، ولآخر ظن ، فكذلك يمكن أن يكون يقع لهذا علم بمبادئ ذلك العلم تتدرج حتى تنتهى إليه ، وأن يقع للآخر ظن بتلك المبادئ والمقدمات ، فيتدرج إلى ذلك الظن الذى هو نتيجة لها . فيكون الأول يرى في تلك المقدمات والنتيجة رأيا صادقا ، ويرى أنها لا تتغير عما هي عليه^(٥) . وأما هذا الثانى فيكون رأيه فيها صادقا إلا أنه خالٍ عن^(٦) الرأى الثانى ، أو يجوز لغير ما يراه لحال يجوز أن يستحيل . فيكون الأول يعلم أن الشيء موجود ، ويعلم لم هو موجود ؛ وهذا الثانى يظن أنه موجود ، ويظن أنه لم هو موجود . وإن لم يكن ذلك بمتوسطات ، فيظن أنه موجود فقط ، ولا يظن لم هو موجود^(٧) .

وعلى الأحوال^(٧) كلها فليس العلم والظن شيئا واحدا — وإن كان قد يقع في شيء واحد علم وظن كما يقع فيه ظنان مختلفان : صادق وكاذب . ولا يمكن أن يكون في إنسان واحد ظن وعلم معا ، ولا ظن صادق وظن كاذب معا .

أما العلم والظن فإنهما لا يجتمعان : لأن قولنا العلم^(٨) ، يقتضى اعتقادا ثابتا في الشيء محصلا ، وهو أنه ممتنع التحول عما هو عليه ، ويمتنع أن يقارنه أو يطرأ عليه اعتقاد مضاد لهذا الثانى . وقولنا

(١) من التزام . (٢) م ، ب تدعوا .

(٣) من العقل والمراد في صورة الاعتقاد .

(٤) من الإنسان .

(٥) م تقرأ عليها بالكلية بدلا من عما هي عليه .

(٦) م من . كلمة الظن ومشتقاتها هنا مأخوذة في مقابل العلم ومشتقاتها . والمراد بالعلم المعرفة العلمية .

(٧) من الأصول .

(٨) أى لأننا إذا ذكرنا العلم ، فإن ذلك يقتضى .

الظن ، يقتضى اعتقاداً ثانياً بالفعل أو بالقوة القريبة أو البعيدة : وهو أن الشيء جازم التحول عما هو عليه . ومحال أن يجتمع في الشيء الواحد للإنسان الواحد في وقت واحد ، امتناع تحوله عما هو عليه وجواز تحوله معا ؛ أو يجتمع فيه رأى أن يجوز زواله ورأى ألا يجوز زواله .

وأما الظن الصادق والكاذب فكيف يجتمعان في إنسان واحد ؟ فإن الظن الذى يظنه وهو كاذب ، والظن المقابل الذى له وهو^(١) فيه صادق — إن تساوى لم يكن ظن بل شك فى الأمرين . وإن مالت النفس إلى الصادق بقى الكاذب غير مظنون ؛ أو إلى الكاذب بقى الصادق غير مظنون . والشيء الواحد بعينه ، الثابت ، قد يظن ممكناً^(٢) مرة ، ويرى^(٣) غير ممكن أخرى . فإذا تناول الرأى كونه غير ممكن تناولا تاما ، فهو علم . وإذا وقع عليه الرأى من الجهة الثانية فهو ظن . فيكون في الشيء الواحد من جهتين ظن وعلم لإنسانين^(٤) : مثلاً هذا يظن أن القطر غير مشارك^(٥) للضلع ويصدق ، وذلك يرى أن القطر مشارك له فيكذب . والظنان مختلفان^(٦) لكنهما واحد في الموضوع .

وأما الكلام في الذهن والصناعة والفهم والحكمة والذكاء والحدس فيكاد يكون أكثره أولى بعلوم أخرى من الطبيعيات والخلقيات . إلا أننا نلحظها هنا حدا .

فالذهن قوة للنفس المهيأة المستعدة لاكتساب الحدود والآراء . والفهم^(٧) جودة تهيؤ لهذه القوة نحو تصور ما يرد عليها من غيرها . والحدس^(٨) جودة حركة لهذه القوة إلى اقتناص الحد الأوسط من تلقاء نفسها : مثل أن يرى الإنسان القدر وأنه إنما يضيء من جانبه الذى إلى الشمس على أشكاله ، فيقتنص ذهنه بحده حد الأوسط وهو أن سبب ضوئه من الشمس . والذكاء جودة حدس من هذه القوة يقع في زمان قصير غير مهمل^(٩) . والفكرة حركة ذهن الإنسان نحو المبادئ للطلاب ليرجع منها إلى المطالب^(١٠) . والصناعة^(١١) ملكة نفسانية تصدر عنها أفعال إرادية

(١) س هو بدون الواو . (٢) س مرة ممكناً . (٣) س ساقطة .

(٤) س ولإنسانين .

(٥) أى مشارك في الطول . والمراد بالقطر والضلع قطر الشكل الرباعي وضلعه .

(٦) س فيكون الظنان مختلفين . (٧) مترجمة في التحليلات الثانية بكلمة Intuition .

(٨) مترجمة بكلمة Quick wit . راجع الفصل ٣٤ من المرجع نفسه .

(٩) س مهمل . (١٠) م الطالب . (١١) مترجمة بكلمة Art .

بغير روية تنحو تماما مقصودا . والحكمة ^(١) خروج نفس الإنسان إلى كماله الممكن له في حدى العلم والعمل . أما في جانب العلم فأن يكون متصورا للوجودات كما هى ومصداقا بالقضايا كما هى . وأما في جانب العمل فأن يكون قد حصل عنده الخلق الذى سعى العدالة . وربما قيل حكمة لاستكمال النفس الناطقة من جهة الإحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وإن لم يحصل خلق .

المقالة الرابعة

من الفن الخامس^(١)

الفصل الأول^(٢)

المطالب والمعلومات بالطلب متساوية^(٣) . فإن الشئ* إنما يطلب ليعلم . فإذا علم بطل
الطلب والمطالب^(٤) . وإن كان للكثير أن يكثرها بالأى والكم والكيف وغير ذلك ، فإنها بحسب
ما يبحث عنه في هذا الموضع أربعة^(٥) : اثنان داخلان في الحل — أحدهما هل يوجد الشئ
أى على الإطلاق — والثانى هل يوجد الشئ* شيئا؟ مثل أنه هل يوجد الجسم مركبا من^(٦) أجزاء
غير متجزئة؟ . وكل واحد من مطلبي الحل يتبعه مطلب اللم ؛ (١١٣) ويتصل بذلك مطلب
الما^(٧) . وأما مطلب الأى فن التوابع لمطلب الما .

ومطلب اللم إما أن يطلب علة الحكم بوجود موضوع أو عدمه على الإطلاق؛ أو علة الحكم
بوجوده أو لا وجوده بحال . وكل ذلك إما أن يتعدى فيه طلب علة الحكم إلى طلب علة الوجود
أو لا يتعدى . والأخرى أن يكون القياس المبين للهل المطلق شرطيا استثنائيا ، وعلته في الشرط .
أما سائر ذلك فالأخرى أن تكون العلة فيه حداً أو وسط .

وأما مطلب ما فإنه يتبع المطلب البسيط من مطلبي الحل تبعاً ظاهراً . فإنه إذا علم أن الشئ
موجود ، طلب ما ذلك الشئ الموجود . فقد علم أن مطلب ما الذى بحسب الذات فهو بعد مطلب

(١) س + من الجملة الأولى من المنطق في البرهان وهى عشرة فصول (س) الفصل الأول .

(٢) م ، ب ساقطة .

(٣) المراد أنواع المطالب إنما هى بعدد أنواع الأشياء التى نعلها .

(٤) س ساقطة .

(٥) فى الجملة تقديم وتأخير . يريد أن المطالب بحسب موضوع بحثنا هنا أربعة ، وإن كان لمن يريد أن يزيه
مطالب أخرى أكثر من ذلك أن يزيدها .

(٦) س مركبا ساقطة .

(٧) أى السؤال عن المائىة أو الماهية . وقوله يتصل بذلك أى يتصل بمطلب هل الذى يسأل فيه عن وجود الشئ مطلقا .

هل (١) وتابع له ، لكنه قد يسبق من حيث هو مطلب ما بمعنى الاسم . فإذا أعطى ، ثم أعطى مطلب هل ، اتضح في الحال مقتضى طلب ما بحسب الذات . ويتبع المطلب المركب من مطلبي الهل أيضا على وجه من الوجوه ، حتى يكون كأنه يطلب ما الحد الأكبر أو ما الحد الأوسط . وذلك لأن الموضوع في المطلوب بالهل المركب يجب أن يكون معطى الهلية والماهية أولا في كل علم ، ثم تطلب عوارضه الذاتية له بالهلية . فإذا طلب وجود العارض له أولا وجوده بالهل المركب ، بالقياس إلى ذلك الموضوع ، فبالحرى أن ذلك (٢) يقتضى إثبات المحمول العارض بالهل البسيط بالقياس إلى نفسه . وذلك لأن البراهين إنما تبحث عن الأعراض الذاتية للموضوعات ، وتلك الأعراض لا توجد إلا في تلك الموضوعات وأجناسها . فإن منع أن يكون لها وجود في تلك الجملة منها ، صارت في جملة الممتنعات . وإذا أعطيت وجودا في شئ منها (٣) ، ثبت أنها في الموجودات . فيكون البحث عن هليتها للموضوع بحثا بوجه من الوجوه عن هليتها مطلقا : كالبحث عن هلية المثلث المتساوي الأضلاع للمثلث المعمول على خط طرفاه مركزا دائرتين وقد ولا أيضا بالتقاطع ، فهو بحث عن هليته في نفسه . فبذلك يعلم أن (٤) له إمكان وجود . وإذا صح للشئ هليته استحق أن يطلب له الماهية وأن يعطاها بحسب الذات . وقبل (٥) ذلك لا يكون استحق طلبها أو إعطاءها إلا بحسب الاسم لا بحسب (٥) الذات (٦) فقد فرغنا من هذا فيما سلف .

فوق توضوح بحث الما بحسب الذات لهذه العوارض هو هذا الوقت ، وإن كان لا مانع من أن يكون ما قد أفيد في جواب ما بحسب الاسم قبل الاشتغال بالهل كافيا ابتداء طلب (٧) ما بحسب الذات : فإنه يتضح ، حينئذ مع إيضاح الهلية .

(٣) من ساقطة .

(٢) من ساقطة .

(١) من الهل .

(٥-٥) من ساقطة .

(٤) من بأن .

(٦) وخلاصة هذا الكلام أن المطالب أربعة اثنان بهل واحد ولم وواحد بما . والنوع الأول من مطلبي هل يسأل فيه عن نسبة محمول لموضوع كقولنا هل يخسف القمر ؟ والثاني يسأل فيه عن وجود الموضوع في نفسه كقولنا هل يوجد القمر ؟ والأول يسأل فيه عن جزء من وجود الموضوع ، والثاني عن وجوده إطلاقا . والذي يسأل فيه عن الوجود إطلاقا هو الذي يسميه ابن سينا مطلب هل البسيط . وهذا يتبعه مطلب ما . فإذا علم أن الشئ موجود ، يسأل بعد ذلك عن ماهيته . والثاني من مطلبي هل هو الذي يسميه بالمركب . وهذا قد يتبعه مطلب ما أيضا . أما مطلب لم فيسأل فيه عن طية الحكم — وعن وجود الحد الأوسط . فإنه إذا علم أن القمر يخسف ، تتبع ذلك السؤال لماذا يخسف القمر ؟

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة ، وكلمة طلب مشكولة بالنصب في م ، ب . ولعل المراد أنه لا مانع من أن يكون ما يفيد جواب ما بحسب الاسم كافيا عن السؤال بما بحسب الذات .

وأما الحد الأوسط فهو العلة ، ويتبع فيه طلب الما بعد اهل على وجهين : أحدهما بالقوة والآخر بالفعل . أما بالقوة فلأن طالب اهل في مثل هذا إنما يطلب عما هو مشكوك فيه . فيقتضى طلب اهل أنه يطلب بالقوة هل هناك حد أوسط : مثل من سأل هل القمر ينكسف ؟ وإنما يطلب هل شئ يوجب العلم بأن القمر ينكسف ؟ فإذا أعطى اهل وقيل نعم وطلب ثانيا لم كان القمر ينكسف ، ولم قلت إن القمر ينكسف ، فإنه يطلب ما علة القياس في أنه قياس ، وهو الحد الأوسط كيف كان ؛ أو ما علة القياس في أنه برهان ، وهو علة الأوسط الذى هو علة الأمر في نفسه . ومعنى الطلبين جميعا أن الحد الأوسط الذى أعطيته بالقوة أولا أنه ^(١) موجود حين ضمنت أن الأمر الحق كذا ، يجب ^(٢) أن تعطيه الإن بالفعل وتقول ما هو الإن . فيكون البحث عن لم بحثا عما هو الحد الأوسط بالقوة ، فيكون طالب لم ها هنا إنما هو طلب لم بالقياس إلى النتيجة ، ويكون بالفعل ^(٣) ، وطلب ”ما“ بالقياس إلى الحد الأوسط ويكون بالقوة . وأما طلب ما الحد الأوسط بالفعل فذلك ظاهر لا بد منه إن كان مجهولا .

فقول المعلم الأول ”الموجود بالجزء“ ^(٤) يعنى الموجود ^(٥) شيئا ما ^(٥) . و”الموجود بالكل“ يعنى به الموجود على الإطلاق .

والموجود شيئا ^(٦) ما إما شيئا جوهريا للموضوع ، أو عرضا ذاتيا أو عرضا خارجيا .

ثم يقول المعلم الأول : أعنى بالموجود على الإطلاق الشئ المطلوب هل نفسه موجود؟ مثل قولنا هل المثلث موجود أو ^(٧) الآلة ^(٨) ؟ فهذا إنما يبحث عن وجود نفس الموضوع . وأما هل المثلث كذا ؛ أو هل الآلة سبب للشئ ، فإنه إنما يبحث عن وجود عارض ما أو لا حق . وهذا هو الموجود شيئا ما .

فقد ^(٩) بان من هذا أن المطالب بالقوة ترجع إلى هل الشئ وإلى ما الشئ . وأن مطلب المبحث عن ما الشئ بوجه ، لأنه بالقوة بمعنى ما الأوسط .

(٣) م الفعل .

(٢) س ويجب .

(١) م أول أنه .

(٤-٤) س ساقط .

(٥) أى الموجود لا إطلاقا بل الموجود من حيث هو متصف بصفة ما كقولنا هل يوجد الإنسان أبيض؟ أو هل

ينكسف القمر؟ وهذا هو الذى يسميه أرسطو الموجود بالجزء .

(٧) م وهل .

(٦) م ساقطة

(٨) الآلة في المخطوطات كلها . (٩) س ساقطة .

ولكن من الناس من ظن أن هذا منعكس ، وأنه ليس في البراهين شئ هو بحث اللام الا وهو بحث الما بالقوة، ولا بحث الما إلا وهو بحث اللام. وتعدى هذا إلى أن ظن أن الأوسط في البراهين هي الحدود . وكل ذلك أمر باطل . فإنه ليس كل بحث عن ما هو^(١) عن الأوسط^(٢) . وأيضا ليس البحث عما هو الأوسط هو البحث عن مائة أحد الحدين الآخرين حتى يكون الجواب به حدا . ولا كل ما هو علة موجبة فهو حد أو جنس أو فصل أو مادة أو^(٣) صورة : فإن العلل الموجبة لأمو لا في أنفسها ولا هي بوجه ما نفس الواجب — لا صورة ولا مادة^(٤) .

وكثيرا ما نجد بين الأوساط في البراهين ما ليس مادة ولا صورة ولا حدا ، بل نجهده^(٥) شيئا موجبا لشيء^(٦) في شئ : فإن الجنس المتوسط يوجب وجود الجنس الأعلى في نوع^(٧) الآخر ، بل وفي كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط - وإن لم يكن على أن ذلك الشئ نوع الجنس المتوسط - إيجاب^(٨) العلة ؛ وليس هو حدا للأكبر ولا صورة ولا مادة . ولا أيضا يوجب إيجاب غير علة كما علمت أو ستعلم .

وكثير من الخواص هو علة لكثير من الخواص، وهي خارجة عنها ليست بجنس لها ولا فصل ولا حد . فإن كون المثلث بحيث يكون خطه الخارج عنه على صفة مذكورة، يوجب كون زواياه مساوية لقائمتين من غير أن يكون خطه — بتلك الصفة — جنسا ولا فصلا داخلا في الذات لكون^(٩) زواياه مساوية لقائمتين ، ولا مادة ولا صورة .

وكذلك كثير من الأوساط البرهانية ليست حدودا ولا عللا داخلية في جوهر الشئ ، بل عللا فاعلة وموجبة . وهكذا حكم قيام الأرض في الوسط للكسوف . وهكذا مماسة النار فإنها قد تجعل حدا أوسط^(١٠) في إثبات احتراق^(١١) الخشبة . وإن كان قد يجوز أن تجعل هذه العلل الموجبة فصولا من جهة — على أنها أجزاء فصول لا تحمل ، بل تحمل الفصول المعمولة منها . كما أن القدم لا يقال إنه حديد ، بل من حديد ، ولا يقال إن الحمى عفونة ، بل من عفونة .

(١) أى عن الماهية . (٢) أى يكون بحثا عن الوسط . س تقرأ عن ما هو عن الوسط .

(٣) س و . (٤) كلمة كسوف القمر فإنها ليست صورة القمر ولا مادته .

(٥) م يحده . (٦) م للنبي . (٧) ب — النوع .

(٨) أى يوجب إيجاب العلة بدليل قوله بعد ذلك ولا أيضا يوجب إيجاب غير علة .

(٩) م ما ب كون . (١٠) س وسطا . (١١) ب إحراق .

وليس أجزاء فصول مقومة للذات هي أخص الفصول ، بل أجزاء فصول خاصة^(١) فقط . فإن العلل الفاعلة هي علل الوجود وليست عللا للماهية . وأجزاء الحد — أجناسا كانت أو فصولا حقيقية ، أو أجزاء فصول — هي التي تكون عللا للماهية . وأما علل الوجود فليس يجب أن تكون عللا للماهية . ولذلك لا تدخل علل الوجود — وهي القواعل^(٢) والغايات — في الحدود ، بل تدخل في الرسوم القائمة مقام الحدود . ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود تدخل في الحدود لكانا نعلم حدوث كل محدث ومحدث كل محدث من حده .

فإذن قد يكون من الحدود الوسطى في البراهين ما هي علل موجبة لأموار ليست تلك الحدود أجزاء من تلك الأموار^(٣) . فإذن ليس كل حد أوسط حدا^(٤) أو جزء حد ، وإن كان قد تكون الحدود^(٥) حدودا وسطى وأجزاؤها ، اللهم إلا أن يكون يعنى بالحد الحد والرسم معا فتكون العلل الموجبة للشيء خاصة على الإطلاق أو مخصصة بها مما يدخل في الرسوم .

وأما إذا كان الحد الأوسط أخص من الأكبر لم يلزم من هذا القليل شيء . إنما لم حينئذ أن يقولوا إن^(٦) الأوسط يكون هناك حدا للأصغر . ويلزم أيضا ما نقوله للآخرين .

فلو كانت الحدود هي الحدود الوسطى^(٧) لا غيرها لكان يكون إدراك الأشياء أمرا سهلا . وذلك لأن من المحال أن يطلب وجود محمول لموضوع ولا يعلم ما الذي يفهم من لفظه . فإن كان له حد فأول ما علينا أن نفهم^(٨) حده ، وإلا فرسمه فقط . فكما نفعل ذلك لا يبقى علينا كثير شغل في أن نفهم وجوده للأصغر . فإنه^(٩) كما نفهم حد المساواة لثلاثتين ونضيفه إلى الأصغر — وهو المثلث — يقوم لنا أوسط يبرهن منه . وكما نفهم حد المساواة ونضيفه إلى مثلثين متساويي الأضلاع على التناظر ، فينشرح^(١٠) لنا معرفة المساواة فيها . وقد يفعل هذا فلا يفلح بل يحتاج إلى أوساط أخرى ضرورية إذا أعطيناها وأحضرناها علمنا أن المثلثين متساويان ، ونكون قد علمنا حد التساوي وحد المثلث قبل ذلك ولم ينفع علمنا بهما .

(١) من خاصة . (٢) من العلل القواعل .

(٣) من خاصة . (٤) حدا أى تعريفا بالحد .

(٥) أى التعريفات ، وقوله وأجزاؤها أى أجزاء التعريفات . (٦) من الحد الأوسط .

(٧) يجب الحد في هذا الفصل من الخلط بين الحد الذي هو التعريف والحد الذي هو أحد حدود القياس كالحد

الأوسط مثلا .

(٨) أن والفعل في تأويل مصدر خبر أول . وقوله أول ما علينا معناه أول واجب علينا .

(٩) م ، ب فإذن . (١٠) م ينشرح بدون الفاء .

فهذه أقاويل من جنس الزخارف التي يرومون بها التنويه باسم البرهان، وأنه الشيء الذي من الحمد لا غير .

وكثير من هؤلاء يدعى خَلَل كلامه أنه يأتي ببرهان على [١١٣ ب] وجود الحمد للمحدود ، فيكون الأوسط مما يأتي به كالحمد للأكبر ، ويكون الذي يبينه هو وجود الأكبر للأصغر ^(١) ، ولا يكون الأكبر ^(١) إلا عرضا للأصغر غير حد ، فيكون بين غير الحمد ، وعنده أنه بين الحد .

على أن ها هنا ^(٢) شيئا يجب أن نعلمه ونتيقنه ، وهو أنه لا يمكن في الحقيقة إثبات حد أكبر له حد أو رسم إلا بتوسط الحد والرسم بالقوة أو بالفعل : فإنه ما لم يكن حد الشيء أو رسمه موجبا للشيء فليس هو بموجب ، وما لم يكن مسلوبا ^(٣) فليس هو بمسلوب ، لكنه ليس ذلك ^(٤) على أنه هو الحد الأوسط الكافي الذي لا حاجة إلى غيره . فإنه حق ما قيل في أمثلتهم إن حد الاتفاق هو كون النعم على نسبة عددية كذا ، وإنه إذا جعل هذا حدا أوسط أنتج أن النعم متفقة ؛ فيكون الشيء الذي هو ماهية مفصلة ^(٥) بالاتفاق ^(٦) هو بعينه حد أوسط . لكنه ليس يجب من ذلك أن يكفيك هذا التوسط ، أو أنه لا يكون البرهان إلا بمثل هذا التوسط . فإنه لو كان معلوما لنا أن هذه النعم ^(٧) موجودة ^(٨) لها هذا الحد ، لكننا لانشك في أنها موجودة ^(٨) لها الاتفاق ، ولكن في أكثر الأمور يشك علينا حمل الحد كما يشك علينا حمل المحدود ، فلا ننتفع بتوسط الحد ، بل نحتاج إلى توسط ^(٩) أمور أخرى لا محالة يتأدى بتوسطها إلى إنتاج وجود الحد قبل تأديتها إلى إنتاج الجملة التي يدل ^(١٠) عليها اسم المحدود . لكن تلك الوسائط تكون أمورا غير الحدود للمحدود . فلست تُرى برهانا قط وسط فيه حد حقيق للأكبر ثم أنتج منه حمل المحدود على الأصغر . ولو كان البرهان هو هذا فقط : أعني الذي أوسطه الحد ، ما كنا نجد برهانا على شيء إلا على ما وجود حد الحد الأكبر للأصغر فيه ظاهر ، ووجود نفس الحد الأكبر خفي ، وما أقل أمثال هذه الأشياء . وكذلك إن جعلوا الأوسط حدا للأصغر ، وقبلما يجرى ذلك في أمثلتهم .

- | | |
|-----------------|--|
| (١-١) م ساقطة . | (٢) ب نعم ها هنا . م يم ها هنا . |
| (٣) م مساويا . | (٤) م كذلك . |
| (٥) م مفصل . | (٦) هكذا في المخطوطات الثلاثة ولعلها للاتفاق . |
| (٧) م النعمة . | (٨) موجودة — في جميع المخطوطات . |
| (٩) م توسط . | (١٠) م ك ب يدرك . |

ولو شئت أن أبين أن هذا لا يكون بالحقيقة وإنما يكون بحسب الظنون لفعات . وبالجملة يعسر عليهم أن يدلّوا على أنه كيف يبرهن على مطلوب محموله أعم ، بمتوسط^(١) أخص . فيجب إذن أن ننصف . ولا نغتر بهذه الأقاويل الملققة . ونرجع إلى ترتيب التعليم الأول .

ولأن^(٢) العلل الذاتية للساهية داخلية في الحد لأنها مقومة لذات الشيء ، فهي^(٣) داخلية في البرهان ، لأننا بينا أن اليقين إنما يكون بمعرفة ما . والبحث عن لم هو بحث ما بوجه ما عن ما هو^(٤) بعد الوجه الذي ذكرناه أولا . وإذا أعطينا في^(٥) الحد الأوسط حد الحد الأكبر ، وكان بين الوجود للموضوع ، فقد برهنا إذ دللنا على السبب .

وإذا^(٦) أوردنا الحد الأوسط الذي هو العلة الذاتية إيرادا في قول الشيء فقد حدّدنا . مثاله أن يقال : لم كان كسوف القمر ؟ فيقال لأن الأرض توسطت بينه وبين الشمس فاحتجب الضوء . وكلما كان كذلك فإن القمر ينكسف . والحد الأوسط هو ما هيّة الكسوف : لأن ما هيّة كسوف القمر هو انحاء ضوء القمر^(٧) لتوسط الأرض بينه وبين مفيد الضوء — أعنى الشمس . وكذلك إذا قيل لم اتفقت هذه النعمة مع هذه النعمة ؟ قيل لأن بينهما نسبة عددية ، التفاوت فيها بالقوة أو بالفعل مثل أحد العددين . فهذا بعينه ما هيّة الاتفاق الذي في النعم : لأن اتفاق النعم اختلاف صوتين عند الحس بسبب نسبة عددية بهذه الهيّة . فالأوسط إذن داخل في الحد ها هنا دخوله في البرهان ، والبحث عن لم يطلب الأوسط . ألا ترى أنا لو كنا نشاهد هيّة انكساف القمر بتوسط الأرض ولو مشاهدة حسية فنكتسب منه بالتجربة دين البرهان علما كليا لكان بحثنا حينئذ عن لم باطلا : إذ كنا وجدنا علة الكسوف ؟ فكذلك إذا لم نجده من ذلك الوجه فنحن^(٨) إنما نطلب إياه بالقياس .

فإذن المطلوب باللم هو النافع في طلب ما وقع من ذلك .

وليس إذا أعطينا برهانا فقد أعطينا حدا ، وإن كان قد يتوهم فيما سلف من ذكر مشاركة طلب اللم — وهو^(٩) طلب البرهان — وطلب ما ، وهو طلب الحد ، أن البرهان والحد قد

(٣) س وهي .

(٢) م فلا ن .

(١) س لمتوسط .

(٥) في ساقطة في س .

(٤) س والبحث عن لم هو ، بحث بوجه عن ما هو .

(٧) س انحاء الضوء عن القمر .

(٦) م وإن .

(٩) س هو بدون الوار .

(٨) س فيجب .

يقومان على شيء واحد من جهة واحدة ، وأنا إذا أعطينا^(١) برهانا أعطينا حدا ، وليس كذلك من وجوه :

أولها أن كل حد فهو إيجابى لمحدود ، وليس كل برهان يوجب على مبرهنه^(٢) بل قد يسلب .
وأیضا أن كل حد فمحدوده كلى ، وليس كل برهان كليا على مبرهنه . فليس إعطاء برهان المبرهن إعطاء حد المحدود .

وأیضا فإن البرهان يعطى للشيء عرضا ذاتيا — على ما أوضحنا مرارا — والحد يعطى من الذاتيات المقومة . والعرض الذاتى غير داخل فى حد الشيء^(٣) . فليس إذن ما يعطيه البرهان هو بعينه ما يعطيه الحد . مثاله أن البرهان إنما يعطى أن المثلث زواياه مساوية لقاعدتين . وذلك المعنى خارج عن حد المثلث . ولا^(٤) يعطى البرهان ألبتة حد الموضوع ولا أيضا حد المحمول ، بل يوجب المحمول أو يسلبه عن شيء .

وإذا استقرت لم تجد البرهان إذا أعطاك محمولا ذاتيا بغير عرضيا فكان نفس ما يعطيك من وجوده للموضوع أعطاك كونه ذاتيا أو عرضيا ، فضلا عن كونه حدا^(٥) .

وليس إذا أعطينا حدا فقد أعطينا برهانا : وذلك لأننا إذا أعطينا حدا فلم نوجب شيئا على شيء ، ولم نسلب شيئا عن شيء^(٥) بحد أوسط ، ولم نعلم حال المحدود فى المعنى الذى يطلب البرهان عليه : فليس نفس إعطاء الحد هو إعطاء برهان . وإن كان قد يتفق فى كثير من المواضع أن يشارك الحد البرهان فى المادة ، لكن ليس ذلك دائما : فإن المقدمات الواجب قبولها لا برهان عليها^(٦) ، وأجزاء تلك المقدمات كلها — أعنى الحدود المحدودة^(٧) — تعطى حدودها ولا تعطى بذلك برهانا عليها ، فإنها لا برهان عليها لأنها بسائط والبسائط متحد ولا يبرهن عليها . والتأليف منها بين^(٨) بغير برهان . ولو كان أيضا برهان^(٩) لم يكف إعطاء الحد مثنوية إعطاء البرهان . ولو كان على كل شيء برهان لما كان على شيء برهان . وأنت تعلم أن الحد شيء غير البرهان ، وأنه ليس كل محدود مبرهنا بحدده ، ولا كل مبرهن محدودا ببرهانه .

(١) س قد أعطينا . (٢) يريد وليس كل برهان موجبا . (٣) م ٦ ب للشيء .

(٤-٤) س لا بدون الواو . والظاهر أن المراد من هذه العبارة السقيمة أن استقراء الأحوال يبين لنا أن البرهان إذا أثبت لموضوع ما صفة ذاتية أو عرضية فإنه يثبت وجود هذه الصفة للموضوع فقط ، ولا يعطى كونها ذاتية أو عرضية ، فضلا عن أنه يعطى حدا ؛ فإن إعطاء مثل هذا من عمل الحد لا البرهان .

(٥) قوله ولم نسلب شيئا عن شيء ساقط فى م . والذى يوجب ويسلب هو البرهان .

(٦) س محدودة ولا برهان عليها . (٧) س وأجزاء تلك المقدمات من الحدود المحدودة .

(٨) س ساقطه . (٩) س ساقطه .

وإذا كان الحد شيئاً غير البرهان ، فليس الذى يعطيه البرهان إلا ما يقتضيه ما هو^(١) غير الحد — بما هو غير الحد — إذ^(٢) كما أن البرهان غير الحد، كذلك ما يفيد البرهان — بما هو برهان بالذات — شئ غير الذى يفيد الحد — بما هو حد بالذات . وإلا لكان البرهان لا يحتاج إليه ، بل يحد : والحد لا يحتاج إليه ، بل يبرهن . وكيف^(٣) وهذا^(٤) يوجب بالذات تصورا ساذجا فقط ، وذلك^(٥) يوجب بالذات تصديقا ساذجا فقط ؟ أما أن التصديق لا يكون إلا بالتصور فسلم — لا على أن ذلك التصور من جهة البرهان ، بل التصديق هو الذى^(٦) من جهة البرهان . والحد يقتضى اقتضايا ويوضع وضعاً، والبرهان يؤلف تأليفاً مسبوقاً إلى الغرض، فيلزمه الغرض بالاضطرار . والحد يعطى الأمور الداخلة فى جوهر الشئ مجتمعاً مساوية لذاته فى المعنى وفى^(٧) الانعكاس عليه . وتلك الأمور بينة بنفسها للمحدود . والبرهان يعطى عوارض خارجة عن الماهية . والحد لا يعطى المحدود أجزاء حده بتأليف حمل، بل بتأليف تقييد^(٨) واشتراط^(٩) . والبرهان يعطى المبرهن أجزاء برهانه لا بتأليف تقييد بل بتأليف حمل . والبرهان على الشئ أولاً يكون^(١٠) برهاناً على غيره ثانياً^(١١) . والحد للشئ لا يكون لغيره ولا يكون منه أول وثان . وإن كان حد الأعم يحمل على الأخص ، فليس على أنه حد للأخص . وأما البرهان فقد ينقل إلى الأخص ويكون برهاناً على الأخص .

فالبرهان غير محصور فى الحد ولا الحد فى البرهان . والبرهان محصور فى البرهان مثل انحصار البرهان على متساوى الساقين فى كية زواياه تحت البرهان على المثلث . بل الحد والبرهان هما مختلفان لأنه ليس يحمل أحدهما على الآخر بوجه .

(١) م وهو .

(٢) م أو .

(٣) م فكيف .

(٤) أى الحد .

(٥) أى البرهان .

(٦) م كما هو الذى هو .

(٧) م فى بدون .

(٨) م يفيد .

(٩) م وإشراط .

(١٠) م يكون أولاً .

(١١) يريد أن البرهان يكون برهاناً على شئ، أولاً وعلى غيره ثانياً .

الفصل الثاني^(١)

في أن الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة

ونقول إن الحد ليس يكتسب أيضا ببرهان وبحد أوسط على أن يكون المحدود حدا أصغر في القياس، والحد حدا أكبر. ولو كان ذلك مما يكتسب لم يكن بد من حد أوسط. ولما كان الأكبر فيه يجب أن يكون منعكسا على الأصغر^(٢)، فيجب أن يكون على الأوسط وأن يكون الأوسط منعكسا عليهما. فالأوسط لا محالة شيء من الخواص: إما خاصة مفردة^(٣) أو فصل مساو، وإما رسم وإما حد. ويسمى جميع هذا في هذا الموضع من التعليم الأول لمساواتها^(٤) «خَوَاصٌّ»^(٥).

فأما ما هو أعم من الشيء فلا يصلح أيضا أن يكون حدا أوسط^(٦) بين الشيء وبين حده. وأما الخاصة والفصل فلا يصلح أيضا أن يكون حدا أوسط^(٦)، فإنك إذا [١١٤] قلت كل ج ب وكل ب هو كذا وكذا من طريق ما هو، أي محدود بكذا وكذا، وأنتجت^(٧) أن كل ج فهو كذا وكذا من طريق ما هو، أي محدود بكذا وكذا من طريق ما هو^(٨)، لزم^(٩) من ذلك أن يكون ما هو حد الخاصة أو حد الفصل هو حد النوع أيضا. وسواء عنت بقولك «كل ب» كل ما هو موصوف ب ب، أو عنت كل ب من حيث هو ب، فإن الأمر غير مستقيم. أما^(١٠) على سبيل الوجه الأول فلا أنه يجوز أن تكون الجزئيات تحت ب من أنواع مختلفة، وحينئذ تكون الأمور التي من أنواع مختلفة حدها واحدا — إذ تكون كلها محدودة^(١١) بالأكبر، لأن^(١٢) الأوسط الذي هو نفس ب، وهو فصل أو خاصة أو غير ذلك، هو^(١٣) وحده محدود به.

(١) م ٦ ب ساقطة.

(٢) إذا فرض إمكان اكتساب الحد بالبرهان كان المحدود هو الحد الأصغر والحد (التعريف) هو الحد الأكبر. ومن شروط الحد (التعريف) أن يكون منعكسا على المحدود: قول الإنسان حيوان ناطق، وقول الحيوان الناطق إنسان.

(٣) أي مميزة. (٤) س بمساواتها. (٥) أي تسمى خواص

(٦-٦) ساقط في م.

(٧) س فأنتجت. (٨) هو ساقطة في م.

(٩) م يلزم. (١٠) س وأما. (١١) س ٦ ب محدودا.

(١٢) س لأن. (١٣) س وهو.

وأما على سبيل الوجه الثانى — وذلك أن نعى أن كل ب من حيث هو ب هو كذا ، وكذا يدل على ماهية — فإن هذا القول مانع أن ينتج^(١) الاقتران ويغير الوسط ويجعله آخر . ولو كان هذا القول منتجا لوجب أن يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ج ، وهو غيره فى الحد وغير حده . هذا محال : فإن الخاصة والفصل وإن كانا يقالان على النوع ويحمل على النوع حدهما ، فإنما يحمل لا من من طريق أنه حد للنوع ، أو حدهما واحد : فحدهما حد النوع — ولكن من طريق أنه موجود للنوع . وفرق بين أن يكون هذا الشيء موجودا للشيء وبين أن يكون حدا له ، أو يكون حدهما واحدا . بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصله وحد طبيعة خاصته^(٢) مفترق . فحد فصله جزء من حده . وحد خاصته^(٢) مأخوذ فيه حده بالقوة أو بالفعل .

فإذن ليس يمكن أن يكون الحد الأوسط^(٣) خاصة أو فصلا من هذا الوجه ؛ ولا رسماً أيضاً .

وأقول من رأس كالمعيد^(٤) إن مثل هذا الوسط إما ألا يفيد الحد ، وإما أن تكون الكبرى كاذبة : لأنك لا تخلو إما أن تقول مثلاً « كل ضحاك أو ناطق فهو حيوان ناطق مائت^(٥) » وتسكت ، فحينئذ ينتج أن كل إنسان حيوان ناطق مائت ، من غير زيادة بيان أن هذا حده . وحينئذ يكون حمل^(٦) الحد على موضوع النتيجة ليس أخفى من حمله على الحد الأوسط ، بل ربما كان ذلك أوضح : فإنما نعلم أن الضحاك حيوان ناطق مائت ، لأننا نعلم أنه إنسان . وقد بان لك من حال الفصل أن حمل حد النوع عليه يجب أن يكون أخفى من حمله على النوع إن كنت تذكر أصولاً سلفت . وإما أن تقول كل ضحاك أو ناطق فهو محدود بأنه حيوان ناطق مائت ، وأن هذه الجملة ماهيته ، فتكون هذه المقدمة كاذبة : لأن معنى قولك « كل ضحاك » أو « كل ناطق » يفهم على وجهين متضمنين فيه : أحدهما أن كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك ، أو كل ناطق من جهة ما هو ناطق . والآخر ، كل شيء يوضع للضحاك^(٧) وكل شيء يوضع للناطق

(١) ب لا يمنع . (٢) م خاصيته . (٣) م الوسط .

(٤) م فأقول الخ . م وأقول من رأس . ويظهر أنه يقصد بقوله " وأقول من رأس كالمعيد " أقول من الأول مرة أخرى كأنى أعيد ما سبق .

(٥) م مئيت . (٦) م حله .

(٧) أى يكون موضوعاً فى قضية محمولها الضحاك ، وكذلك الحال فى قوله يوضع للناطق .

وليس هو ذات الضحك أو ذات الناطق . وكلا الوجهين داخل في قولنا كل ضحك وكل ناطق .
تم هذا الحد ليس حدا للضحك من جهة ماهو ضحك وذات ضحك ، ولا الناطق من جهة ما هو
ناطق وذات ناطق ، بل لشيء ما^(١) مما يعرض لذاته ضحك^(٢) ويتقوم بأن يحمل عليه الناطق —
وهو الإنسان .

فإذن ليس يصح أن يقال : ماهو ضحك أو ناطق فيحمل عليه هذا المعنى على أنه حد .

وأما الوجه الثانى — وهو أن يعنى أن كل ماهو موضوع للضحك وضعيا حقيقيا ، أو^(٣)
للناطق — فهذا حده ، ويعنى بذلك الإنسان ويشير إليه فى الذهن . فإن كان هذا بينا لم^(٤) يحتاج
إلى بيان بالكبرى ، بل الكبرى بالحقيقة تبين إذا كان ذلك بينا . وإن لم نشر إليه ، بل أشرنا إلى
كل واحد واحد ، كذبنا . وإن لم نفعل شيئا من ذلك ، لم تكن الكبرى مسلمة .

فقد بان أن^(٥) الحد الأوسط فى القياس المنتج للحد لا يكون خاصة ولا فصلا ولا رسما ، بل
إن كان ولا بد ، فيجب أن يكون حدا آخر . أما أن الحد الحقيقى للشيء الواحد لا يكون إلا واحدا
فذلك يظهر إذا عرفنا ما الحد الحقيقى ، وعرفنا أنه مساو لذات الشيء من وجهين : أحدهما من جهة
الحمل والانعكاس ، والثانى من جهة استيفاء كل معنى ذاتى داخل فى ماهيته حتى يساويه ويكون
صورة معقولة مساوية لصورته الموجودة . ومعلوم أن مثل هذا الحد لا يكون للذات الواحدة
إلا واحدا . ولو كان له حد ثان يشتمل على صفات ذاتية خارجة عن اشتمال الحد الأول ،
لما كان الأول حدا^(٦) مساويا لمعنى ذات الشيء ، ولا حدا حقيقيا بالجملة .

لكنهم كثيرا^(٧) ما لم يستقصوا هذا الشرط واقتصروا على جنس وفصول مميزة ، حتى إذا
حصل التمييز وقفوا ، وإن كانت^(٨) هناك معان ذاتية أخرى يحتاج إليها حتى يتم الحد الحقيقى .
فمثل هذا الحد قد يجوز أن يكون للشيء منه اثنان : مثلا أن يُحد الإنسان تارة بأنه حيوان ذورجلين
مشاء ، وأخرى بأن الإنسان حيوان ناطق مائت . وأن النفس عدد محرك بذاتها^(٩) ، وأيضا

(٣) من والناطق .

(٢) من ضحك .

(١) من ساقطة .

(٦) من ساقطة .

(٥) م بأن .

(٤) من ولم .

(٨) م كان .

(٧) م ك ب ما إذا لم الخ .

(٩) من لذاته . والعبارة واردة فى أرسطو .

مبدأ للحياة بذاتها . وأن الغضب غليان دم القلب . وأيضا شهوة حركة إلى الانتقام ، وما أشبه ذلك . فإذا جعل واحد من هذين الحدين حداً أوسط والآخر حداً أكبر ، كان تأليفاً ما قياساً . إلا أنه يعرض منه شيان : أحدهما أن المكتسب بالحقيقة لا يكون حداً تاماً ، بل حداً ناقصاً وجزءاً حد تام . والثاني أن هذا الأوسط لا يخلو من أن يكون حمله على الأصغر حملاً اشترط فيه أنه حده ، والأكبر كذلك في حمله عليه ، أو يكون الحمل في أحدهما حملاً فقط ، ولم يُقَلَّ إنه حد لما حمل عليه . فإن قيل مثلاً إن ١ حد لب ، ب حد لج ، فاحدٌ لج لأن حد الحد حد ، فقد خرج عن صواب التعريف من وجوه . وذلك لأن كون ب حداً لج موضوع وضعا ومقتضب اقتضاباً من غير قياس . وكان الشرط في التحديد بعد انكشاف ^(١) الجلس عند هذا المنازع ألا يكون إلا بقياس . وأما ألا يكون ب ^(٢) فقد صحح أولاً أنه حد لج بقياس آخر . وأما أن يكون التحديد ليس طريقه الإنتاج بقياس ، لكن لا يجوز أن يكون استبانة ذلك معولاً فيها على قياس ، وإلا لاحتيج إلى حد ثالث يكون ^(٣) متوسطاً ، وكان لا يزال يكون بين كل حدين حد ، فيكون للشيء حدود بغير نهاية ، إذ لا يجوز أن يكون الحد بين ب ، ج هو ١ ، فإن هذا دور . وقد بان أن ذلك ينتهي ^(٤) إلى أوساط لا أوساط لها ، فتكون حدوداً ^(٥) غير مكتسبة ، وهذا خلاف ما يذهبون إليه .

فقد بان أن أخذ ^(٦) الأوسط حداً للأصغر ، وأخذ الأكبر حداً للأوسط ، يكون قد اقتضب اقتضاباً فقط . وأيضا فإن الطلب واحد : أنه هل هذا الشيء حد الشيء أو حد ^(٧) لحدّه ؟ ولا يتبين أنه حد لحدّه أو يكون بينا أنه حد للشيء . فهذا أيضاً نحو آخر قد خرج فيه عن صواب التعريف ، إذ ^(٨) وضع أن ١ حد لحد ج ^(٩) ، والمشكوك فيه أنه هل ١ حد لج ^(١٠) . هذا إذا كان وضع أن ١ حد لب ماب حد لج . وأما إذا لم يوضع ب حداً ^(١١) لج ، فلا يدرى هل حده حد لج أم لا . لكن يقال إن حده محمول على ج ، كما أن حد الفصل والجلس والخاصة محمول على النوع وليس حداً للنوع .

ولا يفيد هذا القياس الحد إذا ^(١٢) لم يوضع أن ١ حد لب : فإنه ليس إذا علم أن ١ موجود لحد ب ، يجب أن يكون هو حد ب : فليس كل لازم ومحمول ذاتي حداً .

(١) م ٦ ب انكشاف بالسبين . (٢) ب ساقطة في س . (٣) م يكون حداً متوسطاً .

(٤) م ينهى . (٥) ب حدود .

(٦) م حد ؛ م أحد بدون قط . (٧) م حده . (٨) م إن .

(٩) م ١ حد لج . (١٠) م حد ج . (١١) م ٦ ب حد .

(١٢) م إن .

وإن ^(١) قيل في آخر الأمر كالمستنبط من وجه هذا البيان ، إن ١ حد ج . فيكون شيئا قد وضع وضعاً من غير أن ينتجه قياس . على أن مَنْ وَسَطَ الحد للحد فقد صادر على المطلوب الأول وهو لا يَسْعُرُ : كمن يقول إن النفس عدد محرَّك لذاته — لو كان هذا حداً — ثم يقول وكل ما هو عدد محرَّك لذاته فهو استكمال جسم طبيعي آلى . وليس يعنى به أن يبرهن على الحمل والوضع فقط ، بل أن يبرهن على أن الأكبر ^(٢) حدٌ للأصغر ، فيكون كأنه يقول : والشئ الذى ماهيته وحقيقته وحده أنه عدد محرَّك لذاته ، حدهٌ وحقيقته أنه استكمال جسم طبيعي آلى . وهذا الشئ هو نفس المطلوب حده . فلو ^(٣) كان بيننا أن الشئ الذى حده أنه عدد محرَّك لذاته ، المعلوم بالفعل أنه النفس لا غير ، الذى هو المطلوب ، حده هو استكمال ^(٤) لجسم طبيعي ، لما كان يُطَلَب هذا .

وليس هذا ^(٥) كما يكون عندما يكون الأوسط غير حدٍّ للأصغر ، لأن الأصغر هناك لا يكون نفس الأوسط وحقيقته ، بل شئ آخر يحمل هو عليه . وأما المحدود فهو نفس الشئ الذى له الحد .

فهكذا يجب أن يفهم هذا الموضع . ويعود الأمر في الحقيقة إلى أن ^(٦) من يطلب متوسطاً بين الحد والمحدود فهو ^(٧) يطلب متوسطاً بين الشئ وبين حقيقة ذاته ، وهذا محال . بل لامتوسط : وإنما يكون المتوسط ^(٨) بين أمور وأشياء ليست هى حقائق تلك ^(٩) الأمور إلا بالعرض ، على ما بيننا في موضع آخر .

ثم قيل إن طريق القسمة لا يثبت أيضاً أن ١ حد ج . بل لاقياس بالقسمة ^(١٠) على شئ كما أوضحنا في الفن المتقدم : لأنه ليس يوضع ^(١١) في القسمة وجود شئ ، بل إنما يفصل فقط فيقال :

(١) س فإن . (٢) س الحد الأكبر . (٣) س ولو .

(٤) هو استكمال : الجلة خبر أن في قوله فلو كان بيننا أن الشئ . (٥) م ساقطة .

(٦) أن ساقطة في م . (٧) م ٦ ب قد . (٨) س تكون المتوسطات .

(٩) س ساقطة .

(١٠) أى لا برهان عن طريق القسمة . والمراد بالقسمة القسمة المنطقية . وقد عقد أرسطو لهذا الموضوع الفصل ٥ ك ٢ من التحليلات الثانية . وقول ابن سينا كما أوضحنا في الفن المتقدم ، هو قول أرسطو نفسه . والمراد بالفن المتقدم التحليلات الأولى (راجع التحليلات الأولى لأرسطو ك ١ ف ٣١) .

(١١) س يوضح .

إما [١٩٤ ب] أن يكون كذا وإما أن يكون كذا ؛ ولا يلزم من ذلك أن يوضع أحد الأقسام بالضرورة ، إلا أن يصادر عليه ويوضع مسلماً كأن لم يكن قياس . وهذا يشبه الاستقراء الدائر^(١) من وجه . وذلك^(٢) لأنه إذا كان مُشْكَلًا عندنا هل كل ج ب فأوضح موضع أن ذلك كذلك لأن كل ج أ ما كل أ ب ، ثم أَخَذَ يبيِّن أن كل أ ب بأن ينظر فيقول : لأن د ب ما ب ما ز ب ، وهى الجزئيات التى فى رتبة ج^(٣) ، ثم يقول فكل أ ب . فيقول القائل — إذا أراد ألا يقبل إلا الضروري^(٤) — إن ماتحت أ ليس د ما ه ما ز فقط بل ما ج أيضا ؛ فإن سلمت أن د ما ه ما ز مما هو أ [هو] ب ، لم يلزم أن يكون كل أ ب : فعسى ما لم يشاهد أو لم يعدّ خلاف ما شوهد وعُدّ ؛ فعسى إنما الذى هو ب بعض الألف — وهو د ما ه ما ز وأن ج الذى تنازعنا فيه مخالف^(٥) . وإن أخذت^(٦) فى الاستقراء أن ج أيضا هو ب حتى لم يبق جزئى لـ أ إلا وقد حمل عليه ب ، فقد صادرت^(٧) على المطلوب وأخذت^(٨) أن ج ب فى بيان أن أ ب لبيان^(٩) أن ج ب : وهذا محال .

وكما أن مثل هذا الاستقراء لا يضع المطوب ولا يوجبه بالضرورة أو يصادر على المطوب الأول ، فكذلك التقسيم^(١٠) . وعلى هذا يجب أن يفهم هذا الموضع . فإنه إذا قسم القائم بأن الإنسان إما حيوان وإما^(١١) غير حيوان بل جسم غير ذى نفس ، ثم يصنع أنه حيوان ثم يقول : والحيوان إما ماش وإما ساج وإما زاحف وإما طائر ، فيضع مثلا أنه ماش ، ثم يقول فالإنسان إذن حيوان ماش ، كان أخلّ فى إنتاج الحد من هذه الجملة بوجوه ثلاثة :

أحدها أنه لما قسم لم يتعين له بالقسمة أحد الطرفين بل وضعه مصادرة وتسليما .

(١) هو الاستقراء الذى يؤدى إلى الدور بأن تكون قضية ما يراد إثباتها إحدى العناصر اللازمة لإثبات الحكم الكلى الذى يتوصل إليه بالاستقراء .

(٢) م ذلك . (٣) من حيث الجزئية . (٤) م بالضرورى .

(٥) أى فرما أن ما اعتُرب هو بعض أ فقط ، وأن ج المنازع فيه هو شئ آخر يخالف لهذا البعض .

(٦) س أخذ . (٧) س مار . (٨) س أخذ .

(٩) م بيان . (١٠) م القسم .

(١١) م ٦ ب أو .

والثانى أنه جمع متفرقا. وهذا قد يقع فيه الخلل من وجوه^(١) : أحدها أنه قد يمكن أن يصدق القول متفرقا ويكذب مجتمعا . والثانى أنه يمكن ألا يجتمع من متفرقات طبيعية واحدة بالذات ، وهذان مذكوران فى باريرمينياس^(٢) . والثالث^(٣) أنه قد يمكن أن يقع الجمع لا على الترتيب^(٤) المحمود الذى يجب أن يراعى فى الحد ، فينظر^(٥) فيه أى الفصول يجب أن يقدم وأياها يجب أن يؤخر — وذلك إذا اجتمعت عدة فصول . فهذه ثلاثة وجوه ينشعب إليها الوجه الثانى، وهو^(٥) الخطأ فى جمع المتفرق .

وهذه الوجوه الثلاثة يؤمن^(٦) عنها وقوع القسمة بالذاتيات وبالأوليات فى القسمة على ما قد^(٧) علمت : أى ما ينقسم إليه الشئ لأنه هو ، لا لأجل شئ أخص منه . إلا أنه مع ذلك لا يكون فيه قياس على الحد لما تعرفه^(٨) .

والثالث من الإخلال فى إنتاج الحد من هذه أنه جمع فقط ولم يدل على أنه حد : فإنه ليس كل مجموع ذاتيات على الصواب فى الترتيب حدا ، فربما نقص شئ من الواجب أو زاد . على أنه يعسر أو يبعد ألا يقع فى القسمة طفرة أو تخطُّ للذاتيات إلى شئ خارج من الجوهر ، لأن القسمة قد يقع فيها جميع ذلك : مثلا بأن يدخل الضحاك أو عريض الأظفار أو منتصب القامة فيها .

وإن تكلف^(٩) إبانة وقوع الاحتراز عن هذا ، فقد جاوز مقتضى القسمة . وإن تعدى القسمة إلى القياس بأن قسم فاستثنى^(١٠) نقيض^(١١) قسم أو أقسام وأنتج واحدا هو الباقي من الأقسام ، فجمع^(١٢) أجزاء الحدود^(١٣) وتعدى هذا القياس أيضا إلى قياس بأن جمع المحمولات مفردة

(١) م ٦ ب وهذا قد يخيل ولعلها تحريف عن يخل .

(٢) س بدون قط ، والمراد كتاب العبارة (بارى لارمينياس) راجع هاتين المسألتين فى الفصل الحادى عشر من هذا الكتاب .

(٣-٣) س والثالث أنه قد يمكن ألا يكون الجمع واقعا على الترتيب الخ . (٤) س وينظر .
 (٥) س وهذا . (٦) س يمرض . (٧) قد ساقطة فى س .
 (٨) س عرفته . (٩) س فإنه مكلف . (١٠) س ثم استثنى .
 (١١) م بعض . (١٢) م ٦ ب فجميع ؛ فجميع . س فجميع .
 (١٣) س الحد .

جوهرية^(١) حتى حصل منها مساوٍ للشيء فقال^(٢) جملة هذه المحمولات قول مفصل دال على الماهية مساوٍ ، وكل ما كان كذلك فهو حد : فهذا^(٣) حد . فاعمل شيئاً حين حاول إثبات الحد بقسمة وقياس معها .

أما القياس الأول فلائنه بالحقيقة ليس بقياس لأن أجزاء الحد بيئة بنفسها للحدود . وإذا كان حصل ذاته في الوهم مجملاً وكانت الحاجة إلى تحديده^(٤) ، فإن أجزاء ذلك المجمل تكون بيئة للمجمل^(٥) فلا يحتاج إلى بيان . فإف ظن ظان أنه^(٦) يحتاج إلى بيان ، فليس بيانها رفع سائر الأقسام ، فإن إثباتها أبين من رفع سائر الأقسام أو مساوٍ له في الخفاء : فإن الناطق أبين للإنسان — إذا عرف ما الناطق — من أنه ليس غير ناطق^(٧) . والاستثناء يحتاج إلى أن يكون أبين من النتيجة ، ليس مثلها أو أخفى^(٨) منها .

وأما في القياس الثاني^(٩) فلم يعمل^(١٠) أيضاً شيئاً : وذلك لأن طلبنا أن الحيوان الناطق المائت حد للإنسان ، وطلبنا أن الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساوٍ للإنسان دال على ماهيته ، غير مختلفتين في الخفاء والوضوح . فلو^(١١) كما نعرف أن الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساوٍ للإنسان دال على ماهيته ، لما كنا نطلب حد الإنسان ألبته . بل إنما نطلب هذا القول المفصل الذي هو بهذه الحال . فإذا^(١٢) كما لا نسلم أن هذا حد الإنسان ، كذلك لا نسلم أنه قول بهذه الحال ، تسليم ما يجعل حداً ، وأخذنا القول بهذه الحال^(١٣) حداً أوسط هو مصادرة من وجه على المطلوب الأول بالقوة دون الفعل . أعني أن توسط حد الشيء حداً في القياس ربما لا يكون في مواضع أخرى مصادرة على المطلوب الأول إذا كان التفصيل أشهر من الإجمال . وأما في هذا الموضع ، فالتفصيل هو المطلوب^(١٤) وهو الخفى . فإذا ليس توسط حد الشيء مصادرة على المطلوب الأول ، فهذا ليس مصادرة بالفعل . لكن لما كانت^(١٥) قوة هذا التوسيط في الموضع الذي نحن فيه كقوة توسط الحد الأكبر ، فهو مصادرة على المطلوب الأول بالقوة في ذلك الموضع .

(١) من جمع محمولات جوهرية مفردة . (٢) من قال . (٣) من وهذا .

(٤) م الجديدة . (٥) من ساقطة . (٦) من أنها .

(٧) أى إذا عرف معنى الناطق فهذه الصفة أبين للإنسان من قولنا هو "ليس غير ناطق" .

(٨) من وأخفى . (٩) من من الثانى . (١٠) من يعلم .

(١١) من ولو . (١٢) من وإذا . (١٣) من الصفة .

(١٤) أى الشيء المطلوب الذى يسأل عنه . (١٥) من كان .

على أنه قد أخذ منه ^(١) حد الحد بلا واسطة ، كما أخذ "الحى الناطق المائت" أمرا موجودا للإنسان مساويا له بلا قياس — وهو المطلوب . فمن أين بان حد الحد للحد ^(٢) ؟

ثم ها هنا ^(٣) شئ آخر ، وهو أن صاحب الصناعة ^(٤) يجب أن يكون عنده قانون في معرفة الحد الصحيح والحد الغير الصحيح ، كما يجب أن يكون عنده قانون في معرفة القياس الصحيح والقياس الغير الصحيح . وكما أنه لا يجب أن يكون ^(٥) القياس قياسا ^(٦) ومع ذلك يبرهن أنه قاس ^(٧) وأن القول الذى نظمه هو على القانون القياسى ، وأنه منتج إلا مع المناكدين المغالطين الجاهلين بقوانين القياس ، فكذلك المحدد يجب أن يحد على ذلك القانون ولا يستعمل فيه ذلك القانون بالفعل .

وبالجملة كما أن القياس يقيس فقط ولا يقيس على أنه قاس بأن يقول وكل قول من شأنه كذا وكذا فهو قياس ، كذلك المحدد يجب أن يحد فقط ولا يحد الحد ^(٨) بأن يقول كل قول هو ^(٩) كذا وكذا فهو حد . بل يجب أن يكون قد علم ما القياس وما الحد أولا .

وكما ^(١٠) أن الذى ينكر أن كذا وكذا إذا ورد عليه شئ على أنه برهان ويكلف أن يدل على أنه برهان بأن له حد البرهان ، يكون له أن يقول : لو سلمت أن هذا حد البرهان ، أو أنه إن كان حد البرهان فهو موجود لهذا القول ، لكننت أسلم أن هذا القول برهان : فإذا ^(١١) لست أسلم أن هذا برهان ، فكيف أسلم أن لهذا القول حد البرهان ؛ كذلك حال من ينكر الحد فإن له أن يقول : إنى لو سلمت أن هذا هو حد الحد ، أو أنه وإن كان حد الحد فهو موجود لهذا الشئ ، لكننت أسلم أنه حد ، وأنه لذلك الشئ حد .

وبالجملة فإن الحد على مائية الشئ ^(١٢) والبرهان على إنية الشئ للشئ ، وإنية الشئ غريب عن مائيته خارج عنها لا يبعد فى مثلها أن يجهل للشئ كما علمت فيطلب بالبرهان .

(١) س فيه . (٢) م حد حد الحد . (٣) س إن ها هنا .

(٤) أى صناعة المنطق .

(٥) الأولى أن يقول "يجب ألا يكون" لا لا يجب أن يكون ، لأن هذا يجعل الجواز ممكنا .

(٦) س القياس يقيس قياسا . (٧) س قياس .

(٨) س ساقطة . (٩) س ساقطة .

(١٠) كما بدون الوار . (١١) م فإذا . والمراد وماذ أى وحيث إنى .

(١٢) المقصود أن الحد يكون لمائية الشئ .

الفصل الثالث^(١)

في أن الحد لا يقتنص أيضا بالقسمة والاستقراء، وتأكيـد القول في هذه الأبواب
وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وتنبية بعض البراهين على الحدود

وليس لقائل أن يقول إن حد الشيء مستنبط بالقياس الشرطي من حد ضده ، لأن حده
ضد حد ضده ، فمثلا إذا علمنا أن حد الشر^(٢) هو الأمر المشتت الغير المنتظم ، علمنا أن
حد^(٣) الخير هو الأمر الملتئم المنتظم بأن نقول هكذا : إن كان حد الشر أنه هو الأمر^(٣) الملتشت
الغير المنتظم^(٣) ، فحد الخير هو أنه^(٤) الأمر الملتئم المنتظم^(٤) ، ثم نستثنى^(٥) ، لكن حد الشر
كذا ، فإذا ن حد الخير كذا ، فإن الجواب عن هذا على وجوه أربعة :

أولها : أنه لم يمكن^(٦) هذا^(٧) القياس أن يعطى حدا بقياس حتى أخذ حدا باقتضاب
ووضع من غير قياس ، فأشبهه من وجه صاحب القسمة وصاحب الاستقراء ، إذ كل واحد
منهما^(٨) يأخذ المطلوب بوجه ما مصادرة، ويضعه وضعا ويظن أنه بينه بقياس ضرورى . وإن
كان هذا إنما صادر على نقيض مطلوبه^(٩) : لأنه طالب أن يبين الحد بقياس فأخذ^(١٠) الحد
بلا قياس .

وقد عرفنا^(١١) أن صاحب القسمة كيف يفعل هذا ، وأن [١١٥] صاحب الاستقراء
كيف يعرض له أن يفعل هذا — فليتأمل من هناك .

والثانى أنه عرض لهذا شيء آخر وهو أنه جعل القانون في كسب الحد أن يوضع حد^(١٢) ضد
المحدود . فإذا طالبناه^(١٣) بأن يبين كيف يحد الضد الآخر المبين به حد هذا الضد — وهو في هذا المثال

(١) م ك ب ساقطة .

(٢-٣) ساقط في م ك ب . (٣-٣) س هو كذا . (٤-٤) س هو كذا .

(٥) أى نذكر القضية الاستثنائية التالية . (٦) ب يكن .

(٧) س لهذا . (٨) س فيهما . (٩) س + وهو عجب .

(١٠) م وأخذ . (١١) س + فيما سلف .

(١٢) س ساقطة . (١٣) س طلبناه .

الخير — احتاج أن يدينه لاجحالة — على حكم قانونه — بحد لهذا الضد ، وهو في هذا المثال الشر .
فع أنه يصادر مع المطلوب الأول فإنه يستعمل الدور .

والثالث أنه ليس حد أحد الضدين أعرف من حد الضد الآخر ، بل هو مثله في الجهالة
والمعرفة الحقيقية . وكل بيان مما^(١) ليس أعرف ، وإن لم يكن دورا ولا مصادرة ، فليس ببيان .

والرابع أنا لنساح ولنضع أن هذا الإنسان قد حد ماله ضد بهذا القانون ، فكيف يحد ماله ليس
ضد ، أو كيف يحد الضد المطلق ، وال ضد المطلق الواقع على الطرفين ليس له ضد ؟ ولقائل
أن يقول : إنكم قد زيفتم اكتساب حد الضد من حد الضد الآخر في هذا الكتاب 'ها هنا'^(٢) ، وأما
في "كتاب الجدل"^(٣) فقد استعملتم هذا القانون من^(٤) حيث تكلمتم في إثبات الحدود وإبطالها .
والجواب^(٥) عن هذا من وجهين :

أحدهما أن "كتاب الجدل" ليس يدل فيه على الإثبات والإبطال الحقيقيين ، ولكن على الكائن
إما من تسليم الخصم لمقدمته ، وإما من الرأي المشهور . ونحن لانمنع^(٦) أن يكون أحد حدى
الضدين يتسلم من الخصم ، فحينئذ يلزمه^(٦) ، شاء أو أبى ، أن يكون حد الآخر ضد هذا الحد .
ولا نمنع أن يكون^(٧) حد أحد الضدين بالقياس إلى المشهور وإلى الذائع أعرف من حد الضد
الآخر ، يكون إنما حد^(٨) بما هو أعرف في المشهور ، لا بما هو حقيقى المعرفة عند العقل الصريح
ور بما كان خفيا بنفسه ولكن اشتهر ، مثل كثير من المقدمات التى هى خفية فى نفسها بالقياس
إلى العقل النظرى الصريح ، ولكن بالقياس إلى الشهرة هى بينة بنفسها أو مقبولة .

والثانى أن الحد المطلوب فى "كتاب الجدل" هو الحد بحسب قانون الشهرة لا بحسب قانون
الحقيقة ، فلا^(٩) يجب أن يُجرى فى الأحكام الحقيقية مجرى الحدود الحقيقية .

ونقول أيضا إن الحد لا يصطاد بالاستقراء . وقد^(١٠) تبين هذا لك من أن الاستقراء الحقيقى
هو من الجزئيات المحسوسة ، وهذه لا حدود^(١١) لها على ما أوضحنا .

(١) س بما ، ولعلها أدق إذ يقال بين بكذا لا بين من كذا .

(٢) س وها هنا .

(٣) س واما كتاب الجدل فقد استعملتم فيه .

(٤) س ساقطة .

(٥) س فالجواب .

(٧) أن يكون ساقطة من م .

(٦-٦) ساقط فى س

(٨) س أخذ .

(٩) ب ولا .

(١٠) س ب قد بدون الواو . (١١) أى لا تعريفات .

والثاني أنه إن استقرئ منها قول على أنه حد فإن ذلك القول إما أن يؤخذ على أنه حد لكل واحد من الأشخاص فينقل إلى ^(١) أنه حد للكل ، كما إذا وجد حكم في ^(٢) الجزئيات نُقِلَ إلى الكل ، أو على أنه حد لنوع الأشخاص . ولا يمكن أن يكون حدا لكل واحد من الجزئيات ، فإنه يعرض من ذلك محالان : أحدهما أنه لو كان لكل واحد منها حدٌ يخصه لكان لا يشاركه فيه الآخر ، وكان لا يمكن أن ينقل إلى النوع كله ، أو تنقل ^(٣) إليه حدود كثيرة متخالفة .

والثاني أن الحد الخاص بكل ^(٤) واحد ، لو كان ، لما كان من الأمور الذاتية التي تشترك فيها ^(٥) ، بل بالعوارض التي عسى أن تخص جملة منها شخصا واحدا كما علم في "إيساغوجي" . والعوارض غير داخلية فيما هو الشيء ^(٦) . فقد بطل إذن قسم واحد من هذا الاستقراء . وبقى أنه إنما يستقرئ على أنه حد لنوع الأشخاص . وليس شئ من الأشخاص يدل بوجود ^(٧) معنى فيه على أنه حد لنوعه إلا أن يعرف نوعه أولا ويعرف الحد له : فيكون الاستقراء باطلا . وذلك لأنه لا يمكن أن يقال : لما كان هذا حد نوع هذا الشخص ، وحد نوع هذا الشخص ^(٨) فهو حد نوع كل هذه الأشخاص ، لأن هذا قد عرف إذ عرف أنه حد حد لنوع الشخص الأول ^(٩) .

قيل : فإذا ليس ^(١٠) طريق اكتساب الحد بالبرهان ولا بالقسمة ^(١١) ولا بالاستقراء من الجزئيات ، فكيف ليت شعري نعمل ، فإنه لا سبيل إلى أن يعرف بالحس ويشار إليه بالإصبع ؟

ثم معنى ماهو الشئ — وهو الحد الحقيقي — لا يجوز أن يكون إلا الموجود الذات ، والمعدوم الذات قد يكون له قول دال على معنى الاسم . وأما حد فلا ، إلا باشتراك الاسم ^(١٢) .

ومن ظن أن الحد يبين ^(١٣) بقياس فلما أن يعنى به القول الذي بحسب الاسم من حيث هو كذلك ، أو يعنى الحد الحقيقي . فإذا عني شرح الاسم فذلك محال : فإنه ليس يحتاج أن يبين

(١) من ساقطة . (٢) من من . (٣) أى وإلا نقل .

(٤) من لكل . (٥) من فيه .

(٦) أى غير داخلية في ماهية الشئ . أو حده . (٧) من الوجود .

(٨) من — الثالث . (٩) من إذا عرف أنه حد نوع الشخص الأول .

(١٠) أى وحيث إنه ليس . (١١) من هو استعمال البرهان ولا القسمة .

(١٢) أى تصبح كلمة حد مقولة بالاشتراك اللفظي على شيئين مختلفين : الحد الحقيقي الذي يدل على الماهية ، والحد اللفظي الذي يشرح معنى اسم من الأسماء .

(١٣) من يقنى بالقياس .

المبين أو يبرهن المبرهن على أنه ^(١) . يعنى بهذا الاسم معنى هذا القول . وإن غنى به الحد الحقيقي من حيث هو حد حقيقى ، فذلك يقتضى ^(٢) أن يشار فيه إلى موجود . فلا يخلو إما أن يكون الحد لا يشير ألبتة إلى وجود ذلك الشئ ، وإنما يعلم وجوده من وجه آخر ، أو يكون الحد نفسه يشير إلى وجوده . فإن كان الحد لا يشير إلى وجوده ، فقد علم وجوده أولا ، فيلزم أن يكون هذا ^(٣) عرف الحد له أولا — لأن حيث هو حد حقيقى ، بل من حيث هو شرح الاسم حين ^(٤) عرف ما الشئ الذى ^(٥) هو الموجود ، وما يعنى ^(٦) باسم الشئ الذى هو موجود . فما لم يفهم معنى اسمه كيف يفهم وجوده ! فإن كان ^(٧) وجوده بينما بنفسه تكون صيرورة شرح الاسم حدا له بينما بنفسه ^(٨) وإن كان غير بين ^(٩) فيكون البرهان الذى يبين وجوده ، كما يبين وجوده بجعل شرح اسمه حدا له ، فيكون الذى كان من قبل شرح اسم قد صار الآن حدا ، لما صح ^(١٠) أن الشئ موجود لا من جهة أن ذلك برهان على حده بالذات ، بل هو برهان على وجوده بالذات ، وعلى حده بالعرض . وهذا النحو لا يمنع وقوعه فى الحدود ولا فيه خلاف .

وأما إن كان إعطاء الحد نفسه هو المشير إلى الوجود حتى يكون إعطاء الحد لما ليس بين ^(١١) الوجود من حيث هو حد حقيقى بين ^(١٢) الوجود بيان أن الأمر موجود ، فيكون من حد الشئ ، فقد قاس على وجوده ^(١٣) معا من حيث حد ، هذا محال : فإن الحد إنما يبنى على أمور داخلية فى ماهية المحدود ، والموجود — كما علمت — ليس منها . فليس الوجود جنسا ^(١٤) ولا فصلا بل هو محمول لازم ، والحد لا يعطيه لأنه يعطى الأجناس والفصول فقط . بل البرهان يعطيه : لأن البرهان هو معطى اللزومات التى ليست داخلية فى الحد . فان البرهان المعطى للوجود يعطى وجود مجهول الوجود مطلقا ، أو مجهول وجوده للشئ ^(١٥) . وهذه كلها لوازم خارجة عن الماهية . فلا البرهان يطلب ما هو داخل فى الحد لأن ذلك يبين بنفسه ، ولا الحد يعطى ما هو مطلوب

-
- | | |
|----------------------------------|---------------------------|
| (١) م ساقطة . | (٢) م يفضى . |
| (٣) س ساقطة . | (٤) س حتى . |
| (٥) س ساقطة . | (٦) أى وعرف ما يعنى الخ . |
| (٧) فإن كان ساقطة فى س . | |
| (٨) أى أمرا بينما بنفسه . | (٩) س + بنفسه . |
| (١٠) س لما كان صح . | |
| (١١) م يبين . س ك ب غير منقوطة . | (١٢) س ساقطة . |
| (١٣) م وجوه . | |

(١٤) راجع ما بعد الطيعة لأرسطو ٩٩٨ ب ٢٢ وما بعده وكذلك ١٠٤٥ ب ٦

(١٥) أى أن البرهان يدل به على وجود الشئ . إطلاقا كالبرهان على وجود الله أو على صفة موجودة للشئ .

البرهان لأن ذلك خارج عن جوهر الشيء . ولذلك كان أهل العلوم كلها يضربون سوراً بين الأمرين ويميزون مأخذ إعطاء الحدود باباً، ويقتضبون الحدود اقتضاباً، ويميزون مأخذ البراهين باباً آخر، ويؤلفون البراهين تأليفاً . وإذا أعطوا حد المثلث في الهندسة لم يقدموا على ذكر وجوده شيئاً^(١) بل لم يبينوا أن هذا حد بالحقيقة أو تفهيم للاسم . فلما برهنوا أن المثلث موجود بالشكل الأول من كتابهم في الاسطقسات صار حينئذ ما كان تفهيماً للاسم عند ابتداء التعليم حداً بالحقيقة .

فما أظهر ما بان أن مأخذ الحد الحقيقي مبين لماخذ القياس . وكذلك القول المعروف لماهية الاسم الذى ليس بحد^(٢) وهو أظهر . وذلك لأن معناه أن هذا الاسم أعني به كذا وكذا . وهذا لا يمكن أن ينازع فيه أو^(٣) أو يخاصم كما لا ينازع في الاسم . وأما أن هذه الذات حدها كذا وكذا فيمكن أن ينازع فيه ويخاصم . وبين الأمرين فرة .

ولو كان كل قول يطابقه اسم مطابقة يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة ، والقول يدل على تفصيل ما يدل عليه الاسم حداً^(٤) ، لكان غاطباتنا وكلامنا حدوداً . فما من لفظ مركب بلفظ استفهام^(٥) أو خبر أو دعاء أو تمن أو تعجب أو ترج أو أمر أو نهى أو غير ذلك، إلا ويمكن أن يوضع اسم مفرد بدله . فيكون جميع ذلك حدوداً . بل تكون القصيدة الطويلة مثل شعر أو ميروس المسمى بأيلياس^(٦) حداً لأنه يمكن أن تسمى باسم واحد مفرد ، كما سمي البلد والقرية مع كثرة أجزائه باسم واحد^(٧) . ثم يكون حده تفصيل جملته .

فبين إذن أن القياس لا يثبت حداً ، والحد لا يكون قياساً، ولا دلالتها^(٨) على شيء واحد بعينه . فإنه^(٩) لا قياس على ما يدخل فيما هو .

(١) س لشيء آخر، ومعنى العبارة لم يذكروا شيئاً عن وجوده .

(٢) الذى ليس بحد وصف للقول المعروف لا لكلمة اسم . وكان الأفضل أن يقول معنى الاسم بدلاً من ماهية الاسم لأن المعنى للاسم والماهية للسمى . وقوله وكذلك القول المعروف : أى كذلك ظهر الفرق بين الحد الحقيقي والحد اللفظي .

(٣) م لو .

(٤) حداً خبر كان : أى لو كان كل كلام مؤلف من ألفاظ أو جمل حداً .

(٥) س فى استفهام . (٦) الألياذة .

(٧) س + كما سمي بلد بالرى وبغداد .

(٨) س دلالتها . (٩) س وأنه .

والاستقراء أيضا إنما هو لإثبات "هلية" بسيطة أو مركبة، وحكمه حكم القياس والبرهان .
ولا سبيل إلى إثبات الحد به .

أما أنه لا يمكن أن يبرهن على الحد فقد بيناه . وأما الآن فإننا نقول :

إنه قد يتفق أن يكون لبعض البراهين منفعة في حدس^(١) بعض الحدود وبالعكس . ونقول
كما أنا لا نطلب لِمَ الشيء إلا بعد أن نضع هل الشيء ، كذلك لا نعرف ما الشيء إلا بعد^(٢)
أن نعرف هل الشيء^(٣) ثم معرفة هل الشيء قد تحصل لنا على سبيل العرض بأن لا يكون
الحد الأوسط علة لوجود النتيجة ، بل علة للزوم النتيجة ، أو يكون عارضا غريبا لازما
وقد تحصل بالذات^(٤) : وذلك إذا عرفنا الشيء من قياس بحد أوسط هو سبب وجوده .
فهذا الطريق هو الطريق الذي يؤدي إلى معرفة بالهل حقيقية^(٥) . والطريق [١١٥ ب]
الأول لا^(٦) ينفعنا ألبتة في اكتساب ما هو وافي اقتناء الحد . وأما هذا الطريق فإنه لما كان
يدل فيه على علة وجود الشيء العلة التي هي ذاتية له ، فلا يبعد أن يكون ما يفهمنا من وجوده
شيئا زائدا على وجوده المطلق — وهو وجود العلة الذاتية : وهو إما حده وإما جزء من حده^(٧)
حينئذ لا يبعد أن يتنبه^(٨) مع مراعاة الشرائط المذكورة على حده . فمثل هذا كما أنه مع التوقيف
على الهلية يشير إلى لمية الهلية ، فكذلك مع التوقيف على الهلية يشير إلى مائية الهلية . وخصوصا
وقد سلف منا البيان أن للمية الهلية ومائية الهلية مشاركة^(٩) . ومثال هذا أن من قاس

(١) م ح د من ، ب غير واضحة . والمراد ببعض الحدود الحدود التي حدودها الوسطى علل ذاتية .

(٢) س ساقطة .

(٣) أى يعرف هل الشيء . موجود إطلاقا أو موجود بصفة ما . ومعنى هذا أن مطلب لم ومطلب ما متأخران
عن مطلب هل .

(٤) الفرق هنا بين معرفة عرضية بالشيء عن طريق وسط ليس بعلة لوجود الشيء ، ومعرفة حقيقية بالشيء بواسطة
وسط هو علة في وجوده .

(٥) س ، م الهل الحقيقية . (٦) س ساقطة .

(٧) من قوله "فلا يبعد" معناه فلا يبعد أن يكون ما يفهمنا هذا الطريق ، (وهو طريق البرهان إلى) من وجود
الشيء ، شيئا غير مجرد أنه موجود ، أو أن علته الذاتية موجودة ، بل شيئا آخر هو حد الشيء . أو جزء من حده . فالبرهان
على لم يكسف القمر يفهمنا ما هو الكسوف : أى يفهمنا حده ، وهو زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس .

(٨) م ينبه ، وكان الأولى أن يقول يتنبه لحده ، لا على حده . والمراد يتنبه من البرهان للحد كما شرحناه .

(٩) س تشاركها .

على أن القمر ينكسف فقال إن القمر قد يقع قبالة الشمس وراء ستر الأرض ، وإذا وقع كذلك انكسف ، أو قال ما يجري مجرى هذا الكلام ، فإن كسوف القمر يثبت به . وأيضاً^(١) أنه لم ينكسف يثبت به^(٢) . وأيضاً أنه ما كسوفه^(٣) — وهو زوال ضوئه بستر الأرض — يثبت به . وخصوصاً إذا استقصى هذا البيان حتى صير إلى العلة القريبة التي هي الصورة للكسوف بعد العلل الفاعلة له^(٤) . فإذا جمعت^(٥) تلك الأوساط كلها مع الحد الأكبر كان حداً تاماً ، من قولنا إن القمر يمكن أن يقع قبالة الشمس المفيدة إياه الضوء على القطر ؛ وكل ما وقع كذلك فإن الأرض تستر عنه ضوء الشمس ، وكل شيء يكون كذا^(٦) فإنه لا يضيء^(٧) ، بعد أن كان يضيء^(٨) وكل ما كان كذلك فهو منكسف ، فالقمر منكسف . فإذا أخذت هذه الأوساط^(٩) وابتدئ من أقربها إلى المنكسف — وهو أنه^(١٠) لا يضيء بعد أن كان يضيء — وجمعت هذه بالعكس من ترتيبها ، كان حداً للكسوف تاماً : وذلك لأن حد كسوف القمر هو^(١١) أن لا يضيء القمر بعد أن^(١٢) كان يضيء لستر الأرض عنه ضوء الشمس لوقوعه من الشمس على القطر^(١٣) . فهذا هو الحد التام للكسوف ، واكتسب^(١٤) من هذا البرهان التام على الكسوف الأول . وذلك الأول حد ناقص أخذ من برهان ناقص^(١٤) .

وعسى المشكك^(١٥) يعترض في هذا فيقول^(١٦) : كأن هذا البرهان لا يصح ولا يقوم إلا لمن تقدم فعرّف حد الكسوف ، فلا يكون البرهان قد أفاد الحد . فنقول :

إن الشيء يعرف معرفة بالفعل ، ويعرف معرفة بقوة قريبة من الفعل يكون عنها^(١٧) غفلة ويحتاج فيها إلى تنبيه . فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه عن الغفلة . وأما الحد فلا يبرهن

(١) الواو ساقطة من م ، ب .

(٢) أى يثبت به أيضاً الكسوف .

(٣) أى يثبت به أيضاً ماهية الكسوف .

(٤) من الفاعلية له . (٥) من اجتمعت . (٦) من تفعل به الأرض كذا .

(٧) من يصير غير مضيء . (٨) من مضياً . (٩) من الوسائط .

(١٠) من أن . (١١) من فهو . (١٢) من ما .

(١٣) من ساقطة .

(١٤-١٤) من ” وقد يكتسب من هذا البرهان التام على الكسوف الأول ، وذلك الأول حد ناقص قد يكتسب

من برهان ناقص . قارن ما أورده صاحب البصائر التصيرية في ص ١٧٤ فيه تلخيص واضح لكل ما ذكره ابن سينا .

(١٥) م ، ب الشك . (١٦) ب فيقال . (١٧) م فيها .

عليه البتة . فكان ^(١) هذا قد كان يعرف أن الله مريصيه كذا من الشمس ففعل عنه . فإذا سمع هذا لحظ ذهنه هذه الأجزاء ، فلم يلبث أن يتيسر ^(٢) له الانتقال إلى ترتيب الحد

وأما إذا ^(٣) لم يكن البرهان مؤلفا بالعلل ، بل كان قياسا من العوارض واللوازم ، ففعل مثلا إن القمر قد لا يقع له ظل في الاستقبال ، وإذا لم يقع له ظل فهو منكسف ، فالقمر قد ينكسف ، فليس ^(٤) يصطاد من مثل هذا ^(٥) حد ، بل يجب أن يعطى العلة بعينها . أما العلة الحقيقية ^(٦) عند قوم فالستر ، وعند قوم انقلاب القمر ، وعند قوم طفوءه ^(٧) بعد اشتعاله .

وكذلك إن ^(٨) قال قائل إن السحاب قد تطفأ ^(٩) فيه النار ، وإذا طفئت فيه النار حدث صوت الرعد ، فإنه يمكن أن يستخرج من هذا البرهان حد الرعد .

وأما كل شيء لا علة له ، فلا برهان عليه ولا حد بالحقيقة له إلا الوجه الذي يجب أن يتأمل ويتذكر من فصل ^(١٠) علمناه في أول الكتاب . ثم لا يجب من كلامنا في هذا الفصل ^(١١) أن يظن — كما ظن بعض الناس — أن كل برهان بعلة فإنه يدل على الحد ، فإن المعلم الأول لم يضمن هذا ، بل ضمن أنه قد يكون من هذا الصنف ما يدل على الحد ، لا على ^(١٢) أن كله كذلك . ولا ^(١٣) لو ضمنه كان حقا : فإنه إذا كان الحد الأوسط نوعا للحد الأكبر كان القياس برهانا ومأخوذا من علة النتيجة ^(١٤) وحدها ، لا للحد الأكبر مجردا ، ومع ذلك لم يستنبط منه حد ^(١٥) . وقد فرغنا نحن عن ذلك . فبدله أن يكون هذا حيث يكون الشيء الذي هو الأوسط علة بذاته للأكبر منعكسة عليه ، وعلة للنتيجة معا . وأما الظن المستحكم لقوم ^(١٦) أن البراهين إنما هي حدود

(١) م وكان . (٢) س يتبين . (٣) س إن .

(٤) س + له . (٥) س + القول .

(٦) س والعلة الحقيقية للكسوف .

(٧) الفعل طفأ ، على وزن تعب بمعنى نحد والمصدر على وزن فعول .

(٨) س إذا . (٩) س فيها . (١٠) س فصل ما .

(١١) س + الذي نحن فيه . (١٢) س ساقطة . (١٣) من ولا هذا .

(١٤) س للنتيجة . (١٥) س حده .

(١٦) س "عند قوم" ثم بضيف حين يقولون .

وسطى هي علل منعكسة على الحدود الكبرى ، بل وعلى الصغرى ، فأمر باطل . وإنما غرهم قلة العناية والنظر ، وفصل من كلام المعلم الأول لم يستقصوه حق الاستقصاء ، وسنصير إليه عن قريب ، ونبين أن العلل قد تكون أخص من المعلولات في كثير من الأشياء ولا تنعكس عليها ، إلا أنا نشتغل ها هنا بما هو غرضنا فنقول :

إن المعلم الأول دل على أن البراهين ^(١) ذوات العلل تعطى بوجه ما تنبها على الحدود ، وذلك في الأشياء التي هي عارضة لشيء وفي شيء لعلة ^(٢) من جنس العلل المأخوذة في الحدود .

وأما ما لا علة له في وجود ذاته مطلقا ، أو لشيء : لأنه غير عارض في شيء ، أو عارض أول ^(٣) بلا علة — ومن جنسه مبادئ العلوم ^(٤) — فإنه قد يصدق به من غير قياس يعطى هلية ألينة . بل هليتها واضحة . ومع ذلك فقد يكتسب لها حد .

وأيضا كثير من المعاني يوضع في العلوم وضعا ، مثل الوحدة في علم العدد ، فلا يقاس بالبرهان على وجوده ^(٥) ، بل يوضع وضعا ، وربما أقنع فيه بكلام جدلي أو استقراء إقناعا غريبا ليس من شرط التعليم ، ولكن ذلك لا يتعذر تحديده .

فإذن ليس كل حد إنما يتوقع فيه أن يصار إليه من البرهان ، بل كثيرا ما يحد الشيء أولا فيقتنص من حده البرهان على عوارضه ، وخصوصا من حدود البرهان الذاتية والحدود التي فيها شيء علة و شيء آخر معلول ، مثل قولنا إن الرعد صوت يحدث في الغمام اطفوء النار فيه . وطفوء النار علة والصوت معلول ، ومجموعهما — لا أحدهما وحده — هو الحد التام : فإنه وإن كان طفوء النار علة فاعلة للصوت ، والصوت معلول له ، فالصوت علة للرعد على سبيل العلل الصورية . والحد بجملته علة صورية للحدود ؛ وإن كان بعض أجزائه علة لبعض . وإذا كان الحد بالجملة علة صورية للحدود فكل جزء منه هو علة لا محالة . وإنما يكون البرهان مفيدا للحد إذا كان فيه جزء هو علة وجزء هو معلول على نحو ما قلنا .

(١) م البرهان . (٢) م العلة .

(٣-٣) م "بلا علة من جنسه مبادئ العلوم" وهو خلط .

(٤) أى فلا يبرهن على وجوده . م تقرأ وجوده .

الفصل الرابع^(١)

في مشاركة أجزاء الحد وأجزاء بعض البراهين ، وكيفية الحال في توسط
الحدود وتوسط أصناف العلل

ومما ينبغي في المقاصد التي إياها نغزو^(٢) ، أن نعرف ما الحد^(٣) التام وما الحد^(٣) الناقص
وما الحد الناقص الذي هو مبدأ برهان ، وما الحد^(٣) الناقص الذي هو نتيجة برهان ، ومن جميع
ذلك ما الذي هو حد حقيقي بحسب الذات ، وما الذي هو حد مجازي بحسب الاسم . وجميع
هذه ينحصر في أربعة أقسام .

فيقال "حد" بوجه ما لما هو قول يشرح الاسم ويفهم المعنى الذي هو مقصود بالذات في ذلك
الاسم ، لا بالعرض ، ولا يدل على وجود ولا على سبب وجود ، اللهم إلا أن يتفق أن يكون معنى
الاسم موجودا معروفا الوجود ، فيكون فيه حينئذ دلالة ما بالعرض على سبب الوجود . وذلك
لأنه من جهة ما هو شرح الاسم ليس حد ذات ، وإن كان لا يكون حد ذات إلا وهو شرح
اسم . فإن أخذ^(٤) في الابتداء على أنه شرح اسم للشك في وجود معنى الاسم وتضمن بيان سبب
معنى الاسم لو كان موجودا ، فهو بالعرض معطى للعللة ، مثل ذكر حد المثلث قبل ثبوت وجود
المثلث : فإنه إنما يورد ويؤخذ^(٥) أولا على أنه شرح اسم ، ولا يدرى من أمره هل هو موجود
المعنى . ومع أنه يؤخذ شرح اسم ، لا بد من أن يعطى أسباب المثلث وهي الأضلاع الثلاثة .
فيكون مثل هذا يعطى أسبابا لما^(٦) لو كان موجودا كانت أسبابه هذه . فإذا اتفق أن صح عند
إنسان أنه موجود انقلب ذلك القول بالقياس إلى ذلك الإنسان حدا ومعطيا للعللة . وإعطاؤه
للعللة — من جهة ما هو شرح اسم — بالعرض .

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) ب نغزوا . م ترسم نفس الحروف بدون نقط ، س ترسم نفس الحروف وتنقط الحرف الأول بنقطتين من فوق
ولعلها تحريف لكلمة نعتبر أى ننظر .

(٥) م يوجد

(٤) س أخذت .

(٣) س بالحد .

(٦) س كما .

وكذلك دلالاته على الوجود. وهذا الحد المقول بحسب الاسم إذا لم يوافق معنى الوجود، كان اتحاد أجزائه شيئاً معتبراً^(١) من وجهه . فإذا^(٢) كان بحسب الذات كان اتحاد أجزائه معتبراً^(٣) من وجه آخر : وذلك لأن^(٤) القول إنما يكون واحداً^(٥) على أحد وجهين : إما لأنه متصل الأجزاء بالأربطة الجامعة كما مضى منا ذكره فيما سلف مثل قصيدة^(٦) أو كتاب فمادونه . وإما لأن أجزائه تصير شيئاً واحداً في النفس يدل على شئ واحد في الوجود^(٧) . والحد الذي يكون بحسب الاسم فيشبه أن يكون اتحاد أجزائه — مادام ليس مطابقاً لموجود واحد — اتحاداً بالأربطة ، إلا أن يؤخذ بالقياس إلى خيال واحد في النفس . وإلى هذا القسم والوجه ذهب قوم . فكأنه غير مستمر في جميع الحدود التي هي بمعنى شروح الاسم . فإنه إذا كان المعنى محالاً لا خيال له في النفس ألبتة ، فكيف يكون خياله وجدانياً ؟ وإن كان محالاً وله خيال في النفس ذو أجزاء لا تجتمع في الطبع ، فكيف يكون ذلك الخيال واحداً ؟ مثل تخيلنا إنساناً^(٨) يطير . فإن كان هذا الخيال واحداً ، فعساه أن يكون واحداً بجهة غير الجبهة التي بها تكون [١١٦] المعاني العقلية والخيالات الصحيحة واحدة . فإن ”الواحد“ يقال^(٩) على وجوه كثيرة ، ونحن لا نذهب إلى هذا المعنى في قولنا معنى واحد وشئ واحد ، بل نشير^(١٠) إلى اتحاد طبيعي جوهرى .

هذا ، وأما الحد الكائن بحسب الذات فهو متحد الأجزاء بالحقيقة لأنه لخيال أو لمعنى أو لموجود^(١١) واحد بالحقيقة بوحدة طبيعية . وهذا وجه مما يقال عليه الحد .

ويقال ”حد“ بوجه آخر لما يعطى علة^(١٢) وجود معنى المحدود ويؤخذ بعينه في البرهان حداً أوسط فيكون مبدءاً للبرهان^(١٣) . وإذا أخذ هذا الحد وضم إليه كماله — وهو إضافته إلى المعلول —

(١) م معبرا . (٢) م وإذا . (٣) م معبرا .

(٤) م أن .

(٥) المراد بالقول الكلام المفيد المؤلف من أجزاء ، وبالأربطة الجامعة الأربطة اللغوية التي تجمع أجزاء القول .

(٦) م قصيدة ما . يقول ”أرسطو“ مثل الألياذة .

(٧) لا أدري من أين أتى ابن سينا بهذا . أما الوارد في منطق أرسطو فهو ”ولما أن يحمل فيه (أى في القول) محمول واحد على موضوع لا بالعرض“ .

(٨) م ، ب إنسان . (٩) م الواحدة يقال . (١٠) م ، ب نسير بالسين .

(١١) م لوجود . (١٢) م عليه .

(١٣) مثل توسط الأرض بين القمر والشمس ، فإنه مبدءاً برهان على كسوف القمر ، وفي الوقت نفسه جزء من حد الكسوف .

ووضع المحدود ، اجتمع فيه ثلاثة أشياء : أعنى المحدود ، وحدًا ^(١) يعطى العلة ، وكإله في إعطاء العلة وهو ذكر المعلول . وهذه الأشياء الثلاثة ^(٢) ينعكس بعضها على بعض ، وإلا لما كان محدودٌ وحدٌ ^(٣) كإله : لأن المحدود والحد متساويان ، وإكمال الحد هو معلول الحد ^(٤) الذى يوجد عنه فقط ، ويوجد لجميع المحدود ، وهو أيضا مساو للأوليين . وهذه الأمور الثلاثة موضوعة لأن يكون منها برهان ينتج كمال الحد لموضوع ما بقياسين .

إلا أن الأمر فى وضع حدود البرهان بالعكس من وضع أجزاء الحد ^(٥) . مثال هذا : ليكن الغيم هو الموضوع للحدود الثلاثة ، وليكن هذا الحد الذى هو العلة هو طفوء النار فى الغيم . وليكن كماله هو حدوث صوت ، فنقول : إن الغيم رطوبة قد طفئت فيها نار ، وكل رطوبة طفئت فيها نار يحدث ^(٦) فيها صوت ، فالغيم يحدث فيه صوت ، وكل صوت يحدث فى الغيم فهو رعد ، فالغيم يحدث فيه رعد ^(٧) . فقد صارت هذه الأمور الثلاثة أجزاء برهانيين ^(٨) مرتين أصغر حدودهما موضوع الأمور الثلاثة وهو الغيم . فكان طفوء النار أول مذكور من هذه الثلاثة ، ثم حدوث الصوت . وكان حدوث الصوت يُثبت فى نتيجته البرهان الأول وطفوء النار لا يُثبت ، بل هو مبدأ برهان لا نتيجة . والمحدود — وهو الرعد — هو آخر مذكور من هذه الثلاثة فى البرهان الثانى ومذكور فى النتيجة الثانية .

فإذا رددت هذه الحدود إلى تأليف حدى عكست فذكرت أول شئ الرعد ، ثم الصوت الحادث فى الغمام ، ثم طفوء النار فى الغمام : فقلت إن الرعد صوت حادث فى الغمام لطفوء النار فيه .

(١) م وحد . (٢) م ، ب الثلاثة أشياء .

(٣) س الحد . ويلاحظ أن "كان" فى قوله وإلا لما كان محدود الخ تامة بمعنى وجد .

(٤) كمال الحد هو الذى يسمى نتيجة برهان وهو جزء من جزأى الحد ومعلول لجزء الآخر ، مثل زوال ضوء القمر فى تعريف الكسوف بأنه زوال ضوء القمر لتوسط الأرض بينه وبين الشمس . فالجزء الأول هو كمال الحد ، وهو معلول لجزء الثانى ، ومن مجموعهما يتألف الحد الكامل .

(٥) المراد بالوضع هنا الترتيب . والمقصود أن ما كان مقدما فى البرهان (الذى هو الحد الأوسط ومبدأ البرهان) يتكون منه الجزء الثانى من الحد مثل توسط الأرض فى المثال السابق ، وما كان مؤخرا (وهو الحد الأكبر) يتكون منه الجزء الأول من الحد مثل زوال ضوء القمر فى المثال نفسه .

(٦) س فإنها يحدث . (٧) س صوت وهو خطأ .

(٨) س برهانيين . ولكنهما برهاتان فقط .

فقد انقلب ما كان مبدأ البرهان فصار آخر الحد ، وما كان نتيجة للبرهان^(١) فصار مبدأ الحد .
 وصار المحدود الذى كان محمولا آخر الأمر موضوعا للجميع^(٢) . ونظير هذا الحد قولنا فى حد الغضب
 إنه شهوة الانتقام ؛ ونظير كماله غليان دم القلب ، وهو نتيجة البرهان . فإذا حَدَّدْتُ قدمت
 غليان دم القلب وأردفته بالعلة وهو شهوة الانتقام . وإذا برهنت قلت : فلان يشتهى الانتقام ،
 وكل من اشتهى الانتقام غلى دم قلبه . فقدمت شهوة الانتقام وأخرت غليان دم القلب . والجنس
 دائماً مع الحد الذى هو نتيجة البرهان^(٣) .

وقد ظن قوم أن الحد الذى هو نتيجة البرهان يكون لا محالة من المادة^(٤) ، والذى هو مبدأ
 البرهان يكون^(٥) من الصورة ، وحسبوا أن توسط الأرض الذى هو المبدأ الفاعل^(٦) للكسوف
 هو علة صورية للكسوف ، وأن انمحاق الضوء علة مادية ، وكأنها من جهة مادة الكسوف ،
 وليس كذلك . بل تكون العلة المتوسطة ومبادئ البرهان من كل نوع .

والمعلم الأول يجعل الحد التام المجتمع من الحد الذى هو مبدأ البرهان والحد الذى هو نتيجة
 البرهان قسماً من الأقسام ، ويترك الحد الذى هو مبدأ البرهان اقتصاراً على فهم المتعلم ، وهو
 بالحقيقة قسم خارج مما ذكر ، وهو الرابع فى الحقيقة بعد^(٧) الحد التام ، كما أشرنا إليه فى مواضع
 وسنشير إليه بعد قليل . بل إنما نجعل الرابع حداً لمور لا علل لها ، وذوات لا أسباب لوجودها
 بوجه ، وليس فى حدها التام شئ هو علة ومعلول^(٨) ، فلا يكون هناك^(٩) شئ هو مبدأ برهان
 وشئ آخر هو نتيجة برهان .

ولا كل مبدأ برهان^(١٠) يؤدى إلى حد هو نتيجة برهان ، ولكن يجوز أن يكون مبدأ برهان
 لأمر عارضة خارجة عن الحد .

(١) س البرهان . (٢) أى موضوعاً للقضية التى تجمع بين جزأى الحد .

(٣) الجنس فى المثال المذكور هو " الصوت " وهو وارد فى المقدمة الكبرى فى القياس الأول من القياسين اللذين

ذكرهما .

(٤) أى يكون علة مادية .

(٥) س + لا محالة . وقوله من الصورة معناه يكون علة صورية .

(٦) س الفاعلى . (٧) س وهو . (٨) س علة معلول .

(٩) أى فى حالة حد الشئ الذى لا علة له .

(١٠) س ساقطة .

فإذا لم يُعتمد بالقسم^(١) الشارح لاسم لا وجود لمعناه حدا — لأنه بالحقيقة ليس حدا لشيء حتى يثبت وجود الشيء — بقيت الحدود الحقيقية ثلاثة ، فإن نتيجة البرهان هو من قبيل دلالة الاسم إلا أنه قد صار حدا . ولا بأس بأن تجعل حدود الأشياء البسيطة من قبيل دلالة الاسم وقد صارت حدودا ، اللهم إلا أن يشترط في هذه أنها لا تكون أيضا إلا^(٢) لأشياء مخصوصة دلالة الاسم وتركيب المعاني ، وتجعل دلالة الاسم أعم من ذلك . وحتى للأشياء التي تركيبها بالعرض كالأبيض والأنف الأنف ونحو ذلك . وكيف كان^(٣) فإنه يكون قسما أو نوعا تحت ذلك ، فلا تكون بالحقيقة القسمة الأولى إليها .

فقد عرفت أن من الحدود ما من شأنه أن يدخل في البرهان ويناسبه .

وإذا كان وجود الأكبر لشيء أعرف^(٤) من وجود الأكبر للأصغر ، فيجعل ذلك الشيء حدا أوسط ويكون القياس من الشكل الأول . وإذا كان الأكبر عارضا ذاتيا يظهر لحد الأصغر أكثر من ظهوره للأصغر فتوسط حد الحد الأصغر على سبيل الشكل الأول . وإن كان سلب حد الحد الأكبر عن الأصغر أظهر من سلب الأكبر ، وحفظنا الحد محجولا ، بيئنا ذلك بالشكل الثاني لا غير ، إلا أن نحرف الصورة . وإذا كان سلب حد الأكبر عن حد الحد الأصغر أظهر من سلبه عن الحد الأصغر ، بيئنا ذلك بالشكل الأول لا غير ، إلا أن نحرف الصورة .

وبهذا نستبين أن للشكل^(٥) الثاني في الاستعمال غناء^(٦) وللأول غناء^(٦) ، وأنه ليس وإن كان الأول أولى وأفضل فلا غناء خاص للثاني^(٧) .

وإن شئت أن أبوح لك بالصدق ، فسواء عندى طلب الشيء لشيء وطلبه لحدته التام ، وكذلك طلب الشيء للشيء وطلب حده التام له . وكأن من يأخذ أن كذا موجود لحد الشيء ويريد أن يبين أنه موجود للشيء فهو مصادر على المطلوب الأول . وكذلك الوجه الآخر : فليس

(١) س القسم الأول الشارح . (٢) س ساقطة . (٣) س وكيفما كان .

(٤) س أكبر . وأعرف خبر كان .

(٥) م الشكل . (٦) غناء بالعين . ب هنا .

(٧) م ، ب الثاني . ومعنى العبارة أن الشكل الأول وإن كان أولى وأفضل من الشكل الثاني ، ألا أن هذا ليس معناه أن الشكل الثاني لا غناء له .

وضع الشيء إلا وضع حده ، ولا حمل الشيء إلا حمل حده . ولكن أمثال هذا إنما تكون قياسات على قوم بله إذا ذكر لهم الأصغر وحده^(١) لم يتخضروهم معناه ، وإذا ذكر الأوسط وكان حدا للأصغر ، ثم ذكر الأكبر ، فهموا بالأوسط الأصغر وتصوروه ثم قبلوا حمل الأكبر عليه — لأن الأوسط توسط في التصديق ، بل لأن الموضوع لم يكن مفهوما ، فكيف كان يحكم بحمل شيء عليه ؟ . فلما فهم صدق ما يجب تصديقه له . فيكون الأوسط إنما يقع في التصور بالذات ، وأما في التصديق فبالعرض . وكذلك إن كان الحد للحمول : فإنه لو كان الموضوع مفهوما والمحمول مفهوما ، كل بمحده ، لما احتيج إلى أن توسط الحد حدا أوسط : فإنه إن كان الحمل بينا على الحد فإنه يكون بينا على المحدود ، وإن لم يكن على الحد بينا^(٢) لم ينفع توسط الحد^(٣) . فإن كان أحدهما ، وليكن الأصغر مثلا ، مفهوما ، لا من حيث حده ، ووسط حده وهو لا يشمر أنه حد ، فلا يكون الانتفاع بتوسط الحد من حيث هو حد أيضا ، بل يكون ذلك مثل حال من يتصور الإنسان لا من حده ، بل من أنه ضحاك منتصب القامة ، ثم توسط الحيوان الناطق ، فيجد حمل التمييز على الحيوان الناطق ظاهرا . وإنما وسط ليبرهن^(٤) وجوده على الضحاك المنتصب القامة . فإن كان المبرهن عليه يجعل لفظ الإنسان موضوعا لكونه ضحكا منتصب القامة ، فيكون حده لا الحيوان الناطق ، فيكون قد جعل الإنسان اسما لغير الحيوان الناطق ، فصار حينئذ الحيوان الناطق لازما ورسم للضحاك المنتصب القامة ، لاحدا له كما عرفت في غير هذا المكان . فإنه إذا سميت الشيء من حيث ما هو ضحاك منتصب القامة إنسانا ، كان هذا الاسم حده أنه ضحاك منتصب القامة ولا مناقشة في الأسماء . فها هنا لا يكون الأوسط حدا للأصغر . وأما إن لم يجعل الضحاك^(٥) المنتصب القامة بإزاء الاسم ، بل لمعنى^(٥) هو لاحق لشيء آخر ليس يتعرض له^(٦) ، فإن علم منه أنه ضحاك منتصب القامة وكان مجهولا له أنه حيوان ناطق ، فلا يكون هذا^(٧) معلوما أنه محمول عليه حتى يعلم أن الأوسط محمول على الأصغر فتلزم النتيجة . وإن كان ظاهرا أن هذه الذات هي^(٨) الحيوان الناطق فلم يكن مجهولا مائتته^(٩) ، وإذا لم يكن مجهولا مائتته عاد إلى الوجه الأول فكان الطلب للإنسان والحيوان الناطق واحدا^(١٠) . وإن كان معلوما أنه موجود لتلك الذات ومجهولا أنه

(٢-٢) م ساقط . والمراد بالحد التعريف .

(١) م حده بدون الوار .

(٥) م بمعنى .

(٤) م الضحك .

(٣) م مبرهن .

(٨) م ، ب هو .

(٧) م ساقطة .

(٦) م لذلك الآخر .

(٢٠)

(١٠) م واحد .

(٩) ب غير منقوطة . م مائتته .

حده ، فيكون أولا لم يتوسط الحد من حيث هو حد [١١٦ ب] ، وثانيا أنه لا يكون يعنى ^(١) بتلك الذات ما نعنى نحن بالإنسان . وذلك لأنه يجوز ^(٢) أن يكون العانى يعنى بالاسم ما يجب أن يعنى به ، ولكنه يغفل أو يعجز عن التحديد ولا يتنبه له . وأما إذا عرف حمل معنى الحد عليه ووجوده له وفصل بين حديه ^(٣) ، لم يجهل أنه حده . وإذا وضع الاسم ووضع الحد ولم يأخذه على أنه حد ولم يُجره ذلك المجرى ، فليس عن غفلة ما يذهب عن تحديده ، بل عن قصد ، ويكون مراده بالاسم لا ^(٤) ذلك الحد ، بل شيئا ما آخر مما يتصوره أو يغفل عنه ، لو نبه عليه لكان معناه غير هذا الحد ، أو يكون ذلك الإنسان خالعا ^(٥) للصواب لا يلتفت إليه . وكذلك الكلام في جانب ^(٦) الأكبر .

ولما كانت البراهين الحقيقية كلها ، والحدود — بعضها وأكثرها — إنما تتم بالعلل فواجب أن نعرف كم العلل فنقول :

إن العلل أربعة ^(٧) : أحدها الصورة للشيء في حقيقة وجوده في نفسه . والآخر الشيء أو الأشياء التي يحتاج أن تكون أولا موجودة قابلة لصورة وجوده ^(٨) إذا حملتها ^(٩) بالفعل حصل هو ، وهو المادة . والثالث مبدأ الحركة — وهو الفاعل . والرابع الشيء الذى لأجله يجمع بين مادة الكائن وصورته — وهو التمام . وكلها تصلح أن توضع حدودا وسطى . وذلك لأن علة لشيء في شيء فهى واسطة بينهما . مثلا إذا قلنا الزاوية الواقعة في نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين تحدتان من خطيها ^(١٠) والقطر ، وهما معادلتان لقائمة ، حتى إن كان الخطان متساويين كان

(١) س إنما يعنى . (٢) م لا يجوز .

(٣) س يديه . (٤) س لأن بدل لا .

(٥) هكذا في المخطوطات الثلاثة ولعلها خالفا . وفي هذه الحالة قرأ من الصواب بدلا من للصواب .

(٦) س الجانب .

(٧) يقول الأستاذ ميور مترجم أنا لوطيقا الثانية في مجموعة أكسفورد تعليقا على الفصل الحادى عشر من الكتاب الثانى إن كلام أرسطو في العلل هنا لا يتخلو من صعوبة وغموض ، لاسيما إذا قورن بما ذكره عن الموضوع نفسه في كتابه ما بعد الطبيعة الذى ألفه بعد المنطق . والظاهر أنه في هذا الفصل يعتبر الحد الأوسط في القياس العلة الصورية دائما ، ومقدمات القياس العلة المادية التى تلزم عنها النتيجة . قارن ما أورده أرسطو في Physics II, 195^a 18, 19 حيث يعتبر مقدمات القياس بمثابة علة مادية لنتيجته . وبينما نراه في ما بعد الطبيعة يعتبر العلل الثلاثة (الصورية والفاعلة والغائية) متحدة متلاقية ، ويعتبر العلة المادية شيئا متميزا عنها (Met 1044^b 1, 1070 b26) نراه هنا يعتبر العلة الصورية جماع العلل كلها لأنه يعتبر الحد الأوسط في البرهان (العلة القريبة) (السامية) التى تكشف عن العلاقة المنطقية بين حدود المقدمات .

(١٠) م خطهما .

(٩) س حلتها .

(٨) س لصوره ووجوده .

كل منهما ^(١) نصف قائمة ، وكل زاوية مساوية لنصفى قائمة أو نصف قائمتين ، أو لزاويتين معادلتين لقائمة ، فهي قائمة ، فزاوية نصف الدائرة قائمة ، فيكون الحد الأوسط هو المعادلة لما مجموعه قائمة ، وهذا علة كالصورة للقائمة .

ويجب أن يسامح في أمثال هذه الأمثلة ، ولا يقال بل إن كونها ^(٢) قائمة هي العلة لكونها ^(٣) مساوية لمعادلتين لقائمة . بل يجب ألا يراعى في الأمثلة التحقيق . فهذا مثال وضع فيه الحد الأوسط علة صورية . والأظهر من هذا هو البرهان على الشكل الرابع من أوقليدس

وقد توضع العلة الفاعلة مثل قولهم في جواب سؤال السائل : إن أهل أثينة لم حاربوا أهل بلد كذا ^(٤) ، فيقال لهم إنما حاربوا لأن أولئك كبسوا أهل أثينة . فقد أعطى هذا الجواب السبب الفاعل الذي هو مبدأ الحركة .

وقد توضع العلة التمامية فيقال ^(٥) إن فلانا لم يمشى ^(٥) فيقال لك يصح . فكأنه يقول : فلان يطلب أن يصح ، ومن يطلب أن يصح يمشى للرياضة . فالحد الأوسط هو من الغاية . وكذلك يقال لم كان ^(٦) البيت ؟ فيقال ليحفظ الأثاث . وكذلك لم يجب أن يمشى بعد العشاء ؟ فيقال لئلا يطفو الغذاء فيفسد الهضم . والعلة في هذا ^(٧) كله هو الغاية .

وقد يعطى الموضوع والمادة ، فيقال لم يموت الإنسان ؟ فيقال لأنه مركب من متضادات وهذه العلة التي تصلح أن تجعل حدودا وسطى ، فهي تصلح أن تتخذ منها حدود الشيء على النحو المذكور .

(٢) من كونه .

(١) من ساقطة . والمقصود كل من الزاويتين .

(٣) من لكونها .

(٤) المثال الذي يذكره أرسطو هو محاربة الأثينيين للفرس بسبب إغارتهم على ساروس مع الأثينيين ، ولأمر ما لم يشأ ابن سينا أن يذكر الفرس .

(٥-٥) من مثل أنه إذا قيل إن فلانا لم يمشى ؟

(٦) أى وجد . (٧) م ذلك .

الفصل الخامس^(١)

في تفصيل دخول أصناف العلل في الحدود والبراهين ليم الوقوف
به على مشاركة ما بين الحد والبرهان

يجب أن يعلم أن العلل منها ما هي بعيدة مثل توقي سوء الهضم في جواب طلب لم يمشى؟ وذلك من الغاية ؛ والشدة^(٢) في جواب طلب لم يحتم فلان^(٣)؟ وذلك من المبدأ الفاعل ؛ وتضاد الأركان في جواب طلب لم يموت الحيوان ؟ وذلك بالمبدأ العنصرى ؛ وقيام خط على خط في جواب طلب كون زاوية كذا قائمة ، وذلك بالمبدأ الصورى .

ومنها قريبة مثل توقي احتقان الخلط واستيلاء البرد في الجواب بغاية المشى^(٤) ، والعفونة في الجواب بمبدأ^(٥) الحمى الفاعلى ، واستيلاء اليابس على الرطب في الأخلاط في الجواب بالمبدأ العنصرى للوت ، والقيام على خط عن زاويتين متساويتين^(٦) في الجواب الصورى^(٧) لكون زاوية كذا قائمة .

ومن العلل ما هو بالذات ومنها ما هو بالعرض . أما الذى^(٨) بالذات فكا لثقل لانهدام الحائط وهو من باب المبدأ الفاعلى ، وكالصقالة لعكس الشبح^(٩) ، وهو^(١٠) من باب المبدأ العنصرى ، ومثل كون الزاويتين متساويتين في الجنيين^(١١) مبدأ لإثبات كون الخط عمودا ، وهو من باب المبدأ الصورى ، وكالصحة لإثبات أنه يمشى قبل الطعام ، وهو من باب المبدأ التامى .

(١) م ، ب ساقطة .

(٢) م وكذلك الشدة . وترسمها المخطوطات الثلاثة هكذا "الشدة" ولعل الكلمة الحقيقية هي الشره (كما هو وارد في البصائر النصيرية ص ١٧٥ حيث ينقل المؤلف عن ابن سينا حرفيا) لأن الشره علة فاعلية بعيدة للنمى لأنه يسبب كثرة الأكل وكثرة الأكل تسبب العفونة ، والعفونة تسبب الحمى .

(٣) م ساقطة . (٤) م في جواب طلب غاية المشى وقصده في الجواب عن غاية المشى .

(٥) م في جواب المبدأ . (٦) م ساقطة . (٧) م بالمبدأ الصورى .

(٨) م التى . (٩) يريد مقالة كصفانة المرأة التى تنعكس عليها صورة الشبح .

(١٠) م وهو مثلا . (١١) غير واضحة في الأصل .

وأما التي بالعرض فكروال الدعامة لانهدام الحائط في إعطاء المبدأ الفاعلي ؛ وكالحديدية ^(١) لعكس الشبح في إعطاء المبدأ العنصرى ؛ ومثل كون الزاوية الواقعة على الخط القائم من الخط الموازى للخط المقوم عليه قائمة ، لكون الخط عمودا — في إعطاء المبدأ الصورى ؛ وكالكلال للشئ قبل الطعام أو العنور على كثر : في إثبات المبدأ التامى .

واعلم أيضا أن كل واحد من هذه الأسباب قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل . وكون العلة بالفعل هو ^(٢) سبب لكون المعلول بالفعل ^(٣) ، وأما ^(٤) إذا كان بالقوة فليس كونه بالقوة سببا لنفس كون المعلول بالقوة ، بل ذلك ^(٥) للمعلول من نفسه .

وقد يكون السبب خاصا وقد يكون عاما ، وقد يكون جزئيا بإزاء المعلول ^(٥) الجزئى ، وقد يكون كليا .

واعلم أن وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل واحد منهما وجود المعلول لا محالة . فالصورة مع المعلول في الزمان ، والغاية قد تكون بعده في الزمان . وكلاهما أقدم بالعلية . وأما المادة ففي كثير من الأمور الطبيعية يلزمها الصورة ^(٦) بالضرورة ويوجد بوجودها المعلول والغاية لا محالة . والضرورة لا تمنع الغاية : فإن كثيرا من الأمور الطبيعية يكون بالضرورة والغاية ^(٧) معا ، مثل أن المادة التي خلقت منها الأسنان الطواحين ^(٨) عريضة ، إذا حصلت بتمام الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة . ومع ذلك فإن خلقه عرضها لتتام وغاية ، وهو طحن الطعام ، كما أن خلقه حدة الأنياب لتتام وغاية ، وهو قطع الطعام . والمثل الذى ضربه المعلم الأول لهذا أنه إذا سئل فقيل لم ينفذ ضوء السراج في المجارى التي هي أوسع ، إن كان ينفذ ؟ فيمكن أن يجاب من جانب الضرورة العنصرية فيقال للطفلا لأجزاء ، ويمكن أن يجاب من جانب العلة التامة فيقال لثلاثا نتعثر فيه ونزلق ^(٩) . وكذلك إذا

(١) س وكالحديدية . (٢-٢) م ساقط . (٣) م ، ب فاما .

(٤) م كل ذلك . (٥) س جزئيا للمعلول . (٦) م ب الصور .

(٧) س وللغاية . (٨) س الطواحين .

(٩) م ساقطة . والظاهر أن ابن سينا قد نقل هنا ترجمة حرفية للنص الأرسطى فأنت سقيمة غامضة . أما النص

الأرسطى فهو "إن الضوء ينفذ في المصباح (لسبيين) (١) أن الشئ الذى يتألف من أجزاء صغيرة ينفذ بالضرورة من مسام أكبر منها — على اقتراض أن الضوء ينتشر بالفراغ — (ب) ولغاية ما وهى أننا لا نتعثر" (وليس "لا يتغير" كما قرأها

الدكتور عبد الرحمن بدوى في ترجمة أبى بشر متى بن يونس ص ٤٣٣ — قارن ترجمة أكسفورد ٩٤ ب ٢٥ — ٣٠) . يشير

بهذا الأخير إلى العلة الغائية من إضاءة المصباح .

سئل فقيل لم يحدث الصوت في السحاب ؟ فيجاب تارة فيقال لضرورة الانطفاء^(١) ، ويجاب تارة فيقال لتهديد أصحاب الهاوية على ما يقوله فيثاغورس في أمثاله^(٢) . وليست هذه الضرورة ضرورة قسربل ضرورة طبع .

وفي كثير من المواد لا يلزم عند حصول الاستعداد أن يحصل التمام ، لأن تمام تلك المادة يحصل بحركة من علة محركة، وكل حركة تقع في زمان^(٣) وفي آخره ما ينتهي إلى الصورة . كذلك^(٤) في الأمور الصناعية ، فإنها لا يلزم فيها وجود الصورة أيضا لوجود العنصر وحده ؛ لأن العنصر في كل موضع لا ينساق إلى الصورة إلا بعلّة فاعلة . فإن كانت العلة الفاعلة غريبة ومن خارج، فربما وردت على العنصر وربما لم ترد . وإن كانت العلة طبيعية وموجودة في جوهر الشيء، وكانت مما يفعل بالتسخير وبالذات لأنها قوة طبيعية ، لم يمكن^(٥) ألا يصدر عنها فعلها إذا حدث الاستعداد التام ولا فته .

واعلم أن من قبيل العلة التي هي مبدأ حركة ما^(٦) ليس يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول، ومنها ما يجب من وضعه مع وضع القابل وضع المعلول . فإن جميع القوى الطبيعية إذا لاقت المتفعلة وجب الفعل . والقوى الصناعية والإرادية والشوقية وما أشبه ذلك ، ليس يجب من اجتماعها مع القوة المتفعلة فعل وانفعال . وهذه العلل ، وإن كان^(٧) يخالطها ضرورة، فهي بفعل الغاية^(٨) لا بالاتفاق^(٩) .

واعلم أنه كلما وضع المعلول بالفعل فقد وضعت الأسباب كلها . لكن الغاية ربما كانت — من حيث هي في الأعيان — موجودة بالقوة كالاضطجاع مع وجود الفراش .

^(١) يريد انطفاء النار في السحاب ، وقد كان ذلك معتبرا العلة الطبيعية الضرورية لحدوث الرعد .

^(٢) في نص أرسطو "أو إنذارا لإلقاء الرعب في قلوب أولئك الذين يسكنون طارطاروس فيا زعم الفثاغوريون" .

^(٣) من لا تقع إلا في زمان . ^(٤) من وكذلك الحال . ^(٥) من لم يكن .

^(٦) ما هنا اسم موصول وهي اسم إن في قوله إن من قبيل العلة الخ . ^(٧) من كان قد .

^(٨) من تغفل لغاية .

^(٩) يعني أن الأفعال الصناعية والإرادية — كالأفعال الإنسانية وما يشبهها هي أفعال غائية على الرغم من أنها ضرورية .

واعلم أن السبب إذا لم يكن سببا (١) بذاته ومطلقا ، ولكن إنما يصير (١) سببا بشروط مقارنة (٢) ، أو كان بعيدا ، فتأديته وحده في جواب لم (٣) كان الشيء ، لا تكون تأدية سبب ، ويكون (٤) قد بقي لِم مكان (٤) حتى يبلغ الغاية في ذكر الشروط ويصير (٥) بها لذاته (٦) سببا ، وحتى يبلغ السبب القريب .

واعلم أن كثيرا من العلل التي وجود ذواتها (٧) لا يكفيا في أن تكون عللا ، فقد يقترن بها اشتراط فيوجب أن تكون العلة بالقوة فيها علة بالفعل ، مثل كون قوة الأفيون مبردة : فإن ذلك ليس دائما ولكن إذا اتفق أن انفعل الأفيون من الحرارة الغريزية التي للإنسان .

فبين (٨) من هذا كله أن البرهان إنما يكون برهانا تاما إذا أعطى العلة القريبة الخاصة التي بالذات وبالفعل .

والحد التام هو الذي يشتمل على مثل هذه العلل فيما له علل الماهية ، فيوردها بتامها لا يخل منها شيئا إن كانت ذاتية . فإنه (٩) قد قلنا فيما سلف (٩) إن الغرض في التحديد ليس التمييز بالذاتيات المساوية للحدود (١٠) في المعاكسة ، بل والمساوية له في المعنى حتى لا يكون شيء من المعاني [١١٧] الذاتية للحدود إلا وقد تضمنته الحد واشتمل عليه . فإن أخل بشيء من ذلك اقتصارا على التمييز فلا (١١) دل على ماهيته ، لأن ماهيته ليست ببعض مقوماته وبعض (١٢) ذاتياته ، بل (١٣) هو باجتماع جميع معانيه الذاتية (١٣) فمن عرف بعضها ولم يعرف البعض فما عرف ذاته (١٤) بالتام . والغرض من (١٥) التحديد أن يحصل في النفس صورة موازية لماهية الشيء بكاملها . ولهذا السبب لا يكون شيء واحد حدان ، كما لا يكون شيء واحد ذاتان . فإذا كان كذلك ، وكان في المحدودات ما إضافته إلى جميع العلل ذاتية ، وجب أن تؤخذ كلها في حده . إلا أن هذه العلل يجب أن تكون في حيز فصوله لا في حيز جنسه : لأن هذه العلل على (١٦) لشيء لا محالة ،

-
- | | | |
|---|----------------------|---------------|
| (١-١) ساقط في س . | (٢) س تقارنه . | (٣) س ما . |
| (٤-٤) س ويكون قد بقي للطالب بالكم (لعلها باللم باللام) مكان طلب . | (٥) س ويصيره . | |
| (٦) س لذاتها . | (٧) س ذاتها . | (٨) م ساقطة . |
| (٩-٩) س فإننا قد كررنا مرارا فيما سلف . | (١٠) م ساقط للحدود . | |
| (١١) ما هنا نافية . | (١٢) س ويبيض . | |
| (١٣-١٣) س بل هو باجتماع الذاتية مع معانيه الذاتية . | (١٤) س ذات الشيء . | |
| (١٥) س في . | (١٦) س علة . | |

ووجود ذلك الشيء يقتضى ^(١) وجودها ، وبها يتحقق ويحصل ويتخصص . فتكون أمثال هذه العلل المحصلة للذات فيما له وجود محصل محض ، ووجود منتشر غير مخصص ، مخصصة لأمر ما حتى تجعله محصلا . ويكون ^(٢) ذلك الأمر مخصصا بها . فذلك الأمر جنسى والعلل ^(٣) فصائية . كقولك صوت من طفوء النار : فالصوت جنس ، ومن طفوء النار فصل ، إن كان كل رعد هكذا .

أما أمثلة الحدود المتحدة ^(٤) من العلل المختلفة ، فأنت ^(٥) تتحد الزاوية القائمة بالصورة فقط فتقول : المساوية لأخرى في جنب ^(٦) خطها القائم على مستقيم . وتتحد حمى الغب بالفاعل فتقول : حمى تثوب غيباً لعفونة الصفراء ^(٧) . وتتحد الخاتم ^(بالتأني) فتقول : الخاتم حلقة يلبسها إصبع . وتتحد الفطوسة بالموضوع فتقول : تعير في الأنف . وربما ^(٨) جمعت الجميع في واحد فقلت : إن السيف آلة صناعية أو سلاح صناعى من حديد مطاول معرض محدد الأطراف ليقطع ^(٩) به أعضاء الحيوان عند القتال .

فقولك الآلة والسلاح ^(١٠) جنس ، وقولك الصناعى فصل من المبدأ المحرك ^(١١) ، وقولك من حديد فصل من الموضوع ، وقولك مطاول ومعرض محدد فصل من الصورة ، وقولك ليقطع به أعضاء الحيوان فصل من ^(بالتأني) .

ولقائل أن يقول : إن الحد يعرف جوهر الشيء وذاته ، فكيف تؤخذ فيه الأسباب الخارجة عنه ؟ فالجواب أنه إنما يؤخذ في حد الشيء أسبابه : لأن جوهره متعلق بتلك الأسباب ، وإضافته إليها ذاتية له في جوهره . وإن ^(١٢) كان من الأسباب الخارجة عن الشيء ما هو هكذا ، فلا ^(١٣) يمكن أن يُعرف ما هذا حال جوهره أو تذكر أسبابه ^(١٤) .

(٣) س والعلة .

(٢) م ولكون .

(١) س مقتضى .

(٥) س فإنك .

(٤) أى المؤلف .

(٧) نبح حادثة من عفونة الصفراء . (٨) س وإنما .

(٦) م حيث ، س جنبه .

(١١) أى العلة الفاعلة .

(١٠) س أو السلاح .

(٩) س ليقتل .

(١٤) أى إلى أن تذكر أسبابه .

(١٣) م ٦ ب ولا .

(١٢) س فإن . م إن .

بل يجب أن نقول الحق ونعلم أن حد الشيء من جهة ماهيته (تم) بأجزاء قوامه وما ليس خارجا منه . ويتم من جهة إنيته بسائر^(١) العلل حتى تُتَصَوَّرَ ماهيته كما هو موجود^(٢) ويتحقق بذلك ما يتقدم ماهيته في الوجود ، فيتم به وجوده ، فيقع لتلك الماهية حصول به .

فأما إذا أريد النظر إلى نفس الماهية غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود — وإن كان لا بد لها من لزوم نوع من^(٣) الوجود إياها — كفى في حدها إيراد ما يقومها من حيث هي ماهية .

وليس نسبة الماهية إلى العلل المفارقة نسبتها إلى اللواحق والعوارض الخاصة والمشاركة ، فتلك يتأخر وجودها بالذات عن وجود الماهية . وأما العلل فإن وجودها متقدم على وجود الماهية . فكثير من الأشياء تُحَدَّدُ — لا من حيث ذواتها ، بل من حيث لها عَرَضٌ من الأعراض ولا حق من اللواحق^(٤) ونسبة من النسب . فربما كان ذلك اللاحق والنسبة يتضمن الغاية فلم يمكن إلا أن تذكر (الغاية) ، كاللبس في حد الخاتم وفي حد الملاءة . وربما كان ذلك يتضمن الفاعل كالاحتراق ، فإنه ليس اسما لتفرق أجزاء الشيء وتسودها كيف كان ، بل أن يكون عن حرارة .

ثم لقائل أن يقول : ما بال القوى لا تُحَدَّدُ إلا بأفعالها وهي أمور خارجة عنها وليست أسبابا لها بل هي من جملة اللواحق لها ، فهل ذلك حدٌّ أو رسم ؟

فالجواب أن ذلك قد يمكن أن يؤخذ في شرح اسم القوى على وجه رسم ، ويمكن أن يؤخذ على وجه حد : فإنه إذا دل في القول المعرف على مجرد نسبة لها إلى أمور خارجة تتبعها كيف كانت ، كان رسما . وإذا دل على أن جوهر^(٥) تلك القوة وذاتها أن تكون بحيث يصدر عنها فعل كذا أولاً ، كان حدا : لأن الحد يقتضي تعريف جوهر الشيء وذاته ، ولا ذات للقوة إلا التي من شأنها أن يصدر عنها فعلها من حيث هي كذلك . وأيضا إذا كانت القوة يصدر عنها فعل أولاً وبالذات مثل التمييز في المعقولات والصناعات والأخلاق للقوة الناطقة ، وأفعالاً وأحوالاً تتبعها لأموال تقترن بها لذاتها : لأن الذي عن قوة واحدة لذاتها فعل واحد مثل الاستعداد

(٢) س كما هي موجودة .

(١) م كسائر .

(٣) س ساقطة . ومعنى الجملة وإن كان لا بد للماهية أن يلزمها نوع ما من الوجود — وهو هنا الوجود العقلي

لا الخارجي .

(٥) س ساقطة .

(٤) من اللواحق ساقطة في س .

للضحك والنجمل والبكاء والملاحة وغير ذلك : فإن نسبتها^(١) إلى مثل الفعل الأول الذى على الوجه المذكور مما يدخل فى حدها ، ونسبتها إلى مثل الفعل الأول الذى ليس على الوجه المذكور، أو إلى مثل الفعل الثانى ، لا يدخل فى حدها بل فى رسمها .

وأيضاً فإن جزئيات الصناعات التى ليست القوة عليها أولاً، بل على الصناعة المطلقة، فإن النسبة إليها تدخل فى الرسم . ولا يمكن أن يقال إن جوهر الشيء هو بحيث يلزمه تلك الأمور ، لأن الواحد يلزمه واحد بالذات : فهذا ليس لقائل^(٢) أن يقول لنا ، فلم لا تجعلون كون الإنسان بحيث يلزمه فى جوهره قوة الضحك، فصلاً له داخلاً فى حده ؟ فنقول لأن هذا كذب ، فليس جوهر الإنسان وصورته الناطقة يلزمها قوة الضحك بذاتها أولاً لا بالعرض ، بل يقترن بها^(٣) مزاج ما فيتبعه قوة ضحك ، وأيضاً قوة بكاء ، وأيضاً^(٤) قوة نجمل وغير ذلك . وليس الاستعداد لواحد منها أو فعله أولياً لذات القوة الناطقة .

واعلم أن العلل أجزاء للحد ولا تحمل على المحدود مثل النقطة فى الدائرة. والصورة منها^(٥) فقد تحمل فى حال: وذلك أنها تحمل إذا أخذت مع المادة، ولا تحمل إذا أخذت مجردة كالناطق لا الناطق^(٦) .

واعلم أنه إذا كان مبدأ فاعل^(٧) وموضوع وصورة فى الأمور الطبيعية والأمور الصناعية والأمور النفسانية ، كانت هناك غاية لأجلها الفعل . وليس يجب أن يكون حيث هناك مبدأ صورى فهناك مبدأ غائى^(٨) على النحو الذى ينتهى إليه^(٩) الحركة ، كما ليس يجب ذلك فى المعانى الهندسية . فيجب أن يقبل أنها ليست لغاية ما على هذه الصفة ؛ بل إن^(١٠) كانت هناك غاية فعلية جهة أخرى . وأما إذا كان السبب الفاعل اتفاقياً ، والسبب المادى اتفاقياً ، فلا يجب أن يكون ذلك لأجل شيء بالذات بل بالعرض : وذلك^(١١) لأنها وإن تأدت إلى غاية ما كانت مبادئ لتلك الغاية بالعرض لا بالذات ، فيكون لها إذن غايات لا بالذات بل بالعرض^(١٢) : وهذا

(١) فإن نسبتها ساقطة فى س . (٢) م يقال .

(٣) س منها . (٤) س ساقطة .

(٥) الضمير فى منها يعود على العلل . الصورة مجردة كالنطق ، والصورة مع المادة مثل الناطق ، والناطق يمكن حمله

على المحدود — الإنسان مثلاً ، ولا يمكن حمل النطق عليه .

(٦) س فاعل .

(٧) معنى هذه الجملة الأعجمية الركيكة أنه ليس من الضروري أن يوجد مبدأ غائى دائماً حيث يوجد مبدأ صورى .

(٨) م إلى . (٩) س ساقطة . (١٠) ساقط من س .

(١١-١٢) ساقط من س .

هو البخت والاتفاق ، مثل^(١) أن إنسانا يمشی^(١) لطلب غريمه فيعثر على كثر . فالمشى^(٢) ها هنا سبب^(٣) من وجه لوجود الكثر ، ولكن بالعرض لا بالذات ، والعثور على الكثر غاية من وجه للمشى ، ولكن بالعرض لا بالذات . إنما الذاتية ما هي على الدوام أو الأكثر .

فينبى أن يتجنب من الأسباب ما كان بالعرض، ومن الغايات ما كان من الاتفاق، فلا يؤخذ في حد ورسم ولا برهان .

وإذا كان المعلول مما قد كان ، فعائته قد كانت . فيجب أن يؤخذ في البرهان على أن كذا كان ، ما^(٣) كذا من العلل قد كان فيما مضى^(٣) ؛ ولما هو في الحال كذا ، ما كان من العلل في الحال ؛ والذي^(٤) يريد أن يكون ، ما كان من العلل يريد أن يكون . وهذه في الأشياء التي عالمها^(٥) تكون عللا بالفعل . فأما إذا كان بعض العلل مما يوجد ذاتا وليس بعدة بالفعل ، فلا يمكن أن يبرهن به ، بل يستدل عليه . ولا يوضع أمثال ذلك حدودا وسطى ، بل حدودا كبرى . وكذلك في الكائنات : مثل أنه ليس إذا كان ذات الأب موجودا وجب أن يكون الابن موجودا ؛ وليس إذا كانت النطفة موجودة ، وجب أن يكون الجنين موجودا ؛ وليس إذا كان الحائط موجودا ، وجب أن يكون السقف موجودا . بل الأمور بالعكس . فها هنا يجب أن تؤخذ — لا هي على معلولاتها — بل معلولاتها عليها على سبيل الاستدلال : فيقال إن^(٦) السقف موجود فالحائط موجود به^(٦) ؛ وإن السقف قد كان ، فالحائط قد كان ، وإن السقف يريد أن يكون ، فالحائط يريد أن يكون . وكذلك في الأب والابن . وبالجملة هذا يكون في التفاعل والمادة ، فإنهما يتقدمان على المعلول في الزمان بالذات كثيرا ، لأنهما قد يكونان علتين بالفعل ، وقد يكونان علتين بالقوة . وإذا كانتا علتين بالقوة ووضعنا في حدود وسطى ، لم يجب أن يكون المعلول حدا أكبر .

(١-١) من مثل ما يتفق أن يكون إنسان يمشی . (٢-٢) من فيكون المشى هاهنا سببا .

(٣-٣) من من الطل ما قد كان فيما مضى . والمراد فيجب أن يؤخذ في البرهان على المعلولات الماضية العلل الماضية .

(٤) من والذي : أى وينبى أن يؤخذ للمعلول الذى يريد أن يكون الخ . (٥) من علتها .

(٦-٦) م ساقطة .

ولك^(١) في هذا موضع تعجب ، وهو أن الكون^(٢) كيف يتصل إذا^(٣) كان يجوز أن توجد المبادئ ولا يتصل بها التوائى ؟ ثم كيف يمكن أن تتصل ومبدأ كون العلة في آن ومبدأ كون المعلول في آن ، والآتات لا يتحدث [١١٧ ب] من تألفها^(٤) زمان ، ولا أيضا يمكن أن يتلو أن أنا كما تتلو وحدة واحدة ، بل بين كر آتئين زمان فيه آتات بالقوة بلا نهاية ؟ فإن أريد أن يوصل الزمان بالكون ، وجب أن يكون بين كل معلول وعلة وسائط بغير نهاية ، فما كانت علل ومعلولات متوالية . فواجب من هذه الأشياء التي نقبلها ها هنا قبولاً ، ونبرهن عليها في العلم الطبيعي ، ألا تكون معلولات الكون متصلة بعلاها اتصال كون بكون ، فعسى أن يقال إن اتصال الكون إنما هو من جهة أخرى ، وهو^(٥) أن الحركة المستديرة الفاعلة للزمان تصل المبادئ الطبيعية بالتوائى الطبيعية بتوسيط الحركة بينهما . فإذا كان كون في آن ، اندفع بالحركة إلى كون آخر في آن آخر يصل ما بينهما زمان . وهذا^(٦) سيتعلم في الحقيقة في العلوم دون المنطق^(٦) .

ومما يجب أن ينظر فيه^(٧) إذا وسط النوع للجنس وكان برهان بعلته ، فبأى علة يكون ذلك البرهان ؟ فنقول^(٨) :

إنه قد يظن أنه يكون من علة مادية لأنه يكون موضوعاً للأكبر، وهذا غير مستقيم . وذلك لأن المعلول هو النتيجة ، ثم النتيجة ليست موجودة فيه ، وذو العلة المادية موجود في مادته . وإنما يقع هذا الغلط للاشتراك في اسم^(٩) الموضوع . ولكنه إما أن يكون علة غائية لأن الأنواع كجالات للأجناس : فإن^(١٠) طبيعة الجنس تزداد في الطبائع لأجل النوع ، وعند النوع يستكمل الوجود ، وهذا بالقياس إلى الحد الأكبر ؛ أو علة فاعلة لأنه مؤثر أثراً في شيء وموجب شيئاً^(١١) في موضوع ، وهو مبين الذات لما أوجبه ، ومثل هذا هو أشبه بالعلة الفاعلية . وهذا بالقياس إلى النتيجة .

(١) من ولكن .

(٢) المراد بالكون هنا الحدث . وموضع العجب هو كيف يمكن أن يتصل حدوث العلة بحدوث المعلول مع افتراض وجود فاصل زمني بينهما ، وعلى افتراض أن هذا الفاصل الزمني يتألف من آتات زمنية ، مما يقتضى أن توجد العلل ولا تتصل بها المعلولات ؟

(٣) من إن . هكذا في المخطوطات ، ولكن يمكن أن توضع كلمة التوالى (جمع تال الذي هو مقابل المقدم) بدله ، لأن المقدمات والتوالى هي العلل والمعلولات . (٤) من تألفها . (٥) من وذلك هو .

(٦-٦) ساقط في م . وهذا ما يقوله أرسطو أيضاً . انظر ٩٥ ب ١٠٦ ولعل الإشارة هنا إلى كتاب الطبيعة لأرسطو الفصل السادس . من تقرأ علوم .

(٧) من أنه إذا . (٨) من فيظن . (٩) من الاسم .

(١٠) من فإذا . (١١) م صفة .

وكثير من الأمور الطبيعية ليس ترتيب عالمها ومعلولاتها على الاستقامة بل على الدور^(١) .
 مثال ذلك في العلل المادية أن الأرض ابتلت من المطر فبخرت^(٢) فحدث غيم^(٣) فطرت^(٤) فابتلت من المطر . فإذن العلة الأولى لا ابتلاها^(٥) من المطر هو ابتلاها من المطر . فإن قيل إن الأرض طين مبتلة من المطر^(٥) ، وكل طين مبتلة من المطر فإنها تبتل من المطر ، كان برهانا دائرا ومع دوره صادقا لا بد منه ، إلا أن بين حده الأوسط والأكبر وسائط ومطالب للم : لأنه يقال لم الأرض المبتلة من المطر تبتل من المطر ؟ فيجاب لأنها تجر . ثم يسأل مرة : ولم إذا بخرت ابتلت من المطر ؟ قيل لأنه يحدث من ذلك سحب . فيسأل : ولم عند حدوث السحاب تبتل من المطر ؟ فيجاب لأن السحاب يبرد ويتكاثف وينزل قطرا . فكل واحد من هذه الأمور علة ومعلول ، وأخذه^(٦) حداً أوسط برهان ودليل معا . ولكن ليس العلة والمعلول فيها واحدة بالذات بل بالنوع : فليس الابتلال الذي كان عنه المطر هو الابتلال الذي كان عن ذلك المطر . فأما^(٧) نوع الابتلال فواحد . وكذلك ليس البخار الذي كان عن^(٨) السحاب هو البخار الذي كان عنه السحاب .

وعلى هذا القياس فإذا عبرت نوع المعنى كان البرهان دائرا ، وإذا اعتبرت الشخص لم يكن البرهان دائرا . والبرهان هاهنا ليس على النوع ، بل على شيء متعين من النوع . فإذن ليس الذي^(٩) يبين به هو بعينه الذي يبين . فليس هناك عند التحقيق دور وإن أوهم دورا .

هذا وقد قلنا إن البرهان إما لأمر ضروري وإما لأمر أكثرية . فالأمر الضروري لا يابس من حالها أن الواجب في براهينها أن توسط العلة^(١٠) الضرورية^(١١) . فأما الأمر الأكثرية فالحد الأوسط في برهانه يكون علة أكثرية : مثل أن كل ذكر من الناس ففي الأكثر يغلف ما يتحلل عنه ويكتنف^(١٢) جلدة ذقنه ، وكل من يكون كذلك فإنه ينبت له على الأكثر لحية . فقد أعطى هذا البرهان علة لوجود الأمر ، ولكن أكثرية ، لأن وجود الأمر أكثرى .

(١) قارن هذا الجزء بما ورد في التحليلات الثانية ك ٢ ف ١٢ الجزء الأخير .

(٢) أى الأرض . ومعنى بخرت ارتفع بخارها كما تقول بخرت القدر . (٣) من الغيم .

(٤) تقول مطرت السماء وأمطرت كما تقول نبت البقل وأنبت الأول أفصح .

(٥-٥) ساقط في س . (٦) م واحدة .

(٧) س وأما . (٨) م ساقطة . (٩) س ساقطة .

(١٠) س العلل . (١١) م ساقطة . (١٢) س ويكتنف .

الفصل السادس^(١)

في الإشارة إلى أن^(٢) اكتساب الحد هو بطريق التركيب

نقول إنما وقعنا إلى ما وقعنا إليه من التطويل بسبب ذكر العلل لأمر^(٣) بيان مشاركة الحد والبرهان حتى نشير إلى أنه كيف يستخرج^(٤) منه الحد . وقد حققنا أنه لا برهان على الحد بوجه . ولا القسمة تكسب^(٥) الحد . فيجب الآن أن نبين كيف يمكن أن يكتسب الحد .

نقول إنا نعلم إلى الذوات والأمور التي لا تنقسم^(٦) من جملة المحدود — سواء كان المحدود جنسا أو كان المحدود نوعا — فنأخذ الأمور الذاتية المحمولة عليها ، التي هي أعم منها وليس تخرج من جنسها الأول^(٧) ، مثلا عن الجوهر أو الكم أو الكيف^(٨) وسائر ذلك ؛ أو الجنس الأقرب مثلا^(٩) جنس يكون كالعدد للفرد . فنأخذ من جميع ذلك^(١٠) ما هو داخل في ماهيتها ونجمها جمعا حتى يحصل منها شيء مساو للمحدود في الانعكاس ، وإن كان كل واحد أكبر منه في العموم ، ومساو أيضا للمحدود في المعنى حتى لا يبقى شيء من المقومات ليست مضمنة فيه .

فإن أردنا أن نحد النوع ولا نتجاوز منه إلى تحديد الجنس ، أخذنا كل محمول مقوم لماهيته ضروري مقول على الكل ، وأولى معا . وإن أردنا أن نتجاوزه إلى تحديد الجنس ، لم تقتصر على المحمولات الكلية الأولية ، بل أخذنا جميع ذلك وأخذنا ما هو أولى له^(١١) وما ليس أوليا له .

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) م س ساقطة .

(٣) م لا من . (٤) م يلزم م يلوح . (٥) م تكتسب .

(٦) يريد بها الأفراد .

(٧) أي الصفات الكلية المحمولة على الشيء المعروف وعلى غيره ، بشرط ألا تكون أهم من الجنس الأول للعرف — وهو الجنس الأعلى — أو من جنسه الأقرب كما سيبينه فيما بعد . والضمير في قوله المحمولة عليها ، وقوله ليس تخرج عن جنسها عائد على الذوات .

(٨) م ٦ ب والكيف . (٩) م + للفرد .

(١٠) م هذا . (١١) م به .

فإذا وجدنا فقد تمكنا من تحديد الجنس . فإننا إذا أسقطنا من حد النوع ما هو أخص المحمولات به ، بقى ^(١) حد الجنس . مثاله : إذا أردنا أن نحد الثلاثية فلا نأخذ "الموجود" ^(٢) ، لأنه خارج عن جنسها — وهو العدد — بل نأخذ ما يلائم جنسها . فإن كنا نريد أن نحدّها وحدها ، أخذنا في الحد كل ما هو أولى من الذاتيات . وقد علمت أن الأولية لا توجب الخصوص : فإن الجنس والفصل أولى للزعم ^(٣) : فنأخذ "العدد" لأن ^(٤) الثلاثية عدد ، ونأخذ "الفرد" لأن الثلاثية فرد ، ونأخذ "الأول" ^(٥) . و"الأول" له معنيان فنأخذ بالمعنيين جميعا : أحدهما أن يكون العدد غير مركب من عددين البتة ، والآخر أن يكون العدد لا يعده عدد ^(٦) . فخمسة "أول" من جهة أنه لا يعده عدد ، وليس "أولا" من جهة أنه لم يتركب من عددين : وذلك لأنه مركب من ثلاثة واثنين ^(٧) . وأما الثلاثة "فأول" من الجهتين جميعا ^(٨) . فالعدد محمول أول عليه ^(٩) وعلى غيره ، و"الفرد" محمول أول عليه وعلى خمسة وسبعة . و"الأول" محمول عليه وعلى غيره وهو الاثنان . ولا يوجد محمول مقوم لمأهيته "أول" يحمل عليه إلا هذه . فتكون جملتها مساوية للثلاثة من الوجهين جميعا : أعنى في المعاكسة وفي الماهية معا .

ويجب ألا يناقش في الأمثلة ، ولا يقال لنا إن الفرد ليس نوعا من العدد بل هو من الأعراض اللازمة لأنواع العدد ، الذاتية لها ، فإن المناقشة في الأمثلة لا فائدة فيها .

(١) من قد بقى .

(٢) أى جنس الموجود الذى هو أعم الأجناس كلها . (٣) م النوع بدون اللام .

(٤) م فإن .

(٥) الموضوع الذى يذكره أرسطو ويتكلم عن صفاته هو الثلاث Triad فاستعمال كلمة الثلاثية له خطأ . وصفات الثلاث هي أنه عدد وأنه فرد (مقابل زوج) وأنه أول Prime بالمعنيين اللذين ذكرهما .

(٦) أى لا يتقسم بعدد كما تنقسم العشرة بالاثنين .

(٧) أى أن الخمسة عدد "أول" بالمعنى الأول فقط ، لا من جهة عدم التركيب .

(٨) لا يقال إن الثلاثة ليست أول لأنها مركبة من اثنين وواحد ، فإنهم لا يعتبرون الواحد عددا .

(٩) أى على الثالث الذى سماه الثلاثية .

ونعود من رأس فنقول إن مساواة هذا القول^(١) للثلاثية أمر ظاهر : إذ لا يقال على جنسه ولا يقال على شيء غير الثلاثية مما هو تحت جنسه وهو مما يختص بجنسه ، وهو آخر ما ينقسم المحمول عليها^(٢) ، فيتأدى إلى جوهره .

ثم يجب أن يفهم من الجنس ما هنا أمران : هما المحمول العام المأخوذ في ماهية الشيء ، والموضوع المأخوذ في ماهيته معا . فإذا أريد أن يحذف الجنس الذي هو المحمول ، فيجب أن يلتقط من صفات الجزئيات النوعية ، لا ما هو أولية^(٣) له فيكون ذلك جنسا وفصلا ولا يكونان داخلين في حد الجنس ، فإن الفصل أخص من الجنس ، والجنس نفسه لا يكون داخلا في حد نفسه ، بل إنما يدخلان في حد ما ليس جنسا وفصلا . وهذا مثل أن تكون قد حددنا الإنسان فتأخذ^(٤) في حده الحيوان الناطق . فإن من هذه السبيل لا يصار إلى تحديد الجنس : لأنك إذا حذفت الخواص لحد نوع نوع ، ببق اسم الجنس : مثلا إذا حذفت الناطق من هذا الحد ، وغير الناطق من حد ما ليس بإنسان من الحيوان ، ببق الحيوان . حينئذ يكون الباقي اسم الجنس ، واسم الجنس ليس بحد له . فيجب أن تطلب جميع الحملات التي تحمل عليه داخلية في ماهيته ، كانت أولية أو غير أولية له . حينئذ يخرج لك حد النوع^(٥) وحد جنسه معا بسهولة^(٦) . وأما كيف يخرج ذلك فقد جعل مثال هذا في التعليم الأول أن يؤخذ^(٧) الخط المستقيم وخط الدائرة وخط القطع المنحني وخط الزاوية ، مثلا القائمة . فإن اتصال كل خط بخط إما على الاستقامة وإما على الانحناء والاستدارة وإما على زاوية . فيكون الخط المستقيم يوجد^(٧) له أنه طول بلا عرض ، والنقط التي تفرض فيه تقع بين نقطتي طرفيه على محاذاتها كلها إياهما . والقوس طول بلا عرض ، ويمكن أن توجد^(٧) فيه نقطة كل الخطوط المستقيمة التي تخرج إليها منه تكون متساوية . والمنحني على زاوية طول بلا عرض يحيط بسطح وفيه نقطة بالفعل يتصل عليها^(٨) جزآه ، فإذا حذف خاصة كل واحدة من هذه ببق ما بقي^(٩) مشتركا وكان حدا للجنس — وهو أنه طول بلا عرض^(١٠) .

(١) أى هذا التعريف أو الحد : أى أن الثالث (الثلاثية) = العدد الفرد الأول .

(٢) س إليه عليها . والماء في عليها عائد على الثلاثية ، والمعنى وهذا في نهاية التحليل هو مجموع الصفات التي ينقسم إليها التعريف المحمول على الثلاثية .

(٣) كان الأولى أن يقول ما هو أولي ، أو ما هي أولية . (٤) س ب فأخذنا ، وأخذنا .

(٥) ب للنوع . (٦) س بالسهولة . فإنا لو طبقا الثانية ٩٦ ب ، ١٥ — ٢٠ (٧) س يؤخذ .

(٨) س عليه . (٩) س تبقى . (١٠) م ب + ثم قبل عرض .

ثم قيل فارجع^(١) إلى المقولة التي تقال عليه وانظر في لوازمه الخاصة^(٢) بـ تلك المقولة أولا ، فإن لوازم المركبات تستنبط [١١٨] من لوازم البسائط . فأما بعض المفسرين فيقول إن معناه إن كان الشيء كالخط قلت كم طول بلا عرض ، وإن كان كيفا كاللون قلت كيف يخرق^(٣) المشف بما هو مشف بالفعل . وكذلك ثم إن المترجم يقول : إن معنى هذا أنك تقول في لغة العرب طول ما^(٤) بلا عرض ، وفي لغة اليونانيين لا يستعملون لفظة ما الدالة على الانتشار إلا في الجوهر . وأما في الأشياء الأخرى فيستعملون بدل لفظة "ما" اسم المقولة العالية . فإذا أرادوا أن يقولوا^(٥) سطح ما ، قالوا كم سطح ، أو لون ما قالوا كيف لون . وهؤلاء غير منازعين في هذا الباب لأنهم أرباب تلك اللغة . وإن كان لقائل أن يقول ما الحاجة في تحديد الخط بعد أن بان أنه طول بلا عرض ، إلى أن يقال ما معناه طول ما بلا عرض حتى يحتاج أن يراجع الجنس ؟ . ومع ذلك فما الحاجة إلى ذكر اللوازم واستنباطها من البسائط للمركب إن كان الغرض ما يقوله ذلك القائل ؟ . بل عسى أن يكون معنى^(٦) كلام المعلم الأول هو أنه يجب أن تؤخذ الفصول كلها الداخلة في الجنس الأعلى إلى المحدود ، وترتب^(٧) حتى يمكن أن تحذف خواص الأنواع القسيمة^(٨) فيه ، فيبقى حد جنس ، ثم يركب ذلك الجنس مع جنس هو مقاسمه^(٩) تحت جنس فوقهما ، ويحذف غير^(١٠) المشترك بينهما ويؤخذ ما يبقى حدا لما فوقه . وكذلك حتى^(١١) ينتهي إلى أعلى الأجناس الذي ليس له بالحقيقة حد . ويكون معنى هذه اللوازم هي الفصول المقسمة لما فوق الذي يلزمه بالتقابل ، أو بالفصول العالية التي للأجناس العالية ، فإنه سيشير إلى هذا المعنى بعد ، ويذكر أن للقسيمة معونة في هذا الباب . ويمكن أن يكون غنى باللوازم العوارض^(١٢) الذاتية ، وأشار بهذا^(١٣) إلى أن الحد كيف يتوصل به إلى البرهان ، وأن ذلك بأن يطلب لوازم أجزائه حتى الأجناس العالية . ويجب إذا أريد تركيب المحدود من الأنواع إلى الأجناس أن يؤخذ من المحمولات المقومة للشيء ما ليس بعضه مضمنا في بعض مقوما له ، وإن كان ملازما . فإن وجد شيء يتضمن أشياء منها ، حذف أو عزل إلى وقت الحاجة إليه . مثاله إذا أخذ الإنسان أو الفرس على أنه

-
- | | |
|---------------------------------|--------------------|
| (١) من وارجع . | (٢) م ك ب الخاصة . |
| (٣) من يخرق . | (٤) م ما ساقطه . |
| (٦) من من . | (٧) من وترتب . |
| (٨) أى التي ينقسم إليها الجنس . | (٩) من يقاسمه . |
| (١١) من ساقطة . | (١٢) من ساقطة . |
| (١٣) من بها . | (١٠) من ساقطة . |
- (٢١)

أول نوع ، ابتدئ منه تركيب الحد^(١) ، وأخذ له الناطق أو الصهال^(٢) والحساس والمتحرك بالإرادة والحيوان والمتغذى والنامي والمولد وذو النفس والطويل والعريض^(٣) والعميق والجسم والجوهر . فيحذف من جملة هذه ”الحيوان“ أولا لأن الحساس والمتحرك بالإرادة مضمنان في الحيوان . وكذلك جميع تلك العالية^(٤) مضمن فيه . ويحذف الجسم أيضا لأن الطويل والعريض والعميق مضمن فيه . ثم يجمع على الترتيب فنقول : إن الإنسان جوهر ذو طول وعرض وعمق ونفس مولدة متغذية حساسة متحركة بالإرادة ناطق^(٥) . وتأخذ في حد الفرس ”الصهال“ بدل ”الناطق“ ، فتجد الناطق والصاهل خاصين بالتوعين^(٦) ، وما وراء ذلك مشتركا^(٧) ، فتطلب اسما مفردا لجملة المشترك . فإن وجد — كما يوجد الحيوان هاهنا — فقد كفى أن يذكر هو مع الفصل في حد اسم النوع : فيقال إن الإنسان حيوان ناطق ، والفرس حيوان صاهل . وإن لم يوجد للجملة المشتركة^(٨) اسم طلب لما هو أعلى من ذلك وأعم . فليؤخذ مثلا للجوهر الطويل العريض العميق اسم — وهو ”الجسم“ . فليؤخذ ذلك فيقال جسم ذو نفس ناطق : فقد تم حد الإنسان . وعلى هذا القياس للفرس .

فإن أريد أن ينتقل إلى حد الجنس فيجب أن تترك الفصول الخاصة ويؤخذ جميع ذلك المشترك للأصناف مفعلا ، فهو حد الجنس . وعلى ذلك الوجه يجب أن تطلب حدود الأجناس الأخرى القسمة للجنس المحدود ، فينظر ما هو المشترك لها وما هو الخاص بكل جنس ، ويطلب المشترك ويضم ذلك الاسم إلى اسم الفصل الخاص فيكون حد ذلك الجنس . وكذلك إلى أعلى الأجناس .

وإنما طلبنا ذلك القانون الموجب لإسقاط المتضمنات لغيرها، وحفظها مع ذلك إلى وقت آخر ، لأننا إن أخذنا مثل الحيوان وضممنا إليه فصل الإنسان وفصل الفرس ، وقلنا حيوان ناطق وحيوان صاهل ، ثم حذفنا الفصلين ، لم يمكننا أن نحد الحيوان بما بقي لأنه لم يبق إلا اسم الحيوان فقط . وأيضا إن أخذنا الحيوان والحساس معا فقد أخذنا الحساس في الحد مرتين : مرة

(١) من ابتدئ منه تركيب الحدود ابتدئ منه تركيب الحد . (٢) من الصهال بالسين .

(٣) من والعرض . (٤) أى الأجناس العالية . (٥) من ناطقة .

(٦) م ٦ ب ساقطة . (٧) م ٦ م مشترك . (٨) من المشترك فيها .

مصرحا ومرة مضمرا . فذلك حذفنا الحيوان من جملة المحمولات . وأيضا^(١) إذا لم نطلب ما هو مثل لفظ الحيوان أو مثل لفظ ا. سم مرة أخرى بعد حذفه ولم نعهده ، بل سردنا جميع المحمولات سردا ، كما قد أطلنا الحد ، والحد قد يطلب فيه الإيجاز .

فقد بان الغرض في الحاجة إلى أخذ هذه المعاني كلها وحذف المتضمن لغيره^(٢) منها وعزله ، وفي رده مرة أخرى . فإذا فعلت هذا فقد تركب^(٣) الحد .

ولا يجب أن يظن بالمعلم الأول أنه يقتصر في اكتساب الحد على طريق أخذ من أسفل ، لا قِط^(٤) لما يتفق من الأوصاف كيف كان ، كأنه لا يرى إلا طريقة تركيب فقط . بل يضيف إلى ذلك مراعاة الجنس ومراعاة المحمولات الأولية والأولية للأولية . وذلك أيضا مما يفتقر فيه إلى القسمة أحيانا ومراعاة التركيب^(٥) . وليس لغير ما فعله ، على الوجه الذي فعله ، وجه .

(١) من ساقطة .

(٢) في المخطوطات الثلاثة لعدة (أى عدد) منها وهي قراءة مقبولة ولكني رجحت أنها تحريف لكلمة لغيره .

(٣) م ب تركت بالثاء . (٤) م قطع ، ولكن المراد لا قط أى أخذ .

(٥) من الترتيب .

الفصل السابع^(١)

في أن طريقة القسمة نافعة أيضا في التحديد . وكيفية ذلك ، وتفصيل طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع في تضليل الاسم المشترك

نقول^(٢) إن القسمة وإن كانت^(٣) لا تقيس على الحد^(٤) فهي نافعة في الحد : وذلك لأن القسمة وإن كانت إنما تؤخذ منها أجزاء الحد اقتضابا لا لزوما ، فهي نافعة في التحديد من وجوه ثلاثة : أحدها أن القسمة تدل على ما هو أعم وما هو أخص ، ويستنبط من هذا كيفية ترتيب أجزاء الحد فيجعل^(٥) الأعم أولا والأخص ثانيا . فيقال مثلا في تحديد الإنسان حيوان ذو رجلين إنس^(٦) ، لا ذو رجلين حيوان إنس^(٦) ، فإن بين الأمرين فرقا ، لأن قولك ذو رجلين حيوان إنس إذا قيل فيه ذو رجلين فقد قيل فيه الحيوان . فإذا قيل فيه الحيوان بعد ذلك فهو تكرار وسوء ترتيب .

وأما إذا قيل حيوان أولا ولم يقل بعد ذو الرجلين ، لا بالفعل ولا بالقوة التي يقال بها المضمّنات ،^(٧) فإذا قيل ذو الرجلين بعد الحيوان لم يكن خلا^(٨) .

والثاني أن القسمة تدل على أن تقرن^(٩) كل فصل مع جنس فوقه فتجعله جنسا لما تحته ، فيجرب ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون ما يجتمع من الفصول إنما يجتمع على تواليها فلا يذهب منها شيء في الوسط . فإذا أريد أن يركب الحد من الأنواع إلى الأجناس لم يُطَفَّر من نوع إلى جنس أبعد ، بل الجنس الذي يليه .

(١) م ٦ ب ساقطة . (٢) س و قول .

(٣) م ٦ ب كان .

(٤) مراده لا يستدل بها على الحد . أما أن القسمة ليست طريقة من طرق البرهان على الحد فقد عابله أرسطو في التحليلات الأولى ، الفصل ٣١ حيث أوضح أن *Diapesis* ليست استدلالا .

(٥) س فيحصل .

(٦) م تقرأ ليس بالياء ٦ م ٦ ب تقرأ لا ذو رجلين حيوان حيوان إنس .

(٧) س المتضمنات . (٨) س ظل باعتبار كان تامة . (٩) س تقرير .

والثالث أنها إذا وفّت^(١) على الواجب كانت تشتمل على الفصول الذاتية كلها، فلا يبقى شيء من الداخلات في ماهية الشيء إلا وقد ضمن^(٢) فيه، فنكون قد أعطينا الفصول على تواليها طولاً، وأعطيناها بتمامها ولو عرضاً. فإنه يمكن أن يقسم الجنس بقسمين ليس أحدهما تحت الآخر مثل الجسم ذى النفس: إلى المتحرك بالإرادة وغير المتحرك بالإرادة مرة، وإلى الحساس وغير الحساس مرة. فيجب أن يراعى هذا في القسمة عرضاً كما روعى طولاً لئلا يفوت فصل من فصول ما^(٣) ينقسم إلى فصول ذاتية متداخلة أو متوافية. والمتداخلة مثل المائت وغير المائت، والناطق وغير الناطق. والمتوافية مثل الحساس وغير الحساس، والمتحرك بالإرادة وغير المتحرك بها.

والقانون في مراعاة الوجه الثانى والثالث حتى يحصل منه منفعة، أن^(٤) تكون القسمة بالذاتيات المقومات للأشياء، وأن تكون القسمة قسمة أولية للجنس؛ وهو في^(٥) القسمة التى للجنس من طريق ما هو جنس. مثلاً إنما يجب أن يقسم الحيوان أولاً إلى الطائر والسابح والزاحف والماشي، ثم يقسم الماشي إلى ذى رجلين^(٦) وكثير الأرجل، والطائر إلى متصل الجناح ومنفصل الجناح. فإن أخل بهذا رقس الحيوان أولاً إلى متصل الجناح ومنفصل الجناح، فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان بل من جهة ما هو طائر. وكذلك إن قسم الحيوان إلى كثير الأرجل وذى الرجلين فما قسم الحيوان من جهة ما هو حيوان، بل من جهة ما هو ماش.

فيجب أن ينظر أولاً أن الجنس هل يحتاج إلى أن يصير له طبيعه زائدة على طبيعته الجنسية [١١٨ ب] حتى يقبل هذه القسمة؟ أو لا يحتاج، بل وهذه^(٧) القسمة له أولاً، فتقدم القسمة التى تكون أولاً وتأخر القسمة التى ليست أولاً. فإذا قسمت قسمة أولية جمعت المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة أولية أخرى، وكذلك إلى أن تنتهى إلى ما لا ينقسم إلا بالعدد، ثم تقتضب أطراف القسمة محمولات للنوع وتضيفها للتركيب. فإذا قسمت شيئاً مرة قسمة أولية فيجب أن تجتهد جهداً وتنتظر هل يوجد له قسمة أخرى أولية غير هذه القسمة: فإن^(٨) وجدت قسمت أيضاً حتى تستوفى القسمة^(٨) طولاً وعرضاً فتستوفى جميع المحمولات. ويجب أن تكون الفصول المقسمة^(٩) ذاتية. وقد بينا كيفية ذلك في الفن الأول.

-
- | | | |
|----------------------------------|-------------------------|-----------------|
| (١) س وفيت . | (٢) م تضمن . | (٣) م ساقطة . |
| (٤) س وهو أن الخ . | (٥) في ساقطه في س . | (٦) س الرجلين . |
| (٧) س إلى هذه بدلاً من بل وهذه . | | |
| (٨) ساقط في م . | (٩) م المقسمة وهو خطأ . | |

ثم قيل في التعليم الأول : لا المقسم يضطر في تقسيمه ولا الحاد ^(١) في تحديده إلى أن يعلم كل شئ على ما ظن بعضهم ^(٢) إذ قال : إذا قسم المقسم قسمة تامة وجب أن يضع الأنواع الأخيرة كلها بالفعل . وإذا حد المحدد حدا تاما وجب أن يذكر ^(٣) كل فصل للمحدود مع كل واحد من الأشياء بالفعل . وإذا لم يعلم كل فصل فلا سبيل إلى الحد . وإن ما لا يخالف الشئ فهو هو بعينه ؛ وما ليس هو هو بعينه فهو مخالف وإن وافق في النوع ، كسقراط ^(٤) لأفلاطون بل سقراط للإنسان ^(٥) . والمخالفات الشخصية هي بلا نهاية ، ويحتاج كل إلى فصل عن كل . ويشبه ^(٥) أيضا أن تكون المخالفات النوعية عنده كذلك ؛ وكذلك الصنفية ، فيحتاج أن يعرف فرق الشئ عن كل نوع وعن كل صنف تحت النوع ، وأن تلك فروق بلا نهاية لا بد منها كلها ^(٦) .

فأجيب بأن هذا باطل :

أما أولا فلا أنه ليس كل مباينة توجب أن يكون الشئ مخالفا لآخر بالذات والحد : فإن الفصول العرضية لا توجب خلافا في الجوهر والحد . والأشياء المتفقة في النوع الذي له الحد تختلف بالعرضيات . ولا يبالي حينئذ النوع بذلك ^(٧) الاختلاف في العرض . ولا يلتفت إلى الأصناف والأشخاص تحت النوع الذي يحد .

وأما ثانيا فإنا إذا أخذنا الفصول متقابلة مثل الناطق وغير الناطق ، ونظرنا المحدود أنه في أي الطرفين يقع منهما ، فوقع مثلا في الناطق ، فقد فصلناه عن كل نوع تحت غير الناطق لاشتراك الأنواع التي تحت غير الناطق في أنها غير ناطقة . ولا نحتاج أن نفصله عن الثور وحده والفرس

(١) س المحدود وهو خطأ .

(٢) النص الأرسطي أدق وهو أن التعديد والتقسيم (أي كليهما) لا يستلزمان معرفة الوجود بأسره . أنظر ١٩٧

(٣) أن يكون قد ذكر .

(٤-٥) نسخ النسخ هذه الجملة خطأ فقال " كسقوط الأفلاطون بل بقرات للإنسان " والمراد كخالف سقراط لأفلاطون وأن واقفه في النوع .

(٥) س وسبه : م نسبه .

(٦) إلى هنا ينتهي اعتراض من يظن أن القسمة والحد يقتضيان العلم بكل شئ .

(٧) س وبذلك . والمراد ولا يبالي عند حد النوع بالاختلاف في العرض .

وحده والكلب وحده . ولا يكون إيقاعنا المحدود تحت الناطق مصادرة : فإنه ليس ^(١) يمكن أن يقع بينهما متوسط لأنه لا واسطة بينهما في جنس الحيوان ، وليس يمكن أن يقع ما هو إنسان وناطق تحت غير الناطق . فوقوعه تحت الناطق ضرورة لا مصادرة . فإذا التمسنا فصولا مثل هذه مساوية له لم نحتاج أن نطلب فصلا له عن كل واحد من الأنواع .

ويجب أن يراعى في اختيار القسمة النافعة في التحديد أغراض ثلاثة :

أحدها أن يتحرى أن تكون القسمة داخلة في الماهية — أعنى أن تكون بفصول ذاتية للأنواع . ويجوز ^(٢) أن يستعان في هذا الباب بالمواضع المذكورة في كتاب المجمع الجدلية ^(٣) حيث نذكر مواضع هل الشئ جنس أو فصل أو ليس ، ويؤخذ ^(٤) من ذلك ما كان ليس مبينا على المشهورات الساذجة . ويستعان أيضا بالمواضع التي تدل على أن الشئ عرض غير مقوم لماهية الشئ ليتحرز عن أن تكون القسمة بفصول عرضية .

والغرض الثاني أن يستفاد من القسمة الترتيب : فما هو في ترتيب القسمة أول ، فيجعل ^(٥) في ترتيب الحد أولا : فيجعل الأعم أولا والأخص ثانيا . فإن تساوى فصلان في العموم والخصوص قدم ما هو أشبه بالمادة وأخر ما هو أشبه بالغاية . وإن ^(٦) لم يختلفا في هذا فلك أن تقدم أيهما شئت وتؤخر أيهما شئت .

والثالث أن لا تزال تقسم حتى تبلغ الشئ المحدود إن كان نوعا متوسطا ، أو تنتهى إلى آخر القسمة التي بالذاتيات التي ^(٧) ليس بعدها إلا القسمة بالعرضيات إن كنت تريد تحديد الأنواع الأخيرة .

ثم قيل إنك ^(٨) إذا أحضرت بالقسمة أو بأى وجه كان ، جميع المحمولات الداخلة في ما هو ، فيز المشتراك منها المتشابهة في أنواع كثيرة ، وميز الخواص بنوع نوع ^(٩) لتحد الجنس ،

(١) ليس ساقطة من م و ب .

(٢) من ويجب .

(٣) عاجل أرسطو هذا الموضوع في كتاب الجدال (طويقا) في الجزئين الثاني والرابع .

(٤) من ويوجد .

(٥) نجمله .

(٦) من فإن .

(٧) بالذاتيات التي ساقطة من م .

(٨) من إذا إذا .

(٩) من ساقطة .

فرتبه ^(١) أولاً ثم أردفه بالفصول . فإن وقع في يدك شئ مقول على كثيرين وطلبت المحمولات الخاصة التي لواحد واحد من الكثيرين من جهة ذلك ، فركبت الحد ثم رفعت ما يخص واحدا واحدا فلم يبق شئ من المعنى مشتركا ، فاعلم أن الاسم مشترك وأن ^(٢) تلك الأشياء ليست متجانسة . مثال ذلك إذا أردت أن تحد كبر النفس ففعلت ما يجب أن تفعل في التركيب بأن قصدت الموصوفين من الأشخاص بكبر النفس فطلبت محمولاتهم من جهة كبر النفس ، فوجدت ألقبيادس الملك وأخيلوس الشجاع وآيس ^(٣) ، كل منهم يسمى كبير النفس ، ووجدت أيضا لوسندرس ^(٤) الصالح وسقراط الفيلسوف بوصفان بكبر النفس ، فطلبت الأمر الموجود لواحد واحد منهم . ففي الطبقة الأولى تجد واحدا قتل نفسه أنفة من احتمال الضيم ، والآخرا اعتقد ^(٥) حقا لوقوع الضيم عليه اعتقادا لم يفارقه ، والآخرا قاتل شديدا ^(٦) لطلب النار من وقوع الضيم . وفي الطبقة الثانية تجد واحدا منهما ورد عليه حير عظيم فلم يعأ به بسبب أنه كان من البخت ، والآخرا ورد عليه بلاء عظيم فلم يعأ به لأن وروده عليه كن بسبب البخت ^(٧) . فإذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الأولى وجدتهم قد ^(٨) يبق لهم شئ مشترك وهو قلة الاحتمال لوقوع الضيم . وإذا حذفت خواص واحد واحد من الفرقة الثانية بق لهم شئ مشترك وهو قلة المبالاة بتصريف البخت . فإذا كبر النفس يقال على تلك الفرقة بحد واحد ، وعلى هذه الفرقة بحد واحد ، وذلك الحد هو ما يبق في كل فرقة بعد حذف العوارض غير الذاتية لكبر النفس التي تخص . وأما إذا عمدت إلى الفرقة الأولى والفرقة الثانية فحذفت خاصية هذه الفرقة وخاصية تلك الفرقة ، لم يبق شئ ^(٩) مشترك . فقد علمت أن كبر النفس ليس جنسا يعم الفرقتين ولا معنى واحدا ، بل اسما فقط . ولم ^(١٠) يمكنك في مثل هذه أن تمنع في التركيب ، بل

(١) م ٦ ب قرتبه . (٢) م فإن .

(٣) م وانس ، س وليس ، والمراد آيس Ajax . (٤) س سiders .

(٥) م أعقد . (٦) الكلمتان غير منقولتين في المخطوطات .

(٧) ورد هذا المثال في التحليلات الثانية — الفصل ١٣ هكذا ” لو اعتبرنا القيادس Alcibiades أو أخيلس

Achilles وأجاكس Ajax من المتكبرين لحق علينا أن نبحث عن الصفة التي يشتركون فيها فنجد أنها صفة عدم احتمال الضيم . هذه الصفة هي التي دفعت القيادس إلى الحرب وأخيلس إلى الانتقام وأجاكس إلى الانتحار . فإذا نظرنا إلى أمثلة أخرى وجدنا لسندر Lysander وسقراط Socrates وهذان يشتركان في عدم المبالاة بالحظ خيره وشره . س تقرأ

بسبب كان من البخت .

(٨) س وقد .

(١٠) س ولا .

(٩) م شيئا .

ينقطع بك العمل وتجدد الاستخفاف بالبخت، والامتعاظ للضم، ليسا نوعين لكبر النفس. فليس كبر النفس كلياً لهما. وإنما يكون الحد الواحد والبرهان الواحد لكل واحد لا للتفريق الجزئية. فإن الطبيب يحد الصحة من حيث هي صحة كلية، لا من حيث هي صحة صحة، ويرهن على شفاء العين، لا شفاء هذه العين وتلك العين، بل شفاء العين الكلية الواقعة بمعنى واحد على عيون شخصية.

واعلم أنا إذا ابتدأنا في التحديد من الكليات لم نأمن أصعب شيء تقع فيه وأجره أينا إلى الغلط، وهو اشتراك الاسم^(١) الخفى. فإذا ابتدأنا من المفردات والجزئيات وتصعدنا من طريق المعنى إلى الكليات على نحو ما مثلنا في كبر النفس، أمنا الوقوع في اشتراك الاسم لأن تضليل اشتراك الاسم في الكليات أكبر^(٢). وكما أن الغرض المقدم في القياس والمصادر عليه للقياس هو أن يكون مظهراً للتصديق الخفى، فكذلك يجب أن يكون الغرض المقدم في الحد والمصادر عليه للحد هو أن يكون مظهراً لتصور الخفى وأن يكون في غاية الوضوح. وهذا الوضوح قد يستره الاسم المشترك. وقل ما يقع هذا الخلل إذا أخذت من الجزئيات الوحيدة^(٣): فإنه إذا قيل لون شبيه بلون وشكل شبيه بشكل، فإن أتى من جانب الشبه أمكن أن يغلط ويظن أنه معنى واحد، وخصوصاً إذ هو من العوارض الذاتية بالكيفية، وهما من باب الكيفية. وأما إذا أتى من جانب الشكل واللون فنظر^(٤) أى شكل شبيه بشكل فكان ذلك شكلاً^(٥) يساوى زواياه زوايا شكل آخر^(٥) وتناسب أضلاعهما على التناظر، ثم نظر أى لون شبيه بلون^(٦) فكان ذلك لونا يشارك اللون الآخر في الحاسة مشاركة يكون انفعالها منها واحداً. وإذا حذفت^(٦) الخاصيتين من الشبيهين لم يبق شيء مشترك، فأمن وقوع الغلط من اتفاق الاسم. وكذلك حال الحاد في الصوت والحاد في الشكل كالزاوية^(٧).

فبين أن الابتداء في التحديد من الأنواع ثم تركيبها بعضها إلى بعض لظهور حد الجنس أفضل وأقرب إلى الاحتياط.

(١) يريد الاشتراك الخفى في الاسم كأن يطلق اسم الشبه بالاشتراك اللفظي على الشبه في الألوان والشبه في الأشكال كما سيأتي بيانه.

(٢) س أكثر. (٣) أى المفردة، ولو قال الآحاد لكان أدق. (٤) س فينظر.

(٥-٥) م، ب شكلاً يساوى زوايا شكل آخر. (٦) م حذفت الخاصتين، س حذفت الخاصتان.

(٧) أى وكذلك الحال في كلمة الحاد فإنها تقال بالاشتراك اللفظي إذا أطلقت على الحاد من الأصوات والحاد من الأشكال (مثل الزاوية الحادة).

الفصل الثامن^(١)

في الانتقاع بقسمة الكل إلى الأجزاء ، وتام الكلام في توسيط العلل المنعكسة
وغير المنعكسة وتحقيق الحال فيه

قال: ليس يجب أن يقتصر على استنباط الأمور التي توجد في الحدود والمقاييس من القسمة
التي للكل إلى الجزئي [١١٩] بل ومن التشريح^(٢) الذي للكل إلى الأجزاء : مثل تشريح الحيوان
والنبات إلى أجزائه الأولى كالأعضاء الآلية، ثم الثانية كالأعضاء البسيطة، ثم الثالثة كالأخلاط^(٣)
وكذلك إلى آخر الأجزاء . وليس ينبغي أن يقتصر على ذلك فقط ، بل أن يتأمل إذا كثرت الأجزاء
والجزئيات أنه ما الذي يلزم كل واحد ، أو كل عدة من المحولات والعوارض ، وأيضا أي
الأجزاء تلزم أي الجزئيات .

واعلم أنا كما استنبطنا من القسمة أن الحيوان تحت الجسم^(٤) وتحت ذى النفس، فكذلك استنبطنا
من التشريح أن الحيوان مركب من جوهر مستمسك ومن جوهر سيال . وكذلك استنبطنا لوازم
الجزئيات من الأجزاء مثل أن كل حيوان أصلم^(٥) يبيض ، وأن كل حيوان طائر منفصل الجناح
يبيض ، ومتصل الجناح^(٦) لا يبيض ، وأن كل حيوان ذى قرن فلا أسنان على فكه الأعلى .
وعلمنا أن ذلك لأن المادة تذهب في قرنه ، وكل حيوان ذى قرن فله كرش لأنه لا يجيد المضغ،
فيجب أن يكون لغذائه قبل وصوله إلى جوفه الباطن هضم ما ، وكل سمكة فلا رئة لها .

(١) م ، ب ساقة .

(٢) كلمة التشريح تعطي المعنى الحرفي لكلمة ἀνατομή التي يستعملها أرسطو . يقول ناشر التحليلات الثانية
في مجموعة أكسفورد : ويظهر أن المراد بها تحليل موضوع من الموضوعات بقصد استنباط خواصه — ويكون ذلك
تمهيدا لعملية القسمة التي توضح الصفة الحقيقية للجسم ، وهي الصفة التي من أجلها نحل الخواص المذكورة على الموضوع .
ويعتبر Bonitz الكلمة مرادة لكلمة القسمة διαίρεσις . والمراد بعبارة ابن سينا : يجب ألا يقتصر في استنباط عناصر
الحدود والأفيسة على تحليل الكل إلى جزئياته ، بل يجب أن يستعان أيضا بتحليل الكل إلى أجزائه .

(٣) م كالأعضاء . (٤) من الحساس . (٥) أي لا أذن له وهو ذو الصماخ .

(٦) وهو الوطواط .

وأمثال هذه المستنبطات وعللها نافعة في إعطاء اللم ، وإن لم يكن كل ما ذكرناه إعطاء علة ، فإنه ^(١) إذا كنا حصلنا بالشرح والتجربة معا أن الكرش يوجد لشيء هو ذو قرنين وذو رجل ، ولكن لا لأنه ذو رجل : إذ قد لا يوجد لذى رجل آخر ، ولكن ^(٢) لأنه ذو قرن - إذ كل ذى قرن مثل الثور والأروى والماعز فله كرش ، فإذا قيل لنا لم لهذا الحيوان كرش ؟ فقلنا لأنه ^(٣) له قرن ، أو إن قيل لنا لم ليس له كرش ؟ فقلنا لأنه ليس له قرن ، كان هذا نافعا بوجه ما في جواب اللم ، وإن لم يكن فيه ^(٤) إعطاء العلة القريبة . ولكن يجب أن يتأمل أن أى معنى يلزم أى معنى ^(٥) بالذات حتى لا يجعله لازما لما هو أخص منه أو أعم منه . وربما كان المعنى المشترك مأخوذا من طريق التناسب ^(٦) مثل أن الحرف ^(٧) للسحفاة كالشوك للسماك والعظم للإنسان .

وقد تتحد ^(٨) مسائل كثيرة مسألة واحدة على اختلاف استحقاق الوحدة ، وذلك لكون الحد الأوسط شيئا واحدا بالنوع مثل احتباس الماء في السراقة وانزراقه ^(٩) إلى الزراقة وانجذاب الجلد في المحجمة ، فإن جميع ذلك قد يتحد لكون السبب في جميعه ضرورة الخلاء . وعند فلاطون ^(١٠) جذب المغناطيس والكهرباء والمحجمة سببه شيء واحد وهو انتقال الهواء فيتبعه ^(١١) انتقال ما هو فيه . أو ^(١٢) كون الحد الأوسط واحدا في الجنس مثل الصدى وقوس قزح ، فإن المتوسط فيهما واحد بالجنس - وهو أنه انعكاس محسوس ^(١٣) . لكن ذلك انعكاس صوت ، وهذا انعكاس لون .

وقد تختلف مسائل مشتركة في ^(١٤) سبب واحد فلا تكون بالحقيقة مسألة ^(١٤) واحدة لأن نسبتها إلى ذلك المتوسط ليست نسبة واحدة ، بل هي لهذا أقرب ، ولذلك أبعد ^(١٥) . ولكن في الجملة تكون

(١) م قوله : س فانا . (٢) س ولكنه .

(٣) س لأن . (٤) س في . (٥) يلزم أى معنى ساقط في ب .

(٦) الكلمة التي يستعملها أرسطو هي التمثيل Analogy .

(٧) هكذا في م ، ب أما س فتذكر الحرف . ولعله يقصد بحرف السحفاة ظهرها إذ الحرف من كل شيء طرفه وحده . ويلاحظ أنه وردت كلمة « صدفة » في الترجمة العربية لهذا الجزء (أنظر نشرة بدوى ص ٤٥٣) فليس بعيد أن تكون هي الأصل وأن النسخ حرفوها .

(٨) س بدون قط . م تتخذ . (٩) س انزراقها من . (١٠) س أغلاطون .

(١١) س فيتبعها .

(١٢) هذا سبب آخر في وحدة المسائل من أجل وحدة علتها وليست له صلة بكلامه عن أغلاطون .

(١٣) س محسوس . (١٤-١٤) ساقط في م .

(١٥) الظاهر أنه يقصد بل بعض هذه المسائل أقرب إلى الوسط (العلة) وبعضها أبعد .

الأوساط مرتبة^(١) بعضها تحت بعض ، مثلا إذا سئل فقيل لم صار النيل عند المحاق أشد سيلانا؟ فيقال^(٢) لأن الشهر عند المحاق أشبه بحال الشتاء^(٣) . فقد تمت مسألة . ثم تسأل مسألة أخرى : ولم صار الشهر عند المحاق أشبه بحال الشتاء ؟ فيقال لأن القمر ينقص ضوءه الذي يلينا فيعدم التسخين^(٤) الكائن منه . ولو سئل لم يكون هذا أيضا ؟ كان الجواب لأن الشمس — وهو الذي يفيد الضوء — صارت محاذية لجانبه الأعلى الذي لا يلينا^(٥) .

فهذه المسائل كلها تحت سبب واحد وهو الاجتماع^(٦) ، إلا أنها مختلفة في القرب والبعد ، فليست مسألة واحدة .

قيل : ويمكن أن يسأل سائل فيقول : إذا كان من الحدود الوسطى التي توضع عللا للكبريات ما يساويها مثل توسط الأرض بين القمر والشمس لكسوف القمر ، ومثل كون الورق^(٧) عريضا لانتثاره ، فإنه سبب مساو لانتثار وإن كان بعيدا ، والقريب هو سرعة انقشاش^(٨) الرطوبة المسكة ، وهو أيضا مساو ، فيمكن أن يبين العلة بالمعلول أيضا كما يبين المعلول بالعلة ويصير البيان دورا . فإنه^(٩) إن شئنا قلنا إن القمر انكسف فقد توسطت الأرض بينه وبين الشمس ، وإن شئنا قلنا إن القمر توسطت الأرض بينه وبين الشمس فقد انكسف . وأيضا هذه الشجرة عريضة الورق فينتثر ورقها ، وهذه الشجرة انتثر ورقها فهي عريضة الورق . وهذا دور ظاهر . فيقال في جوابه إن هذا البيان فيهما ليس دورا ولا وجه البيان فيهما واحدا .

أما أن البيان ليس فيهما دورا فذلك أنه لا يخالو إما أن يكون الأمران مجهولين فيكون ذلك هو الدور — ولا كلام لنا في مثله . وإن سبق التوسط إلى الذهن فعرف بحساب ثم أثبت بتوسطه الكسوف ، لم يكن دورا إلا أن يحاول إثبات التوسط من الكسوف الذي ثبت من

(١) ب ، م قرية . (٢) س فقال

(٣) السبب الذي يذكره أرسطو هو « لأن الأنواء تكون أكثر في نهاية الشهر » .

(٤) س التسخين . (٥) م ، ب لا يكتسب . ب خ لا يلينا .

(٦) أى محاذاة الشمس لجانب الأعلى من القمر وقت المحاق .

(٧) أى ورق الشجر . والمثال الذي أورده أرسطو هو كون ورق الشجر ينتثر . أى يسقط — لأنه عريض . ومعنى عبارة ابن سينا « ومثل كون الورق عريضا علة لانتثاره » . فإذن هذه الفقرة بالفصل ١٦ من المرجع السابق .

(٨) ب انقشاش بالفاء : وهو انقشاش من قولهم قش النبات أى يبس .

(٩) س فأثنا .

المتوسط^(١) ، فإن^(٢) الكسوف مجهول^(٣) . وإن سبق الكسوف إلى الحس ثم أثبت بتوسيطه المتوسط^(٤) ، لم يكن دورا إلا أن يحاول نظير ما ذكرناه . وأما إن كان كسوف ما يدل على توسط ما ، وتوسط آخر — لا ذلك بعينه — يدل على كسوف آخر — لا ذلك الأول بعينه — فليس هناك كما علمت دور . وإنما يكون البيان في هذه الأشياء دورا إذا كان مثلا الكسوف مجهولا ويثبت بالتوسط : وهو^(٥) مجهول إنما يثبت بالكسوف .

وبعد هذا فإن التوسط يعطى برهان للم الكسوف ، والكسوف يعطى قياس الإن للتوسط . ألا ترى أن التوسط علة للكسوف فيؤخذ في حد الكسوف^(٦) ، وليس الكسوف علة للتوسط فليس يؤخذ في حده ؟

ونقول إنا قد نبرهن على نتيجة واحدة بوسائط من أسباب مختلفة : فتارة من الفاعل وتارة من الصورة وتارة من الغاية وتارة من العنصر^(٧) . مثاله أنا نبرهن على أن الإنسان يجب أن يموت ببيان العلة الفاعلة للموت وهي الحرارة المُنْفِية للرطوبة التي تتعلق بها الحياة . وتارة من جهة العلة المادية : فإن^(٨) كل مادة موضوعة للكون فهي موضوعة للفساد : وذلك لأنه إذا كان للشيء^(٩) مادة ، يلزمها هيئة ما بالضرورة ، وكان أيضا هناك علة فاعلة^(١٠) يلزم عنها تلك الهيئة بالضرورة . فواضح أن توسط المادة صالح^(١١) لإنتاج وجود الهيئة ؛ وكذلك توسط الفاعل ؛ وكذلك توسطيهما مجتمعين . لكنه إذا وسط أيهما ، كان وحده يضمن في القوة توسط الآخر : لأن المادة لا تخرج إلى الفعل إلا بفاعل ، والفاعل في ذوات المادة لا يفعل إلا في مادة . فيكون التوسط الناسم هو^(١٢) مجموعهما جميعا^(١٣) إما بالقوة وإما بالفعل ، فيكون كأن مجموع^(١٤) ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة ، وإن كان فيها علل مجتمعة . مثاله أنك إذا قلت إن القمر ينكسف لتوسط الأرض ، فقد أعطيت السبب الفاعل للكسوف وضممته في القوة السبب القابل من الكسوف — إذ المتوسط يستر قابلا للضوء — فيكون تمام التوسط اجتماع الأمرين : ستر وهو فعل الفاعل ، وقبوله وهو

(١) م التوسط (٢) س كان . (٣) س مجهولا . (٤) س ساقطة .

(٥) أى التوسط . ومراده « والتوسط إذا كان مجهولا إنما يثبت بالكسوف ، كما إذا كان الكسوف مجهولا إنما يثبت بالتوسط » . وقد أشار إلى هذا المعنى من قبل عندما قال « إما أن يكون الأمران مجهولين فيكون ذلك هو الدور »

(٦) م فيوجد بحد في الكسوف . (٧) كلها موجودة في س مع اختلاف في الترتيب .

(٨) س بأن . (٩) س الشيء . (١٠) م ساقطة .

(١١) م صالحا . (١٢) س وهو . (١٣-١٤) ساقط في م .

حال القابل ، وإن أعطيت العلة في هيئة قبول القمر الضوء ، وجعلت كرتيه^(١) وهو من السبب القابل ، فلا يتم ذلك إلا أن تضيفه إلى الشمس على وضع ما ، فتكون ضمنته السبب الفاعل والقابل أيضا . وكذلك إن أعطيت الغاية في أمر ، فقد ضمنى الفاعل والقابل فيه ، وإلا لم يجب المعلول . ولولا قبول الستر لما كان التوسط علة الكسوف . ولولا مكان المتأثر القابل للضوء من المفيد^(٢) ، لما كانت الكرية علة لذلك النحو من القبول . فمن هذه الجهة تكون العلة الموجبة للنتيجة شيئا واحدا هو مجموع الجملة .

وأما أنه يجب أن يعطى فاعل دون قابل أو دون غاية ، أو أن يعطى فاعل فقط بالفعل ، والقابل بالقوة ، أو القابل فقط^(٣) والفاعل بالقوة ، وسائر الأقسام ، فأمر باطل . بل يجب أن يعلم من حال إعطاء الأسباب الكثيرة حدودا^(٤) وسطى أنها تكون في قوة علة واحدة في الحقيقة : لأن الإعطاء مالم يشر إلى مجموعهما^(٥) لم يكن تاما موجبا . وقد يظن بسبب هذا الفصل^(٦) أنه لا يجوز أن يوسط في مطلوب واحد إلا سبب واحد ، وليس كذلك على الإطلاق ، بل على النحو الذى بينا .

وقد يظن أيضا أن العلة يجب لا محالة أن تكون مساوية للمعلول منعكسة عليه ، وهذا أيضا غير واجب إلا في وجه واحد : وإياه قصد في التعليم الأول^(٧) : وذلك الوجه الواحد أن يكون الأوسط علة للأكبر مطلقا ، وتكون طبيعة الأكبر في ما هيته معلولة لطبيعة معينة^(٨) ، فتكون حيث كانت تكون معلولة له : أى إذا^(٩) كان المعلول علة^(١٠) واحدة . وأما الوجوه الأخرى فلا يجب فيها ذلك : فإن الطبيعة الواحدة كالرعد تكون من أسباب كثيرة أخص وجودا منها ، مثل ريح في سحب أو طفوء نار فيه . والسحاب نفسه طبيعة واحدة قد يكون لها أسباب كثيرة مثل صعود البخار ومثل تبرد^(١١) الهواء بنفسه ؛ وكذلك الحرارة^(١٢) المنتشرة من القلب في الأعضاء

(١) س وجعلته كرية . (٢) س المفيد للضوء . (٣) س + بالفعل .

(٤) أى اعتبارها حدودا وسطى .

(٥) هكذا في المخطوطات الثلاثة والأفضل مجموعها لأنه يتحدث عن الأسباب الكثيرة .

(٦) أى فصل الأسباب ومراعاة بعضها دون بعض .

(٧) الإشارة إلى ٩٨ ب ، ٣٠ من التحليلات الثانية لأرسطو .

(٨) مثل تجدد العصاة النباتية التى هى علة في انتشار ورق الشجر . (٩) س وإذا .

(١٠) م علة . (١١) س برد . (١٢) س ساقطه .

التي هي الحمى قد يكون لها أسباب ، إما اشتعال روح ، أو عفونة خلط ، أو اشتعال عضو . فأى هذه الأسباب جعلت حدودا وسطى أنتجت المعلول وهي ^(١) أخص منه .

وليس [١١٩ب] لقائل أن يقول إن سخونة الروح ليست سببا للحمى كله بل لحمى ما ، فلا تصلح أن توضع علة للقياس المنتج للحمى . وإنما ليس له ذلك لأن المحمول في الكبرى ليس هو أيضا الحمى ^(٢) كله بل حمى ما . فإنا إذا قلنا « الإنسان حيوان » لم نعن أن الإنسان كل حيوان ، بل حيوان ما ^(٣) . ويكفى ^(٤) في إثبات الحيوانية له ^(٥) أن يثبت ^(٦) أى حيوانية كانت . وليس يكفى في سلب الحيوانية أن يسلب أى حيوانية كانت ، بل الحيوانية على الإطلاق . وكذلك فإن الأنواع المتوسطة كل نوع منها سبب لوجود جنسه في النوع الذي دونه والأشخاص تحته : فلا يجب أن يشترط أن العلة يجب أن تكون مساوية دائما في البراهين ، حتى إذا كان الحد الأوسط أخص من الأكبر لم يكن برهانا . بل يجب أن يعلم أن الأسباب بعضها يدخل في الحد ، وتلك مساوية لاحالة — كانت مادة أو فاعلة — وبعضها يكون أخص من طبيعة الشيء ، وربما كانت أعم . فالأخص لا يدخل في الحد لأن طبيعة الشيء لا تتضمنه من جهة ماهو هو ^(٧) حتى يتوقف وجود تلك الطبيعة على وجود ذلك السبب . مثلا أن السحابية غير متوقفة في الوجود على وجود سبب ^(٨) بعينه من الأسباب الخاصة . وأيضا الحمى من جهة طبيعتها ليست تتوقف في الوجود على أن توجد سخونة الروح فقط ، بل إن كان سبب آخر كانت ^(٩) . فإذا كانت الأسباب التي هي أخص — مع أنها أسباب ومع أنها تعطى اللب للنتيجة — ليست أسبابا ^(١٠) لمطلق طبيعة الحد الأكبر ، لم تدخل في الحد . وهذه الأسباب تكون عللا للنتيجة بالذات ، ولحد ^(١١) الأكبر إذا كان مطلقا لامضافا إلى الأصغر — بالعرض . ونحن قد بينا قبل أن من الحدود الوسطى التي هي علل ، ماهو علة للنتيجة فقط دون الحد ^(١٢) الأكبر ، مثل السخونة التي في الروح فإنها علة لوجود الحمى في هذا البدن — لا لوجود الحمى على الإطلاق . فإن وجد لهذه العلل التي هي أخص أمر عام ، فكان ذلك علة مطابقة للشيء المعلول منعكسة عليه ، كانت هذه الخواص عللا ^(١٣) لذلك العام . ولا يجب

(١) م وهو .

(٢) م الحمى أيضا . (٣) م ساقطة . (٤) م فيكنى . (٥) م ساقطة .

(٦) م أن يكون أو يثبت . (٧) هو الثانية ساقطة في م .

(٨) م غير متوقفة على سبب . (٩) م كان .

(١٠) ب : م أشياء . (١١) م والحد .

(١٢) م ساقطة . (١٣) م علة

أن لا يزال يوجد بينها وبين العام عام آخر فذلك محال . بل نقف عند عام هو^(١) لها أول بلا توسط فتكون علل خاصة ومعلول عام ولا واسطة بينهما ألينة من العلل . مثاله : أن السحاب وإن كانت تجمع علله كلها في شدة تكثيف الهواء العالى ، فتكون مثلاً العلة المطابقة للسحاب شدة تكثيف الهواء العالى ، فإن لشدة تكثيف الهواء العالى علتين^(٢) البخار المتصاعد والبرد . ولا يجوز أن يكون بينهما وبين شدة التكثيف سبب عام آخر ، وإن كان وقف آخر الأمر . فالبرد والبخار غير مأخوذ في حد السحاب لذلك . والعلة المكثفة حد^(٣) للهواء العالى مأخوذة في حد السحاب . فما كان من العلل بهذه الحال — أعنى داخلية في الحد — فهى منعكسة .

(٢) في المخطوطات الثلاثة علنا وهو خطأ .

(١) م وهو .

(٣) م ، ب حدا

الفصل التاسع^(١)

في تحقيق ما أورده المعلم الأول في معنى توسيط العلل ومحاذاة مذهب كلامه فيه
مع الإيضاح

فلنرجع الآن إلى الوجه الذي يجب أن يفهم عليه كلام المعلم الأول لثلاث عرض الشكوك فنقول :

يجب أن يفهم كأنه يقول : إنه وإن كان قد يمكن أن يحكم بالحد الأكبر الواحد لشيئين بتوسط سبين : مثل أن يحكم به على ج ، هـ بواسطتين إحداهما ب والأخرى د ، ففي مثل ذلك لا يلزم إذا وضع المعلول الأعم موجودا أن يوضع من^(٢) علله التي هي أخص أي علة كانت واتفقت ، ولا أن توضع واحدة بعينها — وإن كان لابد من أن يكون قد وجدت علة ما ، ولكن لا كل علة وكيف اتفق — بل إنما يتعين ما يتعين بسبب . وقد^(٣) يمكن أن يوجد ما هو بخلاف هذا ، وتكون^(٤) العلة فيه لا توجد للأشياء الكثيرة إلا بتوسط معلول واحد^(٥) . وليكن المطلوب في المسألة كليا وعلته كلية ، ويطلب لشيء كلى له العلة أولا ، وإن كان لما تحته ثانيا : مثل أن جمود الرطوبة يوجد^(٦) لأشجار شتى من التين والخروع^(٦) والكرم ، ولكن يوجد أولا لشيء عام لها — وهو عرض الورق — فيكون كل عريض الورق ، أو كل شجر منتشر الورق ، فإن رطوبته تجمد . وإذا جمدت بطلت لزوجتها الطبيعية المساكسة فانتشرت . فيكون الانتثار هو^(٧) الأكبر للمعلول ، وجمود الرطوبة هو السبب والعلة ، وعرض الورق هو الذي له العلة أولا . وليس الانتثار معلول جمود الرطوبة في ذاته^(٨) ، ولكن بحسب وجوده في موضوع قابل هو معلول له مطلقا . وما كان

(١) م ب ب ساقطة . (٢) م عن (٣) م فقد (٤) س أو تكون

(٥) س + مساو لها .

(٦-٦) هذه العبارة مملوءة بالتحريف في م هكذا « يوجد للأشجار من البين والخروع » ويلاحظ أن في المثال الذي ذكره أرسطو واقبسه ابن سينا أربعة حدود (١) الحد الأكبر وهو تساقط ورق الشجر (ب) الحد الأصغر وهو الشجر الذي يتساقط ورقه (ج) حد أوسط وهو عرض الورق في الشجر الذي تحدث فيه هذه الظاهرة (د) حد أوسط آخر وهو تجدد العصارة النباتية . وهذا يوضح ما قاله ابن سينا في أول الفصل وهو « وقد يمكن أن يحكم بالحد الأكبر الواحد بشيئين بتوسط سبين » . ويلاحظ بهذه المناسبة أن كلمة التينة وردت خطأ « البنية » في النص العربي الذي نشره الدكتور عبد الرحمن بدوي (أنظر ص — ٤٦٠ س ٣) .

(٧) م هو هو (٨) س لا في ذاته

مثل هذا مما يكون يوجب حكما معلوما في أشياء كثيرة ، ولكن ليس لها أولا ، بل للمعنى يجمعها كلها ، وهى ^(١) علة له لا في وجوده في موضوع موضوع ^(٢) فقط ، بل لوجوده مطلقا ، ففى مثل هذه ما يجب أن تكون العلة داخلية في حد الحكم المساوى لها . وذلك أن العلة هاهنا يجب ألا تكون أخص من المعلول ، فإن الأخص من المعلول ليس علة لطبيعة الحد الأكبر للمعلول على الإطلاق ، بل علة لوجوده في موضوع موضوع كما أوضحناه من قبل ، وتلك الموضوعات تكون لا محالة مختلفة الأنواع ، وقد فرضنا هاهنا أن العلة ليست لموضوع موضوع بل لأمر جامع : فإذا مثل هذه العلة داخلية في الحد ، فهى حد مبدأ برهان ، والأوسط في مثل ^(٣) هذا الموضوع ^(٤) هو الذى يكون منعكسا لافى كل موضع . فعلى هذا يجب أن يفهم قول المعلم الأول ، ولا يجب أن يضايق فى هذا المثال من جهة أن انقشاش الرطوبة ليست علة بالذات للانتثار ، بل بالعرض . وإنما العلة بالذات هو الثقل الطبيعى ، وإنما الانقشاش والجمود ^(٥) للرطوبة أيهما كان فهو علة لعدم العلة الواصلة ، فهو سبب الانفصال بالذات ، والانتثار بالعرض — بمعنى مزيل العائق .

ثم قيل : فليت شعرى هل يمكن ألا يكون لشيء واحد بعينه من الموارد المطلوبة بالبرهان فى الكل علة واحدة ^(٦) — أى فى مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة — لافى موضوع موضوع ؟ ثم قيل أما ^(٧) العلة الحقيقية الذاتية للأمر فلا يمكن ، لأنها تكون حدا مبدأ برهان ^(٨) كما أوضحنا . وأما علة القياس ^(٩) كالعلامة والأعراض الغريبة فهو ممكن . فيمكن أن يفهم أنه يعنى العلة التى هى علة فى جميع الموضوعات ، لاعلة خاصة ^(١٠) بموضوع ^(١١) موضوع . فكأنه يقول إن مثل هذه العلة تكون مساوية للمعلول ، حتى إن كان المعلول مشترك الاسم وأخذ شيئا واحدا ، فما يجعل علة له لا يمكن أن يؤخذ شيئا واحدا إلا باشتراك الاسم حتى يكون مساويا

(١) من وهو (٢) س ساقطة .

(٣) س ساقطة (٤) م الموضوع (٥) س أوالجمود

(٦) الأفضل من هذا أن توضع المشكلة كما وضعها أرسطو هكذا « هل يمكن أن يكون لشيء واحد بعينه علة لا تكون واحدة بعينها فى كل حالة من حالاته ، بل تكون مختلفة ؟ » (أنظر ١٩٩ ، ١ — ٥)

(٧) م إنما

(٨) س حد مبدأ . والمراد بالحد الذى هو مبدأ برهان هو الحد الأوسط ، وهو الجزء المقدم من البرهان .

(٩) ب ، م لقياس (١٠) س خاصة (١١) س لموضوع

له . وإن كان المعلوم جنسا لمعلولات نوعية ، كانت العلل جنسية لعلل نوعية . وإن كان واحدا بالنسبة إلى كثير ، كانت العلة كذلك . فتجد (١) الحد الأوسط في ذلك (٢) على طبيعة الحد الأكبر . فإنه إن كان الأكبر متواطئا ، يجب أن يكون ما يوجبه ، وهو علة له بالذات ، معنى محصلا متواطئا . وإن كانت العلة ، من حيث هي (٣) علة ، معنى محققا محصلا (٤) غير مبهم ، فيجب أن يكون ما يجب عنها معنى بلزائها محققا محصلا (٥) غير مبهم ، ولا معنى يدل عليه باسم واحد . وإذا كان هذا هكذا ، فإن لم يكن الأكبر محصلا ، فالأوسط ليس محصلا . فإن خصصت مسائل بموضوعات مختلفة فيها مطلوب واحد ، والمطلوب أولا لمعنى عام لها (٦) فالمسائل ليست كثيرة بل واحدة . وإذا (٧) أخذت لها حدود وسطى مخصصة فليست بالحقيقة كثيرة بل واحدة لوحدة المطلوب : فإن التخصيصات الملحقة به قد تزال وتبقى العلة علة للمعنى العام في ذلك الحكم بعينه : مثل إبدال النسبة يخصص بالعدد . وهناك حد أوسط (٨) ويخصص بالمقادير (٩) ، وهناك حد أوسط آخر ، وإنما هو أولا لكم بما هو كم . والحد الأوسط هو الشئ المشترك للحدين الأوسطين المأخوذين في العلمين المختلفين (١٠) ، وهو النحو من التزيد المجهول علة . وذلك أيضا أولا لكم ، لكنه كما عرض للحدين الأكبرين والأصغر إن خصصا بجنس واحد ، فكذلك عرض للأوسطين أن خصصا .

وأما إن لم يكن البيان مثل بيان إبدال النسبة المأخوذ في الهندسة على وجه ، وفي الحساب على وجه ، بل مثل بيان المشابهة المأخوذة في اللون على وجه ، وفي الشكل على وجه ، فليس يمكن أن يكون الحد الأوسط في المشابهة المطلوبة في المسألتين واحدا بوجه إلا بالاسم : لأن المشابهة

(١) م تجد (٢) س هذه

(٣) م هو (٤) م محقق محصل (٥) م ، ب محقق محصل (٦) م ساقطة

(٧) م وكذلك إذا (٨) م + آخر (٩) ويخصص بالمقادير ساقطة في م .

(١٠) أي علما الحساب والهندسة . ولنضرب للنسبة المتبادلة المثال الآتي ه إلى ١٠ = الخط س إلى الخط ص فإننا نستطيع أن نقول إن الخط س إلى الخط ص = ه إلى ١٠ . وعلة الحكم في النسبة العددية مختلفة من ناحية ومتفقة من ناحية أخرى مع علة الحكم في النسبة الهندسية . أما أنها مختلفة فلا لأن الخطوط ليست أعدادا ولا الأعداد خطوطا . وأما أنها متفقة فلا لأنها في كلتا الحالتين الزيادة المحدودة بين طرفي العددين والخطين . وهذا ما أشار إليه ابن سينا بقوله : « وهو النحو من التزيد المجهول علة » . وهذا التزيد المجهول علة من خصائص الكم من حيث هو كم أولا ، ثم يمرض له أن يطبق على الأعداد أو على المقادير الهندسية .

ففيها واحدة بالاسم ، ومخالفة في الحد : فإن حد المشابهة في اللون هو اشتراك^(١) في حس^(٢) ، وفي الشكل^(٣) تساوى الزوايا وتناسب الأضلاع .

ولو كانت المشابهة لا باشتراك الاسم ولكن بالتشكيك والاتفاق في النسبة ، لكان الحد الأوسط كذلك : كما يوجد في المسائل التي مطلوباتها أشياء نسبية مشككة مثل [١٢٠] الصحى والطبي والقوة وغير ذلك .

فقد بان من هذا حال نسبة الحد الأوسط إلى الحد الأكبر في مثل هذا الباب . وأما نسبته إلى الحد الأصغر فإنه إنما يكون منعكسا عليه إذا أخذ ما الحد الأوسط والعلة له^(٤) أولا — مثل عرض الورق — فجعل هو الحد الأصغر فقليل : كل شجر عريض الورق . فأما إن أخذ ما هو له ثانيا ، فجعل حدا أصغر مثل شيء من الأنواع تحت الحد الأصغر الأول ، لم^(٥) يجب أن ينعكس ألبتة . مثل التينة والكرم ، فإن انتشار الورق يكون عليها كليا .

ثم قيل : أعنى بالكلى الفاضل عليه الزائد . ومن قبل فلنما كان يسمى كليا بمعنى آخر دللنا عليه هناك .

ثم عاد المعلم الأول فأوضح ما ذهب إليه من المذهب فقال : إنه قد يجوز أن تكون علل كثيرة ، وهى مع كثرتها أخص من المعلول ، وتكون علة لشيء واحد ولكن في موضوعات مختلفة^(٦) : مثل أن علة طول العمر : أما في الناس وذوات الأربع فعظم^(٧) المرارة ، وأما في الطير فيبس المزاج أو شيء آخر . وأما لشيء واحد في شيء واحد فلا يجوز أن تكون علل مختلفة ، أى العلل التي تعطى بالتمام على نحو ما قلنا في الصدر^(٨) .

(١) س اشتراكه .

(٢) س جنس وهو خطأ . وقد وردت خطأ أيضا في الترجمة العربية التي نشرها الدكتور عبد الرحمن بدوى حيث قرأ « فباى يكون الجنس واحدا » : وهى « فبان يكون الحس واحدا » (أنظر بدوى ص ٤٥٩ س ٦) والكلام في علة قولنا بوجود تشابه بين لونين .

(٣) + هو (٤) يريد ما الحد الأوسط له — أو ما العلة له . والمراد في الحالتين الحد الأصغر .

(٥) س ما .

(٦) يريد أنها موضوعات ليست واحدة بالنوع

(٧) هكذا في المخطوطات الثلاثة ولعلها تحريف لكلمة « عدم » لأنها هى التى يذكرها أرسطو .

(٨) م الصورة .

ولسائل أن يسأل أنه إذا انعكس على الموضوع علة المحمول ، ثم كان للمحمول علة أعم منها لا تنعكس على الموضوع : مثلا إن هذا السحاب كان من برد ومن تكثيف الهواء^(١) ، وسحاب آخر كان من بخار ومن تكثيف الهواء^(٢) : وفي أحدهما علة تكاثف^(٣) الهواء هو البرد، وفي الآخر تكاثف البخار : فأيهما هو العلة الخاصة بالسحاب الأول^(٤) ، وأيهما هو العلة الخاصة بالسحاب الثاني^(٥) ؟ فالجواب أن الخاص بالأول هو الأقرب إليه : أعني البرد^(٦) ؛ وبالثاني الأقرب إليه وهو البخار . والخاص بالسحاب المطلق هو الأقرب إليه وهو تكثيف الهواء .

وبالجملة فإن العلل للموضوعات الخاصة هي العلل الخاصة . والعلة للموضوع العام هي العلة العامة . وقد عرفت معنى هذا الخاص والعام في العلل .

وأیضا إذا كان بين الطرفين أوساط متعكسة بعضها علة لبعض ، فالعلة للأصغر هو الأقرب إليه منها ، لأنه^(٧) علة لوجود العلة الثانية لها التي هي أقرب من المحمول . والعلة للأكبر هي الأقرب من الأكبر . فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة وعلة الأكبر وحده ، بأن^(٨) الأول هو علة للنتيجة^(٩) : فما هو أقرب من الأصغر فهو أولى بالعلة للنتيجة . والثاني هو علة الأكبر وحده . ولست أعني بعلة النتيجة في هذا الموضع علة التصديق بها بل علة وجودها في نفسها .

(١-١) ب ، س هواء . (٢) س تكثيف . (٣-٣) ساقط في م . (٤) م بالبرد .

(٥) م لأنه منها لأنه علة الخ س لأنها علة الخ . (٦) س فإن (٧) س النتيجة

الفصل العاشر^(١)

في خاتمة الكلام في البرهان

قد^(٢) بينّا من قبل أن العلم بمبادئ^(٣) البرهان يجب أن يكون آكد من العلم بنتائج البرهان . فاشاك أن يشك أنه هل كلاهما علم ، ولقوة^(٤) واحدة ، أو أحدهما علم والآخر شيء آخر ولقوة أخرى ؟ ثم لا يخلو إما أن تكون موجودة فينا كما خلقنا^(٥) ونحن نعلمها منذ ذلك الوقت ، فكيف يكون عندنا علم وكما لا نفطن له حتى استكملنا ؟ وليس يجوز أن يكون عندنا علم برهاني لا نعلمه ، فكيف علم أصح من البرهان ؟ وإن كنا نعلم ثم^(٦) نسينا ، متى كنا نعلم^(٦) وفي أى وقت نسينا ؟ وليس يجوز أن نعلمها ونحن أطفال ونساها بعد الاستكمال ثم نتذكرها بعد مدة أخرى عند الاستكمال . فإذا الحق أنا نكون غافلين عن مبادئ البرهان أولاً ، ثم إنا نصيبها^(٧) ونحصلها ، فكيف نحصل مجهولاً بغير برهان ؟ وإن كان برهان ، احتجنا إلى مبادئ قبل المبادئ الأولى ، وهذا^(٨) محال . فلا سبيل إلى حل هذا العويص إلا أن تكون عندنا قوة من شأنها أن تعلم أشياء ما^(٩) بلا تعلم وبمعاونة أعوان تكون معوتها على جهة غير جهة المعونة في التعليم . وتلك الأعوان قوى الحس الظاهر والحس الباطن الموجودين في الحيوان كله أو أكثره . فإن الحس الظاهر وإن وجد في الحيوان كله فإن الحس الباطن الحافظ لما يؤدّيه الحس إلى النفس ربما لا يوجد^(١٠) لكل حيوان ، أو إن وجد لكل حيوان فربما لم يكن في بعضها^(١١) لفعله ثبات مثل حالها في الدود والذباب والفرّاش التي^(١٢) تفر من النار ثم تنسى أنها مؤذية فترجع إليها . وأما الحيوانات الكاملة فيبقى عندها ما أخذت من الحواس مدة طويلة . والحيوانات تأخذ بقواها الدراكة شيتين : أحدهما صورة المحسوس وخالقته تخلق الذئب الضار لها ، وخالقة المحسن لها من الناس . وإنما تأخذ هذه الصورة بالحس وتخزنها^(١٣) في الخيال^(١٤) وهو^(١٥) في مقدم الدماغ . والثاني معنى المحسوس مثل

(١) م ، ب ساقطة (٢) س فقد (٣) س المبادئ (٤) القوة هنا معناها الملكة .
 (٥) هذا التعبير الديني لا وجود له في أرسطو (٦-٦) ساقط في ب ، م وموجود في نج ، س .
 (٧) ب تقتنيا . س تقنيا (٨) س هذا بدون الوار (٩) م أسبابا .
 (١٠) س لم (١١) س بعض الحيوانات (١٢) س الذي يفر الخ (١٣) م ويجريها . ب غير منقوطة
 (١٤) م الحال (١٥) م ما ب وهي

منافاة الذئب وموافقة المحسن . وهذا القسم لا يدركه الحيوان بالحس ، بل بقوة مميزة لها كالمقل لنا ، وتسمى وهما ، وتخزنه ^(١) في قوة أخرى تسمى ذكرا ^(٢) ، وهى في مؤخر الدماغ . وهذه القوة الباطنة للإنسان ^(٣) أقوى ، وخاصة قوة الذكر والحفظ ^(٤) والوهم . والحس ^(٥) والوهم يؤكدان ما يجرى ^(٦) في المصورة ، وفي المحافظة بالتكرير .

ثم إن القوة المقتنية للعلوم الأولى فينا تطالع ^(٧) هذه الأوهام الباطنة فتميز الشيء والمخالف وتنزع عن كل صورة ما لها بالعرض وتجرد ما بالذات ؛ فيحدث فيها أول شيء تصور البسائط ، ثم تتركب تلك البسائط بعضها ببعض بمعونة قوة تسمى مفكرة ، وتفصل بعضها عن بعض فتلوح لها في تلك المعاني تركيبات : فما اتفق أن كان منها ما ^(٨) من شأنها أن تعلمه بلا تعلم ولا ^(٩) وسط ، علمته ^(١٠) وجرته ، مثل أن الكل أعظم من الجزء . وفي ^(١١) كثير منها تستفيد حكم التركيب والتفصيل من الحس على سبيل التجربة . وقد قلنا ما معنى التجربة .

فلذا السبب في أنا لا نعلم هذه المبادئ هو فقداننا مبدأ أيضا لها وهو التصور : فإن المبادئ الأولى وإن لم تكن لها مبادئ من جهة التصديق فإها مبادئ من جهة التصور . وأما مبادئها من جهة التصور فتكتسب بالحس والتخيل والوهم . فإذا اكتسبت أمكن أن يورد التركيب فيها والتفصيل بينها مورد التصديق فتصور من حيث هى مركبة ومفصلة . وبعد هذا التصور نعقلها بالذات . وهذا التصور أحد مبادئها .

وكما أن الحفظ يتأكد بمحسوسات متشابهة متكررة ، كذلك التجربة تتأكد — بل تنعقد — بمحفوظات متشابهة متكررة . فيكون بهذا الوجه لنا أن نفتنص الكليات المتصورة والكليات المصدق بها بلا برهان ، فيكون اقتناؤها بوجه غير وجه التعلم والتعليم ^(١٢) . ونكون إنما جهانها ^(١٣) قديما لأن بسائطها لم تلح لنا ولم تخطر ببالنا . فلما استفاد الواحد منا من الحس والتخيل بسائطها على النحو المذكور ولاح له تأليفها ، كان ذلك سبب تصديقنا بها لذاتها إذا كان متصلا بالفيض الإلهي الذى لا ينفصل عنه المستعد .

(١) م وتجريه (٢) م ذكر

(٣) م فإنها في الإنسان (٤) م ساقطة (٥) م فالحس (٦) م ما يخزن .

(٧) م لتطالع (٨) م ساقطة (٩) م ، ب فلا (١٠) م س علة

(١١) م في الأصل الواو ساقطة (١٢) م س التعلم والتعليم (١٣) م حملناها

وأما سائر العلوم فتستفاد إما من التجربة وإما بوسط^(١) إذا كان نفس تأليف البسائط لا يقتضى التصديق . فتكون المكتسبات من العلوم قد سبقها سبب الجهل — وهما عدم لوح البسائط للذهن وعدم الوسط والتجربة والأوائل البينة بنفسها سبقها أحد السببين^(٢) : وهو الأول .

وقد شبه المعلم الأول حال اجتماع صورة الكلى فى النفس بحال اجتماع الصف فى الحرب ، فإنه إذا وقعت هزيمة فثبت واحد فقصدته^(٣) آخر ووقف معه ، ثم تلاهما ثالث واتصل الأمر بفعل واحد واحد يعود ، انتظم الصف ثانياً ، فيكون الصف ينتظم قليلاً قليلاً . وكذلك العلم والصورة الكلية العقلية ترسم فى النفس قليلاً قليلاً عن آحاد محسوسة إذا اجتمعت اكتسبت منها النفس الصورة الكلية ثم قدقتها^(٤) . وذلك أيضاً لأن الذى يحس الجزئى فقد يحس بوجه ما الكلى ، فإن الذى يحس بسقراط فقد يحس بإنسان . وكذلك ما يؤديه ؛ فإنه يؤدى إلى النفس سقراط وإنساناً ؛ إلا أنه إنسان منتشر مخالط بعوارض^(٥) لا إنسان صراح . ثم إن العقل يُقشره ويميط عنه العوارض فيبقى له الإنسان المجرد الذى لا يفارق به سقراط أفلاطون . ولو أن الحس لم يكن أدرك^(٦) الإنسان بوجه ما ، لكان الوهم فىنا وفى الحيوان لا يميز بين أشخاص النوع الواحد والنوع الآخر ما لم يكن عقل . ولا الحس أيضاً يميز ذلك ؛ بل الوهم . وإن كان الوهم إنمياً يميز شيئاً والعقل يميز شيئاً آخر .

وكلما اصطادت هذه القوة معنى كلياً ضمته إلى آخر اصطادات بهما معنى كلياً آخر . وهذا المأخذ الطبيعى فى إدراك النفس للأموور الأولى ، شبهه بالمأخذ الصناعى الذى إليه يدعو المعلم الأول فى اقتناص الحدود — وهو التركيب . وهذا من دلائل شرف التركيب . قيل فلننظر أى قوة من قوى النفس هذه ؟ فإننا نقول : إن للنفس قوة علامة بها تكتسب المجهولات بالنظر ، وقوة عاقلة ، وقوة ظانة ، وقوة مفكرة ، وقوة متوهمة . ولا يعرض [١٢٠ ب] لنافى القوى^(٧) الباطنة قوة دراكة غير هذه . ثم الظانة والمتفكرة والمتوهمة لا يُعتد بها ، ولا حكمها صادق دائماً ، حتى تتقدم على قوة العلم . ولا قوة العلم صالحة لهذا ، لأنه كما أن مبدأ البرهان ليس يكتسب

(١) س يتوسط (٢) س السبقين (٣) م يقصده

(٤) س صححت فى الهامش نزعها (٥) س لعوارض (٦) م إدراك

(٧) م القوة

بالبرهان ، فكذلك مبدأ العلم لا ينال بقوة العلم . ولم تبقى قوة تصلح لهذا إلا العقل . فهذه القوة هي قوة العقل النظرى المجبول فينا ، وهو الاستعداد الفطرى الصحيح .

وأما المبدأ لقبول^(١) العلم فهو العقل بالملكة . وسيعرفان في ”كتاب النفس“ . وهذه القوة العاقلة إنما تفعل فعلها الأول إذا اعتدل مزاج الدماغ ، فقويت^(٢) القوى المعينة : أعنى الخيال والذكر والوهم والفكرة^(٣) فتّمت آلات العقل .

واعلم أن النظر فى المواضيع المعينة فى الفن الذى فى الجدل نافع جدا فى البرهان إذا تعقبت منه المواضيع البرهانية . ونحن ننتقل من هاهنا إلى ماهنا لك . فإذا وُضع موضع برهانى دللنا عليه^(٤) .
تم^(٥) البرهان من كتاب الشفا : وهو الفن الخامس والله الحمد^(٥) .

(٢) م القبول (٣) م قوت (٤) هكذا فى كل المخطوطات ولعلها المفكرة

(٥) س + والله أعلم (٦-٦) ساقط فى س

فهرس الأعلام والكتب

- أنا لوطيقا الأولى ٢٣٩ ، ١٢٠
أوقليدس (كتاب) ٢٠٠ ، ١١٤
أوميروس ٢٨٣
إيساغوجي (كتاب) ١٣٠ ، ١٢٨ ،
٢٨١
إيلياس (الإلياذة) ٢٨٣
(ب)
باريرمنياس (كتاب) ٢٧٦
برايسون ٣٢ انظر بروسن
البرهان (كتاب) ١٣٥ ، ١٢٨ ، ٥٣ ،
١٥٢ ، ١٣٧
بروسن ١٧٤
(ت)
التحليلات الأولى (كتاب) ٥ ، ٣
تراسوماخوس ٢٢٥
نامسطيوس ٥
(ج)
الجلد (كتاب) ١٨ ، ١٧ ، ٨ ، ٣ ،
٣٣٣ ، ٢٨٠ ، ١٥١ ، ٥٢
جرارد الكرموني ٤
الحجج الجدلية ٣١٥ انظر كتاب الجدل
(خ)
الخطابة (كتاب) ١٨

- (١)
آيس Ajax ٣١٦
إبراهيم مذكور (الدكتور) ١
ابن رشد ١١ ، ١٠ ، ٧
ابن النديم ٨ ، ٥ ، ٤
أبو بشر متى بن يونس ٤ ، ٥ ، ٦ ،
٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣
أبوديقطيقا = أنا لوطيقا الثانية = التحليلات
الثانية = البرهان ١ ، ٦ ، ٧ ،
١٣ ، ١٦ وما بعدها ، ١٨ ، ٢٧ ، ٣٠
أبو عثمان الدمشقي ٨
أبو يحيى المروزي ٥ ، ٧
أخيلوس ٣١٦
الأرجانون (كتاب) ٨ انظر التعليم الأول.
أرسطو : مذكور في كل صفحة من صفحات
المقدمة تقريبا . انظر المعلم الأول
إسحق بن حنين ٨ ، ٤
اسطقسات الهندسة (كتاب) ٦٩
الإسكندر (الأفروديسي) ٣ ، ٥ ،
٦ ، ٧
الإشارات (كتاب) ١١ ، ١٣
أفلاطون ٢٠ ، ٧٥ ، ١٨٨ انظر
فلاطون
القيادس ٣١٦

(ل)

لوسندرس ٣١٦

(م)

مانن Menon ٧٤ ، ٧٥

المجسطى (كتاب) ٢٠٧

المدخل (كتاب) = إيساغوجى ٣ ، ١٥ ،

١٧ ، ٢٣

مرايا (مترجم غير معروف) ٤ هامش

المعلم الأول = أرسطو ٥٤ ، ١٠٩ ،

١١٥ ، ١٢٦ ، ١٣٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ،

٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ،

٢٦٣ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٢٩٧ ،

٣٠٩ ، ٣١١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،

٣٢٨ ، ٣٣٢

المغالطة (كتاب) ١٨

المقولات (كتاب) ٣ ، ٥ ، ٨

منطق أرسطو (طبعة بدوى) ٤ ، ٧ ،

٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٦

مينو بالويلو ٥

مينون (محاورة) ٢٠ ، ٧٤ هامش

(ن)

النفس (كتاب) ٣٣٣

النيل (نهر) ٣٢٠

(ى)

يحيى بن عدى ٧

يحيى النحوى ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧

(س)

سقراط ٧٤ ، ٢٢٥ ، ٣١٦

(ش)

الشراح (شراح أرسطو) ١١ ، ١٦ ،

٣٥ ، ٤١

الشفاء (كتاب) ١ ، ٢

(ط)

الطبيعة (كتاب) ٢٤

الطبيعيات (كتاب الطبيعة) ١٠٩

(ع)

العبارة (كتاب) ٣ ، ٥ ، ٨

عبد الرحمن بدوى (الدكتور) ٤

(غ)

الغزالي ١٣

(ف)

الفارابى ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٧

فالتسر (ريتشارد) ٤

فلاطون ٣١٩ انظر أفلاطون

فيثاغورس ١٩٨

(ق)

القفطى ٥ ، ٧

القياس (كتاب) ٢٧ ، ٢٨ ، ٧٥ ،

١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٥١ ، ١٥٢ ،

انظر التحليلات الأولى

(ك)

الكندى (أبو يعقوب) ٥

فهرس الموضوعات والمصطلحات

(١)

الأعراض الغريبة ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤
الأعراف ٢٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٩
الأعم ٢٣ ، ٩٩ وما بعدها
الأقدم ٢٥ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ، ١١٩
الإقناع الجدلى ١٠٦
الأقوال الموضوعية ٨ ، ١٩
الأقيسة البرهانية ٣٧
الأقيسة الجدلية ٣٧
الأكثرى (البرهان عليه) ٢٤٨ ، ٢٤٩
الأكثرى = القضية الأكثرية ٣٩
الأنواع المتوسطة ٤٦
إنية الشيء ٤٤
الأولى ٢٨ وما بعدها ، ٦٤ ، ١٢٧ ،
١٣٥ وما بعدها ، ١٤١ ، ١٤٢
الأوليات ١٨

(ب)

البخت = الاتفاق ٣٠٣
البرهان (غيريته للحد) ٢٦٧ — ٢٦٩
» (منفعته فى حدس الحدود) ٢٨٤
» (نتأجه) ٣١
» (نقله) ٣١

الاتفاق ٩٥
أجزاء القياسات (تناهيا) ٢٢٨ وما بعدها
الأجناس ٩٩ وما بعدها
أحكام القوة الوهمية ٦٤
الأخص ٢٣ ، ٩٩ وما بعدها
الأسباب (العلل) ٨٠ وما بعدها ، ١٨١
الاستقراء ١٨ ، ٢١ ، ٣٧ ، ٤٢ ،
٩٣ ، ٩٥ ، ٢٢٣
الاستقراء التام ٦٠
» المغالطى ١٤٨
» الناقص ٢٣ ، ٦٠
» اليقيني ٧٩
الاستقراءات البرهانية ٥٥
الاستقصاء (فى العلوم) ٢٤٥ — ٢٤٦
الاسطقسات (كتاب) ١٦٨
أصل موضوع ٨ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ١١١ ،
١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦
أصول موضوعية ٦٧ ، ١٨٤ وما بعدها ،
٢٣٤
الإضافة ٨٩
الأعراض الذاتية ٢٧ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،
١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ،
١٣٩ ، ١٤٠

(ت)

التجربة ٢٣ ، ٣٧ ، ٩٣ ، ٩٥ ،

٩٦ ، ٩٧ ، ٢٢٣

التحليل ٣٥

التحليل بالعكس ١٩٨ وما بعدها

التركيب ٣٥

» (في الحد) ٤٥

» (في عملية الحد) ٢٢٢

» (مقابل التحليل) ١٩٩

التريد ٢٠٠

تسلسل المحمولات والموضوعات ٣٧

التشريح = تقسيم الكل إلى أجزاء ٣١٨

التصديق ٣ ، ١٧ ، ٥١ ، ٥٣ ،

٥٨ ، ٦٠ ، ٦٨ ، ٧٥

التصديق الإقناعي الظني ٥١

التصديق الشبيه باليقيني ٥١

تصديق المعقولات (بالحس) ٢٢٢ وما بعدها

التصديق اليقيني ٥١

التصور ٣ ، ١٧ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٨ ،

٦٩ ، ٧٥

» (أنواعه) ٥٢

التصور بالمعاني الذاتية ١٧

» » العرضية ١٧

» التام ٥٢

التصورات الحقيقية ٥٣

التعريف (مقابل التعليم) ٥٨

برهان الإن ٦ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢١ ،

٢٢ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٨ ،

٧٩ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٢ ، ١٣٤ ،

١٧٤ وما بعدها ١٧٧ ، ١٨٠ وما بعدها

٢٠٢ وما بعدها

البرهان الإني ٣٢

البرهان الدوري ٢٧

برهان ليم ٣٦ ، ٨٤ ، ١٣٤ ، ٢٠٢ ،

وما بعدها

برهان ليم (بالفعل والقوة) ٢١٠

برهان اللم ٦ ، ٩ ، ٢٠ ، ٢١ ،

٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٨ ، ٧٩ ،

٩١ ، ١٧٤ وما بعدها ١٧٧ وما بعدها ،

١٨٠

البرهان اللى ٣٢

البرهان المستقيم ٣٨

» » (أفضليته) ٢٤٤ — ٢٤٥

البرهان المطلق ٧٨ وما بعدها

البرهان الموجب ٣٨

» » (أفضليته) ٢٤٢ — ٢٤٤

البرهان الكلى ٣٨

» » (أفضليته) ٢٣٨ — ٢٤٢

البسائط ٢٥

البيان بالدور ١١٩ — ١٢١

البيان الدوري ٣٢٠

البين بنفسه ١١٨

التعلم ٥٧

» الحدسي ٥٩

» الفهمي ٥٩

» الفكري (مقارنته بالذهني) ٥٩

التعليم (مقابل التعلم) ١٨ ، ٥٤ وما بعدها

التعليم الأول = منطق أرسطو ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ٢٦ ، ٣٩ ، ٧٣ ، ٩٠

١١١ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٨ ، ١٤٤ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٦٧ ، ٣٢٢ ، ٣١٤ ، ٣٠٨ ، ٢٧٠

التعليم التأديبي ٥٧

» التنبيهي ٥٧

» التقليدي ٥٧

» التلقيني ٥٧

» الصناعي ٥٧

التعاليم (الرياضة) ٦٩

التقسيم = تشريح الكل ٤٦

التكرار (في التجربة) ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧

التمثيل ١٨ ، ٦٠

توسيط العلل ٤٧

(ج)

الجلد ٣١ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٥٤ ، ٥٥

١٦٥ وما بعدها ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١

الجلد (صناعة الجلد) ١٩٢

الجسم والجسمية ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣

الجنس ٢٣ ، ٢٥ ، ١٠١

» (حده) ٣٠٨

جنس الجنس ٢٣

الجهل (أنواعه) ٢١٤

» (البسيط) ٣٦

» (ضد العلم) ٣٤ ، ١٩٦

» (المركب) ٣٦

(ح)

الحد = التعريف ٣ ، ١٧ ، ٢٦ ، ٣١

٣٣ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ١١٠ وما بعدها ، ١٣٠

الحد (أنواعه) ٢٨٨

» الذي هو مبدأ برهان ٢٨٩

» الذي هو نتيجة برهان ٤٣ ، ٢٩٠

٢٩١

» ليس أصلاً موضوعاً ولا مصادرة ١٨٦

» لا يكتسب بالبرهان ٢٧٠ وما بعدها

» لا يصطاد بالاستقراء ٢٨٠

» لا يقتضئ بالقسمة والاستقراء ٢٧٩

الحد لا يقتض بالقياس الشرطى من حدضده

٢٧٩ وما بعدها

» فى كتاب الجدل ٢٨٠

» كقول يشرح الاسم ٢٨٨

» والقياس ٢٨١

» لا يحتاج إلى معرفة كل شئ ٣١٤

» يكتسب بالتركيب ٣٠٦

حد الاسم ٤٣

الحد بحسب الاسم ١٩ ، ٦٩

» » الذات ١٩ ، ٢٨٩

» التام ٤٣ ، ٤٤

» ' » (اشتقاه على العلل) ٢٩٩

» الأصغر ٩٠ ، ٩١

» الأوسط ٦ : ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ،

٢٦ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٩٠ وما بعدها ،

١٧٧

الحدود = التعريفات ٢٣١

الحدس ٤٠ ، ٤٢ ، ٢٥٩

الحس ٣٦ وما بعدها ، ٣٩ وما بعدها

» ليس برهاناً ٢٤٩

» (نفعه فى كسب المعقولات) ٢٢٠ وما بعدها

الحسنى ٥٨

الحق ٢٩ ، ٥٤

الحكم الأولى ٢٨

» الخلق ٦٥

الحكمة ٤٠ ، ٢٦٠

الحمل الضرورى ٢٢

(خ)

الخيال ١٩٦ ، ١٩٧٠

(د)

الدليل = برهان الدليل ٧٩ ، ٨٠

الدور ٤٦

» فى البرهان ١١٨

(ذ)

الذاتى ٢٧ ، ٢٨ ، ٩٣ وما بعدها ،

١٢٥ — ١٢٩ ، ١٣٥ ، وما بعدها ،

١٣٧

الذكاء ٤٠ ، ٢٥٩

الذهن ٤٠ ، ٢٥٩

الذهنى ٥٨

(ر)

الرسم (التعريف بالرسم) ٥٢

(س)

السبب (سبب المحمول فى الموضوع) ٩٣ ،

وما بعدها

» (الموجب لليقين) ٨٥ ، ٨٦

السبق ٥٨

السوفسطائية ٣١ ، ١٦٥ وما بعدها

(ش)

الشخص = الجزئي (لا برهان عليه ولا حدله)

١٧٠ — ١٧٢

الشكل الأول ٦ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ١٩٨ ،

٢٠٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٩٢

الشكل الأول (أفضلية) ٢١٠ وما بعدها

» » (وقوع الخدعة فيه) ٢١٦ ،

٢١٨

الشكل الثاني ٦ ، ٧ ، ٣٤ ، ٣٦ ،

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٦ ، ٢٣١ ،

٢٣٦ ، ٢٩٢

الشكل الثالث ٣٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٦

(ص)

الصناعة ٤٠ ، ٢٥٩

صناعة الجدل ٥٦

» الخطابة ٥٦

» الشعر ٥٦

الصنائع القياسية ١٣٤

الصناعات العملية ٥٨

الصور ٩٩ وما بعدها

» الأفلاطونية ١٨٧ وما بعدها ،

٢٣٣

الصور المفارقة ٣٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩

(ض)

الضرورة ٢٩ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ١٢٠ ،

١٢٣

الضرورة الباطنية ٦٤

» الظاهرية ٦٣

» في مقدمات البرهان ١٥٠ وما بعدها

» في نتيجة القياس ١٥٣

ضرورة مقدمات البرهان ٢٩

الضروري ٢٧ ، ٣٩

الضروريات ١٨

» الوهمية (القضايا) ٦٧

الضمير (قياس) ٥٨

(ط)

الطبيعة الكلية ١٤٤ ، ١٤٥

(ظ)

الظن ٤٠ ، ٦٠ ، ٦١

» مقابل العلم ٢٥٦ وما بعدها

(ع)

العدد (علم) ١٣٠

العروض الخاص ١٣٩

» اللازم ٩٣ وما بعدها

العوارض الذاتية ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ ،

١٥٧

العوارض الخاصة ١٣٧

العقل بالملكة ٣٣٣

» الفعال ٢٢٣

العلة ٩

العلّة (انعكاسها على المعلول) ٢٢

» الحقيقية ٤٧

العلل ٤٤ ، ٤٥

» (أصنافها) ٢٩٦

» (توسيطها) ٣٢٥

» (لا تحمل على المحدود) ٣٠٢ /

» الأربع ٣٢

» ١/ (كحتوؤد وسطى) ٢٩٤ وما

بعدها

» بالعرض ٢٩٦ — ٢٩٧

» البعيدة ٩١ ، ٢٩٦

» الذاتية ٤١ ، ٢٩٦

» القريبة ٦ ، ٢٢ ، ٤٧ ، ٩١ ،

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٩٦

العلل والمعلولات ٢٩٧ — ٢٩٨

» » في الأمور الطبيعية ٣٠٥

» المنعكسة وغير المنعكسة ٤٦

العلم (مطلق العلم) ١١٠

» الإلهى ١٣١ انظر العلم الأعلى

» الأعلى = العلم الكلى = ما بعد الطبيعة

٣٠

العلم بأن الشيء ٢٠٦

» بلم الشيء ٢٠٦

» بالقوة ١٨ ، ٦١

» بالفعل ١٨ ، ٦١

» السابق ١٨ ، ٦١

العلم غير المكتسب ٥١

» المتعارف ١١٠ ، ١١٥

» (مقابل الظن) ٤٠ ، ٢٥٦ وما بعدها

» المكتسب ٢٠ ، ٥١ ، ٦١ ، ٧٨

» اليقين ٧٨

» اليقنى ٨٥ ، ٩٣

» علم أحكام النجوم ١٠

» تأليف اللحن ٩ ، ١٠

» الحيل ٩ ، ١٠

» الطب ٣٥

» (العلم الطبيعى) ١٧٨

» ظاهرات الفلك ١٠

» العدد ١٠ ، ١١

» ما بعد الطبيعة (تبيين فيه مبادئ العلوم)

١٩٤

علم المجسمات ٩ ، ١٠

» المناظر ٩ ، ١٠ ، ٣٥

» النفس ١٠ ، ٣٦ ، ٤٧ ، ٢٢٢

» الهندسة ٩ ، ١٠ ، ١٣٠

» الهيئة ١٠

العلوم ٢٨ ، ٣٠

» الاتزاعية ١٨١

» البرهانية ٣٥

» التعليمية ١٩

» الجزئية ١٣٢ وما بعدها

» الرياضية ٣٤ ، ١٩٦ — ١٩٨

العلوم الكلية ١٣٢ وما بعدها
» اليقينية ٥٣

(ف)

الفصل ٢١ ، ٢٣ ، ١٠٣ ، ١٠٤
فصل الجنس ٢٣

» النوع ٢٣

الفصول ٩٩ وما بعدها
» المقسمة ١٣٧

فضيلة بعض الأشكال ٣٦ ، ٢١٠
الفكرة ٦٠ ، ٢٥٩

الفلسفة الأولى ٣٠ ، ٨٧ ، ١٦٥ وما
بعدها ، ١٧٨ . انظر علم ما بعد الطبيعة .
الفهم ٤٠ ، ٢٥٩

(ق)

القسمة الأولية ١٤١

» (في الحد) ٤٥ — ٤٦

» (لا تحتاج إلى معرفة كل شيء) ٣١٤

» المستوفاة ٢٨ ، ١٤٠

» المنطقية ٤٢

» » (صلتها بالحد) ٢٧٤ وما

بعدها

القسمة (النافعة في التحديد) ٣١٢ ، ٣١٥

القضايا (أقسامها) ١٩

» المتعارفة ١٩

القول المفصل ٥٢

القوى ٤٥

» حدها ٣٠١ وما بعدها

القياس الاستثنائي ١٨ ، ٢٢ ، ٦٠ ،
٩٠

القياس البرهاني ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦

» الجدلي ٥١

» الجزئي ٣٧ ، ٢٢٣

» الجملي ١٨

» الخطابي ٥١

» (قياس الخلف) ٢٢ ، ٩٠

» السوفسطائي ٥١

» الشرطي ٤٢

» الشعري ٥٢

» (قياس الغلط) ٢١٠

» المطلق ١٧ ، ٢١ ، ٥٥ ، ٥٦

» المقسم ٧٩

القياسات البرهانية ٥٥

» الشعرية ٦٣

(ك)

الكلي ١٣٥ وما بعدها ، ١٤٥ — ١٤٧

» الأولى ١٤٤ وما بعدها

» (الحكم عليه) ٧٢

كلية مقدمات البرهان ١٧٠ — ١٧٢ -

الكلية المطلقة ٩٧

» المقيدة ٩٧

الكليات الخمس ٢٣

(ل)

اللغة اليونانية ٣٠٩

اللوازم العرضية ١٣٢

(م)

مائة = مائة ٦٩

المادة (المقابلة للجنس) ١٠١

الماهية ٤٤ ، ٥٢

الماهية والوجود ٣٠١

المبدأ الأول (= مبدأ التناقض) ١٩٠

مبدأ برهان (الحد الذي هو) ٤٣ ، ٤٤

مبدأ البرهان ٢٥ ، ١١٠ وما بعدها

مبدأ الثالث المرفوع ٣٣ ، ١١٧ وما بعدها

المبادئ ٣٣

مبادئ البرهان ٢٦ ، ٤٧ ، ١١١ ، ١٢٠

» » العلم بها ٣٣٠ وما بعدها

المبادئ الخاصة ١٥٦ — ١٥٧

المبادئ العامة ٣٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ،

٢٥٢

مبادئ العلوم ٢٩ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٦٩ ،

١١١ ، ١٥٥ وما بعدها ، ٢٤٧

وما بعدها

مبادئ العلوم لا تبرهن ١٨٥ وما بعدها

» » نوعان ٢٥٤ — ٢٥٥

» القياسات ١٨ ، ٦٣ ، ٦٧

» المقاييس (ليست متفقة) ٢٥١

مثال (واحد المثل) ٣٣

المجهولات ٧٢ وما بعدها

المحال الوجود ٧٢

المحسوس ٤٨

المحمول بالحقيقة (بالذات) ٣٧ ، ٢٢٥ —

٢٢٧

المحمول بالعرض ٢٢٥ — ٢٢٧

مجموعات التعاليم ٣٤

المحمولات الذاتية ٢٧ ، ٣٢

» » في البرهان ٢٧ ، ١٢٥

وما بعدها ١٣١

الخيلات (القضايا) ٦٣

المسألة ١٥٧

» الامتحانية ١٩٣

» العلمية ٣٤ ، ١٩٢

» الهندسية ٣٤

المسائل ٣٣ ، ٤٦ ، ١٩٠ وما بعدها

» قد تكون مسألة واحدة ٣١٩

مسائل العلوم ٢٩ ، ١٥٥

المساواة

المشبهة (القضايا) ٦٦

المشترك (الاسم) ٣١٦ ، ٣١٧

المشهورات (القضايا) ٦٦ ، ٦٧

المصادرة ٨ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ١١١ ،

١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥

المصادرة على المطلوب ٤٢

مقدمات البرهان ٢٤ — ٢٨ ، ٣٢ ،

١٠٦ ، ١٣٥ وما بعدها

المقدمة الجدلية ١١٠

» العرضية ٢٩ ، ١٥٣

مقدمة غير ذات وسط ١١٠

» فطرية القياس ٦٤

المقدمات المغالطية الجدلية ٢٦

المقول على الكل ١٢٣ ، ١٣٥

المقولات العشر ٢٣٣

الملزوم ٦٠

ملكة البرهان ٥٦

المواد ٩٩ وما بعدها

» البرهانية ٥٥

» الجدلية ٥٥

الموجهات ٢٧

موضوع العلم ٣٣ ، ١٥٧

موضوعات العلوم ٢٩ ، ٣٩ ، ١٥٥

وما بعدها

موضوعات العلوم — اختلافها ١٦٢ وما بعدها

١٦٢ وما بعدها

(ن)

النتيجة (قد يبرهن عليها بأسباب مختلفة) ٣٢١

نتيجة برهان ٤٤

نتائج البراهين ٢٥٣

النسبة (بين الموضوع والمحمول) ٢٣ ، ٨٥

نظرية المثل الأفلاطونية ٣٣

المصادر ١٨٤ وما بعدها

المضاف ٩٠

مطلب أى ٦٨

» ما ٤١ ، ٦٨ ، ٢٦٢ وما بعدها

» لم ٤١ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٢٦١

وما بعدها

مطلب هل ٤١ ، ٦٨ ، ٢٦١ وما بعدها

المطالب ١٩ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٦٨ وما

بعدها ، ٢٦١ وما بعدها

المطلوب ٧٥

المطلقات (القضايا) ١٢٣

المظنونات (القضايا) ٦٦ ، ٦٧

المعاني (المركبة) ٦٩

» (المفردة) ٩٩ ، ٧٠

المعرفة (نظرية) ١١

المقولات ٣٦

المعقول (الكلّي) ٢٢٠ وما بعدها

المعلول ٤٤

» صلته بالعلة في الزمان ٣٠٣ — ٣٠٤

المغالطة ٥٦

المغالطات (البرهانية) ٢٦ ، ١١٦

» (الجدلية) ١١٦

المقبولات (القضايا) ٦٦

المقدمة الأولية ٢٨ ، ١٣٧

المقدمات البرهانية ١١٦

» البرهانية (مناسبتها لمطالبها) ١٧٤

وما بعدها

نقل البرهان ١٦٩

النوع ٢٣ ، ٢٥ ، ١٠١

(ى)

(هـ)

الهندسة ٣٣ ، ٣٥ انظر علم الهندسة

وما بعدها

(و)

وجوب النسبة (بين الموضوع والمحمول) ٨٥

اليقين الحقيقي ٩٤

» الدائم ٩٠

الوسائط (بين حدى الإيجاب) ٢٢٩

اليقينية ٧٩

الوضع = القضية الموضوعية ١١٠ ، ١١١

الشفاء

(لِطَبِّقْ رَوْ)

٦ - الجدل

راجعه وقدم له

الدكتور ابراهيم مدكور

حقق النص وقومه وقدم له

الدكتور أحمد فؤاد الأهواني

الثقافة والارشاد القومي

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

الدار المصرية للأليف والترجمة

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

مَنشُورَات مَكْتَبَةِ آيَةِ اللَّهِ الْعُظْمَى الْمُرَعَّشِي الْجَنَفِي
قَمِ الْقَدَسَةِ - اِيْرَان ١٤٠٤ ق

الفهرس

(

صفحة

(١)	تصدير للدكتور إبراهيم مدكور
(٧)	مقدمة للدكتور أحمد فؤاد الأهواني
(٧)	نسبة الطوبيقا إلى الأرجانون
(٩)	ترجمة الطوبيقا إلى العربية
(١٢)	موضوع الطوبيقا
(١٦)	الجدل السينوى
(١٧)	منطق البرهان ومنطق الجدل
(٢٢)	أنواع المخاطبات
(٢٤)	تعريف الجدل
(٢٧)	السائل والمجيب
(٢٨)	المقدمة والمسألة والوضع
(٢٩)	صناعة الجدل
(٣١)	منطق الرجحان
(٣٣)	منافع الجدل
(٣٦)	المواضع
(٣٩)	تفاضل المشهورات
(٤٠)	الجل قضايا وجودية
(٤٢)	الجل من مباحث القيمة
(٤٣)	موقف ابن سينا من القيم
(٤٥)	تحليل قضايا القيمة
(٤٦)	الأخلاقية
(٤٩)	علاقة القيمة
(٥٠)	الأفضل
(٥١)	الأولى
(٥٣)	الآثر
(٥٤)	خاتمة

(ج)

الجدل

المقالة الأولى

٧	الفصل الأول
	فصل (أ) في معرفة القياس الجدلي ومنفعته
١٥	الفصل الثاني
	فصل (ب) في السبب الذي يسمى له هذا الضرب من المقاييس جدلية
٢١	الفصل الثالث
	فصل (ج) في بيان حد الجدل وتناوله للسائل والمحجوب وإشباع القول في السائل والمحجوب
٢٤	الفصل الرابع
	فصل (د) في إبانة ما غلط فيه قوم من أمر القياس الجدلي وفي تعريف الموضوع والمقدمة وأسباب الشهرة وإعطاء السبب في تسمية هذا الكتاب بالمواضع
٤٣	الفصل الخامس
	فصل (هـ) في التفريق بين القياسات الجدلية وقياسات أخرى كلية النتائج تشبهها والكلام الجامع لمنافع الجدل
٥٣	الفصل السادس
	فصل (و) في الأجزاء الأولى للمقاييس الجدلية وهي الجنس والحد والخاصة والنوع والعرض
٦٣	الفصل السابع
	فصل (ز) في كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الأمور وكيفية اعتبارها في المقولات
٧٢	الفصل الثامن
	فصل (ح) في تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات الجدلية
٨١	الفصل التاسع
	فصل (ط) في الآلات التي تتم بها ملكة الجدل وطلب المواضع وهي أربع
٩٤	الفصل العاشر
	فصل (ي) في منافع هذه الآلات

المقالة الثانية

١٠٣	الفصل الأول
...	فصل (أ) في مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من جوهر الوضع
١١٢	الفصل الثاني
...	فصل (ب) فصل في مثل ذلك
١٢٤	الفصل الثالث
...	فصل (ج) في مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من أمور خارجية
١٣٥	الفصل الرابع
...	فصل (د) في مثل ذلك
١٤٥	الفصل الخامس
...	فصل (هـ) في الأولى والآثر
١٥٢	الفصل السادس
...	فصل (و) في المواضع

المقالة الثالثة

١٦٥	الفصل الأول
...	فصل (أ) في المواضع الجنسية
١٧٣	الفصل الثاني
...	فصل (ب) في مثل ذلك
١٨٤	الفصل الثالث
...	فصل (ج) في مثل ذلك
١٩١	الفصل الرابع
...	فصل (د) في مثل ذلك

المقالة الرابعة

٢٠٧ ... الفصل الأول ...
... فصل (١) في مواضع أن الخاصة أجدت أم لم تجد ...
٢١٦ ... الفصل الثاني ...
... فصل (ب) يشتمل على مواضع في أن الخاصة أعطيت أو لم تعط ...
٢٢٦ ... الفصل الثالث ...
... فصل (ج) في استعمال المواضع المشتركة في الخاصة ...

المقالة الخامسة

٢٤١ ... الفصل الأول
... فصل (١) في الشروط الأول للتحديد وفي مواضع اعتبار جودة التحديد ...
٢٥٠ ... الفصل الثاني
... فصل (ب) في مواضع إثبات الحد وإبطال الحاصة ...
٢٦٣ ... الفصل الثالث
... فصل (ج) في مواضع مثل التي مرت ...
٢٧١ ... الفصل الرابع
... فصل (د) في مثل ذلك ...
٢٨٤ ... الفصل الخامس
... فصل (هـ) في مثل ذلك ...

المقالة السادسة

الفصل الأول ٢٩٣
فصل (١) في مواضع هوهو والغير ٢٩٣

المقالة السابعة

٣٠١ الفصل الأول
...	فصل (١) في وصايا السائل وأكثرها في المقدمات
٣١١ الفصل الثاني
...	فصل (ب) في وصايا السائل وأكثرها في أحوال القياس والاستقراء وفيه ذكر ما يصعب وجدان القياس عليه ويسهل إعطاء السبب فيه
٣٢٠ الفصل الثالث
...	فصل (ج) في وصايا المحيب
٣٣١ الفصل الرابع
...	فصل (د) في الوصايا المشتركة بينهما بعد تعريف القياس الفاضل والقياس المستحق للتبكيك وأصناف ذلك وفيها أصناف المصادرة على المطلوب الأول والمصادرة على المقابل المطلوب

تصدير

للدكتور ابراهيم مذكور

بدأ البحث العلمى لدى اليونان فى صورة حوار ونقاش ، إن فى شئون الكون أو فى شئون الإنسان . وفى ضوء ذلك حدد موضوعه ، ورسم منهجه ، وأقيمت مبادئه . وقد بلغ هذا الحوار أشده فى أواسط القرن الخامس قبل الميلاد على أيدى السوفسطائيين ، الذين اتخذوا منه حرفة ترمى إلى جمع المال وكسب المواقف المختلفة بالحق وبالباطل . ثم جاء سقراط فقوم أودهم ، وردّ على مغالطاتهم ، وحول الحوار إلى ضرب من الجدل ، إلى ذلك "التوليد" الذى يقوم على أسئلة دقيقة محكمة تؤدي إلى تحديد المعنى وكشف الحقيقة .

ولقد سار أفلاطون على نهج أستاذه ، فسلك سبيل الحوار فى أغلب مؤلفاته . ومحاورات الشباب ، أو السقراطية ، لا تعبّر عن آراء سقراط فحسب ، بل تردد لغته وأسلوبه ، وتسجل نقاشه وجدله . وفى محاورات الكهولة والشيخوخة يستكمل الجدل الأفلاطونى أدواته ، ويصبح منهجا واضحا للبحث والدراسة . يقسم ويصنف ، ينتقل من فكرة إلى أخرى ، ومن قضية إلى قضية ، حتى يصل إلى عالم المثل والمعانى الأزلية . والجدل الحق هو ذلك الذى ينظر إلى العلوم نظرة شاملة ، ويدرك حقائق الأشياء . وأضحت الأكاديمية معهدا لتخريج جدلين حقيقيين .

ولم يكن بد من أن يتأثر أرسطو بذلك كله ، ويأخذ بقدر من الحوار والجدل . وله فى شبابه محاورات شبيهة بالمحاورات الأفلاطونية ، وما منطقته فى جملته إلا وليد الجدل السقراطى الأفلاطونى . بيد أنه يوم أن اهتدى إلى نظرية القياس هان عليه أمر الجدل ، وعدّه مجرد مران ذهنى لا يباغ مستوى المنهج العلمى . وكتاب

”طوبيقا“ من مؤلفاته العلمية الأولى ، وباب من أبواب دراساته المنهجية ، وفيه آثار أفلاطونية واضحة . ويظهر أنه لم يكتب دفعة واحدة ، وضعت أجزاؤه الستة الوسطى أولا ، ومهدت لنظرية القياس . ثم أضيف إليها الجزءان الأول والثامن بعد كشف هذه النظرية لربطها بالجدل في عمومته ^(١) .

*
* *

ترجم هذا الكتاب إلى العربية غير مرة في القرن التاسع الميلادي ، وعلى أيدي مترجمين ممتازين ، في مقدمتهم إسحق بن حنين ويحيى بن عدى . وترجمت معه أجزاء من شروحه اليونانية ، الإسكندر الأفروديسي وأمونيوس وثامسطيوس ، ومنها ما لم يصلنا في لغته الأصلية . وما إن ترجم حتى سارع الباحثون في العالم العربي إلى تفسيره واختصاره ، ففسر متى بن يونس ، أستاذ الفارابي ، جزءا منه ، وشرحه الفارابي نفسه وخلصه . وعنى به يحيى بن عدى ، تلميذ الفارابي ، عناية خاصة ، ووضع له تفسيراً شاملاً في نحو ألف ورقة ، ثم امتدت هذه العناية إلى ابن سينا وابن رشد .

وله أثرين في العالم الإسلامي ، حيث كان الحوار بالجدل والأخذ والرد بدرجة لا تقل عما كانت عليه في أثينا في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد . عدّ جزءاً من المنطق الأرسطي ، وأفاد منه المسلمون في جدلهم ، وبخاصة أهل الفرق والفلاسفة والمتكلمون . وإذا كان المناطق المتأخرون قد أهملوه نوعاً ، فإنه كان مصدراً هاماً لعلم إسلامي جديد هو ”علم آداب البحث والمناظرة“ ^(٢) .

وقد وقف عليه ابن سينا الفن السادس من منطق ”الشفاء“ الذي نخرجه اليوم تحت عنوان ”كتاب الجدل“ وفيه ولا شك بحث شامل ودرس مستفيض ،

(1) Maier, Syllogistik des Aristoteles, Tübingen 1896 — 1900 t 11, p 98; cf. Ross, Aristotle, London, 1930, p 56

(2) Madkour, L'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Paris 1934, p, 234.

في لغة سهلة وأسلوب واضح ، وإن كان يجارى "طوبيقا" أرسطو إلى درجة عز معها ما امتاز به الأستاذ الرئيس من دقة التبويب. والواقع أن "طوبيقا" ليست على غرار ما عرف في المؤلفات العلمية الأرسطية الأخرى من منهج واضح وعناية بالمبادئ والأمور الكلية ، ويحاكيه "الجدل" السينوى الذى يعوزه أحيانا أن يعنون لبعض الفصول عنوانا دقيقا محكما . وباختصار لا يكاد يخرج "جدل" ابن سينا عن "طوبيقا" أرسطو إلا في بعض التفاصيل والجزئيات ، وبخاصة ما اتصل ببعض المناقشات الإسلامية ، كالخصومة حول خلق القرآن .

وأساس الاستدلال الجدلى عند ابن سينا أنه قياس يقوم على مقدمات مسلمة بوجه عام أو من المتجادلين على الأقل ، فهو أدنى رتبة من الاستدلال البرهانى الذى يقوم على مقدمات يقينية . وما هو إلا نحو من أنحاء القياس ، ومظهر من مظاهر تطبيقه . والواقع أن القياس الأرسطى الصحيح لا يختلف مطلقا من ناحية صورته ، وإنما يرجع اختلافه فقط إلى مادته ^(١) . فإن كانت مقدماته يقينية فهو برهانى ، وإن كانت ظنية فهو جدلى ، وإن كانت مغالطة فهو سوفسطائى ، وإن كان الظن فيها مرجوحا وأريد بها مجرد الإقناع فى الأمور الجزئية المدنية فهو خطابى ، وإن كان مبعثها الخيال فهو شعرى . تلك قسمة خماسية مقررة لدى كبار فلاسفة الإسلام ، وعلى أساسها عدت الخطابة والشعر جزعين من أجزاء المنطق ^(٢) . وأرسطو نفسه أميل إلى أن يشمل قياسه كل استدلال ، ولا يتردد فى أن يربط الجدل والمغالطة بالبرهنة العلمية ، وهى تخضع جميعا لقوانين منطق واحد .

ويقود هذا التقسيم إلى نظرية أخرى سيكلوجية واجتماعية قال بها الفارابى وابن سينا وابن رشد ، وملخصها أن الناس متفاوتون فى إدراكهم ومدى تقبلهم

(١) ابن سينا ، كتاب الجدل ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٩

(٢) Madkour, L'organon, p. 11 - 14.

للحجج والبراهين . فمنهم من اتسعت ثقافته واكتمل إدراكه ، بحيث يقوى على تفهم البرهنة اليقينية ، وهؤلاء هم الخاصة من فلاسفة وعلماء . ومنهم من ضاق علمه وقصر إدراكه ، فيقنع بالأمور المسلمة والمشهورة ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك جماعة الجدلين من أصحاب الفرق . ومنهم من لم تتوفر له ثقافة ولا فكر ناضج ، وتكفيه الأدلة الخطابية ، وهؤلاء هم العامة والدهماء . والأدلة الخطابية في الواقع باب من أبواب البرهنة الجدلية ، وكل ما فيها أنها تعتمد على مقدمات أقل شهرة وأقل رجحانا .

ومن الحكمة أن يخاطب الناس على قدر عقولهم ، فتكون للخاصة لغة تختلف عن لغة غيرهم . ومن الخاطئ أن يخاطب الجماهير بلغة الفلاسفة والعلماء ، وفي هذا ما فيه من بلبلة واضطراب . تبدو أهمية الجدل والخطابة في الأمور الدينية والمدنية ولا يزال لهما شأنهما في دور القضاء والمجالس النيابية ، ويعول عليهما في القيادات السياسية والاجتماعية .

* *

ففي نشر "كتاب الجدل" إحياء لتراث قيم ، وتقدير لمادة غزيرة في المحاور والمناظرة . وقد اضطلع بتحقيقه الدكتور أحمد فؤاد الاهواني ، وقضى في ذلك عدة سنين ، معولا على تسعة من أهم مخطوطات "الشفاء" . وهاهوذا يخرج اليوم بعد أن استكمل أجهزته العلمية ، وعلى أساس نص مختار مضاف إليه في الهامش الروايات الأخرى .

ولم يقنع بذلك ، بل ضم إليه مقدمة مستوعبة ، فيها تاريخ وتحقيق ، وتحليل ومقارنة . عرض "طوبيقا" أرسطو ، فأشار إلى موضوعه ، وحدد منزلته من "الأرجانون" ، وبين كيف ترجم مع بعض شروحه القديمة إلى العربية . وحلل "الجدل" السينوى تحليلا دقيقا ، مقارنا بينه وبين "طوبيقا" ، ففصل القول في أنواع المخاطبات ، والسائل والحجيب ، والمقدمة والمسألة ، والشهرة والغلبة .

ووقف طويلا عند صلة الجدل بمباحث القيمة ، وشاء أن يستدل من ذلك على أن ابن سينا قال بأحكام قيمية إلى جانب الأحكام الوجودية ، وأنه تبعاً لهذا يفرق بين منطق الرجحان ومنطق اليقين ، أو بعبارة أخرى بين منطق الجدل ومنطق البرهان .

ولا نزاع في أن فكرة القيمة لم تغب عن ابن سينا ، كما لم تغب عن أفلاطون وأرسطو ، وقد ألم بها في بحوثه السياسية والأخلاقية ، أما أنه ذهب إلى فلسفة القيمة ، فهذا ما يعز إثباته ، أو أنه يفرق بين أحكام قيمية وأخرى واقعية ففي هذا توسع في حمل الماضي على الحاضر . والقول بالافضل والأولى والآثر لا يعنى حتما القول بأحكام قيمية ، لا سيما ونظرية الحكم كلها في أساسها السيكلوجي وجانبها المنطقي لم تتضح تماما في الفلسفة القديمة ولا المتوسطة ، ومباحث القيمة بوجه عام من صنع هذا القرن وأثرى القرن الماضي .

وعلى اقتراض أن ابن سينا قد قال بأحكام قيمية ، فهو يخضعها أيضا لمنطق القياس ، لأن وحدة المنطق عنده أمر لا شك فيه . ومنطق الاستقراء نفسه لا يرتضى منه ، على غرار أرسطو ، إلا الاستقراء الكامل الذي يرده إلى قياس من الشكل الأول^(١) . وانتفرقة التامة بين منطق اليقين ومنطق الرجحان ، أو بين منطق الضروري ومنطق المحتمل التي قال بها بعض قدماء الشراح ، لا تخلو من خلط بين المنطق الأرسطي والمنطق الرواقى . ذلك لأن البرهنة الجدلية عند ابن سينا وأستاذه أخت البرهنة العلمية ، تخضعان معا لشروط القياس وأشكاله وأضرابه والفرق بينهما في المرتبة لا في النوع .

وبعد ، ففي تحقيق "كتاب الجدل" ونشره جهد صادق ، ومساهمة قيمة يقدرها الباحثون في تاريخ المنطق عامة .

ابراهيم مذكور

(1) Madkour. L'Organon, p 217 — 221.

مقدمة

للدكتور أحمد فؤاد الأهواني

نسبة الطوبيقا إلى الأرجانون :

يأتى "الطوبيقا" فى الترتيب قبل "السفسطة" مباشرة .

وليس هذا الفصل بين الكتّابين من عمل أرسطو ، إذ يلوح أن صاحب المنطق كان يعدّهما كتاباً واحداً ، لأنه أشار إلى "السفسطة" مرتين تحت عنوان "الطوبيقا" ^(١) . وقد ذكرنا فى المقدمة ^(٢) التى مهدنا بها لنشر السفسطة إلى أن: "كتاب السفسطة ليس إلا ملحقاً لكتاب الجدل ، وأن الجدل إذا كان مؤلفاً من ثمانية كتب ، فإن السفسطة تؤلف الكتاب التاسع والآخر ، ولم يظهر من المحدثين بعد ذلك من شك فى هذه الصلة " .

ولا يخرج ما كتب "تريكو" فى مقدمته لترجمة "الطوبيقا" عما ذكر فى مقدمة السفسطة إذ يقول ما فواه : إن تأليف الطوبيقا يبدو فى مجموعه سابقاً على تحرير "التحليلات الأولى" و "التحليلات الثانية" ، ويلوح أنه أكثر صلة بالكتب الأولى من الأرجانون . والأرجح أن الجزأين من الثانى إلى السابع أقدم من بقية أجزاء "الطوبيقا" ، وهى تأتى مباشرة بعد "المقولات" . ذلك أن

(١) أنظر مقدمة فورستر لترجمة الطوبيقا صفحة ٢٦٥ ، طبعة لوب

Loeb Classical Library · Aristotle ; Organon ; Posterior Analytics ; Topica ; translated by Tredennick and Forster, 1960

وقد ترجم التحليلات الثانية تريدينك مع كتابة مقدمة فى عشرين صفحة .

أما فورستر فهو الذى ترجم الطوبيقا ، وكتب مقدمة فى سبع صفحات ، وتوفى قبل نشر الكتاب الذى صدر ١٩٦٠

(٢) الشفاء ، السفسطة ، ١٩٥٨ ، صفحة ١ — ٢٥

نظرية البرهان كانت لا تزال مجهولة ، فضلا عن أن معنى المصطلحات ينحلو من الدقة الفنية . مثال ذلك هذان المصطلحان συλλογιζέσθαι, συλλογισμός فإيهما يستخدمان للدلالة على الاستدلال بوجه عام ، ولا يدلان أبداً على الاستدلال القياسي كما يعرفه أرسطو في بداية كتاب ” القياس “ . على العكس من ذلك يدل كثرة استعمال الفعل μετέχειν^(١) على بقايا من الجدل الأفلاطوني .

وكان معظم قدماء المفسرين يذهبون إلى أن منطق الرجحان مختلف تماماً عن منطق البرهان، لأنه منطق لا يمكن أن يوصل إلى الحقيقة العلمية ، فهو منطق ينطبق على ميدان آخر . على العكس من ذلك يرى المحدثون أنه ضرب من الارتياض المهد إلى نظرية البرهان ، وهي نظرية يرى أرسطو في مذهبه أنها يجب أن تكمل الجدل التقليدي ، كما كان يمارسه أفلاطون والسفسطيون ، بل أرسطو نفسه^(٢) .

وفسر الإسكندر الافروديسي ” الطوبيقا “ ، وعول العرب على تفسيره ، كما رجع إليه المترجمون اللاتين في العصر الوسيط ، واستعان به تريكو في ترجمته الحديثة^(٣) وقد رجع العرب بجانب تفسير الإسكندر إلى شرح ” أمونيوس “ الذي عاش في النصف الثاني من القرن الخامس إلى أوائل السادس الميلادي ، درس في أثينا ، وكان من تلامذة ” برقلوس “ كما كان أستاذ ” سمبليقيوس “ . فقدت شروحه على أفلاطون وأرسطو ، ولكن عرفها العرب .

(١) أى يشارك .

(٢) Aristotelis, Organon, Les Topiques, Traduction par Tricot ; 2ème éd. Paris, 1950

(٣) Aristotelis Topicorum libros octo Commentario, ed. M. Wallies, Berlin, 1891

ترجمة الطوبيقا إلى العربية :

ذكر ابن النديم في الفهرست — ونقل القفطى كلامه بنصه — أسماء من نقلوا الكتاب من اليونانية إلى السريانية ، ومن السريانية إلى العربية ، ومن فسرهُ من العرب ، فيما يلي :

« الكلام على طوبيقا :

نقل إسحاق هذا الكتاب إلى السرياني ، ونقل يحيى بن عدى الذى نقله إسحاق إلى العربى ، ونقل الدمشقى منه سبع مقالات ، ونقل ابراهيم بن عبدالله الثامنة ، ويوجد بنقل قديم .

الشارحون :

قال يحيى بن عدى فى أول تفسير هذا الكتاب : إني لم أجد لهذا الكتاب تفسيراً لمن تقدم إلا تفسير الإسكندر لبعض المقالة الأولى ، وللمقالة الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة ، وتفسير أمونيوس للمقالة الأولى والثانية والثالثة والرابعة ؛ فعولت على ما قصدت فى تفسيري هذا على ما فهمته من تفسير الإسكندر وأمونيوس ، وأصلحت عبارات النقلة لهذين التفسيرين .

والكتاب بتفسير يحيى نحو ألف ورقة .

ومن غير كلام يحيى شرح أمونيوس للمقالات الأربع الأولى ، والإسكندر للأربع الأواخر إلى الاثنى عشر موضعاً من المقالة الثامنة .

وفسر ثامسطيوس "المواضع" ^(١) منه .

(١) المقصود المقالات من الثانية إلى السابعة من الطوبيقا ، وهى التى تبحث فى المواضع .

وللفارابي تفسير هذا الكتاب ، وله مختصر فيه .

وفسر "متى" المقالة الأولى .

والذى فسرهُ أمونيوس والإسكندر من هذا الكتاب نقله إسحاق .

وقد ترجم هذا الكتاب أبو عثمان الدمشقي « .

وهناك إشارات مختلفة في المخطوط ^(١) العربي لمنطق أرسطو عند الكلام على طوبيقا ، توضيح الأصل المترجم عنه ، وتكشف عن المترجمين والمفسرين والمصححين . وقد نسخ الأرجانون بما فيه الطوبيقا عن نسخة كان يملكها الحسن بن سوار المنطقي . ففي آخر المقالة الثانية يذكر الناسخ ما نصه : " نقلت من نسخة الحسن بن سوار ، التي صححها من نُسخٍ نظر فيها على أبي بشر متى ، فرجع بالخلاف بين النسخ إلى السرياني ، وأصلحه على ما أوجبه النسخ السريانية .

قوبل بالمقالة الأولى وهذه الثانية نسخة عتيقة ذكر ناسخهما أنه كتبهما في سنة ثمان وتسعين ومائتين من الدستور الأصلي المصحح الذي نقل من اليوناني ، وقابل بهما عليه ، وأنه قوبل بهما أيضا اليوناني وصحجنا بحسب ذلك ، فكان أيضا موافقا " ^(٢) .

وجاء في أول الكتاب ما نصه : " المقالة الأولى من كتاب طوبيقا نقل أبي عثمان الدمشقي " . وكان الدمشقي من جلة النقلة ، يترجم عن السريانية نقلا جيدا

(١) نشر الدكتور عبد الرحمن بدوي الطوبيقا في مجلة الأرجانون بعنوان منطق أرسطو الجزء الثاني ١٩٤٩ ، ص ٤٦٩ ، إلى الجزء الثالث ، ١٩٥٢ ، ص ٧٣٣ — وقد درس الدكتور خليل الجرجاني المخطوط بمناسبة بحثه عن المقولات

انظر Khalil Georr, Les Catégories d'Aristote, Beyrouth, 1948

(٢) بدوي ، منطق أرسطو ، ج ٢ ، ص ٥٣١ ، ٥٣٢

بحسب المعنى ، مع مطابقته للأصل ، وفي التعليقات المذكورة في هذه النسخة ما يدل على ذلك ، ففي أول المقالة الثانية يقول : ” قرأت هذه المقالة قراءة فهم بحسب الطاقة والحرص ، ولم أجد فيها ما وجدته في غيرها من سقم ، فأعلم عليه “ .

أما المقالة الثامنة ، فهي بنقل مترجم يسمى ابراهيم بن عبد الله .

وقد ترجم هذا الكتاب على ما جرت به العادة في عصر الترجمة أكثر من مرة . وقد صرح ابن النديم بذلك ، حين قال إن إسحاق نقله إلى السرياني ، ونقله يحيى بن عدى إلى العربى ، ثم نقله الدمشقي . وأضاف بعد ذلك ” ويوجد بنقل قديم “ .

ولعل هذا يوافق الخبر الذى أورده ” كراوس “ فى بحثه عن التراجم المنسوبة لابن المقفع . ذلك أن الجاثليق طيماتاوس كتب إلى القسيس فيثون رسالة عن ترجمة طوبيقا إلى العربية . وكان طيماتاوس معاصرا للرشيد الذى أمره : ” بترجمة كتاب طوبيقا لأرسطو الفيلسوف من السريانية إلى العربية “ . فقام طيماتاوس بنقله من اليونانية إلى السريانية ، ونقله ” الشيخ أبونوح “ من السريانية إلى العربية . والسبب فى ذلك أن الكتاب كان مترجما ترجمة غنة لفظا ومعنى ^(١) .

وعلى الرغم من أن عناية السريان حتى القرن السادس لم تكن تتجاوز فى منطق أرسطو كتاب ” التحليلات “ ، إلا أن الطوبيقا لقي عند العرب منذ عصر الترجمة عناية كبيرة ، فنقل نقلا أول ، وثانيا ، وروجعت الترجمة ، وصحح النقل .

(١) عبد الرحمن بدوى ، التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية ، ص ١١٥ ، ١١٦ .

والترجمة العربية الموجودة بين أيدينا – وهي الترجمة الأخيرة – من عمل الدمشقي .
وهي جيدة سواء من جهة المصطلحات أم من جهة العبارة .

وعنوان الكتاب باليونانية طوبيقا τοπικά ، فدرج العنوان باسمه اليوناني
في العربية ، كما قالوا : إيساغوجي ، وقاطيغورياس ، وباري أرمينياس ،
وأنالوطيقا . ثم أخذ المترجمون ينظرون في المعنى المقصود من الاسم اليوناني ،
ووضعوا له ما ينطبق عليه في اللسان العربي ، فقالوا : ” الجدل ” .

والجدل يقابل المصطلح اليوناني كما ورد في ابتداء الكتاب ، حيث يقول
أرسطو : فينبغي أن نقول أولاً ما هو القياس ، وما هي أصنافه ، حتى يحصل لنا
” القياس الجدلي ” [100a,23] διαλεκτικός συλλογισμός

وسنشير إلى كتاب أرسطو باسم ” طوبيقا ” ، وإلى الترجمات وإلى كتاب
ابن سينا باسم ” الجدل ” .

موضوع الطوبيقا :

لما كان ابن سينا يحاذي إلى حد كبير أرسطو ، فسنعرض في إيجاز لموضوع
الطوبيقا قبل الانتقال إلى الكلام عن كتاب الجدل السينوي .

الغرض من الطوبيقا كما بين أرسطو في استهلال الكتاب : الاستدلال
من المقدمات الذائعة ، وتجنب التناقض . أو كما جاء في الترجمة العربية القديمة :
” إن قصدنا في هذا الكتاب أن نستنبط طريقاً يتهيأ لنا به أن نعمل من مقدمات
ذائعة قياساً في كل مسألة تقصد ، وأن نكون إذا أجبنا جواباً لم نأت بشيء
مضاد ” .

والقياسات ضربان أساسيان ، أحدهما البرهاني وهو موضوع التحليلات ،
والآخر الجدلي ، وهو موضوع هذا الكتاب .

والقياس الجدلي يؤخذ بمعنيين : الأول ترتيب مقدمات يتوصل منها إلى نتيجة ،
غير أن المقدمات راجحة غير يقينية ، وباصطلاح القدماء ذائعة أو مشهورة . وهذا
الضرب من الجدل يُسلك الجدل في جملة القياس بمعناه الأرسطي المعروف .

والثاني المحاورة الجدلية بين شخصين أحدهما سائل والآخر مجيب . وهي حوار
حقيقي ، والمصطلح اليوناني نفسه يدل على ذلك ، لأنه مركب من مقطعين ” ديا “
δία أى اثنين ، و ” لكتيكون “ λεκτικόν بمعنى قول ، فهو القول
الدائر بين شخصين . والحوار والجدل أصلهما واحد من جهة اللفظ ، فالجدل
في معناه الأصلي وصورته البسيطة حوار يضع فيه السائل للمجيب سؤالا يجيب
عليه المجيب بنعم أولا ^(١) .

ونحن نعلم أن المنهج الفكري بدأ عند سقراط والسفسطائيين حوارا ، وأصبح
عند أفلاطون جدلا ، ثم تطور عند أرسطو قياسا وبرهانا . ومن المسلم به عند
مؤرخي الفلسفة أن محاورات أفلاطون تنطوي على بعض البذور التي تطور عنها
المذهب الأرسطي في البرهان .

ويفترق القياس الجدلي عن البرهاني من جهة ، وعن الماري من جهة أخرى .

ذلك أن مقدمات القياس البرهاني يقينية ومباشرة ، ولذا كان هذا القياس عليا .
على حين أن مقدمات القياس الجدلي ليست يقينية ولا مباشرة ، بل ” راجحة “ ، أى
ذائعة مشهورة يقبلها كل الناس ، أو معظمهم ، أو الحكماء منهم .

أما القياس الممارى فمقدماته راجحة فى الظاهر لا فى الحقيقة ، فالفرق بينه وبين
الجدلى هو فرق ما بين الظاهر والحقيقة ، بين الباطل والحق .

ومع أن الجدلى ليست له منزلة العلم اليقنى ، إلا أنه مطلب ليس عبثا لا طائل
وراءه ، كالحال فى المراء ، أو الجدلى لمجرد الجدلى . وقد حدد أرسطو للجدلى
فوائد ثلاث :

(١) الارتياض .

(٢) الدربة على جدال الخصوم .

(٣) النفع فى العلوم .

وقد أفاض أرسطو فى بيان الفائدتين الأولى والثانية ، ولكنه لم يوضح تماما
كيف يعين الجدلى فى طلب العلوم . فهو يقول إنه يكسبنا القدرة على مناقشة
ما يؤيد الدعوى أو يعارضها ، فنتمكن بعد ذلك من التمييز بين الحق والباطل .
وأىضا فلا سبيل إلى معرفة مبادئ العلوم إلا بأخذها من الآراء المشهورة لدى
العلماء . وهذا يناقض ما قرره فى كتاب ” البرهان “ من أن الاستقراء أحد الطرق
الموصلة إلى مبادئ العلوم ، وأن طريقها الآخر هو الأوليات التى تحصل فى العقل
بالفطرة .

والمقدمات التي منها تستنبط النتائج هي أحكام تتركب من موضوع ومحمول .
ولذلك نظر أرسطو في العلاقة بينهما ليتين من هذه العلاقة مبالغ يقين الحكم .
فالمحمول إما أن يعبر عن الجنس أو الفصل أو الخاصة أو العرض . وقد اعتبر
أرسطو الجنس والنوع شيئا واحدا . وتلك المحمولات الأربعة هي أساس تصنيف
فرغوريوس للكليات التي أضاف إليها النوع . ولا نزاع أن مرتبة العلاقة بين الموضوع
والمحمول إذا كانت خاصة أو عرضا أقل منها إذا كانت جنسا أو فصلا .

وقد اختص الكتابان الثاني والثالث ببحث العرض ، والرابع والخامس ببحث
الجنس والخاصة ، والسادس والسابع الحد . ويسمى أرسطو هذا البحث الشامل
للكتب من الثاني إلى السابع بالمواضع . ومصطلح الوضع τόπος من الصعب
تعريفه باعتراف المحدثين . ويحاول "فورستر" (١) تفسير المواضع بأنها هي "المواضع
المشتركة" Common places في المناقشة أو المجمة . وترجم بالفرنسية باصطلاح
Lieux Communs (٢) . أو هي المبادئ العامة للرجحان التي تشبه البديهيات
بالنسبة إلى القياس البرهاني . وهي من هذا الوجه تصنيف يستمد منه
الاستدلال الجدلي حججه .

ولم يعد الآن محل لبحث المواضع التي كانت تعد عند أرسطو نقطة البداية
في الجدل ، فقد كانت آخر محاولة في الفكر الإغريقي نحو ثقافة عامة تسعى إلى مناقشة
كل لون من ألوان المعرفة دون دراسة مبادئها الأولى الملائمة لها ، وهي الحركة التي

(١) المرجع السابق ص ٢٦٩ من مقدمة ترجمة الطويقا .

(٢) انظر قاموس لالاند الفلسفي ، ومقدمة تريكو . وانظر الفصل الذي كتبه روس عن منطق الجدل في كتابه

"أرسطو" ص ٥٧ — ٥٩ Ross, Aristotle, London, 1949

حمل السفسطائيون لواءها . ولكن أرسطو يمتاز عن السفسطائيين بأنه كان يحاول معونة المفكرين على البحث المعقول بغير معرفة خاصة ، لا الظفر بالشهرة ، أو الكسب من التظاهر بالحكمة .

ثم عدل أرسطو عن هذا الطريق ، وبين للناس طريقا آخر أوثق وأفضل ، وهو المنهج العلمى ، وبذلك كان كتاب ” البرهان “ العلة فى أفول نجم ” الجدل “ .

الجدل السينوى :

ليس ” الجدل “ السينوى ترجمة لطوبيقا أرسطو .

وهو أيضا ليس تفسيرا أو شرحا على نحو ما كان يصنع شراح أرسطو ، على الرغم من محاذاة ابن سينا فى ” الجدل “ لترتيب الطوبيقا وأفكاره . فقد كانت منزلة صاحب المنطق طاغية على الفكر الفلسفى ، وبخاصة فى المنطق ، بحيث كان من الصعب الخروج على الأصول التى استنبطها وجعلها أساسا للفكر . وقد وصفه ابن سينا بالعظمة والنبوغ والعبقريّة ، وبلغ مرتبة الكمال فى العلم ولا زيادة بعده لمستزيد ، وقد خاطب الشيخ الرئيس فى آخر كتاب ” السفسطة “ معشر المتعلمين قائلا : « تأملوا ما قاله هذا ” العظيم “ ... وهل نبغ من بعده من زاد عليه فى هذا الفن زيادة ؟ كلا ، بل ما عمله هو التام الكامل ... » واعترف ابن سينا أنه بعد الاعتبار والاستقراء والتصفح لم يجد مذهبا يخرج عليه ، اللهم إلا فى ” تفاصيل لبعض الجمل “ (١) .

هذا المنهج المقرر فى آخر السفسطة ، من محاذاة ما كتبه أرسطو فى الخطوط الرئيسية العامة ، والاختلاف عنه فى شىء يسير من التفاصيل ، هو المنهج السينوى المطبق فى ” الجدل “ .

(١) الشفاء ، السفسطة ، ص ١١٤ .

وأول اختلاف نلقاه هو اختلاف المظهر الخارجى لكل من الكتّابين ، فعنوان كتاب أرسطو ” الطوبيقا “ ، وكان ينبغى أن يكون فى العربية ”المواضع“ ، ولكن ابن سينا جعله ” الجدل “ . هذا التحول من المواضع إلى الجدل يفصح عن تغيير فى وجهة النظر المنطقية إلى موضوع البحث ، أتكون المواضع هى محور الارتكاز فى هذا المنطق أم الجدل نفسه . هذا التحول فى العنوان يعبر عن تفسير معين لمنطق الجدل ، هو عند ابن سينا منطق رجحان يختلف عن منطق البرهان ، بمقدار ما يتميز ميدان الرجحان عن البرهان ؛ فالأول يلائم المباحث الإنسانية من دين وأخلاق وسياسة ، والثانى يتصل بالعلوم الطبيعية بوجه خاص .

والخلاف الثانى فى المظهر أيضا ؛ ولكنه ليس بذى بال ، لأنه لا يتجاوز تقسيم الكتاب إلى مقالات وفصول . فالطوبيقا ثمان مقالات ، والجدل سبع . وفصول كل مقالة عند ابن سينا فيها شىء من الإطناب ، ومن الشرح ، ولكن فى ثناياها نظرات جديدة وتحليلات مبتكرة ، هى التى سنبرزها ونقف عندها .

منطق البرهان ومنطق الجدل :

الفصل الأول من المقالة الأولى مقدمة سينية أصيلة ، يكرر فيها ابن سينا ما ذكره فى المدخل إلى منطق الشفاء عن ماهية الإنسان بالحقيقة ، والمكمل له ، وما ينبغى تحصيله لبلوغ هذا الكمال ، من معرفة نظرية فقط ، أو معرفة عملية تضاف إليها . ولما كانت أجزاء المنطق السابقة على الجدل هى المقولات والعبارة والقياس والبرهان ، وكان المنطق متسلسلا بعد ذلك إلى الجدل والسفسطة ، ثم الخطابة والشعر ، كان لا بد من استعراض سريع للمعرفة المكتسبة بطريق

المنطق إلى البرهان ، حتى يتبين مكان الجدل من المنطق عموما . إنَّ سبيل تلك المعرفة المكتسبة هو : " القياس اليقيني ، والقياس اليقيني هو البرهان " (١) .

ولكن القياسات ليست مقصورة على القياس الصوري الذي سبق بحثه في التحليلات الأولى ، ولا على القياس اليقيني الذي هو موضوع التحليلات الثانية أو البرهان ، وإنما هناك أنواع أخرى من القياسات ، ومنها الجدلية ، النافعة في « الأمور الشرعية » . " ويجب أن نتعلم هذه الأصناف أيضا ، لما لا تخلو عنه من منفعة ، بل لما تدعو إلى استعمالها في الأمور المدنية من الضرورة " (٢)

يقرر ابن سينا بما لا يدع سبيلا إلى الشك منذ أول الكتاب أن الجدل نافع وضروري لسياسة المجتمع ، وما تحتاج إليه هذه السياسة من دين وأخلاق وسياسة حكم ، وهي التي أطلق عليها " الأمور المدنية " . هذا التصريح الواضح الحاسم حدد معالم الطريق تحديدا متميزا ، وفصل بين منطق البرهان ومنطق الجدل ، من جهة أن موضوع منطق البرهان الطبيعيات ، وموضوع منطق الجدل الإنسانية (٣) .

مقدمات المنطق الأول موضوعة بحسب الطبيعة ونفس الحق ، ومقدمات المنطق الثاني مشهورة ، أو متسلمة ، إما من جمهور أهل الصناعة ، وإما من جمهور الناس .

(١) الجدل ، ص ٧

(٢) الجدل ، ص ٨

(٣) يتابع ابن سينا أرسطو عند الكلام عن منافع الجدل أنه نافع في العلوم ، وأن المواضع منها منطوية ومنها طبيعية ، ومنها خلقية ، غير أن ابن سينا مع اعترافه بأن هناك مقدمات جدلية طبيعية ، إلا أنها تتبع طريقا آخر خلاف الجدل — انظر الجدل ص ٥٠ — ٥٣ وما ذكره في هذه المقدمة فيما بعد .

المنطق الأول ، لأنه يقينى ، فلا بد أن يدعى له الإنسان حتى لو انفرد مع نفسه ، بمعنى أن العقل الصريح فى الإنسان لا بد أن يقبله ، ما دام يعتمد من جهة الصورة على مقدمات إذا رتبت ترتيبا معيناً لزم عنها نتيجة بالضرورة . أما المنطق الثانى فلا يخاطب به الإنسان نفسه ، بل : ” منفعته المخصوصة به هو فى أمر مشترك ، وفى أن يخاطب غيره “^(١) . والأول منفعته للإنسان مع نفسه بالذات ومع غيره بالعرض ، والثانى منفعته للإنسان مع غيره بالذات ومع نفسه بالعرض .

والغرض من المنطق الأول معرفة المجهول بالطريق اليقيني ما دام الفكر ترتيب أمور معلومة ليتأدى منها إلى أن يصير المجهول معلوما . ولكن الغرض من المنطق الثانى ” الغلبة “أساسا . والغلبة تغليب ، والتغليب ترجيح رأى على آخر ، واستحسان مقدمة مشهورة عن مقدمة أخرى . ومن هنا كان منطق الجدل منطق رجحان . وفى ذلك يقول ابن سينا : ” وأيضا ينتفع به من وجه آخر : أنه إذا لم يجد يقينيات أخذ مشهورات تنتج طرف نقيض ، وأخذ أخرى تنتج طرفا آخر ، فلا يزال يرجح بينها ترجيحا بعد ترجيح ، حتى ربما يلوح له الحق ويخرج به إلى اليقين لكن هذا النفع ، والنفع الأول^(٢) ، ليس هما عنه بما هو قياس ؛ فإن القياس — بما هو قياس — نفعه هو بما ينتج . والأول — مما عددناه — نفعه بشئ يعرض أن يتبع نتيجة ، وهو الغلبة . والثانى نفعه بشئ يعرض أن ينكشف عن حال مقدماته ، بأن يختص ويحصل منها بعض ، ويتزيف بعض . . . “^(٣) .

(١) الجدل ، ص ١١

(٢) يشير إلى تقع الجدل فى الغلبة ، وهو ما ذكره من قبل ، وما يكره مباشرة بعد قليل .

(٣) الجدل ، ص ١٢

حقاً يحتاج الجدل إلى معرفة البرهان ومقدماته وشروطه لتكون عند الجدل زيادة بصيرة ، وللتمييز بين ما هو يقيني وما ليس يقيني ، وللتشبه بالبرهانيات حين يستند إلى المشهورات ، فتكون هذه المشهورات أقرب إلى اليقين منها إلى الظن . ولكن البرهانيات لا يمكن أن تختلط بالمشهورات ؛ لأن البرهانيات صدقها من ذاتها ، واليقين فيها من الداخل ، وأما : ” الشهرة فليس شيئاً يتبع أجزاء المقدمات ويلحقها من أنفسها ، بل هو شيء يأتي من خارج “^(١) . فإذا كانت الشهرة خارجية ، فإن العلوم البرهانية — على العكس من ذلك — لها مبادئ أولية هي ذاتية فيها ، وجزء من طبيعتها . على حين أن المشهورات تؤخذ من المصالح المشتركة بين الناس ، النافعة في استمرار الجماعة وحفظها ، المبنية على العقائد والفضائل والتقاليد ، المؤدية إلى ربط أفراد المجتمع وحفظ ” المصلحة الشريكة “^(٢) .

ولقد سبق أن ميز ابن سينا في كتاب ” البرهان “ بين الجدل والبرهان ، بما لا يخرج عن هذا المعنى . فالبرهان قائم على التصديق اليقيني ، والضرورة في هذا اليقين «باطنية» ، تكون عن مجرد العقل ، أو عن العقل مستعينا فيه بشيء بعد كسب المبادئ ، وهذه الضرورة هي الأولى الواجب قبوله . والجدل يعتمد على المشهورات وهي مقدمات أحكامها صادرة عن القوة الوهمية لا عن الضرورة العقلية ، فهي من خارج العقل ، لأنها تؤخذ على سبيل تسليم مشترك فيه ، إما صواب وإما خطأ^(٣) .

(١) الجدل ، ص ١٣

(٢) الجدل ، ص ١٤

(٣) الشفاء ، البرهان ، ص ٦٣ — ٦٤

ولما كان لابد في كل مجتمع من رئيس أو إمام أو حاكم ، أو بلغة ابن سينا
المنقولة عن الفكر اليوناني « مدبر المدينة » ، فينبغي لمدبر المدينة أن يسوس الناس
بتأكيد العقائد النافعة في أنفسهم بال الحجج المقبولة عندهم ، مثل إثبات الصانع الواحد ،
وإثبات الرسالة الإلهية ، وإثبات المعاد^(١) .

الوحدانية ، والنبوة ، والمعاد ، دعائم ثلاث لا غنى عنها في قيام العقيدة الإسلامية .
وإذا كان إثبات الوحدانية مشتركا بين الفلسفة اليونانية والإسلام ، فالنبوة والمعاد
مما انفرد به الإسلام ، ويعد من قبيل مباحث الغيبيات ، وبخاصة معجزة النبي ،
والجنة والنار . وقد اجتهد الفلاسفة الإسلاميون أن يثبتوا النبوة والمعاد بأدلة
فلسفية ، ولكنها وإن ارتقت إلى مرتبة البرهان ، إلا أن هذه الأدلة مقصورة على
فئة قليلة جدا هم الفلاسفة^(٢) .

وليس في مقدور الجمهور بلوغ هذه المرتبة ، ولا في استطاعتهم اتباع الطريق
التعليمي لأنه طريق « طويل ، ولا كل نفس له مقبول » . لذلك لم يكن الجدل مجرد
تكملة لأقسام المنطق « فقط — كما قال بعضهم — بل كان له منفعة قائمة »^(٣) .
بهذا تختم المقدمة السينوية الممهدة لكتاب « الجدل » ، ومنها يتبين انفصال
منطق الجدل من جهة موضوعه ومنفعته عن منطق البرهان . ثم يبدأ الفصل الثاني
بتفصيل ما أجمل ، وتأكيد ما قرر .

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٤

(٢) أنظر Madkour, L'Orgamon, pp. 231—232 حيث يتبع الدكتور مدكور نظرية مفكرى الإسلام التي

قسمت الناس ثلاث أقسام : أهل البرهان ، والجدل ، والخطابة ؛ وهم الفلاسفة والمتكلمون والجمهور ، ولكل طائفة
منهم لون من المنطق يناسبها .

(٣) الشفاء ، الجدل ، ص ١٤

أنواع المخاطبات :

إن صناعة الجدل مقصورة على المحاورة والمخاطبة .

والمخاطبات ثمانية أنواع هي : التعليم ، والمجارة ، والمناظرة ، والمعاندة ، والاختبار ، والمجادلة ، والمخاطبة ، والإنشاء . وهذه الأصناف كلها لا تنظر في الحق ، ولا تسعى إلى إصابة الحق اللهم إلا التعليم والمجارة . ثم إن التعليم قديم بغير مشاركة ، لأن الفرد الواحد يستطيع أن يكتسب الحق بنفسه . أما المجارة فلا تتم إلا بالمشاركة ، وتحتاج إلى طرفين ، أحدهما المعلم والآخر المتعلم ، وكلاهما يتشاركان في النظر .

والمناظرة من النظر والاعتبار ، والغرض منها المباحثة عن الرأيين المتقابلين ، فيتكفل كل واحد من المتناظرين بتأييد جانب لإيقاع العلم . ولذلك تلحق المناظرة عند ابن سينا بالتعليم ، لأن غرض المتناظرين حصول العلم^(١) . والجدل خلاف المناظرة ، لأنها نظر لا يدل على غلبة أو معاندة ، أما الجدل فإنه يدل على تسلط بقوة الخطاب مع فضل قوة وحيلة^(٢) .

وأما الذي يدخل في الجدل بمعنى الكلمة فهو المعاندة ، والاختبار ، والمغالطة ، والمجادلة . وكلها مخاطبات تؤلف أنواعا من القياسات ، والثلاثة الأولى شبيهة بالجدل وينبغي أن تخرج منه .

المعاندة مخاطبة يحاول بها المخاطب إظهار نقص من يدعى الكمال ، وبيان عجزه ، وتسمى قياس عناد . فالمعاندة خارجة عن الجدل .

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٥

(٢) ، ، ، ص ٢٠

والاختبار - أو الامتحان - تُعرَّفُ قوة المخاطب في استبانة القياسات ؛ إنه استكشاف حال المخاطب ، ويسمى قياسه قياس امتحان ، وليس الغرض فيه الإقناع^(١) .

والمغالطة تمويه ، وتلبيس يصطنعه المخاطب ليخيل أن ما يقوله حق . وتسمى المغالطة سوفسطائية إن تشبَّه المغالط بالفيلسوف ، ومشاعبية إن تشبه بالجدلي^(٢) . فموضوع القياس المعاند والمتحيز والمغالط واحد من جهة الموضوع ، يختلف من جهة الغرض .

أما المجادلة فهي مخالفة تبغى إلزام الخصوم بطريق مقبول محمود بين الجمهور . والمجادلة منازعة ، « فإنه إذا لم تكن منازعة ، لم يحسن أن يقال جدل »^(٣) .

والجدل هو القياس المؤلف من مقدمات مشهورة^(٤) . والمشهورات متقابلة ، وهي مختلفة في القوة والضعف ؛ أما الحق والصدق فهو واحد . والدعوى قد تكون حقا ، ولكنها تحتاج إلى نصرة بما هو مشهور ، ولذلك احتاج الجدل إلى ضروب من الحيلة .

صفوة القول : الجدل قياس من مشهورات ، يحتاج إلى غلبة وإلزام لترجيح مشهور على آخر . وهو بهذا التوجيه السينوي ضرب من المنطق يلحق بالحوار السقراطي والجدل الأفلاطوني أكثر مما يتصل بمنطق أرسطو الذي تطور إلى قياس وبرهان .

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٦

(٢) د ، د ، ص ١٦

(٣) د ، د ، ص ١٨

(٤) د ، د ، ص ٢٠

وهو غير الخطابة، التي هي الاقتدار على إقناع الناس في الأمور الجزئية المدنية،
لا الرياضية أو الطبيعية . وهو غير الإنشاء الشعري الذي القصد منه التخيل ،
لا « إيقاع اعتقاد وتصديق ألبتة » ^(١) .

تعريف الجدل :

ثم يشرع ابن سينا في تعريف الجدل في الفصل الثالث ، فيقول :
” ففرضنا الآن في هذا الفن تحصيل صناعة يمكننا بها أن نأتى بالحجة على كل
ما يوضع مطلوباً من مقدمات ذائعة، وأن نكون إذا أجبنا لم يؤخذ منا ما يناقض
وضعنا “ ^(٢)

ويحسن أن نضع إلى جانب هذا التعريف السينوي تعريف أرسطو لنتبين
الفرق بينهما . يقول أرسطو في استهلال الجوابيقا : ” إن قصدنا في هذا الكتاب
أن نستنبط طريقاً يتهيأ لنا به أن نعمل من مقدمات ذائعة قياساً في كل مسألة
تقصد ؛ وأن نكون — إذا أجبنا جواباً — لم نأت فيه بشيء مضاد “ ^(٣)

يتألف التعريف من عناصر ثلاثة هي (١) الطريق (٢) الاستدلال من
المشهورات (٣) عدم التناقض عند الجواب . ويتفق أرسطو وابن سينا في العنصرين
الأخيرين ، ويختلفان في العنصر الأول . فالجدل عند أرسطو طريق أو منهج
Methodos ، وعند ابن سينا صناعة Techné .

(١) الشفاء ، الجدل ، ص ١٧

(٢) ، ، ، ص ٢١

(٣) انظر الترجمة القديمة في ” منطق أرسطو “ ، الجزء الثاني ، نشره الدكتور عبد الرحمن بدوي ، ص ٧٣٣

هذا الفرق له أثره إما في اعتبار الجدل ملحقا بالمنطق العام لأرسطو ، وبأنه نوع من القياس ولكنه ليس يقينا ؛ أى أن المنطق واحد ، وطريقه واحد ، أعلاه البرهان ، والجدل مرتبة أضعف منه . وإما في اعتبار الجدل نوعا متميزا من المنطق وصناعة خاصة ، هى الصناعة الجدلية .

حقا المنطق كله صناعة ، كما يسميه ابن سينا في غير موضع من كتبه ، ولكن لمقصود بالصناعة المنطقية أن المنطق أدنى إلى أن يكون ” فنا “ منه إلى أن يكون علما ، أو كما جاء في تعريف بور رويال ” فن التفكير “ . وإذا كان ابن سينا في ” كتاب البرهان “ يسمي البرهان بين حين وآخر صناعة ، إلا أنه عند تعريفه لم يفعل ذلك ، فهو يقول : ” فهذا الكتاب (يريد البرهان) هو الذى يفيدنا المواد التى إن جعلت حدود قياس كان القياس موقعا لليقين ، وهو انقياس البرهانى “ (١) هذا إلى أن ابن سينا لم يحدثنا في كتاب البرهان عن الصناعة ما هى ، على حين خصص لها في كتاب الجدل بضع صفحات ، لأن الجدل في نظره صناعة بمعنى الكلمة .

والصناعة بحسب التعريف السينوى الذى أورده : ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض على سبيل الإرادة ، صادرة عن بصيرة ، بحسب الممكن فيها .

حقا ، جميع المقاييس والعلوم كلها صناعة . ولكن الصناعات تتفاوت ، إذ بعضها يحصل بالفطرة ، فلا تكون الصناعة ذات أثر كبير فيها ، وبعضها الآخر

(١) الشفاء ، البرهان ، ص ٥٢

تحتاج إلى الارتياض والممارسة والمهارة الشخصية ، فتكون الصناعة أوضح . وليس من الضروري أن الحد الموجب للصناعة أن ”يكون للصناعة إصابة في كل غرض“ ، وإلا ”خرج الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة عن أن تسمى صنائع“^(١) بمعنى آخر أن الطبيب إذا لم ينجح علاجه فلن يخرج ذلك عن أن يكون طبيا ، وكذلك الجدلي . فليس النجاح — أى الإصابة في كل غرض — شرط الصناعة .

والصناعة ولو أنها تبنى على الفطرة من جهة ، وعلى التجربة من جهة أخرى ، فلا بد أن يستند الصانع إلى : ”قوانين كلية هي معايير له“^(٢) حتى لا تكون صناعته ناقصة . وعلى الرغم من ذلك قد لا تبلغ الصناعة كمالها الأقصى حتى لو استندت إلى مساعدة الفطرة ، وأرشدت بالتجارب ، واعتمدت على القوانين الكلية ، فقد تكون علة النقص لأمر في نفس الصانع .

وشروط الصناعة الجدلية خمسة : الفطرة ، أى الاستعداد الجبلى فى بعض الناس . وليس كل أحد عنده هذا الاستعداد الفطرى .

والثانى : التجارب التى تحصل من الممارسة والاستعمال للجزئيات .

والثالث : القوانين الكلية التى تعتبر معايير يقيس بها الجدلي .

الرابع : عدم معاوقة المادة ، إذ فى كل صناعة فاعل ومنفعل . ولا بد أن يؤثر الفاعل فى المادة القابلة للانفعال ، وهى فى الجدلي الموضوعات المناسبة ، ومبلغ استعداد السائل الجدلي للتسليم ، وعدم المعاوقة .

(١) الجدلي ، ص ٢٤

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١

والخامس: الآلة المستخدمة في الصناعة لبلوغ الغرض المقصود .

إنَّ الغرض في صناعة الجدل الإقناع والإلزام ، ولذلك ليس البحث في أن كل مثلث قائم الزاوية فالوتر يقوى على الآخرين ، مخاطبة جدلية^(١) ، بل مخاطبة تعليمية من جملة البرهان .

صفوة القول : صناعة الجدل ملكة يصدر عنها تأليف القياس أو الاستقراء الجدلي ، بغية إفادة الإقناع والإلزام .

السائل والمحجيب :

والقياس الجدلي لا يتم إلا بطرفين : السائل والمحجيب ، ولذلك كان الجدل محاوراً بمعنى الكلمة ، أو مخاطبة . ووظيفة السائل أنه ناقض وضع ، والمحجيب حافظ الوضع ، لأن المحجيب يقيس من المشهورات ، والسائل من المتسلّمات . ولذلك ” إذا قاس قايِس على رأى هو وضع يحفظه كان مجيباً ، وإذا قاس قايِس على مقابل وضع بمقدمات يتسلّمها من حافظ كان سائلاً “^(٢) .

وابن سينا يلح في هذه النقطة ، فلا يسمى القياس الجدلي كذلك إلا إذا كان هناك وضع منصور ، وكان هناك ناصريذب عنه^(٣) .

والسائل الجدلي في الزمان القديم كان يتسلم من المحجيب مقدمة مقدّمة ، فإذا استوفّاها تسلّمها جعلها على صدارة ضرب منتج ، فكان المحجيب لا يجد محيصاً عن إلزامه في مدة قصيرة^(٤) . وابن سيب يشير في قوله : ” الزمان القديم “ إلى زمان سقراط

(١) الجدل ، ص ٢٤

(٢) الجدل ، ص ٢٥

(٣) الجدل ، ص ٢٦

(٤) الجدل ، ص ٢٧

وأفلاطون ممن كانوا أحرص على الحق منهم على المراعاة ، وكانوا أمهر في الصناعة .
وهذا على عكس الجدلين أيام ابن سينا ، والذين كان أكثر همهم ”الظهور بالغلبة“ .

والسائل الجدلي يسأل ليكون قياسا من مقدمات قد تسلمها ، فيلزمه أن يسأل عنها أولا ليتسلمها ؛ فتكون ”المسألة“ الجدلية بالحقيقة مسألة عن مقدمة . فالسائل الجدلي بهذا السؤال هو سائل جدلي ، لأن هذا السؤال هو الذي يدخل في نفس الجدل ، وبه يتم فعل الجدل^(١) .

والجيب الجدلي ناصر وضع ؛ فإذا لم يكن هناك معاند احتاج إلى حجة لنصر وضعه ؛ وإذا وجد معاند احتاج إلى الذب لمنع المقاومات . وهذا يفسر تعريف أرسطو للجدل حين قال : ”إذا أجبنا لم نأت بمتناقض“ ، أى أن لا يسلم ما يتألف منه ما ينتج نقيض وضعه ، أو لا يأتي بمقدمة متناقضة^(٢) .

المقدمة والمسألة والوضع :

ومن المعروف أن أرسطو يميز في ”كتاب الطوبيقا“ بين ثلاثة أمور أساسية هي : المقدمة ، والمسألة ، والوضع . وقد ميز ابن سينا بينها على النحو التالي ، فقال : ”إن القياسات الجدلية تتم عن مسائل عن مقدمات منها القياس وتتوجه نحو نتيجة عليها القياس“ . والمقدمة قضية^(٣) ، ويعبر عنهما باليونانية بالذلة واحدة هي πρότασις ، ويستخدم في كتاب الطوبيقا للدلالة على كل من المصطلحين .

(١) الجدل ، ص ٣٠

(٢) الجدل ، ص ٣٣

(٣) الجدل ، ص ٥٣

فإذا كانت المقدمة مقصودة بالقياس العلمى سميت مطالبوا ، أى تطلب من حيث إن القياس العلمى حق .

وإذا كانت مقصودة بالقياس الجدلى سميت وضعاً ، أى تطلب للإثبات أو الإبطال ، لا من حيث هو حق . ويسمى الوضع باليونانية $\Theta\acute{\epsilon}\sigma\iota\varsigma$ وإن قرن بها حرف الاستفهام سميت مسألة ؛ وباليونانية $\pi\rho\acute{o}\beta\lambda\eta\mu\alpha$

وقد أضاف ابن سينا إلى ما تقدم مصطلحا جديدا هو الدعوى ، الذى يشبه المفهوم من الوضع ، لأن الدعوى قضية يراد إثباتها أو إبطالها . ولكن يشترط فى الدعوى أن تكون محل خلاف ، وألا تكون مصحوبة بحجة تؤيدها ^(١) .

ومن المسألة ، والمقدمة ، والوضع الذى ينصره ناصر ، تتألف عناصر ، ويكتسبها الجدلى بالممارسة ، فتصبح ” هذه الملكة بالحقيقة صناعة “ ^(٢)

صناعة الجدل :

إنها صناعة ، وإنها للملكة ، وإنها لتختلف عن صناعة البرهان . ومرة أخرى يؤكد ابن سينا هذه الحقيقة فى الفصل الرابع ، ويبين ما أخطأ فيه المفسرون لأرسطو حين ذهبوا إلى أن الجدل استمرار للقياس البرهانى الذى يطلب الحق ، والذى يقوم فيه الحق على الصدق . وإنما جاء له الحق والصدق من صدق المقدمات التى إذا وضعت ورتبت ترتيبا معينا نتج عنها نتائج صادقة . فالذين ألحقوا الجدل بالبرهان إما أنهم جعلوا مقدماته أكثرية الصدق ، أو نظروا إلى النتيجة فقالوا :

(١) الجدل ، ٥٤ ، ٧٧ ، ٧٨

(٢) الجدل ، ص ٣٣

إن الصناعة الجدلية تنتج الحق في أكثر الأمر . ويرد عليهم ابن سينا قائلا :
” وهذه كلها ظنون فاسدة ، فإن القياس الجدلي إنما هو قياس جدلي بأن مقدماته
متسلسلة أو مشهورة ، وليس من شرط المشهور والمتسلم أن يكون لا محالة صادقا ،
بل كثيرا ما يسلم الباطل ^(١) “

تسلم المقدمات ، وأخذها على أنها مشهورة لا حَقَّة ، هو الذى يجعل الجدل
جدلا ، ومختلفا عن المنطق الآخر النافع فى العلوم .

لقد تعرض ابن سينا فى ” كتاب البرهان “ إلى مسألة تقديم ” الجدل “
على ” البرهان “ أو تأخيره عنه . إن ترتيب الكتب المنطقية ، والذى وصل إلى العرب ،
جعل الجدل لا- قما للبرهان لا سابقا عليه . وقد خيل إلى العرب أن ترتيب
هذه الكتب من عمل أرسطو نفسه لا من عمل أندرونيقوس ، فاحترم الفلاسفة
الإسلاميون ما ظنوه أرسطيا ؛ ولذلك قال ابن سينا :

” الأشبه أن يكون المعلم الأول رتب هذا الفن الذى فى البرهان قبل سائر
الفنون “ ^(٢) ، وذلك اعتمادا على عدة حجج : منها أن الغرض الأفضل
هو التوصل إلى كسب الحق واليقين ، ويستفاد ذلك بالبرهان دون غيره ؛
وأن الأولى تقديم الأهم على المهم ، والفرض قبل النفل . ثم استعرض ابن سينا
رأى من يقول بتقديم الجدل ، فقال : « لكن من الناس من رأى أن الأصوب
هو أن يتقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن ، فاستنكر ما يقوله كل الاستنكار ،

(١) الجدل ، ص ٣٤

(٢) الشفاء ، البرهان ، ص ٥٤

ورد عليه كل الرد، وليس يستحق "الرجل" كل ذلك الكبير، وكل ذلك الرد..^(١) ولم يصرح ابن سينا باسم ذلك "الرجل" ، ولا ندرى أهو أحد شراح أرسطو من اليونانيين أو السريان، أم هو أحد مناطق العرب. ولكن ابن سينا ينصفه ويرى أن لوجهة نظره ما يبررها. والوجه في تقديم البرهان هو: حسن الاختيار، والشفقة على الزمان ؛ والوجه في تقديم الجدل هو حسن التدرج ، فإن « مدار الجدل إنما هو على القياس والاستقراء، ومن كل واحد منهما برهاني وغير برهاني »^(٢) . ولذلك فُطن أولاً للجدل ، ثم انتقل للبرهان . وفضلاً عن ذلك فإن طلب المجهول يكون في « أكثر الأمر بأن تورد قياسات جدلية على سبيل الارتياض ، ثم يتخلص منها إلى القياس البرهاني »^(٣)

منطق الرجحان :

إن القائلين بأن الجدل من جنس منطق البرهان، ولكنه مرحلة متقدمة عليه ، ونافعة في الارتياض ، يؤثرون أن يأتي الكتاب أولاً في الترتيب. وإلى هذا ذهب المحدثون الذين حللوا كتب أرسطو، وبنوا - كما رأينا - أن أرسطو ألف الجدل قبل اكتشافه نظرية التحليلات. ويرى القائلون بتأخير الجدل أن البرهان يطلب الحق واليقين، والجدل لأشأن له إلا بالمشهور. والفرق بينهما يبلغ من الوضوح حداً يجعل المنطقين مختلفين ، لأن منطق البرهان قضايا تنتج الحق من ذاتها ، ومنطق الرجحان تتدخل فيه عوامل نفسانية واجتماعية خارجية هي التي تميل به إلى الرجحان .

(١) المرجع السابق ، ص ٤٥

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٥

(٣) الشفاء ، البرهان ، ص ٦٥

إنَّ الحقَّ حقٌّ بنفسه، والمشهور يكتسب الشهرة لأحوال تقتن به، بعضها أحوال تقتن بالجدلى الذى يستحمل المشهور، وبعضها الآخر تختص بالمشهور نفسه . فمن أحوال الجدلى :

(١) حسن بيان الجدلى ، مما يجعله أقرب أن يسلم له من جدلى آخر يشاركه نفس الحجّة ، ولا يحسن البيان .

(ب) صفات تميز شخصية الجدلى بها، كأن يكون موثوقا به ، محتشما ، محبوبا . ومن الأحوال التى تقتن بالمشهور :

(١) سهولة انجذاب النفس إليه ، مما يعرضه لسرعة تسليمه .

(ب) أن يكون مستمدا من الاستقراء .

(ح) أن يكون متعلقا بالمصلحة العامة ، وإجماع الناس عليه قديما وحديثا ، حتى يصبح عرفا متداولاً وشرعية غير مكتوبة .

(د) أن يكون مشاكلا للحق ، ولا يشعر الجمهور بمخالفته للحق^(١) .

إن المشهورات إنما اشتهرت بين الناس لإذعانهم لها ، وانقيادهم إليها ، لأسباب ترجع إلى حسن موقعها ، وسهولة قبولها . والجزئى أقرب إلى الذهن من الكلى، ولذلك كان استعمال الجزئى فى المقدمة أدعى إلى الغلبة وعدم المناقضة .

هذه العوامل التى أفاض الشيخ الرئيس فى تفصيلها لا ترجع إلى طبيعة القياس ذاته ، بل إلى أسباب خارجة عن القياس ، هى التى تميل بالحجة إلى الرجحان .

(١) الجدل ص ٣٩

منافع الجدل :

تكلم أرسطو بإيجاز شديد عن منافع الجدل، وذكر منها ثلاثة هي: الارتياض، والقدرة على المباحثة، والنفع في العلوم. ونص عبارة أرسطو باليونانية يحتمل كثيرا من التأويل، والعبارة تجري على النحو التالي :

ἔστι δὲ πρὸς τρία, πρὸς γυμνασίαν, πρὸς τὰς ἐντελέχεις, πρὸς τὰς κατὰ φιλοσοφίαν ἐπιστήμας. [101 a—27]

والترجمة العربية القديمة أنَّ الجدل ينتفع به في ثلاثة أشياء : في الرياضة ، وفي المناظرة ، وفي علوم الفلسفة .

وليس في المصطلح الأول خلاف في الترجمة ، حتى إن " روس " يستخدم المصطلح اليوناني نفسه ، فيقول "mental gymnastics" . أما " تريكو " فيقول :
exercice و يترجمها " فورستر " : mental training بمعنى التدريب أو الدربة .
وفي الترجمة القديمة : الرياضة ، أو الارتياض .

المصطلح الثاني وهو " إنتيوكسيس " أصعب ، وقد كشفت ترجمته عن كثير من الخلاف. يقول " تريكو " عنه إنه "المقابلات اليومية rencontres journalières" وقد اعتمد " تريكو " في هذه الترجمة على تفسير " الإسكندر الأفروديسي " ، وعلى تتبع المواضع التي ورد فيها المصطلح في كتب أرسطو الأخرى كالخطابة وما بعد الطبيعة. ويدل الانتيوكسيس على المباحثة مع أول قادم يلقاه المرء مصادفة فيدور الحديث بينهما في صدق وأمانة ، ولا يكون للحجج البرهانية معنى في مثل هذه الظروف ، وإنما يقنع المتباحثان بالرجحان . ويضيف " الإسكندر " أنه لما كانت الكتب نادرة في الزمن القديم ، وكانت المباحثات كلها محاورات

شفوية فلم يكن من الميسور سوى نصب الحجج المؤيدة أو المعارضة التي تعتمد على المشهورات . وقد أقر "روس" هذا التفسير فقال في عرضه الملخص لكتاب الجدل إن منفعته "ترى إلى الاقتدار على مجادلة الناس الذين نلتقى بهم . فإذا سبق لنا معرفة آراء الجمهور ودا يترتب عليها ، أمكننا مجادلة الناس من نفس مقدماتهم"^(١) ووضعت له الترجمة العربية القديمة لفظة "المناظرة" . وهو مصطاح يحتاج إلى تحديد مدلوله لي مطابق ما أراده أرسطو .

المصطلح الثالث لم يختلف المترجمون المحدثون إنه العلوم الفلسفية ، والأصل اليوناني يطابق ذلك كما سيتبين من الرجوع إلى شرح أرسطو لهذه المنفعة بعد قليل . ويلاحظ أن الترجمة القديمة جعلت الأصل الفلسفة والعلوم فرع منها ، فقالت : علوم الفلسفة . أما الترجمة الحديثة فجعلت العلوم هي المقء ودة بالذات . يقول أرسطو ماخواه : إننا إذا تمكنا من إقامة الحججة على القضية المؤيدة ، وعلى القضية المعارضة ، سهل علينا التمييز بين الحق والباطل . وأيضا فإن مبادئ العلوم لأنها من قبيل اللامبرهات فأفضل الطرق للبحث فيها هو انقضايا المشهورة ، أى عن طريق الجدل . فلننظر الآن في موقف ابن سينا من هذه المنافع ، وما تأويله لها ، ورأيه فيها .

١ - الارتياض :

الارتياض بمعناه العام ، تحصيل المواضع التي منها تستنبط الحجج على كل مطلوب والآلات التي بها يتوصل إلى استنباطها ، ومعرفة كيفية استعمالها .

والارتياض بمعنى أخص ، تكثير وتحسين ، فهو : "التمكن من تكثير أفعال الجنس وتحسينه" . والمقصود بالتكثير حسن اتخاذ العدة ، وفي الجدل أن تكون

(١) أنظر Ross, Aristotle, p 56

مواضع استنباط الحجّة معلومة معدّة، ”فلا يكون حالنا كحال من يحتاج إلى أن يتوكل على الخاطر والحدس“. (١) والتحسين هو تعلم القوانين المعينة على جودة الاستعمال، وهذا لا يتم إلا بالعمل، أى بالخبرة العملية. ويضرب ابن سينا لذلك مثالا برياضة الرمي، إذ لا يكفي فيها العلم فقط، بل التمرين العملي أيضا (٢).

فالجدل صناعة قبل كل شيء، وممارسته تؤدي إلى الارتياض في المجادلة.

٢ - المناظرة :

والمناظرة هي المنفعة الثانية. ولما لم يكن المصطلح العربي الذي وضع في مقابل اليوناني دقيقا في الدلالة على المعنى المقصود، فقد كان سببا في توجيه خاطيء. ولوقيل في الترجمة القديمة المباحثة أو المناقشة، ما احتاج ابن سينا إلى هذا العناية في الشرح والتأويل. ولقد شرح ابن سينا المناظرة من قبل عند الكلام عن أنواع المخاطبات، وأخرج المناظرة من الجدل، وألحقها بالتعليم. والتعليم كما نعرف من جملة مباحث ”البرهان“، لأن غرض المتناظرين حصول العلم، وغرض المجادل الغلبة والإلزام. والجدل ينفع في المناظرة، بالمعنى السينوي، لأنه يورث القدرة على إيجاد القياس على الشيء ومقابله.

٣ - النفع في العلوم :

أما المنفعة الثالثة فإن تأويلها السينوي يتفق بصراحة مع مذهبه في الفصل بين المنطقيين. وقد قسم هذه المنفعة قسمين ثالثة ورابعة، فالثالثة أن الجدل النافع يجذب إليه الجمهور العاجز عن الإصغاء إلى البرهان، والرابعة إقناع المتعلم مبادئ علمه.

(١) الجدل، ص ٤٨

(٢) الجدل، ص ٧٩

إن ابن سينا ينكر تماما قول من يذهب إلى منفعة الجدل في تحصيل مبادئ العلوم . وفي ذلك يقول بصراحة : ” ولا تلتفت إلى ما يقال : إنه لما كانت المبادئ للعلوم لا مبادئ لها ، فلا قياسات من مقدمات حقيقية صادقة برهانية عليها ، فلا بد من أن نقيس عليها من مقدمات مشهورة . فإنه ليس تقع الصناعة الجدلية في ذلك من هذه الجهة ... “ (١) . ذلك أن مبادئ العلوم ^{مبادئ} بيّنة بأنفسها ، وهي أوضح من الجدليات ، وليس على المعلم إلا أن يحيل المتعلم لها على شهادة الحس ، والتجربة ، والثبوتات . أما البيّنات بنفسها فإن لها طريقا آخر خلاف طريق الجدل ، وفي علم آخر (٢) .

إن فائدة الجدل الحقيقية — في رأى ابن سينا — ليست في إقناع كل مخاطب ، بل في تحصيل القدرة على إثبات ما يحاول الجدلي إثباته ، وإبطال ما يحاول إبطاله (٣) .

المواضع :

إن الذى دعا إلى القول بمنفعة الجدل فى العلوم ، أنه يعتمد على ” المواضع “ التى سُمى كتاب أرسطو باسمها . وسبق أن ذكرنا صعوبة المقصود بالموضع . وقد واجه ابن سينا هذه الصعوبة ، واجتهد فى حلها . وكان يعرف أن كتاب الجدل يسمى بالمواضع (٤) ، وعرف الموضع بأنه : ” حكم منفرد من شأنه أن تتشعب منه أحكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس . مثل قول القائل : إنه إن كان الضد موجودا لشيء ، فضده سيكون موجودا ل ضد الشيء . فهذا حكم مشهور ... “ (٥)

(١) الجدل ، ص ٥٠ .

(٢) الجدل ، ص ٥١ .

(٣) الجدل ، ص ٥٣ .

(٤) الجدل ، ص ٣٨ .

(٥) الجدل ، ص ٣٨ .

والموضع غير المقدمة ، ما دام المقصود منه - في المثال السابق - المبادئ المنطقية العامة ، مثل أن طرفي النقيض لا يجتمعان . وأن الكلى الموجب ينعكس جزئيا موجبا . وهذه مقدمات مشهورة هي مواضع فقط ، ولا يحسن استعمالها جزء قياس^(١) . وفي بعض الأحيان يستخدم الموضع مقدمة ، فيكون موضعا من جهة ، ومقدمة من جهة أخرى ؛ فهو موضع من حيث يستعمل على أنه قانون ، ومقدمة من حيث يستعمل جزء قياس^(٢) .

ولابن سينا تفسير لغوى للموضع يذهب فيه إلى أن الموضع يشبه أنه سمى كذلك لأنه جهة قصد للذهن : ” كما أن الموضع المسمى يقال عموما على كل مكان معين ، ويقال خصوصا على الموضع الذي له خاص حكم يعتد به ، حتى يقال إنه لموضع أمن ، وموضع خوف ، وموضع نظر ؛ فكان الحكم النافع على سبيل القانون موضع انتفاع ، وموضع اعتبار وحفظ “^(٣) .

الأدلة السابقة للمواضع منطقية ، يتضح منها أن المواضع هي الأساس الذي تعتمد عليه المقدمات ، وقد تكون هي نفسها مقدمات . ولكن ليست كل المواضع منطقية ، إذ منها خلقية ، ومنها طبيعية^(٤) .

وابن سينا لا يعنى بالطبيعية الجزء الطبيعي الخاص فقط ، ” بل جميع ما ينظر في الأمور الموجودة في الطباع التي ليست منسوبة إلى أنها تكون نالعة لنا بوجه من الوجوه ؛ وربما كان فيها ما ينفع في أفعالنا ، كمعرفتنا أن النفس باقية ... “^(٥)

(١) الجدل ، ص ٤١

(٢) الجدل ، ص ٤١

(٣) الجدل ، ص ٤٢ .

(٤) الجدل ، ص ٨٢

(٥) الجدل ، ص ٨٣

وقد جمع ابن سينا ثلاثة أمثلة لأنواع المواضع على التوالي ، فقال : أما مثال المسألة المنطقية ، فقولنا : هل المتضادات يوجد حد بعضها في بعض ؟ وأما مثال المسألة الخلقية ، فقولنا : هل اللذة مؤثرة جميلة أم لا ؟ وأما مثال المسألة الطبيعية ، فقولنا : هل العالم أزلى أم محدث ، وهل النفس تفسد أم تبقى ؟

إن البحث في الطبيعيات ولو أنه جزء من المباحث العلمية التي ينظر فيها البرهان بوجه خاص ، إلا أنه قد يكون من ” مواضع ” الجدل . ولكن الأمور الخلقية بمقتضى طبيعتها لا يختص البرهان بالبحث فيها ، وإنما الذي يبحث فيها هو الجدل . والعلة في ذلك أنه ينظر إليها كأحكام قيمة .

صفوة القول : المقدمات والمسائل إن كانت منطقية ، ” فإنها تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية “^(٢) ، فهي في الواقع خارجة عن موضوع الجدل . وإن كانت نظرية فهي علمية طبيعية ، وهذه لا تكون نافعة للإنسان ” بوجه من الوجوه ، وربما كان فيها ما ينفع في أفعالنا ، كمعرفتنا أن النفس باقية ... فإن هذا ينفع بوجه من الوجوه في العلم الخلقى “^(٣) .

فلم يبق في الواقع للجدل من موضوع أساسي يبحث فيه إلا الخلقيات ، التي تخضع أحكامها للقيمة .

(١) الجدل ، ص ٨٣

(٢) الجدل ، ص ٨٢

(٣) الجدل ، ص ٨٣

تفاضل المشهورات :

الشهرة والغلبة لحمة الجدل وسداه .

وما اشتهر مشهور بين أفراد الأمة ، وجرى فى الناس وذاع ، إلا لأنهم يؤثرونه على ما سواه .

ولست المشهورات واحدة فى كل الأمم على حد سواء ، ولا هى واحدة فى كل زمان . وبهذا تتفاضل الشعوب ، ويتميز بعضها عن بعضها الآخر .

والمشهورات فى الأمة ، التى تنحدر مع الزمن من جيل إلى آخر ، لتصبح عرفا عاما ، و ” شريعة غير مكتوبة “ — كما يقول ابن سينا — تعبر عن روحها ، وتفصح عن مزاجها ، وتنظم القواعد التى يلتزمها الناس فى سلوكهم ومعاملاتهم ، من جهة الدين وما يتصل به من شعائر واحتفالات ، والأخلاق وما تفرضه من واجبات يأمر بعضها بالفضيلة وينهى البعض الآخر عن الرذيلة ، والفنون التى تعبر عما يدور فى خلد الناس وتصور مشاعرهم وتجمل لهم الحياة ، والسياسة وقواعد الحكم الصالح ، الحافظ للجماعة من الانحلال والفساد ، والآخذ بيد الأمة نحو العمران . وكل أولئك أمور إنسانية تتصل بالذوق والمزاج والمصلحة ، ينظمها عقل عملى يختلف عن العقل النظرى الذى تخضع له الأمور الرياضية والطبيعية .

وقد فطن أرسطو إلى اختلاف الميدانين ، واختلاف العقليين ، فسمى النظرى النافع فى طلب اليقين العلمى ” نوس “ νοῦς ، وسمى العملى الصالح لهداية البشر فى حياتهم العملية ” فرونيسس “ φρονησις^(١) . ولقد كان أرسطو يرجع

فى شابه وكتابه الاولى التى كانت فى هيئة محاورات إلى عقائد الأمم ، وإلى شعائر الدين والعادات الجارية ، وإلى الخرافات القديمة ، ولم ينكر ما تنطوى عليه من أدلة على وجود الله والنفس الإنسانية . وهذه الأدلة وإن قصرت عن الدقة العلمية ، فلها مع ذلك وجاهتها ، بل إن المعلم الأول ، حتى بعد تطوره وانفصاله عن الأكاديمية ، ظل يتخذ آراء الحكماء المشهورة مبدأ . فهو يحاول أن يجمع بين المعرفة العقلية الخالصة وبين الحقائق المضمرة فى باطن تلك المنابع الإنسانية كالدين والفن والأخلاق والسياسة . والجدل الذى يمثل طوراً سابقاً من فكر أرسطو ، لا يعبر عن نزعة العقلية فقط ، بل عن نزعة تجريبية يستلهم فيها ما رسخ على مر الزمان من اعتقادات وتجارب جماعية ، لجمهور الناس أو آراء الحكماء منهم^(١) . ولم يكن أرسطو فى هذا الصنيع ملقياً عبء التفكير على كاهل الآراء المشهورة ، بل كان ينفذ ببصره معرفة الحدود التى ينبغى أن تقف عندها الحجة العقلية فى هذه الأمور .

الحمل قضاياء وجودية :

ومن أجل ذلك أراد أرسطو أن يخضع أحكام الشهرة الخاصة بالأمور الإنسانية من أخلاق وسياسة ، إلى منطق الذى ابتدعه لضبط الفكر وبلوغ اليقين ، ووضع له أساساً صورياً من القياس وأشكاله . ورأى أن الأقيسة فى أى مرتبة من مراتبها تتألف من مقدمات تؤدى إلى نتائج ، وأن المقدمات قضاياء تتركب من موضوع وبحمول . وتفترض الصلة بين الموضوع والحمول ” الوجود “ ، أى وجود الموضوع وحمل صفات عليه لا تخرج عن المقولات التى تقال على الشيء . مثال ذلك :

(١) المرجع السابق ص ٤٨

الثلج أبيض ، فإن صفة البياض تحمل على الثلج ”الموجود“ ، فإن كان هذا صحيحا ومطابقا للواقع كان الحكم صادقا ، وإن كان غير صحيح وغير مطابق للواقع كان الحكم كاذبا ، وإذا صحت المقدمة الكلية من أن الثلج أبيض ، فلا جرم أن هذه القطعة الجزئية من الثلج تكون بيضاء ، لأن حكم الجزئي داخل تحت الكلي بالضرورة . والذي يقصده أرسطو من إثبات الحكم للجزئي بفرض صحة الكلي هو إثبات ”الوجود“ . وكذلك الحال في النوع والجنس والفصل ، فإن ثبت وجود النوع ، ثبت وجود الجنس والفصل اللذين يتركب منهما النوع . وفي ذلك يقول أرسطو : ”من قال إن إنسانا موجود ، فقد قال إن حيوانا موجود ، وإن متنفسا موجود ، وإن قابلا للعلم موجود ، وإن ذا رجلين موجود“^(١) .

والجدل يعتمد على السؤال والجواب . إنه سؤال عن وجود الشيء أو عدم وجوده . والسائل والمحجوب يحاولان إثبات الشيء أو إبطاله ؛ لأن إثبات الوجود إقرار به ، وإذعان له . ويتابع ابن سينا أرسطو في ذلك ، فيقول إن : ”الحد يحتاج في إثباته في الجدل أن يثبت أنه موجود ، وأنه مقوم ذاتي ، ويثبت أنه مساو ، ويثبت أنه هو الاسم في المعنى ، أي المدلول به هو هو المدلول بالاسم“^(٢) . وأن الجنس يحتاج إلى الوجود والتقويم^(٣) ، والخاصة إلى الوجود والمساواة ، والعرض إلى الوجود فقط^(٤) .

أما في البرهان فلا يحتاج إلى إثبات أن الحد موجود ، « بل لا يمكن ؛ وقد علمت هذا . وذلك لأن الحدود في الجدل قد تكون لا بالحقيقة ، بل بحسب الشهرة »^(٥)

(١) ١١٢ — ٢٠ ، من الترجمة العربية القديمة ، ص ٥١٦

(٢) الجدل ، ص ٦٣

(٣) التقويم هنا بمعنى مقوم للماهية .

(٥) الجدل ، ص ٦٤

(٤) الجدل ، ص ٦٤

ولما كان أرسطو متأثرا في الجدل بأفلاطون حين كان يطلب العلم في الأكاديمية ، وظل مستمرا على النظر فيه فترة من الزمن بعد وفاة أفلاطون ، فلا جرم أن تخضع هذه المباحث للجو العام الذي كان يسود الأكاديمية . أكانت تلك المباحث تخضع للوجود أم للقيمة ؟

إن مبحث القيمة قد ينظر إليه ميتافيزيقيا أو منطيقيا . ولم يميز القدماء بين مبحثي الوجود والقيمة لامية فيزيقيا ولا منطيقيا ، لأنهما كانا مختلطين ، وكان اتجاه الفلاسفة اليونانية بوجه عام إلى النظر في الوجود أدنى إلى النظر في القيمة ، حتى انتهت عند أرسطو إلى تعريفه المشهور للميتافيزيقا بأنها البحث في الوجود من حيث هو موجود . ومع ذلك لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن فلسفة أفلاطون تتدرج في المثل حتى تبلغ ثلاثة هي الحق والخير والجمال ، أعلاها الخير .

فلما انفصلت فلسفة النقيم منذ القرن التاسع عشر، وأضحت فرعاً ثالثاً للميتافيزيقا، إلى جانب الوجود والمعرفة ، لم يكن من الغريب أن يراجع الباحثون تأويل الفلسفة الأفلاطونية، فيذهب أحد أعلام المفسرين لأفلاطون، وهو "ليون روبان" إلى أن فلسفة أفلاطون أجدر أن تكون فلسفة قيمة لا فلسفة وجود^(١) ، مؤيدا ذلك بعدة ملاحظات :

(١) أنه ورث عن سقراط نظرية المعنى الكلي ، والتي لم يكن يستطيع أن يخرجها من نطاق عالم الأخلاق كي تشمل عالم الحقيقة كله ، دون أن يستضيء عالم الحقيقة بنور القيمة .

(١) كتب "روبان" Robin هذا البحث واللقاء في الجمعية الفلسفية ببرسبيليا في إبريل ١٩٣٩ وأشار إليه مع تلخيصه

"لافيل" في كتابه عن القيم — أظفر

(ب) ظلت مباحث الأخلاق والسياسة فى المرتبة الأولى من فكر أفلاطون وكانت الغاية التى إليها قصد من فلسفته ، واستمرت شغله الشاغل طوال حياته . وأنه إذا كان قد طالب الفيلسوف أن يبتعد بعض الوقت عن المظاهر ، وأن ينغزل عن الجمهور والمجتمع ، فإنما كان ينبغى من وراء تلك العزلة أن يقترب الفيلسوف من نفسه ليتصل بالمثل فى صفائها ، ويعيش معها، ويتخذ منها زاده ، ثم يعود بعد ذلك إلى عالم المظاهر الذى هجره ، يمنحه المعنى الذى يفتقده ، حين يمسى حاكم المدينة ومصلحها .

(ج) أن العالم بأسره — حتى لو اعتبر من جانبه المادى ، أى من جهة صورته الفلكية والجغرافية ، كما يتبين من محاوره طيمائوس ، وما توحى به الخرافات — ليس شيئاً أكثر من الموضع الذى تسكن فيه الأنفس وتتردد فى مراتب رقيها الروحى، وتحقق مصيرها اللائق لها بما تستحق.

هذه الإشارة الموجزة إلى القيمة من الناحية الميتافيزيقية ، إنما الغرض منها بيان أن الجدل عند أفلاطون بوجه خاص ، وكذلك عند أرسطو ، تابع لمباحث القيمة ، مما يجعل منطق الجدل خلاف منطق البرهان .

موقف ابن سينا من القيم :

تبين من قبل أن ابن سينا يحاذى أرسطو، مع شىء من الشرح فى اتجاه سينوى . وقد ذكرنا عند الكلام عن الموضع ، أن المقدمات ثلاثة أصناف : منطقية ، وطبيعية ، وخلقية . واستبعدنا المنطقية والطبيعية لأن أحكامها علمية ، مرجئين الكلام عن الخلقيات لأن أحكامها قيمية . وقد لخص ابن سينا الآراء الخلقية فى المقالة الأولى مبينا خضوعها أساساً للقيمة ، لأنها تتصل بالإثارة والتفضيل .

وهذا الإيثار قد يتعلق من وجه بالأصول النظرية للأخلاق ، وهذا هو التعلق الأول ، مثل البحث في أفعال العفة هل هى سعادة أو لا ؟ ومن وجه آخر بالجانب العملى ، أى بالوسائل التى تحقق أغراضا تنبج نحوها ، ويسمى ذلك بالتعلق الثانى . وهذان الوجهان لم يذكرهما أرسطو ، اللهم إلا بالعرض فى ثنايا الكتاب ، على حين فصلهما ابن سينا عند الكلام عن أصناف المقدمات والمسائل ، وأن الصنف الأول مقدمات منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية ، ” والثانى خلقية وهو فيما إلينا أن نعلمه ، وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه ؛ إما تعلقا أوليا ، مثل قولنا : هل أفعال العفة سعادة أو ليست ؟ وإما تعلقا ثانيا ، وهو أن تكون نفس المسألة ليس رأيا هو تعليم عمل أو كسب خلق ، لكنه نافع فى ذلك ، ويطلب لأجل ذلك “ (١) .

ولا تخرج مباحث القيمة فى الوقت الحاضر عن هذين الوجهين : الشخصى والموضوعى ، نغنى الإيثار الذى يرجع الحكم على الأفعال إلى الرغبة ومزاج الشخص ؛ أو الوسائل التى تراد لغايات من أجلها تتخذ هذه الوسائل . ومن الفلاسفة المحدثين من يدافع عن وجهة النظر الأولى ، ومنهم من يدافع عن المذهب الثانى ، وفريق يجمع بين الجانبين ، كما فعل ابن سينا .

ويسمى ابن سينا الجانب الشخصى فى حكم القيمة ” الآثر “ ويسمى الجانب الموضوعى ” الأفضل “ . فالعلم أفضل ، ولكنه ليس آثر من اللباس عند العريان (٢) . أى أن العلم فضيلة فى ذاته ، والملبس فضيلة أخرى ، ولو كانت الموازنة حاصلة

(١) الجدل ، ص ٨٢

(٢) الجدل ، ص ١٤٥

بينهما فقط بصرف النظر عن الاعتبارات الشخصية ، لكان العلم أفضل . ولكن إذا أخذ في الاعتبار الظروف الشخصية كالعرى أو الجوع وغير ذلك ، فإن الشخص يؤثر ما يحقق حاجته العاجلة الضرورية .

تحليل قضايا القيمة :

وقد غفل ابن سينا ، كما غفل أرسطو ، عن تحليل قضايا القيمة ، وبيان اختلافها في طبيعتها المنطقية عن القضايا الحتمية التي رد إليها أرسطو كل أنواع القضايا . ذلك أن أساس القضية الحتمية عند المعلم الأول ” الوجود “، أى وجود الموضوع ثم إسناد المحمول إليه ، والعلاقة بين هذين الحدين وجودية أساسا وتسمى حتمية ، والحمل إما كلي وإما جزئي ، بحيث يدخل الموضوع تحت المحمول بأى نوع من الدخول .

أما قضايا القيمة فالعلاقة بين حديها مختلفة ،، مثل قولنا : ” الصحة أفضل من المال “ . فالعلاقة ” أفضل من “ أو ” أولى “ أو ” أثر “ إلى غير ذلك ، خلاف علاقة الوجود التي هي مدار الحمل ، كما نقول : الإنسان حيوان ، ” فلو لم يكن الحيوان موجودا ، لم يكن الإنسان موجودا “^(١) وكذلك ” من قال الإنسان فقد دل على وجود الحيوان “^(٢) . ويمجرى ذلك عن الجنس والنوع والفصل والخاصة ، لأنها من الذاتيات . ولكن ليس الحال كذلك في العرض ، لأنه قد يكون موجودا وقد لا يكون ، وإن وجد فقد يقبل الأشد والأضعف ، أو تكون بعض الأشياء أولى بعرض من بعض .

(١) يذهب ابن سينا كما نرى في هذا المثال إلى أن الوجود ينصرف إلى الموضوع كما ينصرف إلى المحمول ، على خلاف

جمهرة المناطق الذين يجعلون الوجود متصلا بالموضوع . أنظر جو بلو في كلامه عن الرابطة

Goblot, Traité de Logique, p 183-184

(٢) الجدل ، ص ٦٠

وقد فطن المحدثون إلى التمييز بين هذين النوعين من الأحكام : التقريرية التي تعبر عن الواقع ، والتقويمية التي تعبر عماحقه أن يكون . وقد سمي ” دوركيم ” الأحكام التقريرية أحكاما ” شيئية ” ، وسماها ” جوبلو ” ” وجودية ” ، أى jugements d'existence ^(١) وقد أبدى الأستاذ لالاند بعض الاعتراض على هذين المصطلحين ، نغنى الشيئية والوجودية ، فقال : « ولكن هاتين التسميتين لا تؤيدان المعنى المراد تمام التأدية ، وقد لاحظ ذلك المسيو جوبلو نفسه ، فإن الحكم بأن : ” تربيع الدائرة بالمسطرة والبرجل ممتنع ” يثبت أمرا مقصرا ، ولا ينظر إلى شيء أو وجود خارجيين » ^(٢) .

ولقد أدرك ابن سينا الفرق بين الأحكام الوجودية — أى التقريرية — وبين الأحكام التقويمية ، فصرح بأن النوع الأول يعتمد على الوجود ، وأن النوع الثانى يُعَوَّل على النسبة ، أى نسبة شيء إلى شيء آخر ؛ وهذا النوع الأخير هو عمدة صناعة الجدل . وبذلك ميز تمييزا واضحا بين البردان والجدل ، بين منطق اليقين ومنطق الرجحان .

الأخلاقية :

وفى ذلك يعقب بعد كلامه عن الجنس والحد والخاصة والعرض قائلا :
” واهتم بالنظر فى باب الأولى والأخرى ، لأن العرض — كما قد علمت — قديقبل الأشد والأضعف ، وتكون بعض الأشياء التي من شأنها أن تشترك أولى بعرض من بعض . ولا كذلك فيما هو جنس أو حد أو خاصة .

(١) جوبلو ، المرجع السابق ، ص ٤

(٢) لالاند : محاضرات فى الفلسفة ، قضية الأحكام التقويمية ، ترجمة يوسف كرم — مطبوعات الجامعة

المصرية ١٩٢٩ ، ص ٣٤

ولأن عمدة كل ما تفيدُه صناعة الجدل — من حيث هي صناعة الجدل —
طريق الأولى والأخرى [إلى قوله]

وعلى أن اعتبار الأخلقية للشيء إنما هو بحسب نسبته إلى شيء . وكل نسبة
عارضة تعرض من هذه الأسباب ، إن زيد باب البحث من أنه هل كذا أثر وأولى
بشيء ، ورسم الباب بباب الأثر . فزادت مواضع في الهو هو ، ومواضع في الأثر ،
وخصوصا إذا كان النظر في الأولى والأخرى والأثر ، أشبه نظرا بما يراد به
الإقناع^(١) .

يلتقى ابن سينا في هذه النظرية التقويمية والتي يعبر عنها بالأخلقية ، مع كثير
من الماطقة المحدثين الذين ميزوا في تحليلهم للقضايا بين أحكام الواقع وأحكام
القيمة . فالعلاقة الأساسية في هذه الأحكام الأخيرة تعد أولية ، لا يمكن تعريفها ،
ونعني بها علاقة ”أفضل من“^(٢) المعبرة عن الأخلقية والإيثار . إنها علاقة
من نوع آخر خلاف العلاقة الحتمية . وفي ذلك يقول الأستاذ ميتشل إن علاقة
”أفضل من“ ليست أكثر حدود القيمة مناسبة فقط ، ولكنها مقولة القيمة
الأساسية .^(٣)

ويلتقى ابن سينا أيضا مع النظرية النسبية لأحكام القيمة ، والتي عبر عنها بقوله :
نسبة شيء إلى شيء . ذلك أن القيم إما أن يكون بعضها نسبيا إلى النمط العضوى
للکائن ، وبعضها الآخر يقال بالنسبة إلى المستوى الثقافى للمجتمع ، وبعضها الثالث

(١) الجدل ، ص ٦٥ — ٦٦

(٢) تسمى باللغة الانجليزية better than

(٣)

Lepley, Value, a Cooperative Inquiry, N.y, 1951, p 192.

يقال بالنسبة إلى فردية الشخص الذى يحكم ، مما يدل على وجود علم نسبي فى ميدان القيمة^(١) .

لهذا السبب حدد ابن سينا معنى المطلق ومعنى النسبي .

فالإطلاق أن يقال المعنى من غير أن يزداد عليه شىء يقيد به .

والقيود التى تحد من المطلق نزعان : قيود بالنسبة إلى الزمان ، وقيود بالنسبة إلى الأشخاص . فقد يكون الشىء حسنا ”عند قوم“ ، أو حسنا ”فى وقت“^(٢) . وهذا هو حكم المشهور .

فالمشهورات التى تخضع لاعتبار الوقت ، والعرف بين الناس ، ليست مطلقة ، لأنها بحسب الظن لا بحسب الوجود . أما الذى بحسب الوجود ، فهو اعتبار الشىء فى نفسه لا بالقياس إلى الظن . وعندئذ يصح أن يقال : ”على الإطلاق“ بالحقيقة ، فيكون الشىء دائما ، وعاما . ولا يمكن أن تكون الصفة دائمة مع اختلافها فى وقت دون آخر ، أو اختلافها بحسب الأشخاص .

ولما كانت الخلقيات تبغى الحكم على الأفعال بأنها خير أو شر ، فلا بد من النظر فى الخير والشر أهمهما مطلقان أم نسبيان . والمذهب السينوى — الذى يستخلص من كتبه المختلفة — يقرر أن الخير مطلق ، وأن الشر عدم الخير ، أو فقد بعض الخير . وما دام الخير مطلقا ، فالخيرية لا تزيد ولا تنقص ، ولا تكون أكثر أو أقل ، إذا اعتبرنا الشىء خيرا . ولكن التفاضل فى الواقع لا يكون بين

(١) المرجع السابق ، ص ١٩٨

(٢) الجدل ، ص ١٤٢

أمر مطلقة ، بل مقيدة بشروط وأحوال وأوقات ، وذلك كمن يقول : إن نحمود الشهوة خير من الفجور . وههنا ليس نحمود الشهوة خيرا على الإطلاق ، بل خير فقط بالنسبة إلى الفجور ، أما في نفسه فإن نحمود الشهوة رديء ^(١) .

وليس كتاب الجدل بحثا في الأخلاق من حيث هي كذلك ، بل في الأقيسة الجدلية ، أى في منطق الجدل . ويصرح ابن سينا بأن هذا المنطق يبحث أساسا في الخلقيات ، وفي ذلك يقول بعد أن صرح فيما قبل بأن عمدة الجدل الأولى والأخرى ما نصه : ” فظاهر الحال من البحث عن الآثر والأفضل يقتضى أن يكون متعلقا بالأمور الخلقية ، وما هو أولى بالإيثار والاجتناب فقط . لكن حقيقة النظر فيهما مقتضية للنظر في الأولى والأخرى ، وفي الأزيد والأنقص ، وذلك قد يتعدى الأمور الخلقية “ ^(٢) .

علاقة القيمة :

وقد يدل على علاقة القيمة بتعابير متباينة يجمعها قول ابن سينا : الأفضلية ، أو الأخلاقية ، وهى : الأفضل ، والآثر ، والأولى ، والأخرى ، والآخر ، والأزيد ، والأنقص ، والأكثر ، والأقل ، والأنفع ، والأجمل ، والأحق ، وغير ذلك . وكلها كما نرى تتخذ صيغة أفعل التفضيل .

وقد سبقت الإشارة إلى أن الأفضل يعتبر الشيء في ذاته ، وأن الآثر يعتبره بالنسبة إلى شيء آخر ، ولذلك يمكن رد كل الصيغ المذكورة سالفا إلى الأفضل والآثر ، لولا أن هناك صيغة ثالثة تختلف عنهما ، وهى ” الأولى “ ، وهى متوسطة

(١) الجدل ، ص ١٤١

(٢) الجدل ، ص ١٤٥

بين الأفضل والآثر . وحيث إن ابن سينا قد بدأ بالكلام عن الأفضل ثم الأولى ثم الآثر ، فلا بأس من محاذاة ترتيبه .

الأفضل أو الأولى أو الآثر ، كلها تقتضى موازنة بين أمرين أو عدة أمور ، وترجيحا لشيء على شيء . ولكي يقوم الترجيح على أساس ، فلا بد من إيجاد مقياس أو معيار ، يمكن به ترجيح الأنضلية أو الأولوية أو الإيثار . وقد اجتهد ابن سينا أن يستخلص هذه المعايير الدقيقة التى ستبين عند النظر تنصيلا فى هذه الأنواع الثلاثة من المفاضلة .

الأفضل :

قد يقال الأفضل على شيئين متشاركين فى نوع من الفضيلة ، أو ليست بينهما مشاركة ، فإن كانا متشاركين ، قيل الأنضل على وجوه ثلاثة :

(١) أن تكون الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان ، أى تخضع للمقدار فيكون لأحد الطرفين زيادة يمكن قياس مقدارها عن الطرف الآخر . مثل قولنا : فلان أيسر من فلان ، بمعنى أنه يساوى الآخر فى جميع ماله وزيادة .

(ب) أن تكون الفضيلة تقبل الأشد والأضعف ، أى تخضع للكيف . ويميز ابن سينا بين الوجه السابق وهذا الوجه بأن المقدار الزائد لا يمكن الإشارة إليه ، مثل الأجمل ، والأسنخ^(١) . ولم يبين ، عند الكلام عن الأفضل فى المقولات ، كيف يكون الأفضل فى الكم والكيف ، اكتفاء بقوله : وهذا ظاهر^(٢) . وكلما تقدمت وسائل القياس العلمى وأصبحت أدق

(١) الجدل ، ص ١٤٦

(٢) الجدل ، ص ١٤٩

وأضبط ، أمكن إخضاع الصفة المطلوب قياسها للمقدار . مثال ذلك
أن سخونة التي كانت تقاس باليد ، والتي اعتبرها ابن سينا كيفاً ،
أضحت تقاس اليوم بالترمومتر .

(ج) أن تكون فضيلة الطرف الأول مساوية لفضيلة الآخر ، ولكن يزداد
على الأول فضيلة أخرى ترجحه ، مثل قولنا : فلان شجاع عفيف وفلان
شجاع غير عفيف ، فالأول أفضل .

أما إن كانا غير متشاركين في الفضيلة ، بل كان لكل منهما فضيلة غير
الأخرى ، فالترجيح بينهما يقوم على أساس نوع الفضيلة في ذاتها . فالذي فضيلته
إلاهية ، أى دائمة باقية ، أفضل من الذى فضيلته غير إلاهية ، مثل قولنا :
الحكمة أفضل من اليسار . وكذلك النافع فى الدنيا والآخرة أفضل من النافع
فى الدنيا فقط ، وهكذا .

الأولى :

يقال الأولى بمعنيين أساسيين : الأول بمعنى الأفضل ، أى المساواة بين الشئين
مع زيادة فى بعض الأمور المرجحة للأول . والمعنى الثانى لما تكون له "المائة"
المفضية إلى تحقيق غاية .

والمائة لغة هى : القرابة ، والحرمة ، والوسيلة ^(١) . والموات الوسائل .

وبالمعنى الاصطلاحي - بحسب ابن سينا - : « علة من العلل المستندعية
الموجبة ، لا يحكم فيها بالإيجاب ، بل يحكم فيها بالأولى ، إذا كانت توجب باقتران

(١) فطن المراجع لنسخة "ب" الخطية إلى هذا المعنى ، فأثبتته فى الهامش .

شروط إليها . فإذا لم يشعر بجميع الشروط التي تقترب بها - حتى تصبح علة موجبة ، بل شعر بأكثرها ، حكمنا بالأولى » (١) .

من الواضح التمييز ههنا بين نوعين من العلة : الموجبة ، والمستدعية أو الداعية . فالعلة الموجبة تتم باقتران كل الشروط التي ينحتم وجود الشيء مع اجتماعها ، والعلة الداعية إلى الحكم ترجح وجود الشيء ولا تحتّمه لنقص بعض الشروط .

والعلة الموجبة لا يعتبر فيها ما حقه أن يكون ، بل ما هو واقع فقط . وهذه التفرقة بين ما هو واقع ، وبين ما حقه أن يكون ، يسميها ابن سينا : ” بحسب الوقوع “ ، و ” بحسب الجميل “ ، ويفرق بينهما في اللغة الانجليزية - عند الكلام عن الأخلاق - بقولهم : the “is” ، و the “ought” . وقد وضع ابن سينا هذه التفرقة الدقيقة بالمثال الآتي :

” والأولى بحسب الوقوع هو كما يقول القائل : إن لفلان عند فلان حقوقا ، وقد قصده ، فالأولى في نفس الأمر أن يقضيها ، كما بأن ذلك الأمر واقع . وأما الأولى بحسب الجميل ، فهو أن يقول : فالأولى بالمقصود ، أي الأجل به ، أن يقضيها ويعرفها “ (٢)

ولما كان الحكم الواجب الترجيح يقتضى معرفة كل الشروط الخارجية والنفسية الداعية إلى العلة ، فإن الجهل ببعضها يؤدي إلى التردد في القول بوقوع الشيء . ” لكن ما نشعر فيه بوجود سبب (٣) ، أو بزيادة الأسباب المرجحة ، نظن أن الأولى به أن يكون ... “ (٤) .

(٢) الجدل ، ص ١٤٨

(١) الجدل ، ص ١٤٧

(٣) نلاحظ أن ابن سينا يستخدم ههنا السبب والأسباب محل العلة والعلل . ويمكن القول بأن العلة تقابل cause

(٤) الجدل ، ص ١٤١

وأن السبب يقابل reason .

والدليل على العلم بالأسباب هو "الشعور" بوجودها ، والدليل على جهلها هو عدم الشعور بها . وإذا كنا بإزاء حكم يرجح طرفا على آخر ، فلا بد من الشعور بالأسباب المرجحة ، التي لو جهلت لامتنع الحكم . وفي ذلك يقول ابن سينا : « فربما كانت الأسباب المرجحة متوافية في الجانب الآخر ، إلا أنها تكون مجهولة . وربما لم تتواف الأسباب كلها لا في هذا ولا في ذلك ، فيمتنع أن يكون ذاك ولا هذا البتة ، وإن كان هذا أكثر أسبابا . وأما الذي تتوافى فيه الأسباب كلها ، فليس هو أولى بل واجب » (١) .

الآثر :

ويقال آثر ، وأخرى ، إذا حصل التفاضل بين غايتين ، إحداهما بعيدة والثانية قريبة . مثال ذلك : صحة النفس أخرى أو أثر من صحة البدن .

ويقال آثر للشيء الذي يكون غاية في نفسه ، لا للشيء الذي يكون وسيلة إلى تلك الغاية . " فالمؤثر بذاته ولأجل نفسه أفضل من المؤثر لأجل غيره ، كالدواء والصحة " (٢) .

هناك إذن مؤثر بذاته ، ومؤثر لأجل غيره ، والتفاضل يكون بين الغاية والوسيلة . فالغاية آثر من الوسيلة . وبناء على هذه القاعدة فإن المؤثر بذاته أفضل من المؤثر بالعرض (٣) . والسائقان إلى غايتين فإن أعجلهما تأدية إلى غايته آثر (٤) . وأن

(١) الجدل ، ص ١٤٨

(٢) الجدل ، ص ١٥٣

(٣) » ص ١٥٤

(٤) » ص ١٥٧

الأمر الموجود للأكرم الأفضل أثر من الأمر الموجود لغيره ، مثل الأمر الذى يخص الله فإنه أثر مما يخص الإنسان ^(١) .

والاختيار بين أمرين يخضع كذلك لقواعد فى التفاضل ، إما من جهة الشخص الذى يختار ، ”فإن مختار الأريب الحسن الاختيار ، أو مختار الشريعة الصحيحة ، أو مختار جماعة من المبرزين فى الفضل والمعرفة ، أو مختار الأكثر منهم ، فهو أفضل“ ^(٢) . وإما من جهة الموضوع ، لأن الصناعات والفنون بعضها أرفع وبعضها أخس ، كالفلسفة الأولى فإنها أفضل من صناعة الموسيقى ^(٣) .

والشئ الذى يكون أثر على الإطلاق ، وعند جميع الناس ، أفضل من الذى يصير أثر فى حال ، ووقت ، وبحسب شخص بعينه ^(٤) .

خاتمة :

ويمكن القول ، بوجه عام ، إن المرجح للإيثار أمور ثلاثة لا بد من أن تؤخذ بعين الاعتبار ، وهى : الجميل ، والنافع ، واللذيذ . والحساب الدقيق للترجيح يقوم على الموازنة بين مقدار كل جانب منها ، من حيث الأطول زمانا ، والأكثر نباتا ^(٥) ، والأشد بإضافة فضيلة أخرى إليه ، وهكذا مما يرد حساب القيم إلى ضرب من القياس الرياضى ، فطن إليه ابن سينا ، ولكنه لم يتعمق فى بحثه ، ولم يطبقه تطبيقا عاما .

(١) الجدل ، ص ١٥٦

(٢) الجدل ، ص ١٥٢

(٣) الجدل ، ص ١٥٢

(٤) الجدل ، ص ١٥٥

(٥) الجدل ، ص ١٥٢

وبذلك يتضح أن منطق الجدل ، إن من جهة مباحثه أو من جهة أحكامه التقويمية ، يعد ضربا آخر خلاف منطق البرهان . وهى تفرقة قال بها كثير من قدماء الشراح لأرسطو — كما نقلنا فى ابتداء هذه المقدمة عن ” تريكو ” — غير أن هذا التمييز قد أقيم على أسس جديدة من النظر إلى أحكام القيمة . ولا يعد هذا النظر التقويمى بدعة ، فإن بعض الباحثين فى العصر الحاضر — كما رأينا — قد أعادوا النظر فى المباحث المنطقية التى كانت جارية عند سقراط ، وتابعه فيها أفلاطون ، وتطور بها أرسطو ، فى ضوء القيمة .

هذه الوجهة من النظر قد لا يوافق عليها جمهرة الباحثين الذين يقررون أن الجدل منطق يمهّد للبرهان عند أرسطو ، ويذهبون إلى أن إخضاع الجدل للقيم شئ لم يعرفه القدماء .

إن تصدير الدكتور إبراهيم مدكور يعرض الوجهة الأخرى من النظر . وقد تفضل مشكورا بالاطلاع على هذه المقدمة قبل طبعها ، وعلق عليها تعليقا طويلا ، جاء فيه أن : ” موضوع الجدل والقيمة برغم طرافته ألصق بالتقليد الحديث منه بالتفكير القديم ، وأخشى أن يكون مقحما على الجدل السينوى “ .

أحمد فؤاد الأهوانى

بيان بالرموز الواردة بالهوامش

اعتمدنا في تقويم النص على النسخ التي رمزنا لها بالحروف الآتية . وقد سبق وصف هذه النسخ وصفا مفصلا في الأجزاء التي سبق طبعها من الشفاء ، وليس ما يدعو لتكرار وصفها .

وهذا بيان بالرموز وما ترمز له في نسخ :

١ - ب = بنجيت .

٢ - بنج = هامش مخطوطة بنجيت .

٣ - د = دار الكتب .

٤ - س = داماد سليمانبة رقم ٨٢٤ .

٥ - ما = داماد سليمانبة رقم ٨٢٢ .

٦ - ك = ليدن .

٧ - م = المتحف البريطاني .

٨ - ن = نور عثمانبة .

٩ - ه = المكتب الهندي .

الجدل

المقالة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى من الفن السادس من الجملة الأولى

الفصل الأول

فصل (١) في معرفة القياس الجدلي ومنفعته

- ٥ كما أنه لا سبيل إلى معرفة القياس إلا بعد معرفة القضايا ، ولا سبيل إلى معرفة القضايا إلا بعد معرفة الألفاظ البسيطة ، كذلك لا سبيل إلى معرفة أصناف القياسات إلا بعد معرفة القياس المطلق .

- وأهم الأشياء بالإنسان أن يشتغل بما يكمل ذاته الشخصية ، ثم يشتغل بما ينفع نوعه ، أو يحفظ نوعه . وذات الإنسان بالحقيقة إما أن تكون هي النفس الناطقة ، أو تكون هي الجزء الأشرف ، وهي الشيء المقصود تكيله من ذاته . وكلها مكسوبة بمعرفة : فمنه ما هو ١٠ معرفة فقط ، ومنه ما هو معرفة لما يعمل به . والمعرفة المكسوبة هي بالقياس اليقيني ، والقياس اليقيني هو البرهان . فيجب أن يكون الإنسان معنياً أولاً بشيء بمعرفة البرهان .

-
- (١) بسم الله الرحمن الرحيم : ساقطة من م ، ن (٢) المقالة الأولى الأولى : كذا في ب ، نج ، د ، سا ، ك ، ن ، هـ ، وفي نسخة م : المقالة الأولى عشرة فصول ؛ وفي نسخة م : الفن السادس من الجملة الأولى من المنطق سبع مقالات ، طويقاً وهو الجدول ؛ المقالة الأولى من الفن السادس من الجملة الأولى من المنطق عشرة فصول (٤) فصل ١ : الفصل الأول م ، م ؛ فصل ك . (٥) كما : — ك || كما أنه : أنه كما م ، سا ، م ؛ وكما أنه هـ ؛ كما د ، ن || معرفة : — ك || القياس : — ك || القضايا : القضاء || معرفة القضايا : معرفة أصناف القضايا م (٦) البسيطة : المستنبطة ن || كذلك : كذلك هـ (٩) أو وذات ؛ ونوع ذات ن || إما : إنما م || هي النفس : النفس ن || أو تكون : تكون هـ (١٠) بمعرفة : بمعرفة ك (١١) لما : بما د ، ن || هي : هو د ، ن . (١٢) والقياس . . . الإنسان : — ن . || معنياً : متبنياً || معنياً أولاً شيء : أولاً شيء معنياً سا ، ك

وإذ لا بد من تقدم معرفة القياس قبله ، فيجب أن يفرغ عن القياس إلى البرهان ، وقد أعطينا ما أمكننا إعطاؤه على سبيل الاختصار من علم البرهان .

لكن ههنا قياسات أخرى نافعة في الأمور الشرعية ، وقياسات أخرى مغلفة . والنافعة في الأمور الشرعية منها ما يتعلق — أول تعلقها أو أنفع تعلقها — بالأمور الكلية ؛ ومنها ما يتعلق — أول تعلقها أو أنفع تعلقها — بالأمور الجزئية . فيجب أن نتعلم هذه الأصناف أيضا ، لما لا تخلو عنه من منفعة ، بل لما تدعو إلى استعمالها في الأمور المدنية من الضرورة . وأن نتعلم المغالطات لتكون لنا قدرة على التحرز منها مستفادةً عن الوقوف على أسبابها وعللها . وقد علمت أن النوافع الشرعية من حقها أن تؤثر عن النوافع الشخصية ، إذا لم تكن ضرورية في المنافع الشخصية . ولا يخفى عليك أن النافع ، أو الضروري ، إنما نتعرفه بالذات لنظامه ؛ والضار إنما نتعرفه بالعرض لتحترز عنه . فيجب أن يكون تعرفنا لحال القياسات المغلفة بعد تعرفنا حال القياسات النافعة في الأمور النظرية ، أخصى الفكرية . ولأن المقاييس على الأمور الكلية أقرب إلى الدرجة العقلية من القياسات النافعة في الأمور الجزئية ، فيجب أن يكون ما ينفع في الكليات — على أى وجه كان — مقدما . فيجب أن يكون أول نظرنا إنما هو في الصنف من القياسات التي تتناول أمورا كلية .

(١) تقدم : تقديم د ، هـ (١) يفرغ : يفرغ م || عن : من م (٤) أو أنفع : وأنفع ن (٥) أو أنفع : وأنفع ك ، ن || نتعلم : نعلم هـ || هذه : بهذه ما (٦) لما : كان ؛ — هـ || عنه : — م || الأمور : أمور بخ || المدنية : المدنية د (٧) وأن نتعلم : ونعلم د ، ن || المغالطات : المغالطات سا ، ك ، م ، هـ || لنا : لها سا ، ك ، هـ || التحرز : التجوز م (٩) إذا ... الشخصية : — سا (١٠) نتعرفه ... والضار : — سا || لنتعلم : — ك || لتحترز : لتحترز م (١١) تعرفنا : تحترزنا ك ؛ تعرفنا ن || لحال : بحال ك ؛ حال م || لحال القياسات : للقياسات د ، ن (١٣) ينفع : ينفع م || وجه : جهة هـ || كان : — م (١٤) أول : سلوك هـ || إنما هو : — د ، ن || هو : يكون م ، هـ || التي : — سا

فلننظر أى القياسات هذه القياسات . وإذا قلنا : « قياس » فى أمثال هذه المواضع ، نغذه قياسا ، وما يشبه القياس ؛ فنقول :

إن القياسات لا تتخالف فى صورها ، بل كل ما إذا وضع فيه أقاويل لم يلزمه قول آخر ، أو لم يظن لازما ، فليس بقياس ؛ وعلى ما سبق منا تلخيص أمره . وكل ما كان كذلك فهو قياس .

- لكن الموضوعات تختلف : فمن الموضوعات ما وضعه فى الطبيعة ، كأن الطبيعة والحق قد وضعاه وسلماه ؛ ومنها ما وضعه بحسب واضع أو واضعين . والذى وضع ما فيه إنما هو بحسب الطبيعة ، ونفس الحق ، فهو القياس البرهانى ؛ وقد فرغنا عنه . وجميع الذى يتلوه يجب أن يخالفه بأنه ليس يجب أن يكون الموضوع فيه هو الموضوع فى الطبيعة ، فهذا يخالف البرهانى غيره . وإما بأنه يكون موضوعا فيه مالا يجب فى الطبيعة ، فيضاده . والجدلى أيضا ١٠ فى جملة ما بعده ، فيجب أن يدخل فى هذا الخلاف . لكن قولنا : « ليس يجب أن يكون الموضوع فيه موضوعا فى الطبيعة » يشتمل على أنه سيجوز فيه ذلك ، وما ليس ذلك ، فيكون إنمّا تتميز هذه القياسات عن البرهانى بأن حكم مقدماتها الأول أعم من حكم المقدمات الأول البرهانى ؛ مثل المقدمات المشهورة المستعملة فى الجدل . وإذا كان خلاف الجدلى البرهانى لا يتجاوز المقدار المذكور من الخلاف إلى وجوب أن يكون ١٥

- (١) فلننظر : فننظر د ، ن || أى : إلى د || هذه القياسات : — س || وإذا : وإذا ن
(٢) نغذه : نغذه سا ، ك ؛ فهذه م || قياسا : قياس سا ، ك ؛ قياسات ن || وما يشبه : وأما شبه م || فنقول : — د (٣) القياسات : القياس سا ، ك || تتخالف : تتخالف م || كل ما : كلما س || فيه : — سا (٤) أولم : ولم ه || أمره : — فليس بقياس م || وكل ما : وكلما س || كذلك : فذلك س (٦) فن الموضوعات : فن الموضوع ن (٧) وضعا : وضعا ه || وضعه : وضعها د ، ن || والذى : فالذى د ، س ، ك ، م ، ه ، ن (٨) ونفس : وقياس د || القياس : الوضع س (٨) وجميع : فهذا د ، ن (٩) فيه : — سا ، ك (١٠) البرهانى : البرهان س || وإما : دائما م (١١) فى : من م ، ه || جملة : جملة د ؛ كال ن || فيجب : — م (١٢) موضوعا : موضوع ه || يشتمل : — ن (١٣) الأول : التى بها نصير مقدمات هذه القياسات حكم د ، ن (١٤) الأول : — د ، ن || مثل المقدمات . . . الأول البرهانى (ص ١٠ س ٣) : — د ، ن || وإذا كان . . . فى بعضها (ص ١٠ س ٣) : — ه

مضادا في مقدماته للبرهاني ، وإن جاز أن يكون في بعضها كذلك ، كان تميز القياس الجلدلي وما يجري مجراه مما ليس شرطه مضادة القياس البرهاني ؛ فقد كان سلف منا القول أن جميع المقدمات الأولى البرهانية التي لا وسط لها مشهورة ، ولا ينعكس . وكل مشهور مرى معتقد ، ولا ينعكس .

٥ فلنطلب الآن مقدمات أقرب القياسات من البرهان ، ولننظر أناخذها لأنها مظلونات مرئية فقط ، وليس لها زيادة عليه ، أو مشهورات ؛ نتجد أن المظنون الصرفة إنما تفيد القياسات المعمول منها في الأمور الجزئية . وأما الأحكام على الأمور الكلية فلا ينتفع فيها بالمظنونات التي تكون مظلونات ساذجة ، عند إنسان واحد أو إنسانين ؛ بل الأولى أن تكون أحكامنا على الأمور الكلية إذا فاتنا البرهان ، أو تعذر مخاطبتنا به من مخاطبه ، بما هو أقرب إلى طبيعة البرهان على ما هو أكد من المظنونة . ١٠

فيجب أن نجعل العمدة في القياس الذي نحن في تعريفه الأمر المشهورة ، ثم إن سلم مظلون ليس بمشهور ، استعملناه في القياس على المخاطب . لكننا إذا جعلنا العمدة هي التسلمات ، واقتصرننا عليها ، فإننا حينئذ لا نكون صناعا ونقادا في أعمالنا ، إذ تكون القياسات متوقفة على أن يسلم لنا مسلم شيئا ، ولا تكون عندنا مقدمات يجب أن تؤخذ مسماة ، فيكون لنا من قبلها قياسات ، ولنا فيها قدرة على التصرف . فيجب أن يكون ١٥

(١) للبرهاني : البرهانية سا ، ك ، م (١) تميز : تميز سا ، ك (٢) بما : ما م || شرطه : شرطه م (٣) ينعكس : وينعكس م || وكل ينعكس : — م || ركل : فكل سا (٤) مرى : — سا ، ك || ميقند : يعقند سا ، ك || ولا : فلا د ، ن (٥) فلنطلب : فنطلب د ، ن || القياسات : القياس م ؛ للقياسات سا ، ك || من : إلى م || أناخذها : ما حدا ه (٦) مرئية : قريية م ؛ مرية ه || وليس : ليس ب ، م ، م || عليه : غلبته ه || تفيد : تفيدنا م (٨) بالمظنونات : المظنونات سا ، ك ، ه || واحد : — سا ، ك (٩) أحكامنا : أحكاما د ، م ، ن || إذا : إذ م || تعذر : تعدى ب || به : — د (١٠) على ما : وبما د ، ن ؛ بما سا ؛ بما ك || المظنونة : المظنون د ، ن (١٢) مظلون : مظلونات ك || بمشهور : بمشهوره ك || لكننا : لكن د || لكننا عليها : — ك || هي : هون = التسلمات : المسلمات ب ، ك ، م ، ه (١٣) عليها : عليه م || ونقادا : ولا نقادا : سا ، ك (١٤) القياسات منا : القياس ه || متوقفة : متوقفا ه || أن : + تكون م (١٥) قبلها : قبلنا م

النوع من القياس الذى يلى البرهان قياسا مؤلفا من مقدمات مشهورة ، أو متسلسلة ؛ وبالجملة من مقدمات مشهورة أو متسلسلة ، إما متسلسلة من المخاطب وحده ، أو متسلسلة من جمهور أهل الصناعة ، أو متسلسلة من جمهور الناس . وهذان القسمان الآخران — كما علمت — يسميان مشهورين ، أحدهما مقيد والآخر مطلق . ونحن قد أوامنا إلى منفعة هذا القياس إيماء ، ولم نغمره ؛ فنقول :

- إنه لا يجب أن يتوهم أن هذا القياس قد ينفع استعماله الإنسان مع نفسه بالقصد الأول ، لأنه لا يفيد اليقين إلا البرهان ، وما دون اليقين فأكثره ظن ، والظن مخلوط دائما بشك قوى أو ضعيف ، والشك عدم الكمال . فإن كان رأى ليس يقينا ، وليس ظنا ، بل هو عقد قوى يشبه اليقين ، فهو بالحقيقة أيضا جهل . أما إذا كان كاذبا ، فهو جهل مضاعف ؛ وأما إن كان صادقا ، فهو جهل من جهة أن هذا العقد لا يكون منفردا ٢٠ في ذات العقل من غير مشاركة قوة فاسدة ، تفسد وتفسد معها العقد المقارن لها ، فإن العقل الصريح لا يقبل المجهول إلا من جهة السبب الذى لذاته يصير المجهول معلوما . فهذا القياس الجدلى غير نافع فى أن يكون الإنسان مخاطبا به نفسه بالذات ، فإذا منتهى المخصوصة به هو فى أمر مشترك ، وفى أن يخاطب غيره ، لكنه ينفع صاحبه منافع لا بالذات — من حيث هو قياس — بل بالعرض . فإنه إن كانت الغلبة مطلوبة عنده ، ١٥ انتفع به فيه . وأيضا ينتفع به من وجه آخر : أنه إذا لم يجد يقينيات أخذ مشهورات تنتج طرف نقيض ، وأخذ أخرى تنتج طرفا آخر ، فلا يزال يرجح بينها ترجيحا بعد ترجيح

(١) متسلسلة : متسلسلة م (٢) وبالجملة من مقدمات مشهورة أو متسلسلة : — م ، م (٤) ونحن قد : وقد ك || إلى : + منفعة م (٦) أن يتوهم : — ن || قد : — د ، ن . (٧) يفيد : يفيد سا ، هـ (٨) الرأى : + الذى م ، هـ || وليس : ولاد ، ن (٩) يشبه : شبه م || كان : يكون م ، هـ (١٠) كان : يكون م (١٠) منفردا : متفردا ، سا ، ك ، ن (١١) ذات : + من د || العقل : العقد سا || مشاركة : — هـ || تفسد : — ك || العقد ؛ العقل ب (١٢) المجهول : المجهولات م || جهة : جهل م (١٤) هو : هـ م ، هـ (١٤) يخاطب : + به ن ، هـ || لكنه : ولكن د ، ن (١٥) إن كانت : — سا (١٦) فيه : — سا ، ك ؛ فيها م ، هـ || أنه : فإنه هـ (١٧) طرف ... تنتج : — م || وأخذ أخرى : وأخذ مشهورة أخرى م ؛ واحد وأخرى هـ || طرفا : طرف د || فلا : ولا د ، ن (١٧) بينها : بينهما سا ، ك ، ن ، هـ || بعد ترجيح : — ك

حتى ربما يلوح له الحق ، ويخرج به إلى اليقين ، كما أن الإنسان كثيرا ما يخلص من تحقق أعراض الشيء وخواصه إلى معرفة فصله وماهيته . لكن هذا النفع والأول ليسا هما بما هو قياس ، فإن القياس — بما هو قياس — نفعه هو بما ينتج . والأول مما حددناه نفعه بشيء يعرض أن يتبع نتيجة ، وهو الغلبة ، والثاني نفعه بشيء يعرض أن ينكشف عن حال مقدماته ، بأن يتخصص ويحصل منها بعض ، ويتزيف بعض ، ثم تكتسب مقدمات أخرى ، وقياس آخر ، ويسل من القياس المذكور قياس آخر ، فيكون كأن ذلك القياس الأول فسد وبطل ، والقياس الثاني حدث وكان ، ويكون النافع بالذات هو القياس الثاني .

وقد ينتفع تعلم هذه الصنعة في البرهان من وجه آخر : وهو أنه وإن كان ما علمناه في البرهان كافيا ، فإن الإنسان ينتفع بتأمل هذه الصنعة في البرهان من وجهين : أحدهما من جهة أنه إذا تحقق معرفة قياسات هي في صورتها أمثال البرهانية بأحيانها ، ويجد لمقدماتها شرائط وأحوالا تخالف ما عهده ، يصير محبطا بأصناف من المقدمات غير برهانية وفي معرفة ما ليس بالشيء ، ويشاركة منفعة ما في معرفة الشيء ، وزيادة بصيرة به ، فإنه يكون حينئذ قد حصل له معرفة بالشيء من حيث هو ، ومعرفة بالشيء من حيث ليس غيره ، ومن جهة أن كسب المقدمات المشهورة وإعدادها أعم من كسب المقدمات البرهانية وإعدادها ،

(١) له : — ن || به : منه د ، ن (٢) تحقق : تحقيق م ، ه || معرفة : معرفته د || وماهيته : وماهيته فصله ه (٣) فإن القياس : — د || بما : ما ك || نفعه : + بما س || بما : + هو ه (٤) بشيء : لشيء س ؛ شيء ه || يتبع : ينتج سا ، ن ؛ لا يجمع ه || نتيجة : نتيجة ب ، سا ، م ، ه (٤) بشيء : لشيء ب ، س ، سا ، ك || ينكشف : يكشف س (٥) منها بعض : منها د ، ن || ويتزيف : ويتزيف ه ؛ + منها م (٦) وقياس : وقياس سا ، ك || ويسل : أو يسأل ب ؛ أو يسلم ، ن (٧) فسد وبطل : بطل وفسد سا ، ك || وكان : — س (٩) ينتفع تعلم هذه : ينتفع بعلم هذه ن ؛ ينتفع العلم بهذه ه || البرهان + بوجه م ، ه || ما : — سا ، ك (١٠) فإن الإنسان : فالإنسان سا ، ك (١١) قياسات : القياسات التي ه (١٢) عهده : عهد د || محيطا : محيط م ؛ يحيط ه (١٣) ويشاركة : + معرفته م || معرفة : منفعة د ، ن || الشيء : — ه (١٤) ومعرفة بالشيء من حيث : — م || من حيث : — س || ومن : والثاني من ه (١٥) المشهورة المقدمات : — سا || أم وإعدادها : — ن

إذ المشهور أهم من البرهاني ، فيتفق له في كسب المشهورات أيضا وإعدادها أن يكتسب البرهانية ويعددها ، حينما يأخذ بتعقب المشهورات ليأتمل ما منها برهاني ، وما منها غير برهاني .

- ونحن بالحقيقة قد بينا في الفن الذي قبله ، سالكين مسلك من سلف ، ماهية المقدمات البرهانية وخاصيتها ، وأما أنا إلى جملة كسبها لإيماء مجمل ، فإذا تفصل ذلك فيما بعده من ٥ المواضع المشهورة ، كان لنا ذلك زيادة بصيرة . وأما الحاجة الداعية إلى تفصيل الأمر في كسب المشهورات دون البرهانيات ، أن البرهانية محدودة الشرائط ، غير مخرجة عن حدى المطلوب في كل باب . وأما الشهرة فليس شيئا يتبع أجزاء المقدمات ويلحقها من أنفسها ، بل هو شيء يأتي من خارج ، فلا يكون القانون المستند إلى اعتبار أجزاء المقدمات نافعا في ذلك ، بل نحتاج أن نحصى أمورا بما عرفت من الشهرة الخارجية . فتبين ١٠ من جملة هذا أن هذا النمط من القياسات لا ينفع الإنسان استعمالها ، ولا تحصيل ملكتها فيما بينه وبين نفسه بالذات ، بل إنما مفعفها على سبيل المخاطبة ، ولا أن ينفع المخاطب في أن يكمل ذاته ، بل ينفع في أمر آخر ، إما مؤد إلى تكميل ذاته بالقصد الثاني ، وإما مؤد إلى قوام المصلحة المشتركة . أما المؤدى إلى تكميل ذاته بالقصد الثاني ، فلأن المكمل بالحقيقة هو العلم المكتسب بالبرهان . لكن أكثر العلوم البرهانية — على ما عرفت من حالها — يكون ١٥ في مبادئها ما هو موضوع للتعلم ، فإذا طولب بتسليخها ساذجا ، غير معان بما يقنعه بوجه من الوجوه — إذ لا سبيل إلى إيقاع اليقين له بها في درجته — كان مستوحش النفس عما يُبَيَّن على تلك الموضوعات . فإذا كان معنا قدرة على أن تقنعه بقياسات مؤلفة من مقدمات يقبلها ،

(١) البرهاني : البرهان من || وإعدادها : + أيضا من (٢) يأخذ : يأخذها سا ، ك (٥) وأما أنا : وأما د || فإذا : وإذا ه || تفصل : انفصل ب ، س (٦) الحاجة : الخاصة س (٧) أن : فان م ، ه || فير : — ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه (٨) فليس : فليست م ، ه (٩) هو : هي ه || المستند : المستند (١٠) نحتاج : + إلى س || نحصى : تخصى د (١٠) الخارجية : الخارجية ب ، س ، د ، ن (١١) من : عن ن || أن هذا : أن ن || ملكتها : ملكة منها س (١٢) سبيل : السبيل ب (١٣) في أمر : به أمراد ؛ أمران (١٤) أما : وأما ه (١٥) يكون : فيكون سا ، ك (١٦) بتسليخها : بتسليخها ب || يقنعه : يقنعه ه || بوجه : — ه (١٧) إذ : أن ب ، م || بها : — س || درجته : درجة ه || يبنى : يبنى د ، ن ؛ بينا م (١٨) فإذا : فان س || كان : كانت ن || معنا : معنى سا (١٨) من : + قياسات ك

ويسلمها ويمجدها — وإن كانت غير حقيقية في نفسها — لم ينفر عن تلك الموضوعات، ولم يستغريها ، ولم يشمئز طبعه عما يبني عليها ، فنفذ في تعامه إلى أن يحين له تلقف ما يحصل له فيها اليقين . وأما المؤدى إلى قوام المصلحة الشريكة ، فلا أن استمرار الناس على جملة حافظة لحسن المشاركة ، مبنية على عقائد يعتقدونها فيما ينبغي أن يُقرَّ به ، وفيما ينبغي أن يعمل ، وتكون أضدادها مؤدية إلى ما هو ضد لفظ المشاركة .

فإذا كانت للناس ، بل لمدبري الناس ، ملكة يقتدرون بها على تأكيد العقائد النافعة في أنفسهم بالجمع المقبولة عندهم ، إذا اختلج في قلب أحدهم شك ، ويبكتون من اعتقد غير النافع بالجمع المقبولة عندهم ، انتفع المدبر من جهة تمكنه من تديره الذي يتولاه ، وانتفع المدبر من جهة قبله لحسن التدبير . ولو كان للمدبر سبيل إلى أن يورد الجمع عليهم من المقبولات لذراتها ، والمحمودات في نفس الأمر ، لا بحسبهم فقط في مدة قصيرة ، أو كانت الطبايع متفقة في قبول ذلك وفهمه ، لكان الاشتغال باستعمال ما قبوله بحسبهم لا بحسب الأمر شططا وفضلا وخدعة ؛ لكن الطريق التعليمي طويل ، ولا كل نفس له مقبول ، وخصوصا في الأمور التي هي أنفع ما يعتقد ، كإثبات الصانع الواحد ، وإثبات الرسالة الإلهية ، وإثبات المعاد . وإذا انصرف الجمهور بهمهمهم إلى ذلك ، طال عليهم وتأخر عنهم ما يجب أن يتفقوا عليه من المصلحة إلى حين إحاطتهم به ، وفيه ضرر . وأيضا فإن أكثر القوى قاصرة عن ذلك ، وليس كل ميسر لذلك ، بل لما خلق له . فبالواجب ما احتيج إلى استعمال أصناف هذه القياسات ، ولم يكن النظر فيها بحسب تكميل أقسام المنطق فقط — كما قال بعضهم — بل كان هنالك منفعة قائمة .

(١) الموضوعات : المقدمات (٢) يشمئز : يتغيرد ؛ يميزن || فنفذ : فبعدد ، ن ؛ فيفيدم || يحين : تحققد ، ن ؛ حين س ؛ يحسن هـ (٣) قوام : قيام س || فلائ : فإن (٤) لحسن : أحسن ب ، بحسن ك (٥) مبنية : مبنى ب ، س ، سام ، ك ؛ يبنى هـ || يقربه : يقربه م (٥) لفظ : ويحفظ سا ؛ يحفظ ك (٦) كانت : كان ب ، هـ || ملكة : — ن || يقتدرون : يعتقدون هـ || تأكيد : — س (٧) ويكتنون : ويكتنون هـ (١٠) والمحمودات : أو المحمودات د ، ن ؛ والمجهولات م (١١) قبوله : قبولهم ك (١٢) وفضلا : أو فضلا سا || وخدعة : أرخدعة ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ || لكن : ولكن ن || له : — سا ؛ لها هـ || مقبول : يقبول د ، ك ، م ، ق ، هـ || وخصوصا : وخصوصا د (١٣) الواحد : — س (١٤) المعاد : + المدخ ، د ، سا ، ك ، م ، د ، ن || بهمهم : بهمهم هـ || عليهم : — ب ، د ، هـ (١٥) إلى حين : لحين ن (١٦) ميسر : بميسر م ، بمس هـ || بل : — م (١٧) أقسام : أصناف م ، هـ (١٨) كان : — ك || هنالك : هناك ب

الفصل الثاني

فصل (ب) في السبب الذي يسمى له هذا الضرب من المقاييس جدلية

فيجب أن ننظر الآن في أن هذه الصناعة أى الأسماء أحق بها . أما إصابة الحق ، والنظر للحق ، وغير ذلك ، فلا يشك في استبعاد دلالاته من الغرض فيها ، وخصوصا وهذه الصناعة مقصورة على المحاورة والمخاطبة . لكن الأسماء المستعملة في المخاطبات القياسية هـ هي هذه : التعليم ، والمجارة ، والمناظرة ، والمعاندة ، والاختبار ، والمجادلة ، والخطابة والإنشاد . وإن كان ثمة غير هذه ، فهو إما داخل في بعض هذه ، أو غير مألوف .

ثم التعليم لا يرفع فيه أيضا إلا الحق . وأما المجارة فليس القصد فيه إلا ما في التعليم ولكن المجارة تتم بالمشاركة ، كأن الإنسان الواحد لما كان في أكثر الأوقات أو بعضها إذا حاول أن يكون معلما لنفسه ومتعلما من نفسه من وجهين واعتبارين — على ما علمت — عصر ١٠ عليه ذلك . فإن أهوزه معلم وقد حصلت له الملكة ، افتقر إلى آخر يشاركه في النظر ، فيضم ما يحده ذلك إلى ما يحده هو ، فيصير كل واحد منهما جزء معلم ، وكل واحد منهما تمام متعلم ، والغرض فيه العلم .

وأما المناظرة فهي مشتقة من النظر والاعتبار ، فالغرض فيها المباحثة عن الرأي المتقابلين المتكفلين ؛ أعنى : يتكفل كل واحد منهما واحد^١ من المتخاطبين ليبين ١٥

(٢) يسمى : سمى د ، س ، ك ، م ، ن || له : — م ، ن ، هـ || هذا : صار له هذام || جدلية : جدليا

د ، س ، ن ، هـ ؛ وسمى الجدلى م (٣) فيجب : يتب د ، ن || في أن : أن في ب ، د ، س ، ن ، هـ

|| أما : ما سا ي من هـ || فلا : ولا م ، هـ || يشك : شك س ، م ، هـ (٤) وهذه : في هذه سا ، م ، هـ

(٦) التعليم : والتعليم سا ، ك || والمجارة : والمحاورة هـ (٧) والإنشاد : والإنشاء هـ (٨) وأما

المجارة : والمجارة سا (٩) كأن : وكان ك || الإنسان : الناس س || إذا : أو س

(١٠) عصر : عن سا ؛ عزك (١١) له : — سا || فيضم : فيضم سا ، ك (١٤) فالغرض :

والغرض سا ، ك (١٥) المتكفلين : — م || أعنى يتكفل : — هـ || منها : — س

لكليهما الحق منهما ، فيساعده الثاني عليه . فهذان أيضا غرضهما ليس إلا حصول العلم ، فلا ينتفعان بالذات إلا بما يوقع العلم ويفيده .

وأما المعاندة فهي مخاطبة يحاول المخاطب بها إظهار نقص من يدعى الكمال ، على أى وجه كان ، وأن يعجزه بقياسات من مقدمات حقة أو باطلة ؛ فيكون الغرض فيها من المخاطب إظهار عجز لا إعطاء فائدة يعتقدها المخاطب ؛ فإنه ليس إذا عجز عن أمر فقد ظهر فيه الحق ؛ ويكون الغرض فيها من المخاطب أن يظهر قوته من حيث يظهر نقص ذلك ؛ فتظهر فضيلته وتقيصة ذلك . فإن كان المعاند ليس يعاند ناقضا ، بل يقصد التمويه والتليس نفسه ، لأنه تمويه وتليس ولو على غير ناقض ، لا ليعرفه النقض ، بل ليخيل إليه أن ما يقوله حق ، فليس خطابه الخطاب المخصوص باسم العناد ، بل هو إما سوفسطائى إن تشبه بالفيلسوف ، وإما مشاغبي إن تشبه بالجدلى . بل إنما يكون المعاند معاندا إذا كان ظاهر قصده تعجيز الآخر المخاطب . وربما قرن بذلك الاعتراف بأن ما يقيسه غير حق ، لكن المخاطب قاصر عن الوقوف على مواضع الحيلة في كلامه . فلفظ المعاند ، بحسب تعارف القوم ، ليس يليق أن يجعل اسما لهذه المخاطبة ، ولا بحسب اللغة أيضا ؛ فإن العناد موضوع للدلالة على الخروج عن الحق ، والعدول عن الواجب ، بفضل القوة . ١٥

وأما الامتناع والاختبار فليس الغرض فيه إقناع في رأى ألبتة ، بل تعرف لمبلغ المخاطب في القوة على استبانة القياسات . فكان القياس المعاند والقياس الممتحن ، والقياس المغالط ، واحد في الموضوع ؛ لكنه إذا استعمل على أنه يراد به إثبات الحق ، أو الإقناع بالعدل ، سمى سوفسطائيا ، أو مماريا مشاغبا . وإذا استعمل والغرض فيه تعجيز الخصم

(٣) فهمي : فهو د ، سا (٤) مقدمات : + إما م ، ه || فيها : منها م
(٥) لا : إلا م (٦) قوته : + فضيلته م (٧) فضيلته : فضيلة ن || وتقيصة : وتقبضة ن
|| ذلك : ذاك سا ، ك ، م ، ه (٨) التمويه : — د || ليعرفه : لمعرفة ه (٩) وإما : أو ه
|| بل : — د ، ن (١٠) المخاطب : المستحق سا ، ك (١١) بأن : أن ن (١٢) فلفظ : ولفظ د
|| أن : بأن ه ؛ + يكون م (١٣) إقناع : إقناعا د ، ن (١٤) فكان : وكان ه
(١٥) واحد : واحدا سا ، ك || أنه : + إنما م ، سا ، ك ، م ، ه || الإقناع : الإمتناع سا ، ك
(١٦) أو مماريا مشاغبا : ومماريا ومشاغبا سا ، ك || مشاغبا : مشاغبيا ه

المعتقد عجزه ، عند القياس المجهول عجزه عند الخصم أو عند آخرين ، كان قياس عناد .
وإذا استعمل والغرض فيه استكشاف حال المخاطب المجهول أمره من غير أن يراد
تضليله ، أو يراد إظهار المخبور أو المعتقد من عجزه ، كان قياس امتحان . والألفاظ
أيضا بحسب اللغة مطابقة لهذه الأغراض ، فإنه ليس يحسن أن يسمى من يخاطب
ليفيد عقدا نافعا مغالطا ، ولا معاندا ، ولا مختبرا ممتحنا .

وأما الإنشاد ، فهو بعيد أن يكون الغرض فيه إيقاع اعتقاد وتصديق البتة .

وأما الخطابة ، فإن الخطيب ، هو المقتدر على إقناع الناس في الأمور الجزئية
— ولا يقال لمن يحسن الإقناع في الهندسة والطب خطيبا — فلم يبق لنا اسم أولى بهذا
من اسم الجدل ، حتى تكون الصناعة المعدة لإلزام الخصوم بطريق مقبول محمودة
بين الجمهور في أي رأى كان جدلا . فإنه وإن كان ليس إلزام كل رأى نافعا في كل وقت ،
فإن الصناعة الاختبارية لا تكون صناعة بأن تكون ملكة على طرف واحد فقط ؛
فإن هذا غير ممكن . بل إذا صار الطبيب مقتدرا على التصرف في أحوال الأبدان
حتى يفيدها صحة ، فإنه يتبعه أو تلزمه أو تتقدمه ضرورة أن يكون مقتدرا على التصرف
المطلق في أحوالها بما هو تصرف مطلق ، فكان مقتدرا أيضا على أن يفيد المرض ؛
لأنه ليس الاقتدار إنما يكون على الصحة من حيث هي صحة ، بل من حيث هي حالة
يمكن إحداثها ، أو حفظها على البدن .

فكذلك المقنع على النافع يلزمه أن يصير مقنعا مطلقا ، فيكون مقتدرا على الإقناع ،
من حيث هو إقناع ، فلذلك يقتدر على غير النافع ؛ فيعرض من هذا أن يكون الجدلي

(١) عند الخصم : عنده ن (٢) وإذا : فإذا || حال : لحال م (٥) ولا : أو م

|| ولا : هو م (٦) الإنشاد : الإنشاء ه || إيقاع : — ه || وتصديق : وتصدق سا ، ك

(٧) هو : وهو — كذا في جميع النسخ (٨) ولا : فلا د ، ن || بهذا : + الامم د ، ن

(٩) الجدل : الجدلي م (١٠) إلزام : — ك || إلزام كل — سا (١١) الاختبارية : — د ، ن

|| صناعة : + اختبارية د ، ن (١٢) الطبيب : الخطيب ه (١٣—١٢) في : + التصرف — ن

(١٤) هو : هي د ، م ، ن || فكان : وكان || على : سا ، ك (١٦) البدن : البدن ك

(١٨) فذلك : وكذلك م (١٨) فيعرض : يفرض سا ، ك ، ه

مقتدرا على الإلزام المطلق ، لكنه يكون جدليا على المجرى الطبيعى ، إذا كان استعماله ذلك فى المنافع ، كالطبيب : فإنه إنما يكون طبيبا على المجرى الطبيعى إذا كان استعماله ما يستعمله فى النافع ؛ فإنَّ حرف ذلك فقد أساء .

على أنه ربما كان النافع فى وقت لإلزام أحد طرفى النقيض ، وفى وقت آخر مقابله ؛ وذلك مع إنسان وإنسان . وأيضا ربما يقع أحد طرفى النقيض لذاته ، ويقع الطرف الآخر بالعرض فى إثبات نافع آخر .

وإذ كل مخاطبة قياسية، فإما أن يكون القصد فيها التصديق أو لا يكون، بل التخيل، وهو الإنشاد الشعرى . والى القصد فيها التصديق فإما أن يكون المراد فيها الإيضاح للحق ، وهو البرهان والتعليم ؛ وإما أن يكون المراد فيها الغلبة والإلزام ، وذلك إما فى الأمور الجزئية وإما فى الكلية . والى فى الكلية ، فإما أن تكون الغلبة والإلزام فيه على سبيل أن الغرض فيه نفس الإلزام ، أو على سبيل أن الغرض فيه غيره من امتحان، أو كشف ونضح . والذى الغرض فيه الإلزام ، فإما على سبيل مغالطة ، وإما على سبيل عدل ؛ وجميع هذه مخصوصة بأسام لاثقة بها ، وتلك الأسامى لا تصلح إلا فى المخاطبات ، لأن ذلك المعنى لا ينفع إلا فى المخاطبات . ولفظة الجدل تليق بعدة منها ، وهو ما يكون على سبيل المنازعة ؛ فإنه إذا لم تكن منازعة ، لم يحسن أن يقال جدل . وقد خص كل واحد منها باسم لائق به فى حد تخصيصه ، فالأولى أن يسمى باسم الجدل هذا القسم الذى بقى ، وليس له اسم .

على أن المتناظرين إذا لم يكن بينهما معاندة ما ، بل كانا يتخاطبان على سبيل قدح زند الفائدة ؛ لم يحسن أن يقال لتناظرهما جدل . وأما إذا كان الغرض الإلزام ، ولوللنافع

(١) جدليا : جدلى س || إذا : وإذا ه (٢) المنافع : النافع د ، س ، م ، ن || فإنه : — د ، س ، م ، ن (٣ — ٢) ذلك استعماله : — سا ، ك (٣) فإن : وإن س (٤) وفى : فى ب ، ن (٧) القصد : التصديق ن || التخيل : التخيل س ، م ، ه (٩ — ٠) المراد تكون : — سا ، ك (٩) والتعليم : والعلم د ، ن ؛ والتعلم س ؛ وللتعظيم م (١٠) فى الكلية : الكلية ب ، د ، س ، سا ، ك ، ن (١١) أو على : وعلى ه || نفس فيه : — د (١٣) بأسام : بأسامى س ، ك || لاثقة : لا يقر سا ، ك (١٤) لا ينفع : يقع ه (١٤) منها : منها د ، ن (١٦) تخصيصه : تخصصه د ، م ، ن ، ه || فالأولى : والأولى د ، ن (١٨) جدل : جدلا ك ؛ هو جدل م ، ه

بما يتحمل من المشهورات والمسلّمات ، فكثيرا ما يخرج الحال بالقائس إلى أن يعاند ويخال ؛ لأنّ الحقّ طريقه واحدة ، غير متغير لا محيص عنه ، ولا يحسن العناد فيه . وأما تحمل قياس غير حق لينفع بالإقناع ، فلا يبعد أن يحوج فيه إلى العناد والحجاج .

وكثيرا ما يكون الرأى النافع اعتقاده غير حق ، فيحتاج أن يلزم الإنسان قبول غير الحق ، فلا يبعد أن يخرج محاول ذلك عن حاق الإنصاف ، إذا اتفق أن ينازع بما يقوى المقابل الذى هو الحق ، فيضطر إلى الحيلة من المشهورات ، ويضطر إلى الاحتراز والمخادعة . فإن المشهورات أيضا كثيرا ما تتقابل ، وكثيرا ما ينقض بعضها بعضا ، وكثيرا ما تتأدى إلى نتائج متقابلة — كما ستعلم — فيحوج أيضا هذا القياس إلى أن يتخلص عن ههذه مشهور آخر ، وإلى تغليب مشهوره الذى يستعمله . وربما كان الذى يوجب مقابله أغلب وأشهر ، فإن المشهورات كما ستعلم مختلفة فى القوة والضعف ؛ وأما الحق والصدق فهو واحد . المناظر لا يخاف أن يفسد عليه الصدق حجته ، فإن الصدق لا ينتج نقيض نتيجة الصدق ، ولا يوجب مقاومة قياس الصدق . وأما المشهور فقد يعمل بالمشهور ذلك ، والصدق كثيرا ما يعمل بالمشهور ذلك .

وربما كان الدعوى حقا ، والبرهان عليه متعذرا ، فيحتاج أيضا إلى أن ينصره بما ليس بحق ، بل بما هو مشهور ، فيفطن لذلك مناقضه ، فيصعب الأمر ، ويحوج إلى

-
- (١) يتحمل : يتحمل د ، سا ، ك ، ن || والمسلّمات : د ، ه || بالقائس : بالقياس م
 (٢) واحدة : واحد ب || متغير : متعين د ، سا ، ن ، ه || وأما : وإتمام ب ، م ، ه
 (٣) تحمل : يتحمل ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه || فلا : ولا سا || يحوج : يخرج ك (٣) فيه . منه د
 (٤) وكثيرا : فكثيرا د ، ن || النافع : — ن || اعتقاده : اعتقادي ب (٥) فلا : ولاد ، ن ||
 عن : فيزسا ، ك || حاق : حالد ، ن ؛ خاف ك [حاق الإنصاف أى ما يوجب الإنصاف .
 وفى لسان العرب : أخرجنى ما أجد من حاق الجوع ، هو من حاق يحق حيقا وحاقا ، أى لزمه ووجب عليه —
 المحقق] || ينازع : نوزع ن || المقابل : التقابل ن (٧) ما : — س || ما : — س (٨) فيحوج :
 فيخرج م (١٠) فإن . . . والضعف : — سا ، ك (١١) قال المناظر : والمناظر د ، ن ||
 حجته : — م (١٢) بالمشهور : المشهور ن (١٣) بالمشهور : المشهور ن (١٤) متعذرا :
 يتعذرب ، سا ، ك ، م ، ه || إلى : — ن || بل : + بما د ، س ، ك ، ن (١٥) فيصعب :
 فصعب ه || ويحوج : فيخرج د ، ن

المراوغة . فإذا كان القياس الجدلى ممنوا بالاحتراز عن جميع ذلك ، لم يكن بد من أن يكون كلامه ليس صرف نظير في الأمور كما هي ، ولا فيه اتباع لمنهاج واحد ، بل يحتاج أن تكون معه شروط من الحيلة ، وأن يحوج إلى معاندة المشهور أو الصادق الذى نصره . ومن بل بالتدبير في دفع نصرته الصديق الذى يناقض معه ، لم يستغن عن ضرب من الججاج ، وإن كان غايته نفعا ما . ٥

واسم المناظرة مشتق من النظر ، والنظر لا يدل على غلبة أو معاندة بوجه . وأما الجدل فإنه يدل على تسلط بقوة الخطاب في الإلزام ، مع فضل قوة وحيلة أخرج من الطبيعي ومن العدل الدبرف يسيرا . فليس بخطيء من جعل القياس المؤلف من مقدمات مشهورة مخصوصا باسم القياس الجدلى ، بل عمل الواجب . فلا يلتفتن أحد إلى ما يقوله بعض الموهين . ١٠

(١) المراوغة : المعاودة هـ || فإذا : وإذا د ، ن || بد من : يؤمن ب ، سا ، ك ، هـ ؛ + يؤمن من س (٣) أو الصادق : والصادق ن سا ، ك || نصره : يضره د ، م ، ن (٤) ومن : من ن || بلى : على ب ، هـ || بالتدبير : بالتدرب ، ك || نصرته : مضرة ب || معه : — س ؛ وضعه هـ (٥) نفعا : نفعا سا (٧) فإنه : فإنما هـ || تسلطه هـ (٨) يسيرا : — هـ || فليس : وليس د ، ن || بخطيء : بخطيء : سا ، ن (٩) أحد : — ك

الفصل الثالث

فصل (ج) في بيان حد الجدل وتناوله للسائل والمحجِب

وإشباع القول في السائل والمحجِب

ففرضنا الآن في هذا الفن هـ تحصيل صناعة يمكننا بها أن نأتى بالحجة على كل ما يوضع

مطلوبا من مقدمات ذائعة ، وأن نكون إذا أجبتنا لم يؤخذ منا ما يناقض به وضعنا . ٥

والصناعة ملكة نفسانية يقتدر بها على استعمال موضوعات مأنحو غرض من الأغراض ،

على سبيل الإرادة ، صادرة من بصيرة ، بحسب الممكن فيها . ولذلك فجميع هذه المقاييس ،

والتصرف فيها ، والعلوم كلها صناعة . وهذه الصناعة — أعنى الجدلية — قد يعين على

حصولها الاستعداد الجبلي في بعض الناس ، وقد يعين على حصولها الممارسة والاستعمال

للجزئيات .

١٠

لكن كل صناعة بذت على فطرة أو تجربة من غير أن يكون عند الصانع قوانين كلية

هي معايير له ، كانت ناقصة . بل ليس كل صناعة أيضا يحصل لها أن ترند بالقوانين والتجربة

وبمساعدة الفطرة تحصل على كمالها الأقصى ، وإن توفر عليها جميع ذلك . فإن من الصنائع

ما المواد المستعملة فيها شديدة الطاعة للقوة الفاعلة ، ليس فيها عائق . فإذا لم يبلغ بها كمالها

الأقصى في الاستعمال ، كان السبب للنقص في الصناعة ، كمن لا يتهيأ له أن يتخذ من الخشب ١٥

كرسيا ، فإن ذلك ليس لأمر في نفس الخشب ، بل لأمر في نفس الصانع .

(٢) حد : — سا ، ك ، ن ، هـ || السائل : للسائل ك (٤) هو : — د ، ن || يمكننا :

ممكتناد || أن : بأن ن (٦) إذا : إذم || أجبتنا : احتجنا د ، ن (٧) ولذلك :

وكذلك د ، سا ، ك ، ن (٨) الجدلية : الجدل د ، ن || على : — م || الجلي : الجدله

(١٢) له : — س || يحصل : يجعل م || ترفد : توجد ن (١٤) ما المواد : بالمواد

|| شديدة : شديد سا || بها : بهب ؛ — د ، سا (١٥) للنقص : الققص س ، ن

(١٠) ليس — د

ومن الصنائع ما يكون السبب في قصورها عن الغرض الأقصى فيها ، هو المنفعل ، أو الآلة ، أو نفس الغرض . أما المنفعل ، فإذا كان فيه معاوقة للفاعل ، فإن كان فوق قوة الفاعل ، لم يبلغ الفاعل في تلك المادة المخصوصة غايتها ؛ وإن كانت المعاوقة دون ذلك ؛ بلغ مبالغاً ما ، مثل الصناعة المصارعية . وأما الآلة ، فإذا كانت الآلة حالها مع المنفعل إحدى هاتين الحالتين . وأما الغرض ، فإذا كان نفسه أصعب من سائر ما يشاكله ، وكان متعذراً أن يحصل في كل مادة ، بل في مادة دون مادة ، مثل تفهيم الدقيق من المعاني ، فليس كل مادة لها تقابل . وهذا يناسب القسم الأول ، ويخالفه في أن التعويق ليس من سبب المادة كله حتى يكون التقصير كله منها ، بل لأن المطلوب نفسه فوق المعتدل ، وصعب المرام . ولولا ذلك لكانت المادة تجيد الطاعة من غير معاوقة . وأما الأول فكان التعويق كله من جهة المادة . ١٠

وإذا علمت هذا ، فليس إذا كان بعض المواد يستعصى فلا يبلغ فيه الغرض ، تكون الملكية النفسانية المقتدر بها على استعمال موضوعات نحو غرض ما معدومة ؛ فإننا لم نقل إن هذه الملكية النفسانية — التي هي الصناعة — هي التي يقدر بها على استعمال كل موضوع بل على استعمال ما يكون موضوعاً قابلاً مقوياً عليه ، وعيننا قدرة بحسب ما يمكن أن يحصل للإنسان بسبيل الكسب . ١٥

فالطبيب موجود له ملكة إفادة الصحة إذا حصل القوانين وعمل عليها — وإن كان قد لا يمكنه أن يفيد الغرض في كل بدن — إذا كان بالحقيقة صناعته معينة . فإذا كان

(١) قصورها : قصورها ن سا ، ك (٢) أو الآلة : والآلة د ، ن || أو نفس : ونفس ن || معاوقة : المعاوقة ن || كان فوق : — ن (٣) تلك : ذلك س (٤) المصارعية : المازعية د (٥) الغرض : للغرض ن || أصعب : أصوب هـ (٦) متعذراً : مقتدر م || تفهيم : تفهيم د (٧) الأول : — س || ويخالفه : ويخالف ن || التعويق : التعريف س || كله : — س (٩) التعويق : التعويض سا ، ك (١١) وإذا : وإذ ك ، م (١٢ — ١٣) المقتدر النفسانية : — د (١٢) بها : — ن | ما : + موضوعه س (١٣) هي التي : التي سا ، ك (١٥) بسبيل : بسبب ؛ تمثيل هـ || الكسب : بالكسب هـ (١٧) إذا : إذ سا ، ك ، م ، ن ، هـ || صناعته : صناعة م

ما يعينه ، وهو الطبيعة ، قاصرة ، لم يقتدر بذلك اقتداره على استعمال الموضوع ، إن وجد ما يعينه كافيا . وكذلك الخطيب ؛ وهو خطيب بملكته الى ؛ بإمكانه أن يأتي بكل ما يوجب الإقناع بحسب المقدور عليه بالقوة الإنسانية . فإن لم يبلغ الغرض في واحد ، فليس ذلك لفقده هذه الملكة التي بها يقنع المستعدين للإقناع .

- ٥ على أنه يشبه أن تكون بعض الصناعات هو مما يوجد للإنسان وجودا كاملا ، وبعضها هو مما يوجد للإنسان وجودا دون الكامل . ثم للصناعة في نفسها حد واحد ، كما للصحة ؛ وقصور الإنسان عن تحصيلها بالتام كأنه كقصور عن تحصيله للصحة ، فيكون إنما ينسب إلى الصناعة كما ينسب إلى الصحة ؛ وكذلك إلى الفضيلة . فإنه إذا كان الغالب عليه تحصيل أفعال الصناعة ، ينسب إلى وجود الصناعة له ، وإن كانت بالحقيقة غير حاصلة له ، كالحال في أفعال الصحة .
- ١٠

- ويشبه أن تكون الصناعة ليست تصير صناعة بأن تكون أفعالها تنجح في كل مادة ، بل في أكثر المواد . فإذا كانت هناك أفعال بها يبلغ الغرض ، وأنى بها الصانع ، ولم يقصر فيها ، كان صانعا ؛ وإن لم يبلغ الغرض بسبب في الغرض ، أو في المنفعل ، أو في الآلة ، فيكون كونه صانعا متعلقا باقتداره على الإتيان بتلك الأفعال ، التي يمكن بها أن يصادف الغرض المقصود بها ، إن لم يكن سبب من خارج . لكن الإنجاح يقع في أكثر الأمور ، وربما وقع الإخفاق .
- ١٥

فإن كان حد الصناعة هو الحد الموجب لأن تكون للصناعة إصابة في كل غرض ، خرج الطب والخطابة والرماية والمصارعة والمجادلة عن أن تسمى صنائع ؛ وإن كانت

(٢) وهو : هوس ، سا ، ك ، هـ || وهو خطيب : — د || بملكته : فملكته سا (٤) لفقده : لفقد سا ، ك ، ن || هذه : — ك || المستعدين : المستعذب سا ، ك (٥) أنه : + لم سا ، ك (٦) مما : مان || وجردا : — م || في : — ن سا ، ك ، هـ (٧) كأنه : — ب ، س || كقصوره : لقصوره م ، ن || للصحة : للصناعة د ، ن ؛ الصحة م ، هـ (٨) وكذلك إلى الفضيلة : والفضيلة د ، ن || إلى : — م (٩) الصناعة : سا ، ك || له : — م (١٠) له : — سا (١١) الصناعة : الصناعات م || بأن : بل ب || تنجح : تنجح د ، ن (١٢) يقصر : يقتصر ن (١٣) بسبب : لسبب سا ، ك ، م || في المنفعل : المنفعل ن (١٤) بها : — هـ (١٥) لكن : ولكن م || الأمر : الأمور د ، ن (١٦) وقع : + في سا ، ك (١٧) فإن : وإن ب ، ك (١٨ — ص ٢٤ س ١) وإن . . . صنائع : — سا ، ك

تسمى صنائع ، لم تكن توجد للإنسان بالحقيقة . وإن كان حد الصناعة هو الذى أوامنا إليه ، فتكون جميع هذه — إذا حصل الإنسان منها القوانين ، وتمكن من استعمالها بملكة نفسانية — صناعات .

والغرض المقصود فى هذه الصناعة هو الإقناع والإلزام . فليس الغرض هو الإقناع والإلزام فى واحد بعينه من طرفى النقيض ، بل فى كل واحد منهما ، إذا كان من شأنه أن يبحث عنه ، ويختلف فيه ، ويكون للجمهور والعاميين من أرباب الصنائع فيه رأى غير فرىزى ، فكان السبيل إليه من المشهورات سبيلا تأتى عليه المخاطبة الواحدة . فإن كان لا سبيل إليه من الذائعات أو كان السبيل إليه طويلا لا تنفى به قياسات مركبة مبلغها مبلغ ما يخاطب به مخاطب واحد فى وقت واحد ، حتى يضبطه ويكون له فيه المراجعة وعليه المطالبة ؛ بل كان إنما يتم بمخاطبات يوطىء بعضها لبعض ، ويبلغ فيها الغرض بمخاطبة أخيرة فى وقت ثالث أو رابع ، إذ كان الوقت الواحد الذى يسع لطول محاورة لا يفي به ؛ لم تكن هذه المخاطبة جدلية ، بل الأولى أن تكون تعليمية ، ولم تكن مما يحسن مخاطبة الجمهور به ومن يجرى مجراهم ، بل مخاطبة المتعلمين خاصة . وهذا مثل أن يكون الوضع هو أن كل مثل قائم الزاوية ، فالوتر يقوى على الآخرين ، فإن هذا لا سبيل إلى أن نبلغ بالمخاطبة الجدلية فى موقف واحد كنه الغرض فيه . فأمثال هذه المباحث لا تكون أغراضا فى الصناعة الجدلية .

فالغرض الأول فى الجدل : الإلزام . وأما كونه إلزاما فى هذه المسألة ، فهو أمر عارض ؛ ولذلك لا يتغير الغرض بأن يصير غيره مرادا لإلزامه ، وإن كان مقابله ؛ لأن

(٢) جميع : + مام || الإنسان : للإنسان سا ، ك ، م ، ن ، هـ (٣) صناعات : — ن (٤) فليس . . . والازم : — سا ، ك (٥) واحد : — ن (٧) فكان : وكان سا ، ك ، هـ || فإن : وإن سا ، ك (٨) أو : اذ د ، ن || لا : — سا ، ك || مركبة : — سا ، ك || مبلغ : + مام ، هـ ، د (٩) فى وقت واحد : — م || يضبطه : يضبط د ، ن (١٠) يوطىء بعضها لبعض : يوطأ بعض لبعض : س || فيها : فيه سا (١١) يسع : يتسع م ، يستمع هـ || لطول : أطوال د || به : — ن (١٣) الوضع : للوضع ن سا ، ك (١٤) الآخرين : الأخيذين هـ || هذا : هذه ن ، سا ، ك || سبيل : + الى د ، ك ، م ، ن (١٥) فى : من س || فأمثال : وأمثال ن ، هـ (١٧) فهو أمر : فأمر س (١٨) ولذلك : وكذلك ن سا ، ك ، هـ ، || يتغير : يتعين سا || الغرض : — م || مرادا : يراد ن سا ، ك || مقابله : مقابلا د

قصده الإلزام لم يتغير ؛ كما أن الطبيب غرضه الأول إفادة الصحة ؛ ثم له أن يفيدھا تارة بالتسخين وتارة بالتبريد ؛ فلا يصير بهذا متقابل الغرض ؛ لأن غرضه الأول لم يختلف .

والجحة الجدلية هي أعم من القياس الجدلي ؛ فإنھا قياسية واستقرائية ، وليس واحد منهما هو صناعة الجدل ، بل فعل من أفعال صناعة الجدل . وكما أن العلاج ليس صناعة الطب ، ولا الامتناع عن قاذورة شهوانية ، فهو نفس الفضيلة العفية ، بل هما فعلا يصدر أولهما عن صناعة الطب ، والآخر عن فضيلة العفة . وإنما الطب ملكة يقتدر بها على إيجاد العلاج ، والعفة ملكة يصدر عنها الامتناع عن الفواحش ؛ كذلك صناعة الجدل هي الملكة التي يصدر عنها تأليف القياس على النحو المذكور ، أو الاستقراء على النحو المذكور .

١٠. وبئس ما ظن من ظن أن القياس الجدلي هو فعل يصدر عن السائل لا غير ؛ كأنه لم يسمع المعلم الأول يقول في "أنولوجيا" : إن المحجب يقيس من المشهورات ، والسائل من المتسلمات ؛ بل المحجب إنما هو محجب ، من حيث هو حافظ وضع ، والسائل هو سائل من حيث هو ناقض الوضع . فإذا قاس قاييس على رأى هو وضع يحفظه ، كان محجبا ؛ وكان السائل حينئذ من يفسد عليه قياسه ، ويقاوم مقدماته . وإذا قاس قاييس على مقابل وضع بمقدمات يتسلمها من حافظ كان سائلا ، ولكل واحد منهما قياس .

١٥

أرأيت لو أن مدبر مدينة ، أو معلم صناعة ، حاول أن يقنع الجمهور أو المتعلم في رأى أو مبدأ صناعة ، يريد أن يعتقد مخاطبُه رأيه ، فإن أتى بقياس من المشهورات ليعتقد نتيجة كلية ، كان بذلك سائلا ، وكان يحتاج أن يتسلم المقدمات منهم ، أكان يصير

(١) إفادة : — ن (٢) متقابل : مقابل م || لم : لان (٣) والجحة : الجحمة (٤) هو صناعة : صناعة هو م || وكما : كما ه (٥) العفة : العفة م (٦) أولها : أولها م || فضيلة : فضيلته ب ، م (١٠) أن : — م ، ن || هو : فهو م (١١) أن المحجب : — ه (١٢) المتسلطات : المتسلطات ك ؛ المتسلطات ه (١٣) حيث هو : حيث ب ، د ، م ، سا ، ك || ناقض : تناقض م (١٤) قاييس : — سا ، ك (١٥) واحد : — م (١٦) أن : كان أتى م ؛ كان ه || المتعلم : المعلم م ، ه (١٧) أو مبدأ : أو في مبدأ د ، ن || بقياس : بقياسه م || ليعتقد : ليعتقد د ، ن (١٨) وكان : أركان د ، سا ، ك ، ن || يتسلم : يتسلم ه || أكان : كان د ، ن ، أركان ك ، م ، م

بذلك برهانيا أو خطابيا أو مغالطيا أو شعريا ؟ كلا ، بل إنما يأتي بالمشهور المسلم ، ويكون قايسا جدليا ليس بسائل . فليس كل قياس جدلي إنما هو قياس جدلي ، لأنه سائل ، بل إنما يكون سائلا إذا حاول إبطال وضع ينصره ناصر ؛ فإن لم يكن هناك وضع منصور ، ولا كان هناك ناصر يذب عنه ، كان القياس الجدلي موجودا ، ولم يكن سائل ألبتة . كذلك إن كان هناك مناقض ليس على سبيل أنه ينصر وضعا تقيض وضع الثاني ، بل على أنه مقاوم فقط ، وكان الآخر ينصر وضعه بقياس ، كان الناصر ليس بسائل .

واعلم أن قولهم فيما سلف من الزمان : ” سائل جدلي ” يعنى به غير ما يعنى فى زماننا بقولهم : ” سائل جدلي ” ؛ ويعنون بالمسألة غير ما نعنى به الآن . فإن السائل الجدلي إنما يسمى الآن سائلا من جهة أنه يقصد فيبتدئ فيسأل مخاطبا له عن رأيه فى أمر ؛ فإذا أجاب بما هو رأيه كان مجيبا ، وكان الأول سائلا ، ومسألته هى ما سأل من نفس الرأى . ثم بعد ذلك لا يسأل بالحقيقة شيئا ، وعلى مجرى العادة ، بل يأتى بقياس من تلقاء نفسه ، أو استقراء ، أو غير ذلك ، مما هو عندهم حجة ، فينتج بذلك تقيض وضعه من غير أن يسأله شيئا . لكنهم كثيرا ما يسمون لإيراد هذه الحجّة الموجبة نحو استجابة المخاطب سؤالا ، بمعنى أنه وإن لم يسأل بالفعل فهو بالقوة ، كأنه يقول : أليس يلزمك عن هذا كذا ؟ وهل عندك جواب هذا ؟ وما أشبه ذلك .

(١) كلا : — د ، ن || بالمشهور : المشهور س ؛ بالمشهورات سا ، ك (٢) قايسا : قياسا سا ، ك || ليس : وليس ه || فليس : وليس س (٣) لأنه : + عن د ، ن (٤) كان : — د ، ن || هناك : — د ، س ، ن || يذب : نذب س (٦) وضع : + الرأى م || وكان : كان م ، ن || وضعه : هناك ؛ وضعا ه (٨) الزمان : البرهان ب ، ه || يعنى : + به م (١٠) يسمى : سمى سا ، ك || عن : فى س (١٠ — ١١) عن : هو رأيه : — م (١١) هى : — د ، ن || من : عن س (١٢) ثم : + من م ، ه || يسأل : يسائل م || شيئا : + فى آخر الأمر ن (١٣) فينتج : ينتج سا ، ك (١٤) شيئا : — ه || لكنهم : لكن ه || إيراد : إيجاد س (١٥) أليس : ليس م ، ن (١٦) وهل : أو هل م ، سا ، ن || وما : أو ما ، د ، س ، ن || أشبه : يشبه ب

وأما السائل الجدلي الحقيقي ، والذي كان في الزمان القديم يسمى سائلا ، فلم يكن يسأل على هذه الصورة ، بل كان يتسلم من المجيب مقدمة مقدمة ، فإذا استوفاهما تسلما ، عمد حينئذ بفعلها على صورة ضرب منتج ، فكان المجيب لا يجد محصيا عن إلزامه في مدة قصيرة ، إذ كان تقدم فسلم المدمات .

والسبب فيما عليه الأمر في ذلك الزمان ، وما عليه الأمر الآن ، أن أولئك المتقدمين كانوا أحرص على الحق منهم على المراءاة ، وكانوا أمهر في الصناعة ، فكانوا يحسنون تلف المسائل المتسلما ، ويعرفون ما يجب أن يطالب بتسليمه معرفة محصلة مميزة ، كأنهم ينظرون إلى واحد واحد منه بعينه ، وكان المجيبون بصراء أيضا بما ينساق إليه تسليم كل ما يسلمونه ، فيعرفون كيف يسلمون .

وأما المتجادلون من أهل زماننا فأكثر همتهم الظهور بالقلبة . والأقدمون منهم ١٠ الراسمون لهم ما رسموه كانوا يقصدون بذلك ارتفاع الشأن عند الملوك ، فكلفوا سائلهم أن يورد كل واحد منهم قياسه وحجته في المعاندة ، وهم يسمعون ويصغون ، حتى إذا جاءت النتيجة فطنوا حينئذ بالسبب المنتج لها ، فأنكروه ، ولم يسلموه ، وعاندوا فيه ، وغلطوا ، ولولا انسياقها إلى النتيجة ، لم يبعد أن يسلموها غافلين عن عاقبتها ، فيقعوا في حيرة . فما كان في مئة السائل منهم أن يفى بتسلم مقدمة مقدمة ، إذ كانت ١٥ المقدمات غير متميزة عنده بأعدادها ، ولاله بصيرة بما يجب أن تكون عليه المقدمات من العدد والهيئة والتأليف ، حتى تؤدي إلى الغرض . بل كان الأسهل عليهم

(١) والذي : الذي سا (٢) على : عن م || يتسلم : يسلم م || مقدمة : — د
(٣) بفعلها : فبمعها د ، م ن ، هـ ؛ فبمعنا ك || على : غير س || فكان : وكان ب ، م ، م || عن :
من هـ (٤) إذ : إذا د ، م ، هـ ؛ وإذا ن (٥) الآن : — ن (٦) منهم على : منهم
ن هـ || فكانوا : وكانوا ب ، ك || تلف : تلفق ب ؛ تلفق د ، م ، ن ، هـ (٧) المسائل :
السائل م || بتسليمه : بتسله ب ، ن (٨) مميزة : متميزة م || منه بعينه : منها بعينه د ، ن
|| وكان : فكان ك || المجيبون : — أيضا م || بصراء : نصراء هـ || أيضا : — م || بما : بما ك
(١٠) همتهم : همهم س (١١) سائلهم : سائلهم ب ، د ، م ، ن ، هـ || يورد : يوردوا س
(١٣) جاءت : جاء م || المنتج : — م (١٤) انسياقها : انسياقها هـ || يسلموها : يسلموه هـ
|| عاقبتها : عاقبت هـ (١٥) فيقعوا : فيقعون ك ، هـ || تسلما : تسلما ن || إذ : إذا د ،
م ، هـ (١٦) بما : بما ن (١٧) عليهم : عليه ب ، سا ، هـ

الاستمرار على إيراد جملة مغلطة هي قياسات بالقوة ، إن كانت قياسات ، كفعل من يفعل بتجربة أو ملكة غير قانونية ، فكان لو كلف أن يبدأ بمسألة مسألة عرض له ما يعرض للموسيقار الذى لا قانون عنده لما يفعله ، بل إنما يفعل بالاعتقاد ، فإنه لو كلف أن يدل على نقرة نقرة لم يتخيلها بالانفراد ، بل إنما يمكنه أن يأتى بها عند التركيب ، كأنه إنما يتذكر كل واحدة منها إذا ذكّر ما تقدم عليه ، أو خيّل .
فهناك يعمل بعمله ، فإن توقف عند نقرة زال خيالها ، فلم يأت خيال الأخرى ، ليصدر عنه إيجادها . وأما أن يدل عليها واحدة واحدة ، وهو لا يعمل أو قبل أن يشرع فى العمل حتى يكون قبل العمل لكل نقرة رسم فى خياله كأنه ينظر إليها ، فأمر كالممتنع أو كالأقل .

١٠ كذلك السائل عندهم كان إنما تخطر بباله المقدمات إذا شرع فى استعمالها ، واستمر على نهج خاطره . وأما إذا حاول تجريدتها وتعيديها فى ذهنه ليتسلمها واحدة واحدة ، تعذر عليه . فهذا ما كان السبب فيه من قبل سائلهم .

وأما من قبل مجيبهم ، فإنه لو وقع له سائل يتسلم مقدمة مقدمة ، فربما سلم ما يضره وهو لا يشعر ، فإن أنكره مرة أخرى ، أنكر عليه ذلك ، واستعجز فى ذلك ، فلم يلبث أن تكون الحجمة تلزمه ، فلم يكن من الاحتياط له إلا أن يستمع جميع القول ، فيئذ يحس بالسبب الذى يجب عليه الآفة ، فينكره ولا يصدق . فإذا أنصت لجميع ما يقوله ذلك

(١) مغلطة : مختلطة س || إن : وإن ب (٢) فكان : وكان د ؛ + له م (٣) للموسيقار : الموسيقارى د || قانون : + له م ، ه || يفعله : يفعل ن || فانه : — س (٤) كلف : كان ك || نقرة : — م || لم : ولم د ، ن || (٥) يتذكر : يذكر م ، ه || عليه : عليها ب ، م ، ه || أو خيّل : و خيّل ب (٦) فهناك : هناك س || عند : عه سا ؛ عنها د ، ن ؛ عنده ك ، م ، ه || خيالها : خيالها ه || الأخرى : الآخر م (٧) ليصدر : ليقتدر د || واحدة واحدة : واحدا واحدا ب ، س ، سا ؛ واحد واحد م || أو قبل : قبل سا (١٠) استعمالها : استعماله م . (١١) وتعيديها : — د || واحدة واحدة : واحدا واحدا ب ، س ، سا ؛ ك ؛ واحدة واحدة د (١٢) فيه : — سا || من : — د || سائلهم : سائلهم س (١٣) وأما : أما د || يضره : يضره م ، ه (١٤) وهو : فهو ه || أنكره : أنكر ب ، م ، ه || عليه ذلك : عليه ه || واستعجز : + رأى المحجب د ، ن (١٥) يستمع : يسمع د ، ه || جميع : + ذلك س (١٦) بالسبب : بالمسبب د

تيسر له الشعور بما يضره ، وكانت له مدة يفكر فيها أن كيف يحتمل للتخلص . فلما استمرت عادة أوائلهم على هذه الجملة ، بقوا عليها ، وكان لهم مع الاحتياط المذكور أن يطلبوا المراجعات ، ويكثرُوا المراءودات ، ولا يكون السبيل إلى لزوم ما يلزم قصيرا ، فيكون لكل واحد من السائل والمحيب بهاءً ، ورونق ، وتظاهراً بقوة ، وبصيرة في الصناعة .

- فأما الأمر الذي هو الواجب ، فهو أن لا يكون للقياس على خصم مقاوم ، المحتاج في قياسه إلى مقدمات يسلمها له خصمه أن يمضى في تلك المقدمات يؤلفها تأليفاً ، ولا يدرى هل هي مسلمة أو غير مسلمة . فكيف يكون على الخصم قياس من مقدمات لا يضعها ولا يسلمها ؟ وكيف تكون تلك لمقدمات مسلمة بالفعل ، ولم يسلم ؟ وهل في استعماله تلك المقدمات ، وهو لا يشتغل بتسليمها إلا نفوذ في الشك وحسن ظن . وليت ١٠ شعري كيف يكون ما يجمعه قياساً ؟ وهل القياس الذي يلزم الإنسان إلا من مقدمات مسلمة عنده ؟ وكيف يكون تسليم بلا مسلم ، وكيف يكون مسلم ولم يتسلم منه ؟ ومعلوم أن تسليم السائل لا ينفع السائل ، وتسليم المحيب لا يحصل له إلا بعد السؤال ؛ وهل في إirاده قياساً من مقدمات لم تسلم إلا عمل باطل غير متقن ؟ فعسى أن لا يسلم شيئاً منها ، فيكون حينئذ ما ظنه قياساً ليس بقياس ، ويكون جميع ما سرده ضائعاً ، بل ١٥ يحتاج أن يعاوده من رأس إذا لم تسلم له مقدمة ، فيشرع في إثباتها ، فإن لم يمكنه فقد تولى باطلاً ؛ وإن أمكنه فيحتاج أن يقيس حينئذ من رأس . وإنما يكون القياس قياساً الآن حين سلمت المقدمة .

- (١) وكانت : وكان س ، سا ، ك ، ن || كيف : كان ك (٢) استمرت : استقرت س
|| عادة أوائلهم : عادتهم ن (٣) المراءودات : المرادات سا ، ك ، م (٤) واحد : — ن
ورونق : رونق سا || وبصيرة : وبصر سا ، ك ؛ وبصر م ، هـ (٦) هو : + في هـ
|| للقياس : القاييس ك (٧) يؤلفها : فيؤلفها د ، م ، ن ، هـ (٩) وكيف : فكيف سا ، ك
|| وهل : + هي م (١٠) تلك : ذلك سا ، ك || وهو : وهي س || نفوذ : نفوذ م
|| الشك : شك س (١١) ما : وما سا ، ك || ما يجمعه : — س (١٢) وكيف : وما كيف س || ولم : ولا م
(١٤) شيئاً : شيء ك (١٦) إذا : إذ د ، سا ، ك ، ن || فيشرع : فشرع ن
(١٨) الآن : — م ؛ لأن د ، ن || حين : حينئذ ك || سلمت : سلمنا ك || المقدمة : المقدمات س

فالأمر الطبيعي للسائل — من حيث هو سائل — أن يُكَوَّنَ قياساً من مقدمات قد تسلمها ، فيلزمه لا محالة أن يسأل عنها أولاً في تسلمها ، فتكون المسألة الجدلية بالحقيقة مسألة عن مقدمة ، والسائل الجدلي بهذا السؤال هو سائل جدلي ، لأن هذا السؤال هو الذي يدخل في نفس الجدل ، وبه يتم فعل الجدل .

٥ فاما السؤال عن المذهب فهو أمر خارج عن الجدل ، وإن كان شيئاً لا بد منه ؛ بل إنما هو تمهيد لما يحتاج إليه ليجادل عليه بعد ذلك . كما أن نصب الغرض ليس جزءاً من الرمي ، بل هو تمهيد لما يحتاج إليه ليرمى نحوه .

وأما الأمر المقوم للجدل الداخل فيه ، فهو إيراد القياس الجدلي ، والحجة الجدلية . وللسائل خاصة إيراد القياس السائلي خاصة ، والحجة السائلية . والقياس السائلي ، محصل من المقدمات التي من حقها أن تكون أولاً مسائل ، فإذا تسلمت كان حينئذ له سبيل إلى القياس السائلي . فالسؤال الجدلي الداخل في الجدل على أنه جزء منه هو السؤال عن المقدمة لا غير . والسائل الجدلي هو سائل جدلي من جهة هذا السؤال المسئول ، ليتسلم ما يستعان به في إنتاج مقابل وضع واضح .

١٥ وأما المجيب فلا يحتاج أن يسأل ، بل يورد ما هو السبب عنده في اعتقاد ما اعتقد لأنه ناصر وضع نفسه ، وحاك عن داعيه إليه في نفسه ؛ وليس يفسد وضع غيره فيحتاج إلى شهادته . وناصر وضع نفسه يحتاج أن يورد وضعه بمقدمات مسلمة لا عند نفسه

(٢) فيلزمه : فيلزم من || عنها : منها من || أولاً : والاد ، ن ؛ ولاك (٣) مسألة : مسلمة د ، ك ، ن || والسائل : فالسائل د ، ن || بهذا : فهذا ه (٤) وبه ... الجدل : — م || فعل : نقل ه (٥) فاما : وأما د ، ن ، ه || شيئا : صى شيئاً ه ؛ عى م ؛ + يحسن د ، ن (٦) بل إنما : وإنما د ، ن (٨) المقوم : + خاصة من || فيه : — م (٩) والسائل : للسائل ب ، س ، م ، ه || القياس : قياس م || محصل : يحصل ب ، ه (١٠) كان : كانت ب ، ك (١١) فالسؤال : والسؤال سا || هو : — سا (١٢) المسئول : المشهورن || ليتسلم : ليسلم د ، ن (١٤) يورد : يورده سا (١٥) وساك ... : سا ، ه — سا ، ك || وحاك : وحال د ، ن ، ه || عن : غير ن ؛ — ه (١٦) يورد : يؤيد سا ، ك

فقط — حتى يكون الرضا ما يرضاه ، ولا عند خصمه إذ ليس لإثباته لوضعه متعلقا بوجود خصم له حتى إن سلم هو كان له وضع ، وإن لم يسلم لم يكن له وضع — بل أن تكون مسلمة في نفسها .

وناصر الوضع قد يكون ناصر وضع عند من لا يعانده . فإن اتفق أن كان هناك مما ندله صارت نصرته بالذب ؛ أعنى بالذب : الذب عن مقدمات قياسه بأن يمنع المقاومات ، وعن نتيجة قياسه بأن يمنع ما ينتج مقابلها .

فكما أن المحيب يتعرف مذهبه ليكون بحسب الإجابة دالا على وضعه الذي له ، كذلك قد يتعرف ما دعاه إلى وضعه . فحينئذ لا يكون جوابه إلا بالحجة ، وحينئذ لا تكون حجته مبينة على ما يأتيه من جهة تسليم خصمه ، فإنه ليس داعيه إلى وضعه أمرا بحسب خصمه ، بل بحسب نفسه ؛ لكن لخصمه — وهو السائل — أن يقاومه .
١٠ في المقدمات التي يشتمل عليها ما دعاه إلى وضعه ، وأن يترك ذلك ويقبل على تأليف ما ينتج وضعه .

فالقياص الجدلي أعم من السائل الجدلي ، وكلاهما يؤلف من الذائم المحمود ؛ لكن أحدهما مما هو محمود بحسب الجمهور ، والآخر مما هو محمود عند المخاطب . وكل محمود فهو مسلم من حيث هو محمود ؛ لكن للمحيب خاصية مناوئة تنحو نحو أن لا ينفع ، وللوسائل ١٥ خاصية مناقضة تنحو نحو أن يفعل . ولكل واحد منهما حيلة ومزاولة يتم بها فعله ؛ لكن

(١) الرضا : المرضي بـ ؛ الرضا : س . | ما : بما ، هـ | | اذ : أن بـ (٢) خصم : خصمه د ، سا ، ك ، م ، ن | | سلم : تسلم د ، ن (٥) أعنى بالذب : والذب د ، ن | | بالذب : + الذي سا ؛ + هو ب ، د ، س ، سا ، ك ، ن ، هـ (٦) وعن : من ك | | يمنع : منع ب ، س | | مقابلها : مقابلها هـ (٧) له : — ك | | كذلك : لذلك هـ (٨) فحينئذ ... بالحجة : — د | | وحينئذ : وعدئذ ن (٩) حجته : حجة هـ | | جهة : حقه م | | أمرا : أمر م (١٠) خصمه بل بحسب : — ك | | لكن : بل س | | لخصمه : بخصمه هـ (١٣) فالقياص : والقياص د ، ن | | وكلاهما : فكلاهما ن | | يؤلف : مؤلف ب ، هـ | | لكن ، ولكن د (١٤) ما : ماك | | محمود : ذائع س ؛ محمود م | | مما هو : — سا | | وكل : فكل د ، ن (١٥) فهو : — س | | للمحيب : المحيب م | | خاصية : خاصة م | | تنحو نحو : أي د ، ن | | ينفع : يفعل (١٦) تنحو نحو : أي د ، ن | | واحد : — ن | | ومزاولة : وقرار سا ؛ وقرار به ك ؛ — د ، م | | بها : لها هـ

السائل غايته مضمنة في كونه قياسا ، ومتوصلا إلى عمل القياس . فإنه إذا أمكنه الأمر العام له ولغيره ، وهو اتخاذ القياس من المسلمات ، فقد أمكنه القياس على مقابل الوضع . فإذا ذكر أن الجدل ملكة يقتدر بها على إيجاد مثل هذا القياس ، دخل في ذلك الاقتدار حال السائل ، وبقي حال المحيب من حيث هو محيب ، وإن كان لا يقبس . لأن المحيب ليس يلزمه من حيث هو محيب ، أن يكون قياسا . والسائل يلزمه من حيث هو سائل أن يكون قياسا .

على أنا لا نمنع أن يكون المحيب قياسا ، ولا نوجب أن يكون كل قياس إنما هو للسائل . فلإذن في قولنا : « ملكة يقتدر بها على إيجاد القياس على النحو المذكور » قد فرغ عنه من حال السائل من حيث هو سائل ، بل بقي علينا حال المحيب من حيث هو محيب .

١٠ وحال المحيب ، من حيث هو محيب ، الذب . والذب هو أن لا يسلم ما يتألف منه مقاومة مقدمة ، أو لا يأتي بمقدمة متقضة ، أو لا يسلم ما يتألف منه ما ينتج نقيض وضعه . وبالجمله أن لا يؤخذ منه ما يؤدي إلى نقض شيء مما يتم به فعله . وهذا النقض إما نقض مقدمة قياسه تلك الكلية التي كأنها الأصل ، بجزئ يخالفه ، فتكون من الشكل الثالث . فلا يجب أن يسلم ما يمكن أن ينقض به مقدمته وهو لا يشعر ، أو ينقض مقدمة قياسه بقياس ليس على سبيل نقض بالجزئ ، بل على سبيل إنتاج المقابل ؛ فإنه وبما كانت المقدمة في قياسه جزئية ، فلا تنقض بل تبطل أصلا بقياس . فلا يجب أن

(١) غايته : عناية لك || ومتوصلا : ومتوسلا ب ، س ؛ ومتوصل م (٢) العام : الهام ب || له : — ن (٣) مقابل : — ك (٤) الاقتدار : — س || وبقي : وهي د ، ن || محيب : — سا (٧) أنا : أنه د ، ن ، ه ؛ أنك سا ، ك ؛ أن م || نمنع : يمتنع د ، ك ؛ ن ؛ نمنعك ه || إنما : لما ك (٨) للسائل : السائل سا ، ك ، م ، ه ؛ للجيب ن || بها : — م (٩) بل : — ه || بل بقي : وبقي د ، ن (١٠) من : — م || من ... الذب : — ه || والذب هو : وهو ه (١٠ — ١١) منه ... منه : — ك || (١١) أولا : ولاد ، ن (١٢) يؤخذ : يوجد س || نقض : بعض ه || عما : ما س (١٣) قياسه : قياسية س || التي : — د ، ن || كأنها : فانهاد ، ن (١٤) به : منه س || ينقض : نقض ب ، س ، سا ، ك ، م ، ه (١٥) قياسه : قياسية س ، سا ، ك || سبيل : كلي م || بالجزئ : الجزئ ه (١٦) قياسه : قياس ن

يسلم ما يؤلف على مقابل مقدمته ، وإن لم يكن تقضيا وهو لا يشعر ، أو تنقض مذهبه بقياس يسدد نحو الوضع لا نحو المقدمة ؛ فلا يجب أن يسلم أيضا ذلك .

وهذه ملكة مقابلة للملكة القياس السائل إذ هذه ملكة فيما لا ينفع ، لا فيما يفعل .

فإذن هذا الرسم مطابق لما يدل عليه اسم الجدل ؛ وهو أن تكون لنا قدرة على كمال الأمر في المخاطبة التي قوام أمرها على القياس الجدلي ، بأن ينفذ عامله كما يؤثره السائل ، أو يرد باطله كما يؤثره المحيب . فبالحقيقة والواجب ما زيد في رسمه فليل : وأن تكون إذا • أجبنا لم نأت بمتناقض . وهذه الملكة بالحقيقة صناعة من حيث قلنا ، ونوة من حيث تعمل في متقابلين .

(١) مقابل : تقابل ، ن || تنقض : مض ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ (٢) يسدد : مسدد ب ، د || فلا : ولا ب || يسلم : يعلم ب ، م (٣) القياس : قياس ك || السائل : السائل ب ، ك ، م ، ن || فيما : — د (٥) بأن : بأن س || ينفذ : ينقل هـ ك (٦) أو يرد : أورد د ، ن ؛ أو يزيد (يزيد) ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ || يؤثر : + هـ م (٦) رسمه : رسمها د ، ك ، ن ، هـ (٧) بمتناقض : متناقض ما ، ك || الملكة : ملكة د ، ن || صناعة : صناعة د ، ن

الفصل الرابع

فصل (د) في إبانة ماغلط فيه قوم من أمر القياس للجدلى
وفى تعريف الموضوع والمقدمة وأسباب الشهرة ، وإعطاء
السبب في تسمية هذا الكتاب بالمواضع

٥ قد ظن قوم أن القياسات الجدلية إنما هي قياسات جدلية بأن تكون موضوعاتها
مقدمات أكثرية الصدق . وظن آخرون أن الصناعة الجدلية إنما هي صناعة جدلية بأنها
تنتج الحق في أكثر الأمر . وهذه كلها ظنون فاسدة ؛ فإن القياس الجدلى إنما هو قياس
جدلى بأن مقدماته متسامة أو مشهورة . وليس من شرط المشهور والمتسالم أن يكون
لا محالة صادقا ؛ بل كثيرا ما يسلم الباطل ؛ وكثيرا ما يشتر ما هو كذب ؛ وكثيرا أيضا
١٠ ما يشتر ما هو حق مطلق ؛ وكثيرا ما يكون الحق غير بين بنفسه في اعتبار البيان العقلى
الأول ، ويكون مشهورا . وليس يتفق أن لا تقع الشهرة إلا لما هو أكثرى الصدق ؛
كأن الكاذب ، أو متساوى الصدق ، أو الحق الصريح لا يكون مشهورا .

وأما الظن الآخر ، وهو أن الصناعة الجدلية إنما هي صناعة جدلية بأن أكثر قياساتها
تنتج الحق ، فهو تحديد للصناعة بأن أكثر أجزائها كذا . وهذا تحديد فاسد ، بل الصناعة
١٥ تُحدِّد بما يجب أن يكون موجودا في كل أجزائها التامة .

وإذا كانت الشهرة ، أو التسليم ، شرطا في مقدمات القياس ، فيجب أن يوجد في كل
قياس جدلى . ثم الشهرة لا تمنع أن تكون موجودة للباطل كما للحق ، حتى تكون المقدمات

(٥-٦) قياسات ... إنما هي : — د (٥) تكون : — س ، سا ، ك ، هـ (٨) بأن ؛
فان س || متسامة : متسامة د ، هـ (٩) بل ... كذب : — م || (٩) وكثيرا : كثيراد
(١١) تقع : تنفع هـ || أكثرى : أكثر هـ (١٢) كان : وكان ن || أو متساوى : والمتساوى ن
|| متساوى : المتساوى د || الصدق : الصادق هـ || الحق : — ن || لا : لأن سا ، ك
(١٣) قياساتها : قياساته س (١٤) أكثر أجزائها : كثير أكثر أجزائها د || وهذا : وهو
ب ، ك ، هـ (١٥) بما و ما م

- المشهوره الحقة مساوية للقدمات المشهورة الباطلة ؛ بل إن اتفق تغليب لأحد الطرفين ، فإنما يتفق اتفاقا لا وجوبا من حيث هو مشهور أو باطل . وإذا كان اتفاقا لم يكن معتمدا ولم يمتنع أن تكون أيضا النتائج الحقة والباطلة يتفق لها أن تكون سواء . وإن كان لقائل أن يغلب النتائج الحقة على الباطلة ، لأن الباطلة لا تنتج إلا عن الباطلة ، وأما الحقة فقد تنتج عن الباطلة والحقة ، فكان لنا أن نجيب فتقول : إن هذا أيضا لا يوجب أن لا يغلب الباطلة بأن يتفق أن يكون عدد ما ينتج الباطلة بالفعل مع ذلك أكثر من عدد ما ينتج الحقة والباطلة معا بالفعل بمقدار لا يتكافأ ، وإن كان عدد ما ينتج الحق من جهة أخرى أكثر ، فإنه يمكن أن يقاس بضرب واحد على عدد كثير من الباطل ، ويعطل جميع الضروب الأخرى ، فلا يقاس بها على حق أو باطل . إنما كان ما يقوله مصغى إليه لو كان عدد ما ينتجه كل ضرب من الحق أو الباطل مثل عدد الضرب الآخر ، ثم أخرج جميع ذلك بالفعل ، فكان حينئذ الحق أكثر . لكن هذا أمر لا يمكن ولا يكون ، وإنما الممكن غير هذا . وفي الممكن أن يفرض أن الشهرة وقعت بحيث تنتج الحقات مثل ما تنتج البواطل فلا تكون نفس الشهرة بينا من أمرها أنها لا تقع كذلك ؛ بل إن كان مانع فأمر آخر غير الشهرة ، وإذا كان ذلك واقعا فتكون حينئذ الصناعة الجدلية صناعة جدلية ، وإن لم تكن تنتج في الأكثر الحق .

١٥

وأیضا ، إن كان هذا لا يقع البتة ، فلنا أن نفرضه فرضا ، كما نفرض فرضا ما لا يكون ، ونجعل مقدما ما في الشرطية ، فيقال : أرأيت أنه لو كان المشهورات لا تكون به - مذهب

(١.) اتفق : — م || لأحد : لإحدى ب ، ك (٢) هو : عن د || معتمدا : معتمدا س
(٤) فقد : قد ب ، ك ، م (٥) فكان : وكان د ، ن || فنقول : ونقول م ، هـ
(٦ — ٧) مع ... بالفعل : — ك || (٦) ما : الأولى د ؛ اللاحق ن (٧) وإن : فإن هـ
|| أخرى : + فلينتج للحق د ، ن (٩) أو باطل : وباطل ب ، س (١٠) أو الباطل :
والباطل م ، ن (١١) لكن : ولكن د ، ن || أمر : أو ب ؛ لون ؛ — ك ، هـ
|| لا ؛ ولا ك || ولا : أن لا د ، ن (١٢) الممكن : + س || الحقات : الجواب د
(١٣) بينا : بين س ، هـ || آخر : — ك (١٤) ذلك : هذا د ، ن ؛ — سا ؛ كذلك ك
|| وإن : وإنه سا || لم تكن : كانت ليست د ، ن (١٥) الأكثر : أكثر س (١٦) كما نفرض
فرضا : — د ، ن (١٧) مقدما : مقدمات د || ما : — ك ، ن || الشرطية : الشرطية صا ،
ك ، م ، هـ || أنه لو كان : — د

الصفة ، لكان حينئذ لا تكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا . فإن كان حينئذ لا تكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا ، وتكون الصناعة منتجة من المشهورات ، فليس كونها صناعة منتجة من المشهورات كونها جدلا ، بل تكون بذلك برهانية أو خطابية أو غير ذلك ، فلا يكون هذا الرسم صحيحا لصناعة الجدل . وإنما تكون الصناعة الجدلية صناعة جدلية بشرط آخر .

لكن يجب أن لا تلتفت إلى هذه الأشياء ، ولا تشتغل بهال كيفية الصدق والكذب في المقدمة ولا في النتيجة ، بل تلتفت إلى أن تكون المقدمة متسلسلة ، والنتيجة لازمة من متسلمات ، وإلا فقد صعب على الجدلي أن ينظر في كل مقدمة هل هي أرجح يسيرا من المتساوي الصدق والكذب ؛ ويحذر أن تكون صادقة في الكل فيكون في شغل ، أو يكون إذا قاس قياسا متجا للكذب ، أو قدر على إنتاجه لا يكون جدليا ، أو تكون هناك قياسات أكثر من ذلك بالعدد تنتج الصدق ويكون قادرا عليها ، فيكون قياسه ذلك جدليا لا لأمر في نفسه ، بل لأمر له بالقياس إلى قياسات أخرى في القوة .

وقد قال قوم: إن السائل يقوم مقام الفاعل؛ وأما المحييب من حيث هو محييب ، فإنه قائم مقام المتفعل ، لأنه يحاول أن لا يتفعل . وهذا من العجائب أن يصير قائما مقام المتفعل ، لأن مآيته أن يكون محاولا لأن لا يتفعل . بل السائل سائل لأنه يحاول الفعل والمحيب محييب بأنه يحاول مقابلة السائل بالفعل والانفعال جميعا . أما الفعل فبأن يطلبه ، وأما الانفعال فبأن لا يقبله .

(١) فان : وان ه || فإن ... جدلا : — س ، سا (٢) الصناعة : صناعة د ، سا ، ك ، م ، ن ، ه (٣) كونها : — م (٥) صناعة جدلية : — ك || لشرط : بشرط د ، م ، ن ، ه (٦) لكن : + لا ك (٨) فقد : فلقد د ، س ، سا ، ن ، ه || الجدلي : جدلي د ، ن (٩) أو تكون : وتكون سا ، ك (١٠) أو تكون : وتكون سا || ويكون : فيكون س (١١) جدليا : جدلا س || لا : — س || نفسه : + بل لأمر في نفسه ب ، سا (١٢) في القوة : بالقوة ب ، ك ، ه (١٣) وأما المحييب من حيث : والمحيب د ، ن || فانه : بأنه د || قائم : قام ن (١٤ — ١٥) يحاول ... لان : — ك (١٥) المتفعل : الفعل ك || سائل : — د ، سا نلا ه || يحاول : محاول ن (١٦) والانفعال : وبانفعال م ، ن ، ه والانفعال ه || الفعل : م بالفعل (١٦ — ١٧) جميعا ... الانفعال : — ك (١٦) يطلبه : يطلبه د ، م ، ن ، ه (١٧) الانفعال : الانفعال د ، م ، ن

- وظنَّ قومٌ أن الجدلى ، وإن كان له أن يتكلم فى كل مسألة حتى فى مسألة طبيعية وغير ذلك ، فإنما يجب عليه من حيث هو جدلى أن لا يتكلم من مبادئها ، بل من المبادئ المشهورة المشتركة . وليس كذلك ؛ بل يجب أن يقال إنه ليس يكون جدليا بأن يكون كلامه مقصورا على استعمال مبادئ تلك الصناعة بأعيانها ، كما يكون كلام التعليم مقصورا عليه ؛ بل بأن له أن يستعمل المبادئ المشتركة أيضا الغريبة عن ذلك إذا كانت مشهورة ، على أن يعلم أن له أن يستعمل المبادئ الخاصة بتلك الصناعة المشهورة فيما بين أهلها . بل التعليم الأول يكلف الجدلى أن يقتنى الشعور بالمشهورات الخاصة عند أهل صناعة ، كانت مبادئ أو كانت بعد المبادئ من المطالب التى أنتجوها من تلك المبادئ ، فهى مشهورة فيما بينهم معلومة لديهم ، وحتى أن الجمهور ربما شاركهم فى قبول تلك على سبيل التسليم والحمد . وربما كان أيضا منها ما سبيل البرهان عليه بعيد ، والقياس عليه من المشهورات مما لا يمكن ، إلا أنه حين قبل واشتهر صار من المشهورات فى أهل الصناعة ؛ فللجدلى أن يستعمله من حيث هو مشهور ، مثل كون الشمس أكبر من الأرض . وربما كان شيئا ليس عليه برهان ، مثل كون زحل نحسا ؛ ومثله يستعمل فى الجدل . فلا يجب أن تلتفت إلى ما يقال من خلاف هذا . بل ليس للجدلى أن يستعمل من أحكام صناعة ومبادئها ما لم يكن مشهورا إلا على سبيل التسلم من خصمه حين يسلمه ما هو غير مشهور ، ولا أن يحايل النظر فيما يبعد عن أوائله مسافة مديدة ، كانت أوائله حقيقية أو ذائعة ؛ إذ الجدلى لا ينتفع بقياسات يقصر وقت تمام للمخاطبة عن استيفائها ممرودة .

- (١) وظن : وقد ظن من || الجدلى : الجدل سا || وطبيعة : طبيعة س (٣) يكون : — م
(٤) مقصورا : مقصورا س || كما ... عليه : عليه الحال فى التعليم د ، ن || التعليمى : التعليم م
|| مقصورا : مقصورا س (٥) أن يعلم : أن لا يعلم سا (٦) يستعمل : استعمال م
|| الخاصة : الخاصة ب ، سا ، ك ، م ، هو ؛ الحاصلة س || الأول : الأولى سا
(٧) الشعور : شعور ب || الخاصة : الخاصة ب ، س ، سا ، م || صناعة : — س
(٨) بعد : لغيرن || المبادئ ب ، ه || من المطالب : والمطالب د ، ن (٩) التسليم : التسلم
سا ؛ التعليم ك (١٠) ما على س ؛ + على د ، ن || بعد : — س || بما ... المشهورات : — سا ||
بما لا : ما لم ه (١١) واشتهر : واستمر د ، ن || فالجدلى : والجدلى د ، ن (١٣) الجدل :
الجدلى ه (١٤) من : + ذلك م || من : فى ن (١٥) التسلم : التسليم ن ، ه
(١٧) للمخاطبة : خاطبه م ؛ المخاطبة ه || استيفائها : استيفائها ك

والكتاب الموضوع للجدل في التعليم الأول قد يسمى بكتاب المواضع . ومعنى الموضوع حكم مفرد من شأنه أن تنشعب منه أحكام كثيرة تجعل كل واحد منها جزء قياس ؛ مثل قول الفائل : إنه إن كان الضد موجودا لشيء ، فضده سيكون موجودا ل ضد الشيء . فهذا حكم مشهور . وليس غناؤه أن يستعمل في القياس على هذه الصفة ؛ بل إن استعمل على هذه الصفة ، فربما ضر ؛ فإنه حينئذ يشعر بما يفسده وينقضه ، إذ ربما يشعر عند تأمله ب ضد يكون لشيء ، ومقابله ليس ل ضد ذلك الشيء ، بل لمثله ؛ كإيضاض فإنه للجسم ، وأيضا فإن السواد له . وأما إذا استعمل جزئية مقدمة قياس ، لم يشغل بنقضه إلا بما لا يدخل في الجملة المذكورة من جزئياته التي هي جزئيات الكلي الأول . فربما لم توجد له مناقضة ، ووجد لكليه مناقضة . وربما كان هو أقرب إلى الشهرة ، فكان الكلي أمرا عقليا غير مشهور . فإن الأمور إذا رفعت إلى أحكام عامة كلية جدا بعدت عن الشهرة . فإنه إذا قيل مثلا : إن كان الإحسان إلى الأصدقاء صوابا ، فالإساءة إلى الأعداء صواب ، كان هذا في حد جزئيته قريبا من القبول . وإذا أريدت مناقضته ، طلب جزئي تحت الإساءة إلى الأعداء ، حتى يناقض به لو طلب شهرة مقدمة مقابلة لهذا الجزئي فقط ، حتى يناقض به ، ولم يلتفت إلى أمور خارجة عنه في أكثر الأمر . وأما إذا أخذت المقدمة العامة المذكورة ، فربما لم يفهم . فإن تصور الكلي جدا أبعد من العقول ، وربما فهم بعسر وجهد ، وكان وقوعه بالجهد والعسرة مما ينزه الحمد ، كأن المحمودات والذاتمة أمور سهلة التصور ، وكأن سهولة التصديق تتبع في أكثر الأمر سهولة التصور ، وكأن

(١) قد : — د || يسمى : سى م ، سا || الموضوع : الموضوع د (٢) تنشعب : ينشعب م (٣) إنه : — د ، ك ، ن || إن : — م || موجودا لشيء : بوجود الشيء ه || فضده : فعنده ب ، س ، د ، ن || سيكون : يكون ه (٤) غناؤه : عناده س ، ه || على : — س (٥) إذ : أو (٦) ضد : ل ضد د ، ك ، ن || وأيضا : أيضا ك (٧) يشغل : يستعمل ه || لا : — سا (٨) الجملة : الحكمة ك ، م ، ه || المذكورة : + المدركة سا ، ك || جزئياته : + جزئيات س ، ك || الكلي : الكل م (٩) ووجد لكليه مناقضة : — ن || لكليه : للكليه د || إلى : — د ، ن || فكان : وكان د ، س ، ن (١٠) عامة : عامة م || بعدت : نقلت د (١١) إلى : على ه (١٢) جزئيه : جزئية د ، سا ، م || القبول : القول م || مناقضته : مناقضة ه (١٣) به : — س || لو : أو د ، سا ، ك ، ن ، ه (١٥) حدا : جدا سا ، م ، ه || أبعد : بعده || العقول : القبول سا ، ن (١٦) بعسر : بعينه ن || الحمد : الإحسان د ، ن || والذاتمة : الذاتمة د ، ن (١٧) أمور : أمور س ، م ، ه || وكان : فكان ب ، س ، سا ، ك || الأمر : الأمور د ، سا ، ك ، م

صعوبة التصور توجب صعوبة التصديق ، فكان صعب التصديق بعيدا عن الشهرة ، حتى لو كان الشيء مشهوراً . فتكاف تعويض العبارة عنه أورثه ذلك سوء الفهم ، وأورث سوء الفهم نفور الطبع إباءاً للتصديق ، فكان التصديق والحمد زايلا نه . وذلك لأن الحق حق بنفسه ، والمشهور يكتسب الشهرة لأحوال تقرن به ، منها سهولة انجذاب النفس إليه ؛ فإن المنجذب إليه بسهولة يعرضه ذلك لسرعة تسليحه ؛ وكان الإنسان الحسن البيان أقرب إلى أن نسلم له ما يقوله من غيره ، وإن شاركنا في القول . كما أن الموثوق به ، والمحتمس ، والمحبوب ، يسلم له الشيء الذي لو طالب بتسايمه غيره ممن يقابله ، عووق ومونع ؛ فإن التسليم والشهرة ليسا مبنيين على الحقيقة ، بل على حسب مناسبتهما للأذهان ، وبحسب أصناف التخيل من الإنسان .

- ١٠ فن المشهورات ما يكون السبب في شهرته تعلق المصلحة العامة به ، وإجماع أرباب الملل عليه ، قد رآه متقدموهم ومتأخروهم ، حتى إنها تبقى في الناس غير مستندة إلى أحد ، تصير شريعة غير مكتوبة ، وتجري عليها التربية والتأديب ؛ مثل قولهم : العدل يجب فعله ، والكذب لا يجب قوله .

ومنها ما يكون السبب فيه الاستقراء .

- ١٥ ومنها ما يحمل عليه الحياء والنجل والرحمة والحشمة .

ومنها ما يحمل عليه مشاكته للحق ، ونحافته إياه بما لا يحس به الجمهور ، إذا لم يعملوا بالمعاملة التي ذكرناها ، مما ينهم على طريقة امتحان المجبولات . وذلك نوع

(١) فكان : وكان ك ، م ، ن ، هـ || صعب : — م || بعيدا : بعيد ، ن (٢) الشيء : — م || تعويض : تعويض م || الفهم : فهم د ، ن (٣) إباء : — م ، هـ || التصديق : التصديق هـ (٤) تقرن : تقرن سا ، ك || به : بهام (٥) لسرعة : بسرعة ك || وكان : فكان ن . (٧) له : به هـ (٨) مناسبتها : مناسبتها ن || وبحسب : بحسب م (١١) الملل : الملل م ، هـ || حتى : على هـ || مستندة : مستندة د ، س ، سا ، ن (١٢) وتصير : فتصير ك || التربية : التربية م || والتأديب : والتأديب د ، ن ؛ في التأديب م (١٣) قوله : فعله ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ (١٤ — ١٦) فيه . . . ومنها : — ك (١٦) عليه : عليها د ، ن ؛ — م || بما : ربما هـ || يحسن : يحسن ن || إذا : فإذا ب (١٧) ذكرناها : ذكرناه ب ، د ، ك ، ن || ينهم : ينهم ك || طريقة : طريق د ، ن || امتحان : امتحانات ن

من قصد المعاندة والمناسبة . فربما كان الشيء يقبله الطبع إذا كان المصنئ إليه ليس يصنئ على نحو معاندة ومناسبة . ثم إذا تعصب ، ونصب ، وطلب وجه الخلاف ، أحس بما له فيه أن لا يسلمه . وربما كان اسم مشترك مبيها في شهرة الشيء .

وإذا كانت المشهورات حارت مشهورات بالانقياد والإذعان المبني على غير الوجوب ٥
الصرف ، فله لا محالة أسباب تختلف بحسن موقعها ولطفه ، وبسوء موقعها وعنفه .
والأمر الشديد الكلية بعيد عن الذهن ، سيشتمزعه الذهن ولا يقبله ، فيكون استعمال
الجزئى من المرضع مقدمة نافعا محمودا ، واستعمال الكلى مقدمة أمرا بعيدا عن الذهن ؛
وإذا استعمل وجدت المفاضات له كثيرة ، أكثر مما توجد للجزئى . فإن ما ينقض
الجزئى ينقضه ، أعنى الكلى ، وسيوجد له ما يخصه .

وربما نبه هو على طلب مناقضة لا ينبه له الجزئى ، فإن القائل : " إن كان الإحسان ١٠
إلى الأصدقاء صوابا ، فالإساءة إلى الأعداء صواب " ، قلما يفتن له خصمه أن ينقض
كلامه ، بأن يقول : " ليس إذا كان الضد لشيء ، وجب أن يكون ضده لضد ذلك
الشيء " . وإن نظن أيضا ، لم يضره ؛ فإن ذلك يقول : أنا لم أقل إن كل ضد لشيء
يجب أن يكون ضده فى ضده ، بل إنما قلت ما قلت فى أمر جزئى . وليس إذا وجب ١٥
قبول حكم فى أمر جزئى إذا كان مشهورا أو كان بيتا ، يجب أن يكون حكم كليه كذلك .
فإنه ليس إذا كان الزوج والفرد لا يتعاقبان على موضوع واحد ، وكان ذلك حقا أو مشهورا ،

(١) والمناسبة : والمناقضة د ، م ، ن ، هـ ؛ والمناسبة من (٢) تعصب : + مناسبة سا ||
|| وطلب : وطالب هـ (٣) أن : لاذب || فى شهرة : لشهرة س || الشيء : شئ د ، سا ، م ، هـ
(٤) غير : — د (٥) فله : — د ، ن || تختلف : — ب || وبسوء : وسوء ن ||
(٦) الشديد : السديد ك ، هـ || الكلية : للكلية ك || بعيد : البعيد م || سيشتمز : يشتمز د ، س
|| عته : عندنج (٧) الموضوع : المواضع د ، ن || الكلى مقدمة : الكلى د (٨) استعمل :
استعملت هـ || وجدت : وجوب د || مما : ما ك || ينقض : ينفض (٩) أعنى الكلى : — د ، ن
(١٠) القائل : + إذا قال م || إن : إذا س ، هـ || فلاإساءة : والإساءة د ، ن
(١١) صواب : صوابا د ، ن (١٢) لضد : + ذلك (١٣) فطن : يظن هـ (١٥) أمر : — س
|| إذا : لاذ هـ || أو كان : أرس || يجب : فيجب سا (١٦) موضوع : موضع ب || أو مشهورا :
ومشهورا ك

أوجب أن يكون مثل ذلك حقا ومشهورا في كل متضادين أو متقابلين . فأما إذا بدأ ووضع الكلّي ، لزمه التقض حين استعماله ، وحين جعل حكم الإحسان والإساءة مستنبطا من حكمه ، وصرح به ، واعترف به . فإن استنبط ذلك الحكم في نفسه من هذا الحكم ، نفعه الاستنباط فيه وفي غيره ، وخصوصا إذا لم يشهره مصرحا به .

- وأخص من ذلك إذا لم يوجد ما يقاوم به الجزئي فسلم . فإن العامة ومن يجري مجراها ، إذا فهمت شيئا ، ووجدوا له أمثلة ، ولم يجدوا مالا ينقضه ، سلموه في أكثر الأمر كأنه حكم واجب ، ويكون الكلّي الذي هو الموضع قانونا معداله . فأما إذا استعمله بالفعل عرّضه للإبطال ، وعرض بيانه المؤلف منه للإبطال .

- على أني لا أمتنع أن يكون موضع من شأنه أن يصير مقدمة أو يستعمل مقدمة ، بل أقول : كثير من المقدمات المشهورة فهي مواضع فقط لا يحسن استعمالها مقدمات قياس ، ١٠ مثل أن طرفي التقيص لا يجتمعان ، وأن الكلّي الموجب ينعكس جزئيا موجبا . ومنها ما يحسن أن يكون موضعا ومقدمة ، فيكون نافعا في أنه قانون ، ونافعا في أنه جزء قياس معا وذلك مثل المثل الذي ضربناه . وكثير منها لا يصلح أن يجعل قانونا على سبيل الكلية ، بل على سبيل التمثيل ؛ وذلك لا يسمى موضعا . بل الموضع ما يولد الجزئيات من حيث يعمها ، ومن حيث ينزل إليها حكمه . وهذا وإن اتفق أن كان حكم موضعا ومقدمة ، فهو ١٥ موضع من جهة ؛ ومقدمة من جهة . أما موضع ، فمن حيث يستعمل على أنه قانون ، وأما مقدمة فمن حيث يستعمل جزء قياس .

(١) أوجب : وجب د ، س ، سا ، م ؛ هـ || مثل ذلك : — د ، ن || ومشهورا : أو مشهورا ؛ + كذلك د ، م || بدأ وضع : بدأ وضع ب (٢) التقض : التقيص ب ، هـ (٣) استنبط : استنباط م || هذا : ذلك س || الحكم : + لكنه لا يعترف به م (٤) وخصوصا : خصوصاً هـ (٥) فلم : فسلم د ، ن ؛ سلم س ، ك || ومن يجري مجراها : — د ، ن (٦) فهمت : فهوام ، هـ || ووجدوا : وجدوا م || يجدوا : + له م ، هـ || ولم يجدوا مالا : — ن (٧) ويكون : فيكون || الموضع : المواضع د ، ك ، ن || فأما : — س || إذا : فإذا س (٨) المؤلف منه : — ما (٩) أني : أنه س || يكون : ما هو د (١٠) كثير : كثيرا ن || فهي : في س (١١) يجتمعان : يجتمعان س (١٢) موضعا : موضوما ب ، س ، هـ || معا : — س (١٣) المثل : — هـ || منها : ما س (١٤) موضعا : موضوما هـ || الموضع : الموضوع هـ (١٥) ومن : من د ، ن || وهذا : فهذا ؛ هذان || وإن : إن م || حكم : — س (١٦) فمن حيث يستعمل : فعل أنه د ، ن

ولست أستحسن ما يقال من أن الموضع مقدمة هي كذا وكذا ، إذ كانت المقدمة إنما هي مقدمة لأنها جزء قياس ، وكان الموضع إنما هو موضع لأنه ليس جزء قياس . وإذا كان الشيء الواحد يصلح أن يحفظ قانونا يولد منه أجزاء القياس ويصلح أن يكون نفسه جزء قياس فهو شيء واحد يصلح أن يكون موضعا ومقدمة . وليس من حيث هو موضوع مقدمة فلا يجب أن يؤخذ كونه مقدمة في حد كونه موضعا . ولو قيل بدل المقدمة قضية كان أقرب الى الصواب .

ويشبه أن يكون الموضع إنما سمي موضعا لأنه جهة قصد للذهن ، معتبر ، معتد به . وكما أن الموضع المكاني يقال عموما على كل مكان معين ، ويقال خصوصا على الموضع الذي له خاص حكم يعتد به ، حتى يقال : إنه لموضع أمين وإنه لموضع خوف ؛ كذلك قد ينحصر ما يهم التفات الذهن إليه موضعا فيقال : إن هنا موضع بحث وموضع نظر ، فكان الحكم النافع على سبيل القانون موضع انتفاع ، وموضع اعتبار وحفظ .

وهذا الكتاب ليس كله نظرا في المواضع ، بل ذلك أكثر أجزائه . وفيه نظر يتقدم المواضع ، ونظريتاخر عن المواضع ، لكن عمدة ما فيه وأكثره هو الموضع . وسائر ذلك إنما يقال في كيفية اكتساب الموضع ، أو في كيفية استعمال الموضوع . وقد يسمى الكتاب باسم الغالب من أجزائه ، أخذا من مقدار الكتاب ، واستيلاء على غرض الكتاب .

(١) من : — ن || وكذا : أوكذاب ، م || إذ : إذاب ، م ، ك ، ن ، ه || إنما :
لها ما (٢) وكان : فكان ك || ليس : — ك ؛ + هو د ، ن || قياس : — م
(٣) أجزاء : جزء ما || ويصلح : فيصلح ن || نفسه : بنفسه د ، ن (٤) فهو شيء : فشيء
د ، ن || من حيث : — ما (٥) مقدمة : بمقدمة م ، سا ، ك ، م (٧) يكون : + هذا
د ، ن || لأنه : + من ك || للذهن : الذهن ه (٨) وكما : كما م (٩) على الموضع : على
كل الموضع ك || يعتد : معتد سا ، م ، ن || حتى : — ك || وإنه : إنه ه (١٠) إن : إنه ه
(١٢) بل : + في ه (١٣) عن : — سا ، ك (١٤) الموضع : المواضع ك ، ه
(١٥) الغالب . . . الكتاب : ما كان من أجزائه حاله هذه الحال د ، ن || أجزائه : — م
|| واستيلاء : وسبيلا ه

الفصل الخامس

فصل (هـ) في التفريق بين القياسات الجدلية وقياسات أخرى كلية النتائج تشبهها والكلام الجامع لمنافع الجدل

أما القياس المطلق فقد تحققته، والصنف البرهاني منه أيضا فقد تصورته. وأما الجدلي فقد عرفناه بالجملة ما هو، وأنه كيف يخالف البرهاني؛ فإن البرهاني مقدماته من أوائل^٩ في العقل، أو بينة عن الأوائل، والجدلي عن المشهورات. والحق ينظر إليه في نفسه، والشهرة ينظر إليها من حيث التعارف لتسليمه. فنه المشهور المطلق الذي يسلمه الجمهور، ومنه ما هو مسلم عند أكثرهم، مثل أن الله واحد. ومنه ما هو مشهور محمود عند الفلاسفة والعلماء منهم مثل المشهور عند الحكماء، هو أن الجليل أفضل من اللئيم. ومنه ما هو مشهور محمود عند أكثر العلماء، مثل أن السماء كرية. ومنه ما هو مشهور محمود عند أصحاب^{١٠} فاضل منهم؛ كما هو مشهور محمود عند أصحاب التعليم الأول من أن الفلك طبيعة خامسة.

وهذه المشهورة بحسب عدة من الحكماء، أو واحد منهم، إذا كان مضادا لما عليه المشهور المطلق عند الجمهور ومستشعنا، لا ينتفع به في القياسات الجدلية المطلقة. فإن القياسات الجدلية منها ما هي مطلقة يخاطب بها الجمهور وأكثر من يجري مجراهم، ومنها ما يخاطب به صاحب رأى خاص.

١٥

(٢) قياسات : قياسات م (٣) تشبهها : تشبه ب ، د ، م ، سا ، ك ، ن ، هـ
(٤) البرهاني : الثاني م ، سا (٥) قد : قد م || عرفناه : عرفنا ك ؛ عرفنا ن
|| البرهاني : البرهاني م (٦) في : إلى هـ || إليه . . . ينظر : — ك || إليه : إليها ب ، م
(٧) لتسليمه : لتسليمها م || فته : فته م ، هـ ؛ + أن هـ || ومته : ومته هـ (٨) مسلم : مسلمة سا
|| ومته : ومته م ، هـ ؛ ومثال م (٩) هو : — د ، ن (١٠) العلماء : الحكماء د ، ن
(١٠ — ١١) أصحاب . . . عند : — د ، ك (١١) محمود : — م ، هـ || التعليم : المعلم
د ، م ، سا ، ن || أن : — ن || خامسة : — هـ (١٢) المشهورة : المشهورات
ك ، ن ، هـ || عدة : — م || واحد : + واحد د ، ن ، هـ ؛ عدة م || كان : — ك
(١٣) ومستشعنا : ومستشعنا ب || لا : لا ك ، م ، هـ || الجدلية المطلقة : — م (١٤) بها : به
سا || من : ما م

ولما كانت القياسات الخطائية والشعرية خارجة عن الانتفاع بها في المخاطبات التي تنحو نحو الأمر الكلية فليس بنا كثير حاجة إلى الفرق بين الجدلية وبينها ؛ ولكن اللواتي تشبه الجدل من المقاييس هي البرهانية ؛ وقد عرفت الفرق بينهما . وبعد البرهانية المقاييس الأربعة التي يسمى بعضها مشاغبية مرئية ، وبعضها سوفسطائية ، وبعضها عنادية ، وبعضها امتحانية ؛ وقد عرفت . لكن المشاغبية لا تخالف العنادية إلا بالقصد والغرض . فأما في مادة القياس وصورته فحكمها واحد . وكذلك السوفسطائية لا تخالف الامتحانية إلا بالقصد والغرض .

والمشاغبية هي إما من جهة المسادة ، وذلك أن تكون المقدمات ليست مشهورة على الحقيقة ولكنها مشهورة على الظاهر البادى الغير المتعقب أو مشبهة بالمشهور . فهذا إذا كانت صورته مشجة صلح أن يقال له قياس ، لأنه قول إذا وُضعت فيه أشياء لزم عنها قول آخر . لكنك لست تضع ، أو ليس الجمهور يضعونه . وفرق بين أن تقول : «إذا وضعت» وبين أن تقول موضوع ، ووضعت . وأما من جهة الصورة فإن يكون القياس غير منتج ، لكن المقدمات مشهورة . والقياس يشبه القياس من مشهورات أو ليس قياسا ولا من مشهورات ؛ وهذان لا يسميان قياسين لأنه ليس لهما حد القياس ، لأنك لو وضعت ما بينهما لم يلزم عنهما غيرهما . ولكن لا يجوز أن يسميا قياسين مرئيين أى قياسين لا في أنفسهما بل عند الممارى ؛ كما يقال سفينة حجر ، ولا يقال سفينة ؛ لأنه لا تكون سفينة من حجر . ولكن إذا قيل هذا اللفظ فهم أنه ليس يعنى أنه سفينة بالحقيقة ، بل يعنى أنه مشابه بوجهه مالم السفينة وإن لم يكن من حيث هو سفينة .

(٢) بين : + البرهانية ك (٣) الفرق : ما فرق ب (٤) الأربعة : الأربع من (٥) لكن : — د (٦) فحكمها : فحكمها ب ، ك ، م ، ن ، هـ (٨) وذلك : وهى : د ، ن (٩) الحقيقة ولكنها مشهورة : — ك || البادى : البادى سا ، ك || المتعقب : المتعقب س ؛ المتعقب ك || مشبة : تشبه سا ؛ شبيهة هـ || بالمشهور : بالمشهورة د ، ن || إذا : إن س (١٠) وضعت : وضعت د || فيه : فيها ك || قول : — ك (١١) لكنك : لكنها هـ || لست : ليست هـ || بين : — س || أن : — م || تقول إذا وضعت : يقال إذا وضعت فيه أشياء لزم عنها قول آخر د (١٢) ووضعت : ووضعت د ؛ وضعت هـ (١٣) يشبه : شبه من || أوليس : وليس د ، سا ، ن (١٤) وهذان : وهذان || وضعت : وضعت د (١٥) عنهما : عنها د || ولكن : لكن ك || يسميا : يسمي د ، ن ؛ يسميان هـ || مرئيين : مرئيين ب ، د ، س ، ن ، هـ (١٦) سفينة : + من س ، م || حجر : — هـ (١٧) أنه سفينة : — سا || بالحقيقة : في الحقيقة ن || يعنى أنه : — د ، ن || مشابه : مشابهة د ، ن || للسفينة : السفينة هـ

فهذه الأنواع من القياس ، أعنى المشبهة بالقياسات الجدلية ، إذا كانت الغاية فيها نفس الغلبة فقط ، لا لأنها غلبة بل ليظهر عجز المدعى لما ليس فيه ، سميت عنادية. وإذا استعملها المغالطون ليقعوا الغلط ، سميت مشاغبة . وإذا استعملها الحكماء ليستوضحوا محل المدعى الكاذب ، سميت امتحانية .

- ٥ والصناعة الجدلية قد تشاركتها الامتحانية والعنادية في الموضوع ، وذلك لأن الامتحانية والعنادية في المشهورات ، لكنه لما كان مستعملها في مخاطبات علمية وليست المشهورات معدة لها ، فهو يستعملها على أنها مشبهة بالصادقة . فذلك فارقت الجدل من حيث الغاية ، إذ استعمال المشهورات في العلوم مغالطة ، ولكنها تفارق السوفسطائية أيضا في الغرض والغاية .

- والمقدمة الشبيهة بالمشهورة هي التي يخيل وقتا ما أنها مشهورة ، ثم إذا تعقبت وتؤملت ظهر سريعا أنها ليست كذلك فأما التي تبقى بحالها مشهورة ، ولا يظهر عن قريب أنها ليست بمشهورة ، بل يرى أنها مشهورة ، فإنها بالحقيقة مشهورة ، إذ كان حكم المشهور ليس هو الصدق ، بل قبول الأنفس له .

- وأما ظهور حال ما ليس بمشهور فهو على أحد نوعين : أحدهما ببيان الكذب فيه عن قريب ، والثاني ببيان عدم الشهرة فيه عن قريب . أما بيان الكذب ، فلائن المشهور وإن جاز أن يكون كاذبا ، فلا يجوز أن يكون شديد ظهور الكذب ، فإنه إذا كان ظاهرا ١٥ الكذب لم يقبل ، وإذا لم يقبل لم يشتهر ، بل المشهور الكاذب يجب أن يكون خفي الكذب حتى تستمر شهرته .

(١) القياس : القياسات ك || المشبهة : الزبينة م ، — سا || فيها : منها م (٢) فقط : — م || غلبة : + فقط م ، ه || لما : بما ك || سميت عنادية : حتى عناداد ، ن || وإذا : أو إذا د (٣) وإذا : أو إذا ن || ليستوضحوا : ليوضحوا د ، ك ، م ، ن (٦) لكنه : لكن ب ، د || كان : — م (٧) فذلك : فذلك م (٨) إذ : إذا د ، ن || استعمال : استعمل د ، ن || العلوم : العلم ه || ولكنها تفارق : لكنها مفارقة م || السوفسطائية : للسوفسطائيات م (٩) الشبهة : المشبهة د || بالمشهورة : المشهورة م || يخيل وقتا : بحسب تخيل وقت م || وتؤملت : تأملت م (١٠) التي : الذي م (١١) بمشهورة : مشهورة د || إذ : إذا ب ، سا ، ه ، وإذا ن || كان : — ك (١٣) وأما : + المشهور م || فهو على : فعلى د ، ن ، ببيان : ببيان ب (١٤) بيان : ببيان ب ، ه (١٦) يقبل : يصل ه || الكاذب : الكذب ك (١٧) حتى تستمر : لتستمر د ، ن

وأما بيان عدم الشهرة ، فإنه وإن كانت المقدمة صادقة ، لكنها ليست مشهورة ، وأخذت على أنها مشهورة ، ولم يكن التعقب يثبت عليها الشهرة ، لم ينتفع بها في الجدل ، وكانت مغالطة ، وكانت كالكاذبة . والتي تكون مع ذلك كاذبة أبعد من النفع .

وأما القسم الثانى من القياسات المشبهة ، وهى المخصوصة بامم السوفسطائى ، فنسبتها من حيث المادة إلى القياس البرهانى نسبة البرهانى الممارى إلى الجدل . فكما أن الممارى إنما كان مماريا لأن ظاهره هو أن مقدماته مشهورة من مبادئ الجدل ، وباطنه هو أنها ليست كذلك ، بل مقدماته غير مشهورة فى الحقيقة ، ولا هى مبادئ قياس جدلى فى الحقيقة كذلك المغالطى المذكور ظاهره أن مقدماته صادقة ، وصحيحة ، ومناسبة للصناعة التى فيها المطلوب مناسبة المقدمات البرهانية . على أن تلك المقدمات إما مبادئ تلك الصناعة ، أو أشياء تُبين بمبادئ تلك الصناعة من شأنها أن تعود فتصير مبادئ قياسات ، بعد ما كانت مطلوبة وباطنة ليس كذلك . ومادة هذا القياس تعم الأمرين جميعا : أعنى الظاهر بما هو صادق ومبدأ للصناعة ليس فيها بمطلوب ، والظاهر بما هو ظاهر مما هو نتيجة ، ويصلح أن يصير مبدأ . فكذا يجب أن تعلم هذا الموضع ، ولا تلتفت إلى ما يقال .

فإذا كان الظاهر فيها هكذا ، والحقيقة مخالفة لذلك بأن يكون مقدمة أو مقدمات من القياس ليست صادقة ، ولا مبذية على الأصول فى الحقيقة ، واستعملت على أنها كذلك ؛ ثم كان غرض القياس التضليل والإيهام أن ما ينتجه حق يلزم قبوله ، وأنه منتج عن حق ،

(١) المقدمة : مقدمة ه || لكنها : فإنها م (٤) القسم : القصد م ، ه || المشبهة : الشبهة ه || وهى : وهو ه || المخصوصة : المخصوص م ، ه || السوفسطائى : السوفسطائية ك || فنسبتها : فنسبتها م (٦) من : ومن م (٧) ليست : ليس م ، ه (٨) وصحيحة : صحيحة ه || ومناسبة : ومناسبتها م || للصناعة : الصناعة سا ، ه (١٠) أشياء : شيئا ب ، سا ، ك ، م || بمبادئ : لمبادئ م || قياسات : + بعد ه (١١) كانت كان د ، ن || مطلوبة : مطلوبة د ، ن (١٢) الظاهر ، الظاهر م ، ه || للصناعة : الصناعة م || ليس : وليس د ، ن ، ه || والظاهر : الظاهر ب || بما : بام م (١٣) فكذا : هكذا د ، ن ، ه ؛ فكذلك م || الموضع : الوضع د (١٣ — ١٤) يجب ... فيها : — ه || (١٣) ولا تلتفت إلى ما يقال : — م (١٤) مخالفة : مخالف ب ، سا ، ك ، م (١٥) صادقة : صادقا م (١٦) ثم : + ان م || كان : — ك || حق : + حتى م || يلزم : يلزمه ك || عن : غير سا ، ن

فإن ذلك القياس سوفسطائي . وإن لم يكن كذلك ، بل كان الغرض فيه اختيار المخاطب لندرى منزلته في تمييز المشبه عن الحقيقي ، كان القياس امتحانيا .

وهذا القياس يخالف البرهان بأن البرهان أصل وحق ، وهذا مشبه به . ويخالف الجدلي ، بأن الجدلي لا يأخذ المقدمات مدعى فيها أنها حق في نفس الأمر ، بل حق من جهة الشهرة ؛ ولا يأخذها على أنها مناسبة للبادئ ، وهذا يأخذها على أنها حق في نفس الأمر غير ملتفت إلى ذلك للشهرة ، وأنها مناسبة . فلو أخذ للشهرة وكان مشهورا ، كان جدليا . فإن أخذ المقدمة المشهورة على أنها مشهورة جدلياً ، وأخذ المشهورة على أنها حقيقية في نفس الأمر يتوخى بها التعليم ، فهو مغالطى سوفسطائي .

ويخالف القياس المشاغبي بأنه ليس يأخذ مقدماته على أنها مشهورة أو متسلمة ويكذب فيها ، بل لأنه يأخذها على أنها حقة ويكذب فيها . وإذا وقع للإنسان هذا مع نفسه فغلط ، لم يخرج من أن يكون فيها قياسا مغالطيا ، كما إذا وقع الحق للإنسان مع نفسه لم يخرج قياسه من أن يكون تعليميا . بل كما أنه ينزل من نفسه بحسب اعتبارين ؛ أن يكون معلما ومتعلما ، فكذلك قد ينزل من نفسه بحسب اعتبارين : أن يكون مغالطا ومغالطا . وهذا هو مثل ما عمله بعضهم في تريع الدائرة ، إذ أخذ شكلا هلاليا فوجده مساويا للربع ، فحكم أن الدائرة تنقسم إلى الهلاليات . وكما ين بعضهم بنصفي الدائرتين ١٥ وقع فيهما المركز لا على موضعه أن خطا من مثلث مساو للآخرين أو أزيد ؛ وهذا شيء معروف .

(١) فيه : — ك || المشبه : ب ، م ، هـ || عن : + غيرم || كان : لكان ك ؛ وكان هـ || امتحانيا ، س (٣) البرهان : البرهاني ن || بأن البرهان : — هـ || مشبه : شبه س (٤) الجدلي : الجدلي س || أنها : أنه ب ، س ، م ، هـ (٥) حق : حقيقة هـ (٦ — ٨) غير الأمر : — هـ (٦) ذلك للشهرة : تلك الشهرة ن || فلو : ولوس (٧) أخذ : أخذت س || المشهورة : — س (٨) المشهورة : المشهور م || حقيقة : حقيق ك ؛ حقيقة م (٩) ويخالف : ويقال في م || مشهورة أر : — ك (١٠) فيها : — هـ (١١) قياسا مغالطيا : قياس مغالطى ك || للإنسان : الانسان هـ ؛ + الحق س (١٢) تعليميا : تعلما هـ (١٣) ومتعلما : أو متعلما هـ (١٤) ومغالطا : أو مغالط هـ || هو : — ك || عمله : عليه ن || إذ : إذا س ، م (١٥) تنقسم : انقسم ب

ولا يجب أن يظن أن هذا القياس يخالف الجدل والمشاغبي بأن الجدل لا يكون إلا من المشتركات دون المبادئ الخاصة ؛ وأن المشاغبي يتشبه بالمشتركات ، وهذا يشبه بالمبادئ الخاصة بلحس من العلوم ؛ فإننا قد أوامنا قبل إلى أن هذا هذر .

ولا تُصنع إلى من يقول : إن نسبة القياس الامتحاني إلى البرهاني ، كالمشاغبي إلى الجدل ؛ فإن ذلك لهذا القياس ليس من حيث هو امتحاني ، بل من حيث هو صوفسطائي .

فأصناف القياسات التي نحو الأمور الكلية هي هذه المذكورة على طريق التمثيل والتعريف للأمر الكلي فيها . وأما التفصيل فقد عرفت تفصيل البرهانيات وستعرف الأقسام الأخرى في مواضع أخرى . وإنما علينا أن نحاول في مأخذنا هذا تفصيل الجدل .

١٠ وإذا أوضحنا الحال في القياس الجدل أنه ما هو ، وبماذا يخالف به غيره ، فيجب علينا أن نجتمع جوامع ما أشرنا إليه من منافع تعليم صناعة الجدل ، فنقول :

أول ذلك أنا إذا حصلنا المواضع التي منها تستنبط الحجج على كل مطلوب ، والآلات التي بها يتوصل إلى استنباطها ، وعرفنا كيفية استعمالها ، كنا مرغابين متخرجين .

ومعنى الارتياض التمكن من تكثير أفعال جنس واحد وتحسينه . فأما التكثير ، فإن تكون مواضع استنباط الحجج لنا معلومة معدة ، فلا يكون حالنا كحال من يحتاج أن يتوكل على الخاطر والخدم . وأما التحسين فيما يتعلمه من القوانين في جودة استعمال

(١) الجدل : جدل م (٢) الخاصة : الخاصة ك ، م ، ن ، هـ || وهذا يشبه : وهذا يشبه م (٣) الخاصة : الخاصة م ، ن || بلحس : بلحس د ، ك ، ن ، هـ || قبل : قبل ما ، ك ، ن (٤) من : ما م (٥) لهذا : بهذا || هو : — ب ، م ، سا ، ك || من : — ب ، م ، سا ، ك || هو : — ب ، م ، سا ، ك ، م (٧) فأصناف : وأصناف ب ، ك ، م || الكلية : كلية ب ، ك ، م (٨) عرفت : عرف ب ، د ، م ، ن ، هـ (٩) مواضع : موضع د ، ن (١٠) وإذا : وإذا ب ، م ، ن ، هـ || وبماذا : وبماذا د ، ن ، هـ وما سا ، ك ، م ، هـ (١١) من : في م (١٢) والآلات : الآلات سا ، ك ، هـ وعرفنا الآلات د ، م ، ن (١٣) كنا : فكنا م ، هـ (١٤) تكثير : — م || واحد : في أحد م (١٥) حالا : — ك || يحتاج : + إلى م (١٦) تعلمه : يعلمه هـ

تلك الأفعال فيكون هذا لنا إما رياضة ، إن كان هذا القدر رياضة ؛ وإما شيئا يمكننا من الرياضة ، إن كانت الرياضة تتم بملكة تحصل من التصرف في الموجود لنا من ذلك . فإنه ليس المراتض بالرمي من يحصل عنده ما يجب أن يستعمله في الرمي ، وأن يعلم وجه التحسين في ذلك ههنا فقط ، لكنه لم يترن به عملا . فهذه منفعة .

- وأما منفعته في المناظرة — فقد عرفت من قبل ما المناظرة ، وبماذا تخالف المجادلة — فلائنه إذا كانت لنا قدرة على إيجاد القياس على كل مطلوب ، كانت لنا قدرة على إيجاد القياس على الشيء وعلى مثالبه . وإذا تفاوض اثنان على سبيل التنازع والتشارك معا — أما التنازع ففي العمل ، وأما التشارك ففي الغاية — فكان كلٌ يتطلب على قياس الآخر موضع الآخر ، لم يلبث أن يستبين الحق لهما فيما بينهما .

- ١٠ وكما أن الانسان يكون معلما ومتعلما من وجهين ، فيجوز أن يكون مناظرا ومناظرا فإن منفعة المناظرة قد تحصل للواحد مع نفسه ، ومنفعة الإلزام والغلبة لا تحصل له مع نفسه . فلهذا لا يجوز أن يكون الإنسان الواحد مجادلا ومجادلا ، ويجوز أن يكون مناظرا ومناظرا . فلهذا ليست المجادلة مناظرة . ومن البين أننا إذا قلنا : إن صناعة الجدل تنفع في المناظرة ، لم يكن كأننا قلنا : إنها تنفع في المجادلة ؛ فلا يكون التشنيع الذي يحاوله بعض الخارجين بشيء ؛ فيكون هذا قسما مفردا من منافعه .

١٥

(١) إما : وإما من || هذا : — من || إن ... رياضة : — د ، ك || شيئا : سببا
 (٢) الموجود : الوجود سا (٣) ما يجب : + أن يكون ه (٤) منفعة : منفعة
 ب ، س ، م ، ن || (٥) منفعة : منفعة د ، سا ، ك ، ه || عرفت من : قلنا
 د ، ن || ما : ق ه || وبماذا : وربما ذا ب ، د ، ه (٦) إيجاد : اتخاذ ك ، ه
 || على ... القياس : — ك ، ه (٧) تفاوض : تعارض س ، ه ؛ تعاوض ن
 (٨) أما : فأما ك || ففي : في د ، س ، ن (٩) موضع الآخر : موضوع الآخر ، س
 ، سا ، ك ، م || لم : ثم سا ، ك ، م ؛ ثم لا س (١٠) فيجوز أن يكون : فيكون ن
 || ومناظرا : أو مناظرا ب ، د ، س ؛ — م (١١) فان : فاذك || منفعة ...
 نفسه : — د ، م ن (١٢) ومناظرا : أو مناظرا || ليست : السبب د (١٤) إنها : — ك
 || فلا يكون : ولا يكن ب ، ك (١٥) الخارجين : المجادلين ك

والمنفعة الثالثة هي نفس المنفعة المقصودة في الجدل في أنه جدل نافع ، وذلك في إشعار الجمهور العاجزين عن الإصغاء إلى البرهان آراء موافقة لهم ، على ما بيناه من قبل .

والمنفعة الرابعة كالجزئ لهذه المنفعة ، أو كالمناسب له ، وهو منفعته في إقناع المتعلم ليعتقد مبادئ علمه .

ولا تلتفت إلى ما يقال : إنه لما كانت المبادئ للعلوم لا مبادئ لها ، فلا قياسات من مقدمات حقيعية صادقة برهانية عليها ، فلا بد من أن نقيس عليها من مقدمات مشهورة . فإنه ليس تقع الصناعة الجدلية في ذلك من هذه الجهة . فإن المبادئ التي للعلوم إن كانت يَبْنَى بأنفسها ، لم تضطر المتعلم إلى قياسات جدلية تبينها ؛ فإن البينات بأنفسها أوضح من الجدليات ، وإن كانت إنما تبين بالحس والتجربة ، فلا يضطر المعلم أيضا إلى تكف قياس جدلي ، بل يفرع بالمتعلم فيه إلى الحس ، والتجربة ، وشهادة الذات . وإن كان ليس بيننا ، لكنه مع ذلك قريب من البين ، فإما أن يكون قربه من البين بأن التنبيه اليسير يوقف عليه ، فيجب أن ننبه عليه من غير قياس — وقد علمت الفرق بين التنبيه وبين القياس . وإن كان قربه من البين على سبيل أن مقدمات قريبة من الأوائل تنتجها ، فله إذن مباد لا محالة ، وعليه قياس صادق ، إما في ذلك العلم ، وإما في علم آخر .

وليس الأمر على ما قالوا : من أنه لا قياس صادق عليه أصلا ، فيحتاج إلى المشهور وإن كان مما ليس يستبين أصلا استبانة توقع الثقة به ، والاعتقاد له ؛ فما يدرينا أنه صادق ؟ وكيف تكون لنا ثقة بما يدنى عليه ؟ أما معونة الجدلي ، فإن يبلغ إفادة

- (١) الثالثة : الثانية س || هي : هو ب ، د ، س ، سا ، ك || نفس : تعيين د
(٢) العاجزين : والعاجزين د ، ن ه || إلى البرهان : — ه || لهم : له م || بيناه من قبل : بينان (٣) : منفعته : منفعة سا ، ن || ليعتقد : ليعتقد س (٥) فلا : ولا س ، م ، ه
(٦) فلا : ولا د ، ن (٧) إن : وإن م (٨) بأنفسها : بنفسها ه || تبينها : تبينها ه (٩ — ١٠) فلا يضطر : والتجربة : — ك (١٠) يفرع : هرع سا || بالمتعلم : بالمعلم الأول م ، ه (١١) قريب : قريبا ه || فأما : وأما د ، ن || قربه : قرية د ، ن || فيجب أن ننبه عليه : — د ، ن (١٣) وبين القياس : والقياس ن || تنتجها : نتيجة ب ، س ، (١٤) ك مباد : مبادئ ك || وإما : أو ك (١٥) لا : ليس ن (١٦) مما : ما ب ، ه ، ه — ك || ما ليس : مما د ، ن || فا : قياس ، م ، ه (١٧) معونة : معرفة س

فيه، فإن كان لا سبيل إلى معونته، فيكون قصارى علمنا بمبادئ العلوم قناعة، كأننا لا نجد سبيلا إلى تصديقها . بالحقيقة ليس من هذا يبنى ؛ بل هذه المبادئ هي المبادئ التي ليست يدة بأنفسها ، ولها بيان ، وعليها برهان ؛ لكن ذلك في علم آخر . فاما في العلم الذي هي مبادئ له ، فكل منها هو مبدأ أول له ؛ فكيف يكون له فيه برهان ؟ وإلا لكان له مبدأ آخر في ذلك العلم ، فكان هو في ذلك العلم مطلوبا لا مبدأ ؛ فيكون الجدل ينفع من هذه الجهة من حيث يقنع المتعلم من المشهورات الذائعة المشتركة ، لتكون نفسه غير مطمئنة عن البناء عليه .

وقد جرت العادة في الأمثلة الموردة لهذا الموضع أن تورد قياسات عملت لإثبات مبادئ العلوم ، ولتكن مبادئ للهندسة مثلا . فاذ أنها ، وهي اقياسات الحقيقية ، الإنتاج لها ، التي هي من صناعة الفلاسفة الأولى — ولا تجد واحدة منها من مقدمة مشهورة غير صادقة ، أو أكثرية كما يقولونه غير كلية — فذلك تجد اعتمادها على الصواب . فهؤلاء قد وجدوا قياسات على المبادئ من مقدمات صادقة من الأوائل الأولى، ومع ذلك يقولون : لا نجد ذلك . ومع ذلك فما استعملوا فيها المشهورات من حيث هي مشهورة مشتركة ، بل من حيث هي خاصة ، وقالوا : إنا استعملناه من حيث هي مشتركة . فن أحب أن يعلم ذلك تأمل شروحيهم .

١٥

(١) فيه : منه سا ، ه || لا : + بدس || سبيل : + إلاس ، سا ، ن || إلى : إلأج
 || فيكون : ويكون د ، سا ، ك ، ن ؛ فسوف يكون م || قاعة : إقاعة ه (٢) ليس :
 وليس م || يبنى : شئ ب ! || المبادئ : — م (٣) هي : هود ، ك ، م ، ن ، ه
 (٤) هو : فهو د ، ن ؛ هي س || أول : له س || له : — ب ، ه (٥) فكان : فيكون د ، ن
 || فكان هو في ذلك العلم : — ب (٦) يقنع : ينفع ك || الذائعة : الذائعية ه || مشتملة متميزة ه
 (٧) البناء : البناء م (٨) عملت : عملت س ، م ، ه (٩) للهندسة : الهندسة د ، ك ،
 م ، ن ، ه || مثلا : — س || فاذ أنها : فاذ أمها س ؛ فادلتها ك ، فاذن بها م || وهي : هي د ، ن
 (١٠) لها : — هي من : هي أقرب من ه (١١) الصواب : القوانين س (١٢) فهولا : وهولا س
 || الأولى : — د ، ن (١٣) يقولون لا نجد ذلك ومع ذلك : — ك || مشهورة : مشهورات سا
 (١٤) استعملناه : استعملناهم || هي مشتركة : هي مشهورة مشتركة ك . (١٥) يعلم : — د

ثم صناعة الجدل ليست تحصل صناعة جدل - كما علمت - بأن يكون الجدل قادرا على إقناع كل مخاطب ، بل بأن يفيد صاحبها قدرة على الإتيان بما يمكن في إثبات ما يحاول إثباته ، أو إبطال ما يحاول إبطاله ، حتى لا يكون التقصير وقع من جهته ، حتى لا يقال : إنه لو قال كذا لكان الإقناع يحصل ، وإذا قال كذا قصر عن الإقناع .

و ليس ذلك أيضا في كل شيء ، بل في أكثر الأشياء ؛ كالطبيب ، فإن كونه طبيا هو أن تكون عنده مائة بفعل ما ينبغي أن يفعله في حفظ الصحة ، ودفع المرض ، حتى لا يقال : إنه كان ينبغي أن يفعل كذا ، أو لا ينبغي أن يفعل كذا ؛ ثم إن لم ينجح علاجه فما عليه . وكذلك الخطيب .

(١) ثم : فن سا (٢) اقناع : اتباعك || في إثبات : من إثبات ه (٣) أو إبطال : وإبطال م (٤) لأنه : بأنه سا || لو : + كان م || وإذا : إذاس ؛ فإذا ه || عن : على م (٦) تكون : - سا || بفعل : فعل سا || بفعل ما : - ك || يفعله : يفعل مد ، ن || ودفع : + الضرمس .

الفصل السادس

فصل (و) فى الأجزاء الأولى للمقاييس الجدلية وهى

الجنس والحد والخاصة والنوع والعرض

- فيجب أن ننظر أن هذه الصناعة من أى الأجزاء تتقوم . وأول ما يجب أن ننظر فيه هو أبسط أجزائها ؛ ثم ندرج فننظر فى التركيب الذى يليه ؛ ثم ننظر فى التركيب الثالث الذى يليه . وجميع ذلك لامن جهة الصورة ، بل من جهة المادة . وأبسط أجزائها الأمور المفردة التى تؤلف منها المقدمات التى منها تؤلف قياساتها . وهذه تكون حدود المقدمات لا محالة ؛ وذلك لأن القياسات الجدلية كسائر القياسات إنما تتم من مسائل عن مقدمات منها القياس ، وتتوجه نحو نتيجة عليها القياس . لكنها تفارق التعليمات بأنها مبنية على المسائل ، وتلك ليست مبنية على المسائل ، بل على ما يتهين من طرفى النقيض بتعيين الحق .
- ولست المسائل بالموضوع ، إلا المقدمات ؛ فإن المقدمات فى القياس الجدلى السائل تؤخذ بالطلب من المحيى ، فتكون أولا مسائل ؛ على ما علمت . ثم إذا تسلمت صارت مقدمات ، فيكون القياس مبنيا على المسائل ، ومؤلفا من المقدمات .
- أما مبنيا على المسائل ، فلأن المسألة من حيث هى مسألة لا تكون جزء قياس ، ولكن تكون أصلا يبنى عليه القياس . وإذا صارت مقدمة ، كان منها القياس ، لأنها جزء قياس . فالمقدمة قضية ، كما أن النتيجة قضية ، وكما أن المسألة قضية . إلا أن القضية إذا كانت مقصودة بالقياس العلمى سميت مطلوبا ؛ وإن كانت مقصودة بالقياس الجدلى سميت وضعيا . وذلك لأن المطلوب هو ما يطلب ليظفر به ، فتحصل منه نفسه فائدة ؛

- (٣) والعرض : — س ، سا ، ك ، م ، هـ (٤) فيجب أن ننظر : — سا ، ك (٥) هو : + فى ن ، هـ (٦) الذى : — ب (٨) عن : وعن س (٩) وتتوجه : ونتجه ن || التعليمات : التعليمات هـ (١٢) إلا : ولا سا ، ك ، م ، هـ (١٤) تسلمت : سلمت سا || المسائل : السائل د (١٤ — ١٥) ومؤلفا . . . المسائل : — سا (١٦) وإذا : فإذا س (١٧) كما أن : كما س ، سا || وكما أن : وكما — س ، سا ، م (١٨) كانت : كان ب ، سا ، ك ، م || مقصودة : مقصودا ب ، س ، سا ، ك ، م || سميت : سمى ، س ، سا ، ك ، م || كانت مقصودة : كان مقصودا ب ، س ، سا ، ك (١٩) هو : هى سا ، ك

وإنما تحصل منه الفائدة من حيث هو حق . وأما إذا طلب بالإثبات أو الإبطال لا من حيث الحق ، فهى وضع ما ، ودعوى يراد إثباته . فافهم من الوضع ما يشبه المفهوم من الدعوى .

وإذا كانت القضية مقرونة بمقابلها ، مقرونا بهما حرف الاستفهام ، أو مأخوذة وحدها ، مقرونا بها حرف الاستفهام ، سميت مسألة . فهذه الثلاثة موضوعها واحد ، وما يتقوم موضوعها واحد ، ويختلف الاعتبار .

فإن كانت المقدمة الجدلية ليست شخصية ، فلا يجوز أن يكون المحمول فيها نوعا ، لأن النوع إما أن يجعل محمولا على الشخص ، أو على صنف تحته ، فيكون حينئذ ليس نوعا للصنف ، بل نسبته إليه نسبة اللوازم ، كما علمت . فيكون حمل النوع من حيث هو نوع ليس بجلس ، ولا شئ من اللوازم مخصوصا بوضع الشخص له . فهذا القبيل ، لا لما يطول فيه قوم ، لا يؤخذ النوع في المحمولات الجدلية ، بل الأولى أن يكون النوع مأخوذا في موضوعات الجدل .

ثم لا يخلو إما أن يكون المحمول مقوما ذاتيا ، مقولا من طريق ما هو — لست أقول في جواب ما هو ، إذ المقول من طريق ما هو كما علمت أعم — أو لا يكون . فإن كان ذاتيا ، فإما أن يكون دالا على جزء من الذات ، أو دالا على حقيقة معنى الذات . فإن كان دالا على حقيقة الذات فهو الحد ، أو اسم مرادف . والاسم المرادف لا فائدة فيه ، وليس هو بمحمول بالحقيقة ، فبقى أن يكون الحد . وإن كان جزءا دالا على جزء من معنى الذات ، فذلك يسمى في هذا الكتاب جنسا ، إذ كله مشترك في أنه مقول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق ما هو ، كالحیوان للإنسان ، وكالحساس

(١) طلب : طلبت هـ || بالاثبات : الاثبات ك ، ن || أو الإبطال : والابطال ب ، م || حيث : + هو م || فهى : مفهوم (٣) من : — ك (٤) وإذا : فإذا ن || بمقابلها : بمقابلها ك || بهما : بهما هـ || أو مأخوذة : ومأخوذة سا ، ك (٦) الاعتبار : بالاعتبار د ، س ، ك ، ن (٧) كانت : كان سا || ليست : — م || شخصية : بشخصية سا ، ك هـ م ، هـ (١٠) له : — ك || النوع : للنوع م (١٣) يكون : + الموضوع م || ذاتيا : — م || مقولا : — ك (١٤) من : فى ب ، د ، س ، سا ، ن (١٦) فان كان دالا على حقيقة الذات : — د (١٧) بمحمول : بمحمول سا ب ، م || جزء : — ن (١٨) من : — س || إذ : أو د (١٩) من : فى ب ، هـ ، سا ، ك ، م ، ن ، هـ

له ، فإن الحيوان مقول دلى الإنسان . وإن كان الإنسان مأخوذاً وحده من طريق ما هو ، وإن لم يكن فى جواب ما هو ، فإنه لا يلزم فى هذا الكتاب مناقضة بفصل الجنس ، وجميع ما أوردناه فى الفن الأول ، لأنه لا يفرق فى هذه القسمة فى هذا الكتاب بين الجنس والفصل ، ولا أورد ما سميناه هناك جنساً على أنه شئ مبين للفصل ، بل أخذ المعنى العام لهما وسمى جنساً . هكذا فعل المعلم الأول . وإذا كان كذلك ، كان الجنس المحدود ههنا أعم من الجنس والفصل المحدودين هناك ، أو تكون القسمة ناقصة ، والقضية كاذبة .

لكن الجنس والفصل معا مقولان من طريق ما هو — كما علمت — ويصلح أن يجاب بهما إذا سئل عن الشئ ما هو . على أن الجواب لا يتم بكل واحد منهما . ولا أحتاج أن أزيدك يانا لهذا ، فقد سلف . فإذا رسم هذا الجنس بأنه المقول ١٠ على كثرين مختلفين بالنوع فى جواب ما هو . وأنت تعلم أن الفصل لم يكن فى حدودهم يخالف الجنس من جهة المقول على أنواع مختلفة ، بل أنه من جهة أنه كان من طريق ما هو ، فإذا كان من شأن الفصل ، وأنه — كما صرح به فى التعليم الأول حين علم البرهان — صالح أن يكون فى جواب ما هو ، فقد شارك الجنس فى هذا الحد . فإذا كان حد الجنس هذا دخل فيه الفصل ، ولم يمنع ذلك أن يكون هو مقولا فى جواب ١٥ أى شئ هو ، من حيث هو مقسم ، كما هو مقول فى جواب ما هو ، من حيث هو مقوم . ثم يكون الجنس الذى يباين الفصل بيانه بأنه ليس يصلح أن يقال فى جواب أى شئ هو قولاً أولياً . وأما الجنس المأخوذ ههنا فهو أعم من الأمرين .

- (١) وحده : — ب ، سا ، وجد د (٢) وإن : إن سا (٤) أنه شئ مبين : أن يكون شيئاً مبيناً ، ن || شئ : — س (٥) هكذا : وهكذا ، ن (٦) أو تكون : وتكون د ، ن || القسمة : — سا (٨) مقولان : مقولان ب ؛ مقولات ه (١٠) أن : — سا ، م || فاذن : ثم د ، ن || المقول : مقول س (١٢-١٢) بل ... الفصل : — س || وأنه : أنه ك (١٥) ذلك : — ه ه || هو : — سا (١٦) حيث هو : حيث ن || ما : — سا (١٧) يباين : بيان د ، ن ؛ مباينة ه || يباينة : مباينة م || بأنه : أنه م

وتبقى ههنا شبهة في الفصول المساوية لـ"نواع الأخيرة"، فإن هذا الحد لا يقال عليها، وهذه القسمة لا تخرجها، فتكون القسمة كاذبة، فنقول :

- إنا إذا أخذنا في المقول في هذه الأشياء المقول بالفعل، تعسر وتعذر، وقد عرفت هذا فيما سلف. فيجب أن نأخذ المقول الذي من شأن تصوره أن لا يمنع إيقاع الشركة فيه. وإن منعه، فإنما يمنعه لمعنى زائد عليه، فإنه بهذا يكون كليا، وكما علمت من أمر الشمس والقمر، وغير ذلك فيما سلف. ثم قد علمت أن الفصول كيف هي، وأنها زوائد تلحق الأجناس وأن الأجناس لا تدخل في تقويمها؛ فنفس تصور الفصل كالأناطيق لا يمنع أن يقع خارجا عن الجنس، كما نفس تصور الشمس لا يمنع أن يقع على غير الشخص المشار إليه وخارجا عنه. فإن معنى الناطق — كما علمت — شيء غير معين له قوة كذا وكذا؛ فلا يمنع الذهن أن يكون هذا المعنى مقولا على جسم ليس له حس وتغذ، وحركة بإرادة، وبالجملية ليس له حد الحيوان، كما يقوله قوم في الأجرام السماوية. بل إنما يمنع هذا — إن منعه — أمر من خارج. فإذا كان كذلك، فهو في مجرد طباعه مقول في القوة، ممنوع من ذلك بأسباب أخرى ليس نفس كونه ناطقا. كما أن المتصور من الشمس صورة كلية في نفسها، مقولة في القوة على كثيرين، ولكنها ممنوعة لأسباب غير نفس تصورها. وليست هذه القوة بحسب الوجود، بل بحسب التصور في الذهن. فإذا اعتبرت هذا الاعتبار سلم حد الفصل، بل جرى على الواجب الأوجب.

(٢) وهذه : وهذا سا (٣) إنا : — سا ، ك || إذا : — د || في هذه : هذه ه
 (٤) شأن : شأنه س (٥) منعه : منعها ن || لمعنى : — د ، ه ؛ معنى س ، سا ، ك ؛
 بمعنى م ، ن || فإنه : — م (٦) من : في د ، س ، سا ، م ، ن || والقمر : — د
 || وأنها : فإنها ب ، ن (٧) تلحق : تلحقها ن || تدخل : تلحق ك (٨) الجنس : ...
 غير : — ك || الجنس : — عن ب ، ك (٩) فلا : ولا د ، ن || يمنع : يخضع س
 || ليس : — م || وتغذ : ولا تغذ د ، ن (١٠) بإرادة : إرادة ب ؛ وإرادة س (١١) فإذا :
 وإذا سا ، ك ، م || فهو في : فهو م ، ه (١٢) من : عن د ، س ، سا ، ن || المتصور :
 المنظور ب (١٣) الوجود بل : — د (١٤) سلم : سلمت ه

ولمّا أنرنا هذا البيان في الفن الأول ، لأنّ مقدّم ذلك الفن لم يكن ممن يذهب هذا المذهب ، وأن يفطن له . وأما حيث نحاذى فيه التعليم الأول ، فيجب علينا أن ننبه على الصواب الذي كان القصد متّجها عليه ليزول التشكك ، وتخلّ الشبهة .

- هذا ، وأما العريضات فلما أن تكون خاصة بالشئ مساوية له ، وإما أن لا تكون . ويسمى جميع ما ليس خاصة مساوية في هذا الكتاب عرضا عاما ، وإن كان لا يوجد مثلا في نوع غير النوع الواحد إذا لم تعم أشخاصه . وقد علمت أن هذا العرض ليس نعتي به مانعي بالعرض المقابل للجوهر بوجه ما ؛ وهذا أمر قد بان لك فيما سلف . فهذا العرض هو عرض غير مساو . ولم يكن هذا هو العرض الذي في « إيساغوجي » ، وإن كان ، فلم نذهب إليه في تعليمنا إياك هناك . ولا نمنعك أن تجعل القسمة هناك على هذا القليل ، وقد أوامنا إلى ذلك هناك . وإذا وقعت قسمتك على هذه الصفة ، ١٠ فقد حصلت المحمولات أربعة لا غير : حدا ، وجنسا ، وخاصة ، وعرضا . فإذا ن كل إثبات وإبطال في المطالب ؛ فلنمّا يتوجه إلى أحد هذه .

- فأما الحد فهو قول دال على ما به الشئ هو ماهو . وقد تحققت هذا فيما سلف ؛ وعلمت مما تحققت أنه لا يلزم عليه قول من قال : إنَّ حد الجنس إذا كان محمولا في مقدمة لم يكن حدا للموضوع ، وكان قولاً ، إذا كان مفصلا ، وكان دالا على ما هو الشئ . ١٥

على أن قوما قالوا : إن قولنا " دال على ماهو " غير قولنا " دال على ما به الشئ هو ماهو " ؛ فإن الجنس دال على ماهو ؛ وأما على ما به الشئ هو ماهو ، فليس دالا ؛ إذ ليس يدل على كمال ماهية الشئ ؛ وعلى فصله الذي هو به ماهو ؛ فإن كان هذا حقا ، فسيكون قول الجنس على هذا المذهب ليس دالا على ما به الشئ هو ماهو . إلا أني كلما

(١) أنرنا : أخذنا سا ، ه || مقدّم : مقدّم ب ، د ، س ، سا ؛ تقدّم ه || لم : ما س || ممن : — س || وأن : أو أن د ، م ؛ أو ن || وأما : + منك ، ه (٣) عليه : إليه م ، ه (٤) بالشئ : — د ، ن (٥) خاصة : + بالشئ ك (٧) بأن : كن ه (٨) ولم : لم ه (٩) في تعليمنا : وتعليمنا ك (٩ — ١٠) ولا ... هناك : — س (١٠) وإذا : ا ه (١١) حصلت : جعلت س (١٤) مما : ما ن || مما تحققت : بالحققة ه || عليه : — سا (١٥) إذ : إذا س ، سا ، ك ، ه (١٧) ماهو : ماهو هو ب ، د ، ن || ماهو : ماهو هو ه || ما به : به ن (١٨) فإن : وإن د ، ن (١٨ — ١٩) فان ... ماهو : — س

أردت ، بل واجتهدت أن أعلم ما الفرق بين طلب ما هو ، وبين طلب ما به الشيء هو ما هو ، حتى أجد الفرق بين ما يصلح لجواب هذا ، وبين ما يصلح لجواب ذلك ، تعذر على كل التعذر ، ورأيت هذا الكلام نوعاً من التكلف .

وَأما اعتراض من يعترض : إنكم بقولكم هذا قد حددتم الحد ، ولو كان للحد حد ، لوجب أن يكون لحد الحد حد آخر ، ويتسلسل الأمر إلى غير النهاية . فقد أجيب عن ذلك بقول لست أقنع به ؛ وهو أنهم قالوا : إنا إذا حددنا الحد المطلق دخل فيه الحد نفسه ، فلم نحتاج أن نحد مرة أخرى .

وَأما أنا فأقول : ليس حدى للحد المطلق ، هو حدى لحد الحد بالفعل ؛ إذ ليس الحد المطلق هو حد الحد ، وإن كان حدى للحد المطلق حداً منى بالقوة لحد الحد ، إذ حد الحد حد ، لكنه ليس بالفعل . فإِنَّ حَدَّ حَدِّ الحد ليس هو قولاً دالاً على الماهية كيف كن ، بل قولاً دالاً على ماهية الحد . كما أن حد حد الإنسان ليس أنه قول دال على الماهية كيف كان ؛ بل إنه قول دال على ماهية الإنسان . لكننى إذا علمت حد الحد ، قد يسهل على بذلك أن أحد حد الحد ؛ لأن حد حد الحد لفظ مؤلف من جزأين كل واحد منهما حد . فإذا حصل لى حد أحد الجزأين ، حصل لى حد الجزء الآخر ، فيحصل لى حد الجملة ؛ لأنه مؤلف من حد الجزأين . فكان يجب أن يقولوا : إن إعطاءنا حد الحد المطلق يسهل السبيل إلى ذلك ، لا أن يقولوا : إن ذلك نفس إعطاءنا لحد الحد ، ظناً منهم أنه يجب أن يهتزوا عن وقوع ذلك إلى غير النهاية ، وأنهم إذا قالوا

(٢) وبين ما يصلح لجواب ذلك : وذلك د ، ن || تعذر : وتعذر ن (٤) وأما : فأما سا (٥) لوجب أن يكون لحد الحد حد : — س || النهاية : نهاية د ، ن || أجيب : أجبت هـ (٦) لست : الست ب هـ || وهو : هوس || وهو أنهم : وذلك ما د ، ن || إنا : — ك (٧) فلم : ولم هـ || نحتاج : — إلى هـ || نحد : نحد هـ سا ، م ، هـ (٨) لحد : الحد س ؛ — م (٩) وإن : فإن س (١٠) حد لكته : لكته س ، سا ، ك ، م || حدد : حدد هـ || قولاً دالاً : قول دال ن (١١) قول د ؛ ن إنه قول س || دالاً : دال د ، س ، ن || حد : — هـ || أنه قول دال : هو قولاً دالاً س (١٣) حد الحد : حد حد الحد ك || لأن حد حد الحد : — س ، ك || حد حد : — هـ (١٤) لى : فى سا (١٥) من : — د || فكان : — وكان م || يقولوا : نقول د ، ن (١٦) أن يقولوا : أنهم يقولون د ، ن || ذلك : — ك || لحد : الحد ك ، هـ ؛ حد م (١٧) ظا : وظاه هـ ن

ما قالوا فهو الذي يتخلصون به عن الذهاب إلى غير النهاية . و ليس يلزمهم ذلك حتى يطلبوا التخلص منه ؛ بل يجب أن يقولوا للقاتل : ”إنه إن كان لحد حد ، فيكون لحد الحد حد“ أن هذه المقدمة إذا عنت بها أنه إذا حدَّ الحد بالفعل حتى حصل قول يدل على ماهية الشيء ، كان لحد ذلك الحد حد بالفعل مرة أخرى أيضا مفروغ منه ، فلا نسلم هذا لك فإنما حددنا شيئا واحدا بالفعل . وإن عنت أنه يلزمنا أن نحد ذلك أيضا ، فليس يلزمنا أن نحد شيئا ، بل إن شئنا فعلنا ؛ وإن شئنا لم نفعل . بل كثير من الأشياء يسهل علينا تحديده فلا نحدّه . ولو كنا نحد كل شيء لكان ما يقولونه كاللازم ؛ ولكننا نحتاج أن نحد الحد ثم حد الحد ، وكذلك حتى نذهب إلى غير النهاية . بل إذا صرنا بحيث يمكننا إن شئنا أن نحد بقانون لنا ، اقتصرنا عليه ولم نحتاج أن نحد بالفعل فربما كان لنا قدرة على تحديد أمور بلا نهاية من قانون واحد ، كتحديد الأشكال من قانون تمديد الأوضاع ؛ حتى نقول ١٠ للثلث إنه شكل يحيط به ثلاثة أضلاع ؛ ونقول للمربع إنه شكل يحيط به أربعة أضلاع ، فلا يلزمنا تشنيع القائل إنكم تذهبون في ذلك إلى غير النهاية ، فإن ذلك بالقوة لا بالفعل . فليس إذا علمنا القانون الكلي بالقوة القوية من الفعل ؛ وسهل علينا التحديد سهولة ما هو كالواقع ، كنا قد حددنا ذلك كله بالفعل .

وأما إن عني السائل بقوله : فلحد الحد حد أن ذلك أمر في القوة ، فنسلم له أنه أمر ١٥ بالقوة ، ويجوز استمرار ذلك إلى غير النهاية . ولا يلزمنا خلف ولا محال إذا سلمنا أن أمورا بالقوة لا نهاية لها .

(١) يلزمهم : يلزمهم من (٢) إن : إذاك ؛ هـ || الحد : — م (٣) هذه المقدمة إذا : — ك || إذا عنت : إن عنت م ، سا ، م || أنه : أنها ك ، هـ (٤) مفروغ : نفرغ ن || فلا : ولاد ، ن (٥) فإنما : فإن ، ن || إنما : إذا س || حددنا : أحدد ، ن || يلزمنا : يلزمني د ، ن || نحد : أحد ن ؛ نحدد هـ (٦) يلزمنا : يلزمني د ، ن || نحد : أحد ن || بل إن شئنا : — ك || فعلنا وإن شئنا : — سا || شئنا فعلنا وإن شئنا لم نفعل : شئت فعلت وإن شئت لم أفعل د ، ن || كثير : كثيرا هـ (٧) ولكنا : وكنا هـ (٨) لنا : كلى د ، ن ؛ كذا م ؛ لما هـ || لنا : — ك || أمور : الأمور ك (٩) يحيط : يحيط د || ثلاثة : ثلاث م || ونقول : وأقول د ، ن ؛ ويقال هـ || إنه : — د ، م ، ك || به : — سا || أربعة : أربع م || تشنيع القائل : التشنيع د ، ن (١٠) ومهل : مهل ك (١١) كله : فله ك (١٢) أن ذلك : أن كان ذلك س || في القوة : بالقوة م ، هـ || له : — د ، ن (١٣) النهاية : — + ونسلم أنه غير متناه د ، ن

وأما أن هذا الذى نسلم له ، هل هو حق فى نفسه أم لا ، فلأنا نقول إنه حق ؛ فإن للحد حدا بالقوة إذا أخرج إلى الفعل ، كأن حداله وهو أنه قول دال على ماهية الحد . ولهذا أيضا بذلك الشرط حد ؛ وهو أنه قول دال على ماهية حد الحد ، وكذلك هلم جرا .

وكما أن الإنسان يدل على الحى الناطق المائت ، وهو اسم يدل على ما يدل عليه ذلك القول ، فإن سميناه من حيث إنه دال على ذلك الاسم باسم فسميناه ت ؛ حتى كان ت اسما لشيء هو اسم الحى الناطق المائت ، كان لنا أن نفعل ذلك ، ولا يكون مدلول ذلك الاسم وهو ت هو مدلول الإنسان ، فإن مدلول الإنسان هو المعنى نفسه ، ومدلول ذلك الاسم ، وهو ت ، هو لفظة الإنسان من حيث يدل على الإنسان ثم كان لنا أيضا أن نسمى ت ؛ من حيث هو يدل على لفظة الإنسان باسم لا يكون معناه لفظة الإنسان باسم كما لم يكن ت معنى الإنسان فسميناه ج ؛ حتى تكون ج تدل على ما هو اسم اسم الإنسان ، فكان لنا أن نفعل ذلك إلى غير النهاية ولكننا لانفعل ذلك ؛ لأنه لافائدة فيه ، لأن القانون فيه ظاهر ، ولأنه ليس إلا صيغة تتردد وتتكرر فيكون لها بالتركيب حكم متناول عن قريب . فهذا حد الحد ورسمه أنه : قول يقوم مقام اسم ؛ أى فى الدلالة على الجوهر .

وأما قول يقوم مقام قول ، فذلك إنما يكون إذا كان أحد القولين يحتمل من ألفاظه لفظة ، فيؤخذ حده فيكون ما يجتمع بأخذ حد اللفظ فى المجهول فى القول قولاً آخر ، يدل على مدلول الأول .

(١) أم : أود ، ن (٢) للحد : + حدم || أخرج : خرج ب ، ك || إلى الفعل : بالفعل ن ، ه || حداله وهو : — ب ، د ، س ، سا ، ك ، ن ، ه || أنه : — سا ، ك ، ه || دال : ذلك سا || على : إلى س (٣) ماهية : + ما علمته أنه ن (٥) دال : يدل ، د ، ن || الاسم : المعنى د ، ن || حتى : د ، س ، سا ، ك ، ن (٦) اسما لشيء : اسم لشيء د ، س ، ن || يكون : يدل س (٧) الإنسان : الاسم ه || فإن : فانه (٨) ذلك : ذاك ك || هو : + قس د ، ن || لفظة : لفظة د ، ن (٩) يدل : مدلول ب ، س || لفظة : لفظ ب ، س ، سا ، ك ، م (١٠) حتى تكون ج : — ه (١١) النهاية : نهاية س || ولكننا : ولكنك || لأن : ولأن س ، ك ، م ، ه (١٢) صيغة : صيغة ؟ [بدون نقط فى جميع النسخ] صفة ه (١٣) مقام : — ك || اسم : الاسم س (١٥) لفظة : لفظ س ، ك || آخر : + واللفظ المجهول د ، ن

وأما الجنس فما علمت .

وأما الخاصة فهو محمول ينعكس على الموضوع من غير دلالة على ماهيته .

وأما العرض فإنه الذى يجوز أن يكون لطبيعة الموضوع وأن لا يكون ، أى الذى تتقوم
دونها طبيعة الشيء ؛ ثم يمكن أن تعرض — وإن كان لكليه وتلزمه — وأن لا تعرض ، بل
تفارق ؛ إذ هو كلى ليس هو أحد الثلاثة ، على ما علمت .

والذى قيل من أن العرض ، وإن كان لا يفارق موضوعاً فإنه قد يوجد في موضوع
آخر ويفارقه ، وأن الفُطْسَة وإن لم تفارق الأنف فقد تفارق ما هو في طبيعة الأنف
فلا توجد ، فهو قول لا ينبغي عن النقص إذا نوقض ما يقولون بأعراض شأنها أن تلزم
ما تعرض له ، مثل مساواة الزوايا للقائمتين فإنه عارض بالقياس إلى الحاد الزوايا ،
وإلى قائم الزاوية ، ومتساوى الساقين ، وغير ذلك ، إذ هو كلى ليس بجنس ، ولا حد ،
ولا خاصة ، وإن كان خاصة لجنسها وهو المثلث ؛ ومع ذلك فإنه لا يفارق .

وكذلك لا يجب أن تلفت إلى ما يقال من أن العرض إما أن لا يحفظ موضوعه
بالكيف ؛ بل يشتد ويضعف ، وإما أن لا يحفظه بالعدد بل يختلف في موضوعات
لا يستوعبها ، نليس كل عرض كذلك . ونقول : يشبه أن تكون قسمة التعليم الأول
للمحمول هو إلى ثلاثة : إلى جنس ، وخاصة ؛ وعرض ؛ كأنها تعود فتقسم الخاصة إلى
حد ، وإلى ما يقال له خاصة الخاصة ، فتكون الخاصة في التعليم الأول تدل مرة على معنى

(٢) ماهيته : الماهية م ؛ ماهية ب ، د ، ن ، هـ . (٣) الذى : — ك (٤) دونها :
دونه د ، م ، ن ، هـ || تعرض : تفرض هـ || لكليه : لكلب ، د ، د ، سا ، ك ، ن ، هـ
|| إذ : أرب || هو : — ن (٦) من : فى د ، ن || ما : — س ، سا (٧) آخر : — ك
|| فقد : فهو س (٨) أن : + لم (٩) مثل : فان س ، سا ، ك ، م ، هـ || لقائمتين :
القائمتين ب ، د ؛ بالقائمتين س || الحاد : لمجادك ، هـ || الزاوية : الزوايا د ، ن
(١٠) كلى : كل سا ، ك || ليس : — ك || بجنس : جنس ك (١١) فانه : — ك
(١٢) من : — د ، ن (١٣) يحفظه : يحفظ د ، س ، ن ، هـ || بالعدد : العدد س ، سا ، ك ، هـ
(١٤) قسمة : — ك (١٥) هو : هـ || إلى : — هـ || وعرض : + ثم م (١٦) خاصة
الخاصة : خاصة خاصة ب ، س ، سا ، ك ، م ، هـ || الأول : — هـ || مرة : — د || معنى : أمرك

أعم ، ومرة على معنى أخص . فأما المعنى الأعم فكل محمول مساو ، وأما الأخص فكل ما لم يكن من جملة ذلك مقوما . وقد علمت أن مثل هذا كثير .

ثم الأخص يدل على معنيين : أحدهما الرسم ، والآخر الخاصة المعروفة في كتاب ”إيساغوجي“ . فإن حد الخاصة ههنا التي هي بالحقيقة تقع على الرسم وعلى الخاصة المعروفة ، فإن كل واحد منهما محمول منعكس ؛ لكن أحدهما قول ، والآخر مفرد .

ولما تُلِّثت القسمة في التعليم الأول ، عني بالخاصة ما يعم الحد ، والرسم ، والخاصة التي هي إحدى الألفاظ المفردة . ثم لما رُبِّعَت القسمة عني بالخاصة ما يعم الرسم والخاصة المفردة . ولم نشتغل ههنا بالخاصة المفردة ؛ إذ لا فائدة ههنا في النظر في المفردات المطلقة التي لا تركيب فيها بوجه ، من حيث هي كذلك ؛ فإن ذلك في المبادئ ؛ وحيث يجب أن نتكلم في البسائط .

وأما ههنا ، فالغرض أن نتكلم في المحمولات ؛ ولا تختلف أحوالها بحسب هذا البحث من جهة البساطة والتركيب ؛ فقد صارت لفظة الخاصة تدل تارة على معنى عام وهو الذي يعم الحد والرسم والخاصة المشهورة في ”إيساغوجي“ ؛ وعلى معنى أخص منه ، وهي التي تعم الرسم والخاصة المشهورة ؛ وعلى معنى أخص من الجميع ، وهي التي تذكر في كتاب ”إيساغوجي“ ؛ وقد تركت ههنا .

(١) فأما : أما د ، س ، سا ، ك ، ن (٢) ذلك : هذه الخاصة د ، ن (٤) التي : — س || بالحقيقة : الحقيقة سا ؛ بالحقيقة ك (٥) منعكس : فينعكس س (٦) عني : أعني م ، ه || بم : بدل ه (٨) نشتغل : نستعمل ه || المفردة : والمفردة ك (١٠ — ١٢) البسائط . . . جهة د (١٢) البساطة : البسائط م (١٤) وعلى : على سا ، ك (١٥) ههنا : + ثم الجزء السابع من كتاب الشفاء بحمد الله ومنه ؛ ووافق الفراغ منه في اليوم الثالث والعشرين من ذي الحجة سنة اثنتين وستة . . . ويتلوه الجزء الثامن . . . فصل في كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الأمور وكيفية اعتبارها في المقولات . . . والحمد لله وحده ، وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه والسلام على الأرواح المقدسة ك . [إلى هنا انتهت نسخة ك] .

الفصل السابع

فصل (ز) في كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة نحو هذه الأمور وكيفية اعتبارها في المقولات

فهذه هي الأمور التي تجعل محولات المسائل ؛ وإليها يتوجه الإثبات والإبطال .
فمنها ما لإثباته أسهل ومنها ما لإثباته أعسر . وجميع ما لإثباته أسهل لأن إبطاله أعسر ؛
وجميع ما لإثباته أعسر فإن إبطاله أسهل . وكل ما يحتاج في إثباته إلى إثبات شرائط فيكفي
في إبطاله إبطال شرط . والحد يحتاج في إثباته في الجدل أن يثبت أنه موجود ،
ويثبت أنه مقوم ذاتي ؛ ويثبت أنه مساو ، ويثبت أنه هو الاسم في المعنى ، أى أن
المدلول به هو هو المدلول بالاسم .

- وأمّا في البرهان فلا يحتاج أن تثبت أنه موجود ، بل لا يمكن ، وقد علمت هذا . ١٠
وذلك لأن الحدود في الجدل قد تكون لا بالحقيقة ، بل بحسب الشهرة ، وربما لم يكن
ما ظن حذاً بحد ، بل ربما لم تكن جملة بحق ، ولكن تحتاج في البرهان إلى إيضاح شرط
زائد ، وهو أنه يكون مع المساواة في العموم مساوياً في المعنى حتى يكون حذاً تاماً . وقد
علمت كيف هذا . ويمكن أن لا يكون هذا غير محتاج إليه في الجدل .

- وأما الجنس فيحتاج أن يثبت في الجدل أنه موجود ، ويثبت أنه مقوم ، ويثبت
أنه أعم . والخاصة تحتاج أن تثبت أنها موجودة ، وأنها مساوية ، وأنها ليست في الجوهر . ١٥
والعرض يحتاج أن يثبت أنه موجود ، وأنه غير مقوم ، وأنه غير منعكس . لكن من عادة

(٤) هي : — م || محولات : بمحولات م || المسائل : المسائل م (٥ — ٦) مان . . . أسهل :
ب ، س ، سا (٦) وكل : فكل ب (٧) إبطاله : + ب ، س ، سا ، ه || والحد : +
في الجدل م ، ن || في الجدل : — ب ، م ، ن || موجود : محمول : ب ، س ، سا ، م ، ه
(٩) هو : — د ، م ، ن ، ه (١٠) في : — م (١١) وذلك ، وذلك سا (١٢) حذا
بحد : حد الحد || تكن : + من د ، ن (١٣) أنه : أن ب (١٤) ويمكن أن لا :
ولا يبعد أن د ، ن (١٥ — ١٧) ويثبت . . . موجود : — ه (١٦) تحتاج : — ن
(١٧) والعرض : وبالعرض م

الناس أن يقولوا : إن الحد يحتاج فيه إلى كل ما ذكر ، وإن الجنس يحتاج فيه إلى الوجود والتكوين ، وإن الخاصة يحتاج فيها إلى الوجود والمداواة ، وإن العرض يحتاج فيه إلى الوجود فقط . وأما الطريق الذى أشرت إليه أولا يجعل الحد أصعب لإثباتا من الآخر ، وذلك من جهة كثرة ما يجب أن يراعى فيه ، ويجعل هدد ما يعتبر فى العرض والخاصة والجنس متقاربا بعضه لبعض . وأما الطريق المشهور فيوجب أن يكون أن العرض يسهل لإثباته •

حدا ويصعب إبطاله حدا ، والحد يصعب لإثباته حدا ، ويسهل لإثباته حدا . وتكون المواضع التى تعد نحو إثبات العرض هى المواضع التى تعد نحو الإثبات المطلق . إلا أنه ليس يعجبني هذا المذهب ، ولا المعلم الأول يصرح به ، بل يقول : إن فى جميع المباحث والمواضع التى لغير الحد مواضع لما ينتفع به فى الحد . فإن ما يحتاج أن يقال فى العرض من طريق الإثبات ، قد يحتاج إليه فى إثبات معنى الحد المحدود إلى أن يبين أنه حد ١٠ وأن ما يحتاج أن يقال فى الخاصة من طريق ما هى مساوية فيحتاج أن يقال فى الحد . وما يحتاج أن يثبت به الجنس من طريق ما هو جوهرى يحتاج إلى مثله فى الحد .

وأىضا فإن إثبات الجنس نفسه محتاج إليه فى إثبات الحد ، فإن أبطل واحد من هذه بطل به الحد ، فيكون مشاكلا لهذه ، ومشاركا لها فى ضرب من الضروب ، بقرت لفظة " جميع " و " كل " على السبيل التى دلت عليها ، فظن أن " جميع " على سبيل عموم العدد ، ونسى أن فى كل باب بحثا خاصا ، حتى فى العرض ، كأن العرض ليس يحتاج إلى خاص بحث ، ذلك البحث مقابل للبحث عما يجب أن يبحث بعد الوجود من حال الجنس ، وكأن الشيء إذا كان موجودا كفى ذلك فى كونه مرصا . ١٥

(١) ذكر ؛ ذكرنا م (٣) وأما الطريق : فالطريق د ، ن || الذى : — سا || وذلك : ذلك د (٥) فيوجب : فوجب ه || يكون أن : يكون د ، س ، سا ، ن ، ه || ويصعب : ويسهل سا || إثباته : إبطاله س ، سا ، ه (٦) إثباته : إبطاله س || والحد . . . حدا : — سا (٧) التى : الذى سا || إثبات : إنتاج س || العرض : الغرض م || تعد : — د . (٨) فى : — د ، ن (٩) مواضع : — م ، ه || فإن : وأن د || العرض : — والجنس والخاصة د ، ن (١٠) قد : — د ، ن (١٠ — ١١) إليه . . . وأن ما : إلى مثله فى الحدود وما د ، ن (١٠) المحدود : للحدود س ، ه ؛ للحدود سا ، م || أن : أنه س || يبين : تبين سا ، م (١١) مساوية : مساوية د (١٣) محتاج : فيحتاج د || إليه : — سا ، ه (١٤) به : — د ، ن || بقرت : لغدت س (١٥) التى : الذى س || عليها : عليه م ، ه (١٦) عموم : العموم س || بحثا خاصا : بحث خاص ب ، س ، سا ، م ، ه (١٧) عما : كام ، ن || ذلك البحث مقابل للبحث عما يجب أن يبحث : — د (١٨) الجنس : للجنس سا || كفى : — فى س .

وبالحقيقة فإن الذى أجرى عليه الأمر فى باب العرض يؤهم أن كل ما صح وجوده
لشئ فهو عرض ، ولكن يشبه أن يكون إنما اقتصر فيه على مواضع الإثبات ، فإن العرض
إنما يجب أن يبحث عن معانيه الإثباتية الوجود للشئ .

- وأما أنه غير مقوم ، فهو إثبات معنى سلبى ، فلذلك لم يبلغ من قدر هذا المعنى المحتاج
إلى إثباته للعرض دون إثباته للحد والجنس إلى أفراد باب ، بل جميع النظر فى إثبات ٥
العرض فى باب واحد . لكنه لزم من جهة النظر فى الحد النظر فى الموهو ، وإيراد مواضع
الإثبات والإبطال فى باب الموهو ، وكذلك النظر فى كذا وكذا واحد أو ليس بواحد ؛
وأهتم بالنظر فى باب الأولى والأخرى ، لأن العرض كما قد علمت قد يقبل الأشد
والأضعف ، وتكون بعض الأشياء التى من شأنها أن تشترك أولى بعرض من بعض . ولا
كذلك فيما هو جنس ، أو حد ، أو خاصة . ولأن عمدة كل ما تفيد صناعة الجدل من ١٠
حيث هى صناعة الجدل طريق الأولى والأخرى . وقد يشكل فى كثير من الأمور ، وإن
لم تكن عرضية ، هل هى موجودة لشيء أو ليست ، فيستعان بطريقة الأولى والأخرى ،
فيجعل البحث عن ذلك جاريا مجرى العرض ، فإن الذاتى من حيث علمت ذاتيته لا يشك
فى وجوده لما هو موجود له ، بل كل ما قنع منه بالوجود لم يبيل بأن يجرى مجرى
ما يعرض . وعلى أن اعتبار الأخلاقية للشيء إنما هو بحسب نسبته إلى شيء . وكل نسبة ١٥

(١) صح : يصح ب || وجوده : + لشيء سا ، م ، هـ (٢) ولكن يشبه . . . يبحث عن : يعم
ههنا شيء واحد وهو أن العرض إنما يجب أن يثبت من د ، ن || مواضع : موضع سا || فإن :
كان من ؛ إن سا (٣) عن : من ، سا (٤) فذلك : فذلك سا (٥) جميع : جمع من ، سا
(٦) فى الحد النظر : — م ، هـ (٧) وكذلك : — ب ، س ، سا ، م ، هـ || النظر : والنظم
|| فى : + أن ، سا ، م || واحد : — س (٨) باب : — د (٧—٨) وكذلك . . .
الأولى : — سا || والأخرى : والأضعف د ، ن || قد : من ، ن (٩) والأضعف :
والأصعب سا || بعض : + وهذا هو الذى بحسب الأمر فى نفسه د ، ن
(١٠) تفيد : يفسد د ؛ تعتمد من (١١) هى : هو س || طريق : بطريق || وقد : لكنه د ؛
لكنه قد ن || كثير من : — سا (١٢) عرضية : عرضه م ، ن ، هـ || لشيء : — سا .
(١٤) منه : عنه || بأن : بأى س (١٥) اعتبار : الاعتبار د ، سا ، م ، ن ، هـ
|| الأخلاقية : الأخلاق د ، ن || وكل : فكل د ، س ، ن

عارضة تعرض من هذه الأسباب إن زيد باب البحث عن أنه هل كذا أثر وأولى بشيء ، ورسم الباب بباب الآثر ، فزادت مواضع في الهوهو ومواضع في الآثر ، وخصوصا إذا كان النظر في الأولى والأخرى والآثر أشبه نظر بما يراد به الإقناع .

ومع هذا كله فإن الخاصة أضيفت إلى الحد ، وجعل الجنس والفصل في باب واحد ٥ لاشتراكهما في الذاتية والتقويم ، فانحلت المباحث عن المواضع إلى مواضع الإثبات المطلق ومواضع العرض ، ومواضع الآثر ، ومواضع الجنس ، ومواضع الفصل ، ومواضع الخاصة ، ومواضع الحد ، ومواضع الهوهو . فإذا أعطيت هذه المواضع فقد أعطيت المواضع كلها . ثم تحتاج أن نعطي القانون في استعمالها عند المحاورات الجدلية . ولكن بالحرى أن يكون لنا معنى الهوهو محصلا ، فنقول :

١٠ إن الهوهو يقال على طريق الاختصار والرسم على معان ثلاثة :

فيقال هو هو لما يشارك شيئا في معنى عام جنسى ، كما يقال إن الإنسان هو هو والفرس في أنه حى . ويقال في معنى عام نوعى ، كما يقال إن زيدا هو عمرو بالإنسانية . ويقال على معنى خاص شخصى ، كما يقال إن زيدا هو هذا الأبيض .

وكل ما يقال فيه هو هو فيه اثنية مّا أولا بوجه ، ثم ترد إلى وحدانية . فأما الاثنية ١٥ في هو هو بالمعنى الجنسى ، وهو هو في المعنى النوعى ففهوم ؛ والوحدة أيضا مفهوم . أما في المعنى الشخصى فقد تكون الاثنية بالعرضين ، والوحدة بالموضوع ، كقوانا : البناء هو الكاتب . وقد تكون الاثنية بالموضوع ، والعرض والوحدة بالمتجمع الذى

(١) تعرض : فرض سا || آثر : أكثر ب ، د ، سا ، م ، ن || بشيء : لشيء من (٢) ورسم : فرسم ب || الباب : - ب ، د || فى : - ن || ماذا : لاذم (٣) والأخرى : - م || والآثر : والثبات سا (٤) الخاصة : + لاذم || وجعل : وفصل من (٥) المباحث عن : - م || مواضع : المواضع || ومواضع الحد : - م (٨) ثم : بماب (١١) شيئا : - د || هو : - د ، ن ، هـ (١٢ - ١٣) هو عمرو . . . زيدا : - د (١٤) هو هو : + فتعرض د ، ن || فيه : فقيه هـ || بوجه : توجه د ؛ + مام || ثم : لم س || وحدانية : واحدانية س || فأما : فإن س ، هـ (١٥) المعنى : معنى س || مفهوم : لمفهوم د || مفهوم : مفهومة د ، ن (١٦) أما : وأما د ، س ، سا ، ن (١٧) هو : - م ، ن || والعرض : وبالعرض ب ، هـ

يتناول بالإشارة بجملة ، مثل قولنا : زيد هو هو هذا الكاتب . وربما كانت الكثرة بحسب اسمين ، والوحدة بحسب المعنى ، وهو أولى ما يقال له هو هو ، إذ لاغيرية فيه في المعنى ، كما يقال : الإنسان هو هو البشر .

- وربما أشكل في الشيء الواحد أمر هو هو ، فظن أنه بالشخص ، وإنما هو بالنوع .
 ٥ والسبب فيه أن الكثرة بالنوع قد تكون فيه ظاهرة بالفعل ، وقد تكون خفية بالقوة .
 فحيث تكون خفية تؤخذ على أنها ليست واحدة ، مثال ذلك أن المياه المفترقة في أوعية شتى ، لا يشكل من أمرها أنها ليست واحدة بالعدد ، وأن وحدتها بالنوع . لكن المياه المتصلة السيلان ، الخارجة من عين واحدة بجراوة ، فمن حيث إنها تفترق بالمواضع المختلفة التي تمر عليها وتحاذيها ، يعقل من أمرها التفرق ، ومن حيث اتصال بعضها ببعض وتشابهها في الجارية ، للذين هما تشابه فيها بعد النوع يظن أنها واحدة ، وليست أجزاء الماء الجارية التي بهذه الصفة واحدة . وكيف يكون الماء الواحد موجودا في جزء من الأرض دون جزء ، واقعا في موازاة شيء واحد وغير واقع ، بل هذه كثيرة بالعدد واحدة في النوع ، فهو هويتها ليست بالعدد بل بالنوع .

- ولست أعنى أنه إذا كان جملة السائل لا يعرض لأجزائها افتراق بمثل ما ذكرته يكون كثيرا بالعدد ، بل أن يكون على ما قلت . فإن الماء المتصل الذي لا خلاف في أجزائه ١٥ يكون واحدا بالفعل ، سواء كان كثيرا أو قليلا ، وسواء كان متحركا أو ساكنا . ولو كانت نفس الحركة منقسمة لكانت تقسمه دائما إلى متحرك ينقسم دائما إلى متحرك ،

(١) بالإشارة : الإشارة ه || قولنا : — ن || هو : — د ، سا ، ن || هذا الكاتب : البشرم
 (٢) يقال : يقول ه (٤) فظن : فيظن م || وإنما : وأما ب || وإنما هو : ويكون د ، ن
 || بالنوع : بالعدد س (٥) فيه : — سا || بالقوة : وبالقوة د ، ن ؛ بالقول سا (٦) فحيث :
 بحيث ه || المفرقة : المتفرقة م ، ه (٧) لكن : ولكن ب (٨) من : عن س
 || تفترق : تفرق س ، سا ، ن ، ه || بالمواضع المختلفة : في المواضع المختلف د ؛ في المواضع المختلفة
 (١٠) هما : بهما س || تشابه : التشابه س (١٢) واقعا : أو واقعا ن || هذه : هي م
 || واحدة . . . بالعدد : — سا || في النوع : بالنوع س (١٤) ما : — سا (١٥) خلاف :
 اختلاف د (١٧) كانت : كان د ، ن ؛ كنت س || منقسمة : تقسمه د ، ن ، س ؛ مقسمة سا ،
 م ، ه || لكانت : لكان د ، ن .

فكان سيكون ههنا كثرة أجسام وبالفعل لانهاية لها ، وهذا محال . ولكن يجب أن تؤخذ الأجزاء على الصفة المذكورة .

وأحق ما يقال له هو هو ، من جملة ما عددناه ، هو ما يكون بالعدد ؛ ومن الذى بالعدد ما تكون الاثنية فيه بالاسم ، وتكون الوحدة فى تمام المعنى ، وهى التى تكون هى هى بالحد . ثم ما يكون بالخاصة ، كقولنا : إن الإنسان هو الضحك ، أو قابل العلم ؛ وإن النار هى المتصاعدة إلى فوق ؛ ثم ما بالعرض .

ولكن لقائل أن يقول : إن الإنسان والحيوان الناطق واحد بالنوع ، والإنسان والضحك أيضا ، وسائر ما مثلهم . فنقول : ليس كذلك ، بل الواحد بالنوع شخصان تحت نوع واحد ؛ وليس كذلك حال الإنسان والحيوان الناطق والضحك ، بل الذات التى للإنسان هى التى للحدود بالحيوان والناطق ؛ والموضوع الذى هو الإنسان هو بعينه الذى يقال له الضحك ، فيصير الإنسان من حيث هو يعتبر هذا الاعتبار كذات واحدة بالعدد ، وإنما تصير كلية بالقياس إلى الكثرة التى تحته .

وأما أن الاسم والعرض قد يقعان موقع هو هو ، فيدل عليه أنا إذا التمسنا من خادم لنا أن يدمو إلينا صديقا حاضرا محفلا ، قلنا : ادع إلينا ذلك الجالس الوسيم ، فيدعوه ؛ فتكون ذات ذلك الصديق هو هو الجالس الوسيم . وقد تدخل فى باب الهو هو بالعرض ما يكون هو هو على سبيل المناسبة ، على أحد وجوه المناسبات التى نذكرها بعد .

(١) سيكون : يكون د ، ن || وهذا : هذاب ، د ، سا ، م ، ن ، ه (٣) وأحق : فأحق سا ، ن ، ه || ومن : من م (٤) ما : وما ه (٦) العلم : للعلم س || هى : هسا || ثم : — ه || ما : — ب ، سا (٧) والحيوان : الحى د ، ن || الناطق : والناطق ن (٩) نوع واحد : أنواع م ، ه (١٠) الذى هو : الذى س (١١) من حيث هو : من حيث س || هذا : بهذا ه || كذات : لذات سا (١٣) وأما : أما س || يقعان : يتفقان ه (١٤) محفل : محفل د ، محفل م ، ه || قلنا : قال سا (١٥) ذات : — س || فيدعوه . . . الوسيم : — ه

فهذه هي المباحث المفروضة للطالب . والدليل على ذلك أن كل محمول إما أن ينعكس على الموضوع ، أو لا ينعكس . فإن انعكس ، فهو إما دال على الماهية ، فهو حد ؛ أو غير دال عليها ، فهو خاصة . وإن لم ينعكس ، فهو إما مقول من طريق ما هو ، فهو جنس أو فصل ؛ أو غير مقول ، فهو عرض . فكل محمول يطلب إثباته ، فهو أحد الأربعة . وقد يطلب لإثباته ، بل أنه هل هو حد ، أو هل هو جنس ، وما أشبه ذلك . ولا تختلف الأربعة من حيث الطلب الأول ، وإنما تختلف من حيث الطلب الثاني .

وأنت تعرف أن كل طلب فيرجع إلى شيء من هذا بالاستقراء . فإن قولنا : "هل النفس جوهر" ، طلب للجنس ؛ وقولنا : "هل الإنسان قابل للعلم" ، و "النار متصاعدة بالطبع إلى فوق" ، طلب للخاصة ؛ وقولنا : "هل النفس عدد متحرك لذاته" ، طلب للحد ؛ وقولنا : "هل العالم محدث" طلب للعرض اللازم .

ويجب أن تتمحن هذه الأمور المذكورة في المقولات المعلومة ؛ فإن في كل واحد منها شيئا هو جنس ، وشيئا هو فصل . فإن الفصول الجوهرية قد علمت أنها جواهر ، وكيف هي جواهر . وفصول الكيف ، كمثل ذلك ، قد تكون كيفا ، على ما علمت . وربما كانت الكيفية فصلا ، ولكن لمقولة أخرى غير الجوهر . وبالجملة فقد نجد في كل واحد منها فصلا ، إما أن يكون لشيء داخل في بابهِ ، أو لشيء آخر . وكذلك قد يكون في كل واحد منها ما هو خاصة . فإما في الجوهر ، فإنه قد ينحصر الإنسان الضاحك ، كما ينحصر الضاحك الإنسان ؛ فإن الإنسان ليس جنسا للضاحك ، ولا فصلا ، ولا نوعا يكون الضاحك شخصه ، ولا عرضا ، بل هو خاصة له تدخل في حده ، لا كما يدخل الجزء

- (٢) أن ينعكس ١ منعكس ؛ ينعكس ن || ينعكس : — ن || فان : لا ذات ، سا ، م ، هـ
(٣) دال عليها : ذلك ن || خاصة : خاصية د ، سا || وإن : وأما س (٤) مقول : يقول م
|| فكل ١ وكل هـ (٥) بل : لم صا (٨) تعرف : تعلم م ، هـ (١١) للعرض : للعلم س
(١٣) هيتا : هي م || قد ١ وله هـ (١٤) كمثل ذلك : كذلك د ، ن || كمثل : بمثل سا ، م ، هـ
|| قد : وقد س (١٥) ولكن : وليكن د ، ن || فقد : قد ب (١٧) واحد : — ن
|| الجوهر ١ الجواهر م (١٨) ينحصر الضاحك : أن الضاحك ينحل د ، ن || الإنسان : — هـ
(١٩) شخصه : شخصا || تدخل في حده ١ فيه م || كما يدخل الجزء بل : — د

بل كما يدخل الشيء الخارج ، وعلى ما علمت ، وتحققته سالفا . وأما وجود الخاصة من المقولات الأخرى ، فكما تعرفه ، ولا نحتاج أن نبتدئ تعريفه . والعرض قد يكون في كل واحد منها ، وذلك ظاهر في جميعها . وأما الجوهر ، فقد يحمل على شئ من الأشياء حملا على سبيل أنه عارض له ، كما يحمل الحيوان على المتحرك من حيث هو متحرك ، فتكون نسبته إلى المتحرك ليس نسبة شئ غير العرض ، أعني العرض الذي هو أحد الخمسة الذي هو العرضي دون العرض الآخر .

وأیضا فلان المحمول في المسائل يكون إما جوهرًا ، أو ما يدخل في الجوهر مما ليس بجوهر ، كما علمت ؛ وإما أحد النسعة الأخرى ، إما بالقياس إلى الجوهر ، وإما بالقياس إلى حد الشيء . فإن العرض له حد يدل على ماهيته ، وله أيضا مع ذلك لواحق داخلية في الحد ، وهي أعراض ما . وذلك لأن العرض قد يعرض للعرض عروض العرض الذي هو أحد الخمسة ، فيكون بسيطه عرضا بمعنى العرض الذي يلزأ الجوهر ، ويكون مركبه شيئا ذا ذلك العرض . وربما لم يكن إلا عرضا أعني بحسب ما يلزمه ، وعلى ما علمت . وكل واحد من هذه الأجناس كما علمت ، فإنما يدل من طريق ما هو لاهل كل شئ ؛ بل على ما هو جنسه ، فهو داخل فيه بالذات . وإما على ما هو خارج عنه فقد يكون غير دال على ماهيته بل عارضا .

فهذه الأربعة تطلب في هذه العشرة . وكل واحد من هذه العشرة إنما يكون الجنس منه جنسا لما هو في مقولته . وأما العارض منه ، فقد يكون عارضا لما ليس في مقولته ؛ حتى إن الجوهر يكون عارضا لغيره ؛ كالإنسان المتحرك ، وقد يكون عارضا لما في مقولته

(١-٢) وتحققته سالفا . . . تعريفه : وإنما الخاصة لا تدخل في حد الشيء كما يدخل الحد في الماهية وهذا شئ قد تحققته سالفا وأما في سائر ذلك فكما تعرفه د ، ن (٢) الأخرى : — س || نحتاج : + إلى ه || تعريفه : تعريفك س ؛ بتعريفه م ؛ بتعريفه ه || والعرض : وأما العرض (٣) وأما : أما د ، ن (٤) أنه : — سا || كما : فاس (٨) التسعة : السبعة د (٩) ماهيته : ماهية د || لواحق : + غير د ، سا ، م ، ن (١٠) للعرض : — ه || أحد : — ه (٩-١٠) داخلية . . . أحد : — س (١١) عرضا : عرض م (١٢) إلا : له لآب || علمت : + فهذه الأربعة تطلب في هذه العشرة م || وكل : فكل ه || واحد : — ن (١٢-١٤) وكل واحد . . . بل عارضا : — سا ، م (١٣) لا : — ه || جنسه فهو : — د (١٤) وأما على ما هو : فإنما يدل من طريق ه || دال على : دال د || عارضا : + له وقد علمت أنه يدخل شئ في متولتين بالذات البتة د ، م ، ن ، ه (١٦) عارضا : — د ، ن

كالكم المنفصل يعرض للتصل ، وبالعكس . فإن كل مقولة إذا وجدت في غيرها كان على سبيل العارض لها ، وإنما يقوم تقويم الجنس ماهو موجود فيها . وإذا سئل عن هذه العشرة : أوعن شئ منها هل هي موجودة أم لا ، فيكون الموضع النافع فيه موضع الإثبات المطلق ، وإذا سئل عنها هل هي جنس ، أو فصل ، أو خاصة ، أو عرض ، فيكون الموضع النافع فيها هو الموضع الخاص بذلك الباب . ونقول :
 ٥

إن اعتبار هذه الأحوال إنما هو بحسب المطالب ، أى الدعاوى فى القضايا الجدلية . وذلك لأن هذه المحمولات إنما حددت لتعد نحوها الموضع ، والموضع إنما تعد نحو الإثبات والإبطال . والإثبات والإبطال إنما يتوجه نحو الدعاوى ، فإن المقدمات الجدلية من حيث هي مقدمات جدلية ، وليست دعاوى منصوبة ، لا ينفع النظر فيها من حيث محمولاتها أحد هذه المحمولات . وأما البرهانية ، فمعرفة نسبة المحمولات إلى الموضوعات الحو من النسبة اتقى لها نافع جدا ، فإن ذلك يحقق أحوالا من أحوال الصدق والكذب ، بل حال المناسبة مع المطلوب . وأما المقدمات الجدلية ، فالمعتبر فيها التسليم المشترك أو الخاص على أى نسبة كانت الحدود ، فإن ذلك لا يتعين له حكم بأن يكون المحمول شيئا أو غيره . وأما محمولات الدعاوى ، فإن اعتبارها من حيث هي أحد المذكورة نافع فى باب ارتياد الموضع المثبت أو المبطل لها .
 ١٥

(٢) فيها : منها س ، د || عن : د ، ن (٣) موجودة أم لا : — ب ، س ، سا ، م ، هـ (٥) فيها : لها س (٧) وذلك : فذلك ن || إنما : — د ، سا ، ن (٨) يتوجه : يتوجه د ، ن || الدعاوى : الدعوى د ، سا ، م ، ن || فان : فأما د ، ن (٩) جدلية : الجدلية س || وليست : فليست د ، ن || لا ينفع : ولا ينفع د ، ن || النظر : الناظر د ، ن || فيها : — هـ . (١٣) يتعين : يتغير س ، سا ، م ، هـ || وأما : — هـ || محمولات : والمحمولات هـ (١٤) المثبت : — هـ || أو المبطل : والمبطل د ، ن

الفصل الثامن

فصل (ح) في تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات الجدلية

لأنه يلزمنا أن نعرف كيف نستنبط المواضع. وقبل ذلك فيلزمنا أن نحدد المقدمة الجدلية التي هي جزء قياس جدلي ، والمطلب الجدلي الذي هو أحد طرفي التقيض فيما يسوق إليه القياس الجدلي ، وهو للعجيب ما ينصهر ويحفظه ، وللأسئلة مقابله . هكذا يجب أن تفهم هذا الموضع من التعليم الأول ، لا كما ظن من أنه يعني بهما شيئا واحداً بالفعل أو بالقوة جزء للقياس الجدلي . أما وهو ما هو بالفعل فإذا استعملت مقدمة ، وأما بالقوة فإذا أخرجت على جهة السؤال كي يتسلم ، فإن هذا خير موافق للغرض .

والمقدمة تؤخذ في التعليم الأول حين تحد على أنها مسألة ، إذ لا فرق يعتد به بحسب الغرض الذي في هذا الموضع بين أن يقال مقدمة ، أو يقال مسألة ؛ كما علمت ، فنقول :

إنه ليس يمكن أن تكون مقدمة جدلية إلا مشهورة مطلقة ، أو متسامية ؛ فإن العاقل لا يعمل قياساً من مقدمة مجهولة في المشهور ، أو مضادة للمشهور ، ولا عن غير متسامية عند المخاطب . وبالجمل ما لا يقول به أحد ، فإن سعيه يكون باطلاً ، لأن ما لا يوضع منه شيء لا يكون له لزوم لازم ، لأن الخصم يقول : إنما يلزمني هذا إن وضعت وسلمت . وأما إن لم أسلم فلا يمكنك أن تلزمني شيئا . فإذاً المقدمة الجدلية ، هي الذائعة أو المتسلسلة ، وبالجمل ما يراه أحد .

- (٢) الجدلية : — سا (٣) الجدلية : — هـ (٤) فيما : بما سا ، هـ
(٦) من : — د ، م ، هـ || واحداً : + هـ م (٦-٧) بالفعل ... بالفعل : وهو ما هو
بالفعل إما القوة جزء للقياس الجدلي إما بالفعل د ، ن (٧) أخرجت : أخرجها ن (٩) حين :
حتى س || هـ : — س (١٠) مسألة : مسألة د (١١) تكون : نقول د ، ن || إلا : لا سا .
|| متسلسلة : متسلسلة د ، ن (١٢) للمشهور : في المشهور د ، ن || ولا عن : وعن ب ، سا ، م ، هـ ؛
أو عن س (١٣) لأن ما : لازماً سا || لا : لا س || منه : فيه د ، م ، ن ، هـ
(١٥) أو المتسلسلة : والمتسلسلة هـ

(٢) الأمر : الأمور (٣) وهذه هي : وهي هذه سا (٥) فيها : بينها
 || أر : — ن || || إذ : أو هـ (٦) يبحث : يطلبه د ، سا ، م ، ن هـ
 (٧) التسلم : التسلم ب : التسلم ب : التسلم ب || تسلم : تسلم هـ (٨) أو أهل : وأهل ب
 || عن : من هـ (٩) فإب : فإب ، سا ، هـ ، فإب || فإب : فإب د ، سا ، ن || عليه : عليها
 د ، ن || الحد : الحد م ، هـ || الحاله : الحاله د ، ن (١٠) عن حله : حله م (١١) مناسبه :
 مناسبة د ، ن || إليه : إليها د ، ن (١٢) تستمر : تستمر هـ || (١٣) حد :
 حل سا (١٤) في نفسه : بنفسه || المجهولات : المحمولات د ، ن (١٥) الثقلين : الثقلين
 د ، ن ب : الثقلين م ، هـ || صدق : سبيل م || والتزامها : والتزام ب : والتزام م (١٦) بها : بها
 بعد الصدق والوجوب د ، ن || وأن يقال : ويقال د ، ن

وأما النتيجة فإنها بعد اللزوم يكون متحققا منها أنها مجهولة في نفسها ، وإنما عرفها
القياس ، فهي الآن معروفة ؛ وفيما نحن فيه لا تكون كذلك ، بل يكون الانتقال يقضى فيها
بأن من حقها أن لا تجهل أبدا ولا تنكر .

- وأيضا المقدمة الشنعة المضادة للمشهور ، والمقابلة التي ليست بمشورة أيضا ، تكون
جدلية من وجه إذا قدمت على سبيل التناقض بأن تنتج عن نقيض المطلوب بالقياس ،
ثم تجعل مقدمة في إبانة أن ما أنتج ذلك الشنع ، فهو شنع . وهذا بطريق قياس الخلف .
- ومن قبيل ما نحن فيه جميع المقدمات والآراء الدائمة في الصناعات ، فإن من الآراء
الموجودة في الصناعات ما يذيع ويشتهر . فأما مثال اللواتي تمجد بالنقل ، فمثل أنه إذا كان
مشهورا محمودا أن العلم بالمتضادات واحد ، فذكر هذا ، واتبع ، فقبل . وكذلك الحس
بالتضادات واحد ، صار هذا محمودا ، ورؤى أنه واجب الإقرار به ؛ وذلك لأن مشابهة
العلم للحس ظاهرة جدا وكذلك إذا لم تكن مشابهة ، بل مقابلة لإيجاب مقابلة الحكم ،
مثل أنه إذا كان مشهورا أن الإحسان إلى الأصدقاء واجب ، فإن لایساء إليهم واجب .
وهذا هو إن أخذنا نقيض مقابل الإحسان ، فأقنناه مقامه ، أو قلنا : إن كان محمودا أن
الإحسان إلى الأصدقاء عدل ، فمحمود أن الإساءة إلى الأعداء عدل . وهذا هو إن أخذنا
شيئا وألفنا بينه وبين شيء ، وحكمنا بحكم ، فجعلنا مقابل الشيء الأول لمقابل الشيء الثاني
بذلك الحكم . وسيظهر لك بعد أن هذا أمر واجب في نفس الأمر أو ليس بواجب ،
إلا أنه وأمثاله محمود .

- (١) فانها : فكون د || يكون : — د ، ن || منها : — م || مجهولة : محمولة سا ، م ، ه .
(٢) وفيما نحن فيه : وفي هذا الانتقال د ، ن || يتضى : يتضى ه (٤) المقدمة :
فالمقدمة د ، ن (٥) بأن : بل بخ || تنتج : — د (٧) قبيل : قبل م || نحن فيه : لحق س
|| فيه : — ه (٨) مثال — سا ، م || تمجد : تحمل س || تمجد بالنقل : تكون بالفعل ن
(٩) بالتضادات : بالمضادات ب ، د ، م ، سا ، ن || واتبع : واسع سا ، ه ؛ وأقنع ن
(١٠) صار : وصارم || ورؤى : ورأى سا (١١) إذا : إن د ، م ، سا ، ن ، ه
|| لإيجاب : الإيجاب سا ، ن (١٣) قلنا : قولنا د ، م ، سا ، ن ، ه .
(١٥) لمقابل : المقابل ب

فهذه هي المقدمة الجدلية المطلقة ، ويشترك في استعمالها السائل والمحجِب . فإن المحجِب يستعمل المشهورات ، ولا يلتفت — على ما علمت — إلى ما يسلمه أو لا يسلمه السائل . وأيضا فإن السائل إذا استعمل المشهورات ، لم يحتج إلى التسليم في أكثر الأمر . فإن حال المشهورات في الجدل حال الأوليات في البرهان ؛ فكما أن الأوليات يستعملها المبرهن من غير حاجة إلى أن يطلب قياس على صدقها ، كذلك المشهورات يستعملها الجدل في الجدل ٥ من غير أن ينزل عن درجة الشهرة المطلقة والتسليم المطلق ، إلى التسليم المحدود بالمسألة عنها ليتسلم ، كأنها مشكوك فيها ، وكأنها معرضة لأن يقع فيها شك . وربما ضر السائل ذلك ، فإنه يحرك المحجِب إلى أن ينتبه لأن لا يسلم المشهور الذي ينفع السائل ، فإذا أخذه أخذ واقتضبه اقتضاها ، وكأنه أمر بين ، كان أقرب إلى التسليم ، ويكون كأنه قد تسلمه بالقوة ، وإن لم يكن تسلمه بالفعل . فما كان من ذلك مشهورا مطلقا ، فحاول المحجِب أن لا يسلمه ، ١٠ لم يلتفت إليه ؛ بل ربما سخر بالمحجِب ، وربما أحل محل الرحمة ، وربما نسب إلى استحقاق العقوبة ، على ما ستمثل لك بين يديك عن قريب . وكذلك كل ما كان مشهورا عند قوم ، فإن استعماله معهم على سبيل الاقتضاب أنفع من استعماله معهم على سبيل المسألة .

وما بعد هذا في التعليم الأول ، فإنه يفهم على وجهين : أبدهما كأنه يقول ، وأما الذي هو الأولى بأن يكون مسألة جدلية ، أى أن تكون مقدمة تؤخذ على سبيل المسألة ، ١٥ فهو ما يكون طلب التسليم فيه لمعنى ينتفع به في إثبات مطلوب من باب ما يؤثر أو يجنب ، أو مطلوب اعتقادي من باب ما يرى حتما ويقصد فيه المعرفة ، فيكون إما أن يبلغ بتسليمه نفس الغرض في ذلك ، أو بأن يجعل مقدمة تعين في إنتاج ما يؤخذ مقدمة بذاته ، أو يكون

(١) فإن المحجِب : — د (٥) أن : — ب ، سا ، هـ || يستعملها : يستعمل د ، س ، م ، ن ، هـ || الجدلى : — د ، س ، ن || فى : فهى هـ (٦) بالمسألة : بمسألة سا ، م ، هـ (٧) ليتسلم : متسلم سا ، م || معرضة : معرضة د ، معرضة س ، سا ، م ، هـ (٨) يحرك المحجِب : يجعل للمحجِب د ، ن || إلى : د ، ن (٩) وكأنه : فكانه سا (١٠) تسلمه : تسلم سا ، م || تسلمه : — د ، ن || فا : فن س || فحاول : فحاول م (١٢) ستمثل : سائل ب || لك : ذلك هـ || بين يديك : د ، ن || وكذلك كل : وكل د ، ن || كل : — س (١٣) فإن : وأن سا || معهم : — د ، ن || معهم : — د ، ن (١٤) أبدهما : أحدهما د ، ن ، هـ (١٥) أن : — م || تؤخذ : وتؤخذ ب (١٦) التسليم : التسلم س || من باب ما يؤثر أو يجنب : على مؤثر أو يجنب د ، ن (١٧) تسلمه : بتسليمه م ، ن ، هـ (١٨) بأن : يكون م

معينا على ذلك بأن يكون قانونا منطقيا ينفع منفعة المنطق . ويكون إما عن المشهورات ، لا المطلقة جدا فإن ذلك لايسأل عنه ، بل المشبهة والمقابلة ؛ أو التي عند قوم ما ؛ أو لا تكون من المشهورة بل مما لا اعتقاد مشهور للفلاسفة فيه فضلا عن الجمهور ؛ أو ما يجري فيه بين الجمهور والفلاسفة اختلاف ، كاختلاف الجمهور والفلاسفة ، في حال اللذة ، فإنهم يرون أن اللذة خير ، والفلاسفة لا يرون ذلك ؛ أو يكون فيه للفلاسفة فيما بينهم اختلاف ؛ أو يكون فيه للجمهور فيما بينهم اختلاف ؛ وبالجمل ما يكون لأحد الفريقين فيما بينهم فيه خلاف .

والوجه الثاني ، وهو أظهرهما ، فكأنه يقول : أختم القول في المقدمة الجدلية ، وأخذها من حيث هي جدلية بذاتها لا بحسب سائل ومجيب بأعيانها ، ثم أتبعه بالمطلوب الجدلي . فكأنه قال : وأما المطلوب الجدلي فهو حكم عملي أو حكم اعتقادي ، إما شيء إنمسا يقاس عليه لنفسه ، أو يقاس عليه لغيره في معرفة شيء آخر ، وهو لا محالة مما لا يكون بين الشهرة ، بل يكون من حقه أن يتشكك فيه ، لأنه لا رأى للجمهور فيه ، مثل أن الأشكال القياسية ثلاثة ، أو لا رأى للفلاسفة فيه ، مثل هل الكواكب زوج أو فرد ؛ فربما يقيس الجدلي على ضرب منها بالمشهورات أن الأولى بها أن تكون زوجا أو فردا ، أو للفلاسفة رأى يخالف لما عليه العامة ، أو فيه اختلاف بين فريقين من كل فرقة . وبالجمل ما يقع فيه شك وهو موضع شك ، إما لبقاوم الجمع فيه ويكافئها ، وإما لفقدان الجمع في الطرفين جميعا ، أو بعدها عن الأمر المشهور مثل حال العالم أهو أزل أم ليس .

(١) المنطق : المنطق س || عن : على س (٢) المشبهة : الشبهة د || أو التي : والتقى د ، التي ن (٤) اختلاف : خلاف م || كاختلاف : + بين ه || فإن الجمهور د ، ن (٦) بينهم : — سا (٨) والوجه الثاني : والثاني سا || يقول : يكون نج ، د ، م ، ن || تختم : حكم م ، ه [ختم : كذا بالأصل والدواب أختم] (٩) بأعيانها : بأعيانهم ن ؛ بأعيانها ه || أتبعه : — ب ، ه (١١) مما لا : مما ه (١٢) فيه : + لا سا || أن : حل د ، ن (١٣) ثلاثة : — د || فرما : بما سا ؛ لأنها ه (١٣ — ١٤) فرما . . . فردا : — س (١٥) أوفيه : وفيه د ، ن (١٦) لبقاوم : لتقدم ه || ويكافئها : وتكافئ م || لفقدان : الفقدان س (١٧) بعدها : بردها ب || الأمر المشهور : الأمور المشهورة س ، ه || العالم : العلم سا

والأخرى أن يكون ما تبعد حجته ليس بمطلب جدلى ، وهو ما لا يكون عليه قياس من المشهورات ، ويكون القياس عليه من الأوليات بعيدا ، مثل أنه هل زاوية نصف الدائرة قائمة .

- واعلم أن كثيراً من آراء الفلاسفة ليس للجمهور فيها رأى ، ولا للمشهور إليها سبيل ، لكن للبرهان إليها سبيل . وبإزاء ذلك كثير من الآراء لا سبيل للناس من الأوائل إليها ، وقد يتكلف عليها قياس من المشهور ، مثل أنه هل الكواكب زوج أو فرد . وهل زحل نحس أو سعد . وكما رأى من ذلك فهو بالقياس إلى ناصره وضع ، أى دعوى . وليس مانسميه ههنا أيضا ، وفى كتاب "البرهان" وضعنا ، أعنى الدعوى الذى لا يكون مؤيدا بحجة تصحبه . وإنما سمي ذلك أيضا وضعاً لمناسبة ما بينه وبين الرضع المذكور ههنا ، فإن من الدعوى ما هو دعوى فقط ، ومن الأوضاع ما هو وضع فقط .
- وما كان كذلك فيحسن أن يخص باسم الوضع ، فإن العادة جرت بأن يخص ماله معنى من الممانى المسماة باسم وليس له غير نفس ذلك المعنى باسم ذلك المعنى ، على سبيل ابتداء اصطلاح ، كما علمت من تسمية الممكن الخاص بما سمي به متقولاً اسمه من الممكن العام ، إذ كان لا وجود له إلا الوجود الذى هو به ممكن فى المعنى العامى ، من غير زيادة عليه .

- فما كان من الأوضاع دعوى فقط ، لا هو حق ولا مشهور ، ولا يؤيد بالمشهور على سبيل قياس أو استقراء ، ويكون قائله يتول بلسانه دون قلبه ، فبالحرى أن يخص باسم الوضع ، إذ هو دعوى فقط . فالوضع بهذا المعنى هو رأى مبتدع ، وليس كل رأى مبتدع وإنما يبتدعه من لا نباهة له ولا بصيرة بشئ قوى لا يستحق أن يجعل له ذكر ،

(١) والأخرى : والآخرد ، ن (٤) أن : أنه ب ، د ، س ، سا ، هـ || كثيراً : كثيرس ، سا ، م || للمشهور : للمشهورات س || إليها : إليه ن (٦) من : — م || المشهور : للمشهورم (٨) مانسميه : ما هيتهب ، هـ || ههنا أيضا و : — م || الدعوى : — || بحجة : لحجة ب ، هـ ، بحجة س (٩) الوضع : الموضع سا ، م ، هـ (١١) أن : بأن سا || يخص : — مرة ن || بأن : أن س (١٢) المسماة : بالمسماة سا || باسم : — هـ || باسم ذلك المعنى : — س (١٣) ابتداء : — د ، ن || اصطلاح : اصطلاح م (١٥) مشهور : مشبه به ب (١٦) ويكون : أو يكون س ، هـ || فبالحرى : فبالحرى سا (١٧) وليس كل رأى مبتدع : — د ، س || وإنما : فإن ماد ، سا ، م ، ن ، هـ || له ولا : لا ب || ولا : فلا د ، ن || بشئ : لشيء د ، ن || بصيرة بشئ : ينصره شئ . س

ويجعل من المسائل والمطالب الجدلية ؛ بل ما هو مبتدع ممن يذكر ويعد في أهل البصيرة والمعرفة . مثل قول من قال : إنه لا تناقض ولا خلاف ألبتة ؛ وقول من قال : أن لا حركة وتغير البتة . وأما قول من قال : إن كل شيء واحد ، وإنه ليس كل شيء إما مكونا وإما فاسدا ، فإن الموسيقىار إذا صار كاتبا فليس هو حادثا ، إذ قد كان موجودا قبل أن يكتب ، فلو حدث لحدث كاتبا ليس له وجود ما قبله ، ولا هو أزلى وإلا فقد كان دائما ، فقد يكون شيء لا مكونا ولا فاسدا ؛ فهو وضع سخيف .

والوضع قد يصير مطلبا بوجه من الوجوه إذا وقع فيه للأوائل خلاف ، ونُصِرَ بحجة . فهذا وجه نستعمل عليه لفظة الوضع ، ونعني بها المعنى الذي أشرنا إليه . ولكن ليس كل مطلوب وضعاً بهذا المعنى ؛ فإنه كثيرا ما يكون مطلب ليس فيه لأحد خلاف ، فضلا عن أن يكون فيه للكل خلاف . وذلك لأن الوضع الصرف لا أقل من أن يكون فيه خلاف ما ، ولو بين الحكماء وبين العامة أيضا . وإذا كان فيه خلاف فهو دعوى ؛ إذ ليس يقال للقبول إنه دعوى . وإذا هو دعوى ، وكل دعوى تسمى في هذا الموضع وضعاً ، فهو وضع ؛ لكنه وضع صرف .

على أن مثل هذه الأوضاع ليست أوضاعا ومطالب جدلية على القصد الأول ، بل على القصد الثاني ، وعلى سبيل ما يلزم الجدلي مناقضة القائل به بحسب القائل لا بحسب القول نفسه ؛ كما يلزم الفيلسوف الأول مناقضة من يرى أن بين طرفي التقيض واسطة ، وذلك بحسب القائل ، لا بحسب القول . وذلك لأن هذا ليس عليه قياس في نفس الأمر

(١) من : في م ، ه || ممن : فن ن (٢) إنه : سا (٣) وتغير : ولا تغير من ، م ||
وأما قول : وقول ب ، ن ، ه ؛ وأما وقول س || مكونا : متكونا م ، ه (٤) وإما فاسدا :
فقد يكون شيء لا متكونا ولا فاسدا فهو وضع سخيف م || فاسدا : أزليا د ، ن || الموسيقىار :
الموسيقارى د ، ن (٥) وجود : + في ب || ما : — د ، س ، ن (٦) لا مكونا :
أزليا مكونا نج || مكونا : متكونا م (٧) يصير : يكون ن || إذا : فإذا سا ، ه || ونصر :
و يصير د ، سا ، م ، ه || بحجة : + لها قوة د ، س ، سا ، ن (٨) نستعمل : يعمل سا ، م ، ه ||
عليه له م ؛ — ن || لفظه : لفظ د ، س ، ن || أشرنا إليه : آثرناه سا ؛ أشرناه م
(١١) ما : — د ، ن || وإذا : وإذا د ، سا ، ن ، ه (١٢) وكل : فكل د ، ن
(١٣) وضعاً : — م (١٤) مثل : أمثال م ، ه || ليست : + تسمى م || أوضاعا : أوضاع د
|| بل : — سا (١٥ — ١٧) به بحسب ... القائل : — م (١٧) لا بحسب : ليس بحسب من

يصححه ، إذ لا وسط في نفس الأمر أعرف منه ؛ لكنه قد يكون عليه قياس بحسب
المخاطب . فإنه إذا كان شيء ، ذلك الشيء عنده أعرف منه وهو يسلمه ، وذلك
الشيء ينتج نقيض وضعه ، لزمه من ذلك أن يعترف به ، إن كان القائل ممن يركن إلى
الخطاب . وأما من لا يصغى إلى الخطاب وإلى النظر ، فلا دواء له بالخطاب . وكذلك
حال الوضع المذكور ، فإنه بالحقيقة ليس مطلباً جدلياً ، ولا مما من حقه أن ينظر فيه
بالنظر الجدلى الذى بالذات ، فإنه إنما يجب أن يلتفت إلى وضع ما قد يشكك فيه .

وأما ما من حقه أن يقابل قائله لا بالكلام بل بالعقوبة ؛ كمن ينكر حسن عبادة
الله وبر الوالدين ؛ أو بالرحمة ، كمن يقول : إن الصحة غير مؤثرة ؛ أو بالسخرية ، كمن
يقول إن الشمس متبدلة كل يوم أو غير متحركة ؛ أو بالتخسيس ، أعنى تكليف التخسيس ،
كمن يقول : إن الشمس غير منيرة ، والنار غير محرقة ؛ فإن مثل ذلك ليس بمطلباً جدلياً
بالحقيقة ، فلا مشهور أوضح منه يوضحه . وكذلك ما كان القياس الذى ينتجه قريباً منه
مثل قولنا : الربع نصف النصف ؛ وكذلك ما كان القياس عليه من الأوائل ، وبعيداً
جداً ، وليس إليه قياس من المشهورات ، فقد قيل فى المطلب الجدلى ، وقد قلنا قبله فى
المقدمة الجدلية ، ونقول :

ليس يجوز أن يسأل الجدلى عن المائة وعن اللية ، فإن هذا سؤال تعلم ، بل له أن
يسأل عن المائة بوجهين : إما مائة دلالة لفظ يستعمله المحجب فى خلال ما يتكلم به ،
أو أن يقلب المائة إلى اهلية فيقول : هل تقول إن مائة كذا كذا ، حتى يناقضه
ويقابله . فأما أن يبتدئ ويطلب مائة لشيء كالمكان أو الزمان أو غير ذلك ، ليس على أن

(١) يصححه : يصح د || إذ : أى ب || وسط : واسطه ن (٢) ذلك الشيء ... يسلمه : —
د ، ن || عنده أعرف : أعرف ه (٣) إن كان : وإن كان ب (٥) مما : — ه || من : — م
(٦) يتشكك : يتشكل م ، ه (٧) وأما ما : وما ب ، س || يقابل : يقال ه (٨) الله : +
تعالى س || أو بالسخرية : بالسخرية ن (٩) متبدلة : + فى م || تكليف : بتكليف ن
(١٠) إن : — م || منيرة : مضرب م (١١ — ١٢) وكذلك ما كان ... النصف : — د ، س ، ن
(١٢) وكذلك : ولا ذلك سا || وبعيداً : بعيداً م ، ن ؛ بعيداً (١٣) قبله : +
ما س ، ن || فى : — د ، ن (١٦) لفظ : لفظه م || يستعمله : يستعمل س || خلال :
حال ه (١٧) المائة : الماهية سا ، ه || كذا كذا : كذا وكذا ن (١٨) لشيء : الشيء د ، ن
(١٨) أن — س

يقيس عليه قياسا يؤدي الى إبطال ما يقوله ، فهو تعلم . فإن أراد ذلك فطريقته أن يقول له : هل تقول إن مائة كذا كذا ، حتى يخرج به إلى قول واحد فيقصده أو يقصده به .

وكذلك له أن يسأله عن اللية من وجهين ؛ أحدهما أن يقول له : لم قلت ما قلت ؟ من غير أن يؤاخذ به بلمية الأمر في نفسه . والآخر أن يقول له مثلا : هل السبب في كون كذا كذا أم لا ؟

٥

وقد بان من عرض ما تكلمنا أن العلوم لها مطالب قد يشارك فيها الجدلى ، وذلك إذا كان المشهور قد يتناس منه عليه أو على تقيضه ؛ ومطالب لا يتكفل الجدلى الكلام عليها . وأن الجدلى قد تكون له مطالب مشتركة ، ومطالب خاصة ، وهى التى قد يسلك إليها من المشهور . ولكن الطريق إليها من الأولى الحق متعذر .

(١) يؤدي إلى : عل سبيل د ، ن فطريقته : الحقيقة د ، ن || له : م — || ن : ب ، س ، سا ، م
(٢) كذا كذا : كذا وكذا ن || يخرج به : يحوجه هـ (٣) له : هـ || أن يقول له : أنك د ، ن
|| له : س — || لم : سا — || قلت : م (٤) بلية : بل د (٥ — ٦) لا وقد بان : س —
(٦) وذلك : وكذلك س ؛ وذلك د ، ن (٨) وأن : فان س (٨) خاصة : خاصة
نح ، س || يسلك : تشكك ب ، س (٩) ولكن : لكن س ، سا ، هـ

الفصل التاسع

فصل (ط) في الآلات التي تتم بها ملكة الجدل وطالب المواضع وهي أربع

فلما قد تكلمنا في أبسط الأمور الجدلية وهي المحولات ؛ ثم التي تليها وهي ما منها الكلام الجدلي أعني المقدمات ؛ وما فيه الكلام أعني المطالب ، فيجب أن ننظر في نفس الكلام الجدلي وهو الذي إليه غاية التركيب ، وهو الحجة ، فنقول :

وكل حجة إما قياس ، وإما استقراء ؛ وقد عرقتهما . والقياس أقرب إلى العقل وأشد إلزاما ، فإنه إذا سلم المقدمات في القياس لزمت النتيجة لا محالة . والاستقراء أقرب إلى الحس ، وأشد إقناعا ، وأوقع عند الجمهور لميلهم إلى الأمثلة ؛ إلا أنه أضعف إلزاما ؛ لأنه إذا سلمت مقدمات الاستقراء ، أمكن أن لا يلزم المطلوب ، إذ قد يمكن أن يوجد جزئ مخالف . فالاستقراء والقياس هما أصلا حجاج الجدل ، ويتم ذلك بالمواضع .

وتكتسب الملكة الجدلية بأدوات أربع : أحدها أن يكون الجدلي قد اكتسب المشهورات وجمعها ، وحفظ ما يراه الجمهور وأكثرهم ، وما هو مضاد أيضا لما يروونه مضادة التقيض ، أي يكون مناقضا لما يروونه ، فإنه ينتفع فيه بالذات في قياس الخلف ، وبالعرض بأن ينتقل من الشئ إلى مقابله ، فيجوز به إلى جملة الذائع المحمود ؛ ويجوز أن يعني به ينتقل تقيضا الشهرة من أحكام في الأضداد إلى أحكام في الأضداد ؛ على ما علمت .

(٢) التي : — د (٤) فاذ : وإذ هـ || الجدلية : [ابتداء نرم بمقدار ورقة في نسخة س] ||

م : — سا (٦) إليه : — هـ (٧) وكل : في كل م ؛ كل ن || عرقتهما : عرقنا هـ || أقرب : — ن || وأشد : أشدن (٨) سلم : سلمت د ، ن || لزمه : لزمه د (٩) الجمهور : — أوالقياس هـ (١٠) المطالب : المطلب د (١١) فالاستقراء : فالقياس والاستقراء سا ؛ والاستقراء هـ (١٢) أربع : ثلاث سا (١٣) يروونه : يراهم سا (١٤) فيه : به د ، سا ، م ، ن ، هـ (١٥) الشئ : الشرح د || فيجوز به إلى : فيأخذه في د ، ن || ويجوز أن يعني به : — د ، ن (١٦) يعني به : — هـ || ينتقل : ينتقل م ، هـ ؛ — سا || تقيضا : تقصيا سا || الشهرة : للشهرة سا ، م || إلى الأحكام : إلى الأحكام سا

ويجب أن تعلم أن من الذوائع ما هو مشهور جدا ، ومنها ما هو مقارب ويؤيد بمثال ، ومنها ما لم يذع ولم يذكر ولم يتقارب ، إلا أنه إذا ذكر وأخطر بالبال حده الذهن المشهورى فى أول وهلة حدا راسخا ، أو دون ذلك ، وإن لم يكن سمعه ألبنة ؛ لكنه يحدد كما يسمع ويقبل ، وخصوصا إذا أيده مثال .

٥ وكثير من المواضع التى تأتى بعد من جملة ما لم يشتهر ، ولم يعرف ، ولكنه كما يقال قولاً ، ويؤتى له بمثال يقبله الجمهور . والسبب فيه مناسبات تجرى بينه وبين خيالات لهم ، ومشهورات عندهم ، أو تواتر شهادات والثقة أيضا ؛ ولأكثرها أسباب ذهنية حتى يكون هناك موجب لا يشعر به ، ولو شعر به لكان قبوله على سبيل الحجة لا سبيل الحمد ، وربما وضعوها وسلموها لاستقراء ما لا يجوزون له نقضا ومعاندة .

١٠ ويجب أن تكتسب الذوائع التى تكون بالقرينة ، على ما أوضحناه وبيناه ؛ وذلك على سبيل المشابهة ، أو على سبيل المقابلة . ويجب مع ذلك أن تعتمد إلى الآراء الخاصة بصناعة صناعة ، وما قد أجمعوا عليه ، أو قاله المتقدم فيها ؛ مثل آراء ”أبقراط“ فى الطب ، و”فيثاغورس“ فى الموسيقى ، وغير ذلك ، فتجمعها جمعا ، وتعلم أن المقدمات والمسائل ثلاثة أصناف : أحدها منطقية تراد لغيرها من الأمور النظرية والعملية . والثانى خلقية ، وهو فيما إلينا أن نعلمه ، وهو المتعلق بالمؤثر والمهروب عنه ، إما تعلقا أوليا ، مثل قولنا : ١٥ هل أفعال العفة سعادة أو ليست ؟ وإما تعلقا ثانيا ، وهو أن تكون نفس المسألة ليس رأيا هو تعليم عمل أو كسب خلق ، لكنه نافع فى ذلك ، ويطلب لأجل ذلك ؛ كقوهم

(١) أن من : من م || الذوائع : الذائع د ، ن || مقارب : متقارب بيا ؛ مقابل هـ (٢) ما : — د ، ن || أنه : أنها د ، ن || ذكر : ذكرت د ، ن || وأخطر : أو أخطرت د ، ن || حده : حدها د ، ن (٣) سمعه : سمعها د ، ن (٤) ويقبل : ويقبله د || وخصوصا : خصوصا د ، ن || مثال : بمثال م ، هـ (٦) تجرى : تحدث د ، ن || بينه : بينهم || خيالات : مثالات نج ، هـ || (٧) مشهورات : مشهورات سا || أو تواتر : تواتر سا (٨) الحجة لا : — م . || لا : + على م ، ن ، هـ (٩) يجوزون : يجدون ب (١٠) الذوائع : الذائع ن || أوضحناه وبيناه : أوضحته وبينته د ، ن (١١) أو على : وعلى ب ، سا || المقابلة : المتقابلة د ، ن || الخاصة : الخاصة م ، ن ، هـ (١٢) أو قاله : وقاله م || فيها : فيه د ، سا ، هـ || أبقراط : بقراط م ، هـ (١٣) جمعا : — د ، ن || وتعلم : تعلم م (١٤) وهو : وهى هـ (١٥) فيها : مما هـ || فعله : فعله د ، سا ، ن || وهو : + فى م (١٥) والمهروب : أو المهروب م || (١٥ — ١٦) أوليا ... تعلقا : — سا (١٦) هل : بل ب ، سا

هل يمكن إزالة الخلق ؛ وكقولهم : هل العدالة تقبل الأشد والأضعف . والثالثة طبيعية ؛ ولست أغنى بالطبيعي الجزء الطبيعي الخالص فقط ، بل أغنى به جميع ما ينظر في الأمور الموجودة في الطباع التي ليست منسوبة إلى أنها تكون نافعة لنا بوجه من الوجوه ؛ وربما كان فيها ما ينفع في أفعالنا كمعرفتنا أن النفس باقية ، وأنها يجب أن تفارق البدن مقدسة طاهرة ، فإن هذا ينفع بوجه من الوجوه في العلم الخلق ، ولكن لا بذاته وأولا من حيث ينظر فيه الطبيعي وعلى أنه لأجله ، بل ثانيا .

ولنسرد أمثلة الأصناف الثلاثة في موضع واحد ، فنقول : أما مثال المسألة المنطقية فقولنا : هل المتضادات يوجد حد بعضها في بعض ؛ وأما مثال المسألة الخلقية ، فقولنا : هل اللذة مؤثرة جميلة أم لا ؟ وأما مثال المسألة الطبيعية ، فقولنا : هل العالم أزل أم محدث ؟ وهل النفس تفسد أم تبقى ؟

١٠

فيجب إذا تأمل المشهورات من يستنبطها ويحصلها من المسموع والمكتوب أن يضيف ما يقع في فن واحد بعضه إلى بعض ، ويجمعه في مجمع واحد ؛ فإنه لا قياس جدلي إلا من مقدمات جدلية ؛ وأصل المقدمات الجدلية هي المشهورات ، فيجب أن تكون معدة ، ويجب أن يجتهد حتى تكون المقدمات مأخوذة عنده بوجهين : أحدهما أن يصيرها مجموعة إلى حكم عام ، وهذا للحفاظ ؛ مثل أنه يجب أن يجمع لنفسه من أحكام المتضائفات والمتضادات حكم واحد عام المتقابلات حتى يجتهد أن يكون عنده بدل قوله : المتضادات كذا ، إن المتقابلات كذا .

١٥

(٢) به : — هـ (٣) الطباع : الطبايع || بوجه من الوجوه : لوجوه هـ (٦) فيه : — سا (٧) الأصناف : للأصناف م ، هـ || موضع : قول د ، ن || فنقول : ونقول د ، م ، ن || أما مثال : ما يقال للمثال (٧ — ٨) المنطقية . . . المسألة : — سا (٨) وأما مثال : ومثال د || فقولنا : قولنا د ، م (٩) مؤثرة : تؤثرم || جميلة — د ، سا ، م ، هـ || وأما مثال : ومثال د ، ن || المسألة : — د ، ن || فقولنا : قول د (١١) المشهورات : — م ، هـ || يستنبطها : فيستنبطها د ؛ استنبطها ن || ويحصلها : — سا ، م (١٤) عنده : — د || أحدهما : أحدها ب ، سا ، م || يصيرها : — أن ن (١٥) لنفسه : له د ، ن || عام : — سا (١٦) المتضادات : إن المتضادات د ، ن ؛ متضادات ب (١٧) أن المتقابلات كذا : — سا

والوجه الثاني أن تكون مفصلة عنده ، مقربة إلى الجزئيات ، حتى يكون له تصرف في كثرة . وهذا السبب أنفع للاستعمال ؛ فقد بينا سالفاً أن أخذ الجدل المقدمة في الجدل وهي أقرب إلى التفصيل أنفع له . فإذا كان عنده المتقابلات فصل ذلك إلى المتضادات وما معها ، وإذا كان عنده المتضادات فصل ذلك إلى الأضداد الجزئية ، فقال مثلاً : العلم بالحر والبارد واحد ، والعلم بالرطب واليابس واحد ، والعلم بالفضيلة والرذيلة واحد ، وكذلك .

والآلة الثانية القدرة على تفصيل الاسم المشترك والمتشابه والمشكك ؛ وهذا ليس قانوناً كالموضع ، أى بحيث يولد بالقرب مقدمات محصلة نحو مطلوب معين ، بل إنما منفعته ما سيرد من بعد ذكره . فلا يجب أن يقتصر على أن كذا لفظ مشترك ، بل أن تكون له قدرة على إيراد حدود ما تشترك فيه الحدود التي تدل على مباينة بعضها لبعض . فلا يقول مثلاً إن الخير لا يقال على الشجاعة والعدل والعفة ، وهل المصح والمخصب بمعنى واحد فقط ، بل وأن يبين كيفية ذلك ، بأن يبين القول والحد ؛ فيبين مثلاً أن الشجاعة والعدل خير على أنها كيفية الخير نفسه . وأما المصح والمخصب فخير على أنه فاعل لكيفية الخير .

وأما القوانين النافعة في معرفة أن الاسم الواقع على أشياء كثيرة يقع عليها وهي ذوات ماهيات وحقائق مختلفة أو يقع عليها بمعنى واحد ، فنها إن كان للشيء ضد فينظر هل الأشياء المعدودة مضادة للأشياء المتفقة في ذلك الاسم هي واحدة في الاسم أو مختلفة في الاسم ، فإن وجدها مختلفة الاسم في أول الأمر سهل عليه الوقوف على أن الاسم اسم

- (١) مفصلة : مفصلة سا ، م ، هـ (٢) السبب : لسبب د ؛ ليست هـ || أنفع : — د ، سا ، ن ||
 للاستعمال : الاستعمال ب ، د ، سا ، ن (٣) فإذا : إذا سا || كان : كانت د ، ن
 (٤) فصل : فصل هـ (٥) وكذلك : + في م ، هـ (٧) والمشكك :
 والمشكك ب ، ن ؛ والمشكك م (٨) كالموضع : كالموضع د (٩) سيرد د ، ن || بعد :
 — د || فلا : ولاد ، سا ، م ، ن ، هـ (١٠) الحدود : — سا ، م ، هـ || التي : الذي د ||
 مباينة : مباينة م || مباينة بعضها لبعض : بيانها د ، ن (١٢) فيبين : فيبين ب (١٥) في : — د
 || وهي : وعلى ن (١٦) بمعنى : لمعنى سا (١٧) الأشياء هي : المضادات
 للسميات المختلفة بحسب اسمها د ، ن || مضادة : متضادة سا || للأشياء : للأسماء سا || هي :
 وهي ب (١٨) في : — ن || الاسم : الأسماء سا

مشارك . وإن لم يجدها مختلفة الأسماء ، بل واحدة الاسم في جميع ما يقابل المسميات بالأول تعذر عليه ؛ فإنه لا يتمتع أن يكون اسم مشترك وبإزائه اسم مشترك كالمضاد له .

نأما مثال الأول ، فإن اسم الحاد يقع على الصوت وعلى السيف ، ويوجد له من حيث يقع على الصوت مضاد مخصوص باسم الثقل ، ومن حيث يقع على السيف مضاد مخصوص باسم الكلل ؛ وحدهما مختلفان ، فيكون الحاد في الصوت والسيف باشتراك الاسم . وأيضا يقال ثقل للجسم الطبيعي وللصوت ، لكن المضاد للجسم الثقل مخصوص باسم الخفة ، والمضاد للصوت مخصوص باسم الحدة ، فالثقل يسبق عليها باشتراك الاسم . وكذلك النظيف ، فإنه يقابله في الحيوان السمج ، وفي الثياب الوسخ .

وأما مثال الثاني ، فهو أن يكون المضاد واحد اسم المشترك ، كما يقال صوت صاف ، وبالفارسية « رُوشَن » ، ولون صاف ، وبالفارسية رُوشَن . ويقال صوت كدر ، ولون كدر ، وكلاهما بالفارسية أيضا « تِيرَه » . فهنا لا ينتفع فيه بذلك القانون ولا يوجد من جهة التسمية مخلص عن الشبهة ؛ بل الحد والماهية والعلامة والخاصة هي التي تدل في أمثالها على الاشتراك ، فإن الصفاء لو كان له فيهما معنى واحد لكان مدركه حاسة واحدة ؛ لكن ليس كذلك ، بل مدرك أحدهما السمع ، ومدرك الآخر البصر ، ١٥ كما أن مدرك الحاد الطعمي هو الذوق ، ومدرك الحاد الشكلي اللمس . ولذا لا ينفع في التمييز بينهما لا اعتبارا للاسم ، إذ كان لا يبعد أن يتفق أن يسمى ضدهما جميعا كاللبن . وأيضا إذا كان المعنيان المسميان بالاسم يوجد لأحدهما ضد ، ولا يوجد للآخر

(١) واحدة : وجدت ب ؛ واحدة هـ (٢) يتمتع : يمنع م ، سا || اسم : الاسم سا ، م ، هـ (٥ - ٦) الثقل . . . الكلل : سا (٧) المضاد للجسم : مضاد الجسم د ، ن (٨) المضاد للصوت : والصوت هـ || فالثقل م (٩) الثياب : الثبات م ؛ الثبات هـ (١٠) المشترك : سا ، هـ (١١) لون صاف وبالفارسية رُوشَن : د (١٢) أيضا : — د ، سا ، ن (١٣) ولا : فلا هـ || عن : من سا (١٤) واحد [آخر الحزم في نسخة من] || مدركة : تدرك م (١٥) لكن : ولكن م || مدرك : يدرك د ، سا ، م ، ن || ومدرك الآخر : والآخرون د ، ن (١٦) مدرك : ويدرك سا ؛ يدرك ن || الشكلي : هـ || ولمثل : فتل م (١٧) لا اعتبارا : لا اعتبار ب ، ن || لا يبعد أن : — د ، ن || ضدهما : ضدهما د ، ن (١٨) كاللبن : كاللبن ب || ولا : لا هـ

ألبنة ، مثل اللذة فإنه يقال لما يجده الصادى عند شرب الماء ، ويقال لما يجده الذهن عند إدراك الحق ، لكن لتلك اللذة أذى مقابل محسوس عند العطش ، وأما التذاذ النفس بأن القطر لا يشارك الضم ، فليس له أذى يقابله في الناس العالميين . وكذلك المحبة إذا قبلت للناس وجد بإزائها بغضة لمثل ما يحبه ، وأما إذا قبلت للأجبار كغناطيس حين يجذب الحديد ، فلا يوجد بإزائه بغضة المغناطيس لمثل ما يحبه .

وأيضاً ينظر في حال تضاد كل واحد من المسمين هل أحدهما له واسطة والآخر ليس له واسطة ، فإنه لا واسطة بين السواد إذا مثل على الجهل ، والبياض إذا قيل على العلم ، وواسطة بين السواد إذا قيل على لون ما ، والبياض إذا قيل على آخر . وكذلك إن كان في كليهما واسطة لكنهما مختلفان ، فإن بين الأسود المقول في لغة اليونانيين على الصوت والأبيض المقول عليه واسطة هي المتخلخل ، ومثلها بين اللونين هو الأدكن . وأيضاً ، فواسطة ما بين الصوتين واحدة ، واحدة الاسم ؛ وواسطة ما بين اللونين كثيرة ، كثيرة الأسماء .

فهذه قوانين من جهة التضاد . فإن لم يكن للشيء مقابل بحسب التضاد ، فإنه لا محالة يكون له مقابل على سبيل التناقض البسيط الذى عرفته ، وعرفت الفرق بينه وبين التناقض القولى . فإن وجدت اللفظة السلبية مشتركة ، فذلك اللفظة الإيجابية ، كقولنا : لا يبصر ، ولا يستعمل البصر ، فإن أحدهما إن كان مشتركاً فيه ، فالبصر بإزائه مشترك فيه . وكذلك إن أخذت المقابل من طريق الملكية والعدم ، فإنه إن كان البصر على وجهين :

(١) لما : على ما د ، ن || عند : عنه د (٢) لتلك : لذلك س (٤) وأما إذا : وإذا ه || للأجبار كغناطيس : لمثل الأجبار كغناطيس م ؛ لمثل الأجبار كغناطيس ه (٤) حين : حو د ، ن (٥) بإزائه : بازائها ه || المغناطيس : للغناطيس د ، ن (٤ - ٥) وأما إذا . . . يحبه : — س (٦) المسمين : المسمين ب ، م ، ن || واسطة : وأوسطه م || له واسطة : له واحدة س || إذا : وإذاب (٨) على لون . . . قيل : — ه || لون ما : اللون || على آخر : عليه د ، ن (٩) المقول : مقول س (١١) قواسطة : بواسطة د ، ن (١١) واحدة واحدة : واحد واحد د ، ن || الاسم : الصوت د ، ن (١٣) فانه : وأنه م ، ه (١٤) الفرق : الحق ه || التناقض : البياض ن (١٥) مشتركة : مشترك د ؛ مشاركة م ، ه (١٦) ولا : أو لاد ، ن || أحدهما : أحدهما م || فيه : به سا (١٧) إن : إذا ه (١٧) والعدم : — ه || البصر : بصر د ، ن ، ه

بصير قلب وبصير عين ، فكذلك العمى . وبالعكس ، إن كان العمى عميين ، فالبصير يدل على معنيين . وأيضا إن كان العلو مشترك يقال على المكان ويقال على الفضيلة ، فكذلك اسم السفلى والتحت مشترك .

وأیضا يجب أن تعتبر التصاريف والاشتقاقات كذلك ؛ فإنه إن كانت العدالة والكون على سبيل العدالة مشتركا ، فالعدل مشترك . وإن كان المصحع مشتركا ،^٥ فالصحيح مشترك .

وأیضا يجب أن ترفع الأمور المسماة بالأسماء إلى أجناسها ، فإن اختلف ارتفاعها فالاسم مشترك ؛ فإن الخير إذا قيل للملك ، وقيل للفضيلة ، وقيل للساوى ، وجد الأول يرتقى إلى الجوهر ، والثانى إلى الكيف ، والثالث إلى الكم ، فيكون إذن اسم الخير واقعا عليها بمعان مختلفة ؛ اللهم إلا أن يعنى بالخير أمر من الأمور اللازمة^{١٠} التى تشترك فيه لا على سبيل الاشتراك فى المقومات فيكون حينئذ من الأسماء المشككة . إلا أن الخير ليس كذلك فإن الملك خير على أنه جوهر كامل الوجود ليس فيه ما بالقوة ، وليس خيرا لأمر يعمه والمساوى . وكذلك إن لم يرتفع إلى أجناس عالية مختلفة ، بل أجناس متوسطة مختلفة مثل الأبيض فى الألوان والأبيض فى الأصوات ، ومثل الحاد فى الأصوات والحاد فى الزوايا ؛ ومثل ما يقال لآلة القبان حمار ، وللحيوان حمار فإنها ليست ترتفع إلى أجناس عالية مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها متعاندة ؛ ولكن ترتفع^{١٥} إلى أجناس قريبة مختلفة ، فإن آلة القبان لا تدخل فى جنس الحمار القريب الذى هو

(١) بصير : البصير سا || وبصير : وبصر د ، ن ، هـ || فكذلك : ولك سا || عميين ..
عمامين د ، م ، ن (٢ - ٣) وأيضا . . . مشترك : — د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ
(٥) والكون : واللون ب ، سا ، م ، هـ (٨) للساوى : للبادى ن (١٠) واقعا :
يقع س ، م ، ن ، هـ (١١) لا : — س ، م ، هـ (١١) من : فى م || المشككة :
المشككة د ، سا ، م (١٢) ما : — س || لأمر : لأمر د (١٣) والمساوى : للساوى د ، م ،
ن ، والمساوى س || عالية : + مرتفعة س (١٤ - ١٥) ومثل الحاد من الأصوات والحاد
من الزوايا : والحاد من الصوت والزوايا د ، ن (١٥) من : فى سا (١٥) [القبان : آلة توزن
بها الأشياء الثقيلة (المنجد) والحمار ثلاث خشبات أو أربع تقترض عليها خشبة يؤمر بها (اللسان) — أى
حامل — المحقق] || ليست : ليس د (١٦ - ١٧) ليس يحمل . . . القبان لا : فان القبان وإن
لم سا || (١٦) وفصولها : وفصولها س (١٧) آلة : — س ، م || لا : وإن لم م

الحيوان وإن كان يدخل في جنس له دون أعلى الأجناس . وكذلك جنس أحد الأبيضين اللون والآخر الصوت ، وهما داخلان تحت جنس دون أعلى الأجناس . وأما إذا وقعت في أجناس مرتب بعضها تحتها بعض ، فلا يدل ذلك على وقوعها تحتها بالاشتراك ؛ فإنه قد يكون الشيء الواحد دائماً جنسان مختلفان بهذه الصفة ، بل ربما كانت أجناساً مختلفة ليس عن فصول متقابلة بل متداخلة ؛ مثل الحيوان الناطق والحيوان المسائت ، إذا جعلنا الناطق أكثر من الإنسان عموماً .

وقد يعرض من جهة الأجناس والأنواع التي بعضها فوق بعض أن يكون الاسم الواحد يقع بالاشتراك على شيء واحد من حيث يدل على الأعم والأخص كما قد علمت مراراً . وقد ينفع هذا النفع بعينه النظر في الأمور التي ترتفع إليها لا مفهومات اسم الموضوع ١٠ بل مفهومات أمور أخرى عند اعتبار المضاد والمقابل ؛ مثل أنه إن كانت المتقابلات ترتفع إلى أجناس مختلفة فاسم الضد مشترك ، واسم الموضوع أيضاً مشترك ؛ وكذلك من التصارييف .

ومما ينفع في اعتبار اشتراك الاسم أن يعتمد إلى الاسم المركب للشيء الذي يتركب من اسمه الخاص ، ومن الاسم المنظور في اشتراكه كأنه اسم واحد لكنه مركب ، فيجعل ذلك إلى الحدود أو الرسوم ، ثم ترتفع الخاصيات ، فإن بقي للباقي مفهوم واحد محصل فليس الاسم بمشترك . مثال ذلك صوت صاف وجسم صاف ، فإنك إذا رفعت الصوت ورفعت الجسم لم يبق هناك شيء واحد ، لأنه لا يبقى إذا رفعت الصوت ورفعت الجسم حس المسموع ، ونافذ فيه البصر أو الشعاع ؛ وربما لم ينفع الرجوع إلى الحدود والرسوم

-
- (١) الحيوان : حيوان س || وإن كان : — س || أعلى : الأعلى د || جنس : حين ه ||
 أحد : أحدي ب ، د ، ن || الأبيض : + من سا (١-٢) وكذلك . . الأجناس : — د
 (٤) الواحد : واحد (٧) الاسم : — د ، س ، سا ، م ، ن ، ه (٨) قد :
 — سا (٩) لا : إلا سا (١٠) المضاد : المتضاد د ، ن || والمقابل : المتقابل ن ||
 المتقابلات : المقابلات سا ، م ، ه (١١) وكذلك : فكذلك ب || من : — س (١٤) المنظور :
 المتصور د || لكنه : ولكنه س || فيجعل : فيجعل س ؛ فيجعل سا ، ن (١٥) أو الرسوم :
 والرسوم س ، م ، ه || للباقي : للتالي س (١٦) صاف وجسم صاف : صافي وجسم صافي د ، ن
 (١٧) لم يبق : ورفعت الجسم : — سا (١٧) إذا رفعت ورفعت الجسم : — س
 (١٨) المسموع : المسموع || أو الشعاع : والشعاع س || المحدود : المحدود سا

في تحصيل اشتراك الاسم . وكثيرا ما يكون الحد المسموع لجميع ما يشترك في الاسم واحدا ، والسبب فيه أن يكون في التحديد اشتراك اسم آخر ، كمن حد الشيء الصحيح أنه الذي نسبته إلى البدن نسبة اعتدال ، فيوهم هذا أنه حد واحد وليس هو بالحقيقة واحدا ، بل حدودا ؛ لأن لفظة نسبة الاعتدال مشتركة تدل على ما هو علامة اعتدال ، وعلى ما هو سبب اعتدال .

وما ينفع في اعتبار اشتراك الاسم أنه إذا قيل شيء على شيئين ، فهل يحتمل المقايضة ، بأن يقال لانهما متساويان في معناه ، فإن كانا يقبلان الأشد والأضعف ، فهل يجوز أن يكون أحدهما أشد وأضعف من الآخر ؛ وإن كان أحدهما يقبل والآخر لا يقبل ، فهذا أول ما يدل على اشتراك الاسم . مثاله : هل الصوت الحاد مساو في حدته للسيف الحاد والطعم الحاد ، أو ليس ؟ وهل يمكن أن يقال صوت أحد من سيف أو سيف أحد من ١٠ طعم ، مع أنه يمكن أن يقال صوت أحد من صوت ، وسيف أحد من سيف ؟ وقد يقال نور لبيان الحق ، ونور للشعاع ؛ ونور بيان الحق لا يقبل الأشد والأضعف ، ونور الشعاع يقبلهما .

وأیضا إذا دل الاسم على أشياء هي فصول لأجناس مختلفة متباينة ، فإن الاسم مشترك ؛ فإن الأجناس التي بهذه الصفة ، فإن فصولها مختلفة الحدود . ومثال هذا أن ١٥ الحاد يدل مرة على فصل ما للصوت ، إذ الصوت يخالف صوتا بأنه حاد ، ويدل على فصل ما للجنس صناعى إلى .

وأیضا ينظر في فصول ما يدل عليه الاسم هل هي مختلفة ، أو هل هي فصول واحدة بأعيانها ؛ فإن وجدت الفصول مختلفة فيكون الاسم مشتركا ؛ فإنك تجد فصول اللون الذي

(٢) أن : أنه د ، ن || اشتراك : — سا || أنه : بأنه د ، ن ؛ — سا ، م
(٤) لفظة : — س || الاعتدال : اعتدال م (٧) كانا : كان ب ، س ، سا ، ن ، ه
(٨) وإن : وأما إن س (٩) أول ما يدل : أول ما ظن ب (١١) وقد : فقدم
(١٢) للشعاع : الشعاع ب ، م ، ه (١٣) يقبلهما : يقبلها س (١٤) الاسم : اسمه س ||
لأجناس : الأجناس سا ، ه (١٥) ومثال : مثال م (١٦—١٧) للصوت . . . فصل ما : — د
(١٧) للجنس : الجنس س ، سا ، ه || إلى : — س ، سا ، م ، ه (١٨) الاسم : بالاسم سا ، ه
|| هل : — د ، س ، سا ، ن || هي : — د ، ن (١٩) الذي : — س

يقال على المبصر مفرقا للبصر وجامعا له ، وفصول اللون الذى يقال على أحد الأجناس الثلاثة التى فى الألحان نَحْسِيَا وسَدْسِيَا . فلما كانت الفصول مختلفة كان اللون اسما مشتركا . ثم النوع لا يكون فصلا ألبتة لما هو نوع ، ولا الفصل نوعا له . فإذا كان كذلك ، فإن كان أحدهما نوعا والآخر فصلا ، فالاسم مشترك ؛ مثل الأبيض فى الألوان فإنه نوع ، وفى الأصوات فإنه فصل ، فإذا كانا مشتركين بالاسم . ولكن يجب أن ننظر أن هذا للبحث هل هو حقيقى أو بحسب المشهور ، فنقول :

أما ما يقال إن فصول الأعراض هى أنواعها ، فقد علمت فيما سلف أنه لا يجب أن تفهم من ذلك أن الفصل المنطقى للعرض هو بعينه نوعه ، بل تفهم أن معنى الفصل فى كل موضوع غير معنى النوع ، وأن الجنس ليس ألبتة جزءاً من مفهوم الفصل ، وهو جزء دائماً من مفهوم النوع ، لا شك فيه . لكن معنى ذلك أنه ليس يحتاج النوع الذى للبسائط إلى أن يكون له فصل مجرد بسيط ، حتى يكون له حينئذ فصل منطقى مشتق منه ، بل الشيء الذى هو النوع فيها ، إنما يكون معنى الفصل المنطقى له لذاته ، يعنى أن البياض وما يجرى مجراه من البسائط ليس مفرقا للبصر بتفريق يقترب بشيء ، فيكون منهما شيء ذو تفريق هو المفرق ، بل يكون البياض بحيث يكون مفرقا للبصر لذاته ، لا كالناطق إذا كان ناطقا ينطق ، وإن كان ليس أنه مفرق للبصر هو أنه بياض ، إذ هو مفرق للبصر بمعنى أنه شيء مفرق للبصر ، وهو أنه بياض بمعنى أنه لون مفرق للبصر هو أنه إن كان لا يوجد المفرق للبصر إلا لونا فليس أنه شيء مفرق للبصر هو أنه لون مفرق للبصر ، فإنه ليس كل ما لا يوجد الشيء إلا ويكون

(٢) نحسب : نحاس ؛ + وربيعا هـ || وسدسيا : س — س || محسبيا وسدسيا : أن بعضها ربيعى وبعضها محسبى وبعضها سدسى د ، ن (٣) البتة : — س || فاذا : وإذاس (٤) مشترك : المشترك م (٥) الأصوات : الأصول م (٥) ولكن : لكن هـ (٧) أنه : أن ن (٨) المنطق : المنطق س (٩) وأن : فان سا هـ (١٠) مفهوم النوع : المفهوم للنوع د ؛ المفهوم ن || شك : يشك ن (١١) له : — ن || مشتق : — هـ (١٢) فيها : + أنه م (١٢) يعنى : معنى س ، سا || يجرى : جرى ب ؛ — هـ (١٣) يقترب : يقترب م (١٣) شيء : — هـ (١٤) لا : — ن || إذ : إذا د ، ن ، هـ (١٥) وإن : فان ب || مفرق : يفرق ب ، هـ (١٦) وهو : هوب ، سا || أنه : — د ، ن || بياض : + إذ هو ب ، سا هـ (١٦—١٧) بياض . . . مفرق للبصر : إن كان لا يوجد المفرق للبصر بمعنى أنه شيء مفرق للبصر وهو بياض بمعنى أنه لون مفرق للبصر أنه إن كان لا يوجد المفرق للبصر (١٦) هو أنه إن : وأنه إن د ، س ، م ، ن || لونا : لونها م (١٧) فإنه ليس كل ما : وليس كل ما د ، ن ، هـ || ويكون : + له إذ يكون د

- هو واجب أن يكون داخلا في مفهومه ومقوما لماهيته . وقد علمت هذا فيما سلف .
فهذا الحكم إذن لا يوجب ما ظنوه من أن يكون نوع البسائط هو بعينه فصله في المعنى
والمفهوم . ولهذا لا يحسن أن يقال : اللون البياض ، كما يصح أن يقال اللون المفرق
للبصر . فلا يجب أن يقال قد يكون الفصل نوعا يحاول بذلك إبطال هذا الموضع ،
ولإخراجه من الحقيقي ، وخصوصا ما قيل مع ذلك . لكن النوع لا يكون فصلا ألبة ؛
وهذا يوجب أن ينعكس فلا يكون فصل نوعا ألبة ، أو يقال إن هذا في أنواع الجواهر
وفصولها . وكيف والأمثلة جاءت لغيرها ؛ بل يجب أن تعلم أن الفصل المنطقي لا يكون
ألبة نوعا لشيء إلا على وجه ما لفصل منطقي آخر ، وهو الذي يكون له مكان جنس .
وكثيرا ما يكون ذلك الذي كالجنس فصلا للجنس الأعلى الذي فيه الشيء . مثاله الحساس ،
ومعناه شيء ذو حس ، فإنه نوع من المدرك الذي هو شيء ذو إدراك . وقد علمت أن
مثل هذا كيف يدخل في المقولات وكيف لا يدخل فيها . وأما ما هو نوع من مقولة من
المقولات ، فليس هو ألبة فصلا لشيء على أنه فصل منطقي ؛ بل يكون فصلا لشيء على أنه
فصل بسيط ؛ والكلام ههنا في الفصل المنطقي ؛ فليس شيء من الفصول المنطقية نوعا لشيء
من المقولات ، وبالعكس ليس شيء من أنواع المقولات فصلا منطقيا لشيء . وإنما قلنا
إن الاعتبار ههنا مصروف إلى الفصل المنطقي ، لأن المثال الذي ههنا هو الحاد ، وهو
محمول على الصوت ، من غير اشتقاق ، فيقال : صوت حاد . ولا كذلك الفصل البسيط ،
فإنه إنما كما علمت بأن يشتق منه .

وأعلم أنه وإن لم يكن للفصول المنطقية في الأمور البسيطة فصول بسيطة وجودا ، فإنه

- (٢) ما : مام ، ه || يكون — س || هو : هي س ، سا (٣) والمفهوم : المفهوم
س || يحسن : يصح د ، ن || اللون البياض : لون بياض د ، ن | البياض : البياض سا ||
اللون المفرق : لون مفرق د ، ن (٤) فلا : ولا د ، ن || يحاول : يحاول ب ، سا ؛ بحلول
م (٥) وإخراجه : أو إخراجه د ، س ، ن || قيل : قبل م (٦) هذا : زيدا م
(٨) مكان : وكان د ؛ إمكان س ، سا (٩) ذلك الذي كالجنس : — د ، ن || للجنس : — ه
(١١) في المقولات وكيف لا يدخل : — م || من : — سا (١٣) شيء : — سا
نوعا : نوع س (١٥) مصروف : مصروفا م || هو : وهو د ، م ، ن || وهو : — هو د ، م
(١٨) وإن : إن ب || وجودا : وجودا ، م

قد يقال ذلك على سبيل التفهيم قولا ، فيقال : لون له تفریق البصر . فلا يجب أن تظن أنه يعنى به التفریق بالفعل ، فإن ذلك ليس فصلا . ولا يجب أن تفهم منه أن فى طباعه شيئا هو التفریق مقترن بالشبهة حتى يكون مجموعهما المفرق كاليابض المقترن بالشبهة ، حتى يكون مجموعهما الأبيض ، ثم يوصف به الجسم ؛ بل إنما يقال ذلك على سبيل التفهيم والمجاز . ويجب أيضا أن تعلم أنه إذا كان أحد المعنيين المفهومين من الثانى نوعا والآخر جنسا ، فإن اللفظ مشترك ؛ وكذلك إذا كان أحدهما جنسا ، والآخر فصلا . وكذلك إذا كانا فصلين جنسين مختلفين فى العموم . لكن أمثال هذه المشتركات قد يدل بها على شيء واحد بالذات أو بالعدد من جهتين ؛ وقد سمعت أمثلة هذا مرارا .

وأما الأداة التى بعد هذا مما لا بد للجدلى من الارتياض به وفيه ، فالاعتدال على أخذ الفصول بين الأشياء ، فإنه بذلك يفرق بين الأمور المتشابهة الأحكام ، ويطلب هذه الملكية بين الأمور المتجانسة بل المتشابهة جدا ؛ وأفضل ذلك ما كان فى اعتبارات أحكام شيء واحد . على أن البحث عن تباين أمور متشابهة الأجناس نافع جدا ، مثل التفریق بين أحكام الحس وأحكام العلم . وأما الأشياء المتباينة جدا ، المختلطة الأجناس ، التى لاتشابه فيها فى طباعها ولا فى أجناسها ولا موضوعاتها ، فإن اعتبار الفروق بينها كأنه خوض فى تعرف أمر معلوم ، وذلك غير مفيد دربة .

وأما الأداة الرابعة فهى الاعتدال على أخذ التشابه . ويجب أن يكون ذلك متطلبا فى الأشياء البعيدة الأجناس المختلفة جدا . فمن ذلك ما يكون بمعنى مفرد ، مثل تشابه الجوهر والكم فى أنهما لا ضد لهما ، ومنه ما يكون بالنسبة ، كما يقال إن نسبة الحس إلى

(١) قد : — م ، هـ || البصر : للبصر هـ || أنه : إنما ب ، هـ ؛ أناس (٢) به التفریق : بالتفریق ن || بالفعل : بالفصل ب || شيئا : شيء س (٣) بالشبهة : بالشبهه سا ، هـ ؛ بالشبه م || مجموعهما : يكون مجموعهما د ، ن || بالشبهة : بأشبهه سا ، م ، بالشبه هـ (٦) وكذلك : فذلك د ؛ فكذلك ن (٧) قد : فلام || بها : — د ، ن (٩) الأداة : + الثالثة د ، ن || بعد هذا مما لا بد : ما د ، ن || به وفيه : بها وفيها د ، ن (١٠) الفصول بين : للفصول من بين هـ || بذلك : — س || يفرق : مفرق ب ، سا ، م ، هـ || يفرق : + لا بد د (١١) وأفضل ذلك : وأفضلها م || اعتبارات : اعتبار د ، ن (١٢) نافع : + أيضا هـ || جدا : أيضا د ، ن (١٤) الفروق : الفرق س || خوض : حرض د ؛ حرص ن ، هـ (١٥) تعرف : تعريف ن || أمر : أمور ن || مفيد درية : معتد له بد ؛ مقتدر به م ؛ معتد به ن (١٦) فهمى : فهو د ، سا ، ن (١٨) أنهما : أنها

المحموس هي نسبة العلم إلى المعلوم، أو نسبة البياض إلى البصر كنسبة السواد إليه، أو نسبة البصر إلى البياض كنسبة البصر إلى السواد، ونسبة العقل إلى الخيال كنسبة الخيال إلى الحس.

وبالجملة إما أن لا يكون في الحدود مشترك، أو يكون مشترك واحد في كليهما منسوب أو في كليهما منسوب إليه، أو في أحدهما منسوب وفي الآخر منسوب إليه. ويجب ه أن يكون هذا كله في الأشياء المتباعدة. وأيضا فإن الأشياء المتجانسة إذا كانت بعد التجانس متباينة جدا، كالإنسان والثور، وكالبياض والسواد، فإن ارتياد ما يجمعهما بعد التجانس نافع في الدرجة.

(٢) ونسبة : أو نسبة د ، ن (٥) ويجب : أو يجهده د ، ن (٧) جدا : هذا س ||
والثور : واللون سا || وكالبياض : والبياض سا || يجمعهما : يجمعها د ، ن ، ه

الفصل العاشر

فصل (ى) فى منافع هذه الآلات

فالأداة الأولى نافعة فى أن يكفى المحيىب والسائل الملاجئة فيما لا خلاف فيه ؛ فربما كان ما يقوله المحيىب غير قابل فى المعنى لما يسوق إليه السائل كلامه ، كمثل كثير مما وقع الخلاف فيه بين الخطباء والمشاغبين فى زماننا ، إذ يقول أحدهم : ”إن الله يرى“ ، ويقول الآخر : ”إن الله لا يرى“ . والذى يقول : إن الله لا يرى ، يعنى به أنه ليس مدركا بالبصر إدراك شئ مقابل ذى كيفية ؛ والآخر يسلم هذا لو صرح به له ، لكنه يقول : ”يرى“ ويعنى به معنى آخر لا يقدر على النطق به ؛ ثم يتشاغبان على العمى . وكذلك إذا قال أحدهما : ”كلام الله مخلوق“ وعنى به هذا المسموع ، وقال الآخر : ”كلام الله غير مخلوق“ ويعنى به شيئا آخر غير ذلك لا يتصوره ولا يصوره للآخر ؛ ثم يتشاغبان . والاعتذار على تفصيل الاسم المشترك يعين فى هذا الباب معونة ، نظيمة ، ويكفى اللهاج فيما لا يهم .

وأىضا فلأن المحيىب إذا كان يعرف حال اللفظ المشترك ؛ ثم أخذ هذه السائل بمعنى واحد أهله للعبث به والسخرية منه ؛ فكثيرا ما يحاول أن يقيس على معنى فيصرف العبارة عنه إلى معنى آخر وهو لا يشعر به .

وأىضا فإننا نقدر بذلك على التحرز من أن تجرى علينا مغالطة باستعمل اللفظ المشترك المغالطة التى سندل على وجوهها فى الفن الذى يلى هذا الفن .

(٢) هذه : — ن (٣) فالأداة : والأداة د ، سا ، ن ؛ فاداة س (٤) السائل :
السائل سا (٥) والمشاغبين : والمشاغبين د ، س ، ن || زماننا : + هذا م || أحدهم :
أحدهما د ، ن (٦) يعنى : ويعنى ب ، سا ، م || أنه : — د ، ن (٧) مقابل : مقابلا سا ، م
|| له : — د ، ن (٩) الله : + غير ب ، س || به : — د ، ن (١٠) به : — د ، ن
|| غير ذلك — د ، م ، ن || للآخر : الآخر ب ، د || والاعتذار : فالاقتدار د ، س ، م
(١١) يعين : بمعنى ن (١٢) السائل : للسائل سا ، م || بمعنى : كعنى د ، ن ؛ لمعنى م (١٣) يحاول :
يحاول م || على : — س || فيعرف : فيصرف ب ، س || العبارة : للعبارة س (١٤) معنى : — د ،
سا ، م ، ه || : — س ، سا ، م (١٥) نقدر : د || المشترك : المشتركة
(١٦) المغالطة : — ن

وإن شئنا أن نغالط غيرنا على سبيل القياس الامتحاني أمكننا ؛ فإنه يصلح لنا أيضا أحيانا أن نستعمل المغالطة ونمتحن بها قوة الجدلي ، كما يصلح أن نستعملها فنعلم به قوة المتعلمين .

وأيضا فإن كثيرا من الآراء المدنية قد يعلم المدبر للدينة كنه الحق فيها ، ويكون الأصح أن يعتقد الجمهور خلافه ، وأن يقنعوا أو يقنع الجدليون منهم فيه بالأقاويل الجدلية . فإن نبيغ فيهم من لا يصلح للتدريج ، وكان مع ذلك قوى الجدل قوى الخاطر ؛ مقتدرا على ما يبنى على المشهور ، فطنا بما في المشهور من العوارف فطنة طبيعية ، لم يؤمن أن تعود حاجته بوبال . فيجب أن يتوخى معه كل وجه من الإلزام ، فربما نفعت معه المغالطة ، كما وقع لسقراط مع "ثراسوماخوس" حين تجادل في أمر العدل ، إذ غالطه "سقراط" باسم مشترك فألجمه . وليس ينتفع بذلك المحيب وحده ، ولا السائل وحده ؛ فإن كلا الفريقين ينتفعان به .

أما المحيب فإذا تسلط عليه السائل بقياس يعمل على ما يحسبه مقابل وضع المحيب ، ويكون مقابله في المعنى غيره ، فإذا بين له ذلك أوضح عجزه وعرف قصوره .

وأما السائل فإن يغالط المحيب بذلك إذا كان بعيدا عن تمييز معاني الاسم المشترك ، فيكون للسائل في ذلك وجهان من المنفعة : أحدهما أنه إن شاء أعلم آخر الأمر عجز المحيب ، والآخر أن يكون السائل لا يحضره قياس على مقابل وضع المحيب ، فيأتي بقياس على مقابل ما يشاركه في الاسم مكانه ؛ وإنما يمكن هذا فيما لا يكون الحكم على جميع معاني الاسم المشترك فيه واحدا ، لا كما الحال عليه في قولنا : "كل عين جسم" ، فإن للمحيب

(٢) فعلم : نعلم سا || به : بهاد ، ن || فنعلم به : فنمتحن هـ (٣) المتعلمين : التعليمي س ؛ التعليميين سا (٤) وأيضا : — س || امدية : الدنية ب ، سا || للدينة — س ، سا هـ || للدينة كنه : — م (٤) ويكون : وقد يكون د ، ن (٥) أريقنع : وريقنع سا || فان : وإن سا || نبيغ : + منهم سا ، م || فهم : منهم نج ، د ؛ فهم م (٦) وكان : فكان س (٧) فطنا بما في المشهور : — هـ (٧) العوارف : العوارس ؛ العوارق ن || يؤمن : + من س (٨) وجه : واحد س (٩) فألجمه : فألجمه د || ينتفع : ينفع سا (١٢) يعمل : يعلم ب (١٣) المعنى : معنى م (١٤) وأما : فأما س || يغالط : تغاليط م || إذا : لأذب (١٥) أعلم : علم هـ (١٨) عين : غيرم

حيث أن السائل أن يقول : إن حكم ما ذكرت أنك عملت عليه القياس لحكم المعنى ، وإنما أنعم المعنيين جميعا نصرة واحدة . أو يقول السائل : أنا أقصد مقابل كذا ، وهو عندك في الحكم على حكم الآخر الذي ظننت أنى غلطت في إيراد القياس على مقابله ، بل كلاهما عندك سواء ، فيسقط بهذا للتشريع والتعجيز . وعلى أن النفع يقل في انتقال للسائل من مقابل المطلوب إلى مقابل مشاركة ، إذا كان حكمهما سواء . بل إنما ينتفع بهذا إذا كان حكم الأمرين مختلفا .

وبالجملة فإن هذا مغالطة ، وليس عدلا في الجدل ، ولا يحسن أن يشتغل به الجدلي إلا في مثل العذر الذي أوضحناه ، وذلك إذا أحس بقصور من نفسه من مقاومة الخصم ، وكان غرضه في مقاومته مصلحة ، ووجد لنفسه فرجا ووصولا إلى الغرض هما متعلقان باستعمال اللفظ المشترك ، إذ الغرض في مثل ذلك ليس بيان الحق ، بل المصلحة .

وأما الأداة المبنية على طلب الفصول لمنفعتيها في ارتياد المواضع والمقدمات المعدة نحو القياسات التي تنصد قصد النظر في الواحد والآخر ، إذا أريد إبطال الواحد وإثبات الغير . وتنفع أيضا في الحدود ، فإن كمال الحدود بالفصول .

وأما الأداة المبنية على طلب التشابه فتتفع في الاستقراء ، إذ الاستقراء مبني على طلب أمور متشابهة تحت كل واحد وآخر ، ليجعل أحد الكائين محمولا على الآخر ، فإن كانت متباينة لم تنفع . وهذه المنفعة - على ما علمت - مشهورة لاحق ، وينتفع بها أيضا في القياسات الشرطية المتصلة ، ولكن منفعة مشهورة أيضا ، لا حقة .

وأما كيفية المنفعة المشهورة فيها فهي على وجهين : أحدهما ما يستعمله الجدلي وغرضه ليس الخلف والتشنيع بل الاستقامة ، كقولهم : إن كان اللس يورد المأموس

(١) عملت : علمت د ، م ، هـ (٢) وإنما : وأناد ، سا ، م ، ن || جميعا :
 معا س || نصرة : نصيرة هـ (٣) في الحكم : + سواء م || الذي : التي م || غلطت :
 غالطت س (٤) النفع : الانتفاع د ، ن || يقل : يقال هـ || انتقال : إتهال م
 (٥) حكمهما : حكمها ب ، د ، سا ، هـ (٧) يشغل : يشغل سا (٨) العذر : القدرن ، هـ
 (٩) الخصم : + بحال س (١٠) إذ : إذن سا (١٤) فففع : فففع سا (١٤) إذ : إذا سا
 (١٥) ليجمع : فيجعل س (١٧) ولكن : - ن || منفعة : المنفعة م ، هـ (١٨) وأما كيفية :
 وإنما د ، ن || فهي : هي د ؛ فهم (١٩) بل الاستقامة : بالاستقامة ب ، د ، ن

على اللامس ، فالإبصار يورد المبصر على المبصر . وهذا كلام جدلى كثيرا ما يكون مشهور القبول ؛ لكنه ليس بواجب ؛ أعنى أن يكون الحكم فى الشئ كالحكم فى شبيهه . لكنه إذا صار هذا الوجه من الاحتجاج مشهورا ومستعملا ، كان من العدل فى المشهور أن يطالب المخاطب بإيراد الفرق بينهما ، وأما فى الحقيقة فلا يلزم المخاطب ذلك ، لأنه ليس يلزم فى الحق أن يكون حكم الشئ كحكم شبيهه ، بل هذا ممكن . أن يكون ، ويمكن أن لا يكون ، فهو كنفوس الدعوى . وإنما يلزم من طريق النظر الحق ما يلزم من مقدمات واجبة ، وإذا كانت المقدمات ليست واجبة فليس الكلام بقياس ، إذ ليس فيه مسلم وموضوع ، وقد علمت أن هذا كان شرط القياس فى أن يصير ما يلزم عنه لازما ، فيكون للمخاطب أن يقول ، ولم يجب أن يكون حكم البصر كحكم اللس وإن تشابها فى أنهما حاستان ، فما لم يتبين ذلك عليه بغير وجه المشابهة لم يجب .

وأما الذى فى طريق الخلف والتشنيع ، فكما يقوله قائلهم : لو جاز أن يكون كذا ، لجاز أن يكون كذا ؛ أعنى لو جاز أن يكون البصر يرسل رسولا إلى خارج لجاز أن يرسل اللس رسولا أيضا إلى الملموس ، وتكون لفظة « لو » ههنا أحسن فى الاستعمال ، ولفظة « إن » هناك ، فإذا كان استعمال هذا عند جدلى فى زمان مجودا مشهورا ، كان من العدل فى الجدل أن يطالب الخصم بالفصل حتى يبين أنه لم جاز فى هذا دون ذلك ، وكان حينئذ إذا لم يبين بعد هذا ، إن كان هذا المأخذ صار مشهورا

(١) فالإبصار : والإبصار ، ن || على المبصر : — د || يكون : — م (٢) مشهور القبول : مشهورا لقبول سا || ليس : + س (٣) شبيهه : شبهة د || لكنه إذا : فإذا ، ن || هذا : بهذا ه || ومستعملا : أو مستعملا د ، سا ، ن (٥) شبيهه : شبهة د ، ن || ويمكن أن لا يكون : — س (٨) شرط القياس : شرطا لقياس ب ، س ، سا ، ه (١٠) فا : لماب ؛ ماد ، ن ؛ فلها س ؛ قيام (١٠) يتبين : يبين ب ، سا ، ه (١٢) فكما : كاس (١٣) لجاز : جازد ، ن (١٤) أيضا : — د ، ن (١٥) فى زمان : زمانا د ، ن ؛ زمان سا ، م ، ه || محمودا : محمود ، ه (١٦) حتى : — ب (١٧) وكان : إذ كان د || إن : إذا س || هذا : — د

مقبولا ، فان المأخذ قد يصير مشهورا ، كما المقدمات قد تصير مشهورة . وأما في الحق فلا يلزم الخصم أن يجيب عن ذلك ألبته ، بل يقول : ولم كان يجب إذا جاز شيء في شيء أن يجوز في شبيهه ، بل يجوز أن يكون حكم موجودا في شيء ، وغير موجود في أقرب الأشياء شهابه منه . وإذا ليست هذه المقدمة بمسألة ، فليس قياسك بقياس يلزمني طلب الفصل فيه وهب أنى لست أقدر على الفصل فيه ، فأين برهانك على وجوب التشابه فيه .

وقد ينفع هذا البحث في الحدود والرسوم ، لأن أول ما يجب أن يُطْلَبَ في الحدود هو الشيء المتشابه فيه ، لأن أول ما يُطْلَبُ هو الجنس ؛ والجنس أصل التشابه في الأمور الذاتية ؛ والرسوم قد يوجد فيها إما أجناس ، وإما بدل الأجناس أمور مناسبة للأجناس .

وأیضا فإنه إن كان عندنا حد لشيء ما ، ولم يكن عندنا حد أو رسم لشيء آخر ، فربما كان ذلك الآخر شيئا بعيدا عنه جدا ، وكان مع ذلك يشابهه في أمر ، وذلك الأمر جزء حده أو رسمه ، ثم ما وراء ذلك فصوله ، فينبه من هناك على جنس ذلك الشيء الآخر ، ثم يقرب الأمر في ارتياد النصل . وهذا مثل مشابهة سكون الريح لركود البحر ، والوحدة للنقطة ، إذ كل واحد منهما مبدأ كم .

(١) مشهورا : مشهورة س || كما المقدمات : كالمقدمات ه || كما المقدمات قد تصير مشهورة : — س (٣) شبيهه : شبهه د ، ن || في شبيهه بل يجوز : — م (٣) شيء : + غيرم ه (٤) وغير : غيرد ، ن || به : — ب ، د ، ن || منه : ومنه م ، ه || بمسألة : بمسألة سا ؛ مسألة م (٥) وهب : هب د (٦) على : في د ، ن (٧) البحث : المبحث د ، ن (٧) الحدود هو : الحدود د ، ن || أول : — سا (٨) هو : هذا ه || والجنس : — س || أصل [كذا في ن] أم ب ، س ، سا ، م ، ه ؛ أمر د ، ن (١١) إن : إذا س (١٢) عنه جدا : عند حدد ، ن (١٣) فينبه : فينبه ب ، م ؛ مبنية س || هناك : ذلك ه (١٣) الآخر : — د ، ن || يقرب : يعرف ه || ارتياد : ارشاد د ، ن (١٤) لركود : كركودم || كم : — د ، ن

والجدليون إذا وجدوا عاماً مثل هذا ، وجدوا جنساً ، أو ما هو في المشهور جنس ،
أو ما هو قائم في الرسوم مقام الجنس .

فهذه هي الآلات النافعة في اكتساب القنينة الجدلية ، ثم يليها الوقوف على المواضع ،

(٢) في الرسوم مقام الجنس : مقام الجنس والرسم د ؛ مقام الجنس في الرسوم ن (٣) الآلات :
آلات م || المواضع : تمت المقالة الأولى : ب ، سا ، ن ؛ تمت المقالة الأولى من كتاب الجدل د ؛ تمت هذه
المقالة س ؛ تمت المقالة الأولى من الفن السادس من الجملة الأولى م ؛ تمت المقالة الأولى من الفن السادس
بحمد الله ومنه والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله أجمعين هـ

المقالة الثانية

المقالة الثانية

وهي ستة فصول

الفصل الأول

فصل (١) في مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من جوهر الوضع

- إنا سنبتدئ في هذه المقالة بذكر المواضع ، سالكين فيه سبيل التعليم الأول ، فإن
ما أثبت في التعليم الأول أثبت في سبيل جمع من غير أن يتعقب مرة أخرى للترتيب ؛ فإن
جمع ذلك عجيب عظيم ؛ والشغل به ربما صرف عن معاودة التكلف لما هو طائد بحسن
الرتبة دون الضرورة . فلو شاء شيء أن يرتب ما هو مواضع الإثبات والنفي المطلقين
على حدة ، ويميزه عن الذي يخص العرض من حيث له الوجود العرضي ، لم يكن بما
يتكلفه من ذلك بأس . وكذلك إن كان من المواضع شيء بينه وبين لفقه موضع كأنه
ضريب بينهما ، فليتكلف أن يتكلف تغيير الحال فيه . على أن الفطن تغنيه جودة الفهم
عن الترتيب ؛ والبليد لا ينفعه الترتيب الحسن ؛ فنقول الآن :

المطالب التي تساق إليها المقاييس كلية وجزئية ؛ وما أثبت كليا أو أبطل بالكلية ، فقد
يضمن الجزئية فيما فعله . والعرض فقد ثبت كليا ، وقد ثبت جزئيا ، ولا يطله من حيث هو

- (١) المقالة الثانية . . . الفصل الأول : المقالة الثانية من الفن السادس الفصل الأول ؛ المقالة
الثانية من الفن السادس ؛ المقالة الثانية من الفن السادس فيها ستة فصول الفصل الأول ؛ المقالة الثانية
سنة فصول الفصل الأول ؛ المقالة الثانية من الفن السادس من الجملة الأولى في المنطق وهي سبعة فصول الفصل
الأول م (٤) المأخوذة : المأخوذ (٦) جمع : جميع د || أن : ه — ه ||
(٧) جمع : جميع د ، س ، م || التكلف : التكليف سا ، م ، ه (٨) شاء : — د ، م ، ن
(٩) ويميزه : وتميزه ب ، م (٩) العرضي : العرض سا (١٠) يتكلف : يتكلف سا ، م ، ه
|| شيء : + وقع د ، ن (١١) فليتكلف : فليتكلف نج ، د ، ن || تغير : تغير د ؛ بغير م ، ه
|| تغنيه : تغنيه م (٣) المطالب : إن المطالب د ، سا ، ن || وما : وأما ه || أو أبطل :
أو ما أبطل ب (١٤) فيما فعله : فيه د ، ن || فعله : يعمله س ؛ + فيه م || فقد : قد د ، س ، ن
|| وقد : أوقده

عرض سلبه جزئيا . وأما ما سواه فإن جميعه يحتاج أن يثبت كليا ؛ ويبطله أن لا يوجد في البعض . لكن الخاصة والحده يحتاجان أن يثبتا كليين ، وأن يبطلا عما سوى الموضوع بإطلاقا كليا . وأما العرض فممتنع أن يثبت معاكسا للموضوع ؛ فإنه حينئذ ينقلب خاصة ، لكن ذلك ينفع في إبطال العرض ، لكنه إذا أثبت أنه معاكس لم يكن عرضا ؛ لكن لإثبات ذلك صعب جدا . فإذا كان العرض وجوده أقرب إلى أن يكون وجودا بلا زيادة تأكيد حتى يكفي أن يكون موجودا ، وإن لم يكن للجميع أو كان للجميع ولم يكن مقوما — وجميع ذلك لا يزيده معنى وجوديا على الوجود ؛ بل الزيادة هو إما أن لا يكون عاما ، وإما أن لا يكون مقوما ؛ وما أشبه ذلك — وكان ما وراء العرض يحتاج في أمره إلى نظر زائد ؛ وكان المحيب إذا نص أن الشيء جنس تكون نصرته له بعد أن يكون سلم له الوجود ؛ والسائل إذا خاصمه في أنه ليس بجنس إنما يخصمه الخاصمة الخاصة بأنه ليس بجنس إذا كان سلم له أنه موجود . وأما إذا ادعى في شيء أنه عرض فيكون قد أعطى أنه لا يضمن كونه عاما بل كونه عرضا ؛ فيكون في أكثر الأمر إنما يخصمه السائل في أن هذا ليس بموجود ، فضلا عن أن يكون غير عام . وأما أن يقول له هذا موجود ، ولكنه جنس لا عرض ، فهو مما يقع ندرة . فكان إلحاق مواضع العرض في التعليم الأول بمواضع الإثبات المطلق مما له فائدة .

وعلى أن النظر في المحمولات التي هي أجناس وحدود وخواص نظران : أحدهما هل هي موجودة لموضوعاتها ، وهذا النظر يدخل في اعتبار الوجود ؛ وقد عرفت في مواضع أخرى ما في ذلك . والنظر الثاني في أن المحمول هل هو جنس ، أو هل هو حد ، أو

- (١) يوجد : يثبت م ، هـ (٢) يحتاجان : يحتاج ب ، س ، سا || عما : عملا سا
 (٣) فمتنع : لم تنع ب ، س || معاكسا : متعاكسا || خاصة : خاصة ب ، م (٤) لكنه : فانه سا
 || لم يكن : فلا يكون د (٥) يكون : — د || تأكيد : تؤكد د ، ن (٧) لا : — ب ، س
 (٩) له : لم سا ، م || يكون : — س (١٠) بأنه : فانه د ، م ، ن || بجنس : يجب ب ، سا ، هـ
 || كان : — سا (١٣) فضلا : + من م ؛ + عن ن ، هـ || ولكنه : لكنه د ، ن || لا عرض :
 — هـ (١٤) فهو : فهذا س ؛ هو هـ || فكان : وكان ب ، م ، هـ || بموضع : بموضع د
 || المطلق : إلى الحق هـ (١٦) وحدود وخواص : وحدود خواص س || نظران : يظن أن د ، ن
 || أحدهما : إحداها د ؛ أحدهما ن (١٧) هي : — هـ || لموضوعاتها : بموضوعاتها س
 (١٨) أخرى : — س || والنظر الثاني : والثاني هـ

هل هو خاصة ، وهذا نظري عارض طبيعة ، لأن الجلسية — كما علمت — أمر ما يعرض للطبيعة الجلسية ، فيكون النظر في هذه المحمولات من جهة نظرا أخص من النظر في الوجود ، ونظرا في أنه هل الشيء عرض .

وقد ظن في هذا الموضوع أن السائل مبطل ، والمبطل سالب . قيل : فلهذا قدم النظر في السلب الكلي في هذا الموضوع على الإيجاب ؛ وهذا كذب وزيف ؛ فإنه كما أن المبطل للإيجاب يكون بالسلب ، كذلك المبطل لوضع سالب إنما يكون بالإيجاب .

وأیضا فإن التعليم الأول لم يتعرض لتقديم السلب ، بل ذكر حديث إبطال ، إذ السائل إنما يقيس على الإبطال لما يقوله المحيبي . والإبطال الكلي فقد يكون بموجب جزئي ، وقد يكون بسالب جزئي ، وقد يكون بالكلي منهما جميعا .

وقد ظن في أمر العرض شيء آخر ، وهو أن الجلس كالحیوان إذا قيل كان محمولا على جوهر حیوان ، ودل على وجوده ؛ ثم الأیض لا يدل على وجود الثلج . ولم يعلموا أنه لقائل أن يقول : والحیوان لا يدل على وجود الإنسان ، والأیض يدل لا محالة على وجود جوهر أیض . وأما أنه لا يدل على ماهيته فشيء آخر ليس مفهوم هذا اللفظ . وكذلك ما قالوا إن العرض لا يدل على غير واحد دلالة لاتزول ؛ فهو شيء آخر ليس مفهوم هذا اللفظ .

١٥

فأول المواضع المذكورة هو النظر فيما فرض عرضا للمحمول هل هو جنس أو حد أو خاصة له . فإن كان فليس عرضا له . وهذا كأنه بعد تسليم الوجود له ، وعند اعتبار نفس

(١) طبيعة : الطبيعية ه || كما علمت : — ب ؛ كما قد علمت سا ، م ، ه (٢) الجنسية : — سا ، م ، ه || نظرا : نظرد ، ن ، ه (٣) نظرا : نظراب ، م ؛ ونظرن (٤) سالب : سالباد || قيل : هل ب ؛ — د ، ن || فلهذا : ولهذا د ، ن (٥) الإيجاب : الإبطال د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || وهذا : هذا د || وزيف : ورفع ه (٦) بالسلب : السلب م || كذلك : وكذلك س || إنما : — د (٧) التعليم : المعلم ه ؛ + المعلم م || السلب : + البتة د (٨) والأبطال : فالإبطال ب ، م (٩) وقد يكون بسالب جزئي : — د || بسالب : لسالب سا (١٠) إذا : + ما س || كان : — ساد ه (١٠ — ١٢) إذا . . . والحیوان : — م (١١) الثلج : الملح سا || أنه : أن س (١٤) غير : + فيرم (١٤ — ١٥) وكذلك . . . اللفظ : — سا (١٦) عرضا : عرض ن || للمحمول : للوضع بخ (١٦ — ١٧) عرضا . . . فليس : — سا

العرضية التي هي لاجمالة غير هذه المعاني الأخرى . ومثال هذا أن يقول قائل : إن البياض عرض له أن كان لونا ، وإنما اللون جلدسه . وكذلك لو قال قائل : عرض للعدالة أن تكون فضيلة ، فتارة يقع الغلط من الوجه الذي قلنا ، وتارة بأن يجعل الجنس لا محولا بالتواطؤ بالاشتقاق ، كالأعراض ، فيقال : إن البياض تلون ، وإن المشى تحرك ، وإن النحلة تغير . ولو كان اللون خاصة للبياض ، لما كان مانع يمنع أن يشتق من بسيطها الاسم . لكن أمثال هذه الأشياء أهم من موضوعاتها ، فليست أيضا بخواص .

وهذا الموضوع برهاني ، والقياس عليه من الشكل الثاني ، ويصلح للإبطال ، ومن وجه أيضا للإثبات . أما الإبطال فإنه يقال مثلا : محمول كذا جنس للموضوع ؛ ولا شيء مما هو عرض للموضوع بجنس له ، فيكفي في الإبطال قياس واحد .

وأما في الإثبات فيحتاج إلى مقدمات كثيرة بالقوة ، حتى يقال : كذا ليس بجنس ، ولا حد ، ولا خاصة ، وكل ما ليس بكذا ولا كذا ، فهو عرض . لكن هذه القياسات بالحقيقة مركبة من منفصلات كثيرة ، كأنه قال : كذا إما أن يكون جنسا أو فصلا أو ناصة أو شيئا آخر ؛ ثم يستثنى فيقول : لكنه ليس بجنس ؛ فينتج : لكنه كذا أو كذا ؛ ثم يستثنى مرة أخرى حتى يبقى واحد . إلا أنهم يستعملون الاستثناءات كصغرى واحدة ، ثم يحملون الكبرى مقدمة موضوعها مركب من محولات الاستثناءات ، وينتجون . ومع هذا فإن الأولى بهذا الموضوع أن يكون معدا نحو الإبطال .

وموضع آخر معد نحو الهلية بالذات ؛ وقد يمكن أن يجعل معدا نحو اعتبار العرضية ؛ وهو مأخوذ من اعتبار الموضوع في المسألة بأن يقسم إلى أنواعه وأصنافه القريبة منه أولا ،

(١) الأخرى : + عرض د ، ن (٤) تلون ؛ لون هـ (٥) تغير ؛ تقرب د ، ن ؛ تقرب ص || للبياض ؛ البياض د ، ن (٦) لكن ؛ في نج || فليست ؛ فليس ص (٧) ومن ؛ من ص (٨) أما ؛ وأما ص || الإبطال ؛ للإبطال ، سا ، ن || أما الإبطال ؛ - م (١٠) الإثبات ؛ للإثبات د ، ص ، ن (١١) لكن ؛ ولكن ، ن (١٢) إما ؛ وإما ص (١٣) لكنه ؛ أنه ص ؛ + ليس بجنس د ؛ + ليس هـ (١٤) حتى ؛ - ص || واحد ؛ واحدا د ، م ، ن ، هـ || إلا أنهم ؛ لكنهم د ، ن || كصغرى ؛ كصغرى هـ (١٥) موضوعها مركب من ؛ موضوع د ، م ، ن || ومع ؛ مع د ، سا (١٦) معدا ؛ - ص (١٨) المسألة ؛ المسألة د || إلى ؛ على ب

- لثلاث يتشوش بالوقوع إلى الكثرة دفعة ، بل يجب أن يكون الابتداء بالقسمة مما هو أقل ، ثم يتدرج إلى ما هو أكثر ، فيقسم أيضا جزئيات الجزئيات القرينة ، ويوقف عند الحد الذي إذا تجاوز وقع في الأشخاص ، مثل ١٠ لو كانت المسألة أنه : هل العلم بالمتقابلات واحد؟ فيقسمها أولا إلى الأربع ثم يقسم الأربع إلى جزئياتها ، فيقسم الأضداد إلى العدل والجور وما أشبه ذلك ، ويقسم المتضايقات إلى الضعف والنصف وما أشبه ذلك ؛
- والعدم والملكة إلى العمى والبصر وما يشبههما ؛ ويقسم النقيض إلى قولنا ، الشيء كذا وقولنا ليس كذا ؛ وإلى البسيط كقولنا : إنسان ولا إنسان ، والمركب كقولنا : هو إنسان ليس هو بإنسان ؛ على ما علمت .

- فتأمل ، فإن كان المحمول غير موجود في شيء منها ، وكان الدعوى جزئيا موجبا ، أتينا بالقياس على نقيضه ، أو كان غير موجود في بعضه وكان الدعوى كليا موجبا ، أتينا بالقياس على الجزئي السالب ؛ وهذا للإبطال .

وأیضا إن وجدنا الحكم مستمرا في جميعه أتينا بالقياس على كلى موجب ، أو وجدناه مستمرا في بعضه أتينا بالقياس على الجزئي الموجب ؛ فصلح هذا للإثبات والإبطال .

- فإن كان الدعوى كليا موجبا ، وكان الأمر موجودا في كل الموضوعات أو أكثرها ، فإن الأكثر في الجدل كالكلية ، ثم لم يظهر عناد جزئي سالب ؛ أو كان الدعوى كليا سالبا
- ١٥ وكان السلب مستمرا في الكل أو في الأكثر ، ثم لم يظهر عناد لجزئي موجب ، فعليك أن تسلم ولا تجادل . فإنك إذا جادلت من غير مناقضة تجدها ، كنت أهلا لأن يضحك منك .

(١) بالقسمة : والقسمة ن || أقل : أولد (٢) الجزئيات : م — م (٣) إذا : — ب || وقع : أرفع م || أنه : — هـ (٤) ثم يقسم الأربع : — س (٥) المتضايقات : المتضايقات س (٦) وإلى : أو إلى د ، سا ، هـ || إنسان : الإنسان د || ولا : لام (٧) فتأمل : فتأمل ب ، هـ || فإن : إن ب ، م || أتينا : — هـ || (٨) — (٩) جزئيا . . . الدعوى ، — د (١٠) وهذا : وهذا د م (١١) كلى : كلى د ، م ، هـ || أو وجدناه : وجدناه ب || أو وجدناه مستمرا : — د ، ن || الموجب : — م || فصلح : فصلح س ، سا (١٢) أكثرها : أكثر س ، م (١٣) الأكثر : — م || كالكلية : — ب ، ن || عناد : عناد ب ، عناه || جزئي : بجزئي س ، م ؛ والجزئي هـ || سالب : السالب هـ (١٤) أرفى الأكثر : أرفى الأكثر د ، م ، ن ، هـ ؛ والأكثر سا || ثم : — ب ، د ، م || عناد : عناد د || لجزئي : بجزئي د ، س ، سا ؛ الجزئي ن (١٥) إذا : إن د ، س ، سا ، هـ ، م ، هـ

فنقول : إن هذا الموضع إنما يكون برهانيا بعد أن تكون الجزئيات كلها قد رتبت فلم يفلت شيء ، ثم يكون المحمول من الإيجاب والسلب على كلية كل جزئى .

أما الذى تؤدي إليه بقسمة أولى أو بقسمة ثانية ، فإنه لا بأس فى أن يكون الحكم أعرف فى الجزئيات منه فى الكلى ، وأن يتوصل من الجزئيات إلى الكلى ، لكنه من شرطه أن لا يكون كل نوع أو صنف مما انتهت إليه القسمة محمولا فيه الإيجاب والسلب إلا باستقراء الأشخاص ؛ فإن ذلك لا يغنى ولا ينتهى ، اللهم إلا أن يكون تتبع الجزئيات الشخصية على سبيل التجربة الموقعة للتصديق الكلى المعروف حالها فى كتاب "القياس" ؛ فحينئذ يصلح هذا النظر .

فأما إذا لم يكن الحكم على كلية جزئى جزئى مما هو تحت الكلى الأول الأعم بيتاً ، من هير التفات إلى جزئياته الشخصية التفاتاً غير تجربى ، فإن هذه الطريقة لاتنفع فى البراهين . وإنما تنفع فى البراهين حيث تكون إما فى حكم الاستقراء التام ، أو فى حكم التجربة التى تقع فى كل نوع مما وقف عنده وقوفاً بالغاً ؛ وهذا مما يقع فى القليل .

وأما المخاطب التعليمى ، فإذا أورد عليه أكثر جزئيات الأمر ، وكان الحكم فيها مستمرا — لكن العلم الأول لم يبين أن ذلك فى الكل ، بحيث ولا شاذ واحد — كان من العدل أن لا يسلم المقدمة للجيب ، وأن ينكرها من غير أن يلزمه الإتيان بعناد البتة ؛ فإن الحق ليس يتبين له بسبب أنه يجد معاندة أو لا يجد . فإنه إذا كان لا يجد هو معاندة للحكم ، فليس

(٢) من : فى د ، ن (٣) أما : وأما س || أولى : أوليه ه || فإنه لا : فلا د ، ن || فإنه : — سا (٤) الكلى : الكليات ه (٥) أوصف : أوكل صف د ، ن || إليه : — د ، ن || محمولا : محمول ب ؛ مجهولاد س ، سا ، م ، ن || إلا : — د ، ن (٦) باستقراء : الاستقراء م || يفتى ولا : — د (٧) المعروف : المعروف س ، سا ، م ، ن || القياس : البرهان بخ (٩) كلية : — ه || جزئى جزئى : جزئى م ؛ جزئى جزئيا ن || هو : — سا || الأول : ن — سا || الأعم : أعم د ، ن (١٠) التفاتا : التفات د ، ن || غير : من سا ؛ — ه || تجربى : بجزئ د ، سا ، م ، ن || البراهين : البرهان م (١١) وإنما تنفع فى البراهين : — م || حيث : بحيث د ، ن || التجربة : تجربة سا || التى : — ب ، د ، س ، سا ، م ، ن (١٢) وقف : يقف س || يقع : وقع د (٣) وأما المخاطب : والمخاطب د ، ن (١٤) العلم : + الأول د || من : فن سا ، م (١٥) يلزمه : يلزمها ه (١٦) يتبين : يتبين ب ؛ يبين م لا يجد : لا يجب د ، ن || للحكم : — د ، ن

يجب أن لا يكون في نفس الأمر له معاند . وإذا جاز أن يكون في نفس الأمر معاندة جاز عنده أن لا يكون الحكم الكلى حقا في نفس الأمر، وإن كان حقا في الأكثر . فإذا جاز ذلك عنده ، لم يكن التسليم مما يلزمه ، فلم تكن نتيجة القياس مما يلزمه ، فلم يكن تعليم .

وأما في الجدل فليس الغرض عقد قياس من حقايات أوليات بيئة ، بل مما هو بين في المشهور . وأكثر بيان المقدمات في المشهور ؛ إنما هو في الاستقراء ؛ فإذا أتى باستقراء ٥ يعم الأكثر ، فقد أتى بالقانون الجدلي . فإن وجد المخاطب ما يعاند به ، فقد ناقض المقدمة الكلية ؛ وإن لم يجد ؛ بل وجد استمرارا ، قَبِلَ ما في حكم الجدل أن يقبل . فاما إن قال : لأقبل ، ومع ذلك فليس عندي عناد ؛ بل أنا عاجز عن المناقضة ، فقد تعرض لأن يسخر منه . فهذا الموضع معد نحو الإثبات والإبطال المطلق من هذا الوجه .

وأما أنه كيف يكون معدا نحو العرض ، فإن يجعل النظر في المحمول ليس على أنه محمول ١٠ مطلقا ، بل على أنه موجود عرضا في الكل والأكثر ، أو ليس مرجودا عرضا في شيء أو في الأكثر .

وموضع ثالث شبيه بهذا الموضع في شيء ، ويخالفه في شيء . أما مشابهته لما مضى ، فإنه تتبع لآحاد كثيرة . وأما مخالفته فلا أنه تتبع لآحاد كثيرة ، هي أجزاء الحد الأول ، فقد كان تتبع لآحاد كثيرة وهي جزئيات الموضوع . وأيضا ، فإن الأول كان التتبع فيه ١٥ مخصوصا بجانب الموضوع . وأما هذا فإن التتبع فيه غير مخصوص بأحد الجانبين وحده .

(١) لا : — م || معاند : معاندة م || الأمر : — د ، ن (٢) وإن : فإن سا ، ن || فإذا : وإذا د ، م ، ن ، هـ (٣) لم يكن التسليم مما يلزمه : — م || بما : فياسا (٤) بما : — ب (٥) إنما : — سا (٦) بالقانون : بالقياس د ، ن || المخاطب : + معانده فقد أتى بالقانون الجدلي وإن وجد المخاطب نج || يعاند : يعانده د (٧) وإن : فإن د ، ن || استمرارا : استمراره || حكم : الحكم هـ || الجدل : الجدلي سا ، هـ || استمرارا الجدل : — د (٨) لأن : لاس (٩) فهذا : بهذا سا || معد : معه سا ؛ بعده (١٠) العرض : العرضية م || المحمول : المجهول ن || على أنه : على سبيل أنه م (١٣) شبيه : يشبه س ، م ، هـ || مشابهة م (١٤) فإنه : فلا أنه ؛ فلان || فلا أنه : فلا أنه ؛ فلان || الأول : والأول ب ، م ؛ سا || فقد : قدم ؛ وقد ن (١٥) تتبع : تتبعاس ؛ تبعيام || وهي : هي د ، ن ، هـ ، || فإن : + كان || كان : — د || التتبع : التبع د (١٦) وأما هذا فإن التتبع : وهذا فإن الشنع د ؛ وهذا فإن التتبع ن

وأما نفس الموضع ، فإن يورد حد كل واحد من الموضوع والمحمول ويحلل إلى أجزائه ، ويطلب هل في الأجزاء ما يمنع وجود المحمول للوضوع ، فإنه إن كان جزء من حد أحدهما متنافيا للآخر ، بفحيلة الحد متناف ، فالمحدود متناف . مثال ذلك ، إن قال قائل خير مبال ولا متق : ” إن الله يظلم “ نظرنا في شرح اسم الله تعالى ، وفي حد الظلم ، فنجد شرح اسم الله تعالى أنه : هو الموجود البرئ عن الانفعال والتغير ، المعطى لكل موجود وجوده . ونجد حد الظلم : أنه إضرار يصدر عن الشيء طوعا — وإن كان هناك شرط زائد فلا يحتاج الآن إليه — فنجد الإضرار تغيرا متنا و تأثيرا بوجهه . ونجد الله تعالى لا يصلح أن ينسب إليه تأثير الضرر فيه ، وتغير الطارئ عليه إياه ، فيصير ذلك لنا سببا إلى إبطال الدعوى .

وكذلك إن قال قائل : ” إن الفاضل قد يحسد “ ، فننظر في حد الحسد ، فنجد أنه أذى يلحق بسبب الشعور بحسن حال الأخيار ، ونجد الفاضل هو الذي يمرى في الفعل والانفعال ، والتلذذ والتأذى ، على ما هو الجميل والعدل ؛ فيجب أن يكون الفاضل غير حسود .

وكذلك لو قال قائل : ” إن المنافس حسود “ ، ونجد المنافس بأنه هو المتألم لحسن حال من لا يستحق الخير من الأشرار ، فنعلم أن المنافس ليس بحسود .

لإذا حللنا الحسد إلى أجزاء أولى ، ولم يخرج من الأجزاء ما نشعر معه بالمتنافاة ، لم نقف ولم نقط ، بل لم نزل نحلل ونحلل حتى نلمح النافع في الغرض ؛ أصنى لم نزل تقبل على تحليل حد أجزاء الحد الأول ، ونستمر في الجانبيين كذلك إلى أن نقضى إلى أجزاء تنبئنا على ذلك ، فنكون كلما حددنا حدا ، وأتينا بتفصيل مركب لاحتمال من مفردات هي أسماء وألفاظ بسيطة ، أتبنا بدل المفرد بقول . فإن هذا الصنيع يسهل لنا سبيل إدراك المطلوب ، إما

(١) الموضع : الموضوع من ، ن ، هـ (٢) للآخر : للحد الآخر من (٣) ولا متق : هـ
 (٤) وفي : في س (٥) ما : س || وتأثيرا : هـ ، د ، ن || ونجد الله تعالى : والله س
 (٦) عليه : هـ . كان هناك شرط زائد فلا يحتاج الآن إليه فنجد الإضرار (٧) فننظر : فنظر ما
 (٨) بحسن : لحسن ب ، هـ س (٩) وكذلك : ولذلك هـ || المنافس : هـ هو س
 (١٠) وكذلك : حسود : هـ م || بأنه : هـ ، د ، ن || لحسن : بحسن م (١١) أولى : أول س
 (١٢) نقف : نقف ما (١٣) ولم نقط : هـ د || نزل : هـ ما (١٤) تنبئنا : تنبأ هـ
 (١٥) كلما : كل ما م || وألفاظ : ألفاظ د (١٦) بقول : قول د ، ن ؛ بقوله
 (١٧) الصنيع : السبيل س || سبيل : سبيلا إلى س || المطلوب : المطلوبات م

من نفس أجزاء الحد كما عرفنا ، وإما من لوازم أجزاء الحد . فإنما ربما نتأدى إلى جزء حد يكون له لازم بين اللزوم ، ويكون بين المناقاة للجانب الآخر . وهذا الموضع نافع في الإبطال في ظاهره ؛ وظاهره معد نحو الهلية . وهو موضع نافع في البراهين أيضا .

- وموضع آخر يشبه هذا الموضع ، ويشبه الأول ، وهو أن يكون الحدلى يضع المقدمات التي يريدتها ، ويأخذ في مقاومتها يطلب العناد ، فينتفع بذلك منفعتين : إحداهما أنه من حيث هو جدلى له أن يقيس على المتقابلات ، فيكون له بما فطن له من المقاومة أن تبطل المقدمة الحاصلة له عندما يحتاج أن يستعمل نقيضها في قياس آخر يسوق إلى تصحيح وضع يقابل الوضع الذي يصحح بتلك . وأيضا فيكون له أن يحتز بالشروط التي إذا اشترطت في المقدمة لم توجد لها مقاومة ، فيستعملها — عندما يستعملها — على الجهة التي ينتفع بها في أمان من نقضها . وهذا الموضع من حيث هو تتبع للجزئيات ، فيشبهه ما سلف ؛ ومن حيث إن الغرض فيه وجود موضع واحد مشترك للقياس على متقابلين يخالفه . وبالجملته جهة اعتباره غير جهة اعتبار الموضع السالف . وهذا الموضع جدلى جدا .
- ٥
- ١٠

(٢) لازم : لوازم من (٤) يشبه : + أيضا من (٥) إحداهما : أحدهما ب ، د ، سا ، ن ، هـ (٦) المتقابلات : المقابلات ب ، د ، سا || بما : لما سا ، م (٧) عندما : عندما م || عندما يحتاج أن يستعمل : ويستعمل د ، ن || يسوق : يسوق س ؛ — هـ || وضع : على وضع سا (٨) يقابل : يقال م || بتلك : جهاد ، ن || اشترطت : أشترطت م (٩) عندما يستعملها : — ن || الجهة : الجهة س ؛ الجملة م (١٠) نقضها : نقضها د ، ن ؛ بعضها م ، هـ || الموضع : الوضع ن || ومن : من د ، ن (١١) موضع : وضع م (١٢) غير : وغير د ؛ من هـ || اعتبار : اعتباره ن

الفصل الثاني

فصل (ب) في مثل ذلك

وموضع معد نحو اعتبار اللفظ ، ونازع في الإثبات والإبطال جميعا ؛ وهو أنه إن كان لم يأت للمعنى بالاسم المشهور له ، بل اخترع من نفسه اسما ، إما على سبيل اشتراك فيه ، إذ كان لذلك الاسم عند الجمهور مفهوم آخر ، أو على سبيل ابتداع اسم إن كان ليس له عند الجمهور دلالة ، فإنه يبطل عليه قوله ، ويقال له : إن اللفظ الذي أثبت به باطل ، لأن الواجب علينا اتباع الجمهور في التسمية للعاني ، وإن كان لا يلزمنا اتباعهم في إيقاع ذلك الاسم بذلك المعنى ، على ما يظن داخلا تحت المعنى .

ونحن نخالفه ؛ فإن التسمية على وجهين : تسمية بغير واسطة ، وتسمية بواسطة .
والتسمية بغير واسطة كتسمية معنى الحيوان حيوانا ، والمعنى الفاعل للصحة مصححا ؛ وهذا إلى الجمهور . وتسمية بواسطة ، كتسمية العلاج الفلاني مصححا ، والجسم الفلاني حيوانا ؛ وذلك بأن يجعل الشيء داخلا تحت المعنى الذي له الاسم أولا ؛ وليس هذا إلى الجمهور . فإن العامة إذا سموا مفيد الصحة مصححا تبعناهم ؛ فإن قالوا : إن الاستفراغ قبل النضج في الأمراض الحارة والمزمنة مصحح ، لم تبعهم . فإذا لنا أن نبطل قول من يأتي باللفظ الغير الدال على المعنى في المعارف ، ولنا أن نثبت بأن ندل أن هذا اللفظ صالح في المعارف لهذا المعنى .

(٣) وموضع : + آخرم || وهو ، هو (٤) اسما : أسماء || إما : — د
|| إذ : إذا || كذلك : لذلك هـ (٥) آخر : أجزاء || أو على : وعلى ب ، د ، هـ || سبيل :
— سا ؛ + اشتراك د ، ن (٦) قوله : + بقوله د ، ن || الذي : — هـ || أثبت : أثبت م
(٧) يلزمنا : يلزمها م (٩) فإن : في ب ، م || وتسمية : التسمية هـ (١٢) يجعل :
+ ذلك م ، هـ (١٣) تبعناهم : تبعناه م ؛ معناه م (١٤) مصحح : يصحح م ، ن
(١٥) باللفظ : اللفظ هـ || اللفظ : — هـ (١٦) المعنى : + فقولنا إذن إن كذا يصحح حق د ، ن ؛
فقولنا إن كذا يصحح حق م

وهذا الموضع جدلى أيضا ، فإن البرهانيين إذا فهموا من اللفظ شيئا أو اخترعوه ، أو عملوا به ما شاءوا ، لم نلتفت إلى ذلك ، بعد أن يكون المعنى مراعى .

وموضع آخر يجوز أن يكون جدليا ، ويجوز أن يكون مغالطيا ، وذلك أن الجدلى إذا استعمل لفظا مشتركا ثم حكم عليه بحكم كلى ، ثم بين استمراره فى جميع آحاد تلك المعانى ، انتقل فقال : فكل كذا كذا ، مدخلا فيه المعانى الأخرى . وإنما يمكنه أن يفعل ذلك إذا كان المخاطب لا يشعر باشتراك الاسم ، وإلا فإنه سيقول له : إن الذى أثبت الحكم فيه غير الذى تنتقل إليه بالمعنى ، وإن كان يشارك فى الاسم .

وهذا الموضع صالح للإثبات والسلب . وأما المبطل فيكفيه أن يبين فى بعض تلك المعانى أن الحكم غير موجود إذا كان يبطل كليا . وأما المثبت فلا يمكنه أن يثبت أن الحكم كللى بسبب وجوده فى جزئ واحد ، بل بسبب وجوده فى الكل ، أوفى الأكثر ؛ ١٠ إلا أن يكون شئ واحد ، وهو أن يكون مقنعا أو مسلما أن الحكم فى الجميع كالحكم فى الواحد ؛ وذلك فى الأمور المقومة واللازمة ؛ فإنه إذا صح أن المحمول مقوم بالجزئ واحد من كللى آخر ، صح أنه مقوم للكللى بها ؛ وكذلك فى اللوازم التى لا تفارق إذا سلم أنه موجود لشئ من الكللى . وفى جميع ما يقع عليه الاصطلاح بين المحجب والسائل أن الحكم فى الواحد والكثير لا يختلف . فأما إن لم يكن كذلك ، فالجزئ الواحد لا ينفع فى إثبات حكم كللى ؛ ١٥ فليس إذا كان نفس الإنسان غير مائة يلزم أن يجعل كل نفس غير مائة . وأما إذا كان

(١) البرهانيين : البراهين ه || شيئا : اسما || أو اخترعوه : واخترعوه د ، سا ، ن ؛ أو اخترعوه م
 (٢) أو عملوا : وعملوا د ، ن (٤) جميع : — ه || آحاد : — د ، س ، ن ؛ أخذ سا ؛
 أحدم ، ه (٥) فكل : وكل ن || مدخلا : يدخل د ، ن (٦) لا : — ن || فإنه : — ه
 || سيقول : فسيقول ه ؛ يقول م (٨) والسلب : وللسلب م || وأما : أما د ، س ، سا ، ن ، ه
 || المبطل : البطل م || فيكفيه : فكيف ن || يبين : يثبت سا (٩) إذا : وإذا سا
 (١٠) كللى : الكللى م (١١) يكون : — سا || واحد : — ه || كالحكم : كالحكم د ، ن
 (١٣) أخير : آخر سا ، م ، ن ، ه || صح : وصح ب ، س ، سا ، م ؛ وبصح ه || بها : — س
 || إذا : وإذا سا || سلم تسل م ، ه (١٤) الكللى : الكل م || عليه : فيه س (١٥) ينفع :
 يقع ه (١٦) وأما إذا : وإذا ن

القائل قال : إن نفس كل إنسان ، ونفس إنسان واحد ، حكمه واحد ؛ ثم يبين أن نفس فلان غير مائة — وقول نفس الإنسان ونفس كل حيوان يتفقان في هذا الحكم — ثم يبين أن نفس الإنسان غير مائة بدليل من المشهورات ؛ مثلاً أنها خاطبت بعد الموت في الرؤيا فلانا فأخبرته بأن له رفيقا في موضع كذا ، أو بأن فلانا المدعى على ورثته محق ، أو بشئ مما يشبه هذا ، فأقنع هذا في المشهور بأن نفسه تكون حية ، وهي التي أتت نفس النائم فحدثته بما حدثته ، انتقل القائل فقال : وكل نفس إنسانية لا تموت ، إذا كان الخلاف في كل نفس وفي هذه الواحدة خلافا واحدا .

فكذلك حكم ما تكون الجزئيات فيه ليست جزئيات المعنى ، بل جزئيات اللفظ . وإنما يلجأ الجدل إلى هذا الصنيع ، حيث لا يجد الحكم عاما بحسب معنى واحد وجود المهندس مساواة الزوايا الثلاث لقائمتين في المثلث ؛ فإن الجدل لو وجده عاما لم يحتاج إلى أن يستعمل الاسم المشترك ، بل كان له أن يقصد المعنى الواحد الذي الكلام بالحقيقة فيه ، ثم يبين الحكم فيه . وإن كان لا يجد الحكم عاما ، ويجده خاصا بالمعنى الذي يقصده وبيننا فيه ، فما حاجته إلى الاشتغال باللفظ المشترك ؟ وإنما يحوجه إلى ذلك أن الحكم يكون واضحا في غير المعنى المقصود ، فيأخذه على أنه في المعنى المقصود لاشتراك الاسم . نعم إن وجد الحكم عاما في جميع ما فيه اشتراك الاسم ، فمن إظهار القوة أن يستعمل البيان في جميعها ، وإن كان لا يلزمه ذلك ، بل يكون كأنه يقول : إن الحكم الذي ادعيت أنه ليس هو الحق وحده في كذا ، بل وفيما يشاركه في الاسم أيضا ، فإن حكمه حكمه . مثل أنه إن قيل : هل العدل واجب ، وكان الواجب يقال باشتراك الاسم على النافع وعلى الجليل نفسه ، وعلى الواجب وجوده ، فيبين أن العدل واجب بالمعنيين جميعا ، ليكون قد أظهر

(١-٢) يبين ٠٠٠ ثم : — ن ، هـ (٢) يتفقان : معقبان سا ، م (٤) رفيقا :
 دفينانج ، م ، رفيق م || أو بأن : وبأن ب ، هـ || فلانا : فلان ب || ورثته : قريته ن
 (٦) فقال : وقال : م ، م || إذا : إذسا ، م (٨) فكذلك : وكذلك د ، ن
 (٩) الصنيع : الصنع (١١) الكلام : + فيه م (١٣) وبيننا فيه : وبيننا فيه د ، ن ؛
 ويشبه فيه م ؛ وبينه فيه هـ || فا : عام || يحوجه : حاجته نج ، هـ (١٤) فيأخذه على أنه في المعنى
 المقصود : — م (١٥) إن : إذا د ، ن (١٦) وإن : فان ن || أدعيت : أقوله
 د ، ن (١٩) وعلى الواجب وجوده : — د ، م ، سا ، م ، ن ، هـ || فيبين : فيين د ، م ،
 ن ، هـ || جميعا : + أو بين أن الظلم ليس واجبا بالمعنيين جميعا د ، ن ، هـ

قدرة على البيان ، وتكلف ما هو فوق الواجب . وهذا بعد أن يدل على أن هناك اشتراكا في الاسم ، وأنه غير ذاهب عليه الاسم . فأما إذا دل على اشتراك الاسم ، ولم يمكنه أن يستعمل هذه القوة ، فأشار إلى أن أحد المعنيين موجود له الحكم ، ولم يمكنه أن يبين أن المعنى الثانى كذلك ، فقد خرج عن عهدة البيان . لأنه إذا بان أن أحد المعنيين موجود ، وأنه إنما نحا ذلك المعنى ، فقد سلمت دعواه .

فهذا الموضع إذا أخذ على ظاهر المذكور عند الشروع في بيانه ، فهو سوفسطائى ، وإذا أخذ على وجه آخر يكون جدليا . وهو أن كثيرا من الأسماء المشتركة في الحقيقة ليست مشتركة في المشهور ، وإن كان المشهور لا يمنع أن يوقف على الشركة فيها ، فتصير أيضا حينئذ الشركة فيها مشعورا بها في المشهور ، وإن كانت قبل ذلك في حكم المتواطىء ؛ فإن كثيرا من المقدمات الجدلالية المشهورة تكون مشهورة ، ثم قد يشعر بنقيضها ، وتمنع ، وتوفى ، فضلا عن الشهرة في اشتراك الاسم ، ولا يوجب هذا كونها غير مشهورة بالحقيقة . فليس الشعور بأن الأمر غير حق يجعله غير مشهور ، بل إذا كان ذلك الشعور أمرا ظاهرا جدا ، غالبا ، موقوفا عليه في حال ما يخاطب به المخاطب عند كل أحد ، فحينئذ لا تكون الشهرة حقيقية ، بل تكون إنما راجت المقدمة على إنسان ما بسبب من الأسباب ، وفي وقت غفلة .

وأما ما يكون مشهورا مقبولا قد يساهم الجمهور ، وقد يعتقدونه ، ويستبدون عليه ، ولا يظهر لهم أن المشهور يمنع شهرته في الحال بأدنى تأمل ، بل إنما يظهر ذلك بنحو من النظر أدق من ظاهر النظر العامى ، فذلك مشهور في نفسه . فإذا أخذ من حيث يساهمونه ، أخذ

(٢) وأنه : فإنه د ، ن || فأما : وأما س (٣) فأشار : وأشار د (٤) أن المعنى : المعنى م (٣ - ٤) له الحكم . . . موجود : — د (٦) ظاهر : ذلك س (٨) مشتركة : بشركة م (٩) حينئذ : — د ، ن || المشهور : المشهورات سا || كانت : كان س || المتواطىء : متواطىء ب (١٠) بنقيضها : بنقيضها س (١١) مشهورة : مشهور ب ، د ، س ، سا ، هـ (١٢) ذلك : — هـ (١٣) أحد : + يكون م ، هـ || لا : لأن د (١٤) حقيقة : بحقيقة د || بسبب : لسبب د ، سا ؛ — هـ (١٧) وفى : فى د ، ن || غفلة : غفلة ب (٨١) يعتقدونه : يفقدونه سا (١٩) يمنع : يمنع هـ + فى م || بل : — ب ، س || يساهمونه : يسلم س || أخذ : أخذه س ، سا

من حيث هو مشهور ، وصلاح استعماله على أنه مشهور . وإذا أخذ مقابله من حيث هو مشعور به ، ورفد بحجة ، فهو أيضا جدلى .

وبالجملة ، فإن المشهور إذا أحص بصدق مقابله ، أو شهرة مقابله أيضا ، أو صحح ذلك بنحو من التصحيح ، كان كل واحد من المتقابلين مشهورا . فكذلك قد تكون المقدمة المستعملة لاشتراك الاسم على أنه متواطئ ، إذا كان المشهور يقبله ويسلمه جدلية .
وأيضا إذا شعر بالاشتراك الذى فيها ، ومنع استمرار الحكم فيها على منهاج واحد ، فإن المقدمة الفاعلة ذلك تكون أيضا جدلية .

وبالجملة ما يسلمه الخصم — وإن كان شنعاً — فهو جدلى ، فضلا عن أن يكون مشهورا مطلقا ، ومشهورا غير مطلق . وإنما يكون استعمال الشنع مغالطة فى الجدل ، إذا أخذ على أنه مشهور مطلق ، أو محدود محمود ، ولم يكن كذلك ، وروج على أنه كذلك . وأما إذا أخذت المقدمة الشنعة من حيث هى متسامة من المخاطب ، فاستعمالها عليه جدلى . فإذا ن هذا الموضع يصير جدليا بهذا الاعتبار . ولا مناسبة لهذا الموضع مع البراهين ، لكنه قد يناسب القياسات الامتحانية والعنادية .

وموضع آخر شبیه بهذا ، غير أن بدل الاسم المشترك المحصل فيه اسم متشابه أو مشكك ، فإنه يجب أن تفصل دلالة مميزة محصلة ، ويتأمل الحال فى الواقعات تحته . وأما الأمثلة لذلك ، فإن يكون لأشياء كثيرة مختلفة الحدود اسم واحد ، لا بالاشتراك البحت ؛ بل بالتشكيك مثلا ، لأن لها كلها نسبة إلى غاية واحدة ؛ أو لأنها لهايات لشيء واحد ؛ فإن ذوات الغايات تشترك فى معنى النسبة إلى الغاية الواحدة ، والغايات الكثيرة لشيء

(١) هو : — هـ (٢) مشعور : مشهور هـ || ورفد : فيرفد ن ؛ وزيد هـ (٣) أو صحح :
وصحح هـ || واحد : — ن (٤) فكذلك : فذلك س ؛ وكذلك ن (٥) شعر : شعرنا د ، ن
(٦) الذى : — ب (٧) ذلك : كذلك د ؛ لذلك ن ؛ + قد م ؛ + أيضا قد هـ
(٨) يسلمه : سلمه د ، ن (٩) مطلقا ومشهورا : — د ، م || وإنما : إنما د ، س ، سا ، ن ؛
فإنما هـ || يكون : — هـ (١٠) مطلق : — هـ || محمود : — د ، س ، سا ، م ، ن
(١١) فإذا ن : وإذا ن (١٢) مشكك : متشكك سا (١٣) تفصل دلالة مميزة محصلة : ذلك ميزا
محصولا ؛ يكون ذلك ميزا محصلا ن || فى : فيه م (١٤) لذلك : كذلك ن || فإن : فإنه سا
|| بالاشتراك : باشتراك م || البحت : البحث م (١٥) بالتشكيك : بالتشكك د

واحد تشترك في النسبة إلى ذلك الشيء المبدأ . مثال الأول أن الطب يحد بأنه العلم بالأمر الصحية الحافظة والرادة ، فتكون الأمور الصحية تشترك في لفظة "الصحية" ، وتشترك أيضا في معناه من حيث النسبة إلى غاية واحدة وهي الصحة . ومثال الثاني أن العلم بالمتقابلات واحد ، ولفظة العلم بالشيء ، بل لفظة "بالشيء" تتناول كل واحد من المتقابلات المختلفة الحدود ، من جهة أن لها نسبة إلى شيء ، كما ههنا إلى العلم ، فهي ٥ غايات للعلم معا . فيكون مفهوم "بالشيء" مفهوما متشككا ، من حيث يدل على نسبة .

ومن هذا القبيل أيضا ما ليس التشكك فيه بحسب النسبة ، بل بحسب أن المعنى الواحد بعينه المسمى بالاسم لا يكون حاله عند الموضوعات سواء ؛ بل يكون لبعضها أولا وبالذات ، وبعضها ثانيا وبالعرض . مثل كون المثلث مساوي الزوايا لقائمتين ، وكون متساوي الأضلاع مساوي الزوايا لقائمتين . لست أقول المثلث المتساوي الأضلاع ؛ والفرق بينها ١٠ أن المثلث المتساوي الأضلاع ليس حل كون الزوايا مساوية لقائمتين عليه بالعرض ؛ وإن كان ليس أولا ، فإنه ليس الحمل بالذات ، والحمل الأول واحد . وقد علمت هذا في موضع آخر .

ولو كان الحمل الثاني حملا بالعرض ، لكان حمل الجوهر على الإنسان حملا بالعرض ، ولم يكن حقيقيا ، ولكان قولنا : كل مثلث فزواياه مساوية لقائمتين على أنه حمل ذاتي ، ١٥ على الوجه الذي علمت من قصدنا بالذاتي في مثله كاذبا ؛ إذ مثلث ما ليس كذلك ؛

-
- (١) الأول : المبدأس (٢) والرادة : الرادة سا || لفظة : لفظ م ، سا ، م || معناه : معناها م (٣) الصحة : الصحية د ، ن || ومثال الثاني أن : وأيضا فإن د ، ن || أن : — سا ، م ، هـ (٤) بالشيء : — هـ || بل لفظة بالشيء : — سا ، م (٥) المتقابلات : متقابلات د || الحدود : المحدود م || من : ومن سا ، م (٥) فهي : فهو د ، ن . (٦) متشككا : متشككا د ، سا ، م ، ن (٧) التشكك : التشكك د ، م ، ن || بحسب : + اللفظ م || النسبة : النسبة م (٨) وبالذات : بالذات د ، سا ، ن (١٠) المتساوي : — م (١١) مساوية : — د ، ن (١٢—١٤) وإن كان بالعرض : — سا (١٢) واحد : واحد د ، م ، ن (١٤) ولم : فلم د ، ن (١٥) حقيقيا : حقيقا د ، هـ (١٦) إذ : إذن د ، ن

إذ إنما الذى هو كذلك هو المثلث المطلق وحده . وهذا شيء قد عرفته ، فلا أحتاج إلى أن أطول القول فيه مرة أخرى . وإذا كان كذلك ، فالمثلث المتساوى الساقين فإن حمل مساواة الزوايا لقائمتين عليه ذاتي ، وإن لم يكن أوليا ، مع أنه ذاتي له ، اللهم إلا أن يقال : لا يعتبر في الأولية هذا ، بل يعتبر أن يكون الموضع المحصور إذا جردت طبيعته ، كانت طبيعة المحمول يحمل عليها المحمول حلا ذاتيا ، وإن كان الحصر ينزل ذلك عنه إلى جزئيات ، لو عينت ، لم يكن الحمل عليها بعد التعيين أوليا لهذا الشرط . فهذا لو قاله قائل ، لم نعتفه في هذا المثال ، وساهلناه فيه ، ووجدنا عنه مندوحة بغيره ، وبيناه من غير هذا المثال ، مذكرين بما قلنا من الفرق بين الذاتى والأولى .

وأما المتساوى الأضلاع ، فإن حمل كون الزوايا مثل قائمتين عليه حمل بالعرض ، وذلك لأن متساوى الأضلاع قد يكون مثلثا ، وقد يكون غير مثلث ، والمثلث أيضا قد يكون متساوى الأضلاع ، وقد لا يكون . فإذا عرض لمتساوى الأضلاع أن كان مثلثا ، عرض له حينئذ أن كان زواياه كقائمتين ، فإن عرض له أن كان مربعا ، لم يكن ذلك عارضا له ، فإذا قلنا متساوى الزوايا لقائمتين ، أمر يقال على كل ماث بالذات ، وعلى متساوى الأضلاع ، وقتا ما ، وبالعرض لأجل ما عرض له أن كان مثلثا ، ولأجل عارض له بالحمل . ومثل هذا الحمل يكون بتقدم وتاخر مطلق مختلف في الاستحقاق ، ولا يكون بالتواطؤ الصرف بل بالتشكيك ؛ أضى إذا قيل على المثلث ، وعلى متساوى الأضلاع . وأما على أصناف متساوى الأضلاع فلا يكون بالتشكيك ، بل يقال عليها بمعنى واحد في درجة واحدة ، حتى لا يتوهم من

(١ - ٢) إذ كان كذلك : — هـ (١) المثلث المطلق : مثلث مطلق ن || وحده : + وفي قولنا كل مثلث يشتمل على غيره د ، ن (٢) كذلك : — د ، ن || فإن حمل ذاتيا : فليس حمل الزوايا لقائمتين عليه أوليا د ، م ، ن (٣ - ٨) مع أنه والأولى : — س ، سا ، هـ (٤) الموضع : الموضوع م ، ن (٥) كانت : كانه م || ينزل : ينزل ب (٦) جزئيات : الجزئيات م || قاله : قال ب (٧) نعتفه : نصفه ب || وساهلناه : وساهلنا م (٨) مذكرين : مذكرين د ، ن || بما : ماد ، م ، ن || بين : من ب (١٠) متساوى : المتساوى م (١١) لمتساوى : المتساوى د || أن : وأن هـ || كقائمتين : مساوية لقائمتين م (١٢) عارضا : عارضا هـ || قولنا : قلنا ب ، سا ، م ، هـ (١٣) مساوى : متساوى ب ، س ، م ، هـ || وقتا ما : وقياما م (١٤) بالحل : بالجملة ب ، س ، سا ، م ، ن ؛ وبالجملة د (١٥) بتقدم : تقدم ب || ولا : فلا س ، سا ، ن ، هـ || بل : — د (١٧) بالتشكيك : بالتشكك هـ

هذا أنا قد رجعنا مما قلنا قديما ، إذ منعنا أن يكون مثل هذا المقول لا بالذات متواطئا .
فإننا إنما منعنا أن يكون بالتواطؤ ، ودومقيس إلى جزئيات طبقتين قياسا يوجب في
الطبقتين اختلافا من حيث التقدم والتأخر ، أو الاستحقاق ، أو غير ذلك مما سلف بيانه .
وأما في كل طبقة ، فحمله حمل واحد .

ولكن لقائل أن يقول : فساواة الروايا لقائمتين يقع على المثلث المطلق ، وعلى متساوى
الأضلاع ، بالتشكيك ليس بالتواطؤ ، إذ يقع بتقديم وتأخير ، فلم احتجنا إلى نجعل
متساوى أضلاع مطلقا ، لا مثلثا متساوى الأضلاع ؟

فأقول : إنه ليس كذلك ، وذلك لأن التقدم والتأخر في التشكيك إنما يعتبر في أمور
مختلفة ، ليس يحمل بعضها على بعض بالذات ، بل ذواتها متباينة الحدود . وأما ما كان
تقدمه بأنه أعم ، فذلك تقدم بحسب الوهم . وأما في الوجود ، فالمثلث الموجود هو إما
نفس المتساوى الأضلاع ، أو نفس القائم الزاوية ، أو غير ذلك . وقولنا : كل مثلث
فإنما نعني بذلك هذه المثلثات ، والحمل في القضايا عليها ، وليست ذواتها متباينة في القوام
للمثلث الموجود ، بل هي في ذواتها وفي حقيقتها مثلثات . فكيف نضع المثلث شيئا ،
وهذه الأشياء أشياء متباينة له ، خارجة عنه ، ثم نقول عليها شيئا ، كما يقال على أمور كثيرة
مختلفة ، لبعضها أولا وللبعضها ثانيا ، وهي متباينات ، كما يقال الموجود على ذاتين
متباينتين في الحقيقة ، ولكن لأحدهما أولا وللآخر ثانيا ، وليس أحدهما الآخر ، بل قد
يشق لأحدهما الاسم من الآخر . ففي أمثال ذلك يكون اللفظ الواقع الوقوع الذي فيه

(١) المقول ، القول ن ، ه || لا : — س ، ن (٢) أن يكون بالتواطؤ : — د ، ن
(٤) وأما : + ما هو د ، ن (٥) ان : — م || الزوايا : + الثلاث د ، ن
|| متساوى الأضلاع : قائم الزوايا د ، ن (٦) ليس : — م || إذ : + قد م
|| وتأخير : أو تأخير ه || احتجنا : احتجت د ، ن (٧) أضلاع : الأضلاع ه || مطلقا :
مطلق د ، ن (٨) وذلك : — م || التقدم : التقديم س ، د (٩) وأما : أما ب
(١٠) بحسب : + ما في م || وأما : أمام || الوجود : الحدود د ، ن (١١) الزاوية :
الزوايا د || وقولنا : وقلنا م (١٢) وليست : في نج || ذواتها : + ذوات د ، س ، را ،
م ، ن (١٣) هي : هو د ، ن || وفي : في ن (١٤) متباينة : متباينة س ، سا || شيئا : فهي ب ، ه
(١٥) وهي : فهي د ، ن || متباينات : متباينات ن (١٥) يقال : تقول س || ولكن :
لكن ب ، ه (١٦) بل : — س (١٧) يشق : يسبق ن (١٧) فهي : مع س

تقدم وتأنر واقعاً بالتشكيك . وهذا مثل متساوى الأضلاع ، من حيث هو متساوى الأضلاع ، والمثلث ، من حيث هو مثلث ؛ فليس وجود أحدهما من حيث هو متعلقا بالآخر ولا هو هو إلا بالعرض ، هما شيان متباينان مختلفان ليس أحدهما جزء حد الآخر ولا يمتلأ على الآخر بأنه هو هو بالذات .

٥ فيجب إذن أن نفصل أمر التشكيك في هذا المذكور فنثبت أن الحكم موجود فيها كلها ؛ أو نبطل بأن ليس موجودا فيها كلها . وقد يكون نوع من التشكيك مختلطا بأن يكون اللفظ يدل على النسبة ، وليست النسبة كلها نسبة إلى غاية واحدة ؛ ونسبة إلى مبدأ ؛ مثل العلم بالشئ ، فإنه يعلم ما يكون دلما بما هو له كالمبدأ ، كالعلم بالصحة ، وبما هو له كالأغاية ، كالعلم بالمتضادات ، فيكون العلم بالشئ يعلم هذين عموم مشكك ، لأنه يعلم كل ما تكون له نسبة إلى الشئ . وقد يكون أهم من هذا ، وهو أنه يتضمن مثل هذين الشئيين ، والذي بالذات وبالعرض أيضا ؛ كقولهم : ” الشهوة للشئ ” ، فإن لفظة الشهوة للشئ مشككة ، فإن الشهوة للشئ قد تكون هل أنها غاية كالصحة ، وعلى أنها مبدأ كالمداواة ؛ وعلى ما بالذات كمن يشتهي الحلول لأنه حلو ؛ وعلى ما بالعرض كمن يشتهي الشراب لا لأنه شراب بل لأنه حلو ؛ فيقال لجميع هذا مشتهي بالتشكيك ١٥ الشامل لجميع المعاني المذكورة . وأكثر ما يقع مثل هذا التشكيك في الأمور المضافة المنسوبة التي يقال بحسب الشئ ، كالعلم بالشئ ، والملك للشئ ، والشهوة للشئ ، فتكون أكثر منفعة هذا الموضع في الأمور المنسوبة والمضافة . وهذا الموضع ينفع في الإثبات والإبطال منفعة المواضع المأخوذة عن الأمور الكلية ، من حيث اعتبار جزئياتها ؛

- (١) واقعا : وقوعا || هو : هي م (١ — ٢) من حيث هو متساوى الأضلاع : — د
(٣) هو هو : هون ، ه || متعلقا بالآخر ولا هو هو : — س (٤) محولا : محمول س
(٥) هذا المذكور : هذه المذكورة د ، س ، م ، ن || فثبت : فثبت د ، س ، ن ||
أونبطل : ونبطل ه || فيها : — سا (٦) مختلطا : مختلطان ه (٧) واحدة : — د ،
سا ، م ، ن ، ه || ونسبة : أونسبة د ، س ، سا ، ن || مبدأ : — بل د ، س ، سا ، م ، ن
(٩) هو : — ب ، س ، سا ، م ، ه (٩ — ١١) عموم مشكك . . . مثل هذين : — ه
(١١) للشئ : لشيء س ، م (١٢) أنها : أنه س (١٣) أنها : أنه س || وعلى ما بالذات :
وبالذات د ، ن || وعلى : أوعلى س ، سا || وعلى ما : أود ، ن (١٤) هذا : — ه
(١٨) حيث : + هو ه

فإنه تارة يعتبر المحمول ويؤخذ ما يعرض له فيجعل عارضا للموضوع ؛ مثل قولنا : إن الإحساس إدراك ما ، وتميز ما ، وكل تمييز فمن شأنه أن يقع خطأ وصوابا .

لست أقول : وكل تمييز إما خطأ وإما صواب ، على وجه قسمة تقتضى تباين الموضوعين ، فإنك علمت - حيث تكلمنا في الجزئيات - أن هذا لا ينتج ما نستنتجه الآن ، بل يجب أن تكون الحالتان مما يعرضان لكل واحد ، كقولنا : ٥ كل إنسان يتحرك أو يسكن ، ایسا مما يقتسمسان المحمول ، فحينئذ ينتج أن الحس قد يخطئ ويصيب . وأمثال هذه المقدمات الكلية يسهل أخذها في الجدل إذا كانت صادقة في الأغلب وفي الظاهر ، فنصير لذلك مشهورة ، ويصعب أخذها في البراهين .

فهذا النمط فيه بيان لحال الجزئى الموضوع من حال الكلى الموضوع . وتارة يعتبر الموضوع على نحو ما بينا . أما إن كان المطلوب جزئيا ، كما يطلب طالب ليصحح أنه قد يوجد حال ما خسيسا ، وحال ما فاضلا ، بأن يقول : إن كان يوجد علم ما خسيسا كعلم اتخاذ الدفوف ، وعلم ما شريفا كعلم التوحيد ، فقد يوجد حال ما خسيسا ، وحال ما شريفة .

والموضع الأول ليس مطلق النفع في الإثبات ، فإنه ليس موضعا مستمرا صادقا في نفسه في كل موضع ، فإنه ليس يجب أن يكون ما يعرض للجنس يعرض لا محالة للنوع ، ١٥ أو يكون مشهورا في مثله العرض ، بل إنما يكون ذلك صادقا أو مشهورا إذا كان على الشرط الذى أومأنا إليه . فإن لم يكن بذلك الشرط ، لم يكن بينا ولا مشهورا أن حكم الجزئى فيه حكم الكلى . فيجب أن يستعمل ذلك الموضع حيث يكون فيه الشرط

(١) فيجعل : فيجعله د ، ن (٢) الإحساس : الحساس م || ما : — م
(٣) صواب : صوابا ه ؛ + فإن هذان (٤) الموضوعين : الموضوعين ن (٥) نستنتجه :
سننتجه د ، ن || يجب : بحسب م (٦) أو يسكن : ويسكن سا ، م || ما : + يعرضان عما
م || يقتسمان : يقتسمان د ، م ، ن || الحس : الحمى د ، ن (٧) أخذها : أخذها
سا || وفى : فى م (٨) ويصعب : يصعب س || أخذها : أخذها سا || البراهين : البرهان د ، ن
(٩) فهذا : وهذا ب || ل حال : الحال س ، م || وتارة يعتبر : وربما كان من جهة ن
(١٠) أما : — م ، ه (١١) ما فاضلا : فاضلا ب ، ه (١١) خسيسا : خسيس ب ، س ،
ه || الدفوف : الزيوف سا || شريفا : شريف ب ، س ، سا ، ه (١٢) حال : — د
(١٦) يكون : — ن (١٧) لم : ولم س (١٨) فيه

المذكور ، ولا يستعمل بلا ذلك الشرط ، وإلا لم يكن القول مشهورا ولا حقا ، فيكون استعماله مغالطة .

وأما المثال الثاني ، فإنه يثبت الجزئى لا محالة بلا شرط ؛ فإن كل ما يوجد للنوع ، فهو موجود لطبيعة الجنس ، وإن لم يعم . فإن أردنا الإبطال ، أعنى اعتبار الوجود فالموضع الأول نافع على إطلاقه ؛ فإنه إذا لم يوجد شيء للجنس ، لم يوجد ألبته للنوع .
 ٥ وليس الموضع الثانى نافعا فيه ، فإنه ليس إذا لم يوجد الشيء للنوع لم يوجد للجنس . لكنه يجب أن تعلم أن الموضع الثانى لا ينفع فى الإثبات الكلى ، والموضع الأول ينفع فى الإبطال الكلى .

ونقول : إنه إذا كان الشيء الجنسى يحمل على الشيء ، أو يشتق له اسم منه ، كما يقال للإنسان عالم ، والعالم معنى جنسى يشمل المهندس والتجوى وغيره ، فيجب ضرورة أن يكون فى الموضوع معنى نوعى داخل تحت المعنى الجنسى المحمول عليه ، فيكون ذلك المعنى موجودا فى ذلك الموضوع يشتق له منه الاسم ، لكن المحمول مقول عليه . فإنه إذا لم يكن الإنسان موجودا فيه نوع من أنواع العلوم ، حتى يشتق له منه الاسم ، فيكون كاتباً أو نحوياً أو مهندساً ، فإنه ليس بعالم أصلاً . وهذا كأنه موضع من رأس ، معتبر بحسب اعتبار ما يوضع للمحمول ليس باعتبار ما يحمل عليه ؛ وهو الأول مشترك على نحو ما علمت بين الجدلى والبرهاني .
 ١٠
 ١٥

بل هذه موضوعات ثلاثة : موضع من موضوعات الموضوع ؛ وموضع مما يقال على المحمول قولاً ، وموضع مما يقال عليه المحمول قولاً . وإن اتفق أن تتشارك بعض

(٥) فالموضع : فالموضوع س || شيء للجنس لم يوجد : — د || لم : ماس || البتة :
 — هـ (٦) نافعا : نافعه هـ || فيه : — س (٧) الثانى : — ن || لا : — م (٩) منه :
 — د ، ن || الإنسان : الإنسان د ، م ، ن || جنسى : + يحمل ن (١٠) وغيره : وغيره هـ ، ن
 (١١—١٢) أن يكون ... الموضوع يشتق : فى الأول أن يوجد له معنى نوعى ما تحت ذلك الجنس بأن
 يحمل عليه وفى الثانى بأن يوجد فيه فيشتق (١٢—١٣) لكن المحمول ... منه الاسم : — ن
 (١٢) مقول : فنقول د || فإنه : — م || فإنه إذا : فإذا هـ (١٣) يشتق : يكون مشتق د
 (١٤) رأس : الرأس د (١٥) وهو : وهذا د ، ن || والأول : الأول م (١٦) بين : من سا
 (١٧) موضع : — ب

هذه المواضع في الموضوع فالاعتبار مختلف . وقد علمت أنه كيف يصلح ما سلف للإثبات والإبطال .

وأما هذا الموضوع الأخير ، فإنه يصلح للأمرين بوجهين : أما للإثبات فإنه إذا وجد أحد أنواع موضوعات المحمول محمولا على الموضوع الأول ، فقد انعقد قياس من الضرب الأول . وأما الإبطال فليس أن لا يوجد إلا أحد موضوعاته ، بل ولا شيء من موضوعاته حتى إذا عدت مثلا الحركات كلها ، وكانت النفس لا توجد فيها حركة ، صح الإبطال بأن النفس لا تتحرك أصلا .

ومنفعة هذه المواضع هي من حيث تعتبر موضوعات الحدين ومحمولاتها في الوضع ، فيجب إن لم تبين من جهة اعتبارها أن ترجع إلى حدودها وتحالها ، ليلوح لك البيان . فكذا الحال فيما سلف لك من المواضع ، فإن تحليل الحد يسهل السبيل إلى وجود المجعة ، كما قد علمت .

ويجب أن تعتبر الحدود الحقيقية والمشهورة جميعا والرسوم ، وفرق بين الحدود المشهورة وبين الرسوم ، فإنه ربما كان الحد المشهور رديا أو كاذبا ، لاحدا ولا رسما ، وربما كان ما هو في الحقيقة حد ، هو في المشهور هو رسم ، وما هو في الحقيقة رسم هو في المشهور حد ، وربما ميز بينهما المشهور على العدل والواجب ، وربما زاغ .

(١) فالاعتبار والاعتبار ، ن (٣) هذا الموضوع : هذه المواضع م ، هـ (٤) أنواع : — د ، س ، م ، ن ، هـ (٥) لا : — س ، سا ، هـ || إلا : — د ، س ، ن ، هـ ، لا سا ، م (٦) وكانت : أركانها || فيها : بها ب (٨) ومنفعة هذه المواضع هي : وهذه المواضع تنفع د ، ن || هذه : هذا س || المواضع : الموضوع س || هي : — س ، م ، هـ || موضوعات : + ومحمولات د ، ن (٨) ومحمولاتها : — د ، ن || تتبين : تتبين : د ، سا ، م ، ن (٩) لك : ذلك م ، هـ || البيان : بالبيان هـ (١٠) فكذاك : وكذلك م ، ن (١٣) رديا : ردياس (١٤) ما : بام || في الحقيقة : بالحقيقة س || هو : — د ، ن (١٤) هو : — د ، ن || رسم : رسما د ، ن || في الحقيقة رسم هو في المشهور حد : رسم في الحقيقة في المشهور حد د ، ن

الفصل الثالث

فصل (ج) في مواضع الإثبات والإبطال المأخوذة من أمور خارجة

ولست المواضع كلها مأخوذة من نفس الحدين ، بل قد تؤخذ من أمور خارجة ؛ فإنه قد تؤخذ من أمور تلزم المطلوب ، أو المطلوب يلزمها ، فتطلب أى الأمور هى التى إذا وضعت يلزم منها المطلوب ، فتطلبها وتصحيحها ، فيكون ذلك نافعا في الإثبات للمطلوب فقط كما هو ؛ كان موجبا أو سالبا ، بأن تستثنى عين المقدم . وأيضا تطلب أى الأمور تلزم المطلوب ؛ إذا وضع . وهذا يكون نافعا في إبطال المطلوب فقط ، باستثناء تقيض التالى . وهذان موضعان يشارك الجدل فيهما البرهان .

وقد ينتفع من الأمور الخارجة باعتبار الزمان ، هل يختلف فيه حدا المطلوب ، مثل من يقول : إن كل معتد نام ، ثم يجد الحيوان الواقف فى السن والمنحط يقتضى فى ذلك الزمان ، ولا ينمى . وكذلك ليس التذكر تعلما ، لأن التذكر تحصيل علم أو معرفة ، إن كان المعلوم بهما زمانيا ، كانا فيما مضى . وأما التعلم فهو تحصيل علم فى المستقبل قد يكون إن كان معلومه زمانيا علما بشئ مستقبل ، كالكسوف المنتظر . وهذا أيضا يشترك فيه الجدلى والبرهانى ؛ وينفع فى الإبطال دون الإثبات ؛ إذ كل ما يختلف زمانه فهو مختلف ، وليس كل ما اتفق زمانه فهو متفق . فهذا الموضع من جملة المواضع الخارجة عن حدى المطلوب .

(٢) المأخوذة : المأخوذة (٤) تلزم : يلزمها سا ، م ، هـ || أو المطلوب يلزمها : وبالجملة د (٤) هـ : — د ، سا ، ن || التى : يكون د ، (٥) || وضعت : وقعت هـ (٦) فقط : فقدس (٦) كان : كان د ، ن || عين : عن سا (٧) وهذا : هدام || وهذا يكون : ويكون هذا هـ (٨) موضعان : يوضعان م || يشارك : يشارك سا (٩) فيه : — م (٩) حدا المطلوب : حدا المطلوب د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || ثم : — هـ (١٠) يقتضى : يقتضى م (١١) التذكر : التذكر : تعلما : تعلما س ، سا ، م || التذكر : التذكير م || علم : — د ، ن || إن : وإن د ، ن || بهما : فيهما ب ، د ، ن (١٢) فيما : فيهما م || التعلم : التعليم ن || التعلم فهو تحصيل : التعليم د || علم : العلم م (١٣) بشئ : لشيء د ، ن (١٤) يشترك : يشارك م || الإبطال : إبطال د (١٤) ما : — س (١٦) حدى : حدس

وكثيرا ما يقع الانتقال عن الكلام في الشيء إلى الكلام في أمور خارجة هي ملزوماته أو لوازمه ، تكون إذا صححت أو بطلت انتقل منها إلى الحكم في الشيء . وربما كان ذلك الانتقال ضروريا في الحقيقة ، حيث يكون القياس المنتقل إليه ، والاستقراء المنتقل إليه ، لتصحيح حال لازم أو ملزوم ، أو إبانة صدق الاستثناءات فيه ، ضروريا في الحقيقة . وربما كانا ضروريين في ظاهر الأمر ، وفي المشهور ؛ وكلاهما مقبول • في الجدل . والأول يدخل في البرهان ، لكنه كثيرا ما ينتقل إلى ما ليس له تعلق بالمطلوب انتقالا على سبيل إيهام أن المنتقل إليه مما تتضح به حال المحمول إشفاقا من ظهور الانقطاع ، وشغلا للدة بالكلام ، وتوقعا لقاطع من العوارض بترك الأمر معطى ، أو استقداحا للخاطر الأنكد ؛ وذلك مغالطة .

ومن حق الحبيب البصير أن يتقدم بتعجيل التسليم لئلا يطول إمهاله ، ويصرح له أن ذلك وإن سلم لك لا ينتج مطلوبك ، فتضاعف بذلك الفضيحة . وهذا المأخذ مغالطى صرف .

بل يجب أن يكون الانتقال إلى اللوازم والملزومات التي بينها وبين المطلوب علاقة حقيقية أو مشهورة محدودة مقبولة في الظاهر . وكل شيء يقال فله لوازم كثيرة . وتوجد له ملزومات ، كما توجد موضوعات ومحمولات . فإنَّ كلَّ مَنْ قال شيئا بالفعل ، فيشبهه أن يكون قال أشياء بالقوة . وأنت تعلم كيف ينفع اعتبار اللوازم والملزومات في الإبطال والإثبات ، من علمك بالشرطيات الاستثنائية .

ومن المواضع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم ، بل على سبيل العناد والمقابلة ، سواء أخذ مما شأنه أن يتعاقب على موضوع واحد كالصحة والمرض ، أو أخذ من

(١) هي : — سا (٣) المنتقل : المستقبل || إليه : — ن || والاستقراء :

أو الاستقراء د ، م ، ن (٤) أو إبانة : وإبانة ن || الاستثناءات : الاستثناء د ، س ، سا ، ن ، هـ

(٥) وربما كانا ضروريين : وضرور ياد ، ن (٧) به : فيه سا (٨) بترك : بين م ||

استقداحا : استقراحا سا (٩) وذلك : فذلك د ، ن (١١) مطلوبك : — د

(١٦) أشياء : شيئا د ، ن (١٨) المواضع : النواضع نج ، س ، سا (١٩) أخذما : أخذها

هـ || بما : مام (١٩) من : — د ، ن

المتباعدات ، وإن انتسب آخر الأمر إلى مبدأ ؛ كقولهم : إنه إما أن تكون الشمس طالعة ، أو يكون الليل موجودا . فإن الإتيان بهذه المعاندا قد ينفع أيضا بطريق الاستثناء في الإثبات والإبطال ، كما علمت ؛ وهذه يشترك فيها الجدل والبرهان .

ومن جملة اعتبار الأمور الخارجة ، نقل الاسم وتبديله ؛ فربما نفع في البيان ، وخصوصا إذا كان الاسم ليس بحسب النيات ، بل بحسب الصفة . فيجب أن تأخذ المعنى نفسه ، وتلاحظه في ذاته ، وتقتصر الاسم عليه ؛ فإن تعدت دلالة الاسم إلى ما هو مبين للمعنى بوجه من الوجوه ، بأنه أقص منه ، أو أزيد عليه ، أو هو بشرط ، دل عليه وعرف . وهذا كما يأخذ أحد الشجاع وجيد النفس على أن المفهوم منهما واحد ، أو على أن جيد النفس هو قول بحسب اسم الشجاع ، وعلى أن الكلام فيهما واحد . ثم يتأدى به الإمعان في النظر إلى الاشتغال بأحدهما من حيث له زيادة اعتبار . فيجب أن يقال للقائس حينئذ : إن جيد النفس يفهم منه معنى جيد النفس وحده ، فهما بلا لبس .

فلنترك لفظة الشجاع ، ولننظر في معنى جيد النفس ؛ فإننا إذا فهمنا المعنى ، فلا حاجة بنا إلى استعمال لفظة الشجاع ، بل لنستعمل القول كما هو ؛ أو نأخذ شيئا آخر يطابق جيد النفس فقط ، من غير زيادة معنى . فإن لفظة الشجاع توهم شيئا آخر زائدا على أنه جيد النفس فقط ، وفي تلك الزيادة تغيير الحكم ؛ كما أن الحسن الرجاء يدل على معنى حسن الرجاء فقط . وأما لفظ الشجاع فإن له زيادة دلالة على ذلك . فلنترك أنه شجاع ، ولنأخذ حسن الرجاء .

- (١) كقولهم : لقولهم سا (٢) الإتيان : الإنسان ب ، س ، سا ، م ، هـ (٢) ينفع : ينفع س ، هـ (٤) جلة : جهة هـ || اعتبار : — سا || نقل : تقبل م || فرجا : ورجاد ، ن || قع : يقع ن ، هـ (٧) بأنه : فانه ب ، س ، ن || أو أزيد : إذا زيد (٧) بشرط : شرط م || وهذا : هـ (٨) وجيد : وحد هـ (٨—٩) أو على . . . فيهما واحد : — د (٨) أو على : وعلى سا ، هـ || جيد : حد هـ || النفس : — هو قول سا ، ن (٩) وعلى أن الكلام : والكلام ن (١١) للقائس : للقياس د ، ن || فهما : فيهما سا ، م ، هـ || بلا لبس : — هـ (١٣) لفظة : لفظ سا ، م (١٣) القول : — م (١٥) تغيير : تغير س ؛ تفاير م || الحكم كما أن : في س (١٦) وأما : فأما م || لفظ : لفظة د ، سا ، م

وكذلك الجيد البخت الذي استمرت له غلبات ، ومعناه مفهوم ، والشجاع يشير إلى معنى آخر . فلترك الشجاع ، ولنجعل الكلام في جيد البخت . وهذا الموضع نافع في منع التلبس وصرعة الكشف . وكأن الانتفاع به في التعليم ليس دون الانتفاع به في الجدل .

ووضع آخر ليس يعتبر فيه الوجود ، بل حال الوجود ؛ وذلك أن الشيء كونه موجودا للموضوع غير كونه له دائما ، وأكثرها أو أقلها ؛ وغير كونه له كله أو لبعضه ، وغير كونه له بالقياس إلى كذا دون القياس إلى كذا . وليس إذا سلم وجود ؛ فقد سلم من كل وجه . فيجب أن تراعى في ذلك أن لا تأخذ أحد الحكمين مكان الآخر ، وأن لا تنفع بمطلق غير مبین ، بل تطالب القائل المهمل المجمل بالبيان والتفصيل .

وأیضا مما يشبه هذا الموضع أن يجعل الشيء آخر لأجل اسمه . فيقال كما قال بعضهم :
١٠ إن ن اللذات ما هو فرح ، ومنه مرور ، ومنه جذل . وهذه كلها ألفاظ مترادفة . فيجب أن تستكشف أمثال هذه أيضا .

وهنا مواضع خارجة مأخوذة من المتقابلات ، ومن أحوال الابتداء وال انتهاء ، ومن الاشتقاقات ، وغير ذلك ؛ فكأنها تنفع بحسب القياسات الاستثنائية المتصلة .
أما الذي من المتقابلات الضدية فطريقه منها أن يؤخذ متقابلا ضدان ومتقابلا ١٥ ضدان آخران كذلك ، فيؤلف على الأنهاء التي نذكرها ، ويجعل منها مقدم وتال .

فليكن تقابل هو تقابل الأصدقاء والأعداء ، والآخر تقابل هو تقابل الإساءة

(١) وكذلك : فكذلك ب ، سا || الجيد : جيد س ، م || له : عليه س ، هـ (١-٢) يشير إلى :
— د ، ن (٢) فلترك : فترك د ، ن || ولنجعل : ونجعل د ، ن || البخت : البخت م
(٣) ليس : — د ، ن (٥) وموضع : وموضع سا ، م ، هـ || حال : حالة س (٦) له :
— م || أو أقلها : وأقلها م (٦) كله : س ، هـ (٨) ذلك : — س (١٠) فيقال : فقال هـ ||
من : — د ، ن (١١) اللذات : اللذات د ، سا ، ن || ومنه : ومنها ماته م || جذل :
طرب د ، ن (١٣-١٥) ومن أحوال من المتقابلات : — هـ (١٤) ومن :
من ب ، هـ || الاشتقاقات د ، ن || فكأنها : وكأنها س ، سا ، م ؛ وكونها د ، ن (١٥) من :
في د ، ن (١٥) أن : — سا ، م (١٦) التي : التي سا (١٧) فليكن : وليكن د ||
تقابل : هو تقابل : — س

والإحسان . ثم تكون التاليفات منها أنه : إن كان الإحسان إلى الأصدقاء جائزا ، فالإساءة إلى الأعداء جائز . ومنها أنه : إن كان الإساءة إلى الأصدقاء قبيحة ، فالإحسان إلى الأصدقاء جميل . ومنها : إن كان الإحسان إلى الصديق حسنا ، فالإساءة إلى الصديق قبيح ، وبالعكس . ومنها : إن كانت الإساءة إلى الأعداء جميلة ، فالإحسان إلى الأعداء قبيح ، وبالعكس . فتكون هذه كلها مواضع تقبل وتحمّد ، وليست كلها واجبة .

أما الأول ، فإنه ليس إذا كان أمر موجود لكل الضد يجب أن يكون ضده موجودا للضد ؛ بل يجوز أن تكون الحركة الطبيعية غالبة لكل حرارة ولكل برودة .

١٠ وأما الباقى مما ذكر ، فهي بالحقيقة من ثلاث متقابلات : كالإساءة والإحسان ، والقبیح والجميل ، والصديق والعدو . ثم يؤخذ من إحدى الثلاث طرف ، ومن الباقيتين الطرفان جميعا ؛ فيؤخذ مثلا من الصديق والعدو الصديق ؛ ثم يؤخذ إساءة وإحسان ، وقبيح وجميل ، فيقال : إن كانت الإساءة إلى الأصدقاء قبيحة ، فالإحسان إليهم جميل ، وعلى قياس ذلك .

١٥ وهذه أيضا ليست برهانية ، فليس يجب إذا كان للشئ عند الشئ حكم أن يكون لضده عنده ضد ذلك الحكم . فإنه ليس إذا كان النور يسود شيئا ، أن تكون الظلمة تبيضه أو تقابله لا محالة ، بل كلها مشهورات تسلم ، ولا يشعر بعنادها بأذى النظر ، إلا أن

(١) التاليفات : + هكذا ، سا ، ن ، هـ || منها : فيها ب || أنه : هكذا أنه س ، م ، هـ || أنه : + إنماس (٢) فالإساءة : فإساءة د (٣-٢) ومنها جميل : — س (٣) أنه : — س ؛ أنها ن (٤) فالإساءة : والإساءة د ، ن || قبيح : — ن (٤-٥) ومنها وبالعكس : — د ، ن ، هـ (٧) أما : وأماس || أما الأول : — هـ (٨) موجودا : موجود ن (٩) ولكل : وكل هـ (١٠) فهي : وهى ب ، س ، سا ، م || ثلاث : ثلاثة د || متقابلات : مقابلات سا ، م (١١) إحدى : أحده ؛ — ن || الثلاث : الثلاثة ن (١٢) الباقيتين ب ؛ الباقيتين د ، ن || الطرفان : الطرفين د ، ن || والعدو الصديق : والعدو والصديق ب (١٥) فليس : وليس م || إذا : إذ ن (١٦) عنده : عند د ، ن (١٧) تقابله : مقابله د || ولا : فلا د ، ن (١٧) بعنادها : تضادها ب ، هـ || بأذى : يبادى ب

يطلب لها معاند . وما كان له مناقضة وعناد ، ثم لم يكن ظاهر المناقضة والعناد ، فليس يجب أن يكون باطل الشهرة ؛ كما قد عرفناك مرارا .

وقد يؤخذ من الأضداد مواضع أخر ، وهو أن ينظر في مقابل المحمول ، فإن صحَّ أنه موجود في الموضوع ، فذلك غير موجود . لكن هذا الموضع في قوة الموضع المتقدم المذكور ، ولكنه قد يمكن أن يؤخذ هذا الموضع على وجه غير مكرر . وذلك أن لا يطلب هـ مقابل الموضوع ، بل ينظر أنه هل يلزم من وجود المحمول في الموضوع أن توجد الأضداد معا ، وذلك محال ؛ فوجود المحمول للموضوع محال .

وهذا جزئى موضع آخر سلف باعتبار أخص من الموضع المتقدم المذكور . والموضعان يتباينان بما أقوله : وهو أن الموضع المتقدم كان على أن اللازم يكون محالا ، أى محال كان ؛ ويوجب أن الملزوم محال .

١٠

وأما ههنا فالمحال المأخوذ فيه ليس مطلقا ، بل محال بصفة ، وهو جمع الضدين .

ومثال هذا أن القائلين بالصور المفارقة للأشياء يقولون : إنها مع أنها مفارقة ، قد توجد متوسطة في المحسوسات ، فتكون مفارقة وموجودة معا ، ويلزمهم أن يجعلوها متحركة متقلبة ، ومستحيلة فيها الحركة ثابتة معا .

أما لزوم كونها بحيث تستحيل فيها الحركة ، فلا أنهم يجعلونها مفارقة ، ويعرفون أن ١٥ المفارق يجب له الثبات ، ويستحيل فيها الحركة ولو بالعرض .

(١) فليس ؛ وليس د ، ن (٢) قد : — ن || عرفناك : عرفناك د ، ن (٣) مواضع : موضع د ، س ، سا ، ن (٤) في الموضوع : — هـ || الموضع : الموضوع د || المتقدم : المقدم د ، س ، سا ، م ، هـ (٥) ولكنه قد : وقدم || مكرر : منكرس || لا : — س (٦) الموضوع : في الموضوع سا (٧) محال : — س . (٨) الموضع : المواضع م || المتقدم : المقدم د ، س ، سا ، م ، ن (٩) والموضعان : فالموضعان : ب ؛ والموضع سا (١٠) ويوجب : يوجب سا || (١١) وأما ههنا : وههنا د ، ن || فالمحال المأخوذ فيه ليس : أخذ المحال لاد ، ن || محال : محال لاد ، س ، ن ؛ محال م || بصفة : الصفة سا ، هـ (١٣) وموجودة : موجودة ب (١٣) ويلزمهم : يلزمهم د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ || متقلبة : ومتقلبة د ، ن ؛ متقلبة سا || ثابتة : وثابتة د ، ن ؛ ثانية ب ؛ وثانية س || (١٤) معا : — ب ؛ معها هـ (١٥ — ١٦) فلا أنهم ٣٠٠٠ الحركة : — سا (١٥) ويعرفون : ويعرفون هـ (١٦) فيها : فيه س || بالعرض : بالعرض م

وأما لزوم كونها متحركة ، فلا أنهم إذا جعلوها فينا ، جعلوها قد تتحرك بالعرض تحركاتنا .

وقد يؤخذ من الضد موضع آخر ، وهو أنه إذا كان المحمول العارض له ضد ، وكان المحمول العارض محمولا لا على الدوم والضرورة ، بل على حسب الجواز والعروض ، فينظر هل من شأن ضده أن يعرض لذلك الموضوع ؟ فإن من شأن الموضوع أن يكون واحدا للأضداد . فإن كان الضد ليس طبيعيا للموضوع ، وأخذ الموضوع موضوعا قريبا له ، فيجب أن يكون من شأن الضد الآخر أن يعرض لموضوعه . مثاله أنه إن كان البغض يعرض للقوة الغضبية ، فيجب أن تنسب المحبة إليها لا إلى الشهوانية . وإن كان الجهل يعرض للقوة الشهوانية ، فيجب أن يكون العلم يعرض لها لا محالة ، لا للناطقة . وهذا ينفع في الإبطال فقط ، اللهم إلا أن لا يكون الإثبات توجهها نحو الوجود ، بل نحو الإمكان ، فينفع في الإثبات ؛ فإنه إذا أمكن عروض ضد أمكن عروض ضد آخر .

وأما هل هذا الموضوع برهاني ، وأنه هل يجب أن يكون الشيء القابل للضد ما قابلا للآخر ، حتى إن كان الشيء يعرض له أمر ويجوز أن يخلو عنه ، فهل يجوز أن يعرض له الضد الآخر وإنما يجوز أن يخلو عنه إلى واسطة ، أو إلى عدم ، ولا يكون من شأنه أن يقبل شيئا آخر . فإن الواجب أو المقبول هو أن الأضداد هي التي يوجد لها موضوع مشترك فيه ، وهذا غير أن يكون كل موضوع يكون لعروض أحدهما يكون موضوعا لعروض الآخر . فإنه إذا تم وصح أن للشئيين موضوعا واحدا يشتركان فيه على سبيل التعاقب ، فقد صح الشرط الذي ينبغي له في أن يكون بينهما مضادة ؛ وإن كان سائر الموضوعات بخلاف

(١) جعلوها فينا : — س (٢) تحركاتنا ، تحركاب ، س ، سا ، م ، هـ (٤) لا : — س ، ن ، هـ || الدوم : الدوام د ، س ، م ، ن (٦) موضوعا : — د ، ن (٧) أن يعرض : أن لا يعرض ب ، د (٧) أنه : — د ، ن || كان : كانت د ، ن || البغض : البغضة د ، ن (٨) لا : — س ، ن || وإن : فإن د ، ن || كان : — ن (١٠) فقط : — س || أن : + لا سا (١) فإنه : — سا (١٢) وأما : + أنه س || هل : + هو م || وأنه : فإنه هـ (١٢) قابلا : قابل هـ (١٣) إن : إذا م (١٣ — ١٤) فهل يجوز يخلو عنه : — سا (١٤) وإنما : ولا ب ، سا || عنه : إلى س || أو إلى : وإلى ن || ولا : فلا د ، ن || شيئا : ضدا س || أو المقبول : والمقبول ب ، س ، م (١٥) هي : وهي ب (١٧) أن : — ن || موضوعا : موضوع ن (١٨) له : لها د ، سا ، م ، ن ، هـ

ذلك ، بل كان بعضها لا يفارقه الضد البتة ، وبعضها قد يفارقه إلى العدم ولا يقبل الآخر .

وإذا كان هذا أمرا غير بين ، فلا يجب أن تؤخذ هذه المقدمة على أنها بينة ، بل على أنها مشهورة ، ويكون سبب الشهرة فيها إيهام هذا العكس إيهاما جزافا ، فيكون من أحد أبواب المغالطات المعنوية التي ستذكر فيما يستقبل ، بل لكثرة الجزئيات الشاهدة .

فإذن هذا الموضع لا ينفع في البرهان ، إذا أخذ من حيث هو أصل ومبدأ وبين . فإن صح أنه حق ، فتكون صحته صحة المسائل ؛ وإن لم يصح ، فلا ينفع به . وستوضح حقيقة الأمر فيه في العلوم .

واعلم أن الشيء إنما يكون موضعا إذا كانت الشهرة توجهه ، أو كان يصح في علم المنطق على سبيل إيجاب من المشهورات ، فيوضع بعد ذلك قانونا ؛ وما ليس كذلك فليس بموضع . ولذلك ما كان هذا هو موضع في الجدل للشهرة ، وليس وإن ثبتت حقيقة موضعا في البرهان ، أى أصلا ؛ فإنه لا هو بين بنفسه ، ولا بين الصدق في علم المنطق ؛ فليس موضعا برهانيا منطقيا .

وأما سائر المواضع المأخوذة من المتقابلات ، فمنها المواضع المأخوذة من تقابل النقيض . ومن جملة ذلك ما هو حق ومشهور معا ، وهو جعل التالى عكس نقيض المقدم ، أو جعل

(١) بل : بأن ب (٢) الآخر : — هـ (٣) وإذا : وإذا ب (٤) ويكون : وقد يكون ؛ فيكون ن || إيهاما : + لاد ، ن هـ || أحد : أخذ ، سا (٥) ستذكر : سا || فيما : فيها م (٦) الموضع : المواضع م || أخذ : أخذ هـ د ، ن || هو : هى ب ، د ، م ، سا ، م هـ (٧) وإن : فإن سا ، ن (٧) ينفع : + في البرهان هـ || وستوضح : + لك د ، ن (٩) موضعا : موضوعا ن || توجهه : موجه هـ || يصح : + بطريق الشهرة د ، ن (١٠) على سبيل إيجاب من المشهورات : — د ، ن || المشهورات : + فيه في علم المنطق م || فيوضع : فيوجب هـ (١١) ولذلك : وكذلك سا ، م || هو : — ب ، سا ، م || موضع : موضوع يخ || ثبت : تثبت ب ؛ ثبت م (١٣) موضعا : — م (١٤) سائر : — د ، ن || (١٤ — ١٥) المأخوذة معا وهو : المناسبة لما ذكرناه من شأن المتقابلات واللواتى من النقيض منه حق ومشهور وهو د ، ن (١٤) المتقابلات : المقابلات م (١٥) أو جعل : وهو أن يصير د ، ن

نقيض اللازم ملزوما لنقيض الملزوم، وهو موضع لا مرد له، مثاله : إن كان اللذيذ حسنا فما مالميس بحسن ليس بلذيذ ، وإن كان ما ليس بحسن فليس بلذيذ ، فكل لذیذ حسن .

وأما عكس هذا فربما كان مشهورا في مواد ، وربما لم يكن مشهورا . وأما في الأضداد فربما صح العكس واشتهر ، وربما انتقض . فيجب أن يكون الجدلى مستقرئا لذلك ، حتى إذا انتفع بما ينعكس ، ادعى العكس ، وأورد له جزئيات توجب العكس . وإذا انتفع بمنع العكس ، كان له ما يعانده .

فهنا جزئيات كثيرة توجب العكس ؛ إذ يوجد الطرفان لازمين للطرفين . فإن الشجاعة فضيلة ، والجهن رذيلة ، والصحة مؤثرة ، والمرض مجتنب ؛ واللزوم ههنا على الاستقامة .

١٠ ويجب أن تأخذ ههنا ما كان من الأضداد بالحقيقة ، وما كان بحسب المشهور ، فيجب أن تكون جزئيات كثيرة من هذا الباب معدة له .

وههنا جزئيات أخرى ، ومواد أخرى تخالف ذلك ، وربما كان المظنون فيها عند الجمهور ، أو الظاهر المشهور ، هو بالعكس من ذلك . فإن جودة البنية ، أى اعتدال المزاج ، واستواء التركيب ، وتناسب الأعضاء ، قد يلزمها الصحة . وأما رداء الخلقة والبنية ، وهو نقصان في أحد تلك ، فقد لا يلزمها المرض ، لكن المرض يلزمه رداء الخلقة والبنية ، فيؤخذ اللزوم ههنا ليس بالاستقامة ؛ بل بالعكس ، إذ يؤخذ ضد اللازم ملزوما لضد الملزوم ، فلا تكون إذا كانت جودة البنية صحة ، فرداء البنية مرض ، بل المرض رداء البنية ، أو يلزمها رداء البنية . فيجب أن تكون أمثال هذه معدة أيضا .

(٢) ليس : فليس د ، ن || وإن كان : أو كان أن ب م ، وكان ان سا ؛ إذ كان أن ه
|| فكل : وكل ه (٣) هذا : — س || مشهورا : — د ، ن (٥) وأورد :
أورد س ؛ وأفرد ن (٦) بمنع العكس : مما ينعكس ه (٦) ما : بما م ، ه (٧) الطرفان :
الطرفين د ، ن (٨) والمرض : — ب (١٠) تأخذ : يؤخذ د ، س ، سا ، ن
(١٢) وههنا جزئيات أخرى ومواد أخرى تخالف ذلك : وأما في أمور ومواد أخرى د ، ن || وربما :
فربما د ، ن (١٤) قد : — د ، ن (١٥) نقصان : النقصان د ، ن (١٦) اللازم : اللزوم ه
(١٧) إذا : إذ د ، س ، م (١٨) البنية : — د (١٨) أيضا : — د ، ن

وأما المقابلة التي للعدم والملكة ، فاللزومان مشهوران فيه جميعا . فإنه إن كان البصر حسا ، فالعمى عدم حس . ويشبه أن يكون هذا الموضع حقا إذا أخذ على الاستقامة . لأنه إذا قيل على البصر شيء وجودي له شيء مقابل عدمي ، فليس يمكن ألبة أن يقال ذلك الوجودي على العمى ، وإلا لصار العدم موصوفا بأمر وجودي محصل ؛ فإذا يقال عليه : عدم ذلك الوجودي ، فإذا عدم ذلك الوجودي ، • يلزمه أيضا .

والتضائفات تتلازم على الاستقامة إذا روعي ما يجب أن يراعى تلازما حقيقيا ؛ وتتلازم على الإطلاق تلازما مشهورا . مثاله : إن كان ذو ثلاثة أضعاف كثيرا للأضعاف ، فذو ثلاثة أجزاء كثير الأجزاء . وإن كان العلم ظنا ، فالمعلوم مظنون . وإن كان البصر حسا ، فالمبصر محسوس . وأما في الحقيقة فليس يجب أن تلزم إلا بشرائط ؛ وذلك لأن ١٠ العلم — من حيث هو قُنيَّةٌ — مضاف إلى العالم ، ومضاف من وجه آخر إلى المعلوم . وليس يجب أن يكون إذا كان العلم إدراكا أن يكون العالم مدركا ، أى واقعا عليه الإدراك ؛ أو المعلوم مدركا ، أى واقعا منه الإدراك ، بل يجب أن تكون الموازاة والمعادلة محفوظة . وكذلك فإنَّ المدرك مضاف إلى المدرك . وليس يجب إذا كان المدرك معلوما أن يكون المدرك عالما .

١٥

وكذلك ليس يجب إذا كان محسوساً معلوما ، أن يكون حس ما علما ؛ وإن كان المشهور يوجب أن يكون الحس علما ، فلا تكون هذه معاندة في المشهور .

(١) فاللزومان : اللزومان س ؛ فاللزومان م || مشهوران : مشهورات سا (٢) حس : الحس ب (٤) وإلا لصار العدم : والإيهار العددي د ، م ، ن ، هـ (٥) فإذا عدم ذلك الوجودي : — هـ (٧) حقيقيا : حقيقسا ، هـ (٨) وتتلازم : وتتلازم د ، هـ ؛ وتتلازم سا (٩) فالمعلوم : فالمعلوم د ؛ والمعلوم هـ (١٠) فالمبصر : فالبصر سا ، والبصر ن (١٠ — ١٢) إلا بشرائط وليس يجب : — س (١١) العالم : العلم ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٢) إذا : إذا سا (١٥) عالما : علما ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٦) وكذلك علما : — س ، هـ || وكذلك ليس يجب : د ، سا ، ن

وكذلك يجوز لقائل أن يقول: إن المحسوس ليس ألينة بمعلوم؛ وذلك لأن الحس في الحقيقة ليس بعلم، إذ كان كون الحس علما ليس حقا بيننا بنفسه، بل ربما كان مشهورا. وإذا كان الحق أن الحس ليس بعلم، وكان الحق يوجب أنه إن كان الحس ليس بعلم، فما يقع عليه العلم لا يكون وقع عليه الحس؛ وبالعكس. وما وقع عليه العلم، فهو معلوم؛ وما وقع عليه الحس، فهو محسوس. فيجب أن لا يكون شيء من المحسوسات معلوما؛ وبالعكس.

فالذي قيل من أن معلوما ما محسوس، ثم بنى عليه الاعتبار، قول جدلي غير حقيقي.

(١) وكذلك: ولذلك د، س، ن || يقول: يكون د || ألينة: — د، ن || وذلك: —
 د، ن || في الحقيقة: بالحقيقة س (٢) إذ: إذام || بينا بنفسه: في نفسه ه (٣) أن الحس...
 يوجب: — ه || أنه: — م (٤) إنما: بما ه (٧) بما: — س || بنى: بينى د، ن، ه

الفصل الرابع

فصل (د) في مثل ذلك

ومن المواضع الخارجة مواضع كانت تعرف بالنظائر. ومعنى النظائر: الأمور التي لها نسبة إلى الشيء، فيشتق لها منه اسم، إما مثل نسبة المفعول إلى القابل المشتق له منه الاسم، كالعدل الذي هو نظير العدالة اشتق له منها اسم؛ وإما مثل نسبة الغاية إلى الفاعل والحافظ، كالأمر الصحيحة التي تفعل أو تحفظ الصحة، فيشتق له منها من الصحة اسم؛ وإما نسبة المبدأ إلى الغاية، فيشتق له منها اسم، كما يقال مرض عفوى .

ومراضع أخرى كانت تعرف بالمأخوذة من التصارييف، ويشبه أن تكون مفارقتها للنظائر بأن لا يؤخذ لها من الشيء اسم على الإطلاق، وعلى سبيل الاشتقاق، بل أن يدل على نسبتها إلى الشيء بالفظ مأخوذ من أسامي المناسبة والملازمة مقرون باسم الشيء، كما يقال: هذا هو جار مجرى الطبيعة، وهذا مذهب العدالة، وهذا مأخذ الحكمة؛ فتكون نسبة الجارى مجرى الطبيعة نسبة ما يكرن على سبيل التصارييف. وكذلك نسبة ما هو على سبيل العدالة إلى العدالة .

على أنى لست أثق أيضا بما أقوله من ذلك، إنما أحسنه تخميناً، وليس هو شيئاً معروفاً في عادات ألسنتنا، ولا تضر الغفلة عن ذلك في غرضنا .

وقد قيل غير ما قلته، وظن أن التصارييف هي ما يكون من الأمور دارة عن الشيء، كالوجع عن المرض، وأخذ هذا بعيداً عن عبارة المعلم الأول، ولا يناسبه بوجه . فإنه

(٣) ومعنى النظائر: — م || التي: + ليس ن (٤) إلى: — ه || المقبول: المقول ب، ن || القابل: القائل ب، س، م، ن (٦) أو تحفظ: وتحفظ م || من الصحة: منه سا (٧) له: — س، لها سا، م، ه || منها: منه سا (٨) بالمأخوذة: بالمأخوذ || من: عن د، س، سا، ن، ه (١١) جار: جارى س، م، ه || الطبيعة: + إلى الطبيعة ه (١٢) التصارييف: التصريف ه (١٤) لست: لاس || إنما: ان م (١٥) ألسنتنا: الاستقناء ب، ه (١٥) عن: فى سا (١٦) قيل: قل ب، سا || ما: + لان (١٦) صادرة: صادر ب، د، ن، ه || هذا: — م؛ — ههنا م، ه (١٧) بعيداً: بعيد س

ليس يجب أن يكون حكم الوجع ، وما يجرى مجراه ، مقاييسا بحكم المرض وما يجرى مجراه .
وأما ما هو على سبيل العدالة ، فيجب أن يكون له حكم معتبر بالعدالة ، بسبب أنه مأخوذ
بوجه من العدالة ، وكأنه بوجه مشتق منه . ولهذا ذكر أنه يظن أن التصارييف أخص
من النظائر ؛ وعلى أن هذه عادة لغة لا علم لي بها .

٥ ثم يقول : إنه قد ينتفع بهذه المواضع على وجهين ؛ وجه أخص بالعلم الخلقى ، وهو
المستعمل في التعليم الأول ، مثل أنه وإن كانت العدالة محودة ، فالعدل محود ؛ وإن كان ما
يجرى مجرى العدالة محودا ، فالعدالة محودة . وهذا إنما يحد إذا كان المحمول محودا أو
مؤثرا . وليس يجب أن يقع بينهما في كل محمول اتفاق ، فإنهما مختلفا الحد . ولا أيضا يصح
أن يقع لهما في الخير — إذا جعل الخير محولا — اتفاق ؛ فإن الخير الحقيقي هو المطلوب
لذاته ، ولا يتفق الأمران فيه . فهذا وجه . ١٠

وجه آخر يعتبر بحسب المقابلة ، إما من النظائر ، فمثل أنه إن كانت الشجاعة حكمة
فالشجاع حكيم ؛ وإما من التصارييف ، فمثل أنه إن كان يجرى مجرى الشجاعة هو ما يجرى
بمجرى الحكمة ، فالشجاعة حكمة . وهذا موضع جدلى مشهور في بعض الأواد ، ويصلح
للإبطال والإثبات ؛ وليس بتعليمى . ولا ينعكس ، حتى إذا كان الحكيم شجاعا ، فالشجاعة
حكمة ، وإن كان الحكيم يلزمه أن يكون شجاعا لزوم المقوم أو لزوم التابع ، يلزم أن تكون
الشجاعة يلزمها أن تكون حكمة ، بل أن تكون معها الحكمة . وكذلك في المثال الآخر . ١٥

وموضع آخر من حال الكون والفساد مخصوص أيضا بمحمول الخير والمحمود . فإن
ما كونه خير فهو خير ، ويجب أن يؤخذ الخير بمعنى يعم المحمود والخير الحقيقي ، حتى يقرب
من أن يكون تعليميا ؛ فإن أخذ مطلقا لم يبعد أن يكون مشهورا . وكذلك ما كونه شر فهو

- (١) بحكم : لحكم ه (٣) بوجه : — م || منه : منها م || أنه : أن س
(٤) هذه : هذا ن (٥) إنه : — د ، ن || قد : — م (٦) وإن : إن ب ، س ، سا
(٧) محمودة : محود ب ، سا ، م ، ه ؛ محودة س (٧) يحد : يحل ه (٨) محمول : محود ب
(٩) لهما ولها س (١٠) فهذا وجه : — ه (١١) إن : إداد ، س ، سا ؛ إذ م
(١٢) فثل : — أنه س ، م ، ه (١٣) ويصلح : يصلح د (١٤) بتعليمى : تعليمى ب || إذا : إن س
(١٥) وإن : أو وإن د ، سا ، م ، ن (١٦) الآخر : الأخير س (١٨) كونه : لزم م ||
ويجب : فيجب سا || حتى : وحتى ه || فإن : وإن د ، س ، سا ، م ، ن ، ه

شر ، فيجب أن يؤخذ الخير والشر بالقياس إلى شيء واحد ، أو يؤخذ كلاهما مطلقين ، حتى ربما قربا من النفع في العلوم . فإن أخذ بدل السكون الفساد ، كان موضع آخر وكان بالعكس ؛ فإن ما فساده شر فهو خير ، وما فساده خير فهو شر .

وكذلك إن أخذ فاعل الخير مكان السكون ، وفاعل الشر مكان الفساد ؛ وليس يرهاني فليس يجب أن يكون فاعل الخير في نفسه خيرا ، لأنه فاعل الخير ، ولا فاعل الشر في نفسه شرا ، لأنه فاعل الشر . فإن ادعى صحة هذين القولين ، احتج إلى قياس يوجبهما . وأما إذا أخذ كاليتين بأنفسهما لم يجب الالتفات إليهما ، إلا من حيث الشهرة فقط ، فليس بواجب أن يجرى كل فاعل مجرى فعله ، ولا يبين بنفسه أن يكون الشر لا يصدر إلا عن ذاته شر

ومع ذلك فإن يفهم كون ذات الشيء شرا ، وكون فعله شرا يشتغل أولا من فصل القول في القضيتين ، وينكشف ثانيا عن أن الشهرة لا تطابق الإحقاق في هذه الدعوى ؛ اللهم إلا أن نغنى بالشر لا أن ذاته في نفسها شر ، بل أنها يصدر الشر عنها ، فيكون كأن القائل قال : فاعل الشر فاعل الشر ؛ وهذا وإن كان حقا ، فهو هذر .

ومن المواضع مواضع التشابهات ؛ وهي كأنها تمثيلات يجعل فيها أحد الشبهين مقدما ، والآخر تاليا . وهذا جدلي صرف ؛ كقولهم : إن كان قد يكون بالأضداد ١٥ علم واحد ، فقد يكون بالأضداد ظن واحد . وإن جاز أن يكون البصر بخروج شيء إلى المبصر ، جاز أن يكون السمع بخروج شيء إلى المسموع ؛ وإن كان ماله بصر يبصر ،

(١) فيجب : ويجب د ، ن (٢) الفساد : والفساد د ، م ، ن || كان : فكان سا ، م || وكان : وكل د (٤) أخذ : أخذنا سا ، م ، ه || يرهاني : يرهاني م (٥) الخير : — س || فإن : فإذا د ، ن (٦) ادعى : ادعاب ، د || صحة : — ه || يوجبها : يوجبها ب ، س ، سا ، م ، ه (٨) بين : بين س ، ن ، ه || يصدر : يصدق م (٩) عن : عن من د ؛ عن ن || شر : شر اس (١٠) يفهم : + أن ن (١٠) يشتغل : يشتغل ب ، س ، ن ؛ يشتغل ه (١١) الإحقاق : لإحقاق م (١٣) فاعل الشر : — د || هذر : + فضل ه (١٤) التشابهات : التشابهات د ؛ التشابهات ن (١٤) فيها : فيها ب ، ه ؛ — د ، ن || الشبهين : الشبهين ب (١٦) ظن : حسن س (١٦) إلى : من ه (١٧) بخروج : + سمع س || بخروج شيء : — سا || وإن : وإذا ه

فأله سمع يسمع . وهذا يصلح للإثبات والإبطال ، على ما علمت . فإنه قد يقبل أن ما كان
للتشبيه فهو للشيء ، وما لم يكن للتشبيه فليس للشيء .

ومن المواضع مواضع النسبة إلى الوحدة والكثرة . وهذا يصلح للإبطال ، أهني
إذا اختلف الموضع والمحمول في النسبة إلى الكثرة والوحدة . كمن يضع أن كل علم فهو
تصور وفهم ، فيقال له : إن العلم قد يكون بأشياء كثيرة معا ، والفهم ليس يكون لأشياء
كثيرة معا ؛ فليس كل علم فهما . وهذا الموضع برهاني ، وفي مثاله المورد مقدمات
مشهورة .

ومواضع أخرى مأخوذة من الأكثر والأقل ؛ وهي مواضع الأخرى . وهي أربعة
مواضع : أحدها أن يجعل ما هو أكثر في معنى الموضوع ، أكثر في معنى المحمول ؛
والقياس قياس شرطى ، مثاله : إن كانت اللذة خيرا ، فما هو أكثر لذة فهو أكثر خيرا ؛
وإن كان الجور شرا ، فما هو أكثر جورا فهو أشد شرا . وهذا مشهور .

لكنه إن صدق المقدم فيه كليا ، حتى كان قولنا : إن كل لذة خيرٌ حقا ، صدق
لا محالة ما هو أكثر لذة فهو أكثر خيرا ؛ فكان الموضع علميا . وأما إن أخذ مهملا فيكون
مشهورا ، ولا يكون حقا ؛ فإنه ليس إن كان السكنجيين نافعا للمريض ، فما كان أكثر
كان أنفع ، بل ربما ضر . فأما إذا كان مسلما أن كل سكنجيين نافع ، دخل فيه القليل
والكثير ، فيجب أن يكون الأكثر أيضا نافعا ؛ وإن كان نافعا لوجب أن يكون أكثر
نافعا . وهذا الموضع — كما تعلم — نافع في الإثبات والإبطال جميعا .

- (١) ما : — د ، س (٢) للتشبيه : التشبه م ؛ للنسبة ن || وما : وكام || التشبيه : التشبيه م || فهو للشيء
وما لم يكن للتشبيه : — د (٣) النسبة : التشبيه د (٤) كمن : فن سا (٥) له :
+ ونحن نعلم د ، ن || قد يكون : — سا || يكون لأشياء : يكون أشياء د ، ن || لأشياء : بأشياء هـ
(٨) مواضع : المواضع س ، سا (٩) أكثر : أكبر م || أكثر : أكبر م (١٠) قياس :
— د ، ن || خيرا : لذة م (١١) وإن : فإن ب ، د ، ن || أشد : شر د || شرا :
جودا سا هـ (١٢) كليا : — هـ || حتى : — م || قولنا : — د ، ن || صدق : — د ، ن
(١٣) فكان : وكان د ، م ، ن || الموضع : الموضوع س ؛ المواضع سا (١٤) ولا : أولاد د ، ن || كان :
— د ، ن || نافعا : نافع ن (١٥) كل : كان س (١٦) فيجب : فوجب د ، ن || أن : — لان
(١٦) لوجب : وجب د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ

والموضع الثاني من الأربعة ، أن يعتبر مع المحمول محمول آخر ، حكمه في أن يحمل أولى من حكم هذا ، فإن لم يحمل ، ولم يؤخذ ذلك ، ففي المشهور أن هذا لا يحمل ، ولا يؤخذ ؛ وهذا للإبطال . وإن وجد ما ليس أولى ، ففي المشهور أن الأولى يؤخذ ؛ وهذا للإثبات .

- وأما حال هذا الموضع في العلوم فيختلف بحسب اختلاف المفهوم من لفظة "أولى" ؛ فإنه إن عني بالأولى الأول بالطبع والأقدم ، صار الموضوع علميا ؛ وإن عني به ما وجوده أكثر من وجود الآخر من غير تعلق ، أو وجوده أشد موافقة للموضوع من وجود ذلك من غير تعلق ، فليس الموضع بتعليمي . فإنه كثيرا ما يكون ما هو في الأقل ، ولا يكون ما هو في الأكثر . تأمل ذلك من طرفي النقيض ، وأحدهما أولى بالشئ وأكثر له ، مثل ابتلاع الإنسان لما يعضغه ، والآخر ليس بأولى بالشئ ، بل هو أقل نادر ، وهو كفصته به . وقد يتفق أن لا يكون هذا الذي هو أولى ، ويكون ما ليس بأولى ؛ وإلا لكان الأولى دائما لا أكثر يا . وكذلك حكم ما كان مما ليس بأولى ، فقد يؤخذ كثيرا دون الأولى .

والموضع الثالث من هذه المواضع هكس هذا ، وهو أن تكون الكثرة في جهة الموضوع ، والمحمول واحد ؛ فينظر إن لم يوجد المحمول لما هو أولى أن يوجد له ، لم يوجد لما ليس أولى ؛ وإن وجد لما ليس أولى ، فقد وجد لما هو أولى . وهذا الموضع حاله في شروط صيرورته علميا حال الذي قبله .

والموضع الرابع من هذه المواضع ، وهو أن يكون الاعتبار بين محمولين وبين موضوعين ، وأحد المحمولين ليس أولى بموضوعه من المحمول الآخر بموضوعه . ثم يعتبر ما قيل .

- (١) يحمل : يحمل م (٢) يحمل + ذلك د ، ن (٣) وجد ما : وجده سا || المشهور أن : المشهورات سا (٥) فإنه : بأنه سا ؛ فإن ن || والأقدم : والأقنع س || عني : علم سا || به : — س (٦) الموضوع : الموضوع ب ، س ، م (٧) تعليمي : تعليمي ب ، تعليمياد ، ن || الأقل : الأول ب ، م ، هـ (٨) تأمل : بل ن || من : بين م (٩) كفصته : لفصته ب (١٠) هو : — سا || بأولى : بالأولى هـ || الأولى : الأولى سا (١١) دائما : دائما هـ || وكذلك : وكذلك س || بأولى : أولى س ، ن || فقد : قد د ، ن || كثيرا : — د ، ن || الأولى : الأولى : + وليس كالتقيض ن (١٢) والموضع : والموضع د || في : من ن || الموضوع : الموضوعين سا ، م ؛ الموضوعين هـ (١٣) واحد : واحدة د ، ن || يوجد : + يوجد ب ، م || ليس : + هو هـ (١٤) حاله : + حال الذي قبله ن (١٥) صيرورته : ضرورته د ، ن || حال الذي قبله : — ن (١٧) واحد : فأحد د ، ن || بموضوعه : لموضوعه س ، م

ثم ههنا مواضع مأخوذة من المساواة بعدد هذه المواضع بأعيانها ، وهى ثلاثة : حال محمولين متساويي النسبة فى الأولى وغير الأولى لموضوع أو موضوعين لمحمول ، أو محمولين لموضوعين . ثم يعتبر ذلك بعينه ، وليس شئ منها علميا . وتشارك فى أنه إن كان ما دُو مثل فى استحقاق أن يكون قد كان ، فالآخر كان ؛ أو لم يكن ، فلم يكن .

وموضع آخر يعتبر من فعل الشئ إذا أضيف إلى غيره ، وقرن به ، بفعله بحال ، فتقضى بأنه بتلك الحال ؛ مثل أن يجعله خيرا أو أبيض ، فتقضى بأنه خير أو أبيض ؛ وهو غير علمي . وأحسن مواضعه الخلقيات ؛ فإنه قد تقترن الحركة بالمادة فتجعلها حارة ، وهى غير حارة .

وموضع قريب من هذا ، وهو أنه إذا زيد شئ على شئ ، بفعله أزيد فى حال كان له مثلا فى كونه خيرا أو بياضا ، فهو بتلك الحال . وليس علميا أيضا ؛ فإن الحركة إذا زيدت على الحار صار أحر ، وليست حارة .

وهذا الموضع والذي قبله للإثبات ؛ ولا يصلحان للإبطال ؛ فإنه ليس إذا زيد شئ على شئ ، فلم يجعله بصفة ، لم يكن على تلك الصفة . فإن الزوج إذا زيد على الفرد ، لم يجعله زوجا ، وهو زوج . والحلو إذا زيد على المر ، لم يجعله حلوا ، بل مزاجا آخر ، وهو حلو . وأيضاً فإن العصير إذا زيد على العسل ، وهو حلو ، لم يجعله أشد حلاوة ، والعصير حلو . على أنه لا يبعد أن يجمد هذا الإبطال بعض الجدلين ، حين لا يفتن لمثل هذا العناد .

(١) بعدد هذه : بعد هذه هـ || ثلاثة : أربعة س ، سا ، م (٢) لموضوع : — س ؛ الموضوع سا || موضوعين : لموضوعين ن (٣) ذلك : — هـ (٥) آخر : — د ، سا ، ن ، هـ || يعتبر : — س ؛ معتبر هـ || إذا : إلى س (٦) فتقضى : فيقضى د ، م ، ن ، هـ || بتلك : تلك ب ، م ، هـ || يجعله : يجعل ن || أو أبيض : وأبيض سا ، م || فتقضى : فيقضى س ، م ، هـ || بأنه : أنه س (٧) غير : — ن (٧ — ٨) حارة وهى غير حارة : حادة وهى غير حادة د (٩) على شئ : — د (١٠) فهو : — س (١١) صار : صيرته هـ (١٣) على شئ : — د || بصفة : نصفه هـ (١٤) يجعله : يجعل د (١٦) يجمد : يجعل سا ، م ، هـ || الإبطال : لإبطال ن ؛ + عند ب || حين : حتى هـ

ووضع آخر : أنه إذا قيل المحمول على موضع ، أو على شيء بمعنى الأولى والأكثر ، فهو قول عليه بالإطلاق . مثاله : إن كان نمر أقل إسكارا من نمر وأكثر ، فهو مسكر على الإطلاق . وما لم يكن الشيء خيرا فليس يقال إنه أكثر خيرية أو أقل خيرية ، فإن الشر لا يقال له إنه أكثر أو أقل خيرية . وهذا ليس يصلح في الإبطال . فإنه ليس إذا لم يقل بأقل وأكثر ، لم يقل بإطلاق ؛ فكثير من الأشياء لا تقبل الأكثر والأقل .

وهذا الموضع ليس له عناد علمي ، وله عناد جدلي . أما أنه ليس له عناد علمي ، فهو أنه إذا لم يكن للشيء معنى بوجه من الوجوه ، فليس له ذلك المعنى أقل أو أكثر . فإن الأقل والأكثر يجب أن يكون معه الشيء موجودا ، حتى يكون قليلا ، أو يكون كثيرا .

وأما عناده الجدلي ، فإن يقول قائل : إن محمود الشهرة خير من الفجور ؛ ومع ذلك

- فليس خيرا على الإطلاق . فهذا مقبول في المشهور ؛ وأما في الحقيقة فإنه ليس خيرا من الفجور ، فإنه لا شركة بينه وبين الفجور في الخيرية حتى يجوز أن تكون حصته منه أوفر ، بل هو أقل إيجابا لأموال شريفة منه . وأما في نفسه فهو ردي مثله . وأما بالقياس إلى ما يلزمه من الشر فهو أكثر شرا ، وذلك أقل شرا للمزاج خير معه ، بل لقلّة عدد الشر الصادر عنه ، وفقد بعض الشر أن يكون منه . وأنه وإن كان فقد الخير شرا فيما وجوده فيه خير ، وفقد الشر خيرا فيما وجوده فيه شر ، وهولا يخلو عن وجود ذلك أو فقدّه ، ١٥ فذلك باب آخر ؛ وهو باب ما يكون الخير والشر فيه . وأما الشيء الذي يقال له خير أو شر ، بأن الخير يصدر عنه ، والشر يصدر عنه ، فليس الأمر فيه كذلك . فليس إذا كان الشيء ليس سببا للشر ، فهو سبب للخير إلا بالعرض ؛ وبالعكس . وأما إذا كان الشيء القابل لهما ليس فيه شر ، ففيه بلزائمه خير .

- (١) الأولى : الأقل د ، ن (٢) نمر : نمرام ؛ + به ب ، سا (٣) لم يكن الشيء : ليس د ، ن || إنه : — د ، ن (٤) الشر : الشيء س || له : — ب ، سا (٥) يقل : يقبل د || وأكثر : — م ، هـ (٦) عناد جدلي : جدلي م || أما : وأما هـ (٧) المعنى : — ن || أو أكثر : وأكثر د ، ن (٩) فإن : أن د ، ن || ذلك : هذا م (١٠) فهذا : وهذا ن || فإنه لا : ولاد ، ن (١٣) وذلك : وذلك س ، سا ؛ إذا كان هـ || لا : لا م || خير : — ب ، س ، سا ، هـ (١٤) وأنه : فإنه م ؛ — ن (١٥) وجوده : الخير د ، ن || وجوده : الشر د ، ن || أو : إذ هـ (١٦) ما : فباب هـ ؛ مام (١٦ — ١٧) خير أو شر : خير وشر د ، ن (١٧) بأن : فان هـ (١٨) للشر : للشيء ب ، م ، هـ

وموضع آخر مشاكل بوجه من الوجوه لهذا المعنى ، وهو أنه إذا كان الشيء ممكنا ، أو موجودا ، أو حسنا ، أو نافعا في وقت من الأوقات ، وموضع من المواضع ، وموضوع من الموضوعات ، فهو أيضا بذلك الحال على الإطلاق ؛ فإن ما ليس بممكن في نفسه ، فليس بممكن عند حال ، وما ليس بحسن ألبته ، فليس حسنا عند حال . وهذا أيضا للإثبات .

ويعاند هذا الموضع بأمثلة مشهورة ، مثل أنه قد يوجد الشيء فاضلا في أمر وليس فاضلا على الإطلاق ؛ ويكون الشيء غير فاسد في وقت ، وليس غير فاسد على الإطلاق ، وينفع دواء في وقت ، وفي موضع ، وفي موضوع عليل ، وليس نافعا على الإطلاق ؛ وقد يحسن قتل القريب إذا كفر بالله تعالى ، وليس حسنا على الإطلاق . وكذلك يكون الشيء حسنا عند قوم ، وليس حسنا على الإطلاق ، فإن من الناس من استحسّن قتل الأب ، وليس حسنا على الإطلاق .

وتفسيرا للإطلاق هو أن يقال المعنى من غير أن يزداد عليه شيء يقيد به ، كما يزداد فيقال : إنه حسن عند قوم ، أو حسن في وقت ؛ فهذا هو الحكم المشهور ، لكنه يجب أن ننظر في هذا من جهة الحق ، فنقول : إذا كان الإطلاق بالحقيقة في مثل هذا الموضع هو أن لا يكون عليه زيادة اعتبار ألبته إلا معناه ، فإن كان معناه إضافيا كان الإطلاق أن توجد إضافة مطلقة ، مثل النافع إذا أخذ نافعا لشيء ما وحال ما ، فإن هذا الإطلاق بلا زيادة لأن المضاف إليه داخل في معنى المضاف غير مزيد عليه من دوام ، أو عموم ، أو غير ذلك ، لكن المشهور ربما لم يفصل بينه وبين الدائم وبين الذي عند كل مكان وكل وقت ؛ فإذا لم يجده دائما أوهم أنه معاند .

(١) وموضع : وهو موضع د || لهذا : ولهذا س ؛ هذان (٣) بذلك : بتلك د ، ن
(٤) عند حال : بحال د ، ن || حسنا : بحسن ه (٧) ويكون : وقد يكون م
|| في وقت : ولكن ه || غير فاسد : فاسد اد (٩) تعالى : — د ، سا ، ن (١٠) وليس :
ولا يكون س || فإن : وإن م (١٢) الإطلاق : — د ، ن || أن : الذي د ، ن ||
المعنى : — د ، ن (١٣) هو : — ه (١٤) إذا كان : إن د ، ن (١٥) فإن كان
معناه : — س (١٦) توجد : وجد د || الإطلاق : إطلاق س ، سا ، ه
(١٧) أو عموم : عموم م (١٨) ربما : بماب (١٩) وكل : وفي كل س || أوهم : وهو ه
|| معاند : عاند س

وأيضا فإن المشهور يأخذه مهملًا ، وفي العلوم يجب أن يؤخذ محصورا . فإذا راعيت هذا ، فاعتبر الأمثلة التي وقع بها العناد ، فيجب أن يكون الفاضل في أمر ما فاضلا على الإطلاق ، أى فاضلا بلا زيادة . ولا يكون فاضلا على الإطلاق بمعنى أنه فاضل في كل شيء ؛ فإن هذا ليس هو الفاضل على الإطلاق الذي قصده إلا باشتراك الاسم ، لأنه فاضل مع زيادة ، وتلك الزيادة أنه في كل شيء . ونجد الممكن للقوى ه ممكننا على الإطلاق ، وإن كان ليس ممكننا في كل وقت ، ولكل واحد . ونجد ما ليس فاصدا في وقت ، ليس فاصدا — إلا بزيادة — أبدا . ونجد الدواء النافع للشيء نافعا على الإطلاق ، لا بزيادة كل شيء ، بل لشيء ما هو مضايفه المنفوع .

وأما قتل القريب نخذه محصورا ، فيتبين لك الكذب في أن كل قتل قريب حسن ، بل قتل ما للقريب عسى أن يكون حسنا . فذلك القتل الذي لذلك القريب نجده حسنا ١٠ على الإطلاق ، وإن لم يكن حسنا في كل موضوع ، وكل اعتبار .

وأما المستحسن عند قوم ، فذلك لا يجب أن يكون حسنا على الإطلاق ، وأنت تعنى بالإطلاق الوجود ، لأنه معناه أنه حسن في الظن ، لا في الوجود . والواجب أن تعتبر تقييد الشيء في الظن بإطلاقه في الظن ، أو تقييده في الوجود بإطلاقه في الوجود ؛ اللهم إلا أن يكون قد يفهم من الإطلاق أمر يعهما جميعا ، فيكون الإطلاق حينئذ حقا . ١٥

(١) يأخذه : يأخذن || وفي : في م || العلوم : المعلوم ب (٢) راعيت : رعيت س
 (٤) فإن هذا : فهذا ب || الفاضل : الفاعل م (٥) للقوى : القوى م ؛ المقوى ه
 (٦) ولكل واحد : لكل أحد د ، س ، سا || واحد : أحد م ، ن (٧) ' : لا سا
 || بزيادة : زيادة د (٨) لا : ولا م || بزيادة : سا || لشيء : الشيء م || مضايفه : بمضايفه م
 (٩) محصورا : محصور ب ، م ؛ محصورة د : سا ، ن ، ه || كل قتل : قتل كل س (١٠) قتل : — ن ، ه
 || ما : — س || للقريب : القريب د || لذلك : — م || القريب : — سا ، م ، ه
 (١٢) يجب أن : — س (١٣) لأنه : لأن س (١٤) تقييد : — م (١٣ — ١) والواجب ...
 إلى الظن : وإنما يعتبر هذا إذا كان الشيء في الوجود د ، ن

فأما اعتبار الشيء في نفسه لا بالقياس إلى الظن ، فبين أن الشيء إذا كان في نفسه بصفة ، وذلك في حالة ما ، وفي وقت ما ، وفي موضع وموضوع ، وصدقت عليه الصفة في تلك الحال بأن كان فيها نافعاً أو موجوداً أو حسناً أو غير ذلك ، فيصدق عليه أنه نافع أو موجود أو حسن أو غير ذلك على الإطلاق ، بمعنى ترك الزيادة إلى الإضافة المطلقة المتضمنة في حقيقة ذلك .

وليس يجب أن يكون "على الإطلاق" بمعنى العام ، الدائم ، والكائن في كل شيء ، إذ ليس ذلك هو الذي على الإطلاق بالحقيقة .

ويجب أن تعتبر الحصر وترك الإهمال ، فحينئذ يصير الموضوع علمياً . فإذنه ما لم يوجد للشيء صفة ، لم توجد له تلك الصفة بحال . ولا تلتفت إلى ما يقال من كذب الشيء مفرداً ، وصدقه مع شيء ، وما عسى أن يوجد من مناقضة هذا الموضوع . فقد علمت فصل القول في ذلك ، حيث تكلمنا في الفن الثالث .

(١) فأما : وأما س || فبين : فيتبين ه ؛ + هذا د ، ن (١-٣) نفسه . . . غير ذلك : بحال ما وقت الصفة وفي موضع وموضوع د ، ن (٢) بصفة : + واحدة م وقت ما : وقت س ، م (٣) بأن : فإن سا || كان : — سا ، م || حسناً : حقاً سا ، م (٤) إلى : لإلاد ، م ، سا ، ن ، ه ؛ لام || الإضافة : لإضافة د (٥) المتضمنة في حقيقة ذلك : — سا ، ن || ذلك : تلك س (٦) والكائن : والكامل ب ؛ الكائن سا ، م ، ه ؛ الكائن وس (٨) عليها : + في مقابل الفرض الذي يمثل د ، ن (٩) توجد له : تكن له س || ولا : ولم ب ، م (١٠) مفرداً : مفرد ب || وما : وأما د ، ن || من : — ب ، س (١١) حيث : حين سا ، م ، ه

الفصل الخامس

فصل (هـ) في الأولى والآثر

ويلي المواضع التي أعطيناها المواضع التي تعد نحو الآثر والأفضل . وظاهر الحال من البحث عن الآثر والأفضل ، يقتضي أن يكون متعلقا بالأمور الخلقية ، وما هو أولى بالإيثار والاجتناب فقط . لكن حقيقة النظر فيهما مقتضية للنظر في الأولى والأخرى ، وفي الأزيد والأقص . وذلك قد يتعدى الأمور الخلقية .

وأما مشاركة هذا البحث للبحث عن الأولى والأزيد ، وما ليس بأولى وأزيد ، فسيتبين لك من جهة أن جميع ما ينفع في الأزيد والأقص ، ينفع في الآثر والأفضل ، وأكثر ما ينفع في الآثر والأفضل ينفع فيهما ، وإن كان ليس كله كذلك ، على ما ظنه بعض المتكلمين في هذا الفن . وذلك لأن كثيرا من المواضع الممدة نحو الآثر والأفضل لا تنفع في الأزيد والأقص ، مثل الموضع المشهور : أن ما هو أطول زمانا فهو آثر ، فإنه ليس يجب أن يكون ما هو أطول زمانا فهو أكرم في نفسه ، أو أشد كرامة مما ليس أطول زمانا ، أو يحمد ذلك .

واعلم أن المفهوم من الآثر غير المفهوم من الأفضل ؛ وذلك لأن الشيء قد يكون أفضل ولا يكون آثر ؛ فإن العلم أفضل ، وليس آثر من اللباس عند العريان ؛ فالمرتبة على حالة كريمة أفضل من الحياة الخسيسة ، وليس آثر .

(٣) التي : الذي (٤) من البحث : — هـ || وما : هـ ، بما م ، هـ || أولى : الأولى د

(٥) والاجتناب : أو الاجتناب سا ، م || لكن : ولكن د ، ن || مقتضية — سا (٦) وفي : — هـ

|| وذلك : فذلك ب ، س ، سا (٧) وما : ما سا || بأولى وأزيد : بالأولى والأزيد س

|| فسيتبين لك : فيبين ذلك د || لك : — هـ (٩) ليس : — سا (١١) أن : وأن كل هـ ||

ما : كل ما م (١٢) أكرم : أكثر م ، هـ || أو أشد : وأشد د ، ن || كرامة : حرارة نج ،

س ، سا ، م ، هـ || يحمد : يحمل ن (١٤) المفهوم : المشهور (١٤)

وإذا قيل أفضل وأخير ، فقد يقال ذلك عند التحقيق على وجوه :

فيقال أفضل وأخير لشيئين مشاركين في نوع من الفضيلة تقبل الزيادة والنقصان ، ويكون لأحدهما جميع ما للآخر وزيادة ؛ مثل قولنا : فلان أيسر من فلان ، إذا كان له جميع مقدار ماله وزيادة ؛ ويقال أفضل للتشاركين في نوع من الفضيلة يقبل الأشد والأضعف من غير أن يمكن أن يشار إلى قدر ما يساوى به الأفضل الأنقص متميزا عن الزيادة ، لكن الحاصل للأفضل أشد ، مثل الأجل والأصغر ، وغير ذلك .

ويقال أفضل إذا كان يشاركه في نوع الفضيلة ، ذلك النوع إما أن لا يقبل التفاوت ، أو إن قبل ، فالذى لهما منه مثلا على السواء . لكن للأفضل فضائل أخرى من أنواع أخر ، فتكون جملة ما لهذا أكثر مما لذلك ؛ مثل أن يكون أحدهما شجاعا عفيفا ، والآخر شجاعا مثله لكن ليس عفيفا ، فيكون الأول أفضل .

ويقال أفضل إذا كان ليس بينه وبين الأنقص مشاركة في نوع الفضيلة أصلا ، ولكن في جنس الفضيلة ، إلا أن النوع الذى له هو في جملة نفسه إلهى دون النوع الآخر . لست أقول إنه أفضل من الآخر ، فإنه بيان دور ، ولكن أقول إنه إلهى ، والآخر ليس بإلهى ، فهو أفضل . وأعنى بالإلهى : أن تكون فضيلة باقية لا تبعد ، مثل الحكمة ؛ أو تكون نافعة في الأمر الذى هو مطلوب لذاته . لست أقول في الأمر الذى هو أفضل ، فيكون دورا ، وهذا مثل النافع في الآخرة والمعاد . ومن هذا القبيل ما يحكم بأن الحكمة أفضل من اليسار . ويقال لما المصالح المتعلقة به ، وإن كانت عاجلية ، فهي أكثر عددا ، وأعم ، وأدوم معا من عاجليه أخرى . فإنه ليس إذا كان أكثر صار أفضل ، بل ربما كان الواحد العام الدائم أفضل من الكثير .

(١) وإذا : إذاس ، م || وأخير : وخير سا ، م (٢) مشاركين : مشاركين م || الفضيلة :
+ لكن تلك الفضيلة د ، هـ (٤) الفضيلة : + لكن الفضيلة د ؛ لكن هـ (٥) من غير أن يمكن :
فلا يمكن د ، ن || الأنقص : للأنقص ب ، م ، هـ (٧) ذلك : وذلك س ، ن ، هـ (٨) لهما : لها ب
|| أنواع : نوع ن (١١) ويقال أفضل : — هـ (١٢) إلهى : التى سا ، م ، هـ (١٣) دور : دون م
|| ولكن : لكن م || إنه سا ، م ، هـ || إلهى : الإلهى م || بإلهى : بالإلهى م (١٤) فهو أفضل : — هـ
|| يبعد : تبعد هـ (١٥) الأمر : سا ، م (١٦ — ١٧) ومن هذا القبيل ما يحكم بأن : ومثال هذا
الموضع أن د ، ن (١٧) به : — د || عاجلية : دنياوية د ، ن (١٨) عاجلية : عاجلة ب ، سا ، م ، هـ ؛
دنياوية د ، ن || أخرى : أخر سا ، م

- ويقال أفضل أيضا على مثل ما يقال الأولى ؛ وهو أن يكون أحد الأمرين له
الفضيلة في ذاته ، والآخر فضيلته مستفادة منه ، أو بالعرض ؛ وخصوصا إذا كان له في
ذاته معنى أفضل بوجوه أخرى . وأما الأولى أيضا ، فيقال لما هو بهذه الصفة ؛ ويقال
لما هو أشد مناسبة ، وهو أن يكون أمر يجوز أن يكون لأمرين ، لكنه لأحدهما أشد مناسبة ؛
مثل الكرامة ، فإنه يجوز أن يكون للطارئ الذي لاماته له ، لكنه للذي له ماته في طبعه أولى .
- لأن المسألة ، وهي علة من العال المستدعية الموجبة لا يحكم فيها بالإيجاب ، بل يحكم فيها
بالأولى ، إذا كانت توجب باقتران شرائط إليها ؛ فلماذا لم يشعر بجميع الشرائط التي تقترن
بها حتى تصير علة موجبة ، بل شعر بأكثرها ، حكنا بالأولى . ولو شعر بجميعها لكان
الأمر عند الشاعر واجبا في كونه أو لا كونه . لكنه إذا كان الأمر الذي يقترن بالعلة
للداعية في أحدهما أكثر من الذي يقترن بمثلها من الآخر ، كان الحكم للأول أولى .
- ١٠ . وكذلك إن كان لأحدهما هذه العلة ، ولم يكن للآخر ، فالذي له العلة أولى . وأما المسألة
فإنها داعية إلى الحكم ، وليس يتم بها ، بل يتم بأحوال أخرى إما فيه ، وإما في المتوقع
من عنده ، وإما فيهما جميعا ؛ بل ربما كانت ، وربما لم تكن .

والأولى في المسألة يعتبر على وجهين : أحدهما بحسب الوقوع ، والآخر بحسب

- الجميل . والأولى بحسب الوقوع هو كما يقول قائل : إن لفلان عند فلان حقوقا وقد
قصده ، فالأولى في نفس الأمر أن يتفق أن يقضيها ، حاكما بأن ذلك الأمر واقع .

(١) على : في ن || مثل : مثال س (٢) فضيلة : فضيلة د ، س ، سا ، ن || إذا : إن
س ، سا ، هـ (٣) معنى : — ن (٤) وهو أن ... أشد مناسبة : — سا || لكنه : لك د
(٥) لاماته : الاماته ب ، لاماته م ، هـ || [الماته : الحرمة والوسيلة ، والموات الوسائل — شرح
في هامش ب] لكنه : لكنها س || للذي : الذي د ، م ، هـ || ماته : أمانة د ، م (٦) وهي : وهو د ، ن
(٧) إذ : ان د ، ن ، إذاس || باقتران : بأوزان د || يشعر : + إليها سا (٩) أو لا : ولا سا
|| الأمر : — س ، سا ، ن || يقترن : + به س (١٠) أكثر : الأكثر سا ، م ، هـ
(١١) كان : فيكون د ، ن || أولى : الأول م || وأما : فأما ب (١٢) بل يتم : بل يقسم د
|| المتوقع : الموقع هـ (١٣) بل : — س ، سا ، م || ربما : وربما س || وربما : — ن
(١٤) والأولى : فالأولى : — سا (١٥) هو كما : كما هو م (١٦) يقضيها : يقبضها د ؛ يقبضها سا
|| بأن : فان هـ ؛ — ب ، س || ذلك : + أن سا ، م

وأما الأولى بحسب الجميل ، فهو أن يقول : فالأولى بالمقصود ، أى الأجل به ، أن يقضيها ويعرفها ، مع أنه ليس يلتفت إلى أنه يفعل ما هو أولى بأن يقع منه ذلك الأولى ، بل على أنه الأجل ؛ ذلك وأنه إن لم يفعل فذلك قبيح به .

فالماتة تشارك سائر (العلل) التي ذكرناها في أمر يوقع الوقوع ؛ وتخالفها في أن (العلل) اتى ليست بموات لا يعتبر فيها حال الجميل ، لكنها إنما تقتصر بها على الوقوع . وإنما يقتصر من الموات وما يشبهها على الإيجاب الأدنى ، لأن (الأسباب) المحتاج إليها في أن تكون (العلة) (علة) بالفعل ما لم تجتمع لم يكن للعلول وجود واجب . فإذا علم أن هذا الواحد منها قد وجد ، وجهل الحكم في البواق ، وأنها هل اجتمعت ، ثم كان موضع آخر لم تحصل فيه (علة) من تلك (العلل) ، سبق إلى الذهن العامي أن المستحصل (علة) ما منها ، أو (للعلة) التي تصير (علة) بالفعل عند شرائط ، أولى بالوجود مما عدم فيه الأمران . ١٠

وأما (العلل) الأخرى أو الشرائط الباقية ، فإنها لو كان اجتماعها كلها معلوما ، لكان الحكم يثبت في أن (المعلول) واقع ؛ ولو كان غير اجتماعها معلوما ، لكان الحكم يثبت في أن (المعلول) غير واقع . لكن ما نشعر فيه بوجود (سبب) ، أو بزيادة الأسباب المرجحة ، نظن أن الأولى به أن يكون . فربما كانت الأسباب المرجحة متوافية في الجانب الآخر ، إلا أنها تكون مجهولة . وربما لم تتواف (الأسباب) كلها لا في هذا ولا في ذلك ، فيمتنع أن يكون ذاك ولا هذا ألبتة ، وإن كان هذا أكثر (أسبابا) . وأما الذي تتوافي فيه (الأسباب) كلها ، فليس هو أولى بل واجب . ١٥

(١) أى : — س (٢) يقضيها : يقضيها سا || ما : من س ، سا ، م ، هـ (٣) على : إلى ب || وأنه : فانه ب || ذلك وأنه : وذلك أنه د ، ن (٤) فالماتة : د ، ن || تشارك : — سا ، ن || أمر : — ب || الوقوع : — س (٥) الإيجاب : — ب (٦) العلة : — منها ن || ما لم : ما لم تكن م ، هـ (٧) موضع : موضوع د ، ن ؛ موضع هـ (٨) تلك : — ب || سبق : يسبق ب || إلى : — د ، ن || أن : إلى د || منها : فيها د ، ن || للعلة : العلة س (٩) يثبت : ثبت د ، هـ س ، سا ، م ، ن || يثبت : ثبت د ، س ، سا ن (١٠) واقع : الواقع د ، ن || سبب : سلب هـ (١١ — ١٢) ظن . . . الأسباب : — د ، ن (١٣) في ذلك : ذلك م || ذلك : ذلك س ، هـ (١٤) ذلك : ذلك ن

والتقاصر الأسباب ليس هو لا أولى فقط ، بل :متنع أن يوجد . فإذا ن هذا القسم من الأولى ممتنعون لا وجوب له ولا امتناع ، إلا أنه يفيد مبيل نفس إلى أن الشيء يكون ؛ وهو ظن . لا يكون غير كاذبة إن كان الشيء متوافق الأسباب فوجب ، ولم يكن أولى ، وكاذبة إن لم يكن متوافق الأسباب ، فامتنع ولم يكن أولى .

- واعلم أن اعتبار الأزيد والأفضل قد يقع في كل مقولة . ولست أعني أن كون الموضوع لمحموله يكون في كل مقولة ، فإن ذلك أمر لا كثير إشكال فيه ، ولا أيضا كثير منفعة في تعرفه .

- ولست أيضا أعني أن الذي إليه النسبة في أن الآخر أولى منه ، أو ليس واقعا في كل مقولة ، على ما دل عليه اختلاط أمثلة يوردها قوم ؛ بل إن نفس ذلك المحمول قد يقع في كل مقولة . مثاله ، أنه قد يقال : إن الصورة أحق بالجوهرية من الهيولى ؛ ويقال : ١٠ إن الشخص أولى بالجوهرية من الكل . وهذا يكون لا على أن جوهرية أكثر من جوهرية ، ولا أن جوهرية هذا أسبق من جوهرية ذلك ، بل لأن . لا يتساويان فيه يوجد له حكم ووصف هو أسبق لأحدهما وأكل ، وهو الوجود . وقد ذكرنا حقيقة هذا في موضعه .

وقد يقال في "الك" و "الكيف" ، وهذا ظاهر .

١٥

- (١) لا أولى : الأولى ب ، سا ، م ، هـ || فاذن : فان د || القسم : — د ، ن
(٢) إلى : — د ، ن (٣) يكون غير . . . ولم يكن أولى : فيكون كاذبا ، أعني إن كان المعتقد هو أنه قد يكون وقد لا يكون ، ثم ن يكون ، فالقضية الكاذبة من جهة اختلاط لا تكون فتكون . فان اعتبرت حال ويكون رجدها فالقضية صادقة اتفاقا وبخا إن كان الشيء متوافق الأسباب ، وكاذبة إن لم تكن متوافق الأسباب . وكذلك حال لا يكون أعني أن يكون الظن به أنه لا يوجد ولم يوجد لقصور الأسباب إذ كان الظن به أنه لا يوجد ثم وجد لتوافق الأسباب د ، ن || غير : — س ، سا ، هـ (٤) فامتنع : وامتنع ب || ولم يكن أولى : + واعلم أن الاعتبار حال يكون قضية وحدها فالقضية صادقة اتفاقا وبخا إن كان الشيء متوافق الأسباب وكاذبة إن لم يكن متوافق الأسباب وكذلك حال لا يكون أعني لا يكون الظن به أنه لا يوجد ولم يوجد لقصور الأسباب أو كان الظن به أنه لا يوجد ثم وجد لتوافق الأسباب م (٥) اعتبار : الاعتبار م ، هـ || كون : يكون د ، س ، سا ، م ، هـ (٨) ولست : وليست ب ، س ، سا || ولست ... إليه : ولا الذي د ؛ ولا الذي إليه ن || الآخر : الأجزاء د || واقعا : واقع ب ، س ، سا ، م ، ن (٩) مقولة : فإن ذلك أمر لا كبير إشكال م (١٠) ويقال : أو يقال سا (١٣) لأحدهما : لافيهما س || وأكل : والحل د (١٥) وهذا : وهو س

وفي "الإضافة" ، كقولهم ؛ إن صداقة فلان أشد .

وفي "الآين" ، كقولهم : النار أعل من الهواء . وقد مثل لهذا بعضهم مثالا سخيفا ، وهو أن القوة النفسانية في الدماغ أو في القلب ؛ وليس هذا اختلافا في زيادة ونقصان الآين ، بل في نفس الآين .

٥ وقد يكون في "متى" ، كقولهم : تاريخ الفرس أقدم أم تاريخ العرب . وقد أورد له مثال آخر فقيل : أترى الصيف أصلح لأمر كذا أم الربيع ، فأخذ الموضوع مكان المحلول ، وطلب الأكثر والأزيد لافي أنواع "متى" بمجولة محولات ، بل في الأصلحية . والأصلحية ليست من مقولة "متى" ، فإن الأصلح اسم مشترك يقع في مقولات .

وأما في مقولة "الجمدة" فنمل قولهم : الترس أوقى أم الدرع .

١٠ وأما في "الوضع" ، فنمل قولهم : الفلك في الإقليم الرابع أشد ميلا أو في الثالث .

وأما الأمثلة في "الفعل" و "الانفعال" ، فمهمة مشهورة .

وقد جرت العادة أن يقال في هذا الموضع في وجوه المقاييس التي يتضمنها هذا النظر أشياء . قالوا : فمن ذلك أن يكون الموضوعات اثنين والمحلول واحدا ، كقولهم : الغنى أثر أم الخلد . ومن ذلك أن يكون المحلول اثنين والموضوع واحدا ، كقولهم : ١٥ الفضيلة أنظر أو العمل . وهذا يرجع بالمعنى إلى الأول ، فإنه كأنه يقول : النظر

(١) كقولهم : — م || صداقة : + كقولهم إن صداقة م (٢) بعضهم : — ، ن || مثلا : مثلا د ، ن || سخيفا : سخياف د (٥) أم تاريخ : أو تاريخ ن (٦) أترى : القوى || فأخذ : وأخذ د (٧) لا : — د ، ن || مجولة : بمجولة م (٨) متولات : المقولات ن (١٠) فنمل قولهم : فقولهم د ن || أوقى : أقوى س || أم الدرع : أو الدرع د ، م ، ن || في الإقليم : بالإقليم : ب ، س ، سا ، م (١٣) يتضمنها : يضمناها ب (١٤) أشياء : شيئا م || الموضوعات : الموضوعان ب ؛ المصنوعات س || واحدا : واحد س ، م (١٥) المحلول : المحولات د ، ن || واحدا : واحد ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٦) العمل : عمل د ، ن ؛ أعمل س ، سا ، م ، هـ || الأول : الأول د || كأنه : كان س

أكثر في الفضيلة أو العمل ، ويكون المحمول هو الأكثر بالحقيقة . وإما أن يكون موضوعان لمحمولين ، كقولهم : اللبن أشد في البياض أم الغراب في السواد . وإما أن يكون الموضوع مضاعفا في كليهما أو أحدهما ، كقولهم : الحكمة مع الشجاعة خير أم الحكمة مع العفة ؛ أو الغنى مع الصحة أفضل أم الفقر مع الحكمة . والفرق بين المثالين أن في أحدهما جزءا من الموضوع مشتركا ، وفي الآخر ليس . وربما كان المحمول ، بل الموضوع والمحمول مضاعفا ، مثل قولهم : الحكمة مع العفة أنفع في الدنيا والآخرة من الحكمة والشجاعة .

فلنشتغل الآن بالمواضع .

(١) ويكون : وقد يكون م || المحمول : المعمول س (٣) مضاعفا : مضافا ن
 (٤) مع العفة : مع العدالة والعفة م || الغنى : الغناس ه || أفضل : — سا || أم الفقر :
 أو الفقر م ، ن (٥) أن في : في أن : ن || جزء : جزء د ، م ، ن || مشتركا : مشترك د ، ن ||
 وفي : في د ، م ، ن || بل : — س

الفصل السادس

فصل (و) في المواضع

إن الأمور الظاهرة متفاوت لا تحوجنا إلى استعداد لها بالمواضع ، بل المواضع إنما تنفعنا فيما يخفى فيه التفاوت .

- ٥ فن المواضع أن ما هو أطول زمانا ، وأكثر ثباتا ، فهو أثر . وليس هذا بحق ، إذا أخذ مطلقا . فقد يؤثر المؤثر القصير المدة العظيم في أنه مؤثر على الحسيس الطويل المدة ؛ إلا أن هذا قد يستعمل في المشهور . وأما إذا تساوى الشئان في النوع ، فأطولهما زمانا ، وأكثرهما ثباتا ، فهو أثر . والفرق بين ما هو أطول زمانا ، وأكثر ثباتا ، أن الشئ قد يكون مساويا لنظيره في الزمان ، لكنه إذا ثبت على حالة واحدة من الشدة ، والآخر لم يزل يشتد ويضعف في تلك المدة كان هذا أكثر ثباتا .
- ١٠

- ومختار الأريب الحسن الاختيار ، أو الصالح ، أو مختار الشريعة الصحيحة ، أو مختار جماعة من مبرزين في الفضل والمعرفة في ذلك الباب ، أو مختار الأكثر منهم ، فهو أفضل . وهو مشهور ؛ ويختلف . وكذلك ما يختاره الكل لذاته ، فهو المنشوق إليه بحسب الكل ، فهو أفضل في ذاته ، وأولى بالاختيار . وهذا إنما يكون حقا إذا كان الشئ مؤثرا في نفسه لذاته ، لأنه خير . وأما إذا لم يكن كذلك ، فهو مشهور ، وليس بحق دائما . فقد يكون ما يؤثره الناس كلهم كالصحة والسلامة ليس كما يؤثره الفضلاء من السعادة في الآخرة .
- ١٥

والمختار في الصناعة التي هي أفضل كالفلسفة الأولى ، أولى بالاختيار مما هو مختار في صناعة أخس ، كالومسقي . وهذا يصير حقا إذا اعتبرت أمرين : أحدهما أن يكون

(٣) استعدادها : استعدادها ن (٤) يخفى : يخفاب ، سا (٦) القصير : لقصير ه

(٧) الشئان : النوعان س || وأكثرهما : أو أكثرهما م (٩) من : في س ، ه

(١١) ومختار : ومختاران || الأريب : الأديب سا ، م ؛ والأديب ن (١٣) ويختلف : ويختلف ب ،

س ، سا ، ه || المنشوق : المسبوق د ، ن (١٤) إذا : إذ ن (١٨) أخس : أحسن م ،

ن ؛ أنرد (١٨) اعتبرت : اعتبر من د ، ن

المختار في الفلسفة مثلاً من جهة ما توجه الفلسفة ، لا الفيلسوف الذي قد يخطئ . والثاني أن تعتبر الوقت والحال ؛ فإن الوقت من الأوقات قد يجعل اختيار ما هو في صناعة أخس أولى من اختيار ما في صناعة أرفع ، مثل الوقت الذي يوجب اختياراً للناس على استخراج شكل من الهندسة . فيجب أن نقول : إن لم يكن الوقت والحال يوجب ما في الصناعة الحسيسة .

وموضع آخر : وهو أن ما هو في جنس الخير والفضيلة فهو أفضل من الذي ليس في جنسه ؛ كالعدالة ، فإنها من جنس الفضيلة ، إذ هي نوع منه .

وأما العادل فهو ذاته جوهر ، وليس الفضيلة متومة لذاته ، كما ليس البياض مقوماً للابيض ، ولا اللون الذي هو جنسه متوم له . لكن العادل عرض له الفضيلة ، فهو في جنس الفضيلة بالعرض ؛ فيجب أن تكون العدالة أفضل من العادل . وهذا قد يشتهر ١٠ وقد لا يشتهر . وأما الحق فيجب أن تعلم أن معنى الأفضل ههنا مما لا ينفرد ، لأن الأفضل إن عني به أنه الأكثر في نفسه في أنه فضيلة ، كما أن الأشد سواداً هو الأكثر من الآخر في أنه سواد ، فليس بينهما مناسبة في ذلك ؛ فإن الفاضل ليس فضيلة ؛ وإن عني بالأفضل الأجمع للفضل على أنه صفة ، فليس بينهما مناسبة ؛ فإن الفضيلة ليست جامعة أو حاملة للفضيلة . ثم إن أخذ اسم يعمهما فيكون باشتراك الاسم . ١٥

وموضع آخر ، وهو أن المؤثر بذاته ، ولأجل نفسه ، أفضل من المؤثر لأجل غيره ؛ كالدواء والصحة ؛ وهذا حق .

(٢) اختيار : اختياراً ، ن (٣) اختيار : الاختيار ن || ما : — ما ؛ + هوم || أرفع : أرفع ه (٣—٤) مثل ... الهندسة : — س ، سا (٦) وموضع : وهو موضع د || الخير : الحسن س ، سا ه (٧) هي : هوس || نوع : جنس ه (٨) لذاته : ذاتية د ، ن (٩) مقوم : مقوماً د ، ن (٩—١٠) عرض ... العادل : — س (١١) وقد لا : ولاد ، م ، ن (١١) بما : م ، د ، ن || لأن : فاند ، ن (١٢—١٣) الأشد سواداً هو الأكثر من الآخر : سواداً أكثر من آخر د ، ن (١٤) الآخر : آخر س ، سا ، م ؛ أخرى ه || مناسبة : مناسب ن (١٣) وإن ، فان س (١٤) للفضل : للفضيلة ه || ليست : ليس ب ، م ، ه (١٥) يعمها : يعمها ه

وأيضاً المؤثر بذاته أفضل من المؤثر بالعرض ؛ وهذا قريب من الأول ، ويخالفه في أن الذى بالعرض قد لا يكون مؤثراً ألبتة ، بل إنما يكون المؤثر بما يقارنه ، مثل أن الشئ إذا كان حلواً مربعاً ، فالـمؤثر لذته ، والمرجع بالعرض ، إذ إنما أوثر لأنه حلواً ، وليس يتوجه إلى التربع إثباتاً . وأما المؤثر لغيره فقد يتوجه إليه إثباتاً . وربما كان المؤثر بالعرض ليس لأنه مؤثر ، بل لأجل أن مقابله مكروه ، أو يتبع مقابله مكروه ، فيؤثر لالفائدة في نفسه ، فهى فيه لالفائدة فيما يقارنه بالذات ، فهى فيه بالعرض . لكنه إنما يؤثر لى لا يوجد مقابله ، فلا يكون هو مؤثراً لأجل أنه مؤثر لذاته بالذات ، إذ ليس يوصل إلى المؤثر بالذات ، بل يوصل إلى المؤثر بالعرض ، وهو عدم المكروه بالذات ؛ وليس عدم المكروه دلالة لوجود المؤثر بالذات ، بل بالعرض ؛ إذ هنا الأمور الوجودية أمور وجودية لا الأعدام . بل الأعداد ربما كانت مع هنا الأمور الوجودية ، وممكنات توجه العلل ، لأنها في أنفسها علل . ومثال هذا أن الفضيلة في الأصداقاء مطلوبة لذاتها ، لأنها توصل إلى سعادة الصديق ، وسعادة الصديق مؤثر لذاته للصديق .

وأما فضيلة الأعداد فلا تؤثر لأجل ذاتها ، ولا تؤثر لأجل حصول مؤثر بالذات عنها . ولكن قد تؤثر لأجل مؤثر بالعرض ، وهو عدم المكروه ؛ إذ العدو إذا كان ذا فضيلة لم يحدث ضرراً الذى هو عدم السلامة التى هى مؤثرة لذاتها . فيشارك هذا الوجه الأول ، في أن الأول المؤثر فيه لا لذاته ، بل لما عرض من أن كان هناك مؤثر آخر يلتفت إليه . ويفارقه المثال الأول في أنه ليس سبباً لذلك المؤثر ومؤدياً إليه ، بل عارضاً له ، فلا يقع له إثبات . ويفارقه المثال الثانى في أنه مؤثر ، ولكن ليس مؤدياً إلى المؤثر بالذات ، بل إلى عدم مقابله .

- (١) بذاته : لذاته د (٢) فى : من ن || الذى : + يكون ه (٢) مما : ما س ، ه ؛
 قيام || يقارنه : يفارقه سا (٣) إذ : إذن د ، ن || أوثر : يؤثر م (٤) وليس : أو ليس ه || وأما : وإلّا م
 (٥) أن : أنه س || مكروه : مكون ه (٦) لفائدة : فائدة سا ، م || لفائدة : فى : لفائدة التى
 فى د || فهى فيه لا : وهى فيه ولاد ، ن || لا : ولا ه ؛ أوم (٧) يؤثر : يوجد سا || فلا : ولاد ، ن
 || أنه : — ب ، س ، سا || لذاته : + مؤثر م (٨) بل يوصل إلى المؤثر : — م || يوصل :
 يؤثر س (٩) أمور : أمورا ه (١٠) ربما : وربما ن || الوجودية : الموجودة س ؛ الموجودية
 ه || ويمكنات : يمكنات ب ، سا || العلل : للعلل س ؛ من العلل ه (١٢) مؤثر : مؤثرة د ، ن
 (١٣) فلا : فلم د ، ن || تؤثر : أوثر د ، ن (١٥) ضرراً : ضرر س ، سا ، م ، ن ، ه
 (١٥) مؤثر : مؤثر م (١٦) كان : — س

وموضع آخر قريب من الموضع الأول ، وهو أن ما كان سببا للخير بذاته ، كالفضيلة والكفاية ، آثر ما هو سبب له بالعرض كالبخت . كما أن ما هو سبب للشر بذاته مثل القصور والذيلة أولى بالاجتناب من السبب بالعرض كالبخت .

- والفرق بين هذا الموضع والموضع الذى قبله ، أن ههنا قد أخذ الشيء سببا ، وهناك أخذ مؤثرا . فههنا سببان لغاية ، وهناك غايتان ، أو سبب وغاية ، بعد أن أخذنا مشتركين فى الإيثار فى أن حصل لهما إيثار . فمتفعة الموضع هناك ليس فى إثبات الإيثار نفسه ، بل فى أن يتعين أى الأمرين اللذين حصل لهما الإيثار أولى بأن يؤثر ، ومنفعة الموضع ههنا فى نفس إثبات الإيثار ، كأنه يوجب أن يؤثر شيء ، وأن يكون هو كذا ، وأنه آثر من كذا ، فيكون ههنا كالتضعيف فى الإثبات بالقوة ، وإن كان بالفعل لإثبات واحد ، وهو إثبات الآثر .
- ١٠

وما هو آثر عند الكل ، وعلى الإطلاق ، أى فى عام الأحوال ، آثر من الذى يصير آثر فى حال ، ووقت ، وبحسب شخص بعينه لعذر لولاه لما كان آثر ، كما أن الصحة آثر من البط بالمبضع للعلاج ، فإن الصحة فى نفسها آثر عند الذى يبط ، بل ترك البط عنده آثر لولا العذر الواقع ، وهذا حق .

- وأىضا فإن الذى يكون للشيء بالطبع آثر من الذى لا يكون له بالطبع . ومثاله : العدالة ١٥ آثر من العادل ، ولست أقول أفضل ، فإن هذا الموضع قد مر مرة . وأما فى هذا الموضع ، فإنما تؤخذ العدالة والعادل من حيث هما نافعان فى أمر من الأمور يحتاج فيه

(٢) كالبخت : كالبخرد ، كالبخت م (٣) بالاجتناب : بالاختيار ، سا ، م ، ن || كالبخت : كالبخت م (٤) والموضع الذى : والذى د ، ن (٤) الشيء : الشيء م (٥) سبب : سببا د || أخذنا : أخذ م ، م || مشتركين : مشتركين ه || الإيثار فى : الإيثارس (٦) إثبات : إيثارب ه (٧) ومنفعة الموضع : — ن || ومنفعة : — ه ، ه || ههنا : وههنا قد ينفع ن (٨) الإيثار : الإيثاب سا || وأنه : فانه د ، ن (٩) كالتضعيف : كالتضعيف د (١١) هر : — م (١٢) وبحسب شخص : ولشخص د ، ن (١٢) الصحة : الصورن || [البط : الشق ، بط الجرح شقه — المنجد] (١٥) للشيء : الشيء د ، ن || لا : — م || له : لا د ، ن || لا يكون له بالطبع : له يكون لا بالطبع سا ، يكون الشيء له لا بالطبع ه (١٦ — ١٧) قد مر ... الموضع : — س (١٧) . تؤخذ : تأخذ د ، ن (١٧) نافعان : نافعان د ، ن

إلى أحدهما ، ومن جهة نسبتها إلى شيء ، وهو الغاية . لست أعنى من جهة اعتبار مقايضة ما بينهما أن أحدهما يؤثر لذاته ، والآخر لغيره ، فإن هذا الموضع قد مر ؛ بل من جهة ما هما مؤثران لأجل المنفعة المتعلقة بهما . لكن العدالة نافعة بمعنى طبيعى لها فى ذاتها والعدل نافع لأمر مكتسب . وهذا مثل أن تقول : إن السراج أثر من المرأة المضيفة . بالعكس ، إذ السراج يفعل ذلك لأمر فى طبعه ، والآخر يفعله لأمر مكتسب ؛ وهذا حق .

وأبضا هذا كما يقال : أن يكون لك ملكة الكتابة فتكتب آثر من أن تستكتب .

وأبضا فإن الأمر الموجود للأفضل الأكرم آثر من الأمر الموجود لغيره ؛ مثل الأمر الذى يخص الله تعالى ، فإنه آثرهما يخص الإنسان . فهذا هو على الإطلاق مشهور . ولتبيّن ليتحصل الحق فيه ، فنقول : ليس كل أمر موجود فى الأفضل فهو أفضل ، فإن الحكمة موجودة فى الإنسان ، وليست آثر من مبلغ الشجاعة الموجودة فى الأسد . ولكن يجب أن يشترط حتى يكون الموجود للأفضل موجودا للأفضل من حيث هو به أفضل ، لا من حيث هو به أخس .

والموجود للأخس موجود للأخس من حيث هو أخس ، لا من حيث هو به أفضل . وبعد ذلك ، فإن الحق أن ذلك أفضل . وأما أنه آثر ، فإنما يكون إذا اشتراكا فى أنهما مؤثران ، وإنما يكونان مؤثرين إذا كان كلاهما من شأنه أن يؤثر فيحصل بالكسب . وأما إذا لم يكونا كذلك ، أو لم يكن الذى فى أحدهما مثلا الذى فى الأفضل مما يكتسب ، فليس يقال إنه آثر .

(١) ومن : أو من د ، ن (٢) والآخر : والآثر س (٣) لها : لها ه (٤) والعدل : وأن العدل ب ، ه || مكتسب : يكتسب ب ، م ، ن (٧) لك : ذلك سا (٨) الأمر الموجود : الأمور الموجودة س ، ه (٨) مثل : بل س (٩) يخص : يخصه سا || تعالى — س ، ه || الإنسان : بالإنسان ه (٩) هو : — د ، ن || وليّز : ولغيره د || ليتحصل : ليحصل س ، م || فنقول : فيقال ب (١٢) حتى يكون الموجود للأفضل : فيكون أحدهما د ، ن || للأفضل : — أحدهما م (١٤) والموجود للأخس : والثاني ن || موجود : موجودا ه (١٦) يكونان : يكون ب ، س ، سا ، يكونا ه || مؤثرين : مؤثرا سا ، م || كلاهما : كلاهما ب || فيحصل : فيحصل د ، ن || وأما إذا : وإذا د ، ن (١٧) أولم : ولم س || عما : فاه (١٨) فليس : ليس ب

وموضع آخر يشبه هذا الموضع ، وليس هو ، وهو أن ما كان أولا للأمر التي هي أقدم ، فهو أثر ؛ كالصحة بالقياس إلى الجمال والقوة ، فإن الصحة يظن أنها توجد في مزاج الأركان ، والجمال والقوة في تركيب الأعضاء الآلية . وكذلك ما هو في الشيء الذي هو أكرم فهو أثر ، كصحة النبض بالقياس إلى جودة الهضم . وهذا يخالف الموضع الأول في أن الصحة والشدة يجتمعان معا في شخص واحد يوصف بهما . وصحة النبض وجودة الهضم يجتمعان في شخص واحد . والموضع المقدم كان يفترق فيه الموضوعان ، لكن الحكمان متقاربان .

وموضع آخر قريب من بعض ما سلف ، وهو أن الغاية في الشيء أثر من فاعل (لغاية) ، أى أخرى ، حتى لا يكون هذا الموضع مكررا . ولكن هذا مشهور غير حقي ؛ فإن صحة البدن (لغاية) من (الغايات) ، ثم صحة النفس ، وهو الفضيلة ، يسوق إلى (لغاية) هي السعادة ١٠ القصوى ؛ والفضيلة أثر عند الأفاضل من صحة البدن .

وأیضا فإن السائقين إلى (لغایتین) يشبه أن يكون أحدهما تأدية إلى (لغاية) أثر ، وذلك إذا تساويا وتقاربا . ولذلك فإن الجمهور يؤثران انتفاع في المعاش على النافع في المعاد . وأما إذا اختلفا ، وكان التفاوت عظيما ، ولم يمكن الجمع بينهما ، فإن الأثر عند الحصفاء ما هو أفضل ، وإن تأخر . ١٥

وأیضا فإن (لغایتین) إذا كان التفاوت بينهما أكثر من التفاوت بين أحدهما وبين فاعلهما ، وكان فضل (لغاية) الأخرى على هذه (لغاية) أكثر من فضل هذه (لغاية) على فاعل

(٢) يظن : + بهام (٣) تركيب : + كالصحة م (٤) إلى : + حسن د
|| يخالف : بخلاف م || الموضع : الموضوع م (٥) يجتمعان : يحققان د || معا : — م
|| بهما : بهام || وجودة : وحسن د ، ن (٦) والموضع : والموضوع م ||
الموضوعان : الموضوعات م (٧) الحكمان : الحكيم س || متقاربان : متقاربان ه || الحكمان متقاربان :
حكمه حكم ذلك د ، ن (٨) لغاية : الغاية د ، م ، ن (٩) أى : — س ، ه (١٠) النفس :
الفيض ب || يسوق : ليسوق س (١١) الأفاضل : الأفضل م (١٢) يشبه : فيشبه د (١٣) غايته :
غاية د ، س ، ن (١٤) ولذلك : وكذلك م || على + أن ه (١٥) إحداهما : أحدهما
ب ، من ، م (١٦) فاعلهما : فاعلهما د ، س ، ن || وكان : فكان د ، س ، ن

هذه الغاية ، فإن ناعل الغاية الأخرى أفضل من هذه الغاية . وذلك بأن نسبة الغاية إلى الغاية ، كنسبة الفاعل إلى الفاعل ، وكانت تلك الغاية تفضل هذه الغاية أكثر من فضل هذه الغاية على فاعلها ، ففاعل الغاية الأخرى يفضل فاعل الغاية الأولى هذه بأكثر من فضل الغاية الأولى . وهذه لفاعلها نفسها فضل أكثر فهو أفضل ، ففاعل الغاية الأخرى أفضل من هذه الغاية ؛ وكذلك بالعكس .

|| وهذا الموضع مشهور ، وليس يبين بنفسه أنه حق ؛ وذلك لأنه يبنى على إبدال النسبة ، وإبدال النسبة غير بين . والبرهان الذي شهره إنما قام عليه في المقادير والأعداد ، ولم يعم في غيرها مما لا يوجد فيها ما يوجد في المقادير والأعداد من المناسبات من وجود مشاركة في شيء مشار إليه ، وأن في أحدهما فضلا عليه . فإن كان هذا الموضع حقا ، فهو حق غير بين بنفسه .

وموضع آخر يشبه بعض ما مضى ، وهو أن يكون أحد الأمرين ، وإن كان يطلب لغيره ، فقد يطلب لنفسه ، والأمر الآخر لا يطلب إلا لغيره ، فإن الأول أثر ؛ ومثاله الصحة والعدالة ، فإنهما أثر من الغنى والشدة ، فإن الصحة والعدالة كريمان لأنفسهما ، والغنى لا فضيلة له في نفسه ، بل ربما جلب أمرا كريما فاضلا .

وموضع آخر في الأمور الخفية التفاوت اللواتي تتحوج إلى تدقيق نظر في أمرها ، مثل النظر في اللوازم ، فإن ما لازمه خير أكثر وأفضل فهو أثر . وأيضا ما تابعه شر أقل مما للآخر ، وإن لم يفضل في الخير ، فهو أثر .

(١) هذه : تلك ن (٢) أكثر من فضل هذه الغاية : — سا (٣ — ٥) ففاعل الغاية ... بالعكس : ففاعلها يفضل الفاعل الآخر كثيرا وكانت غاية الفاعل الآخر أفضل بقليل فالفاعل أفضل من تلك الغاية لأنه يفضل فاعلها أكثر من فضلها د ، ن (٤) وهذه : هذه س ، سا هـ || نفسها : + وما س ، م ، هـ (٥) الغاية : المقايسة هـ (٦) يبين : بين ب || (٦) يبنى : مبنى م ، ن هـ || النسبة : — هـ (٨) يعم : يقيم ، ن هـ (٨) من : ومن د ، م ، ن || وجود : جودة م ؛ وجوده مناسبات هـ || فضلا : فضل ب ، س ، سا ، م ، هـ (١٠) حق : — هـ (٦ — ١٠) وهذا الموضع ... بين بنفسه : — س ، سا (١٢) لغيره : لغيرية م (١٣) الغنى : المعنى د || كريمان : كريتان م (١٤) والغنى : والمعنى د || فاضلا : — سا ، م ، هـ (١٥) وموضع : ومواضع ، سا ، م ، هـ || في الأمور : فالأمور ب ، س || اللواتي : التي س (١٦) اللوازم فإن ما : لوازمها بما د ، ن || تابعه : يتبعه ب

ومن اللوازم ما يكون مقدما مثل الجهل للتعلم من حيث هو متعلم ؛ ومنه ما يكون متأخرا تابعا مثل العلم . والتابع في أكثر الأمر هو الأفضل ، إذا كان من جملة الغايات . فهذا موضع .

وأبضا موضع آخر أن الخيرات التي هي أكثر فهي أثر ، إذا كان الأقل داخلا فيها ؛ فأما إذا لم يكن كذلك ، فإن الأقل مددا ربما كان - وإن خالطه شر - أثر من ٥ خيرات كثيرة . مثل الحكمة ، فإنها مع ما يلحق كاسبها من التعب أثر من جملة الغنى والصحة والجمال والقوة .

وربما كان ما ليس بفضيلة وهي واحد أثر من عدة فضائل ، مثل أن السعادة أثر من العدالة ، والشجاعة ، والعفة . وقد يعاند هذا الموضع فيقال : ليس يجب أن يكون مجموع الاثنين أثر من الواحد الذي فيه ، مثل أن مجموع الصحة ، وكوننا ذوى صحة ، ليس ١٠ أثر من الصحة ، فإنه لا زيادة إشار لجمعهما على الإيثار الذي للصحة ؛ وإنما يكون هذا إذا كان أحد الأمرين لأجل الآخر . وأما إذا اختلفا فحق أنه إذا كان كل واحد منهما ليس يؤثر الآخر ، فهما أثر من الواحد . وهناك إذ ليس أثر ، فليس أنه أنقص إشارا ، بل إشارهما واحد . وحكم هذا الموضع في الصحة ، أو الشهرة ، مما لا يخفى .

وأبضا إذا كانت المؤثرات تحصل مع لذة فهي أثر من أن تكون بلا لذة ؛ وهو ١٥ مشهور غير حقيقى .

وأبضا إذا كانت بغير أذى ولا لذة ، فهي أثر من الذى يكون مع أذى . وهذا على ما علمت .

(١) ومن : من س || مقدما : متقدما م ، هـ (١ - ٢) يكون متأخرا تابعا : هو متأخر تابع د ، ن (٢) والتابع : والنافع د || هو : فهو هـ (٤) الأقل : الأول د ، ن || فيها : فيها د ، ن (٥) وإن : — د ، ن || شر : ش هـ (٨) وهي : وهو د ، ن || مثل : — م (١٠) وكوننا : وكونها نج ، سا ؛ وكونه د ، ن || ذوى : ذاد د ، ن (١١) لجمعهما : لجمعها ب ، ن (١٢) الآخر : أخرب ، س ، سا || واحد : — ن (١٣) الآخر : للآخر د ، م ، ن ، هـ || فهما : فيهما م || أنه : له س ، هـ (١٤) أو الشهرة : والشهرة ن || ما : ما س ، سا ، هـ (١٥) بلا : بل م

وأیضا ما يكون في وقته أثر منه في غير وقته ، أوفى وقت لا يعتد به ، فإن الحكمة في المشايخ أثر منها في الشباب ، وإن كان وجودها في الشباب أعجب . وكذلك العفة فيهم ، بل العفة والحكمة بالمشايخ أولى ، وفي الشباب أعجب . واكتساب ذلك وطلبه بالشباب أولى ، فإن المشايخ يجب أن يحصل ذلك لهم بالطبع .

والشئ الذى هو أنفع في كل وقت ، وفي أكثر الأوقات ، فهو أثر بالإعداد ، كالعفة والعدالة فإنهما أثر من الشجاعة . لكن ربما كانت الشجاعة أثر في وقت يحوج إليها .

والشئ الذى لو كان هو لم يحتج إلى الآخر ، وإذا كان الآخر احتج إليه فهو أثر ؛ كما أنه لو كان الناس عدولا لم يحتج إلى الشجاعة . ولو كان الناس كلهم شجعانا انتفع بالعدالة ، بل احتج إليها . فالعدالة أثر ، وإن كان الآخر ، أعنى الشجاعة ، ربما صارت في بعض الأوقات أثر .

وأیضا ما يتجنب فساد ، أو ضده أكثر ، فهو أثر ؛ وما يرغب في تحصيله واتخاذ أكثر ، فهو أثر .

وأیضا فإن كان شئ يكون مؤثرا دائما ، ويكون الآخر مرة مؤثرا ، ومرة غير مؤثر ، فذلك الشئ أثر . مثال الأول لذة الحكمة ؛ مثال الثانى لذة الأكل والجماع ؛ فإن الذى هو مؤثر دائما أثر في نفسه ، وإن كان هذا قد يصير وقتا ما أثر .

نقول : إن المواضع التى أخذت في الآثر منها ما ينفع في المؤثر نفسه ، وذلك أنا إذا علمنا أن الأنفع أثر ، علمنا أن النافع مؤثر . وكذلك إذا رأينا الأكثر في باب ما أثر ،

- (١) منه : فيهم || به : + فيه د ، ساء م ، ن || (٢) وجودها : وجوده ساء || أعجب : يعجب ن (٣) الحكمة : والحكم ساء || بالمشايخ : في المشايخ د ، ن || وفى : ومن د ، س ، ساء ، ن ، هـ (٤) بالشباب : بالشبان س (٧) يحوج : يحوج س ، هـ ؛ يخرج ن || إليها : إليهما م (٨) وإذا : وإن د ، ن (٩) كما : فكاد ، ن || لم : ولم ساء || كان : كانوا م (١٠) بل احتج إليها : — د ، ن (١١ — ١٠) ربما صارت : بما صار س || صارت : صار د (١٢) وأيضا : وأمضى د ، ن ؛ + فإن س ؛ + وإن هـ (١٢) واتخاذ : وإيجاده م ، ن

علمنا أن الكثير مؤثر ؛ كما أنا إذا علمنا أن الأنفع أثر ، علمنا أن النافع مؤثر . وكذلك وإن لم يكن الأمران مختلفان في الزيادة والنقصان ، ورجح ما بينهما من جهة أخرى ، فقد يوجد للترجيح مواضع أخرى ، مثل أنه إذا كان الخير بالطبع أثر ، فالخير بالطبع مؤثر . وأيضا إذا كان ما يكون خيرا بالطبع ، فهو أكثر إثارا ، فيكون لا محالة للأقل إثارا ، وهو الخير الذي ليس بالطبع إثارا ما ، وإن قل ، فيكون كل خير بالجملة مؤثرا . ومنها ما ينفع في الترجيح فقط .

وقد يمكن أن تجعل هذه المواضع أهم من حال الإثارة ، وتؤخذ بحيث تستعمل على الأزيد من كل تفاوت ؛ فيقال مثلا : إن ما كان بالطبع بحال ما ، فهو أزيد فيها من الذي ليس بالطبع . فإن الأزيد في الحال أهم من الأثر . أو تقول : إن الذي يفيض منه أمر ما فهو أولى بأن ينسب إليه من الذي لا يفيض عنه ، أو الذي يفيض منه أكثر فهو ١٠ أفعّل لذلك الأثر ، فهو أولى به . والذي هو أكثر بحال ما قبولا وتصرفا فيه ، فهو أولى به . وكذلك ما إذا زيد على شيء جعل الجملة أكثر بحال ما في زيادة شيء ، أو كانت زيادته على ما هو أقل بحال تجعله أكثر من زيادة شيء آخر . وكذلك في جانب النقصان . وأيضا ما هو أقل مخالطة للضد ، كالبياض الذي هو أقل سوادية الجسم ، فهو بالحال أولى ، وفيها أكثر .

١٥

والمواضع الكلية — كما علمت — تنفع في الجزئيات ، وإن كان للمواضع الجزئية خصوصية بحث . والمواضع الكلية ، هي مثل المشتركة المذكورة في باب الإثبات

(١) علمنا : علمت د || الكثير : النافع س || إذا : — م (٢) وإن : إذا م || وإن لم يكن : فإن ن || ورجح : ورجحت د ، ن (٣) فقد : قد ن || للترجيح : الترجيح م (٣) فالخير : + لاس (٤) إذا : إذا سا (٥) إثارة : إثارة ب ، س ، سا ، م ، هـ (٧) وقد يمكن : ويمكن س || وتؤخذ : فتؤخذ د ، س ، ن ، هـ فتوجد هـ (٨) مثلا أن : — س || ما : كما م || كان : + ما م (٩) يفيض : يقبض م (١٠) يفيض : يقبض م || أو الذي : والذي د ، ن || يفيض : يقتضى سا ؛ يقبض م (١١) أفعّل : أفضل ن ، هـ || لذلك : الأمر هـ || الأثر : الأمر م || الأثر فهو : — س (١٢) أولى : + بأن ينسب إليه د (١١ — ١٢) والذي هو ... به : — سا (١٢) الجملة : الحكمة ن || مخالطة : مخالطة س ، هـ || سوادية : سرداوية ب || الجسم : للجسم هـ (١٥) بالحال : بالمحال س || وفيها : وفيها هـ (١٦) الجزئيات : الخيرات سا || (١٧) المواضع : فالمواضع د ، ن || هي : — س ، هـ

والإبطال المطلقين ، مثل مواضع المتقابلات والنظائر والتصارييف ، فإنها أعرفها كلها ، وأقربها من الشهرة .

وكذلك تلك المواضع نافعة في أن تستعمل في المطالب الجزئية ؛ فإنه كما أن قولنا : إن كان كل لذة خيرا ، فكل أذى شرا ، فهو مشهور ، فكذلك سيكون مضمورا قولنا : إن كانت لذة ما خيرا ، فأذى ما شرا . وكذلك في سائر الأمثلة مما يجب أن تعرفه بنفسك . وكذلك مواضع الأولى والأخرى .

لكن إنما ينتفع بأخذ مقدم جزى في الإثبات ؛ فأما في الإبطال فلا ينتفع به . مثاله من باب الأولى : أنه إذا كان كل علم أولى بأن يكون خيرا من اللذة ، ولذة ما خير ، فعلم ما خير ؛ فإن قلنا : ولا لذة بخير ، لم يلزم أن يكون ولا علم بخير . وأما إن قلنا : لكن ليس علم خيرا ، أتتجت : فليس لذة خيرا . وأما إذا كان الأمر من باب التساوى فيصلح للإثبات والإبطال الجزئى .

وحكم الموضع الجاهل الكلى على مثال الجزئى هو من باب الأولى والأخرى . وما بعد هذه فمكررات بعضها مما يعلم في علم القياس ، وبعضها مما يعلم في المواضع المذكورة .

تمت المقالة الثانية

١٥

(٢) من الشهرة : فى المشهور د ، ن (٣) وكذلك : ولذلك س ، سا || أن : — س (٤) فهو : — د ، س ، سا ، ن ، ه || قولنا : — س (٥) كانت : كان د (٧) إنما : إنما سا || ينتفع : ينتفع د || فأما : وأما د ، س ، م ، ن ، ه (٧) به (٨) خيرا : جزءا سا (٩) قلنا : قولنا ، ن || إن : إذاس (١٠) خيرا : خيرب || أنتجت : أنتجتا س ، م || فليس : أنه ليس د ، ن (١٢) الكلى : الكل م ، ه || الجزئى : الجزء م ، ه (١٣) بعده : بعده هذه ب ؛ بعده اس ، ه || فمكررات : فمكررات م ، س ، سا ، ه ؛ فمكررات د ، ه (١٣) فى : من ه (١٥) الثانية : + من الفن السادس من المنطق والله الحمد ب ؛ + من الفن السادس بحمد الله وحسن تيسيره والحمد لله رب العالمين م ؛ + بحمد الله تعالى ه

المقالة الثالثة

المقالة الثالثة

وهي أربعة فصول

الفصل الأول

فصل (١) في الواضع الجنسية

- ولأن النظر في الجنس قبل النظر في الحد ، إذ الحد إنما يتم حداً بعد أن يصبح وجود ما فرض فيه جنساً جنساً ؛ على أن الجدلين أكثر عنايتهم بالإثبات والإبطال المطلق ، ثم إذا نظروا في الحدود كفاهم التمييز والمساواة ، فلذلك تذل فطنتهم لأمر الجنس . وذلك لأن قانونهم الإثبات والإبطال ؛ ويخرجون إلى التحديد لتفهم الاسم ولا يتعدون في أكثر الأمر ذلك إلى أن يعرفوا ما هو حد حقيقى ، وما هو غير حقيقى ، فيقتصرون على ما هو تفهم الاسم . وينعكس بالتساوى . لكنه لا يبعد أن يكون ١٠ من ضبط منهم مشهورات الصنائع العالمية أن يكون قد أحس بما هو المشهور عند المنطقيين : من أن الحد مؤلف من جنس وفصل ، فيكون له أن يتكلم في باب الجنس والفصل .

(١ - ٤) المقالة الثالثة الفصل الأول في الواضع الجنسية ب ؛ المقالة الثالثة في مواضع الجنس فصل في إيراد بعض الواضع الجنسية د ، ن ؛ المقالة الثالثة في مواضع الجنس وهي أربعة فصول الفصل الأول في إيراد المواضع الجنسية ؛ المقالة الثالثة في مواضع الجنس فصل إيراد بعض الواضع الجنسية سا ؛ من الفن السادس من الجملة الأولى من المطلق في مواضع الجنس الفصل الأول في إيراد بعض الواضع الجنسية ؛ المقالة الثالثة في مواضع الجنس وهي أربعة فصول الفصل الأول في إيراد بعض الواضع الجنسية . الفصل الثاني في مثل ذلك . الفصل الثالث في مثل ذلك . الفصل الرابع في مثل ذلك . فصل في إيراد بعض الواضع الجنسية هـ (٥) إذ : ان د (٦) جنساً جنساً : جنساً أنه جنس د ، ن (٧) التمييز : التمييز : || والمساواة : والمساواة سا ، م (٨) ويخرجون : ويخرجون د ، هـ || التفهم : لتفهم ن (٩) يتعدون : يتعدون م || حقيقى : بحقيقى م || وما هو غير حقيقى : - م ، هـ || وما : + حد سا (١٠) لا : ن مشهورات : للمشهورات م (١٢) مؤلف : يؤلف د ، سا ، ن ، هـ

واعلم أن أكثر المواضع المذكورة في باب المجلس علمية ، فإن جرى فيها مشهور صرف ، خصصناه بالتعريف .

فمن المواضع أن ينظر في الأمور المجانسية للوصف ، أي الأمور المشاركة للوضوع في طبيعته — والمتسلم أن جنسها واحد — هل شيء منها لا يحمل عليه المحمول المفروض أنه جنس . فإن وجد ما ليس يحمل عليه المفروض جنسا فليس ماوضع جنسا بمجلس ، وإن لم يوجد ، لم يلزم منه شيء . وهذا الموضع للإبطال فقط ، ومثاله : إن قيل إن الخير جنس للذة ، فوجدنا لذة ليست بخير ، قلنا : إن الخير ليس جنسا للذة ، فإن وجدنا كل لذة خيرا ، لم نعلم أنه جنس أو ليس ، فإن كل جنس عام ، لكن ليس كل عام جنسا . وأن ننظر : هل هو محمول من طريق ما هو ، فإن لم يكن فليس بمجلس . وأما إن كان ، فكان حملا هو من طريق ما هو لا في جواب ما هو لم يجب أن يكون جنسا ؛ هل ما قد حلت . لكنه لا يبعد أن يوجد في المشهور جنس — وإن كان في جواب ما هو ، ولكن لامن جهة الشراكة فقط — لم يكن جنسا .

وأیضا هل يطابقه تحديد العرض ، فإن طابقه فليس بمجلس . ويخالف الموضع الأول في أنه ليس كل ما ليس مقولا في طريق ما هو ، فهو يطابقه حد العرض ، بل ربما طابقه حد الخاصة .

وأیضا إن اختلفت المقولة للمجلس والنوع ، فكان النوع من الكيف بالذات مثلا ، والجنس من الجوهر ، أو بعكس ذلك ، فليس ما فرضنا جنسا . وهذا يصلح للإبطال فقط . ومثال هذا البياض والتلج ، فإن البياض كيفية ، والتلج جوهر . وأیضا العلم

(١) الجنس : الجنسية من (٣) المجانسية : المجانسة د ، ن ، هـ ؛ المتجانسة سا ، م (٣) للوضوع : للوضع ن || طبيعته : الطبيعة د ، ن ؛ طبيعة من ، سا ، م || والمتسلم : والمسلم د ؛ المتسلم سا (٥) وجد : + منها د ، سا ، ن ، هـ (٧) فوجدنا : فوجدناه سا || فوجدنا لذة : فوجدت لذة د ، ن || ليست : ليس هـ (٨) فان كل : فان لكل د (٩) وأما : فأما د ، ن (١٠) فكان : وكان د || من : — ن سا ؛ عن ن (١٠ — ١١) لم يجب . . . ما هو : — د (١٠) على ما : كما ، سا ، م ، ن ، هـ (١١) جنس : جنسا نج ، س ، هـ (١٣) الموضع : الموضوع الأول من ، سا ؛ + الأول م ، هـ (١٤) حد : + حدب (١٦) اختلفت : اختلف م ، هـ (١٧) فليس : + الجنس ن ، هـ || ما فرضنا : — د ، ن || فرضنا : فرض م || جنسا : بجنس د ؛ بجنس من ، سا ، ن ؛ + بجنس م

والجميل ، فإن العلم مضاف ، والجميل غير مضاف . وإنما جعل العلم في هذا الموضع مضافا أى داخلا في مقولة المضاف بالذات ، هو على جهة المشهور . وقد علمت أن دخوله في مقولة المضاف عند التحقيق هو على طريق آخر . ومع ذلك ، فإن الشيء الذى يلزم جنسه الإضافة ، يلزم نوعه الإضافة ، ولا يختلفان فيه . وهذا حق .

- وأيضا إن حُل على ما وضع جنسا حد ما وضع نوعا ، فليس ما وضع جنسا بجنس . وهذا أيضا نافع للإبطال فقط . ومثاله : لو أن إنسانا جعل للوجود وللواحد جنسا ، كان ذلك الجنس موجودا أو واحدا في نفسه لا محالة ، فكانت حقيقة النوع تقال على حقيقة الجنس ، وهذا محال .

- وأيضا فإن النوع إذا كان يصدق على ما ليس يصدق عليه الموضوع جنسا ، فليس الموضوع جنسا بجنس ؛ مثل المظنون ، فإنه يصدق على المعدوم ، والموجود لا يصدق عليه . وهذا كالمكرر .

- وأيضا ، فإن كان الموضوع جنسا لا يشارك شيئا من أنواع الجنس ، فليس المفروض جنسا بجنس . كمن يجعل الحركة جنسا للذة ، ثم لا توجد اللذة ثَقَلَةً ، ولا استحالة ، ولا نمواً ، ولا غير ذلك . وهذا إنما يكون إذا كانت الأنواع محصورة ، ثم لم يكن النوع المدعى دخوله تحت الجنس لا أحدهما ، ولا داخلا في أحدهما .

وموضع آخر ، هو مكرر بالقوة وإن لم يكن بالفعل ، وهو أن يكون الموضوع نوعا يقال على أكثر مما يقال عليه الموضوع جنسا ؛ كالمظنون ، فإنه يقال على أكثر مما يقال

(١) وإنما جعل : وأخذ كون د ، ن || وإنما : وأما س ، سا (٢) هو : — سا ، م ، ن ، ه || على : وعلى ه || علمت : علم د ، ن (٤) ولا : فلا س ، سا ، د ، ن (٥) ما وضع : الموضوع ن || ما وضع جنسا : — د (٦) ومثاله : مثاله د ، س ، ه || كان : فكان د ، ن (٧) واحدا : واجدا س || فكانت : وكانت ب ، م (٨) وهذا : + أيضا ن (١٠) فانه : بأنه م (١٢) جنسا : — د ، سا ، م ، ن (١٤) نموا : نموم (١٥) أحدهما : أحدها ب ، سا || أحدهما : أحدها ب ، سا ، م ، ه (١٦) وموضع : وموضع ب ، س || هو : وهو سا ، م ، ه || مكرر : مكراب

عليه المعلوم . وهذا الموضع في الظاهر كأنه في القوة ما قيل قبل من أنه إن كان النوع يحمل على ما لا يحمل عليه الجنس ، فليس المفروض جنسا بجنس .

لكن قولنا : إن كان حمله على أكثر مما يحمل عليه ، قد يقتضى اعتبارا آخر ، وهو ألا يلتفت إلى المشاركة ألبته ، بل يجمع لكل واحد منهما موضوعاته ، فتوضع الموضوعات القريبة لهذه أكثر عددا من موضوعات تلك . فلأنها أكثر عددا من جهة أن ذلك يشارك ألبته أو لا يشارك ألبته هذا في موضوعاته ، فيكون ما وضع جنسا غير جنس .

وأيا ، إن كان المفروض نوعا مساويا في العموم للجنس ، فليس ما فرض جنسا . بجنس ؛ كمن يجعل الموجود جنسا للواحد ، أو بالعكس ؛ ثم يوجد كل ما يقال له موجود يقال له واحد ، وبالعكس ، فلا يكون أحدهما جنسا والآخر نوعا . وأما كيفية هذا التساوي في الواحد والموجود ، فلا يجب أن نشغل به الآن ، بل يؤخذ أخذا ، ونقتصر على وجه كونه مثالا . وأما بيان الحقيقة ، ففي العلوم العالية .

وكذلك إن جعل العلة والأول أحدهما جنسا للآخر ، فإنهما متلازمان أو مترادفان . وإنما يكونان متلازمين ، إذا فهم من العلة موجود عنه وجود الثاني ، من غير عكس ، وفيه من الأول أنه موجود ليس عن وجود الثاني ، من غير عكس . والأمران وإن كانا متلازمين ، فإن بين الاعتبارين فرق ما بين اعتبار الصاعد والنازل .

وأيا ، ننظر في الأمور التي لا تختلف في النوع ، بل تختلف في الأعراض ، وإن كان جنسا ليس جنسا لجميعها ، فليس هو بجنس ؛ مثاله من جعل غير المنقسم جنسا لخطوط

(١) قبل : — س || إن : — م (٢) لا : — س || المفروض جنسا : — س || بجنس : د ، ن (٣) لكن : فعنى د ، ن || قد : وقد سا ؛ فقدم (٤) فتوضع : موضع سا ؛ فتوجد د ، ن (٥) لهذه : لهذا د ، ن || تلك : ذلك د ، ن (٦) موضوعاته : موضوعات د || فيكون : فيجعل د ، ن (٧) فليس : — سا (٧) ما فرض : فرضه د ، ن (٨) يجعل : جعل د || أو بالعكس : وبالعكس || يوجد : وجد د || كل : — م || يقال : ويقال سا ، م ، هـ (٩) كيفية : كيف ب (١٠) والموجود : والوجود د (١١) بيان الحقيقة : تحقيقه د ، ن (١٢) والأول : والمبدأ ب || أو مترادفان : ومترادفان د ، ن (١٣) يكونان : يكون سا ، ن (١٤) موجود : موجود د ، ن || وفهم . . . عكس : — سا (١٥) كانا : كان م || فرق : فرقا د ، ن (١٦) وإن : فإن د ، س ، ن ، هـ (١٧) فليس : وليس ب || من : إن د ، ن

مستقيمة غير منقسمة ؛ فإن الخطوط الغير المنقسمة إن كانت موجودة ، فلا تخالف هي والمنقسمة — كما علمت — بالنوع والماهية ، بل بالأعراض . وإذ ليس ما لا ينقسم جنسا للخطوط المستقيمة المنقسمة ، فليس جنسا لغير المنقسمة أيضا .

- وأیضا إن كان للنوع جنس آخر ليس أحدهما تحت الآخر ، فليس الجنس جنسا . لكنه ربما جوز ذلك في المشهور ، لأن نوما واحدا قد يقع في جنسين ليس أحدهما تحت الآخر ؛ مثل أن الفهم علم وفضيلة ؛ أولا يكون هذا المثال مشهورا جدا . فعسى أن يكون كثير من الناس لا يقبلون أن الفهم علم ، بل عسى أن يكون المظنون ما ذكرنا في الفن الثاني من حال الأجناس المتداخلة . لكنه إن زيد فقل : جنس ليس أحدهما تحت الآخر ، ولا هما تحت جلس واحد بعينه ، خاص القول عن العناد ، ثم كان حقا . ومع هذا كله ، فيجب أن يتعدى الموضوع أنه جنس إلى جلسه القريب أو العلى ؛ فإن لم يكن محولا ١٠ على جميع النوع أو لم يكن من طريق ما هو ، فليس الموضوع جنسا بجنس .

- وأیضا ، فإنه يجب أن ننظر هل حد النوع يحمل على الجنس الأعلى ؛ فإن حمل ، فليس الجنس جنسا . وأما المثبت ، فإن بين أن الجنس العالی أو الأعلى محمول من طريق ما هو بالشركة ، ثم بين أن الموضوع جنس موجود للشيء ، كان مثبتا لأنه جنس . فإنه لا يمكن أن يكون العالی يحمل من طريق ما هو ، والوسط يحمل لا من طريق ما هو . ١٥

- وهنا موضع بحث في أن هذا الموضع علمي ، أو ليس بعلمي . وذلك لأن لقائل أن يقول : إن الجنس ربما حمل على نوعين ، ثم عرض أحدهما للآخر ، فكان الجنس الأعلى محولا على النوع من طريق ما هو ، ولم يكن النوع الذي هو جنس أقرب محولا على ذلك النوع الأنزل من طريق ما هو . مثاله : أن السكية تحمل على المنفصل وعلى المتصل ؛ ثم العدد قد يحمل على المتصل ، إذ يعرض له المتصل . ولا يجب ٢٠

(١) غير منقسمة : — د (٤ — ٦) فليس الآخر : — د ، سا (٤) جنسا : له هـ | لكنه : ولكنه هـ (٦) وفضيلة ، فضيلة م || أولا : ولا هـ (٧) كثير : كثيرا د ، هـ (٩) بعينه : — س (٩) ومع : مع د ، ن (١٣) أن الجنس : الجنس سا (١٤) جنس : جنسا د ، س ، سا ، م ، هـ || موجود : موجودا د ، سا (١٥) والوسط : — هـ الذي هو جنس أقرب د (١٧) حمل : يحمل م || نوعين موضوعين س (١٨) أقرب : — د ، ن (١٩) على ذلك النوع الأنزل : عليه ، ن || الأنزل : الأزل ب

من ذلك أن يكون المنفصل جنسا للتصل بسبب أن جلسه جنس له ، ومقول من طريق ما هو . فنقول :

إن هذا النوع الأخير كالتصل إما أن يكون مأخوذاً على أنه متصل لذاته ، أو على أنه شيء عارض له الاتصال . فإن أخذ على أنه متصل لذاته ، فالمنفصل الذي يقابله لا يقال على جزئياته ، وإن كان معناه أنه شيء يعرض له الاتصال . نالكم لا يقال عليه وعلى المنفصل لذاته الذي هو العدد قولاً جنسياً ، بل الكم يقال على العارض له الاتصال قول ما يعرض للشيء ، ولا يقال على الشيء قولاً جنسياً .

وأيضاً فإن المنفصل لذاته ، وهو العدد ، لا يقال على ما فوض نوعاً آخر تحت الكم قولاً بالتواطؤ ، فضلاً عن أن يقال لا بالعرض . وكيف يقال ، وكل نوع منهما ليس الآخر ؟ بل قد يشق لأحدهما من الآخر الاسم ، فلا يقال إن المقدار عدد ، أو انفصال ، أو منفصل لذاته ، بل محدود ، أو منفصل بعدد وانفصال .

ثم المحدود ليس هو نوع الكمية بل شيئاً هو مأخوذاً على أنه عرض له نوع الكمية . وكذلك المنفصل ، إن لم يكن به نفس العدد الذي لا يقال على المقدار ، بل غنى به شيء قرن به الانفصال ، حتى كان معناه أنه شيء ذو انفصال ، لم يكن نوعاً أيضاً من الكم ، على ما علمت أن الشيء مقرون به طبيعة المقولة ، ليست من المقولة . فهذه الأعراض لا تبطل شهرة الموضع ، بل لا تبطل حقيقته .

وأما ما حكمنا به : أن المثبت إذا بين أن الأعلى مقول في جواب ما هو ، فالأسفل الذي هو دونه مقول في جواب ما هو ، فذلك حكم مشهور وليس بمحقيق واجب ، وإن كان

(١) بسبب : وبسبب د ، ن (٣) إن : — سا ، م || الأخير : الآخر سا
(٥) فالك : د ، ن (٦) لذاته : لذات ن (٧) قول : قوله د ؛ قولاس (٨) المنفصل : المتصل ه
|| أخيراً : آخر س (٩) منها : منها ب ، س ، سا ، م ، ه (١٠) الآخر : للآخر د ، ن
(١١) أو منفصل : ومنفصل ن (١٢) هو : — د س ، سا ، م ، ن || مأخوذاً : مأخوذ ب
|| على : ونى س (١٢) له : — سا (١٤) لم : — م (١٥) فهذه : فهذا س ، ه
|| الأعراض : الاعتراض د ، سا ، م ، ن (١٦) حقيقته : حقيقة د (١٧) فالأسفل :
والأسفل د ، ن (١٨) هو : — م ، ه || مقول : يقول سا

مشهورا فإنه يجوز أن يكون الأعم مقولا في جواب ما هو بالشركة ، ثم يكون للأخص من المحمولين فصلان متساويان له ، وقد أخذ مع أحد الفصلين فسمى باسم ، فتكون حينئذ جميع المشتركات في الماهية التي هي أخص تشترك في شيء مبتور ليس بكال لطبيعة الجنس ، بل ليس بجنس . لكن لا يجب أن يضايق في هذا الكتاب كل هذه المضايقة ، بل يجب أن تؤخذ على المشهور .

وموضع آخر إن كان ما وضع جنسا يحمل على ما تحت الموضوع نوعا من طريق ما هو فليس الموضوع جنسا بجنس للموضوع نوعا . وأما المثبت ، فإنه إذا بين أنه أعم ويحملان معا على ما تحت الموضوع من طريق ما هو ، وجب أن يكون الأعم جنسا ؛ كمن جعل المائت جنسا للإنسان والفرس ، ثم المائت فصل يقسم الحيوان .

- ١٠ ولقائل أن يقول إنكم إن ضايقتم ، فلم تجعلوا فصل الجنس في هذا الكتاب جنسا ، عرض من الشك ما تقدم ذكره قيل هذا الموضع ؛ وإن لم تضايقوا ، فلا تضايقوا في أن يؤخذ المائت جنسا وإن كان فصل جنس .

- فنعول : أما أولا فإن الشيء الذي هو فصل إذا شعر في المشهور بفصيلته لا من جهة ما قلناه من تحديد المقول في جواب ما هو ، بل من جهة مصادفة الشيء متقسما بشئ آخر قسمة لا تخفى على الجمهور بأنه فصل ، حكم حينئذ بأن الشيء يكون غير جنس ، وأنه ليس مقولا في جواب أي شيء هو ، وأنه لا يحل في المشهور محل الجنس وإذا لم يكن شعور من هذه الجهة ، والجهة الأخرى خفية ، فيكون الحمل من طريق ما هو فيما يحمل من طريق ما هو كالكافي في إثبات أن ذلك الشيء جنس ، لأن التفريق بين الحمل من طريق ما هو ، والحمل في جواب ما هو ، ليس مما يفهم

(١) للأخص : الأخصب (٢) متساويان : مساويان د ، ن || له : — س || سى : فيسمى ن (٣) تشترك : مشتركة د ؛ مشترك ن || مبتور : مشهور ن || لطبيعة : طبيعة س ، سا ، ن ، ه || لكن : لكنه د ، ن || لا : — س (٤) الكتاب : + فيه ن (٧) للموضوع : الموضوع || فإنه : — د ، ن (٩) ثم : — ب || يقسم : يقرم د ، ن (١٠) إن : — د || فصل : فضل د ، ن (١١) فلا : ولا سا (١٢) وإن : إن ه (١٣) مقول : ونقول ب ، سا ، ه || شعر : أشعر م (١٣) بفصيلته : بفصيلته ب ؛ بفصيلته س بفصيلته ه (١٤) المقول : المحدود ن (١٥) بأن : فإن سا || غير : من سا (١٦) وإذا : وإذا ب ، سا (١٧) فبا : فام || من : في د ، ن (١٨) مما : — د ، ن

في المشهور . بل الكلام في الجنس يحل عن المشهور ، وإنما يفتن له الأقل من الجدلين فكيف الشروط الخفية في أمر الجنس التي لا يشعر بها أيضا في غير المشهور . بل المشهور هو أن الجنس هو المقول في طريق ما هو الذي ليس قاسما بذاته على سبيل قسمة الفصل المقول في طريق ما هو ، هو ما كان ليس ألبة مقولا في جواب أى شى هو ، وإن كان المقول في طريق ما هو أعم من الأمرين . فهنا يجب أن يوجد كالمخصوص بأحدهما .

(١) الجنس : جنس || يفتن : — ن (٢) أيضا : — د ، ن || بل : + كان د ، ن ، هـ
(٣) أن : + يكون د ، ن || في : من س || الفصل : + وليس المقول في طريق ما هو
أعم منه بل كان المخصوص بأعم المقول في طريق ما هو م (٤) ما هو : + أعم منه بل كان المخصوص
بأعم المقول في طريق ما هو م (٤) هو ما : — ما ، م (٥) فهنا : ههنا س وههنا م

الفصل الثاني

فصل (ب) في مثل ذلك

وأيضاً يجب أن ننظر هل من جعل الجنس جنساً للفصل كمن جعل العدد جنساً للفردية، والفردية فصل من باب الفردية بسيط، أو جعله جنساً للفرد الذي هو بمعنى شيء فردية، فإن ذلك أيضاً فصل مقسم للعدد، والعدد ليس هو بنوع من أنواعه، إذ لو كان نوعاً لكان إما نوعاً متوسطاً، وإما نوعاً أخيراً، ولو كان نوعاً أخيراً لما كان يقال على ثلاثة وخمسة، ولو كان نوعاً متوسطاً لكان مقولاً على ما تحته في جواب ما هو. وقد علمت في مواضع أخرى أنه ليس كذلك.

وهو أيضاً في الحقيقة ليس بفصل حقيق ذاتي، بل هو فصل على المشهور. ولا الفرد الذي بمعنى العدد المأخوذ مع الفردية أيضاً بنوع، بل صنف، ولو كان نوعاً لكانت الفردية فصلاً، ولكان يحمل هذا الفرد على ما تحت من طريق ما هو.

واعلم أنك إذا قلت: عدد فرد، فليس معنى الفرد فيه أنه عدد ذو فردية، وإلا كنت كأنك قلت: عدد هو عدد ذو فردية، كما لو قلت: حيوان إنسان، لكنت قلت: حيوان هو حيوان ناطق، بل معناه أنه شيء ذو فردية، أي شيء ذو كيفية لا ينقسم معها العدد بمساويين. فإذا قلت: عدد فرد، فمعناه أنه عدد ذو فردية، أي شيء ذو كيفية لا ينقسم معها العدد بمساويين، فيكون العدد الثاني المأخوذ في بيان حد الفرد ليس على سبيل أنه محمول، بل على

(١) فصل (ب): فصل ثان س؛ فصل ٢ هـ (٤) بسيط أو جعله: بسيطاً وجعله ب

(٥) فصل: فعل د (٥) والعدد ليس هو بنوع: الذي هو نوع د، ن || والعدد: — س، م،

هـ || ليس: وليس هـ || بنوع: نوع م (٦) أخيراً: آخراسا || نوعاً أخيراً: نوعان (٨) مواضع:

موضع د، س، م، ن، هـ (٩) في الحقيقة: بالحقيقة س (١٠) ولا: ولولا هـ ||

الذي: + هو سا (١١) تحت: يجب سا؛ تحته هـ (١٣) فليس: ليس د، ن ||

فيه: — هـ (١٥) ذو فردية: وفردية ب، س || ذو فردية: وفردية ب || أي: + أنه د، ن

(١٦) فإذا: وإذا م || ذو فردية: وفردية ب، س، م؛ ذو فرد ن || ذو كيفية: كيفية ن

سبيل أنه جزء حد لجزء حد؛ فإن الفردية جزء حد الشيء ذي الفردية الذي هو الفرد. والعدد جزء حد الفردية الجزء الذي لا يحمل طبعه في ذاته ، ولا يحمل أيضا على الشيء ذي الفردية في ذاته ، بل يعلم من خارج أن هذا الشيء لا يوجد إلا عددا ، وعلى ما علمت فيما سلف. فلا تكون قد قلت مرتين للشيء إنه عدد ، كما يلزمك أن تكون قلت به في المثال الأول. فهنا فردية ، وهو كالفصل البسيط ، وفرد هو كالفصل المنطقي ، والعدد الفرد ؛ وليس شيء منها بنوع من العدد .

لكن لقائل أن يقول : إنكم قد قلتم إن فصول الجواهر جواهر ، فهي أنواع الجواهر . فنقول : أما أولا ، فذلك لا يعاند به المشهور ، وأما ثانيا فكان الغرض في هذا هو الفصل المنطقي . وقد علمت أن الفصل المنطقي في الجواهر ليس نوعا للجواهر بآتم بيان ، وإن كان يحمل على ما يحمل عليه النوع . وأما الفصل البسيط ، فلا يمنع أن يكون نوعا ؛ لكن هذا فوق أن يحيط به المشهور . وإنما الغرض هنا في الفصل المنطقي . والفصل المنطقي لو كان يقبل في جوهره حد الجنس ، لكان يكون نوعا يحتاج أن يتميز عما يشاركه في ذاته بفصل ، لا فصلا ؛ أو كان يكون شخصا فيتميز بالأعراض .

وهذه أشياء قد تحققت ، وعلمت أن الفصل بماذا يخالف النوع ، وعلمت المذهب الحقيقي في ذلك . وأما المشهور فليكن عندك أنه مختلف غير مضبوط .

وأيضا ننظر هل عرض أن جعل ما هو نوع جنسا ، وما هو جنس نوعا ، مثل من قال : إن الالتقاء اتصال ما ، وإن الاختلاط مزاج ما ؛ فإن الالتقاء أعم من الاتصال ، فإن المقادير تلتقي ، أي توجد ولا بعد بينهما ، فتكون تارة مشتركة في حد واحد فتصل ، وتارة متباينة الحدين ، فيكون حداهما ليس واحدا بل معا ، كما يكون للاء والدهن ، ويخص هذا باسم المماس . وهذا الالتقاء أي المماس ، لا يقال على الاتصال ، فلا تعرض

(١) الذي هو : التي هي س (٢) الجزء : — ن (٣) لإعداد : الأعداد ه
(٥) وليس : ليس ن (٨) أولا : الأول د (٨) هذا : + الفصل س (١٠) فلا : ولا م
(١١) فوق : فرق م ه (١٣) فيتميز : فيميز (١٤) وعلمت : وقد علمت م (١٦) وأيضا :
وأنه س (١٦) ما : — س || وإن الاختلاط : والاختلاط س (١٧) ما : — د ن
(١٨) بينهما : بينهما س م ه (١٩) للـ : المـ س ه (٢٠) ويخص : فيخص د ن
|| أي : في د ن

فيه الشبهة ، بل إنما يقال عليه ما قيل بالمعنى الأول ، فهذه كيشكل ، فإذا كان كذلك استحال أن يكون الاتصال إلا أخص من الالتقاء ، فكيف يكون جنسا له ؟

وكذلك الاختلاط أعم من الامتزاج ، إذ الاختلاط يدل على تجاوز أجسام كثيرة فائنة عن الجنس ، أو أعم من تجاوز الفائنة عن الجنس . ثم يوجد منه ما لا يفعل بعضه في بعض كدقيق الحنطة والشعير ، وبالجملة اليابسة ، ويوجد منه ما يفعل بعضه في بعض ، كالماء والنمر ، والسكر والخل ، حتى تجتمع لها كيفية واحدة . وهذا يخص باسم المزاج ، فكيف يكون المزاج جنسا للاختلاط ؟

وكن جعل النقلة جنسا للحركة في المكان ، وهي أخص في لغة اليونانيين ، فإن النقلة في تلك اللغة واقعة على ما يكون قسرا ، أو من غير إرادة ، ولا كذلك الحركة .

وأیضا إن جعل ما هو نوع جنسا للفصل فقد غلط ، لأن الفصل إذا لم يكن أكثر وأعم فلا أقل من أن يكون مساويا .

وأیضا إن وضع الجنس في الفصل ، فهو أبعد غلطا ، فإن الجنس دائما أعم ، فإن لم يكن مثلا أعم ، بل اختلف ، فشارك في شيء ، وباين في شيء ، كالتقسيم بتساوين . والعدد فإن طبيعة الفصل لا تكون مقومة للجنس ألبة ، بل عارضة لطبيعته ، وإن كانت تباينه على ما علمت .

وكذلك إن جعل الجنس فصلا ، كمن جعل الاختلاط مقوما للمزاج ، والتغير فصلا مقوما للنقلة .

(١) الشبهة : المشهور الشبهة م (٢) إلا أخص : أخص م ، ن ، هـ
 له : — د ، ن (٣) أعم : — سا (٤) الجنس : الجنس م || ثم : لم
 س || منه : منها هـ || بعضه : بعضها ن (٥) ويوجد منه ما : ومنها ما د ، ن || منه :
 منها م || بعضه : بعضها س ، ن (٧) فكيف يكون المزاج : — م (٨) وكن : كن
 سا || المكان : + أو كالمساوي د ، م ، ن (٩) واقعة : واقع د ، ن (٩) أو من : ومن
 سا || كذلك : + قولك م || الحركة : + النقلة م ، هـ (١٠) هو : — د ، ن || فقد :
 فهو س || إذا : إن د ، ن (١٢) وأيضا : أيضا ب ، سا || وضع : يوضع م
 (١٣) فشارك : فشارك ن (١٣) في : وفي د (١٤) والعدد : فالعدد ن (١٥) تباينه : ثابتة م

وأیضا ، إن كان شيء من فصول الجنس أو خواصه المفصلة تحمل على الموضوع نوعا
فليس الموضوع جنسا بجنس ، مثل النفس : فإن العدد كيف يكون جنسا لها — على
ما يقال — وليست النفس بفرد ولا زوج ، بل كيف يكون العدد محولا عليها ؟

وأیضا إن كانت طبيعة النوع ترفع طبيعة الجنس ، كن يجعل الحقيقة الإلهية داخلة
تحت مقولة من المقولات ، ويعاند هذا بطبيعة الاثنينية والثلاثية ، فإنها إذا رفعت ،
رفع العدد أصلا . والعدد جنس ، لكنه إذا أخذ الرفع لا رفع الوجود ، بل رفع كون
عدد آخر ألبة مددا في ماهيته ، سلم هذا الموضع ، ولما فلم يسلم . والحال في ذلك
على ما علمت .

وأیضا ، إن كان الجنس والفصل فديزولان ، ويبقى ما وضع نوعا ، فليسا بجنس
ولا فصل ؛ وهذا ظاهر . وكذلك إن كان ضد الفصل أو الجنس يقال على النوع .

وأیضا إن كان النوع قد يحمل عليه شيء لا يحمل على شيء مما وضع جنسا ألبة ،
فليس الموضوع جنسا بجنس . ماله : أن النفس يحمل عليها الإدراك والحس والحياة ،
ولا شيء من الأعداد كذلك .

وأیضا ، إن كان الموضوع جنسا مما ليس يحمل بتواطؤ بل باشتقاق ،
فليس بجنس .

وأیضا ، إن لم يكن أن يكون للموضوع جنسا نوع آخر غير الموضوع نوعا ،
فليس بجنس .

(١) كان : كانت سا || شيء : شيئا م | شيء من : — د ، ن || أر خواصه : أو من خواصه ه
|| تحمل : لا تحمل د ، س ، ن ، ه (١) بجنس : الجنس د (٢ — ٣) على ما : — ن (٣) النفس : — ن
|| العدد : — د ، ن (٤) يحمل : — س (٥) والثلاثية : الثلاثية س || فإنها :
فإذا س (٧) ألبة : — د ، ن || ماهيته : ماهية م (٧) فلم : لم د ، ن
(٩) ويبقى ما وضع نوعا : — د ، س ، م ، ن (١١) قد : — س ، م || لا :
ولسا || على : عليه سا (١١) مما : ما سا (١٢) الموضوع : الموضوع م (١٦) يمكن أن : — م
| الموضوع نوعا : الموضوع ب ، س

وأیضا ، إن كان إنما يقال عليه وعلى غيره مما يظن نوعا معه باشتراك الاسم لا بالتواطؤ ، قول الاتفاق ، على حال النعمتين وعلى حال الصديقين ، فليس بجنس .

وههنا واضح من جهة الأضداد ، وهو أنه هل إن كان للنوع ضد وليس لجنسه ضد ، فالضد ليس يحمل عليه الجنس ، فإنه إن لم يحمل عليه فليس بجنس ، وهذا يصلح للإثبات .

وأیضا ، إن كان للجنس ضد ، فهل ضد النوع فيه ، فإنه إن لم يكن فيه ، لم يكن الجنس جنسا ، وإن كان ، كان . وهذا يرجع إلى الأصول المتقدمة أنه إن كان كذا ، فضده ضد جنسه .

وأیضا ، إن كان ضد النوع ليس له جنس ، بل هو جنس عال ، فلا يكون النوع إلا جنسا عاليا ، لا جنس فوقه ، كالخير والشر . وقد علمت قیما سلف أنه كيف ينبغي ١٠ أن تعلم هذا .

وأیضا إن كان للجنس ضد ، وللنوع ضد ، فيجب في المشهور أن يكون الضد جنس ضده ، فإن كان بين أحدهما وضده متوسط ، وليس بين الثاني وضده متوسط ، فسيقبل أن الجنس ليس بجنس ، خصوصا إذا أيد بمثل ، مثل أنه : لما كان بين الفضيلة والذيلة متوسط ، فبين العفة والفجور متوسط ، وبالعكس ، وإلا فلا . فإن المتوسط ١٥ إذا كان بين النوعين ، فيجب لا محالة أن يقع في جنس لا يمكن ، ولا يكون أحد الطرفين أولى من الآخر في أن يكون جنسا له . وليس يجوز أن يكون في جنسين ضدين

(١) باشتراك : باتفاق ، ن ؛ بالاشتراك ه (٢) وعلى : وأعلى م (٣) مواضع : موضع ن

(٤) فإنه : وإياه س (٦) فإنه إن : فإن ن (٦) فيه لم يكن : — سا ، م (٧) إن : — سا ، م

(٩) النوع : + نوعا د ، سا ، ن ، ه ؛ نوع م (١٠) إلا : بل د ، ه || جنس : جنسا س

(١١) أن تعلم : — سا (١٢) فيجب : ويجب د ، سا ، م ، ن ، ه || المشهور : المشهورات د

|| أن : — د ، ن (١٤) فسيقبل : فيشتغل م ؛ فيقبل ه || لما : لإعداد ، ن (١٥) فبين

(١٦) لا يمكن ولا : ولا يمكن أن د ، ن || الطرفين : الطريق د (١٧) أولى : + به د ،

سا ، م ، ه || في أن : في أن لا سا

فيجب أن يكون في جنس آخر ؛ وإذا كان في جنس آخر ، فذلك الجنس لا محالة يكون مناسباً للطرفين مناسبة هذا النوع للطرفين .

وأيضاً ، فإنه لا بد للتوسط بين الجنس أن يكون عاماً ، ويقع على كل شيء يكون هو لا محالة متوسط النسبة بين النوعين . وهذا الموضع أيضاً مشهور ؛ فإن الحق أن الأضداد بالذات إنما تقع في جنس واحد لا غير ، وأن المتوسط معها . وقد عرفت شيئاً من هذا فيما سلف .

وموضع آخر : إن كان المتوسط بين أحد الضدين متوسطاً حقيقياً وجودياً ، وكان المتوسط بين الآخرين متوسطاً بمعنى رفع الطرفين ، فليس الجنس بجنس . بل يجب أن يكون الأمر على قياس واحد ؛ وذلك لأنه يجب أن يكون المتوسط الوجودي يحمل على متوسط وجودي ، والمتوسط الوجودي يحمل عليه متوسط وجودي . وكذلك في جانب العدمي . وهذا أيضاً مشهور .

وأيضاً ، فإذا كان بين النوعين الضدين اللذين في جنس واحد متوسط ، وليس يقع في ذلك الجنس ، فليس الجنس بجنس . وهذا قد يعاند في المشهور ، ولا عناده في الحق . أما في المشهور فإن المتوسط بين العفة والفجور في غير جنسهما ، إذ هو في الفضيلة ، وهما في الرذيلة ؛ وقد عرفت ما في هذا . وأما الحق ، فيوجب أن يكون المتوسط والطرفان في جنس واحد ؛ وبيانه في علم آخر .

وموضع آخر : أنه إن كان للجنس ضد ، وليس للنوع ضد ، فليس الجنس بجنس . وهذا أيضاً في المشهور ؛ فإنه لا توجد للأجناس أضداد حقيقية ألبتة . ويعاند هذا أيضاً في المشهور ؛ فإن الصحة تضاد المرض ، ومرض ما كاستدارة المعدة لا ضد له ؛ لكن في الحقيقة المرض ليس ضدًا للصحة ، بل عندما مقابلاً ؛ وإكل مرض جزئي مقابل جزئي ، وربما لم يكن له اسم .

(١) وإذا كان في جنس آخر : — د (٨) متوسطا : متوسطا ، م || بمعنى : المعنى س ؛ المعنى سا ، م (٩) لأنه : + لا سا (١٢) فإذا : فإن س ؛ إذا م || اللذين : الذين ب ؛ الذي سا ، م (١٨) أيضاً : — س (١٩) فإن : بأن سا ، م ، ه || ومرض : من مرض سا || كاستدارة : باستدارة د ، ن (٢٠) ضدا : ضد م (٢١) له اسم : — ن

وأما المواضع المشتركة المذكورة ، فقد ينتفع بها أيضا في أمر لإثبات الجحس وإبطاله . مثاله : إن كانت العدالة نودا من العلم ، فالعادل نوع من العالم .

وأیضا ، إن كان ما على جهة العدالة نوعا لما على جهة العلم ، فالعدالة نوع من العلم ، وبالعكس ، وإلا فلا .

- وكذلك في حال النسبة مع الاشتقاق ، كما يقال : إن حال اللذة عند الخيرية أو المنفعة ه
كحال اللذيذ عند الخير أو النافع ؛ فإن كانت اللذة نوعا للخيرية أو للنفعة ، أو جنسها له ،
فكذلك اللذيذ عند الخير أو النافع ؛ فإن لم تكن النسبة مع الاشتقاق ، كان بعيدا من الحق
والشهرة . مثاله : أن حال الحيوان من الإنسان كحال الإنسان من الأشخاص ، لكن
الحيوان جنس للإنسان ، فلا يجب أن يكون الإنسان جنسا للأشخاص ، إلا أن يقال
ويسلم : إن حال الحيوان من الإنسان في أنه جنسه ، كحال الإنسان من الأشخاص في أنه ١٠
جنسها ؛ فإن سلم هذا ، لزم . وأما في طريق الحق ، فلا يعلم هذا لزوم ، إلا إذا دلم
أن كل واحد منهما جنس ، فلا يحتاج إلى الإثبات ، كما لا تعلم النسبة لمقدارين إلى
مقدارين في مقداريتهما إلا بعد أن يكونا مقدارين .

- وكذلك في حال الكون والفساد مع الاشتقاق ؛ مثل أنه إن كان أن يتعلم هو نوع أن
يتذكر ، فإن يعلم هو نوع أن يذكر . وإن كان انحل هو نوع إن فسد ، فيعمل نوع أن ١٥
يفسد . وكذلك في الفواصل وغير ذلك ؛ وهي للإثبات .

ولتتحن المواضع من الأهدام ، فإنه لا يجوز أن يكون العدم مع الملكية في جنس
واحد ؛ وذلك لأنه إن كان العدم جزء حده الجحس الذي المعنى الوجودي فيه ، ثم له

- (١) وأما : — د || المواضع : والمواضع د || فقد : وقدم ؛ قد ه (٣) لما : لماد ، ن
(٥) إن : لما كان د ، ن || أو المنفعة : والمنفعة د (٦) اللذيذ : اللذة س || فإن : أنه فإن
سا ؛ وأنه إن م (٧) فكذلك : وكذلك سا || اللذيذ : اللذة س (٦ — ٧) فإن
كانت النافع : — د ، ن (٧) من : عن ه (٨) مثاله : مثل نج ، س ؛ مثال سا
(٩) للإنسان : الإنسان م (١٠) حال : — ن ؛ + الإنسان س || جنسه : جنس ه
(١١) يعلم : يلزم د (١٢) جنس : بجنس م ، ه (١٣) مقداريتهما : مقدار بينهما م
(١٥) أن يتعلم : يتعلم م || يتعلم : يعلم ه || نوع : — س || انحل : الخ د || فيعمل : فينحط س
(١٦) || يفسد : ينفسد (١٨) لأنه : أنه د ، ن

زيادة معنى فصلى ، فإن كان فصلا وجوديا فهو ضد لا ندم ، وإن كان فصلا عدميا
فذلك أن تكون طبيعته طبيعة الجنس بشرط لا زيادة أى فصل شئت بعينه من فصول
أنواع الجنس ، وطبيعة الجنس بشرط لا زيادة شيء آخر هو عدم النوع . فإنه ليس
عدم البياض لونا عادما لصفة البياض ، فإن لونا عادما صفة أيضا ، أمر مقابل ، موجود
الذات ، واقف بلزاء البياض ؛ فإنه إذا ذهب البياض وخلفه لون ليس بياضا لا يكون
الخالف عدما ، بل إنما يكون عدما إذا ذهب البياض ولم يخلف شيء آخر البنية ، ولم
يحصل هناك إلا مادة وفقدان البياض . فإذا كان العدم لا يكون مع الملكة في جنس واحد ،
بل الأعدام إما أن لا يكون لها أجناس ، أو تكون أجناسها أخرى ، بل الأولى أن يكون
ما يقوم منها مقام الأجناس أعدام الأجناس ، وتكون أجناسها غير حقيقية من معنى
الجنسية ، على ما علمت في موضعه . فإن البصر لو كان مثلا مشتعلا على أمرين كنوعين
له ، وكان لكل واحد منهما عدم يقابله ، كان عدم حس ما يعم ذينك العدمين ، ويقال
عليهما كليهما ، وكان كالجنس لهما ، وإن لم يكن عدم الحس المطابق جنسا لهما حتى
يكون عادما البصر عادما الحس مطلقا ، فيكون إذن العدم إما أن لا يكون له جنس ،
أولا يكون جنسه الجنس الذى فيه الملكة .

وقد ظن قوم : أنه إنما قيل للأخير لا من حيث هو أخير وجنس للملكة مشار إليه
بل من حيث هو قريب ، كأن المقولة تكون مشتركة للعدم والملكة . وقد علم في هذا ما علم ،
أو يشبه أن يكون كان هذا مشهورا بينهم ، فأخذ الأخير على أنه القريب من جهة أن
المشهور كان يجعل العدم مثلا والملكة في مقولة واحدة . فإذا يجب أن يأخذ هذا على
حكم المشهور أيضا .

(١) فإن : وإن ب (٢) طبيعته : — د ، ن (٤) عادما : عاما د ، ن || أمر : —
س ، ه || مقابل : ومقابل د ، ن (٦) الخالف : الخلف ه || شئ : شيئا ه
(٧) وفقدان : فقدان د || واحد : — د ، ن (٨) لا : — سا (٩) منها : ومعها د ،
سا ، م ، ن ، ه || أعدام الأجناس : — م || من : ومن ن (١٠) في موضعه : — د ، ن
|| على أمرين كنوعين له : — د (١١) وكان لكل : ولكل س || عدم : عدما م || حس : جنس ن
(١٢) عادما : عام د ، ن (١٥) للأخير : للأخرب || مشار : مشارا سا (١٦) قريب :
قرين س (١٧) أو يشبه : ويشبه س ، م || يكون : — س || مشهور : مشهور ه || بينهم : منهم
ب ، ه ؛ فيما بينهم س || فأخذ : وأخذ د ، ن (١٨) على : فى س

وأیضا ، إن كان للجنس عدم مقابل ، وليس عدم النوع فيه ، فليس النوع فيه ، وإن كان فيه ، فالنوع فيه . مثاله : إن كان العمى تحت عدم الحس ، فالبصر تحت الحس ويجب أن تعلم أن هذا هو على المشهور ؛ وأما الحق فهو على ما قلنا

- وأما التقيضان ، فليس يجب أن يوضع المقابل منهما تحت المقابل ، فإنه ليس إذا كان الإنسان تحت الحيوان ، فيجب أن يكون اللاإنسان تحت لحيوان ؛
ولا أيضا يجب أن يكون اللاإنسان تحت الحيوان ، بل لا حيوان تحت لاإنسان ،
أولا إنسان تحت لا حيوان ما ؛ لا تحت لا حيوان البتة . كما هناك العمى تحت
لا حس ما ، لا تحت لا حس مطلقا ؛ فإنه ليس إذا كان الشيء عادم البصر فهو مادم
الحس مطلقا ، وإن كان لا حيوان تحت لاإنسان ، أو كان اللاإنسان مطلقا تحت
أنه لا حيوان ما ، فبين أن الإنسان تحت الحيوان . على أنه ليس يجب أن تطلق أن
السلوب لها أجناس حقيقية ، بل تتذكر ما قد قلنا مرارا .

- ويجب أن تأخذ من هذا البحث فائدة : وهو أن التقيض في المتقابلات ليس
نعني به نفس القضية فقط ، بل والتقابل بنعم و لا ، وهو البسيط . وأما مواضع
تقابل الإضافة ، فمن ذلك أنه إن كان النوع مضاف الذات ، أو لازما له الإضافة ،
فكذلك الجنس ؛ ولا ينعكس . ومنع هذا الانعكاس إنما هو في المشهور ؛ كما علمت
من حال جزئيات العلم ، وما قيل فيها . وقد يعاند الحكم الأول بأن الكيفية جنس
للعلم ، ولا تلزمه الإضافة ، فإذا تخصصت نوعا فكانت علما ، لزمته . والكيفية
نفسها ، وإن كان قد تلحق بها الإضافة بنحو من أنحاء النسبة ، فهي غير الإضافة

(٣) هو : — س (٤) التقيضان : نقصان د ، س ، م || منها : ومنها م
(٥) أن يكون : — د ، ن (٦) تحت : — سا || لا حيوان : اللاحيوان ه ||
اللاإنسان : الإنسان ب ، د ، س ، م ، ن || الحيوان : لا حيوان ن (٧) ما لا :
ما لا حيوان ه (٨) مطلقا : مطلق د (٩) أو كان : إذا كان ب ، د ، س ؛
أو إذا كان ن (٩-١٠) تحت أنه : أنه تحت د ، ن || ما : — د ، ن (١٢) التقيض :
للتقيض م (١٣) بل : — م || والتقابل : والمتقابل س ؛ + بل م || ولا : أو لا سا
(١٤) فن د ، ن (١٥) ومنع : وضع د ، ه ؛ ومع ن ؛ وموضع ن (١٦) العلم : المعلم م
(١٧) العلم : المعلم د ، ن || فكانت : فكان س || والكيفية : وأما الكيفية د ، ن (١٨) وإن كان
قد : فقد د ، ن || أنحاء : — ن || فهي : وهي د ، ن || الإضافة : إضافة ه

اللازمة ؛ بل الرأس وهو نوعاً ما تلحقه إضافة ، والجسم وهو جنس لا تلحقه إضافة . أما أنت من حيث تطلب الحق ، فقد يُبين لك صواب الحكم فيه فى الفن الثانى .

وأيضاً ، إن كان النوع مضاعفاً لشيء ؛ ثم لم تكن الإضافة الجنسية التى للفروض جنساً له متعلماً بذلك الشيء ، فليس المفروض جنساً له بجنس . مثل أنه : إن كان الضَّعْف يقال بالقياس إلى النصف ، ثم فرض كثير الأضعاف جنساً للضعف ولم يتعاق بالنصف ، فليس كثير الأضعاف جنساً . وهذا الموضع يقبل من المثال ، ويشتهر ، ويعاند من طريق الحق بأن الزائد جنس الضعف ، وليس يجب أن يكون بالقياس إلى النصف ؛ ولكن يكون بالقياس إلى جنس مضاعف النوع ، وهو الناقص ، فإن الناقص جنس النصف ؛ بل الأولى أن يجعل الجنس ومضاه كالجس والمحسوس ، والمبصر والبصر . ويعاند من قبيل الشهرة بأنه ليس يجب أن يكون الجنس وما فوقه يقال بالقياس إلى شيء واحد ، فإن العلم نوع من الملكة ، ويقال بالقياس إلى المعلوم ، والملكة تقال بالقياس إلى العالم . عل أنه لا يمنع الحق أن يكون العلم — من حيث هو علم وأخص من الملكة — يعرض له أن يكون مضاعفاً إلى النفس ، مثل ما يعرض إلى الملكة . فكأنك علمت هذا أيضاً فى موضع آخر .

وموضع آخر لا مدخل له فى العلوم ، وهو أن يكون الجنس يقال بلفظ زائد على اللفظ الموضوع له من الألفاظ الروابط والأواصل ، مثل : ” من “ ، أو ” على “ أو ” ب “ ، أو ” إلى “ ، أو بغير لفظ زائد على اللفظ الموضوع له يلحق به من هذه الألفاظ ثم يخالفه النوع . ويعاند هذا الموضع بالمخالف إذ يقال لكذا ، والغير يقال على غير كذا ، وأحدهما تحت الآخر .

(٢) أما : فأما د ، ن || بين : تبين ه || لك : كل سا (٤) لشيء : للشيء ه || الجنسية : بالجنسية م (٦) الصف : الضعف م (٨) ويشتهر : ويستمر (٩) مضاعف : مضاعف ب || النوع : للنوع ن (١٣) على : أعنى ه (١٥) إلى الملكة : للملكة د ، سا ، ن ، ه || فكأنك : وكأنك د ، ن (١٦) وموضع آخر : — د (١٧) النوع : — س || من : فى م || والأواصل : والأفاصل د ؛ والأواصل س || ” ب “ : ” رب “ ب (١٨) من : فى ب (١٩) إذ يقال : أو يقال د || والغير : أو الغير ن ، ه (٢٠) وأحدهما : أو أحدهما ه

وأیضا ، فإن العلم يقال لكذا ، والملكة يقال لكذا . على أن الحق أن الإضافة للملكة ليست على نحو إضافة العلم التي نحو المعلوم ، بل إذا أخذ العلم نوعا من الملكة وأجرى مجراه ، كان أيضا العلم — من حيث هو ولم لا من حيث هو ملكة فقط — علما للعالم . فإن كونه علما للشيء ، بسبب كونه ملكة له ويذهب مذهبه — وكذلك يعاند أن الزائد على شيء ، والضعف — وهو كالنوع تحته — ضعف الشيء .

واعلم أن الأمور التي تلزمها الإضافة ، منها ما وجوده ليس إلا فيما له إليه الإضافة ، ومنها ما تتعلق به إضافتان . إحداهما هي إلى أمر ليس هو فيه ، والأخرى إلى أمر ليس هو فيه . فإن العلم بشيء خارج ، هيئة مضافة إلى العالم وإلى المعلوم الخارج ، وهو في أحدهما لا يمكن أن يفارقه ، وبالقياس إلى الآخر لا يمكن أن يواصله . ومنها ما يمكن له كلا الأمرين ، مثل العلم : فإنه يجوز أن يكون بالعالم أيضا إذا علمت النفس ذاتها . وبعض الأمور يستحيل فيها أن يكون المضاف موجودا في المضاف إليه ألبتة ، مثل الضعف ، فإنه ممتنع أن يكون ماضيا في النصف .

وقد ينبعث من معرفة هذا موضع ، من ذلك أن يكون الجنس مما إضافته إلى ما هو فيه ، والنوع ليس كذلك ، أو بالعكس . كمن قال : إن الذكر بقاء العلم ، والبقاء بقاء للباقي وفيه ، والذكر ليس هو للعلم والقياس إليه ، بل هو للتذكر الماضي أول للنفس . وهذا الموضع يصاح للإثبات والإبطال المطلقين ، بأن ننظر هل الذكر بقاء العلم ، فيؤخذ بقاء العلم صفة للعلم بها العلم باق ؛ وليس الذكر صفة للعلم بها العلم باق .

- (١) لكذا : بكذا ب ، س ، سا ، ه || والملكة : أو الملكة ب ، د ، س || الإضافة : + التي د ، ن || التي : إلى ب ، سا ، م (٣) مجراه : مجراها م (٤) علما : عالما د ، ن || ملكة : لملكة د (٥) تحته : تحت ن (٦) الشيء : لشيء ب ، س ، سا ، ه (٧) وجوده : وجودها د ، ن || فيما : فيها م || إليه : فيه د ؛ هذه ن (٨) به : بها ن || هي : شيء د ؛ يعني ن || هو : هي د ، ن (٩) هو : هي د ، ن || بشيء : لشيء م || هيئة : منه د ، ن (١٠) وبالقياس : بالقياس م || لا : ولا ن (١١) بالعالم : بالعالم د ، ن ؛ ما للعالم ه (١٣) إليه : — ن (١٤) من : — ب (١٥) هو : د ، س ، سا ، م ، ن ه (١٦) للعلم : العلم سا ، م (١٧) فيؤخذ : م ويؤخذ م

الفصل الثالث

فصل (ج) في مثل ذلك

ومن المواضع التي يبطل بها ما يوضع جنسا ، أن تكون الملكة جعلت جنسا للفعل أو الفعل جعل جنسا للملكة . مثل من يقول : إنَّ الحس حركة جسمانية ، والحركة فعل لا مبدأ فعل ، والحس مبدأ فعل . أو يقول : إنَّ التذكر ملكة نفسانية ، والملكة النفسانية بحال ثبات ، لا بحال تجدد وفعل . والتذكر بحال تجدد ، لا بحال ثبات .

ومن المواضع المحزنة لذلك أن تكون القوة على المصاهرة تجعل جنسا للملكة النفسانية كمن يجعل الحلم نوعا من كظم الغيظ ، أو يجعل الشجاعة مصاهرة على الخوف ، أو العدالة قسر النفس على الامتناع من الأرباح الدنيئة . فإنَّ هذه كلها تباين الملكات ، إذ كانت الملكات هي التي لا تتفعل معها النفس شيئا من ذلك ، فلا تغتاظ ، ولا تخاف ، ولا ترغب ، لا أن يمتريها ذلك ثم تتكلف المصاهرة عليه ، فإنَّ ذلك ضبط النفس ، لا فضيلة الملكة .

ومن المواضع الشبيهة بذلك أن يجدوا للشئ لازما لا ينفك عنه ، لكنه خارج عن حقيقة وماهية ، فيجعلونه جنسا له ، كمن يجعل الغم جنسا للغيظ ، ويجعل الظن جنسا للتصديق ؛ لكن الغم ليس هو نفس الغيظ ولا مقولا عليه ، بل هو أمر يتقدمه فيوجبه ، ولا الظن جنسا للتصديق ، ولا مقولا على تصديق ، بل يحدث أولا ظن ، ثم يكون تصديق ، فيكون إذن الغم والظن أمرين يلزم أن يتقدما الأمرين الآخرين ، وليس

(٢) فصل ج : فصل ٣ هـ (٥) لا مبدأ : لا ابتداء د || أو يقول : ويقول سا
(٩) الحلم : الحكم سا ، م ، ن (١٠) من : عن د ، سا ، م || إذ كانت
الملكات : — ب (١٢) لا أن : إلا أن د ، س ، ن هـ ؛ أن لا م || يعترها :
يغيرها م || النفس : للنفس ن (١٣) المواضع : الفضائل س || أن : أنك ن (١٥) قس :
جنسا هـ || مقولا : مقولة د || هو : — د ، سا ، ن ، هـ || يتقدمه : مقدمه د
(١٦) جنسا : جنس س ، سا ، ن ، هـ || مقولا : مقول د ، س ، ن ؛ مقولة م
|| يحدث : يصدق د

بجنسين له . ولو كان الظن جنسا للتصديق لما صح أن يبقى اعتقاد واحد ، فيستحيل عن كونه ظنا بعد ما كان ظنا . فإن ذات الشيء لا تبقى واحدة بالعدد وتخرج من جنسها .

وأیضا ، إن لم يكن الجنس فيما فيه النوع ، بل كان النوع في غير ما فيه الجنس ، فليس الجنس جنسا ، مثل من يقول : إن الحياء خوف ما ، لكن الخوف الحيواني من قوة النفس الحيوانية ، والحياء في النطقية . وكذلك من يقول : إن الغيظ ألم وغم ؛ فإن الغيظ في الغضبية ، والألم في الحس ، والغم في الشهواني أو في السياسي . وكذلك من قال : إن الحس الحيواني مشيئة ما ، والمشیئة فكرية ، وتلك شهوانية . وهذا الموضع وما شبهه نافع في الإثبات والإبطال المطلقة ، وإن لم يكن للجنس وحده .

وموضع آخر : أنه إن كان الجنس ليس يقال على النوع قولاً مطلقاً ، بل من جهة ، فليس الجنس جنسا . وكونه من جهة يفهم منه معنيان : أحدهما أن يكون مقولاً على جزئه لا على كله ، مثل العضو ، فإنه يقال على جزء من الإنسان قولاً كالجنس ، ولا يقال على كله ألبتة بوجه من الوجوه ، فلا يقال ألبتة للإنسان إنه عضو . والثاني أن يكون يقال على كله ، ولكن من جهة جزئه ، سواء كان عارضاً للجزء أولياً ، أو كيف كان ؛ مثال ما يقال : إن الإنسان محسوس ، فإن الإنسان إنما هو محسوس لأجل ظاهر جسمه ، حتى لو فصل جسمه عن نفسه ولكان ذلك الجزء محسوساً ، وإن لم يكن جزء إنسان . وليس هذا شرطاً في هذا القسم ، فإنه ربما كان ذلك المعنى لا يقال عليه لو فصل جسمه مثل الصحيح ؛ لكن إنما أوردت ذلك لتفهم أنه كيف يكون تعاقبه بالجزء .

وبالجملة يجب أن يكون الجنس جنساً للشيء في ذاته مطلقاً ، فتكون ماهيته المشتركة المعرفة لذاته تعريفاً مشتركاً . فأما ما يقال على ذاته لا لأجل ذاته بل لأجل جزئه ، فإنه

(١) بجنسين : بجنس س || له : لها ه || ولو كان : وكان م || فيستحيل : ويستحيل س (٢) ظنا : — ن || واحدة : واحدا س || وتخرج : وتخرج ه (٣) فيه : هوم (٥) النطقية : المنطقية ب ، سا ، م (٦) من قال : — د (٧) الحيواني : الشهواني نج ، سا ، م (٨) للجنس : الجنس د (٩) إن : — م (١١) جزئه : جزئيه د || جزء : الجزء ن (١٣) جزئه : جزئيه د || مثال : مثاله س ، ه ؛ مثل م ، ن (١٥) عن : على س ؛ من د (١٦) القسم : للقسم ب (١٧) أوردت : أفردت نج || ذلك : — س (١٩) فإنه إما : فإذا في

إما غير محمول على ذاته ، وإما أن يقال على ذاته من حيث تنسب ذاته إلى غيره ، مثل أن ينسب إلى جزئه ، فإن جزؤه غيره ، أو من حيث له غير آخر كيف كان ، فلا يكون المحمول جنسا ، فإن جنسه يحمل على صريح ماهيته التي له في ذاته لا بحسب غيره . فيجب إذن أن يكون الجنس محمولا على الذات ، لا من جهة شيء في جزئه ، ولا من جهة شيء في شيء آخر متصل به أو عارض له .

وموضع آخر يتلو هذا الموضع كأنه منتج منه ، وكأن قائلا قال : إن الجسم يحمل على الإنسان وهو جنسه ، وليس يقال عليه من جهة جملة المركب من جسم ونفس ، بل يقال على أحد الجزئين : وهو جسمه الذي يخصه ، فيكون جسمه الذي يخصه نودا من الجسم ويكون الجسم جنسا لجزئه ، ولا يقال عليه مطلقا . والمعلم الأول قال في جوابه : إنه لا يجوز أن يؤخذ الجزء ألبنة كالجنس ، ولا ما يحمل عليه الجزء ، فإنه لا يجوز أن يحد الحيوان بأنه جسم ذو نفس ، وإلا فيكون الكل محمولا عليه الجزء الذي هو الجسم ، فيكون الكل هو الجزء ، وهذا محال .

وأقول : إن هذا الموضع علمي ، والمثال المورد فيه حق من جهة العلمية ، وليس بمشهور ، فإن المشهور أن الجسم جنس للإنسان . فيجب عليك أن تتذكر ما علمتك في الفن الذي في " البرهان " من الفرق بين الجسم الذي هو جزء إنسان ، والجسم الذي هو جنس الإنسان ، وتعلم من هناك أن أحدهما ليس ألبنة محمولا على الإنسان أو الحيوان فإن الحيوان ليس هو الجزء الجسماني الذي هو بالحالة والطبيعة التي لأجلها اقترن بها النفس ، بل هو مجموعها ، وذلك المجموع جسم ، لا لأنه ذلك الجسم الذي هو الجزء .

(١) حيث : + هو ه (٢) فإن جزؤه : — ب || كيف كان : — سا || كان : — م () التي : — د (٤) الجنس محمولا : المحمول جنسا سا (٥) في شيء : — ب ، م (٦) هذا : الهذاس || وكأن : وإن كان ن (٧) المركب : المركبة د || جسم : جنس سا (٩) ويكون : فيكون ن || لجزئه : لجزء د || والمعلم : فكان المعلم د ، ن (١٠) أن يؤخذ : أن يكون يؤخذ م ، ه || الجزء : + وحده د ، ن (١١) الذي : — ب (١٣) وأقول : فأقول ه (١٥) البرهان : البرهاني سا (١٦) الإنسان : للإنسان د ، سا ، م ، ه || وتعلم : والعلم م || أو الحيوان : والحيوان ه (١٧) بها : به ه (١٨) جسم : جنس م || لأنه : أنه سا ، ن ، ه

وقد طَوَّلنا في هذا وأطعننا ، فيجب أن تعرف ذلك من هناك ، وتعرف الفرق بين الجسم الذي هو جزء القوام ، والجسم الذي هو جزء الحد ، فتعرف صحة هذا الموضع وتعلم أنه ليس يعنى ههنا بالجسم الذي هو جزء الحد ، بل الجسم الذي هو جزء القوام ، وهو أحد الشئيين اللذين في الحيوان ، وبهما يتقوم الحيوان على أنهما جزءان له ، وهما جسم بحال ونفس .

- وموضع آخر : أن تجعل الفعل — محمداً كان أو مذموماً — نوعاً من القوة عليها ؛ كمن جعل السرقة قوة على حسن الاقتيات بملك الغير شراً ؛ وذلك لأن القوة لا يصير بها صاحبها القوى شريراً ، والسرقة يصير صاحبها السارق شريراً ، ولو كانت القوة تجعل القوى شريراً ، لكان الملك شريراً ، ومن المشهور أنه قادر على الشر ، وكان الإنسان الفاضل شريراً ، ومن الحق أنه قادر على الشر . بل نفس القوة مختارة محمودة ، لم تخلق عبثاً ، بل هي معدة نحو المصالح ، ولكنها لا تكون قوة أو تكون على المتقابلات . ومحال أن يكون الشر في جنس مختاراً محمداً . وكذلك أيضاً إن جعل الفعل المحمود لذاته ، أو الغاية المحمودة لذاتها نوعاً للقوة عليها ، أو نوعاً للقوى والفاعل ، وذلك لأن الغايات وما يؤثر لذاته ، لا يكون نوعاً مما يؤثر لغيره ، والقوة لا تؤثر لغيرها . ومحال أن يكون المؤثر لذاته في جنس ما يؤثر لغيره ، فإنه إذا كان من حيث هو قوة تؤثر لغيره كان معناه أن طبيعة القوة مؤثرة لغيرها . ومعنى هذا أن كل قوة مؤثرة لغيرها ، ولا شئ من الغايات الحقيقية المحمودة لذاتها هي مؤثرة لغيرها ، فينتج ما تعلم . وقد يجوز أن يكون الشئ الواحد يؤثر لذاته ولغيره ؛ ولكن ليس هذا الموضع في مثل ذلك ؛ فإن كان في مثل ذلك فالموضع مشهور غير حق .

- (١) وتعرف : وتعلم ، ن (٢) أنه : أن ن || الذي : ن (٤) اللذين : الذي سا
(٦) عليها : عليهما س ، م ؛ عليه د ، ن (٧) السرقة : السرود || الاقتيات : الاقنماء د ؛ الاقتيات سا ||
|| بملك || ملك د سرا : شراب (٨) بها : لها سا ، م || يصير : + بها د ؛ لها ن
|| السارق : + لها ه (٩) ومن المشهور : والمشهور ن (١٠—١٢) لم تخلق ...
مختاراً محمداً : — س (١١) ولكنها : ولكن د ، ن || ومحال : ومن المحال نج
(١٢) مختاراً محمداً : مختاراً محموداً ، ن ه || محمداً : ومحموداً م (١٣) أو الغاية : والغاية د ، ن
(١٤) لا : وليس د ؛ ليس ن || تؤثر : مؤثرة س ، ه (١٥) فإنه إذا : فإذا م || إذا : إن س
(١٦) طبيعة : طبعه د || ومعنى ... لغيرها : — س (١٥—١٦) ولا شئ ... لغيرها : — سا
(١٨) ولغيره : — س (١٩) مشهور : غير مشهور ب

والذى قال فى بيان هذا الموضع إن النوع يكون مختارا مؤثرا ، والجنس ليس كذلك ، مثل الفضيلة والملكة ، على أن الملكة ليست مؤثرة ألبتة ، فهو قول جزافى ؛ وذلك لأن الملكة ليست مختارة ولا مكروهة ، بل تصير مختارة وتصير مكروهة بالفصول . ولا يتمتع أن يكون النوع مؤثرا ، والجنس لا يؤثر ولا يكره ، بل المنع هو أن يكون الجنس مؤثرا ، والنوع مكروه الذات ، أو الجنس مكروه الذات ، والنوع مؤثرا . وامتناع هذا حق ، أو أن يكون النوع مؤثرا لذاته ، والجنس مؤثرا لغيره ؛ وامتناع هذا مشهور من جملة المشهورات التى تؤيد بأدنى مثال واستقراء .

وموضع آخر ، أن يكون الشئ نسبته إلى كل واحد من أمرين فى أنهما جنس له نسبة واحدة ، ثم ينسب إلى أحدهما دون الآخر ، فيجعل جنسا له دون الآخر ، مثل ما يقال : سارق ، أو مخادع ، أو ساع ، فإن كل واحد من هذه يجب أن يكون قادرا ، أى متمكنا . ويجب أن يكون مختارا ، فإنه إن قدر وتمكن ولم يختار ، أو اختار لكنه لم يقدر ، أى لم يتمكن — لست أعنى القدرة التى هى القوة — لم يكن مخادعا أو ساعيا أو سارقا بالفعل . ثم ليس أحد الأمرين أولى بأن يكون جنسا والآخر فصلا . فإن كل واحد منهما قد ينقسم بالآخر ، وكل واحد منهما يوجد فى غير ما يوجد فيه الآخر . فإنه قد يكون مختارا لا يتمكن ، وقد يكون متمكنا لا يختار ، فإما أن لا يكون ولا واحد منهما جنسا ، أو يكون كل واحد منهما جنسا ؛ ثم إن كان كل واحد منهما أمرا محققا لمساهية فأيهما جعلته جنسا للفروض نوعا كالسارق ، ثم لم تذكر الآخر ، فلم تدل على طبيعة

(١) مؤثرا : — س (٢) الفضيلة : بالفضيلة د ، ن || فهو : فليس هو د ، ن
(٣ — ٢) جزافى وذلك : جزافى ذلك د (٣) بالفصول : بالفصل س (٤) يتمتع : يمنع ساء ؛ تمنع م
|| المنع : المنع بـ | هو : — ساء (٥) والنوع : + مكروه الذات د (٦) أو أن : وأن د ، ن
|| وامتناع : امتناع د ، ساء ، ن (٨) أن : — ب ، س ، ساء ، م (١٠) مثل : مثال ساء
|| فإن : وإن ن || واحد : واحدة هـ (١١) وتمكن : تمكن ب ، ن (١٤) بالآخر : الآخر ساء
|| واحد : — ن (١٥) مختارا : مختار ب ، م || متمكنا : متمكن ب ، ساء ، م ، هـ || يختار :
مختار ب ، د ، ساء ، م ، هـ ؛ مختاران || واحد : حذب (١٦) منها : — ن || واحد : — ن
(١٦) جنسا : — د ، ساء ، ن ، هـ (١٧) للفروض المفروض د ، ساء ، ن || لم : لام
|| الآخر : — م

المعنى المشترك فيه بالكمال . فكما أنه ليس أحدهما أولى بالجنسية فليس أولى بالفصلية . وهذا الموضوع بالحقيقة إنما يمكن في أمور يحمل عليها أمران كل واحد منهما شرط في وجوده وليس واحد منها أولى بأن يتخصص به من الآخر في ظاهر الأمر . فإذا أثبت أحدهما جنسا ، كان للمعارض أن ينازع ويقول : أنه ليس أولى بأن يكون جنسا من الآخر . فإذا ليس الآخر جنسا ، فليس هو جنس . وأما أن أمثال هذه الأشياء قد يمكن أن يكون لها جنسان ، فالقول فيها هو القول فيما سلف ذكره من الأجناس الحادثة بفصول متداخلة وقد قيل فيها ما قيل ، وأما ههنا ، وفي هذا المثال عند التحقيق ، فإن الجنس هو الاختيار والتمكن هو الفصل لعلته من العلة يجعل ذلك أولى بالجنسية ، وهذا بالفصلية ، وإن كان العموم لا يجعله . وليس هذا موضع تطويل القول فيه .

- وموضع آخر قريب من هذا ، وهو أن لا تكون نسبة الأمرين إلى الجنسية من نسبة واحدة ، بل أحدهما بعينه جنس والآخر بعينه فصل . لكن قد غلط فوضع الذي هو فصل منهما جنسا لما هو جنس منهما ، كمن قال : إن التحير هو إفراط التعجب ، ولم يقل تعجب مفرط . أو قال : إن التصديق قوة الرأي ، ولم يقل رأى قوى ، بفعل الإفراط جنسا ، والتعجب فصلا ، وجعل القوة جنسا والرأي فصلا ؛ حتى جعل القوة في الرأي تصديقا لا الرأي الذي فيه قوة ، فإن الشيء الذي يكون في الشيء لا يكون هو نفسه . وكذلك لم يجعل التحير تعجبا بحال بل حالا في التعجب . وهذا محال ؛ فإن الرأي نفسه في المصدق : وهو التصديق ، والتعجب نفسه في المتحير : وهو التحير . وأما إفراط التعجب فأمر في المتعجب . فإن كان إفراط التعجب هو التحير نفسه ، إذ قيل إن هذا حده ، فإن التحير يكون موجودا في التعجب لأنه إفراطه ، فيكون التعجب هو المتحير لا المتعجب ؛

(١) فكما : وكاد ، م ، سا ، ن ، ه || بالفصلية : بالفضيلة سا ، م (٢) واحد : — ن (٣) به : — سا ، م || فإذا : وإذا ، ن (٥) جنس : بجنس م ؛ جنسان || قد : هل يخ ، د ، سا ، م ، ن || فيها : فيها سا (٦) هو : — س || القول : كالقول س || الحادثة : الحاصلة س (٧) الجنس هو : — سا (٨) والتمكن : هو التمكن د (٩) موضع : الموضوع ، س (١٠) نسبة الأمرين : الأمران نسبتها د ، ن ، هاش ه || الأمرين : + نسبتها سا ، م || من : — د ، ن ، هاش ه (١٢) منها : بينهما م [١٤] وجعل القوة جنسا والرأي فصلا : — د (١٥) لا : لآن || قوة : + بل ب || في : فيه س (١٦) وكذلك : فذلك م (١٧) المصدق : المتصدق د (١٨) المتعجب : التعجب م || إذ : إذا ، سا ، ن [١٩] يكون : — سا || إفراطه : إفراط ن ، ه التعجب : المتعجب م ، م || هو : من د

وهذا محال . وكذلك يكون التصديق هو الذى يظن ؛ وهذا محال . ثم يمرض أن يكون الإفراط مفرطاً ، إذ كان التعجب هو الإفراط ، وفيه الإفراط ؛ وأن تكون قوة الظن هى القوية .

وموضع آخر : أن يجعلوا المنفعل جنساً للانفعال اللاحق الغير المقوم حتى يكون الموضوع جنساً للمعارض له ، كمن يقول : إن عدم الموت هو حياة أزلية ؛ فإن الحياة الأزلية أمر يتبعه ويلزمه ويلحقه ؛ ويمرض له عدم الموت ؛ حتى ولو توهم متوهم أن شيئاً كان على أن يموت ؛ ثم إن الله جعله غير مائت فدفع الموت عنه ؛ فإن هذا التوهم ممكن ومقبول ؛ وفطرة العقل لا تمنعه ؛ إنما تمنعه حجة إن كان له مانع فتكون حينئذ حياته الواحدة مستمرة لم تتغير ؛ وقد حدث به ابتداء من عنده صار غير المائت ؛ وذلك حين حدث له معنى غير المائت ؛ ومع ذلك فإن الحياة الواحدة قد كانت غير موصوفة بعدم الموت ، ثم صارت موصوفة بعدم الموت . ومعلوم أن الحياة الأزلية إن كانت جنساً لعدم الموت فالحياة مطلقاً جنس له أعلى ، فيكون قد صار الشيء عادماً للموت بعدما لم يكن . وطبيعة الجنس واحدة بعينها بالعدد ؛ ومستحيل أن تكون طبيعة الجنس واحدة بعينها بالعدد توجد لأمرين هما متباينتا الذات ، أعنى المائت وغير المائت ، وإلا لصار طبيعة الجنس موضوعة للأمرين كالمادة التى تقبل ، وهى واحدة بالعدد ، أمرين متقابلين ، فتكون حينئذ طبيعة الجنس وطبيعة المادة واحدة . وقد علمت الفرق بينهما فى موضع آخر . وبالجمله فإن الحياة تكون حينئذ موجودة لم تفسد ، بل قد استكملت ؛ وإذا لم تفسد لم يتغير الشخص ، فضلاً عن النوع .

(١) وكذلك : فكذلك د ، ن (٢) إذ : إذاد ، ن ، هـ || وفيه : فيه س ؛ ومنه د ، ن || بكون : تكن ن (٣) القوية : القوة ب ؛ القوة لنام (٥) الموضوع : الموضوع هـ || هو : هى د ، ن ؛ — سا (٦) متوهم : — س (٧) أن يموت : الموت م || فدفع الموت : ورفع الموت فرغ م (٧ — ٨) هذا التوهم ... تمنعه : — د ، ن (٩) به : له س ، هـ (١١) بعدم : بعدم || المرت : — الموت بعدما لم يكن د ، ن ؛ بعدما لم تكن موصوفة بعدم الموت سا || بعدم : بعدم (١٢) أعلى : أجلى د ؛ أصلى ن (١٣) بالعدد : فالعدد م (١٤) توجد : — فى التوهم د ، ن || متباينتا : متباينان د (١٥) واحدة : — بعينها ن || بالعدد : — تؤخذ فى التوهم ن (١٦) متقابلين : — د ، ن || وقد : قد د ، ن (١٨) وإذا : فإذا د

الفصل الرابع

فصل (د) في مثل ذلك

- وموضع آخر عكس هذا ، وهو أن يجعلوا الانفعال جنسا لذى الانفعال . وقد جاء مثاله في التعليم الأول أنه مثل من جعل الريح هواء متحركا ، وأوهم أن استنكاره من جهة أن الريح ليس هو هواء متحركا ، بل هو حركة هواء . فظاهر الحال فيه يوهم أن الهواء لا يجب أن يجعل جنسا للريح ؛ وإذا أخذ هذا على هذا الظاهر لم يكن الانفعال قد جعل جنسا للمفعول ، بل المنفعل جعل جنسا للانفعال ، فيشبهه أن يكون ههنا سَقَطٌ في النسخ أو يشبهه أن يكون الهواء نوعا من الريح . وتفسير المثال يدل عليه ، فإنه قيل : ولا يجوز أن يكون الهواء ريحا أصلا ، وذلك لأن اواء يبقى واحدا بالعدد ريحا وغير ريح . والنوع لا يبقى شخصه واحدا بالعدد ، ويخرج من جنسه إلى جنس آخر . فيشبهه أن يكون الريح جعل في المثال جنسا للهواء المتحرك ، وإنما هو في الحقيقة عرض في الهواء ، لأنه حركة في الهواء ، أولأنه متحرك من الهواء . والظاهر يدل على أنه يجعل الريح حركة الهواء . ويشبهه أن يكون أراد المتحرك من الهواء ، وحمل المتحرك على الهواء وحمل العرض العام ، والهواء له كالموضوع المنفعل ببسيط هذا العرض العام الذي و الحركة ، فكأنه قال : يجب أن يكون الريح ليس هو هواء متحركا ، بل متحركا هو دواء حتى يكون جنس الريح المتحرك وفصله أنه من هواء ، كما أن الجرداب هو المستدير من الماء ، والحرف هو المقطع من الصوت ، والقدم هو الآلة من الحديد ؛ وإيس شيء منها هواء ولا ماء ولا حديدا ، وإلا فالجزء يكون مقولا على الكل ، ويكون الموضوع

(٣) يجعلوا : يجعل ه || جنسا لذى الاتعال : — م (٥) أن الريح : أن النوع م
 || هو : — د ، ن || فظاهر : وظاهر د || فيه : — سا (٦) هذا — ه (٧) جعل :
 — د ، م ، ن || ههنا : + في س ؛ + قد (٩) ريحا : وريحا د ، ن (١٠) والنوع ؛
 فالنوع د ، ن (٩ — ١٠) ريحا وغير بالعدد : — ن سا (١١) هو : كان ه
 (١٤) يبسط : يبسط سا ، م ؛ يبسطه ه (١٥) هو : — ن || متحركا : متحرك ب
 || المتحرك : — ن (١٦) [الجرداب : وسط البحر — اللسان] (١٧) المقطع :
 المقطعي س (١٨) ويكون : فيكون ن

مقولا على المركب . فإذا فسر مثال الموضوع على هذه الجهة ، وعلى أن النرض فيه أن الهواء إذا جعل نوعا من الريح الذى هو كالعرض العام ، الذى هو أحد الخمس بالقياس إلى الهواء ، كان محالا . وأن الريح هو المتحرك من الهواء ، إن كان بالجعل الأول قد سلم المثال عن أن لا يكون مثالا للموضع ؛ وبالجعل الثانى سلم أيضا الريح عن أن يكون ، حركة وعرضا بسيطا ، لا العرض العام الذى باشتراك الاسم . وكيف يكون الريح عرضا وحركة ، ومن المعلوم أن الريح جسم ؟ ثم إنه إن كان قول القائل : إن الهواء نوع من الريح يبطل بوجوه أخرى ، من أن الهواء كيف يكون نوعا من الريح ، والريح لا يوجد غير هواء ، فليس ذلك مانعا أن يبطل أيضا من هذا الوجه .

ولست هذه المواضع الإبطالية معدة نحو الأشياء التى لا يوجد لإبطالها موضع غيرها . بل أن يكون أحد المواضع دى . فلو أن قائلًا قال : إن الهواء نوع من الريح ، لكان قد يبطل بأن يقول إن الهواء يبقى متحركا وغير متحرك ، وريحا وغير ريح ، وهو واحد بالعدد ، وكان ذلك إبطالا ؛ كما لو أبطل بأن قيل : وهو ههنا ريح يقال على شيء آخر .

فهذا ما يحضرنى فى رد هذا المثال إلى مطابقة الموضوع ؛ وعسى أن يكون عند غيرى ما هو خير منه . أما المفسرون فقد استمروا على أن جعلوا المثال بحسب ما يطابق الموضوع بل يطابق الوضع الذى قبله . على أن باقى الأخبار عن هذا الموضوع تدل على أن الحديث دوهن موضوع جعل جنسا ، ويشبه أن يكون قد وقع فى النسخ سقط ، أو تغيير ، أو سهو . ويشبه أيضا أن لا يكون هكذا ، بل يكون الكلام على النحو الذى أولناه ، ثم يكون ما يتصل به عودا إلى الموضوع الأول قبل هذا الموضوع ، كأنهما فى حكم موضع واحد ، إذ هما

(١) أن الفرض : أنه الفرض د ، ن (٢) هو أحد : أحد ن (٣) وأن : فإن ه || إن : — س سا ، م ، ه (٤) للوضع : للوضع د ، ن (٤) سلم : يسلم د ، ن (٥) لا : لإلاد ، سا ، م ، ن ؛ : + أن د ، م ، ن || العام : — م (٦) نوع : — سا (٧) أن : — سا || يكون : — م (١٠) هى : — ن || فلو : ولود ، ن ؛ فلولا س (١١) يقول : يقال نج ، د ، س ، سا ، ن ، ه (١٢) لو أبطل : قالوا بطل سا (١٣) يحضرنى : يحضر س ، ه ؛ يحصل سا ؛ يحصل فى م (١٤) أما : وأما س (١٤—١٥) بل يطابق : بل مطابق ب (١٥) عن : فى س || الموضع : الوضع ب ، س ، ن || عن : غير سا || فى : — م || فى النسخ : سا (١٦) تغيير : تغيير د ، ن (١٨) عودا : عود د ، سا ، م || الموضع : الوضع سا || إذ هما : وهما د ، ن ؛ أو إذ هما م

كالتماكسين . وقد يجعل الكلام في الشيء موصولا بالكلام في عكسه ، على أن جملتهما كلام واحد . وأما ما هذا الكلام المتصل ، فهو أنه يقول ما معناه هذا : أن في بعض الأشياء قد يحمل الموضوع على المتكون منه في المشهور ، فلا يستنكر ذلك ؛ فإن الناس لا يستنكرون أن يقولوا إن الريح هواء متحرك ليس متحرك هوائى ، ولا يستنكرون أن يقولوا إن الحرف صوت مقطع ، لا أن يقولوا مقطع صوتى . ففى هذه الأشياء لا يستنكر ٥ أن يجعل الريح هواء أو نوع هواء استنكارا مشهورا ، أو قريبا من المشهور . وأما في بعضها فالأمر بالخلاف ؛ وذلك كمن يقول : إن الثلج ماء جامد ، فإن معنى هذا القول ، إنه ماء ، ومع أنه ماء جامد فهو غير شديد . فإنه ما لم يكن الثلج ماء لم يكن الماء جنسا له ، ثم الثلج ليس ماء ، بل كان ماء ، إذ الماء بالفعل في العادة هو ذلك السيل ، وذلك السيل ليس موجودا بالفعل .

١٠

ومثال آخر مما يكون الموضوع جزءا ما يقال من أن الطين تراب معجون بماء ، وليس الطين ترابا أصلا ، فكيف يكون ترابا بالصفة ، وتلك الصفة أنها معجونة بماء ، ولو كان الطين ترابا ، لم يكن الطين هو الجملة ، بل كان الطين هو الجزء الذى هو التراب من جهة ما خالط الماء . فالموضوعات التى تصدق على الجملة في المشهور ، مثل : الإنسان على الكاتب ، والصوت على الحرف ؛ فإنها يشكل فيها الأمر ، فتظن ١٥ أجناسا .

وأما ما كان من النمط الثانى فيظهر بسرعة أنها ليست محمولات ، فكيف تظن أجناسا ؟ والموضوعات الأولى ربما كانت أنواما أخيرة ليست أجناسا ، فكيف يكون لها أنواع ؟ وذلك أنه إذا كان بعض الأمور النوعية إذا عرض لها شئ واحد —

- (١) جملتهما : جملتا د ، هـ (٣) منه : فيه س ، هـ (٣) فلا : ولاد ، هـ
 || يستنكر : يستنكر سا (٤) هوائى : هواء س || متحرك هوائى ولا يستنكرون : — د ، ن
 (٦) نوع هواء : نوع هود (٨) ومع : وقع د || فهو : وهود ، س ، سا ، م ، ن ، هـ
 (٩) كان ماء : ما كان ماء سا || إذ : إذا د ، سا || هو : وهوب ؛ وهو
 أن م (١١) جزا : جزء س ؛ : مثل د ، ن || من : — د ، س ، ن ، هـ
 (١٢) أنها معجونة : أنه معجون م ، هـ || كان : — س (١٤) خالط : خالطة د ، م ، ن
 (١٧) ما : لما ب ؛ — س || بسرعة : السرعة د (١٩) لها : له س ، سا ، م ، هـ

وهو مع ذلك العرض كشيء واحد — فسمى باسم مثل الجرداب ، فإن الجرداب اسم يقع على كلية شيء موضوعه الماء ، والماء — كما تعلم — طبيعة نوية ، فإذا حصل في موضعه شكل عن حركة ، كان للجميع ذلك الشيء ، وكان جردابا ، فيكون الجرداب ليس هو ذلك الشكل ، ولا الماء المجرد ، بل مجموعهما . فإذا أخذ مثل هذا الشيء ، وفقد في تحديده جنسه ، أخذ موضوعه وأقيم مقام الجنس ، فأشكّل الأمر .

وهذه الأشياء ليس لها بالحقيقة حدود ، على ما علمنا في الفلسفة الأولى . وليس لها أجناس حقيقية ، بل أجناسها المتخيلة لها إما من الأمور الجنسية المركبة التي تركب من مقولات شيء ، أو من الشيء المطلق مع مقولة ، وعلى ما علمت في موضعه . وأما أن تقام الطبيعة الموضوعية مقام الجنس ، وتؤخذ على الاعتبار الذي لا تكون بها موضوعا ، بل تكون بها نوعا أو جنسا — على ما علمت من الفرق — فتصير نسبة تلك الطبيعة النوعية إليها حينئذ من وجه كنسبة الجنس ، إذ كان ذلك النوع قد عرض له أن تخصص بمعنى كلي هو مقوم لطبيعة مركبة من النوع ومن ذلك العرض ، إلا أنه ليس ذلك العرض بالحقيقة فصلا ، لأنه لا يقوم ما يقترن به من الطبيعة المشتركة ، وعلى ما علمت في مواضع أخرى . وكذلك لا يكون ذلك المخصص ، متحدا في طبيعته اتحاد النوع الحقيقي .

وكما أن تلك الطبيعة النوعية لم تكن نوعا ومحمولا على الشخص ، من حيث هو جزء الشخص ، بل من حيث المعنى الآخر المطلق ، كما علمت في موضعه ؛ كذلك لا يكون محمولا على الصنف والجنس له من حيث هو الجزأين الذي هو موضوع العرض ، بل

- (١) وهو : هو س ، سا || الفرض : الفرض سا || كشيء : شيء م || واحد : — س || فإن الجرداب : — د ، ن (٢) اسم : — س (٣) موضعه : موضوعه سا ، ن ، ه || عن : غير سا || الجميع : الجميع د ، س ، سا ، ن ، ه || جردابا : إذا حصل لها شكل من حركة د ، ن (٤) بل : — س || مجموعهما : مجموعها د || أخذ : حدس ، سا ، م || وفقد : وقصد د ، ن (٥) جنسه : جنس ن || أخذ : وأخذ د ، س ، ن ، ه || فأشكّل : أشكّل د ، ن ، ه || أشكّل ن (٦) تركب : ركب د (٨) شيء : شيء سا ، م ، ن ، ه || الشيء : الشكل ن || بها : لها ه (١٠) الفرق : فيه د ، ن || فتصير : + حينئذ ن ، ه (١١) حينئذ : — د ، ن || إذ : إذ ، سا ، م ، ه (١٢) مقوم : مفهوم ب (١٤) المخصص : المخصص س ، م ، ه || متحدا : — ه || طبيعته : طبيعة سا || اتحاد : اتحادا س || متحدا في طبيعته اتحاد : متخذا في طبيعته اتحاد م || طبيعته اتحاد : طبيعة لإيجاد د ، ه (١٦) موضعه : موضوعه م (١٧) موضوع : موضع ن

من حيث المعنى الآخر المطلق . بل المحمول لا يكون من حيث يصلح للعمل جزءا ألبته .
فهذا أحد الأمور التي تشبه الحدود ولا تكون حدودا ، ويكون ما وضع فيها كالجنس
يشبه الأجناس ، ولا يكون جنسا ؛ ويكون الأولى بالحدود أن يسمى صنفا
لا نوعا .

- فلهذا التأويل الذي أولناه ، والفرق الذي فرقناه ، أنكر المعلم الأول أن توضع أمثال
هذه الأشياء من حيث اعتبار الشهرة مكان الجنس أولا ، ثم سلم ذلك ثانيا ، وجعله مما
قد يصدق . فكان المنكر في المشهور من الوجهين قد فيه على شغته بحجة ، وهو كونه
موضوعا لا محولا . وذلك صحيح أيضا من حيث اعتبار الحق ، فإنه من المحال أن
يكون الشيء من حيث هو موضوع وجزء محولا على الجملة .
- وأما المساعد عليه ثانيا من حيث اعتبار الشهرة ، فلا أنه اشتهر بالاستقراء أن الناس
يقولون للريح هواء ، ويقولون للجراد ماء . ولا يجب أن يكون الاعتبار المشهور محوجا
إلى تعيين الجهة التي هو بها جنس ، فإن ذلك علمي دقيق جدا . ولا يمنع اعتبار الشهرة
أن يجعل طرفا التقيض مشهورين ، كما علمت .
- وأما من حيث اعتبار الحق فهو مأخوذ من حيث يصح أن يكون محولا ، وتلك الجهة
تفرق بين كونه محولا وبين كونه موضوعا وجزءا ، وله اعتبار مفرد ، كما قد تبين .
- وأما الموضوعات التي لا تثبت على حالها ، بل تكون قد تغيرت في الشهرة ، مثل
الموضوع في قولهم : إن العصير ماء متعفن في الشجر ، والحمد ماء جامد ، فإن الشهرة قد

(١) يصلح : — م || للعمل : — د ، ن (٢) ما وضع : موضع ب ، س ، هـ
(٣) ولا يكون : ولا يجب أن يكون د ، ن ، هـ || الأولى : — ن (٥) الأول : — م
(٦) وجعله : — م (٧) الوجهين : وجهين ن || شغته : سعيه ب ، د ، ن ؛ شيعته
م || بحجة : لجة ب ، س (٨) موضوعا لا محولا : محولا لا موضوعا هـ (٩) موضع : موضع م ||
محولا : محولا س (١٠) وأما ب ، س (١١) المشهور : بالمشهور س ، هـ (١٢) على :
علم د ، ن ، هـ (١٣) طرفا : طرف س || مشهورين : مشهورا د ، ن (١٤) وتلك : من
تلك نخ ، د ، ن ؛ ومن تلك هـ (١٥) وبين كونه : وكونه ن || وجزءا : أخيرا س ، هـ || تبين :
يثبت د ، ن (١٦) حالها : حالتها س ، هـ || في الشهرة : — د ، ن
|| الشهرة : الشيء س ، هـ (١٧) الموضوع في قولهم : من يقول د ، ن || متعفن : يتعفن م
|| قد : — س ، م

ترخص في استعمالها . لكن أشهر الشهرة هو أن تلك الموضوعات ليست محمولة ألبته . وقد تكون شهرة أولى من شهرة ، وذلك بأحد أمرين : إما للاشتهار والفشو نفسها إذا طلبا في شيء تلك الغلبة بل دونها ؛ وإما لأن الحق إذا خالف المشهور ثم لم يكن المشهور قويا في معناه ، وكان محتملا لأن يقال هو مجاز لفظ أو غلط عادة ، وكان الحق مما يسرع إليه اتنديبه عليه حتى يسلمه من اتفاق ، فيكون هذا من جملة المشهورات الضعيفة . فإن كان مقابل مشهورا ، صريح بيان الحقيقة سهله ، غلبت شهرته . والموضع المذكور فإن شهرة طرفيه مختلفان ، وأحدهما أقوى بسبب هذا الوجه الثاني .

وموضع آخر : أنه إن كانت الموضوعات للشيء المدعى أنه جنس لا تختلف ألبته بالنوع من جهة فصول المدعى جنسا ، مثل الأشياء البيض فإنها لا تختلف تحت الأبيض بالنوع ألبته ؛ مثل الجص واللمج ، فإنهما ليسا مختلفان من حيث أنهما أنواع للأبيض ؛ بل من حيث هما أنواع للحمم الطبيعي ، ولا فصلهما فصلان يقسمان الأبيض من حيث هو أبيض . فإنه لا يجوز أن يكون أبيض يعرض له فصل تقتضيه الأيضية ، فيباين به أبيض آخر ، بل إن تباينا فإنما يتباينان بأمر طارئة على الأيضية ، خارجة عنها ؛ أعني بهذا أن كل واحد مما هو جنس فإنه يقتضى في أن يحصل عند العقل شيئا مع طبيعة ما تصير به طبيعة الجنس محصلة ؛ فإذا حصل ذلك المعنى تحصلت طبيعة الجنس أمرا متقررا — على ما علمته في مواضعه — مثل الحيوان ، فإنه إذا قيل : « حيوان » اقتضى العقل أن يكون شيئا أخص

(١) محمولة : محمولاد ، ن (٢) قسمها : — س (٤) أو : أو هو ن || وكان : ثم كان د ، ن (٥) التنيه : التنيه سا (٦) الحقيقة : الحقيقة ب ، س || مهله : — د (٧) والموضع : فالموضع س || فإن : بأن سا ، م (٩) المدعى : للدعى د ، سا ، ن (١١) فإنها : في أنهما نج ، سا ، م || مختلفان : مختلفين د ، ن || من حيث أنهما أنواع للأبيض بل من حيث : — د ، ن (١٣) تقتضيه : توجيه د ، ن (١٤) أبيض : أبيض س ، سا ؛ بإضام || فإنما : فإنها ه || طارئة على الأيضية : عارضة للأيضية ن (١٥) بهذا : هذا ب ، س ، ه (١٦ — ١٧) حصل ذلك المعنى : حصلت تلك الطبيعة د ، ن (١٧) متقررا : مفردا سا ، مفردا م || مواضعه : موضعه م (١٨) حيوان : الحيوان س ، ه || اقتضى : أفضى د || شيئا : شيء د ، ن

من الحيوان ، يكون الحيوان ذلك الشيء كونا بالذات ، أعنى أن يكون ذلك الشيء أمرا يحصل الحيوانية في ذاتها ، لا أن تكون الحيوانية كما كانت ؛ وقد انضم إليه أمر آخر ، إن لم يكن ذلك الأمر الآخر جاز أن يكون ذلك الحيوان بعينه محصلا عند الذهن في نفسه ، بل يجب فيما يتقرر عليه الحيوان محصلا ، أن تكون نفس الحيوانية ذلك الشيء كالإنسان ، فإنه نفس الحيوان المحصل .

وأما الأبيض فإنه إذا صار جصا لم يتخصص من حيث هو أبيض بأن يكون أبيض ذلك الأبيض كان غير محصل الطبيعة من حيث هو أبيض بأن يكون أبيض ، ذلك الأبيض كان غير محصل الطبيعة — من حيث هو أبيض — في العقل ، حتى صار جصا عند العقل ، فكان الأبيض هو نفس ذلك الجص . وكيف والجص هو أمر متحصل الذات في نفسه ، والأبيض أمر يلزمه من خارج ليس هو ذاته بذاته ، ولا جزءا من أجزاء من ذاته ، ولذاته عليه فضل . فإذا نـ ليس ذات الأبيض — من حيث هو أبيض — يتخصص بأن يكون هو ذات الجص ، ولا أيضا شيئا إذا زيد عليه يتخصص ، كان المجتمع عليه ذات الجص بل أمرا إذا حصل ذات الجص من حيث هو ذاته ، كان هو واردا عليه . فليس إذن ذات الأبيض موقوفا أن يتحصل إلى أن يصير عند العقل ذات الجص .

(٢) لا : لإد ، ن || الحيوانية : الحيوان سا ، م || كانت : كان سا ، م || وقد : فقد سا || إليه : إليها ن || الأمر : — س ، سا ، هـ (٣) ذلك : تلك د ، س ، ن ، هـ || الحيوان بعينه محصلا : الحيوانية بعينها محصلة د ، س ، ن ، هـ (٤) يتقرر : يقرر ب || محصلا : — د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ + فضلا قص : تعيين د || الحيوانية : الحيوان سا ، م (٦—٨) لم يتخصص صار جصا : — سا (٦) بأن : بل د ، ن || أبيض : أبيضاب ، سا ، م (٧) كان : — س ، هـ || هو : — س (٨—٧) بأن يكون هو أبيض : — د ، س ، م ، ن ، هـ (٨) أبيض : أبيضاب ، سا (٩) فكان : وكان د ، م ، ن || هو : — سا ، م || متحصل : محصل هـ (١٠) هو : سا || ذاته : — د ، م ، ن || بذاته : وبذاته د ، سا ، م || ولا : + هـ || جزءا : جزء ب ، د ، س ، ن (١١) فإذا د ، ن || ذات : ذلك هـ || يتخصص : تخصص م (١٢) يتخصص : تخصص ب ؛ فتخصص س ، م ؛ متخصص هـ || عليه . — س ، سا ، م ، هـ (١٣) أمرا : أمر د ، سا ، م ، ن ؛ هو أمر س (١٤) موقوفا : موقوفة م

ومثل هذا أيضا ، فيما لا يغلط فيه مشاكلة الجنس للادة ، أنه إذا قيل ” لون “ لم يقع العقل بأنه قد حصل شيئا ألبنة ، بل يطلب تخصيصها ، ويطلب أن يعلم أن ذلك اللون أهو في ذاته ذات السواد أو ذات البياض ؟ فإن أعطى أنه في جسم نبى ، أو جسم فيلسوف ، أو فى لحام ، أو فى قدر ، لم يكن ذلك سببا يحصل ذاته بأن تكون هويته أنه في جسم نبى أو جسم فيلسوف ، بل يطلب ذاته أولا حتى يكون بعد ذلك يعرض له ذلك فيكون التنوع أمرا يقع في ذاته لا بحسب أمر خارج عنه ، فإذا صار عند العقل في نفسه بياضا أو سوادا يحصل ذاته وإن لم يحصل موضوعه . وكذلك حال ما يشتق منه . وإذا كان الأبيض ليس يصير متنوعا ألبنة باختلاف ما يوضع تحته في أنواعه ، فإنها إما أن لا تختلف في النوع ، أو تختلف في نوعية ليست نوعية الأبيض ؛ فليس الأبيض وما يجرى مجراه جنسا . ١٠

وموضع آخر الغرض فيه هو التحذير من أن يكون المفروض جنسا ليس هو داخلا في ماهيات الأشياء التي تحمل طيه ، بل من اللوازم للماهيات ، ويغلط عمومه . وهذا مثل الموجود والواحد عندما نغان أن الموجود جنس لكل شيء . ونحن قد بينا أن الموجود ليس جنسا للأشياء ، ولو كان جنسا للأشياء كلها لكان الواحد الموجود سيكون نوعا من الموجود ، وسيكون مع ذلك مقولا على الجنس كله ، فإن الواحد يقال على كل موجود ، فإن كل موجود من الموجودات هو في حقيقته واحد . ثم إن لم يكن الموجود جنسا لكل شيء ، حتى لم يكن جنسا للواحد ، بل كان جنسا للقولات مثلا ، لم يخل إما أن يكون ١٥

- (١) ومثل ومثال س ، هـ || فيما : مما ن || لا : — د ، ن || لون : — ن (٢) قد : — د ، ن || يطلب : ويطلب د ، ن (٢) تخصيصا : تخصصا هـ || أهو : هود ، ن (٣) أنه : — سا || نبى : بناء د ، سا ، ن ، هـ (٤ — ٥) أو فى لحام فيلسوف : — د (٤) سببا : شيئا سا ، م ، هـ ، الشيء ن || بأن : بأنه ب ، د ، س (٤) هويته : هوية ن ، هـ || بنى : بناء سا ، م ، ن ، هـ (٥) يعرض : يفرض د || التنوع : النوع سا ، هـ || أمرا : — له س (٦) أمر : — آخر د ، س ، سا (٧) وإن لم : ولم د ، ن (٨) متنوعا : متبوعا د (٩) ليست : ليس هـ || فليس الأبيض : سا (١١) فيه : منه د || هو : — د ، هـ || التحذير : التحديد هـ (١٢) اللوازم للماهيات : لوازم الماهيات ن (١٣) الموجود : الواحد ب || جنس : — ليس م || للأشياء : — كلها هـ || كلها : كله د (١٧) جنسا : — سا

الواحد جنسا للوجودات كلها ، مع الموجود ، أو سوى الموجود ، أولا يكون . فإن كان جنسا فـلا شيء جنسان عالين في مرتبة واحدة .

وأنت قد علمت استحالة هذا فيما سلف لك ، وإن كان الواحد ليس جنسا . وكونه ليس جنسا هو لأنه غير داخل في ماهيات الأشياء ؛ واللزوم إذا لم يقترب به شريطة الدخول في الماهية لم يجعل الشيء جنسا . ولذلك لا ينبغي أن يجعل أحد هذين فصلا . أما أولا ، فـلاتهما غريبان عن الماهية ، كما علمت في موضعه . وأما ثانيا ، فـلائي الفصل لا يجب أن يقال على كل ما يقال عليه الجنس ، فضلا عن أن يقال على أكثر مما يقال عليه الجنس . لكن الموجود والواحد أهم من المقولات .

وأیضا ، إن كان المفروض جنسا في جزئياته هو على سبيل وجود اللون الأبيض في الثلج حتى يكون موجودا له ، وإما على أنه في موضوع ، أو على أنه وجود الشيء . ١٠ الأبيض في الثلج ، حتى يكون مشتقا من موجود في موضوع ، فليس بجنس . وهذا ظاهر . وكذلك أيضا إن كان الجنس قوله على الأنواع ليس بالتواطؤ .

وبعد هذه مواضع مشتركة القواين يكون تعليلتهما وجدليتهما بحسب ما قيل في تلك المواضع ، حيث قيل في الإبطال والسلب المطلقين . من ذلك أن يكون للنوع ضد ، والنوع أفضل منه ، ووضعا في جنسين متضادين ، لكن وضع الأفضل في الأخس ؛ ١٥ فتوضع مثلا البرودة في النور ، والحرارة في الظلمة . ومن ذلك أن تكون حاله عند أمرين متضادين حالا واحدة ، فتخصه بالأخس منهما من غير وجوب ، مثل أن يجعل النفس نوعا من المتحرك أو المحرك كما جعل ، وحال النفس عند التحريك والتسكين واحدة ؛ والتسكين من حيث هو ثبات ، أفضل . فباطل إذن أن يوضع تحت الأخس .

(١) مع الموجود : مع الوجود سا ، م (٤) واللزوم : فيجب أن تعلم أن اللزوم د ، م ، ن ، هاشم ه || الدخول : الوجود ب ، سا ، م (٥) ولذلك : وكذلك س ، سا ، ن ، ه (٦) في موضعه : — س (٩) المفروض : مفروض م || هو : فهو سا || سبيل : — ب (١٠) وإما : إما س ، ه (١١) موضوع : موضوع د ، م (١٢) إن كان : — ن (١٣) القواين : القرائن م (١٣) تلك : هذه د ، ن (١٥) والنوع : والظن (١٥) الأحسن : الأخس س (١٦) الظلمة : الكلمة سا (١٦) بالأخس : بالأخس س (١٧) أو المحرك : والمحرك س ، م ، ه

وموضع من الأقل والأكثر ، أنه إذا كانت العدالة نوما من الفضيلة ، والفضيلة تختلف بالشدة والضعف ، فينبغي أن تختلف العدالة بالشدة والضعف . وهذا إنما يكون تعليميا إذا كانت الفضيلة ليس يصدق عليها أنها تقبل الأكثر والأشد على سبيل الإهمال فقط ، بل على سبيل الحصر الكلى ؛ أو تكون تقبل ذلك لأنها فضيلة مطلقة ، لأن تكون من حيث هي فضيلة لا مانع لها من أن تقبل ذلك ، وإن لم يجب . و فرق بين أن تكون الفضيلة من شأنها أن تصير شيئا يلزمه قبول الأشد والأضعف ، وبين أن تكون طبيعة الفضيلة يلزمها قبول الأقل والأكثر ، حيث كانت فضيلة ، وكيف كانت .

وموضع آخر أن يكون الأمر بالعكس ، فيكون النوع يقبل والجنس لا يقبل ، فلا يكون الجنس جنسا . يجب أن يعتبر ههنا في أن يصير الموضع عاميا ، عكس ما قيل قبل ؛ فإنه إن كان طبيعة الجنس لا تقبل ألبتة لم يكن جنسا . وأما إذا كان لا يقبل في بعض الموضوعات ، فيجوز أن يكون جنسا ، فإن الكيفية لا تقبل في ذلك في بعض موضوعاتها مثل الشكل ، ونوعها يقبله مثل اللون .

ومواضع أخرى ، أن يكون الأولى من المحمولات بأن يكون جنسا ليس جنسا ، فالآخر ليس . وأكثر ما يشكل هذا في أمور تدخل في ماهية النوع ، ثم يشكل بجنسها ، مثل النعم ومثل الظن فإن كل واحد منهما شرط في أن يكون غيظ . وكيف لا ، وما لم يكن المرء قد اغتم ، فلا يكون قد اغتاض ، وما لم يكن ظن الغام فلا يكون اغتاض . فإن لم يكن النعم جنسا وهو أولاها ، فليس الآخر جنسا . وكذلك إن كان ما هو أولى بأن يكون نوما ليس في الجنس ، فكذلك الآخر .

(١) والأكثر : أو الأكثر (٢) فينبغي : — د ، ن (٢) يكون :
 كان ن || ليس : ليست د ، ن (٤) تكون : + لاد ، ن || لا : إلا ن (٥) هي : — ب
 || تكون : — م (٧) يلزمها : يلزمه ب ، سا ، يلزم س (٩) قبل : + وهو أنه
 إذا كانت الفضيلة تقبل الأشد والأضعف بحصر كلى أو لأنها فضيلة ثم لم توجد العدالة كذلك لم تكن هي جنسا د ،
 م ، ن (١٠) لا : — م || تقبل : — د (١٢) ونوعها : وقوعها د ، ن
 (١٣) ومواضع : وموضع د (١٤) ليس : — س || وأكثر : أكثره (١٥) لا : — م
 (١٦) اغتم : + أولاد ، ن || الغام : العادم م ، النعم ن || فلا : لاد || اغتاض : اغظام
 (١٨) فكذلك : وكذلك س ، سا ، م ، ه

وأما المثبت فيقول : إن كان كذا وكذا سواء في استحقاق أن يكونا جنسين ، وذاك جنس ، فهذا أيضا جنس . وهذا يلزم إذا سلم الخصم . وأما في نفس الأمر ، فلا يكون شيئا ليس أحدهما أعم من الآخر سواء في استحقاق أن يكونا جنسين قريين للشيء ، إلا ما ظن في الأجناس المتداخلة . ثم في ذلك الواحد إنما يصح في كل واحد منهما أنه جنس لأمر في نفسه ، حينئذ يتبين أنهما سواء في الجنسية ؛ ليس أنه يتبين أولا أنهما سواء في الجنسية ثم يتبين من ذلك أن الواحد منهما جنس . لكن إذا لم يكن الظروف ذات الأمر ، بل في التسليم ، فإن سلم أن كل واحد منهما ليس أولى من الآخر في أن يكون جنسا ، ثم سلم أن ما ليس أولى بأنه جنس هو جنس ، لزم حينئذ أن الآخر جنس ، ولست أقول بأن حينئذ أن الآخر جنس .

- وكذلك الحال في الموضع المبني على أن ما ليس أولى هو جنس ، فالأولى جنس ؛ مثل ١٠ أنه إن كانت الفضيلة جنسا لضبط النفس ، والقوة أولى بذلك منهما ، فالقوة أيضا جنس وهذا أيضا على حسب التسليم . وأما بحسب الأمر في نفسه ، فلا يكون جنسان معا ؛ في المرتبة وأحدهما أولى بالجنسية .

وموضع كالمكرر ، وهو أنه إن كان الجنس ليس تحته أمر غير النوع الموضوع يقال

- هو عليهما من طريق ما هو . ١١

وموضع آخر ينحو نحو التفريق بين الجنس والفصل ؛ وهذا الموضع من وجه إنما يتم مأخذ الكلام فيه ويحسن إذا كان المشهور مثلا لا يمنع أن يرى أن الفصل أيضا مقول من طريق ما هو ، حتى يكون الناطق في المشهور صالحا أن يكون مقولا في طريق ما هو قول الحيوان . فإن كان ليس هذا الآن مشهورا عاما ، بل قد يخالف هذا كثيرا في المشهور ؛

(١) وذلك : وذلك د ، سا ، ن ، هـ (٣) ليس : — س || قريين للشيء : قريين في الشيء س (٤) واحد : — ن (٥) يتبين : يبين ب ، د ، س ، م ، ن || يتبين : يبين د ، ن (٦) يتبين : يبين د ، ن || أن : — س (٧) أولى : بأولى س (٩) الآخر : — د (١٠) فالأولى : والأولى د ، ن ؛ ما لأولى سا (١١) منهما : عنهما ن (١٢) في : — ن || يكون : يكونان س || جنسان : جنسين س (١٤) وموضع : + آخرس || تحته : تحت د ، ن (١٥) عليهما : عليهما ن (١٧) مأخذ : — م || أيضا : — سا (١٨) أن : لأن س (١٩) فإن : وإن د ، س سا ، سا ، م هـ

إذ يرى أيضا أن ماهو في جواب أى شيء ، ليس هو في جواب ما هو . وأما الحق فقد علم حاله في موضع آخر .

فلنضع أن المشهور عند قوم يرخص فيه ، ويجعل للفصل مدخلا أيضا في ماهو . ولننظر فيما يتبع ذلك ، فنقول : إن المشهور بعد ذلك يفرق بينهما بأن المشهور من شأنه أن يجعل الجنس أدل على الذات والماهية من الفصل ، وبسبب أنه يقول : إن الفصل يأتي وقد حصل الشيء الذى هو أصل ذات الشيء ، ثم يكيّفه ، مثل الفصل المشهور الذى هو المشاء فإنه يأتي الحيوان فيكيّفه ، فيكون الحيوان أصلا للذات ، والمشاء أمرا يلحق ويكيّف هذا الأصل . والذى هو الأصل أولى في المشهور بأن يكون دالا على الذات من الذى يكيّف الأصل . فيكون هذا فرقا بين الجنس والفصل عند من يميل إلى هذا الوجه من المشهورات . ١٠

وأما إن قال قائل بأن الفصل أدل على الذات ، فإنه يدل على ما به يصير الذات مخصوصا بهويته ، وأما الجنس فمشارك . ومن المشهور أن مادل على التخصيص ، فإنه أولى بتحقيق الذات الخاصة مما يدل على المشاع الغير المحصل ، كما أن الصورة أولى بأن تكون محققة للشيء من المادة ، صار أيضا عنده ، وبحسب ما يسلمه أيضا فصلا بين الجنس والفصل ، فصار ما ليس أدل على الماهية جنسا . ١٥

على أنه يمكن أن نتاول هذا الموضع بحيث لا يكون مستعملة يضع للفصل مشاركة مع الجنس في الماهية ، فيكون معنى قول المعلم الأول أدل وأولى للنفرد بالدلالة والاستحقاق

(٤) ولننظر : ولننظر ، د ، س ، ن || فنقول : وموضع آخرم || المشهور : + عند قوم يرخص د ؛ عند قوم يرخص فيه ويجعل للفصل مدخلا أيضا فيما هو منه ن (٥) أنه : أن س (٦) يكيّفه : يكيّفه س ، ن ؛ بكيّفية م (٧) يأتي : + في ن || فيكيّفه : فيكيّفه ب ، د (٨) أمرا : أمر د ، ن (١١) بأن : بل س ، سا ، هـ ؛ م — (١٢) مخصوصا : مخصوصة م || بهويته : بهوية س ؛ || فإنه : فهو س (١٤) محققة : مختصة هـ || أيضا : — سا || ما : — س || أيا : — د ، سا ، م ، ن ، هـ || بين : عن هـ (١٦) يمكن : + أن يكون هـ || نتاول : يأول ب ، س ، سا ، هـ ؛ يكون م || يضع : + أن س (١٧) الأول : — س ، سا || للنفرد : المفرد ب ، د ، سا ، م ، ن

فكثيرا ما يقول هذا أحق، ولا يعني به : والآخر أيضا حق؛ بل يعني به هذا هو الخاص بأنه مستحق . فحينئذ يكون معنى الكلام أن الدال منهما وحده على ما هو والمستحق له وحده هو الذى يكون منهما جنسا ، ويكون الدال على ما هو إما فى الحقيقة فما علمت ؛ وإما فى المشهور فما يدل على أصل الذات الذى هو كالمحبوب لمعنى الذات ، وهو المشترك .

- وموضع آخر فى إثبات الجنس أن يكون المشتق له الاسم من أمر هو من جهة ما هو .
كذلك تحت شئ مشتق له الاسم من أمر ، ذلك الأمر جنسه ، فسيكون أصلا الاشتقاق كذلك نسبتها . مثاله : إن كان صاحب الموسيقى — من حيث هو صاحب الموسيقى — جنسه أنه عالم لا أنه مثلا آكل ، فإنه ليس له ذلك من حيث هو صاحب الموسيقى ؛ بل ذلك له من أمر خارج عن ذلك . فيكون إذن الموسيقى جنسه العلم . وبالعكس إن لم يكن ذلك ، لم يكن هذا . وهذا مشهور قوى .

١٠

وأما الحق فإنه يجب فيه أن تتذكر ما قيل لك فى جنسية الأمور المشتق اسمائها من أعراض . وأما فى حكم الجدل ، فإن ما هو أضعف دلالة من هذا — وإنما قصاره أنه من اللوازم التى لا تنعكس — قد يوجد جنسا فى المشهور ، فيجعل المنتقسم جنسا للعدد ، والصحو لإقلاق المطر ، إذ كان كل واحد منهما لازما غير منعكس عليه . ولا يبعد أن يجعل مانحن فيه جنسا لما تحته . وهذا المشهور يعاند أيضا فى المشهور بأن كل متكون فيلزمه أنه شئ يجب أن يكون معدوما وقتا ما ؛ وليس المعدوم وقتا ما ، والغير الموجود، جنسا لشئ البتة .

تمت المقالة الثالثة

(١) ولا : ولأنه ب || والآخر : وللانرب ، سا || أيضا : — سا ، م || والآخر أيضا حق : —
د || حق : أحق م ؛ + أيضا سا ، م (٢) فحينئذ يكون : فكون ن (٣) علمت : علمته د ، س
(٤) الذى : بالذى م (٥-٦) هو من . . . من أمر : — ن (٦) أصلا : أصل م ||
الاشتقاق : للاشتقاق س ، ه || كذلك : لذلك م (٧-٨) من حيث هو صاحب الموسيقى : سا
(٩) الموسيقى : موسيقى د ، س ، سا ، م ، ن || له من : — د ، س ، ن || من : — سا ، م ، ه ، ن || إذن || العلم : العالم نج (١٠) ذلك لم يكن : — د (١٢) فى : على ن || وإنما
فإنما د ، ن (١٣) المنتقسم : العلم س (١٤) واحد : — د ، ن || واحد منهما : منهم س ، ه
ولا : فلا د ، س ، ن (١٥) فيلزمه : يلزمه ن (١٨) تمت المقالة الثالثة : نجز المقالة الثالثة من
الفن السادس من المنطق ب ، تمت المقالة الثالثة من الفن الخامس بحمد الله ومنه صلى الله على سيدنا محمد وآله م ،
تمت المقالة الثالثة من الفن السادس من الجملة الأولى فى المنطق ه ؛ — د ، س ، سا ، ن

المقالة الرابعة

المقالة الرابعة

ثلاثة فصول في مواضع الخاصة

الفصل الأول

فصل (١) في مواضع أن الخاصة أجيدت أو لم تجد

- ولنبحث الآن عن المواضع المذكورة للخاصة على أنها أهم من الخاصة المفردة والمركبة والرسم . وقد نفرق لك بين ما ذكرناه عن قريب . وعلى أن الخاصة هي على ما عرفته من أقسامها ، وأن التي تقال بالقياس ، أو تقال غير دائمة ، فمواضعها مواضع العرض . والذي يبحث ههنا عن مواضعها ، فهي الدائمة المتساوية التي يعرف بها المجهول . فن المواضع المعدة نحو الخاصة مواضع تشترك في اعتبار واحد ، وهو أنه هل وضعت الخاصة جيدة ، معتبرا فيها الجودة ، غير ملتفت فيها إلى الكذب والصدق ؛ وهو اعتبار أنه هل وقع التعريف بالخاصة تعريفا بما هو أعرف أو ليس ، إذ كانت الخاصة التي نحن في ذكرها تذكر لي عرف الشيء ، وما ليس معروفا عندما الشيء مجهول ، فلا يعرف به الشيء ؛ وكل ما هو معروف عندما الشيء مجهول ، فهو أعرف من الشيء .

(١ - ٣) بسم الله الرحمن الرحيم المقالة الرابعة من الفن السادس في الجدليات في مواضع الخاصة فصل ب ؛ المقالة الرابعة من الفن السادس في الجدليات في مواضع الخاصة فصل د ، ن ؛ المقالة الرابعة من الفن الخامس من الجملة الأولى من المنطق في مواضع الخاصة ثلاثة فصول الفصل الأول م ؛ المقالة الرابعة في مواضع الخاصة وهي ثلاثة فصول الفصل الأول . . . الفصل الثاني . . . الفصل الثالث . . . فصل هـ (٤) أجيدت : أجيدت ب ، د ، ن (٥) للخاصة : الخاصة م (٦) وقد : قد هـ || بين : — م على : — سا ، م (٧) تقال : — هـ || دائمة : دائم سا ، م || والذي : والتي د ، م ، سا ، ن ، هـ (٨) ههنا : هنا هـ || المتساوية المساوية د ، م ، سا ، م || المجهول : المجادل ب ، م ؛ المجهول ن (٩) معتبرا : معتبر د ، ن ١٠ الجودة : الجوسا ، م || فيها : فيها سا (١١) إذ : إذاس ، سا ، م ، هـ (١٢) عندما : عندب

فوضع من تلك المواضع أن يكون الشيء المعروف به الأمر على أنه خاصة هو أخفى من الشيء نفسه . فإن كان موجودا للشيء ، وإيس يتعرف بالشيء ، مثل أن يقول قائل : إن النار جرم يشبه النفس لطافة ، ثم النفس وإن كانت لا تعرف بالنار بقوة ولا بفعل فإنها أخفى من النار .

• وموضع آخر أن يكون وجود الخاصة للمخصوص أخفى من معرفة ذات المخصوص مثل من يعرف النار أو الحار بأنه الذي تتعلق به النفس أولا . وتصديقنا بتعلق النفس بالنار أخفى من تصورنا للنار . والفرق بين هذا الموضع والأول ، أن الأول كان الأخفى فيه هو تصور من تصور ، وههنا تصديق من تصور . وهذان موضعا تعليميان أيضا ، وللإبطال . وأما للإثبات فلا يكون إلا أن يكون بعد أن صحت المساواة في الانعكاس ١٠ قد بان أنها أعرف من الوجهين جميعا ، أعنى التصديق والتصور ، فتنفع في الإثبات .

ويجب أن تعلم أن من الخاصة ما هو أعرف بالذات من المخصوص ، كالحركة إلى فوق ، والإضاءة ، فإنها أعرف بالذات من طبيعة النار الحقيقية بالقياس إلى أوهامنا . ومنه ما صار أعرف بالنظر ، مثل كون الزاوية الخارجة أعظم من كل واحدة من الداخلتين المتقابلتين ، فإنها خاصة لمساوى الزوايا لقائمتين ، وأعرف منها ، وبها تعرف . ومنها ما ليس أعرف منه ، ولكن قد عرف بالنظر أنه يخصه ، مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين في الشكل المثلث ، فإذا أوردت دلت على الشيء . والأحب إلى أن يخص من جملة هذه باسم الرسم ما كان يعرف ما هو أخفى منه ، إما في معناه وذلك ظاهر ، وإما بحسب اسمه ، حتى يكون الاسم إذا ذكر لم يفهم ، فيدل على مفهوم بالخاصة وإن كان معنى ١٥

(١) المواضع : الموضع س || المعروف : المعروف هـ || خاصة : خاصته ب || هو : ليس حقاً وهو د ، ن ، + به م (٢) فإن : وإن د ، س ، سا ، م ، ن || وليس : ليس د وليس يتعرف بالشيء : — سا (٣) بقوة : بالقوة م || بفعل : فعل د ، سا ، ن (٦) بأنه : فإنه د (٧) تصورنا : تصور هـ (٨) فيه : — ن (٩) للإثبات ب ، هـ (١٠) جميعا : — س (١٣) مثل : إلى هـ (١٤) المتقابلتين : المتقابلين س || خاصة : خاصة ب ، الخاصة نج || لمساوى : لمساوى د ، مساوى م ، مساوى ن || ومنها : ومنه د ، سا ، م ، ن (١٥) منه ولكن قد عرف : — م (١٦) فإذا : وإذا د ، س ، ن (١٧) الرسم : — هـ || إما : وإما هـ

- الاسم سابقا إلى التصور وأسبق من الرسم . ومثال هذا أنه إذا قيل : « مثلث » ، فلم يفهم ، فعرف بأنه شكل زواياه مساوية لثلاثين ، ففهم حينئذ ، كان هذا القول رسما ، وإن كان تصور حد المثلث أسبق من وجود هذه الخاصة ؛ لكنه إذا كان الأمر من حيث دلالة الاسم عليه في هذا الموضع مجهولا ، فيدل على المعلوم من حده أو المتصور منه على وجه من الوجوه . فهذه الخاصة تفهم حينئذ معنى الاسم ، فهذا رسم . وإن كان معنى الاسم معلوما ، فلا يغني هذا المعنى غناء الرسم ؛ لأن الرسم إنما يحتاج إليه لتعريف المجهول لا من أمر ذاتي ، ولكن بعلامة . إلا أن إعطاء هذا له يكون إعلاما للخاصة ليعرف أنه له هذه الخاصة ، لا لأن يعرف بها ذاته بالعلامة . والفرق بين إعطاء الخاصة وبين تعريف الذات ظاهر ، فإن التعريف للمجهول ، والخاصة إنما يعطاها المعلوم ، ويبين وجوده للمعلوم .
- فهذا موضع فرق بين الخاصة المركبة وبين الرسم .

١٠

ومن هذه المواضع أن يكون القول ليس يشتمل على اسم مشترك مشكل ، فإن اشتمل على ذلك لم تكن الخاصة جيدة ، كمن قال : إن الحيوان خاصته أنه يحس ثم لم يفهم أنه يحس بالفعل ، أو أن له قوة أن يحس ، لأنه لا ينعكس . والأول كاذب لأنه لا ينعكس ، والثاني صادق لأنه ينعكس . وقد يكون هذا الإشكال تارة بحسب اشتراك خاص بالمفرد الداخل في جملة القول ، وقد يكون بحسب الاشتراك الواقع في تركيب القول ، وكلاهما غير جيد . وكيف والخاصة التي كلامنا فيها يراد بها التعريف ، واللفظ المشترك في فردانية أو تركيبه الغير الموقوف على المراد منه يزيد الأمر إشكالا .

١٥

- (١) وأسبق : واشتق ه || من : إلى سا (٢) فعرف : فيعرف د ، م ، ن
(٣) وجود : وجوده د || الخاصة : الخاصة ب ، سا ، م ، ه (٥) فهذه : بهذه
سا ، م ، ه || الخاصة : الخاصة ب ، س ، سا ، م ، ه || تفهم : فهم س ، سا ، م ، ه || معنى :
بمعنى ن || وإن : فإن سا (٦) لتعريف : التعريف م (٧) إعطاء : يعطى ن ،
|| الخاصة : للخاصة سا ، ه (٨) بها || — س || الخاصة : الخاصة ب ، د ، س ، سا
م ، ه (٩) والخاصة : والخاصة ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || المعلوم : بالمعلوم ؛ للعلوم ه
(١٠) الخاصة : الخاصة سا (١١) القول : المقول م || اسم : أمره || فإن : فإنه إن
د ، سا ، م ؛ فإنه س ، ن ، ه (١٢) اشتمل : اشتملت ه : الخاصة : الخاصة د (١٣) لأنه لا ينعكس : — س
|| لأنه : — ن || لا : — سا ، م (١٤) لأنه ينعكس : — سا ، م ، ن || وقد : + لا ه
|| هذا : — س (١٥) الاشتراك : اشتراك ن (١٦) في : — ن (١٧) أو تركيبه :
وتركيبه س || منه : فيه سا ، م ||

وأما المثبت ، فإذا كان قد وفى إلى ما يجب توفيته عبارة لا اشتراك فيها ، فقد أجاد . فإن قائلًا لو قال : إن النار خاصيتها أنها جسم هي أسهل الأجسام حركة مكانية إلى فوق ، ثم كان الجسم مفهوم المعنى ، وكذلك الأسيرى ، وكذلك الحركة المكانية ، وكذلك إلى فوق ، فقد أجاد وأحسن من جهة العبارة .

٥ وموضع آخر الاعتبار فيه من جهة المخصوص ، إذا كان اسمه مشتركًا ، ثم لا يدل على أن الخاصة لأى معانيه أوردت ، فإن الرداءة تكون بحالها ، وتجربى مجربى الموضع الأول .

ومن المواضع المتعلقة بالجوهر والرداءة أن يكون فى القول تكرار ، كمن قال : إن خاصة النار أنها جسم ألطف الأجسام ، أو قال : خاصة الأرض أنها جوهر من الأجسام ينتقل بالطبع إلى أسفل . فالمثال الأول قد صرح فيه بالتكرار ، وذلك أنه حين قال : ألطف الأجسام ، فقد قال : إنه جسم ، لأن ألطف الأجسام لا يكون إلا جسمًا . فقلوه : "جسم ألطف الأجسام" ، فيه تكرار بالفعل . والمثال الثانى فيه تكرار بالقوة : لأن الجوهر مضمن فى الجسم الذى أخذه فيه . ولو قال فى المثال الأول : جسم ألطف ما يكون ، بدل أن قال : ألطف الأجسام ، لكان ذلك فى المشهور كافيًا له فى غرضه ، لست أقول فى إعطائه الخاصة ، فإنه إذا قيل : جسم ألطف ما يكون علم أنه ألطف ما يكون من الأجسام . وإن قال : ألطف الأجسام ، علم أنه جسم ألطف الأجسام ، فكان فى تكريره قائلًا مالا حاجة إليه . ثم من المشهور أن التلفظ بما لاحاجة إليه هذر ، وأنه ليس بجيد . وأما الحق ، فإن ذلك إنما يكون إذا كان معناه غير محتاج إليه ، وأما إذا كان معناه محتاجًا إليه فالتلفظ بذلك اللفظ فى جملة القول محاكاة ومجاراة

- (٣) ثم كان : ثم لركان ن (٤) أجاد : أجاب س ، سا ، م ، هـ || وأحسن : وليس د
 (٥) المخصوص : المخصوص د ، س ، ن || اسمه : + اسما د ، ن || لا : لم د ، س ، ن ، هـ
 (٦) لأى : + شئ م || الموضع : المواضع م (٨) خاصة : خاصة سا
 || أنها : أنهم س || جسم : بحكم د || خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م (٩) صرح : طرح د
 (١٠) لأن : فإن د ، ن (١١) جسم : حساب (١٢) مضمن : مضرب ؛ يتضمن د ، ن
 || أخذه : أخذ س ، هـ (١٣) ما : بما هـ (١٤) له : — هـ || غرضه : غرض م (١٥) علم أنه
 ألطف ما يكون : — د ، س || جسم : — هـ (١٦) قائلًا : — م ، هـ || لا : — ن
 (١٧) حاجة : يحتاج د ، س ، عا ، م ، هـ || وأنه : وإنما م (١٨) اللفظ : المعنى س || جملة :
 الجملة ن (١٨) محاكاة : مجاراة د ، ن || ومجاراة : ومحاذاة س ، ن سا ، م ، هـ

للمعنى من حيث العبارة ، وإن كان فيه تكرار . وليس إذا كان اللفظ يدل على الباقي دلالة المعنى لا دلالة اللفظ تكون العبارة تامة في إسقاط المستغنى عنه استغناء بحسب العادة والاختصار ، لا بحسب الواجب . وهذا بين قد علمته فيما سلف .

- ويشبه أن يكون المثال المشترك للشهور وللحق في هذا أن لو قيل : النار جسم ما من الأجسام هو الطفها ، فإن قوله : " من الأجسام " هذر وتكرير ، ومستغنى عنه من كل وجه ، فإن قوله : " جسم ما " هو أنه من الأجسام . وأما المثال الثانى فإنه جدلى وتعليمى معا ، وذلك أنه إذا قال : جوهر من الأجسام ، فكأنه قال : جوهر ما من الجواهر ، إذ الأجسام إذا حدثت كانت جواهر . وكما أنه إذا قال : جسم ما من أجسام كذا ، كان تكريرا بالفعل ، كذلك قوله : جوهر ما من الأجسام . والأجسام ماهياتها وحدودها تتم بأنها جواهر ، فيكون كأنه قال : " جوهر ما من الجواهر " ، فيكون كرهه بالقوة .
- وأما المصحح إذا قال : إن الإنسان حيوان قابل للعلم فقد قال شيئا لا تكرر فيه بوجه لا بقوة ولا فعل ؛ فقد علمت أن الحيوان غير مضمن في قابل العلم ، وأنت تكون قابل العلم غير مضمن في الحيوان أعلم ، بعد أن تذكر ما قيل في المضمن واللازم وقابل العلم خاصة ؛ فيكون الحيوان مع قابل العلم بالحقيقة رسما . أما أنه خاصة وليس بفصل فستبين من تذكر ما قلنا حيث فرقنا بين الخاصة والفصل ، فإن كونه قابل للعلم بعض الاستعدادات الذى هو طيه من حيث هو ناطق ، أى ذو نفس ناطقة . فن أحواله ولواحقه إذا حصل لإنسانا بالنفس الناطقة أن يكون قابلا للعلم في طبيعته ، كما لأمر أخرى وللجهل المضاد للعلم أيضا .

(٣) قد : وقدس || عليه : عليه سا (٤) للشهور : المشهورت || ولاق : والحق د ، ن (٥) هو : وهوب ، م (٥) وتكرير : وتكرر || من : فى سا (٦) وأما : أما ب ؛ — م || المثال : والمثالب ، د ، م (٨) حدث : حدث ب ، د ، ن || كانت : كان د || وكما : فكاد ، ن || قال : — ب ، س ؛ قيل ن (٩) والأجسام : — م || ماهياتها : بماهياتها س ، ه (١٠) كأنه قال الجواهر : — سا || كرهه : كرس (١٢) فعل : بفعل سا || وأنت : وأن د ، ن ؛ وأنه م ، ه (١٣) أعلم : وأعلم م ، ه ؛ علم ن (١٤) فيكون الحيوان . . خاصة : — عا (١٤) بالحقيقة : — ن (١٥) قلنا : قيل د ، ن || فإن : وإن د ، سا ، م ، ن ، ه || قابل : قابلا د ، سا ، م ، ن || للعلم : العلم س ؛ + من د ، ن (١٦) الذى : التى د ، ن || عليه : عليها د ، ن

وأيضاً ، فإنه يجب أن تكون الخاصة مميزة كالفصل ، فإن كانت مشتركة فما فعل شيء ؛ كمن قال : إن خاصة العلم أنه أمر ثابت واحد ، أو هو رأى لا يزول ؛ ثم الأمر الثابت الواحد قد يقال لغير العلم . فأما القائل للحيوان إنه شيء ذو نفس ، فلم يأت بمشترك إن لم يعن بالنفس المعنى الذى لا يشترك فيه النبات ، بل أخص من ذلك .

٥ وأيضاً ، فينبغى أن تورد الخاصة على أنها خاصة واحدة ، فإن أورد فصل على ذلك فقد أوردت خاصتان على أنها خاصة واحدة ؛ كمن قال : إن النار أطفأ الأجسام وأخفها . فإنه كما أن من يحد حداً واحداً ، إنما يحاول أن يعرف ذات الشيء تعريفاً واحداً ، كذلك الذى يرسم رسماً واحداً إنما يحاول أن يدل على ذات الشيء بعلامته دلالة واحدة ؛ فإذا دل مرة ثم أتى بما يدل مرة أخرى ، فهو مبتدئ تعريفاً آخر . وعنده أنه يعرف تعريفاً واحداً ؛ وهذا فى الجدل . وأما فى التعليم فلا بأس به ، وإن كان فى حكم تعريفات متوالية . وأما فى الحد فلا يمكن فى التعليم أن يكون فوق واحد ، كما علمت .

وموضع آخر أن يكون معطى الخاصة قد جعل موضوعات المخصوص خاصة للمخصوص ؛ كمن يقول إن الحيوان هو الذى نومه الإنسان ؛ وهذا قبيح : فإن الإنسان إذ هو نوع من الحيوان فلأنما يعرف بعد الحيوان ، فكيف يعرف به الحيوان . وكذلك إذا أخذ شيئاً ليس أعرف من الشيء لأنه مقابل له ، أو هو معه فى الوجود ؛ وأعنى بالمقابل المقابل بالمضادة أو التضاييف . وأما الملكة والعدم والمتناقضات ، فالملكة أعرف ، والإيجاب أعرف . وأما المتضاييفات فإنها معاً فى المعرفة ليس بعضها أقدم ، فليس بعضها يعرف ببعض ، بل مع بعض . والأمور التى ليست متقابلة بالتضاد وهى معاً ، فهى إما متضاييفات ، وإما أمور

(١) الخاصة : — ن || مميزة : غيره م || فعل : فصل ب (٢) خاصة : خاصة س
(٢) للحيوان : — ن (٤) لا : — سا (٥) فصل : فصلاد ، ن
(٦) أوردت : أوردد ، ن || خاصتان : خاصيات ب ، د ، سا ، ن ، هـ (٧) فإنه : — د ، ن
|| يحد : يحد هـ (٧) واحداً : إذا حدد ، ن ؛ — س (٨) يرسم : يرسم ن
|| يحاول ، حاول ب ، س || بعلامته : بعلامه د ، م ، ن (٩) يدل : — عليه هـ || مبتدئ : د ، ن
|| أنه : سا (١١) فوق : فوق ن (١٢) قد : — د ، ن (١٣) يقول : قال سا
|| نوع : نوع ب ؛ — س ، سا ، م ، هـ (١٤) فإنها : فإنها س || بعد الحيوان فكيف
يعرف : — ن || إذا : إن ب ، س (١٥) أو هو : وهو ب || المقابل : — م (١٦) بالمضادة :
المضادة س ، سا (١٧) فليس : وليس ن (١٨) متقابلة : بمتقابلة س ، سا ، ن ، هـ ؛ بمقابلة د

كالأنواع التي تحت جنس واحد . وهذه لا يتقدم بعضها بعضا في المعرفة بوجه ، فلا يجوز أن يؤخذ بعضها في تعريف البعض ؛ وهذا موضع علمي . فاعلم من هذا أن الرجل المستعمل للنوع في حد الجنس — على أن ذلك النوع هو النوع المضاييف للجنس — مسمى ، فإن الجنس إما مع النوع معا في المعرفة ، وإما أقدم من النوع .

- ٥ وموضع آخر أن تجعل الخاصة ما لا يلزم دائما ، كمن يجعل خاصة الإنسان أنه كاتب ، فلا يكون دل على كل إنسان . وموضع يليق به ، وهو أن يكون دائما إنما يريد أن يوفي خاصة شيء هوله في زمان ما ، كريد في هذه الساعة عندما يميزه عن عمرو بأنه جالس وعمرو قاعد ، ثم لا يدل على أنه إنما يعرف زيدا تعريفا في هذا الزمان بل بأخذه مطلقا ، فيكون لم يعرف زيدا مطلقا ، إذ لم يعرفه وهو في زمان آخر مشارك لعمرو في القعود ، ولا عرفه في تخصيص حال ، إذ لم يشتر إليها .
- ١٠

- وقريب من ذلك أن تكون الخاصة أعطيت بالقياس إلى الجنس ، وذلك الجنس لا تدوم نسبته من الشيء ؛ مثل من قال في الشمس إنها الكواكب الذي هو أضواء الكواكب يكون متحركا فوق الأرض ، فتكون هذه الخاصة للشمس عندما تَس فوق الأرض . وأما إذا غابت فلا تكون متميزة بهذه الخاصة عن سائر الكواكب . فإن لسمع هذه الخاصة أن لا يسلم أن حالها هناك هذه الحال ، إلا أن ينظر نظرا آخر ، فيعلم أن الحكم غير متغير ، فلا تكون معرفته حاصلة من جهة قائل الخاصة بل من جهة أخرى ، وتكون جوة تعريف قائل الخاصة قاصرة . نأما إن قال قائل : إن السطح هو الملون أولا
- ١٥

(١) واحد : واحدة م || بعضا : على بعض ن (٢) يؤخذ : يوجد سا || فاعلم : واعلم د ، ن
(٣) الجنس : النفس م || المضاييف : المضاف ن (٤) مسمى : فسمى م (٥) لا : — م
(٦) فلا : ولا م || يليق : يلتق ب ، م ، م || دائما : — سا (٧) عن : من م ، ه
(٨) عمرو : عمر م || أنه : — ه (٩) إذ : إذا ب ، م (١٠) الجنس : الجنس م
(١١) الكواكب : كوكب د ، سا ، ن (١٢) نسبته : فنسبته سا || أضواء ب ، م ، ضوه ه || الكواكب : كوكب د ، سا ، ن
(١٣) هذه : بين ه || الخاصة : الخاصة م || عندما تحس : عند الحس د ، م ، ن ، ه ؛ +
الشمس م (١٤) متميزة د ، ن (١٥) الخاصة : الخاصة م || نظرا : نظرد د || فيعلم : فعلم سا
(١٦) قائل : قابل م || الخاصة : الخاصة د ، سا ، م (١٧) تعريف : سا ، || قائل : قابل م || الخاصة : الخاصة سا ، م ، ه || الملون : المكون د ، الكون ن

فيكون قد رَفِيَ جيداً ، لأنه كذلك هو ، أحسن أو لم يحسن . وأيضاً ، إن أخذ الحد على أنه رسم فقد كذب ، ولم يحسن .

وموضع آخر ، وهو أنه يجب أن يكون المعطى للرسم والخاصة لم يغفل الجنس ؛ فإن المتمم لجودة الرسم أن يكون دل فيه على الجنس ؛ تعلم ذلك من وجهين : وجه سهل ، ووجه حقيقى فيه أدنى صعوبة . أما الوجه السهل فلأنه لما كان التعريف المقول يكون على ثلاثة أنحاء : تعريف حدى من جنس وفصول ، وتعريف من جنس وخاصة ، وتعريف من أعراض وخواص ؛ وكان التعريف من جنس وعرض خاصى بالنوع ليس بحد ، وكل تعريف بقول مساو فهو إما حد وإما رسم وإما خاصة ، لكن هذا ليس بحد ، فهو إذن تعريف رسمى خاصى ، ولكنه أدل كثيراً على الذات من الذى ليس فيه جنس . فإذا أخذ الجنس فى الرسم لا يجعل الرسم غير رسم ، ويجعله أدل وأشد تعريفاً ، والأدل أفضل ، فإذا أخذ أفضل ، فتركه أنقص ؛ وخصوصاً أنك إذا ميزت ، فيجب أن تدل على الأمر الذى يقع له التمييز بما ميزت ، وهو الجنس .

وأما من الجهة الحقيقية ، فلأن إعطاء الخاصة وحدها إذا لم يقترن به جنس معلوم ، لم يكن تمييزاً ألبتة ؛ مثاله ، إذا قلت ضحكك ، أى شئ ذو استعداد للضحك ، لم يكن نفس علمك بهذا يوجب أن يكون هذا الشئ حيواناً أو إنساناً ، بل جوزت أن يكون من أمور أخرى ، اللهم إلا أن يكون عندك علم آخر تعلم به ، أو ظن تظن به أنه لا يجوز أن يكون الشئ ذو الضحك إلا حيواناً . وهذا شئ قد عرفناك مثله فى الفصل . فإذا كان نفس تصورك الضحك ما لم يقترن به علم آخر لا يمتنع أن يكون

(١) هو أحسن : وأحسن سا ، أحسن أو لم يحسن م ؛ + هوس (٢) فقد : قم
|| يحسن : يحسن د (٣) والخاصة : والخاصة : ب ، سا ، م ، ه || يغفل :
يعقل سا ، م ، ن (٤) فيه : منه ب ؛ — د ، ن (٥) وفصول : وفصل م
(٦) وخاصة : وخاصة ب ، سا ، م ، ه || وعرض : وعرضى ه (٧) وإما رسم :
أورسم ن || وإما خاصة : وخاصة م ، سا ، م ؛ أو خاصة د ، ن (٨) خاصى :
خاص ب ، س ، سا ، م ، ه (٩) ويجعله : سا ؛ بل يجعله م (١٠) وتركه : وتركه د ، ن
|| أنك : — سا || ميزت : خيرت د (١١) له : — د ، ن (١٢) الحقيقة : الحقيقة م
|| به : بها د ، ن (١٣) لم يكن : لا يكون د ، ن (١٤) لم يكن : ثم لم يكن م (١٥) من أمور :
من جملة أمور د ، ن || ظن : — ب || تظن : — م (١٦) مثله : مثال م ، ه || الضحك :
للضحك ن (١٧) يمتنع : يمتنع م ، ه

- الضحك واقعا في غير الحيوان ، فيكون حينئذ في ردال على الإنسان . فإن علمت علما
 آخر يمنع هذا ، فيكون ليس نفس التعريف هو قول القائل إنه ضحك ؛ إذ هذا وحده
 لم يردك ؛ بل هذا وشيء آخر عندك ، عرفاك أن المشار إليه هو الإنسان . والرسم
 والخاصة هي التي لذاتها تعرف الشيء ، أو بنفسها . وما لم يكن كذلك لم يكن رسما فاضلا ،
 وإن كان رسما . فإذن لا بد في الخاصة والرسم من إدخال الجنس ، فإنه إما أن يدخله
 الراسم مصرحا ، وإما أن تدخله أنت بعلم عندك فتضيفه إلى مفهوم قول الراسم ، فيكون
 المفهوم عندك الجنس والخاصة معا . فإذا أريد أن يكون اللفظ مساويا للمعرف عندك ،
 يجب أن تدل فيه على الجنس ؛ فإن لم تدل فيه على الجنس ، فاللفظ غير مطابق لجميع
 المعنى المعروف . لكن الحد والرسم يجب أن يكون اللفظ فيهما مطابقا للمعنى الذي يراد من غير
 نقص ، فإن نقص فذلك إنحراج لما من حقه أن يكون مقبولا . فإن لم يقل ترك اختصارا ،
 كما تسمى المقدمات الكبرى في القياس

(٢) هذا : هو د ، ن (٣) آخر : — د || عندك : عنده سا || عرفاك : عرفاك سا ، م
 (٤) أو بنفسها : وبفسهما د ، سا ، م ، ن ؛ بنفسها هـ (٥) ما : سا (٧) والخاصة :
 والخاصة سا (٨) فيه : منه ب || لجميع : بجميع ب (٩) فيها : — س

الفصل الثاني

فصل (ب) يشتمل على مواضع في أن الخاصة أعطيت أو لم تعط

ويلي هذه المواضع مواضع لاتتعلق بالإجادة والرداءة ، بل بأنه هل الخاصة في نفسها خاصة أو ليست . فمن هذه المواضع أن لا يكون حل الخاصة صادقا على واحد ألبته ، أو لا يكون صادقا على واحد بعينه ، فلا يكون ما فرض خاصة بخاصة . مثل أن يقول ٥ قائل : إن خاصة الموصوفين بأنهم علماء أنهم لا يغلطون ألبته ، ثم وجد أن المهندس — مع أنه عالم — قد يكون غالطا إذا غلط عليه في ترتيب الشكل ؛ كما عرض لأبقراط صاحب الشكل الهلالي . فإذن ليس خاصية العالم أن لا يخطئ . وهذا المثال صحيح . وليس ما اعترض به عليه شيء ، حين ظن أن فيه تجوزا ، إذ من الباطل أن يكون المهندس يخطئ ، فإنه إن أخطأ لم يكن مخطئا ، من حيث هو مهندس . وليس الأمر على ما قالوا ، ١٠ فإن قولهم : إن المهندس لا يخطئ من حيث هو مهندس ، لا يقابل قوله : إن المهندس يخطئ ، ولا يكذب بل يكذب شيئا آخر ، وهو أن المهندس يخطئ من حيث هو مهندس . ولا سواء قولنا المهندس يخطئ ، وقولنا المهندس يخطئ من حيث هو مهندس . فإذن ليس يصدق على كل مهندس أنه لا يخطئ ، إلا أن يقال فيما هو فيه مهندس ، أو من حيث هو مهندس . وقد طمست — فيما سلف — أن معنى قولنا : كل مهندس وما يجري مجراه ، كيف هو ، والمراد ١٥ فيه ما هو .

(٢) فصل ب : فصل ٢ هـ (٣) بالإجادة : وبالإجادة م || والرداءة : والإفساد نج ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ (٦) لا : لم س || يغلطون : يعطون د ؛ يعطون ن (٧) إذا : أو سا || عليه : — د ، ن || الشكل : الكل س (٨) فاذن : — ن (٩) عليه : — س || تجوزا : تجوز س هـ (١٠—١١) وليس الأمر . . . مهندس : — سا (١١) فإن قولهم : — د ، ن (١٢) يكذب : يكون سا (١٣) قولنا : قلنا س ، م ، هـ (١٤) هو : — سا || فيه : — سا ، م || مهندس : + فليست الخاصة خاة د ، ن (١٥) فيما سلف : — د ، ن (١٦) فيه : به د ، ن || هو : + في موضع آخر فيما سلف د ، ن

وموضع آخر أن يكون القول أعم من اسم المخصوص ، كمن قال : إن خاصة الإنسان أنه حيوان قابل للعلم ، ثم يجعل الملك كذلك .

وموضع آخر ، أن يجعل المخصوص خاصة للخاصة ، والمخصوص هو الأمر الذي هو النوع اللازم له الخاصة . فهو في طباعه أن يكون موضوعا لا مجعولا ، مثل من قال : إن خاصة أطف الأجسام أن تكون نارا ، وليس الأمر كذلك ، بل إن كان ولا بد فإن خاصة النار هي أن تكون أطف الأجسام . وقيل في التعليم الأول : الموضوع الواحد له خواص كثيرة ، كل واحد منها غير الآخر . فلو كان الموضوع خاصة لها ، لكان خاصة لأمر كثيرة متباينة الحدود ، فما كان خاصة . وهذا كلام في غاية الجودة .

وموضع آخر ، أن يكون أخذ الفصل على أنه خاصة .

- ١٠ وموضع آخر للبطل ، وهو أن تكون الخاصة توجد قبل وجود المخصوص لادائما معها فقط ؛ كالمشي في السوق ، فإنه لا يمكن أن يجعل خاصة زيد ، فقد يوجد قبل زيد وبعده . وموضع آخر للبطل ، وذلك إذا كان الشيء خاصة لاسم ، وليس خاصة لمرادفه ، كمن يجعل الخير خاصة للطلب ، ولا يجعله خاصة للوثر . وكذلك إن كان الشيء خاصة لموصوف بشيء وليس خاصة شيء ، يكون ذلك الموصوف موصوفا بهما معا ؛ كالموصوف بأنه ضحك ، فإنه بعينه الموصوف بأنه مستحى ؛ فإذا كان القمحش موصوفا بأنه خاصة الموصوف بأنه ضحك ، ثم لم تكن خاصة الموصوف بأنه المستحى ، كانت الخاصة ليست بخاصة .

(٢) أنه : بأنه نج (٥) وليس : أو ليس سا || الأمر : — س || إن : وإن د ، ن || فان : + من د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || خاصة : خاصة م (٦) دى : — د || الموضوع : والموضوع د ، سا ، م ، ن (٧) كثيرة : + بل س || واحد : — ن || خاصة : — ه (٨) فا : قيام || كان : كانت ه || وهذا كلام في غاية الجودة : — سا || كلام : الكلام د ، س ، ن ، ه (٩) أنه : أنها ب ، س ، سا (١٠) المخصوص : + فقط ه (١١) في السوق : — د || فانه : فانها د || فقد : وقد سا (١٢) خاصة : بخاصة سا (١٣) الخير : الغير د || وكذلك : ولذلك سا || خاصة : — سا || لموصوف : بموصوف ب ، س ، ه (١٤) خاصة : + لموصوف س || شيء : لشيء د ، ن (١٥) مستحى : يستحى د ؛ المستحى س (١٥—١٦) فاذا كان . . . المستحى : — س (١٥) خاصة : خاصة سا ؛ + خاصة ه || الموصوف : للموصوف م (١٦) الخاصة : الخاصة ه

ولا تُدْخِلُ في واحد من الاعتبارين لفظة : "من حيث" ، فلا تأخذ الموصوف بأنه ضحك من حيث هو ضحك ، ولا الموصوف بالمستحي من حيث هو مستحي ، بل خذهما مطلقا من غير اعتبار "من حيث" ، فقد علمت الفرق بين المطلق وبين المقول فيه "من حيث" . وهذا الموضع نافع في الإثبات والإبطال المطلقين .

٥. واثبت أن يقول : قد جمعت الشيء ههنا خاصة لمعينين متباينين ، ومنعت ذلك من قبل .

فقول : احفظ قولنا الموصوف بأنه الضحك ، والموصوف بأنه مستحي ، فالإشارة مستحي ، فالإشارة فيه إلى موضع واحد . واعلم أنا نشير بالمثل الذي أوردناه إلى أن الموصوف بخاصية الاستحياء لا يكون موصوفا أيضا بخاصية الفحش ، حتى يكون الفحش يلزمه ويساويه . ١٠

وموضع آخر ، أن يكون للخاصة مقابل ، وهما من الأعراض الذاتية للجنس الذي أعطينا الخاصة لنوعه ، ثم لا يوجد المقابل خاصة لسائر الأنواع بالقياس إلى هذا النوع ، مثلا أن كل واحد من الإنسان والفرس واحد بالنوع تحت الحيوان ، والحركة بالإرادة مقابلة للسكون بالإرادة ، وكلاهما من الأعراض الذاتية للحيوان ، ينقسم بهما الحيوان ، إلى ما علمت في كتاب البرهان . فإن جعل خاصة الإنسان أنه المتحرك بذاته بالإرادة ، فيجب أن تكون خاصة الفرس بالقياس إلى الإنسان أنه الساكن بذاته من تلقاء نفسه ، لكنه ليس ذلك كذلك . فليست الخاصة خاصة . ١٥

(١) في واحد : في كل واحد س || لفظة : لفظ ن (٢) بالمستحي : من المستحي ن
|| خذهما : أخذهما د ، ن (٣) مطلقا : مطلق د ، ن || من حيث : حيث ب ، س ، م ، ن
|| المطلق : — د || حيث : + ه ر م (٥) قد : فقد د ، سا ، م ، ن
(٨) مستحي ، مستحي د || موضع : موضوع د ، س ، سا ، ن || إلى : — م
(٩) بخاصية : بخاصة س (١٢) أعطينا : أعطيناه سا || الخاصة : الخاصية ه || خاصة : خاصة
د ؛ خاصا ن (١٤) مقابلة : مقابل نج || للحيوان : + أن ب ، س (١٥) بالإرادة :
إرادة ب ؛ بإرادة د ، ن ؛ — س ، سا ، ه (١٦) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م ، ه
(١٧) لكنه : ولكنه ب ، د ؛ لكن ن || ذلك : — س || الخاصة : الخاصية م

وموضع آخر، لا يبعد أن يغالط به المشاغبيون، مثل أنه إذا كان الموضوع ما خاصة، ثم كان لذلك الموضوع خواص أخرى ومحمولات أخرى لا توجد لغيره؛ فإن تلك الخاصة قد يمكن أن تجعل ليس لذلك الموضوع وحده، بل لذلك الموضوع مأخوذاً مع محمولاته الأخرى. فإنه إن كان خاصة الإنسان الضحاك، فيكون الضحاك خاصة لأشياء كثيرة، مثل أنه خاصة للإنسان الحجل، وللإنسان المستحى، وللإنسان القابل للعلم. بل قد يؤخذ محموله على الإنسان الأبيض فتعرض من ذلك وجوه من المغالطة: منها أن يكون الضحاك خاصة للإنسان، وأيضاً لما هو في المعنى غير الإنسان؛ فإن الإنسان مع الحجل بالطبع غير الإنسان وحده. وأيضاً سيكون الضحاك خاصة لقابل العلم أيضاً، والذي من شأنه أن يستحى، فتكون الخاصة غير خاصة.

١٠ ووجه آخر، مثلاً أنك تعلم أن الإنسان الأبيض أخص من الإنسان؛ فإن رُوج أن الضحاك خاصة للإنسان الأبيض بسبب أنه خاصته للإنسان، فقل: والإنسان الأبيض إنسان، والإنسان خاصته أنه ضحاك، فالإنسان الأبيض خاصته أنه ضحاك، عرض من ذلك أن يكون الإنسان الأسود ليس بضحاك، أو عرض أن تكون الخاصة ليست بخاصة.

١٥ وقد يمكن أن تعرض وجوه أخرى غير ذلك؛ فأما الوجه الأول فيكفي الخطب فيه أن تعلم أن قولنا الضحاك خاصة للإنسان، معناه أنه خاصة لما يوصف بالإنسان، وما

(١) المشاغبيون: المشاغبيون س، هـ || إذا: ان م || لموضوع ما: الموضوع سا، م
(٢) لذلك الموضوع: كذلك لموضوع ن || لا توجد: — ن || لغيره. لغيرها هـ || الخاصة: الخاصة ب، د، سا، م، ن (٣) لذلك: كذلك د، م (٤) خاصة: خاصة سا، هـ
(٥) وللإنسان: والانسان د، ن || وللإنسان: والإنسان د، ن (٧) لما: ما ب، س || فان: فأما م (٨) وأيضاً سيكون: أيضاً وسيكون ب، س، سا؛ أيضاً سيكون د، ن || والذي: والذي ب (٩) الخاصة: — ليست خاصة لمعنى واحد بل لمعان كثيرة فكون الخاصة ن || خاصة: الخاصة م، ن (١٠) مثلاً: — د، ن (١٠—١١) أخص: الأبيض: — سا (١١) الأبيض: — ن || بسبب أنه: بأنه س (١٢) والإنسان: فالإنسان م || خاصته: خاصيته ب، س، ن، هـ؛ خاصته سا || خاصته: خاصيته ب، س، سا (١٣) الخاصة: الخاصة ب، د، سا، م، هـ || (١٤) بخاصة: بخاصية ب، سا، م، هـ (١٥) تعرض: تعرض سا || ذلك: ذلك م؛ هذان (١٦) معناه: ومعناه سا || خاصة: خاصة ب

يوصف بالإنسان هو الإنسان لا غير ، موضوعا له ؛ على ما علمته في غير هذا الموضع .
 وإذا قلنا : إن الضحك خاصة لقابل العلم ، كان معناه أن الضحك خاصة لما يوصف
 بأنه قابل العلم ، وليس ذلك إلا الإنسان . فقد علمت فيما سلف أن الموصوف بالإنسان
 هو ذات الإنسان ، لكن الموصوف بالأبيض هو شيء غير الأبيض ، وهو إنسان ما ،
 أو تلج ما . وإن كان أبيض ما موصوفا بأنه أبيض مطلق ، ليكن مع ذات آخر قد يكون
 موصوفا به شيء غيره من حيث إنه أبيض . وإنسان ما لا يكون موصوفا به شيء غيره
 من حيث هو إنسان ، فيكون الأبيض له موصوف هو شيء آخر . وليس كذلك الإنسان .
 فإذا عني بقولنا : ” المستحي ” الموصوف بالمستحي على الوجه الذي قلنا ، لم تكن الخاصة
 لشيء آخر غير الإنسان . وأما إن أخذ المستحي ، من حيث هو مستحي ، فليس الضحك
 خاصة له ، فإن المستحي ، من حيث هو مستحي ، لا يقال عليه الضحك . فإن المستحي ،
 من حيث هو مستحي ، ليس إلا المستحي . وأما الضحك فشيء آخر ، وعلى ما علمت
 هذا في مواضع أخرى .

فإذا تأمل المتأمل ، فميز بين الملكة والحال ، وبين ما له الملكة والحال ، وعرف
 الأصل الذي قلنا ، تميزت به الخاصة التي تكون لشيء في نفسه ، والتي تكون بالعرض
 وبسبب شيء آخر ، إذ تكون الخاصة مثلا للملكة فتوجد لدى الملكة . إذ كان ما يخص
 الملكة قد يوجد أيضا لدى الملكة ، وذلك إما خاصته ملكة تحمل على ذي الملكة بالاشتقاق ،
 وإما خاصة ملكة تحمل على ذي الملكة بغير اشتقاق . أما الذي بالاشتقاق فمثل العلم ، فإن

(١) فير : فيره د ، سا ، م ، ن (٢) قلنا : قلت د (٣) بأنه : أنه د ، سا
 (٥) مع ذات : أبيض ماد ، ن || آخر . أحدا سا (٦) به : بأنه ب ، م || إنه أبيض ...
 شيء غيره : — د ، ن (٧) الأبيض : + هو ن (٨) المستحي : المستحق د
 (٩) المستحي : — ه || مستحي : مستحق ؛ المستحي س ، ه (١٠) مستحي : + فليس
 الضحك خاصة له فإن المستحي من حيث هو مستحي ب (١١) وأما الضحك : والضحك د ، ن || فشيء :
 شيء ن (١٢) أخرى : آخرس (١٣) وعرف : عرف سا (١٤) تميزت : تميزت سا
 || تميزت له : يميزلن || لشيء : للشيء د ، س ، سا ، ن ، ه (١٥) إذ : إذاد ، سا ، ن
 || الملكة : بالملكة ن (١٦) خاصته : خاصة س ؛ خاصة م || الملكة : + حلام || خاصة :
 خاصة م ، ه (١٧) خاصة ملكة : خاصته للملكة || على ذي الملكة : عليه ن || اشتقاق : الاشتقاق س ، ه
 || وإما خاصة ... بالاشتقاق : — سا

خاصة العلم تشتق منها خاصة مجحولة على العالم ، ولا تكون هى نفسها خاصة للعالم . وأما الذى بغير اشتقاق فمثل الضحك ، فإن خاصة الضحك ، من حيث هو ضحك ، قد توجد مجحولة على الإنسان . وكذلك فإن الذى لدى الملكة قد يمرض أن يحمل على الملكة ، مثل أن الضحك ، وهى خاصة الإنسان ، فإنه قد توجد مجحولة على المستحى ، فيعرض من هذا أن يشكل الأمر .

٥

أما فى المثال الأول فيغالط ويجعل خاصة الملكة التى لا تحمل بالاشتقاق خاصة لدى الملكة ، فيجعل خاصة العلم خاصة العالم ، فيكون العالم أيضا لا يزول التصديق به ، كما أن العلم لا يزول التصديق به .

وأما فى المثال الثانى فيجعل الخاصة خاصة لأشياء كثيرة مختلفة . فإذا راعى المراعى فيزيين الشئ الذى له الخاصة وبين ما يقارنه ، إما مقارنة ملكة لدى الملكة ، أو مقارنة ١٠ ذى الملكة للملكة ، تحصل له الخاصة التى تكون للشئ بذاته وأولا ، والتى تكون على طريق العرض أو العلط . وأما الوجه الذى ذكر أولا بعد هذا الوجه ، فمعرفةك بالقياس وشروطه تخلصك عن الغلط فيه .

وموضع ينفع فى القسم الأول ، وهو أن يراعى التصريف ، فيؤخذ العلم وخاصته ، ويؤخذ المشتق له الاسم من العلم وهو العالم ، فيؤخذ من خاصة ملكة خاصة له بالاشتقاق . ١٥ فإذا كان خاصة العلم أنه ما لا يزول التصديق به ، لم يجعل ذلك خاصة العالم بل جعل خاصة العالم أنه الإنسان الذى له تصديق لا يزول . وإذا كان خاصة العالم أنه الذى لا يزول

(١) خاصة : خاصة س ، م || خاصة : خاصة م || خاصة : خاصة م (٢) بغير : بغير سا ، لغيرن || اشتقاق : الاشتقاق س ، سا ، هـ (٣) فإن : + الشئ س (٤) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م || الإنسان : للإنسان د ، س ، ن ، هـ || فإنه : فإنها م (٦) أما : وأما هـ || خاصة : خاصة ب ، س ، سا ، م ، هـ || خاصة : خاصة ب ، هـ || لذى : ذى سا (٨) العلم : المعلم ب ؛ + به م (١٠) ملكة : للملكة د || الملكة : ملكة ن (١١) ذى الملكة : ذى ملكة د ، سا || تحصل : تجعل د || التى : الذى م || تكون : — م || وأولا : أولاس || والتى : التى م (١٣) تخلصك : وتخلصك س || فيه : منه ب ، سا (١٤) وموضع : + آثرن || القسم : — م || وخاصته : وخاصيته ب ، د ، سا ، م (١٥) فيؤخذ من خاصة ملكة خاصة : فيجعل الخاصة د ، ن || من خاصة : من الخاصة س ، هـ || خاصة : خاصته سا ، م || فإذا : فإن د ، ن (١٦ — ١٧) بل جعل خاصة العالم : — ن || وإذا : فإذا م

تصديقه لما صدق به وقوله ، فيجب أن لا نجعل هذا خاصة العلم ، بل نجعل خاصة العلم : أنه ملكة تصديقية لا يزول التصديق بها من العقد والقول . وذلك لأنه لما كان بين العلم وبين العالم معاندة ومقابلة ما ، فلا يجب أن يؤخذ كشيء واحد ، بل يجب أن يراعى التقابل أيضا بين خواصهما ، كما يراعى فيهما .

وموضع آخر ، أن تكون الخاصة خاصة بشرط الطبع ، نتؤخذ مطلقا ، فيكون ذلك باطلا . مثلا ، أن يقال : إن خاصة الإنسان بالقياس إلى الفرس أنه ذو رجلين ، فإن هذا ما لم يقترن به أن يقال : ” بالطبع ” لم يكن حقا . فليس كل إنسان ذا رجلين في الوجود . وأما إذا قيل هو كذلك في طبعه ، أي هو كذلك في صودته الإنسانية ، حتى إذا صادفت وقت تكونه مادة وافرة ، ولم تقع آفة في تلك المادة ، أو لم يعرض عارض من خارج ، كان ذا رجلين ، كانت الخاصة كاملة . ١٠

وموضع آخر أن يميز في الخواص ما يكون الشيء ولا ، ولشيء آخر بعده ، فإذا لم يميز ذلك لم تكن الخاصة خاصة ، مثل من يقول إن خاصة السطح اللون ، ولم يقل اللون أولا ، فإذا لم يقل ذلك فنجد الجسم يشارك السطح فيه ، فلا يكون ذلك خاصة السطح . ولو قال ذلك لتحصلت الخاصة بواجبها .

-
- (١) وقاله : — م || خاصة : خاصة ب ، س ، سا ، م ، هـ (٢) التصديق بها : تصديقها ب ، س ، سا ، م ، هـ || العقد : العقل م (٣) ما : — م ، هـ || فلا : ولا س || يؤخذ : يؤخذ د ، س ، هـ || كشيء : شيء د ، س ، هـ (٤) خواصهما : خواصها م (٥) الخاصة : الخاصة د ، هـ || خاصة : خاصة د ، سا ، م || بشرط : لشرط س || فتؤخذ : بل تؤخذ هـ (٦) بالقياس : بالطبع سا (٧) ما : — سا || يقترن : يقترن م || ذا : ذون ، د ، س ، سا ، م ، هـ (٨) وأما : فأما م || صادفت : صادف د ، ن (٩) وقت : — د ، سا ، م ، ن || تقع : تكن ب || أولم يعرض : أود ، ن (١٠) الخاصة : الخاصة ب ، د ، سا ، م ، هـ (١١) ولشيء : لشيء م (١٢) الخاصة : الخاصة ب ، د ، سا ، م || خاصة السطح : ب ، س ، سا (١٣) فإذا : وإذا د ، ن ؛ فإذا م ، هـ || فيه : به ن || خاصة : خاصة ب ، د ، سا || السطح : للسطح د ، ن || ولو قال : ولو لا س (١٤) لتحصلت : لتخلصت بخ || الخاصة : الخاصة سا

بل يجب أن تعلم أن المحمولات تختلف بوجوه حملها اختلافا ظاهرا بشرائط تلحقها ، فيجب أن تراعى في الخاصة تلك الجهات ، لتعلم أنها كيف توضع خاصة . فمن الأشياء ما لا يكون وجوده للشيء لا محالة حقا ، ويكون كونه في الطبع حقا ، كذى الرجلين للإنسان ؛ ومنها ما لا يكون وجوده له لا محالة حقا ، ولكن يكون كونه من شأنه أن يعرض له في الندرة حقا ، ويكون خاصا بالشيء ، كذى أربع أصابع للإنسان . هـ

ومنه ما تكون نسبته إلى الصورة ، كقولهم : إن النار ألطف الأجسام أجزاء ، وذلك في القوام .

ومنه ما تكون نسبته إلى الجملة على الإطلاق ، كقولهم : إن الحيوان يحس ويتحرك ، أى في طباعه أن يحس ويتحرك .

ومنه ما تكون نسبته إلى الكل ليس على الإطلاق ، ولا للصورة كما هي ، بل لأنه ١٠ . لجزء منها ، كما ينسب الفهم إلى النفس ، وهى صورة ما ، وليس ينسب إليها كيف كان ، بل هو لجزء منها بالحقيقة وهو الجزء الفكري .

ومنه ما لا يكون للشيء في الطبع ألبتة ولا على الإطلاق ، بل يكون له بالقنية والتعلم وغير ذلك ، كالعلم للإنسان .

ومنه ما يكون له بالشركة ، ومثاله من جهة معنى أهم ؛ كما يقال للإنسان إنه حاس ١٥ أوحى ، فذلك له من حيث هو حيوان ، ويشاركه فيه غيره . فإن كان خاصة ما مثل هذا ، فيكون خاصته بالقياس لا على الإطلاق . فيجب أن يوضع في الخاصة أنها بالطبع ،

(١) بوجوه : وجوه د ، ن ، م || حملها : حملها ب (٢) الخاصة : الخاصية ب ، سا ، م ، هـ (٤) وجوده : + له د ، م ، ن ، هـ || كونه : لكونه م (٥) أربع : أربعة د ، ن (٨) ويتحرك : أو يتحرك ب (٩) في : من د ، م ، هـ || طباعه : طبعه م || أى في طباعه أن يحس ويتحرك : — ن (١٠) للصورة ، الصورة سا (١١) لجزء : الجزء م (١٢) لجزء : الجزء ب ، سا (١٥) ومنه : ومنها د ، ن || له : — م (١٦) هذا : + هذا ب ، م ، هـ || فيكون خاصة : — د ، ن || بالقياس : د ، ن (١٧) الخاصة : الخاصية [كذا في جميع النسخ] || أنها : أنه م || بالطبع : + أو أولى ب

أو فى الندرة ، أو للصورة ، أو على الإطلاق أولى ، أو لجزء من الصورة مقتنى ليس فى الطبع ، أو بقياس كل شئ ، أو بقياس شئ .

وكذلك براعى ما يقع فيه الاختلاف من جهة الأكثر والأقل ، مثل الشئ الذى إذا كان مثلاً فى الغاية لمن خاصة شئ ، وإذا لم يكن فى الغاية لمن خاصة لمعنى أهم ، مثل قولهم : إن النار هو الجسم العالى والطاقى جداً ؛ فإن الهواء أيضاً طاف ، ويعمهما الحار ، فيكون الطاقى مطلقاً يخص الحار ، ويوهم أن الطاقى جداً يخص النار .

وربما كان التفاضل ليس يقع بحسب الجنس ، بل بحسب النوع ، مثل النيران فإنها تختلف باللطافة ؛ فليست الشعلة الصافية المصباحية أو البرقية ، مثل الشعلة الالتهابية أو الجمرية ؛ وكلها نيران . فحينئذ إذا قيل إن النار هو الجسم اللطيف جداً ، لم يعم النوع ، ووقع الغلط . ولذلك لا تكون الخاصة المأخوذة على أنها مطلقة مثل الخفيف ، وهى بعينها الخاصة المقيدة بالإفراط ، كقولك : خفيف جداً ، فلا يكون الخفيف خاصة للنار وحدها ، ولا الخفيف جداً ، فإن الخفيف جداً لا يكون مقولة على كل نار ، فإن الصغيرة ليست خفيفة جداً عند الكبيرة ، ولا الالهيب عند البرق .

وموضع آخر ، أن تجعل الشئ خاصة لنفسه ، وذلك دلى وجهين : إما أن تأتى باسم مرادف ، كمن يقول : إن الإنسانية خاصة البشرية ، والجبل خادمة اللائق ، أو تأتى بالحد فيكون الحد قد جعله خاصة المحدود . ومعنى الحد هو معنى المحدود نفسه . ومعنى

(١) أو للصورة : ولا ودة ما || أولى : أولاب || أولى أو لجزء من الصورة : فيجب أن يوضع فى الخاصة أنه بالطبع أولى أو أولى أو س ، ه || أولى أو لجزء من الصورة مقتنى : أو أولى أو مقتنى بخ ، سا ، ن (٢) كل شئ أو بقياس شئ : أو بقياس كل شئ س ؛ وبقياس كل شئ أو بقياس ن (٤) خاصة شئ وإذا لم يكن فى الغاية : — د || لمعنى : معنى م (٥) إن : ن س || والطاقى : أو الطاقى م ، ه || ويعمها : ويعمها ه (٨) أو البرقية : والبرقية س (١٠) ولذلك : وكذلك م ، ه || الخاصة : الخاصة د ، ن سا ، م ، ه (١١) الخاصة : الخاصة ب ، سا ، م ، ه || فلا : ولاد ، ن ؛ فلا س || للنار : النار م (١٢) مقولة : مقول م ؛ مقولان (١٣) الالهيب : الالهيب د ، ن (١٤) خاصة : خاصة سا ، ه (١٥) خاصة : خاصة ب ، س ، سا ، م ، ه || خاصة : خاصة ب ، س ، م ، ه || تأتى : هى سا (١٦) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م ، ه || الحدهو : — د || الخاصة : الخاصة د ، ه

الخاصة شيء من بعد معنى المخصوص بل يجب أن تأخذ الخاصة ما هو غير المخصوص في طبيعته ، وترجع عليه بالتكافؤ ؛ مثل الجسم ذى النفس لو كان معناه غير الحيوان ، وكان منعكسا عليه ، لكان خاصة .

- وموضع آخر ، فيما يكون له أجزاء متشابهة ، كماء البحر من حيث هو ماء البحر ؛ والهواء من حيث هو هواء ؛ ثم لا يكون أتى بخاصية يشترك فيها الكل والجزء ، بل يكون ذلك إما للأكثر ، كمن يقول : ماء البحر خاصيته أنه مالح ، أو أن أكثره مالح . أو يكون من جهة جزئه ، كمن يقول : إن الهواء هو المستنشق ؛ ثم ليس جميع ماء البحر مالحا ، ولا كل ماء هو ماء بحر ، فأكثره مالح ، بل منه ماء كله مالح ، ومنه ماء كله عذب ، فليس كل ماء البحر أكثره مالح ؛ وكله ماء بحر . والهواء أيضا ليس كله مستنشقا وكله هواء ، كما جزؤه هواء . بل يجب أن يكون كما يقول معطى الخاصة للأرض : إن الأرض ١٠ نقيلة بالطبع ؛ فنجد الكل ، وكل جزء ، بهذه الصفة .

(١) معنى : يعنى د || الخاصة : الخاصة بـ ، د ، م ، سا ، م ، هـ (٣) وكان : فكان م ؛ ولو كان هـ || خاصة : خاصة بـ ، د ، سا ، م ، هـ (٤) كماء : كالماء ن (٥) أتى : أى سا || بخاصية : الخاصة م || والجزء : أو الجزء س (٦) ذلك : بذلك د || خاصيته : خاصته بـ ، د ، س ، سا ، م || أو أن : وأن سا || الكثرة : أكثر د (٧) جزئه : جزء منه م || إن : — سا ، م ، ن ، هـ || هو : هـ || المستنشق : مستنشق نج (٨) هو ماء : ماء ب ، هـ || فأكثره : أكثره د : ن (٨ — ٩) بل مالح : — سا (٨) عذب : عناده (٩) فليس : وليس س || كل ماء : + ماء ب || مالح : مالحا د ، ن ، هـ (١٠) الخاصة : الخاصة بـ ن

الفصل الثالث

فصل (ح) في استعمال المواضع المشتركة في الخاصة

ومواضع أخرى من الأصول المشتركة ، أنه إذا لم يكن الضد خاصة الضد ، لم يكن الضد الآخر خاصة الضد الآخر . فإنه إذا لم تكن خاصة العدل أنه أفضل شيء ، لم تكن خاصة الجور أنه أخس شيء . ويصلح هذا أيضا للإثبات . وقد علمت أن هذا مشهور ، وأنه لا يمتنع أن يكون أحد الضدين خاصا بضمه ، ثم يكون الضد الآخر موجودا لضده ولأمور أخرى .

وأيضا ، موضع من المتضاديات ، مثل أنه إذا لم يكن الفاضل خاصة الضعف ، فليس المفضول خاصة النصف ؛ وهو للإثبات والإبطال .

وموضع من العدم والملكية ، أنه إذا لم يكن عدم الحس خاصة للصمم ، لم يكن وجود الحس خاصة للسمع ؛ ويصلح للأمرين . وكذلك المشتق اسمه من الأمرين ، مثل أن يعدم الحس ويصم ، وأن يجد الحس ويسمع .

وكذلك من المتناقضات من جهة أنه إن كان المحمول خاصة ، فمقابله بالتقيض ليست خاصة ؛ وهذا للإبطال .

(٢) المشتركة : — ن (٣) ومواضع : مواضع ب || المشتركة : — س || خاصة : خاصة ب ، د ، م ، هـ (٣ — ٤) لم يكن . . . إذا : — د (٣) خاصة الضد : خاصة الضد ب ، د ، م ، هـ (٤) إذا : إن س ، ن ، هـ ؛ — م (٥) هذا : — ن (٦) خاصا : خاصة هـ (٨) من : في د ، ن (١٠) عدم : — س || للصمم . . . الحس : — م || لم يكن : وإذن د ؛ وإذن ن (١١) الحس : + ليس ن (١٢) ويصم : وأن يصم د || وأن يجد : ويجد سا || ويسمع : وأن يسمع د ؛ ن ؛ يسمع م (١٣) خاصة : — سا ، م || فمقابله : ومقابله ب ، سا ، م (١٤) خاصة : بخاصة هـ

وكذلك من جهة المعادلة أيضا ، أنه إن كان أن نتخيل خاصة أن نحس ،
فإن لا نتخيل خاصة أن لا نحس ، وهذا للإبطال والإثبات .

والثالث أنه إن كان الشيء خاصة للشيء ، فلا يكون خاصة لمقابله بالنقيض ؛
وليس يصلح للإثبات إلا على سبيل المغالطة .

- وموضع آخر على سبيل تعادل القسمة من جنس واحد . مثل أنه إذا كان معقول
ومحسوس ، وغير مائت ومائت ، ثم لم يكن الحيوان المحسوس خاصة للمائتات ، لم يكن
الحيوان المعقول خاصة لما لا يموت ، كالملائكة ؛ وإن كان المحسوس خاصة للمائتات
كان المعقول خاصة للملائكة .

- والمصحح يعتبر أيضا ذلك ، أنه إذا كان شيان يشتركان في معنى عام ، وكان
وجودهما في شيئين ومعنيين ، كل واحد منهما في واحد فقط ، وكان واحد منهما
يتخصص عمومته بكونه لأحد الأمرين ، ويكون ذلك خاصة له ، فالآخر خاصته
أنه للأمر الآخر ؛ مثل الفهم والعفة ، فإنهما فضيلتان ووجودهما في قوتين للنفس ،
أعني الفكرية والشهوانية . ثم كان الفهم فضيلة للجزء الفكري ، وكان ذلك خاصة للفهم ،
فيجب أن تكون خاصة العفة أنها فضيلة للجزء الشهواني . وهذا أيضا على .

- وموضع من التصاريف ، أنه إذا كان المصروف ليس خاصة للمصروف ، فليس
التصريف خاصة للتصريف ، وبالعكس . وهو موضع جدلي للإثبات والإبطال ،

(١) كان : كانت ب ، د ، سا ، م ، ن || أن : أنه ن || خاصة : خاصة ب ، س ، سا ، م ، هـ
|| أن : أنه ن (٢) خاصة : خاصة ب ، س ، سا ، م ، هـ (٣) والثالث : — س || خاصة :
+ له || بالنقيض : من نقيض النقيض ب (٤ — ٥) على . . . آخر : — ن
(٥) موقول ومحسوس : محسوس وموقول د ، سا ، هـ (٦) للمائتات : للإثبات ن (٧ — ٨) وإن
كان . . . للملائكة : — م || (٧) وإن : فإن د || للمائتات : للإثبات هـ (٩) يعتبر : بغير م ||
أيضا : — د ، س ، سا (١٠) كل : وكل هـ || وكان : وكل س ؛ أو كان هـ
(١١) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م ، هـ || فالآخر : والآخر د ، م ، ن || خاصة : خاصيته ب ، د ، م
(١٢) ووجودهما : — ب ؛ ووجودهما س (١٣) للجزء : الجزء د ، ن || وكان : كان سا ، م
|| وكان ذلك : وذلك د ، ن || ذلك : — س || خاصة : خاصة ب ، د ، س ، سا ، ن (١٤) فيجب
أن : — د ، ن || تلون : فكل د ، ن || خاصة : خاصة ب ، د ، س ، سا ، م (١٥) إذا :
إن س || خاصة : خاصة ب ، س ، سا || فليس : وليس ب ، س (١٦) خاصة : خاصيته ب ، س ،
سا ، م ، هـ || وهو : وهذا ن

وتؤكد أنه أمثلة ، مثل أنه إن لم تكن خاصة ما هو على طريق العدل أن يكون على طريق الجميل ، لم تكن خاصة العدالة الجمال . وإن كان خاصة الإنسان أنه مشاء ذو رجلين ، كانت خاصة ما يجرى على طريق الإنسانية أنه يجرى على طريق مشى ذى رجلين .

وكذلك يعتبر جانب سلب التصريف مع سلب المصروف ، مثل ما ليس على طريق العدل ، وما ليس على طريق الجميل ، وغير العدل وغير الجميل . وكذلك العدم والملكة ، والمضاف ، والضد .

وفي موضع التصاريف والنظائر نظر علمي ، وهو أنه ليس يجب إذا كان المشتق خاصة المشتق ، أن يكون المصدر خاصة المصدر ؛ بل ربما لم يكن المصدر محمولا على المصدر . مثاله : ليس إذا كان الضاحك خاصة الناطق يكون الضحك خاصة النطق حتى يقال إن النطق ضحك ، وإن الضحك محمول عليه مساو له . وأما لو كان الضحك خاصة النطق ، لكان حينئذ يكون الضحك خاصة الناطق لا محالة . ومع ذلك فحيث لا يحمل المصدر على المصدر تكون المقارنة خاصة ؛ مثل أن خاصة النطق الإنساني أن يقارنها الضحك .

وموضع آخر من النسبة ، وهو أنه إذا كان نسبة شيء إلى شيء آخر ، كنسبة ثالث إلى رابع ، والثاني خاصة أو ليست بخاصة ، فالرابع خاصة أو ليست بخاصة . مثاله :

- (١) مثل أنه إن : مثاله وإن د ؛ مثاله إن ن || خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م ، هـ
|| طريق : طريقة د ، || طريق : طريقة د ، سا ، ن ، هـ (٢) خاصة : خاصة ب ، د ، س ، سا ، م ، هـ
|| الجمال : الحمد س ؛ الجميل د ، ن || خاصة : خاصة ب ، د ، س ، سا ، م ، هـ (٣) خاصة :
خاصة [كذا في جميع النسخ] (٣) طريق : طريقة د ، ن || طريق : طريقة د ، ن (٤) جانب :
حالة ن | التصريف : التصديق م (٥) طريق : طريقة ب ، د ، س ، ن || العدل : — د ،
س ، سا ، م ، ن || طريق : طريقة ب ، د ، س ، سا ، م ، ن (٧) موضع : مواضع د ، ن ، هـ
(٨) خاصة المشتق : — م || خاصة : خاصة م || المصدر : — د ، ن || على المصدر : — د ، ن
(٩) الضحك : — د (١٠) وأما : + أنه د ، ن (١٢) خاصة : خاصة ب ، سا ، م ، ن
(١٣) يقارنها : يقارنها د ، ن (١٤) كان : كانت د ، ن (١٤ — ص ٢٢٩ س ١) شيء . . .
نسبته : — م (١٥) إلى : — ب ، س ، م ، هـ

- أن المراض نسبة إلى الخصب نسبة الطيب إلى الصحة ، فإن كان خاصة المراض أن يكون مفيدا للخصب ، وخاصة الطيب أن يكون مفيدا للصحة ، وبالعكس . وهذا الموضع ليس بعلمى ، وإنما كان يصير علميا لو كان صار علميا بشرط ، وذلك الشرط غير مفيد ؛ فإنه إذا كانت النسبة مثلا ههنا في أنه يفيد فقط لا في أن كونه مفيدا مساو له ، لم يجب لأنه مفيد والأول مفيد أن يكون كونه يفيد ما يفيد مساويا له ، وإن كان الأول كونه يفيد ما يفيد مساويا له . وأما إذا كان تقدم فلم أن كون كل واحد منهما يفيد ما يفيد مساو له للإثبات ، أو غير مساو له للإبطال ، فليس يحتاج في إثبات أنه خاصة أو ليست بخاصة إلى اعتبار المناسبة . ومثال هذا أنه يمكن أن يكون الطيب وحده مفيدا للصحة ، ويكون المراض وغير المراض معا يفيدان الخصب .
- فيشترك الطيب والمراض في أنهما مفيدان للخصب والصحة . ثم تكون إفادة الصحة حينئذ ١٠ بالطيب ، ولا تكون إفادة الخصب خاصة بالمراض ، لأن كان علم من قبل النسبة في كل واحد منهما يوجب مساواة ، حتى علم أنهما يشتركان في إفادة أمر مساو ، فبين أن استعمال المناسبة في إثبات الخاصة غير مجد ألينة ، اللهم إلا أن يكون أمر آخر ؛ وهو أن يكون قياس يوجب أنه يجب أن تكون حال المراض من الخصب من كل وجه كحال الطيب من الصحة ، ثم يعلم أن الطيب يخصه إفادة الصحة ، فحينئذ نستقل عن الطيب إلى المراض ١٥ إذا كان حال الطيب قد عرف أولا من نفسه ولم يعرف حال المراض أولا من نفسه بل علم أن نسبته توجب كذا . فأما إذا اعتمد نفس المناسبة وحدها ، ولم يكن على هذه الجهة لم يكن الموضع ضروريا .

- (١) كان : كانت ن || خاصة : خاصة [كذا في جميع النسخ] (٢) خاصة : خاصة [كذا في جميع النسخ] (٣) لو كان : لو — س ، ما ، م || صار : — د ، ن (٤) بشرط : + ذلك م (٥) لم : ولم م || مفيد : مفيداه || والأول : والآخرد ، ن || مفيد : مفيداه || كونه يفيد : — د ، ن || كونه : بكونه م (٦) الأول . . . يفيد : ما يفيد الثاني د ، ن || كونه : — م || يفيد : يفيد ما ، م || مساويا : مساوس ، ومساويا م || وإن كان . . . له : — هـ (٧) أن كون . . . للإبطال : أنه يفيد مساويا للإثبات أو يفيد لا مساويا للإبطال د ، ن || يفيد : يفيد ما هـ (٩) يفيدان : ثم يفيدان م ، هـ (١١ — ١٢) النسبة . . : مساواة : أن كل واحد منهما خاصة ومساود ، ن (١٣) الخاصة : الخاصة ب ، م ، ب ، م ، هـ || أمر : أمر م (١٦) أولا : ولان ؛ — هـ (١٧) فأما : وأما د ، ن (١٨) الموضع : الموضوع ما

وموضع آخر من نسبة الواحد إلى الاثنين وإلى الأولى ، وهو أنه إذا كان حكمه عند شيئين حكما واحدا ، وليس خاصة لأحدهما ، فليس خاصة للآخر. وكذلك إن لم يكن خاصة للأولى لم يكن لما ليس بأولى . وأما إذا صحَّ أنه خاصة لأحدهما ؛ فقد زال أن يكون خاصة للآخر ؛ لأن الخاصة لا تشارك ، بل زال أن حكمه عندهما بالسواء . وكيف وهو موجود في أحدهما دون الآخر ؛ فهذا لا ينتفع به في الإثبات . وأما في السلب فلا ينتفع به أيضا إلا في الجدل ، وأما في العلوم فلا ينتفع به . أما في الجدل فإنه ربما سلم المجادلة أن نسبته إلى الأمرين واحدة ، أو ربما نتج ذلك عنده مما يتسلمه . وأما في العلوم فيبعد أن يكون محمول نسبته في الوجود ، وفي نفس الحق ، إلى شيئين نسبة واحدة السلب ؛ ثم يكون هناك موضع بحث أنه خاصة أو ليس بخاصة ، وذلك لأنه إن كان مجهول الحال لم يعلم أن نسبته واحدة . ٥ ١٠

وإن كان معلوم الحال فقد علم أولا أنه ليس بخاصة حتى سلب عن كل واحد ، حتى يسلب عن الاثنين ، حتى علم أن حاله منهما حال واحدة في السلب .

وموضع معتبر بالكون والفساد — وأنت تعرفه — مثل أنه إذا كان خاصة الإنسان أن يكون في نفسه أمرا ، فخاصة تكون الإنسان هو أن يكون ذلك الأمر ؛ وخاصة فساده أن يفسد ذلك الأمر . وهذا علمي ، وهو للإثبات والسلب . ١٥

وموضع آخر للإثبات والإبطال ، أنه ينبغي أن تكون الخاصة من المعاني اللاحقة للشيء من جهة نوعه ، ويكون لنوعه لما هو نوعه ؛ وبالجملة لما هيته ومن طريق ماهيته . وقد علمت معنى اللاحق من قبل ما هو في غير هذا الموضع ؛ فإنه إن

(١) الاثنين : اثنين نج ، سا ، م (٢) خاصة : خاصة ت (٣) أنه : أنم || خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م (٤) خاصة : خاصة د || للآخر : الآخرس || الخاصة : الخاصة د || زال : يزال د (٧) أما : وأما س || فانه ربما : فرجما س ، هـ (٧) إلى : من د ، سا ، م ، ن ، هـ || أو ربما : وربما س || نتج : ينتج عليه د ، ن ؛ ينتج هـ (٨) عنده : — د ، ن ؛ عنه س ، سا ، م (١٠) إن : إذا ن || أن : أي ب (١١) سلب : يسلب ب (١٢) يسلب : سلب سا ، م ، على ب ، د ، ن || علم : يعلم س || حال : حالة سا (١٣) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، م (١٤) هو أن : — د || يكون : يتكون س ، م ، هـ (١٧) لنوعه : نوعه د ، ن || لما : بما م

كانت المأخوذة خاصة ليست تلحقه من حيث هو هو ، كما لا يلحق السكون الإنسان من حيث صورته وماهيته ، بل من حيث هو جسم ؛ أو كان يلحقه ولكن لا من جهة يصير بها خاصة مساوية ، مثل الملاحظة التي هي من اللواحق للصورة الإنسانية ولكن ليست بمخاصة حقيقية فلا تكون الخاصة خاصة .

وأما إذا كانت الخاصة مثل ما للحيوان من كونه مركبا من جسم ونفس للحيوان ، ه
فذلك يلحقه لطباعة ، وتنعكس عليه ؛ فهذه الخاصة جيدة .

لكن لقائل أن يقول : إن كون الحيوان مركبا من جسم ونفس هو حده لا خاصته ، فتقول له : إن المركب ليس من المعاني الجنسية للحيوان ، بل هو من لوازم جنسه ، بل جلسه الجسم ، وفصله أنه ذو نفس ؛ ولم يؤخذ الجسم ههنا جنسا ؛ بل أخذ الجسم بجزءه من الفصل ، لأنه هو الجسم المادى لا الجسم الجنسى ؛ ولم يؤخذ ألبنة النفس ١٠ على أنه فصل في الحد ، فذلك لا يصح ، بل على أنه جزء فصل منطقي . وليس أيضا المركب من جسم جنسا بمعنى الجسم ، فليس مفهوم المركب من جسم هو أنه جسم ، وإن كان يلزمه لزوما من خارج ، فيفهم أن المركب من جسم لا يكون إلا جسما ، ولكن ذلك مفهوم لازم ؛ لا مفهوم مضمن ، وإن كان يلزمه لزوما . وهذه الأشياء ظاهرة لك مما سلف ، وإنما نشير إشارة للتذكر .

١٥

واعلم أن كثيرا من الحدود إذا غير تغييرا يبقى معه الصديق ، فإنه ينقلب خواص ورسومها .

(١) المأخوذة : المادة م ، ه || هو هو : هو د ، ن || كما لا : إلاب ؛ كما س ، م || السكون : التكون ه (٣) خاصة : ب ، س ، سا ، م ، ه (٣) من : في ب (٤) بمخاصة : بمخاصية ب ، سا ، م ، ه (٥) للحيوان : — د ، ه (٦) الخاصة : الخاصة ب ، سا ، م ، ه (٧) لكن : ولكن ب ، س (٧) هو حده : متوحدة س || خاصة : خاصيه ب ، د ، س ، سا ، م ، ن (٨) هو : — ن || جنسه : جنسيته ب ، د ، سا (٩) يؤخذ : — ناظرا إلى قوله جنسه الجسم س (١٠) بجزءه . . الجنسى : لأنه بجزءه من الفصل هو الجسم المادى لا الجسم الجنسى سا ؛ لأنه هو بجزءه من الفصل ومع ذلك فهو الجسم الجنسى م (١٠) لأنه هو : ومع ذلك فهو د ، ن || النفس : — ههنا (١١) أنه : أنها م || في : من س (١٢) بمعنى : لمعنى ه (١٣—١٤) من خارج . . لازم : — سا || (١٤) لازم : — فيه جسم م || وإن كان يلزمه لزوما : — ب (١٥) للذكر : التذكر ن ، ه (١٦) تغييرا : تغييرا م || يبقى : — م || خواص : خواصا م ، م

وموضع آخر مأخوذ من الأكثر والأقل ، مثل أنه إذا لم يكن ما هو أكثر تلونا خاصة لما هو أكثر جسمية ، لم يكن الأقل تلونا خاصة لما هو أقل جسمية ؛ وإن كان ، كان . وقد يعتبر ذلك مع الإطلاق ، فإنه إن لم يكن الأكثر تلونا خاصة لما هو أكثر جسمية ، فليس الملون مطلقا خاصة للجسم مطلقا . وهذا موضع قد يكون حقيقيا بشرط ومشهورا إن ترك ذلك الشرط . أما حقيقيا ، فلأنما يكون حقيقيا إذا كان الموضوع والمأخوذ خاصة كلاهما يقبلان الأشد والأضعف معا ، فينبذ يستمر هذا القانون ، مثل السواد والجمع للبصر مثلا ، فإنه لما كان السواد مطلقا يجمع البصر ، فكان ذلك خاصة له وكانا يقبلان الأشد والأضعف معا ، فمن البين أن ما هو أشد سوادا هو أشد جمعا ، وما هو أقل سوادا فهو أقل جمعا ، وكل خاصة لكل ، وبالعكس في جميع ذلك . ١٠ وكذلك في الإبطال .

وأما إذا كان الموضوع لا يقبل الأزيد والأنقص في طباعه ، فليس يجب شيء من ذلك ، فإنه ليس إذا كانت النار خاصتها أن تتحرك إلى فوق ، والإنسان خاصته أن يفهم بالروية ، يجب أن يكون ما هو أشد حركة إلى فوق أشد نارية ، أو يكون ما هو أكثر فهمها هو أشد إنسانية ، وهذا قد وضع في المقدمة أن الإنسانية تقبل الأشد والأضعف . ١٥ ولا يجب أن يقاس الأكثر في هذا المعنى بالأولى إلا على سهل المشهور وذلك أنا قد نقول : إن أولى من ب بكذا ، ولا يكون كذا موجودا لأحدهما ، وربما

(١) تلونا : تكونا د ، سا ن ؛ ملونا م || جسمية ، جسمه م (٢) أكثر جسمية . . .
لما هو : — د ، ن (٢) تلونا : ملونا م || كان كان : كان سا (٣) لونا : كونا
د ، ن ؛ تلونا س || خاصة : خاصية ب ، د ، س ، سا ، م ، ه ؛ خاصان (٤) جسمية : — ب
المسلون : المسكون د ، ن || خاصة : خاصية ب ، سا ، م ، ه || قد : — د ، ن
(٥) ومشهورا : ومشهور س || حقيقيا . — د ، ن (٧) فكان : وكان د ، س ،
سا ، م ، ه || وكانا . فكانا د ، ن (٩) وما : ومما || جمعا : جميعا م || خاصة : خاصية
ب ، د ، س ، سا ، م (١١) الموضوع : الموضع ن || لا يقبل : — د ، ن || ثنى :
شيثا م (١٢) كانت : كان ن || خاصيتها : خاصيتها ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || خاصته :
خاصيته ت ، د ، س ، م ، ه (١٣) يجب : ويجب س (١٤) هو : فهو ه || وهذا قد وضع :
ولوقبل لما كان ما هو أكثر فهمها فهو أكثر إنسانية فاما هو منهم فهو إنسان وذلك لأن هذا قد يوضع
د ، ن || وهذا : هذا سا ، م ، ه (١٥) بالأولى : بالأولى د ، ن ؛ بالأول ه || إلا :
— م (١٦) وذلك : ذلك ن

كان وجود أحدهما أو كليهما محالا ، فنقول : كذا أولى بكذا لو كان . وبالمجمله ليس كل ما هو أولى أن يكون لشيء من شيء آخر ، يجب أن يكون له . مثال ذلك في الممتنع ما يقال من أن الخلاء أولى أن يسرع فيه المتحرك من الملاء الرقيق ، وليس يجب أن يكون ذلك ممكنا في الخلاء . وكما يقولون : إن المستديرة أولى بأن تكون ضدا للمستقيمة منها للمستديرة ، أو المستديرة أولى بذلك من المستقيمة بحسب اعتبارين ، وليس ٥ يجب أن يكون . فلا يحسن إذن الانتقال من الأولى إلى المطلق في الحقيقة ، بل ربما أفنع في بعض المواضع . وأما أن يحكم بأنه أكثر وجودا للشيء فقد حكم بأنه موجود له ، اللهم إلا أن يؤخذ الأكثر بمعنى الأولى باشتراك الاسم . ولصنا نذهب إلى ذلك في هذا الموضع .

- ١٠ وموضع آخر من الأكثر والأقل في المناسبة ، والذي بمعنى الأولى وغير الأولى ، وقد تدخل الكثرة في الموضوع والخاصة معا . وهو جدلي غير علمي . وهو أن يقول المبطل مثلا : لما كان الحس أولى بأن يكون خاصة للحيوان من العلم للإنسان ، وليس الحس خاصة ، فليس العلم أيضا خاصة . ويقول انثبت لما كان العلم أقل استحقاقا لأن يكون خاصة للإنسان من الحس للحيوان وهو خاصة ، فلحس إذن خاصة للحيوان . والسبب في كون هذا غير علمي هو أن الخصائص إذا كانت خواص بالحقيقة لم تكن ١٥ خاصة أولى بخصوصها من خاصة أخرى بخصوصها في نفسها ، بل بحسب التسليم والالتزام .

وموضع آخر يجانس لذلك أن يجعل الكثرة في جانب الموضوع ، والوحدة في جانب المحمول ، فيقول المبطل إنه لما كان اللون أولى بأن يكون خاصة للسطح منه للجسم ، فإذا لم يكن خاصة للسطح لم يكن للجسم . وأما المثبت فلا يمكنه أن يقول : وهو خاصة

(١) كليهما : كلاهما س (٢) كل ما : كلب ، م ، هـ ؛ كل س (٣) المتحرك : التحريك ن || وليس : فليس ب (٤) بأن : أن ب ، سا || ضدا للمستقيمة : حد المستقيمة د ؛ ضد المستقيمة ن (٥) منها : فيها د (٦) فلا : ولاد ، ن (٦) يحسن : تحسبن ب (٧) يحكم : هو حكم د ؛ حكم ن (١١) وقد : — س (١٢) الحس : الجنس د (١٤) لأن : لا س || للإنسان ، الإنسان د ، ن || الحس : الجنس د ، ن (١٥) هو : — ن (١٦) بخصوصها : لخصوصها ب ، س ؛ بخصوصها م || بخصوصها ، لخصوصها ب ، س ، م || والالتزام : والإلزام س (١٨) بأن : أن س ، سا ، م ، هـ || منه للجسم : — س (١٩) للسطح . السطح سا || يكن : — خاصة هـ || للجسم : الجسم م

للجسم فهو خاصة للسطح ، فإنه حينئذ يكون قد جعل الخاصة مشتركة . وهذا الموضع يحسن استعماله في العلوم . ويكون الأولى بمعنى الوجود أولا وبالذات . وأما الذى لا يمكن ، فهو أن تكون بعض الخواص أولى بموضوعها من بعضها بمواضع آخر . وأما إذا كانت الخاصة واحدة والموضوعات اثنين ، فقد يصح أن تكون الخاصة أولى بأحد الموضوعين منه بالآخر ، وهو الذى هو موجود فيه بالذات وأولا .

وموضوع آخر بعكس ذلك ، فإن الكثرة فيه في جانب الخاصة ، فإنه إذا كان ما ليس أولى من آخر بأن يكون خاصة هو خاصة ، فما هو أولى بذلك فهو خاصة ، وإن كان ما هو أولى ليس بخاصة فما ليس بأولى ليس بخاصة . وهذا الموضع جدلى غير منتفع به في العلوم . وذلك لأنه إما أن يكون خاصة بحسب التسليم المشهور ، وإما أن يكون بحسب التسليم الذى يوجبه الأمر في نفسه . والتسليم الذى يوجبه الأمر في نفسه ، هو أن يسلم أن كذا أولى بأن يكون خاصة فلا يقع إلا أن تكون شروط الخاصة موجودة فيه أكثر . فإن كانت شروط الخاصة موجودة فيه فكيف يقال : ولكنه ليس بخاصة ، فالآخر ليس بخاصة ؛ أو كيف يقال : فهو إذن خاصة ، فإنه قد يكون قد علم أنه خاصة حين لم أنه أولى بأن يكون خاصة بهذا المعنى ، فضاعت إقامة المجبة عليه . فأما إن علم أن شروطها أكثر من شروط الآخر ، فقد لم أن الآخر نافذ شرط ، فلم يحتاج أن يبين بعد ذلك أنه ليس بخاصة للشيء حتى يجعل الأكثر شروطا خاصة . فإنه ما لم تجتمع جميع شروط الخاصة ، لم تكن ولا واحدة منهما خاصة ؛ فإن إحداها لا تكون خاصة ، وقد كان سلف موضع من المناسبة المتعادلة أنه

(١) يكون : يقول د ، ن (٢) وأما : وإنما س ، سا ، هـ (٣) من بعضها : عن بعض د ؛ من بعض ن || مواضع : بموضوع د ، سا ، م ، ن ؛ لموضوع س (٤) اثنين .
 إثنان س ، هـ (٥) منه : منها م ، هـ || هو : هى سا ، هـ || موجود : موجودة س ، سا
 (٦) فإن : يجعل د ، ن || فيه : — م (٧) هو خاصة : هو خاصة ب ، د ، سا ، م ، ن ، هـ
 || ما هو : مما هو هـ (٨) ليس بخاصة : بخاصة ن (٩) والتسليم الذى يوجبه الأمر
 ن نفسه : — س ، هـ || هو : وهو ب ، د ، س ، سا ، ن ؛ — هـ (١٠) فلا :
 ولا م || شروط : شرط د (١١) فالآخر : والآخر سا ، م (١٢) قد : — د ، سا ، م ||
 يكون قد : — س (١٣) فأما : وأما س ، م ، هـ (١٤) يبين : يتبين سا || بخاصة : بخاصة د
 (١٥) واحدة : واحد د ؛ واحد ن || منهما : منها ن (١٦) إحداها : أحدها ب ، د ، ن
 || سلف : يختلف هـ || إذا : — م

إذا كان شيئا لشيئين على وجه واحد ، فاعتبر ذلك ههنا مع موضع آخر ، وهو أن يكون شيئا لشيء . وقد أعيد جميع ذلك في العليم الأول ، لأن ذلك الأول لم يشرط فيه أن يكون المحمول موجودا ، إنما أخذ على أنه موجود ، فيكون فيما سلف إنما يطلب كونها خاصة مضمنا فيه طلب أنها موجودة ، وههنا يكون الوجود والجل متحققا ، وكونه خاصة غير متحقق ، فيطلب ذلك .

وموضع آخر ، أن يجعل الخاصة أصرا قد يكون بالقوة ولا يميز بين القوة التي تعلقها بشيء آخر يجوز في ذلك الشيء الآخر أن لا توجد ، فيجزز لتلك القوة أن لا توجد ، فتصير القوة حينئذ لا قوة ، وبين القوة التي تعلقها بشيء موجود . مثال ذلك إن قال قائل : إن الهواء هو جسم مستنشق ، فإن أخذه مستنشقا بالفعل فقد كذب ، وإن أخذه بالقوة ثم عدم الحيوان ، استحال أن تكون هذه القوة متحققة فيه ، فإنه حينئذ غير مستنشق ولا بالقوة ؛ وهذا للإبطال . وأما إن كانت القوة تعلقها بالموجود مثل أن تقول : إن الموجود ما في قوة طباعه أن يفعل أو ينفعل ، فإن هذه القوة لإضافتها إلى موجود ، وذلك الموجود هو الموضوع ، وقد علق بها القوة . وأما الاستنشاق فكانت القوة فيه في المستنشق ، وهو غير الموضوع الذي للخاصة . وهذا الموضع في الإبطال جدلي غير علمي .

أما أنه غير علمي فلأن كل واحد منهما متعلق مع الموضوع بشيء خارج : فإن الذي يفعل يحتاج إلى أن يوجد منفعل ، وإلا استحال أن يفعل . وكذلك الذي ينفعل محتاج إلى أن يوجد فاعل ، وإلا استحال أن ينفعل . والهواء من حيث هو مستنشق معرض

(١) مع : — سا (٢) لشيء : + واحد ، س ، ن || وقد : قد س || ذلك الأول : ذلك الأول م || يشرط : يشترط ه || فيه : — س (٤) مضمنا : متضمنا د ، سا ، م ، ن || وههنا : ههنا سا || الوجود : الموجود م (٧) فيجوز : فيكون نج || لتلك : تلك س (٨) وبين : بين م (٨) قائل : — د || فإن : إن سا (١٠) فيه : — ب (١١) بالموجود : بالموجود ه (١٢) أن يفعل : أو يفعل س || إضافتها : أضافها س ، سا || وذلك : وكان ذلك د ، ن (١٣) هو : وهو نج ، م || بها : به د ، ن (١٤) جدلي : الجدل سا ، م (١٥) أما : لإلا د ؛ — س || غير : — د (١٦) يفعل : ينفعل م || إلى : — د ، ن || محتاج : يحتاج د ، س ، م ، ن || (١٧) أن : — د

لأنفعال ١٠ ؛ وقوة ذلك الانفعال متقررة فيه ؛ وإن كان قوة الفعل في غيره ؛ فإن قوة الفعل في الموجود تقابل قوة الانفعال في غيره ؛ وقوة الانفعال في الموجود تقابل قوة فعل في غيره ؛ حتى إذا شرط عدم الآثار كانت القوة مستجيلا من أمرها أن تخرج إلى الفعل ؛ كما إذا عدم الحيوان كانت قوة الهواء في أنها تستنشق مستجيلا أن تخرج إلى الفعل .
 ٥ وأما أنه جدلي ؛ فلأن مصدر أن يستنشق هو الاستنشاق ، وهو فعل وقوته في المستنشق ؛ فإن الاستنشاق وجميع المصادر الفعلية تضاف في ظاهر المشهور إلى الفاعل ؛ وإن كان الفاعل التصريفي ليس الفاعل الحقيقي ؛ ويجعل القوة عليها حيث يصدر منه الفعل للفاعل ؛ فيقال : إن قوة الضرب في الضارب ؛ وإنما في المضروب قوة الانضراب ؛ وإن كان المصدر يضاف إلى المتفعل كما يضاف إلى الفاعل فذلك أخفى الأمرين . وأما القوة عليه
 ١٠ فلا تضاف في الظاهر إلا إلى الفاعل . فلما كان أن يستنشق مأخوذا من الاستنشاق ؛ وكان الظاهر أن القوة على الاستنشاق إنما هو في المستنشق ؛ وكان هذا يدعو إلى أن يسلم في المشهور أن قوة الاستنشاق في غير الهواء ؛ فيلزم أن يكون في شيء لا يكون موجودا ، إذا كان الحيوان معدوما ، فيكون المخصوص موجودا . وأما حيث ذكر الموجود وجعله موضوعا ، وأضاف إليه قوة فعل أو انفعال ، فجعله موصوفا بأنه فاعل أو متفعل ؛ فكان الظاهر المشهور هو أن القوة على الفعل والانفعال في ذلك الموضوع المخصوص بعينه . فلو جعل
 ١٥ للهواء من حيث هو مستنشق اسم ليس هو فيه بحسب مذهب أصحاب التصريف مفعولا به ، بل فاعلا ، لست أعنى الفاعل الحقيقي بل الفاعل التصريفي الذي يقال فيه للمتفعل فاعل ، كما يقال للمتفعل بالسقوط ساقط ؛ كان حينئذ حكمه في المشهور أيضا حكم الفاعل والمتفعل .

- (١) ما : — سا || متقررة : منفردة د ، ن ؛ مقدرة سا || كان : كانت م ||
 في غيره : غيره سا ؛ — كما هو في الإثبات أيضا د ، ن (٤) مستجيلا : مستحيل س (٥) فلأن :
 فان د ، ن || أن : — د ، ن (٥ — ٦) وهو فعل . . الاستنشاق : — سا (٧) للفاعل :
 للفعل د ، س ، سا ، ن ؛ — م (٩) أخفى : إخفاء م (١٠) مأخوذا : مأخوذ
 (١١) وكان : فكان د ، ن || وكان : فكان ب (١٣) فيكون : ويكون د ، س ،
 سا ، م ، ن ، هـ (١٤) أو انفعال : وانفعال د ؛ ن || فكان : وكان د ، سا ، م ، ن ، هـ
 (١٥) فلو : ولو د ، ن (١٧) فاعلا : فاعل ن || الفاعل : القابل ن || بل الفاعل :
 الفاعل س ، سا ، م (١٨) ساقط : ساقطا د || كان : فكان ب ، د ، ن || حكمه : — ن

فليكن ذلك مثلا الموأى للفسق ، فإن الموأى وإن كان فى الحقيقة منفلا ، فإنه فى شكل التصريف فاعل ، فتكون قوة المواتاة ليست فى الفاسق الخارج ، بل فيه ، ولا يعرض حينئذ ما عرض فيما قبل .

- وموضع آخر جيد جدا ؛ وهو أنه لا ينبغي أن تكرر الخاصة مأخوذة بمعنى الأزيد والأغلب فى موضع يجوز لو عدم الموضوع أن يبقى الخاصة لشيء آخر أغلب ، مثل أنه إذا قيل : إن النار ألطف الأجسام وأخفها ؛ ثم عدت النار ؛ بقى حينئذ شيء هو ألطف الأجسام وأخفها وهو الهواء ؛ فكان يجب أن يكون ذلك الشيء حينئذ نارا ؛ وكان أيضا لو كانت النار موجودة ولم يرها راء ؛ ورأى الهواء ووجدته ألطف الأجسام وأخفها كان يكون عنده نارا ؛ فإن أكد ذلك بأن يكون عند السامع علم بعدد الأجسام كلها ، وعلم بأنها لا يمكن أن تكون أكثر من ذلك العدد ؛ ولا ألطف من ذلك الجسم ؛ وعلم بأنها أيضا لا يعدم شيء منها ، فحينئذ يقوم هذا البيان مقام الخاصة ؛ لكن لا يكون غناؤها لنفس دلالة اللفظ ، بل للقرائن التى تضاف إليها من خارج . ولا ينبغي أن يكون سبيل الحد والرسم والخاصة هذه السبيل .

تمت المقالة الرابعة

(١) للفسق : للضيق ؛ ب للعشق س || وإن : إن د ، ن (٢) الفاسق : الناطق س ؛ الناسق ه || الخارج : + فيه ن (٥) الخاصة : — د ، سا ، م ، || أغلب : أزيد نج ؛ أزيد أغلب م ؛ أزيد وأغلب ن (٦ — ٧) ثم ... وأخفها : — د ، م (٦) هو : — س || وأخفها : — س (٨) كانت : كان س ، ه || ووجده : ووجد هاد ، س ، سا ، م ، ن ، ه || وأخفها : وأحفظها د || كان : كانت س ، سا ، م ، ه (٩) نارا : ناره (١١) البيان : البرهان ب (١٢) للقرائن : القرائن ب ، ه || القرائن التى : امرأتى د ؛ لقرائن ن || ولا : فلانا (١٣) هذه : هذان || السبيل : + وإذن علم ماله صواب د (١٤) تمت المقالة الرابعة : آخر المقالة الرابعة ب ؛ آخر المقالة الرابعة تمت س تمت المقالة الرابعة من الفن الخامس م ؛ تمت المقالة الرابعة بحمد الله وحسن توفيقه ه

المقالة الخامسة

—

.

المقالة الخامسة

خمسة فصول في الحدود

الفصل الأول

فصل (١) في الشروط الأول للتحديد وفي مواضع اعتبار جودة التحديد

- الحدود قد ننظر من أمرها في أنها كيف تؤلف ، وكيف تكتسب . وقد ننظر ٥
من أمرها في أنها هل هي موجودة على الشروط التي ينبغي في تأليفها واكتسابها . والنظر
الأول في كيفية إيجاد الحد ؛ والثاني في كيف اعتبار حال الحد الموجود . وقد سلف في
كتاب ” البرهان ” حال الوجه الأول ، وأما هذا الوجه الآخر ، فإنما ننظر فيه في هذا
الكتاب على البحث الأعم ، ونستخلص في ضمنه البحث الأخص . أعني بالبحث الأعم
البحث الجدلي ، وبالبحث الأخص البحث العلمي . وقد علمت كيفية كون البحث ١٥
الجدلي أعم من وجه .

فأول ما يجب أن يراعى من أمر الحد أن ننظر هل هو أولا صادق على المحدود ،
فإنه إن لم يكن صادقا ، فقد كفى سائر البحث ، وعلم أنه ليس بحد . والثاني أن ننظر

(١ — ٤) المقالة الخامسة في الحدود وفيها خمسة فصول فصل اب ؛ المقالة الخامسة في الحدود د ،

سا ، ن ؛ المقالة الخامسة في الحدود وهي خمسة فصول الفصل الأول س ؛ المقالة الخامسة من الفن الخامس من
الجملة الأولى من لمطلق في الحدود خمسة فصول الفصل الأول م ؛ المقالة الخامسة في الحدود وهي خمسة فصول
الأول في الشروط للتحديد وفي مواضع اعتبار جودة التحديد ... الفصل الثاني في مواضع إثبات الحد وإبطاله .
الفصل الثالث ... الفصل الرابع ... الفصل الخامس فصل ١ هـ (٥ — ٦) كيف ... أنها :
— سا (٦) الشروط التي : الشرط الذي س ، سا ، هـ (٧) كيفية : سا (٨) الآخر : الأخير د ،
س ، ن ، هـ (٩) ونستخلص : واستخلص سا || البحث : + في ن (١٠) البحث : — سا || وبالبحث :
والبحث د ، ن (١٢) من : في د ، س ، سا ، م ، ن || هو : هو د م || صادق : صادق

هل دل فيه على الماهية المشتركة وهو الجنس القريب ؛ فإنه وإن لم يكن الجنس مقولا ، وكان لم يذكر جنس ألبتة ، أو ذكر جنس ليس جنس الشيء ، أو ذكر جنس بعيد وترك الجنس القريب ، فلم يعمل شيء . ولقد علمت جميع ذلك موضعه ، وعلمت أن الجنس يدل على أصل الماهية المشتركة ، وأن الفصل لا يدل على ماهية النوع ، وإن دخل في جملة ما يدل حتى تتم به الماهية الخاصة ثم إن كان الجنس مذكورا ، ولم يكن القول مساويا لعموم الشيء حتى يطابق القول الذات في انعكاس الحمل ، ومساويا للمعنى الاسم حتى يطابق القول الذات في حتمية الماهية ، فلم يدل بعد على الحد . ثم إن كان هناك جنس ، وكان أضيف إليه ما صار به منعكسا على الشيء المحدود ، فليس يجب أن يكون الحد حدا .

فربما كان المضاف إلى الجنس خاصة ، وربما كان فصلا واحدا ، وقد أهمل فصل آخر على النحو الذي شرح لك في غير موضع ، فيكون القول حينئذ غير دال على الماهية ، وإن كان مساويا .

أما إن لم يكن أخذ الفصل ، بل أخذت الخاصة مكان الفصل ، فلم يدل على الماهية الخاصة بوجه . وإن لم تؤخذ خاصة ولكن أخذ فصل ، وأهمل فصل مساو للفصل المأخوذ ، فإن القول يجوز أن يكون مساويا بحسب المعنى .

وقد بان لك الفرق بينهما ، وعلمت أن الدال على الماهية في الحقيقة إنما هو المساوى بحسب المعنى ، ولا محالة أنه يكون مساويا بحسب العموم . لكن هذا التحقيق لا يراعى في الحدود الجدلية ، ويقتنع فيها بما يكون إلحاق الفصل فيه جاعلا القول منعكسا على المحدود ، بل قد يقنع الجدلي بما هو دون هذا ، فإنه إن لم يكن الجنس جنسا ولا الفصل جنسا حقيقيا وفصلا حقيقيا ، بل كان الجنس جنسا بحسب المشهور ، والفصل فصلا بحسب المشهور ، أثبت الجدلي أن الحد حد . وبعد ذلك كله ، فرب أن تكون الصنعة الحاصلة من إيراد الجنس والفصول صنعة جيدة ، فإنها إن لم تكن جيدة كان للبطل أن يعارض .

(١) وهو : وهى د ، ن || وإن : أن م (٢) وكان : فكان سا ، هـ (٣) ولقد : وقد د ، ن (٥) الخاصة : الخاصة بنج (٦-٧) فى انعكاس ... الذات : — ب (٧) الماهية : — م || بعد : — د ، ن (٨) به : — هـ (٩) أهمل : أجل هـ (١٣) وإن : فان س (١٦) التحقيق : — م هـ (١٧) ويقتنع : ويقنع م ، ن || فيها : — ن || فيه : منه د || جاعلا : جاعله سا ، م (١٨) يقنع الجدلي : يقنع سا (٢٠) أثبت : ثبت هـ || الصنعة : الطبيعة ن (٢١) صنعة : صيغة هـ || إن : فإن د ، وإن سا ، ن

والوجوه التي بها يكون الحد غير جيد الصنعة هي مثل أن يكون الحد لم يحسن تأليفه أو خلط به ؛ أو أغلق في اللفظ ، أو حرف الجنس والفصل عن الجهة التي ينبغي . وإذا وقع شيء من ذلك فليس الحد على ما ينبغي .

فأما أن القول محمول أو ليس بحمول ، فقد تُعين على معرفته المواضع المذكورة في باب العرض . وأما أن الجنس هل أورد أو لم يورد ، فذلك مما تعين على معرفته المواضع المذكورة في باب الجنس . وأما أن القول هل هو مساو أو ليس بمساو ، فقد يعين على تحقيقه ما أورد من المواضع في باب الخاصة . وأما أنه هل الصنعة جيدة أو ليست بجيدة فستعين عليه المواضع التي تذكرها في هذه المقالة ، فلم تسلف لها مواضع .

فمن المواضع التي من هذا الباب مواضع تتعلق باللفظ ، ومنها مواضع تتعلق بتجاوز صانع الحد مبلغ الكفاية إلى الفصل ، ومنها مواضع تتعلق بإغفال الواجب . إما تركه أصلا ، وإما العدول عنه .

ومن مواضع البحث الأول أن يكون اللفظ مشتركا غير مفهوم الغرض المحصل ، كقول القائل ، إن الكون مصير إلى الجوهر ، أو لصحة اعتدال في الكيفيات ؛ و ” المصير ” لفظ متعلق لا اشتراكه ، وأول ما يفهم منه الحركة المكانية ، ” والاعتدال ” لفظ متعلق لا اشتراكه ، وأول ما يفهم تساوى المقادير والأوزان . وليس ولا واحد من المعنيين يصح استعماله في الحدين . ومن ذلك أن يقع هذا الإغلاق في جانب المحدود نفسه ، إذا كان اسما مشتركا . وربما راج ذلك بأن يكون الحد أيضا مشترك الدلالة ، فتطابق دلالة دلالة المحدود ، كقول القائل في حد النور — وهو لا يفصل النور المحسوس

(١) جيد : حد ن (٢) خلط : و خلط س || والفصل : أو الفصل ه || عن : على ن
(٤) بحمول : — ن (٥) أولم : ولم س (٦) أن : — || بمساو : — س
|| يعين : — ن (٧) تحقيقه : تحقيقه س ، ن ، ه || أنه : د ، ه || الصنعة : الصنعة
د ، ن ؛ الصنعة ه || ليست : ليس س (٨) فستعين : د ، م ، ن || المواضع :
بالمواضع د ، ن || في : بعد س (٩) مواضع : ما هو د ، ن || تتعلق : متعلق ن || مواضع :
+ كاد ، د ، سا ، ن (١٢) مواضع : المواضع ه (١٣) إن : + يكون د || مصير :
يصير سا (١٤) متعلق : متعلق د ، س ، ن ، ه ؛ متعلق سا ؛ مشترك م | منه : — ب (١٤) متعلق :
ينخلق د ، ن ؛ متعلق س ، ه ؛ متعلق سا (١٧) راج : يروج د ، ن (١٨) يفصل : + أن م

من النور المعقول الذى هو البيان — أنه الكاشف باتصاله للدرك ؛ فيقع هذا على النور المحسوس وعلى النور المعقول . لأن "الكاشف" أيضا لفظ مشترك يطابق معناه المعنيين اللذين للفظ المحدود ، ولأننا إنما نحاول في كل حد محدودا معينا . ومثل هذا الحد لا يتعين في الذهن معناه ، لا حدا ولا محدودا ، فيكون هذا القول ليس بتحديد .

٥ وأحسن من ذلك ما يبنى على الاستعارة ، فيقال مثلا إن الهوى أم حاضنة ، وإن العفة اشتراك اتفاق ، وذلك لأن الاشتراك الاتفاق قد يوجد في النعم ، وليست العفة موجودة فيها . ولو كان الاتفاق جنسا لكان الشيء الواحد وهو العفة يقع في الفضيلة على أنها جنسها وفي الاتفاق ، فيكون للواحد جنسان متباينان ليس أحدهما تحت الآخر ، ولا يستندان إلى عام ؛ وهذا مما علمت استعائه . وكذلك حال التحديدات التي تستعمل فيها ألفاظ مختلفة لم تعد ، كمن يترك مثلا لفظة العين في حد شيء تؤخذ العين في حده ، فيجئ بدل اللفظ الدال عليها في التعارف بلفظ المظلة بالحاجب . وكذلك الذى يأتي بدل الرئيل بمقبة السع ، وبديل المخ بغاذى العظام ، عادلا في أجزاء الحد أو في تسمية المحدود عن الأسماء المشهورة إلى هذه الأسماء .

١٥ ومن هذه الأسماء ما يقال بالاتفاق ، وقد صار الاسم فيه اسما لما يتفق فيه بالحقيقة ومنها ما يقال بالاستعارة وقد اشتهرت ، ومنها ما يقال باستعارة مبتدعة لم تشتهر ، ومنها ما يقال باشتقاق عن معان غير معتادة الاشتقاق عنها ، مثل ما حكينا . ومنها ما هو أبعد من ذلك فلا هو مشترك ، ولا هو مستعار معروف ، ولا هو أيضا دال على تمة معنى مناسب

(١) باتصاله : باتصال د (٢) لأن : لأنه س || معناه : بمعناه ب ؛ معناه م (٤) لاحدا ولا محدودة : يشرح محدودا ب ؛ لاحدا ومحدودا ب ؛ س ؛ لاحدا ومحدودا سا (٥) يبنى : يبنى ن || أم : أمر ه || حاضنة : خاطئة د ، ن (٧) موجودة فيها : كذلك د ، ن || فيها : فيهما س || ولر : فلو ه || جنسا : جنسيا س ، ن ؛ أيضا ه (٨) وفي : أرفى د ، ن (٩) علمت : علم س || حال : حد س (١٠) لفظة : لفظ د (١١) فيجئ : فجريد سا || المظلة : المضلة ب ، د ، معه ه || بالحاجب : بالحاجة ن || الذى التى س ، حا (١٢) [الرئيل : اللاب لسان العرب] بمقبة : بمقبة م ؛ — د || بغاذى : بغاذية م || فى أجزاء ... المحدود : — د ، ن || تسمية : تسميته ه (١٣) الأسماء : — سا ، م ؛ + يوفى تسمية المحدود ، د ؛ فى آخر الجزء كان يوفى تسمية المحدود ن (١٥) ما يقال : + بالحقيقة ومنها وما يقال د ، ن لم تشتهر : — س ، سا (١٦) باشتقاق : — د (١٧) فلا : ولاد ، م ، ن ، ه

للشيء وإن كان غير معتاد له بل يكون مستعاراً بالقياس إلى معنى عام جداً مثل إتيانهم بدل الشريعة بالمكيال أو المقدار أو المثال ، فإن هذا وما أشبهه لا يدل على خصوصية الشيء بوجه من الوجوه ، وأما الاستعارة فقد تدل ، فهذه وأمثالها مواضع تتعلق بوضوح اللفظ وإغلاقه .

- ووضع قد ورد ل بهذه المواضع ، وهو أن ننظر هل حد الضد يلوح من حد الضد ؟ ٥
فإنه إذا أعطى شيء ذو حد حداً ، ثم لم يلح منه حد الضد الآخر ، فليس ذلك بحد ؛
إذ حد الضد ضد لحد الضد . وقد يجوز أن يجعل هذا الموضع في الجدل موضعاً
لاكتساب حد الضد وإثباته ؛ فإنه ربما كان أحدهما قد سبق إلى الشهرة ، وإن لم
يسبق إليها سبق إلى التسليم ، فينتقل منه إلى الثاني . وأما في التحقيق ، فقد ظهر لك —
حيث تكلمنا في ” البرهان ” — أن حد الضد لا يكتسب من حد ضده . على ١٠
أنه وإن كان كذلك فيجب أن يلوح منه حد الضد ، فهو للإبطال نافع ، وإن لم
يكن للكسب نافعا في العلوم . فهذه كأنها مواضع لفظية .

- وأما المواضع التي بعد ذلك ، فننظرها بالبحث الثاني . فمنها أن يكون قد أخذ
بدل الجنس شيء من المحمولات العامة ، أو شيء من اللوازم التي تلزم كل شيء كالوجود
والشيء أو غير ذلك ؛ أو جلس بعيد أورد لادلى أنه جزء حد جنس قريب لا اسم له وأخذ ١٥
بدله حده ؛ بل إنما أورد مع إيراد الجنس القريب ، فكان فصلاً مستغنى عنه ؛
واشتمل الحد على تكرار ؛ ولو أنه أسقط لبقى الباقي قولاً خاصاً دالاً على الماهية .

ويجب أن تعلم أن هذا الموضع إنما يكون حقيقياً إذا كان العام المذكور مستغنى
عنه ، فإن كثيراً من الأشياء لا يستغنى أن يؤخذ في حدودها الشيء والموجود ، كلقولات

(١) له : — د ، ن || مثل : على س || إتيانهم : إثباتهم ن (٢) بالمكيال :
المكيال د ، س ، ن || أم المقدار : والمقدار د ، س ، ن || فإن هذا : فهذا س ، هـ (٣) مواضع :
لهـ مواضع س ، هـ (٦) به : معه س (٧) لحد الضد : الحد د ، س ، م ، ن
|| في الجدل : — م (٨) سبق . سبق ن (٩) لك : ذلك من م
(١٢) كأنها : كلها س (١٤) شيء : شيء د (١٥) لا : — ن (١٥—١٦) لا اسم
له القريب : — س (١٦) فكان : وكان د ، س ، ن (١٧) ولو : ولو س ||
أسقط : سقط د ، ن ، سقوط م (١٨) مستغنى : ومستغنى م

وما هو أعم منها . والمثال المورد في التعليم الأول تحديد من حدد النفس بأنه عدد محرك لذاته ، ثم المحرك لذاته عندهم يطابق ماهية النفس ، لأن النفس تدل به على المحرك لذاته . فإن كان عددا فليس ذلك داخلا في مفهوم كونه نفسا ، فيكون ذكر العدد فصلا ، أى إن كان المحرك كالجنس القريب ولذاته كالفصل ، ولم يكن مجموعهما فصلا ؛ ولا مناقشة في الأمثلة ؛ أولم يكن المحرك لذاته خاصا له . وكقول من حدّ البلغم بأنه أول رطوبة غير منهزمة ، فإنه ليس في البدن رطوبات غير منهزمة غير البلغم حتى يكون منها أول وثنان ؛ فإما أن يكون الأول فصلا ، وإما أن يكون غير المنهزم فصلا .

وموضع آخر من أن لا تكون الزيادة الفصلية فصلا بحسب العموم ، بل يكون لحوقه بسبب الخصوص ؛ وذلك أن يكون لحوقه يجعل المعنى أخص ، وإن اتفق أن يكون مع ذلك واقعا في أنواع كثيرة من غير أن يعم شيئا منها ، مثل البياض إذا أخذ في حد الإنسان أو النور فيجعله أخص ؛ مع أن البياض من وجه أعم . وقد جعل مثاله في التعليم الأول أن يحد شيء بأنه حي ، وذو رجلين ، وذو أربع ؛ وهذا ليس الفساد فيه من هذه الجهة ، بل عسى أن يكون من جهة التناقض بالقوة ، فإن ذا رجلين وذا أربع لا يجتمعان معا في نوع واحد ، فيشبه أن يكون أريد فيه أن يحدد المستقل من الحيوان عن الأرض ، فقيل : إنه مشاء ذو رجلين ، وذو أربع ، على أن يعم أصناف الماشي وعلى أن القسمين كشيء عام لذوات الأرجل كلها المستقلة عن الأرض ، فيكون المحدد قد خصص الحيوان المستقل بذى الرجلين ، وذى الأربع ، وهو أعم من ذلك ؛ فإن منه أيضا ما هو ذو ست أرجل ، وذو ثمان أرجل ، وذو أرجل كثيرة العدد ، وهو يقصد أن يشتمل تحديده

(١) بأنه : بأنها م ، هـ || محرك : متحرك نج (٢) به : بهام (٤) مجموعهما : لمجموعهما م (٥) له : — هـ || وكقول : ولقول سا (٥) بأنه : أنه د ؛ لأنه ن (٦) فانه سا ، م ؛ لأنه ن || منها : فيها س ، سا ، هـ (٧) فإما : وإما ب ، د ، سا ، م ، ن || المنهزم : المنهزمة سا ، م (٨) الفصلية : الفضيلة م || يكون لحوقه : — س ، هـ (٩) بسبب : بحسب س ، هـ || أن : أنه ب ، ن ، هـ || يكون لحوقه : — سا ، م (٩ — ١٠) يكون مع ذلك واقعا : وقع د ، سا ، م ، ن (١٠) من غير : فلا ن || البياض : الناس د (١١) الإنسان : إنسان د ، سا ، ن || النور : نور د ، ن || البياض : — أنه د ، ن || مثاله : أمثاله ب (١٣) أن يكون : — د ، ن || فإن : وإلّا م || وذا : وذو هـ || لا : — س (١٤) أريد : أزيد د ، م ، هـ || المستقل : المستعمل د ؛ المستعمل س (١٤) فقيل : فيقال ن (١٥) إنه : له م ، هـ || أن : أنه ن || يعم : يعلم س || وعلى : على ب || كشيء : لشيء س ، سا (١٦) المحدد : المحدود سا ، ن هـ

على كل ماش ، فيكون حينئذ هذا الحد فاسدا من جهة أن الفصول أخص من المحدود ، ومخصصة للمحدود . ويجوز أن يكون وقع في النسخة تحريف ، أو أريد أن يحد المستقل من الحيوان ، فقيل : حى ، ماش ، ذورجلين أو ذواربع ، فغلط وتجب ذواربع ، فيحينئذ يكون التحريف في النسخة .

- ووضع آخر أن يكون قد أخذ شيئا واحدا مكررا بالفعل أو بالقوة مرتين . فمن ذلك ٥
أن يكون التكرير من جهة اعتبار المحدود وجزء الحد ، كمن يقول : إن الشهوة توقان إلى اللذيذ ، فإن التوقان هو الشهوة نفسها . ومن ذلك أن يكون جزء الحد قد أخذ في الحد مرتين : إما بالقوة ، فكما قيل في المثال المذكور من أن الشهوة توقان إلى اللذيذ ، واللذيذ متضمن في حد التوقان ، فيكون كأنه قال : إن الشهوة انبعث لإرادة لذذ إلى لذذ . وإما بالفعل ؛ وإنما يقع ذلك حيث يستعمل اسمان مترادفان ، كقولهم : إن الحركة زوال ١٠ وانتقال من مكان إلى مكان ، والزوال والانتقال اسمان مترادفان .

- وليس لطاعن أن يطعن فيقول : إنك إذا قلت مثلا إن الإنسان حيوان مشاء ذوقائمتين ، فقد قلت : الإنسان حيوان إنسان ؛ إذ المشاء ذو القائمتين إنسان . وإنما لم يكن له أن يقول ذلك ، لأن المشاء ذا القائمتين يدل على الإنسان بحسب اللزوم لا بحسب الترادف ، ولا بحسب التضمن . وقد عرفت ذلك في مواضع أخرى . وكلامنا هذا إنما هو ١٥
من حيث تكون الدلالة الموجبة للتكرير بحسب الترادف ، أو بحسب التضمن . وأما إذا قلنا حيوان ، فما قلنا فيه مشاء لا بالترادف ولا بالتضمن ؛ وكذلك إذا قلنا مشاء ، لم نقل فيه ”ذوقائمتين“ لا بالترادف ولا بالتضمن . وإنما يكون التكرير مثل قول من يقول : إن الفهم هو محدد الموجودات وعالم بها ، وليس مفهوم المحدد ههنا إلا مفهوم العالم بها ؛

(٢) المستقل : المستقبل (٣) وكتب : فكتب سا (٥) أو بالقوة : وبالقوة د ، م ؛ والقوة ن (٦) التكرير : الكررد || وجزء : جزء (٨) قيل : — ن (٩) متضمن : مضمّن نج ، س ، هـ (١٠) وإنما : فانما س ، م ، ن ، هـ || يقع : وقع د ، ن || ذلك : هذا ن (١٢) لطاعن : للطاعن (١٣) قلت : — أن س ، هـ || حيوان إنسان : أشياء س (١٤) يقول : يقال هـ || على : — أن ن (١٥) هذا : — د ، س ؛ ههنا م (١٦) من : — سا ، م ، ن (١٧) وكذلك : فكذلك ب || إذا : إذا (١٨) لا : — ب ، د || يقول : قال ن (١٩) محدد : تحدد ؛ محدد سا || بها : — ب ، س ، سا ، م ، هـ

وهذا بالتعريف . ومثل قول القائل : إن البرد عدم الحرارة بالطبع ، فإن العدم هو في كل موضع بالطبع ، لأن العدم أن يبقى الطبع ولا شيء آخر . إنما الملكات هي التي تستفاد من خارج ؛ فقوله بالطبع مكرر ، فإنه مضمون في العدم بالقوة .

وموضع مجانس لهذه المواضع ، وهو أن تكون الزيادة المخصصة هي نوع ، فيكون قد اجتمع فيه التخصيص والتكرير ، إذ الجنس مضمن في طبيعة النوع . وهذا كقول القائل : إن الدعة انتقاص الأشياء الموافقة الواجبة ؛ فإن الواجبة تخصص المحدود ، ومع ذلك فإنها نوع من الموافقة ، فتكون الموافقة مضمنة فيه ، فتكون مقولة بالقوة مرتين . وهذا كقول من يقول : إن الحيوان جسم ذو نفس إنسان ، فيكون خصمه بالزيادة ، ويكون قال شيئا مرتين ، لأن الإنسان متضمن لمعنى الحيوان .

(٢) إنما : أن س (٣) مضمون : متضمن ن (٥) اجتمع : أجمع ب
(٨) الحيوان جسم : الجسم حيوان س

الفصل الثاني

فصل (ب) في مواضع إثبات الحد وإبطال الخاصة

وأما النظر ليس في أنه هل أجاد الحد ، بل في أنه هل حد ، فأول الموضوع في ذلك أن ننظر هل حدد بأمور هي أقدم في المعرفة والطباع من المحدود ، فإنه كذلك ينبغي أن يكون ، لأن الأمور المأخوذة في الحد يجب أن تكون مقومات لماهية المحدود . فيجب أن يكون أقدم منه بالطباع . وأيضا يجب أن تكون معرفة لماهيته ، فيكون أعرف عندنا ، ولما كان في طباع المحدود النوعي ما ^{وَرَوَى} يَوْمَهُ ، ومنه يتوصل إلى معرفته ، كما قد علمته .

وظاهر من أصول عرقها أن جمع ذلك في قول هو حد الشيء ؛ فإذا كان ذلك حدا ، ثم كان المأخوذ عما ليس أقدم من المحدود وأعرف منه حدا ، كان للشيء الذي له ذات ١٠ واحدة حدان ، وهذا هو المحال . والأعرف إما عندنا ، وإما على الإطلاق ، وهو الذي يجب في نفسه أن يكون أعرف . ونحن إذا عرفنا الشيء ، فربما عرفناه بما هو أعرف في نفسه ، بأن تقول مثلا : إن الخط هو الذي مبدؤه غير منقسم أو الذي مبدؤه نقطة . على أنا نأخذ ههنا على ما هو المشهور من أن النقطة أقدم بالذات من الخط ، وكذلك الخط من السطح ، والسطح من الجسم . وربما عرفناه بما هو أعرف عندنا ؛ وليس أعرف على ١٥ الإطلاق ؛ كما قد نعرف الخط بأنه الذي طرفه نقطة . وإذا سلكتنا هذا المسلك ، لم تكن

(٢) وإبطال : وإبطاله د ، سا ، ن ، هـ (٥) لأن : لأن د (٦) فيجب أن يكون :

فيكون د ، ن (٩) جمع : جميع د ، سا ، ن || فإذا : فإن نج (١٠) ذات :

ذوات من || حدان : وحدان م (١١) وهذا هو : وهو د ، س ، ن ، هـ || المحال : محال ن

(١٢) أعرف : — سا || ونحن إذا : فيهما د ، ن || وربما عرفناه : — د ، ن

(١٤) نأخذ ههنا : نأخذ ههنا ب ، ن || ههنا : — هـ || ما هو : تأمل ن (١٥) وربما :

ربما هـ || وربما عرفناه : ومرة يعرف الشيء د ، ن || عندنا وليس أعرف : — س

(١٦) قد : — ن

محددین بالحقیقة ، بل واسمین ، أو مستعین وجهاً آخر من شرح الاسم ، إن كان ههنا شيء غير الحد الحقيقي وغير الرسم .

وإنما يكون الحد حقيقياً إذا كان مما هو أعرف عندنا وأعرف على الإطلاق . ويشبه أن يكون المتأق بذهنه للتحديد أعلى رتبة ، وأوفر دربة من المتأق بذهنه للرسم ؛ ويكون المستعدون لفهم الرسوم دون الحدود هم الذين دربتهم أقل ، ومعرتهم أندر .

ولو كان كل ما هو أعرف عندنا مبدأً للتحديد ؛ أمكن أن يكون للشيء الواحد حدود كثيرة بحسب الأعرف عند كل حاد ؛ فكان واحد يحد الإنسان بأنه : حيوان مستعد للفلاحة .

وربما كان الشيء أعرف في سن الشباب ؛ ثم يصير غيره أعرف في سن الحنكة .

١٠ وموضع مناسب لهذا ، وهو أن يكون الشيء المتحصل الذات ؛ المستقر الماهية قد عرف بشيء غير متحصل الذات ولا محدودها ، ولا مستقر الماهية ؛ مثل من يعرف الصحة بأنها مقابلة المرض ؛ والصحة متحددة ، والمرض شيء في التغير وعدمى الذات . وكذلك من حدد البعير بأنه : عدم العمى ؛ والعمى عدم ، وليس له ذات متحصلة .

١٥ ومواضع أخذ ما ليس بأعرف ثلاثة : أحدهما أن يكون المأخوذ مساوياً للحدود أو المرسوم في الجهالة ؛ كالضدين من المقابلات ، فإنه ليس أحدهما أعرف من الآخر ، وليس تعريف أحدهما بالآخر أولى من تعريف الآخر به ، مثل أنه ليس تعريف البياض والخير بأن ذلك ليس بسواد وهذا ليس بشر ، أعنى الشر المقابل كالزيلة ، لا العدمى

(١) أو مستعین : ومستعین ب ، س ، م (٣) مما : ما ب ، د (٤) المتأق : المتأق سا ، م || المتأق : المتأق سا || للرسم : الرسم ب ، سا ؛ للرسم هـ (٥) لفهم : لفهم د ، ن || أندر : أبرز م ، ن (٦) فكان : وكان سا (١٠) يكون : — د (١١) ولا محدودها : — سا || محدودها : محدود د ، ن || من : أن س (١٢) مقابلة : متقابلة هـ (١٣) شيء : الشيء د (١٤) أخذ : — د ، ن || للحدود : للحد هـ (١٥) أو المرسوم : والمرسوم د ، سا ، م ، ن || الجهالة : المعرفة ن (١٦) وليس : فليس سا ، م ، هـ || أولى : أوفى ن || ليس : — هـ (١٧) العدمى : العدم ن

الذى يؤخذ في تحديده مقابله الذى هو الملكة ، بأولى من أن يقال ، بل السواد هو الذى ليس ببياض ، والشر هو الذى ليس بخير .

وأما الملكة والعدم ، والموجبة والسالبة ، فتحديد الوجودى منهما مما يتم بنفسه ، لأنه معقول بنفسه ، وبفعله وانفعاله وخواصه . وأما العدمى والنافى السالب ، فلأنما يتم تعريفهما بالوجودى ، فلا يمكن أن نتصور العمى إن لم نتصور أنه للبصر ، فيقال إن العمى عدم البصر ، لا كالبصر الذى تعرف حاله وطباعه ، وإن لم تلتفت إلى أنه عدم البتة في شخص .

وأما المتضايقان فلا بد أن يدخل أحدهما في حد الآخر ، إذ كانت ماهيته مقولة بالقياس إلى الآخر ؛ ولكن ينبغى أن يؤخذ بعضها في حدود بعض على الوجه الأوفق ؛ وهذه لفظة التعليم الأول . ومعنى جملة ذلك القول أنه : لما كان كل واحد من المتضايقين ومقول الماهية بالقياس إلى الآخر ، فلا بد من أن يؤخذ كل في حد الآخر ؛ لكنه وإن كان ذلك كذلك ، فإن الآخذ لأحدهما في حد الآخر أخذا جزافا بلا تدبير ، يمكن أن يقال له إنه قد عرف الشيء بما ليس أعرف منه ، بل هو مثله ؛ فيجب أن تدبر في ذلك تدبرا يوافق وترك هذا التدبير إلى أفهامنا .

فقول : إن المتضايقين يكون لهما ذاتان فيهما الإضافتان ، فإذا كان التعريف ساذجا ، فقيل : ما الجار ؟ فقيل : الذى له جار ، لم ينتفع بذلك ، وخصوصا إذا كانا كلاهما مجهولين . ولكن إذا أخذ أحدهما من حيث هو ذات ، ومن حيث له مع

(١) تحديده : تجديد د || بل : بأن نجح ؛ — ن (٣) منهما : منها ب ، د ، ن || مما : ما س (٤) معقول : مفعول د ؛ يقول ه || فأنما : إيمان (٥) تعريفهما : بتعريفهما ه || فيقال إن : فيكون د ، ن (٦) غدم البصر : عدما للبصر د ، ن (٨) المتضايقان : المتضايقات نجح ، ه (١٠) ومعنى : ومع ن || جملة ذلك القول : كلامه د ، ن || كل : — ه || واحد : — ن || مقول : مقولة د (١١) كل : + واحد م (١٢) لأحدهما : أحدهما ؛ أحد د || الآخر : آخر ب || أخذا : أخذ د ؛ حدا سا || يزال له لأنه : يكون د ، ن (١٣) قد : — م (١٤) أفهامنا : أوهامنا م || لهما : لها د (١٥) فإذا : فان س (١٦) ساذجا : شارحا س || فقيل : فيقال ن || فقيل : ما الجار سا ؛ الجار م (١٧) ولكن : لكن س ، ه

الذات حال إن كان هو بها معدا للإضافة ، فحينئذ يمكن أن يعرف به الآخر ، فيقال مثلا :
 إن هذا المسمى جارا ، فيؤخذ من حيث هو مسمى جارا ؛ ثم يقال : هو إنسان ، فيؤخذ
 من حيث هو إنسان ؛ ثم يقال : ساكن دار ، فيؤخذ أيضا مع الإنسان هذه الحال .
 ثم يقال : تلك الدار أحد حدودها هو بعينه حد دار إنسان آخر ، هو الذي يسمى جار
 له ، فتبين به العلاقة ، فيكون قد أخذ الجار من حيث الشيء مسمى به ، ودل على الحال
 التي له ، ودل على آخر ، وانعقدت في النفس صورة الإضافة والمتضايقت ، وعلمنا معا ؛
 فلم يؤخذ أحدهما في حد الآخر على أنه جزء حده ، فإنك تجد جميع أجزاء هذا الحد مستمرا
 من غير أخذ المحدود من حيث هو مضايقت فيهما ، بل إن كان ولا بد فمن حيث هو مسمى
 أو من حيث هو ذات بحال أخرى ، ولو أنه أخذ في حده وجعل جزء حده لاهل هذه الجهة
 لكان أعرف منه ، ومعروفا قبله ، وليس معروفا معه فهذا موضع من هذه المواضع .

وموضع آخر هو أن يكون الشيء قد أخذته في حد نفسه على سبيل التضمنين من
 حيث لا تشعر به فيكون قد عرف الشيء بما ليس أعرف ، كقولهم في حد الشمس : إن
 الشمس كوكب يطلع نهارا ؛ ثم النهار حده أنه زمان حركة الشمس فوق الأرض فيكون
 كأنه قال : إن الشمس كوكب يطلع زمان كون الشمس فوق الأرض .

وموضع آخر أن تؤخذ الأمور المتساوية في الترتيب تحت جنس واحد بعضها في حد
 بعض . وهذا الموضع يدخل في تعريف الشيء بما ليس أعرف منه . ومثال هذا الموضع
 قول من قال : إن الفرد هو الذي يزيد على الزوج بواحد ، فقوله هذا في تعريف الفرد ليس
 بأولى من أن يقال في تحديد الزوج : إن الزوج هو الذي يزيد على الفرد بواحد .

(١) معدا : معدس ، سا ، م ، هـ || يعرف : — س || فيقال : فقد قال م
 (٢) فيؤخذ : ويؤخذ م (٤) تلك : ملك سا || أحد : حد س || هو : — سا
 (٥) فتبين : تبين س ؛ فتبين هـ || الحال : الحدب (٦) التي : الذي ب ، س ، سا ، م ، هـ
 || آخر : الآخر هـ || وانعقدت : فانهقدت د ، سا ، ن (٧) تجد : — س ؛ تحذف سا ، م
 || مستمرا : مستمرس (٨) مضايقت : مضاف د ، ن || فيهما : فيها س (٩) ولوأنه :
 لوأنه د ، ن || وجعل : أوجعل د ، ن || على — س (١٠) قبله : قبل د || وليس :
 ليس س ، سا ، هـ || فهذا موضع : وهذا ن (١١) أخذته : أخذ من حيث لا يشعر به د ، ن
 || التضمنين : التضمن د ، س ، ن ، هـ (١٢—١١) من حيث لا تشعر به : — د ، ن || به : — سا
 (١٦) بما : ما م || ليس : — || ومثال : مثال س (١٧) فقوله هذا في تعريف الفرد
 ليس : فليس د ؛ فليس ذلك ن (١٨) في تحديد الزوج إن : — د ، ن

وموضع آخر يؤخذ فيه المحدود نفسه في حد نفسه ، بسبب ما هو أخص منه ؛
وتحتته بأن يكون قد أخذ نوعه أو جزء نوعه في حده ، كقوله : إن العدد الزوج هو المنتقم
بنصفين ، والنصفان من جملة الاثنين ، والاثنان نوع في ظاهر الأمر من الزوج .
وكذلك لو قيل : إن الزوج هو المنتقم بمتساويين ، فإن اثنين ، والاثنين ، تحت الزوج ؛
وهذا على ظاهر المشهور . وأما في الحقيقة ، فليست الزوجية فصلا للعدد ، ولا جلوسا
لأنواعه . وقد علم هذا من مواضع أخرى ، وعلم أن الزوجية من اللوازم الغير المقومة
لأنواع العدد . لكن الاشتغال بتحقيق الأمثلة مع الوقوف على الغرض فضل .

ومثال آخر لهذا الموضع ، أن الخير فضيلة ؛ فيكون قد جمع هذا أن جعل الخير مذكورا
في الفضيلة بالتضمن ، وجعل الخير تحت الفضيلة .

ومن مواضع إغفال الواجب والعدول عنه ، أن يكون الجنس قد أغفل وذكر الفصل ،
ف قيل مثلا في حد الجسم . : إنه ذو ثلاثة أبعاد ، وأغفل الشيء الذي هو ذو الأبعاد
الثلاثة . وقد علمت ما في ذلك ، وعلمت أيضا أن الماهية المشتركة يدل عليها الجنس .

ومن مواضعه أن يكون قد ترك بعض الفصول ، ف قيل مثلا : إن الكاتب
هو الذي يحسن أن يخط ، فإنه أيضا الذي يحسن أن يقرأ . وإذا تركت القراءة في التحديد
فقد ترك فصل غير مضمن فيما سلف ، وهو محتاج إليه ؛ وإن كان القول الأول ربما ساوى
في العموم .

وموضع يقابل هذا ، وهو أن يزيد شيئا ، وإن كان مساويا ، على أنه فصل ، وإنما
يكون بالعرض ؛ كقول القائل للطبيب إنه الذي يحدث الصحة والمرض ، وإحداثه
للمرض بالمرض .

(٢) في حده : — هـ (٣) والنصفان : النصف ن ؛ أو النصفان هـ (٤) وكذلك :
فكذلك س هـ || قيل أن : قال د ، ن (٥) وهذا على : هذا وعلى د ، ن || على : على سا
|| المشهور : الأمر سا (١٤) الذي : — سا || التحديد : الحد م (١٥) فصل :
فصلا د ، ن || مضمن : مضمن ن || محتاج : محتاج س (١٧) مساويا : + له هـ (١٨) كقول
القائل : كقوله د ، ن

وموضع آخر أن يكون قد ذكر الجنس ، ولكن البعيد ، وأغفل القريب ، فيكون أغفل الماهية ؛ كما علمت فيما سلف : من أن وضع البعيد وحده إغفال وإهمال للماهية المشتركة . وإذا وضع الجنس القريب ، فقد تضمن كل الأمور الذاتية التي من فوق ، فيجب إما أن يرتب القريب ، أو إن رتب البعيد أودف بجميع الفصول التي من فوق ، إلى أن ينهى إلى فصل جنسه القريب . ٥

ويتلوهما موضع من جهة الفصول ، بأن يكون قد أغفلت أصلا ، أو يكون قد ذكر ما ليس بفصل مكان الفصل . ومما يدخل في ذلك موضع من اعتبار المقاسمة ؛ فإنه يجب لكل فصل أن يكون له في الجنس قسم ، إما محصل كما المفرق للبصر تحت اللون ، أو غير محصل ، كما الناطق وغير الناطق تحت الحيوان ؛ فإن الغير الناطق فصل قسم للناطق تحت الحيوان ، فإذا كان لا يوجد لما أورد فصل قسم ، فليس ذلك بفصل . وما كان هكذا لم يحدث طبيعة أخص من الجنس ، فلم يحدث نوعا . وكل فصل إذا قرن بالجنس أحدث لا محالة نوعا . ١٠

وموضع آخر في اعتبار الفصول ، وهو أن يكون المورد على أنه فصل ليس يدل إلا على السلب المجرد ، مثل قولهم : إن الخط طول بلا عرض ، وذلك لأن هذا يوجب أن يكون الجنس مشاركا لنوعه ؛ فإن الجنس كالطول إذا نظر إلى طبيعته ، لم يكن له عرض ، فإنه إذا نظر إلى طبيعة الطول ، وكان له في حد طبيعته العرض ، كان حينئذ العرض داخلا في طبيعته الطول ، أو لازما له ، فكان لا يكون طول إلا وله عرض ، فاستحال أن يكون طول ما بلا عرض ؛ فإذا ن طبيعة الجنس — مجردة أيضا — طول بلا عرض ، فتكون ١٥

(٢) من أن : فإن د ، ن || البعيد : البعد (٣) فقد : قد س ، ن (٤) أو إن : وإن ن (٥) فصل جنسه : جنس فصله سا (٦) ويتلوهما مواضع : ومواضع تتلوهما س || أو يكون : ويكون س (٧) يدخل : يدل د ؛ يدل على ن (٨) له : + فصل ه || كما المفرق : كالمفرق ه || المفرق : للمفرق ن || للبصر : — سا (٩) الناطق : للناطق ن || فصل : — د || قسم : قسم د ، م || للناطق : — د ، ن (١٠) الحيوان : + الناطق ن || فصل : فصلا نج ، د ، م ، ن ، ه || قسم : قسياب ، سا ، م ، ه (١١) هكذا م : كذا د ، ن || الجنس : الجسم م (١٥) كالطول : كالطول م (١٦) الطول : — ن || وكان : فكان سا ، م (١٧) طبيعته : طبيعة ب ، سا ، ن || أولا زما : ولا زما د ، ن || فكان : وكان ه || فاستحال : واستحالة د ؛ استحالة ن (١٨) أيضا طول بلا عرض : — د ، ن

أيضا طبيعة الجنس وطبيعة النوع الذي هو الخط — وهو الذى هو طول بلا عرض — واحدة ، اللهم إلا أن نعى بقوله : « بلا عرض » ، أمرا مقابلا للعرض ، لاسلبا ، وهذا الكلام يلزم أصحاب الصور إذا قالوا هذا القول لزوما شديدا ، فإنهم يضعون للطول لأنه جلس ، طبيعة مفردة قائمة ، فذلك الطبيعة بماذا تفارق النوع الذى هو الخط الذى لا عرض له بعد مشاركته إياه فى أنه طول بلا عرض ؟ ونعنى ههنا بالطول مجرد امتداد ٥ فى جهة واحدة من غير التفات إلى حال انقسامه فى غير تلك الجهة ، حتى إن مجرد هذا القول لا يمنعه انقسام ما سعى طولاً فى غير تلك الجهة ، ولا يوجبه . فإنه لو كان معنى الطول أنه امتداد غير منقسم فى جهته ، كان قولنا بلا عرض حشواً . فيجب أن يكون معنى الطول أعم من قولنا امتداد واحد لا ينقسم فى غير تلك الجهة . ومعنى الامتداد حشو ما بين طرفين — أى طرفين كانا — فإن كان الطرف منقسما ، كان الامتداد منقسما فى غير ١٠ جهته ، وإن لم يكن منقسما ، لم يكن الامتداد منقسما فى غير جهته . لكن لفائل أن يقول : إن هذا يلزم أيضا أصحاب المثل ، وذلك أنهم إذا قالوا : إن الخط طول بلا عرض ، شارك الجنس النوع ، وإن كان الجنس مفرقا ولكن موجودا فى الجزئيات ، إذ طبيعة المجلس موجودة لاحالة ، إذا كانت طبيعة النوع موجودة . ثم النظر إلى الطول من حيث هو طول ، هو غير النظر إليه من حيث هو خط أو غيره ، فيكون حينئذ تلك الطبيعة لا تحلو ١٥ إما أن تكون ذات عرض ، أو لا تكون ؛ فإن كانت ذات عرض أو لم تكن ، عرض المحال الذى ألزمه أصحاب الصور . فقول فى جواب ذلك : إن تلك الطبيعة لا توجد واحدة حتى تكون إما ذات عرض أو لا عرض لها ، بل منها فى الوجود ماله عرض ، ومنها مالا عرض

(١) الذى هو : الذى ب ، س (٢) بقوله : مقولة هـ (٣) الكلام : كلام نج ، س
|| الصور : + أكثر د ، ن ؛ إذا : إذ د ، س ، ن || للطول : الطول د ، ن (٤) مجرد امتداد :
مجردا امتدادا ب || امتدادا د (٧) يمنعه : يمنح س ، هـ ؛ اتبعه د ، ن (٨) فى جهته : فى غير جهته د ، ن
|| جهته : جهة س ، هـ (٩) واحد : — س (١٠) طرفين : الطرفين س ، هـ || كان : — س
(١٠ — ١١) منقسما فى غير جهته : — ب ، د ، سا ، م ، ن || لكن : ولكن س (١٢) أنهم : لأنهم د ،
سا ، م ، ن ، هـ (١٣) شارك : يشارك س ، ن (١٤) لاحالة : — ب ، سا ، م || موجودة : +
لاحالة ب ، سا ، م (١٥) هو خط : هى خطان (١٦) كانت : كان سا (١٧) ألزمه :
ألزمته د ؛ ألزمه س ، هـ || فقول : وموضع آثر م (١٨) منها : يلزمها د ، م ، ن || الوجود :
+ أن منها د ، م ، ن || ومنها ما : ومنها د

له . وأما إن أخذت الطبيعة من حيث هي تلك الطبيعة ، كانت تلك الطبيعة فقط . وأما أنها بلا عرض ، أو مع عرض ، فهو أمر غير اعتبارها من حيث هي تلك الطبيعة ؛ فإنها من حيث هي تلك الطبيعة لها معنى آخر غير تلك الطبيعة ؛ وهذا أمر قد عرفته مرارا .

ثم لتأخذ هذه الطبيعة واحدة . ولا شك أنها إن وجدت واحدة ، وجدت واحدة
 ٥ في التوهم ؛ ومن حيث هي في التوهم واحدة ، فهي بالقوة ذات عرض ، وإن عذمت العرض ، أهني بحسب الحمل والمطابقة لما في خارج . وأما الخط ، فهو الذي ليس في قوته ذلك ، ولا توجد ذات واحدة هي طول — أخذته جنسيا أو خطيا — ذلك الطول يقارن العرض مرة ، ولا يقارنه أخرى . فبذلك يفرق النوع من الجنس .

وأما الطول الصوري ، فهو — على قولهم — ذات واحدة قائمة مفارقة ، ولا تصلح
 ١٠ أن تجعل بالقوة مقارنة للفصل ألبته ؛ فإن الذي بالقوة سيخرج بالفعل ، ولا يجوز أن يخرج العرض والاعرض معا بالفعل ، ولأن يتعاقبا على الشيء الواحد ، فيكون الطول مرة مقارنا لما لا عرض له ، ومرة أخرى هو بعينه مقارن لما له عرض ، فيكون الطول الجنسي غير موجود مفارقا ألبته . بل إنما الموجود أحد النوعين ، ولا يعمهما جميعا في وقت واحد ؛ وهو واحد في ذاته على ما يضعونه .

ولكن لقائل أن يقول : إن كان ما أورد من العذر عذرا لمن لا يرى مذهب الصور ،
 ١٥ ليكون عذرا لمن عدل في أول الكلام واستقبح صنيعه ، ثم انتقل عنه إلى أصحاب الصور ؛ فنقول : إنه إذا كان الساب المورد سلبا عاما لما بالقوة ولما ليس بالقوة ، فليس هو عذرا لأحد . فإن كان السلب سلبا للقوة والفعل جميعا ، كان هناك شيء زائد على السلب المطلق ،

(١) هي تلك : — س (٢) هي : — ب ، د ، س ، م ، ن (٤) ثم لتأخذ :
 ولتأخذ سا ، م || إن : — ب || وجدت واحدة : — ن (٥) في التوهم : — د ، ن
 (٦) ليس : — له سا (٧) طول : — س || أخذته : أخذ به ه (٨) يقارن : يفارق د ،
 ن ، ه || يفرق : يعرف ب ، د (٩) الصوري : الضروري ب (١٠) سيخرج : يستخرج ب ، د ،
 سا ، ن (١١) الواحد : — ن || الطول : طول يخ ، س || لا : — سا (١٢) هو : — س ||
 مقارن : مقارنا س ، ه (١٥) العذر : العدد سا ، م || الصور : الصورة س (١٦) واستقبح :
 واستنجد ؛ واستفتح ه || صنيعه : — د ؛ صيغته ه || ثم انتقل : وانتقل سا || الصور : — د
 (١٧) سلبا : سالبان || عاما لما : — د ، م ؛ عاما ه || ولما : وما س (١٨) لأحد : لتأخذ سا
 || فإن وإن د || (١٨) كان : — س

فيكون ذلك عذرا لمن سلب العرض عن الخط سلبا بهذه الصفة . وإنما كان الإنكار على من لم يزد على مجرد السلب فقط . وبالجمله فلا بد من السلب في كل قسمة للجنس ، ولكن يجب أن يكون سلبا مقابلا للفصل ، فكما أن ذلك الذي هو إيجاب في الفصول هو إيجاب لازم في الطبع ، فكذلك يجب أن يكون ما هو سلب منها سلبا لازما في الطبع . وجميع المعاني العدمية تحد بالسلب لا محالة .

ويعرض ههنا شك ، وهو أن المعنى العدمي يكون الفصل فيه سلبا مع قوة ، فبماذا يفارق جلسه ؟ فنقول : إن أجناس المعاني العدمية معان عدمية ، كالسكون فإنه عدم الحركة فيما من شأنه أن يتحرك . لعدم الحركة كالجلس له ، وهو بالقوة مقارن لفصلين : أحدهما القوة على الحركة ، وإذا اقترن به كان سكونا ، والآخر اللاقوة عليهما ، وإذا اقترن به كان ثباتا مّا غير السكون ، وتكون القوة التي تقارنه في القسم الأول وتكون فصلا ، ليست قوة منسوبة إلى ذلك العدم الذي هو كالجنس ويقوى على الفصلين ، بل قوة هي في موضوع ذلك العدم . فإذا جرد عدم الحرّة ، كان بالقوة مقارنا لهذه القوة ، وكانت هذه القوة غير قوية على مقارنتها بالقوة لطبيعة ذلك العدم ، وكانت التي توجد تلك الطبيعة بالفعل مطلقا ، قوة على هذه القوة .

وموضع آخر مواضع التخليط في الفصل ، أن يكون قد وضع النوع مكان الفصل ١٥ كما لو قيل في حد التعبير : إنه شتم مع استخفاف ؛ فإن الاستخفاف نوع من الشتم ، لا فصل للشتم ؛ فإن الاستخفاف قول مؤذ للخاطب يدل على قلة خطره ، وهو نوع من الشتم ، لأن الشتم قول مؤذ للخاطب يدل على عيب فيه ، وقلة الخطر نوع من العيب . وكثيرا ما يكون فصل النوع كنوع لفصل الجنس .

(١) لمن : لكل من د ، هـ || سلب : يسلب د ، سا ، م (٢) لم : — د ، ن (٣) إيجاب لازم : وجوب لازم د ، ن (٤) سلب : — سا || منها : منهما هـ (٦) ويعرض : + من س || شك : + آخر سا ، هـ || فبماذا : فبما إذا س (٧) معان : معاني ب ، م ، هـ (٨) لفصلين : للفصلين د ، ن (١٠) ما : — ب || وتكون : وتلك م || القوة : للقوة س || القسم : الجسم ب ، س (١١) ويقوى : وهو يقوى م (١٣) قوية : قوتهم هـ || وكانت : وكان د ، س ، ن (١٥) في الفصل : بالفصل م (١٦) حد : — س || مع : من د || فإن : كان د ، سا ، ن || نوع : نوعا د ، ن ، هـ (١٧) فصل : فصلا د ، ن || مؤذ : مفرد د (١٨ — ١١) قلة ... يدل على : — د

وموضع آخر من ذلك مأخوذ من وضع الجنس مكان الفصل ، وهو كما يقول قائل :
 إن الفضيلة ملكة محمودة ، والمحمود جنس للفضيلة ، لا فصل لها . وأما قياس المحمود
 إلى الملكة ، فقد يجوز أن يظن أنه له على قياس الفصل ، وإن كان قد يقال على غير
 الملكة ، فإن من الفصول ما هو كذلك كالتقسم بالتساويين ، فإنه قد يقع في غير جنس
 العدد ؛ وهو مع ذلك فصل يقوم مع العدد الزوج ، وإن كان الزوج بالحقيقة ليس نوتا
 للعدد ، بل عارضا يوجد فيه . وذلك مما لا يختلف بحسبه هذا الحكم ، فحكم الملكة
 والمحمود واحد في أن كل واحد منهما يؤخذ من غير الآخر ، إذ ليس كل ملكة محمودا ،
 ولا كل محمود ملكة . لكن الملكة ليس فصلا عند التحقيق للمحمود ، وذلك مما لا يشك
 فيه ، لأن المحمود ليس نوتا من المقولات العشرة ، ولا واحدا منها ، ولا يدل على ماهية
 شيء بشركة أو عموم حتى يكون جنسا ، بل يدل في كل ما يلحقه ويعرض له على تمييز
 وتفريق تستفاد بهما الإتيّة . فإذن لا سبيل إلى أن نجعل الملكة فصلا والمحمود جنسا ؛
 وسبيل إلى أن نجعل الملكة جنسا والمحمود فصلا .

وأما كون المحمود جنسا للفضيلة ، فليؤخذ مساهلا فيه ، وبحسب المشهور .
 وأما التحقيق ، فقد علمته في الفن الثاني من هذه الصناعة ، وحيث علمت في اعتبار
 الفصل ، وهو حين أوصيت بأن تنظر كي لا يكون تمييز ما وضع فصلا تمييزا مساويا لا يعم
 أي شيء اتفق مما يوصف . فإن الفصل يدل أي شيء من جهة ما يميز ، وعلى أي شيء
 من جهة ما يعم ، فلا يتناول واحدا بعينه ، بل يتناول أي شيء كان مما يتميز به .

ويشبه أن يكون المفهوم من أي شيء من جهة ما يعم مندرجا في أي شيء من جهة
 ما يميز . فإنه إذا سأل مسائل فقال : أي شيء كذا من باب كذا ، فكأنه سأل : أي شيء

(١) وضع : موضع سا (٢) والمحمود : والمحمودة سا ، ن ؛ — د || لا : التي لان
 (٣) يظن أنه له على : يكون د ، ن (٤) بالتساويين : بتساويين س (٥) يقوم : مقوم د ، هـ
 || نوعا : ينوع هـ (٦) وجد : يؤخذ هـ || بما : بما م (٧) ملكة : بملكة د || للمحمود : — ن
 (٨) يشك : شك د ، س ، سا ، ن ، هـ || العشرة : العشر د ، ن (٩) شيء : الشيء ب
 (١٠) شيء : شيء ب
 (١١) إلى : — ب ، د ، س ، ن (١٢) وسبيل إلى : وإلى س ، هـ (١٣) الصناعة : —
 وموضع آخر م || وحيث : من حيث سا ؛ حيث هـ (١٤) كي : — سا || تمييز ما وضع فصلا : تمييز
 ن ؛ — د || مساويا : بأن س ؛ بالإشارة سا ؛ ساريا م (١٥) أي : إلى سا || بما : بما د ، سا
 || أي : — ب ، د ، س ، ن (١٦) يميز : يميز س ، هـ

كان ليس أى شيء الممين . فإن لظة "شئ" فى قوله : "أى شئ" ، هو للتذكير ،
والتنكير تعميم ما ، فيكون سواء قرن بأى شئ لفظ عام فقيل : أى شئ الإنسان ، أو قرن
بذلك لفظ خاص شخصى ، فقيل : أى شئ زيد ، فإلك إن أجبت فقلت : أبو عبد الله
ذلك المشار إليه ، لم يكن الجواب جوابا ، فإنه يقتضى أن نقول : شئ صفته كذا
وكذا . وذلك أيضا عام ، حتى إذا سئل : أى شئ زيد ؟ فقيل : ناطق ، كان ذلك
جوابا . فإن قال : كاتب ، أو قاعد ، أو سائر ما يتعين لم يكن جوابا أيضا ، لأنه طلب
عن شيئيه وماهيته . وأما كونه كاتباً فعارض له لو لم يكن لكن أيضا زيدا ؛ وزيد يكون
زيدا ، كان كاتباً أو لم يكن ، وتكون شيئيه المطلوبة ثابتة بمجولة عندما لا يكون كاتباً .
فأما إن أجاب بأمر لازم كانت القناعة به أوكد ، لغلط السامع ، وظنه اللازم مقوما . وأما
إذا قال : أيهما زيد ، فقيل : أبو عبد الله ، أقنع بذلك ، لأن الأى قرن بإشارة . فإذا
الأى إذا قرن بأمر عام ، لم يحسن جوابه إلا طاماً ؛ وإن كان مقرونا بإشارة ، حسن
جوابه بإشارة .

وموضع آخر أن ننظر كى لا يكون الفصل من العرضيات التى توجد للشئ ، ولا توجد
إما بحسب رنح الوجود ، وإما بحسب رفع التزامهم .

وموضع آخر أن ننظر كى لا يكون الفصل محمولا على المجلس ، فإن هذا يبطل أن يكون
المجمول فصلا ، نصلا .

وموضع آخر أن يكون المجلس محمولا على الفصل ؛ وقد علمت مافى ذلك من الحال ،
سواء كان الفصل منطقياً أو غير منطقى ، لا كما ظن بعضهم أن هذا الموضع إنما هو فى
اعتبار المجلس والفصل الذى يسمونه بسيطا ، مثل الحيوان والنطق ، وأن هذا هو الذى

(١) فإن : فإنه || هو : — س || للتكثير : للتكثير ب ، د ، ن (٢) الإنسان : للانسان م
(٥) وذلك : س || عام : علم ، ن || سئل : قال د ، ن || فقيل : فقال ن (٦) جوابا : حيوانا
د ؛ — أيضا سا || يتعين : يشفرد ، سا ، م ، ن || لأنه : فإنه س ، ه ، ؛ — سا (٧) لوم :
أولم د ، س ، م ، ه (٨) المطالبة : المطلوب م (٩) كانت : كان ب ، س ، سا ، م ، ه
|| مقوما : مقولا د (١٠) بذلك : ذلك د ، س ، ن (١١) جوابه : جوابا سا
(١٢ — ١١) حسن جوابه بإشارة : — سا (١٣) أن : — س (١٤) إما : إلاس
(١٦) المجمول : المحمول د (١٧) آخر : — م

لا يجوز أن يقال الجنس فيه على الفصل . وأما إذا كان كالناطق ، فإن الحيوان يقال عليه . ومما يبطل هذا الظن ، ويحقق أنه غير المذهب إليه ، هو مثال التعليم الأول ، إذ قال : إنه لو كان الجنس يحمل على الفصل ، ثم الفصل يحمل على النوع ، لكان حيوان غير حيوان الجنس يحمل على النوع ، بل حيوانات كثيرة أحدها طبيعة الجنس ، والآخر الحيوان الذي هو كل فصل . فإنه إذا كان المشاء ذو الرجلين والناطق حيوانا ، وهى محمولات على النوع ، كانت حيوانات كثيرة محمولة على الإنسان ، كالمشاء وذى الرجلين والناطق ، مرارا أخرى ، بعد حمل الجنس . ولو كان المراد هو الفصل البسيط ، لما حسن هذا التشنيع ؛ فإن المشى والنطق لو كانت حيوانات أيضا ، لم يعرض هذا المحال ، لأنها ليست هى محمولة على الإنسان ، فكيف يلزم هذا المحال . ويبين من ذلك محال آخر أوجهه ، وهو أنه كان يكون حينئذ كل فصل نوعا ، فهذا يدل على أن التشنيع ليس من جهة ما يقولون .

وموضع آخر أن لا يكون النوع أو ما تحته يحمل على الفصل ، فبكون مقولا على كله ، حتى تكون طبيعة الفصل تقتضى أن يقال على كله النوع ، أو ما تحت النوع ، فإن الواجب أن يكون الفصل مقولا على الوجه الذى علمت على أكثر من النوع . ولو كان النوع مقولا على الفصل ، ثم هناك جنس تام ، لكان الجنس يقال عليه ، إذ نوعه يقال عليه ، فكان النوع يفصل من طبيعة الفصل عن سائر ما يشاركه فى طبيعة الجنس ، فكان النوع يصير فصلا .

وموضع آخر مأخوذ من اعتبار حال الجنس والفصل فى التقدم والتأخر فى الوجود . فإن الجنس أقدم فى الوجود فى أكثر المواضع من الفصل ، إذ الفصل فى الوجود لا يوجد

(١) يقال : يقولم || وأما : فأما د ، ن (٢) المذهب : مذهب س ، هـ
(٣) إذ : إذا س (٤) حيوان : الحيوان هـ (٥) أحدها : أحدهما د ؛ وأحدها م
(٥) فصل : فصول د || ذو الرجلين : وذو رجلين س ، هـ ؛ وذو الرجلين م (٦) كانت :
كان ن سا || الإنسان : + كإنسان هـ || الرجلين : رجلين س (٩) ويتبين : ويتبين م ، هـ ؛ ويتبين س
|| من : د ، ن || ذلك : + أيضا م ، ن || ويتبين من ذلك : ومثل ذلك أيضا ن || أوجهه :
يجب س ؛ يجب منه هـ (١٠) نوعا : + أو شخصا ، ن || فهذا : وهذا هـ || التشنيع : التشنيع س
(١١) كله : كل ن (١٣) الوجه : الرجوه د ، ن || الذى : التى ن (١٤) هناك : + جعل هـ
|| لاذنوعه : أو نوعه ن (١٥) يفصل : يفصل هـ || يشاركه : شاركه د ، س ، ن || فى : — سا
|| طبيعة : طبيعته ن || الجنس : — ن (١٧) من اعتبار : من جهة اعتبار د ، ن (١٨) فإن : وإن م

إلا فيه ، وفي بعضه ، وقد يوجد الجنس مفارقا له . وقد يظن في بعض المواضع أن الفصل قد يوجد في خارج الجنس ، كما قد أشرنا إليه مرارا . لكنه وإن كان كذلك ، فلا يكون أقدم من الجنس في الوجود حتى إن الجنس لا يوجد مفارقا له ، وهو يفارق الجنس ، بل إن جاز مفارقتة للجنس ، جاز مفارقة الجنس له . فإن كان شيء من الأشياء أقدم في الوجود من الجنس ، فليس بفصل له ، وإن كان الفصل أبدا قبل النوع . ولكن الفصل بالقياس إلى ما يشارك النوع من الأنواع هو أبدا بعد الجنس ؛ فإنه وإن وقع في بعض الأوقات خارجا عن الجنس ، فإنه إذا قيس إلى أنواع الجنس الذي هو فصل لأحدهما ، كان الجنس فيها أقدم منه ، فكان هو بعد الجنس .

وموضع آخر أنه إن كان الفصل فصلا لجنس مبين ، فليس هو فصلا بالحقيقة في الجنس الذي وضع فيه ، وقد صرحت حال المبين أنه كيف يكون ، وهو أن لا يكون فوقه ، ولا تحته ، ولا معه .

وموضع آخر أنه إن كان الموضوع فصلا إنما وضع فصلا لجوهر ، والفصل في نفسه عرض ، فليس إعطاء الفصل جيدا ؛ فإن فصول الجواهر ينبغي أن تكون جواهر ، وأن الجوهر لا يخالف جوهرًا بعرض إلا مخالفة عرضية ، فلا يصير جوهرًا ما نونا مخالفا لنوع آخر جوهرى بأن يكون مشاركا لذلك النوع في كل شيء مثلا ، إلا في أينه ، حتى يكون كونه في أين دون أين ، يجعله نوعا دون نوع . وكذلك في عارض آخر . وهذا فقد تحققته فيما سلف . وقد صرح في هذا الموضوع أن فصول الجواهر لا يجوز أن تكون مما توجد في موضوع ، فبطل قول من يظن أنها تكون بالقياس إلى شيء موجودا في موضوع ، وبالقياس إلى النوع لا تكون في موضوع .

(١) وفي بعضه : أو في بعضه د ، ن || يوجد : يوضع سا (٢) قد : — ن || أشرنا : أشرت د ، سا ، ن ، هـ || إليه : — سا (٣) يفارق : مفارق سا (٤) الجنس : — ن || للجنس جاز : للجنس وجازب (٥) فليس : وليس د ، ن (٦) وليكن : ولكن س || الفصل : + هـ م || يشارك : شارك د || أبدا : أما د ، سا ، ن (٧) وإن : إن ب ، م (٨) فيها : منها ب || فكان : وكان د ، م ، ن (٩) بالحقيقة : حقيقيا ن || في : وفي د (١٠) أنه : — د ، ن (١٢) جيدا : حداث (١٤) الجوهر : الجواهر ب ، هـ || جوهرًا بعرض : جوهر الأرض سا ، هـ || فلا : ولاد ، ن (١٥) لذلك : كذلك م (١٦) فقد : قد ن ، س (١٨) موجودا : موجودة د ، م ، ن

قال: وأما إذا قلنا إنَّ من الحيوان برىا ومائيا ، فلسنا ندل على أيها ، بل ندل على القدرة التي بها يتفصل بعضها عن بعض في أصل الجوهر التي تلك القدرة تقتضى لها أحوالا ، فتقتضى في بعضها أن يعيش في البر ، وفي بعضها أن يعيش في البحر . على أن هذه فصول بحسب الشبهة ، لا بحسب الضرورة . ولا مضايقة في الأمثلة .

٥. وموضع آخر أن تجعل الفصل للشئ انفعالا له ، أى استحالة خاوجة عن مقتضى طبيعته ؛ فإن ما جرى هذا المجرى يوجب تزيد إفساد الجوهر . ولا شئ من الفصول كذلك مثل الماء : فإنه إذا سخن جدا تآدى به إلى بطلان جوهره ، وعدها إلى صيرورته نارا . وبالجمله ، وإن كان انفعال عرضي أيضا لا يفسد الجوهر ، فليس ذلك الانفعال بصالح أن يكون فصلا . فكيف ما نحن في ذكره ؛ فإن الأشياء تستحيل باستحالاتها ، ولا تستحيل بفصولها ، بل تقوم بفصولها ، وتثبت حقائقها محفوظة بفصولها . والاستحالات خروج عن أحوال الإثبات على الجواهر .

(١) ومائيا : — م (٢) الجوهر : الجواهر ن || التي : إلى بخ ؛ + في سا (٣) يعيش في البر وفي بعضها أن يعيش : — س ، ن || فصول : فصولا سا ، م (٤) مضايقة : مضايقة سا (٥) يجعل : ينفع سا || الفصل : + أنفع سا || عن : غير سا (٦) إفساد : فساد م (٧) تآدى : تآدى سا ، م (٨) أيضا : — م || أيضا لا : اتصالا سا (٨) ذلك : كذلك د || الأنفصال : — د || يصلح : يصلح ب ، م (١١) أحوال الإثبات : الأحوال لإثبات د ، ن | على : — م || الجواهر : الجوهر د ، م ، سا ، ن ، هـ

الفصل الثالث

فصل (ح) في مواضع مثل التي مرت

وموضع آخر خاص بالمضاف ، وهو أن الأمور التي هي مضافة ، فإن فصولها يجب أن تكون مضافة . بل نقول : أما المضاف البسيط الذي عرفت حاله ، فربما توهم من حاله أن فصله قد يكرن أمراً غير مضاف ؛ مثل نفس المشابهة فإنها إضافة في كيفية ؛ ٥ والمساواة فإنها إضافة في كمية ، ونسبة إلى كمية ؛ والأبوة فهي إضافة في الجوهر ، ونسبة أيضاً إلى جوهر . فهذا يوهم أن الفصول فيها غير مضافة ، لأن الفصول فيها على ظاهر الحال كيفية وكمية وجوهر . وإذا كان هذا في المضاف البسيط ، فكيف في المضاف الذي هو بالمعنى الآخر الذي عرفته وعرفت الفرق فيه .

- ١٠ لكن يجب أن تعلم أن الفصل غير جزء الفصل ، وأن الفصل هو الذي يحمل على الشيء على ما علمت ، وليس تحمل الكيفية على نوع من أنواع المشابهة ، ولا الكمية على نوع من أنواع المساواة ، ولا الجوهر على الأبوة ؛ لكن هذه أجزاء فصول . بل المشابهة هي موافقة في الكيفية ، فالفصل ليس هو الكيفية ، بل الفصل هو قولك في الكيفية ؛ وقولك في الكيفية معنى مقول الماهية بالقياس إلى الكيفية . وهذا من الواجب إذا كانت الإضافة مقولة على حدّه .

وقد علمت أن نوع مقولة ما لا يكون مقولاً على نوع مقولة أخرى قولاً مقوماً ، وأن الشيء لا يدخل بذاته في مقولين فيقالان عليه قول التراطو ألبته . قد سلف لك ذلك وصح

(٢) في مواضع مثل التي مرت : في مثل ذلك م || مرت : مضت د ، ن (٣) وهو : وهى س ، ن (٤) تكون : + أيضاً د ، س ، ن ، هـ || بل - د ، ن || فربما توهم من حاله : - م (٦) ونسبة إلى كمية : - ، ن || كمية . - سا (٨) جوهر : الجوهر س (٨) البسيط فكيف في المضاف : - د (١٠) وأن : فإن م || يحمل : + على سا (١٢) لكن : ولكن س ، هـ || المشابهة : المساواة د ، س ، سا ، م ، هـ (١٣) الكيفية . الكمية س ، هـ || فالفصل : والفصل س ، ن ، هـ || الكيفية : الكمية س ، هـ || قولك : قول د ، ن || الكيفية : الكمية س ، هـ || الكيفية . الكمية س ، هـ || مقول . قول ب ، م (١٤) الكيفية : الكمية س ، هـ || إذا كانت : إذا د ، ن (١٦) ما لا يكون مقولاً على نوع مقولة : - د || وأن : فإن م (١٧) مقولين : مقولين س || لك : - سا || ذلك : - س

فكيف يكون شئ ايس من باب المضاف مقولا على نوع من المضاف ، ويعطيه اسمه وحده ؟ وإذا لم يكن مقولا ، كيف يكون فصلا ؟ لكن من طبيعة المضاف البسيط أن يعرض لأمر آخرى ، فتكون تلك الأمور هي مخصصاته ، فتكون النسبة التي لها إلى تلك الأمور هي فصوله ، ومع ذلك لا يكون لها ماهية غير ما هي به مضاف إلا الكون الذي هو شرط في تحقيق مقولة المضاف — على ما علمت — ؛ فإن الكون شيئا ما مقولا بالقياس إلى الكيفية الذي هو فصل المشابهة ، ليس له وجود آخر غير هذا الذي بالقياس ، ليس كالأب الذي له وجود أنه إنسان . وليس إذا كان للكيفية وجود غير الوجود الذي هو به مضاف إلى موافقته التي هي فصل المشابهة ، فيجب أن ينمكس في الطرف الآخر ، لأن حقيقة ملاقة الموافقة للمشابهة هي مع الموافقة التي في الكيفية لا إلى ذات الكيفية بما هي كيفية ، وذلك المعنى قائم في الكيفية ؛ وكونه قائما في الكيفية معنى لا تخصص عرضيته ، لا كونه مضافا .

وقد سلف لك أن هذا النحو من الوجود الخاص غير معتبر في قولنا : إن المضاف الحقيقي لا وجود له غير ما هو به مضاف . فإنا إنما نشير بهذا إلى وجود محصل لماهيته ، ليس وجودا محصلا لعرضيته ، فذلك مما لا بد منه . وبالحرى أن تكون هذه الإضافة ليس شيئا آخر هو بالقياس . لكن الفرض في قولنا : بالقياس ، إنما هو متجه إلى معنى أعم من المضاف ، وهو كونه موجودا ، أو ذا ماهية ، فيكون ذلك الأعم هو الذي بالقياس . وأما جملة الإضافة فهي نفس القياس الذي بهذه الصفة .

وإذا كان الأمر قد ظهر لك في المضاف البسيط ؛ فكذلك يجب أن تعلم أن فصول المضاف الذي بالمعنى الأعم لا تنفك عن إضافة . والمأخذ في بيان ذلك مناسب لهذا المأخذ بعينه . واستغن في ذلك بما سلف لك من الأصول .

(١) يكون : يصح س (٣) هي : — سا || مخصصاته : مخصصاته سا ؛ مخصصة به د ، ن (٣) فتكون : — م (٤) الكون : كون سا (٥) شيئا ما : شئ د || مقولا : — سا (٦) المشابهة : المتشابهة ، ن || له : هو س (٩) للشابهة : للشابهة د ، م ، ن (١٠) قائم : قائما ه || معنى لا : لا معنى ه || تخصص : يخص س ه || عرضيته : عرضية س (١٣) به : — ن || محصل : مخصص د ، ن (١٤) محصلا : مخصص د ، ن (١٥) هو : — سا || إلى معنى : إلى أخذ معنى م ، ه (١٦) موجودا : مأخوذا س (١٩) والمأخذ : المأخذ (٢٠) واستغن : واستغن ب ؛ واستغنى أ م ، فاستغن || في ذلك : بذلك سا ، م || بما : — قد د ، ن || الأصول : الأحوال د

مثال آخر لهذا الباب : أن العلم منه نظري ومنه عملي ، فكما أن العلم شيء ذو إضافة ، كذلك النظري والعمل . وأما النحو فليس هو فصلا للعلم بل نوعا ؛ وقد عرفت ما في ذلك . فإذا أحببت أن تتحدّ النحو لم تجد بدا من إضافته إلى شيء ؛ فنقول : هو علم لما يعرض للغة من جهة كذا وكذا ، وفصله إضافي لا محالة . وليس إذا كانت تلك الإضافة هي بينها الإضافة التي كانت للجلس يجب من ذلك أن لا يكون الفصل مضافا . فإنه فرق بين أن تقول : إن الفصل مضاف ، وبين أن تقول : إنه مضاف إضافة خاصة . على أن إضافة المجلس في أمثال هذه المواضع قد تخصصت ، فإن العلم كانت إضافته إلى الوجود مثلا ، والنحو إضافته إلى أمر خاص من الموجودات ، وهو اللغة مثلا . وهذا ما يجب أن تعرفه في أمر هذا الموضع .

- وموضع آخر أنه قد يكون لبعض المضافات بالمعنى العام إضافتان إلى شيئين ، ١٠
فربما كان إحداها بالحقبة ، والأخرى بنحو من العرض . فإذا لم تكن الإضافة واقعة إلى الشيء الذي ينبغي أن يكون إليه من الجهة التي ينبغي ، لم يكن التحديد جيدا . وكذلك إذا كان للشيء إضافة ما ، فأراد حاد أن يحده من جهة تلك الإضافة ، لحده من جهة الذات ؛ أو أراد أن يحده من جهة الذات ، لحده من جهة الإضافة ، فقد أبطل . مثال الأول : أن أحدا لو أراد أن يحده البصر الذي له إضافة إلى المبصر وإلى المبصر ، لكنه إنما هو بصر لأنه ١٥
يبصر به شيء ما ، فلا يمكن أن نتوهم البصر بصرا إلا وهو الذي نتوهم به من تحقق المبصر بالنظر . ولا يبعد أن نتوهم بصرا مفردا ليس لشيء آخر ، فهو يبصر لنفسه لا على أنه آلة لغيره ، فيكون تعلقه بالمبصر أمراً في هويته ، وتعلقه بمبصر هو آله أمراً لازماً . فيجب

(٢) هو : — ن || ما في ذلك : مع ذلك نج || فإذا : وإذا د ، س ، ن ، ه ||
(٣) أحببت : أحببت ب ؛ أحببت م || إضافته : إضافة ب ، س ، سا ، م ، ه || هو : — سا
(٤) جهة : حقه || فصله : فصله ن (٧) إضافته : إضافة د (٨) وهذا : فهذا د ، م ،
ن || ما : ما ب ، س ، ه ؛ — د (٩) أمر : — سا (١٠) آخر : — ن || شيئين : جانبين
د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || ربما : وربما س ، سا ، م ، ن ؛ ربما د || إحداها : أحدها د ، ن ||
والأخرى : والآخر د ، ن || بنحو : بنوع د ، م ، ن ، ه (١٢) من : ومن ب || الجهة :
الجهة م (١٣) الإضافة : الأعراض سا (١٤) أو أراد : وأراد سا || أن : — د
(١٦) تحقق : تحقيق د ، ن (١٧) ليس : — س || يبصر : مبصر ب (١٨) بالمبصر : بالمبصر ن ||
أمراً في هويته وتعلقه بمبصر : — ب ، ه

أيضا أن نراه أن يقع التحديد من جهة الإضافة الحقيقية ، وإن كانت الإضافة إضافة حقيقية تقتضى الطرفين جميعا على السواء فيجب أن يشتمل الحد عليهما جميعا حتى أنه لو كان البصر لا يتوهم بصرا إلا وهو بصر لبصر على سبيل الآلة ، وجب أن يؤخذ في الحد كلاهما ، فنقول : آلة بها يبصر الحيوان الألوان بالنظر .

٥ وأما المثال لما يقع الغلط فيه من جهة الذات والإضافة أن إنساناً لو أراد أن يحدد الإجابة ، فأخذ إضافة تعرض لها ، فقال : إنها آلة يكال بها الماء ، كان قد بعد ، فإن الإجابة ، وإن كانت من حيث هي آلة صناعية لها إضافة ما ، فليست إلى الماء لا محالة دون غيره . أو أراد أن يحدد المكيال ، من حيث هو مكيال ، فقال : إن المكيال جسم مجوف ، ووقف على ذلك ، فما دل على كونه مكيالاً ، بل على كونه جميعاً ماصعياً .

١٠ وموضع آخر أن يكون قد وقع في الأجناس والفصول الغلط من جهة أخذ ما ليس بأول بدلا عن الأول . مثلا إذا حدد حاد الفهم فقال : إنه ملكة للإنسان أو للنفس استعدادية نحو سمرعة إدراك ما يرد عليه أو عليها ، وعلم أن الفهم هو أولا ملكة لجزء ما للنفس أو قوة ما للنفس ، وهى القوة الفكرية ، وبعد ذلك للنفس ثانيا ، وبعد ذلك للإنسان ؛ فلم يحسن إذن من حد هذا الحد .

١٥ وموضع آخر أن يحدد شيئا ما ؛ ويورد جنسه أو فصله من جهة حال وصفه له على أنه فى شئ ما ، ثم لا يكون الحال فى ذلك الشئ ، فلا يكون أتى بالواجب ، بل يجب أن ينسب الحال إلى محلها ، كما يجب أن ينسب العلم إلى النفس .

- (١) جهة : الجهة د ، س ، سا ، ن ، هـ || الإضافة : الإضافة س ، هـ (٢) السواء : سواء ب ، م (٣) إلا : وإلا سا || المبصر : بمبصر س ، سا || على : + أنه هـ (٤) فنقول : + إنها هـ (٥) أن : فإن د ، ن (٧) ما : — ب || فليست : فنسبت سا (٨) أو أراد : وأراد ن || هو : هـ س (٩) فا : لما د ، ن || دل : بل ب || مكيالا بل على كونه : — ب ، س (١٠) وقع : يقع س (١١) بأول : أول د ، ن || حد : — م (١٢) وعلم : وعلم م || هو : — سا (١٣) ما : — د (١٥) وموضع : وموضع نج || له : هـ د ، ن || أنه : أنها د ، ن ، هـ (١٦) يكون : + تلك ن || فلا : ولا م

فأما إن قال ، إن النوم ضعف الحس ، وضعف الحس موضوعه الحس ؛ فإن الموصوف بالضعف ههنا هو الحس ؛ فإن كان النوم ضعف الحس فسيكون النائم هو الحس ، لأن الضعف هو الحس ، لأن الحاد أضاف إليه الضعف .

وكذا قولهم : إن الشك تَسَاوَى الأفكار ؛ وتساوى الأفكار في الأفكار ، فيكون الشك في الأفكار ، فتكون هي الشاكة لا القوة المفكرة .

وكذلك الخطأ في قول من يقول : إن الصحة اعتدال الأخلاط ، فإذاً سيكون الصحيح هو الخلط . وبالجمله الاعتدال سبب الصحة لا الصحة ؛ وضعف الحس سبب النوم ، لا النوم . وكذلك تفرق الاتصال سبب للوجع ليس الوجع ؛ وتساوى الأفكار سبب للشك ، لا الشك .

وموضع آخر ، وهو أن يراعى حال زمان المحدود وزمان الحد ، هل يختلفان ؟ ١٠ وهل في الحد لفظ يتنافى مقتضى المحدود . فمثاله لو أن قائلاً قال في تحديد شيء غير مائت إنه الذى هو غير مائت الآن ، وكان المحدود هو الذى لا يموت ألبتة ، فلم يكن طابق بين الحد والمحدود . لكنه قد يبنى بإدخال لفظة « الآن » ههنا معانى أخرى أيضا .

ولنجعل مثاله في غير الفاسد ، فإن الذى يقال إنه غير فاسد الآن ؛ يعنى أنه لم يفسد الآن ، وكان يمكن ولا يستحيل لو فسد فيه . ويقال أيضا : إنه غير فاسد الآن إذا كان من شأنه أن يفسد ، ولكن لا يمكن أن يفسد في هذه الساعة ، فإن كثيرا من الأشياء الممكنة أن يكون أن يعرض لها في بعض الأوقات أن لا يمكن أن يكون فيها ، إذا كانت أسباب مانعة أو حافظة ، أو كانت الأسباب الفاعلة لذلك الكون معدومة . ويقال إنه

(١) فأما : وأماد ، ن || موضوعه : موضعه ن || فإن : — ب (٢) فيكون : فسكون ه (٣) لأن : فإن ه || لأن الضعف هو الحس : — س || الضعف : الضعيف سا ، م ، ه (٦) وكذلك : فكذلك د ، ن || سيكون : سكون ه (٧) الخطأ : — د (٨) النوم : للتوهم || وكذلك : كذلك ب || للوجع : الوجع ب ، ه || ليس : لاد ، ن (١٠) وموضع : وموضوع نج || يختلفان : هما متخالفان س ؛ هما مختلفان ه (١١) مثاله : ومثاله س || مائت : المائت | غير مائت إنه الذى هو غير : — ن سا (١٢) طابق : ظاهر ن (١٣) لفظة : لفظ ب || معانى : معان س ، سا ، م || أيضا : — د ، ن (١٤) غير : — س (١٥) وكان : فكان د ، ن || أيضا : — سا (١٧) أن يكون فيها : — س || إذا : إذس (١٨) أو حافظة : وحافظة ب

غير فاسد الآن بمعنى ثالث : أنه موصوف الآن بأنه في طبعه غير فاسد آليته . فهذا المعنى ، وإن كان قد يصح أن يقال على غير المائت الذي هو المحدود فإن إدخال " الآن " فيه حشو . فإن الشيء بتلك الصفة قبل ذلك الآن وبعده ، فليس " الآن " شرطاً في صحة القول ، فلا فائدة في إدخاله له .

٥ وأيضاً فإنه قد كان يجوز أن يفرض شيء ، لو وجد لكان غير مائت ، كمالك متوهم ، أو جرم سماوي آخر ، لو كان . ولو فرضنا هذا الفرض ، لكان يجب أن نجعله غير مائت ولا يجب أن نجعله الرض موجوداً الآن أو قبله . فبين إذن أن أمثال هذه الزيادات تجعل للمحدود مفهومات غير المفهومات التي تقتضيها المحدودات ، والتي تحاذيها الأسماء .

١٠ وقد مضى في مواضع آخر أمر الزمان واختلافه ، وما يعتبر في ذلك . وكل ذلك فقد يحسن إدخاله في اعتبار الحدود ، لأنها تدل على اعتبارات تدخل في الوجود ، أعني وجود الحد المسمى . فما منع الوجود منع ذلك ، ولا ينعكس . وبالجمله فإن المواضع التي في العرض نافعة في اعتبار هل معنى الحد موجود للمسمى .

وموضع آخر أن يكون قول آخر غير ذلك الحد يجعل الشيء أكثر في المعنى وأحق به ، فلن يكون القول المدعى أنه حد حداً ، مثل من يقول في حد العدالة : إنها قوة على قسمة الأمور بالسوية . ثم من البين أن إثبات فعل القسمة بالواجب المقوى عليه ، والميل إليه ، لا محالة عدل ؛ وليس درجتها بالسواء ، وبينهما تفاوت . فهذا الإثبات

(١) طبعه : طبيعة س (٤) فلا : ولاد ، ن ؛ بلاس || له : — د ، م ، ن (٥) لكان : وكان د ، ن || متوهم : يتوهم د ، سا ، م ، ن ، هـ (٦) أوجرم : أن جرم م || موجب : موجب ب (٧) يجعله : يجعل سا || فين : — م (٨) للمحدود : للمحدود نج ؛ للحد د ، ن || مفهومات : مفهومات د ، ن || المحدودات : المحدود د ، ن || والتي : والذي س (٩) آخر : — هـ || يعتبر : يعين ن (١٠) لأنها : في أنها نج ، س ، هـ (١١) المسمى : للمسمى سا (١٢) للمسمى : مسمى للوجود سا (١٣) وموضع : وموضع نج (١٤) فلن : فلم ب || حداً : + له ن (١٥) بالسوية : على السوية د ، على السوية ن (١٥) أن : + يكون د ، ن (١٦) درجتها : درجتها سا || فهذا : فان س || الاثبات : الاثبات ب ؛ للإثبات ن

أكثر في المدية ، فإنه إن لم يكن هذا أكثر ، وليسوا سواء فالقدرة على هذه القصمة إذن أكثر في المدية . فيكون من يقدر ولا يؤثر ، أحده من الذي يؤثر أن يفعل ما يقدر عليه . وإذا هذا محال ، فيبين أن الحد الذي يحمل المحدود أقص حالا في معناه الذي هو العدالة في هذا الموضع ليس بجيد ولا مختار .

وعل هذه المواضع مواضع تتعلق بالأكثر والأقل ، بأن يكون الحد يقبل ، والمحدود لا يقبل ، وبالعكس ؛ أو كلاهما يقبلان ، ولكن لا يذهبان في القلة والكثرة معا ، كمن حد العشق بأنه شهوة الجماع ؛ وإذا اشتد العشق نقصت شهوة الجماع .

وموضع آخر مجانس لهذا ، ولكنه يخالفه بأدنى شيء ، وهو أن يكون ما يقال عليه الحد أكثر يقال عليه الاسم أقل ، وبالعكس ؛ فيكون إن ازداد ذلك نقص هذا ، وإن نقص ذلك ازداد هذا . كمن يقول : إن النار ألطف الأجسام كلها ، واللهيب ١٠ من الوقود أكنف من نار البرق ، ونار الحباحب . ثم اللهيب أولى بالنارية من نار البرق أو من الشماع على مذهب من يراه جسما ناريا . والفرق بين هذا الموضع والأول ، أن هناك شهوة الجماع لا تقال على شيء من العشق ، وأما ههنا فإن ألطف الأجرام قد يقال على بعض ما هو نار ، فتكون النيران كلها قد يقال لها لطيفة ، لكنها لا يكون كونها ألطف موازيا لكونها نارا ؛ لا بل الذي هو أقل نارية أشد لطافة ، وإن كان ١٥ جملة النار ألطف مائز الأجسام . فلهذا ما ليس المعنى أمرا تجوهر به النار ويدل على

(١) المدية : العدالة ، ن || إن : — س || وليس : فلسنا د ؛ فليسان

(٣) وإذا : فاذا ، ن || فيين . فبان م (٤) ليس : + بمحام || بجيد . بمحسا

(٥) مواضع : موضع د ، ن (٦) معا : — سا || العشق : الفسق د ، ن (٨) يخالفه :

مخالفه د ؛ يخالف هـ (٩) الحد : — ن || أقل : أكثر سا (٩) ازداد : زاد د ، م ،

ن || ذلك : ذاك س ، سا ، هـ || ذاك : ذلك ن || ازداد : زاد سا ، م ، ن ، هـ

(١٠) واللهيب : واللهب د ، م (١١) الحباحب [ذباب ذات ألوان يطير في الليل في ذنبه

شماع كالسراج . ومنه نار الحباحب التي يضرب بها المثل في الضعف — المنجد] (١٢) ناريا :

ناران (١٣) العشق : الفسق د || الأجرام : الأجسام س || قد : — س (١٤) فكون :

— د ، ن || النيران : والنيران د ، ن || كلها : — سا || جملة : جمل ن || الأجسام :

الأجرام س ، هـ || فلهذا ما ليس هذا المعنى : فليس هذا س || تجوهره : تنجوهرية م ، هـ

حدها . وأما في الموضع الذي قبله فإن حمل الحد على طبيعة المحدود كان كاذباً بالجملة .
ومعها أيضاً فروق أخرى ليس في ذكرها وتعديدها كثير جدوى .

وموضع آخر أن تكون مثلاً النارية في اللهب وفي الضوء بالسوية ، ثم لا تكون
اللطافة فيهما بالسوية .

الفصل الرابع

فصل (د) في مثل ذلك

وموضع آخر أن يُدْخِل الحد في حد الشيء أمرين لا يجتمعان معا في الحدود ،
مثل أن يقول قائل ؛ إن الحسن هو اللذيذ عند السمع ، واللذيذ عند البصر ، والموجود
هو الذي يمكن أن يفعل وأن يتفعل . فحينئذ اللذيذ عند السمع وحده لا يكون حسنا ؛
ولأن هذا حد الحسن المتعكس عليه ، فيكون كل حسن لا يشك فيه فهو لذذي عند
السمع وعند البصر معا . لكن اللذيذ عند البصر وحده حسن ، فهو حسن لا حسن .
وكذلك اللذيذ عند السمع وحده . وبالجمله إن كان أحد القسمين من هذين إذا حصل
أصاب حده ، فالقسم الآخر خارج عن الحد . وإن كان الشرط أن يضاف إليه القسم
الثاني ، فالواحد وحده ليس بحسن ، ولا هو أيضا في المثال الآخر بموجود ، مثل
الآلة التي لا تنفعل ألبته ، والهوى التي لا تفعل ألبته ، ولكنهما موجودان .

وهذا موضع نافع ، فإن كثيرا من الناس يحد من طريق القسمة والتشجير ، وهو
لا يشعر أن ذلك ليس بحد . ولا أمنع من أن يكون أيضا محاولة في الدلالة على المعنى
المطلوب ، بل نقول : إن دلالاته دلالة العلامة ، كأن المستمعين بذلك يقول : إن مرادى
فيما أقوله هو الشيء الذي منه كذا ومنه كذا . والشيء الذي لا يخلو من كذا ومن كذا
فيعرفه بأمور خارجة عنه ، هي الفصول التي تلحقه والقسمة التي تناله ، ويكون ذلك

(٣) أمرين : أمران م (٣) في الحدود : — د ، س ، م ، ن ؛ + شيئا واحدا
والواحد منهما كاف م ؛ + لشيء واحد والواحد منهما كاف في أن يجعل معنى المحدود د ، ن (٤) قائل :
القائل د ، سا ، ن (٥) يمكن : يكون س || حينئذ : + يكون ن || حينئذ . . . حسنا :
— س ، سا ، هـ (٦) حسن : جنس د || فهو : — د (٧—٨) حسن . . . وحده : — س
(٩) فالقسم : والقسم سا || عن . عنه م || الحد : الحدود سا (١٠) فالواحد : والواحد
د ، ن || بحسن : بجنس د (١١) التي : الذي د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٣) بحد : حد سا
(١٤) إن مرادى : مرادى سا (١٥) والشيء : أو الشيء س ، هـ || ومن من د ؛
أون (١٦) عنه : + حتى ب ، س || ويكون : فيكون د ، ن

كالخاصة له ، وهو بيان ضعيف ، فإنه لو كان يدل على الشيء بعلامة تشمله ولا تُعرَف جوهره ، لكان بعيدا عن أن يكون تعريفا حقيقيا ، فكيف هذا التعريف الذى إنما يعرف الشيء بعارض لا يعمه .

وبعد هذا الموضع موضع كل جدا يعم مواضع قيلت ، وهو أن يكون المدلول عليه بالاسم غير موافق بوجه ما للمدلول عليه بالحد ، فحينئذ لا يكون الحد حدا ، مثل أن يكون المدلول عليه بالاسم مضافا لنفسه كالعلم ، أو لجنسه كالنحو ، ثم لا يكون المدلول عليه بالحد كذلك .

ومثال الغلط فى ذلك أن نحمد العلم فتقول . إنه ظن لا يخاف ، والظن ليس مما يقال على العلم . ولننزل أن العلم ظن ومضاف إلى المعلوم . فقد أساء هذا الحاد من الفلاسفة من جهة أنه أتى بمضاف ، وأغفل مقابله فى الإضافة . ولا أقل من أن يكون كان قال : إن العلم ظن بالمعلوم ، أو المظنون ، أو بشيء كذا لا يختلف . وكذلك قول من قال : إن الإرادة شوق لا أذى معه . فلا أقل من أن يقول : شوق إلى (غرض) هو خيرا ، أو يرى خيرا . وكذلك إذا حداد صناعة الكتابة فلم يقل : إنها علم بماذا ، فلم يقل مثلا إنها علم بالتسطير .

ومن هذا الباب أن يكون قد أوما إلى الإضافة ، لكنه لم يوصىء إلى الشيء الذى هو (الغاية) ، والذى إليه الإضافة بالذات وإلى غيره لأجله . كمن حد الشهوة بأنها شوق إلى

- (١) له : يه ب || تعرف : تعرفه د (٢) فكيف : وكيف د ، ن (٣) الشيء : شيئا ن
(٤) وبعد هذا الموضع موضع : وموضع : د ، ن || جدا : جيدا سا ب + بعد هذا الموضع د ، ن
(٥) بالإسم : الإسم س || بوجه ما : — د ، ن || بالحد + بوجه من الوجوه د ، ن
(٦) عليه : — ن || لنفسه : لنفسه ب || أو لجنسه : ولجنسه د ، ن (٨) العلم : بالعلم ه || يختلف : يختلف د ، س ، سا ، ن ، ه (٨ — ٩) والظن ليس مما يقال على العلم ، ولننزل أن العلم ظن ومضاف : ولا شك أن العلم مضاف ب ، م ، + ولا شك فى أن العلم ظن ومضاف ه (٨) ليس : — س (١٠) أتى : أتى سا || بمضاف : لمضاف س || مقابله ه || كان : — س
(١١) يختلف : يختلف نج ، س ، سا ، ن (١٣) وكذلك : ولذلك ب || يقل : + مثلاً ، ن
(١٣ — ١٤) بماذا فلم يقل مثلا إنها علم : — د ، ن (١٣) فلم يقل : يقل : — ب ، س ، سا ||
(١٤) بالتسطير : بالبسيطة د (١٥) لكنه : ولكنه ه (١٦) بأنها : بأنه ب ، س ، سا ||

الذيذ ، ولم يقل إلى اللذة : وكان يجب أن يقول إلى اللذة ، فإن اللذة هي الأصل ،
والغاية ، ولأجلها يطلب اللذيذ .

وموضع آخر أن يجعل بدل (الغاية) التي ينبغي أن يؤخذ في الحد المصير إليها ، والاتجاه نحوها . كمن قال : إن صناعة البناء هي ملكة تحرك الأجزاء إلى الاجتماع كالطين واللين ، ولا يقول إنها ملكة لأن يوجد البناء بالفعل ، فإنها ليست لأجل حركات أن يبنى ، بل لأن يكون البناء يحصل ، ويفرغ من معنى أن يبنى . وقد يعاند هذا بأنا نطلب اللذة لأن نلتذ ، لا لأن ينقطع الالتذاذ ، لكن الحقيقة في هذا أن (الغايات) منها ما هي أمور مستقرة كحصول العلم ، ومنها أمور وجودها أن تتكرر فقط ، فما كان وجوده أن يكون في التكون ، كالرقص وما أشبه ذلك ، فإنه يكون (غاية) على نحو وجوده ، وما كان وجوده هو أن يستقر ، فإنما تكون (غاية) حادثة ، إذا تم واستقر . وإنما يعنف الحاد إذا جعل التوجيه إلى (الغاية غاية) . وأما الالتذاذ فليس توجهها إلى (غاية) ، بل هي نفس (الغاية) ، ولا إليها توجه أيضا بأن تكون امتالة ما متصلة نهايتها الالتذاذ ، ليست بالالتذاذ . والتوجه كطلب ما ، وطلب ليس متصودا بنفسه . وبالجملة إذا لم يكن الأمر الغير المستقر يطالب للمستقر ، بل كان حركة الفلك ، أمكن أن يكون بوجه من الوجوه (غاية) بنفسه .

وبعد هذا موضع يشتمل على مواضع كثيرة بالقوة ، وهو أن يكون للشيء المحدود تقدير يقوم ، أو كين ، أو أين ، ثم يفعله مثل ن يمدح بحسب الكرامة أو الفاجر بأن ذلك

(١) اللذة : اللذيذ (١-٢) ولم يقل اللذيذ : — د (١) إلى : — س (٣) الغاية : + والكالب ، م || المصير : المبصر (٣-٤) والاتجاه واللين : فيجعل مثلا التطيرة ملحة لأن يبنى د ، س ، سا ، ن ، (٤) الأجزاء : — م (٥) حركات : — ن (٦) وقد يعاند : ويعاند || لأن : بأن س || ينقطع : يقطع كما || الحقيقة : بالحقيقة م (٧) ما هي : تنأى سا (٨) كحصول : لحصول م ؛ — ه || كحصول العلم : — د ، س ، سا ، ن || ومنها : — ما س || تتكرر : تتكون ن ، ه (٩) هو : — س (١٠) يعنف : يعيب ن || التوجه : الوجه د (١١) إلى : في سا || فليس : فليست ن || هي : هو م ، ه || إليها : إليه ب ، س ، ه || بأن : بل س ، ه (١٣-١٤) وبالجملة بنفسه : — سا (١٣) الغير : غير ، ما || المستقر : المستقر || يطلب : طلبا د ، ن (١٤) يكون : — بوجه من الوجوه د ، ن (١٥) يشتمل : مشتمل س (١٦) تقدير : مقدار د ، ن || يفعله : يعقله سا ، م

هو الذى يشتهى أن يكرم ، وهذا هو الذى يشتهى اللذة . وليس أحد من الناس إلا وهو يشتهى الكرامة ، أو يشتهى اللذة . وإنما يكون محب الكرامة مخصوصا من بينهم ، لأنه محب للكرامة لحد ما ، ولبلغ من شهوته للكرامة . وكذلك حال الفاجر فى شهوته للذة . وكذلك حال من حد الليل فتمال ، إنه ظل الأرض ، ولم يقل أين ومتى ، وماذا وبأى مبلغ . أو قال : إن النسيم تكاثف هواء ، ولم يبين أى أحد . أو قال : الريح حركة هواء ، ولم يقل بأى مبلغ . أو قال : الزلزلة حركة جرم الأرض ، ولم يبين كم وكيف . وهذا يعود بالجملة إلى إغفال فصل من حقه أن يدل عليه ، حتى يكون الفصل فصلا . وقد قيل فى هذا المكان فى التعليم الأول ، لأنه إذا أغفل فصلا من هذه الفصول لم يصف ماهية ذلك الشيء . وهذا دليل على أن المذهب الحق هو أن ماهية الشيء إنما تتم بكمال صفات ذاته ، وأن الجنس وحده لا يدل على ماهية نوع واحد وحده . ١٠

ون الأمثلة لهذه المواضع أن تحد الإرادة بأنها انبعاث شوق نحو الخير، ولا يقال نحو الخير فى الظاهر ، فإنه قد يراد ما ليس خيرا حقيقيا . وهذا المثال يخالف المثال الأول فإن هذه الزيادة تجعل الشيء أهم ، وكانت الزيادة فى المثال الذى قبل هذا المثال تجعل الشيء أخص ، فإن الخير فى الظاهر أهم من الخير ، إذا عنى الخير بالحقيقة . وهذا المثال لا يستقيم على مذهب أصحاب الصور ، فإن الصورة الحقيقية إنما تكون عندهم لما يكون فى نفسه حتما . وأما الشيء الذى بحسب الظاهر فلا توجد له الصورة ، فكيف يمكن إذن أن يحد على هذا النحو الذى لابد من أن تحد بعض الأشياء على نحوه . وكما ١٥

- (١) أحد : بأحد د ، ن || وهو : + الذى س ، هـ (٢) لأنه : بأنه د ، ن
 (٣) لحد : بحد د ، ن || وبلغ : وبلغ د ، ن || للكرامة : الكرامة م (٣) حال : — د ، س ، ن (٤) إنه : — سا (٥) مبلغ : مبلغ ب (٤) ولم : أ ولم || أوقال : وقال د ، ن ، هـ
 (٦) هواء : الهواء ن ، هـ || جرم : جسم سا (٧) فصل : + فصل ب ، د ، سا ، ن ||
 حقه : + هذا الفصوله || يدل عليه : يذكر د ، ن (٨) أغفل : غفل هـ (٩) هو : — د ، ن (١٠) وأن ، : وأما س (١٠) وحده : + م (١١) لهذه المواضع : لهذا الموضوع نج ، د ، س ، ن ، هـ (١١—١٢) ولا يقال نحو الخير : + س (١٢) يراد : — س
 (١٣) وكانت : وكان س (١٤) من : فى م || عنى : + به م (١٤) تخير : بالخير د ، ن
 (١٥) المثال : الذهب ب ، ن || أصحاب : — سا || الحقيقة : الحقيقة د ، سا ، م ، ن
 (١٦) له الصورة : لكل صورة د ، سا ، ن (١٧) يحد : + شيء هـ

أن العموم من حقه أن يراعى بإزاء العموم ، فكذلك الخصوص من حقه أن يراعى بإزاء الخصوص ، فإن حدثت شيئا نوعيا فهناك ليس يلزم أن يكون الظاهر مأخوذا فيه ، بل يجوز أن يكون المأخوذ فيه هو الحقيقي ، فإن الظاهر يجعل المعنى أعم ، والحقيقى يجعله أخص ، فيجوز أن يكون ترك هذه الزيادة التى توجب زيادة عموم تخصيصا ؛ مثل أن الشهوة المطلقة يجوز أن تكون للذيد المطلق العام الحقيقى الذى هو فى الحقيقة ، والذى هو فى الظاهر كذلك . والإرادة المطلقة نسبتها للخير المطلق نسبة العام الحقيقى والظاهر . وأما هذا النوع المعين من الإرادة نفسه ، أو هذه الشهوة نفسها ، فليس يجب أن يكون لاحالة للظاهر .

وموضع آخر ، وهو أن تقاس حدود الملكات والحالات ، وبالجملة حدود الصفات بمحدود الموصوفات بحسبها حتى ننظر هل المشتق حد للمشتق ، فإن إنسانا إذا حد الصفة كاللذة مثلا ، فقد حد بالقوة أشياء كثيرة مثل الموصوف بها ، ومثل فاعلها ، أعنى قد يكون حد الملتذ والذيد جميعا . ومن حد العلم ، فإنه يكون قد حدد بالقوة العالم والمتعلم والمعلوم وغير ذلك . فإن كان ذلك لا يستمر ، فقد أخطأ . ومثله إن حد حاد اللذة بأنها نفع حسى ، وكان لا يسلم أن الملتذ متفع ، فلم يحسن . وكذلك إن حد اللذيد بأنه نافع حسى ، ثم لم تكن اللذة نفعاً ، فلم يحسن . ولكن هذا العكس ليس ضروريا ، وقد صلف لك القول فى مثله .

ومن جنس هذا الموضع أن ننظر فى المتقابلات وفى النظائر ، مثلا فى المحدودات المضائية ؛ فإنه إذا كان للجنس مضاييف جنسى ، فهل للنوع مضاييف نوعى ، كمضاييف

(١) حقه : جهة س (٤) هذه الزيادة : هذا لزيادة د || توجب ، يجب م || تخصيصا : تخصسا سا
 (٥) نكون : — د ، سا || للذيد : اللذيد م || الحقيقى : — ه || هو : — سا ، ه
 || والذى : والذى ن || نسبتها : قسمها ب ، د ، س ، سا ، م ، ه (٦) نسبة : نفسه
 ب ، د ، س ، سا ، م ، ه || الحقيقى والظاهر : للحقيقى والظاهر س ، سا || والظاهر : الظاهر
 د ، ن ؛ والظاهر م ، ه (١٠) الموصوفات : الموضوعات د || حد : حداب ||
 للشتق : المشتق د ، سا ، م ، ن || إنسانا : الإنسان ه || حد : أخذ د ، ن (١٢) يكون قد :
 قد يكون || حدد : حد س ، ه || العالم : الغالب سا || والمتعلم : أو المتعلم ه (١٣) بأنها :
 فإنها || وكان : كان س (١٧) الموضع : المواضع د || فى : وفى س ، ه (١٨) للجنس :
 الجنس له د ، ن || فهل : هل د || كمضاييف : لمضاييف د ، ن

الجنس فإنه إن كان الاعتقاد الكلى بحسب معتقد كلى ، فاعتقاد ما بحسب معتقد ما ؛ فإن لم يكن فقد غلط .

وأیضا فإن اعتبار وجود ضد الحد حدا للضد موضع جدلى ؛ وقد قيل فيه ماسلفك .

وأما المتقابلات بالعدم والملئكة ، فالعدم يحد بالملئكة ، ولا ينعكس . وقد عرفت هذا ، وعرفت أنه لو انعكس لكان قد أخذت الملئكة في حد نفسها ، إذا أخذت في حد عدم يوجد في حده الملئكة . وكذلك السلب والإيجاب .

وموضع يجب أن يراعى في حدود الأعدام التي إنما هي بحسب قائل وزمان ووقت — على ما عرفت — هل حدد ذلك في القول ، فلم يقل مثلا إن العمى عدم البصر فقط ، بل ذكر مع ذلك أنه فيما شأنه أن يبصر ، وفي الوقت الذي فيه يبصر ، وفي عضو مخصوص . وكذلك لم يقل إن الجهل هو عدم العلم وسكت ، فإنه ليس الجهل أى عدم علم اتفق ، بل المقابل . وننظر أيضا في التصارييف التي بين المصادر ، والأسماء والأفعال على ما علمت مرارا .

ومن المواضع التي يجب أن تعتبر أن ننظر هل المحدود يطابقه الحد ويصدق عليه ؛ وهذا الموضع كالمكرر ؛ مثاله : إذا قيل إن الإنسان حيوان فاطلق مائت ، ثم كانت الصورة المثالية الأفلاطونية إنسانا ، ولم يكن مائتا . وكذلك إن كان في بعض الحدود شرط فعل أو انفعال ، فإن ذلك الحد لا يطابق ذلك المثال الأفلاطوني ، فإن ذلك لا يفعل ولا ينفع .

وموضع نافع وهو أنه ربما كان اسم المحدود واقعا على أشياء كثيرة باشتراك الاسم ، ثم يحد بحد ، فيكون ذلك الحد أيضا يطابق تلك الأشياء الكثيرة لاشتراك اسم فيه

(١) ما : — ب ، د (٣) حدا : حد الضد د ؛ حد س ، م || ما :
 فيما ه (٥) إذا : إذ د (٦) حده د ، س ، ن (٧) حدود : وجود س
 (٧) قائل : قابل م ، ن ، ه || ووقت : وقت س (٨) ذلك : الشرط لها د ، ن
 || فقط س (٩) فيا : + من د ، س ، ن ، ه (١٠) الجهل : العلم س || فإنه ليس د ، ن
 (١١) علم : — س || أيضا : — د ، ن || بين : هي ن (١٢) مرارا : + فصل م
 (١٥) وكذلك : فكذلك د ، ن (١٦) فعل : أو فعل م ؛ — ما || المثال : مثال د (١٨) واقعا :
 يقع د ، ن (١٨) باشتراك الإسم : بالاتفاق د ، ن (١٩) بحد : — ب ، س ، ه || أيضا : — س

أيضا ، فيظن أن القول حد ، ويسلم ذلك المد بأنه صادق على جميع ما يسمى بذلك الاسم ، وينفى حال الاتفاق ، ويظن تواطئا . ومثال هذا أن يحد إنسان النور على أنه مقول على الهدى وعلى الشعاع ، فيقول هذا المعنى الذى به يصاب حقيقة الشيء الخفى ، فيظن أن هذا حد ، لأنه يصدق على كل واحد مما يسمى نورا . والخفى يقال باشتراك الاسم على الشيء المظلم ، وعلى المشهور بشيء آخر ، وعلى المجهول .

وكما حدث الحياة على أنها طامة للحيوان والنبات ، فقليل : بأنها حركة موضوع معتد يذم عن غريزته . فلما صدق هذا على الحيوان والنبات ظن أنه حد . وهذا الموضوع قد سلف لك الكلام فيه .

وأقول : إنه ربما اتفق أن كان المفروض حدا ليس فيه اشتراك اسم ، وهو عام للأمرين جميعا ، إلا أنه ليس حدا لهما ، لأن الاسم لا يدل فى كل واحد منهما على معنى ذلك بعينه دلالة يكون الاسم إنما وضع فيهما جميعا بحسبهما . مثاله أنه إذا قيل للحيوان : إن له حياة ، لم نعن به أنه له قوة حركة تغذية ، فإنه وإن كانت له هذه القوة فليس إنما يسمى حيوانا من جهة هذه القوة ، بل من جهة أنه جسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة . وأما النبات فإن سمي حيا ، فيشبه أن يسمى حيا من جهة هذه القوة ، أو من جهة شئ يناسب هذه الجهة . فإذا ن إذا حد الحيوان والنبات بهذا الحد وصدق عليهما ، لم يكن حدا بحسب الاسم فى كل واحد ، بل عساه أن يكون فى أحدهما

(١) بأنه : لأنه د ، ن (٣) وعلى الشعاع : والشعاع سا || هذا : هو د ، سا ، م ، ن ، هـ
(٣) به : — د || يصاب : يصار سا ؛ يضاف ن ، هـ || الخفى : — س (٤-٥) والخفى . . .
المجهول : — د ، س ، سا ، ن ، هـ (٦) للحيوان والنبات : للنبات والحيوان س || بأنها :
كانها سا (٧) غريزته : غريزية ب ، س ، هـ (٧) حد : — سا || وهذا : هـ ، ب ، م
(٩) وهو : هـ س (١٠) واحد : — ن (١١) ذلك : — س || وضع : موضع ب ||
بحسبهما : بحسبها د ، م (١٢) أنه : أن نج ، ن ، ن || كانت : كان س (١٣) إنما :
— د || جهة هذه : هذه الجهة د ، ن || القوة : بالقوة ب ، سا ، هـ ؛ — د ، ن (١٤) فإن :
فإنما س || سمي : + به م || من جهة هذه : بهذه د ، ن (١٥) من جهة : — د ، ن
|| فإذا ن : وإذا ن || بهذا الحد : بهذه سا ؛ بهذه الحد

كذلك . وأما أن هذا المثال يخالف الأول ، فلأن المثال الأول إنما قصد فيه أن يكون الحد نفسه ليس يدل على معنى واحد ، مثل الخفى على الشيء المظلم والمستور بشيء آخر ، وعلى المجهول ، فإنه يقال باشتراك الاسم . فإذا حد بأنه الذى لم يدل بما من شأنه أن ينال به مع حضوره ، كان الحد أيضا مشتركا فيه . وأما هذا الآخر فلأنما قصد فيه أن المعطى ليس حدا لكل واحد مما تحته .

وموضع آخر يختص بحدود الأمور المركبة ، مثل الخط المتناهى ، ومثل الإنسان العالم ، وغير ذلك ؛ فإنه يجب أن يكون إذا أسقط ما أورد لخاصة أحد الأمرين أن يكون لا أقل من أن يبقى الباقي صادقا على الباقي ، بل حدا أو رسما للباقي . مثلا إذا قيل : إن الإنسان العالم هو حيوان ناطق مائت نفسه متصورة لحقائق الأشياء ، ثم أسقط تصور نفسه لحقائق الأشياء ، بقى الباقي مقولا على الباقي صادقا ، بل حدا له . وأما إذا أخذ الخط المتناهى المستقيم بأنه نهاية سطح له نهايتان ، ووسطه يسبر نهايته ، لم يوجد الحال فيه كذلك ، فإن من هذه الجملة قوله : نهاية لسطح له نهايتان هو حد الخط المتناهى . فإذا سقط ذلك ينبغى أن يكون الباقي ، وهو قوله : إن وسطه يسبر نهايته ، حدا للمستقيم ، فيكون المستقيم هو الذى وسطه يسبر نهايته . لكن الخط المستقيم

(١) وأما إن هذا : وهذا د ، ن || هذا : هذه س || يخالف الأول : يخالف للأول م || يخالف : +
المثال د ، ن ، ه || فلان : فإن د ، ن (٢) على : فى أن يقال د فى س ، م ؛ أن يقال ن (٣) بشيء : لشيء س ||
المجهول : المحمول سا || حد : أخذ (٤) ينال : + به د ، سا ، م ، ن ، ه ||
الحد : للحد (٤) فإنما : فإنه س || قصد : أقصد سا || واحد : — ن (٦) آخر :
— د ، س ، سا ، م ، ن ، ه (٧) أسقط : سقط د ، ن (٧) لخاصة : وبخاصة د ؛
بخاصة ن ؛ خاصة سا ؛ لخاصته ه (٨) أن يكون : — سا || لا أقل : لأول د ؛ الأقل م ؛ الأقل ن ||
يبقى : — د ، ن || صادقا : صادق ن || مثلا : + أنه م (٩) العالم : القائل ن ||
حيوان ناطق مائت : الحيوان الناطق المائت ن || مائت : — س || لحقائق : بحقائق د ، سا ،
م ، ن ، ه || ثم : ولم س (١٠) تصور : تصويرب ، سا || لحقائق : بحقائق د ، م ، ن ، ه ؛
وبحقائق سا (١١) أخذ : حد س ، سا ، م (١١) المستقيم : — م || سطح : — س ؛
+ المستقيم || له : لها ب ، س ، سا ، م || ووسطه : ووسطها ب ، س ، سا ؛ ووسط د ؛
ووسطها م || نهايته : نهايتها ب ، س ، سا ؛ نهايته د ، ن ؛ نهايتها م || يوجد : يوجد د ، ن
(١٢) لسطح : لسطح ه || له : — ب ، س || حد : — د ، ن (١٣) إن :
— س ، ه || نهايته : نهاية د ؛ نهايته ن ، ه (١٤) حدا : حد سا || نهايته : نهايته د ، ه ||
المستقيم : — ن

الغير المتناهي لانهائيتين له ، فلا وسط له . وهذا الباقي كاذب عليه ، وهو تحت الخط المستقيم .

وموضع يناسب هذا الموضع ، وهو أنه إذا حد شيء مركب فيجب أن يكون بمذاء كل بسيط لفظ يدل عليه ، ويكون لا زيادة على ذلك ، ولا نقصان ، وأن لا يكون الاقتصار واقعا على ذكر اسمي البسيطين أو مراديهما كشأن المركب حيث ما يدعى تحديد المركب من الاسمين ، فلا يقال في حد الإنسان العالم إنه إنسان عالم ، أو أنه بشر متحقق ، بل يجب إما أن يؤتى بدل كل اسم بقول ، أو بدل الأخير ، أو بدل الخفي ؛ فيقال مثلا : إنسان متصور لحقائق الأمور في نفسه . وإذا بدل بعضها باسم وبعضها بقول ، فلا أقل فيما يبدل اسمه أن يكون الاسم الثاني أعرف من الاسم الأول . وربما خالفوا هذا المنهاج فقال قائلهم : إن الحجر الأبيض هو الجندل الثلجي . وأيضا ربما وقع التبديل بما يخالف الأصل كمن قال : إن العلم النظرى هو ظن نظوى .

والأصوب إذا أريد أن يحفظ اسم ، ويبدل اسم باسم أو بقول ، أن يحفظ اسم ما يجري مجرى الجنس — وهو الأعم — وأن يبدل ما يجري مجرى الفصل . فلذا أريد أن يحد الإنسان العالم ، فليس من الجيد أن يورد حد الإنسان أو اسم مرادف للإنسان ، ويترك العالم بحاله ، فيقال : هو الحيوان الناطق المائت العالم ، أو بشر عالم ، فإن العام يجب أن يكون كالمفروغ من معرفته قبل إلحاق الخاص به ، ويكون إنما يشكل

(١) الغير : فرب || نهايتين : نهايات د || فلا : ولا م || وهذا : فهذا د ، س ، م ، ن ، ه || تحت : بحسب د (٣) حد : أخذ سا || يكون : — ن || بمذاء : بحسب ؛ يحدن (٤) ويكون : فيكون س (٥) الاقتصار : للاقتصار د || واقعا : واقفا س || اسمي : اسم س || مراديهما : مراد منهما ن || كشأن : لشأن د ، س ، سا ، ن ؛ ليان م || حيث : حين د ، ن ، ه (٦) فلا : ولاد ، ن || أو أنه : وأنه سا (٧) إما : — س ، ه || الخفي : الأخفى د ، ن (٨) متصور : — د ، ن (٩) فلا : ولا سا || الأول : — الأعم م || وربما : وربما د (١٠) الحجر : + لاد || الجندل : للجندل د [الجندل : الصخر العظيم ، الواحدة جندلة والجمع جنادل — المنجد] || ربما : + خالفوا (١٢) إذا أريد : — ن || أن : أوب ، د ، س ، سا ، ن ، ه (١٣) مجرى : مجرام (١٤) يحد : — س || أو اسم : واسم د ، ن (١٦) العام : العلم شيء العالم م ، ن ، ه || إلحاق : الخلق م

معرفة الصفة التي تلحقه وهذا الموضع بحسب الأكثر والأولى ، وليس واجبا في نفس الأمر . فربما كان العام منهما هو المشكل . وأما في أكثر الأمر فإن الموضوعات تكون معروفة ، وإنما يجهل المركب بسبب أن الأخص أخفى دائما من الأعم . فإذا لم يكن التبديل تبديل اسم بل تحديدا ، فالأولى أن يحدد الأخص .

٥ وموضع آخر قريب من هذه المواضع ، وهو أنه كثيرا ما يعرض أن نظن أنه قد حدد المركب بسبب المساواة ، ولا يكون ذلك حدا جيدا تاما ، فإن أحدا إن حدد العدد الفرد بأنه عدد له وسط ، وإذا أسقط العدد تبقى له وسط ، فيجب أن يكون له وسط حد الفرد ، فيكون الخط والسطح والجسم أيضا فردا .

١٠ فإن قال قائل : إن قوله يرجع إلى العدد في حد العدد الفرد ، ولا يرجع إلى العدد في رصف الخط والسطح به ، بل يرجع إلى الشيء ، فإذن لا مشاركة للخط والسطح مع الفرد .

فيقال : اجعل بدل "له" "ذو" ، فقل : عدد ذو وسط ، وتكون الشناعة لازمة .

ولكن لقائل أن يقول : فكيف ينبغي أن يحدد ذلك ؟

١٥ فنقول : يلزم ضرورة أن نذكر العدد مرتين ، فيقال : العدد الفرد هو العدد الذي له عدد وسط ، أو عدده وسط عددي . ولا بد من ذلك ، ولا محيد عن هذا التكرير . وقد شرح هذا فضل شرح في الفلسفة الأولى ، وبين فيها أن حدود هذه تقتضي التركيب وأنها حدود بوجه ما وليست حدودا حقيقية . وسيقال في سوفه طبقا في أمرها شيء .

-
- (١) بحسب : يجب م (٢) أكثر : الأكثرن (٣) يجهل : الجهل م ، يجهل م
 || أخفى : إخفاء م (٤) بل : — سا || الأخص : للأخص د (٥) ما : — س
 (٦) فلك : — ن (٧) العدد : — ن (٨) حد : حد ن || والسطح : — س ، سا ، هـ
 (٩) إن : إن هـ ، س ، سا || قوله : + له هـ || ولا : يجب ن (١٢) فيقال : ويقال س ، هـ
 (١٣) فكيف : وكيف م || أن : — م (١٤) له : هو ب ، د ، سا ، م (١٥) عدد : + له
 د ، سا ، م (١٦) وقد : وموقع د ، ن || فضل شرح : — د ، س ، ن || شرح : الشرح م
 || التركيب : التكرير ب (١٧) وأنها : فإنها سا || وليست : ليست ب ، س ، سا

ومن الغلط الذى يقع فى الجدل أن يكون الحد لشيء مما يوجد ، وقد جعله الحد شيئاً لا يوجد ، إذ كان فى معنى الحد بحال لا يوجد . كمن يحدُّ المكان بأنه خلاء مهيأ ، والمكان موجود ، والخلاء محال الوجود . وكن يحد البياض بأنه لون مخالط للنار ، فإن اللون المخالط للجسم معدوم الذات محال الوجود . وبالجملية مخالطة الكيف للجسم معنى محال يقتضى أن يكون غير الجسم مخالطاً للجسم ، وذلك محال .

٥

وموضع مقارب لهذا ، وهو أن يكون فى الحد إضافة توجب أحد أمرين : إما أن لاتصح تلك الإضافة أصلاً ، أو يصح بعض المضاف إليه لا إلى جميعه ، كمن يقول : إن الطب هو العلم بالموجود ، فإن كان الطب ليس علماً بشيء من الموجودات ، أو كان ببعضها دون بعض ، فقد أخطأ . وهذا الموضع فى قوة مواضع سلفت . وبالجملية هو فى هداد ما يفلط بإهمال مراعاة المضاف المعادل الذى بالذات ، اللهم إلا أن يكون الشيء ١٠

إنما يحدد من جهة ما هو بالعرض ، فلا يجب أن يؤخذ من جهة اعتباره بالذات ، بل يجب أن تؤخذ النسبة التى له بالعرض فى حد ذلك الشيء ، فإن للشيء من حيث هو بالعرض حداً لا ينبغى أن يكون هو وحده من حيث هو بالذات . وهذا الموضع إما أن يقع فيه كذب على المحدود ، أو يجعل غير المحدود مشاركاً . مثال الكذب إذا قيل : إن الطب علم بحركات الكواكب ، مثال الموقع للشركة ، أنه إذا قيل ، إن الطب علم بالموجود ، فتكون الهندسة لذلك طباً . وعلى أن الأول مع أن فيه كذباً ، فقد تقم إليه

١

(١) الحد لشيء : لشيء ساء ، ن (٢) بحال : محال ، ن ، هـ || مهياً : مملوء ، ن (٣) محال : بحال س

|| يحد : حدب || للنار : للجسم ، ن (٤) الوجود : للوجود || محال : + إذس ، م ، هـ

(٥) مخالطاً : مخالط ساء || محال : + فتكون اللزب مخالطاً للجسم محال ن (٦) متارب :

مقارن س || أمرين : الأمرين هـ (٨) أو كان : إذ كان هـ (٩) وبالجملية : وفى الجملية هـ

هدا : عدد د ، ن (١١) يحدد : يحد د ، ن || فلا : ولا هـ (١٢) للشيء : الشيء

ب ، م ، م ، هـ || بالعرض : المعرض د (١٣) حدا : حدب ، د ؛ حده س ؛ — ن

(١٦) بالموجود : بالوجود ب ؛ بموجود د ، ن || فتكون : كانت د ، ن || كذباً : كذب س ، هـ

مشاركة ، فإنه يجعل الهيئة طبا ، اللهم إلا أن ينسب مثلا إلى شيء لا وجود له ، ولا شيء من العلوم منسوب إليه ، فيكون كذبا من غير أن يشرك فيه شيء .

وموضع آخر ، وهو أن يكون إنما يورد حد شيء بسيط ، فإذا هو قد حد الشيء مركبا مع شيء . وأكثر ما يقع هذا إذا كان التركيب من جنس الكمال ، كمن يحد الخطيبي : بأنه الذي له ملكة لإقناع في كل واحد من الأمور بالسوية ، لا نقص له في شيء منها . أو يحد الطبيب : بأنه الذي له ملكة لإزالة الأمراض كلها ، فلا يعجزه شيء منها . والسارق : بأنه الذي يأخذ كل شيء سرا ؛ فإنه يكون إما حادا مخطئا ، وإما حادا لمخطيب الحاذق ، والطبيب الماهر ، والسارق الملت . وأما الخطيبي بما هو خطيب ، فليس هو خطيبا بشرط أن يقنع . كلا ولا الطبيب طبيب بشرط أن يشفى . كلا ، ولا السارق سارق بشرط أن يدرك على أخذ كل شيء سرا . بل الخطيبي هو الذي يبلغ في أكثر الأمور ما يمكن أن يقال فيه طلبا للإقناع ، فربما لم يبلغ الغاية ، فيكون خطيبا لأنه أتى بما يمكن ؛ وكذلك حال الطبيب ، وكذلك حال السارق . فإن السارق ؛ وإن كان يؤثر أن يأخذ كل شيء سرا ، أو يأخذ كل ما يأخذه سرا ، ولكنه ليس يجب أن يمكنه ذلك في كل شيء .

وموضع آخر ، وهو أن يزيد في حد شيء من المؤثر لنفسه زيادة تجعله مؤثرا لغيره ، وبالعكس . مثال ذلك من حد العدالة أنها حافظة السنن ، وليست العدالة للسنن ، بل السنن للعدالة .

-
- (١) ينسب : يثبت د ، ن (٢) منسوب || بمنسوب س ، هـ (٣) قد : — م
 (٤) كمن : لم ن (٥) منها : منهما د || أو يحد : ويحد س || فلا : ولا ب
 (٦) يكون إما : إما أن يكون س ، هـ || إما : — م (٧) حادا : حاديا م
 || الملت : المسلط د ، س ، سا ، هـ [الملت الخبيث من الرجال الذي لا يؤتمن على
 شيء — المنجد] (٨) فليس هو : فليس س (٩) فرما : وربما د ، س سا ، ن ، هـ
 (١٠) الطبيب وكذلك حال : الطبيب وحال سا (١١) يؤثر : مؤثر د ، ن || شيء سرا أو يأخذ كل :
 — ن || يأخذ : — ب ، سا ، م ، هـ || أو يأخذ كل ما يأخذه سرا : — د || يأخذه : يأخذ هـ
 ولكنه : ولكن د ، ن (١٢) أن : + يأخذ م || شيء : الشيء سا (١٣) من : في د ، ن
 (١٤) للعدالة : + وكلاهما قال أن الحكمة فاتحة السعادة

وربما اتفق في شيء أن كان مؤثرا لنفسه ومؤثرا لغيره ؛ مثل الصحة ، فإنها مؤثرة
لنفسها ، وقد تُؤثر لأموال يتوصل إليها بالصحة . فيذبني إذا حد كل جهة من الجهتين ،
واعتبار من الاعتبارين ألا يدخل فيها الآخر ، أو أراد أن يحدد الصحة حدا كاملا
أورد الجهتين .

(١) في : + كل سا || مثل : ومثل م (٢) وقد تؤثر لأموال : — س ، سا || يتوصل
إليها بالصحة : — ب (٣) ألا : أن لا د ، س ، سا ، م || فيها : فيه حد ن
|| الصحة : للصحة سا

الفصل الخامس

فصل (هـ) في مثل ذلك

وها هنا مواضع تخص بمحدود أشياء مما لها نسبة كالكل والجزء ؛ فمن الخطأ في ذلك أن يذكر الأجزاء على سبيل تولى النسق بالواو ، ويجعل ذلك حدا للكل . مثل

٥ أن يقول قائل : إن العدالة هي عفة وشجاعة ؛ لأن هذا يجعل العفة محمولة على العدالة ، والشجاعة محمولا آخر عليه ، فيكون كل واحد منهما محمولا وحده ، ليس أحدهما مقيدا بالآخر ، فلا يكون كأنه قال : عفة التي هي شجاعة ، كما يقال : حيوان ناطق ، أى حيوان الذى هو ناطق . ولو أنه أريد بذلك هذا ، وإن كان غير صحيح في مجرى العبارات كلها ، كان أيضا ناسدا .

١٠ وأما بيان فساد الاعتبار الأول ، فهو أن العفة إذا كانت محمولة على العدالة ، حيث يراد التحديد ، كان كأنه يقول . إن العدالة هي العفة والشجاعة ، بالألف واللام ؛ فإن حمل الحد والخاصة والاسم المرادف إنما يصلح أن يخصص بالألف واللام في لغة العرب . فإن حملت لا كذلك ، لم يكن هناك تخصيص ألينة ، بل كان يجوز أن يكون كل واحد من العفة والشجاعة بحسب القول أعم من العدالة ، حتى كان يجوز أن نفهم أن العدالة عفة ما وشجاعة ما . وإذا حمل على الشيء عامان ، كل واحد منهما أعم منه ، ولم يقيد أحدهما بالآخر ، لم يجتمع منهما دلالة على معنى مساو ، بل يجب أن يخصص ، فيكون وجه القول حينئذ : إن العدالة هي العفة والشجاعة ، ولا يجوز أن يصدق أن

١٥

(٢) في مثل ذلك : — ب ، ن (٣) مما لها : كالحاب ، س ، ن ؛ مما له : || والجزء : وكالجزء ، سا || فن : فرة د (٥) هي : — د ، س ، م ، ن ، هـ (٥) محمولة : محمولا س (٦) واحد : — ن || ليس : وايس د ، ن ، هـ (٧) يكون : يقل س || عفة : — د || حيوان : الحيوان س ، هـ (١٠) وأما : أما ب ، س || الاعتبار : اعتبار س (١٢) يصلح : يصلح ن (١٣) هناك : هناك د ، ن || البقرة : — س || يجوز : + ألينة س (١٤) حتى : فهي ن (١٥) وإذا : وأما إذا ن || واحد : — ب ، د ، م ، ن || منهما : مهام ، ن (١٧) فيكون وجه القول : فيقاله د ، ن

العدالة هي العفة والشجاعة ، إلا وصدق أنها العفة ؛ كما لا يمكن أن يصدق أن الإنسان هو الناطق والضحاك ، إلا وصدق أنه الناطق . فتكون حينئذ العدالة منعكسة على العفة والشجاعة ؛ فإن كانت عفة ولا شجاعة ، كانت أيضا عدالة . فحينئذ لا يكون من شرط العدالة أن تكون عفة وشجاعة مجتمعين ؛ ويلزم مثل ذلك في جانب الشجاعة . ويلزم أيضا أن يكون الجور فجورا وجبنا ، والفجور جورا والجبن خورا ، فتكون العدالة التي هي العفة - حيث لا شجاعة - جورا .

وأما بيان فساد الاعتبار الثاني ، فإنه ليس شيء مما هو عفة شجاعة ، حتى تكون العدالة عفة هي الشجاعة . فإن بدلوا لفظة "الواو" بلفظة "مع" ، حتى يكونوا كأنهم يقولون عفة مع شجاعة ، أو أرادوا بالواو معا ، فيكون حينئذ الموصوف بأنه عدالة هي نفس العفة ولكن في حال ما تقرن إليها الشجاعة ؛ فتكون إذا قارنت العفة جعلت العفة نفسها حينئذ ١٠ عدالة . مثل أن الشيء إذا اقترن بشيء جملة يميننا ، وجعله مضروبا ، وجعله غنيا ؛ ليس على أن اليمين مجموعهما ، بل أحدهما نفسه ولكن إذا كان مع الآخر . وكذلك المضروب . وكذلك الفتى عند وجود المال فيكون له . إذن بعض ما هو عفة هو عدالة ، وهو العفة التي اقترن إليها الشجاعة .

وبالجملة ، فلأن تعديد الأجزاء وتحصيلها ليس الكل ، ولا نفس الكل . فإنه يكون ١٥ الخشب واللبن وغير ذلك موجودا ، ولا يكون البيت موجودا . فليست الدلالة على وجود الأجزاء دلالة على طبيعة الكل ؛ فلا أقل من أن يقال : إن كذا مجموع كذا وكذا .

(١) إلا وصدق : وإلا صدق سا (٤) عفة : - ب ، س || مجتمعين : مجتمعين ب ، س ، سا ، م ، هـ || ويلزم : ويلزمه د ، ن (٥) ويلزم : ويلزمه ن || والفجور جورا : والفجور ب (٧) الاعتبار : + لاد (٨) الشجاعة : شجاعة ب ، د ، سا ، م ، ن (٩) أرادوا : أرادوا سا || معا : مع د ، ن || هي : هو د ، ن (١٠) إليها : إليها س || جعلت : حوت د (١٢) مجموعهما : مجموعها ب ، س ، هـ (١٣-١٤) وكذلك المضروب : س ، سا (١٣) عدالة : العدالة ن (١٤) إليها : بها د ، ن ؛ بها إليها م (١٥) تعديد : تقديرس || الكل : + فيه م (١٦) ولا : فلا س ، سا

على أن الكل يحدث من الأجزاء على ثلاثة وجوه : أحدهما أن يكون تجمع فقط ، كيف اتفق ، مثل الأربعة من أجزائها . والثاني أن لا يكون تجمع فقط ، بل تكون هناك زيادة على نفس الجمع داخلية في كيفية الجمع ، مثل البيت ، فإنه ليس الجملة مجموع لبن وخشب كيف كان ، بل أن يكون مجموعا جمعا على نحو ، ولا الثوب ثوبا لاجتماع الغزل ، كيف كان ، بل لاجتماعه على هيئة أسداء والحام . والثالث بسبب زيادة على نفس الجمع ٥ وهيئة الجمع ، وذلك أن يكون للأجزاء المجتمعة حال وحكم بعد الجمع غير الجمع ، وغير هيئته من حيث هو تركيب وجمع ؛ كالمترج ، فإن له بعد الجمع وهيئة زيادة كيفية تحدث . فإما كان من الكَلَّات وجوده بالجمع فقط ، أمكن أن يقال : لعله يكفى في حده أن يقال إنه مجموع كذا وكذا . وأما ما احتيج فيه إلى زيادة على ذلك ، وخصوصا زيادة خارجة ١٠ عن كيفية الجمع ، فلا يكون المركَّب قد وفى حده ما لم يدل على هيئة ذلك الجمع ، وعلى حال كيفية أخرى وحكم آخر ، إن تبعه .

وموضع آخر يليق بهذه المواضع أن ننظر : هل من شأن الأجزاء الموردة للكل أن تجتمع ، فربما لم يكن من شأنها أن تجتمع البته ، فلا يكون منها كل ، كمن يقول مثلا : إن السطح خط وصد ؛ والخط والعدد لا يتألف منهما شيء . أو قول من يقول : ١٥ إن الجسم هو المؤلف من أجزاء غير متجزئة ، والجسم ليس من شأنه أن يتألف من أجزاء غير متجزئة ، ولا للأجزاء التي لا تتجزأ أن تتألف تألفا يؤدي إلى متصل .

وموضوع آخر ، أن يكون للحدود الذي هو الكل محل أو مكان واحد ، وتكون الأجزاء يستند كل منها بمحل أو مكان مفرد غير مكانه ، ومباين له ، فيعلم أن النسبة

(٢) كيف . . . فقط : — سا (٤) مجموعا جمعا : مجموعهما ن || لاجتماع : لإجماع من (٥) لاجتماعه : لإجماعه س (٦) المجتمعة : المجموعة د ، سا ، م ، ن ، هـ || الجمع : الإجماع م || غير : عن د || وغير : وعن د (٧) بعد : على د ، ن || وهيئته : هيئة د ، ن (٨) لعله : — د ، ن ؛ لعله م (٩) احتيج : + إليه ب (١٠) يدل على : يعرف د ، ن || وعلى : على سا || وعلى حال : وسال د ، ن (١٢) بهذه : بهذا م (١٤) مثلا : — ن || خط : بخط سا || والخط : — س (١٥ — ١٦) والجسم . . . متجزئة : — د ، سا ، ن (١٥) من : عن س (١٦) للأجزاء : الأجزاء م ، ن || التي لا : الذي ن || تتجزأ : + يمكن د ، ن (١٧) للحدود : الحدود د ، ن (١٨) يستند : يستدعي م || منها : منها د ، س || فيز : + ذلك د

إلى تلك الأجزاء إلى المفروض كلاً نسبة ردية ؛ وهذا صالح للإبطال دون الإثبات .
وأكثر هذه المواضع ذلك شأنها . ومثال ذلك أن يقال : إن الإبصار مجموع لون
وإدراك ، واللون في غير الشيء الذي فيه الإدراك ، ولكن الإدراك والإبصار في شيء
واحد .

وموضع آخر أن يكون الكل إذا رفع ارتفعت الأجزاء ؛ والأجزاء ترتفع ويبقى للكل .
لأن الأمر يجب — إن كان — لا بد أن يكون بالعكس .

وموضع آخر فيما يركب من متقابلين كشيء هو خير وشر ، فإن ذلك يجب أن يكون
دون الخير في الخير ، ودون الشر في الشرية .

وموضع قبله ، وهو إن كان الخير في أنه خير مثلاً أشد في أنه خير ، من الشر في أنه
شر ، والمركب منهما قد يروج على أنه أزيد من الناقص في الطرف الثاني ، فيكون أشد
خيرية منه شرية ؛ اللهم إلا أن يكون الامتراج أحدث أمراً زائداً على مقتضى البسيطين ،
كما أن المزاج يجعل غير الخيرين خيراً ، وغير الشرين شراً ، فيكون هذا أيضاً مما يقدح
في الموضع المذكور ، فإنه ربما اجتمع خير وشر فصار الكل خيراً أو شراً ، لكنه
يجب أن يكون اعتبار هذين الموضوعين ، حيث يكون التركيب لا يعمل غير الجمع ، وما
يتبع الجمع ؛ إلا فيما تقتضيه الاستحالة .

١٥

(١) دون : ودون م || دون الإثبات : — سا (٢) وأكثر : لكثرة م || ذلك : + من ه
|| ذلك : هذا م || لون : — ن (٣) وإدراك : إدراك د ، ن || في غير : عن د ؛ غير م ، ن
(٥) ترتفع : ترتفع س ، سا (٦) كان : — سا ، ن (٧) فيما : مما س || وشر : أو شرس ، ن
(٩) قبله : آخر مثله د ، ن || وهو : هو س || الخير : — د ، ن || أنه خير : خيرته د
(١٠) شر : شيء ب || أنه : + إن (١١) البسيطين : البسيط سا (١٢) غير : من د ، ن
الخيرين : خيرين د ، س ، سا ، ن || وغير : أو من د ، ن || الشرين : شرين د ، س ، ن ، ه
(١٣) الموضع : المواضع سا || أو شراً : وشراس م (١٤) الموضوعين : الموضوعين د ، م ، ن
|| وما : وما سا (١٥) إلا : لا ب ، سا ، م ، ه .

وموضع آخر ننظر كي لا يكون حد الكل مقولا دلى أحد الجزأين فيكون هو هو بعينه، لا المجموع منه ومن غيره . ولكن الجزء غير الكل . وقد ذكر ههنا موضع ضمناه فيما سلف وهو أن لا يكون ذكر هيئة التركيب . وذكر أيضا موضع هذا مع هذا ، وموضع أن هذا هو هذا وهذا ، وموضع أن هذا هو من هذا ومن هذا . وهذا قريب مما سلف ، فإنه حيثئذ يكون من هذا ومن هذا ، فيكون من كل واحد منهما ، ويعرض نظير ما سلف مما ذكرناه ، حيث لم يكن " من " ، وخصوصا إذا كان حيث يقوم من أمرين ليس يمكن أن يكون ذلك الأمران معا .

وموضع في تفصيل المعية ونسبتها ، هل بين أن تلك المعية في أى شيء من المحل والزمان ، وبالقياس إلى أى شيء ، وكيف حال أحد الأمرين من اللذين هما معا من الآخر ، كن يقول إن الشجاعة إقدام مع فكر صحيح ، ولم يقل إنهما بالقياس إلى أى شيء . فربما كان ذلك بالقياس إلى استعمال المصطلحات ، وكان صاحبها طيبا لا شجاعا ، بل يجب أن ينسب ذلك إلى الجهاد .

وربما كان أحد الأمرين سببا للآخر ، أو غاية ، مثل من يقول : إن الغضب غم مع توهم استخفاف ؛ فإن توهم الاستخفاف ليس جزءا من الغضب ، بل سببا له وللغم . وكذلك من قال : إن الرمي هو إرسال سهم مع إصابة ؛ فإن الإصابة ليست جزءا من الرمي ، بل خارجا عنه وغاية .

- (١) مقولا : مقول د ، ن (٢) ولكن : لكن د ، ن || ضمناه : ضمتب ، س ، ه || فيا : — سا (٣) وذكر : وقد ذكر ن || وهذا : — د ، سا ، ن (٤) ومن هذا : وجميع ذلك يعرف بما ذكرناه في هذا التفصيل الذى فرقنا به وذكر موضع هذا هو من هذا د ، ن (٥) نظير : نظار سا (٦) مما ذكرناه : منا ذكره د ، ن || لم يكن : لا يكون د ، ن || يقوم : يقول ب ، د ، سا ، ن ؛ يقول من يقول س ، ه || أمرين : — د ، ن (٧) ذلك : — د ، م ، ن (٨) هل بين : — د ، ن || وبالقياس : بالقياس سا (١١) كان : — سا (١٢) يجب : بحسب س (٣) مثل : — ذلك د || غم : هم س (١٤) استخفاف : استحقاق د ، ن ؛ الاستخفاف سا || الاستخفاف : الاستحقاق د ، ن || بل : — س (١٥) وكذلك : فبذلك ب ، س ، م (١٦) خارجا : خارجة م ، ه || عنه : عنها د ، سا ، ن || وغاية : — له م

وموضع آخر من أخذهم الجمع مكان المجموع ، حتى يقولوا : إن الحيوان تركيب نفس وبدن ، وهذا مع رداءته في أنه جعل المركب تركيبا ، فليس يدل على ذلك التركيب . وكيف يكون التركيب حيوانا ، أو الحيوان تركيبا ، ولكل تركيب ضد هو التحليل ؛ وليس للحيوان ضد هو التحليل .

وموضع آخر أن يكون المحدود شيئا منسوبا إلى ضدين بالسواء ، وقد أخذ في تحديده . أحدهما دون الآخر ، كما أنه لو كان حال النفس من العلم كحاله من الجهل المضاد للعلم ؛ ليس الذى هو عدم المقابل . فإذا قيل : إن النفس جوهر قابل للعلم ، لم يكن أولى أن يقال ، جوهر قابل للجهل ، أى المضاد . وبالجمله ، إن قبول العلم خاصة لا فصل ؛ وقد علمت ذلك .

ومن المواضع التى يحتاج إليها المبطل فى التمكن من الإبطال أن يعلم أنه لا حاجة له إلى رفع جملة الحد ، وربما تعذر عليه ذلك من حيث هو جملة . فليُنظر هل يمكنه رفع جزء من الحد وإبطاله ، فإن فى رفع الجزء رفع الكل الذى هو لا يثبت إلا بذلك الجزء . وقد مرّ لك هذا ومثاله فى موضع آخر .

ومن المواضع التى تسهل السبيل إلى الإبطال هو الاستكشاف حتى لا يكون غموض . سبب لأن لا يشعر بالموضع الذى منه يبطل . فإذا استكشف ظهر إما إصابته ، وإما خطؤه وموضوع خطئه . وإذا كان الاستكشاف يكشف عن صواب ، فيكون الحد هو هذا الدال الموضح المحصل بعد الكشف ، وينسخ به ما فرض أولا أنه حد من

(١) أخذهم : أخذه سا ؛ أخذم || يقولوا : يقولون ه (٢) جعل : يجعل م
(٣) أو الحيوان : والحيوان د ، سا ، ن || تركيبا : مركبا ن (٣-٤) وليس للحيوان ضد هو التحليل :
— ب (٥) تحديده : تحديد سا (٦) كما : فكاد || كحاله : كحاله م ، ه (٧) فإذا
قيل : + فى نفس م ، ه ؛ للنفس م || أن : بأن يكون ن (٨) للجهل : الجهل ب ، س
|| قبول : فصول سا ؛ م ؛ — د ، ن (١٠) أنه : أن سا (١١) الحد : الحدود ه || ذلك :
+ عليه ب ، ه (١٤) التى : الذى ب ، سا ، م ، ه ؛ — د || الإبطال : إبطال د ؛
سا ن ؛ + الحد د ، ن || حتى : — س || غموض : غرض ه (١٧) هذا : — د ، ن
|| الموضح : الموضع د ، سا || المحصل : — د

الملتبس ، إذ لا حدين لشيء واحد . فإن كان الثانى هو الفاضل المعروف ، فالأول ليس بجيد ، بل هو منسوخ نسخ الشريعة التى هى أفضل لما قبلها . فيجب أن لا يستهان بهذه الأصول فى الحدود ، بل يجب أن تجعل نصب عين الفكرة ، ويعلم أن سائر كتب المنطق إنما تتم جدواها بمعرفة القوانين التى أعطيناها فى هذا الكتاب إلى هذه الغاية ومن اقتصر على ما سلف ، لم يكتسب كمال الملكة فى البرهان أيضا ، فإن كثيرا من الأصول النافعة فى البرهان ، وفى الحد البرهانى ، إنما تتم فى هذا الكتاب إلى هذا الموضع . وأما بعد هذا من هذا الكتاب ، فكأنه ليس بشديد النفع فى البرهان .

تمت المقالة الخامسة

(١) الملتبس : — د ، ن || حدين : جدان د ، ن || فإن : فإذا ب ، س ، م ، هـ || المعروف : المعروف د ، ن (٢) بجيد : بجدد ، سا ، ن ، هـ || هى : — ب ، د ، س ، م ، ن (٣—٥) أيضا . البرهان : — د (٧) من : — د ، م || هذا : — د ، س ، م || البرهان : + والله أعلم د . (٨) تمت المقالة الخامسة : تمت س ؛ تمت المقالة السادسة من الفن السادس م ؛ تمت المقالة الخامسة من الفن السادس من الجملة الأولى فى المنطق هـ ؛ — ب ، د ، سا ، ن

المقالة السادسة

المقالة السادسة

فصل واحد

الفصل الأول

فصل (١) في مواضع هو هو والغير

- وقد يليق أن نتكلم في المواضع التي تنفع في إثبات أن الشيء هو هو وواحد بعينه ،
أو غيره ، وفي إبطاله . فإن ذلك مما يحق أن يقصد لنفسه لكثرة وقوع النزاع فيه ؛ وينفع
أيضا في باب النظر في الحد ، فإن الحد يقصد به أن يكون منناه ومعنى اسم المحدود واحدا
بعينه . ثم الواحد قد يقال على معان ، وأحقها باسم الواحد هو أن يكون الشيء غير
منقسم بالعدد لست أعني الواحد الشخصي الذي لا يقال على كثيرين ، بل أعني به الواحد
في نفسه من حيث ذاته ، وإن كان معنى عاما بالقياس إلى موضوعاته ، وكان ذلك المعنى
من خارج مطابقا لكثيرين . مثال ذلك في المسألة الجدلية أنه هل العدالة والشجاعة شيء
واحد ؟ فإن ههنا ليس تعنى واحدا بالشخص ، ولا أيضا واحدا بأن جنسهما واحد ،
أو بأن نوعهما واحد ، وهما كثيران بعد ذلك ؛ بل تعنى به هل الحقيقة التي تدل عليها
العدالة هي بعينها الحقيقة التي تدل عليها الشجاعة ، حتى تكون إذا عددت الشجاعة واحداً
من الأشياء ، تكون قد تناولت بذلك العدالة أيضا . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع

(١) المقالة السادسة فصل واحد: المقالة السادسة وفيها فصل واحد فصل (١) ب ؛ المقالة

السادسة د ؛ المقالة السادسة وهي فصل واحد س ؛ المقالة السادسة فصل سا ؛ المقالة السادسة من
الفن السادس من الجملة الأولى من المنطق فصل واحد م ؛ المقالة السادسة فصل ن ؛ المقالة السادسة وهي
فصل واحد فصل هـ (٤) هو هو : + والواحد سا ، م ، ن || والغير : بالغير ن
(٥) يليق : + أن يليق س ، هـ (٧) اسم : الاسم هـ (٩) لست : ولست
د ؛ — ن (١٠) بالقياس إلى : في سا || وكان : فكان سا (١١) مطابقا : وطابق
ب ، س ، سا || شيء : — س || يعني : معنى م (١٣) أو بأن : وبأن د ، سا ،
م ، ن || وهما : أو هما هـ (١٤) إذا : إن م (١٥) أيضا : — د ، سا ، ن

وتعلم أنه يستعمل لفظة الواحد بالعدد على معنى هو هو في الحقيقة ، حتى إذا ذكرته ذكرته ، وإن كان المعنى كليا .

فمن المواضع مواضع التصريف أنه إن كانت العدالة هي بعينها الشجاعة فالشجاع عدل ، والعدل شجاع ؛ وبالعكس أنه إن كان العادل هو بعينه الشجاع لا بالعرض كانت العدالة شجاعة . وتخالف الموضع الذي في باب العرض إذ كان لا يجب هناك الهو هو ، لأنه كان هناك حمل فقط ، ولم يكن مع الحمل اعتبار أنه هو . وكذلك تنظر في اعتبار المتقابلات أنها هل هي هي . وأيضا من الأكوان والفسادات ، والأسباب الفاعلة والمفسدة ، وأيضا من طريق الأولى أنه إن لم يكن ما هو هو أولى أن يكون هو هو ، فليس ما ليس أولى بهو هو هذا . وقد علمت هذا الموضع وحكمه .

وأیضا إن كان كل واحد منها في ترتيب باب أكثر وأفضل من جميع الغير في ذلك الترتيب ، فهما واحد . وأما إن كان أحدهما أكثر في ذلك من الآخر ، أو كان أكثر من كل ما هو سواء ولم يكن الآخر كذلك ، فليس أحدهما هو الآخر . وقد يكون شيان اثنان وكل واحد منهما أفضل من كل شيء مذكور بالتعيين مما يشاركه ، ومع ذلك فليس أحدهما هو الآخر ؛ وذلك إذا كانا في ترتيبين ، وكان أحدهما يحوى الآخر . كما يقال : إن الحيوان أفضل الأجسام الكائنة الفاسدة ، ثم يقول : والإنسان أفضل الأجسام الكائنة الفاسدة ؛ لكن الحيوان يشمل الإنسان ، فلا يجب في مثل هذا أن يكون هو هو . فهذا الموضع فيه شيء ينبغي أن يتأمل ، وهو أن قد عرض أن يقال : إن الحار

(١) في الحقيقة : فالحقيقة م (٣) التصريف : التعريف س || فالشجاع س ، ن ، هـ
(٤) والعدل : فالعدل س ، هـ (٧) هل : — ب ، س ، سا ، هـ || ا كون : الألوان
|| والأسباب : — د ، س (٨) هو هو : هو س سا ، هـ || أولى بهو : بأولى فهوم
(٩) هذا : — د ، س ، ن ، هـ (١٠) باب : بان ب ، س م || جميع : — س ،
م ؛ جمع سا || في ذلك : فذلك سا (١١) فهما : فهما م (١٢) ما هو : مان
(١٣) واحد — ن (١٣—١٤) كل شيء . . . وذلك : أشياء أخرى قد يشترك فيها
ولكن د ، ن (١٣) مذكور : مذكورا هـ || بالتعيين : + غيره م (١٤) كانا :
كان د ، ن || ترتيبين : مرتبتين ب || وكان : فكان د ، س ، سا ، ن ، هـ
(١٥) الفاسدة : والفاسدة ب ، د ، س ، سا ، ن ، هـ (١٦) الفاسدة : والفاسدة ب ، د
|| فلا : ولا سا (١٧) فهذا : وهذا م

جدا هو أعلى المتحركة بالاستقامة ، والمتخلخل جدا هو أعلى الأجسام المتحركة بالاستقامة ، ويكون المقولان صادقين ، ثم لا تكون حقيقة الحار جدا والمتخلخل جدا واحدة إلا في الموضوع . لكنه يجب أن تعلم أن القولين إنما صدقا باعتبار الموضوع ، حتى إنهما إذا أزيلتا عن ذلك الاعتبار كذبا ؛ وأن معنى قوله : « الحار جدا » ، وهو الجسم الموصوف بأنه حار جدا ، وحينئذ فيكون ذلك الموضوع واحدا بيمينه ؛ فإن الإشارة في قوله : « والمتخلخل جدا » تتناوله أيضا . فلذلك أوجب أن يكون المشار إليه بالقولين ذاتا واحدة . فإن غير اعتبار الموضوع الحار جدا ، وأخذ من حيث هو حار جدا ، حتى يكون المتخلخل جدا من حيث هو متخلخل جدا غيره ، كذب قوله : إن الحار جدا من حيث هو حار جدا ، أعلى من كل ما ليس حارا جدا من حيث هو حار جدا . فإن المتخلخل جدا ليس دونه في المكان من حيث هو متخلخل جدا ، وهو غيره . ١٠ فيجب أن يراعى في هذا الموضع حال الموضوع للأمريين ، وحالهما في نفسه . فإن كانت الإشارة تتناول الموضوع ، فلا شك أن المشار إليه واحدا ، وإن لم يكن الأمران واحدا ؛ وإن تناول نفس الأمر لا موضوعه ، وجب أيضا أن يكون الأكثر واحدا ، وإلا كان القول كاذبا .

١٥ وموضع آخر ، أنه ينظر هل ما قبل إنه مع تح واحد هو مع ق الذي هو وح واحد ، واحد أم لا ؟ وهو يصلح للإثبات والإبطال . وأيضا ينظر هل يختلف في الأحوال العارضة . وأيضا هل يرتقى إلى مقولات مختلفة . وأيضا هل إن كان جنسها واحدا ، ففصولها واحدة . وأيضا هل يقبلان الأكثر والأقل معا ، وعلى نسق واحد . وهذه مواضع الإبطال .

(٢) واحدة : واحدا د ، ن || الموضوع : الموضوعات س ؛ موضوع سا ، ن (٤) وإن :

فان د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || قوله : قولنا م ، ه || الجسم : المسمى سا

(٥) وحينئذ فيكون : فإنه يكون د ، ن (٦) تتناوله أيضا : أيضا تتناوله ب ، س ، ه

|| فلذلك : فكذلك ب ، س ، سا (٧) وأخذ : واحدا ه ؛ وآخر واحد ن (٨) جدا : — ن

|| إن : وإن ب ، ه فإن م (٩) حيث : + ما سا (١٠) في : وفي م || وهو غيره : وهو

في غيره ن (١١) للأمريين : للأمريين ن || نفسه : قسمهما م (١٢) وإن : فإن || تناول : يتناول

ب ، د ، سا (١٥) أنه : — سا || قيل : + له م || أنه : — م || ح : — د ، ن

|| هو : وهو م || مع : — م || د : له د || ح : د د || واحد : — م

(١٦) والإبطال : للإبطال د || وأيضا : ننظم (١٧) كان : — ن || واحدا : واحد ه

|| ففصولها : وفصولها د ، ن ؛ ففصولها س ؛ ففصولها م

وأیضا هل كل واحد منهما إذا أضيف إلى ثالث حصل مجموعا هو بعينه مجموع الآخر .
 وأیضا كذلك في النقصان . وأیضا هل هما يتساويان فيما يلزم رفع الشيء ووضعه ،
 أو يلزمه رفع الشيء ووضعه ، كان ذلك حقا وباطلا ، فإن الشرطية ليس صدقها في صدق
 المقدم أو التالي ، بل في صدق اللزوم . ومثال ذلك أنه إن كان الهواء والخلاء شيئا
 واحدا ، فما يلزم من رفع الهواء يلزم من رفع الخلاء ، وما يلزم من وضع الهواء يلزم من
 وضع الخلاء . وما يلزمه الهواء أو يلزم رفعه عن وضعه أو رفعه ، كذلك يلزمه الخلاء
 أو رفعه . لكننا إذا توهمنا رفع الهواء بقى الخلاء عند أصحاب الخلاء . وليس يلزم عند رفع
 الخلاء أن يبقى وضع الهواء ، فليس الخلاء والهواء واحداً .

وأیضا هل يختلف الأمران في المحمولات ؛ وهذا كما ذكر بالقوة .

١٠ وموضع في قوة هذا أنه إن لم يكونا واحدا بالجنس إن كان لهما جنس ، أو لم يكونا واحدا
 بالنوع إن كان لهما نوع ، لم يكونا واحدا بالعدد بالوجه الذي قيل .

وهذه المواضع كثير منها مواضع الإثبات والإبطال المطلقين استعملت في محمول
 مخصوص ، وهو الهو هو ، وكثير منها يخص الهو هو .

١٥ ولقد كان يمكن أن يقال : يجب أن ننظر كي لا يكون أحدهما ليس محمولا على الآخر بما
 قدمناه من مواضع الإثبات والإبطال المطلقين ، ثم يؤتى بالمواضع الخاصة . وهذه
 المواضع ينفع المبطلات منها في إبطال الحد ، فإنه إذا لم يكن الحد يدل على ما يدل عليه المحدود بعينه

(١) كل : — س (٢) هل هما : هما هل ب ، سا ، م || هل : — د ، ن ، هـ
 || فيما : كآب ؛ مما س ، سا ، م ، هـ (٣) أو يلزمه : ويلزمه م (٤) أو التالي : والتالي د ، ن
 || صدق : صدقه سا (٥) فا : فيما د ، ن (٦) يلزمه : يلزم د ، س ، ن ، هـ
 (٧) الهواء : الخلاء د ، س ، م ، ن (٨) والهواء : — م (١٠) وموضع : —
 آخرون || يكرنا : — له ب ، سا ، ن || واحدا : واحد هـ || لهما : لها سا (١١) لهما :
 لها سا قبل : قبل سا ؛ قلنا م (١٢) كثير : كثيرا ن || مواضع : = هي يعينها د ، ن
 (١٣) الهوهر : الهون || وكثير فكثير ب || يخص : يخص د ، ن ؛ يخص هـ (١٤) يمكن :
 يمكن د ، ن || بما : بما د ، ن ، هـ (١٥) وهذه المواضع : وهذا الموضع ب

لم يكن هذا . وإذ هذا لا ينعكس ، فالمثبتات لا ينتفع بها في إثبات الحد ، فإنه ليس كل معنى هو هو الشيء هو حده ، وإن كان أيضا هو هو بالمعنى ، فربما لا يكون قد وفى توفية جيدة .

وأما أنه هل على الحد قياس أو ليس ، ومتى يكون قياس ومتى لا يكون ، وكيف يقتضى الحد ، فأمر قد عرفنا كه في الفن الذى قبل هذا .

- وأما في هذا الكتاب ، فقد عددنا لك المواضع في الحد ، وأولاهما ما تكون المواضع جدلية ، وأكثرها تمكيننا إيانا من التصرف ، وهو مواضع التصاريف والأقل والأكثر وسائر المشتركة . وأما ما عدا ذلك فيقل عدد مواضع نفعها ، وإن كانت أصح نفعها ، ومع ذلك تدعو إلى نظر أدق من الجدل المعد للجمهور .

- وأما أن أى المسائل أسهل إثباتا ، وأياها أسهل إبطالا ، وضد ذلك ، وأى المحمولات الخمسة أسهل إبطالا وإثباتا ، فيجب أن تعلمه من الأصول التى سلفت في هذا الفن ، ١٠ والفنون التى قبله .

تمت المقالة السادسة

(١) فالمثبتات : والمثبتات سا || ينتفع : تنفع د ، ن || بها : به د ، سا ، ن
 (٢) جيدة : جدية د ، ن (٤) الفن : المراد م (٥) ما : بأن نج ، س ،
 م ، ه || المواضع : مواضع د ، ن (٦) وهو : هـ ، د ، ن ، هوم (٧) عدا :
 عدادس || عدا هـ ؛ — د ، ن (٩) وضد : وضاد ، س ، سا ، هـ | وإثباتا : أو إثباتا
 (١١) التى : الذى د ، م ، ن (١٢) تمت ... السادسة : — ب ، د ، سا ، ن ؛ تمت س ؛ تمت
 المقالة السادسة من الفن السادس من الجملة الأولى في المنطق والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على حبيبه
 محمد وآله أجمعين الطاهرين هـ

المقالة السابعة

المقالة السابعة

أربعة فصول

الفصل الأول

فصل (١) في وصايا السائل وأكثرها في المقدمات

- إنا أول ما شرعنا في تعليم الجدل عرفنا حده وموضوعاته ، أغنى مقدماته الخاصة به ، وعرفنا الآلات التي ينبغي أن تكون للجدل ، وعرفنا المواضع المعدة نحو الإثبات والإبطال ، فبقينا علينا أن نعرف كيفية الاستعمال لما سلف إعداداه وتعليمه . وقد عرفت حال السائل الجدل والمجيب الجدل ، والفرق بينهما ، وعرفت أن عمدة المجادلة هو السؤال ، وعليه يبنى الجواب . فلنتقدم وصايا السائل ، فنقول :
- ١٠ إن عمدة الأمور التي يجب أن تنتم للسائل ثلاثة ؛ أما المسألة التي فيها الجدل فهي شيء خارج منها ، وهي كالعرض ، والجدل نحو المشار إليه ، فلذلك ليست المسألة جزءا من الجدل ؛ وهذا قد عرفته . لكن أول الثلاثة أن يكون قد أعد الموضع الذي منه يأخذ المقدمة لقياسه . والثاني أن يكون قد رتب في نفسه كيفية التوصل إلى تسلمها ، وكيفية التشنيع على منكرها ، إن أنكرت عليه ؛ وهذان مما ينبغي أن يكون قد سبق إعداداه إياه مع نفسه . والثالث هو التصريح بالمعد في النفس مخاطبة به للغير .

١٥

(١) المقالة السابعة وفيه أربعة فصول فصل (١) ب ؛ المقالة السابعة فصل د ، سا ، ن ؛ المقالة السابعة أربعة فصول الفصل الأول س ؛ المقالة السابعة من الفن السادس من الجملة الأولى من المنطق أربعة فصول الفصل الأول م ؛ المقالة السابعة وهي أربعة فصول الفصل الأول في وصايا السائل . . . الفصل الثاني الفصل الثالث . . . الفصل الرابع . . . فصل هـ (٤) السائل : المسائل س (٧) في : فيبقى ب || حال : حدم || الجدل : — س ، هـ || عمدة : هذه هـ (٩) يبنى : يعنى هـ || فنقول : — ن (١١) منها : — فيها م || المشار : المشرب ، س ، سا ، هـ ؛ الميرم (١٣) لقياسه : القياسة د ، س ، ن هـ من هـ || التوصل : التوصل س || وكيفية : كيف ن (١٤) التشنيع : التشنيع س

والوجه الأول من الوجوه الثلاثة يشارك الفيلسوف فيه الجدلى؛ وذلك لأن الفيلسوف لا بد له من موضع يأخذ منه مقدمات ما يصححه . والوجهان الآخران يخصان الجدلى ، إذ لا حاجة للفيلسوف إلى تسلم شئ ، فإنه يأخذ المقدمات من حيث هى حق ، لا من حيث هى متسامة ، ولا النظر الحكى متعلق بالمخاطبة وبالجهاد فيها ، فلا يزال فى الخطاب التعليمى أن لا تسلم مقدمة بعد أن تكون المقدمات مناسبة للطلوب قريبة منه ، توجهه ، ولا يحتاج فيه إلى أن يخفى قربها من النتيجة الحاجة التى للسائل الجدلى ، فإنه يجتهد أن لا يفتن المحيب لما يلزم من تلك المقدمات لئلا يتعسر فى تسليمها ، بل يروم إخفاء قربها من النتيجة ، ويرى أنها بعيدة عنه جدا . والفيلسوف يروم ضد ذلك . وكلما كانت المقدمات أقرب من النتيجة كانت إليه أثر .

١٠ وجميع القضايا التى يوردها الجدلى قسمان : ضرورية ، وغير ضرورية . فالمقدمات الضرورية هى الداخلة فى نفس القول الموجب للطلوب ، قياسا كان أو استقراء . وأما ما ليس بضرورى ، فإنما يورد لأغراض أربعة ، وهى : الاستظهار فى الاستقراء والتقسمة ، والاستظهار فى تفخيم القول ، والاجتهاد فى إخفاء النتيجة ، والتكلف لإيضاح القول .

١٥ ولقائل أن يقول : إن كان الاستقراء جدليا ، كان قولنا يعد لا محالة نحو المطلوب وكان ما يصححه داخلا فى الضرورى ؛ وكذلك التسمية ، فإنها تستعمل فى المقاييس المنفصلة . وكيف عدت الاستقراء والتقسمة فيما ليس بضرورى ؟ فنقول :

إن الاستقراء قد يستعمل فى الجدل على وجوه ثلاثة : أحدها فى أن يصحح منه المطلوب نفسه .

(٤) وبالجهد : والجهد د ، ن || فى الخطاب : بالخطاب س (٧) لما : بما س (٨) وكلما : فكانما س ، ؛ فلان ؛ ه (٩) أثر : — أنشط م (١١) فالمقدمات : والمقدمات م || الداخلة : الفاضلة ن (١٣) والاجتهاد : — والجدلى د ، سا ، ن ؛ والجدس ، ه (١٥) إن : إذا د ، س ، ن ، ه || كان : كانت م (١٦) وكان : فكان س (١٧) وكيف : — فكيف د ، س ، ن ، ه || فية : وما د ، ن || فنقول : ونقول ن (١٨) الجدل : الجدلى سا (١٨) فى : + د || منه المطلوب : المطلوب منه ه (١٩) المطلوب : سا

والثاني أن يصحح به المقدمات الضرورية في المطلوب .

والثالث للاستظهار ، وهو أن تكون المقدمات الضرورية لم يجدها المخاطب ، فيحتاج أن يصححها ، بل هي غير بعيدة من أن يسلمها الخصم إذا ظهر من أحوالها أنها محمودة أو مسلمة ، وأن إنكارها شنيع بعيد عن الحمود ، فإذا سئل عنها مع الاستقراء فقبل مثلا : أليس الإنسان وما يجري مجراه فلان وفلان ، وهو يفعل كذا وكذا ، أو يسأل عن عبارة أخرى تناسب هذا الغرض ، كان التسليم حينئذ أولى أن يقع ، فيكون هذا النوع من الاستقراء لم تحوج إليه بعد ضرورة تلجئه إليه ، بل أوردت استظهارا .

وأما المقدمات التي يصحح بها استقواء على المطلوب ، أو على ضروري في المطلوب ، فقدماته ضرورية ، اللهم إلا أن يكون في عدد ما ذكر كفاية ، وقد استظهر بعد جزئيات أخرى لو لم يعدها حصل الغرض .

١٠

والقسمة أيضا قد تورد على مقتضى الضرورة ، وقد تورد لتحسين الكلام فيما لا يحتاج إليه ، حتى يقول مثلا : إن العلم قد يكون أشرف من علم إما لقوة برهانه ، وإما لشرف موضوعه ، وإما لكذا وكذا ، حيث يكون النافع مثلا أن يبين أن العلم شريف ، ثم يتعداه إلى عد وجوه شرفه من غير حاجة إليه . فأحد الوجوه الأربعة أن تورد المقدمات للاستقراء الاستظهارى دون الضروري ، والقسمة التي لا ضرورة إليها .

١٥

والوجه الثاني ، أن يورد لبسيط القول والتوسعة فيه ، إما بمدح كلامه ، واستجادة مذهبه ، وإما للتعجب ممن ينكر ما أخذه ، وإما بالأمثلة والاستشهادات بأقوال الناس ،

(١) والثاني : في م || أن يصحح : يصحح ؛ لأن يصحح سا (٢) للاستظهار : الاستظهار ن (٣) أن يصححها : إلى تصحيحها د ، ن (٤) شنيع : تشعب ؛ تشيع د ، ن (٥) المحمود : المحدود ب ، س ، م هـ (٥) أليس : ليس ن ، م || وما : وكل ما د ، ن || مجراه : من د ، ن || وهو : هود ، س ، هـ ن (٥ - ٦) أو يسأل : ويسأل هـ (٦) على : عن س ، هـ || عبارة : عبارات ن (٧) تلجئه : ملجئه م (٩) فقدماته : مقدماته د ، ن (١٠) أخرى : أخرى || يعدها : يعد ، س ؛ هـ (١١) قد تورد : وتورد م || فيما : بما سا (١٢) برهانه : برهانية هـ (١٣) حيث : حتى ن (١٤) عد : عدة ب ، د ؛ بـ م س || فأحد : واحد س (١٥) والقسمة : والقسمة س ، سا ، م ، هـ (١٧) لبسيط : لبسط س ، سا ، م هـ || والتوسعة : والتوسع م ، هـ

ولما بالتصرف في تبديل العبارات للبيان والفصاحة، بأن يعبر عن قضية واحدة بعبارات مختلفة، كما هو من عادة فصحاء العرب، ولما باستعطف المخاطب واستمالة إلى التسليم تارة بمدحه ونسبته إلى الإنصاف، وتارة بذمه وتأنيبه وأنه بعيد عن الإنصاف.

وليس لقائل أن يقول: إن بعض هذه المواضع سوفسطائية وخطابية، وذلك لأن المواضع سوفسطائية ربما احتيج إليها في الجدل إذا تنكد المجادل بفعل لا يسلم المشهورات، حتى قد يرخص له أن يغالط المتنكد باشتراك الاسم، ولولا ذلك لما كان رخص في الجدل أيضا أن يحال في إخفاء النتيجة ليسهل به تسلم المقدمات.

والثالث خلط ما يحتاج إليه بما لا يحتاج إليه ليعبد الحدس عن النتيجة، ويخفى النافع في الحجمة من غير النافع. فلو أن السائل طالب المحجيب بتسليم الكبرى من النافع في الحجمة فسلم له؛ ثم أعقبة بالتماس تسليم الصغرى؛ أو ابتداء يتسلم منه الصغرى ثم أعقبة بالتماس تسلم الكبرى، عرض من ذلك أن يفتن المحجيب لما يحاوله السائل، فيتنكد ولا يسلمه. وأما إذا قرن بتسلم النافع شيئا لا ينفع؛ ولا يناسب المطلوب؛ وفصل بينه وبين قورينته من النافع؛ لم يعبد أن يخفى الغرض عليه. وهذا القسم هو من جنس الحشو الذي يؤتى به لإخفاء النتيجة.

والوجه الرابع هو المورد لا للضرورة، ولا للحيلة، بل للإيضاح والكشف بتبديل الألفاظ وتكريرها، وبالأمثلة. ويفارق الوجه الثاني إذا كان التمثيل هناك والتكرير لأجل اجتلاب التصديق؛ وههنا لأجل التصوير والتفهيم. فالوجه الثاني يقصد فيه التصديق؛ وهذا الوجه يقصد فيه التصوير. وقد يستعان فيه بألفاظ الشعراء والأمثال المعروفة.

- (١) بالتصرف : بالتصرف سا || قضية : هيئة ه (٢) عادة : عادات د || (٢) وإما : إما سا (٥) يسلم : + في د، ن (٦) قد : — ه || يرخص : رخص ب، سا (٧) به : له س || المقدمات : المقدمة نج سا، م، ه (٨) ليعبد : ليعد د || ويخفى : ويهاب؛ وبخفاء م (٩—١٠) الحجمة .. فسلم له : حجته فسلم د (٩) الحجمة : حجته نج، م || له : — ن (١٠) أو ابتداء : وابتداء د، ن || يتسلم : بتسليم م، ن (١١) فيتنكد : فيتنكر م (١٢) قرن : اقترن ب، سا || يتسلم : بتسليم م، ن || النافع : المنافع د، سا (١٣) لم : بل ن (١٦) وتكريرها : + هذه ه (١٧) وههنا : لأجل وههنا لأخذ (١٨) يقصد : — ه (١٨) التصوير : الصور نج، د، س || الشعراء : الشرب || والأمثال : أمثال ب

وأما الوصية التي تليق بالوجه الأول، فإن لا يذكر المقدمة الضرورية في أول الأمر، ولا يطلب تسليمها صراحاً، فربما لم تسلم، بل يجب أن ينتقل عنها إلى تسليم ما هو أعم منها حتى يكون ذريعة إلى عقد القياس فيشبهه على مقابل وضعه، أو أخص منها حتى تكون مادة الاستقراء، فيسوقه إلى مقابل وضعه، أو مثلها ومساويها حتى تكون آلة لتمثيل يضربه لمقابل وضعه. فإن كان ينفعه تسلم أن العلم بالأضداد واحد، حاول أن يتسلم هل العلم بالمقابلات واحد ترصدا للقياس، أو هل العلم بالجار والبارد والرطب واليابس أو بالمضافين واحد ترصدا للاستقراء، أو أن يستعين ببعضها في بعض في مثل أنه إذا أراد أن يتسلم مثلاً ما هو أعم ابتداءً أولاً بالاستقراء ويتسلم الجزئيات؛ ثم يتسلم بعد ذلك ما هو أعم، فيكون أسهل عليه، ثم يفصل الضروري.

- وأما الوصية في باب إخفاء النتيجة، فإن ينظر إن كانت النتيجة تبين بقياسات بعيدة ١٠ فيجب أن يتدنى بأبعد المقدمات عن النتيجة، ويتسلمها، فينتقل عنها إلى القريبة، سواء كان ذلك يبين بمقدمات قليلة أو يبين بكثيرة، فيحسن أن لا يسأل عنها على الترتيب القياسي، بل يسأل عن الأول في الترتيب الطبيعي ثانياً، ومن الثاني أولاً، لئلا يسمع الحد الأوسط وقد تكرر، وهو رابط بالفعل، بل يسمع تارة في طرف، وتارة في طرف آخر، وقد تخلل بينهما فاصل. وكذلك يجب أن يخلل في كثير من يسلم المقدمات بين ١٥ تسلم مقدمة وبين رقيقتها يسلم مقدمة أخرى. مثلاً إذا كانت إحدى المقدمتين تنفع في مقدمة للقياس القريب، لم يضاف إليها الأخرى التي تنفع في تلك المقدمة، بل التي تنفع في مقدمة أخرى لذلك القياس القريب. وكذلك إذا تسلم مقدمة مقدمة مما ينتج مقدمة

(٢) ولا : لا د (٣) فيشبهه : يشبه ب ، س ؛ فيشبهه سا || على مقابل وضعه : عليه د ، ن || وضعه : نفسه سا (٤) الاستقراء : للاستقراء ه || إلى مقابل وضعه : إليه د ، ن || ومساويها ومساو لها س ، ه ؛ أو مساو لها م || آلة : آية س (٥) لتمثيل : لامتثال د ، س ، ما ، م ، ن ، ه || لمقابل وضعه : له د ، ن (٦) أو بالمضافين : وبالمضافين د ، ن || واحد : واحدان ، ه || ترصدا : ترصد ب ، س ؛ رصدا سا (٧) أو أن : وأن د ، سا ، م ، ن || ببعضها بعضها ه (١١) عن : غير سا (١٠—١١) فإن ينظر ... النتيجة : — س (١١) ويتسلمها ويتسلمها م (١٢) سواء : فساو ن || ذلك د ، ن || يبين : يقين ه || يبين : أيضاً د ، ن || على إلى سا (١٥) يجب أن : — ن (١٦) كانت : كان ن (١٧) للقياس : القياس س ، ه (١٨) إذا : إن ب ، م ؛ إما إن سا

اقرب منها ، ثم تذكر النتيجة معها ، بل يترك النتيجة ويستغل بتسلم مقدمة مقدمة للقياس الآخر . فإذا تسلم المقدمات تفاريق أورد النتائج التي هي المقدمات القريبة معا لإيراد لا يمكن المخاطب إنكارها بعد تسليمه المقدمات .

فأما إذا تسلم مقدمتين وأنتج عنها ، ثم أخذ يتسلم المقدمات للنتيجة الأخرى ، لم يبعد أن يظن المخاطب أنه إنما يحاول أن ينتج كذا لتكون مضافة إلى النتيجة الأولى ، فينكد ويتعسر ، بل يجب أن يحاول الإخفاء لأن النتيجة التي هي الغاية فقط ، بل كل نتيجة ، وإن كانت نتيجة تعود مقدمة ليكون ذلك أشد في الإخفاء . وفي ذلك فائدة أخرى ، وهي أنه إذا أعقبها بالنتيجة الأخيرة ؛ وكان قد حذف النتائج في الوسط ؛ ولم يقدم المقدمات لترتيبها ؛ تخيل المخاطب أن كلامه غير منتج للطلوب ؛ لأنه لا يسرده سردا يشبه المنتج ، فإذا أنتج في أثره فربما قال المحيب : ولم قلت إنه يلزم مما سردت هذه النتيجة ؛ وعرض أن أمن المحيب تلك المقدمات ؛ وظن أنها لا تنفع السائل ؛ إذ النتيجة غريبة عنها وكأنها لا تلزمه ؛ فلا يشتغل بالمناكدة في شيء منها ، أو بتأويل جهة تسليمها ؛ بأن يقول : إنما سلمت على شرط كذا ، وإنما أردت بالتسليم كذا ؛ بل يساهل كل المساهلة في تسليمها على أي نحو أريد منه تسليمها ، فتتقرر حال المقدمات على جهة مفروغ عن اللجاج معها فيها فإذا تقرر المقدمات عاد حينئذ فأبان أن المطلوب كيف يلزم عنها وانقطع المحيب .

وليس إنما ينفع ما تقدم ذكره من الانتقال من المطلوب تسلمه إلى كليه وجزئياته بل الانتقال أيضا إلى تصريحه ونظيره ومقابله ، فإن ذلك كله نافع في إخفاء النتيجة .

(١) ثم : لم س ، م ، هـ (٢) فإذا : وإذا س || تفاريق : تفاريقا د ، ن ، هـ ؛ يفارقها س ؛ تفارقا م || معا : معها ب ، م (٣) إنكارها : إيرادها هـ (٤) ينسلم : بتسلم س ، م (٦) فينكد : فينكرم (٧) وهي : وهو د ، س ، م ، هـ (٨) وكان : فكان س ، سا || ولم : لم ب || يقدم المقدمات لترتيبها : يرب المقدمات ترتيبها د ، سا ، م ، ن ، هـ || المقدمات : الترتيبات س (٩) لرتيبها : ترتيبان || لا : لم س (١١) إذ : إذ ن ، ن || وكأنها : وكأنها د ، ن (١٢) يشتغل : يلزم س || بتأويل : يتأول ن (١٣) وإنما : فلانما : سا || أردت : أردت سا ، م (١٤) فتقرر : فيقرر د ، د ، ب ، هـ || جهة : جملة س ، هـ || مفروغ : عنها م (١٥) وانقطع : فاقطع د (١٦) ما : مما ن || من : عن د ، سا ، م ، ن || كليه : كليته س ، م || ونظيره : ونظرة سا

وأنه إذا ريم نفس تسلم النافع لم يبعد أن يصرف الخصم همته إلى تحل مذر في أن لا يسلمه .

وأما الشيء الآخر الذي هو منه بسبب ، فربما لم يشاكس فيه ، مثلاً : إذا كان مراده أن يتسلم أن الغضبان هل هو المشتاق إلى الانتقام ، فربما احتال المجيب فأذكر أن يكون كل غضبان كذلك ، وقال : بل ههنا غضبان على صديقه من غير أن يشاق إلى الانتقام .
منه . وإن كان غمه إياه بالغضب عليه نوعاً من الانتقام منه . فإن ابتدأ السائل وسأله :
أليس الغضب شهوة الانتقام ، كانت المشاكسة فيه أقل . فإذا سلم عاد وقال : فالغضبان إذن هو المشتاق إلى الانتقام .

والمواضع تختلف في هذا الباب ، فربما كان المطلوب نفسه أقرب إلى أن يسلم من مقابله ، فهناك لا ينفع هذا ، بل إنما ينفع حيث يكون الأمر بالعكس ، كما في مثالنا .
فإن الاعتراض الذي به أمكن أن يشاكس في تسليم أن الغضبان المشتاق إلى الانتقام ، وإن كان غير صحيح ، فإمّا كان يقرب حيث يقال " الغضبان " ، ويبعد حيث يقال " الغضب " .

ويجب أن يؤدي عن الغرض فيما ينحوه في تسليم ما يتسلمه ، ويشير إلى شيء آخر كأنه يريد أن يصحح ذلك بما يتسلمه ، ليصح بذلك مطلوبه ، فإن ذلك الشيء إذا كان غريباً ١٥
توثق بأنه لا يؤدي إلى المطلوب ، وإذا كان ما يتسلمه غريباً عن ذلك الغريب ، تفطن بأنه

(١) نفس : النفس س || تسلم : تسليم د ؛ التسليم ن || تحل : تحل ب ، س (٣) لم :
لا د ؛ أن لان || يشاكس : يشاكسه د ، ن || إذا : إن س (٤) هل : — د ، ن ، ه
|| الانتقام : الأقسام س (٥) كذلك : كذا ن || بل : قائل ن (٦—٧) مبه . . .
الانتقام : — م (٦) وإن كان . . . منه : — سا (٧) فيه : — سا || فالغضبان :
الغضبان د ؛ للغضبان ن (١٠) مقابله : مناسبه د ، سا ، م ، ن ، ه || فهناك : هناك س
(١١) الاعتراض : — د ، ن || المشتاق : مشتاق د ، سا ، م ، ن ، ه
(١٢) كان : كانت م || فإمّا كان : فإنه مما ب ، س ؛ سا ، م ، ه || يقال : يقول ب
(١٤) يؤدي : يورى سا || عن : من ب || الغرض : الغضب د ، ن || تسليم : تسلم س ، ن ، ه
(١٥) ليصح : ليصح م || بذلك مطلوبه : مطلوبه بذلك سا (١٦) توثق . . . غريباً : —
د ، ن || الغريب : المطلوب س || تفطن : فطن د ، ن || تفطن بأنه : يظن أنه نجح ، سا ، م

لا يذبحه ؛ وإذا كان الأمر كذلك تركت المشاكسة وسوِّح بالتسليم . فإذا تسلم توجه به نحو المطلوب .

ومن التلطف في هذا الباب أن لا يعرف الجيب أى طرفي التقيص فيما يتسلمه ينفع السائل ، وذلك إذا سأل سؤال تفويض ، وخصوصا إذا قدم في القول المُستخِر من الطرفين ما لا ينفعه ، وآخر ما ينفعه ، فأوهم أن المقدم منجما في اللفظ هو المقدم عندك في الإثبات ، فيؤكد في تسليمه ويسلم الطرف الثاني الذي هو أحب إلى السائل . وأعمل من هذا أن يسأل سؤال حجر من غير تفويض ؛ ويجعل الحجر على الطرف الذي لا يريده . مثلا إذا كنت سائلا ؛ وكنت تؤثر أن يسلم لك أن اللذة خير ؛ فتسأل : أليست اللذة خيرا ؟ فتوهم بفعلك ذلك أن هذا ينفعك ؛ فيحيل الجيب إلى إنكاره فيسلم لك أن اللذة خير ؛ وخصوصا إذا كان المحذوف من طرفي التقيص أكثر شهرة وحدا . ١٠

ومن الحيل النافعة في التسلم أن تسلم المقدمات التي تنتج شيئا ليس هو المطلوب ، لكنه يحسن أن ينتقل عنه إلى المطلوب ، فيتسلم ثم ينتقل عنه إلى المطلوب ، إذ يكون حكمه حكم المطلوب كالشبيه بالمطلوب مثلا .

ومن النافع في استدراج الجيب أن يسأل ما يسأل كالمتشكك فيه ، وكالمستفهم ، وكالمستريب ، وكالمائل إلى العدل والإنصاف ، وكالمتمسك ذلك للتعلم والاستفادة ؛ كما يقول : لتترك الججاج ، فبين لي ما عندك في كذا لا على طريقة ملاجتي ومغالتي ، بل على ما يجب أن يكون الأمر عليه في نفسه ، ويجب أن يكون السائل كأنه يعارض ١٥

(٣) ومن : من د || أى : أن ب (٣-٤) ينفع السائل : يفعل د ، ن (٤) تفويض : التفويض س || قدم : قدمت د ، ن (٥) وآخر : وأخرت د ؛ وأقرب ن || ينفعه : ينفعك د ، ن || فأوهم : فأوهمت ن || عندك : — س ، ه ؛ عنده م (٦) تسليمه : تسلمه ن || ويسلم : — د || إلى السائل : إليك د ، ن || وأعمل : وعمل ن (٧) الحجر : — ب ، م ؛ للحجر د ، ن (٨) كنت : كان س || اللذة : — ليست د ، سا ، ن ه ؛ ليس س (١١) التسلم : اتسلم د ، ن || ليس هو المطلوب : — س (١٢) فيتسلم ثم ينتقل منه إلى المطلوب : — س ، ه (١٣) كالشبيه : كالشبه سا (١٤) ما يسأل : — د || ما : فيما ن (١٥) كما : وكما س ، ن ، سا ، ه (١٦) فبين : فبين سا || لى : — س ؛ إلى ن || لا : إلا سا || طريقة : طريق سا ، م || على طريقة ملاجتي : بسبب لجاجي د ، ن

نفسه ، ويناقضه ، ويقول مثلا : لا ، إن هذا الذى قلته ونسفته ليس بجيد ، بل يجب أن أرجع عنه فيصير هذا سببا إلى أن لا يتهم حبه ، ويؤثر مساعذته ، والتسليم له ما يتسلمه .

ومن الأشياء النافذة في التسليم أن يقول : أجمع الناس على كذا ، والعادة جرت بكذا ، فإن هذا يورث السامع جبنا عن إنكاره .

ومن ذلك أن لا يظهر حرصا شديدا على تسليم شيء بعينه ، بل يتعداه في الوقت ثم يتلطف في العود إليه .

واعلم أن طبائع الجدلين مختلفة فمنهم متعسر ، ومنهم صَافٍ سمج ، والمتعسرون في أول الأمر أشد تعسرا وأكثر جبدا ، لأنهم حينئذ أشد استعدادا للشقاق ، ثم يفترون قليلا إذا طال الكلام ، فهو لا يجب أن يؤخر تسلم العمدة منهم . وأما الصلفون فأمرهم بالخذ ، فانهم لصلفهم يستكفون أن يتصلبوا وأن يناقشوا بل يظهرون أنه يهون عليهم أن يساموا كل شيء واثقين بحسن تأنيهم للتخلص عن مغبة ما يوجهه التسليم ، وخصوصا إذا كان تأديته إلى النتيجة خفية ، كأنهم إذا ناقشوا ابتداء رمقوا بعين الاستعجاب ، وظن بهم أن الاختناق يلجئهم إلى المعاصرة ، وأنهم ملزمون إلى الإلزام ، فإذا حان الإنتاج عليهم انقلبوا متعسرين وأخذوا هناك يشاكسون ويتصعبون ؛ فهو لا يجب أن نستسلم منهم العمدة في بدء الأمر ، وحين هم بعد سمجاء .

(١) لا : — د || إن : لأن ب ، م (٢) أن : إذا م || سببا : استثناء د || لا : — ن
(٢) ويؤثر : فيؤثر ن || والتسليم له : وتسلمه ن (٦) تسليم : تسلم س ، ن (٧) العود : العود س
(٩) وأكثر : وأشد س (٩) حينئذ : — د (١٠) طال : طاب ب ، د ، سا ||
وأما : فأما د ، ن || الصلفون : الصلفاء ن (١١) يتصلبوا : يتصلفوا ب ، س ، ه
(١١) يظهرون أنه : يظهروا هي س (١٢) عن مغبة ما : عماد ، ن (١٣) ابتداء : — ن
|| الاستعجاب : الاستحسان د ، ن ؛ الاستحقاق م (١٤) بهم : به ب ، د ، س ، سا ، ن ، ه ||
المعاصرة : المعاصرة د ، سا ، ن || ملزمون : ملزوزون ، د ، س ، سا ، ه || الإلزام : — و إنما يضطرم
إلى المناقشة خوف إلزام حان : خان د ، سا ، م || (١٥) هناك يشاكسون ويتصعبون : — س ||
(١٦) نستسلم : [كذا في جميع النسخ ولعلها نستلم أو تسلم — المحقق] || وحين : وخبر ه

وينبغي أن يحاول إخفاء النتيجة أيضا بتحليل ما لا ينفع به ، وبالتطويل ، وبترويح ما سبيله لو أفرد كان قريبا من الإنكار بخلطه في جملة ، كأنه غير متفع به ، وكأنه في جملة الإسهاب فيتروج ، وربما دعا إلى ذلك الضجر . فهذا ما قيل في إخفاء النتيجة ؛ والوجهان الآخران ، فقد علمتهما .

(١) وترويح : وترويح ن (٢) أفرد : أفرد ا ب || كان : وكان د ، ن ؛ فكان سا || بخلطه

وبخاطه سا ؛ بخلطه هـ (٣) الضجر : — م

الفصل الثاني

فصل (ب) في وصايا السائل وأكثرها في أحوال القياس والاستقراء

وفيه ذكر ما يصعب وجدان القياس عليه ويسهل وإعطاء السبب فيه

- وينبغي أن تستعمل مع الجدلين القياس ، ومع الذين هم أشبه بالعوام الاستقراء .
- وإذا لم يكن للعنى المتشابه به اسم صُحِبَ فيه الانتقال من الاستقراء إلى المقدمة الكلية التي
- المستقریات منتشرة تحت موضوعه ، فيتشوش الكلام على السائل والمحجوب . أما على
- السائل ، فإنه لا يتبها له الانتقال إلى الكلية ، وأما على المحجوب ، فلا أنه لا يتبها له إيراد
- المناقضة ، إذ لا يعلم ما الذي اشتركت فيه حتى يطلب من جملة جزئيا مخالفا . وبالجمله
- ربما أدخل أيضا في جملة الاستقراء أمور غير متشابهة ، نأخطأ السائل وغلط المحجوب ،
- بل يجب أن يرسم ذلك المعنى ويوضح له اسم . فإذا استقرأ السائل ، ودل على ما وقع
- فيه التشابه ، ثم لم يسلم المحجوب الكلية فقد ظلم ، بل عليه أن يأتي بمناقضة أو يسلم . وهذا
- بحسب الجدل فقط ، لأن الاستقراء جدلي ؛ إذ ليس من شرط الجدل أن يكون ما يورد
- فيه من التول موجبا للطلوب بالضرورة ، بل بحسب المشهور . ولهذا ما كان كثير
- من المواضع والطرق الغير الواجبة يجوز أن تصير جدلية إذا قبلت واشتهرت ويجوز أن لا
- تكون جدلية إذا لم تنتهر ، وذلك مثل قولم لو جاز كذا لجاز كذا ، إذا كان نظيرا له ،
- فإن هذا غير واجب في نفس الأمر . فإنه ليس إذا جاز في شيء حكم ، جاز في نظيره
- نظيره . وكذلك قولم إن لزمي هذا فقد يلزمك أيضا ، فإن هذا غير واجب ؛ ولم إذا لزم

(٣) وإعطاء : إعطاء ب ، م (٥) وإذا : فإذا د ، ن || المتشابه : المتشابه ب || به : —

د ، ن (٥) فيه : — د || من الاستقراء إلى المقدمة : — م (٦) منتشرة : منتشرة ب ، م

(٦) على : — ن (٧) فإنه : فلا أنه د ، ه || فلا أنه : فإنه سا (٨) فيه : — ب ، م (٩) أيضا :

إليه ب ، سا || غير : عن د ، ن (١٠) ويوضع : فيوضع ن || استقرأ : استقرس ؛

استقرى سا || ما وقع : معنى م (١١) التشابه : المتشابه م || ثم : — ه || بمناقضة : بمناقضة د ،

سا ، ه (١٤) إذا : وإذا س (١٥) إذا لم : أو لم ه || نظيرا : نظراد (١٦) نظيره : — ب

(١٧) وكذلك . . . واجب : — م || ولم : ولا م

الآخر كما يلزم الأول أن يترك حكم الأول . وكذلك قولهم لم قلت كذا في كذا ، ولم تقل كذا ، وهو في طرده ، فإنه ليس إذا لم يقل ذلك وجب أن يكون هذا باطلا . وكذلك المعارض للحجة بحجة أخرى ، وليس في ذلك خروج عن عهدة الحجة التي أوردت . ولكن هذه إذا اشتهرت صارت طرقا جدلية ، وإن كانت غير ضرورية . والاستقراء أولى الجميع بأن يرجع إلى موجه في حكم الجدل . وليس للجيب الجدل أن يقول إن الحكم فيما استقرت هو ما قلت . ولكن الحكم في غيرها ليس حكمها إلا أن يكون مدعيا في أول الأمر أن الواحد المختلف فيه وحده هو المخالف . ويكون هذا قولاً سبق منه في الدعوى فلا يكون الاستقراء عاملاً عليه ، كما يكون قد ادعى أنه من المسلم أن كل عدد زوج ، فإنه ليس بأول إلا الاثنية . فإن قال هذا ، تلخص عهدة الاستقراء ، فلا ينفع السائل ما يورد من الاستقراء معه . والمناقضة التي باشتراك الاسم ردية مثل مناقضة استقراء المستقرى ليبين أن كل حيوان حساس ، بأن المصور حيوان وليس بحساس ، وربما اتفق اشتراك في الاسم نخفي فصار في المشهور اشتراكاً في المعنى ، فحينئذ يتفق ويروج في مثله ، مثل هذه المناقضة . وكذلك ينبغي أن يتمهر في اعتبار الآلات المعطاة في تفصيل معاني الاسم المشترك فيرجع إليها . وربما نوقض المستقرى ، فوجد التخصيص بعد النقص بعم المطلوب ، والمستقراً لأجل المطلوب ، فيتعلق الجيب بالتخصيص ، ولا يلتفت إلى النقص . مثلاً إذا كان قال : كل حيوان يحرك لحيه الأسفل فأورد جزئيات استقرائية مثل الفرس والإنسان ، وما يجري مجراها

(١) حكم : حكمه ب || وكذلك : وكذلك || قولهم : — د ، س ، م ، ن (٢) طرده : طرده هـ
 (٣) المعارض : المعارضة نج ، س ، سا ، م ، هـ || بحجة : لحجة ب || عهدة : عهدة د ، ن || أوردت :
 أفردت ب (٤) اشتهرت : استقرت د ، ن || صارت : وصارت م ، ن (٥) يرجع : ينظر س
 || موجه : موجه سا ، ن || للجيب : الجيب م (٦) غيرها : غير هذا س ، هـ (٨) فلا : ولا م
 (٩) إلا : — د (٩) هذا : — د ، ن (١٢) وربما : وربما د || اشتراك : — م (١٣) مثله : —
 د ، ن || وكذلك : وكذلك د ، ن (١٤) يتمهر : يتمهد ن || فيرجع : ويرجع د ، س ، م ، ن ، هـ
 (١٥) والمستقراً : والمستقرى د ، ن ؛ والمستقرم (١٦) كانت : — س || كل : إن كل
 د ، ن ، هـ (١٧) فأورد : وأورد د ، س ، سا ، م ، ن || استقرائية : استقرائه د ، م

- فنوقض بالتمساح ، فله أن يقول : إني لست احتاج إلى الحيوان المطلق فيما استقرئته ، بل إلى الحيوان الماشى البرى . ومن الناس من يمنع هذا ويقول : إن ذلك فرق بعد النقض ؛ ولا التفات إليه ، وليس في ذلك بأس عند التحقيق فإنه إذا أورد المستقرئيات من جملة الحيوان الماشى ، ولم يكن ذكر لفظ الماشى ، أو قصر فتدارك كانت حجته قائمة . وأكثر ما عليه أنه لم يحسن الاحتياط فيما لفظ به ، وهذا لا يجعل الحجة غير حجة .
- والمثال المورد في التعليم الأول لهذا أنه إذا أورد مستقرئيات كلها قد فارق علما كان له ، فكان ناسيا ؛ فقال : كل مفارق للعلم ناس ، فنوقض بمن فارقه العلم لغير المعلوم ، فيقول : إنما أوردت المستقرئيات من باب من فارقه العلم مع ثبات المعلوم . وكذلك إذا قال أعظم الضدين لأعظم الأمرين فاستقرئ له فعوندا بأن كمال الحلقة أفضل من الصحة ، فإنها داخله فيه ، وذلك زائد عليها يناقى الفضيلة ، لكن المرض أشد رداءة من سوء الهيئة ؛ فإن القبيح ١٠ ساء الهيئة ، والمريض شر منه ، فله أن يقول : إنما كلامنا في شيئين متباينين ؛ وليس أحدهما في الآخر ، لكن الصحة إنما هو في كمال الحلقة ، فالاحتراز بعد العناد يجب أن يكون مقبولا وأكثر هذا إنما هو في المقدمات الصادقة في البعض إذا لم يورد بالشرط الذى معه يصدق في الحقيقة وفي النطق . على أن هذا المذهب إذا زيفه المشهور في زمان ما يزيف ويقول : والمستقيم أولى أن يستعمله الجدل من الخلف وتأدى إلى شنع ؛ فقال المجيب إن ذلك ليس ١٥ بشنع ، بل هو ممكن بطل سعيه وضاع ، فاحتاج إما إلى قياس يبين به شناعته ، أو قياس آخر مستقيم نحو به نحو المطلوب نفسه . وأما في البرهان فليس المحال إنما يصير محالا بالتسليم

(١-٢) أن يقول . . . هذا : — س (٢) ذلك فرق : الفرق د ، ن (٣) ولا التفات : والاتفات د || وليس : ليس م (٤) ولم : لم د || ذكر : — س || لفظ : لفظه سا || أو قصر : فقصر سا || حجة : مختلفة ه (٥) أنه + إذا م (٦) بمن : من م || لغير : لغير د ، م ، ن ؛ — سا ، ه (٨) باب : باب د ، سا ، م ، ن ، ه (٩) لأعظم : الأعظم د || فاستقرئ : واستقرئ د ، سا ، ن ؛ واستقرأ م (١٠) وذلك : وهو د ، ن || يناقى الفضيلة : بالفضلة د ، ن (١٠) فإن القبيح ساء الهيئة : — ن || والمريض : والمرض س ، ه || فله أن يقول : فنقول له د ، ن (١١) يقول : + له س ، م || إنما : إن ه || متباينين : متباينين م (١٢) الصحة : إنما الصحة س ، ه || هو : ه د ، م ، ن ، ه || فى : — سا || كمال : الكمال م ؛ + فى سا (١٣) البعض : النقض سا ، ن ، ه ؛ النقيض د || إذا لم يورد : إذا المستورد ن || يورد : يوجد س ، ه (٤) وفى : أو فى س ، سا ، م ، ه || على : وعلى د ، ن || ما : — م || يزيف : يزيف ب ، سا ؛ تزيفا د ، ن (١٥) شنع : م (١٦) سعيه : شنع د || فاحتاج : واحتاج د ، ن (١٧) نحو : — س ، م || وأما : فأما د ، ن ؛ — سا

أو يلتفت فيه إلى ذلك ، بل إذا كان محالا في نفس الأمر استعمال في قياس الخلف
البرهاني . وليس كذلك الحال في الجدل ، فإن استعمالك للخلف فيه ربما طول عليك الأمر
لأنك تحتاج فيه إلى إنتاج محال أولا ، ثم تتكلف الانتقال عنه إلى المطلوب ثانيا . فإذا
أنتجت المحال وحسد المحييب أن تسليمه استحاله تؤدي إلى فساد وضه أنك أن ذلك
محال ، وجعله ممكنا ، فبطل سعيك ، وتحتاج إلى تكلف سعى في أن تبين أن ذلك محال
فإن لم يستمر ذلك لك لم تتلاف بطلان سعيك . وإن أمكنك ذلك كفأك أخذك في الأول
نقيض المحال ، وقونك إياه إلى الأخرى لينتج لك المطلوب هونا . ولولا أن الأسبق إلى
الذهن ليس يكون في كل وقت نقيض المحال ، بل ربما سبق إلى الذهن قياس ما ولاح
تأدية إلى المحال ، لكان استعمال الخلف باطلا في كل موضع . وأما إذا سبق إلى الذهن
المحال ونقيضه معا ، فتكلف قياس الخلف محال . وههنا حين احتجت إلى أن تتسلم استحالة
المحال قبل عقد القياس ، فقد صار نظرك إلى صحة نقيض المحال خاطرا ببالك في خيالك
مع نظرك إلى المحال فينبذ لاحتياج إلى الخلف البتة . ولو كان عندك قياس مستقيم معدا من
مادة الخلف بعينه ، أو من مادة أخرى لكان يمكنك أن تتسلم مقدماته من غير أن يحسد
المحييب بما يلزمها ، وخصوصا إذا استعملت إخفاء النتيجة فإذا تسلمتها لزممت النتيجة ،
وقضى الأمر ، وكان يمكنك في القياس المستقيم المشارك للخلف في المادة أن تتسلم نقيض
المحال ولا يشعر المحييب بعاقبته . وأما إذا أوردت المحال على أنه محال ، وأفطنت المحييب
عاقبته ، فلا يبعد أن يشاكسك الآن مشاكسة ، وبما لم يقدم ها هنا حين لا يفطن لذلك .

(١) فيه : به س || استعمال : واستعمل س || قياس : القياس سا (٢) استعمال : استعمال
د ، م ، ن || الخلف : الخلف د ، ن || فيه : — سا ، ن (٣) محال : المحال د ، ن || تتكلف : — د ، ن ؛
تتكلف سا ، م (٤) استحاله : — د ، ن ؛ واستحالة ه (٥) ذلك : وذلك ن (٦) أمكنك :
أمكن س (٧) لينج : فينج د ، ن (٩) استعمال : — م || وأما : فأما ه (١٠) فتكلف :
فتكلفك د ، ن (١٠) محال : — ن || وههنا : ههنا م || أن تتسلم : تسلم د ، ن
|| استحالة : استعمال س (١١) قبل عقد المحال : — س || في خيالك :
— د ، ن (١٢) معدا من : معدا ما د ، س ، ه ؛ إما معدا سا (١٤) تسلمتها :
تسلمها د ، ن ؛ استعمالها س ؛ سلمتها ه (١٥) وكانت : فكان د ، س ، ن || أن : — د
(١٦) ولا : فلا ب || بعاقبته : عاقبته ن (١٧) مشاكسة : فشاكسته م (١٧) حين : —
ب || لا : لم د ، ن

واعلم أن المحال الذي نذكره ههنا ، هو الشنع في نفس الأمر ، فإن الشنع ههنا هو المحال ، كما أن المشهور ههنا هو الحق . ويجب أن يحتمل في ادعاء المقدمات الكلية أن يكون محرزة بالاحترازات التي لا يوجد معها نقض وعناد ، ويكون الحكم فيها مطردا في الجزئيات ، فإنه إذا فقدت المناقضة أذعن للتسليم .

ومن المسائل ما يشتمل على القياس وعلى النتيجة معا ، كما يقال : أليس إذا كان فلان كذا ، وفلان آخر كذا ، فكذا كذا . وهذا مما لا ينبغي أن يستعمل في أكثر الأمر ، فإن هذا يكشف مناسبة ما بين المقدمات والنتيجة فيمرضها للإنكار ، فلا ينعقد القياس بل ينحل .

ومن الناس من إذا سئل عن المقدمات المطلوب تسليحها ، وشنعت بالقياس عليها أوهمه اقتران القياس بها أن تسليحها واجب . فهؤلاء لا بأس بنحاطبتهم على هذه الجهة .
وليس كل سؤال كلي كما علمت جدليا ، فإنه ليس السؤال عن ماهو ، وعن أى الأشياء هو جدليا ، اللهم إلا أن يكون على أحد وجهين : إما لا مستكشاف لفظة يستعملها السائل ، وأكثر هذا هو للجيب ، وإما على سبيل المطالبة بأحد طرفي النقيض ؛ بأن يقلب السؤال عن الماهية إلى الهلية وتكون حقيقة السؤال تشير إلى الماهية ، وذلك أن يجعل التحديد في قسمة طرفي النقيض ، كمن يسأل فيقول : هل تقول إن ماهية الخير هو أنه الذي يشوقه الكل ، أو لا تقول ؟ فإن هذا يستدرج الماهية لا غير ؛ وربما حمد ، وربما لم يحمد . وهذا مثل أن تقول : إن لم تكن اللذة هي المتشوقة للكل فترى ما هي ، ويكون كأنه

(١) الشنع : + لا المحال د ، ن (١ - ٢) هو المحال كما أن المشهور ههنا : - د (٣) محرزة : مجردة د ، م ، ن || بالاحترازات : فالاحترازات د ، ن ؛ باحترازات سا ، م ، ه (٣) نقض : قبيض د ، سا ، م ، ن ، ه (٤) للتسليم : للتسلم ب ؛ التسليم د ، ن (٥) على : عن س (٥) أليس : ليس د ، ن (٦) وفلان آخر كذا فكذا كذا : وكذا د ، ن || فكذا كذا : فكذا وكذا م || لا : - س || الأمر : الأكثر د ، ن ؛ الجدل س (٨) تسليحها : تسليحها : د || بالقياس : القياس ب (٩) الجهة : الجملة س ، سا ، م ، ه (١٠) الأشياء : شئ م || هو : - ن || على : - د ، ن || وجهين : الوجهين د ، ن (١٢) هو : - م || بأن : أن ب ، س ، سا ، م || يقلب : يفلت ب ، س ، سا (١٣) تشير : مشيراد ، م ، ن ، ه (١٢ - ١٤) بأن يقلب النقيض : - سا (١٤) هو : - د || أنه : - م (١٥) تقول : - || يستدرج : يستمع د || غير : غيره س ، سا ، م ، ن ، ه ؛ وربما استعمل في بعض المواضع الجدلية على سبيل الاستنكار د ، س ، م ، ه || وربما : وربما س ، سا ، م ، ن ؛ وربما ه (١٦) المتشوقة : المتشوقة م || للكل ، للكل س || ويكون : ويقول سا ؛ - ه || كأنه : فكانة ه

يقول إن لم تكن اللذة هى كذا ، فليس لها حد آخر . وكما تقول : إن لم تفهم هذا عن اللذة ، فهل تفهم عنها غيره طلبا لتفصيل معانى الاشتراك . وهذا من المواضع التى تتعلق بالشبهة والحمد . فإنه إن وقع الاصطلاح من الجدلين على قبوله قبل ، وإلا فللمجيب أن يقول : هو شئ لا أقوله لك ، ولا أفسره ، ولا يلزمنى ذلك . ولعله إن ساعد المجيب وتكفل إيراد حد آخر ، وإظهار اشتراك الاسم فى مثل لفظة اللذة كان إلى الإنصاف ما هو . ويجب أن لا يظهر السائل حرصا على تسليم شئ بعينه ، فإن ذلك يفرض مجيبه بالهجاج ، ويدل على عجزه ، وعلى إزجاء بضاعته إذ هو فقير لا قياس له إلا عن مواد أعيانها ، بل يجب إذا رآه يتعسر أن يتجافى عن تلك المذمة ، ويخرف عنها إلى شئ آخر ، ثم يعاودها على جهة لطيفة من الجهات المذكورة .

وكذلك فإن الولوع بتكرير سؤال بعد سؤال ، وتسلم بعد تسلم ، من غير أن يتبع ذلك بالإنتاج ، هو ردى ، لأن الجدل لا يتضمن من المطالب إلا ما هو قريب المكان من المقدمات . وأما المطالب التى بينها وبين أوائلها مقدمات كثيرة جدا فهى مطالب علمية . وقد علمت هذا فيما سلف . فتكون اذن المقدمات التى ينتفع بها السائل فى إبطال الوضع محدودة فى عدد ليس بذلك الكثير . فنأمن فى السؤال مجاوزا به ذلك الحد ، فهو إما متوجه بتلك المسائل إلى المطلوب على سبيل خارج عن الجدل ، بل أولى أن يكون ذلك تعليما ؛ وإما هادئ ليشغل الزمان ، ويتمتع ما لم يفده ، ويطوله بذلك هربا من إن يظهر قصور عن إنتاج تقيض المطلوب ، وتوقعا لأن يسمح طبعه بتذكيره ما يجب أن يعتمد عليه ، إذ هو فى الحال خال عادم للقياس .

(١) لم تكن : — م || هى : — د || كذا : هكذا س ، ه || تقول : يقال د (٢) عنها : عنه ب ، د ؛ — سا || طلبا : طلب د (٤) قبل : — ن || هو : هى ن (٥) إن : — م || ساعد : يساعد ن || وإظهار : أو إظهار د ، سا ، ه (٦) حرما : حرصه س ، ه || تسليم : تسلم د ، س ، سا (٧) مجيبه : المجيب ب (٨) بل : — د || يجب : — ن || يتجافى : يجافى س (١٠) سؤال : السؤال م || أن يتبع : تتبع س ، سا ؛ يتبعه م || يتضمن : ينضم د ؛ يقض م (١٣) السائل : — س (١٤) به : بذلك س (١٦) تعليما : — س ؛ تعليميا م ، ه || ويتمتع : ويتمتع ب (١٧) وتوقعا : توقعا م (١٧) يسمح : — س || بتذكيره : بتذكره د || خال : — د

والأمور التي يصعب على الجدل مصادفة القياس عليها ، إما لأنها أمور هي أحوال المبادئ ، وإنما نتكهن من معرفة أحوالها إذا عرفت حدودها ، وأنها إذا حدث لاح من تحديد حدودها أحوالها وأعراضها ، كما علمت في مواضع أخر ، فأمكن حينئذ أن يستعمل القياس على أحوالها ، أعنى بعد تحديدها ، وتحليل حدودها ، فحتاج أول شيء أن تتسلم حدودها ؛ وتسلم الحدود صعب . وذلك لأن السؤال عن الماهية ليس بجدلى ، ٥ والسؤال عن الحد نظر في النقيض أيضا ، وعلى النحو المذكور معرض للإيجاب الطرف المقابل دون طرف الحد .

وإثبات الحد صعب جدا ، وإبطاله سهل جدا . فإذا تأكد المحجب ولم يسلم الحد منع عقد القياس على الأحوال التي إنما تنكشف عن الحد . ولأن الأوائل أيضا إنما ترسم في أكثر الأمور بما يتأخر عنها ، والمتأخرات عنها ربما كانت أمورا كثيرة ، ويكون ترسيمه بعضها ليس أولى من ترسيمه ببعض الآخر ، فيتبدل الاختيار في رسمها . ١٠

وأیضا ، فإن الحدود قد تشوش ما يقع فيها من شتراك الاسم والاستعارة فيتكدر فهم الحد نفسه ، فيعسر على العائل إيراد الحجّة والتوبيخ ، وعلى المحجب أيضا جهة الاحتراز بهذا . وإما لأنها أمور قريبة من الأوائل فتكون صعوبة القياس عليها لشدة قربها من الأوائل فلا يوجد بينها وبين الأوائل التي تتبين به إلا مسلك واحد . ١٥ ومصادفة الواحد قد تتعسر كثيرا ، فإنك إذا كان دليلك على أمر ما إنسان واحد ، ودو

(١) الجدل : الجدل س || مصادفة : — س || القياس : القياس س || أمور هي : — د || نتكهن : — سا (٢) لاح : + حينئذ د ، سا ، م ، ن (٣) تحليل : تحليل || وأعراضها : أوعراضها م || كما : — س || فأمكن : وأمکن س ، هـ || فأمکن حينئذ : فإن أحدث أمکن د (٦) لإيجاب الطرف : للإيجاب للطرف م (٨) فإذا : وإذا سا (٩) ولأن : لأن ن || ترسم : توهم د (١٠) أكثر : أولس || والمتأخرات : فالتأخرات ب || ترسيمه : ترسمه د ، هـ ؛ ترسيمها ن (١١) ببعضها : ببعض ن || ترسيمه : ترسمه د || فيتبدل : فليبدل س ؛ فيتكدر م (١٢) تشوش : يتشوش د || ما يقع : + عليه هـ || فيتكدر : فليتكدر س ؛ فيتكدر د ؛ فيتكدر ن (١٣) فهم : فهم ب ؛ فهم سا || فيعسر : فيصرد ؛ — س ؛ فيعسر سا (١٤) أمور : — ب ، د ، س || (١٤—١٥) لأنها أمور قربها : أن تكون الصعوبة لشدة القرب د (١٤) عليها : — سا ، م ، هـ (١٥) فلا : ولا م ، ن ، د || بينها : بينهما د || به : بها س (١٦) تتعسر : تعسر د ، هـ || أمر ما : — م ؛ + إذا د

غائب عنك ، وكان وجدانك ذلك الأمر أعسر عليك من أن يكون لك أدلاء عدة أيهم صادفته فقد صادفت الدليل . وإما لأنها أمور متأخرة بعيدة عن المبادئ . وهذه فإنما يصعب على الجدل إصابة القياس عليها لأمر ثلاثة : أحدها كثرة المذاهب الآخذة من المبادئ إليها ، والثاني طولها ، والثالث اختلاط بعضها ببعض فيفضل الجدل في تخليصه كلا عن صاحبه ، وإفراجه عمدة لنفسه إلى أن يتخلص له واحد من جملتها عن الآخر .
٥ تخلصا لا يضل فيه . وهذا صعب .

وسواء كانت هذه المبادئ مبادئ بحسب الحق أو بحسب الشهرة ، فإذا تعذر عليك إصابة القياس على شيء ، فانظر في حال حده واستكشفه ، وانظر هل في حده أوفى اسمه اشتراك أو استعارة ، وافزع إلى طلب القسمة ، وإلى طلب الأوساط المرتبة ، وعلى ما علمت في كتاب القياس .
١٠

واعلم أن التحديد نافع جدا في مصادفة المجمة ؛ كمن يلتمز مثلا تصحيح أن الواحد ضده واحد ؛ فإنه إذا وقي الضد حقه في حده ، فقال : إن الضد هو المبين في معنى واحد مبينة في الغاية ، فظن الذهن حينئذ أن ظاية مبينة الواحد من جهة واحدة هو لواحد . وكذلك في الهندسة إذا تعذرت معرفتنا بحال المثلث المقسوم بخط مواز لقاعدته ، فرجعنا إلى تحديد النسبة ، وصادفنا السطحين في النسبة كالخطين ، كانت نسبة الخطين في جهة نسبة السطحين ، وكان كذلك حال الخطين في الجهة الأخرى . فتي علمنا بأن
١٥

(١) عنك : — س || ذلك الأمر : إياه د ، م (٢) فقد : قد ه || الدليل : دليلك د ، سا ، م ، ن || لأنها أمور متأخرة بعيدة : الأمور المتأخرة البعيدة د || وهذه : — د (٣) كثرة : أكثر د || الآخذة : لا لأخذ د (٤ — ٥) تخليصه كلا : تخليص كل د ، م ، ن (٥) له : — س ، م ، ن ، ه ، ب لك د (٦) يضل فيه : يصل إليه س (٧) تعذر : تعذرت د (٨) حده : هذه ن || اسمه : + نفسه د (٩) طلب : — د ، سا ، ن ، ه (١١) كمن : كم د || يلتمز : يلزم سا ، ن || مثلا : — د (١٢) وقي : أوفى د || فقال إن الضد : قال س (١٣) فظن : فظن ب || واحدة واحد ب ، س ، سا ، م (١٤) بحال : لحال س ، سا ، م ، ه (١٥ — ١٦) كالخطين : والخطين ه || كانت : فكانت س ، سا ، م ، ن ، ه (١٦) في + كل م ، ن ، ه || كانت نسبة الخطين في جهة : في كل جهة د || وكان كذلك : وكذلك د ، م || في : من ه || في الجهة : من جهة س || الجهة : الجهتين د || فتي : فن — كذا في جميع النسخ

المناسبة ما هي ، وأنها تقتضى أن تكون حال الأمور الداخلة فيها في أن تكون في حكم ما وأن لا تكون حالا واحدة ، علمنا أن نسب الأضلاع واحدة . واعلم أن جميع التعريفات إنما تُفرض من أمثال هذه الوجوه المذكورة .

- وكثيرا ما يعرض أن يضعف السائل عن إيراد مقدمات تكون أشهر من النتيجة ، فنلوح له مقدمات هي إما مثل النتيجة أو أقل شهرة منها ، فيختارها فيصحح المطلوب ؛ ٥ وإنما يصحح المطلوب بعد أن يقيس عليها ويصححها ، إذ هي تعرض أن لا تسلم ، فيقع من محل القياس على كل مقدمة منها في كل شغل . ولو أنه أصاب رشده ، لكان يصرف وكده إلى ارتياد قياس على نفس المطلوب ؛ فإن حق مثل هذه المقدمات بأن يقاس عليها هو حق المطلوب ، فالأولى به أن يشتغل بتصحيح الأصل المطلوب ، فربما كان ذلك أهون عليه من اشتغاله بتصحيح المقدمتين الذي يتضاعف عليه معه التعب . ومع ١٠ ذلك كله فيحتاج إلى أن يؤلف منهما مرة أخرى قياسا يؤديه إلى تصحيح المطلوب . ولو أنه أعرض عن تلك المقدمات ، وطاب القياس على المطلوب الأول ، لكان تعب في ذلك كتعبه في تصحيح كل مقدمة منهما ، اللهم إلا أن يضطر إلى ذلك لعوز القياس ، إلا من جهة تلك المقدمات . وأما البادئ بالبلغ في مجاهدته ، فلا يرضى لنفسه بارتياح قياسات إلا من مقدمات مشهورة أو متسلسلة ، وأوضح من النتيجة ؛ ولا يسق لمثل ما ذكرناه . ١٥ وأما في الارتياض ؛ فالأصوب أن يستعرض كل قياس ، وعلى كل طرف من طرفي النقيض .

(١ - ٢) المناسبة . . . أن نسب : - ن (٢) نسب : نسبة د || وأعلم أن جمع :
وجميع د || (٣) أمثال : - د (٤) يضعف : يعذب د || عن : على س
(٥) أقل : + منها س ، ه || منها : - س || فصيح : فيصح د ، س (٦) وإنما : + يمكنه أن م
يصحح : يصح د ، س ؛ + به د (٧) كل : - ب ، م || ولو : فلو د ؛ وله س
(٨) ارتياد : الأصل لارتياح د س (٨ - ٩) فإن حق . . . المطلوب : - ١٠ (٨) بأن : في أن د ، ن
(٩) بتصحيح : فيصحح ما معه : - د (١٠) التعب : بالعب ن || (١١) فيحتاج : فإنه يحتاج د
|| إلى : - س || منها : معهما ه (١٢) وطلب : فطلب ن ؛ يطلب ه (١٣) كتعبه : لتعبه م
|| منها : منها د ، س ، ن ، ه || لعوز : لنور (لغوز؟) د ؛ لعوز ؛ لعز ه (١٤) البالغ : البالغ ن
(١٥) مقسلة : مسلة م || يسق : يسبق ن (يشق) (١٦) وأما : فأما د || طرف : - ن
|| طرفي : طرف د

الفصل الثالث

فصل (ج) في وصايا المحيب

وأما الوصايا أن التي يجب يمثلها المحيب ، فليستع من هذا المبدأ أن كل واحد من المحيب والسائل قد يكون مجيداً ، وقد يكون غير مجيد . والسائل إنما يكون مجيداً من جهتين : إحداهما جهة الفعل ، والأخرى جهة القدرة .

والذي يكون من جهة الفعل فإن يأتي بقياس من مقدمات هي أشهر ؛ والذي يكون من جهة القدرة أن يكون قد ساق كلامه سياقة اضطرت المحيب إلى أن لزمه مقابل الوضع عن مقدمات ليست بمحمودة ؛ فكان من نفاذه فيما هو محاولة أن عمل مما ليس بمحمود ما يعمل به من المحمودات ، كن بلغ من اقتداره أن يقطع بالكهّام من السيوف ، وأن يصيب بالأعصل من السهام . ١٠

والمجيد للجواب يكون مجيداً من جهتين : إما من جهة فعل أو من جهة قدرة . والذي من جهة الفعل أن يكون ممتنعاً من تسليم ما ليس بمشهور ومسلماً لما هو مشهور . والذي من جهة القدرة ، فهو إما باعتبار الانقطاع والالتزام أو باعتبار الجدال . وإنما يكون مجيداً باعتبار الالتزام أن يكون الالتزام لا يأتيه مغاضة ، بل إذا سأل عن طرفي التقيض ليتسلم عنه مقدمات القياس المسوق نحو مقابل وضعه قال : إني إن سلمت هذا لزمي ، وإن ١٥

(٣) وأما : فأما س || يمثلها : يمثلها د ، ه || أن : وأن ن (٤) مجيداً وقد يكون : — د (٥) جهتين : هذين س || والأخرى : + من ه (٦) الفعل : القدرة د (٧) كلامه : + من م || لزمه : يلزمه س (٨) بمحمودة : محودة د || محاولة : يحاوله س || بما : بما س ، ه ، ما سا ، ن (١٠) يصيب : يصاب د || بالأعصل : بالأعطل م ، ن (أعصل السهم أى الزوى فى أشياء الرمي — المنجد) || من : — د ، س ، م ، ن || من : — د ، س ، م ، ن (١٢) عن تسليم : — س || والذي : فالذي سا (١٣) باعتبار الانقطاع : بانقطاع س || أو : + وإما ه || الجدال : الجدال د ، م ، ن || أو باعتبار ... الالتزام — س (١٤) مغاضة : مخافضة ب ، مغاضة ه (غافضه مغاضة فاجأه وأخذ على غرة — المنجد) || سأل : سئل د ، سا ، م ، ن (١٥) عته : منه د

لم أسلمه لم يلزمني، لكنني أوثرت مقبة الجليل من تسليم المحمود على مثلبة القبيح من الانقطاع .
فلأن أسلم المحمود ويلزمني أثر عندي من أن لا أسلم المشهور ؛ ولي ذلك . ويكون
جملة غرضه أن يعلم الإلزام ليس لضعفه ، بل لضعف ما يحفظه ، لإنصافه .

وأما باعتبار الجدال والمجاهدة ، فهو أن يكون مع تسليمه للمشهورات يمنع أن يساق الى
النتيجة ، أو أن يكون قادرا أن يورده فروقا وشروطا تجعل القول المشهور مطلنا بحيث إذا لم
يراع فيه ما أورده من الشرائط صار غير مشهور فيكون له أن لا يسلمها وأن يمكنه التوقيف
على أن هذا الشنع المورد عليه في التوبيخ غير شنع لإيراد شرط يهدم به ظهور شناعته .
وهذا كله في المفاوضات الموجهة بمعنى الغلبة : وهي المحاورات الجهادية التي يكون
قصارى سعى السائل أن يفعل ، وقصارى سعى المجيب أن لا يفعل .

وأما المحاورات الارتياضية ، فينبغي أن لا يصرف الهم فيها إلى الاحتيال لدفع الإلزام ،
بل إلى استكشاف المعاني ، لاستيضاح الرجحان ، والرجوع إلى الأولى أو الحق
ارتياضا بالمشاركة .

وكل مجيب فإما أن يحفظ موضعا مشهورا أو شنعاً ، أو غير مشهور ولا شنع . وكل واحد
من هذه ، وإن كان قد ينتج من غير جنسه ، فالأولى أن ينتج من جنسه . فإن المشهور قد
يمكن أن يبين بشنع ، كالحق يمكن أن ينتج عن كاذب ؛ وكذلك الشنع قد يمكن أن ينتج
عن المشهورات ، ليس كالباطل الذي لا ينتج عن الحق . وذلك لأن المشهور ليس يجب أن
يكون حقا ، بل ربما كان باطلا ، وأمكن أن يلزمه باطل ، وأن يكون ذلك الباطل مما هو

(١) مثلبة : مثقبة د (٢) فلان : فان ن || أن : — د || أسلم : يسلم د || ولي : وفي
(٣) الإلزام : الالتزام د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || لضعفه : يضعفه د ، ن ؛ لضعف ه
|| ما يحفظه : — د || ولإنصافه : ولإضافه ه (٤) الجدال : الجدل ن || تسليمه : — لاب
|| المشهورات : للشهور أن د || يمنع : يمنع د (٥) قادرا : — على د ، سا ، ن (٦) فيه :
— د ، سا || التوقيف : التوقف ب ، ه (٧) أن : — د || عليه : — د || به : — د
|| شناعته : شناعة د (٨) بمعنى : نحو د (٩) يصرف : ينصرف د || الهم : الهم سا ، د ؛
الفهم م || فيها : فيما س || لدفع : والامتناع عن د (١٠) لاستيضاح : الإيضاح س
|| الأولى : الأول ه (١١) يبين : يتبين د || بشنع : لنشع س || قد : — سا || أن : — ب
(١٢) الباطل : — س

أيضا شنع وإن كانت مباديه غير شنعة ، فإنه وكثير من القياسات الجدلية تساق نحو أمور شنعة وباطلة ؛ كمن زعمت اثنيينية الصانع من جهة تضاد الأفعال ، فإنه إن كان ربما أنتج من الباطل باطل ، وأمكن أن يكون ذلك الباطل مشهورا ، وأمكن أن يصير أى باطل شئت شئنا في زمان وفي وقت ، فلا يبعد أن ينتج شنع من مشهور .

- ٥ والمشهورات الكاذبة التي أضدادها شنعة ، قد يمكن أن يبين بطلانها بأوليات تساق إليها نتيجة بعد نتيجة ، فنتج هي عنه آخر الأمر . وتكون تلك الأوليات لاحالة مشهورة ، إذ كل أولى مشهور ، فإذا لم يبعد أن ينتج شنع عن مشهورات . وأما ما ليس بمشهور ولا شنع ، فلا يبعد أن ينتج عن المشهورات والشنعات ، إذ كان الإنتاج في أكثر الأمر إنما يكون مما هو معروف لما هو مجهول ، ولا يبعد إذن أن ينتج عن المشهور نتيجة لم يكن مخطونا لها قبل ، حتى تمد أو تدم . وكذلك من الشنع أيضا . فإذا قد اتضح هذا ،
- ١٠ فليس بممتنع أن ينتج المشهور عن مخالفه ، والذي ليس بأحدهما عن مخالفه ؛ لكن الأكثر هو أن الشنعات من المقدمات لا تؤدي إلى المشهورات بسبب أن القياس الجدلي إما بسيط وإما مركب قليل التركيب ؛ إذ الإمعان في التركيب — على ما علمت — إنما هو للعلوم . والمسافة بين الشنع والمشهور ينبغي في الأكثر أن تكون بعيدة ؛ فلو كانت المسافة بينهما
- ١٥ في أكثر الأمر قصيرة ؛ لفطن لها في أكثر الأمر ، فيكون المصير منها إلى المشهور

(١) فإنه : + قد يمكن أن يلزم أن اللذة ليست خير وأن العدل جور عن سبيل القياس الجدلي أن خلق من يعلم أنه مكر ولا يحسن وإن إعطاء القدرة لمن يعلم أنه لا يستعملها إلا في قبيح ظلم وهذا الاشتغال د ؛ + قد يمكن أن يلزم من أن اللذة ليست خير وأن العدل جميل على سبيل القياس الجدلي أن من خلق من يعلم أنه لا محالة يلزم لا يحسن وأن إعطاء القدرة لمن يعلم أنه لا يستعملها إلا في قبيح ظلم وهذا شنعان م ؛ + قد يمكن اللذة ليست خير وأن العدل جميل على سبيل قياس الجدلي أن من خلق من يعلم أنه لا محالة يكف لا يحسن فإن إعطاء القدرة لمن يعلم أنه لا يستعملها إلا في قبيح من ظلم وهذا شنعان ن || وكثير : كثير م ، ه | تساق : + لا محالة د (٢) الصانع : الصنائع ب (٣) باطل : — ب || ذلك : — د (٤) مشهور : المشهور ن (٦) وتكون : وقد تكرر ب (٧) يبعد : يبعد سا (٨) فلا : ولا م ، ن || والشنعات : والشناعات ن || الإنتاج : للإنتاج ن (٩) إذن : — م || المشهور : المشهورات م (١١) بممتنع : يمتنع م ، ن || المشهور : — ن (١٢) هو : + م ، ن ه (١٣) هو : هو هوب ، سا ؛ هو في م ، ن || للعلوم : المعلوم د ، ن ؛ العلوم سا (١٤) في الأكثر : في أكثر الأمر ه ؛ — د (١٥) منها : منها د

بتركيبات قياسات كثيرة. وكذلك الحال في جانب المشهور. وكذلك أيضا النتائج المجهولة قلما توصل إليها المقدمات المعلومة الشهرة إلا بوسائط كثيرة. مثل المسائل الهندسية البعيدة عن المبادئ، فإن المشهورات في الأكثر لا توصل إليها. والقريب من المشهور في أكثر الأمر يكون مشهورا شهرة ما، أو مفطونا له بوجه ما. والمفطون له بالأكثر لا يعدم إحادا ما عند الظن، أو الذم، سواء أخذت الشهرة والشئعة مطلقا، أو بحسب قوم أو إنسان. فإذا كان أكثر هو أن المشهور لا ينتج الشئع، والشئع لا ينتج المشهور. وإذا أنتج المشهور من الشئع لم يكن ذلك طريقة جميلة، لأنه إنما يجب أن ينتج الشيء عما هو أعرف، فينبغي أن ينتج المشهور مما هو أشهر. وكل واحد من المشهور والشئع لا يتوصل منه بسرعة إلى ما هو بعيد عن التفطن له، ليس يميل الظن إلى إحاده أو ذمه بوجه. وهذا كله في الأكثر.

١٠

وأیضا فإن مقابل المشهور في الأكثر شئع، اللهم إلا أن يكون المشهور ليس مطلقا، بل بحسب قوم وقوم، ووقت ووقت. مثل أن الغنى مؤثر، والغنى ليس بمؤثر بل وبال؛ فأيهما جعلته مشهورا فمقابل له شئع عند من هو مشهور محمود عنده، وفي ذلك الوقت. ومقابل الشئع مشهور؛ فإذا كان الوضع مشهورا، فإن نتيجة السائل شئع، وبالعكس. وإذا كان ليس بمشهور ولا شئع، فإن النتيجة كذلك. وإذا كان كذلك فينبغي أن يحاط

١٥

الحبيب المتقلد نصرة وضع مشهور، فيمتنع عن تسليم الشئعات، لأن نقیض وضعه، وهو نتيجة السائل أمر مستشنع، ولا يكاد ينتج عن المشهورات، بل المشهورات أقرب إلى أن تنفع في نصرة وضعه من أن يناقض بها وضعه. وإن كان متكفلا لنصرة شئع، لم يسلم المشهورات، ويقول: إني بعد أن لم أسلم لك مثلا أن الخير والشر متقابلان،

(١) بتركيبات : بينا كيان د، سا (٢) قلما توصل إليها : أقل ما توصل إليه
|| بوسائط : بواسطس (٣) الأكثر : أكثر الأمرس، هـ (٤) أكثر الأمر :
الأمرم، ن || ما : — : س || أو مفطونا : ومفطونا د (٥) إحادا : إحداس
(٦) والشئع : والمشئع (٧) المشهور من الشئع : — د || من : في م || جميلة : جميلة د، م
(٨) واحد : — ن (٩) له : + أنه ن || يميل : بمثل ب، س، ن ؛ لمثل د || إحاده :
إحداس (١٢) الغنى : الغائب | والغنى : والغائب ؛ أو الغنى ن (١٣) وفي : في ن
(١٤) ومقابل : وبمقابل د || فإذا : وإذا د (١٦) عن : من د (١٧) أمر : — د
(١٨) تنفع : النفع سا || نصرة : معاونة د || متكفلا : متكفاد ؛ متقدمة س || لنصرة : النصرة
ب، س، م (١٩) بعد : بعيد سا || لم : — م، ن

فلمست أسلم لك أن العلم والجهل متقابلان ، سواء كان ينصر الوضع على أن ذلك رأيه أو على أنه نفسه ثابت فيه عن غيره ، فيقول : إن الذي أنصر وضعه إذا لم يسلم لك أن الموجودات كثيرة ، فمضى يسلم لك أن جوهرها وعرضها وهما غيران . وأما إذا تكفل نصره وضع ليس بمشهور ولا شنع ، فليسلم المشهورات والشنعات ، فإن المسافة منها إلى إيضاح الأمر الذي لا رأى فيه في المشهور يشبه أن يكون مسافة بعيدة ، وأن وقت المحاورة الواحدة لا يفي به ، وإن كان بحيث ينصر وضعها شنعاً واستقبح إنكار المشهور وتسليم الشنع ، ثم استضعف رأى نفسه في تسليم المشهور ، وإنكار الشنع ، تقدم فعرف أن الذي يسلمه يبطل الوضع الذي ينصره . ولكنه إنما يسلمه كراهة للعدول عن الإنصاف .

وللجيب أن يتوقف في ابتداء الأمر عن تسليم ما يراد منه تسليمه إذا كان فيه غموض ، فلا يسلمه إلا بعد الاستكشاف والاستفهام . وإذا كان فيما يطالب بتسليمه اشتراك اسم ، فله أن يستفسره المعنى المقصود فيه ، سواء تبرع فعدد معاني ذلك الاسم بنفسه ، أو لم يتكلف ذلك ، بل جعله إلى السائل ، فإنه لا يلزمه أن يجيب عما لا يفهمه ، ولا عار عليه أن يقول فيما لا يفهمه أنه لا يفهمه . فإذا كان الحكم صادقا أو كاذبا في جميع المعاني لم ينتفع كثيرا بإذهاب الزمان في الاستفسار والاستفصال ؛ وإن كان كاذبا في بعض المعاني وصادقا في البعض ، فحينئذ يجب له : إما أن يستفهم المعنى ، وإما أن يعين أحد المعنيين ، ويعرف صدق الحكم عليه دون الآخر ، ويجعل الاختيار في المعنيين على السائل .

وعلى أن للجيب في جميع ذلك أن يسلم في ابتداء الأمر ما يطالب بتسليمه من غير دلالة على الوجه الذي يفهم ، ويذهب إليه ، ويعنيه ، فإذا أنتج عليه آخر نقيض وضعه ، فكان

(١) أسلم : — س (٢) أنه : أنها سا || إذا س وإذ سا ، م (٣) وعرضا : أو عرضا سا || وأما : فأما سا (٥) المشهور : المشهورات ن || مسافة : مسافة د || وأن : فإن د (٦) به : فيه د || وإن : فإن د ، سا ، م ، ن ، هـ || بحيث : يجيب ب ، د ، س ، سا || ينصر : ينصره ن ، هـ (٧) رأى نفسه : رأيه د ، ن (٨) الذي : والذي ب ، سا || كراهة : كراهية م (٩) في : — س || إذا : إذ س ، هـ (١٠) يسلمه : يسلمه د ، م || وإذا : فإذا د (١١) اسم : الاسم م ، ن || يستفسره : يستفسر س ، م ، هـ || المعنى : بالمعنى د || فعدد : يعدده هـ (١٣) أنه لا يفهمه : — س (١٤) كثيرا : — د || وإن : وإذا د (١٦) عليه : على أحدهما د (١٩) يفهم : يفهمه د ، س || ويعنيه : ويعينه ب ، س ؛ + ولا يؤخذ بالاستفسار والاستفصال د || فكان : وكان د ، س ، م ، ن ، هـ

من وجه آخر غير الوجه الذي فهمه ، عاد فبين أن الذي يسلمه ليس هو على هذا المعنى ، بل على معنى آخر . لكن هذا مما يفرض من المحجب ، ويدل على نقيصة وضعف فيه ، أو قلة إنصاف ومراوغة . فربما ظن به أنه حينئذ قد أخذ يحتال ، حين لزمه اللازم عما سلمه ، فهو يحاول الآن أن يحرف ما سلمه عن وجهه . وربما ظن به أنه كان عيياً غير عالم بالاشتراك ، وعاجزاً عن طلب التفسير فيه .

٥

- والمحجب إذا مانع السائل ، فإما أن يمانعه في المقدمات القريبة ، وقد قيل في ذلك . وإما أن يمانعه في المقدمات المنتجة للمقدمات القريبة . والسائل إما أن يأخذ تلك المقدمات على أنها تعد نحو قياسات ، أو على أنها تعد نحو الاستقراء والتمثيل . وإذا أخذها للاستقراء فجمع منها الاستقراء ، وكان المحجب قد سلم الجزئيات ، لم يكن له أن يماحكه ، أو يمتنع عن القبول إلا بالمناقضة ، كما قيل من قبل . وأضعف من المناقضة ١٠ أن لا يسلم العموم مستغنياً عن أن لا يسلمه بقياس يبين به في بعض الجزئيات أنه بالخلاف ، فيكون ذلك قياساً على مقدمة العناد ، وهي مقدمة المناقضة . فإن للمحجب أن يفعل هذا، وإن لم يكن إلا عمل مضطر . وإنما لا يكون له أن يفزع إلى مثل هذا إذا استقرى عليه حين ما يقصد أن يقيس لا على مقدمة العناد ، بل على نفس المطلوب ليبطل به كلية الاستقراء ، ويجعل للطاوب مناقضة للاستقراء ، لئلا يتم الاستقراء ، فلا يصح ١٥ تقيض المطلوب . وهذا مما قد سلف لك ذكره .

(١) ليس : وليس د (٢) يفرض : يقصر ن || نقيصة : نقصه د ؛ تقصير : س ، سا ، ن ؛ تقصيره م ، هـ (٣) أو قلة : وقلة د || إنصاف : د || ومراوغة : نافسه أو مراوغة ب || مراوغة : مراوغة د || فرما : فإنه ربما د || اللازم : ما لزمه د (٤) سلمه : يسلمه س || يحاول : يجادل ن || يحرف : يصرف د || عيياً : غيباً م (٦) فإما : وإما د (٨) وإذا : فإذا د (٩) للاستقراء : بالاستقراء س ، هـ (١٠) أو يمتنع : ويمتنع د ، سا ، ن ؛ أو يمنع هـ || من قبل : — || من : — (١١) مستغنياً : مستغنياً م || عن : على ب ، د ، س ، م ، هـ || عن أن لا يسلمه بقياس : بسبب قياس د || لا : — س || يبين : يبين د ، م ، ن (١٢) مقدمة المناقضة : مقدمته د (٣) وإن لم : ولم د || يفزع : يفزع هـ (١٤) استقرى : استقرم ؛ استقرآن (١٥) كلية : كله س ؛ كلمة م || للاستقراء : فيه د || فلا : ولان || يصح : يتم ب ، س ، هـ (١٦) وهذا مما قد سلف لك ذكره : وهو على ما سلف د

وأما إذا حاول أن يأتي بقياس ينتج جزئيا غير المطلوب ، يخالف حكمه حكم ما عداه
فله ذلك ؛ كما له أن يأتي بالجزئى المناقض به حسا أو إشارة . ولكن المشاهد والمحسوس
المعترف به ، أكد من المتيّن بالدليل . وليس له بعد تسليم الجزئيات أن يأتي بقياس
يعاند به المقدمة الكلية عنادا كليا . وكيف وقد سلم الجزئيات وما يعمل بقياسه ، وقد
أورده قياسا يخالف الظاهرات . والقياسات التي توجب خلاف الظاهرات ، وإن كان
يوجد فيها ما يصعب حله ، مثل قياس ”زنين“ على إبطال الحركة ؛ ومعلوم من أمرها أنها
مماحكة وعدول عن الحق .

والمماحكة محاورة يعدل بها عن الإنصاف في طريقة المحاورة الاحتجاجية ؛ ومثل هذا
ما الأولى بالمجيب أن لا ينصر وضعا شنعاء ، فيحوج إلى المماحكة .

- ١٠ وإذا تقلد المجيب وضعا صادقا في المشهور يقيس عليه بقياس ينتج نقيضه في الظاهر
فمعلوم أن فيه كذبا . فإن كانت إحدى المقدمتين كاذبة والأخرى صادقة ، فلا ينبغي له أن
يأخذ في المماحكة بالامتناع عن تسليم الصادقة في المشهور ، فينصب إلى التمسك وخصوصا
وله منه محيص ؛ بل يجب أن ينقض القياس من جهة إبطال الكذبة . وأما إذا اجتمع
فيهما الكذب ، فإنه وإن كان إنكاره أيهما شاء رافعا للقياس ، فأولى ما ينكره هو
الكبرى المشتملة على القول الكلى ؛ فلإنها إذا دل على كذبها بالضد أبطل القياس ، وأبطل
أيضا صدق النتيجة في نفسه ، مثل أنه إذا كان قال : كل ع ت ، وكل ت ا ، وكان لا يمكن
أن يكون شيء من ت ا ، امتنع القياس ، وامتنع أيضا صدق أن كل ع ت وذلك

(١) إذا حاول : ههنا فله د || غير المطلوب : — د || المطلوب : الطالب ن (٢) له : أنه
كان د || المناقض : الناقض ه || ولكن : لكن سا ، ن (٣) المعترف : والمعترف ب ؛ والمعروف م
(٤) يعانديه : يعانده م || وقد : قدس ، سا ، م ، ن ، ه (٥) الظاهرات : الظاهر س
|| وإن : فإن سا ، م ، ن (٦) مثل قياس زنين : — سا || ومعلوم : فهو معلوم د ؛ فعلم سا
|| أمرهما : أمره د || أنها : أنه د (٨) طريقة : طريق ن ، ه || الاحتجاجية : لاحتجاجية سا
(٩) ما الأولى : فالأولى ن || ما : أمام ؛ فأما ه (١٠) تقلد : تبلس || يقيس : فقيس
د ، س ، م ، ن ، ه (١١) أن فيه كذبا : أنه كذب ن || له : — د (١٣) وله : له د
(١٤) فيهما : فيها د || فأولى : فأول س (١٥) فلإنها إذا : فإذا س || فانها : فإنه ه
(١٦) قال : — ب || وكان : فكان ن (١٧) أيضا : —

لأنه إذا كان كل عـ ب ، وكان لاشيء من تـ أ وجب أن يكون لاشيء من عـ أ . فاما إذا منع أن يكون كل عـ ب ، وسلم أن كل بـ آ ، منع القياس ، ولم يمنع أن عـ تكون شيئا آخر غير آ لبـ ، ويكون كل ذلك الشيء آ . مع أن تـ آ فيكون آ أعم من تـ ومن ذلك الشيء ، ويكون هناك قياس آخر . فيكون إنتاج كون كل عـ أ ممكنا ، فلا يكون إذن إنكار الصغرى ومقابلته بالضد رافعا للقياس والنتيجة معا .

ومثال ذلك : إن كذب كاذب في أنسقراط جالس ، وأن كل جالس يكتب ، فمنع أن يكون سقراط جالسا ، لم يمنع أن يكون قائما ، ويكون كل قائم يكتب ، كما يكون كل جالس يكتب . وأما إذا قلنا : لاشيء ما هو جالس يكتب ، رفعنا القياس والنتيجة معا . وهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

وممانعة المحيب إما نحو القول ، وإما نحو القائل . والتي نحو القول ، فإن يناكد فلا يسلم . المقدمات بل يابادا إباء لا على سبيل مناكدة ومشاقة للسائل إذا وجده ضعيف الماكة ضيق المجال ، ومع ذلك فيعوص عليه ويأتى بمناقضة ومقاومة غير مناسبة ولا حقّة ، فيضعف السائل عن الإمعان فيما يحاوله ، ويتبلد ، ويتحير .

وإما نحو القائل ، فإن يكون مثلا المقدمات صحيحة ، وقد يلزم عنها المطلوب ، إذا غيرت بعض التغيير ، أو ألحق بها بعض الإلحاق . لكن السائل يعجز عن ذلك فيقاومه ، لا من حيث إنكار المقدمات ، بل من حيث يقول إن تأليفك غير متيح ، وإن ماتدعيه

(١) لأنه إذا كان : لأن ن || وكان لا : ولاد || وجب أن يكون لا : فلا د (١ - ٢) فاما إذا منع : فاذا امتنع د ، ن (٢) ح تكون : تكون ح د ، سا (٣) آ ب : أ ل ب د ؛ ب م ؛ + يكون وسطا د || فيكون : ويكون د ، س ، سا ، ن ، هـ (٥) ومقابلته : ومقابلته || للقياس : بالضد س (٦) كذب كاذب : كاذب كذب د (٧) فع : فع م || يكون : سا ؛ + هو د || يمنع : يمتنع ، ن ، هـ (٨) وإما : وإنا ب (١٠) فلا : ولاد ، ن ، هـ (١١) إباء : - سا ، ن || لا : - س ؛ إلا سا ، م ، ن || إباء لا : لإلا د ، هـ || ومشاقة : ومناقشة ب ، س ، سا ، هـ مش هـ || إذا : لماد (١٢) ومع ذلك : - د ، س | فيعوص : فيعوص م || ويأتى : ويأتيه د ، سا ، م ، ن ، هـ || بمناقضة : مناقضة م (١٣) يحاوله : يعاوده ب ، د ، س ، ن (١٥) التغيير : التغيير : سا ، م (١٦) لا من : لكن د || إن : - س

غير لازم مما تقدمه ، فيكون القصور إنما جاء من سوء تأليف السائل للقرائن ، وقبح ترتيبه للكلام ، وإن كانت قوة كلامه قوة قياسية ، وعلى سبيل الأمثلة المذكورة في تحليل القياسات حين يبين الفرق بين اللازم مطلقا ، وبين اللازم بقياس . وربما كانت هذه الممانعة المتوجهة نحو القائل من سبيل أخرى ؛ وذلك أن يطول عليه الزمان بمباحثات يعود فيها كأنه سائل ، فيجذبه إلى أمور لا ينتفع بها ، ويوجد منه انجذابا معه ، فيسخره وينسيه مبدأ حركته ، ويتشوش عليه الأمر لاختلاط غرضه بما يشغل وقته من أمور خارجية . وهذا خسيس جدا . والمحجب يبيكت السائل إما لسوء قوله ، وإما لسوء مشاركته إياه لشدة معاصرته في تسليم ما حقه أن يسلم ، فإن كان مجاهدا في مجادلته ، نعى أن يكون عذره في ذلك أقرب من القبول . وأما المجادل على سبيل الارتياض ، فإنه يعسر بذلك على نفسه ، إذ الارتياض معاملة شريكة تعود فائدتها على الشريكين معا ؛ فأيهما حاصر حرم نفسه جدواه كما يحرم شريكه ، ولا يكون السائل حينئذ مستعجزا إن انقطع دون غايته ، فإنه قد أسبغت مشاركته ، اللهم إلا أن يكون الارتياض هو الارتياض المذكور بل الارتياض لكسب ملكة المجاهدة والمعاندة ، وذلك شيء آخر . والمعاصر في هذه المعاملة حقه أن يقابل بمعاصرة مثلها . وكذلك إن كان الغرض فيه المجاهدة ، فإن المعاصرة في جدل المجاهد له حد ما إذا تعداه الشريك لم يكن معذورا . فإنه ليس له أن ينكر المشهورات الجلية والأمور الواضحة ، ويمعن في ارتكاب الشنع . فلماذا نعمل ذلك فلا لوم على السائل إذا احتال عليه من كل وجه ، وقاس عليه من كاذبات ، ومن خفيات الشهرة ، بعد أن يستدرجه بلطفه ، ويحتلبه إلى تسليمها له .

- (١) فيكون : و يكون س (٢) للكلام : + ، أن الكلام د || كانت : كان
 د || قياسية : قياسه ب ، د ، م ، ن ، ه || وعلى : على ن || سبل : + إلى م (٣) حين : حتى س ||
 بين : يبين د (٤) المتوجهة : المتوجهة س ، سا ، م ، ن ، ه (٥) يعود : يتفوه د ||
 كأنه سائل : كأنها مسائل د || سائل : يسائل م ، سأل ن || أمور : الأمور د || ويجد منه :
 ويجذبه م (٥ - ٦) فيسخره وينسيه : فينسى السائل كذلك د (٦) بما : لما س ، ه || يشغل : شغل
 سا ، م ، ه || وقته : وقته سا ، ه || أمور : أنه د (٧) قوله : قلم ب ، ه ، مثله س
 (٨) لشدة : ولشدة س ، أو لشدة ، ن ، ه (٨) مجاهدا : مجاهرام || في مجادلته : — ن
 (١٠) على : إلى د ، س (١٢) أسبغت : أثبت ن || إلا أن : + لا د ، م (١٤) بمعاصرة :
 معاصرة سا (١٥) جدل : حدد || له : وله ه || الشريك : شريك ن (١٥) معذورا :
 مقدورا د (١٦) الجلة : الجلة ب ، س ، سا || الواضحة : الرضحة د (١٧) كاذبات : كافيات
 ب ، س (١٨) بلطفه : بلطفة م || تسليمها : تسليم ب

ولا يبعد أن يكون الراضى لنفسه بإنكار المحمودات ممن يعترف بالكذب والخفى ويسلمه ، ويقول به ، فإنه لو كان كل ذلك المميز ، وكل ذلك المنصف ، لما ارتكب الشنع . فهو إذن يجيب لعله يسلم الشنع والخفى الشهرة ، فإذا سلم وقيس عليه من هناك ، فلم يسيء السائل فى القياس عليه مما هو أخفى ، أو ما هو كذب ؛ بل الذنب ذنبه من جهتين : إحداهما أنه عاند الظاهرات ، والثانى أنه سلم ما لا يجب تسليمه .

و بالجملة فإن مجادلة المتعسرين ليس بحسب ما يختاره السائل بل بحسب ما يمكن . وكما أن كثيرا من الناس إذا انفرد بفكر نفسه قال المتناقضات ، والتي فى قوة المتناقضات ، وصادر على المطلوب الأول مع نفسه وهو لا يشعر ، فكذلك لا يبعد أن يكون ذلك حاله مع غيره ، كان سائلا أو كان مجيبا ، فيسلم نقيض وضعه من حيث لا يشعر ، ويسلم ما لا ينبغى تسليمه . فإن استعمل السائل حينئذ ما هو معاداة على المطلوب الأول ، أو عكس قياس ، فليس الذنب إلا للعجيب .

فأما المواضع المستحقة للتبكيث فى القول نفسه فهى خمسة :

أحدها أن تكون الأقاويل لا تنتج أصلا ، إذ لا يكون تأليفها تأليفا قياسيا لا بالفعل ولا بالقوة ، حتى يكون بحيث إذا زيد فيها شيء أو نقص ، تكون له صورة قياس منتج .

والثانى أن يكون متجا ولكن لغير المطلوب .

والثالث أن يكون قد ينتج المطلوب ، ولكن : ١ هو كذب وغير مشهور .

(١) بإنكار : — س || المحمودات : المحمود || من : من ب ، د ، س ، ف ن س (٤) ما : ما ب ، د

(٤) جهتين : وجهين د ، م ، ن (٥) إحداهما : أحدهما م (٦) ليس : ليست م ، ن ، هـ

(٧) والتي فى قوة المتناقضات : — د || المتناقضات : المتناقضة ن (٨) نفسه : يند ب ||

يشعر : + كثير من أصدقاؤنا د || فكذلك : وكذلك ب ، د ، م || ذلك : — هـ (٩) كان : — ن

(١٠) استعمل : استدلس (١٣) إذ : وذلك بأن تكون كاذبة وغير محودة كلها أو جلها أو بأن

د ، م ، ن (١٣) قياسيا : قياسا س (١٤) زيد : أزيد ب

والرابع أن يكون فيه فضل لا يحتاج إليه .

والخامس أن تكون مقدماته صادقة ، ولكن أخفى من النتيجة .

وهذا كله تبكيك القول من حيث هو قول ؛ والذي سلف هو تبكيك القول من حيث القائل .

الفصل الرابع

فصل (د) في الوصايا المشتركة بينهما بعد تعريف القياس الفاضل والقياس المستحق للتبكيث وأصناف ذلك وفيها أصناف المصادرة على المطلوب الأول والمصادرة على المقابل المطلوب

- واعلم أنه لا يستوى كل موضع في استحقاق حمل مقدمات القياس عليه ، بل لكل شيء مقدمة بحسبه . وكثيرا ما يكون القول المنتج أخس مما لا ينتج ؛ وذلك لأنه قد يكون القول المنتج في صورته مؤلفا من كاذبات وشذوبات وأقل شهرة . والقول غير المنتج في صورته قد يكون مؤلفا من صادقات ؛ وربما كان بزيادة تزداد عليه يعود متجا ، والكاذب لا يفلح في حال . وأخس ذلك كله أن يكون مع أنه مؤلف من كاذبات يراد به إنتاج صدق ؛ وبالحقيقة فإن هذا لا يكون قياسا على الشيء مناسبا .

- والقياسات إما تعليمية ، وإما احتجاجية من عمل جدل الجهاد ؛ وإما مضللة سوفسطائية التي يظن أنها تبرهن وبالحقيقة لا تبرهن ؛ وإما تشكيكية . فمن ذلك جدلي ارتياضي يتم بإيراد قياسين على متقابلين ؛ كما علمت . ومن ذلك جدلي امتحاني ، كما يورد من القياسات على تقيض الموجود الحق والمشهور ، كقياس ”زينن“ على دفع الحركة إذا لم يرد به غير الامتحان . فأما إن أريد أنه مؤد إلى إيجاب حق ، فذلك مضلل . والنتيجة المظنونة قد تتبع حقا ومظنونا ، وقد تتبع مظنونين ، وقد تتبع شذوبا قد سلم ومظنونا ، ويكون حكمه حكما بين الأمرين ، وأضعف في بابه من كل واحد مما استعمل في قياسه .

- (٣) رفيا : منها بـ (٤) المقابل المطلوب : مق بل للطلب د ؛ مقابل المطلوب م ، ن
(٥) حمل : حدسا (٦) أخس : أحسن د ، ن (٧) غير : الفير د ، ن || مؤلفا : — سا
(٩) وأخس : وأحسن د ، م ، ن (١٠) وبالحقيقة : بالحقيقة د (١١) مضللة : معضلة ن ؛
يضلله م (١٢) سوفسطائية : + إلهي ب ؛ + إلاد ، سا ، ن || وإما : + جنس م || تشكيكية :
تشكيكية ب ، س ، م (١٣) ارتياضي : ارتبا طي به د || قياسين : قياس د (١٤) به : — د
(١٥) أريد : أدى ه || مضلل : يضل ب ، د (١٦) مظنونين : مظنونا ب ، سا ، م || سلم : علم س ||
(١٧) حكما : حكم س

ومن الوجوه التي يبكت بها القياس أن يكون فيه فضل لا يحتاج إليه ، ويتم الكلام
دونه ، ثم يكون دخوله يعنى وجه اللزوم ، وينحى المقدمة التي عنها اللزوم ، كما إذا
عرض قائل يريد أن يبين أن بعض الظن آكد من بعض وكان يكفيه مثلا أن يقول : لأن
الأمر بعضها أكثر في الإمكان من بعض ، والظن بما هو أكثر قوة أو عدد ظانين أقوى ؛
فترك هذا ويقول : إن من الأمور ما هي دائمة ، ومنها ما هي غير دائمة ؛ والدائمة أفضل .
ثم غير الدائمة منها ما هو أفضل وأتم وجودا ، ومنها ما هو أضعف وجودا ، والظن لا يكون
في الدائمة وإنما يكون فيها هو في الممكن الأكثرى ؛ ثم يتبعه بتمام الكلام . فهذا كلام فيه
حشو يعنيه ويصرف عن التفطن للقياسية التي فيه .

والقول الفاضل هو الصادق المقدمات الطاهرها ، المصيب الترتيب بالفعل ؛ ويليه
الذي إن لم تكن مقدماته ظاهرة كانت قريبة عنها ، أو كانت نتيجة لازمة منها ؛ أو إن
كان قد عدم تمام هيئة التأليف فهو بحيث يعود إلى الترتيب والتأليف الواجب بقليل تقديم
أو تأخير وزيادة ونقصان .

والقول الرذل هو ما يرى أنه منتج وليس بمنتج ، وهو المرأى المشاغبي ، أو الذي ينتج
ولكن غير الذي يراد إنتاجه . ومن وجوه رذيلة القول في ذلك أن يكون منتجا لالطلب ،
ولكن عن مقدمات خارجة عن الصناعة غير مناسبة . كمن يبرهن على الطب من مقدمات
هندسية ، أو على المطلوب الجدل يبرهان تعليمي حقيقي .

(١) بها : به م ، ن ، هـ (٢) كما : وكام (٣ — ٢) إذا عرض قائل : يقول قائل د ،
م ، + بلس || (٤) يكفيه : ويكفيه د || لأن : أن د (٥) أكثر : أكثر أكثر د || ظانين :
ظاهر ، س || إن من : ثم د (٥) والدائمة : فالدائمة هـ || أفضل : أصل ن (٦) وأتم : وأبرم س ||
هو : هي هـ || وجودا : + وفي كل شيء فقد يوجد أفضل وأضعف د ، م (٧) في : — ن
بتمام : + بياق م (٨) للقياسية : بقياسية د ، القياسية هـ (٩) هو : — ب || الطاهرها :
الطاهر د || الترتيب : للترتيب ن (١٠) أو كانت : وكانت ن || نتيجة : النتيجة س || عنها :
منها سا || أولان : وإن ب ، د ، سا ، ن (١١) تمام : بتمام هـ || هيئة : ماهية ب ، س ، سا || يعود :
— س (١٢) أو تأخير : وتأخير ن || زيادة : زيادة سا (١٣) المرأى : المرادى م || أو الذي :
والذي ن (١٥) على : عليها د

ومنها أن يكون إنتاجه للصدق إنما هو عن الكذب ، لا على سبيل قياس الخلف ، ولا لأن الكذب مشهور ؛ فيكون بالحرى أن يلام مستعمله لأمر هو مستحقه لا لأجل الكذب ، فإن للكذب مدخلا في استعمال الجدل ، فإن القياس الكذب قد يستعمل إذ كان مشهورا . ومن استعمل لا على هذه الجهة ، فقد رام المغالطة قصدا ، أو غلط سهوا . وقد يستعمل الكاذب في موضع آخر استعمالا موافقا ، وهو أن يكون المحيب يحفظ صادقا ، ٥ فيلزم السائل أن ينتج كاذبا ، ويلزم أن ينتج عن كواذب محمودة يتسلمها ، فلا يكون هو معذولا في تسلمه الكاذب للكاذب .

ومنها أن يكون مصادرا على المطلوب بالحقيقة في المستقيم ، أو على المقابل بالخلف ، أو يكون كذلك بحسب الظن . وقد علمت ما هو بالحقيقة مصادرة على المطلوب الأول ، وأنه هو الذى يكون حداه بعينه حدى المطلوب . وأما الذى بالظن ، فهو الذى يخاف ١٠ حداه في الحقيقة حدى المطلوب ، لكنه يؤخذ في الظن مكانه ، ويقال لمستعمله إنك سواء أخذت ذاك أو أخذت هذا بدله .

والمصارة التى بحسب الظن هى على وجوه : منها أن يأخذ الأعم مكان الأخص ليقبس ، فيقول له المحيب : إنك قد أخذت الأمر نفسه في حجته ، إذ سواء استعملت الأخص أو الأعم . كن يستعمل في إثبات أن علم المتضادات واحد ، أن علم المتقابلات ١٥ واحد ، فيقول له المحيب إن هذا بعينه هو المطلوب . أو يقول له : لو سلمت هذا لسلمت ذاك .

(١) سبيل : — ن (٢) أن : + لاد ، ن || نام : يلزم ن ، ه || الأمر : لأمر م ، ن || هو : دى م ، ن ، ه (٣) الكذب : الكذب م (٥) موضع : مواضع س ، ه (٦) فيلزم السائل : + فيلزم السائل ب | ويلزمه : ويلزم س ، ه || ينتج : ينتج س (٧) معذولا : + ولا ن || تسلمه : تسليمه م (٨) مصادرا : مصادرة د || المستقيم : المنقسم م || أو : — هو (٩) مصادرة : مصادر س (١٠) حداه : حداد (١٠ — ١١) وأما ... المطلوب : — د (١٠) الذى : الكذب س || فهو الذى : — ب ، د (١٣) هى : — س || يقبس : فيقبس د (١٤) حجته : حجة م ، ن || إذ : أو د ، ه (١٥) أو الأعم : والأعم ب ، د ، س ، ن || المتضادات : المصادرات سا || له : — د (١٧) سلمت : تسلمت س || ذاك : ذلك د ، سا : ه

والثاني أن يأخذ الأخص مكان الأعم ليستقرى ، كما يوجب عكس المثال المورد .

والثالث أن تكون الدعوى جملة ، فيأخذ السائل بالقياس في المصادرة على جزء جزء منها . كمن يريد أن يبين أن الطب معرفة بحال الصحة وحال المرض ، فيقول : لأن الطب معرفة بحال الصحة ، والطب معرفة بحال المرض .

والرابع أن يأخذ اللازم بدل الشيء ؛ كمن يقول : إن الضلع مباين لأنه غير مشترك ؛ أو الإنسان محبوب لأن الضاحك محبوب .

والمصادرات على المتقابلات على خمسة وجوه أيضا : إما الحقيقي المذكور . وإما أن يأخذ بدل التقيض محولا مضادا ، كقولنا : زل ، لقولنا : فاضل ، بدل قولنا : ليس بفاضل . وإما أن يوجب في الجزئي مقابل ما أوجب في الكلي المدعى . وإما أن يصادر على ضد لازم ما وضع في المقدمات ، أو لازم ضده ؛ أو على ما يلزمه ضد لازم الموضوع .

والخطأ في المصادرة على المطلوب الأول هو باعتبار النتيجة ومراعاتها إذا ارتقينا إليها فوجدناها مأخوذة في بيان نفسها . وأما الخطأ في القياس على مقابل المطلوب ، فهو اعتبار مناسبة المقدمات بعضها إلى بعض . فالأول يلتفت فيه إلى النتيجة ، والثاني يعتبر حاله من نفس القياس .

وينبغي لمن أراد أن تحصل له ملكة الجدل أن يتعود عكس القياس بالتقيض والضد ، فيتوسع في إنشاء القياسات . وربما اقتدر على أن يتلطف متى شاء في ذلك ، فيتقضى القياس من نفسه ، إذا أمكن أن يخفى صورة العكس ، ووجد الشهرة تعينه .

(١) يأخذ الأخص مكان الأعم : ينتقل من الأعم إلى الأخص د (٢) أن : — د || السائل بالقياس في المصادرة : يصادرد || بالقياس : القياس م ، ن || بالقياس في المصادرة : القياس فيصادرس ، هـ ؛ القياس في الصادرسا (٣) منها : منه س ، سا ، م ، ن ، هـ ؛ — د || أن : — د ، هـ (٣ — ٤) الصحة وحال ... معرفة : — د (٦) أو الإنسان : والإنسان هـ || محبوب : مجنون سا || محبوب : مجنون سا (٧) المصادرات : نحرمة في نسخة "سا" إلى آخر الكتاب | (٧) وجوه : أوجه ن || وإما : من جلته د (٨) لقولنا : كقولنا م ؛ وكقولنا ن (٩) وإما : فلإما ب ، د ، م ، ن ، هـ (١٣) مقابل : المقابل ن || فهو : + في م ، ن ، هـ (١٥) حاله : بحال د (١٦) يتعود : ينفرز ن (١٧) فيوسع : + أيضا ، هـ

ويجب على الجدلي أن لا يزال يطلب الدربة بالاحتجاج للشيء الواحد من المواضع المذكورة بحجج كثيرة ، ثم يعود ويحتج لمقابله من مواضع أخرى فتارة يعاند مقدمات تلك الحجج ، وتارة مقدمات هذه الحجج التي تقابلها ، فإن ذلك يخرج به ، خصوصا إذا كان جيد الطبع ، حسن الاختيار للأفضل والاجتناب للأخس . وأن يتحفظ المسائل الخلافية المشهورة ، ويحفظ حجج الإثبات والإبطال فيها من المواضع التي ذكرناها . وأن تكون حدود الأصول والمبادئ مشهورة عنده ، وتكون كلها على طرف لسانه . وأن يتدرب في تصيير القول الواحد أقاويل كثيرة بالقسمة ، والأمثال ، وتحليل الحدود والقياسات إلى المبادئ والأصول بممارسة كتاب "أنولوجيا" . وأن يجتهد على رد الجزئيات إلى أحكام عامة تكون أنفع له من حيث الحفظ ، وإن كان أخذ العامي صعبا في كل شيء .

١٠

وأما في الاستعمال فيلغى للجيب أن لا يسلم الكل ما قدر ؛ فالقياس ينبعث من الكل ، كما أن الاستقراء ينبعث من الجزئ . وقد علمت أوفق موضع استعمال كل واحد منهما ، إذ علمت أن القياس ، ينبئ أن يستعمل مع الأقوياء ، والاستقراء مع العامة .

واعلم أن صفاة الجدل تفيدنا القوة على اكتساب القياس ، وعلى المناقضة ، وعلى المعارضة بالاحتجاج ، والتوصل إلى المقاومات ، والشعور بصحة السؤال أو سقمه .

١٥

والقياس فعل السائل ، والمقاومة فعل المجيب . والمعارضة أيضا للمجيب ، وهي أن يورد قياسا ينصر وضعه يحاذي به قياس السائل الذي أبطل وضعه حين لم يقدر على مقاومة ذلك القياس من السائل ؛ وهي ضعيفة جدا . والمناقضة أيضا للمجيب ، وهي في إبطال حكم الاستقراء ، أو تكذيب الكبرى .

- (١) ويجب : ويجوز || على : م (٢) بحجج : للحجج || أخرى : — س
(٣) يخرج به : يخرج ؟ (٤) للأخس : للأخص ه (٥) فيها : — د ، س ، م ، ن ، ه
(٦) وتكون : فتكون د || تصيير : تفسير د ؛ تعميم م (٨) على : إلى ن (٩) العامي : العام
س ، ن || صعبا : طبعان (١١) قدر : قدره ن (١٢) كل : لكل م (١٣) إذ : إذاب ، د ، م ، ن ،
|| أن : — إذب || ينبئ : يمتنع م (١٤) وعلى المناقضة : والمناقضة س ، ه (١٥) بالاحتجاج :
بالحجج || والتوصل : والموصل ب || المقاومات : المقدمات م || أوسقمه : وسقمه د (١٦) فعل :
فعل ن || السائل : للسائل م || فعل : فعل ن || المجيب : للمجيب م || وهي : وهو ن ، ه
(١٩) أو تكذيب : وتكذيب د ، ن ، ه

والقياس والمعارضة يتبدآن من كثرة إلى وحدة . والمناقضة والمقاومة يردان وحدة إلى كثرة . أما المناقضة فبأن يجعل الكلى الواحد الحكم غير كلى ومختلف الحكم . وأما المقاومة ، فلأنها انصراف ما عن الواحد ، وهى الزنيه إلى الكثرة ، وهى المقدمات ، ومع ذلك فإنها تموج إلى أن تصحح ما ينكر من المقدمات بكثرة أخرى . والأولى أن لا يتكفل المحيب حفظ كل وضع أو نصرته ، ولا السائل إيراد القياس على نقبض كل وضع ، بل يجب على المحيب أن تكون نصرته للشهور والصادق ، وعلى السائل أن يكون إبطاله للشنع والكاذب . ومع ذلك ، فلا ضير فى أن يقابل المتعنت بالمتعنت ، والجاحد بالجد ، والجاحد عن الطريقة بالجد عن الطريقة . بل الأولى بمثل هذا المعامل أن يكبح ، ويكتح ولو بمغالطة تروج عليه ، ليعرف أنه مع إنكاره للحق قابل للباطل .

تم كتاب الجدل

١٠

(٢) كلى : الكلى م || ومختلف : ويختلف بنج (٣) وأما : أما م || ما : مما د || التنيه : النسبة د ؛ التبه د ؛ النتيجة م (٣ — ٤) وهى المقدمات : — ن || ما : بما د (٦) وعلى : على د (٧) للشنع : لشنع د || وللکاذب : والكاذب د ، م ، ن ، هـ || ومع ذلك : — د ، ن || فلا ضير : — هـ || بالمتعنت والجاحد بالجد : والمنكر بالإنكار د ، || بالجد : + والمنكر بالإنكار ن ، هـ (٨) المعامل : المقابل د || (١٠) تم كتاب الجدل : + والحمد لله رب العالمين وهو حسبي ونعم قريب ؛ + الفن السابع من المنطق المقالة الأولى فصل ... د ؛ تمت كتابة الفنون السنة الفن السابع من الجملة الأولى فى سونسطيقاس ، هذا آخر كتاب الفن السادس من كتاب الشفاء والحمد لله رب العالمين الفن السابع من كتاب الشفاء ... م ؛ تم الفن السادس الفن السابع وهو مقالان ... ن ؛ هذا آخر الفن السادس من كتاب الشفاء وهو كتاب طويقا أى الجدل . وتمت المجلدة السادسة والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين أجمعين هـ

فهرس بالمصططحات الفنية

(١)

الآثر	٢/٦٦ ، ٢/١٤٥ ، ٥/١٥٢ ، ٢/١٥٥ ، ٤/١٥٦ ، ١٣/١٥٨ ، ٨/١٥٩ ، ١/١٦٠ ،
preferable.	٢/١٧٥ ، ١/١٦١
numerically preferable.	آثر بالأعداد ٥/١٦٠
intrinsically	آثر في نفسه ٥/١٦٠
other, different.	الآثر ١١/٢٥٠ ، ٤/٢٣٠ ، ١٣/٢٠٠ ، ٤/١٦٩ ، ٨/١٦٠ ، ٦/١٥١ ، ٨/٤٩
Here-after	الآخرة ١٦/١٥٢ ، ١٦/١٤٦
opinions.	الآراء ٥/٧٧
Hippocrates medical opinions.	آراء أبقراط في الطب ٢/٨١
particular apinions.	الآراء الخاصة ١١/٨٢
particular opinions of each art.	الآراء الخاصة بصناعة صناعة ١١/٨٢
generally accepted opinions in the arts.	الآراء الذائعة في الصناعات ٧/٧٤
philosophers' opinions.	آراء الفلاسفة ٤/٧٧
Pythagoras's musical opinions.	آراء فيثاغورس في الموسيقى ١٢/٧٢
civic opinions.	الآراء المدنية ٤/٩٥
	الآراء الموجودة في الصناعات ٨/٧٤
instrument.	آلة ٣/٢٧١ ، ١٧/٢٦٥ ، ١٧/١٩١ ، ١٣/٢٣ ، ٢/٢٢
artificial instrument.	آلة صناعية ١١/٢٦٦
	الآلية ٣/١٧٥
instruments.	الآلات ١٤/٣١٢ ، ٦/٣٠١ ، ٢/٩٤ ، ١٢/٤٨
	الآن ١/٢٦٨ ، ٣/٢٦٧ ، ١٩/٢٠١ ، ١٠/١٦٨

(١ ب)

إبدال النسبة ٧/١٥٨

vision.

الإبصار ٢/٢٨٧

الإبطال ٨/٤١ ، ٣/٥٢ ، ٤/٦٣ ، ١/٥٤ ، ٧/٦٥ ، ٨/٧١ ، ١٢/٩٦ ، ٣/١٠٤ ، ١/١٠٣ ، ٧/١٠٥ ،
٧/١٠٦ ، ١١/١٠٧ ، ٣/١١٢ ، ١٨/١٢٠ ، ٤/١٢٢ ، ٢/١٢٣ ، ٢/١٢٤ ، ١٧/١٢٥ ،
٣/١٢٦ ، ١٠/١٣٠ ، ١٤/١٣٦ ، ١٠/١٣٨ ، ٣/١٣٩ ، ١٢/١٤٠ ، ١/١٦٣ ، ٨/١٦٥ ،
١٧/١٦٦ ، ١١/١٧٦ ، ٩/٢٠٨ ، ٤/٢١٨ ، ٩/٢٢٦ ، ٢/٢٢٧ ، ٧/٢٢٩ ، ١٦/٢٣٠ ،
١١/٢٣٥ ، ٢/٢٤٩ ، ٩/٢٧٩ ، ١/٢٨٧ ، ١٠/٢٨٩ ، ٦/٢٩٣ ، ١٦/٢٩٥ ،
١٢/٢٩٦ ، ٦/٣٠١ ، ٨/٣١٧ ، ٦/٣٢٦ ،
destruction.

particular destruction.

الإبطال الجزئي ١١/١٦٣

false proposition destruction.

إبطال الكاذبة ١٣/٣٢٦

universal destruction.

الإبطال الكلي ٨/١٠٥ ، ٨/١٢٢

relative destruction.

الإبطال المعلق ٦/١٦٥

relative destruction and negation.

الإبطال والسلب المعلقين ١٤/١٩٩

commonplace destruction.

إبطال الوضع ١٣/٣١٦

dimensions.

أبعاد (ذو الأبعاد الثلاثة) ١١/٢٥٣

Hippocrates.

أبقراط ٧/٢١٦ ، ١٢/٢٨٢

paternity.

الأبوة ٢/٢٦٣

white.

أبيض ٤/٢٢٠ ، ٦/٢١٩ ، ٦/١٩٧ ، ١٢/١٩٦

absolute wh

أبيض مطلق ٥/٢٢٠

whiteness.

الأيضية ١٤/١٩٦

(أ ت)

continuity.

اتصال ٢/١٧٥ ، ١٧/١٧٤ ، ٤/١٧٠

chance.

الاتفاق ٢/٢٧٧ ، ٦/٢٤٤

by chance.

اتفاقي ٦/٢٤٤

(أ ث)

الإثبات ٢/٥٢ ، ١/٥٤ ، ٤/٦٣ ، ٢/٦٥ ، ٧/٧١ ، ١٢/٩٦ ، ٣/١٢٦ ، ١٠/١٣٠ ،
١٤/١٣٦ ، ١/١٣٨ ، ٣/١٣٩ ، ١٢/١٤٠ ، ١٧/١٦١ ، ٧/١٦٣ ، ٦/١٦٥ ، ١/١٧٩ ،
٤/٢٠٨ ، ٤/٢١٨ ، ٥/٢٢٦ ، ٢/٢٢٧ ، ٧/٢٢٩ ، ٦/٢٣٠ ، ١٥/٢٣٣ ، ٨/٢٤٥ ،
٢/٢٤٩ ، ١١/٢٦٢ ، ٩/٢٧٩ ، ١/٢٨٧ ، ٥/٢٩٣ ، ١٦/٢٩٥ ، ١٢/٢٩٦ ، ٦/٣٠١ ،
construction. ٨/٣١٧ ، ٦/٣١٨

construction of the genus. إثبات الجنس ٥/٢٠٣

universal cons. إثبات كلي ٧/١٢٥ ، ٧/١٢٢

absolute construction. الإثبات المطلق ١٤/١٠٤ ، ٣/٧٠ ، ٥/٦٦ ، ٧/١٤

الإثبات والإبطال المطلقين ١٧/١٨٣ ، ١/١٦٥ ، ٥/٢١٨

الإثبات والسلب ١٥/٢٣٠

الإثبات والنفي المطلقين ٨/١٠٣

الاثنين (عدد) ٣/٢٥٣

duality; dualism أثينية ٩/٣١٢ ، ٤/٢٥٣ ، ٤/٦٨ ، ١٤/٤٦

اثينية الصانع ٢/٣٢٢

(ا ج)

good and bad. الإجابة والرداءة ٣/٢٢٦

bowl. الإجابة ٦/٢٦٦

composition. الاجتماع ٥/٢٨٦ ، ٤/٢٧٣

avoidance. الاجتناب ٤/٣٣٥ ، ٥/١٤٥

avoidance of the lower. الاجتناب للأخس ٤/٣٣٥

celestial bodies. الأجرام السماوية ١١/٥٦

parts. الأجزاء ٥/٢٨٧ ، ١/٢٨٦ ، ١٥/٢٨٥ ، ٤/٢٧٣ ، ٧/٢٥٢

generated parts. أجزاء حادثة ٦/١٨٨

parts of the syllogism.	أجزاء القياس ٣/٤٢
similar parts.	أجزاء متشابهة ٤/٢٢٥
bodies.	أجسام ١٥/٢٩٤ ، ١٠/٢٦٩ ، ١٠/٢٣٧ ، ٥/٢١٧
consensus of the religeuos.	إجماع أرباب الملل ١٠/٣٩
most honourable.	الأجل ١/١٤٨ ، ٦/١٤٦
genera	الأجناس ١٠/٢٦٦ ، ٨/١٩٥ ، ٨/١٨٠ ، ١١/١٧٨ ، ١٦/١٠٤ ، ١٥/٨٩ ، ٧/٥٦
generated genera.	الأجناس الحادثة ٩/١٨٩
real genera.	أجناس حقيقية ٧/١٩٤ ، ١١/١٨١
summa genera.	أجناس عالية ١٣/٨٧
unreal genera.	أجناس غير حقيقية ٩/١٨٠
proximate genera	أجناس قريبة ١٧/٨٧
imaginary genera	أجناس متخيلة ٧/١٩٤
	اجناس متداخلة ٤/٢٠١ ، ٨/١٦٩
intermediate genera	أجناس متوسطة ١٤/٨٧
	أجناس متوسطة مختلفة ١٣/٨٧
different genera.	أجناس مختلفة ١١/٨٨
privative notions genera.	أجناس المعاني العدمية ٧/٢٥٧

(١ ح)

argumentation.	الاحتجاج ١/٣٣٥ ، ٣/٩٧
argumentative syl.	إحتجاجية (قياسات) ١١/٣٣١
avoidance	الاحتراز ١٤/٣١٧ ، ١٢/٣١٣
	الاحترازاات ٣/٣١٥
caution.	الاحتياط ٥/٣١٣
device.	الاحتيال ١٠/٣٢١

stones.

الأحجار ٤/٨٦

one of two things.

أحد أمرين ١٣/١٨٨

one of three things.

أحد الثلاثة ١٤/٥٨

one of two parts.

أحد الجزئين ٨/١٨٦، ١٤/٥٨

one of the five elements.

أحد الخمس ٢/١٩٢

one of two things.

أحد الشيئين ٤/١٨٦

one of two divisions.

أحد القسمين ٨/٢٧١

one of two propositions.

أحد القولين ١٤/٦٠

a commonplace.

أحد المواضع ١٠/١٩٢

more careful.

أحرص ٦/٢٧

more worthy.

الأحرى ٩/١٥٧، ٥/١٤٥، ١١/١٤٠، ٧/٨٩، ١/٨٣، ٨/٦٥

to do good to our friends.

الإحسان إلى الأصدقاء ١٤/٧٤، ١/٣٨

truth.

الإحقاق ١١/١٣٧

judgments about universal.

الأحكام على الأمور الكلية ٧/١٠

sense judgments.

أحكام الحس ١٣/٩٢

art criteria.

أحكام الصناعة ١٤/٣٧

general rules.

أحكام عامة ١٠/٣٨

أحكام عامة كلية ١٠/٣٨

scientific judgments.

أحكام العلم ١٣/٩٢

states.

أحوال ٩/٣١٧، ٣/٣١٣، ١١/٢٦٢

accidental states.

الأحوال العارضة ١٦/٢٩٥

(أخ)

examination.

الاختبار ١٦/١٦، ٦/١٥

mixture, compound.

الاختلاط ٣/١٧٥، ١٧/١٧٤، ٩/١٤٩

difference.

الاختلاف ٢/٢٢٤

apparent difference.	اختلاف ظاهر ١ / ٢٢٣
	الاختناق ١٤ / ٣٠٩
choice.	الاختيار ٤ / ٣٣٥ ، ١٦ / ٣٢٤ ، ١ / ٣١٧
choice of the best.	الاختيار للأفضل ٤ / ٣٣٥
lower.	أخس ٥ / ٢٢٦ ، ١٥ / ١٩٩ ، ١٣ / ١٥٦
	أخص ٦ / ٣٠٦ ، ١٠ / ٣٠٥ ، ٧ / ٣٠٤ ، ٧ / ٣٠٢ ، ١ / ٣٠١
more particular.	١ / ٣٣٤ ، ٣ / ٣٠٥ ، ٣ / ٢٨٠ ، ٤ / ٢٧٥ ، ١٤ / ٢٧٤ ، ١١ / ٢٥٤
concealment of the conclusion.	إخفاء النتيجة
faliure.	الإخفاق ١٦ / ٢٣
more concealed.	أخفى ٢ / ٣٣١ ، ٣ / ٢٨٠ ، ٩ / ٢٣٦ ، ١ / ٢٠٨
	أخفى الأمرين ٩ / ٢٣٦
	أخفى من الشيء ١ / ٢٠٨
temperaments.	الأخلاق ٦ / ٢٦٧
worthiness, likelihood.	الأخلاقية ١٥ / ٦٥
more good.	أخير ١٥ / ١٨٠ ، ١ / ١٤٦

أ د

more precise.	أدق ٨ / ٢٩٧ ، ١٨ / ١١٥
dark.	أدكن ١٠ / ٨٦
more denoting.	أدل ١٠ / ٢١٤
	أدل كثيرا ٩ / ٢١٠
more denoting and defining.	أدل وأشد تعريفا ١٠ / ٢١٤
more denoting and proper.	أدل وأولى ١٧ / ٢٠٢
proofs.	أدلاء (جمع دليل) ١ / ٣١٨
more constant.	أدوم ١٨ / ١٤٦

(أ ذ)

submission.	الإذعان ٤/٤٠
minds.	الأذهان ٨/٣٩
harm.	أذى ١٢/٢٧٢، ٥/١٦٣، ٧/١٥٩

(أ ر)

will.	إرادة ١٤/٢٧٧، ١١/٢٧٤، ١٢/٢٧٢، ٦/٢٤٧، ١٣/٢١٨، ٩/١٥٧
absolute will.	الإرادة المطلقة ٦/٢٧٥
artisans.	أرباب الصنائع ٦/٢٤
base gains.	الأرباح الدنيئة ٩/١٨٤
four.	الأربعة (عدد) ٢/٢٨٦
committing absurdity.	ارتكاب الشنع ١٦/٣٢٨
	ارتياض (الموضع — القياسات) ١٤/٣١٩، ١٤/٧١
mental training.	الارتياض ٩/٣٢٨، ٨/٣١٩، ٩/٩٢، ١٤/٤٨
	ارتياض بالمشاركة ١٢/٣٢١
earth.	الأرض ١٣/٢٥٢، ١٤/٢٤٦، ١٠/٢٢٥، ٨/٢١٠، ١٢/٣٧
wise.	الأريب ١١/١٥٢

(أ ز)

paralle	إزاء ١/٢٧٥، ١٩/١٤١
	إزاء الخصوص ٢/٢٧٥
	إزاء العموم ١/٢٧٥
eternal.	أزلى ٩/٨٣، ٥/٧٨، ١٧/٧٦
plus, increased.	الأزيد ٤/٢٣٧، ٨/١٦١، ٧/١٥٠، ٤/١٤٩، ٦/١٤٥
	الأزيد في الحال ٩/١٦١
	الأزيد والأغلب ٥/٢٣٧
plus and minus.	الأزيد والأنقص ١١/٢٣٢

(أ س)

doing bad.	الإساءة ١٣/٣٨
doing bad to the enemies.	الإساءة إلى الأعداء ١٤/٧٤
causes.	الأسباب ٧/٢٩٤ ، ١٨/٢٦٧ ، ٦/١٤٨
maintaining causes.	أسباب حافظة ١٣/٢٦٧
efficient causes.	أسباب فاعلة ٧/٢٩٤ ، ٨/٢٦٧ الأسباب الفاعلة المفسدة: ٧/٢٩٤
prohibiting causes.	أسباب مانعة ١٨/٢٦٧
probable causes.	أسباب مرجحة ١٣/١٤٨
corrupting causes.	أسباب مفسدة ٧/٢٩٤
prior.	أسبق ٧/٣١٤ ، ٣/٢٠٩ ، ١٢/١٤٩
discovering.	استبانة ١٦/٥٠
exception.	الاستثناء ٣/١٢٦ الاستثناءات ٤/١٢٥ استجابة ١٧/٣٠٣ استجبان ١٣/٢٠٩
alteration.	أستحالة ١٥/٢٨٧ ، ٥/٢٦٢ الاستحالات ١٠/٢٦٢ استحقاق ٥/٣٣١ ، ١٣/٢٣٣ ، ٣/٢٠١
depreciation.	استخفاف ١٤/٢٨٨ ، ١٦/٢٥٧ استدارة المعدة ١٩/١٧٨ استدراج المحجب ١٤/٣٠٨ الاستشهادات ١٨/٣٠٣ الاستظهار ٢/٣٠٣ ، ١٢/٣٠٢ الاستعارة ٩/٣١٨ ، ١٢/٣١٧ ، ٣/٢٤٥ ، ٥/٢٤٤ استعارة مبتدعة ١٥/٢٤٤ استعداد ١٤/٢١٤
metaphor	
aptitude	

innate aptitude.

الاستعداد الجبلى ٩/٢١

الاستعدادات ١٦/٢١١

استعدادية ١٢/٢٦٦

استعطاف. ٢/٣٠٤

employment of dialectic.

استعمال الجدل ٣/٣٣٣

employment of the appropriate.

استعمال المناسبة ١٣/٢٢٩

appropriate employment.

استعمال موافق ٥/٣٣٣

employment of the subject.

استعمال الموضوع ١٤/٤٢

benefit.

الاستفادة ١٥/٣٠٨

vomiting.

الاستفراغ ١٣/١١٢

questioning and distinguishing.

الاستفسار والاستفصال ١٤/٣٢٤

discovering and questioning.

الاستكشاف والاستفهام ١٠/٣٢٤

in a straight line

الاستقامة (المتحركة بالاستقامة) ١/٢٩٥

pondering.

استدحاح الخاطر ٩/١٢٥

الاستقراء ٥/١٠٩ ، ٦/١٠٨ ، ١٤/٩٦ ، ٧/٨١ ، ٨/٦٩ ، ١٤/٣٩ ، ١٣/٢٦ ، ٩/٢٥

٨/٣٢٥ ، ٤/٣١٢ ، ٤/٣١١ ، ٤/٣٠٥ ، ٤/٣٠٣ ، ١٢/٣٠٢ ، ٧/١٨٨ ، ٣/١٢٥

induction.

استقراء استظهارى ١٥/٣٠٣

dialectical induction.

استقراء جدلى ١٢/٣١١ ، ١٥/٣٠٢

necessary induction.

استقراء ضرورى ١٥/٣٠٣

(ترصد) الاستقراء ٧/٣٠٥

discovering.

الاستكشاف ١١/٣٢١ ، ١١/٣١٥ ، ١٤/٢٨٩

persuading the answerer.

استمالة المخاطب ٢/٣٠٤

deduction.

استنباط ١٣/٤٨ ، ٤/٤١

breathing.

الاستنشاق ٥/٢٣٦ ، ١٣/٢٣٥

استنكار ٦/١٩٦

استواء التركيب ١٤/١٣٢

استيضاح ١١/٣٢١

more heated.	الأضغ ٦/١٤٦
lion.	الأسد (الحيوان) ١١/١٥٦
down.	الأسفل ٧/١٧٠
intoxicating.	إسكار ٢/١٤١
الاسم ٦/١٣٥ ، ٤/١٢٦ ، ٢/١١٥ ، ٧/١١٣ ، ١٧/٨٥ ، ١٥/٨٤ ، ٩/٦٣ ، ١٣/٣٨ ، ٢/٢٤٣ ، ١/٢٠٩ ، ١/١٩٤ ، ٢٠/١٧٨ ، ٢/١٧١ ، ١٠/١٧٠ ، ٨/١٦٥ ، ٥/١٤٣ ، ١٢/٢٧٩ ، ٢/٢٧٧ ، ٥/٢٧٢	
name.	
God (name of).	(اسم) الله ٥/١١٠
first name.	الاسم الأول ٩/٢٧٩
sceond name.	الاسم الثانى ٩/٧٨
name of description.	اسم الرسم ١٧/٢٠٨
similar name.	الاسم المتشابه ١٤/١١٦ ، ٧/٨٤
limited name.	الاسم المحدود ٢٨/٢٧٦
particular name.	الاسم المخصوص ١/٢١٧
synonymous name.	الاسم المرادف ١٢/٢٨٤ ، ١٤/٢٢٤ ، ١٦/٥٤
compound name.	الاسم المركب ١٣/٨٨
الاسم المشترك ١٤/١١٦ ، ١١/١١٤ ، ١١/٩٤ ، ٢/٩٠ ، ٧/٨٤ ، ٣/٤٠ ، ١٠/٢٥ ، ١٤/٣١٢ ، ٨/١٥٠	
common name.	
الاسم المشكك ١١/٢٠٩ ، ١٤/١١٦ ، ١١/٨٧ ، ٧/٨٤	
generally accepted name.	الاسم المشهور ٤/١١٢
names.	الأسماء ١١/٢٧٦ ، ١٣/٢٤٤ ، ٣/١٥ ، ١٣/٢٤٤
	الإسهاب ٣/٣١٠
	أسهل الأجسام حركة ٢/٢١٠

(أ ش)

sign.	الإشارة ٢/٣٢٦ ، ٥/٢٩٥ ، ١٢/٢٥٩ ، ١٥/٢٣١ ، ٧/٢١٨ ، ٤/٣١١
	أشبه بالعوام

equivocation.	اشترك ٩/٣١٨ ، ٢/٣١٦ ، ٧/٢٤٤ ، ١/٢١٠ ، ٤/١٤٣ ، ١٤/٨٥
	الاشتراك الاتفاق ٦/٢٤٤
	اشترك الاسم ٩/٢٧٧ ، ١٨/٢٧٦ ، ٧/٢٣٣
equivocal name.	الاشتغال ١٠/١٢٦
	الاشتقاق ٢/٢٢١ ، ١٦/٢٢٠ ، ١٦/٢٤٤ ، ٧/٢٠٣ ، ٥/١٧٩ ، ٤/١٧٦ ، ٩/١٣٥
derivation.	اشتقاق العلم ١٦/٢٢٠
	الاشتقاق ١٤/١٢٧ ، ٤/٨٧
	الاشتهار ٢/١٩٦
accepted by induction.	اشتهر بالاستقراء ١٠/١٩٥
individuals.	الأشخاص ٨/١٧٩ ، ٦/١٠٨ ، ٣/١٠٧
	الأشد ٩/٣٠٩ ، ٧/٣٠٦ ، ٩/٢٨٧ ، ٥/٢٦٩ ، ٨/٢٣٣
	أشد استعدادا للشقاق ٩/٣٠٩
more convincing.	أشد إقناعا ٩/٨١
more difficult.	أشد تعسرا ٩/٣٠٩
sweeter.	أشد حلاوة ١٥/١٤٠
worst.	أشد رداءة ١٠/٣١٣
more black.	أشد سوادا ٢/١٥٣
	أشد لطافة ١٥/٢٦٩
	أشد مناسبة ٤/١٤٧
	أشد ميلا ١٠/١٥٠
stronger and weaker	الأشد والأضعف ٦/٢٣٢
	الأشرار (جمع شرير) ١٣/٢١٠
figures.	الأشكال ١١/٥٩
sylogistic figures	الأشكال القياسية ١٣/٧٦
difficulty.	الإشكال ١٤/٢٠٩

more accepted.

مقدمات) أشهر ٣٢٠/

أشهر الشهرة ١/١٩٦

useful in admission.

الأشياء النافعة في التسليم ٤/٣١٩

(أ ص)

correctness.

إصابة ٣/٣١٨ ، ١٥/٢٨٩ ، ١٥/٢٨٨

أصحاب التصريف ١٦/٢٣٦

exponents of the vacuum.

أصحاب الخلاء ٧/٢٩٦

exponents of the forms.

أصحاب الصور ١٦/٢٥٦ ، ٣/٢٥٥

exponents of the ideas.

أصحاب المثل ١٢/٢٥٥

الإصغاء (إلى البرهان) ٢/٥٠

origin, principle.

أصل ٩/٣١٩ ، ١١/٢٧٩ ، ١/٢٧٣ ، ٢/٢٦٢ ، ٦/٢٠٢ ، ٦/١٣١

الأصل أولى في المشهور ٨/٢٠٢

origin of the common essence.

أصل الماهية المشتركة ٤/٢٤٢

principles.

الأصول ٣/٢٣٠ ، ١٠/٢٧٩ ، ٢٠/٢٦٤ ، ٣/٢٢٦

الأصول النافعة ٢/٢٩٠

more proper.

الأصلح ٦/١٥٠ ، ٥/٩٥

appropriateness.

الأصلحية ٧/١٥٠

classes of the pedestrian.

أصناف الماشي ١٥/٢٤٦

more correct.

الأصوب ١٢/٢٧٩

(أ ض)

الإضافة ٧/٢٨١ ، ٩/٢٦٥ ، ٥/٢٦٣ ، ٦/٢٥١ ، ١٢/٢٣٥ ، ٢/٢٠٨ ، ١/١٨٣ ، ١/١٥٠

relation.

genus' relation

إضافة الجنس ٦/٢٦٥

الإضافة الجنسية ٤/١٨٢

real relation.

إضافة حقيقية ١/٢٦٦

articular relation.

إضافة خاصة ٦/٢٦٥

knowledge relation.

إضافة العلم ٢/١٨٣

relation in substance.	إضافة في الجوهر ٦/٢٦٣
relation in quantity.	إضافة في كمية ٦/٢٦٣
relation in quality	إضافة في كيفية ٥/٢٦٣
absolute relation.	إضافة مطلقة ١٦/١٤٢
	الإضافة المطلقة المتضمنة ٥/١٤٣
relation in possession.	إضافة الملكية ١/١٨٣
	”جملة“ الإضافة ١٧/٢٦٤
	الإضافتان ١/٢٥١
contraries.	الأضداد ٥/٣٠٥ ، ٥/١٧٨ ، ١٥/١٣٧ ، ٣/١٣٢ ، ٦/١٣٠ ، ٣/١٢٩ ، ٤/١٠٧ ، ١٦/٨١
particular contraries.	الأضداد الجزئية ٤/٨٤
	”كثير“ الأضعاف ٦/١٨٢
weaker.	الأضعف ٥/١٤٦ ، ٧/٨٩ ، ١/٨٣ ، ٩/٦٥
less cogent.	أضعف إلزاما ٩/٨١
less existent.	أضعف وجودا ٦/٣٣٢
sides.	الأضلاع ٢/٣١٩
brighter.	أضوا ١٢/٢١٣

(أ ط)

absoluteness.	الإطلاق ٣/٢٥٠ ، ١١/٢٤٩ ، ٣/٢٣٢ ، ٨/٢٢٣ ، ١٢/١٤٢ ، ١/١٤١
absolutely.	”على“ الإطلاق : انظر (ع)
longer in time.	أطول زمانا ١١/١٤٥ ، ٥/١٥٢

(أ ظ)

إظهار (اشتراك الاسم) ٥/٣١٦

(أ ع)

اعتبار	١١/١٩٥ ، ٩/١٩٤ ، ٤/١٤٩ ، ١/١٤٤ ، ١١/١٤٣ ، ١٦/١٣٥ ، ٦/٥٤ ، ١٤/١٥
consideration	٣/١٩٨ ، ٥/٢١٠ ، ٣/٢١٨ ، ٨/٢٢٩ ، ٤/٢٤١ ، ٦/٢٤٧ ، ٧/٢٥٣ ، ٢/٢٥٦ ، ١٤/٢٥٨ ، ٣/٢٧٣ ، ٣/٢٧٦ ، ١٠/٢٦٨ ، ١٧/٢٦٠ ، ١٩/٢٥٩

first consideration.	١٠/٢٨٤ الاعتبار الأول
second consideration.	١٢/٢٨٥ الاعتبار الثاني
consideration of the truth.	٨/١٩٥ اعتبار الحق
consideration of the acceptance.	٦/١٩٥ اعتبار الشهرة
consideration of the term.	٧٠/١٢٠ ، ١٧/١١٩ ، ١/١١٣ ، ٣/١١٢ اعتبار اللفظ
consideration of the defined.	٦/٢٤٧ اعتبار المحدود
consideration of the accepted.	١٨/١٩٥ اعتبار المشهور
single consideration.	١٥/١٩٥ اعتبار مفرد
consideration of the circumstance.	٨/٢٢٩ اعتبار المناسبة
consideration of the subject.	٧/٢٩٥ اعتبار الموضوع
one consideration.	٩/٢٠٧ اعتبار واحد
considerations.	١٠/٢٦٨ الاعتبارات
two considerations,	٥/٢٣٣ ، ١/٢١٨ الاعتبارين
equilibrium.	٧/٢٦٧ ، ٣/٢٤٣ ، ٣/٨٩ اعتدال
balanced temperame:	١٤/١٣٢ اعتدال المزاج
objection.	١١/٣٠٧ الاعتراض
confession.	١٢/١٥ الاعتراف
belief.	١/٢٧٦ ، ١٤/٣٠ ، ١٦/١٧ اعتقاد
	١/٢٧٦ اعتقاد كلي
habit.	٣/٢٨ اعتياد
enemies.	١٣/٣٨ الأعداء
numbers.	١٣/١٧٦ ، ١٠/١٥٨ الأعداد
privative notions.	٧/٢٧٦ ، ٨/١٨٠ ، ١٧/١٧٩ ، ١٠/١٥٤ الأعدام
privative genera.	٩/١٨٠ اعدام الأجناس
accidents.	٧/٢١٤ ، ٨/١٧٤ ، ١٥/١٧٠ ، ٢/١٦٩ ، ١٦/١٦٨ الأعراض
essential accidents to the genus.	١١/٢١٨ الأعراض الذاتية للجنس

essential accidents.

الأعراض الذاتية للحيوان ١٤/٢١٨

more knowable.

أعرف ٩/٢٧٩ ، ١٦/٢٥٢ ، ٧/٢٥٠ ، ٦/٢٤٩ ، ١٥/٢١٢ ، ١٠/٢٠٨ ، ١٣/٢٠٧

essentially more knowable.

أعرف بالذات ١١/٢٠٨

more knowable by speculation.

أعرف بالنظر ١٣/٢٠٨

أعرف من الشيء ١٣/٢٠٧

الأعصل ١٠/٣٢٠

organic parts of the body.

الأعضاء الآلية ٣/١٥٧

higher.

الأعلى ١٧/١٧٠

higher genus.

أعلى الأجناس ١/٨٨

higher rank.

أعلى رتبة ٤/٢٥

أعلى الأجسام المتحركة بالاستقامة ١/٢٩٥

أعم ٥/٢٠٧ ، ٨/١٩٩ ، ٧/١٧٥ ، ١٧/١٧٤ ، ٦/١٧٢ ، ١/١٧١ ، ٧/١٦١ ، ١٨/١٤٦ ، ١/٢١٧ ، ٨/٢٤١ ، ١١/٢٤٦ ، ٩/٢٥٤ ، ١٥/٢٦٤ ، ١٣/٢٧٤ ، ٣/٢٧٥ ، ٤/٢٨٠ ، ١٥/٢٨٤ ، ٢/٣٠٥ ، ١٣/٣٣٣ ، ١/٣٣٤

more common; more general.

الأعم جنسا ٨/١٧١

أعم من الآخر ٩/٦١

أعم من الآخر ١/٢٠١

(أ غ)

ommitting the necessary.

إغفال الواجب ١٠/٢٥٣ ، ١٠/٢٤٣

ommitting the essence.

إغفال الماهية ٢/٢٥٤

ommitting a difference.

إغفال فصل ٧/٢٧٤

ambiguity of the term.

إغلاق اللفظ ٤/٢٤٥ ، ١٦/٢٤٣

(في) الأغلب ٥/٢٣٧ ، ٨/١٢١

(أ ف)

excess.

إفراط ٢/١٩٠ ، ١٤/١٨٩

corrupting the substance.

إفساد الجوهر ٦/٢٦٢

أفضل-الأفضل ١٥/١٩٩ ، ١٥/١٥٧ ، ١٢/١٥٦ ، ٤/١٤٩ ، ١/١٤٧ ، ١٤٦ ، ٣/١٤٥
better, best ١٠/٢٩٤ ، ٢١١/٢١٤
أفضل من العادل ١٠/١٥٣
أفضل وجوداً ٦/٣٣٢
الأنكار ٤/٢٦٧
opinions, notions, ideas.

(أق)

أقاويل ١٨/٣٠٣ ، ١٤/٣٠٩
reasonings, discourses
أقاويل جدليه ٥/٩٥
dialectical reasonings
أقاويل كثيرة ٧/٣٣٥
الاقطار ١٥/١٧
ability, capacity
الاقطار على أخذ النشابه ١٦/٩٢
الاقتصار ٥/٢٧٩
الاقتضاب ١٣/٧٥
أقدم ١٠/٢٨٨ ، ٣/٢٦١ ، ١٨/٢٦٠ ، ٤/٢٤٩ ، ١٧/٢١٢ ، ٥/١٣٩
prior, antecedent
أقدم من النوع ٤/٢١٣
أقرب إلى الشهرة ٩/٣٨
الأقل ١٣/٢٣٣ ، ٢/٢٣٢ ، ٤/٢٢٤ ، ٩/٢١١ ، ١/١٧٢ ، ٧/١٣٩ ، ٣/٦٦ ، ٨/٦٥
less
٩/٢٧٩ ، ٨/٢٧٨ ، ١٠/٢٧٢ ، ٩/٢٦٩ ، ٥/٢٥٠

أقل إشاراً ٤/١٦١
أقل خيرية ٣/١٤١
أقل سوادية ١٤/١٦١
أقل شراً ١٣/١٤١
أقل شرية ١٣/١٤١
أقل شهرة ٧/٣٣١
أقل عدداً ٥/١٥٩
أقل نارية ١٥/٢٦٨
الأقل والأكثر ٦/٢٧٩ ، ١/٢٠٠
less and more

إقلاع المطر ١٤/٢٠٣

أقليا ٦/١٢٧

الإقليم الثالث ١٠/١٥٠

الإقليم الرابع ١٠/١٥٠

إقناع ١٦/١٦ ، ٧/١٧ ، ٣/٢٣ ، ٣/٢٤ ، ٢/٥٢ ، ٣/٦٦ ، ٨١/٩ ، ١١/٢٨٢

persuasion.

(أ ك)

obtaining the definitions.

اكتساب الحدود ٨/٢٤٥ ، ٦/٢٤١

obtaining the subject.

اكتساب الموضوع ١٤/٤٢

الأكثر ١٠/١١٣ ، ٨/١٣٨ ، ٥/١٣٩ ، ١/١٤١ ، ١١/١٤٩ ، ٧/١٥٠ ، ١/١٥١ ،

٢/٢٢٤ ، ٦/٢٢٥ ، ٣/٢٣٢ ، ١٦/٢٣٤ ، ١٨/٢٦٨ ، ٩/٢٦٩ ، ١٠/٢٩٤ ، ٩/٣٠٩ ،

more.

أكثر أسبابا ١٦/١٤٨

أكثر الأمر ١٥/٣٢٢ ، ١٢/١٠٩ ، ٣/٧٥ ، ٦/٤١ ، ٧/٣٤

أكثر إثارا ٤/١٦١

أكثر ثباتا ٥/١٥٢

أكثر حمدا ٩/٣٠٩

أكثر خيرية ٣/١٤١

أكثر شرا ١٣/١٤١

أكثر شهرة وحدا ١٠/٣٠٨

أكثر عددا ٤/١٦٨ ، ١٨/١٤٦

الأكثر والأزيد ٧/١٥٠

الأكثر والأشد ١٢/١٤٥

الأكثر والأقل ٨/٢٩٥ ، ٧/٢٦٩ ، ٧/٢٣٣ ، ١/٢٣٢

الأكثر والأولى ١/٢٨٠

أكثرى الصدق ١١/٣٤

أكثر يا ١١/١٣٩ ، ٦/١٢٧

أكثرية الصدق ٦/٣٤

honourable

أكرم ٤/١٥٧

أكرم في نفسه ١٢/١٤٥

more perfect.

أكل ١٣/١٤٨

generations.

الأكوان ٧/٢٩٤

(أ ل)

divine.

إلهي ١٢/١٤٦

pleasure.

الالتذاذ ٧/٢٧٣

pleasure of the soul.

التذاذ النفس ٢/٨٦

implication.

الالتزام ١٣/٣٢٠

contact.

الالتقاء ٦/٢٥٥ ، ٢/١٧٥ ، ١٧/١٧٤

fiery flame

(الشعلة) الالتها بية : ٨/٢٢٤

(أسداء) وألحام : ٥/٢٨٦

الإلزام ١٦/٢٣٣ ، ٨/٩٥ ، ٣/٨١ ، ١١/٤٩ ، ٤/٢٥ ، ٣/٢٤ ، ٧/٢٠ ، ٩/١٨ ، ٣/٣٢١ ، ١٤/٣٠٩

cogency.

absolute cogency.

الإلزام المطلق : ٩/١٨

our languages.

ألستنا : ١٥/١٣٥

lighter

ألطف : ١٠/٢٦٩ ، ٦/٢٣٧ ، ٥/٢١٧ ، ٦/٢١٢

ألطف الأجسام : ٦/٢١٧ ، ١٠/٢١٠

words.

الألفاظ : ١٠/٢٤٤

simple words.

الألفاظ البسيطة : ١٨/١١٠ ، ٦/٧

الألفاظ الروابط والأواصل ١٧/١٨٢

ألفاظ الشعراء : ١٨/٣٠٤

synonymous words.

الألفاظ المترادفة : ١١/١٢٧

different words.

الألفاظ المختلفة : ١٠/٢٤٤

single words.

الألفاظ المفردة : ٧/٦٢

God.

الله ٨/٧٩

God is One.

الله واحد ٨/٤٣

pain	الألم ٦/١٨٥
	الألم في الحس ٦/١٨٥
colours	الألوان ٤/٢٦٦
downwards	إلى أسفل ٩/٢١٠
upwards	إلى فوق ١٢/٢٣٢ ، ٣/٢١٠

(١ م)

examination	الامتحان ١٥/٣٣١ ، ١٠/١٨
examining the unknown	امتحان المجهولات ١٧/٣٩
critical reasonings	(مقاييس) امتحانية ٤/٤٥ ، ٥/٤٤
extension	امتداد ٥/٢٥٥
mixture	امتزاج ١١/٢٨٧ ، ٣/١٨٥
impossibility, refusal	امتناع ١٢/٣٢٦ ، ٦/١٨٨ ، ٢/١٤٩
famillar proverbs	الأمثال المعروفة ١٨/٣٠٤
examples	الأمثلة ٧/٢٥٣
instance, thing, case	أمر ١٠/٢٣٤ ، ٣/٢١٧ ، ٦/٢٠٣ ، ٧/٢٠٠ ، ٤/١٤٧ أمر آخر ٢/١٩٧ أمر أعم ١٨/٥٥ أمر بالعكس ٨/٢٠٠ أمر بالقوة ١٥/٥٩ أمر بسيط ١٨/٩١ أمر بين ٩/٧٥ أمر ثابت ٣/٢١٣ ، ٢/٢١٢ الأمر الثابت الواحد ٢/٢١٢ أمر الجنس ٧/١٦٥ أمر خارج ٩/٢٠٣

- أمر ذاتي ٣/٢٠٩
الأمر الشديد الكلية ٦/٤٠
أمر طبيعي ١/٣٠
أمر عام ١١/٢٥٩
أمر عقلي ٩/٣٨
أمر كلي ٨/٤٨
أمر لا يمكن ولا يكون ١١/٣٥
أمر متحصل الذات في نفسه ٩/٩٧
أمر متقرر : ١٧/١٩٦
أمر محقق ١٧/١٨٨
أمر مشترك ١٤/١١
أمر مشهور ١٧/٧٦
أمر معلوم ١٥/٩٢
أمر مقابل ٤/١٨٠
أمر مقابل للعرض ٢/٢٥٥
أمر مقبول ٨/٣٠
أمر مكتسب ٤/١٥٦
أمر موجود ٨/١٥٦
أمر واجب ١٦/٧٤
أمر واجب في نفس الأمر : ١٦/٧٤
أمر يقع ذاته ٦/١٩٨
أمر يلزمه من خارج
الأمران ١٠/١٤٨ ، ٤/١٤٧
أمرين متضادين ١٧/١٩٩
أمرين متقابلين ١٥/١٩٠
أمراض ٦/٢٨٢ ، ١١/٢٢٤
الامراض الحارة ١٤/١١٢

possibillty

- الإمكان : ٤/٣٣٢ ، ١٠/١٣٠
الأمور ١٥/٢٥٢ ، ٢/٦٣
أمور باطلّة ٢/٣٢٢
الأمور البسيطة ١٨/٩١
الأمور الجدلية ٤/٨١
الأمور الجزئية ١٠/١٨ ، ٧/١٧ ، ٥/٨
أمور جنسية مركبة ٧/١٩٤ ، ٧/١٩١
أمور خارجية ٣/١٠٣ ، ٢/١٢٤ ، ١/١٢٥ ، ٤/١٢٦ ، ٣/١٨
الأمور الخلقية ٤/١٤٥
الأمور الداخلية ١/٣١٩
الأمور الذاتية ٣/٢٥٤ ، ٩/٩٨
أمور سهلة التصور ١٧/٣٨
أمور بالسوية ٥/٢٨٢
أمور شريكية ٣/٨
أمور شرية ١١/١٤١
أمور شنعة ٢/٣٢٢
الأمور الصحية ٢/١١٧
أمور طارئة ١٤/١٩٦
الأمور الظاهرة ٣/١٥٢
الأمور العلمية ١٤/٨٢
الأمور العملية ١٤/٨٢
أمور غير متشابهة ٩/٣١١
أمور قربية ١٤/٣١٧
الأمور الكلية ٨/١٦٥ ، ١٨/١٢٠ ، ٧/٤٨ ، ٢/٤٤ ، ٧/١٠ ، ٤/٨
أمور لازمة ٩/٨٧
أمور متأخرة بعيدة ٢/٣١٨
أمور متجانسة ٣/١٦٦ ، ٨/١٦٥ ، ١١/٩٢

- أمور متساوية في الترتيب ١٥/٢٥٢
أمور متشابهة ١٥/٩٦
أمور متشابهة الأجناس ١٢/٩٢
أمور متشابهة الأحكام ١٠/٩٥ ، ١١/٩٢
الأمور المتشاركة ٨/١٦٥
الأمور المدنية ٦/٨
أمور مركبة ٦/٢٧٨
أمور مستقرة ٧/٢٧٣
الأمور المشاركة في الموضوع ٣/١٦٦
الأمور المشهورة ١١/١٠
الأمور المضافة ١٦/١٢٠
الأمور المضافة المنسوبة ٣/١٢٠
الأمور المفردة ٦/٥٣
الأمور المقومة واللازمة ١٢/١١٣
أمور مناسبة ٩/٩٨ ، ٩/٨٨
أمور منسوبة ١٥/١٢٠
الأمور النظرية ١٤/٨٢ ، ١١/٨
الأمور النظرية الفكرية ١٢/٨
الأمور النظرية والعلمية ١٤/٨٢
الأمور النوعية ١٩/١٩٣
الأمور الواضحة ١٦/٣٢٨
أمور وجودية ١٠/١٥٤
إمهال ١٠/١٢٥

(ان)

non - passivity
activity

أن لا يتفعل ٩/٣٢١ ، ٥/٢٧١ ، ١٢/٢٣٥ ، ١٤/٣٦ ، ١٦/٣١
أن يفعل ٥/٢٧١

passivity	٩/٣٢١ ، ٥/٢٧١ ، ١٢/٢٣٥ ، ١٤/٣٦ ، ١٦/٣١ أن ينفعل
desire (of the will)	٩/٢٤٧ (إرادة) انبعث
inference, deducing, concluding	٨/٣٢٢ ، ١١/٣١٦ ، ٣/٣١٤ ، ١٥/٣٠٩ إنتاج
	١٠/٣٣١ إنتاج صدق
	١٥/٣٢ ، ١٣/٣٠ إنتاج مقابل
decrease	٦/٢٤٨ انتقاص
	٣/٣١٤ ، ٥/٣١١ ، ٤/٣٠٧ ، ١٦/٣٠٦ ، ١١/٢٤٧ ، ٦/٢٣٣ انتقال
process, passing , movement	
revenge	٤/٣٠٧ الانتقام
attraction	٥/٣٢٨ انجذاب
man	١٥/٢١٤ ، ١٣/٢١٢ ، ٨/١٨٦ ، ٤/١٨١ ، ٥/١٩٧ الإنسان
	٦/٢٧٩ الانسان العالم
receptive of knowledge	٥/٢١٩ الانسان القابل للعلم
	١٤/١٨٥ إنسان محسوس
	٥/٢٠٩ إنسان مستحي
	٦/١٦٨ الإنسان الموجود
humanity	٤/٢٣٢ ، ١٥/٢٢٤ الإنسانية
singing	٦/١٧ ، ٧/١٥ الإنشاد
poetic singing	٨/١٨ الإنشاد الشعري
justice	٨/٣٢٤ ، ٣/٣٢١ ، ٦/٣١٦ ، ١٥/٣٠٨ ، ٣/٣٠٤ الإنصاف
conversion	١٥/١٨١ انعكاس
	٦/٢٤٢ انعكاس الحمل
alone	٤/٢٨ الانفراد
discontinuos	١١/١٧٠ (العدد) انفصال
more useful	١/١٦١ ، ٦/١٥١ أنفع
passivity	١٦/٢٧٥ ، ٨/٢٦٢ ، ١/٢٣٦ ، ٣/١٩١ ، ١٢/١٥٠ ، ١٠/١١٠ الانفعال
	٨/٢٦٢ انفعال عرضي

division	انقسام ٦/٢٥٥
less	الأنقص ٦/١٤٥
	انقص إيثارا ١٣/١٥٩
admission	الانقطاع ١/٣٢١ ، ١٣/٣٢٠ ، ٨/١٢٥
submission	الانقياد ٤/٤٠
	الإنكار ٥/٣٢٧ ، ٦/٣٢٤ ، ٧/٣١٥ ، ٢/٣١٠ ، ٨/٣٠٨ ، ٣/٣٠٦ ، ٤/٣٠٣ ، ١/٢٥٧
discard, rejection, denial	إنكار المقدمات ١٦/٣٢٧
	إنكار الحق ٩/٣٣٦
species	أنواع ٦/٢٦١ ، ٤/٢٤٦ ، ١٨/١٩٣ ، ١٢/١٩٧ ، ١٢/١٩
infima species	الأنواع الأخيرة ١/٥٦
	أنواع الجنس ١٢/١٦٨
	أنواع الجواهر ٨/١٧٤
	أنواع محصورة ١٤/١٦٨
	أنواع المساواة ٨/٢٦٣
	أنواع المشابهة ١١/٢٦٣
Analytics	أنولرطيقا (اسم كتاب) ٨/٣٣٥ ، ١١/٢٥
reality	الإنية : ١١/٢٥٨

(أ١)

	أهل البصيرة والمعرفة ٢/٧٨
skilled in the arts	أهل الصناعة ١١/٣٧
most distinguished	أهل النباهة ٨/٧٣
neglect	إهمال ١٠/٢٨١ ، ٢/٢٥٤ ، ٣/٢٠٠ ، ٨/١٤٤

(أ٢)

	الأوائل ٦/٤٣ ، ١٢/٥١ ، ٥/٧٧ ، ١٢/٧٩ ، ٤/١٠٣ ، ٤/١٠٤ ، ٨/١٠٦ ، ١٣/١٠٧ ، ٣/١١٢ ، ٨/١١٣ ، ١٨/١٢٠ ، ١٤/١٢١ ، ٢/١٢٣ ، ٢/١٢٤ ، ١٧/١٢٥ ، ٩/٣١٧
principles	أوائل في العقل ٥/٤٣

measurements	(المقايير) الأوزان ١٥/٢٤٣
	الأوساط المرتبة ٩/٣١٨
vessels	أوعية ٦/٦٧ (جمع وعاء)
more practiced	أوفر دربة ٤/٢٥٠
more appropriate	الأوفق ٨/٢٥١
times	الأوقات ١٧/٢٦٧ ، ٧/٢٦١ ، ٢/١٤٢
more preferable	أوقع (عند الجمهور) ٩/٨١
principal, former	الأول ١٦/١٥٠ ، ٥/١٣٩
	الأول بالطبع ٥/١٣٩
	الأول من المحمولات ١٣/٢٠٠
	الأولى ٨/٦٥ ، ٣/٦٦ ، ٣/٦٩ ، ١/١٣٩ ، ١/١٤١ ، ٢/١٤٥ ، ١/١٤٧ ، ١/١٤٨ ،
	١/١٤٩ ، ١١/١٦١ ، ٨/١٦٣ ، ٤/١٨٩ ، ١٧/٢٠٠ ، ١٠/٢٠١ ، ١٦/٢٢٥ ، ١/٢٣٠ ،
prior	١٥/٢٣٢ ، ٢/٢٣٤ ، ٢/٢٣٤ ، ١٨/٢٥٢ ، ٤/٢٨١ ، ٦/٣٠٣ ، ٥/٣٣٦
prior and more worthy	الأولى الأخرى : ١١/٦٥
	الأولى أول : ٥/١٣٩
	أولى بالجنسية ١/١٨٩
	أولى بالشئ ٨/١٣٩
	أولى بالفصلية ١/١٨٩
	أولى بالمحمود ٣/١٩٥
	أولى بالمقصود ١/١٤٨
	الأوليات ٥/٣٢٢ ، ٢/٧٧ ، ٤/٧٥
priority, principality	الأولية ٤/١١٨
illusions	هام ١٢/٢٠٨

(اى)

what	الآى ١٠/٢٥٩
	أى شىء ١/٢٥٩
	أى شىء هو ١٦/٥٥
desirability	الإيثار ١٥/٢٦٨ ، ١/١٥٩ ، ٦/١٥٥ ، ٤/١٥٤ ، ٥/١٤٥
	الإيجاب ٦/٣١٧ ، ٦/٢٧٦ ، ٣/٢٥٧ ، ٦/٢١٢ ، ٦/١٤٨ ، ٦/١٤٧ ، ٢/١٠٨ ، ٥/١٠٥
affirmation, necessity	١٥/٣٣١ ، ٦/٣١٧
forming the definition	إيجاد الحد ٧/٢٤١
forming a syllogim	إيراد القياسى ٥/٣٣٦ ، ١٣/٣٣١
Eisagoge	إيساغوجى : (كتاب) ٣/٦٢ ، ٨/٥٧
clarity	الإيضاح ٤/٣٢٤ ، ١٥/٣٠٤ ، ١٤/٣٠٢ ، ٨/٩٨
	إيضاح القول ١٤/٣٠٣
place	الآين ١٤/٢٧٤ ، ١٦/٢٧٣ ، ١٢/٢٦١ ، ٢/١٥٠
semblance	الإيهام ٤/١٣١ ، ٧/١٢٥ ، ١٦/٤٦
	إيهام العكس ٤/١٣١

(ب)

cold	البارد ٦/٣٠٥ ، ٥/٨٤
	الباطل ٣/٣٢٢ ، ١٦/٣٢١ ، ٢/٣١٢ ، ٦/٢٢٢ ، ٩/٢٠٦ ، ٦/١١٢ ، ٢/٣٥ ، ٩/٣٤
falsehood	باطل الشهرة ٢/١٢٩
rest	الباقى ١/٢٧٩ ، ٨/٢٧٨ ، ١/٢١١
enquiry, study	البحث ١٢/٢٤٣ ، ٩/٢٤١ ، ١٢/١٨١
	البحث الأخص ٩/٢٤١
	البحث الأعم ٩/٢٤١
	البحث الجدلى ٩/٢٤١
	البحث العلمى ١٠/٢٤١

sea

according to

البحر ٣/٢٦٢ ، ٤/٢٢٥

بحسب اختلاف المفهوم ٤/١٣٩

بحسب الاسم ١٨/٢٠٨ ، ١٦/٢٧٧

بحسب الاشتراك في تركيب القول ١٥/٢٠٩

بحسب اشتراك خاصة المفرد ١٥/٢٠٩

بحسب الاشتراك الواقع ١٦/٢٥

بحسب أصناف التخيل ٩/٣٩

بحسب الأعراف ٧/٢٥٠

بحسب الأكثر والأولى ١/٢٨٠

بحسب أمر خارج ٦/١٩٨

بحسب الأمر في نفسه ٧/٢٠١

بحسب الترادف ١٥/٢٤٧

بحسب التسليم ١٢/٢٠١

بحسب التسليم المشهور ٩/٢٣٤

بحسب التسليم الذي يوجبه الأمر في نفسه ٩/٣٤

بحسب التصور ١٥/٥٦

بحسب التصور في الذهن ١٥/٥٦

بحسب التضاد ١٣/٨٦

بحسب التضمن ١٥/٢٤٧

بحسب تعارف القوم ١٣/١٦

بحسب الجدل ١٥/٣١١

بحسب الجميل ١٥/١٤٧ ، ١/١٤٨

بحسب الجنس ٧/٢٢٤

بحسب الحوار والعروض ٤/١٣٠

بحسب الحق ٧/٣١٨ ، ١٢/٧٣

- بحسب الحمل والمطابقة ٦/٢٥٦
بحسب خصمه ١٠/٣١
بحسب الذات ٥/١٢٦
بحسب رفع التوهم ١٤/٢٥٩
بحسب رفع الموجود ١٤/٢٥٩
بحسب زمان ٧/٢٧٦
بحسب سائل ومجيب ٨/٨٦
بحسب شخص بعينه ١٢/١٥٥
بحسب الشهرة ٤/٢٦٢ ، ٧/٣١٨
بحسب الشيء ١١/١٢٠
بحسب الصفة ٥/١٢٦
بحسب الطبيعة ٨/٩
بحسب الظاهر ١٦/٢٧٤
بحسب الظن ٩/٣٣٣
بحسب العادة والاختصار ٢/٢١١
بحسب العموم ١٦/٢٤٢
بحسب القائل ١٥/٧٨
بحسب القول ١٥/٧٨
بحسب قوم ١٢/٣٢٣
بحسب الكل ١٣/١٥٢
بحسب اللزوم ١٤/٢٤٧
بحسب ما قيل ١٣/١٩٩
بحسب ما يسلم ١٤/٢٠٢
بحسب المخاطب ١/٧٩
بحسب مذهب أصحاب التصريف ١٦/٢٣٦
بحسب المشهور ١٤/٣٠
بحسب المطابقة ٦/٢٥٦

	بحسب المطالب ٦/٧١
	بحسب معتقد كلي ١/٢٧٦
	بحسب معتقدا ١/٢٧٦
	بحسب المعنى ١٤/٢٤٢ ، ٢/٦٧
	بحسب نفسة ١٠/٣١
	بحسب النوع ٧/٢٢٤
	بحسب الواجب ٣/٢١١
	بحسب الوجود ١٥/٥٦
	بحسب وقت ٧/٢٧٦
	بحسب الوقوع ١٥/١٤٧
	بحسب الوهم ١٠/١١٩
chanec	البخت ٣/١٥٥
	بدل النقيض ١/٣٣٤
	بدل الأخير ٧/٢٧٩
	بدل الخفي ٧/٢٧٩
	بدل كل اسم ٧/٢٧٩
body	البدن ٢/٢٨٩ ، ٤/٨٣
land	البر ٣/٢٦٢
demonstrations	البراهين ٨/١٢١ ، ١٢/١١٦ ، ٣/١١١ ، ١٣/١٠٨
lightning	البرق ١١/٢٦٩ ، ١/٢٤٨ ، ١٣/٢٢٤ ، ١٣/٢١٩
	الشعلة البرقية ١٣/٢٢٤
	البرهان ١٤/٥٥ ، ٣/٥١ ، ٣/٤٧ ، ١٠/٣٧ ، ١٤/١٩ ، ٦/١٨ ، ٦/١٢ ، ١/٨ ، ١٢/٧
	١٠/٦٣ ، ١٥/١٨٦ ، ٧/١٥٨ ، ٦/١٣١ ، ٣/١٢٦ ، ٦/١٢٥ ، ٨/١٢٤ ، ١٥/٧٧ ، ٤/٧٥ ، ١٠/٦٣
demonstration	١٧/٣١٣ ، ٥/٢٨٩ ، ١٠/٢٤٥
Demonstration	”كتاب“ البرهان ٨/٢٤١ ، ١٥/٢١٨ ، ٨/٧٧
didactic dem.	برهان تعليمي ١٦/٣٣١
didactic real dem.	برهان تعليمي حقيقي ١٦/٣٣٢

demonstrative	البرهاني ١٥٩ ، ٢/١٣ ، ١/٢٦ ، ١٤/١٢٤ “ غير برهاني: ٢/١٣ ”
	البرهانيات ٧١٣ ، ٨/٤٨
men of demonstration	البرهانيون ١/١١٣
demonstrative	برهانية ١٠/١٢ ، ٣/٣٦
coldness	البرودة ١٦/١٩٩
simple ideas	البسائط ١٠/٦٢
simple	البسيط ١٩/٢٥٩ ، ١٣/١٨١ ، ٧/١٠٧
the two simples	البيطين ١١/٢٨٧ ، ٥/٢٧٩
real man	بشر متحقق ٧/٢٧٩
humanity	البشرية ١٥/٢٢٤
vision	البصر ٨/٢٥٤ ، ٥/٢٥١ ، ٧/٢٣٢ ، ٢/١٨١ ، ١٠/١٨٠ ، ١٥/٨٥ ٨/٢٧٦ ، ٤/٢٧١ ، ٣/٢٦٦ ، ١٥/٢٦٥
the intelligent answerer	(المحجب البصير ١٠/١٢٥)
insight	بصيرة ١٨/٧٧ ، ٤/٢٩ ، ١٦/٢٧ ، ٧/٢١ ، ١٣/١٢ بصاعة ٧/٣١٦
cutting	البط ١٣/١٥٥
falsehood	بطلان ٧/٢٦٢
remote (genus)	(الجنس) البعيد ١/٢٥٤
hatred	بغضة ٤/٨٦ بغضة المغناطيس ٥/٨٦
survival	البقاء ١٥/١٨٣ (الذكر بقاء العلم)
phlegm	البلغم ٥/٢٤٦
unclever	البليد ١١/١٠٣
building	البناء ١/٢٧٣
body, structure	البنية ١٥/١٣٢
false conclusions	البواطل ١٢/٣٥

البياض	٢/١٥١ ، ١٤/١٦١ ، ١٧/١٦٦ ، ٧/١٨٠ ، ١/٢٤٤ ، ١٠/٢٤٦ ، ٢/٢٥١ ،
whiteness	٣/٢٨١
whiteness or blackness	٧/١٥٨ ياض أو سواد
whiteness is coloured	٤/١٦٠ البياض تلون
whiteness is a quality	١٧/١٦٦ البياض كيفية
البيان	٣/٥١ ، ١٥/١١٤ ، ١/١١٥ ، ٩/١٢٣ ، ٤/١٢٦ ، ٩/١٢٧ ، ١١/٢٣٧ ، ١/٣٠٤ ،
clarity, evidence	١٠/٩٦ بيان الحق
	١٠/٣٤ البيان العقلي
	٨/٥٠ البيانات
house	٣/٢٨٦ ، ١٦/٢٨٥ البيت
evident	٣/٣٢٦ ، ١٥/٢٦٨ ، ٨/٢٣٢ ، ٣/٢١١ ، ٧/١٥٨ ، ٦/١٣١ البين
self-evident	١٠/١٥٨ ، ٢/١٣٤ بين بنفسه

(ت)

subsequent	٢/١٥٩ ، ١٥/١٣٦ التابع
posteriority	١/١٢٠ ، ٣/١١٩ ، ١٥/١١٨ ، ١٧/٢٦ تأخر
	١٢/٣٣٢ تأخير
education	١٢/٣٩ تأديب
	١١/١١٠ التأدي
history of the Arabs	٥/١٥٠ تاريخ العرب
history of the Persians	٥/١٥٠ تاريخ الفرس
consequent	٤/٢٩٦ ، ١٥/١٣٧ ، ١٥/١٣١ ، ١٦/١٢٧ ، ٨/١٢٤ ، ٩/٧٣ التالي
composition, formation	١١/٣٣٢ ، ١/٢٤٣ ، ٦/٢٤١ ، ٧/٢٩ ، ١٧/٢٧ التأليف
	١/١٢٨ التأليفات
reproach	٣/٣٠٤ تأنيب (المخاطب)

variety of faculties

تباين الملكات ٩/١٨٤

changing

التبديل ٤/٢٨٠ ، ١١/٢٧٩

التبريد ٢/٢٥

refutation

التبكيث ٣/٣٣١ ، ١٢/٣٢٩ ، ٧/٣٢٨

تبكيث القول ٣/٣٣٠

doubling

التثنية ٤/٢٥٣

homogeneity

تجانس ٦/٩٣

تجدد ٦/١٨٤

experience

نجربة ٧/١٠٨ ، ٩/٥٠ ، ٢/٢٨ ، ١١/٢١

التجربة الموقعة ٧/١٠٨

تجريبي ١٠/١٠٨

تجمع ٢/٢٨٦

under, down

التحت (السفلى والتحت) ٣/٨٧

تحت الآخر ٢٠/١٨٢

تحت الأبيض ١٠/١٩٦

تحت الأخس ١٩/١٩٩

تحت جنس واحد ١/٢١٣

تحت الحس ٢/١٨١

تحت الحيوان ٥/١٨١

تحت لا إسان ٦/١٨١

تحت لا حيوان ٧/١٨١

تحت المقابل ٤/١٨٤ ، ٤/١٨١

تحديد	٥٠/٢٧٩ ، ١/٢٦٦ ، ١٢/٢٦٥ ، ١٤/٢٥٣ ، ١/٢٤٦ ، ٨/١٦٥ ، ٢/٨٩ ، ٣/٥٩
defining, definition	١١/٣١٨ ، ١٣/٣١٥ ، ١١/٢٨٤ ، ٤/٢٨٠
	تحديد فاسد ١٤/٣٤
	تحديدات ٩/٢٤٤
	التحذير ١١/١٩٨
	التحرز ١٥/٩٤ ، ٧/٨
	التحريف ٣/٢٤٧ ، ٤/٢٤٦
moving	التحريك ١٨/١٩٩
improving	التحسين ١٦/٤٨
acquirement	تحصيل ١١/١٢٤
	التحقيق ٩/٢٤٥ ، ١/١٤٦
analysis	تحليل ١/٣١٠ ، ٣/٢٨٩ ، ١٥/١١٠
	تحليل الحدود ٧/٣٣٥
wonder	التحير ١٦/١٨٩
abasement	التخسيس ٩/٧٩
specialisation	التخصيص ١٥/٣١٢ ، ٥/٢٤٨ ، ١٢/٢٠٢ ، ٢/١٩٨
avoidance	التخلص ٢/٥٩
	التخليط ١٥/٢٥٧
imagination	التخيل ٩/٣٨
	التخييل ٧/٨
management	التدبير ٩/٢٥١ ، ٤/٢٠
remembering	التذكر ١/١٢٤
memory	التذكر (ملكة نفسانية) ٥/١٨٤
earth	التراب ١١/١٩٣
synonymity	الترادف ١/٢٤٨
quadrature	التربيع ٦/١٥٠ ، ٤/١٤٥
quadrature of the circle	تربيع الدائرة ١٤/٤٧

education.

التربية ١٢/٣٩

order, arrangement.

الترتيب ٩/٣٣٢ ، ١١/٢٩٤ ، ١/١٠٣

ترتيب الشكل ٧/٢١٦

ترتيب طبعي ١٣/٣٠٥

الترتيب القياسي ١٣/٣٠٥

الترجيح ٣/١٦١

الترس ٩/١٥٠

ترسيم ١٠/٣١٧ ، ٤/٢٥٠

ترصد الاستقراء ٧/٣٠٥

ترصد القياس ٦/٣٠٥

composition. التركيب ٤/٢٨٢ ، ١٦/٢٨٠ ، ١٧/٢٠٦ ، ٦/٨١ ، ١٢/٦٢ ، ٥/٥٣ ، ٥/٢٨

equality.

التساوى ٩/١٦٨ ، ٥/١٦٣

heating.

التسخين ٢/٢٥

writing.

التسطير (علم الكتابة) ١٤/٢٧٢

التسكين ١٨/١٩٩

التسليم ٤٩/٢٣٤ ، ١٠/١٢٥ ، ٣/١٠٩ ، ٣/٧٥ ، ١٢/٧١ ، ٨/٣٩ ، ٩/٣٧ ، ١٦/٣٤ ، ٣/٢٧

٤٢/٣٠٩ ، ١/٣٠٨ ، ١٤/٣٠٧ ، ٢/٣٠٥ ، ٣/٣٠٤ ، ٦/٣٠٣ ، ٧/٣٠٢ ، ٣/٣٠١ ، ٩/٢٤٥

admission.

٣/٢٦ ، ٧/٢٤ ، ١٦/٢٣ ، ١/٣٢١ ، ١٠/٣١٦ ، ٤/٣١٥ ، ١٧/٣١٣

تسليم بلا مسلم ١٢/٢٩

تسليم السائل ١٣/٢٩

تسليم الحبيب ١٣/٢٩

التسليم المحدود ٦/٧٥

التسليم المشترك ١٢/٧١

تسليم المشهور ٧/٣٢٤ ، ٩/٢٣٤

التسليم المطلق ٦/٧٥

appellation.

التسمية ٧/١١٢

immediate app.

تسمية بغير واسطة ٩/١١٢

	تسمية بواسطة ٩/١١٢
similarity.	التشابه ١١/٣١١ ، ١٤/٩٨ ، ١٤/٩٦ ، ١٦/٩٢
sharing.	التشارك ٧/٤٩
dichotomy.	التشجير (القسمه التشجير) ١٢/٢٧١
doubt.	التشكك ٧/١١٧ ، ٣/٥٧
equivocation.	التشكيك ٨/١١٩ ، ١٥/١١٨ ، ١٧/١١٦
	تشكيكية ١١/٣٣١
absurdity.	التشنيع ١٤/٤٩ ، ٤/٩٦ ، ١٢/٩٧ ، ٧/٢٦٠ ، ١٤/٣٠١
	تشويش ٦/٣٢٨
	تصاريف ٤/٨٧ ، ٨/١٣٥ ، ٣/١٣٦ ، ١/١٦٣ ، ٥/٢٢٧ ، ١١/٢٧٦ ، ٦/٢٧٩
inflections.	
correction.	التصحيح ٤/١١٦
	التصديق ٥/١٧ ، ٨/١٨ ، ١٧/٣٨ ، ١/٣٩ ، ١٧/١٠٨ ، ١١/١٨٤ ، ١٧/١٨٩ ، ١٩/١٩٠ ، ١٤/١٩٣ ، ٦/٢٠٨ ، ٧/٢٢١ ، ١/٢٢٢ ، ١٧/٣٠٤
judgment, assent	
	تصديق كلى ٨/١٠٨
	تصديق من تصور ٨/٢٠٨
	التصديق والتصور ١٠/٢٠٨
inflection.	التصريف ٣/٢٩٤ ، ٤/٢٢١ ، ٦/٢٢٧
inflective verb	(الفاعل) التصريفي ٧/٢٣٦
	التصور ١٣/٥ ، ١١/٣٨ ، ١/٣٩ ، ٥/١٣٨ ، ٧/٢٠٨ ، ١/٢٠٩ ، ١٠/٢٧٨ ، ١٧/٣٠٤
apprehension.	
	التصور في الذهن ١٥/٥٦
	تصور من تصور ٨/٢٠٨
contrariety.	التضاد ٦/٨٦
	تضاد الأفعال ٢/٣٢٢
	التضعيف في الإثبات ٩/١٥٥
paralogism.	التضليل ١٦/١٦
implication	التضمن ٩/٢٥٣ ، ١١/٢٥٢
identity.	تطابق ١٧/٢٤٣

	التطويل ١/٣١٠
semblance.	تظاهر بقوة ٤/٢٩
equal division.	تبادل القسمة ٥/٢٢٧
convention.	التعارف ١/٢٤٤ ، ١٦/١١٢ ، ٧/٤٣
	تعارف القوم ١٣/١٦
successively.	التعاقب (على سبيل) ١٧/١٣٠
insulting.	التعير ١٦/٢٥٧
wonder.	التعجب ١٠/٣١٩ ، ١٨/١٨٩
excessive wonder.	تعجب مفرط ١٣/١٨٩
make unable.	التعجيز ٤/٩٦
impossible.	التعذر ٣/٥٨
recognition	تعرف ٧/١٤٩
definition.	التعريف ٢/٢٧٢ ، ١٥/٢٥١ ، ٢/٢١٥ ، ٨/٢١٣ ، ١٧/٢٠٩ ، ١٠/٢٠٧
perfect def.	تعريف حدى ٦/٣١٤
real def.	تعريف حقيقى ٢/٢٧٢
descriptive def.	تعريف رسمى خاص ٩/٣١٤
simple def.	تعريف ساذج ١٦/٢٥١
	التعريف للجهول ٩/٢٠٩
verbal def.	التعريف المقول ٥/٢١٤
	تعريف واحد ٧/٢١٢
	التعريفات ٢/٣١٩
	تعريفات متوالية ١١/٢١٢
	التعسف ١٢/٣٢٦
	التعقب ٢/٤٦
first relation.	تعلق أولى ١٥/٨٢
second relation.	تعلق ثانى ١٦/٨٢

التعليم	٦/١٥ ، ٩/١٨ ، ٨/٤٧ ، ٣/١٠٩ ، ١١/١٢٤ ، ٣/٢٠٠ ، ٧/٢١١ ، ١٠/٢١٢ ،
instruction.	١٦/٣١٦ ، ٥/٣٠١ ، ١٣/٢٢٣
التعليم الأول	٦/٣٧ ، ١/٣٨ ، ١٣/٥٥ ، ٢/٥٧ ، ١٤/٦١ ، ٦/٦٢ ، ٦/٢١٧ ، ٢/٢٣٥ ،
Aristotle's logic.	٢/٢٦٠ ، ١/٢٤٦ ، ٨/٢٧٤ ، ٦/٣١٣
mathematicians.	(أصحاب) التعليم الأول ١١/٤٣
didactic.	٣/٣٠٢ ، ٧/١١٢ ، ٣/٢٠٠ ، ٧/١٣٩ ، ٤/٣٧ ، ١٢/١٤
التعليميات	٥/٥٣
تعليمية	١١/٣٣١
generalisation	٢/٢٥٩
تميم	٧/٣٣٦
التعنت	٢/٣٩
تعويض العبارة	٨/٢٢
resistance.	التعويق
determining.	١٣/٢٩٤
التعيين	١٢/١٩٥
تعيين الجهة	١٢/٢٥٠ ، ١٦/١٧٥
change.	التغير
التغير	١٥/٣٢٧
one by one	٢/٣٠٦
تفاريق	٧/٢٢٤
superiority.	التفاضل
inequality.	١٦/٢٦٨ ، ٨/١٦١ ، ٥/١٥٨ ، ١٤/١٥٧ ، ٣/١٥٢ ، ٧/١٤٦
التفاوت	١٣/٣٠٢
تفخيم القول	٩/٦٧
التفرق	١٦/٢٠١ ، ١٨/١٧١ ، ٢/٩٢ ، ١٣/٩٠
separation, distinguishing.	التفريق
explanation.	٥/٣٢٥
التفسير	٣/٨٤
discrimination.	التفصيل
تفصيل البرهانيات	٨/٤٨
تفصيل الجدلى	٩/٤٨
البيان والتفصيل	٩/١٢٧
clarity and discrimination.	التفطن
awareness.	٨/٣٣٢ ، ٨/٣٣١ ، ٩/٣٣٣
التفطن للقياس	٨/٣٣٢

تفہیم ۱۷/۳۰۴ ، ۸/۱۶۵ ، ۱/۹۲

تفہیم الاسم ۱۰/۱۶۵

نفویض ۷/۳۰۸

تقابل ۲/۲۳۶ ، ۴/۲۲۲ ، ۱۱/۲۱۶ ، ۱۳/۱۸۱ ، ۷/۱۶۷ ، ۱۷/۱۲۷ ، ۷/۲۲

oppositencss.

تقابل النقیض ۱۴/۱۳۱

anteriority.

تقدم ۱/۱۲۰ ، ۳/۱۱۹ ، ۱۵/۱۱۱ ، ۱۷/۲۶

التقديم ۱۱/۳۳۲ ، ۲/۷۰ ، ۵/۶۶ ، ۲/۶۴

التقرین ۱۵/۷۳

التقصیر ۳/۵۲

constitutiveness

التقویم ۵/۶۶

تقید ۱۴/۱۴۳

equivalence.

التکافؤ ۲/۲۲۵

repetition.

تکرار ۷/۲۱۰

تکرار بالفعل ۱۱/۲۱۱

تکرار بالقوة ۱۱/۲۱۰

التکریر ۱۶/۳۱۴ ، ۱۵/۲۸۰ ، ۵/۲۴۷

التکلف ۱۴/۳۰۲ ، ۳/۵۸

formation.

التکون ۸/۲۷۳

real associatio

تلازم حقیقی ۷/۱۳۳

reputed ,,

تلازم مشہور ۸/۱۳۳

التلیس ۳/۱۲۷ ، ۸/۱۵

التلطف ۳/۳۰۸

pronouncing

التلفظ ۱۶/۲۱۰

coloured

تلون ۱/۲۳۲ ، ۱۲/۲۲۲

analogy	التمثيل ٨/٣٢٥ ، ١٦/٣٠٤ تمثيلات ١٤/١٣٧
crocodile	التمساح ١/٣١٣ التمكن ١٠/٢٨٩ تمكين ٦/٢٧٩ التمويه ٨/١٥
distinctio.	التمييز ١٢/٢١٤ ، ٧/١٦٥ ، ٢/١٢١ ، ١٧/٨٥
contest	التنازع ٤/٧٩ تناظر ١٨/١٨
contradiction.	التناقض ١٣/٢٥٦ ، ١٤/٨٦ ، ٥/٧٤
simple cont.	التناقض البسيط ١٤/٧٦
verbal cont.	التناقض القولي ١٥/٨٦
potential cont.	التناقض بالقوة ١٣/٢٤٦
	التنبية ٣/٣٣٦ ، ٥/١٩٦ ، ١٦/٧٣ ، ١٢/٥٠
	تنج البواطل ١٢/٣٥
producing false conclusions	تنج الحقائق ١٢/٢٥
” true ”	تنكذ ٥/٣٠٤ التنكير ١/٢٥٩ التنوع ٦/١٩٨ تواتر شهادات ٧/٨٢
unequivocal	التواطؤ ٢/٢٧٧ ، ١٧/٢٦٢ ، ١٢/١٩٩ ، ١٤/١٧٦ ، ٩/١٧٠ ، ٢/١١٩ تواطؤ صرف ١٥/١١٨
blaming	التوبيخ ٧/٣٢١ ، ١٣/٣١٧ التوجيه (إلى الغاية) ١٠/٢٧٣ توفية ٢/٢٩٧
desire for the pleasant.	توقان (إلى اللذيق) ٦/٢٤٧

imagiuation

التوهم ١٤/٢٥٩ ، ٥/٢٥٦

توهم متوهم ٦/١٩٠

dim colour.

تيره (= لون) (لفظة فارسية) ١١/١٨٥

(ث)

الثبات ٢/٣٢٤ ، ١٩/١٩٩ ، ٦/١٨٤ ، ١٦/١٢٩

Thrasymachus.

ثراسوما خوس ٩/٩٥ (اسم علم)

confidence.

الثقة ١٦/٥٠

heavy.

الثقل ٥/٨٥

(الأرض) ثقيلة ١١/٢٢٥

trio.

الثلاثية ٥/١٧٦

ice.

التلج ٥/٢٢٠ ، ١٠/١٩٩ ، ١١/١٩٦ ، ٧/١٩٣ ، ١٧/١٦٦

التلج جوهر ١٠/١٦٦

(ج)

الجاحد ٧/٣٣٦

neighbour.

الجار ٢/٢٥٢ ، ١٦/٢٥١

running water.

” الماء ” الجارى ١١/٦٧

جاعل ١٧/٢٤٢

solid.

جامد ١٧/١٩٥ ، ٧/١٩٣

common vritue.

” فضيلة ” جامعة ١٥/١٥٣

side.

جانب ١١/٢٤٣ ، ٦/٢٣٤ ، ١٧/٢٣٣

الجانب الآخر ١٤/١٤٨

cowardice.

جبن ٥/٣٠٩ ، ٥/٢٨٥

denial

الجدال ٨/٣٣٦

discussion.

الجدال ٤/٣٢١ ، ١٣/٣٢٠ ، ١٠/٣٠١

الجدل ١٤/٩ ، ٩/١٧ ، ١٤/١٨ ، ٧/٢٠ ، ٢/٢١ ، ١٧/٢٤ ، ٤/٢٥ ، ٥/٣٠ ، ٣/٣٢ ، ٤/٣٣ ، ١/٣٦ ، ٣/٤٤ ، ٢/٤٦ ، ١/٥٠ ، ٧/٦٣ ، ٢/٨٤ ، ٧/٩٦ ، ١٦/٩٧ ، ١٠/١٠٧ ، ٤/١٠٩ ، ٧/١٢١ ، ٨/١٢٤ ، ٦/١٢٥ ، ٣/١٢٦ ، ٤/١٢٧ ، ١١/١٣١ ، ١٠/٢١٢ ، ٦/٢٣٠ ، ٧/٢٤٥ ، ٨/٢٧٩ ، ٥/٣٠١ ، ٥/٣٠٤ ، ١٢/٣١١ ، ٢/٣١٤ ، ١١/٣١٦ ، ٣/٣٣٥
dialectic.

”قوى“ الجدل ٦/٩٥

جدل الجهاد ١١/٣٣١ ، ١٥/٣٢٨

الجدلى ١٥/٩ ، ١٠/١٦ ، ٨/٣٦ ، ١/٣٧ ، ٦/٧٣ ، ١٥/٧٩ ، ١٦/٨٠ ، ١٢/٨١ ، ٢/٨٤ ، ٩/٩٢ ، ٨/٩٦ ، ١٥/٩٧ ، ٤/١١١ ، ٣/١١٢ ، ٩/١١٤ ، ١٤/١٢٤ ، ٤/١٣٢ ، ٦/٢١١ ، ١٦/٢٢٧ ، ١١/٢٣٣ ، ٨/٢٣٤ ، ١٤/٢٣٥ ، ٥/٢٣٦ ، ١٠/٢٤١ ، ١٨/٢٤٢ ، ١/٣٠٢ ، ١٥/٣١٣ ، ١/٣١٧ ، ٣/٣١٨ ، ١/٣٣٥
dialectician.

practiced dial.

جدلى ارتياضى ١٢/٣٣١

critical dial.

جدلى امتحانى ١٣/٣٣١

demonstrative dial.

جدلى برهانى ١٥/٩

eloquent dial.

الجدلى البليغ ١٤/٣١٩

unscientific dial.

جدلى غير علمى ١١/٣٣٣

dialectical reasonings.

الجدليات ٩/٥٠

جدلية ١/١٧٢ ، ١٧/٢٤٢ ، ٤/٣١١ ، ٣/٣١٦

الجدليون ٥/٩٥ ، ١/٩٩ ، ١٦/١٤٠ ، ٦/١٦٥ ، ٤/٣١١

possession.

(مقولة) الجدة ٩/١٥٠

use.

جدوى ١١/٣٢٨ ، ٢/٢٧٠

joy.

جذل ١١/١٢٧

middle of the sea.

الجزداب ١١/١٩٥ ، ١٦/١٩١

body.

جزم ٣/٢١٨

جزم الارض ٦/٢٧٤

celestial body.

جزم سماوى ٦/٢٦٨

running.

الجروية ١٠/٦٧

الجزء	٣/٢٨٤ ، ٥/٢٢٥ ، ١/١٩٥ ، ١٢/١٩٣ ، ١٨/١٩١ ، ١٠/١٨٦ ، ١٧/١٨٥ ، ١/١٧٤
part.	٢٣٣٤ ، ٧/٢٨٩ ، ٢/٣٧٨
جزء إنسان	١٥/١٨٩
جزء جسماني	١٧/١٨٦
جزء حد	٧/٢٥٢ ، ٢/١٨٧
جزء الشخص	١٥/١٩٤
جزء فصل منطقي	١١/٢٣١
الجزء الفكري	١٢/٢٢٣
جزء القوام	٢/١٨٧
جزء قياس	٢/٤٢ ، ٢/٣٨
جزء من الموضوع	٥/١٥١
arbitration.	٤/١٣١ (إيهاما) جزافا
arbitrary choice.	١٢/٢٥١ (أخذاً) جزافا
particular.	الجزئي ١٢/٣٣٥ ، ٩/٣٣٤ ، ١/٣٢٦ ، ١١/١٦٣ ، ٣/١٢٢ ، ٩/١٢١ ، ٧/٤٠
negative particular	جزئي سالب ١١/١٠٧
different particular.	جزئي -الف ١١/٨١
contradictory particular	جزئي مناقض ٢/٣٢٦
affirmative particular.	جزئي موجب ٩/١٠٧ ، ١١/٤١
single particular.	جزئي واحد ١٠/١١٣
جزئيات	١٦/١٨١ ، ٥/١٧٠ ، ١١/١٦١ ، ٧/١٣٢ ، ٤/١٢١ ، ٧/١١٤ ، ١/١٠٨ ، ٢/١٠٧
particulars.	٨/٣٣٥ ، ٣/٣٢٦ ، ٩/٣٢٥ ، ٣/٣١٥ ، ١٣/٢٥٥ ، ٩/١٩٩
inductive partic.	جزئيات استقرائية ١٧/٣١٢
individual partic.	الجزئيات الشخصية ٦/١٠٨
	الجزئيات الشاهدة ٥/١٣١
	جزئيات الكلّي الأول ٨/٣٨
	جزئية مقدم قياس ٧/٣٨

الجسم	١/١٨٢ ، ٧/١٨٦ ، ٢/١٨٧ ، ٢/٢١٠ ، ١٣/٢٢٢ ، ٢/٢٢٥ ، ٢/٢٣١ ، ١/٢٣٤ ، ٨/٢٨٠ ، ٩/٢٣٥ ، ٧/٢٣٧ ، ١٥/٢٤٩ ، ٩/٢٦٦ ، ٨/٢١٠
body.	جسم أطف الاجسام
	جسم بحال ونفس ٥/١٨٧
	جسم جنسى ١٠/٢٣١
	جسم شىء ٣/١٩٨
floating b.	الجسم الطافي ٥/٢٢٤
physical b.	جسم طبيعى ١٢/١٩٦ ، ٧/٨٥
philosopher's b.	جسم فيلسوف ٥/١٩٨
	جسم ما ٤/٢١١
material b.	الجسم المادى ١٠/٢٣١
	جسم مجوف ٩/٢٦٦
breathed b.	جسم مستنشق ٩/٢٣٥
prophet's b.	جسم نبي ٥/١٩٨
corporeality.	جسمية ٢/٢٣٢
	الخص ١١/١٩٦ ، ٦/١٩٧
	الجعل ٣/١٩٢
	الجعل الأول ٣/١٩٢
	الجعل الثانى ٤/١٩٢
beauty	الجمال ٢/٢٢٧ ، ٥/١٥٩ ، ٢/١٥٧
live coal	الجمرة ٩/٢٢٤
combination.	الجمع ١/٢٨٩ ، ٣/٢٨٦ ، ٧/٢٣٢ ، ١٤/١٥٧
whole	الجملة ١٧/٢٣٠ ، ٨/٢٢٣ ، ٥/١٧٥
whole of the liquid.	جملة السائل ١٤/٦٧
whole of the phrase.	جملة القول ١٨/٢١٠
whole of the compound.	جملة المركب ٧/١٨٦

whole of the solid matter.

الجملة اليابسة ٥/١٧٥

الجمهور ١٠/١٧ ، ٦/٢٤ ، ١٦/٢٥ ، ١٤/٣١ ، ٩/٣٧ ، ١٦/٣٩ ، ٧/٤٣ ، ٢/٥٠ ، ٦/٧٣ ،

٨/٢٧٩ ، ١٣/١٥٧ ، ١٥/١٧١ ، ٥/١١٢ ، ٥/٩٥ ، ٦/٨٢ ، ١٣/٨١ ، ٤/٧٧ ، ٤/٧٦

majority.

majority of the skilled in the arts.

جمهور أهل الصناعة ٣/١١

majority of the people.

جمهور الناس ٣/١١

all.

جميع ١٥/٦٤

الجميل ٩/٤٣ ، ١١/١١٠ ، ١٨/١١٤ ، ٣/١٢٨ ، ١/١٦٧ ، ١٥/٢٢٤ ، ٢/٢٢٧ ، ١/٣٢١ ،

honourable, beautiful.

الجندل الثلجي ١٠/٢٧٩

جنس ٨/٢١ ، ٣/٥٣ ، ٣/٥٥ ، ٨/٥٦ ، ١١/٥٧ ، ١/٦١ ، ٥/٦٣ ، ١/٦٤ ، ٤/٦٦ ، ٤/٦٩ ،

٨/٩٨ ، ١/٩٩ ، ٩/١٠٤ ، ١٠/١٠٥ ، ١٤/١٢١ ، ٤/١٢٢ ، ٦/١٥٣ ، ٧/١٥٥ ، ٥/١٦٥ ،

١/١٦٦ ، ٣/١٦٩ ، ١/١٧٠ ، ٣/١٧١ ، ١/١٧٢ ، ٣/١٧٣ ، ١/١٧٦ ، ١/١٧٨ ، ١/١٧٩ ،

١٢/١٨٠ ، ١/١٨١ ، ٣/١٨٥ ، ١/١٨٨ ، ٥/١٨٩ ، ١/١٩١ ، ٨/١٩٣ ، ٢/١٩٥ ، ٥/١٩٧ ،

٢/١٩٨ ، ٥/١٩٩ ، ١٠/٢٠٠ ، ١٤/٢٠١ ، ١٧/٢٠٢ ، ٣/٢٠٣ ، ٣/٢١٣ ، ٣/٢١٤ ، ٧/٢١٥ ،

٥/٢٢٧ ، ١٠/٢٣١ ، ٥/٢٤٣ ، ٤/٢٤٥ ، ٥/٢٤٨ ، ٥/٢٥٢ ، ٥/٢٥٣ ، ١/٢٥٤ ، ١/٢٥٥ ،

٨/٢٥٦ ، ٢/٢٥٧ ، ١/٢٥٨ ، ١/٢٦٠ ، ١/٢٦١ ، ٤/٢٦٥ ، ١٠/٢٧٤ ، ١/٢٧٦ ، ١٤/٣٢١ ،

genus.

higher g.

الجنس الأعلى ٩/٩١ ، ١٢/١٦٩

جنس لأمر في نفسه ٥/٢٠١

جنس لإنسان ١٦/١٨٦

جنس بحسب المشهور ٢٠/٢٤٢

remote g.

جنس بعيد ١٠/٢٤٥ ، ٢/٢٤٢

جنس جنسي ٩/٢٠٠ ، ٤/١٨٥

real g.

جنس حقيق ١٩/٢٤٢

particular g.

جنس خاص ٧/٢١٣

genus of the wind.

جنس الريح ١٦/١٩١

organic artificial genus

جنس صناعي آلي ١٧/٨٩

g. of the double.

جنس الضعف ٨/١٨٢

high g.

الجنس العالي ١٠/١٦٩

general g.

جنس عام ١٤/٢٦٠

g. of the number.

جنس للعدد ١٣/٢٠٣

g. of knowledge.

جنس العلم ١٦/١٨١

g. of virtue.

جنس الفضيلة ١١/١٤٦

جنس الفعل ٧/١٩١ ، ٣/١٨٤

جنس في المشهور ١٣/٢٠٣

proimate g.

جنس قريب ٣/٢٥٤ ، ٤/٢٤٦ ، ١٥/٢٤٥ ، ١/٢٤٢ ، ١٠/١٦٩

جنس لا يختلف ٩/١٩٦

جنس ليس جنسا ١٣/٢٠٠

relative g.

جنس مضاييف ٩/١٨٢

جنس معلوم ١٣/٢١٤

جنس للمقولات ١٧/١٩٨

جنس للملكة ٤/١٨٤ ، ١٥/١٨٠

جنس النصف ١٠/١٨٠

جنس واحد ٧/١٨٠

الجنس ومضاه ١٠/١٨٢

جنسين ١٢/٢٠١ ، ١/١٨٥

جنسين عاليين ٢/١٩٩

جهة الذات ١٣/٢٦٥

جنسين قريبين ٣/٢٠١

جنسين متباينين ٨/٢٤٤

جنسين متضادين ١٥/١٩٩

الجنسية ٥/٢٠١ ، ١/١٠٥

جنسية الأمور ١١/٢٠٣

contention

الجهاد ٣٣٠٢ ، ١٢/٢٨٨

contentious arguments

(المحاورات) الجهادية ٨/٣٢١

الجهالة ١٥/٢٥٠

الجهد ١١/٣٨

ignorance.

جهل ٩/١١ ، ٨/١٣٠ ، ١/١٥٩ ، ١٠/٢٧٦ ، ٦/٢٨٩ ، ١/٣٢٤

الجهل المضاد ١٨/٢١١

جهة أخرى ١٦/٢١٣

according to the relation

جهة الإضافة ١٤/٢٦٥

جهة الإضافة الحقيقية ١/٢٦٦

جهة تعريف ١٦/٢١٣

جهة جزئه ٧/٢٢٥

according to the truth

جهة الحقيقة ٨/٣١٤

جهة الذات ١٣/٢٦٥

جهة الشركة ١٢/١٦٦

جهة العلمية ١٣/١٨٦

جهة الفعل ٥/٣٢٠

جهة القائل ١٦/٢١٣

جهة القدرة ٥/٣٢٠

جهة القوة ١٤/٤٧٧

جهة المادة ٨/٤٤

جهة المخصوص ٥/٢١٠

جهة المعادلة ١/٢٢٧

جهة معنى أعم ١٥/٢٢٣

answer.

الجواب ٩/٣٠١ ، ٤/٢٥٩

جوامع ١١/٤٨

substances.

جواهر ١١/٢٦٢ ، ١٣/٢٦١ ، ١٠/٢١١ ، ٧/١٧٤ ، ٦/٩١ ، ١٣/٦٩

goodness.

الجودة ٤/٢٤١ ، ٨/٢١٧ ، ٤/٢١٤ ، ١٠/٢٠٧

جودة البنية ١٣/١٣٢

جودة الرسم ٤/٢١٤

جودة الفهم ١١/١٠٣

الجودة والرداءة ٧/٢١٠

injustice.

الجور ٥/٢٨٥ ، ٥/٢٢٦ ، ١١/١٣٨ ، ٥/١٠٧

الجوهر ٧/٥٧ ، ١٣/٦٠ ، ١٦/٦٣ ، ١٧/٦٩ ، ٣/٧٠ ، ٩/٨٧ ، ١٨/٩٢ ، ١٤/١١٧ ،

٨/١٥٣ ، ١٧/١٩٦ ، ١٢/٢١٠ ، ٩/٢١١ ، ٣/٢٢٤ ، ١٣/٢٤٣ ، ٢/٢٦١ ، ٢/٢٦٢ ،

substance.

٧/٢٨٩ ، ٢/٢٧٢ ، ٨/٢٦٣

جوهر الوضع ٤/١٠٣

substantial, essential.

جوهرى ١٥/٢٦١

الجوهرية ١٠/١٤٩

good.

جيد ٢/٢٨٩ ، ١٤/٢٧٩ ، ٤/٢٦٩ ، ١٢/٢٦٥

جيد البخت ١/١٢٧

natural ability

جيد الطبع ٤/٣٣٥

stout-souled

جيد النفس ١١/١٢٦

(ح)

الحاد : ١٣/٢٧٥ ، ٥/٢٧٣ ، ٥/٢٧٢ ، ٣/٢٧١ ، ٣/٢٦٧ ، ١١/٢٦٦ ، ٨/٢٦٥ ، ١/٢٤٣

definer.

acute angle.

حاد الزاوية ٩/٦١

sharp.

الحاد (فى الصوت) ٦/٨٥

skilled.

الحاذق ٨/٢٨٢

hot.

الحار : ٧/٣٠٥ ، ٢/٢٩٥ ، ١٧/٢٩٤ ، ٢/٢٥٢ ، ١٦/٢٢٤ ، ٦/٢٠٨ ، ٥/٨٤

الحارة ٣/٢٢٣ ، ٧/١٤٠

حساسة ١٥/٨٥

(الصنعة) الحاصلة ٢٠/٢٤٢

maintainer.

حافظ ١٥/٢٥

maintainer of a thesis.

حافظ وضع ١٢/٢٥

maintaining medical things.

(الأمور الصحية) الحافظة ٢/١١٧

maintaining causes.

(الأسباب) الحافظة ١٨/٢٦٧

defender of the law.	حافضة السنن ١٦/٢٨٢
الحال	١٠/١٤٠ ، ٣/١٤٢ ، ٣/١٤٤ ، ٣/١٥٣ ، ٧/١٧٦ ، ١٣/٢٢٠ ، ٥/٢٥٢ ،
state.	١٦/٢٦٦
state of the preferability.	حال الإيثار ٧/١٦١
of the physician.	حال الطيب ١٦/٢٢٩
of the practitioner.	حال المرتاض ١٦/٢٢٩
states.	الحالات ٩/٢٧٥
recommender.	الحامد ١٦/٧٣
	حامل (الفضيلة) ١٥/١٥٣
straying from the way.	الحايد ٨/٣٣٦
weak fire.	الحباحب (نار) ١١/٢٦٩
dialectic argumentation.	حجاج الجدل ١١/٨١
arguments.	الحجج ٣/٣٣٥ ، ١٢/٤٨ ، ٧/١٤
destructive arg.	حجج الإبطال ٥/٣٣٥
constructive arg.	حجج الاثبات ٥/٣٣٥
accepted arg.	الحجج المقبولة ٨/١٤
white stone.	الحجر الأبيض ١٠/٢٧٩
اللمحة	٤/٢١ ، ١٣/٢٦ ، ١٢/٢٧ ، ١٥/٢٨ ، ٨/٣١ ، ١٥/٤٨ ، ٦/٨١ ، ٢/١١٦ ،
argument.	١١/٣١٨ ، ١٣/٣١٧ ، ٥/٣١٣ ، ٣/٣١٢ ، ٤/٢٣٤ ، ١٠/١٢٣
deductive arg.	لمحة استقرائية ٣/٢٥
dialectic arg.	لمحة جدلية ٨/٣٠ ، ٣/٢٥
questioning arg.	اللمحة السائلية ٩/٣٠
syllogistic arg.	لمحة قياسية ٣/٢٥
affirmative arg.	اللمحة الموجبة ١٤/٢٦
way of the argument.	(عهدة) اللمحة ٣/٣١٢

الحد ، ٣/٥٣ ، ١٦/٥٤ ، ١٤/٥٥ ، ١/٥٦ ، ١١/٥٧ ، ٦/٦٢ ، ١٣/٦٣ ، ١/٦٤ ،
 ٤/٦٦ ، ٤/٦٩ ، ١٢/٨٤ ، ١٣/٨٥ ، ٢/١٠٤ ، ١٦/١٠٥ ، ١١/١٠٦ ، ٣/١١٠ ،
 ١/١١١ ، ١٠/١٢٣ ، ٨/١٣٦ ، ٥/١٦٥ ، ١/١٧٤ ، ١/٢١٤ ، ٧/٢١٥ ، ١١/٢٣١ ،
 ١٣/٢٣٧ ، ٧/٢٤١ ، ٧/٣٤٢ ، ١/٢٤٣ ، ٣/٢٤٤ ، ٥/٢٤٥ ، ١/٢٤٧ ، ٢/٢٤٩ ،
 ٧/٢٥٢ ، ٢/٢٦٦ ، ١٠/٢٦٧ ، ١١/٢٦٨ ، ٥/٢٦٩ ، ٥/٢٧٢ ، ٣/٢٧٦ ، ٤/٢٧٧ ،
 definition. ٨/٢٧٨ ، ١/٢٨١ ، ٤/٢٨٤ ، ١٧/٢٨٩ ، ١٧/٢٩٣ ، ٣/٢٩٧

middle term.

حد أوسط ١٤/٣٠٥
 حد برهاني ٦٠/٢٩٠
 حد البصر ١٣/٢٥٠
 حد تام ١٣/٦٨
 حد التعبير ١٦/٢٥٧
 حد جزئيته ١٢/٣٨
 حد الجزئين ١٥/٥٨
 حد الجملة ١٥/٥٨
 حد الجنس ٣/٢١٣ ، ٨/١٧٤
 حد حقيقى ٢/٢٥٠ ، ٩/١٦٥
 حد الضد ٦/٢٤٥
 حد العدد الفرد ٩/٢٨٠
 حد العرض ١٤/١٦٦
 حد غير حقيقى ٩/١٦٥
 حد الفردية ٢/١٧٤
 حد الفصل ١٦/٥٦
 حد ما ٥/١٦٧
 حد المثلث ٣/٢٠٩
 الحد المطلق ٦/٥٨
 الحد الموجب ١٧/٢٣
 حد النوع ١٢/١٦٩

حد النور ١٨/٢٤٣

حد واحد ٧/٢١٢

حد النفس ١/٢٤٦

intuition.

الحدس ٨/٣٠٤ ، ١٦/٤٨

sharpness.

الحدة ٩/٨٥

حدود ١٥/٨٨ ، ٤/٩٣ ، ١٢/٩٦ ، ٧/٩٨ ، ١٦/١٠٤ ، ٩/١١٩ ، ٦/١٦٥ ، ٦/١٩٤ ،

٢/١٩٥ ، ١١/٢١١ ، ٨/٢١٧ ، ١٦/٢٢٤ ، ١٦/٢٣١ ، ٢/٢٤١ ، ١٧/٢٤٢ ، ٥/٢٥٠ ،

definitions. ٥/٣١٧ ، ٣/٢٨٩ ، ٣/٢٨٤ ، ١٧/٢٨٠ ، ٣/٢٧١ ، ١٠/٢٦٨ ، ١٥/٢٦٧

حدود الأصول والمبادئ ٦/٣٣٥

الحدود الجدلية ١٧/٢٤٢

الحدود المشهورة ١٢/١٢٣

حدود حقيقية ١٧/٢٨٠

iron.

الحديد ١٧/١٩١ ، ٥/٨٦

الحدين ١١/٢٤٣

heat.

الحرارة ١/٢٤٨ ، ١٦/١٩٩

letter.

الحرف (صوت مقطع) ١٥/١٩٧ ، ٥/١٩٣ ، ١٧/١٩١

الحركة ١٤/٢٤٣ ، ١٣/٢٣٢ ، ١٣/٢١٨ ، ١٣/٢٠٨ ، ٥/١٩٢ ، ٨/١٧٥ ، ٧/١٤٠ ،

movement.

١٤/٣٣١ ، ١٦/٣٢٦ ، ٥/٢٧٤ ، ٨/٢٥٧ ، ١٧/٢٥٢ ، ١٠/٢٤٧

الحركة بالارادة ١٣/٢١٨

حركة تعذية ١٢/٢٧٧

حركة جسمانية ٤/١٨٤

الحركة جنس اللذة ١٣/١٦٧

حركة طبيعية ٨/١٢٨

الحركة فعل ٤/١٨٣

حركة الكواكب ١٥/٢٨١

الحركة المكانية ١٤/٢٤٣ ، ٣/٢١٠

الحسن ٩/٥٠ ، ١٨/٩٢ ، ٣/٩٣ ، ٢/١٣٣ ، ١/١٣٤ ، ٢/١٤٢ ، ١١/١٨٢ ، ٤/١٨٣ ، ٥/١٨٤ ، ٧/١٨٥ ، ١١/٢١٣ ، ١١/٢٢٦ ، ١٣/٢٣٣ ، ١/٢٦٧ ، ٤/٢٧١ ، ١٤/٢٧٥ ،
sensation. ٢/٣٢٦

الحسن الحيواني ٦/١٨٥

الحساس ١٣/٢٧٧ ، ٩/٩١

according to the fenus.

حسب الجنس ٦/٢٢٤

according to the species.

حسب النوع ٦/٢٢٤

good.

الحسن ٤/٢٧١

الحسن البناء ٥/٣٩

hopeful.

حسن الرجاء ١٦/١٢٦

حسن الظن ١٠/٢٩

modesty.

الحشمة ١٥/٣٩ ، ١٥/٣٥

extension is a stretch between two ends ٩/٢٥٥ الحشو (الامتداد حشوما بين الطرفين)

extra, addition.

الحشو ٨/٣٣٢ ، ١٣/٣٠٤ ، ٣/٢٦٨ ، ٨/٢٦٨ ، ٩/٢٥٥

distributiveness.

الحصر ٨/١٤٤ ، ٥/١١٨

الحصر الكلي ٤/٢٠٠

wise.

الحصفاء (جمع حصيف) ١٤/١٥٧

preservation.

الحفظ ٩/٣٣٥

الحق ٦/٩ ، ١/١٢ ، ٣/١٥٤ ، ١٢/١٦ ، ٢/١٩ ، ١١/٣٤ ، ١٠/٣٥٤ ، ٣/٣٩ ، ١٦/٤٠ ، ١/٤١ ، ٦/٤٣ ، ٣/٤٧ ، ٩/٤٩ ، ١٠/٥٣ ، ٢/٥٤ ، ١/٦٠ ، ٢/٧٣ ، ١٥/٧٧ ، ٢/٨٦ ، ١٦/٩٥ ، ٥/٩٧ ، ١/٩٨ ، ١/١٢٢ ، ٧/١٣١ ، ٢/١٣٤ ، ١٤/١٣٨ ، ٤/١٤٢ ، ١١/١٥٣ ، ١١/٢٠٣ ، ١/٢٠٢ ، ٣/١٩٦ ، ٣/١٩٦ ، ٢/١٨٢ ، ٣/١٨١ ، ٧/١٧٩ ، ٣/١٧٨ ، ٤/١٦٧ ، ١٤/٣٣١ ، ١٦/٣٢١ ، ٢/٣١٥

truth, true.

”نفس“ الحق ٧/٩

الحق الصريح ١٢/٣٤

حق مطلق ١١/٣٤

true propositions.

الحققات ١٢/٣٥

حقائق ١٠/٢٦٢

حقيبات أوليات ٤/١٠٩

الحقيقة (بالحقيقة — على الحقيقة — في الحقيقة) ١/٢٤ ، ٨/٣٩ ، ١٤/٤٦ ، ١٠/١٤١ ،

١٣/١٤٩ ، ١١/١٦٨ ، ٩/١٩٣ ، ٤/١٧٦ ، ١١/١٩١ ، ٣/٢٠٣ ، ٦/٢٣٣ ، ١/٢٣٧ ،

reality, in reality.

١١/٢٦٥ ، ٤/٢٤٤ ، ١٥/٢٤٢

الحقيقة الالهية ٤/١٧٦

حقيقة الجنس ٧/١٦٧

حقيقة الماهية ٧/٢٤٢

حقيقة النوع ٧/١٦٧

حقيق ٧/٢٣٦ ، ٤/٢٣٢

(خاصة) حقيقة ٤/٢٣١

(الصورة) الحقيقة ١٥/٢٧٤

حكم ٨/٤٢ ، ٢/٩١ ، ٢/٩٧ ، ٣/٩٨ ، ٣/١٠٨ ، ٧/١١٣ ، ٩/١١٤ ، ٣/١١٥ ، ٥/١٢٠ ،

٢/١٢٥ ، ١٥/١٢٦ ، ١/١٣٦ ، ١/١٣٩ ، ١٢/١٤٨ ، ١٣/١٤٩ ، ٦/٢٥٨ ، ٣/٣٣٦ ،

judgment.

حكم الاحسان ٢/٤١

حكم الاساءه ٢/٤١

حكم الاستقراء ١٩/٣٣٥

حكم الاستقراء التام ١١/١٠٨

حكم اعتقادي ١٠/٧٦

حكم التجربة ١١/١٠٨

حكم الجدل ١٢/٢٠٣

حكم الجزئي ١٨/١٢١

حكم عام ١٨/٨٣

حكم عمل ١٠/٧٦

حكم الفاعل ٨/٢٣٦

حكم كلي ٢/١٠٩ ، ٤/١١٢ ، ١٠/١١٣ ، ١٨/١٢١ ،

حكم كلية ١٥/٤٠

حكم متواطىء ٩/١١٩

حكم مشهور ٤/٣٨ ، ١١/٤٥ ، ١٣/١٤٢ ، ١٩/١٨١ ،

حكم المطلوب ١٣/٣٠٨

حكم المعنى ١/٩٦

حكم منفرد ٢/٣٨

حكم المنفعل ١٨/٢٣٦

حكم موضع واحد ١٨/١٩٢

حكم واجب ٧/٤١

the wise

الحكمة ١١/٧٨ ، ٣/٤٥ ، ٩/٤٣

wisdom.

الحكمة ١١/١٣٥ ، ١٣/١٣٦ ، ١٥/١٤٦ ، ٧/١٥١ ، ١/١٦٠

الحكمة مع الشجاعة ٣/١٥١

الحكمة مع العفة ٤/١٥١

wise man.

حكيم ١٢/١٣٦

self-control.

الحلم ٨/١٨٤

sweet.

الحلو ١٤/١٤٠ ، ١٤/١٢٠

praise.

الحمد ٩/٣٧ ، ٣/٣٩ ، ٩/٣٧ ، ٣/٨٢ ، ٣/٣١٦

الحمل ١٢/١١٧ ، ٣/١١٩ ، ٣/١٦٨ ، ١٧/١٧١ ، ٦/٢٤٢ ، ٦/٢٥٦ ، ١٢/٢٨٤ ، ٦/٢٩٤
predication.

الحمل الاول ١٣/١١٧

الحمل الثانى ١٣/١١٧

حمل أولى ٣/١١٨

حمل بالذات ١٢/١١٧

حمل بالعرض ٩/١١٨ ، ١٤/١١٧

حمل الجوهر ١٤/١١٧

حمل الحد ١٢/٢٨٤

حمل الخاصة ٤/٢١٦

حمل ذاتى ١٣/١١٨ ، ١٥/١١٧

حمل متحقق ٤/٢٣٥

حمل مساوى ٣/١١٨

	حمل نوع ٩/٥٤
	حمل واحد ٤/١١٩
wheat	الحنطة ٥/١٧٥
animal	حي ٣/٢٤٧ ، ١٢/٢٤٦
mortal rational animal	الحى الناطق المائت ٦/٦٠
life	الحياه ٤/١٨٥ ، ١٥/٣٩
shyness	الحياء ٦/٢٧٧ ، ١٢/١٧٦
	الحياة الأزلية ٦/١٩٠
	الحياة الحسيسة ١٦/١٤٥
	الحياة الواحدة ١٠/١٩٠
deviation	الحيد ٨/٣٣٦
dilemma	حيرة ١٥/٢٧
useful devices	الحيل النافعة ١١/٣٠٨
device	حيلة ١٥/٣٠٤ ، ١٦/٣١
	الحيوان ١٥/٢١٤ ، ٧/٢١٢ ، ١٢/٢٠٩ ، ٨/١٩٧ ، ١٨/١٩٦ ، ٤/١٨٧ ، ١٦/١٨٦ ، ٩/١٧١
	١٤/٢٤٦ ، ٤/٢٣٦ ، ١٢/٢٣٣ ، ٥/٢٣١ ، ٦/٢٢٧ ، ٢/٢٢٥ ، ١٣/٢٢٣ ، ١٤/٢١٨ ، ٢/٢١٧
	٦/٢٧٧ ، ٤/٢٧٦ ، ٤/٢٦٦ ، ١/٢٦٢ ، ٨/٢٦٠ ، ١٩/٢٥٩ ، ٩/٢٥٤ ، ٨/٢٤٨ ، ١٢/٢٤٧
animal	١٥/٢٩٤ ، ٣/٢٨٩ ، ٩/٢٧٨
	حيوان الجنسى ٤/٢٦٠
	الحيوان السميع ٩/٨٥
pedestrian animal	الحيوان الماشى ٤/٣١٣
mortal animal	الحيوان المائت ٥/٨٧
	الحيوان المحصل ٥/١٩٧
	الحيوان المطلق ١/٣١٣
	الحيوان المعقول ٧/٢٢٧
rational animal	حيوان ناطق ٧/٢٨٤ ، ٥/٨٧

animality

الحيوانية ٢/١٩٧

animal: soul

(النفس) الحيوانية ٥/١٨٥

(خ)

external

الخارج ٢/٢٣٧

خارج عن الحقيقة ١٣/١٨٤

particular

الخاص ١٦/٢٧٩ ، ١٢/٢٦٤ ، ١/٢٠٣

خاصة ١٤/٢١١ ، ٦/٢١٠ ، ٢٠٩ / ١/٢٠٨ ، ٢/٢٠٧ ، ١١/١٠٦ ، ٤/٦٩ ، ١٥/٦١ ، ٥/٣٠

١٤/٢٢٠ ، ٤/٢١٩ ، ٥/٢١٨ ، ١/٢١٧ ، ٢/٢١٦ ، ٧/٢١٥ ، ٨/٢١٤ ، ١١/٢١٣ ، ١/٢١٢

٦ ٢ ١٣٢ ، ٢/٢٣١ ، ٢/٢٣٠ ، ١/٢٢٩ ، ١/٢٢٨ ، ١/٢٢٧ ، ٢/٢٢٦ ، ١/٢٢٥ ، ١٠/٢٢٤

١٢/٢٨٤ ، ١/٢٧٢ ، ٢/٢٤٩ ، ٧/٢٤٣ ، ٥/٢٤٢ ، ٢/٢٣٧ ، ٦/٢٣٥ ، ١/٢٣٤ ، ١١/٢٣٣

property

١/٢٨٩

خاصة أحد الأمرين ٧/٢٧٨

خاصة الأرض ٨/٢١٠

خاصة لاسم ١٢/٢١٧

خاصة الانسان ٢/٢٢٨ ، ١/٢١٧

خاصة للأولى ٣/٢٣٠

خاصة البشرية ١٥/٢٢٤

خاصة التصريف ١٦/٢٢٧

خاصة حقيقية ٤/٢٣١

خاصة الجمال ٢/٢٢٧

خاصة الجهور ٥/٢٢٦

خاصة جيدة ٦/٢٣١

خاصة الخاصة ١٧/٢١٨ ، ٣/٢١٧ ، ١٦/٦١

الخاصة الدائمة المتساوية ٨/٢٠٧

خاصة السطح ١/٢٣٤ ، ١٢/٢٢٢

خاصة السمع ١١/٢٢٦

- خاصة للشيء ٣/٢٢٧
خاصة للصمم ١٠/٢٢٦
خاصة الضد ٣/٢٢٦
خاصة الضعف ٨/٢٢٦
خاصة الطبيب ٢/٢٢٩
خاصة العالم ٧/٢٢١
خاصة العدالة ٢/٢٢٧
خاصة العدل ٤٢/٢٦
خاصة العفة ١٤/٢٢٧
خاصة العلم ١/٢٢٢ ، ١/٢٢١ ، ٨/٢١٦ ، ٢/٢١٢
خاصة غير دائمة ٧/٢١٧
خاصة الفحش ٨/٢١٨
خاصة الفردية ٥/٢٠٧
خاصة للفهم ١٤/٢٢٧
خاصة بالقياس ٧/٢٠٧
خاصة الكلية ٦/٢٢١
خاصة اللائق ١٥/٢٢٤
خاصة لمساوى الزوايا ١٤/٢٠٨
خاصة المائتات ٦/٢٢٧
خاصة المحدود ١٦/٢٢٤
خاصة مجمولة ١/٢٢١
خاصة للخصوص ١٢/٢١٢
خاصة المرتاض ١١/٢٢٩
خاصة مركبة ١٠/٢٠٩ ، ٥/٢٠٧
خاصة مساوية ٣/٢٣١ ، ٥/٥٧
خاصة مشتركة ١/٢٣٤
خاصة المشتق ٨/٢٢٨

خاصة المصدر ٨/٢٢٨

خاصة المصروف ١٥/٢٢٧

خاصة المطلوب ٦٩/٢١٧

خاصة لمعنيين متباين ٥/٢١٨

خاصة مفردة ٥/٢٠٧ ، ٨/٦٢

خاصة مقيدة ١١/٢٢٤

خاصة الملائكة ٨/٢٢٧

خاصة ملكة ١٦/٢٢٠

خاصة الموصوف ١٥/٢١٧

خاصة الموصوفين ٦/٢١٦

خاصة النار ٨/٢١٠

خاصة الناطق ٩/٢٢٨

خاصة النطق ١٠/٢٢٨

خاصة واحدة ٥/٢١٢

(قائل) الخاصة ١٦/٢١٣

الخاصيات ١٥/٨٨

الخاصية ١٣/٨٥ ، ١/٧٠ ، ٤/٦٦ ، ٢/٦٤ ، ٣/٦٢ ، ٢/٦١ ، ١١/٥٧ ، ٣/٥٣

characteristic

١٢/٢٠٩ ، ١/١٠٥ ، ٢/١٠٤

خاصية الاستجاء ٨/٨١٨

خاصية مناقضة ١٦/٣١

الخاطر ٩/١٢٥ ، ١٦/٤٨

قوى الخاطر ٩/١٢٥ ، ١٦/٤٨

خالف المشهور ٣/١٩٦

المنجل ٤/٢١٩ ، ١٥/٣٩

المنجل بالطبع ٧/٢١٩

modesty, shyness

خسيس ٧/٣٢٨

base, low

wood

خشب ٤/٢٨٥ ، ١٥/٢١

good condition	الخصب ١٠/٢٢٩
opponent	خصم ٦/٢٩ ، ٢/٣١ ، ٩/٩٦ ، ١٦/٩٧ ، ٢/٩٨ ، ٨/١١٦ ، ٢/٢٠١ ، ٣/٣٠٣ ، ١/٣٠٧
resisting opponen-	خصم مقاوم ٦/٢٩
	الخصوص ١/٢٧٥ ، ٩/٢٤٦
	خصوصية ٢/٢٤٥
opponents	خصوم ٩/١٧
line	الخط ١٣/٢٤٩ ، ١٤/٢٥٤ ، ١/٢٥٥ ، ٦/٢٥٦ ، ١/٢٥٧ ، ٨/٢٨٠ ، ١٤/٢٨٦
finite line	الخط المتناهي ٦/٢٧٨
straight line	الخط المستقيم ١١/٢٧٨ ، ٢/٢٧٩
infinite st line.	خط مستقيم غير متناهي ١/٢٧٩
indivisible st. lines	خطوط مستقيمة غير منقسمة ١٧/١٦٨
	خطين ١٥/٣١٨
error	خطأ ٢/١٢١ ، ٦/٢٦٧ ، ٣/٢٨٤ ، ١٢/٣٣٤
discourse	خطاب ٤/٧٩
didactic discourse	خطاب تعليمي ٣/٣٠٢
special discourse	خطاب مخصوص ٩/١٥
Rhetoric	الخطابة ٦/١٥ ، ٧/١٧ ، ١٧/٢٣
rhetorical	خطابي ١/٢٦
rhetorical	خطابية ٣/٣٦
importance	الخطب ١٥/٢١٩
rhetoricians	الخطباء ٥/٩٤
of little importance	(قلة) الخطر ١٨/٢٥٧
lines	خطوط ١٧/١٦٨
rhetorician	الخطيب ٧/١٧ ، ٢/٢٣ ، ٨/٥٢ ، ٥/٢٨٢
lightness	الخفة ٨/٨٥

hidden, concealed	الخفى ٧/٢٧٩ ، ٢/٢٧٨ ، ٤/٢٧٧
	خفى الكذب ١٦/٤٥
light	الخفيف ١٦/٢٢٤
	خفيات الشهرة ١٧/٣٢٨
	خفية ١٣/٣٠٩
	خفية بالقوة ٥/٦٧
vinegar	الخل ٦/١٧٥
vacuum	الخلا ٤/٢٩٦ ، ٢/٢٨١ ، ٣/٢٣٣
controversy	الخلاف ١١/٩
on the contrary	بالخلاف ١٢/٣٢٥
immortality	الخلد ١٥/١٥٠
mixture	الخلط ٧/٢٦٧
paradox	خلف ٢/٣١٤ ، ١٥/٣١٣ ، ١٢/٩٦ ، ١٩/٩٦ ، ١٦/٥٩
character	خلق ١/٨٣ ، ١٧/٨٢
ethical propositions	الخلقيات ٧/١٤٠
ethical premisses	(مقدمات) خلقية ١٤/٨٢
wine	نمر ٦/١٧٥ ، ٢/١٤١
	نمود الشهوة ٩/١٤١
	خواص ١٦/٢٣١ ، ١١/٢٢٢ ، ٢/٢١٩ ، ٦/٢١٧ ، ٧/٢١٤ ، ١/١٧٦ ، ١٦/١٠٤
properties	٣/٢٣٤ ، ١٥/٢٣٣
fear	الخوف ٤/١٨٥
	الخوف الحيوانى ٤/١٨٥
	خيال ٤/٩٣
	الخير ٦/١٧ ، ١١/٨٤ ، ٨/٨٧ ، ١٣/١١٠ ، ٩/١٣٦ ، ١٠/١٣٨ ، ١٤/١٤١ ، ١٦/١٥٨
	٦/١٦٦ ، ٦/١٧٩ ، ١٢/٢١٧ ، ١٧/٢٥٠ ، ٨/٢٥٣ ، ١٣/٢٧٢ ، ١١/٢٧٤ ، ٨/٢٧٨
good	١٩/٣٢٣ ، ١٤/٣١٥
intrinsic g.	الخير بالطبع ٣/١٦١
real g.	الخير الحقيقى ٩/١٣٦
absolute g.	الخير المطلق ٦/٢٧٥

good and pleasure	الخير واللذة ٦/١٦٦
goods	الخيرات ٤/١٥٩
two goods	الخيرين ١٢/٢٨٧
goodness	الخيرية ٨/٢٧٨ ، ٥/١٧٩ ، ١١/١٤١

(د)

relative to the category of relation	داخل في مقولة المضاف ٢/١٦٧
two interior opposite angles	(الزاويتان) الداخلتان المتقابلتان ١٣/٢٠٨
house	الدار ٤/٢٥٢
signifying, indicating	الدال ١٧/٢٨٩ ، ١٧/٢٤٤ ، ٢/٢٠٣
	دال على ما هو ١٣/٥٧
indicating the essence	الدال على الماهية ١٥/٢٤٢
	(غير) الدال على المعنى ١٥/١١٢
	دال على الذات ٨/٢٠٢
circle	الدائرة ١٥/٤٧
permanent	الدائم ١٨/١٤٦ ، ١٧/١٤٢
	(الأمور) الدائمة ٥/٣٣٢
	(الخاصة) الدائمة المتساوية ٢/٢٠٧
exercise	دربة ١٥/٩٢ ، ٨/٩٣ ، ٤/٢٥٠ ، ١/٣٣٥
intellectual rank	الدرجة العقلية ١٢/٨
	الدرع ٩/١٥٠
themes	الدعاوى ١٠/٧٧ ، ٦/٧١
	دعاوى منصوبة ٩/٧١
	الدعوى ١٤/١٩ ، ٣/٥٤ ، ٨/٧٧ ، ١١/٧٨ ، ٦/٩٧ ، ١٤/١٠٧ ، ١١/١٣٧ ، ٧/٣١٢ ، ٢/٣٣٣
theme	
rest	الدعة ٦/٢٤٨

wheat, flour

دقيق الحنطة ٥/١٧٥

الدلالة ١٦/٢٨٥ ، ١١/٢٨٤ ، ١١/٢٧٧ ١٣/٢٧١ ، ١٧/٢٤٣ ، ١٢/٢٣٧

signification, designation, denoting

دلالة الاسم ٦/١٢٦ ، ٢٠٩/١

دلالة العلامة ١٤/٢٧١

دلالة اللفظ ٢/٢١١

دلالة المحمود ١٨/٢٤٣

دلالة المعنى ٢/٢١١

دلالة موجبة ١٦/٢٤٧

دلالة واحدة ٨/٢١٢

proof

الدليل ٣/٣٢٦

rain

الدماع ٣/١٥٠

this world

الدنيا ٦/١٥١

bat

الدهن ١٩/١٧٤

medicine

دواء ٨/١٤٢

permanence

دوام ٦/١٤٤ ، ١٧/١٤٢

vicious circle

دور ١٣/١٤٦

rather than the other

دون غيره ٧/٢٦٦

rather than the other

دون الآخر ٩/١٨٨

rather than the prior

دون الأولى ١١/١٣٩

rather than another place

دون أين ١٦/٢٦١

rather than another species

دون نوع ١٦/٢٦١

(ذ)

الذات — بالذات ٨/٢٠٩ ، ٤/٢٠٣ ، ٥/٢٠٢ ، ٥/١٨٨ ، ٤/١٨٦ ١٦/١٦٦ ، ١٥/٥٤

٥/٢٦٦ ، ١/٢٥٢ ، ١٧/٢٥١ ، ١٢/٢٥٠ ، ١٠/٢٤٩ ، ٢/٢٤٢ ، ٢/٢٣٩ ، ٥/٢٢٠

substance

primarily and essentially

أولاً وبالذات

ذات الإنسان ٤/٢٢٠

	ذات الشيء ٧/٢١٢ ، ٢/١٨٥
	ذات متحصلة ١٣/٢٥٠
	”بحسب“ الذات ٥/١٢٦
essential	ذاتي ١٣/٦٥ ، ١٥/٥٤
	الذاتية والتقويم ٥/٦٦
good accepted opinion	الذائع المحمود ١٥/٨١ ، ١٣/٣١
	الذائعات ٨/٢٤
	الذائعة ١٦/٣٨
support, defence	الذب ١٠/٣٢ ، ٥/٣١
means	ذرية ٣/٣٠٥
recollection	الذكر ١٥/١٨٣
blame	الذم ٥/٣٢٣ ، ٣/٣٠٤
fault	الذنب ٤/٣٢٩
mind	الذهن ٨/٣١٤ ، ٤/٢٩٤ ، ٣/١٩٧ ، ١/٨٦ ، ١٧/٧٣ ، ١٠/٠٢ ، ٦/٤٠ ، ٨/٣٩
vulgar mind	الذهن العامى ٩/١٤٨
	الذهن المشهور ٢/٨٢
	الذوائع ١/٨٢
taste	الذوق ١/٨٥

(ر)

observer	راء ٩/١٢٧
	راج ١٧/٢٤٣
	(الحافظة) والرادة ٣/١١٧
head	الرأس ١/١٨٢
definer	الراسم ٦/٢١٥

	الراسمون ١١/٢٧
	الراضى ١/٣٢٩
	راعى المراعى ٩/٢٢١
opinion	رأى ١٦/١٨٩ ، ٤/٧٧ ، ١٥/٤٣ ، ١٢/٢٦ ، ١٦/٢٥ ، ١/١٧ ، ١٧/١٦
	راى غير غزيرى ٧/٢٤
	رأى لايزول ٢/٢١٢
	رأى مبتدع ١٧/٧٧
	رأى نافع ٤/١٩
quarter	الربع نصف النصف ١٢/٧٩
spring	الربيع ٦/١٥٠
rank	رتبة ٤/٢٥٠
hope	الرجاء ١٦/١٢٦
probalility	الرجحان ١١/٣٢١
the thinker	الرجل المستعمل للنوع فى حد الجنس ٣/٢١٣
sexapod	”ذوست أرجل“ ١٧/٢٤٦
octopod	”ذو ثمان أرجل“ ١٧/٢٤٦
biped	”ذو رجلين“ خاصة الرجل ٥/٢٦٠ ، ٣/٢٤٧ ، ١٢/٢٤٦ ، ٤/٢٢٣ ، ٦/٢٢٢
quadroped	”ذو أربع“
	الرجوع ١١/٣٢١
mercy	الرحمة ١١/٧٥ ، ١٥/٣٩
badness	رداءة ٢/٢٨٩ ، ٣/٢١٦ ، ٦/٢١٠
bad structure	رداءة البنية ١٧/١٣٢
bad face	رداءة الحلقة ١٤/١٣٢
	ردية ١/٢٨٧ ، ١١/٣١٢
vice	الرديلة ١٣/٣٣١ ، ٧/٢٥٠ ، ١٥/١٧٨ ، ٥/٨٤
	رذل ٨/٣٣٤
divine message	الرسالة الالهية ١٣/١٤

رسم	٤/٣٣ ، ٣/٦٢ ، ١٣/١٢٣ ، ٦/٢٠٧ ، ٢/٢٠٩ ، ٨/٢١٢ ، ٣/٢١٤ ، ٤/٣/٢١٥
deserption	٣/٢٣٧ ، ٢/٢٥٠ ، ٨/٢٧٨
رسم الراسم	٦/٢١٥
رسم فاضل	٤/٢١٥
رسم ما	٥/٢١٥
رسم واحد	٨/٢١٢
رسول	١٣/٩٧
الرسوم	١٥/٨٨ ، ٧/٩٨ ، ١٣/١٢٩ ، ١٦/٣٣١
الرطب	٦/٣٠٥ ، ٥/٨٤
رطوبات	٦/٢٤٦
رطوبة	٥/٢٤٦
الرفع	١٤/٢٥٩ ، ٦/١٧٦
رفع الجزء	١٢/٢٨٩
رفع الخلاء	٥/٢٩٦
رفع الطرفين	٨/١٧٨
رفع الكل	١٢/٢٨٩
رفع الهواء	٧/٢٩٦
الرفيق	٤/١١٤
الرقص	٩/٢٧٣
(الملاء) الرفيق	٣/٢٣٣
ركود	١٤/٩٨
رماية	١٧/٢٣
الرمي	١٥/٢٨٨
الروابط	١٧/١٨٢
روشن = صاف (لفظة فارسية)	١١/٨٥
الرؤيا	٣/١١٤
الروية	١٣/٢٣٢

comrade, friend

dancing.

transparent plenum.

calmness.

shooting

conjunctions.

clar

dream, vision.

deliberation.

exercise	رياضة ١/٤٩
wind.	الريح ٥/٢٧٤ ، ١١/١٩٥ ، ٤/١٩٣ ، ٣/١٩٢ ، ٤/١٩١
saliva.	الرئيل = اللعاب ١٢/٢٤٤
(ز)	
right angled.	(قائم) الزاوية ١٠/٦١
exterior angle	الزاوية الخارجة ١٣/٢٠٨
	الزائد ٨/١٨٢
jupiter	زحل ١٣/٣٧
earthquake	الزلزلة ٦/٢٧٤
time	الزمان ٤/٣٣٣ ، ٩/٢٨٨ ، ٧/٢٧٦ ، ٩/٢٦٨ ، ١٣/٢٥٢ ، ٨/٢١٣ ، ٩/١٢٤ ، ١٨/٧٩
	زمان ما ٧/٢١٣
changement	زوال ١٠/٢٤٧
defining the pair	”تحديد“ الزوج ١٨/٢٥٢
	الزوجية ٥/٢٥٣ ، ١٧/٢٥٢ ، ٧/١٧٦ ، ١٢٠/١٤٠
	الزيادات ٧/٢٦٧
	زيادة ٤/٢٧٥ ، ١٣/٢٧٤ ، ٨/٢٤٨ ، ٨/٢٤٦ ، ١/٢٣٢ ، ٢/١٦١ ، ٣/١٥٠ ، ٢/١٤٦
excess	٤/٢٧٩
	الزيادة الفصلية ٨/٢٤٦
	الزيادة المخصصة ٨/٢٤٨
	زيغ ٥/١٠٥
Zenon	زينن ١٤/٣٣١ ، ٦/٣٢٦

(س)

thief	السارق ٨/١٨٧
cunning thief	السارق الملط ٨/٢٨٢
robbery, theft	السرقه ٧/١٨٧

static by itself	ساكن بذاته ٦١/٢١٨
negative	سالب ٤/١٠٥ ، ٤/٢٥١
	سالب جزئى ٩/١٠٥
	السالبة ٣/٢٥١
hearer	السامع ٥/٣٠٩ ، ٩/٢٣٧ ، ٩/٢٥٩
	السائل ٢/٢١ ، ١٠/٢٥ ، ٢/٢٦ ، ١٥/٢٧ ، ١٠/٢٨ ، ٤/٢٩ ، ١/٣٠ ، ١٤/٣١ ، ١/٣٢ ، ٥/٣٣ ، ١٣/٣٦ ، ١٥/٥٩ ، ١/٧٥ ، ٣/٩٤ ، ١٠/٩٥ ، ٢/٩٦ ، ٩/١٠٤ ، ٤/١٠٥ ، ١٣/١١٣ ، ٨/٣٠١ ، ٦/٣٠٢ ، ١١/٣٠٤ ، ٦/٣٠٧ ، ٧/٣١١ ، ١٧/٣١٧ ، ٤/٣٢٠ ، ٩/٣٢١ ، ١٧/٣٢٤ ، ٦/٣٢٥ ، ١٦/٣٢٦ ، ٧/٣٢٨ ، ٦/٣٢٩ ، ٢/٣٣٣ ، ٢/٣٣٤ ، ٥/٣٣٦
questioner	سائل جدلى ٣٣٠ ، ٨/٢٦
dialectical q.	سائل جدلى حقيقى ١/٢٧
real dialect. q.	سبب ٤/١٩٨ ، ١/١٥٥ ، ١٨/١٤١
cause	السخرية ٣٩٤
hot	سخن ٧/٢٦٢
	سحيق ٢/١٥٠
	السراج ٤/١٥٦
	السرقة ٧/١٨٧
joy	سرور ١١/١٢٧
	السطح ٨/٢٨٠ ، ١١/٢٧٨ ، ١٤٥/٢٤٩ ، ٢/٢٣٤ ، ١٨/٢٣٣ ، ١٣/٢٢٢ ، ١٧/٢١٣
surface	١٤/٢٨٦
	السطحين ١٥/٣١٨
happiness	السعادة ٨/١٥٩ ، ١٦/٨٢
ultimtmte hap.	السعادة القصوى ١٠/١٥٧
down	السفل ٣/٨٧
ship	سفينة ١٦/٤٤

stone ship	سفينة حجر ١٦/٤٤
Socrates	سقراط ٦/٣٢٧ ، ٩/٩٥
sugar	السكر ٦/١٧٥
vinegar-honey	السكنبجين ١٤/١٣٨
rest, motionless	السكون ٩/٢٥٧ ، ١/٢٣١ ، ١٤/٢١٨
calm wind	سكون الريح ١٤/٩٨
	السلامة ١٥/١٥٤ ، ١١/١٥٢
negation	السلب ٦/٢٣٠ ، ٦/٢٧٦ ، ١/٢٥٧ ، ١٧/٢٥٦ ، ٢/٢٥٥ ، ٨/١١٣ ، ٢/١٠٨
	سلب التصريف ٤/٢٢٨
	سلب كلي ٥/١٠٥
	سلب لازم ٤/٢٥٧
	سلب مجرد ١٤/٢٥٤
	سلب مصروف ٤/٢٢٨
	سلب مطلق ١٨/٢٥٦
	سلب مقابل ٣/٢٥٧
	السلوب ١١/١٨١
sky is spherical	السماء كرية ١٠/٤٣
	سمج ٨/٣٠٩ ، ٩/٨٥
	سمجاء ١٦/١٠٩
hearing	السمع ١١/٢٢٦ ، ٤/٢٧١ ، ١٥/٨٥
age of wisdom	سن الحكمة ٩/٢٥٠
age of youth	سن الشباب ٩/٢٥٠
laws	السنن ١٦/٢٨٢
arrows	السهام ١٠/٣٢٠
bad understanding	سوء الفهم ٤/٧٦ ، ٢/٣٩
bad discourse	سوء القول ٧/٣٢٨
bad sharing	سوء المشاركة ٧/٣٢٨

bad figure	سوء الهيئة ١٠/٣١٣
question, problem	السؤال ١٠/٣١٦ ، ٨/٣٠١ ، ٧/٢٣٢ ، ١/٢٣٠ ، ١/٢٥١ ، ١٧/٢٥٠ ، ١٤/١٦١ ، ٢/١٥١
didactic q.	سؤال تعليم ١٥/٧٩
	سؤال تفويض ٤/٣٠٨
dialectical q.	سؤال جدلى ١٣/٣١ ، ١١/٣٠
	سؤال حجر ٧/٣٠٨
universal q.	سؤال كلى ١٠/٣١٥
	”سقم“ السؤال ١٥/٣٣٥
	”صحّة“ السؤال ١٥/٣٣٥
sophistical contender	(معاند) سوفطائى ٧/٤٧ ، ١٠/١٦
sophistical places	(مواضع) سوفطائية ٤/٣٠٤
Sophistic Elenchi	سوفسطيقا (كتاب) ١٧/٢٨٠
liquid	السيال ٩/١٩٣
Continuous flowing water	(المياه المتصلة) السيلان ٦/٦٧
(ش)	
conscious thinker	الشاعر ٩/١٤٧
consciousnes, awareness	الشعور ١٥/٣٣٥ ، ١٢/١١٥
	الشعور بالمشهورات ٧/٣٧
youth	الشباب ٢/١٦٠
	الشبهة ١/١٧٥
similar	الشبيه ١٣/٣٠٨ ، ٢/١٣٨
insult	الشم ١٦/٢٥٧
courage	الشجاعة ١٠/٨٤ ، ١٤/١٣٦ ، ٧/١٥١ ، ٨/١٨٤ ، ٩/١٥٩ ، ٥/١٦٠ ، ٥/٢٨٤ ، ١/٢٨٥
individual	الشخص ١١/٢٩٣ ، ١٠/٢٨٨
individuality	الشخصية ٨/٥٤ ، ٤/١٧

الشدة والضعف ٢/٢٠٠

الشر ١٩/١٣٦ ، ١/١٣٧ ، ١١/١٣٨ ، ٣/١٤١ ، ١٦/١٥٨ ، ١٠/١٨٧ ، ٢/٢٥١ ، ٨/٢٨٧ ،
bad, evil ١٩/٣٢٣

drink ١٤/١١٩

other causes or the remaining conditioss ١١/١٤٨ العلل الأخرى أو الشرائط الباقية

condition of the accepted ٩/٣٤ شرط المشهور

الشرطيات الاستثنائية ١٧/٢٥ ، ١٧/١٢٥

الشرطية ٣/٢٩٦ ، ١٧/٣٥

primary conditions ٤/٢٤١ الشروط الأول للتحديد

concealed conditions ٢/١٧٢ الشروط الخفية

in communis ١٣/٢٢٣ ، ١/١٧١ الشركة

wicked ٨/١٨٧ شرير

law ٢/٢٤٥ بالشريعة

true law ١٦/١٥٢ الشريعة الصحيحة

unwritten law ١٢/٣٩ شريعة غير مكتوبة

two partners ١٠/٣٢٨ الشريكين

two evils ١٢/٢٨٧ الشرين

badness ٨/٢٨٧ الشرية

ray ٣/٢٧٧ ، ١٢/٢٦٩ الشعاع

firy flame ٨/٢٢٤ الشعلة الالتهابية

lightning flame ٨/٢٢٤ الشعلة البرقية

clear flame ٨/٢٢٤ الشعلة الصافية

clear lamp flame ٨/٢٢٤ الشعلة الصافية المصباحية

doubt ٤/٢٦٧ ، ١١/١٧١ ، ٧/٧٥ ، ١٠/٢٩ ، ٨/١١ الشك

weak d. ٨/١١ شك ضعيف

strong d. ٨/١١ شك قوى

figure ٢/٢٠٩ ، ١٢/٢٠٠ ، ٣/١٩٤ شكل

	شكل التصريف ٢/٢٣٧
second f.	الشكل الثانى ٧/١٠٦
third f.	الشكل الثالث ١٣/٣٢
triangular f	الشكل المثلث ١٦/٢٠٨
	الشكل الهلالى ٨/٢١٦ ، ١٤/٤٧
sun	الشمس ١٢/٢٥٢ ، ١٢/٢١٣ ، ٨/٥٦ ، ١٢/٣٧
paradox, absurdity	الشناعة ٧/٣٢١ ، ١٦/٣١٣ ، ١٦/٣١٢ ، ١٢/٢٨٠
	الشنع ٦/٧٤ ، ١٥/٨١ ، ٨/١١٦ ، ٦/١٣١ ، ١٥/٣١٣ ، ١/٣١٥ ، ١٠/٣٢٢ ، ١١/٣٢٣ ، ٢/٣٢٩
	الشنعات ٧/٣٣١ ، ٤/٣٢٤ ، ١٦/٣٢٣ ، ٨/٣٢٢
	شنعته ٧/١٩٥
	شنعة ٢/٣٢٢
	الشنعة المطلقة ٥/٣٢٣
	شنيع ٤/٣٠٣
testimony of the authorities	شهادة الثقات ١٠/٥٠
	الشهرة ٨/١٣ ، ٣/٣٤ ، ١٢/٣٥ ، ٩/٣٨ ، ١/٣٩ ، ٧/٤٣ ، ٢/٤٦ ، ٤/١٣١ ، ١١/١٣٧ ، ١٨/٣٣٤ ، ٣/٣٢٩ ، ٥/٣٢٣ ، ٣/٣١٣ ، ٨/١٧٩ ، ٢/١٦٣ ، ١٤/١٠٩
general acceptance	شهرة أولى من شهرة ٢/١٩٦
	الشهرة الخارجية ١٠/١٣
	الشهرة المطلقة ٦/٧٥
	شهرة الموضع ١٥/١٧٠
appetitive facutly	(القوة) الشهوانية ١٣/٢٢٧ ، ٧/١٨٥ ، ٨/١٣٠
appetite, desire	الشهوة ٦/٢٧٤ ، ١٦/٢٧٢ ، ٦/٢٤٧ ، ٩/١٤١ ، ١٢/١٢٠
	شهوة الانتقام ٧/٣٠٧
	شهوة الطعام ٧/٢٦٩
	شهوة الكرامة ٣/٢٧٤
	شهوة اللذة ٣/٢٧٣

	شهوة للشيء ١٧/١٢٠
	شهوة مطلقة ٥/٢٧٥
thing, entity	الشيء ١٢٢/٩ ، ١٢٧/٥ ، ١٣٩/٨ ، ١٤٠/٥ ، ١٤١/٣ ، ١٤٢/٦ ، ١٤٣/١٤ ، ١٦٠/٥ ، ١٧٠/٧ ، ١٧٣/٥ ، ١٧٦/١ ، ١٨٩/١٥ ، ١٩٠/٧ ، ١٩٧/٥ ، ٢٠٢/٦ ، ٢٠٧/١٧ ، ٢٢٣/٨ ، ٢٣٣/٧ ، ٢٣٥/٧ ، ٢٥١/٥ ، ٢٢٧/٣ ، ٢٧٤/٥
concealed thing	الشيء الخفي ٣/٢٧٧
general thing	الشيء العام ١٥/٢٤٦
unknown thing	الشيء المجهول ١٢/٢٠٧
absolute thing	الشيء المطلق ٨/١٩٤
dark thing	الشيء المظلم ٢/٢٧٨ ، ٥/٢٧٧
known thing	الشيء المعروف ١/٢٠٨
single thing	شيء واحد ١٢/١٨٢ ، ١٩/١٩٣ ، ١١٩٤/١ ، "خصوصية" الشيء ٣/٢٤٥ ، "فعل" الشيء ٥/١٤ ، شئيين ٣/٢٠١ ، الشيئية ٧/٢٥٩ ، ٣/٩٢

(ص)

	صاحب رأى خاص ١٥/٤٣
musician	صاحب الموسيقى ٧/٢٠٣
true	صاديق ١١/١٠ ، ٣٤/٩ ، ٥٠/١٦ ، ١٢٠/١٤ ، ٢١٦/٤ ، ٢٤١/١٢ ، ٢٧٧/١ ، ٢٧٨/٨ ، ٣٢٤/١٥ ، ٣٣٢/٩
true premisses	صادقات ٨/٣٣١
	(مقدمة) صادقة ١١/٣٢٦ ، ٢/٣٣٠
	صاديقين ٢/٢٩٥
thirsty	الصايقى ١/٨٦
ascending	الصاىق ١٣/١٦٨

artisan

الصانع ١٠/٢٤٣ ، ١٢/٢٣ ، ١٩/٢١

One God, One Creator

الصانع الواحد ١٣/١٤

الصحة ١/٢٢٩ ، ٢٠/١٧٨ ، ٥/١٥٩ ، ٣/١٥٨ ، ٢/١٥٧ ، ٦/١٣٧ ، ١/٢٥ ، ٧/٢٣

health

٣/٣٣٤ ، ٩/٣١٣ ، ١/٢٨٣ ، ٦/٢٦٧ ، ١٨ ٢٥٣ ، ١٤/٢٤٣

صحة البدن ١٠/١٥٧

صحة السؤال ١٥ ٣٣٥

صحة النبض ٤/١٥٧

صحة النفس ١٠/١٥٧

الصحة والشدة ٥/١٥٧

الصحو ١٤/٢٠٣

الصحيح ٧/٢٦٧

الصحيحة ٢/١١٧

الصدق ١٦/٢٣١ ، ١٠/٢٠٧ ، ١٢/١٣٦ ، ١١/٧١ ، ١٢/٤٥ ، ٦/٣٦ ، ١٠/١٩

صدق اللزوم ٤/٢٩٦

”صعوبة“ الصدق ١/٣٩

”متساوى“ الصدق ١٢/٣٤

صعوبة التصديق ١/٣٩

صعوبة التصور ١/٣٩

minor premiss

الصغرى ٥/٤٢٧ ، ١٠/٣٠٤ ، ١٤/١٠٦

الصفات ١٠/٢٧٥

quality

الصفة ١/٢٨٠ ، ١/٢٥٧ ، ١١/٢٢٥ ، ٣/١٤٧ ، ١٣/١٤٠ ، ٥/١٢٦

صفة البياض ٤/١٨٠

”بحسب“ الصفة ٥/١٢٦

صلف ١٠/٣٠٩

الصلفيون ١٠/٣٠٩

الصمم ١٠/٢٢٦

الصناعة ٥/٢٩ ، ٦/٢٧ ، ١/٢٤ ، ٥/٢٣ ، ١٣/٢٢ ، ٦/٢١ ، ٩/١٧ ، ٣/١٥ ، ٩/١٢

art, inquiry

١٥/٣٣٢ ، ١٤/٢٥٨ ، ١٢/٨٢ ، ٣/٣٦ ، ١٤/٣٤ ، ٧/٣٣

	الصناعة الإخبارية ١١/١٧
lower art	صناعة أحسن ٢/١٥٣
higher art	صناعة أرفع ٣/١٥٣
building art	صناعة البناء ٤/٢٧٣
	صناعة الجدل ١٤/٣٣٥ ، ١٠/٦٥ ، ١/٥٢ ، ١٣/٤٩ ، ١١/٤٨ ، ٤/٢٥
dialectical art	الصناعة الجدلية ٧/٥٠ ، ٤/٣٦ ، ١٤/٣٥ ، ٦/٣٤ ، ١٦/٢٤
low art	الصناعة الخسيسة ٥/١٤٣
art of medicine	صناعة الطب ٥/٢٥
art of first philosophy	صناعة الفلسفة الأولى ١٠/٥١
art of writing	صناعة الكتابة ١٣/٢٧٢
art of wrestling	الصناعة المصارعية ٤/٢٢
	صناعة معينة ١٧/٢٢
	الصناعة المنتجة من المشهورات ١/٣٦
artisans	”أهل الصناعة“ ١١/٣٧
artificial	صناعي ٩/٢٦٦
arts	الصنائع ١/٢٢ ، ١٧/٢٣ ، ١/٢٤
scientific arts	الصنائع العلمية ١١/١٦٥
art, techne	الصنعة ١/٢٤٣ ، ٢٠/٢٤٢
class	صنف ٣/١٩٥ ، ١٠/١٧٣ ، ٨/٥٤ ، ١٤/٨
demonstrative class	الصنف البرهاني ٤/٤٣
achievement	الصنيع ١٨/١١٠
truth	الصواب ١٢/٢٧٩ ، ٢/٢١ ، ٣/٥٧ ، ٦/٤٢ ، ١١/٣٨
	صواب الحكم ٢/١٨٢
true premisses	الصواب ١١/٥١
sound	الصوت ١٥/١٩٧ ، ٥/١٩٣ ، ١٧/١٩١ ، ٤/٨٥
	صوتي ٥/١٩٣

الصورة	١٢/٤٤ ، ٥٣/٦ ، ١٤٩/١٠ ، ٢٠٢/١٣ ، ٢٢٢/٨ ، ٢٢٣/٦ ، ٢٢٤/١ ،
form	٢٣١/٢١ ، ٢٧٤/١٦
human form	٣/٢٣١ ، ٨/٢٢٢ الصورة الإنسانية
real form	١٥/٢٧٤ الصورة الحقيقية
syllogistic form	٦/٤٤ صورة القياس
concluding form	١٤/٣٢٩ صورة قياس منتج
universal form	١٤/٥٦ صورة كلية
platonic ideal form	١٥/٢٧٦ الصورة المثالية الأفلاطونية
separate form	١٢/١٢٩ الصورة المفارقة
becoming	٧/٢٦٢ ، ١٥/١٣٩ صيرورة

(ض)

laughing	٦/٣٣٤ الضاحك
ضاحك	١٤/٢١٤ ، ١/٢١٥ ، ١٤/٢١٧ ، ٢/٢١٨ ، ٤/٢١٩ ، ٢/٢٢٠ ، ٢/٢٢١ ، ٢/٢٨٥
”ذو“ الضحك	١٧/٢١٤
harmful	١٠/٨ الضار
self-control	١١/٢٠١ ، ١١/١٨٤ ضبط النفس
worry	٣/٣١٠ الضجر
الضد	٣/٣٨ ، ١٨/٩٢ ، ٧/١٢٨ ، ٣/١٣٠ ، ١/١٣١ ، ١٤/١٦١ ، ١٧/١٧٠ ، ١٠/١٧٦ ، ١٤/١٩٩ ، ٣/٢٢٦ ، ٦/٢٢٧ ، ٤/٢٣٣ ، ٥/٢٤٥ ، ٣/٢٧٦ ، ٤/٢٨٩ ، ١٢/٣١٨
contrary	١٦/٣٣٤ ، ١٥/٣٢٦
ضد لا عدم	١/١٨
الضدين	٦/٢٢٦ ، ١٥/٢٥
first mood	٤/١٢٣ الضرب الأول
concluding mood	٣/٢٧ ضرب منتج
harm	٨/١١٠ الضرر

moods	الضروب ٤/٢٦٢ ، ١٠/٣٠٢ ، ١١/٣٠٣ ، ١٥/٣٠٤ ، ٤/٣١٢
necessary	الضرورى ١/٨
double	الضعف ٦/١٧٢ ، ١٣/١٨٣ ، ٨/٢٢٦
weakness	ضعف ٣/٢٦٧
	ضعف الحس ١/٢٦٧
weak	ضعيف ١/٢٧٢
	ضعيف الملكة ١١/٣٢٧
side	الضلع ٥/٣٣٤
light	الضوء ٣/٢٧٠

(ط)

casual	الطارئ ٥/١٤٧ ، ٨/١١٠
	الطاعن ١٢/٢٤٧
floating body	”الجسم“ الطافي ٦/٢٢٤
medicine	الطب ٣/٣٣٤ ، ١٥/٣٣٢ ، ٨/٢٨١ ، ١/١١٧ ، ١٢/٨٢ ، ٥/٢٥ ، ١٧/٢٣
physician	الطبيب ١١/٢٨٨ ، ٦/٢٨٢ ، ١٨/٢٥٣ ، ١/٢٢٩ ، ٢/٥٢ ، ١/٢٥ ، ١٦/٢٢
skilled p.	الطبيب الماهر ٧/٢٨٢
nature	الطبائع ٦/٢٥١ ، ٤/٢٤٩ ، ١٢/٢٣٥ ، ١١/٢٣٢ ، ٦/٢٣١ ، ٤/٢١٧ ، ٣/٨٣
	طبائع المحدود ٧/٢٤٩
	الطبائع ١٠/١٤
	طبائع الجدلين ٨/٣٠٩
	الطبع ١/٢٤٨ ، ٢/٢٢٤ ، ٤/٢٢٣ ، ٥/٢٢٢ ، ٨/٢١٩
by nature	بالطبع ٧/٢٢٢ ، ٩/٢١٠ ، ٨/١٦١ ، ٤/١٦٠ ، ١٥/١٥٥
	بالطبع آثر ٣/١٦١
	”جيد“ الطبع ٤/٣٣٥
	”الخير“ بالطبع ٣/١٦١
	طبقة ٤/١١٩

nature

- الطبيعة ٦/٩ ، ١/٢٣ ، ٤/١٧٦ ، ١٧/١٨٦ ، ١/٢٥٦
طبيعة اتحاد النوع الحقيقي ١٤/١٩٤
طبيعة أنواع الجنس ٢/١٨٠
طبيعة الجنس ١٣/١٩٠ ، ١٧/١٩٦ ، ١١/٢٠٠ ، ١٨/٢٥٤ ، ٤/٢٦٠
طبيعة الجنس محصلة ١٦/١٩٦
الطبيعة الجنسية ٢/١٠٥
طبيعة الحس ١٧/١٩٦
طبيعة الطول ١٦/٢٥٤
طبيعة العرض ١٦/٢٥٤
طبيعة الفصل ١٢/٢٦٠
طبيعة الفضيلة ٧/٢٠٠
طبيعة القوة ١٦/١٨٧
طبيعة ما ١٦/١٩٦
طبيعة المادة ١٦/١٩٠
طبيعة المحدود ١/٢٧٠
طبيعة المحمول ٥/١١٨
طبيعة مركبة ١٢/١٩٤
طبيعة مشتركة ١٣/١٩٤
طبيعة المعنى المشترك ١/١٨٩
طبيعة مفردة قائمة ٤/٢٥٥
طبيعة موضوعية ٩/١٩٤
طبيعة النار ١٢/٢٠٨
طبيعة النوع ١/٢٥٥
طبيعة نوعية ٢/١٩٤
”بحسب“ الطبيعة ٨/٩
”مجرى“ الطبيعة ١١/١٣٥
الطبيعي ٢/٨٣

term, limit

طرف ١٦/٣١٩

الطرف الثاني ٦/٣٠٨

طرف الحد ٧/٣١٧

طرف مقابل ٦/٣١٧

طرف تقيضة ١٧/١١

طرفا التقيضين المشهورين ٨/١٩٥

الطرفان ٥/٣١٨ ، ١٠/٢٥٥ ، ٧/١٣٢

طرفي التقيض ١٧/١١ ، ١١/٤١ ، ١٠/٥٣ ، ٤/٧٢ ، ٦/٧٣ ، ١٦/٧٨ ، ٨/١٣٩ ،

١٠/٣٠٨ ، ٧/٣١٥ ، ١٦/٣١٩ ، ١٤/٣٢٠

dialectical methods

طرق جدلية ٤/٣١٢

method, way, means

طريق ١١/١٧٩ ، ١٢/٢٢١ ، ٢/٢٢٧

طريق الإنسانية ٢/٢٨٨

الطريق الأولى ٨/٢٩٤

الطريق التعليمي ١٣/١٤

طريق الجميل ١/٢٢٧

طريق الخلف والتشنيع ١٢/٩٧

طريق العدل ١/٢٢٧

طريق العرض ١٢/٢٢١

طريق الغلط ١٢/٢٢١

طريق الماهية ١٨/٢٣٠

طريق مقبول محمود ٩/١٧

طريق الملكة والعدم ١٧/٨٦

طريق النظر الحق ٦/٩٧

طريقة امتحان المجهولات ٦/٣٩

acute taste

الطعم الحاد ١٠/٨٩

الطلب الأول ٧/٦٨

الطلب الثاني ٧/١٦٩

	طلب جزئي ١٣/٣٨
	طلب جنس ٩/٦٩
	طلب خاصة ١٠/٦٩
	طلب شهوة ١٣/٣٨
	طلب العرض اللازم ١/٦٩
	طلب ما به الشيء هو ما هو ٥٨/
	طلب ما هو ١/٥٨
	طلب مناقضة ١٠/٤٠
length	الطول ١٥/٢٥٤ ، ١/٢٥٥
generic l.	الطول الجنسى ١٢/٢٥٦
formal l.	الطول الصورى ٩/٢٥٦
	طويل مدة ٦/١٥٢
	الطين ١٢/١٩٣ ، ٤/٢٧٣

(ظ)

appearance	الظاهر ٨/١٢١ ، ١١/٢٣٦ ، ٢/٢٧٥
	ظاهر الأمر ٥/١٢٥ ، ٣/١٣٩ ، ٣/١٨٩
	ظاهر المشهور ٣/١٣٢
	”بحسب“ الظاهر ١٦/٢٧٤
	”في“ الظاهر ١٢/٢٧٤ ، ٦/٢٧٥ ، ١٠/٣٢٦
	الظاهرات ٥/٣٢٩ ، ٥/٣٢٦
	ظاهر الحال ٨/٢٦٣
	ظل الأرض ٣/٢٧٤
injustice	الظلم ٦/١١٠
darkness	الظلمة ١٦/١٩٩
	الظن ٧/١١ ، ٩/١٣٣ ، ١٦/١٣٧ ، ١٤/١٤٣ ، ١/١٤٤ ، ٣/١٤٩ ، ١٥/١٨٤ ،
opinion	١/١٨٥ ، ١٥/٢٠٠ ، ١٦/٢١٤ ، ٢/٢٦٠ ، ١/٢٧٢ ، ٥/٣٢٣ ، ٣/٣٣٢ ، ٩/٣٣٣

الظن جنسا للتصديق ١٣/١٨٤

ظن الغمام ١٦/٢٠٠

ظن نظرى ١٠/٢٧٩

ظن واحد ١٤/١٣٧

”بحسب“ الظن ٠٠/٢٣٣

”حسن“ الظن ١٠/٢٩

قوة الظن ٢/٩٠

ظنون ٦/١٠

ظنون صرفه ١٠/١٠

ظنون فاسدة ٧/٣٤

الظهور بالغلبة ١٠/٢٧

(ع)

unable

عاجز ٥/٣٢٥

”مصالح“ عاجلة ١٧/١٤٦

just

العادل ١٥٣ / ٤/٢٩٣ ، ٢/١٧٩ ، ٨/١٨١ ، ١٣/١٨٠

عادم البصر ٨/١٨١ ، ١٣/١٨٠

عادم الحس ٨/١٨١ ، ١٣/١٨٠

عادم الحس مطلقا ٩/١٨١ ، ١٣/١٨٠

habit

العادة ٨/٥١ ، ٩/١٩٣ ، ٢/٣٠٤ ، ٤/٣٠٩

عارض ٩/٢٧٢ ، ٩/٢٢٢ ، ٤/١٧٠

العالم ١١/١٢١ ، ١١/١٣٣ ، ٢/١٧٩ ، ١٨/١٨٢ ، ١٨/٢٠٣ ، ١/٢٢١ ، ٣/٢٢٢ ، ١٩/٢٤٧ ، ١٠/٢٦٥ ، ٧/٢٧٥ ، ٧/٢٧٨ ، ٦/٢٧٩

world

العالم أزلى ٩/٢٢٧ ، ٩/٢٤٤ ، ١/٢٤٥ ، ١٥/٢٤٦ ، ٢/٢٥٩ ، ٩/٢٧٧ ، ٢/٢٨٠

eternity of the world

general

عام ٩/٢٢٧ ، ٩/٢٤٤ ، ١/٢٤٥ ، ١٥/٢٤٦ ، ٢/٢٥٩ ، ٩/٢٧٧ ، ٢/٢٨٠

عام الأحوال ١١/١٥٥

العام الحقيقى ٦/٢٧٥

the constant	العام الدائم ١٩/١٤٦
general term	”لفظ“ عام ٢/٢٥٩
vulgar	العامة ١٣/٣٣٥ ، ١١/٧٨ ، ٥/٤١
general predicables	”المحمولات“ العامة ١٤/٢٤٥
	العامى ٩/٣٣٥
	العاميون ١٥/٢٨٤ ، ٦/٢٤
	عائق ١٤/٢١
phrase	عبارة ١/٢٣١ ، ١/٢١٠
expressions	العبارات ٩/٢٨٤ ، ٣/٣٠٤
	العبث ١٣/٩٤
	العجائب ١٤/٣٦
impotence	عجز ٧/٣١٣
	العدالة ١/٨٣ ، ٤/٨٧ ، ٢/١٠٦ ، ٥/١٣٥ ، ٧/١٣٦ ، ٧/١٥٣ ، ٣/١٥٦ ، ٣/١٥٨
	٩/١٥٩ ، ٦/١٦٠ ، ٢/١٧٩ ، ١/٢٠٠ ، ٢/٢٢٧ ، ٩/٢٦٨ ، ١٦/٢٨٢ ، ٥/٢٨٤
justice	١١/٢٩٣ ، ١/٢٨٥
	العدد ١٧/٢٧ ، ٢/١٦٩ ، ٢/١٧٣ ، ١/١٧٤ ، ٢/١٧٦ ، ١١/٢٣٧ ، ١/٢٤٦ ، ٥/٢٥٣
number	١١/٢٩٦ ، ١٤/٢٨٦ ، ٧/٢٨٠ ، ٥/٢٥٨
pair n.	العدد الزوج ٢/٢٥٣
impair n.	العدد الفرد ٧/٢٨٠ ، ٥/١٧٤
intermediate n.	عدد وسط ١٥/٢٨٠
	العدل ٢/٣٩ ، ١١/٨٤ ، ٤/٨٧ ، ٥/٩٥ ، ٤/١٠٧ ، ١١/١١٠ ، ٨/١١٤ ، ٤/١٣٥
justice	٤/١٥٦ ، ٤/٢٢٦ ، ١/٢٢٧ ، ١٥/٣٠٨
	العدلية ١/٢٦٩
	العدم ١/٣١ ، ٤/١٣٣ ، ١٠/١٤٨ ، ١٠/٢٢٦ ، ١٠/٢٢٧ ، ٤/٢٣٦ ، ١/٢٤٨ ، ٣/٢٥٠
privation	٤/٢٧٦ ، ٥/٢٧٣ ، ١١/٢٥٧
	عدم البياض ٣/١٨٠
	عدم الحركة ٨/٢٥٧

	عدم الحس ٢/١٨١ ، ١١/١٨٠
	عدم الحس المطلق ١٢/١٨٠
	عدم العمى ١٣/٢٥
	عدم مقابل ١/١٨١
	عدم مقابلة ١/١٨١ ، ١٤/١٥٤
	عدم نوع ١/١٨١ ، ٣/١٨٠
	العدم والملكة ١/١٣٣ ، ٦/١٠٧
	العدمى ٤/٢٥١ ، ١٧/٢٥٠ ، ١٢/٢٥
	عدمى الذات ١٢/٢٥٠
	العدمين ١١/١٨٠
enemy	العدو ١٤/١٥٤ ، ١٢/١٢٨
	العدول ٧/٣٢٦ ، ٨/٣٢٤ ، ١٠/٢٥٣ ، ١١/٢٤٣
fresh water	(ماء) عذب ٨/٢٢٥
excuse	عذر ١/٢٥٧ ، ١٥/٢٥٦
	”تاريخ“ العرب ٥/١٥٠
	”فصحاء“ العرب ٢/٣٠٤
	العرض ٩/١٠٣ ، ٢/٦٩ ، ٦/٦٦ ، ١/٦٥ ، ٤/٦٤ ، ١٧/٦٣ ، ٣/٦١ ، ٦/٥٧ ، ٣/٥٣
	٣/١٠٤ ، ١١/١٠٥ ، ١١/١٠٦ ، ١٦/١٢١ ، ٢/١٤٧ ، ١١/١٧١ ، ١/١٩٤ ، ١٣/١٩٦ ،
	١٣/٢١٩ ، ١٤/٢٢٠ ، ١٢/٢٢١ ، ٥/٢٤٣ ، ١٠/٢٥٣ ، ١١/٢٨١ ، ١١/٣٠١ ،
accident	٣/١٢٤
real accident	العرض بالحقيقة ١٧/١٩٤
particular accident	عرض خاص ٧/٢١٣
general accident	عرض عام ٢/١٩٢ ، ١٤/١٩١ ، ٥/٥٧
	العرض المقابل للجوهر ٧/٥٧
	العرضيات ١٣/٢٥٩ ، ٤/٥٧
	العرضية ١/١٠٦

	العروض ٤ / ١٣٠
ten	العشرة ١٥ / ٧٠
Love	العشق ١٣ / ٢٩٦
juice	المصير ١٧ / ١٩٥
organ	العضو ١١ / ١٨٥
thirst	العطش ٢ / ٨٦
bones	العظام ١٢ / ٢٤٤
	العفة ١٢ / ٢٧٧ ، ١٤ / ١٧٨ ، ٢ / ١٦٠ ، ٩ / ١٥٩ ، ١١ / ٨٤ ، ١٦ / ٨٢ ، ٨ / ٢٥
temperance	١ / ٢٨٥ ، ٥ / ٢٨٤
	العفة اشتراك اتفاق ٦ / ٢٤٤
temperate	عفيف ١٠ / ١٤٦
dogmas	العقائد ٤ / ١٤
useful dogmas	العقائد النافعة ٦ / ١٤
belief	العقد ٢ / ٢٢٢ ، ١١ / ١١
formation of the syllogism	عقد القياس ١١ / ٣١٧ ، ١١ / ٣١٤ ، ٣ / ٣٠٥
	العقد المقارن ١١ / ١١
	عقد نافع ٥ / ١٧
intellect, reason	العقل ٧ / ١٩٨ ، ٨ / ١٩٧ ، ١٨ / ١٩٦ ، ٢ / ٩٣ ، ١١ / ١١
good sense	العقل الصريح ١٢ / ١١
	العقلية ٦ / ٣٣٦
	العكس ١٣ / ١٥٨ ، ٣ / ١٩١ ، ٥ / ١٨٥ ، ٤ / ١٧٩ ، ١٧ / ١٦٦ ، ١٢ / ١٣٩ ، ٤ / ١٣٢
conversion	٦ / ٣٣٤ ، ١٨ / ٣٣٤ ، ١ / ٣٣٣ ، ١٥ / ٢٧٥ ، ٣ / ٢٢٩ ، ١٦ / ٢٢٧
contraposition	العكس بالنسوى ١٠ / ١٦٥
	عكس قياس ١٠ / ٣٢٩
	عكس القياس بالنقيص ١٦ / ٣٣٤
	بالعكس ١٤ / ٢٢٣ ، ٦ / ٢٦٩ ، ٩ / ٢٠٣ ، ١٥ / ١٨٣ ، ٥ / ١٦٥
cure	العلاج ١١ / ١١٢ ، ٤ / ٥٢
real relation	علاقة حقيقية ١٤ / ١٢٥
	علاقة مشهورة ١٤ / ١٢٥

ملافة الموافقة ٩/٢٦٤

sign

العلامة ١/٢٧٢، ١٤/٢٧١، ٥/٢٥١، ٧/٢٠٩، ١٣/٨٥

causes

علل ١١/١٤٨

علل الأمور ٩/١٥٤

علل مستدعية ٦/١٤٧

العلم ٤/١٣٨، ٩/١٣٣، ٩/١٣٠، ١١/١٢٤، ١/٩٣، ٢/١٦، ١٦/١٣

١٤٥/١٥٩، ٢/١٦٣، ٨/١٦٧، ٢/١٧٨، ١٦/١٧٩، ٢/١٨٢، ١٧/١٤٥

١٩٦/١٧، ١٩٩/٢٠٣، ٩/٢١٢، ٣/٢١٤، ١٦/٢٢١، ١/٢٢٢، ٢/٢٢٢

science, kenowledge

١٢/٣٣٣، ١٣/٢٢٣

علم اتخاذ الدفوف ١٢/١٢١

علم بالتسطير ١٤/٢٧٢

علم بالشئ ٨/١٢٠، ٤/١١١

علم البرهان ٢/٨

theology

علم التوحيد ١٢/١٢١

علم خسيس ١١/١٢١

mysterious kn.

علم خفى ٥/١٣٦، ٥/٨٣

noble kn.

علم شريف ١٢/١٢١

practical sc.

علم عملي ١/٢٦٥

علم القياس ١٣/١٦٣، ١٣/١٦٢

علم المتضادات ١٥/٣٣٣

علم المتقابلات ١٥/٣٣٣

العلم المكتسب بالبرهان ١٥/١٣

science of logic

علم المنطق ٩/١٣١

speculative sc.

العلم النظري ١١/٢٧٩، ١/٢٦٥

single sc.

علم واحد ١٤/١٣٧

scientists

العلماء ٦/٢١٦، ٧/٧٣، ٩/٤٣

علمي ٣/٢٢٩، ٧/٢٢٧، ١٢/١٩٥، ١٦/١٦٩، ٨/١٤٤، ٣/١٤٠، ١٢/١٣٩

scientific

١/٢٤٦، ١٠/٢٤١، ١٤/٢٣٥، ١١/٢٣٣

cause	علة ١٢/١٩٨٠٩/١٥٤٠٩/١٤٨٠٦/١٤٧ علة الاستقراء ١٤/٣١١ علة بالفعل ٣/١٤٨
motive cause	العلة الداعية ١٠/١٤٦
necessary cause	علة موجبة ٨/١٤٧
up.	العلو ٢/٧٨
sciences	العلوم ١/١٤٣٠٤/١٣٩٠٢/١٣٧٠٨/١٣١٠١٣/١٢٢٠٦/٨٠٠٨/٢١ ٢/٢٨٢٧١/٢٧٥٠١٢/٢٤٥٠٢/٢٣٤٠٦/٢٣٠١٦/١٨٢٠١/١٦٨
demonstrative sc.	العلوم البرهانية ١٥/١٣
high sc.	العلوم العالية ١١/١٦٨
absolutely	على الإطلاق ٤/١٤٤٠٣/١٤٣٠٣/١٤٢٠١١/١٤١ على الإطلاق مشهور ٩/١٥٦ على جهة المشهور ٢/١٦٧ على حكم المشهور ١٩/١٨٠ على سبيل الآلة ٣/٢٦٦ على سبيل المشهور ١٥/٢٣٢ على طريق آخر ٣/١٦٧ على طريق الإنسانية ٣/٢٢٨ على طريقة الجميل ٥/٢٢٨ على طريق العدل ٥/٢٢٨ على طريق مشى ذى الزجلين ٣/٢٢٨ على المشهور ٣/١٨١ خليل ٨/١٤٢ العمدة ١٦/٣٠٩
fundamental things	عمدة الأمور ١٠/٣٠١
practice	العمل ١/١٥١٠١٦/١٥٠ ”تعليم“ عمل ١٧/٨٢

العموم ١٧/١٤٢ ، ٩/١٨٩ ، ٧/١٩٨ ، ١١/٢٢٧ ، ١٦/٢٤٢ ، ٨/٢٤٦ ، ١٦/٢٥٣ ،
generality ١/٢٧٥

عموم مشكك ٩/١٢٠
blindness العمى ١/٨٧ ، ٢/١٨١ ، ٥/٢٥١ ، ٨/٢٧٦
العمى عميين ١/٨٧

عناد ٩/١٦ ، ٢/١٩ ، ١٦/١٠٧ ، ١٥/١٠٨ ، ٥/١١١ ، ١٨/١٢٥ ، ١/١٢٩ ، ١٧/١٤٠ ،
contention ٢/١٤٣ ، ٩/١٦٩ ، ١٣/١٧٨ ، ٢/٣١٣ ، ٣/٣١٥ ، ٤/٣٢٦

عناد جدلى ٦/١٤١

عناد جزئى سالب ١٥/١٠٧

عناد جزئى موجب ١٦/١٠٧

عناد علمى ٦/١٤١

عناد كلى ٤/٣٢٦

عنادية ٢/٤٥ ، ٤/٤٤

procedure of induction

عهدة الاستقراء ١٠/٣١٢

knowledges

العوارف ٧/٩٥

vulgar

العوام ٤/٣١١

defect

عيب ١٨/٢٥٧

eye

العين ١٠/٢٤٤

عين المقدم ٦/١٢٤

(غ)

nourishing the bones

غاذى العظام ٢/٢٤٤

faulty

غالط ٧/٢١٦

ends

الغايات ١٧/١١٦ ، ١٠/١٥٧ ، ٢/١٥٩ ، ١٣/١٧٨ ، ٧/٢٧٣

الغاية ١/١٥٦ ، ٨/١٥٧ ، ١/١٥٨ ، ٤/٢٢٤ ، ١٦/٢٧٢ ، ٢/٢٧٣ ، ٤/٢٨٩ ، ٦/٣٠٦

end

١٣/٣١٨

	غاية الجودة ٨/٢١٧
	غاية مباينة ١٣/٣١٨
praiseworthy end for its own sake	غاية محمودة لذاتها ١٣/١٨٧
single end.	غاية واحدة ١٧/١١٦
purpose	غرض ١٢/٢٧٢
instinct	غريزة ٢/٢٧٧
anger	الغضب ٦/٣٠٧ ، ١٤/٢٨٨
angry	الغضبان ٧/٣٠٧
spirited faculty	الغضبية ٥/١٨٥
	”القوة“ الغضبية ٨/١٣٠
	الغفلة ١٦/١٣٥ ، ١٥/١١٥
	”وقت“ الغفلة ١٥/١١٥
victory	الغلبة ٨/٣٢١ ، ٣/١٥٦ ، ١١/٤٩ ، ٢/٤٥ ، ٦/٢٠ ، ٩/١٨ ، ١٥/١١
	الغائط ٨/٢٧٢ ، ٥/٢٦٦ ، ١٠/٢٢٤ ، ١٢/٢٢١ ، ٧/٢١٦ ، ١١/١٨٩ ، ٣/١٠٦ ، ٣/٤٥
error	١/٢٨١ ، ٢/٢٧٦
angry	الغام ١٦/٢٠٠
	الغم ١٤/٢٨٨ ، ١٤/٢٠٠ ، ١٤/١٨٤
	الغم في الشهواني أو في السياسي ٦/١٨٥
obscurity	غموض ١٠/٣٢٤
wealth	الغنى ١٢/٣٢٣ ، ١٣/٢٨٥ ، ٥/١٥٩ ، ١٣/١٥٨ ، ٤/١٥١ ، ١٥/١٥٠
	الغنى والشدة ١٣/١٥٨
other	الغير ٤/٢٩٣ ، ١/٢٧٩ ، ٩/٢٥٤ ، ٦/٢٥٣ ، ٧/١٨٧ ، ١٩/١٨٢ ، ١٢/٩٦
	غير الاضافة ١٨/١٨١
	غير برهاني ٢/١٣
	”خاصة“ غير دائمة ٧/٢٥٧
immortal	غير مائت ٩/١٩٠

	غير محصل ١٣/٢٠٢
	غير محصل الطبيعة ٧/١٩٧
	غير مقوم ٤/١٩٠
	غير مؤثر ١٤/١٦٠
	غيران ٣/٣٢٤
	غيره ٦/٢٩٣
	غيرية ٢/٦٧
rage	الغيظ ١٥/٢٠٠ ، ١٤/١٨٤
rage is pain and sorrow	الغيظ ألم وغم ١٤/١٨٥
rage is in the spiritive faculty	الغيظ في الغضبية ٥/١٨٥
clouds are intensified air	الغيم تكاثف الهواء ٥/٢٧٤

(ف)

impious	الفاجر ٣/٢٧٤ ، ٦/٢٧٣
corrupted	فاسد ١/٢٦٨ ، ١٤/٢٦٧ ، ١/٢٤٧
	الفاسدات ٧/٢٩٤
iudulgeut	الفاسق ٢/٢٣٧
good man	فاضل ٢/١٤٣ ، ٩/١١٠ ، ١١/٤٣
good discourse	”قول“ فاضل ٩/٣٣٢
a gent	فاعل ٩/٢٣٦ ، ١٣/١٨٧ ، ١٦/١٧٩ ، ١/١٥٨ ، ٤/١٣٧ ، ١٣/٣٦ ، ٢/٢٢
	الفاعل التصريفي ٧/٢٣٦
	الفاعل الحقيقي ٧/٢٣٦
	فاعل الخير ٥/١٣٧
	فاعل الشر ٥/١٣٧
	فاعل الغايه ١/١٥٨
	”الأسباب“ الفاعلة ١٨/٢٦٧
unnoticed by the senses	الفائتة عن الحسن ٤/١٧٥

impiety	بجور ٥/٢٨٥ ، ١٤/١٧٨ ، ٩/١٤١
	الفحش ٨/٢١٨ ، ١٥/٢١٧
joy	فرح ١١/١٢٧
individual	الفرد ٨/٢٨٠ ، ١٧/٢٥٠ ، ٣/١٧٦ ، ١/١٧٤ ، ١٣/١٤٠
	فردانية ١٧/٢٠٩
	فردية ٣/١٧٣ ، ١/١٧٤
horse	الفرس ١٣/٢١٨
history of the Persians	”تاريخ“ الفرس ١٥/١٥٠
corruption	الفساد ١٧/٢٨٥ ، ١٢/٢٤٦ ، ١٣/٢٣٠ ، ٢/١٣٧
	الفسق ١/٢٣٧
familiarity	الفسو ٢/١٩٦
eloquence	الفصاحة ١/٣٠٤
	فصحاء العرب ٢/٣٠٤
	الفصل ٩/١٧١ ، ١٣/١٦٥ ، ١٢/١٠٦ ، ٤/٩١ ، ١٦/٨٩ ، ٤/٦٩ ، ٤/٦٦ ، ٤/٥٥
	١٣/١٧٣ ، ٣/١٧٣ ، ١٠/١٧٥ ، ١٠/١٧٦ ، ٧/١٩٩ ، ١٦/٢٠١ ، ٥/٢٠٢ ، ١٤/٢١١ ، ١/٢١٢ ، ١٢/٢٤٢ ، ٤/٢٤٤ ، ٤/٢٤٦ ، ١٠/٢٥٣ ، ١٠/٢٥٨ ، ١٣/٢٥٩ ، ١/٢٦٠ ، ٢/٢٦٤
differentia	٨/٢٨٩ ، ١٨/٢٧٩ ، ٩/٢٧٤
simple d.	فصل بسيط ٧/٢٦٠ ، ١٠/١٧٤ ، ٦/٩١ ، ٦/٢٦
d. of a geuns	فصل الجنس ١٠/١٧١
real d.	فصل حقيقي ١٩/٢٥٢
real essential d.	فصل حقيقي ذاتي ٩/١٧٣
privative d.	فصل عدمي ١/١٨٠
	فصل على المشهور ٩/١٧٣
non-logical d.	فصل غير منطقي ١٨/٢٥٩
	فصل مجرد بسيط ١١/٩٠
	فصل مشهور ٦/٢٠٢
logical d.	فصل منطقي ١١/٢٣١ ، ٥/١٧٤ ، ٧/٩١ ، ٨/٩٠

specific d.	فصل النوع ١٩/٢٥٧
existential d	فصل وجودى ١/١٨٠
الفصول	١/٥٦ ، ٢/٩٠ ، ١١/٩٦ ، ٢/١٦٥ ، ١/١٧٦ ، ٣/١٨٨ ، ٢١/٢٤٢ ، ٢/٢٤٦ ، ١٣/٢٥٣ ، ٦/٢٥٤ ، ٣/٢٥٧ ، ٤/٢٥٨ ، ٦/٢٦٢ ، ٣/٢٦٣ ، ١٠/٢٦٦ ، ١٦/٢٧١ ، ٣/٢٧٤
differentiae	٣/٢٧٤
	فصول الأعراض ٥/٨٩
	فصول أنواع الجنس ٢/١٨٠
	فصول الجواهر ٧/١٧٤
	الفصول الجوهرية ١٣/٦٩
	فصول الكيف ١٤/٦٩
	فصول متداخلة ٦/١٨٩ ، ٥/٨٨
	فصول متعاندة ١٦/٨٧
	فصول متقابلة ٥/٨٨
	فضح (كشف وفضح) ١١/١٨
	الفضيحة ١١/١٢٥
	الفضيلة ٨/٢٣ ، ٥/٨٤ ، ٢/٨٧ ، ٣/١٠٦ ، ٢/١٤٦ ، ٢/١٤٧ ، ١٦/١٥٠ ، ١/١٥١ ، ١٠/١٥٧ ، ١٤/١٧٨ ، ٢/١٨٨ ، ٦/١٩٩ ، ١/٢٠٠ ، ١٠/٢٠١ ، ١٢/٢٢٧ ، ٧/٢٤٤ ، ٨/٢٥٣ ، ٢/٢٥٨ ، ١٠/٣١٣
virtue	٧/٢٤٤ ، ٨/٢٥٣ ، ٢/٢٥٨ ، ١٠/٣١٣
temperance	فضيلة العفة ٦/٢٥
	الفضيلة العفية ٥/٢٥
	فضيلة مطلقة ٤/٢٠٠
	فضيلة الملكية ١١/١٨٤
nature	فطرة ١١/٢١
natural reason	فطرة العقل ٨/١٩٠
concavity	الْقُطْسَة ٧/٦١
comprehensive mind	الفطن ١١/١٠٣
natural comprehension	فطنة طبيعية ٧/٩٥

act, action	٥/٢٤٧ ، ١/٢٣٦ ، ١٢/١٥٠ ، ١٠/١١٠ ، ١٦/٣٦
	فعل الشيء ٥/١٤٠
praiseworthy act for its own sake	١٢/١٨٧
	”جهة“ الفعل ٥/٣٢٠
poverty	٤/١٥١
right thought	١٠/٢٨٨
	”عين“ الفكرة ٣/٢٩٠
rational soul	١٣/٢٢٧
agriculture	٨/٢٥٠
philosophers	٩/٢٧٢ ، ٤/٧٧ ، ٨/٤٣
philosophy	١/١٥٣
first philosophy	١٧/١٥٢ ، ٦/٩٤ ، ١٠/٥١
sphere	١٤/٢٧٣ ، ١٠/١٥٠
sphere is a quintessence	١١/٤٣
art	٤/٢٩٧ ، ١٥/١٨٦ ، ٣/١٨٢ ، ٧/١٦٩ ، ١٠/١٤٥ ، ٤/٢١
first art = eisagoge	١/٥٧
second art = categories	١٤/٢٥٨
third art = de interpretatione	١١/١٤٤
demonstrative art	١٥/١٨٦
understanding	١١/١٦٦ ، ١٩/٢٤٧ ، ١٢/٢٢٧ ، ١١/٢٢٣ ، ٦/١٦٩ ، ٥/١٣٨
understanding is knowledge	١٥/١٨٦
good un.	”جودة“ الفهم ١١/١٠٣
	”سوء“ الفهم ٤/٧٦ ، ٢/٣٩
	٧/٢٥
up the earth	١٣/٢١٣
more than one	١١/٢١٢
	٨/١٢١

in a greater degree	في الأكثر ١٠/١١٣
praedicatur in quale quid	في جواب أى شىء هو ١٥/١٧٢ ، ١٥/١٧١
pr. in quid	في جواب ما هو ٨/١٧٣ ، ١/١٧١ ، ١٨/١٧٠ ، ١١/١٦٦
	في جواب ما هو بالشركة ١/١٧١
in reality, vere	في الحقيقة ١٠/١٤١
quasi in quid	في طريق ما هو ١٣/١٦٦
apparently	في الظاهر ٨/١٢١
	في ظاهر المشهور ٦/٢٣٦
	في المشهور ٣/١٩٣ ، ١٥/١٨١
Pythagoras	فيثاغورس ١٣/٨٢
philosopher	الفيلسوف ١٠/١٦ ، ١٦/٧٨ ، ١/١٥٣ ، ١/٣١٢

(ق)

capable, susceptible	قابل ٤/١٣٥
susceptible to error	قابل للباطل ٩/٣٣٦
susceptible to ignorance	قابل للجهل ٨/٢٩٨
	قابل للعلم ١١/٢١٣ ، ٢/٢١٧ ، ٥/٢١٩ ، ٣/٢٢٠ ، ٧/٢٨٩
capable of receiving knowledge	قاصر الأسباب ١/١٤٩
	قانون ٣/٢٨ ، ٧/٤١ ، ٩/٥٩ ، ١٢/٦٠ ، ٨/٦٦ ، ٨/٨٤ ، ١٢/٨٥ ، ١٠/١٣١ ، ٦/٢٣٢
law, rule	قانون الإثبات والإبطال ٨/١٦٥
	قانون تحديد الأوضاع ١٠/٥٩
dialeetical rule	القانون الجدلى ٦/١٠٩
universal rule	قانون كلى ١٣/٥٩
logical rule	قانون منطقي ١/٧٦
reasoner	قايس ١١/١٢٦ ، ٦/٢٩ ، ١/١٩
	قايس جدلى ٢/٢٦

قائل (قول القائل — قال قائل — يقول قائل) ٦/١٩٢ ، ١١/٢٠٢ ، ٢/٢١٠ ، ٣/٢١٢ ،
١٧/٢١٣ ، ٢/٢١٥ ، ٦/٢١٦ ، ٨/٢٣٥ ، ٦/٢٤٨ ، ٧/٢٧٦ ، ٤/٣٢٨ ، ٤/٣٣٠ ،
”بحسب“ القائل ١٥/٧٨ ، ٧/٢٧٦

قائم الزاوية ١/٦١ right-angled

القبان ١٤/٨٧ lever of a balance

القبول ٩/٣٢٨ ، ١٠/٣٢٥ acceptance

القبیح ٤/١٢٨ ، ١٣/٢١٢ ، ١٠/٣١٣ ، ١/٣٢١ bad

القدرة ١٢/١٨٨ ، ٢/٢٦٩ power

”جهة“ القدرة ٥/٣٢٠

القدوم ١٧/١٩٢

القريب ١٦/١٨٠ ، ٤/٢٥٤ proximate

قريب من البين ١١/٥٠

قريب من المشهور ١٢/٣٨ ، ٦/١٩٣ ، ٣/٣٢٣

القرينة ١٢/٧٣

(التقرين ١٥/٧٣)

قسر ٩/١٧٥ involuntarily

القسم ١/١٤٩ ، ١٦/١٨٥ part

القسمة ٢/٥٦ ، ٩/٥٧ ، ١/١٠٧ ، ١/١٦٧ ، ١٤/١٧١ ، ٥/٢٢٧ ، ٢/٢٥٧ ، ١/٢٦٩ ،

١٢/٢٧١ ، ١٦/٣٠٢ ، ١١/٣٠٣ ، ٩/٣١٨ ، ٧/٣٣٥ division

قسمة أولى ٣/١٠٨

قسمة ثانية ٣/١٠٨

قسمة التعليم الأول ١٤/٦١

قسمة الفصل ٥/١٧٢

قسمة كاذبة ٢/٥٦

قسيم ٨/٢٥٤

primary intention	القصد الأول ١٤/٧٨
secondary intention	القصد الثاني ١٥/٧٨
propositions	القضايا ١٠/٣٠٢ ، ٥/٧
dialectical prop.	القضايا الجدلية ٦/٧١
	القضية ٤/٥٤ ، ١٧/٥٣ ، ٥/٤٢
	”النتيجة“ قضية ١٧/٥٣
diagonal	القطر ٣/٨٦
heart	القلب ٣/١٥٠
in a less degree	(في) القليل ١٢/١٠٨ ،
less and more	القليل والكثير ١٥/١٣٨
	القناعة ٩/٢٥٩
acquisition	القنينة ١٣/٢٢٣ ، ١١/١٣٣
	القنينة الجدلية ٣/٩٩
	القوام ٧/٢٢٣ ، ١٢/١١٩
rules	القوانين ٤/٢٨٩ ، ١٥/٨٤ ، ١٦/٤٨ ، ٢/٢٤ ، ١٧/٢٢ ، ١١/٢١
universal rules	قوانين كلية ١١/٢١
	القول ١٧/٢٥٧ ، ٤/٢٤٣ ، ٢/٢٢٢ ، ١/٢١٧ ، ٧/١٩٣ ، ٦/١٨٩ ، ١١/١٨٥ ، ٢/٤٢
	٣/٣٣٠ ، ١٧/٣٠٣ ، ١٤/٢٨٤ ، ١/٢٧٧ ، ٤/٢٦٨
discourse, argument, discussion	قول أولى ١٨/٥٥
	قول جدلي ٧/١٧٤
	قول جزافي ٢/١٨٨
	قول خاص ١٧/٢٤٥
	قول الراسم ٦/٢١٥
	قول رذل ١٣/٣٣٢
	قول غير مستج ٧/٣٣١
	قول فاضل ٩/٣٣٢

chosen argument

قول كلي ١٥/٣٢٦

قول مساو ٨/٢١٤

قول مستخير ٤/٣٠٨

القول المشهور ٥/٣٢١

قول مطلق ٩/١٨٥

قول معقول ١٦/٢٦٣

قول منتج ٦/٣٣١

قول موجب للطلوب ١١/٣٠٢

القول الواحد ٧/٣٣٥

”بحسب“ القول ١٥/٧٨

قوم ٩/١٤٣ ، ٩/١٤٩ ، ٣/٢٠٢ ، ٦/٣٢٣

”بحسب“ قوم ٥/٣٢٣

قوة (— بالقوة) ٨/٣٣ ، ٢/١٥٧ ، ٥/١٥٩ ، ٦/١٧٨ ، ١/١٩٨ ، ١١/٢٠١ ، ٦/٢٣٥ ،

٣/٢٣٦ ، ٥/٢٤٦ ، ٨/٢٤٧ ، ٣/٢٤٨ ، ٥/٢٥٦ ، ٨/٢٥٧ ، ٢/٢٦٢ ، ٢/٢٧٧

faculty, capacity, power, potentiality

قوة الاستنشاق ١٢/٢٣٦

قوة إضافة ٧/٢٣٥

القوة الإنسانية ٤/٢٣

قوة الانضراب ٨/٢٣٦

قوة الانفعال ٢/٢٣٦

القوة جنس ٤/١٨٩

قوة حركية ١٢/٢٧٧

قوة الضرب ٨/٢٣٦

قوة طباعه ٧/٢٣٥

قوة الظن ٢/١٩٠

قوة على المصابرة ٧/١٨٤

القوة الغضبية ٨/١٣٠

قوة فاسدة ١١/١١

قوة الفعل ١/٢٣٦

القوة الفكرية ١٣/٢٦٦

القوة القرينة من الفعل ١٣/٥٩

قوة قياسية ٢/٣٢٨

قوة مفكرة ٥/٢٦٧

قوة المواتاة ٢/٢٣٧

قوة النفس الحيوانية ٥/١٨٥

القوة النفسانية ٣/١٥٠

قوة الهواء ٤/٢٣٦

القوى ٩/١٨٧

قوى الجدل ٦/٩٥

قوى الخاطر ٩/١٢٥ ، ٦/٩٥ ، ١٦/٤٨

القياس ٥/٧ ، ١/٨ ، ٢/٩ ، ١/١١ ، ١٧/١٦ ، ٨/٢٥ ، ١٢/٢٧ ، ١/٣٢ ، ١٠/٣٧ ،

١/٤٧ ، ٩/٥٣ ، ٦/٨٤ ، ١/٩٦ ، ٨/٩٧ ، ٣/١٢٥ ، ١١/١٤١ ، ١/١٤٤ ، ٩/١٧٨ ،

٧/٢٠٧ ، ١٢/٢٠٨ ، ١١/٢١٣ ، ١١/١١٥ ، ١٢/٢١٨ ، ١٢/٢٢١ ، ١٢/٢٢٩ ، ١٤/٢٢٩ ،

٣/٢٩٧ ، ١١/٣٠٢ ، ٤/٣١١ ، ١٦/٣١٣ ، ٥/٣١٥ ، ١/٣١٧ ، ١٥/٢٣٠ ، ١٥/٣٢٦ ،

١/٣٣٢ ، ١٥/٣٣٤ ، ١٦/٣٣٥ ، ١/٣٣٦ ، syllogism, reasoning

قياس امتحاني ١/٩٥ ، ٤/٤٨ ، ٢/٤٧ ، ٣/١٧

قياس برهاني ٨/٩ ، ٢/١٠ ، ٤/٤٣ ، ٥/٤٦ ، ٤/٤٨

قياس بسيط ١٢/٣٢٢

قياس بين ١١/٣٢٥

قياس تعليمي ١٢٤/٧

قياس جدلي ٤/٧ ، ١/١٠ ، ١٢/١١ ، ١/٢٠ ، ٣/٢٥ ، ٢/٢٦ ، ٨/٣٠ ، ١٣/٣١ ، ٤/٣٣ ،

٢/٣٤ ، ٤/٤٣ ، ١/٤٨ ، ١١/٥٣ ، ٤/٧٢ ، ١٢/٨٣ ، ١٢/٣٢٢

قياس جدلي بسيط ١٢/٣٢٢

القياس الجدلي السائلي ١١/٥٣

قياس جدلي مركب ١٢/٣٢٢

argumentum ad absurdum

قياس الخلف ٦/٧٤ ، ١٤/٨١ ، ١/٣٣٣

قياس الخلف البرهاني ١/٣١٤

قياس زين ٦/٣٢٦ ، ١٤/٣٣١

قياس سائل ٩/٣٠ ، ٣/٣٣

قياس سوفسطائي ٤/٤٦ ، ١/٤٧

قياس شرطى ١٠/١٣٨

قياس شعري ١/٢٦

قياس صادق ١٥/٥٠

قياس صدق ١٢/١٩

قياس علمى ١٨/٥٣

قياس عناد ١/١٧

قياس غير حق ٣/١٩

قياس فاضل ٢/٢٣١

قياس قريب ١٧/٣٠٥

قياس قليل التركيب ١٢/٣٢٢

قياس كذب ٣/٢.٣

قياس مجهول ١/١٧

قياس مركب ١٢/٣٢٢

قياس مستحق للتبكيث ٣/٣٣١

قياس مستقيم ١٣/٣١٤

القياس المستقيم المشارك للخلف فى المادة ٥/٣١٤

القياس المشاغبي ٩/٤٧ ، ٩/٤٨

قياس مطلق ٧/٧ ، ٤/٤٣

قياس معاند ٧/١٦

قياس مغالط ١١/٤٧ ، ٧/١٦

قياس مغالطى ١/٤٨ ، ٩/٤٧

قياس الممتحن ٧/١٦

قياس يقينى ١١/٧

”ترصد“ القياس ٦/٣٠٥

”عقد“ القياس ٩/٣١٧ ، ٣/٣٠٥

”كتاب“ القياس ١٠/٣١٨ ، ٧/١٠٨

”وجدان“ القياس ٣/٣١١

القياسات ١١/٣٣١ ، ٦/٧ ، ١/٩ ، ١٥/١٠ ، ١٧/١٦ ، ١/٢٨ ، ١٢/٩٦ ، ١١/١٠٦ ، ٨/٣٢٥ ،

قياسات احتجاجية ١١/٣٣١

القياسات الاستثنائية المتصلة ١٤/١٢٧

القياسات الامتحانية ١٣/١١٦

قياسات بالقوة ١/٢٨

قياسات بعيدة ١٠/٣٠٥

قياسات تعليمية ١١/٣٣١

القياسات الجدلية ١/٣٢٢ ، ٨/٥٣ ، ٨/٥٠ ، ١/٤٥ ، ٢/٤٣ ، ٥/٣٤

القياسات الحقيقية ٨/٥١

القياسات الخطابية ١/٤٤

قياسات شرطية متصلة ١٧/٩٦

القياسات الشعرية ١/٤٤

قياسات عنادية ١٣/١١٦

قياسات مركبة ٨/٢٤

قياسات مشبهة ٤/٤٦

قياسات مغلطة ١١/١٨ ، ٣/٨

قياسات نافعة ١١/١٠ ، ١١/٨

ك : ل

كاذب	١٢/٣٤ ، ١٦/٤٥ ، ١/٢٧٠ ، ١/٢٧٩ ، ١٥/٣٢١ ، ١٥/٣٢٤ ، ٦/٣٢٧ ، ٩/٣٣١
false	٥/٣٣٣
false premisses	٧/٣٣١ ، ١٧/٣٢٨ كاذبات
	١١/٣٢٦ ، ٣/١٤٩ كاذبة
	١٥/٢٩٤ الكائنة الفاسدة
major premiss	١٥/٣٢٦ ، ٩/٣٠٤ ، ١٥/١٠٦ الكبرى
Eisagoge	١٥/٦٢ كتاب إيساغوجي
Demonstration	٨/٧٧ كتاب البرهان
Syllogism	٧/١٠٨ كتاب القياس
Topics	١/٣٨ كتاب المواضع
logical books	٣/٢٩٠ كتب المنطق
	١/٦٧ ، ٢/٨٤ ، ١/١٠٧ ، ٣/١٣٨ ، ١٢/١٣٩ ، ١١/٢٣٣ ، ٦/٢٣٤ ، ١/٣٣٥ الكثرة
multiplicity	
multiple	١٦/١٣٨ ، ١٥/١١٣ الكثير
	٦/١٤٩ كثير إشكال
	٦/١٨٢ كثير الأضعاف
	١٥/٦٧ كثير بالعدد
	٦/١٤٩ كثير منفعة
	٩/٣٤ ، ٦/٣٦ ، ١٣/٣٩ ، ١٣/٤٥ ، ١١/٧١ ، ٥/١٠٥ ، ١٣/١٣٩ ، ٩/١٤٣ ، ١٠/٢٠٧ ، ٩/٢٣٥ ، ١٤/٢٨١ ، ٢/٢٨٢ ، ٦/٢٩٥ ، ١٤/٣٢٦ ، ١٦/٣٢٨ ، ١/٣٢٩
falsehood	٣/٣٣٣
	٥/١٤٧ ، ١٦/٢٧٣ ، ٢/٢٧٤ الكرامة
	١٣/١٢٤ الكسوف
	١١/١٨ كشف وفضح
	٣/١٢٧ "سرعة" الكشف
	٨/١٨٤ كظم الغيظ
	١٠/٢٤٣ ، ٢/١٥٥ الكفاية

كل ١٥/٦٤ ، ١٤/١٠٨ ، ١١/١٠٩ ، ١١/١٥٥ ، ١٨/١٩١ ، ٨/٢٢٣ ، ٥/٢٢٥ ،
٣٥/٢٨٤ ، ١٥/٢٨٥ ، ١/٢٨٦ ، ٥/٢٨٧ ، ١/٢٨٨ ، ١٢/٢٨٩ ، ١٥/٣١٥

all, whole

the whole is the part

الكل هو الجزء ١٢/١٨٦

الكل والكثرة ١١/١٠٩

wholes

الكالات ٨/٢٨٦

God's Word

كلام الله ٨/٩٤

didactic discourse

كلام تعليمي ٤/٣٧

dialectic discourse

كلام جدلي ١/٩٧ ، ٦/٨٠

continuous discourse

كلام متصل ٢/١٩٣

الكلية ٩/٣٨ ، ٧/٤٠ ، ٢/٥١ ، ٥/٦١ ، ١٥/٩٦ ، ١٣/١٠٣ ، ٤/١٠٨ ، ١٠/١١٣ ،

universal

٩/١٢١ ، ١١/١٤٩ ، ١٢/١٦٣ ، ١/٢٧٦ ، ٩/٣٣٤ ، ١١/٣٣٥

كلي ليس بجنس ١٠/٦١

كلي ليس بحد ١٠/٦١

كلي ليس بخاصة ١٠/٦١

كلي موجب ١٠/٤١ ، ٧/١٠٧ ، ١٠/١١٧

الكلية الواحد ٢/٣٣٦

”اسم“ الكليلة ٦/٨٥

كلية ١١/٣١١ ، ٢/١٠٨

كلية الاستقراء ١٥/٣٢٥

كلية شيء ٢/١٩٤

كلية مناقضة ٩/٣٨

quantity

كم ٩/٨٧ ، ١٨/٩٢ ، ١٥/٩٨ ، ١٥/١٤٩ ، ٥/١٧٠ ، ٦/٢٧٤

continuous q.

الكم المتصل ١/٧١

discontinuous q.

الكم المنفصل ١/٧١

quantity and quality

كم وكيف ٦/٢٧٤

perfection

كمال ٤/٢٨٢ ، ٩/٢٧٤ ، ٨/١١

	كمال الحلقة ٩/٣١٣
	كمال ماهية الشيء ١٨/٥٧
	الكمية ١٦/٢٦٣ ، ١٦/١٦٩
	الكمهام ٩/٣٢٠
	كواذب مجودة ٦/٣٣٣
	كواكب ١٢/٢١٣
planet	كوكب ١٥/٢٨١ ، ١٣/٢٥٢
generation	الكون ١٨/٢٦٧ ، ٤/٢٦٤ ، ١٣/٢٤٣ ، ٩/١٤٧ ، ٤/١٣٧
	كون بالذات ١/١٩٧
generation and corruption	الكون والفساد ١٣/٢٣٠ ، ١٣/١٧٩ ، ١٣٧ ، ١٧/١٣٦
quality	الكيف ٤/٢٨٠ ، ٦/١٧٤ ، ١٦/٢٧٣ ، ٧/٢٤٠ ، ١٦/١٦٦ ، ١٥/١٤٩ ، ٩/٨٧
	”اعتدال في“ الكيفيات ١٣/٢٤٣
	الكيفية ٨/٢٦٣ ، ١١/٢٠٠ ، ١٦/١٨١ ، ١٥/٦٩
	كيفية الصدق ٦/٣٦
	كيفية الكذب ٦/٣٦
	”ذو“ كيفية ١٥/١٧٣

(ل)

non-duality	اللاثنينية ٥/١٧٦
not-man	اللاإنسان ٦/١٨١
	اللاإنسان مطلقا ٩/١٨١
	لا تنفعل ١٠/١٨٤
	لا يفعل ١٧/٢٧٦
	لا ينفعل ١٧/٢٧٦
	لازم ٣/٣٢٥ ، ٩/٢٥٩ ، ٧/٢٥٤ ، ١٤/٢١١ ، ٩/١٢٩ ، ١٢/١١٣ ، ٢/١١١
sequence	٥/٣٣٤
	لازم بالقياس ٣/٣٢٨

inseparable sequence

لازم لاينفك ١٢/١٨٤

لازم مطلق ٣/٣٢٨

اللاعرض ٢/٢٥٦

اللاقوة ٩/٢٥٧

لاقوة ولافعل ١٢/٢١١

اللامس ١/٩٧

non-being

اللاوجود ٤/١٢٢

appropriate

اللائق ١٥/٢٢٤

”بلا“ لبس ١١/١٢٦

milk

اللبن ٢٠/١٥١

wood and brick

”الحشب“ واللبن ٣/٢٨٦ ، ١٦/٢٨٥

”الطين“ واللبن ٤/٢٧٣

البجاج ٣/١٩ ، ١٦/٣٨ ، ١١/٩٤ ، ١١/١٧٩ ، ١٤/٣٠٦ ، ٧/٣١٦

”في“ لجاج ٤/١٩٨

اللذة ٤/٧٦ ، ٩/٨٣ ، ١٠/٨٦ ، ١٠/١٣٨ ، ١٥/١٥٩ ، ٨/١٦٣ ، ٦/١٦٦ ، ٥/١٧٩ ،

pleasure

١/٢٧٣ ، ١/٢٧٤ ، ١/٢٧٥ ، ١٥/٣١٥ ، ١/٣١٦

لذة الأكل ١٥/١٦٠

لذة الجماع ١٥/١٦٠

لذة الحكمة ١٥/١٦٠

لذة الخير ٨/٣٠٨

لذة ما ٥/١٦٣

pleasamt

لذيذ ٩/٤٣ ، ٦/١٧٩ ، ٧/٢٤٧ ، ٤/٢٧١ ، ١/٢٧٣ ، ٢/٢٧٥

لزوم ١/٧٤ ، ٢/١١١ ، ١٨/١٢٥ ، ٨/١٣٢ ، ١/١٣٣ ، ١١/١٧٩ ، ٤/١٩٩ ، ١٤/٢٤٧ ،

sequence, implication

٤/٢٩٦ ، ٢/٣٣٢

لزوم التابع ١٥/١٣٦

لزوم المقوم ١٥/١٣٦

”بحسب“ اللزوم ١٤/٢٤٧

- السع ١٢/٢٤٤
اللطفة ٣/٢٧٠ ، ٨/٢٤٤ ، ٣/٢٠٨
language لغة ٣/٢٦٥ ، ٤/١٣٦
لغة العرب ١٢/٢٨٤
لغة اليونانيين ٨/١٧٥ ، ٩/٨٦
لفظ ١١/٢٤٤ ، ٩/٢٤٣ ، ١٢/٢٣٧ ، ٧/١٢٠ ، ١٧/١١٩ ، ١/١١٣ ، ٣/١١٢
word, term لفظ خاص ٣/٢٥٩
general w. لفظ خاص شخصي ٣/٢٥٩
لفظ عام ٢/٢٥٩
لفظ مشترك ١٧/٢٠٩ ، ٣/١١٤ ، ٤/١١٢ ، ١٠/٩٦ ، ١١/٩٤ ، ٦/٩٢ ، ٩/٨٤
Common w. لفظ منغلقي ١٤/٢٤٣
obscure w. لفظ موضوع ١٧/١٨٢
•
اللفظة الإيجابية ١٥/٨٦
اللفظة السلبية ١٥/٨٦
اللمس ١٩/٩٦ ، ١٦/٨٥
اللمية ٣/٨٠ ، ١٥/٧٩
flame اللهب ١٣/٢٢٤
اللهب ٣/٢٧٠ ، ١٠/٢٦٩ ، ١٣/٢١٩
اللواحق ٣/٢٣١ ، ٢٧/٢١١ ، ٩/٧٠
اللوازم ٨/٢٣١ ، ١/١٥٩ ، ١٦/١٥٨ ، ٢/١٢٥ ، ١٣/١١٣ ، ١/١١١ ، ٩/٥٤
consequences للوازم التي لا تنعكس ٦/٢٥٣ ، ١٤/٢٤٥
لوازم جنس ١٣/٢٠٣
لوازم للاهيات ٨/٢٥١
١٣/١٩٨
colour اللون ٣/٢٨١ ، ٨/٢٥٤ ، ١٨/٢٣٣ ، ٣/٢٣٢ ، ١٢/٢٠٠ ، ٩/١٩٩ ، ٣/١٩٨
لون عادم لصفة البياض ٤/١٨٠
الليل ٤/٢٧٤

(م)

(م أ)

الماء ١١/١٧٤ ، ٥٠/١٧٥ ، ١٧/١٩١ ، ١٢/١٩٣ ، ٢/١٩٤ ، ٧/١٩٥ ، ٤/٢٢٥ ، ٨/٢٣٧ ،

water

٦/٢٦٦ ، ٧/٢٦٢

ماء البحر ٤/٢٢٥

ماء متعفن ١٧/١٩٥

ماء مجرد ٤/١٩٤

المأخذ ١٧/٩٧

مأخذ الحكمة ١٠/١٣٥

means

ماتة ٤/١٤٨ ، ٥/١٤٧

مادة ١٩/٢٢٢ ، ١٤/٢١٢ ، ١٥/١٩٠ ، ٧/١٨٠ ، ٧/١٤٠ ، ٦/٥٣ ، ٥/٤٦ ، ٨/٤٤

matter

مادة الاستقراء ٤/٣٠٥

مادة القياس ٥/٤٤

مادة وافرة ٩/٢٢٢

material

المادى ١٠/٢٣١

extension

ماصدق ١/٢٢٢

hindrance

مانع ١٣/٣٥

مانعة ١٨/٢٦٧

quid

ماهو ١٦/٥٥ ، ٩/١٦٦ ، ١١/١٦٩ ، ٣/٢٠٢ ، ٢/٢٠٣ ، ١٦/٢١٦ ،

ماهو أخفى ١٧/٢٠٨

ماهو أعرف ١١/٢٠٧

ماهو أعرف بالذات ١١/٢٠٨

ماهو فى جواب أى شىء ١/٢٠٢

ماهو حد حقيقى ٩/١٦٥

ماهو حد غير حقيقى ٩/١٦٥

ماهو الشىء ١٥/٥٧

ماهيات الأشياء ٤/١٩٩ ، ١٢/١٩٨

ماهية ٥/١٩٩١٨/١٨٥٠٧/١٧٦٠٣/١٧١٠١/٩١٠١٣/٨٥٠٢/٦٩٠٣/٥٩٠١٠/٥٨
٥/٢٧٤٠٤/٢٦٤٦٩/٢٥٨٠٢/٢٥٤٠١١/٢٥١٠١٠/٢٥٠٠١٧/٢٤٥٠١/٢٤٢٥/٢٠٢
essence, quiddity ١٣/٣١٥

الماهية الخاصة ٥/٢٤٢

ماهية الشيء ٩/٢٧٤٠٣/٥٩

ماهية المحدود ٥/٢٤٩

(م ب)

الماهية المشتركة ٣/٢٥٤٠١٢/٢٥٣٠١/٢٤٢

ماهية معقولة ٨/٢٥١

ماهية النوع ١٠/٢٧٤٠٤/٢٤٢٠١٤/٢٠٠

”ذو“ ماهية ١٦/٢٦٤

mortal مائت ٩/٢٧٨٠١٤/٢٧٦٠١١/٢٦٧٠٦/٢٢٧٠٩/١٩٠٠٨/١٧١

essence المائتية ١٥/٧٩

discussion المباحثة ١٤/١٥

مبادئ ٤/٣١٨٠٩/٦٢٠٢/٥١٠٧/٥٠٠٧/٤٦٠٤/٣٧

principle مبدأ ٣/٣٢٠٠٦/١٣٥٠٦/١٣١٠١/١٢٦٠١/١٢٠٠١٣/٤٦

مبدأ صناعة ١٧/٢٥

المبادئ الخاصة ٢/٤٨٠٦/٣٧

first principles of the sciences مبادئ العلوم ١/٥١

مبادئ قياسات ١٠/٤٦

المبادئ المشتركة الغربية ٥/٣٧

المبادئ المشهورة ٦/٣٣٥

المبادئ المشهورة المشتركة ٣/٣٧

مبادئ للهندسة ٩/٥١

different مباين ٥/٣٣٤٠١٢/٣١٨٠١٨/٢٨٦٠٩/٢٦١

demonstrater

المبرهن ٤/٧٥

المبطل ١٠/٢٨٩ ، ٢١/٢٤٢ ، ١٢/٢٣٣ ، ١٠/٢١٧ ، ٨/١١٣ ، ٦/١٠٥ ، ١٥/٧١
who destructs

المبطلات ١٦/١٩٦

(م ت)

posterior things

(الأوائل) والمتأخرات ١٠/٣١٧

التأمل ١٣/٢٢٠

المتباعدات ١/١٢٦

متباين ١٨/١٧٤

”أمور“ متباينة الحدود ٨/٢١٧

المتجادلون ١٠/٢٧

moved

المتحرك ١/٢٩٥ ، ١٣/٢٧٧ ، ٣/٢٣٣ ، ١٣/٢١٣ ، ١٨/١٩٩ ، ٤/١٩١

self-moved

المتحرك بذاته ١٥/٢١٨

moved in a straight line

المتحركة بالاستقامة ١/٢٩٥

متحركة متنقلة ١٤/١٢٩

المتحصل بالذات ١٠/٢٥٠

المتحير ١٧/١٨٩

rarified

المتخلخل ١/٢٩٥

المتذكر ١٦/١٨٣

synonymous

مترادفان ٥/٢٧٩ ، ١٢/١٦٨

equilateral triangle

متساوى الأضلاع ٧/١١٩ ، ٩/١١٨

equiangular

متساوى الزوايا ٩/٦١

isocetes

متساوى الساقين ١٠/٦١

متساوى الصدق ١٢/٣٤

متساوى الصدق والكنب ٩/٣٦

”الأمور“ المتساوية ١٥/٢٥٢

received

المتسلم ٤/١٦٦ ، ٨/٣٤

المتسلم المطلق ٧/٧٣

received premisses

المتسلّمات ٨/٣٦ ، ١٢/٢٥ ، ١/١٩ ، ١٣/١٠

received premisses

المتسلّمة ١٥/٧٢

المتشابهات ١٤/١٣٧

المتشكك ١٤/٣٠٨

المتشوق إليه ١٣/١٥٢

rising upwards

المتصاعدة الى فوق ٦/٦٨

continuous

المتصل ٤/١٧٠ ، ٢٠/١٦٩

المتضادات ٩/١٢٠ ، ٣/٨٤ ، ٨/٨٣

متضادين ١/٤١

المتضايقات ١٧/٢١٢ ، ٥/١٠٧ ، ١٥/٨٣

المتضايقان ٧/٣٠٥ ، ٦/٢٥٢ ، ٨/٢٥١ ، ٨/٢٢٦

” المناسبة “ المتعادلة ١٧/٢٣٤

المتعارف ١٥/١١٢

المتعاكسين ١/١٩٣

المتعجب ١٨/١٨٩

refractory

متعسر ٨/٣٠٩

المتعسرون ٨/٣٠٩

متعفن ١٧/١٩٥

المتعقب ٩/٤٤

متعلق ١٤/٢٤٣

متعلم ٦١/١٥٩ ، ٧/٩٥ ، ٦/٥١ ، ٨/٥٠ ، ١٠/٤٩ ، ١٣/٤٧ ، ١٦/٢٥ ، ١١/١٥
٢/٢٧٥

المتعنت ٧/٣٣٦

المتقابلات ٦٠/١٢٨ ، ١٣/١٢٧ ، ٦/١١١ ، ٣/١٠٧ ، ١٠/٨٨ ، ٣/٨٤ ، ١٦/٨٣

٦٦/٢٩٤ ، ٤/٢٧٦ ، ١٧/٢٧٥ ، ١١/١٨٧ ، ١٢/١٨١ ، ١/١٦٣ ، ١٤/١٣١

opposites

٧/٣٣٤ ، ٦/٣٠٥

contrary opposites

المتقابلات الضدية ١٥/١٢٧

المتقابلات بالعدم والملكة ٤/٢٧٦

	متقابلان ٧/٢٨٧، ١٥/٢٥
	متقابلة بالتضاد ١٨/٢١٢
	متقابلين ٢/٢٨٧، ١/٤١، ٨/٣٣
	متقارب ٧/١٥٧
	متكلف ١١/١٠٣
theologians	المتكلمون ١٠/١٤٥
	متكون ١٥/٢٠٣، ٣/١٩٣
	متلازمان ١٢/١٦٨
	المتلقى بذهنه للتحديد ٤/٢٥٠
	المتناظرين ١٧/١٨
contradictories	المتناقضات ٧/٣٢٩، ١٣/٢٢٦، ١٦/٢١٢
	المتنكد ٦/٣٠٤
univocal	متواطىء ٥/١١٦، ١٠/١١٥
	متوافى الأسباب ٣/١٤٩
intermediate	المتوسط ٣/١٧٨
real in.	المتوسط الحقيقي ٧/١٧٨
	المتوسط الوجودى ٩/١٧٨
Category of time	”مقولة“ متى ٤/٢٧٤، ٥/١٥٠

(م ث)

platonic idea	المثال الأفلاطونى ١٦/٢٧٦
didactic example	المثال التعليمى ٧/٢١١
dialectical example	مثال جدلى ٦/٢١٠
	المثال المشترك للشهور وللحق ٤/٢١١
	مثل سخيىف ٢/١٥٠
one who constructs.	المتبث ٩/١١٣، ١٥/٧١

	المنبتات ١/٢٩٧
	مثلبة القبيح ١/٣٢١
triangle	مثلث ١/٣٢١ ، ١٤/٣١٨ ، ١/٢٠٩ ، ١١/٥٩
	مثلث بالذات ١٣/١١٨
	مثلث قائم الزاوية ١١/١١٩
	مثلث متساوى الأضلاع ١١/١١٩
	مثلث متساوى الساقين ٢/١١٨
	المثلث المطلق ٥/١١٩
(ج ٢)	
dialectician	مجادل ٩/٣٢٨ ، ١٤/٤٩
	المجادلة ٤/٣٠٤٨ ، ٣٠١٦٧/٢٣٠٦٥/٤٩ ، ١٧/٢٣٦٦/١٥
	مجادلة المتعسرين ٦/٣٢٩
following the example	مجاراة ١/٢١١ ، ١٨/٢١٠ ، ٦/١٥
metaphor	المجاز ٥/٩٢
	مجاز لفظ ٤/١٩٥
	”سائل ضيق“ المجال ٧/٣٢٧
	مجانس ٤/٢٤٨ ، ١٧/٢٣٣
	المجانسة للوصوف ٣/١٦٦
	مجاهد ٨/٣٢٨
	المجاهدة ٤/٣٢١
compound	المجتمع ٦/٢٨٦ ، ١٢/١٩٧
	”الأجزاء“ المجتمع ٦/٢٨٦
avoidable	مجنب ٨/١٣٢
way of the genus	مجرى الجنس ١٣/٢٧٩
way of wisdom	مجرى الحكمة ١٤/١٣٦
way of courage, bravely	مجرى الشجاعة ١٣/١٣٦
way of nature	مجرى الطبيعة ١١/١٣٥
	المجرى الطبيعي ١٢/١٨

halitually	مجرى العادة ١٢/٢٦
justly	مجرى العدالة ٧/١٣٦
	مجرى الفصل ١٣/٢٧٩
composite	مجموع ١/٢٨٩، ٣/٢٨٦، ١٨/١٨٦
	المجهول ١٢/١١، ١٤٨، ١٥/٢٠٧، ٨/٢٠٩، ١٥/٢٣٠، ١٠/٢٧٧، ٥/
unknown	٣/٢٧٨
	مجهول الحال ١٠/٢٣٠
	المجيب ٢١/٢٥، ١١/٢٧، ٢/٢٩، ٤/٣٠، ١٤/٣١، ٧/٣٢، ٤/٣٣، ٦/٣٦
	٣٦/١٣، ٥٣/١٢، ٧٥/١، ٩٤/٣، ١٠٤/٩، ١٠٥/٨، ١٠٨/١٥، ١١٣/١٣، ١٢٥/١٠، ٣٠٢/٧، ٣٠٤/٩، ٣٠٧/٤، ٣٠٨/٨، ٣١١/٦، ٣١٣/١٥، ٣١٦/٥، ٣١٧/١٣، ٣٢٠/٣، ٣٢١/٩، ٣٢٣/١٦، ٣٢٤/١٨، ٣٢٥/١٨، ٣٢٧/١٠، ٣٢٨/٧، ٣٢٩/١١، ٣٣٣/٥، ٣٣٥/١٦، ٣٣٦/٥
answerer	
dialectical an.	المجيب الجدلى ٥/٣١٢، ٨/٣٠١
	المجيبون ٨/٢٧
	المجيد ٤/٣٢٠
(ح م)	
imitating the meaning	محاكاة للغنى ١٨/٢١٠
	محال ٥٩/١٦، ٦٨/١، ١٨٦/١٧، ١٩٠/١، ٢٣٣/١، ٢٤٩/١١، ٢٦٠/١، ٣١٥/١
absurd, impossible	محال الوجود ٤/٢٨١
discussions	المحاورات ٨/٣٢١
discussions for the sake of practice	المحاورات الارتياضية ١٠/٣٢١
dia lectical dis,	المحاورات الجدلية ٨/٦٦
	المحاوره ٥/٣٢٤، ٥/١٥
	المحاوره الاحتجاجية ٨/٣٢٦
loved	المحبوب ٧/٣٩
respected	المحتشم ٦/٣٩
created	محدث ٩/٨٣

”الفهم“ محدد الموجودات ١٩/٢٤٧

المحدد ١٦/٢٢٤ ، ١٢/٢٤١ ، ١١/٢٤٣ ، ٢/٢٤٤ ، ٢/٢٤٦ ، ١٦/٢٤٧ ، ١/٢٤٨ ، ٦/٢٤٩ ، ٤/٢٥٢ ، ٨/٢٥٣ ، ١/٢٦٧ ، ١٠/٢٧٠ ، ١/٢٧٦ ، ١٤/٢٨١
defined ١٦/٢٩٦ ، ٥/٢٨٩ ، ١٧/٢٨٦ ، ١٤/٢٨١

المحدد النوعي ٧/٢٤٩

المحددات ١٧/٢٧٥ ، ٥/٢٦٨

المحددات المضافة ١٨/٢٧٥

mover

المحرك ٢/٢٤٦ ، ١٨/١٩٩

concrete, sensible ٢/٣٢٦ ، ٢/٢٤٤ ، ١٨/٢٤٣ ، ٦/٢٢٧ ، ١١/١٨٢ ، ١/٩٣

sensible objects

المحسوسات ١٣/١٢٩

distinguished

محصل ١٧/٢٩٨ ، ٨/٢٥٤ ، ١٢/٢٤٣

محصل الطبيعة ٧/١٩٧

party

محفل ١٤/٦٨

locus

محل ٨/٢٨٨ ، ١٨/٢٨٦

praiseworthy ١/٣٢١ ، ٤/٣١٣ ، ٢/٢٥٨ ، ٦/١٧٨ ، ٧/١٣٦ ، ١١/١١٦ ، ١٣/٣١

المحمود لذاته ١٢/١٨٧

نمود عند المخاطب ١٤/٣١

المحمودات ١/٣٢٩ ، ١١/٣٢٠ ، ١٦/٣٨ ، ١٠/١٤

المحمودات في نفس الأمر ١٠/١٤

”مقدمات“ محمودة ٨/٣٢٠ ، ٤/٣٠٣

المحمول ١٦/١٠٥ ، ١٨/١٠٤ ، ١/٩٦ ، ٧/٧٠ ، ١/٦٩ ، ١/٦٢ ، ٢/٦١ ، ٧/٥٤

١٣/١٠٦ ، ٩/١٠٧ ، ١/١٠٨ ، ١/١١٠ ، ٥/١١٨ ، ١/١٢١ ، ١/١٢٢ ، ٤/١٢٣

٨/١٢٥ ، ٣/١٢٩ ، ٣/١٣٠ ، ٧/١٣٦ ، ١/١٣٩ ، ٢/١٤٠ ، ١/١٤١ ، ٩/١٤٩

٧/١٥٠ ، ١/١٥١ ، ٤/١٦٦ ، ١٠/١٦٩ ، ٧/١٧٢ ، ١/١٩٥ ، ١/٢٢١ ، ١٣/٢٢٦

predicate ١٢/٢٩٦ ، ١٥/٢٥٩ ، ٤/٢٤٢ ، ٣/٢٣٥ ، ١٨/٢٣٣ ، ٨/٢٣٠ ، ٨/٢٢٧

self-predicated

محمول على ذاته ١/١٨٦

predicated on the individual

محمول على الشخص ١٥/١٩٤

predicated on the class

محمول على الصنف ١٧/١٩٤

محمول مضاد ٨/٣٣٤

المحمولات ١١/٥٧ ، ١١/٦٢ ، ٤/٦٣ ، ٤/٨١ ، ١٦/١٠٤ ، ٢/١٠٥ ، ٧/١٥٠ ،
predicables ٣/٢١٩ ، ١٤/٢٤٥ ، ٥/٢٦٠ ، ٩/٢٩٦

محمولات الاستثناءات ٥/١٠٦

المحمولات الجدلية ١١/٥٤

محمولات خاصة ٢/٢١٩

المحمولات الخمس ٩/٢٧٩

محمولات الدعاوى ١٤/٧١

المحمولات العامة ١٤/٢٢٥

محمولة ٥/٢٨٤

محمولين ٢/١٤٠ ، ١٦/١٣٩

(م خ)

brain المخ ١٢/٢٤٤

deceiver مخادع ١٠/١٨٨

deception المخادعة ٧/١٩

antagonism, opponency المخاصمة ١٠/١٠٤

المخاصمة الخاصة ٩/١٠٤

المخاطب ١٢/١٠ ، ٢/١١ ، ١٢/١٣ ، ٣/١٦ ، ٢/١٧ ، ٩/٢٤ ، ٢/٥٢ ، ٢/٧٩ ،

interlocuter ٤/٩٧ ، ٦/١١٣ ، ١١/١١٦ ، ١٧/٢٥٧ ، ٢/٣٠٣ ، ٥/٣٠٦

didactic int. المخاطب التعليمي ١٣/١٠٨

discourses المخاطبات ١٢/١٨ ، ١٠/٢٤ ، ١/٤٤

scientific d. مخاطبات علمية ٦/٤٥

syllogistic d. المخاطبات القياسية ٥/١٥

المخاطبة ١٢/١٣ ، ٥/١٥ ، ١٣/١٦ ، ١٢/٢٤ ، ٥/٣٣ ، ٣/٣٠٢

didactic d. مخاطبة تعليمية ١٢/٢٤

dialectic d. مخاطبة جدلية ١٢/٢٤

مخاطبة الجمهور ١٢/٢٤

مخاطبة قياسية ٧/١٨

	مخاطبة المتعلمين خاصة ١٣/٢٤
	المخاطبة الواحدة ٧/٢٤
	مخالط ٣/٢٨١
	مخالف ٧/٣١٢
	مخالفة عرضية ١٤/٢٦١
	المخبور ٣/١٧
choice	مختار ٤/٢٦٩ ، ٣/١٨٨ ، ١١/١٥٢
choice of the expert	مختار الأريب ١١/١٥٢
	مختار جماعة من المبرزين في الفضل والمعرفة ١١/١٥٢
	مختار الشريعة الصحيحة ١١/١٥٢
	مختبر ممتحن ٥/١٧
	المختص ١١/٨٤
	مخصوص ١٠/٢٧٦ ، ١٣/٢٣٦ ، ١٦٢/٢٣٣ ، ١/٢٢٥ ، ٣٢١٧ ، ٥/٢٠٨ ، ٥/١٧٥
particular erroneous	مخطيء ١٠/٢١٦
created	”كلام الله“ مخلوق ٨/٩٤
(م د : م ذ)	
cure	مداواة ٢/١٢٠
ruler, governor	مدبر ٤/٩٥ ، ١٦/٢٥ ، ٨/١٤
ruler of a state	مدبر مدينة ٤/٩٥ ، ١٦/٢٥
	مدبرو الناس ٦/١٤
perceiver	المدرک ١/٢٤٤
holder of a theme	المدعى ٩/٣٣٤ ، ٦/٣١٢ ، ١٩/٢٦٨ ، ٤/١١٤
	المدعى الكاذب ٤/٤٥
designated	المدلول ٤/٢٧٢ ، ٧/٦٠
	المدلول الأول ١٦/٧٠
doctrines	المذاهب ٣/٣١٨
	مذهب ١/٣٣ ، ٧/٣١ ، ٥/٣٠

	مذهب أصحاب التصريف ١٦/٢٣٦
doctrine of the Forms	مذهب أصحاب الصور ١٥/٢٧٤
true doc.	مذهب الحق ٩/٢٧٤
real doc.	المذهب الحقيقي ١٤/١٧٤
	مذهب الصور ١٥/٢٥٦
the way of justice	مذهب العدالة ١١/١٣٥
	المذهوب إليه ٢/٢٦٠
blameworthy	مذموم ٦/١٨٧

(م ر)

bitter	المر (والخلو) ١٤/١٤٠
shining mirror	المرآة المضيئة ٥/١٥٦
contention, dispute	المراءاة ٦/٢٧
revision	المراجعات ٣/٢٩
	المراجعة ٩/٢٤
aim	المراد ١٤/٢٧١ ، ٦/٢٦٠ ، ١٥/٢١٦ ، ١٧/٢٠٩
synonymous name	اسم "مرادف" ١٤/٢٧٩ ، ١٣/٢٢٤ ، ١٢/٢١٧
	المراعى ٩/٢٢١
	مراودات ٣/٢٩
	مراوغة ٣/٣٢٥ ، ١/٢٠
disputer	المرائى ١٣/٣٣٢
	المرائى المشاغبي ١٣/٣٣٢
square	المربع ٤/١٥٤ ، ١١/٥٩
square per accidens	المربع بالعرض ٣/١٥٤
trained, expert	مرتاض ٣/٤٩ ، ١٣/٤٨
rank, order	المرتبة ١٣/٢٠١

”جنسان في“ مرتبة واحدة ٢/١٩٩

defined

المرسوم ١٥/٢٥٠

disease

المرض ٢/١٧٨ ، ١٢/٢٥٠ ، ١٨/٢٥٣ ، ٣/٣٣٤

مرض جزئي ٢/١٧٨

putrefactive disease

مرض عفوني ٧/٣٥

(م ز)

sick, ill

المريض ١١/٣١٣

المركب ٧/١٠٧ ، ٥/٢٣١ ، ٦/٢٧٩ ، ٣/٢٨٠ ، ١٠/٢٨٦ ، ١٠/٢٨٧ ، ٢/٢٨٩

compound

mixture

المزاج ٧/١٧٥ ، ١٢/٢٨٧

other m.

مزاج آخر ١٤/١٤٠

mixture of the elements

مزاج الأركان ٣/١٥٧

مزاولة ١٦/٣١

chronic diseases

”الأمراض“ المزمنة ١٤/١١٢

(م س)

المسألة ١٥/٥٣ ، ٥/٥٤ ، ٩/٧٢ ، ١٣/٧٥ ، ١٦/٨٢ ، ١٨/١٠٦ ، ١٠/٣٠١ problem

dialectical p.

مسألة جدلية ٢/٣٠ ، ٥/٧٥ ، ١١/٢٩٣

ethical p.

مسألة خلقية ٨/٨٣

physical p.

مسألة طبيعية ٩/٨٣

medical p.

مسألة طبية ١/٣٧

problem is a proposition

المسألة قضية ١٧/٥٣

logical p.

مسألة منطقية ٧/٨٣

distance

المسافة ٤/٣٢٤ ، ١٤/٣٢٢

مساهل ١٣/٢٥٨

المساهلة ١٣/٣٠٦

equality

المساواة ١٣/٦٣ ، ٢/٦٤ ، ١/١٤٠ ، ٦/١٦٥ ، ٦/٢٦٣ ، ٦/٢٨٠

مساواة الزوايا لقائمتين ٩/٦١

contraposition

المساواة في الانعكاس ٩/٢٠٨

equal	مساوى ١٤/٢٥٠ ، ١/٢٣١ ، ٨/٢١٤
equal to two right angles	مساوى الزوايا لقائمتين ١٣/١١٨
	مساوى للعرف ٧/٢١٥
problems	المسائل ١٣/٨٢ ، ٦/٧٠ ، ٤/٦٣ ، ٨/٥٣
	المسائل الجدلّية ١/٧٨
	المسائل الخلافية المشهورة ٤/٣٣٥
	المسائل المتسلسلة ٧/٢٧
	المسائل الهندسية ٢/٣٢٣
preferable	المستحسن ١٢/١٤٣
	المستحى ٨/٢٢٠ ، ٥/٢١٩ ، ٧/٢١٨ ، ١٤/٢١٧
impossible	مستحيل ٣/٣٣٦ ، ٩/١٤٨
chosen discourse	”القول” المستخير ٣/٣٠٨
circular	المستدير ٦/١٩١
circular	المستديرة ٤/٢٣٣
	المستريب ١٥/٣٠٨
absurd	مستشنع ١٢/٣٢٣
	مستعار ١/٢٤٥
	مستعار معروف ١٧/٢٤٤
	مستعجز ١١/٣٢٨
	المستعين ١٤/٢٧١
	المستفهم ١٤/٣٠٨
	المستقل (من الحيوان عن الأرض) ١٤/٢٤٦
fixed essence	المستقر الماهية ١٠/٢٥٠
inductor	المستقرى ١٥/٣١٢
induced instances	المستقرّيات ٣/٣١٣ ، ٦/٣١١
straight.	المستقيم ٨/٣٣٣ ، ١٥/٣١٣ ، ١٤/٢٧٨

	المستقيمة ٥/٢٣٣
continuous	مستمر ٧/٢٥٢
breathable	المستنشق ٩/٢٣٥ ، ١٠/٢٣٦ ، ٧/٢٢٥
	مستوحش النفس ١٧/١٣
intoxicating	مسكر ٢/١٤١
way	مسلك ١٥/٣١٧ ، ١٦/٢٤٩
who grants, accepts	مُسَلِّم ١٢/٣٢٠ ، ١١/١١٣ ، ١٢/٢٩ ، ١٤/١٠
received	المسلمات ٢/٣٢
	”مقدمات“ مسلمة ٤/٣٠٣ ، ٨/٢٩ ، ١٥/١٠
	المسموع ١١/٨٣
designated	المسمى ١٢/٢٦٨ ، ٢/٢٥٢
	المسميات ٢/٨٥
questioned	المستول ١٢/٣٠
	مسيء ٤/٢١٣

(م ش)

walking	المشاء ٧/٢٠٢
similarity, likeness	المشابهة ٦/٢٦٤ ، ١١/٢٦٣ ، ١١/٩٧ ، ١١/٨٢
	مشارك ٥/٣٣٤ ، ١٥/٢٦١ ، ٩/٢١٣ ، ٤/١٦٨
	المشاركة ١٠/٢٨٠ ، ٩/١٥ ، ٤/١٤
	المشاركة للموضوع ٣/١٦٦
	مشاغب ١٠/١٦
	المشاغبون ١/٢١٩ ، ٥/٩٤
	المشاغبي ٣/٣٣٢ ، ١١/١٦
	مشاغبية ٣/٤٥
	مشاقة ١١/٣٢٧
	المشاكسة ١٧/٣١٤ ، ١/٣٠٨ ، ٧/٣٠٧
	مشاكسون ١٥/٣٠٩

- مشاكل ١/١٤٢
old aged مشايخ ٢/١٦٠
المشبه ٢/٤٧
مشبهة بالصادقة ٧/٤٥
مشارك ٥/١٥١ ، ١/١٧٩ ، ٤/٢٠٣ ، ٥/٢١٠ ، ١/٢١٢ ، ١٢/٢٤٢ ، ١٢/٢٤٣ ، ٢/٢٤٤ ، ٤/٢٧٨
مشارك الدلالة ١٧/٢٤٣
المشاركات ٢/٤٨ ، ٧/٩٢ ، ٣/١٧١ ، ٧/٢٧٩
المشاركة ١٧/١٦١ ، ١٨/١٨٥
مشاركة العدم والملكة ١٦/١٨٠
derivated مشتق ٥/٢٠٩ ، ١/٢٢١ ، ١١/٢٢٦ ، ٧/٢٢٧ ، ١٠/٢٧٥
difficult المشكل ٢/٢٨٠
المشكلة ٦/٢٢٧
مشهور ١٠/١٠ ، ٤/١٣ ، ١/١٩ ، ٧/٣٤ ، ٢/٣٥ ، ٧/٤٣ ، ١٢/٧٣ ، ١٠/٧٥ ، ٧/٨٠ ، ١/٨٢ ، ٧/٩٥ ، ١٦/٩٦ ، ٢/٩٢ ، ١/٩٨ ، ٥/١٠٩ ، ٥/١١٤ ، ١١٥/٨ ، ١/١١٦ ، ١/١٢١ ، ٨/١٢٢ ، ١/١٢٥ ، ٥/١٣٢ ، ١٠/١٣٤ ، ٢/١٣٨ ، ١٤/١٣٩ ، ٢/١٧٠ ، ١٨/١٧١ ، ١/١٧٢ ، ١/١٧٤ ، ٨/١٧٨ ، ٤/١٧٨
generally accepted ١٤/٢٤٢ ، ٤/٢٠٣ ، ٣/٢٠٢ ، ١٧/٢٠١
مشهور قوى ١٠/٢٠٣
بحسب المشهور ١٣/٢٥٨ ، ١٣/٣١١
جانب المشهور ١/٣٢٣
فصل مشهور ٦/٢٠٢
في المشهور ١٣/٢١٠
مقابل المشهور ١١/٣٢٣
من المشهور ٩/١٨٧
المشهور بفصيلته ١٣/١٧١
مشهور جدا ٦/١٦٩

مشهور صرف ١/١٦٦

مشهور عام ١٩/٢٠١

المشهور عند المنطقيين ١١/١٦٥

مشهور غير حق ١٩/١٨٧، ٩/١٥٧

مشهور غير حقيقى ١٦/١٥٩

مشهور قوى ١٠/٢٠٣

مشهور محمود ١٣/٣٢٣، ١٥/٩٧، ٨/٤٣

المشهور المسلم ١/٢٦

مشهور مطلق ٩/١١٦، ١٠/٧٥، ٧/٤٣

مشهور غير مطلق ٩/١١٦

مشهور مقبول ١٧/٩٧

مشهور من جملة المشهورات ٧/١٨٨

المشهورات ١٠/١٣، ٦/١٩، ٧/٢٤، ١١/٢٥، ١٧/٣٥، ١٧/٣٦، ١٧/٣٧

٣٧/١٠، ٤٣/٦، ٤٥/٦، ٥١/١٣، ٧٥/٢، ٧٦/١، ٧٧/٢، ٨١/١٣

٨٣/١٣، ١١٤/٣، ١٣١/١٠، ١٦٥/١١، ٣٠٤/٦، ٣٢١/٤، ٣٢٢/٧

accepted premisses

٤/٣٢٤، ١٧/٣٢٣

مشهورات بالانقياد ٤/٤٠

مشهورات جلية ١٦/٣٢٨

المشهورات الذاتية المشتركة ٦/٥١

المشهورات الضعيفة ٥/١٩٦

المشهورات الكاذبة ٥/٣٢٢

المشهورات المشبهة ٢/٧٦

المشهورات المقابلة ٢/٧٦

مشهورة ١٢٩/٢، ١٤٢/٦، ١٤٣/١، ١٥٢/١٥، ١٦٣/٤، ١٦٦/١١

١٨٠/١٧، ١٨٦/١٤، ١٩٠/١١، ١٩٦/٤، ٢٢٦/٦، ٢٣٢/٥، ٢٣٤/٩

٢٣٦/٦، ٢٤٩/٩، ٢٥٦/٥، ٢٧٧/٥، ٣١٢/١٢، ٣١٥/٢، ٣٢٠/١٢، ٣٣١/٣

٣/٣٢٢، ٣/٣٣١، ١٤/٣٣٦، ٦/٣٣٦

مشهورة غير مطابقة ٥/٧٣

مشهورة مشتركة ١٣/٥١

مشهورين ٨/١٩٥

walking

المشي ٨/٢٦٠، ٣/٢٢٧، ١١/٢١٧

المشي تحرك ٤/١٠٦

will

المشيئة ٧/١٨٥

(م ص)

المصاربة ٤/٣٣١، ١١/١٨٤

المصادر الفعلية ١١/٢٧٦، ٦/٢٣٦

المصادرات ٧/٣٣٤

petitio principii

المصادرة ٢/٢٣٤

chance

مصادفة ١١/٣١٨، ١٦/٣١٧

wrestling

المصارعة ٧/٢٣

benefits

المصالح ١١/١٨٧

المصالح المتعلقة ١٧/١٤٦

المصحح ١١/٢١٢، ١٠/١١٢، ١١/٨٤

المصححات ١١/٢٨٨

المصدق ١٧/١٨٩

المصرف ٤/٢٢٧

attentive

المصنفى ١/٤٠

المصلحة ١٠/٩٦

المصلحة العامة ١٠/٣٩

common benefit

المصلحة الشريكة ٣/١٤، ١٤/١٣

portrait

المصور ١٢/٣١٢

المصيب الترتيب ٩/٣٣٢، ٩/٣٣١

opposite

المضاد ٦/٢٨٩، ١٠/٨٨

(م ض)

	مضادة ١٨ / ١٣٠
relative	المضاف ٧ / ٢٨١ ، ١ / ٢٦٤ ، ٨ / ٢٦٣ ، ٦ / ٢٢٧ ، ٧ / ١٦٧ ، ٥ / ١٥١
	المضاف البسيط ٢ / ٢٦٤ ، ٤ / ٢٦٣
	مضاف حقيقى ١٣ / ٢٦٤
	مضافين ٧ / ٣٠٥
	مضاييف ٨ / ٢٥٢ ، ٩ / ١٨٢
	مضاييف جنسى ١٨ / ٢٧٥
	مضاييف نوعى ١٨ / ٢٧٥
	مضاييف المنفوع ٨ / ٤٣
	مضاييف المنقول ٦ / ١٤٣
	مضايقة ٤ / ٢٦٢ ، ٤ / ١٧١
	”قياسات“ مضللة سوفسطائية ١٢ / ٣٣١

(م ط)

identical	مطابق ١١ / ٢٩٣
	مطابق للمعنى ٩ / ٢١٥
identity	المطابقة ٦ / ٢٥٦
	مطابقة الموضع ١٨ / ١٩٢
questions	المطالب ١٣ / ١٠٣ ، ٥ / ٨١ ، ١ / ٨٠ ، ٦ / ٧١ ، ٨ / ٣٧
dialecticald.	المطالب الجدلية ١ / ٧٨
	المطالب الجزئية ٣ / ١٦٣
	المطالب الخاصة ٨ / ٨٠
	المطالب العلمية ١٢ / ٣١٦
	المطالب المشتركة ٨ / ٨٠
	بحسب المطالب ٦ / ٧١
	المطالبة ٧ / ٣١٥ ، ١٠ / ٢٤

question

مطلب ٧/٧٨

مطلب جدلى ١٤/٧٩ ، ١/٧٧ ، ١/٧٣ ، ٤/٧٢

absolute

مطلق ٥/٣٢١ ، ٤/٢٣٢ ، ٣/٢١٨ ، ٨/٢١٣ ، ٤/١١

المطلق العام ٥/٢٧٥

المطلق العام الحقيقى ٥/٢٧٥

مطلق مختلف ١٥/١١٨

مطلقة ١٠/٢٢٤

المطلقين ١٢/٢٩٦ ، ٤/٢١٨ ، ١/١٦٣

مطلوب ٨/٨٤ ، ٩/٧٨ ، ١٧/٧٥ ، ١٢/٧١ ، ١٨/٥٣ ، ٤/٥١ ، ٦/٤٩ ، ١٢/٤٨

٦/٣١٩ ، ٤/٣٠٧ ، ٨/٣٠٣ ، ١٠/٣٠٢ ، ٧/١٢٥ ، ٤/١٢٤ ، ١٠/١٢١ ، ٥/٩٦

inquiry, question

١٦/٣٢٩ ، ١٤/٣٢٧ ، ١/٣٢٦

مطلوب اعتقادى ١٧/٧٥

مطلوب جدلى ١٦/٣٣١ ، ٥/٧٦

مطلوب بالضرورة ١٣/٣١١

مطلوب لذاته ١٥/١٤٦

مطلوب معين ٨/٨٤

مطلوبات جدلية ٢/٧٢

(م ظ)

المظلة بالحاجب ١١/٢٤٤

object of opinion ١١/٢٧٢ ، ٧/١٦٩ ، ١٧/١٦٧ ، ٢/١٤٩ ، ٩/١٣٣ ، ١٢/١٠

مظنونات ٥/١٠

مظنونات ساذجة ٨/١٠

مظنونات مرئية ٥/١٠

(ع م)

resurrection

المعاد ١٠/٢٨١ ، ١٣/١٥٧ ، ١٦/١٤٦ ، ١٤/١٤

equivalence

المعادلة ١/٢٢٧ ، ١٣/١٣٣

objector

المعارض ٤/١٨٩

	المعارض للحجة ٣/٣١٢
objection	المعارضة ١/٣٣٦ ، ٦/٣٣٥
	المعارضة بالاحتجاج ١٥/٣٣٥
	المعاصر ١٣/٣٢٨
	المعاصرة ١٣/٣٣٨ ، ١٤/٣٠٩
	”شدة“ المعاصرة ٨/٣٢٨
living	المعاش ١٣/١٥٧
	معاكس ٣/١٠٤
	المعاملة ١٤/٣٢٨
	معاملة شريكية ١٠/٣٢٨
privative meanings	معان عدمية ٧/٢٥٧
contester	معاند ٣/٢٢٢ ، ١٩/١٤٢ ، ١/١٠٩ ، ٥/٣١ ، ٥/١٧ ، ٦/١٦
	المعاندا ٢/٢٦
	المعاندة ١٦/١٠٨ ، ٩/٨٢ ، ١/٤٠ ، ١٢/٢٧ ، ٦/٢٠ ، ١٧/١٨ ، ٣/١٦ ، ٦/١٥
contest	١٧/١٣٣ ، ١/١٠٩
	المعانى الجنسية ٨/٢٣١
	المعانى العمومية ٥/٢٥٧
	المعانى اللاحقة للشيء ١٦/٢٣٠
	المعاوقة ٣/٢٢
criteria	معايير ١٢/٢١
habitual	معتاد ١/٢٤٥
	معتادة ١٦/٢٤٤
	معتبر ١٢/٢٦٤
	المعتدل ٨/٢٢
	معتقد ١/٢٧٦
paste	معجون ١١/١٩٣
stomach	المعدة ١٩/١٧٨
non-being	المعدوم ١٦/٣٠٣ ، ١٨/٢٦٧ ، ١٣/٢٣٦ ، ١٢/١٧٠ ، ١٠/١٦٧

	معلوم الذات ٤/٢٨١
	معذور ١٥/٣٢٨
	معذول ٧/٣٣٣
defining the essence	معرفة للماهية ٦/٢٤٩
knowledge	المعرفة ٤/٢٤٩
	المعرفة لذاته ١٩/١٨٥
	معرفة محصلة مميزة ٧/٢٧
known	معروف ١١/١٢٤ ، ١٢/٢٠٧ ، ١/٢٠٨ ، ١٧/٢٤٤ ، ١٠/٢٥٢ ، ١/٢٨٩
	معقبة السع ١٢/٢٤٤
intelligible	المعقول ٥/٢٢٧ ، ١/٢٤٤ ، ٤/٢٥١
teacher, master	معلم ١٠/١٥ ، ١٣/٤٧ ، ١٠/٤٩ ، ٩/٥٠
	المعلم الأول ١١/٢٥ ، ٥/٥٥ ، ٨/٦٤ ، ١٤/١٠٨ ، ١٧/١٣٥ ، ١٧/١٩٥ ، ١٧/٢٠٢
First Master	
	معلم صناعة ١٦/٢٥
effect, caused	المعلول ١٢/١٤٨ ، ٩/٢٧٢ ، ٨/٢٧٥ ، ٧/٣١٣
	المعلوم ١/٩٣ ، ١١/١٣٣ ، ١/١٣٤ ، ٧/١٤٨ ، ١٨/١٨٢ ، ٢/١٨٣ ، ٦/١٩٢ ، ٩/٢٠٩
known	
	معلوم الحال ١١/٢٣٠
	المعلوم الخارج ٩/١٨٣
meaning, sense	المعنى ٦/١٢٦ ، ٧/١٤١ ، ١/١٤٢ ، ١٧/١٩٦ ، ٥/٢٠٩ ، ١٠/٣١١
	المعنى الآخر المطلق ١٦/١٩٤ ، ١/١٩٥
	معنى أخص ٤/٢٧٥
	معنى أعم ٣/٢٧٥
	المعنى الجنسي ١٥/٦٦
	معنى الجنسية ٩/١٨٠
	معنى الحد ١٦/٢٢٤
	معنى الخاصة ١٦/٢٢٤
	معنى سلبى ٤/٦٥
	المعنى الشخصى ١٦/٦٦

معنى طبيعي. ٣/١٥٦
 معنى عام ٦/١٤٤
 معنى عام جدا ١/٢٤٥
 معنى عام جنسى ١٢/٦٦
 معنى عام شخصى ١٣/٦٦
 معنى عام نوعى ١٢/٦٦
 المعنى العامى ١٤/٧٧
 معنى فصلى ١/١٨٠
 معنى كلى ١١/١٩٤
 معنى اللاحق ١٨/٢٣٠
 المعنى المتشابه ٥/٣١١
 معنى المحدود ١٦/٢٢٤
 معنى المحمول ٩/١٣٨
 معنى المخصوص ١/٢٢٠
 المعنى المعروف ٩/٢١٥
 المعنى المقصود ١١/٣٢٤
 معنى مناسب ١٧/٧٤٤
 معنى الموضوع ٩/١٣٨
 المعنى النوعى ١٥/٦٦
 المعنى الوجورى ١٨/١٧٩
 معنيان ١٠/١٨٥
 معنيين متباينين ٥/٢١٨
 المعية ٨/٢٨٨
 معافضة ١٤/٣٢٠

(م غ)

paralogist	المغالط ٥/١٧ ، ٦/٢١٩ ، ٤/٢٢٧ ، ٤/٣٣٣ ، ٩/٢٣٦
fallacies	المغالطات ٧/٨
	المغالطات المعنوية ٥/١٣١
	مغالطة ١١/١٨ ، ٨/٤٥ ، ٣/٤٦ ، ١٥/٩٤ ، ٢/٩٥ ، ٧/٩٦ ، ٢/١٢٢ ، ٦/١٢٥ ، ٦/٢١٩
paralogism	المغالطون ٦/٢١٩ ، ٤/٧٣ ، ٣/٤٥
	مغالطى ٧/٤٧ ، ٧/٤٦ ، ١/٢٦
	مغالطى سوفسطائى ٨/٤٧
	مغالطى صرف ١١/١٢٥
	المغالطين ٤/٧٢
nourished	مغتذ ٦/٢٧٧ ، ١٠/١٢٤
	مغتاطيس ٤/٨٦

(م . ف)

separated	مفارق ٢/٣١٣ ، ١/٢٦١
	المفاوضات الموجهة ٨/٣٢١
	المفردات المطلقة ٨/٦٢
	المفرق ١٣/٢٥٥ ، ٨/٢٥٤ ، ١٦/٩٠
	المفروض ١/٢٨٧ ، ٩/٢٧٧ ، ١١/١٩٨ ، ٢/١٦٨ ، ١٢/١٦٧ ، ٤/١٦٦ ، ٩/١٥٩
supposed, assumed	المفسدة ٧/٢٩٤
	المفسرون ١٨/١٩٢
	المفضول ٩/٢٢٦
	المنفطون ٤/٣٢٣ ، ١٠/٣٢٢
	مفعول ١٦/٢٣٦
meaning, comprehension	مفهوم ١٨/٢٥٨ ، ١٢/٢٤٣ ، ٣/٩١ ، ٢/٥٤
	مفهوم الخاصة ١٨/٢٠٨
	مفهوم العالم ١٩/٢٤٧

مفهوم الفصل ٩/٩٠
مفهوم قول الراسم ٦/٢١٥
مفهوم لازم ١٢/٢٣١
مفهوم متشكك ٦/١١٧
مفهوم المحدد ١٩/٢٤٧
مفهوم المركب ١٢/٢٣١
مفهوم مضمن ١٤/٢٣١
مفهوم المعنى ٣/٢١٠
المفهوم من الأثر ١٤/١٤٥
مفهوم النوع ١٠/٩٠
المفهومات ٨/٢٦٨
مفيد للصحة ٩/٢٢٩ ، ١٣/١١٢

(م ق)

مقابل ١٥/٣٢ ، ١٠/٨٨ ، ٣/١٣٣ ، ١٢/٢١٨ ، ١٣/٢٢٦ ، ٣/٢٢٧ ، ١٧/٢٥٠ ،
opposite ١/٢٥١ ، ٢/٢٥٤ ، ١١/٢٧٦ ، ٧/٢٨٩ ، ٣/٣٠٥ ، ١٧/٣٠٦ ، ٩/٣٣٤ ،
opp. by relation ١٦/٢١٢ المقابل بالتضاييف
particular opp. ٢٠/١٧٨ مقابل جزئى
١٣/١٨٦ المقابل بحسب التضاد
٨/٣٣٣ المقابل بالخلف
١٤/٨٦ مقابل على سبيل التناقض
٥/٩٦ مقابل المشاركة
٦/١٩٦ مقابل مشهور
١٦/٢١٢ مقابل بالمضادة
١٣/٣٣٤ ، ٤/٣٣١ ، ٥/٩٦ مقابل مطلوب
١/٣٣ مقابل مقدمته
٦/١٢٩ مقابل الموضوع
١٥/٣٢٠ ، ٤/٣٠٥ ، ١٢/٩٥ ، ٢/٣٢ ، ١٥/٢٥ مقابل وضع

مقابلة ٥/٣٢٧ ، ١٠/٢٧٢ ، ٣/٢٢٢ ، ٧/١٥٤ ، ١١/١٣٦ ، ١٨/١٢٥ ، ١١/٨٢

oppositeness

مقارب ٦/٢٨١

مقارن ١٢/٢٥٦ ، ١٠/٢٢١

المقارنة ١٢/٢٢٧

المقاسمة ٧/٢٥٤

مقام الأجناس ٩/١٨٠

مقام الجنس ٥/١٩٤

مقام المنفعل ١٣/٣٦

مقاوم ٦/٢٩ ، ٦/٢٦

المقاومات ١٥/٣٣٥ ، ٦/٣١

resistance

مقاومة ١/٣٣٦ ، ٦/٣٣٥ ، ١٢/٣٢٧ ، ٦/١١١ ، ١٥/٣١

مقاومة مقدمة ١١/٣٢

المقايضة ٦/٨٩

reasonings

المقاييس ١٣/١٠٣ ، ٣/٤٤ ، ٧/٢١ ، ٢/١٥

four reasonings

المقاييس الأربعة ١/٤٤

critical r.

مقاييس امتحانية ٤/٤٤

demonstrative r.

مقاييس برهانية ٤/٤٤

dialectical r.

المقاييس الجدلية ٢/٥٣

sophistical r.

مقاييس سوفسطائية ٤/٤٤

contentious r.

مقاييس عنادية ٤/٤٤

eristic r.

مقاييس مرائية ٢/٤٤

مقاييس مشاغبية ٢/٤٤

المقاييس المنفصلة ١٦/٣٠٢

مقبول ٤/١٣٥

plausible

مقبول في المشهور ١٠/١٤١

المقبولات ٩/١٤

	المقبولات لذواتها ١٠/١٤
	المقتدر ٧/١٧
quantity, magnitude	المقدار ٢/٢٤٥ ، ١٠/١٧٠
	المقادير ١٨/١٧٤
antecedent	المقدم ٥/٣٠٨ ، ٤/٢٩٦ ، ١٢/١٣٨ ، ١٥/١٣٧ ، ١٠/٧٣
	مقدم جزئي ٧/١٦٣
	مقدم في الشرطية ١٧/٣٥
	مقدمات ٨/٤٤ ، ١٠/٤١ ، ٤/٣٠ ، ٧/٢٩ ، ١٠/٢٨ ، ١٦/٢٧ ، ١٨/٢٥ ، ٥/١٠ ، ١٤/٤٦ ، ٧/٥٣ ، ١١/٩٦ ، ١/٩٨ ، ١٠/١٠٦ ، ٥/١٠٩ ، ٥/٣٠١ ، ٢/٣٠٢ ، ٨/٣٠٣ ، ١١/٣٠٨ ، ٧/٣١٥ ، ٤/٣١٩ ، ٦/٣٢٠ ، ١٢/٣٢٢ ، ٢/٣٣٠ ، ٢/٣٣٥ ، ٤/٣٣٦
premisses	مقدمات أكثرية الصدق ٦/٣٤
primary premisses	مقدمات أول ١٣/٩
	المقدمات الأول البرهانية ٣/١٠ ، ١٤/٩
false pr.	مقدمات باطلة ٤/١٦
demonstrative pr.	مقدمات برهانية ١٥/١٢ ، ٥/١٣ ، ٩/٤٦ ، ٦/٥٠ ، ١٠/٧١
dialectical pr.	مقدمات جدلية ٨/٧١ ، ٦/٧٣ ، ١٣/٨٣ ، ١٠/١١٥
true pr.	مقدمات حقة ٤/١٦
external pr.	مقدمات خارجية ١٥/٣٣٢
plausible pr.	مقدمات ذاتعة ٤/١٦
true pr.	مقدمات صادقة ١٣/٣١٣
necessary pr.	مقدمات ضرورية ١/٣٠٣
apparent pr.	مقدمات ظاهرة ٩/٣٣٢
	مقدمات غير برهانية ١٥/١٢
proximate pr.	مقدمات قريبة ٧/٣٢٥ ، ٢/٣٠٦
sylogistic pr.	مقدمات قياس ١٠/٤١
major pr.	مقدمات كبرى ١١/٢١٥
	مقدمات كبرى في القياس ١١/٢١٥

universal pr.

مقدمات كلية ٢/٣١٥ ، ١٠/١٢١

مقدمات ليست واجبة ٧/٩٧

received pr.

مقدمات متسلسلة ١٥/٣١٩ ، ٨/٣٤ ، ١/١١

distinguished pr.

مقدمات محصلة ٨/٨٤

مقدمات مسلجة ١٦/٣٠

مقدمات مشبهة بالمشهور ٩/٤٤

مقدمات مشهورة ١٥/٣١٩ ، ٣/٧٣ ، ٢/٧٢ ، ٦/٥٠ ، ١٠/٤١ ، ١/٣٥ ، ١٥/١٢ ، ١/١١ ، ١٤/٩

probable pr., accepted pt.

مقدمات مشهورة باطلة ١/٣٥

مقدمات مشهورة حقة ١/٣٥

مقدمات مشهورة على الحقيقة ٩/٢٤

مقدمات مشهورة على الظاهر البادى ٩/٤٤

مقدمات مشهورة مطلقة ٣/٧٣

مقدمات معلومة الشهرة ٢/٣٢٣

مقدمات متبعة ٧/٣٢٥

geometrical pr.

مقدمات هندسية ١٥/٣٣٢

مقدمات واجبة ٧/٩٧

مقدمات ليست واجبة ٧/٩٧

مقدمة ١٤/٤٦ ، ٩/٤١ ، ٧/٣٦ ، ٣/٣٤ ، ٢/٣٣ ، ١١/٣٢ ، ٤/٣٠ ، ١٨/٢٩ ، ٢/٢٧

premiss

٢/٣٣٢ ، ٦/٣٣١ ، ١٣/٣٠١ ، ٣/١٣١ ، ٦/١١٦ ، ٦/٧٢ ، ٧/٥٤

dialectical pr.

مقدمة جدلية ١٤/٧٩ ، ٨/٧٦ ، ٣/٧٢ ، ٧/٥٤

مقدمة جدلية مطلقة ١/٧٥ ، ٦/٧٣

absurd pr.

المقدمة الشنعة ١١/١١٦

المقدمة الشنعة المضادة للشهور ٤/٧٤

necessary pr.

مقدمة ضرورية ١/٣٠٥ ، ١/٣٠٤

general pr.

مقدمة عامة ١٤/٣٨

مقدمة العناد ١٢/٣٢٥

المقدمة قضبة ١٧/٥٣

- مقدمة القياس القريب ١٧/٣٠٥
major pr. مقدمة كبرى ٤/٣٢٦
universal pr. مقدمة كلية ٥/٣١١ ، ٦/١٠٩
مقدمة غير كلية ١٥/٥١
received pr. مقدمة متسلسلة ٧/٣٦
مقدمة مشهورة ١١/٥١
مقدمة مشهورة غير صادقة ١١/٥١
مقدمة مقابلة ١٣/٣٨
مقدمة من جهة موضع ٦/٤١
مقدمة المناقضة ١٢/٣٢٥
مقدمة متقضة ١١/٣٢
مقدمتين ١٠/٣١٩
مقسم ٨/٢٤٩ ، ١٣/٢٠٣ ، ١٣/١٧٥ ، ٥/١٧٣ ، ١٤/١٧١ ، ١٧/١٦٨ ، ١٦/٥٥
divider ٩/٢٩٣
المقنع ١١/١١٣ ، ١٧/١٧
المقول ١٧/٢٠١ ، ١٨/١٩١ ، ٤/١٧٢ ، ١٧/١٧٠ ، ١١/١٤٠ ، ٣/٥٦ ، ١/٥٥
predicated ١٠/٢٧٨ ، ٣/٢٧٧ ، ١/٢٦٤
مقول بالقياس ٥/٢٦٤
مقول على جزئية لا كلية ١٠/١٨٥
مقول على جنس ١٥/١٩٨
مقول في جواب ما هو ١٧/١٧٠
مقول الماهية ١٤/٢٦٣
مقولات ١٦/٢٩٥ ، ١٩/٢٤٥ ، ٨/١٩٥ ، ٨/١٩٤ ، ٨/١٥٠ ، ١١/٩١ ، ٢/٦٩ ، ٣/٦٣
categories المقولات العشرة ٩/٢٥٨
المقولات المعلومة ١٢/٦٩
المقولان ٢/٢٩٥
مقولة ٧/٢٤٨ ، ١١/٢٢٤ ، ٨/١٩٤ ، ١٦/١٨٠ ، ١٥/١٧٠ ، ٤/١٤٩ ، ١١/٩١ ، ١/٧١
category ١٥/٢٦٣ ، ٨/٢٥٠

relation	مقولة الاضافة ٥/٢٦٤
possession	مقولة الجدة ٩/١٥٠
time	مقولة المتى ٨/١٥٠
	مقولة المضاف ٥/٢٦٤
	مقولة المضاف بالذات ٢/١٦٧
	مقولة واحدة ١٨/١٨٠
constitutive	مقوم ٨/١٥٣ ، ١٥/١٣٦ ، ١٢/١١٣ ، ٦/١٠٤ ، ١/٩١ ، ١٥/٦٣ ، ٢/٦٢ ، ١٧/٥٥ ، ٩/٢٥٩
	مقوم جزئى ١٢/١١٣
	مقوم ذاتى ٨/٦٣ ، ١٣/٥٤
	مقوم كلّى ١٣/١١٣
	مقوم للنقلة ١٨/١٧٥
	مقومات ٥/٢٤٩
	مقومة ٦/٢٥٣ ، ١٤/١٧٥ ، ٧/١٥٣
restricted	مقيد ٦/٢٨٤ ، ٤/١١
	”الخاصة“ المقيدة ١١/٢٢٤
(م ك)	
place	مكان ١٠/٢٩٥ ، ٢/٢٨١ ، ٨/٢٧٤ ، ١١/٢٤٧ ، ٢/٨٦ ، ١٨/٧٩ ، ٨/٤٢
	مكان مفرد ١٨/٢٨٦
	”قريب“ المكان ١١/٣١٦
	المكانية ١٤/٢٤٢
written	المكتوب ١١/٨٣
repeated	المكرر ١٤/٢٧٥ ، ١١/١٦٧
	مكرر بالفعل ٥/٢٤٧
	مكرر بالقوة ٩/٢٩٦ ، ٥/٢٤٧ ، ١٦/١٦٧
	مكرره الذات ٥/١٨٨
measure	المكيال ٧/٢٦٦ ، ٢/٢٤٥

(م ل)

plenum	الملاء ٣/٢٣٣
	ملاجة ١٦/٣٠٨
	الملاجة ٣/٩٤
beauty	الملاحة ٣/٢٣١
angels	الملائكة ٧/٢٢٧
confused	المتبیس ١/٢٨٩
	الملتذ ٧/٢٧٥
	ملزوم ١٠/١٢٩
	ملزومات ١/١٢٥
skilled thief	”السارق“ الملط ٨/٢٨٢
king	الملك ٢/٢١٧ ، ٩/١٨٧
angel	الملك ٢/٢١٧
possession	الملك للشيء ٦/١٢٠
imagined angel	ملك متوهم ٥/٢٦٨
	الملكات ٩/٢٧٥ ، ٢/٢٤٨ ، ١٠/١٨٤
	ملكة ١١/١٥ ، ١١/١٧ ، ٤/٢٣ ، ٨/٢٥ ، ٢/٢٨ ، ٣/٣٢ ، ٣/٣٣ ، ٢/٤٩ ، ٦/٥٢ ، ١١/٩٢ ،
	١٣/١٧٩ ، ٧/١٨٠ ، ١٧/١٨٢ ، ٣/١٨٣ ، ٢/١٨٨ ، ١٦/٢١٢ ، ١٣/٢٢٠ ، ٣/٢٢١ ،
faculty	١٠/٢٢٦ ، ١/٢٥١ ، ٢/٢٥٨ ، ١١/٢٦٦ ، ٥/٢٧٣ ، ٤/٢٧٦ ، ٥/٢٨٩ ،
	ملكة إزالة الأمراض ٦/٢٨٢
	ملكة إقناع ٥/٢٨٢
	ملكة تصديقية ٢/٢٢٢
	ملكة الجدل ١٦/٣٣٤ ، ٢/٨١
	الملكة الجدلية ١٢/٨١
	ملكة غير قانونية ٢/٢٨
	ملكة الكتابة ١٢/١٥٦

ملكة المجاهدة ١٣/٣٢٨

ملكة مجودة ٢/٢٥٨

ملكة المعاندة ١٣/٣٢٨

ملكة نفسانية ٦/٢١٤٨ ، ١٢/٢٣ ، ٢/٥٤ ، ٦١٤٨

”ذو“ الملكة ١٦/٢٢٠

الملبوس ١٩/٩٦

المللون ١٧/٢١٣ ، ٤/٣٣٢

(م م)

مماحكة ٧/٣٢٦

practice

ممارسة ٩/٢١

eristic

ممارى ”قياس“ ٥/٤٦

الممانعة المتوجهة نحو القائل ٤/٣٢٨

refusal

ممانعة المحجب ١٠/٣٢٧

mixture

الممتزج ٧/٢٨٦

impossible

المتنع ١٢/٣٢٠ ، ٢/٢٣٣ ، ١/١٤٩ ، ٩/٢٨

possible

ممكّن ٤/٢٣٣ ، ١٥/٢٢٣ ، ٦/١٤٣ ، ١/١٤٢

الممكّن الأكثرى ٧/٣٣٢

الممكّن الخاص ١٣/٧٧

الممكّن العام ١٣/٧٧

الممكّن للقوى ٥/١٤٣

ممكّن مقبول ٨/١٩٠

”الأشياء“ الممكنة ١٧/٢٦٧

المموهين ١٠/٢٠

distinguished

المميز ٢/٣٢٩

”خاصة“ مميزة ١/٢١٢

(م ن)

according to the essence and relation

من جهة الذات والاضافة ٥/٢٦٦

according to general acceptance

من جهة الشهرة ٥/٤٧

من جهة العبارة ٤/٢١٠

من جهة العلمية ١٣/١٨٦

من جهة ماهو ٥/٢٠٣

من جهة المخصوص ٥/٢١٠

”اعتبار“ من حيث ١/٢١٨

من طريق ماهو ١٣/٥٤ ، ٩/٥٥ ، ١٠/١٦٦ ، ١٨/١٧٠ ، ٢/١٧٠ ، ٦/١٧١ ، ١١/١٧٣ ،
quasi in quid ١٥/٢٠١

من طريق ماهو باشرية ١٤/١٦٩

من قبيل الشهرة ١١/١٨٢

المنازعة ١٤/١٨

appropriate

مناسب ١٢/٢٤٤

المناسبات ٨/١٥٨

المناسبة ٨/٢٢٩ ، ١٠/٢٣٣ ، ١٧/٢٣٤ ، ١٢/٣٢٧

المناسبة المعتادة ١٧/٢٣٤

المناسبة والملازمة ١٠/١٣٥

المناسبة ١/٤٠

debator

المنظر ١١/١٩

debate, conversations

المناظرة ٦/١٥ ، ٦/٢٠ ، ٥/٤٩

المنافاة ٢/١١١

competitor

المنافس ١٢/١١٠

المنافع الشخصية ٩/٨

مناقض ٦/٢٦

المنافضات ٨/٤٠

مناقضة ٦/٣١ ، ٨/٣٨ ، ١٠/٤٠ ، ١٧/١٠٧ ، ٨/١٠٩ ، ١/١٢٩ ، ٨/١٤٤ ، ٨/٣١١ ،

objection

١٠/٣٢٥ ، ١٢/٣٢٧ ، ١٨/٣٣٥ ، ١/٣٣٦

مناقضة القائل ١٥/٧٨

	المناكد ١٢/٣٠٦
	المناكدة ١١/٣٢٧
	متج ٧/١٨٦
	”تأليف غير“ متج ١٦/٣٢٧
	”صورة“ متجة ١٠/٤٤
	المتنظر ١٣/١٣٤
	متفع ٨/٢٣٤
	المتقل اليه ٣/١٢٥
	منصف ٢/٣٢٩
logic	المنطق ١/٧٦
	”أقسام“ المنطق ١٧/١٤
logical	منطقي ١٨/٢٥٩
convertible	منعكس ٢/٢٨٥ ، ٦/٢٧١ ، ٨/٢٤٢ ، ٤/٢٢٥
confused	منغلق ١٤/٣٤٣
	منفرد بالدلالة والاستحقاق ١٧/٢٠٢
separated	المنفصل ١٦/٢٣٥ ، ١/١٧٠ ، ١٩/١٦٩
	المنفصل لذاته ٨/١٧٠
passive	المنفعل ١٤/٢٣٦ ، ٤/١٩٠ ، ١٤/٣٦ ، ١٣/٢٣ ، ١/٢٢
	المنفعل جنسا للانفعال ٧/١٩١
	منقبة الجميل ١/٣٢١
	المنقسم بالمتساويين ٤/٢٥٨
	منكر ١٤/٣٠١
	المنكر في المشهور ٧/١٩٥
method	منهاج ١٠/٢٧٩
	منهاج واحد ٦/١١٦

(م هـ)

avoidable	المهروب عنه ١٥/٨٢
indesignate	مهمل ١/١٤٣
geometer	مهندس ١١/١٢١
	مهندسون ٦/٢١٦

(م و)

means	موات ٦/١٤٨
	المواتاة ٢/٢٣٧
	المواتى ١/٢٣٧
	المواتى للفسق ١/٢٣٧
parallelism	الموازاة ١٣/١٣٣

مواضع ٤/٣٤ ، ١٠/٤١ ، ١٢/٤٨ ، ٧/٦٤ ، ٥/٦٦ ، ٣/٧٢ ، ١١/٨١ ، ٥/٨٢ ،
١٢/٨٦ ، ٣/٩٩ ، ٤/١٠٣ ، ١٧/١٠٤ ، ١٦/١٠٥ ، ١/١٢٣ ، ٣/١٢٤ ، ٥/١٢٨ ،
٥/١٣٦ ، ١٤/١٣٧ ، ١٢/١٣٩ ، ١/١٤٠ ، ٢/١٤٢ ، ٣/١٤٥ ، ٨/١٥١ ، ٢/١٥٢ ،
١٧/١٦٠ ، ٣/١٦١ ، ١/١٦٣ ، ١/١٧٩ ، ٣/٢١٦ ، ١٢/٢٢٠ ، ٢/٢٢١ ، ٣/٢٣٣ ،
١/٢٤١ ، ٤/٢٤٣ ، ٣/٢٤٥ ، ٤/٢٤٨ ، ٢/٢٤٩ ، ١٠/٢٥٠ ، ١٥/٢٥٧ ، ١/٢٦١ ،
٢/٢٦٣ ، ٧/٢٦٥ ، ٥/٢٨٠ ، ٩/٢٨١ ، ٢/٢٨٦ ، ٥/٢٩٣ ، ١٨/٢٩٥ ، ٣/٣١٦ ،

common-places

destructive c. مواضع إبطالية ٩/١٩٢

مواضع تقابل الإضافة ١٤/١٨١

particular c.

مواضع جزئية ١٦/١٦١

generic c.

مواضع جنسية ٤/١٦٥

external c.

مواضع خارجية ٣/١٣٥ ، ١٣/١٢٧ ، ١٨/١٢٥

rhetorical c.

مواضع خطابية ٤/٣٠٤

sophistical c.

مواضع سوفسطائية ٤/٣٠٤

مواضع العرض ٧/٢٠٧

المواضع الكلية ١٦/١٦١

مواضع التشابهات ١٤/١٣٧

المواضع المتعلقة ٧/٢١٠

المواضع المجانسة ٧/١٨٤

المواضع المشتركة ١١/١٧٩

suitability

مواضع مشتركة القوانين ١٣/١٩٩

المواضع المعدة نحو الخاصة ٨/٢٠٧

مواضع النسبة إلى الوحدة والكثرة ٣/١٣٨

suitable

موافق ٥/٢٧٢

,suitability

الموافقة ٨/٢٦٤ ، ١٢/٢٦٣ ، ٦/٢٤٨ ، ٦/١٣٩

death

الموت ٥/١٩٠ ، ٦/١٤٥

مؤثر ١/٢٨٣ ، ١٣/٢١٧ ، ٤/١٦١ ، ٥/١٥٤ ، ١٦/١٥٣ ، ٦/١٥٢ ، ٨/١٣٦
object of choice, preferable

”غير“ مؤثر ١٤/١٦٠

مؤثر لأجل غيره ١٦/١٥٣

مؤثر بالذات ٨/١٥٤

مؤثر بذاته ١/١٥٤ ، ١٦/١٥٣

مؤثر لذاته ٦/١٨٨

مؤثر بالعرض ١/١٥٤

مؤثر لغيره ٦/١٨٨ ، ٤/١٥٤

مؤثر في نفسه ١٧/١٦٠

مؤثر مما يقارنه ٢/١٥٤

المؤثرات ١٥/١٥٩

المؤثوق به ٦/٣٧

موجب ٦/١٢٤

موجب جدلي ٥/٣١٢

موجب جزئي ٨/١٠٥

موجود ٣/٢٣٥ ، ٢/٢٣٤ ، ١/١٩٩ ، ١٣/١٩٨ ، ١٠/١٦٧ ، ٨/١٥٦ ، ٢/١٤٢

being, existent

٨/٢٨١ ، ٣/٢٧١ ، ٧/٢٦٥ ، ١٤/٢٥٦ ، ١٣/٢٤٥ ، ٢/٢٣٦

موجود بالذات ٤/١٨٠

beings

موجودات ٣/٣٢٢ ، ١/٢٨١ ، ٨/٢٦٥ ، ١٩/٢٤٧ ، ١/١٩٩ ، ١/١٩٨

harmful

مؤذ ١٧/٢٥٧

musician

الموسيقيار ٣/٢٨ ، ٣/٢٧

- music ٩/٢٠٣ ، ١٨/١٥٢ ، ٢/٨٦ ، ١٨/٧٩ ، ٨/٤٢ الموسيقى
- موصوف ١/٢٦٨ ، ٢/٢٦٧ ، ٤/٢٣٦ ، ٣/٢٢٠ ، ٧/٢١٨ ، ١٤/٢١٧ ، ٣/١٦٦
- attributed ٩/٢٨٥
- الموصوف الاسمى ٢/٢١٨
- الموصوفات ١٠/٢٧٥
- موضع ١/١٠٨ ، ٨/٨٤ ، ١٤/٧١ ، ١٣/٤٦ ، ١/٤٢ ، ٩/٤١ ، ٣/٣٨ ، ٣/٣٤
- ٩/١٠٩ ، ٢/١١١ ، ١٧/١٢٠ ، ١٤/١٢١ ، ٥/١٢٢ ، ٥/١٢٧ ، ٥/١٢٩ ، ١٢/١٣٠ ، ١/١٣١
- ٦/١٣١ ، ٢/١٣٣ ، ٤/١٣٨ ، ٤/١٣٩ ، ٢/١٤٠ ، ١/١٤١ ، ١٤/١٥٠ ، ١/١٥٥ ، ١١/١٧١
- ٢/١٥٦ ، ١/١٥٧ ، ٩/١٥٨ ، ٣/١٥٩ ، ١١/١٦٧ ، ١١/١٦٨ ، ١٦/١٦٩ ، ١١/١٧١ ، ٤/٢١٨
- ٧/١٧٦ ، ٤/١٧٨ ، ١/١٨٨ ، ١/١٩٢ ، ١/٢٠٠ ، ٢/٢٠٢ ، ١/٢٠٨ ، ٤/٢١٨ ، ٤/٢٢٠
- ١/٢٢٠ ، ١٤/٢٢١ ، ٣/٢٢٧ ، ١٨/٢٢٠ ، ١/٢٣٤ ، ٥/٢٣٧ ، ٧/٢٤٥ ، ٤/٢٤٨ ، ١٠/٢٥٠
- ١٠/٢٥٢ ، ١٨/٢٥٩ ، ٩/٢٦٥ ، ١/٢٧٠ ، ١٠/٢٧٩ ، ١/٢٨٠ ، ٥/٢٨١ ، ٩/٣٢٧
- commonplace ٨/٣٠٣ ، ٩/٢٩٤ ، ٦/٢٨٩
- موضع آخر ٥/٢١٠ ، ٥/٢٠٣ ، ٨/٢٠٠ ، ٩/١٩٦ ، ٩/١٨٥
- preservative c. موضع اعتبار وحفظ ١١/٤٢
- security c. موضع أمن ٩/٤٢
- موضع انتفاع ١١/٤٢
- first c. الموضوع الأول ٩/٢٠٠ ، ١٣/١٦٦ ، ١/١٥٥ ، ٩/١٣٨
- second c. الموضوع الثانى ١/١٣٩
- third c. الموضوع الثالث ١٤/١٣٩
- fourth c. الموضوع الرابع ٢٦/١٣٩
- inquiry c. موضع بحث ١٠/٤٢
- demonstrative c. موضع برهانى ٦/١٣٨ ، ٦/٣٨
- dialectical c. موضع جدلى ٣/٢٧٦ ، ١٣/١٣٦ ، ١٢/١١٦ ، ٧/١١٥ ، ٣/١١٣
- real c. موضع بالحقيقة ٢/١٨٩
- particular c. موضع خاص ٥/٧١
- fearful c. موضع خوف ٩/٤٢

- sophistical c. موضع سوفسطائي ٦/١١٥
- scientific c. موضع علمي ٢/٢١٣، ١٣/١٨٦، ١٦/١٦٩
- universal c. موضع كلي ٤/٢٧٢
- موضع كلي جدا ٤/٢٧٢
- unscientific c. موضع ليس بعلمي ١٦/١٦٩
- accepted c. الموضع مشهور ١١/١٤٥
- erroneous c. موضع مغالطة ٣/١١٣
- c. is a premise الموضع مقدمة ١/٤٢
- الموضع المكاني ٨/٤٢
- موضع كالمكرر ١٤/٢٠١
- useful c. موضع نافع ١٨/٢٧٥، ٥/٧١، ٣/٧٠
- موضع نظر ١٠/٤٢
- موضع ومقدمة ٤/٤٢، ١٢/٤١
- موضع وموضوع ٢/١٤٣
- موضعان تعليليان ٨/٢٠٨
- موضوع ٦٩/٩، ٢٢/١٦، ٦١/٣، ٦٩/٢، ١٠٦/١١، ١١٠/١، ١٢١/٩
- ١٢٣/١، ١٢٧/٦، ١٢٩/٤، ١٣٠/٤، ١٣٨/٤، ١٣٩/٩، ١٤٢/١
- ١٤٣/١١، ١٤٩/١١، ١٥٠/٦، ١٦٧/٩، ١٧١/٦، ١٩٣/١٢، ١٩٥/١٧
- ١٩٩/١٠، ٢٠١/١٤، ٢١٧/٦، ٢١٩/٣، ٢٢٠/١، ٢٣٢/٥، ٢٣٣/٢
- ٢٣٥/١٣، ٢٣٦/١٤، ٢٣٧/٥، ٢٤٩/٣، ٢٦١/١٥، ٢٧٧/٦، ٣٣٤/١١
- subject
- موضوع برهاني ٧/١٠٦
- موضوع جعل جنسا ١٦/١٩١٢
- الموضوع جنسا ٧/١٧١
- موضوع جلسا للعارض له ٥/١٩٠
- موضوع العرض ١٧/١٩٤
- موضوع علمي ٥/١٣٩

subject not a predicate

موضوع لا محمول ٤/٢١٧، ٨/١٩٥

موضوع مضاف ٣/١٥١

موضوع مقول على المركب ١/١٩٢

الموضوع المنفعل ١٤/١٩١

•

الموضوع نوعا ٧/١٧١

موضوعات ٦/١٩٦، ١٦/١٩٥، ١٤/١٩٣، ٤/١٦٨، ١٤/١٥٠، ٣/١٤٢

subjects

٣/٢٨٠، ٤/٢٣٤، ١١/٢٠٠

الموضوعات الأولى ١٨/١٩٣

موضوعات الجدل ١٢/٥٤

موضوعات المخصص ١٢/٢١٢

(م ي)

water

المياه ٦/٦٧

inclination

الميل ١٦/٢٦٨

(ن)

(ن ا)

النار ٦/٢٢٤، ٦/٢٢٣، ٥/٢١٧، ٦/٢١٢، ٤/٢١١، ٢/٢١٠، ٢/١٥٠

fire

٣/٢٨١، ١٠/٢٦٩، ٧/٢٦٢، ٦/٢٣٧، ١٢/٢٣٢

النارية ١١/٢٩٦، ٣/٢٧٠

descendant

(اعتبار الصاعد) والنازل ١٥/١٦٨

supporter of a com.

ناصر الوضع ٤/٣١، ٣/٢٦

ناصر وضع نفسه ١٥/٣٠

الناطق ٦/٢٦٠، ٥/٢٥٩، ٩/٢٥٤، ٩/٢٢٧، ١٦/٢١١، ٩/١٣٠، ٩/٥٦

rational

٢/٢٨٥، ٩/٢٧٨، ١٤/٢٧٦

الناطق في المشهور ١٨/٢٠١

rational power

”القوة“ الناطقة ٩/١٣٠

النافع ٨/٩١٧/١٧٠١٨/١١٤٠٣/١٨٠١٨/١٤٢٠٢/١٤٦٠١٦/١٥٧٠١٣/٠
useful ١/٣٠٧٠١١/٢٤٥٠٦/١٧٩

النافع بالذات ٨/١٢

نافع حسن ١٥/٢٧٥

نافع في الإثبات والإبطال المطلقين ٩/١٨٥

نافع للإبطال ٦/١٦٧

النافي السالب ٤/٢٥١

(ن ب ت ح د)

الناقض ١٠/٢٨٧٠١٠/١٨٢

ناقض وضع ١٢/٢٥

plant

النبات ٦/٢٧٧٠٤/٢١٢

نباهة ١٨/٧٧

pulse

النبض ٤/١٥٧

false conclusions

النتائج الباطلة ٣/٣٥

true conclusions

النتائج الحقة ٣/٣٥

النتيجة ٠٦/٣٠٢٠١/٧٤٠١٣/٧٣٠٩/٥٣٠١٣/٣٦٠٧/٣٦٠٨/٣٢٠١٣/٢٧

conclusion

١٤/٣٣٤٠٢/٣٣٠٠٥/٣١٩٠٥/٣١٥٠١٠/٣٠٥

النتيجة قضية ١٧/٥٣

نتيجة كلية ١٨/٢٥

نتيجة لازمة ٧/٣٦

نتيجة مظنونة ١٥/٣٣١

نحس ١٣/٣٧

grammarian

النحوى ١١/١٢١

rareness

الندرة ١/٢٢٤٠٥/٢٢٣

(ن س)

النسبة ١٤٩ / ٨ / ١٥٨ ، ١ / ١٧٨ ، ٤ / ١٧٩ ، ٥ / ١٨١ ، ١٨ / ٢٢٩ ، ٤ / ٢٦٣ ، ٧ / ٢٨١
relation, proportion ١٨ / ٢٨٦ ، ١٢ / ٢٨١

نسبة الاعتدال ٣ / ٨٩

نسبة إلى جملة ٨ / ٢٢٣

نسبة إلى الصورة ٦ / ٢٢٣

نسبة إلى الكثرة ٣ / ١٣٨

نسبة إلى الكل ١٠ / ٢٢٣

نسبة إلى الوحدة ٣ / ١٣٨

نسبة الأمرين ١٠ / ١٨٩

نسبة الأمرين إلى الجنسية من نسبة واحدة ١٠ / ١٨٩

نسبة ثالث إلى رابع ١٤ / ٢٢٧

نسبة رديئة ١ / ٢٨٧

نسبة الفاعل ٢ / ١٥٨

نسبة الكثرة ٤ / ١٣٧

نسبة واحدة ١٠ / ١٨٩

نسبة الوحدة ٤ / ١٣٧

”إبدال“ نسبة ٧ / ١٥٨

(ن . ص . ط . ظ)

defence

نصرة ٦ / ٣٣٦ ، ٢ / ٩٦

half

النصف ٩ / ٢٢٦ ، ٦ / ١٨٢

النصفان ٣ / ٢٥٣

النطق ٨ / ٢٦٠ ، ١٩ / ٢٥٩ ، ٩ / ٢٢٧

rational

النطقية ٥ / ١٨٥

co-ordinates

النظائر ١٧ / ٢٧٥ ، ٧ / ٢٢٧ ، ١ / ١٦٣ ، ٤ / ١٣٦ ، ٣ / ١٣٥

النظر ١١ / ١٥ ، ٦ / ٢٠ ، ٤ / ٧٩ ، ١٧ / ١١٥ ، ٥ / ١٤٥ ، ١٤ / ١٥٠ ، ١٦ / ١٥١ ، ١٥ / ١٥٨

speculation

٧ / ٢٩٣ ، ٤ / ٢٦٦ ، ٣ / ٢٤٩ ، ٤ / ٢٠٢ ، ٦ / ٢٠١ ، ٥ / ١٦٥

	النظر الجدلي ٦/٧٩
philosophical spcc.	النظر الحكيم ٤/٣٠٢
scientific spec.	النظر العلمي ١٨/١١٥
.	النظر في الجنس ٥/٦٥
	النظر في الحد ٥/١٦٥
theoretical	نظري ١/٢٦٤
	نظير ١٥/٣١١ ، ١٧/٣٠٦ ، ٥/١٣٥
	(ن . غ . ف)
	النغم ٦/٢٤٤
	النغمتين ٢/١٧٧
	النفس ٤/٨٣ ، ٢/١٧٦ ، ١٦/١٨٣ ، ١١/١٨٤ ، ١٨/١٨٦ ، ١٧/١٩٩ ، ٣/٢٠٨ ، ٤/٢١٢ ، ١٢/٢٢٣ ، ٢/٢٢٥ ، ١٢/٢٢٧ ، ٥/٢٣١ ، ١٠/٢٣٤ ، ٢/٢٤٦ ، ٦/٢٥٢
soul	١٥/٣٠١ ، ٧/٢٨٩ ، ١١/٢٦٦
anin'ated	"ذو" نفس ٣/٢١٢ ، ١١/١٨٦
	نفس الأمر ٢/٢٠٠ ، ١٦/١٤٧
	"ذو" نفس إنسان ٨/٢٤٨
	نفس الجمع ٥/٢٨٦
	نفس الحق ٧/٩
	نفس الحيوان المحصل ٥/٩٧
animal soul	النفس الحيوانية ٤/١٩٧ ، ٥/١٨٥
	نفس المشابه ٥/٢٦٣
	"ذو" نفس ناطقة ١٦/٢١١
aversion	نفور الطبع ٣/٣٩
negation	النفي ٨/١٠٣

ن . ق

decrease	النقصان ١١/٣٣٢ ، ٢/٢٩٦ ، ٤/٢٧٩ ، ٤/١٨١ ، ٤/١٨٠ ، ٢/١٦١ ، ٣/١٥٠ ، ٢/١٤٦
contradiction	النقض ٣/٣١٥ ، ١٥/٣١٢ ، ٩/٨٢ ، ٢/٤١ ، ١/٣٣ ، ١٢/٣٢

	نقض مقدمة قياس ١٣/٣٢
point	نقطة ٨/٢٤٩
	نقل الاسم ٤/١٢٦
movement	النقلة ٨/١٧٥ ، ٥/١٠٦
	النقيض ٧/١١ ، ٥/١٨ ، ٦/١٠٧ ، ١٢/١٨١ ، ١٣/٢٢٦ ، ٣/٢٢٧ ، ٤/٣٠٨ ، ٦/٣١٤ ،
contradictory	٦/٣١٧ ، ١١/٣٢٣ ، ٥/٣٣٦
	” باستثناء “ نقيض التالى ٨/١٢٤
	نقيض الشهرة ١٦/٨١ ، ٧/٨٢ ، ١٦/٨٣
	النقيض فى المتقابلات ١٢/١٨١
	نقيض اللازم ١/١٣٢
	نقيض المحال ٧/٣١٤
	نقيض المطلوب ١٦/٣٢٥ ، ٥/٧٤
	نقيض المقدم ١٥/١٣١
	نقيض الملزوم ١/١٣٢
	نقيض الموجود ١٤/٣٣١
	نقيض وضع ١٣/٢٦ ، ٣/٧٩
	نقيض وضعه ٩/٣٢٩

(ن . ه . و)

day	النهار ١٣/٢٥٢
two limits	نهايتين ١/١٧٩
limit	نهاية ١١/٢٧٨ ، ٥/٥٨
personal benefits	النوافع الشخصية ٨/٨
common benefits	النوافع الشريكية ٨/٨
light	النور ١٦/١٩٩ ، ١٨/٢٤٣ ، ١/٢٤٤ ، ١١/٢٤٦ ، ٢/٢٧٧
	النور المحسوس ١/٢٤٤
	النور المعقول ٢/٢٤٤

النوع	٧/٥٤ ، ٦/٥٧ ، ٣/٩٠ ، ٥/٩١ ، ١٥/١٢١ ، ٣/١٢٥ ، ٢/١٤٦ ، ١٦/١٦٦ ،
٥/١٦٧ ، ١/١٦٨ ، ٢/١٦٩ ، ٣/١٧٠ ، ٥/١٧٣ ، ٤/١٧٦ ، ١٧/١٧٨ ، ٢/١٧٩ ،	
١/١٨١ ، ٩/١٨٥ ، ١/١٨٨ ، ١٨/١٩٠ ، ١٠/١٩١ ، ٦/١٩٢ ، ١٠/١٩٤ ، ٤/١٩٥ ،	
١٦/١٩٦ ، ٩/١٩٧ ، ١/٢٠٠ ، ١٤/٢٠١ ، ٣/٢١٣ ، ٨/٢١٤ ، ١٢/٢١٨ ، ١٧/٢٣٠ ،	
٤/٢٤٢ ، ٤/٢٤٨ ، ٣/٢٥٣ ، ١١/٢٥٤ ، ١/٢٥٥ ، ٨/٢٥٦ ، ١٥/٢٥٧ ، ٣/٢٦٠ ،	
٦/٢٦١ ، ١٢/٢٦٣ ، ١/٢٦٤ ، ١٠/٢٧٤ ، ٧/٢٧٥ ، ١١/٢٩٦ ، ٧/٣٠٣ ،	species
نوع أخير	٦/١٧٣ infima species
نوع بسيط	٦/١٧٣ simple s.
نوع حقيقى	١٤/١٩٤ real s.
نوع العدد	٥/٢٥٨ s. of the number
نوع الكمية	١٢/١٧٠ s. of the quantity
نوع لازم	٤/٢١٧ consequent s.
نوع متوسط	intermediate s.
نوع مضاييف	٣/٢١٣ relative s.
نوع مضاييف للجنس	٣/٢١٣
نوعية	٩/١٩٨
النوم	١/٢٦٧ sleep
النيران	١٤/٢٦٦ ، ٦/٢٢٤

(هـ)

هاذ	١٦/٣١٦
هذر	٣/٤٨ ، ١٣/١٣٧ ، ١٧/٢١٠ ، ٥/١١١ ،
الهدى	٣/٢٧٧
هضم	٤/١٥٧
هلاليات	١٥/٤٧
الهلية	١٧/٧٩ ، ١٧/١٠٦ ، ٣/١١١ ، ١٣/٣١٥
الهندسة	٤/١٥٣ ، ١٦/٢٨١ ، ١٤/٣١٨
هو هو — الهو هو	٦/٦٥ ، ٢/٦٦ ، ٣/٦٨ ، ١/٢٣١ ، ١/٢٨٨ ، ٤/٢٩٣ ، ١٣/٢٩٦ ،
identity, sameness	٢/٢٩٧

الهواء ٢/١٥٠ ، ٤/١٩١ ، ٢/١٩٢ ، ٤/١٩٣ ، ١١/١٩٥ ، ٥/٢٢٤ ، ٥/٢٢٥ ، ٥/٢٣٥ ،
air ٤/٢٣٦ ، ٧/٢٣٧ ، ٥/٢٧٤ ، ٤/٢٩٦
”متحرك“ هوائى ٤/١٩٣
هويته ٤/١٩٨ ، ١٢/٢٠٢ ، ١٨/٢٦٥
هى هى ٧/٢٩٤
matter الهبولى ١٠/١٤٩ ، ٤/٢٠٣ ، ١١/٢٧١
الهبولى أم حاضنة ٥/٢٤٤
figure الهيئة ١٧/٢٧ ، ١٧/٤٧ ، ١/٢٨٢ ، ٥/٢٨٥ ، ٣/٢٨٨ ، ١٠/٣١٣ ، ١١/٣٣٢
هيئة الجمع ٦/٢٨٦

(و : ي)

واجب ٨/١١٤ ، ١/١١٥ ، ١٣/١٤٣ ، ١٧/١٤٨ ، ١٠/٢٤٣ ، ١٠/٢٥٣ ، ١٣/٢٦٠ ،
necessary ١٤/٢٦٣ ، ١٦/٢٦٦ ، ١١/٣٣٢
الواجب الأوجب ١٦/٥٦
واجب فى نفس الأمر ١٦/٣١١
”الأشياء“ الواجبة ٦/٢٤٨
الواحد ١٢/٩٦ ، ١٤/١١٣ ، ٧/١٤٧ ، ١٣/١٩٨ ، ٨/١٩٩ ، ٤/٢٠١ ، ٨/٢٩٣ ، ٣/٣٣٦
one
individually one واحد بالشخص ٤/٦٧
numerical one واحد بالعدد ٩/١٩١ ، ١٦/١٩٢
واحدة بالعدد ٧/٦٧ ، ٢/١٨٥ ، ١٥/١٩٠
الواحد بالعكس ٨/١٦٨
واحد بعينه ٥/٢١٦ ، ١٦/٢٥٨ ، ٥/٢٩٣
specifically one واحد بالنوع ٤/٧٨ ، ٧/٦٨
الواحد الشخصى ٩/٢٩٣
general one الواحد العام ١٩/١٤٦
الواحد العام الدائم ١٩/١٤٦
one in itself واحد فى نفسه ٧/١٦٧ ، ٩/٢٩٣
الواحد الموجود ١٠/١٦٨ ، ١٤/١٩٨

univocal	واحدى الاسم ١٠/٨٥
means	واسطة ٩/١١٢
	واضع ٧/٩
	واضعين ٧/٩
	الواقعات ١٥/١١٦
diagonal	الوتر ١٤/٢٤
	وجدان القياس ٣/٣١١
pain	الوجع ٨/٢٦٧ ، ١٧/١٥٣
	وجود ١٠/١٤٨ ، ١٣/١٤٣ ، ١٠/١٣٠ ، ٥/١٢٧ ، ٩/١١٩ ، ٣/١٠٥ ، ٧/١٠٤ ، ١/٦٤
	١٣/١٤٩ ، ٩/١٥٤ ، ٨/١٦٨ ، ٦/١٧٦ ، ١٥/٢١٢ ، ٦/٢٢٢ ، ٨/٢٣٠ ، ١/٢٣٣
being, existence	٢/٢٣٤ ، ١٤/٢٥٩ ، ١٧/٢٦٠
particular b.	الوجود الخاص ١٢/٢٦٤
accidental b.	الوجود العرضى ٩/١٠٣
	الوجود المتحقق ٤/٢٣٥
	الوجودى ٣/٢٥١
	وجوه المقاييسات ١٣/١٥٠
	وحدانية ١٤/٦٦
unity	وحدة ١٥/٦٦ ، ٤/٦٨ ، ٣/١٣٨ ، ١٧/٢٣٣ ، ١/٣٣٦
recommendations	الوصايا ٣/٣٢٠
	وصايا السائل ٩/٣٠١
	وصايا مشتركة ٢/٣٣١
	الوضبة ١/٣٠٥
	وضع ٦/٩ ، ٢/٣١٤ ، ١٩/٥٣ ، ٢/٥٤ ، ٩/٧٧ ، ١٠/٧٨ ، ٨/١٢٣ ، ١٠/١٥٠ ، ٥/١٦٧
thesis, inquiry	٦/١٦٨ ، ١٥/١٩٢ ، ١٤/٣٢٣ ، ١/٣٢٤ ، ٥/٣٣٦
	”جوهر“ الوضع ٤/١٠٣
negative th.	وضع سالب ٦/١٠٥
paradoxical th.	وضع بخيف ٦/٧٨
abrrud th.	وضع شنع ٩/٣٢٦
true th.	وضع صادق ١٠/٣٢٦
absolute th.	وضع صرف ١٠/٧٨
opposite th.	وضع مقابل ٤/١٨٤
supported th.	وضع منصور ٤/٢٦

	وضع واضح ١٣/٣٠
	”حافظ“ وضع ١٢/٢٥
	”مقابل“ وضع ١٢/٩٥ ، ٢/٣٢ ، ١٥/٢٥
	”مقابل“ وضع واضح ١٣/٣٠
	”ناصر“ الوضع ٤/٣١
	”ناقض“ الوضع ١٢/٢٥
	”نقيض“ وضع ١٣/٢٦
	وفى = توفية ١/٢١٠
fu	الوقود ١١/٢٦٩
	الوقوع ١٤/١٤٧
	الوقوف ٧/٢٥٣
	وكد ٨/٣١٩
	الولوج ١٠/٣١٦
opinion	الوهم ٣/١١٩
according to opinion	”بحسب“ الوهم ١٠/١١٩

(ى)

earth	اليابس ٧/٣٠٥ ، ٥/٨٤
	اليابسة ٥/١٧٥
wealth	اليسار ١٧/١٤٦
certainty	اليقين ١٨/١٣ ، ١/١٢ ، ٧/١١
	يقينيات ١٦/١١
Greek language	(لغة) اليونانيين ٨/١٧٥ ، ٧/٧٦

تم طبع هذا الكتاب في يوم ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥
(الموافق يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٥) م